

# الأخلاق

## شرح مختصر خليل

للامامة المحقق الشيخ محمد الأمير ، الكبير  
صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

قدمه وترجم للمؤلف  
الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف  
الحائز للعالمية من درجة أستاذ  
والمدرس بكلية الشريعة

صححه ودلّق حواشيه  
أبو الفضل عبد الله الصديق الغماري  
من علماء الأزهر الشريف  
وخادم الحديث الشريف والإسناد

جميع الحقوق محفوظة للناس

مكتبة القاهرة  
لصاحبها، على يوسف سليمان  
مدرس الأزهر الشريف، بمكة المكرمة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من بيّن الحلال والحرام ، ونصلى ونسلم على من أوتى جوامع الحكم واختصر له الكلام ، محمد وآله : ومن على منواله .

أما بعد فيقول الفقير ، محمد الأمير : هذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهمين المختصر من شارح ، مubin المراجع ، ممزوج به امتزاج الروح بالجسد ، حسن نافع إن شاء الله تعالى لكل أحد . هذا وأنا من أهل التقصير فالى وللتطويل . قال رحمه الله تعالى ( بسم الله الرحمن الرحيم ) تندب في ذوات البال ولو شعرا وتجب بعارض النذر وفي الذكاة لكن يكفي مطلق ذكر كما يأتي وتكره في الفريضة كما سيذكر وتحرم من النمل على الجنب وفي المحرمات وبعد استواء الطرفين وقد وضعنا ذلك في شرح مختصرنا ( بقول الفقير المضطر ) المحتاج على أنه اسم فاعل أو الملقب أو رخصة ربه المنكسر خاطره ( الذليلة نفسه ) ( لقلّة العمل ) ( للأُمُورات ) ( والتهقوى ) عن المنهيات ( خليل بن إسحاق ) بن موسى بن شعيب من علماء القرن الثامن ( المالكي ) نعمت خليل ( رحمه الله ) تعالى الحمد لله في الخطاب ( فائدة ) قال سيدي محمد السنوسي حكم الحمد الوجوب في العمر مرة كالحج وكلتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . ( حمداً يوافي ) إجمالاً أو مبالغة وتحميلاً في حاشية الرماض تفسير يوافي بيلاقها حتى يكون معها وهو أولى مما في الخرشي وغيره من أن المفاعلة على غير بابها عبر بها مبالغة فإن الحمد هو الذي يفي بالنعمة ( ما ترأيد من النعم ) في الخطاب وغيره إن الحمد على الأنعام أولى من الحمد على الأثر قلنا الأثر يرجع للثأمر فعه حمدان أو جهتان أو تنبيه بالأحروبة والأولى القيام بحق الآثار . ( تنبيه ) الحق قول الباقلاني والرازي إن لله على الكافر نعماً يجب عليه

شكرها قال تعالى ( يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ) كافي  
الشبرخيتي وحاشية شبرخنا وبؤيده خطابه بفروع الشريعة وما نقل عن الأشعري  
لا نعمة لله على كافر نظر للحقيقة والعاقبة لا الصورة الراهنة حتى قيل الخلاف  
لفظي بل مما لا يضر قول المعتزلة هو في نعمة في الآخرة باعتبار أنه ما من عذاب  
إلا وفي قدرة الله تعالى أشد منه لكن لا يجوز هذا التعبير لمصادمة الوارد  
( والشكر لله على ما أولانا من الفضل والكرام لا أخصى نفعاً علمه هو )  
مبتدأ خبره ( كما أثنى على نفسه ) أى على الصفة التي أثنى لا يبلغها الواصفون  
ولا يعلم قدرها غيره وفي المصنف إطلاق النفس بلا مشاكلة وبحود الحديث وقوله  
تعالى ( كتب ربكم على نفسه الرحمة ) وتقدير المشاكلة في أمثال ذلك بعيد كافي  
الشبرخيتي والحاشية ( ونسأله للطف والإعانة في جميع الأحوال ) ( خصوصاً  
( حال حلول الإنسان في ربه ) ( والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد  
العرب والعجم ) ( الإزدواج بالفتح ) ( المبعوث ) ( أسائر الأمم ) ( صلى الله علينا وعلى  
آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأمتي أفضل الأمم ) ( هذه أمم الاجابة  
والسابقة أمم الدعاء فلا تكرار ) ( وبعد قد سألني جماعة أبان ) ( أظهر ) ( الله على  
ولهم معالم ) ( أدلة ) ( التحقيق ) ( وسلك بناوهم أنفع طريق ) ( مختصر ) ( أعلى ) ( الاستسلام  
المجازي ) ( مذهب الإمام مالك بن أنس ) ( مبيناً لما به الفتوى ) ( بحسب ما به ) ( فأجبت  
سؤلهم ) ( بعد الاستخارة ) ( لما صح كافي الشبرخيتي من رواية الحاكم « من سعادة  
المرء استخارته الله تعالى ومن شقوته تركه الاستخارة » <sup>(١)</sup> ) ( ومن ثم واطب عليها  
بعضهم كل ليلة إجمالاً فيما يتقلب فيه إلى مثامها وفي بقية عمره وإن رده ابن الحاج  
في المدخل بأن ظاهر الوارد إذا هم بأمر مخصوص وفي الشبرخيتي أيضاً فعلهم لا غير

(١) رواه الحاكم من حديث سعد بن أبي وقاص وصححه وهو متعقب ورواه أحمد والترمذي  
وأبو يعلى والبخاري وهو حديث ضعيف. وقول المناوي حسن غير حسن .

من حديث الجامع الصغير «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعله»<sup>(١)</sup> قال الخطاب في شرح المناسك ورأيت بعض الأشياخ يفعله . وفي حاشية شيخنا عن الشيخ خضر الشافعي يزيد في أولى ركعتيها أي بعد الكافرون وربك يخاف ما يشاء الآية وفي الثانية وما كان لمؤمن الآية ولا يخفى التفسير والشيخ يفتي ذكرها على سبيل البدل قال وكل حسن (مُشِيرًا بِفِيهَا) وكل غائب لم يعلم (لِلْمُدَوَّنَةِ) مسائل دونها قاضي التيروان أسد بن الفرات على محمد بن الحسن الحنفي ثم عرضت على ابن القاسم ونقحها سحنون ونسبها الاسدية والخططة اختصرها ابن أبي زيد وابن أبي زهين وغيرهم ثم أبو سعيد البرادعي بالمهمل والمهجمة في النهذيب واشتهر حتى أطلق عليه المدونة واختصره ابن عطاء الله انظر الخطاب (وَبِ) مَادَّة (أَوَّلَ إِلَى اخْتِلَافٍ شَارِحِيهَا) في ذلك الموضع وإن لم يشرحوا سائرها (فِي فَهْمِهَا) وقد يأتي بشبه التأويل من تفسير وحمل كما أنه قد يذكر الضمير باعتبار حكمها فيقول وقيد وحمل مثلا (وَبِالاخْتِيَارِ لِلْخَوِي) نسبة للخمى من اليمن هو أبو الحسن علي بن محمد الربعي نسبة لربيعة وهو ابن بنت اللخمى كان متفطنا ذا حظ من الأدب تفقه بابن محرز وأبي الفضل بن بنت خلدون وأبي إسحاق التونسي والسيوري وغيرهم وعمر ورأس له كتاب التبصرة محاذي المدونة وتفقه عليه المازري والكلاعي بفتح الكاف وتخفيف اللام مات بصفاقس سنة ثمان وسبعين وأربعمائة وقدمه لأنه أجرا من ذكر على الاختيار ولذا خصه به لَيْكِنْ إِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ لَا اخْتِيَارَ لَهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ) فإن الفعل يناسب الاحداث (وَأِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْأِسْمِ فَذَلِكَ لَا اخْتِيَارَ مِنْ الْخِلَافِ وَبِالتَّرْجِيحِ لِابْنِ بُنَاسٍ) لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه (كَذَلِكَ) في التفصيل بين الاسم



والفعل وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس يهر عنه ابن عرفة بالصنلى نسبة  
 لصقلية له اليد فى الفرائض أخذ عن أبى الحسن الحضاى وغيره كان شجاعا  
 ملازما للجماد مات سنة إحدى وخسين وأربعمائة (وبالظهور لابن رشد  
 كذلك) لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات وما يؤخذ منها كفى الخطاب قال  
 وكانت الدراية أغلب ما به من الرواية وهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد  
 قرطبى ولى قضاء الجماعة بها سنة إحدى عشرة وخمسمائة ثم استغنى منه سنة خمس  
 عشرة، وكان صاحب الصلاة فى المسجد الجامع له الرحلة. ومن أخذ عنه عياض  
 له كتب فى فنون مختلفة من أجلها المقدمات والبيان والتحصيل أثنى عليهما  
 كثيرا كان يصوم يوم الجمعة فى الحضر والسفر ولد سنة خمس وأربعمائة ومات  
 سنة عشرين وخمسمائة (وبالقول المازرى كذلك) لأنه قويت عارضته فى  
 العلوم فكان إماما صاحب قول يعتمد عليه مع أنه اصطلاح المصنف وهو أبو عبد الله  
 محمد بن على بن عمر التميمى أصله من مازرة بفتح الزاى وكسرها مدينة فى  
 جزيرة صقلية أمام أفريقية وماوراءها له اليد فى الطب أيضا أخذ عن الأحنى وعبد  
 الحميد السبورى المعروف بابن الصائغ وغيرهما وأخذ عنه بالإجازة القاضى عياض  
 له تأليف منها شرح مسلم وشرح البرهان لأبى المعالى وشرح التاتين للقاضى عبد الوهاب  
 مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف على الثمانين (وحيث قلت خلاف)  
 بالرفع على الحكاية والنصب على إرادة لفظه (فذلك للخلاف فى التشهير)  
 فىكون القولان مشهورين يسوغ العمل بكل بحسب ما علم (وحيث ذكرت  
 قولين أو أقوالا فذلك لعدم اطلاعى فى الفرع على أرجحية) بنى ترجيح  
 (منصوصة واعتبر من المفاهيم) الخالفة (مفهوم الشرط) وأولى ما هو أعلى  
 منه كالتأية فى المبتوتة حتى يرتجع بالغ والحضر فى إنما يجب القسم لازوجات فى  
 البيت وأما الموافقة فمتبرة خصوصا الفحوى كما قال ولولى رد تصرف ميم فأحرى

غير المميز فالحصر بقوله (فَقَطْ) نسبي أى لا اللقب مثلاً وبعبارة المراد أنه يعتبر الشرط لزوماً وغيره جوازاً<sup>(١)</sup> وقط مخففة الطاء ساكنة بمعنى حسب (وَأَشِيرُ بِصُحَّحَ أَوْ اسْتُحْسِنَ إِلَى أَنْ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ فَدَمْتَهُمْ صَحَّحَ هَذَا) من الخلاف (أَوْ اسْتَظْهَرَهُ) من نفسه وهذا يفهم بلا تنبيه وكأنه خشى توهم اصطلاح مخصوص فيه (وَبِالتَّرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ اللَّتَّأَخَّرِينَ فِي التَّقْلِ) مع اتحاد المنقول عنه لعدد قوله أو اختلاف الفهم عنه تعدد الناقل أو اتحاد واختلاف موضع نقله (أو) في الحكم من أنفسهم (لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ) وأما تردد المتقدمين في الحكم فهو قوله سابقاً قولين أو أقوالاً وفي نسخة غير الناصر (وَبَلَّوْا) للمبالغة زاد في نسخة ابن الفرات (غَالِبًا) لأنه قد يأتى بها لجرد دفع التوهم (إِلَى) رَدِّ خِلَافِ مَذْهَبَيْ واقِع في مذهب مالك (وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنْ كَتَبَهُ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ بِنَحْوِ شَرَاءِ) (أَوْ سَمَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ) ولو توسطاً للغير (وَاللَّهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَالِ وَيُؤَفِّقُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ نِمَّ اعْتَذَرُ لِدَوَى الْأَبَابِ) المقول (مِنْ التَّفْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ) ولم أشعر به (وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ) للمقام يقتضى البسط فلا ينظر فيه لتكرار (أَنْ يَنْظَرَ بِعَيْنِ الرِّضَا وَالصَّوَابِ) فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلَوْهُ وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحُوهُ) بالتنبيه أو تغيير البديهي كتنقص حرف أو زيادته (فَقُلْ مَا يَخْلُصُ مُصَنَّفٌ مِنَ الْهَفَوَاتِ أَوْ يَنْجُو مُؤَافٍ مِنَ الْعَثَرَاتِ \* بَابٌ يُرْفَعُ الْحَدَّثُ) أى الوصف المقدّر بالشخص وعملاته بجنى اطلاقهم على المنع المفسر بحكم الله تعالى وكلامه حدثنا (وَحُكِّمُ الْخَبَثِ بَا) لماء (أَمْطَلَقِ) الأخص ففهم من مطلق ماء (وَهُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ) عرف وإن صدق بقيد أيضاً فيرادف الظهور وقيل المطلق أخص لا يشمل المتغير

(١) هذا هو الأقرب لفرض المصنف .

بما لا يضر وشمل ماء زمزم وإن كره في الخُبث تذكريماً وبعيد ما في الخطاب عن  
 ابن عبد السلام لا يكفن الميت بثوب بل منه، وأما آبار ثمود فتُمْنَع كمثل ماء عذاب  
 وليست نجسة والصلاة بها باطلة كما في الشبرخيتي عن الرصاع في شرح الحدود ،  
 واستظهر الأجهوري الصحة ويؤيده أنه قيل بالسكراهة والتيمم كالوضوء نص عليه  
 ابن فرحون وابن العربي وفي التتائي في باب التيمم صحته فكأنه رأى ضيف علوق  
 التراب (وإنْ جُمِعَ مِنْ نَدَى) وغيره الشجر والمفارق له حكمه (أو ذَابَ) ولو  
 بملاج (بَعْدَ جُودِهِ) ولو أصالة كملح (أو كان سُورَ بِهِمَةِ أو حَائِضٍ أو جُنُبٍ  
 أو فَضْلَةَ طَهَّرَ سَمَاءً أو كَثِيراً) وبأني القليل (خِاطٌ يَنْجَسُ لَمْ يُغَيَّرْ) في الشبخ  
 عبد الباقي والرماسي وغيرهما فتح الجيم وكسرها لغتان فلعل تخصيص الأول بأصلي  
 النجاسة عرف (أو شَكَّ فِي مُغَيَّرِهِ قَلَّ يَضُرُّ) فيلني الشك ويعتبر الظن (أو  
 تَغَيَّرَ بِمَجَاوِرِهِ وَإِنْ بَدَّهْنٍ لَا صَقَ) على خلاف (أو بِرَأْيَةِ قَطْرَانٍ  
 وَغَاءٍ مُسَافِرٍ) لا مفهوم له بل ريمحه لا يضر مطلقاً ويضرلون غير الدباغ وطعمه  
 (أو بِمَتَوَلِّدٍ مِنْهُ) كطحلب لم يطبخ أو سمك ولو تناسل وفي روثه نظر (أو بِقَرَارِهِ  
 كَمِلْحٍ) ولو طبخ (أو بِمَطْرُوحٍ وَلَوْ قَصْدًا مِنْ تَرَابٍ) وَجْهٌ ولو صنع  
 وكبريت ولو صار عقاقير (أو مِلْحٍ) عَلَى الْمُعْتَمَد (وَالْأَرْضُ جُ السَّلْبُ بِالْمِلْحِ)  
 ضَعِيف (وَفِي الْإِتْفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ) والمفتي به لا يضر إلا  
 المصنوع من زرع (لَا بِمُتَغَيَّرٍ لَوْ نَأَى أَوْ طَعْمًا أَوْ رِيحًا بِمَا يُفَارِقُ غَالِبًا مِنْ  
 ظَاهِرٍ أَوْ نَجَسٍ كَدُهْنٍ خَاطٍ) إلا بأواني أهل البادية التي لا تنفك عنه كما في  
 حاشية شيخنا ويقيده الخطاب إلحاقاً له بالدباغ، وهذا مثال المغير فإذا خالط الدهن  
 ولم يغير لم يضر كما في حاشية شيخنا خلافاً لما في الشبرخيتي (أو يُخَارِكُ مُصْطَلَكِي  
 وَحُكْمُهُ) طهارة ونجاسة (كَمُغَيَّرِهِ وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرٍ بِعَبْلٍ سَنِيعٍ) يثر  
 ومثل الحبل وعاء من غير أجزاء الأرض ومنها لا يضر (كَمُدِيرٍ بِرُوثٍ مَاشِيَةٍ)

تشبيهه في الضرر لا بقيد كونه بينا (أَوْ بئرٍ يورق شجرٍ أو تينٍ والأظهرُ في  
بئرِ الباديةِ بهِمَا الجَوَازُ) هو المول عليه عند العسر في بئر أو غدير حضر أو بدوا  
(وَفِي جَمَلِ الْمُخَالِطِ الْمَوَافِقِ) الماء (كَالْمُخَالِفِ) فيضر حيث ظن التغير على  
تقدير المخالفة (نَظَرٌ) أصله لابن عطاء الله ولعل الأظهر ما قدمه المصنف وصرح  
به (وَفِي التَّطْمِيرِ بِمَا جُمِلَ فِي الْقَمَرِ قَوْلَانِ) التحقيق كما في الخطاب  
والرماصى أن الخلاف لفظي فإن مازج الريق ضر وإلا فلا (وَكِرِهَ دَمْعٌ وَجُودُ  
الغِيرِ (مَالًا) يسير مُسْتَقَمَلٌ فِي حَدَثٍ) ولو غير الأولى أو حيض ذمية للوطء  
(وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهر كراهة للمستعمل في خبث لا أوضية مستحبة لقلة  
أعضاء الوضوء ويبقى التردد في الاغتسالات غير الواجبة . وأما نحو الرابعة والتبرد  
وغسل ثوب طاهر بما لا يتوقف على طهور فلا يكره للمستعمل فيه قطعا والظarf  
من قوله في حدث الخ راجع لمستعمل وأما كراهته ففي كل ما يتوقف على طهور  
(يَسِيرُ كَأَنِّيَّةٍ وَضُوءٌ وَغُسْلٌ) ولو بالنسبة للمتوضئ كما في الرماصى وغيره  
(بَنَجَسٍ أَمْ يُغَيَّرُ) حرر الرماصى أن يزيد على القطرة في إثناء الغسل (أَوْ وَانْخَ  
فِيهِ كَذِبٌ) من تعلقات اليسير (وَرَأَى كَذِبٌ) يكره أنه (يُغْتَسَلُ فِيهِ) حيث لم  
يكن مستنجرا ولا إذا مادة كثرت وإن لم يكن به أوساخ تعيدا عند الإمام ومنعه  
ابن القاسم إن كان يسيرا وبالجسد أوساخ وإلا جاز بلا كراهة عنده فان علم التغير  
منع اتفاقا (وَسُوْرُ شَارِبٍ تَخْرِي) حيث أكثر منه ولم تعلم الطهارة (وَمَا أَذْخَلَ  
يَدَهُ فِيهِ) قالوا مثل اليد غيرها ولعل المصنف رأى أنها هي التي تسكثر للزاولة (و)  
سُوْر (مَا) حيوان (لَا يَتَوَقَّى نَجِسًا مِنْ مَاءٍ) قيد لسُوْر (لَا إِنْ عُسِرَ  
الِاخْتِرَازُ مِنْهُ) كالهز والفأر فلا كراهة (أَوْ كَانَ طَعَامًا) لشرفه بحترز ماء  
(كَمْشَسٍ) الأقوى كما في عقب والحاشية تشبيهاً بالسكره في نحاس وبلاد

حارة لأنه يبرص<sup>(١)</sup> (وَإِنْ رُوِيَ) علمت النجاسة (فَلْيَ فِيهِ) أى فم الشارب أو غيره (وَفَتَّ اسْتِغْمَالَهُ عَمَلٌ عَلَيْهَا) حكمها (وَإِذَا مَاتَ بَرٌّ ذُو نَفْسٍ سَائِلَةٍ بِرًا كِدَّ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ نَدْبُ نَزْحٍ) ولا يبلأ إلا ناء لياخذ ما على وجه الماء (يَتَذَرُهَا) بأن يغلب على الظن زوال ما خرج منه كما قال الجرجاني (لَا إِنْ وَقَعَ مَيْتًا) لأن انفتاح المسام حال خروج الروح وصرح بمفهوم الشرط دفعاً لتوهم الأحرورية (وَإِنْ زَالَ تَغَيُّرُ النَّجَسِ) وأما الطاهر فيستعمل بعد زوال تغيره وإن كان القياس جعله من الخاطئ للموافق (لَا بِكَثْرَةٍ) أى مكاثرة ومخالطة (مُطْلَقٍ) أمابه وإن قل فظهور (فَاسْتُخْسِنَ الطُّهُورِيَّةُ) ضعیف (وَعَدَمُهُمْ أَرْجَحُ) هو المذهب لاسكن النسبة لابن يونس ليست فى محامها (وَفِيلَ خَبَرُ الْوَاحِدِ) عدل الرواية<sup>(٢)</sup> والشرطى الأكثر أيضاً (إِنْ بَيَّنَّ وَجْهَهَا) أى النجاسة لقربنة السياق وكذا الطهارة إن ظهر منافيتها ، وإلا ففى الأصل كما فى الرماضى وغيره (أَوْ اتَّفَقَا مَذْهَبًا) فى شأن النجاسات (وَلَا فَقَالَ) للمازرى (يُسْتَحْسَنُ) ندباً (رَزَكُهُ) وَوُرُودُ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ كَعَكْسِهِ) أى سريان وجعل الشافى ورود دون القلتين مطهراً ونجس عكسه وإن لم يتغير والقلتان نحو أربعين وسبعة وأربعين رطلاً تقريباً بالمصرى وبالبغدادى خمسمائة ﴿فَضْلُ الطَّاهِرِ﴾ الأعم من المباح من وجهه على ما فى الحاشية من ترجيح نجاسة الميتة المضطار (مَيْتٌ مَا لَا دَمَ لَهُ) ولو اغتذى بدم غيره النجس كالبرغوث خلافاً لابن القصار والبق لا الوزغ والسحالى وشحمة<sup>(٣)</sup> الأرض وحيات فنجسة كما فى شب وغيره وفيه أيضاً لا يحتاج المتولد من الطعام لذكاة وغالب الطعام على ميت غيره إن لم يتميز ولم يظن بلوغه النصف

(١) ورد ذلك فى حديث لا يصح . لكن إن ثبت فى الطب أن هذا المساء يورث البرص ثبتت الكراهة وإلا فلا (٢) فيقبل خبر المرأة والعبد فى هذا ومثله وهو كل ما ليس فيه إلزام بطريق الحاكم (٣) هى دوية إذا مسها الإنسان تجمعت وصارت مثل الخرزة ، وفى فيها أظن حار قبان .

(وَالْبَحْرِيُّ وَلَوْ طَأَّتْ حَيَاتُهُ بَيْتٍ) ومات به وفي وطء آدمية<sup>(١)</sup> التمزير ويغسل من بطن النجس إن أخرج قبل الغوص (وَمَا ذُكِيَ وَجُزْؤُهُ) يشمل وعاء الولد وفي حكمه الجنين التابع والغسل من كروث الجلالة شيء آخر (إِلَّا مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ وَصُوفٌ وَوَرَرٌ وَزَغَبٌ رِيَشٌ وَشَعَرٌ وَلَوْ مِنْ خَيْرِ بَرٍّ إِنْ جُزَّتْ) وإلا فاصولها كالجلد (وَالْجَمَادُ وَهُوَ جِسْمٌ) ولو مائعا (غَيْرُ حَيٍّ) أى لم تله حياة (وَلَا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ) المغيب للعقل مع فرح وبدونه مفسد مخدر كالحشيشة على الأقوى<sup>(٢)</sup> ظاهر يجوز قليله غير المغيب كالمركد المغيب للعقل والحواس كالسكران ولا حد بهما (وَالْحَيُّ) ولودود عذرة وإن تنجس كالجنين برطوبة الفرج (وَدَمُهُ وَعَرَقُهُ وَلَعَابُهُ) من غير المعدة (وَمُخَاطُهُ وَبَيْضُهُ وَلَوْ أَكَلَ نَجَسًا إِلَّا الْمَذْرُوءَ) المقتن أو صار مضغنة أو فرخا ميتا ولا يضر اختلاطه ولا دم غير مسفوح به (وَالْخَارِجَ بِمَدِّ الْمَوْتِ) فتابع للميتة (وَلَبْنٌ آدَمِيٌّ إِلَّا اللَّمِيَّتَ) المعتمد ولو الميت (وَلَبْنٌ غَيْرُهُ تَابِعٌ وَبَوْلٌ وَعَذِيرَةٌ مِنْ مُبَاحٍ) ولو حملا على أمه لا مكروه (إِلَّا الْمُتَغَذِّيَ وَفِيهِ إِلَّا الْمُتَغَيَّرَ عَنِ الطَّعَامِ) ظاهره كظاهاها ولو لم يشابه العذرة وشهره الجماعة وفي الرماضيه أنهما تأويلان وجزم بأن القاس لا ينجسه إلا مشاهبهته أراد على الخطاب وغيره في تسويته بينه وبين النقي (رَصْفَرَاءُ وَبَلْغَمٌ) من الرأس والصدر (وَمَرَارَةٌ مُبَاحٌ) إن أراد ماءها فيقاس على الصفراء أو وعاءها فجزء مذكى ولذا حذفته من مختصرنا (وَدَمٌ لَمْ يُسْفَحْ وَمِسْكٌ وَفَارَتُهُ) وعاءه من الحيوان (وَزَرْعٌ يَنْجَسُ) ومن نجس للاستحالة (وَحَمْرٌ تَحَجَّرَ أَوْ خُلِّلَ) نعم إن بل بعد التحجر وعادله الاسكار رجع للنجاسة (وَالْمَجْسُ) فيه لغات كتف وفتحتان وكسرتان وكه ضد ست لغات

(١) مثل بنات البحر (٢) وقيل إن الحشيشة مسكرة وهو ضعيف وهي محرمة بالإجماع كما قال النووي ومحدث «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر» رواه أبو داود عن أم سلمة بإسناد حسن والحشيشة مفتره بلا نزاع.

(مَا اسْتُثْنِيَ) كقوله إلا المسكر وكنهوم إن جزت (وَمَيِّتُ غَيْرِ مَا ذِكْرُ) أول الفصل (وَلَوْ قَمَلَةً) ويعنى عن ثلاث في الصلاة كالصبيان والطبوع إن عسر وإيسر لعة فَإِنْ أُمِكنَ التداوى اغتفر مدته وإن اضطر لقتل قلة في المسجد ففيل بنوى ذكاتها والمردود عليه بلوقول سحنون بطهارتها ولا يعول على ما في شرب من نجاسة البرغوث بل طاهر كما في عب رح وقد مناه (وَأَدَمِيًّا وَالْأَظْهَرُ طَهَارَتُهُ) هو المعتمد<sup>(١)</sup> ولو كافرا (وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ) نجس الميتة وفي حكم المبان ما تعلق بيسير جلد فلا تعمل فيه الذكاة (مِنْ قَرْنٍ وَعَظْمٍ) ومنه النسن فيجوز ردها على المعتمد من طهارة الآدمي (وِظْلَفٍ وَعَاجٍ وَظُفْرِ) ولوطال لأنه كان حيا (وَقَصْبَةٍ رِيْشٍ) وثوب ثعبان (وَجِلْدٍ وَلَوْ دُبُغٍ وَرُخَصٍ فِيهِ مُطْلَقًا) من مباح وغيره (إِلَّا مِنْ خِزِيرٍ) وآدمي لحرمته ووجوب دفنه (بَعْدَ دُبُغِهِ) ولا يشترط زوال الشعر وبكفي دبغ الكافر ووقوعه في المدبغة بنفسه (فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْعَاجِ) غير المذكي وهل تحرم بما فيه يكون دايلا لما سبق أو تنزيها فهو استدراك ورجعه شيخنا في الحاشية لا انتفاء الاستئذار لكنه نقل عن محشى تت هنا ما ليس فيه وأسند تأويل المدونة لنفسها وقد نهته على ذلك فسكت (وَالْتَوَقَّفُ فِي الْكَيْمِخَتِ) عياض جلد القرس وشبهه للعارض القادمة من صلاة السلف به في سيوفهم والراجح لا يبعد من صلى به ولا بعد التوقف قولوا (وَمَيِّتٌ وَمَذْيٌ وَوَدْيٌ) ولو من مباح (وَقَبِيحٌ وَصَدِيدٌ) ومنه ما يرشح من نفط الجسد (وَرُطُوبَةٌ فَرَجٍ) وهي طاهرة من المباح إلا الكفى (وَدَمٌ مَسْمُوحٌ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ وَسَوْدَاءٍ) هي من الدم (وَرَمَادُ النَّجَسِ وَدُخَانُهُ) المعتمدان النار تطهرها وعليه طهارة ما خبز أو حوى من الفخار بنجس وأولى عرق حمام حتى به وأما المترك المتخذ من الميتة كاللومية ففي

الخطاب فيه خلاف والحق أنه حرق حتى صار كالجر فكما قال ابن حبيب طاهر وإلا فملى أصله (وَبَوَّلَ) ولو على صفة الماء الكبري (وَعَذِرَةٌ مِنْ آدَمِيٍّ) ولو صغيراً لا يأكل الطعام (وَحُرْمَ وَمَكْرُوهٍ) ومنه الوطواط وفأر النجاسة (وَيَنْجُسُ كَثِيرٌ) وأولى قليل (طامأ) ومثله المضاف قال ح في التذنية الخامسة بعد قوله وحكمه كغيره إذا حلت النجاسة في الماء ولم تغيره ثم أضافه نحو لبن فطاهر وإن تقدمت الإضافة فنجس ونظمته لنزاهة .

قل لافقيه إمام العصر قد مزجت ثلاثة بإناء واحد نسبوا لها الطهارة حيث البعض قدم أو إن قدم البعض فالتنجيس ما السبب<sup>(١)</sup> (مائع بنجس) متحلل لا نحو عاج (قُلْ) وأولى كثير وشمل دون الدرهم والعفو في الصلاة فقط كما في ح واقتضى تنجيس التامة للنجسين حيث لم تحصر بمحل خلافاً لمن قاسه على محرم جهل عينها ببادية فلا تحرم نساء تلك البادية كما في ح وفي مبحث الخشاش من الحاشية ما يوافق بسطناه في الشرح ، ابن القاسم من فرغ عشر قلال سمن في زقاق ثم وجد في قلة فأرة ميمة لا يدري في أيها فرغت فالجميع له حكم النجاسة وليس من الشك في الطعام لأن أصل النجاسة محقق وشاع ، ابن عبد الحكم لو أدخل يده في أواني زيت ثم وجد في الأولى فأرة تنجس الجميع ولو مائة وهو جيد وقال أصبغ بطهارة ما بعد الثلاث قال ح والظاهر الطهارة لأن ظن زوال النجس لقول المصنف وإن زال عين النجاسة الخ لكن لا يظهر كلامه على عدم النجاسة بمجرد الملاقاة ، المصنف عن المنوف لوقيل بالعفو عما يعسر الحسن كما أفق به ابن عرفة في طعام طبخ وفيه روث فأرة وفي السؤال أنها كثيرة وروثها غالب وجسد غالب النجاسة محمول عليها ولو في الطعام خلافاً لح لأن هذا ظن

(١) أجاز عنه ولده الشيخ محمد الأمير الصغير بقوله :

هي الإناء إذا ما شابهها نجس فلم يغير طهور الماء تنسب لها الطهارة لما حلها ابن وإن بدأت به فالكل يجتنب



(كَجَائِدٍ إِنْ أُمْسَكَ السَّرْبَانُ) إِمَكَانًا وَقَوْمِيًّا (وَالْأَفَيْسَةِ) يَطْرَحُ وَيُبَاعُ  
 مَا بَقِيَ مَعَ الْبَيَانِ لَكِنِ النَّفْسُ تَسْكُرُهُ (وَلَا يَطْمُرُ زَيْتُ خُوطِ) خِلَافًا لِقَوْلِ  
 ابْنِ الْبَادِ يَخْضُ بِمَاءٍ وَيَتَقَبُّ لَهُ الْإِنَاءُ مِنْ أَسْفَلٍ حَتَّى يَظْنَ زَوَالَ النِّجَاسَةِ (وَأَكْمُ  
 طَبِيخٍ) لَا يَجِدُ دَاصِلًا فِيهِ نَسْلُ (وَزَيْتُونُ) وَنَحْوُهُ كَالْبَيْنِ (مُلِحَّ) فَإِنْ كَانَ قَبْلَ  
 الْغُوصِ طَهَرَ الْكُلَّ فَالْمَدَارُ عَلَى الْغُوصِ وَعَدَمُهُ وَأَمَّا نَحْوُ مَاءِ الْمَجْنُونِ الْمُنْفِرِ فَنَجَسٌ  
 مُطْلَقًا (وَبَيْضُ صُلِقَ بِنَجَسٍ) حَيْثُ رَشَّحَ فِيهِ وَمِنْ النِّجَاسِ الْمَاءُ الْمُضَافُ بِهِ  
 تَرْشِيحٌ فِيهِ مَذْرَأَةٌ لَا إِنْ بَقِيَ الْمَاءُ مُطْلَقًا مُطْلَقًا (وَفَخَّارُ) لَا كَهَيْئَةِ أَحْيَى تَنْجَسُ  
 (بِغَوَاصٍ) مَائِعٍ (وَيُنْتَفَعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا نَجَسٍ) اسْتَنْتَوْا مِنْهُ اطْعَامَهُ نَسْكَالَهُ  
 وَالصَّيْدَ بِهَا وَإِصْلَاحَ الزَّرْعِ وَإِبْقَادَ النَّارِ وَاطْفَاءَهَا وَفَتْحَ يَالُوعَةٍ وَالْخَرَّ لِلْفَصَّةِ وَإِنْ  
 جَبَرَ كَسَرَ بِعَظْمٍ مَيْتَةٍ عَنَى عَنْهُ بَعْدَ الْإِلْتِحَامِ (فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) وَلَا يَضُرُّ ضَوْءُهَا  
 وَعَيْنُ النِّجَاسَةِ خَارِجَةٌ وَتَقْدَمُ أَنَّ الدِّخَانَ طَاهِرٌ ، وَرَخَصُوا فِي النِّعَالِ لِلضَّرُورَةِ  
 وَإِنْ بَنَى بِنَاءً مَتَنَجَّسَ جِصَّصَ وَلَا يَهْدُمُ وَيَبْلُ مَصْحَفٌ كَتَبَ بِهِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ  
 (وَأَكَلَ) (أَدْيَى) وَلَوْ غَيْرَ مَكَانٍ فَيَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهِ وَيَابَسَ فِي غَيْرِ وَقْتٍ عَرَقَ  
 وَبَاتَى حَكْمُ الْبَيْعِ (وَلَا يُصَلِّي بِبِلَاسٍ كَافِرٍ) وَلَوْ هُوَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ  
 (بِخِلَافِ نَسَجِهِ) وَكُلُّ مَا صَنَعَهُ وَلَوْ بِذِيَّةِ نَفْسِهِ وَشَارِبُ الْخَمْرِ كَالْكَافِرِ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ  
 الطَّهَارَةَ (وَلَا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخَرُ) حَيْثُ لَمْ تَتَقَيَّنْ سَلَامَتَهُ (وَلَا يَنْتَابُ  
 غَيْرَ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَأْسِهِ) رَاجِعٌ لِلْفَرَعَيْنِ (وَلَا يُمَجَّازِي فَرْجَ غَيْرِ عَالِمٍ)  
 بِالْأَسْبَهِاءِ كِفُوطِ حَمَامِ الْعَامَةِ (وَحَرْمُ اسْتِعْمَالِ ذَكَرٍ) مَكْفٌ وَيَكْرَهُ لِلْوَلِيِّ  
 الْإِبَاسُ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلصَّبِيِّ وَتَجُوزُ الْفَضَةُ (لِحَائِي وَلَوْ مِنْطَقَةً) حَزَامًا (وَأَلَّةُ  
 حَرْبٍ) كَالرَّمْحِ وَالسَّرِجِ (إِلَّا الْمُصْحَفُ) فِي جِلْدِهِ وَكَرَهُ الْجُزُولِي كِتَابَهُ وَأَجَازَهُ  
 عَجَّ وَأَجَازُوا كِتَابَهُ فِي الْحَرِيرِ وَتَحْلِيَةُ الدَّوَاةِ وَالْمَقْلَةُ لَهُ ، وَابَسَ الْعِلْمُ كَذَلِكَ وَلَا  
 إِلَّا جَازَةً خِلَافًا لِلْبَزْلِيِّ وَشِوْخُهُ (وَالشَّيْفُ) لِاجْتِهَادِ فَقَطْ (وَالْأَنْفُ وَرَبَطُ سِنٍّ

مُطْلَقًا) بذهب أو فضة (وَحَاثَمَ الْفِضَّةِ) بل هو مندوب وآخر أمره صلى الله عليه وسلم إيسره باليسرى وللتيامن في تناوله ولا يجوز تعدد ولو كان وزن الجميع درهمين ولا ما زاد (لَا مَا بَعْضُهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قُلٌّ) رجح الأجهوري رواية ابن رشد كراهته (وَلِإِنَاءِ نَقْدِهِ وَاقْتِنَاقِهِ) وَإِنْ لَا ذَرَأَةَ وَفِي الْمَغْشَى (المتعمد منه نظرًا للباطن (وَالْمُؤَوِّ) والراجح جوازه حيث لم يتحال منه شيء ومنه نقش السقف وإن كره بالمسجد لإشغال المصلي (وَالْمُضْطَبِّ) اسكسر (وَذِي الْحَلَقَةِ) والأقوى منهما (وَلِإِنَاءِ أَنْجَوِّهِ) بناء على أن منع النقدين للسرف وهو أشد أول التضييق في المتعامل به فلا يمنع وهو الظاهر (قَوْلَانِ وَجَازٍ لِلْمَرْأَةِ الْمَكْتُوسُ مُطْلَقًا) بجميع أفرادها وألحقوا به الفرش والوسادة (وَلَوْ تَعَلَّ لَا كَرِيرٍ) ومكحلة وصرأة وقفل صندوق ونحو ذلك (فَصَلِّ هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ) وكذا تقليلها إن لم يؤد لنشرها (عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ) لا يتحرك بحركته فإذا كان الوسط نجسًا وتعمًا<sup>(١)</sup> بطرفين بطلنا على الظاهر أو سفينة حبابها بوسطه لا تحت قدمه كدابة مُطْلَقًا أو ثوب شخص حمله لا تعلق به أو ثوبًا على غير حيوان يأتي عليه لا حيوان إلا أن يستقر المصلي عليه في مكان (وَبَدَنِهِ) كداخل عينه وفمه ولا يكفي الريق والدمع ويجب تقاؤنجس إن قدر (وَمَكَانِهِ) ما يمسسه ولو بمخائل أو شعر أو زائد كما استظهرنا في الشرح لا موضع إيماء (لَا طَرَفٍ حَصِيرٍ) عطف على مدخول عن (سُنَّةٍ) وهو أشهر هنا مع كثرة التفرع على الوجوب وقول غير نابه فهو أقوى خصوصًا وهو المال على قول الخطاب والرماض أن الخلاف لفظي وإن بعد نعم لا يشدد على من يترك الصلاة لذلك (أَوْ وَاجِبَةٍ) وضما ولو لصبي (إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ) قيد في الثاني وهل كذلك الأول إذ لا وجه لخطاب العاجز والناسي وإن أعاد تداركا وإراعاة الخلاف وهو الظاهر والسنية مطلقة كما

في رء، إذ لا ينحط في العجز والنسيان عن مقتضاها من نذب الإعادة وفيه أنه انحط  
 بعدم تأييد نذبها (وَلَا) صرح بمفهوم الشرط ليعين حكمه (أَعَادَ الظُّهُنَ) لِلْإِصْفَرَارِ  
 لشدة الكراهة فيه عنها قبله ألا ترى سجود التلاوة قبله والإعادة  
 المندوبة كنفل على أن الكراهة قبله بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وقد مَرَى اِغْلُلْ لَهَا  
 كما حققنا في الشرح والجمعة كالظهور وتعماد جمعة مَعَ الْإِمَّاكَانِ والعشائين للفجر  
 ويعيد الوتر تبعاً والصحيح للشمس نخوة الإسفار عن الاصفرار بالقول بأنه اختياري  
 وجواز الشفع والوتر ولا يعيد الفائتة ولا النفل كما في الشرح والعماد يعيد أبدأ  
 على القولين لكن وجوباً عند من جعل الخلاف لفظياً ونذباً على السنية كالصلاة  
 بموطن الإبل عند حج وَعَبَّ وَمَنْ واقفهما على أنه حقيقي (خِلَافٌ وَسُقُوطُهَا فِي  
 صَلَاةٍ مُبْطِلٌ) تعقبه الرامى بأن الذي في المدونة القطع واختلفوا هل على النذب  
 أو الوجوب ولا يلزم منه البطلان وكذا ما بعده ثم هو مقيد بأن تتعاقب به وهو  
 وما بعده بانساع الوقت فلا يقطع ماضق وقته وفي حكمه الجنابة والاستسقاء  
 والعيد مع الإمام وفي الجمعة تردد وإذا تَمَادَى الضيق الاختياري ينهض لإعادته في  
 الضروري كالعاجز على الظاهر ووجود مزبل أو ثوب آخر (كَذَلِكَ فِيهَا)  
 ورؤيتها بمكان فارقه أو عمة سقطت ويربها لإمامه فإن بعد كله ويستخلف فإن  
 تبعه بعد بطلت عليهما (لَا قَبْلَهَا) ونسي (أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَعْلٍ فَخَلَعَهَا) للسجود لثلاثا  
 يحمل النجاسة أو أومأ بها وقيل كالفراس (وَعُفِيَ عَمَّا يَعْسُرُ كَعَدَثٍ مُسْتَنْسِكِجِ)  
 كل يوم مرة (وَبَلَّلَ بِأَسُورٍ فِي بَدَنِ إِنْ كَثُرَ الرَّدُّ أَوْ ثَوْبٍ) (وَجَسَدٌ مُطْلَقاً  
 (أَوْ ثَوْبٍ) أو جسد (مُرْضِعَةٍ) ولدها أو غيره مع الضرورة ونحو جزاء  
 (تَجْتَمِدُ) من البول قليل والغائط (وَنُذِبَ لَهَا) ونحوها (ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ)  
 بخلاف ذى دمل وسلس لعدم ضبطه (وَدُونِ دِرْهَمٍ) بل ودرهم بغلى مساحة  
 (مِنْ دَرَمٍ مُطْلَقاً) عيناً وحكماً (وَقَيْحٍ وَصَدِيدٍ وَبَوْلٍ فَرَسٍ لِفَازٍ يَأْرَضِ

(حَرْبٍ) وكذا معانى الدواب مُطلقاً إن اجتهد ولو من الروث (وَأَثَرِ ذُبَابٍ) وبَعُوضٍ وَنَمَلٍ (مِنْ عَذِرَةٍ) وغيرها شيخنا ولو في الطعام للخرج (وَمَوْضِعٍ حِجَامَةٍ) الشرط وما يدينها (مُسْحٍ فَإِذَا بَرِيَءٌ غُسِلَ وَإِلَّا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلَ بِالذُّبْيَانِ وَبِالْإِطْلَاقِ) لأن الحل عفو (وَكَطِينَ مَطَرٍ) وماء رش (وَأِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذِرَةُ بِالْمُصِيبِ) فإن جف الطريق غسل نجسه (لَا إِنْ غَلَبَتْ) كثرت (عَيْنُهَا) ولا إن عدل عن الطريق الملوث بلا عذر (وَوَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ) ضعيف (وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنُهَا) بالأول (وَذَبِيلُ امْرَأَةٍ) ولو أمة لا ذات جورب (مُطَالٍ لِلِاسْتِرْوِجِ جُلُّ بُلَّتٍ) رفعت فوراً ولا (يَمْرَأَانِ يَنْجِسُ بَيْتَ بَطْنِهَا) بِمَا بَعْدَهُ وَخُفٍ وَنَعْلٍ مِنْ رَوْثِ دَوَابٍّ وَبَوْلٍ لَهَا إِنْ دَسَكَ) بكتراب (لَا غَيْرَهُ) الضمير لما ذكر من روث وبول (فَيَخْلَعُهُ) أى الملوث بغيرها (الْمَاسِحُ) أى من يريد لأنه (لَا مَاءَ مَعَهُ) يسكنى غسل الرجلين (وَبَيْتُهُمْ) لأن شرط الممسوح الطهارة (وَاخْتَارَ) اللخمى (إِلْحَاقَ رِجْلِ الْفَقِيرِ) بالخف في العفو (وَفِي غَيْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَاقِعٌ عَلَى مَائَةٍ) وجالس يعنى عن السؤال بقربة قوله (فَإِنْ سَأَلَ) كما هو الأفضل (صَدَقَ الْمُسْلِمُ) على ما سبق آخر المباحين من روث الكفار على النجاسة وحيث ظن شيء فحكه (وَكَسَيْفٍ صَقِيلٍ) ومراة (لِإِفْسَادِهِ) خرج الزجاج (مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ) ولو مسكروها كالألب الباغى ولا يشترط المسح (وَأَثَرُ دُمْلٍ لَمْ يُنْكَ) واضطر لئسكه كازاد على واحدة (وَأُذْبَ) غسل المَعْفُو (إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمُ بَرَاغِيثٍ) خروها (إِلَّا فِي صَلَاةٍ) فلا يقطعها لهذا المندوب (وَبَطْنُهَا يُحَلُّ النَّجَسِ بِالْأَنِيمَةِ بِغُسْلِهِ إِنْ عُرِفَ) ولو ظنا كافى عب وغيره (وَالَا فَيَجْمَعُ الشَّكْرُ فِيهِ كَكُلِّهِ) فإن لم يكف الماء نحرى حتى يجده (بِخِلَافِ ثَوْبَيْهِ) أو فصل كفيه (فَيَتَجَرَّى) إن اتسع الوقت (بَطْنُهَا مُمْفَصِلٌ كَذَلِكَ) يعنى خالياً من أعراض النجاسة ولا يغير غيرها (وَلَا

يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعَمِهِ (ولو عسر (لَا لَوْنٌ وَرَبِحٌ عَسْرًا) ولا يكلف  
 بالصابون ولا تسخين ماء كما في عب وغيره (وَالْمَسَالَةُ الْمُتَفَيِّرَةُ نَجَسَةٌ) كما  
 سبق وحكمه كغيره (وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النِّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمَطْلُوقِ لَمْ يَنْتَجِسْ مُلَاقِي  
 مَحَلِّهَا) كالثوب مع عرق محل الاستنجار (وَأِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِثَوْبٍ وَجَبَ  
 نَضْجُهُ) والشك هنا يشمل الظن غير القوي كما في حرر (وَأِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ  
 كَالْفُسْلِ) قاله ابن حبيب وهو ضعيف وقال ابن القاسم وسجنون وعيسى في  
 الوقت مطلقا لخفة أمره وقال الفريمان وابن الماجشون لا إعادة أصلا كذا في ر  
 ونحوه لح (وَهُوَ رَشٌّ) ولو مرة كما في ح ولا يلزم عموم السطح (بِالْيَدِ) مثلا  
 (بِلَا نِيَّةٍ لَا إِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ) فالأصل الطهارة (أَوْ فِيهِمَا) بالأولى  
 وفي بقائها يجب الغسل ونضح للملاقى قبله (وَهَلِ النِّجَسُ كَالثَّوْبِ أَوْ يَجِبُ  
 غَسْلُهُ) وهو المعتمد كالأرض (خِلَافٌ) ولا أثر للشك في الطعام ولا من نجاسة  
 الطريق (وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجِسٍ) كَبَوْلٍ (صَلَّى بِعَدَدِ النِّجَسِ  
 وَزَادَهُ إِنَْاءً) كل صلاة بوضوء فإن التمس بمضاف جمع الوضوءات لصلاة واحدة  
 وإن شك في العدد جعل الأكثر لغير الطهور فإن ضاق الوقت تحرى واحدا فإن  
 لم يمكن نيمه وكله حيث لم يمكن مطلق محقق (وَنَدِبَ غَسْلُ إِهَاءِ مَاءٍ) قيده  
 باليسير (وَبُرَاقُ لَا طَعَامَ وَحَوْضٍ) لكثرة (تَعَبُّدًا) فإنه طاهر ولا يذو  
 لا يحمسه (سَبَمًا) بُوَاوُغٍ كَلْبٍ مُطْلَقًا (وَلَوْ مَا ذُوْنَا) (لَا غَيْرِهِ) ولو خنزيرا (عِنْدَ  
 قَصْدِهِ الْإِسْتِقْمَالَ بِلَا) شرط (نِيَّةٍ وَلَا تَنْزِيهِ) <sup>(١)</sup> وَلَا يَتَعَدَّدُ بُوَاوُغُ كَلْبٍ  
 أَوْ كَلَابٍ \* فَصَلَّ فَرَأَيْتُ الْوُضُوءَ غَسْلُ مَا بَيْنَ (وَتَدَى) (الْأَذْنَيْنِ) (وَمَا بِيَاضًا  
 تحتهما أو مسامتهما، وفوقهما من الرأس كالصدغين ولا يجب نقل الماء في الغسل  
 بخلاف المسح (و) بين (مَقَابِلِ شَمْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ) ولا عبرة بأصابع ولا أغم  
 (وَالذَّقْنِ) لنقى الخلد (وظَاهِرِ الْأَجْنَةِ) لمنتهاهما لغيره (فِيغْسِلُ) الْوَتَرَةَ وَأَسَارِيرَ

(١) بل الترتيب وارد في الحديث الصحيح، وعلم الطب أثبت ذلك أيضاً.

جَبْهَتِهِ وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ بِتَخْلِيلِ شَعَرِ تَظْهَرُ الْبَشِيرَةُ تَحْتَهُ لَا جُرْحًا بَرِيًّا  
 (أَوْ) مَحَلًّا (خُلِقَ غَائِرًا) فَلَا يَجِبُ الْغَسْلُ بِالدَّلَالَةِ مَا لَمْ يَتَسَمَّ جَدًّا، وَأَمَّا إِبْصَالُ الْمَاءِ  
 فَوَاجِبٌ حَسَبَ الْإِمْكَانِ وَيُزِيلُ قَذَى الدِّينِ وَمَا أَمَكَنَ طَرَوْهُ فَبَابُ (١) (وَلَدَنَهُ  
 بِمِرْقَتَيْهِ وَبَقِيَّةٍ مِمَّنْصَمٍ) وَلَوْ لِلْمِرْفَقِ (إِنْ قُطِعَ) لَا جِلْدًا كَشَطَ عَنْ مَحَلِّ  
 الْفَرْصِ (كَكَبَ بِمَنْكَبٍ) لَمْ يَخْلُقْ غَيْرَهَا وَإِلَّا فَالْهَمْزُ مَرْفُوقٌ كَكَبَ أَوْ وَصَلَ  
 الْفَرْصُ (بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ لَا لِجَالَةِ خَاتَمِهِ) لِمَا ذُوْنُ نَعْمٍ هُوَ لَوْ لَمْ يَنْزَعْ (وَقُضِيَ  
 غَيْرُهُ) إِنْ مَنَعَ الْمَاءُ وَإِلَّا كَفَى تَحْرِيكُهُ وَيَعْنِي عَنْ وَسْخِ الْأَظْفَارِ غَيْرِ الْمَتْنِ  
 وَالشُّوْكَ وَالْمَدَادَ لِمَا نَعَمَ كَقَذَى الْعَيْنِ (وَمَسَحُ مَا عَلَى الْجُمُجُمَةِ بِعَظْمٍ صُدْغِيهِ  
 مَعَ الْمُسْتَرْخِي وَلَا يَنْقُضُ صَفْرَهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ) إِلَّا أَنْ تَشْتَدَّ خِيُولُهُ  
 أَوْ تَكْثُرَ وَيَنْقُضَ فِي الْغَسْلِ لَشِدَّتِهِ بِنَفْسِهِ (وَيُدْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ) وَجَوَابًا  
 (فِي رَدِّ الْمَسْحِ) وَالسَّنَةَ بَعْدَ كَذَا لِمَجْعُومٍ مِنْ تَبَعٍ وَأَقْرَأَ الْأَشْيَاخَ لِسُكْنِ رَدِّهِ الْعَلَامَةَ  
 الْبَنَانِي وَيَعْنِي عَنْ دَاخِلِهِ (وَعَسَلَهُ حُجَزٌ) وَبَلَسَ مَا فَعَلَ (وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ بِكَمِيْنِهِ  
 الثَّانِيَيْنِ بِفَصْلِ السَّاقَيْنِ وَنُدْبِ تَخْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا) وَوَجِبَ فِي الْغَسْلِ وَلَا يَدُ  
 مِنْ إِبْصَالِ الْمَاءِ (وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظَفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ) أَوْ كَشَطَ جِلْدَهُ  
 (وَفِي إِحْيَايَتِهِ قَوْلَانِ) الرَّاجِحُ لَا إِعَادَةَ (وَالدَّلَالَةُ) لِنَفْسِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ (وَقَوْلُ  
 الْمَوْلَاةِ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَبَنَى بِنِيَّةٍ) يَجِدُّهَا لِلذَّهْوِ عَنْ الْأَوَّلَى  
 (إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا) وَلَوْ طَالَ (وَإِنْ عَجَزَ) بِذَوِّهِ تَقَرُّبُهَا كَأَنْ ظَنَّ كِفَايَةَ الْمَاءِ  
 أَوْ شَكَّ فَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَمَّا الْعَاجِزُ الْحَقِيقِيُّ وَهُوَ الَّذِي يَصْلُحُ مَفْهُومٌ قَدَرُ فَيُبَيِّنُ  
 مُطْلَقًا كَأَنْ جُزِمَ بِالْكَفَايَةِ فَتَخَافُ أَوْ ذَهَبَ بِهَا اخْتِيَارًا أَوْ أَكْرَهَ عَلَى التَّفَرُّقِ  
 وَلَا يَحْتَاجُ غَيْرَ النَّاسِي لَنِيَّةٍ (مَا لَمْ يَطْلُ بِجَفَافٍ أَوْ مَضَاوِرَ مِنْ اعْتِدَالٍ) وَهَذَا فِي

المعتمد أيضاً أما إن جزم بعدم كفاية الماء أو ظنه فبلاعب (أو سنة خلاف  
ونية رفع الحدث عند وجهه) فتحتاج السفن قبله لنية (أو فرض) الوضع  
(أو استباحة ممنوع) وضعا وإن لم يصب (وإن مع تبرّد أو أخرج بهض  
المستباح) كلغير الطواف (أو نسي حدثاً) أو تذكره (لا أخرجه) كن  
البول لا المس (أو نوى مطلق الطهارة) ملاحظاً شيوخها في حدث وخبث،  
أما الطهارة بلا ملاحظة أو هما معاً في عضو نجس فتصح (أو استباحة ما نذرت)  
أى الطهارة بمعنى الوضوء لرفع الحدث (له أو قال إن كنت أحدثت فله)  
لتردد النية فإنه ربطها بالحدث المشكوك، وهذا لا يتنافى المذهب من نقض الشك  
لأننا نميز نيته كما وضحه ح (أو جدّد فتبين حدثه) لعدم كفاية للمندوب عن  
الواجب ومنه قوله (أو ترك لعمّة فأنفست بنية الفضل) بأن خص نية  
الفرض بالأولى فإن نوى أن الفرض ماعم صح (أو فرق النية على الأعضاء)  
بأن يخص كلا بنية ولا ينوى التتميم عند الأول وأما لوجاربع النية فلا يجزى  
لأنها لا تتجزى كما في الخرشى وغيره وإن بحث بالتلاعب (والأظهر) عند ابن  
رشد وقد نازع البنائى فى نسبة هذا لابن رشد (فى الأخير الصّحّة) والصحيح  
الأول (وعزّوها بعمده) أى الوجه بحيث لو سئل أجب لأنه نية حكيمية وإدامة  
الإستحضار حرج (ورفضها) بعد الوضوء (مغتفر) كل منهما والراجع بضر  
الرفض فى الاثناء كالغسل وكالصلاة والصوم وقيل يرتفع هذان مطلقاً ولا يرتفع  
حج وعمرة مطلقاً، والظاهر أن الإعتكاف كالصوم، والتيمم كالوضوء (وفى تقدّمهما  
يسير خلاف) فى الحاشية أحجية الأجزاء وضر الكثير كالأخر مطلقاً (وسنة  
غسل يديه) لسكوته (أولاً) قبل الإدخال من تمة السنة فى قليل راكد وقبل  
المضمضة الخ من ندى الترتيب (ثلاثاً) من تيممها أو ندى (تعبداً) وحديث<sup>(١)</sup>

« فإنه لا يدري أين باتت يده » لا يطرد علة (بمُطْلَقٍ وَنِيَّةٍ) حيث لم يقدم نية  
الوضوء (وَلَوْ تَطْيِيفَتَيْنِ أَوْ أَحَدَتْ فِي أَثْنَائِهِ مُغْتَرِفَتَيْنِ فَيَبْدَأُ بِثَلَاثَةِ الِيَمِينِ  
وَرَوَى جَمِيعُهُمَا (وَمَضْمُضَةً) بتعريبك وبيع (وَأَسْتَنْشَقُ وَبَالِغَ) ندباً (مُفْطِرُ  
وَفِعْلُهُمَا بَسِيتٌ أَفْضَلُ وَجَازًا أَوْ إِحْدَاهُمَا بِغَرَفَةٍ وَأَسْتَنْشَرُ) بنفسه وإصبعيه  
(وَسَجَّ وَجْهِي كُلَّ أَذُنٍ) أدخل فيه الصماخ ونقل المواق أنه سنة مستقلة  
(وَتَجِدُ يَدَ مَأْمُومًا وَرَدَّ مَسْجَحَ رَأْسِهِ حَيْثُ بَلَ يَدِهِ) وَتَرْتِيبُ فَرَاثِيضِهِ فَيَمَادُ  
الْمُسْكُوسُ) وهو التقديم على محله (وَحَدَهُ إِنْ بَعُدَ بِجَفَافٍ) وندب للعامد والجاهل  
ابتداء الوضوء (وَالْأَمَعَ تَابِعُهُ) حذف الفاء<sup>(١)</sup> والإعادة صرة كما في ر (وَمَنْ  
تَرَكَ فَرَضًا أَتَى بِهِ) كفعله أولاً على حكم التفريق والتنسكيس (وبالصلوة  
وَسُنَّةً) غير الترتيب (فَعَلِمَا) إِنْ لَمْ تَعْوِضْ وَلَمْ تَوْقِعْ فِي نَهْيِ كَتَجْدِيدِ مَاءِ الْأَذْنَيْنِ  
يَوْقِعْ فِي تَكَرَّرِهَا (لَمَّا بَسَّعَ بِلُ) من كل متوقف على الطهارة وكذا إِنْ قَرُبَ  
وَلَوْ لَمْ يَرَهُ وَلَا يَرْجِعْ لَهُا مِنْ فَرْضٍ (وَفَضَائِلُهُ مَوْضِعٌ طَاهِرٌ) فعلاً وشأننا (وَقِلَّةُ  
مَاءٍ) فِي الْإِسْتِمَالِ وَلَا يَدُ مِنَ السَّيْلَانِ عَلَى الْغُسُولِ (بَلَا حَدٍّ كَالْغُسُولِ وَتَيَمُّنُ  
أَعْضَاءَ وَإِنَاءُ إِنْ تَمَسَّحَ) لغير أعسر (وَبَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ وَشَفَعُ غُسْلِهِ وَتَمْلِيْمُهُ  
وَهَلِ الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ) هو المتمد كما في الحاشية (أَوْ الْمَطْلُوبُ) مجرد (الْإِنْقَاءُ  
(وَهَلْ تَكْرَرُهُ الرَّابِعَةُ) وهو الأوجه (أَوْ تَمْنَعُ خِلَافَ وَتَرْتِيبُ سُنَنِهِ أَوْ  
فَرَاثِيضِهِ وَسِوَاكَ وَإِنْ بَأْضَبُعٍ كَصَلَاةٍ بَعْدَتْ) مِنَ السَّوَاكِ (وَتَسْمِيَةٍ وَتَشْرَعُ  
فِي غُسْلِ وَتَيَمُّمٍ وَأَكْلٍ عَيْنًا (وَتُرْبٍ وَذَكَاءٍ) كما يأتي (وَرُكُوبٍ دَابَّةٍ  
وَسَفِيْفَةٍ وَدُخُولٍ وَضِدِّهِ لِنَزْلِ وَمَسْجِدٍ وَلُبْسٍ وَغُلْقِ بَابٍ وَإِطْفَاءِ ضَبَاحٍ  
وَوُطْءٍ) مباح وتكرره في المكروه ، وفي الحرام قال القرافي تمنع ورجح شب  
الكراهة رتبته حش ونحوه في الخرشى وإنما يظهر في العارض المكروه لا زنا



(وَصُعُودِ خَطِيبٍ مِنْبَرًا وَتَغْمِيزِ مَيْتٍ وَخُلْدِهِ وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةُ الْفُرَّةِ) بمعنى الزيادة على الحد بل تكرره وإن صح رفعها<sup>(١)</sup> حملت على إدامة الطهارة (وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ) بل مكروه (وَتَرْكُ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ) بل يجوز (وَإِنْ شَكَّ فِي ثَلَاثَةٍ فَفِي كَرَاهَتِهَا) وهو الحق وندها بناء على الأقل (قَوْلَانِ قَالَ) للمازري (كَشَّكَهَ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْيَدُ) واختار النذب (فَصَلَّ نَذْبَ إِقَابِي الْحَاجَّةِ جُلُوسٌ وَمُنْعٌ) كراهة (بَرَخُو نَجَسٍ) فإن تحقق التنجس فحكه (وَاعْتِمَادُ عَلَى رِجْلِ وَاسْتِدْجَالُ يَدَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ قَبْلَ لُقَى الْأَذَى) لنم علقه (وَعَسَلُهَا) إن لم يبلها (بِكِرَابٍ بَعْدَهُ وَسُرٌّ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِعْدَادُ مُزِيلِهِ وَوَضْعُهُ) إن كان جامداً لسبع ثم ما أتقى والاثنتان خير من الواحد (وَتَقْدِيمُ قُبْلِهِ) لإلّا من عادته النقط فيؤخره (وَتَفْرِيجُ فَخْذَيْهِ وَاسْتِرْخَاؤُهُ) قليلاً (وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ) لأنه أعون وأحفظ (وَعَدَمُ التَّفَاتِيهِ وَذِكْرُ وَرْدِ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ فَإِنْ فَاتَ فَعِيهِ إِنْ لَمْ يَمُدَّ) ولم ينكشف (وَسُكُوتُ إِلَّا لِمُهُمْ) فلا يرد السلام ولا بعد الفراغ (وَبِالْقَضَاءِ) أو غيره مع الامكان (تَسْتَرْ وَبُعْدُ وَلِقَاءِ حُجْرٍ) خوف ما يؤذى (وَرَبِيعٍ) اثلاً تنجسه (وَمَوْرِدٍ وَطَرِيقٍ وَظِلٍّ) معتاد الجلوس وهي الملاعن<sup>(٢)</sup> والأقوى الحرمة للإبذاء (وَصُنَابٍ) نجس مع إمكان الجلوس (وَبَكْنِيفٍ نَحَى ذِكْرَ اللَّهِ) ووجب في القرآن إلّا لضرورة هذا حكم الفعل وأما الدخول بما ذكر فمكروه على الأظهر ورجح عجب الحرمة في السكامل كما في البناني (وَبُقْدَمُ) يسرّاهُ دُخُولًا وَيُمْنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدٍ وَالْمَنْزِلُ يَمْنَاهُ بِهِمَا وَجَازَ بَمَنْزِلٍ وَطَيٌّ وَبَوَلٌ) وغائط (مُسْتَقْبَلُ قِبْلَةٍ وَمُسْتَدْبَرٌ) وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ وَأَوَّلٌ) عند عدم الجلاء (بِالسَّائِرِ) ضئيف (وَبِالْإِطْلَاقِ) هو الراجح (لَا فِي

(١) حديث إطالة الفرة صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الشيخان وتأويله بما ذكره الشارح بعيد ومخالف لما فهمه الراوى أبو هريرة من الحديث وهو أعلم به .

(٢) سميت كذلك في الحديث لأنها تستدعى لعن فاعلمها .

(الْفَضَاءُ) فيمنع (وَبَسْتَرِ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا) والراجح الجواز (وَالْمُخْتَارُ)  
 عند اللغوي (التَّرْكُ لَا الْقَمَرُ بَنِي وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ) نعم خلاف الأولى فيهم  
 (وَوَجَبَ اسْتِثْنَاؤُهُ بِاسْتِثْنَاءِ أَخْبَثِيهِ مَعَ سَلْتِ ذَكَرٍ وَنَثَرِ خَفَا) ويعنى  
 عن الشك بعد فإن نقش فوجد نقطة فحكمها ولا يجوز إدخال أصبع لرجل ولا  
 امرأة وإنما تفصل ما تمكنت منه ظاهراً (وَنُدِبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ) فيابس  
 (نَمٌّ مَلَا) ثم حجر (وَنَمَّيْنِ فِي مَنِيٍّ وَحَبِيضٍ وَنَفَاسٍ) عند القيمم والسلس  
 عفو (وَيُؤَلِّ امرأته) ومثلها خصى لأن الشأن انقشاره (وَمُنْثِيرٍ عَنْ نَخْرَجِ  
 كَثِيرًا وَمَذْيٍ يَفْسَلِ ذَكَرُهُ كُلهُ فِي النِّيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَاةٍ تَارِكُهَا) والمعتمد  
 الوجوب وعدم البطلان (أَوْ تَارِكِ كُلهُ) بأن اقتصر على محله بنية أولاً والخلاف  
 فيهما على حد سواء (قَوْلَانِ) والمرأة تفصل محله بلاء نية (وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ  
 رِيحٍ) بل يكبره (وَجَازَ بِيَابِسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍّ وَلَا مُخْتَرَمٍ وَلَا مُبْتَلٍ)  
 فيحرم إن اقتصر عليه ولم ينفق وكذا الأملس (وَنَجَسٍ) لمنع استعماله (وَأَمْلَسَ  
 وَمُحَدَّدٍ) وحرم إن اشتدت أذيته (وَمُخْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ) ولو  
 كتبت مرة مبدلة وفي غير الحروف المرببة تردد (وَذَهَبٍ وَفِضَةٍ وَجِدَارٍ) وحرم  
 في غير ملكه كملكه إن أذى (وَرَوْثٍ وَعَظْمٍ) للجن ودوابهم (فَإِنْ  
 أُنْقِطَ أَجْزَأَتُ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ) (فَصُلِّ) نَقِضَ الْوُضُوءَ لِحَدَثٍ  
 وَهُوَ الْخَارِجُ الْمُتَعَادٍ) ومنه من دخل فرجها بوطيء وكبول بأوصاف خاتمه  
 (فِي الصَّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودٌ) خلق والمبتلع ناقض (وَلَوْ بِبِلَّةٍ) وإن استنجى  
 من كثيرها كما قلت :

قل لافقيه ولا تخجلك هيبته شيء من الخرج المعتاد قد عرضا  
 فأوجب القطع واستنجى المصلى له سكن به الطهور باموالى ما انتفعى  
 والمدة لا تنقض إلا بفضلة لدم غلبتها معها كذا لب وأقره الأشياخ وفي

البنائى التسوية بينها وبين الدود نقلا (وَبَسَّاسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ) لا ساوى واستخذه المراقبون مطلقا (كَسَّاسٍ مَذَى) لا مفهوم المذى (قُدِرُ عَلَى رَفْعِهِ) فلا يقتصر إلا مدة التداوى وفصل بالكاف إشارة إلى أن محل التفصيل السابق إذا لم يقدر على رفعه وليس من الساس مذى كلما نظر مثلا أمذى بل هو المسترسل بنفسه (وَنُدِبَ) الوضوء (إِنْ لَا زَمَ أَكْثَرَ) وأولى ساوى ويصله بالصلاة مثلا ينزل (لَا إِنْ شَقَّ) استبعد ماء وبرد وإن غسل ذكره فحسن كما سبق في المنفوتات (وَفِي اعْتِبَارِ الْأَلْزَمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ) وهو الأرجح رباعى غيرها (أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ) وقيل تعتبر بالأيام فإن ضبط حال الساس قدم الصلاة أو أخرها كآرباب الأعداء (مِنْ مَخْرَجَيْنِ) موزع لاريج قبل (أَوْ ثَقْبَةٍ تَحْتَ الْمِدَّةِ إِنْ انْسَدَّ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجحهما عدم النقص والمراد بالسد عدم الخروج فإن دام واعتاد الثقبه نقصت مطلقا بالأولى من الفم (وَبَسْبِيهِ وَهُوَ زَوَالُ عَقْلِ) ولوبهم لا فى حب الله (وَأِنْ يَنْوُمُ ثَقُلَ وَلَوْ قَصُرَ لَا خَفَ وَنُدِبَ إِنْ طَالَ) الخفيف (وَلَمْ يَسْ يَلْتَذُّ صَاحِبُهُ بِهِ عَدَّةً) وإن امرأة لاخرى أو بزائد لا يحس على ما فى عب وإن نازعه بن (وَلَوْ لَظْفَرُ) أو به (أَوْ شَعْرَ) لا به على الظاهر (أَوْ حَائِلٌ وَأَوَّلُ بِالْخَفِيفِ وَبِالْإِطْلَاقِ) فإن قبض نقض اتفاقا (إِنْ قَصِدَ لَذَّةً) ومنه الاختبار هل يلتذ (أَوْ وَجَدَهَا لَا انْتِفَاءً) ظاهره عطف الجمل بلا (إِلَّا الْقُبْلَةَ بِرَيْمٍ) لأن الانتفاء فيها ظاهرى بخلاف الفرج فكالمس على الظاهر وبأتى فى الحجر الأسود ما يفيد أن الصوت غير داخل فى حقيقة التقبيل (وَأِنْ يَكْرَهُ أَوْ اسْتَفْهَلَ) فتفقد عليهما (لَا لَوْ دَاعٍ أَوْ رَحْمَةٍ وَلَا لَذَّةً بِنَظَرٍ) أو بعد انفصال لمس (كَمَا نَعَاظُ وَلَذَّةً بِمَحْرَمٍ عَلَى الْأَصَحِّ) المذهب النقص إن وجد فى الحرم أو قصد وكان شأنه ذلك وإن ظنها أجنبية فالدبرة بظنه (وَمُطْلَقُ مَسِّ ذَكَرِهِ) ولو تعدد لا بحائل كثيف (المتصل وَلَوْ

خُفَّتِي مُشْكِلًا) ولا بد من البلوغ (بِبَطْنٍ أَوْ كَفٍّ لِيَجْنِبَ أَوْ لِمَصْبَحٍ) هذا مشهور للذهب (وإن زائدا أحسن) ولا بد من الإحساس في الأصل إنما المختص بالزائد التنصرف (وَبِرْدَةٍ) وإن من صبي وتحت الغسل على الأرجح كاللحج وفي بن ترجيح عدم الغسل إلا الموجب لم يقتل له قال والفرق أن الوضوء عاق بالقيام للصلاة والإحباط العام في الثواب لا قضاء ما فعل فأنظره وتنشط الزكاة والفوائت إن لم يرتد لذلك (وَبِشْكٍ فِي حَدَثٍ) بمعنى مطلق ناقض إلا الردة (بَعْدَ طَهْرٍ عِلْمٍ إِلَّا الْمُسْتَنْكَحَ) فيلهمى المشقة (وَبِشْكٍ فِي سَابِقِهِمَا) ولو مستنكحا كمن جزم بالحدث وشك هل توضأ ويعتبر الظن (لَا بَمَسِّ دُبُرٍ أَوْ أَنْثَيَيْنِ أَوْ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ) ظاهره كافي ح مطلقا وقال عيج ما لم يلتذ (أَوْ قِيءَ وَأَكَلَ جُزْؤَ وَذَنْجٍ وَحِجَامَةٍ وَقَهْقَهَةٍ بِصَلَاةٍ وَمَسَّ امْرَأَةً فَرْجَهَا) ولو أظففت على العتد (وَأَوَّلَتْ أَيْضًا بِعَدَمِ الْإِنطَافِ) ضميم (وَتُدْبَغَ غَسْلُ قَمَرٍ) خارجه وداخله (مِنْ لَحْمٍ وَلَبَنٍ وَنَحْوِهَا) وَتَجْدِيدِ وَضُوءٍ (لِخُصُوصِ صَلَاةٍ) (إِنْ صَلَّى بِهِ) أو فعل ما يتوقف على طهارة (وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ) هل أحدث بعد الوضوء وعكسه يقطع ويستخلف (ثُمَّ بَانَ الطَّهْرُ أَمْ بَعْدَ) ولم ين أعاد وصحت لماومه (وَمَنْعَ حَدَثٍ صَلَاةٍ) ولو جنازة وتلاوة (وَطَوَافًا وَسَّهْ خَفٍ) لا الكسوت بغير العربي ولا يغتفر للداسخ (وَمَنْ يَقْضِيهِ) فأولى زائد (وَحَلَهُ وَإِنْ بِإِلَاقَةٍ أَوْ سَادَةٍ إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ) وحدها بالحل (وَأَنْ عَلَى كَافِرٍ لَادِرْتِهِمْ) فيه شيء من القرآن لأن حكم الكل إنما هو لجزء ذي بال عرفا (وَتَفْسِيرٍ) ولو وجيزا (وَلَوْحٍ لِعَلَّمٍ وَمُتَعَلِّمٍ وَإِنْ حَائِضًا وَجُرْزَهُ لِمُتَعَلِّمٍ وَإِنْ بَلَّغَ) للدول عليه يجوز ولو الكل لمعلم ومتعلم حسب الحاجة ولو لم ينصب نفسه (وَحِرْزٍ بِسَاتِرٍ) بقيه (وَمَنْ أَحَائِضٍ) وبهيمة لا كافر (فَصَلُّ بِحَبِّ غَسْلٍ ظَاهِرٍ الْجَدِّ بِمَنْيَةٍ) انفصل من القصة كما في بن خلافا لعب في كفاية انفصاله له

ولا يكتفى إحدا من المرأة بانكحائه خلافاً لسند (وَأَنْ يَنْوُمَ) أو بعد انتباهه وقد  
التذ في النوم أو وجدته في ثوب نومه ولم يذكر احتلاماً (أو بعد ذهاب لذّة بلا  
جماع وَلَمْ يَغْتَسِلْ) بل ولو اغتسل لم يصادف الأول محلا حيث لم يغيب (لَا بِلا  
لذّة أو غير معتادة) كهر الدابة إلا أن يستديم معه (وَيَتَوَضَّأُ كَمَنْ جَامَعَ  
فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أُمِّي وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ) إلا أن يكون في القصة حالها لما سبق في  
الاستبراء (وَيَغْفِي حَشَفَةَ بَالِغٍ) بلا حائل كثيف ، ولو جنبا كما في شب أو  
بهيماء أو خنى لافي موى الفرج ولا ميت ولا يمنع النوم والجنون (لَا مُرَاهِقٍ  
أَوْ قَدْرَهَا) إن لم تكن معتادة في (فَرْجٍ) ولو خنى أو دبر نفسه لا الخنى في  
فرج نفسه (وَأَنْ مِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيْتٍ) ولا يعاد غسلها (وَنُدِبَ مُرَاهِقٍ كَصَفِيرَةٍ  
وَطِئَهَا بِالسَّخِّ) وإلا أعادت في يومها (لَا بِمَيْتٍ وَصَلَّ لِلْفَرْجِ وَلَوْ أَلْتَذَّتْ) إلا  
أن تحمل بوطيء دون الفرج (وَبَحِيضٍ وَنَفَاسٍ بِدَمٍ وَاسْتَحْشِينَ وَبَغْيَرِهِ)  
عطف تلقيني ولو حذف الواو لصح (وَلَا بِاسْتِحْضَاءٍ وَنُدِبَ لَا نَقِطَاعِهِ وَجِبُّ  
غَسَلٌ كَافِرٍ بَعْدَ الشَّمَادَةِ بِمَا ذُكِرَ) من الموجبات (وَصَحَّ قَبْلَهَا وَ) الحال أنه  
قد أجمع عزم (طَى الْإِسْلَامَ لَا الْإِسْلَامُ) فلا تجرى عليه أحكامه الظاهرية قبل  
الشهادة (إِلَّا لِمَعْجَزٍ) عنها (وَأِنْ شَكَّ أَمْدَى أُمِّ مَنِيٍّ اغْتَسَلَ) ومنه يجب  
غسلهما إن ناما في ثوب وجد فيه منى لا إذا احتمل ثالث (وَأَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ  
كَتَحَقُّقِهِ) والمرأة تجد الحيض بثوبها تعيد الصلاة من يوم إسه كالصوم إلا أن  
تبين كل ليلة فبحسبه وقد سوى بعضهم بين المنى والحيض كما في بن (وَوَاجِبُهُ  
نِيَّةٌ وَمُؤَالَاةٌ كَالْوَضُوءِ وَإِنْ نَوَى الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً  
لِلْآخَرِ) أو ذاكرة إما المضر الإخراج وهذا يتفرع على التشبيه بالوضوء (أَوْ  
نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ أَوْ نِيَابَةَ عَنْ الْجُمُعَةِ) أي أنها تغنى عنها لا أن قصدها  
لذاتها منفى وإلا لبطل (حَصَلًا وَإِنْ نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَصَدَ نِيَابَةَ عَنْهَا انْتَفِيًا

وَتَحْلِيلُ شَعْرٍ وَصَفْتُ مَضْفُورِهِ لَا نَقْضُهُ (سبق ذلك والخاتم في الوضوء  
 (وَدَلِكُ وَلَوْ بَمَدِّ الْمَاءِ) بحيث لا يصير مسحاً (أَوْ بَحْرِقَةٍ) وتجزى مع قدرة  
 العضو وقيل لا بذلك بحرقه لأنه لا يعرف عن الساف (أَوْ اسْتِنَابَةٍ) إن عجز  
 (فَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ وَسُدْنُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا) كالوضوء (وَ) مسح (صباح  
 أَذُنَيْهِ وَمَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ) ويستتر كالوضوء (وَنُدْبَ يَدَيْهِ) بعد اليدين  
 (بِإِزَالَةِ الْأَذَى) وتصح نية الغسل به (ثُمَّ أَعْضَاهُ وَضُوءُهُ كَامِلَةٌ) ظاهره ولو  
 الرأس والرجلين وقد رجح تأخيرها (مَرَّةً) حتى ر التثنية (وَأَعْلَاهُ وَمِيَامِنِهِ)  
 وهل يحتم الأيمن أو الاركبة وهل يدخل فيها الظهر والبطن أو يؤخرهما فيبدأ بالظهر  
 تردد (وَتَغْلِيظُ رَأْسِهِ) يعم بكل (وَقِلَّةُ مَاءٍ بِلَا حَدِّ كَغَسْلِ فَرْجٍ جُنُبٍ  
 لِعَوْدِهِ لِحِمَاحٍ وَوَضُوءِهِ لِنَوْمٍ لَا تَيْمُمُ—م— وَكَمْ يَبْطُلُ) وضوء الجنب للنوم بحيث  
 يطلب غيره (إِلَّا بِحِمَاحٍ) ووضوء غيره له بمطلق ناقض عياض إن لم يطهر  
 (وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ مَوَانِعَ) يعنى ممنوعات (الْأَصْغَرُ وَالْقَرَاءَةُ) بحركة اسان  
 (إِلَّا كِتَابَةً) بل قل أوحى (لِتَعَوُّذٍ وَنَجْوَةٍ وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازاً  
 كَكَاثِرٍ وَإِنْ أَذِنَ مُسْلِمٌ) إلا لضرورة (وَلَلَمْ يَنْبَغِ تَدَبُّقٌ وَرَائِحَةٌ طَائِعٍ أَوْ  
 عَجِينٍ وَبُحْرَى) الغسل (عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَمَاعَتِهِ) لا تلاعب  
 (وَغَسْلُ الْوُضُوءِ عَنْ غَسْلِ حَلْهِ) وكذا المسح على الاظهر (وَلَوْ نَاسِياً لِحَمَاحِهِ)  
 عند الوضوء قبل أو بعد (كَلِمَةٍ مِنْهَا) أى الجنابة بمعنى الطهارة تشبهه في اجزاء  
 الوضوء فيها (وَإِنْ عَنْ جَبِيْرَةٍ) كان مسحها في الغسل ثم برئت فيجزى غسلها  
 في الوضوء وبالحق لأنها مظنة شدة الطول والذهول انتام (أَصْلُهُ رُخْصٌ لِرَجُلٍ  
 وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مَسْتَحَاضَةً بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَسَّحَ جَوْرَبٍ جُلْدَ ظَاهِرِهِ) جهة  
 سماء (وَبَاطِنِهِ) جهة الأرض (وَخُفٍ وَلَوْ عَلَى خُفٍّ) أو غيره (بِلَا حَائِلٍ)  
 فوق للمسوح (كَطِينٍ) ولفائف فيعطى حكم ترك محله من أعلى وأسفل بلا مسح

ويأتي (إِلَّا الْمَهْمَاَزَ) الصغير أو اللباس المحتاج له (وَلَا حَدًّا) واجب (بِشْرَطٍ  
جِلْدٍ طَاهِرٍ) في ريس هذا من شروط المسح على التحقيق وإنما يجري على حكم  
إزالة النجاسة (خُرَزَ) لا ماصوق (وَسَتَرَتْ حُلَّ الْفَرَضِ) للكعبين ولو بزر  
لا سراويل (وَأَمَّا كُنَّ تَقَابُعُ الْمَشْيِ بِهِ) لذي المروءة آيسه (بِطَهَارَةِ مَاءٍ  
كَمَلَتْ) ولو مسح على آخر لئان أحدث ونصف قدمه خارج مثلاً (بِلَا تَرْفُهِ  
وَعِصْيَانٍ بِلُبْسِهِ) كمجب وقد يؤخذ هذا من الترفه بالأولى (أَوْ سَفَرٍ)  
للمعتمد مسح العاصي بالسفر لأنها رخصة لا تختص بالسفر (فَلَا يُنْسَحُ وَاسِعٌ)  
مفهوم أمكن تتابع المشي والضيق مثله على الأظهر (وَمُخَرَّقٌ) مفهوم ستر ولو  
ملفقا من مواضع كما يفيد التعميل وإلا لقال مخروق (فَذَرْتُكَ الْقَدِيمَ وَإِنْ  
بِشْرِكَ) تبخ ابن بشير وفي المدونة جل القدم وعبر عنه ابن الحاحب بالمقصود  
وحده العراقيون بما يعذر معه مداومة المشي لذوى اللروات وعول ابن عسكر في  
عمده على الأخيرين كذا في شب (لَا دُونَهُ) فلا يضر (إِنْ التَّصَقَّ كَمَا يُفْتَسَحُ  
صَغِيرٌ) بأن لم يصل منه البلل (أَوْ غَسَلَ) عطف على معنى واسع كأنه قال لا يمسح  
إن لبس واسعا أو غسل (رِجْلَيْهِ فَلْيَبْسُ مِمَّا) قبل كمال الطهارة (ثُمَّ كَمَلْ أَوْ رِجْلًا  
فَأَذْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ) ثم يابس على كمال الطهارة  
(وَلَا) رجل (مُحَرِّمٌ لَمْ يَضْطَرْ) لعصيانه باللبس (وَفِي خُفٍّ غُصْبَ تَرْدُودٍ)  
والأظهر الإجزاء مع الحرمة (وَلَا لَا يَسُ امْجَرَّدُ الْمَسْحِ أَوْ لَيْفَامٌ) أو لحفاء  
غير دواء ولحر أو برد أو السنة لإعادة مسح وخوف عقارب مسح عند عرج وقال  
السنهوري وقواهر لا يمسح (وَفِيهَا يُكْرَهُ) وتقديم الأول يقتضي قوته (وَكِرَةً  
غَسْلُهُ) لا يجزى إلا أن يخصه بغير الوضوء كقدر وكذا المسح (وَتَكَرَّرُهُ وَتَتَّبِعُ  
غُصْبَهُ وَبَطْلُ الْغَسْلِ وَجَبَ) بمجرد وجوبه فلا يمسح في وضوء النوم (وَيُحَرِّقُهُ  
يَنْزِعُ) وبمتهرب ماحتته أو يخط ويمسح فوراً حيث لم يخرج منه الخرق من

اللبس عادة وعليه يحمل مافى عب (وَبَنَزِعَ أَكْثَرَ رِجْلٍ إِسَاقٍ خُفُّهُ) تبع  
الجلاب وفي المدونة نزع الكل وهل خلاف كما ج وشب أو بيان لمرادها فان  
الجل كالكل كافى ح (لَا الْعَقِبِ) ولا يضر نزعها (وَإِذَا نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلَيْيَهُمَا  
أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرَ الْأَسْفَلَ) غسلا أو مسحاً (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَأَلْمُو الْآقِ  
وَإِنْ نَزَعَ رِجْلًا وَعَسَرَتْ الْأُخْرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ) الذى هو به (فَنَفَى تَيْمُمِهِ  
أَوْ مَسَحَهُ عَلَيْهِ) ويفسل الأخرى (أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ) فى ذاته عرفا على  
الأظهر مسح عليه (وَالْأَمْرُ أَنْ يُقَالَ وَنُدِبَ نَزَعُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ) اطلب الغسل  
ويمتثل كل أسبوع لمراعاة الإمام أحمد (وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى طَرَفِ أَصَابِعِهِ  
وَيُسْرَاهُ تَحْتَهَا وَيَمُرُّهُمَا لِسَمْعَيْهِ وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ) ضعيف (أَوِ الْيُسْرَى  
فَوْقَهَا) ممتدداً (تَأْوِيلَانِ وَمَسَحَ أَعْلَاهُ) ولا يجب تجديد البلل حيث جفت  
إلا للرجل الأخرى لأنه لا يعطى قوة الرأس المسووحة أصالة ومن ثم فى عب  
وحاشيته لا يشترط نقل الماء هنا (وَأَسْفَلَهُ وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَعْلَاهُ الْأَسْفَلَهُ) وإن  
ضر الخرق به (فَنَفَى الْوَقْتُ) شبخنا والجوانب ما قارب كلاله حكمه والمتوسط  
كالدلى على احتياط (فَصَلَّ يَتِيمَهُ ثُمَّ مَرَضَ أَوْ سَفِرَ أَوْ بِيحَ) الصحيح ولولم يبح (لَفَرَضَ  
وَنَقَلَ وَحَاضِرٌ صَحَّ لِحَنَازَةٍ إِنْ تَمَيَّزَتْ وَفَرَضَ غَيْرِ جُمُعَةٍ وَلَا يَعِيدُ لَأَسْنَةِ) هذا  
إن كان التيمم لعدم الماء أما غلظ مرض فكالريض بالفعل يتيمم لكل شيء  
(إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا) مباحا ولا يلزم استصحابه (أَوْ خَافُوا) على التوزيع (بِاسْتِعْمَالِهِ  
مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأَخُّرَ بُرْمِهِ) مستندين لأدلة عادية (أَوْ عَطَشَ مُحْتَرَمٍ مَعَهُ)  
ومثل العطش ضرورات عجز ونحوه فان أمكنت بماء الوضوء وجب وظن شديد  
الأذى يوجب التيمم ويسيره يبيحه والشك لغو حيث لم يعطش بالفعل ومستحق  
القتل يلاحاكم محترم وعجل قتل الكلب والخنزير (أَوْ بِطَلْبِهِ تَلَفَ مَالٍ) كثير  
إلا أن يشك فى الماء فلا تشترط كثرة (أَوْ خُرُوجَ وَقْتٍ) هو به (كَعَدَمِ



حُنُكُولٍ أَوْ آلَةٍ) عب ولا يستعمل آلة النقد ونوقش بستر عورة المصلى بحربر  
وقد يجاب بالبذل هنا (وَهَلْ إِنْ خَافَ فَوَاتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ) في مجرد الفرائض  
(خِلَافٌ) والراجح التيمم (وَجَازَ جَزَاةً وَسُنَّةً وَمَسُّ مُصْحَفٍ وَقِرَاءَةُ  
وُطُوفٍ) غير واجب (وَرَكْعَتَاهُ بِتَيْمُمٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ) شرط  
في صحة الفرض فيعيد تيمم المصلي إن صلى به الفجر ولا يشترط فيه المذكورات بل  
اتصالها وعدم كثرتها جداً (لَا فَرَضٌ آخَرُ وَإِنْ قُصِدَا وَبَطَلَ النَّبَإِيُّ وَلَوْ  
مُسْتَرْكَةً لَا بِنَيْتِهِمْ لِمُسْتَحَبٍّ) حيث لم تشترط الطهارة كقراءة غيباً (وَأَزِمَ  
مُؤَالَاهُ) في نفسه وفيما فعل له اتفاقاً ويبطل التفريق ولو نسياناً لضعفه عن الوضوء  
(وَقُبُولُ هَبَةِ مَاءٍ) وطلبها لإلانة ظاهرة (لَا ثَمَنَ) رَقُولُهُ (أَوْ قَرْضِهِ) عطف  
على هبة والضمير للماء أو على المنى والضمير للثمن حيث لا يجد وفاء (وَأَخَذَهُ  
بِثَمَنٍ اغْتِيذَ لَمْ يُحْتَجْ لَهُ وَإِنْ بَذِمَتْهُ) لا إن زاد على المعتاد ولو قل كافي حش  
وقيل يغتفر اليسير كالثلث (وَطَلَبُهُ إِسْكَالٌ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ) هل خلاف  
(لَا تَحَقُّقٌ عَدَمُهُ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ) دون المباين (كَرُّ دَقَّةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلُهُ مِنْ  
كَثِيرَةٍ إِنْ جَمَلَ بِخُلُومِهِمْ بِهِ) فإن لم يطلب أعاد أبداً إن ظن الإعطاء وفي الوقت  
إن يشك فإن تبين عدم الماء فلا إعادة (وَنِيَّةُ اسْتِحْبَاحِ الصَّلَاةِ) فإن لاحظ  
شيء وعافى الفرض والنفل لم يحز به الفرض وإن عين فرضاً لا يجزى فرض غيره (وَنِيَّةُ  
أَكْبَرَ إِنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ) طهارة التيمم لأنه ما زال جنباً ويجزى فرض  
التيمم (وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ) بمعنى الصفة الحكيمة وإن رفع النع ترخيصاً وهذا  
كاملة لما قبله (وَتَتَمِيمُ وَجْهِهِ) ولو ظاهر الاحية ولا يحللها ولا يتعمق الأسارير  
(وَكَمِيَّةُ إِسْكَوَعِيهِ) وخلل أصابعه (وَنَزْعُ خَاتَمِهِ) مطلقاً (وَصَعِيدُ طَهَرٍ  
كَثْرَابٍ وَهُوَ الْأَنْضَلُ وَلَوْ نَفَلَ وَنَاجٍ) لم يمكن تسخينه (وَحَصْخَاضٍ)  
لم يجد غيره (وَفِيهَا جَمَعَتْ يَدَيْهِ رُويَ بِجَمٍّ وَخَاءٍ وَحِصْنٍ لَمْ يُطْبَخْ) فلا بضر

مجرد نشر كالرخام (وَبِمَعْدِنِ غَيْرِ نَفْذٍ وَجَوْهَرٍ) لعدم ذل التعبد فيهما (و) غير  
 (مَنْقُول) كالمقايير (كَشَبَ وَمِلَحَ وَلِمَرٍ يَضِي) بِلَ وَصَحِيح (حَائِطُ آبِنِ)  
 لم يحرق ولم يخالط بغالب كلبن ولا كثير نجس (أَوْ حَجَرَ) ويضر حيلولة الجير  
 (لَا يَحْصِرُ) إلا أن يسترها التراب (وَحَشَبَ) ورجح التيمم على زرع تمذر  
 قامه وضاق الوقت ولم يوجد غيره (وَفِعْلُهُ فِي الْوَقْتِ) وهو التذكر في الغائبة  
 وبعد غسل الجنابة (فَالْأَيْسُ أَوْلُ الْمُخْتَارِ) والضروري في أوله مطلقاً (وَالْمُقَرَّدُ  
 فِي لُحُوقِهِ أَوْ وُجُودِهِ وَسَطُهُ الرَّاجِي آخِرُهُ وَفِيهِمَا تَأْخِيرُهُ لِلْمُقَرَّبِ  
 لِلشَّقِيقِ) والأرجح الأول (وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَتَجْدِيدُ ضَرْبَتِهِ  
 لِيَدَيْهِ وَنُدْبَ تَسْمِيَةٍ وَبَذَنَ بظَاهِرِ يَمْنَاهُ يُسْرَاهُ) الباء الأولى للتعدي والثانية  
 للآلة (إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ يَمْسَحُ الْبَاطِنَ لِأَخْرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يُسْرَاهُ كَذَلِكَ  
 وَبَطَلَ بِمَبْطَلِ الْوُضُوءِ) كقبول فأولى الردة (وَبُوجُودِ الْمَاءِ) أو تيسره (قَبْلَ  
 الصَّلَاةِ) بحيث يدرك الوقت (لَا فِيهَا إِلَّا نَاسِيَةٌ) نصب على الاستثناء من  
 الوجود المذكور من حيث تسلطه على ما بعده والأصل إلا وجود ناسيه والإضافة  
 لأدنى ملابسة خلافاً لمن جعله مفرغاً (وَيُعِيدُ الْمُقْصِرُ فِي الْوَقْتِ) حيث وجده بعد  
 الصلاة (وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ) معلوم (كَوَأَجِدُهُ يَقْرُبُهُ أَوْ رَحَلَهُ إِنْ ذَهَبَ  
 رَحَلُهُ) ثم وجده بالماء فلا يعيد (وَخَائِفٍ لِيَصْرَ أَوْ سَبْعٍ) تبين عدمهما والماء  
 متيقين وإلا فلا إعادة كما إن زالا ولو شك في المانع أعاد أبداً (وَمَرِيضٍ  
 عَدِمَ مُنَاوِلًا) ولم يتكرر عليه الداخل وإلا لم يعد لعدم تقصيره كأن عدم الماء  
 ثم أتى به (وَرَأَجٍ قَدَّمَ وَمُتَرَدِّدٍ فِي لُحُوقِهِ) مع جزمه بوجوده ولو تيمم وسط  
 الوقت والمتردد في الوجود لا يعيد لأن الأصل العدم (وَنَاسٍ وَذَكَرَهَا بَعْدَهَا)  
 وفي حكمه أن يضعه من يخدمه برحله وهو لا يشعر حيث كانت العادة ذلك  
 وإلا لم يعد (كَمُقْتَصِرٍ عَلَى كَوْنِهِ) مراعاة لمن أوجب للمرفقين (لَا عَلَى ضَرْبَةٍ)

اضعف وجوب الثانية (وَكُمُتَيْمَمٍ) عطف على كمتنصر (على مُصَابٍ بَوَلٍ  
 وأولُ بالمشْكوكِ) في رليس هذا تأويل بل ذهب لا بن حبيب وأصبح مقابل  
 لها ونازعه بن (وَبِالْمُحَقِّقِ) ولو حال التيمم (وَأَقْتَصَرَ عَلَى الْوُثْقِ لِلْغَائِلِ  
 بِطَهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَنَافِ وَمُنِيعٍ) كراهة على المتعمد (مَعَ عَدَمِ مَاءٍ نَقِيلُ  
 مُتَوَضِّئًا) وإن جاز السفر حيث لا ماء إذ ليس بإبطال طهارة حاصلة (وَجَمَاعٌ  
 مُغْتَسِلٌ إِلَّا لِطَوَّلِ) كحن (وَلَمَّا نَسِيَ أَحَدُ الْخَمْسِ تَيْمَمَ خُصًّا) لوجوب  
 كل (وَقَدْ تَمَّ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنُبٌ) فيفصل الميت (إِلَّا لِخَوْفِ عَاشٍ)  
 فيقدم الحى (كَكَوْنِهِ لَهُمَا وَضَمِنَ قِيَمَتُهُ) بحمل أخذه للورثة (وَأَسْفَطُ صَلَاةٍ  
 وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ) في جميع الوقت (فَضْلٌ إِنْ خِيفَ غَسْلُ جَرْحٍ  
 كَالْتَيْمَمِ) في خوف مرض الخ (مُسْحٍ) ولا يثقل بل يعم (ثُمَّ جَبِيرَتُهُ ثُمَّ  
 عَصَابَتُهُ) بقدر الضرورة (كَفَصْدِهِ وَمَرَارَةِ وَقِرْطَاسٍ صُدَّغَ وَعِمَامَةٍ خِيفَ  
 يَنْزِعِهَا) وإن أمكن بعض الرأس وجب التكميل على ما فوق كافي عب والحاشية  
 (وَلَمَّا يَغْسُلُ) ولو زنى (أَوْ) حدثت (بِلَا طَهَرٍ) لأن الفرض أنه لا يمكن  
 الطهر إلا فوقها (وَأَنْشَرَتْ) الحاجة الشدة (إِنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ  
 يَضُرَّ غَسْلُهُ) قيد فيهما (وَالَا فَفَرَضُهُ التَّيْمَمُ كَانَ قَلًّا جَدًّا كَيْدًا وَإِنْ غَسَلَ  
 أَجْزَأً) لا غسل ومسح وفي بن الإجزاء (وَلَمَّا تَعَذَّرَ مَسْهَاً) بأى وجه (وَهِيَ  
 بِأَعْضَاءِ تَيْمَمِهِ) ح للمرفقين ورجعه حش على قول الشيخ سالم ومن تبعه  
 للكوعين (تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ) أو اغتسل (وَالَا) تسكن بأعضاء التيمم (وَقِيلَ  
 كَذَلِكَ وَقِيلَ بِتَيْمَمٍ) (ثَالِثُهَا بِتَيْمَمٍ إِنْ كَثُرَتْ) وإن قلت فسكال أول  
 (وَرَأَيْتُهَا بِجَمْعِهَا) لكل صلاة كما استظهره عج حكما المجموع بجزأيه أعنى  
 التيمم وعلى ذلك قولى :

ألا يافقيه العصر إني رافم إليك سؤالاً حار منى به الفكر

صمت وضوءاً أبطلته صلاته فما القول في هذا فدينك يا حبر  
وليس جواباً لي إذا كنت عارفاً وضوء صحيح في تجدد النذر

(وَأِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ وَإِنْ بِصَلَاةٍ قَطَعَ) لبطلانها (وَرَدَّهَا  
وَمَسَحَ كَالْمَوَالَاةِ وَلَا يضر دورانها) (وَأِنْ صَحَّ غَسَلَ) أو مسح الأسفل  
(وَمَسَحَ رَأْسَهُ، مُتَوَضِّئاً) (فَصَلَّ) الحيض دَمٌ كَصُفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ (على المشهور  
(خَرَجَ بِنَفْسِهِ) فلا تحل معتدة قدمته بهلاج (مِنْ قُبُلٍ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً) من  
المراهقة لمخمين وسئل النساء لسبعين ومن تسع المراهقة فإن انفقت على عدته فليس  
حيضاً (وَأِنْ دَفَعَتْ) في العبادة وقال الحنفية أقله ثلاثة أيام والشافعية يوم وليلة  
ويأتي له في العِدَّة الرجوع للنساء في أنه يوم أو بعضه (وَأَكْثَرُهُ لِمُبْتَدَأِ أَنْ نِصْفُ  
شَهْرٍ كَأَقْلِ الطُّهُرِ) الفاصل (وَلِمُعْتَادَةٍ ثَلَاثَةٌ اسْتَظْهَرَ أَوْ كَثُرَ) أي أطول  
(عَادَتِهَا) ولو مرة أو باستظمار (مَا لَمْ يُجَاوِزْهُ) أي نصف الشهر (ثُمَّ هِيَ  
طَاهِرَةٌ) مستحاضة (وَأَحْمِلُ بَعْدَ) دخول (ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ النِّصْفُ وَنَحْوُهُ  
عِشْرُونَ) (وَفِي سِتِّهِ فَأَكْثَرُ عِشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوُهَا وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ  
كَمَا بَعْدَهَا أَوْ كَالْمُعْتَادَةِ) وتستظهر كما في ر (قَوْلَانِ) متكافئان كما في حش  
(وَأِنْ انْقَطَعَ طُهْرٌ لَفَقَّتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطَّ عَلَى تَفْصِيلِهَا) في أكثره (ثُمَّ هِيَ  
مَسْتَحَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ) في أيام التلغيق إلا أن نلم عوده في وقت  
الصلاة كذا في عب ورده بن بأنها لا تؤخر رجاء الحيض ويحرم إن خرج المختار  
فانظره (وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُؤَاتِي وَالْمُمَيَّزُ) بغير كثرة لأنها تابعة للأكل  
(بَعْدَ طُهْرٍ ثُمَّ حَيْضٌ لَا اسْتَظْهَرُ) حيث رجع لصفة الاستحاضة (على الأصح  
والطهر مجوف) من الدم (أَوْ قِصَّةٍ) ماء أبيض (وَهِيَ أَوْ بَلَّغُ الْمُعْتَادَةِ تَنْظَرُهَا)  
أي معتادة القصة ولو مع الجفوف استحباً (لَا خَيْرَ الْمُخْتَارِ) وفي المبتدأة تردد  
والمتعمد اكتفاؤها بأيهما حصل كمعتادة الجفوف فقط (وَأَيْسَرُ عَيْنِهَا ظَرْطُ طُهْرٍ قَبْلَ

الْفَجْرِ) بل يكره المشقة ومخالفة السالف (بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ) والأصل بقاء ما كان  
(وَالصُّبْحِ) وبقية الصلوات فإن شكت في طهرها قبل الفجر سقطت عنها صلاة  
ليأتها كما في ح (وَمَعَ صِحَّةِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ) وقضته دونها (وَوُجُوبَهَا وَطَلَاَقًا)  
ولو بعد انقطاعه في التلفيق (وَبَدَأَ عِدَّةً) لأن الاقراء الاطهار (وَوُطْءَ فَرْجٍ)  
ولا تقره (أَوْ) تمتها ولو بمائل كذا في عب تبعاً لعج ونازمه بن (تَحْتَ لِمَازِيرِ)  
يعني بين السرة والركبة (وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيَمُّمٍ) على المشهور إلا لعول وبيح  
غسل المكروه والكافرة والجنونة بلانية (وَرَفَعَ حَدِيثَهَا وَلَوْ جَنَابَةً) فيفسد  
إخراجها بهـ (وَدُخُولَ مَسْجِدٍ فَلَا تَعْتَكِفُ وَلَا تَطُوفُ وَمَسَّ مُصْحَفٍ  
لَا قِرَاءَةً) ولو جنباً قبل انقطاعه وبمسه حرم على الجنب وفي غيرها طريقان  
(وَالنَّفَاسُ دَمٌ حَرَجَ لِلْوِلَادَةِ) ولو سقطا معها وقبلها حبس على الأرجح وفي  
ح لأجلها نفاس عند الأكثر (وَلَوْ بَيْنَ تَوَأْمَيْنِ) خلافاً لمن جملة حبساً وهما  
ولدان ليس بينهما أقل الحمل (وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا) ولا إعادة ولا استظهار  
(فَإِنْ تَخَلَّلَتْهُمَا فَنَفَاسَانِ) وإلا ضمنا على ما لأبي محمد والبرادعي وفي رأيه المتمد  
وقال أبو إسحاق نفاسان مطلقاً قال في التذبيات وهو أظهر كذا في ح وفي الحاشية  
أنه أقوى (وَتَقَطُّهُ وَمَنَعُهُ كَالْحَيْضِ) فيمنع الطلاق لإقراء (وَوَجَبَ وَضُوءُ  
يَهَادٍ) حش وهو المتمد (والأظهر) عند ابن رشد (نَفْيُهُ بَابُ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ  
لِلظُّهِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لِآخِرِ الْقَامَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ) حال من القامة (وَهُوَ  
أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ الْأَصْفَرِ) ظاهر في أن العصر هي الداخلة ابن أبي زيد يضم  
الأصابع ويضع الخنصر على الترقوة والذقن على الإبهام فإن نظر الشمس منخفضة  
فقد دخل العصر وإن كانت فوق الحاجب فلم يزل في وقت الظاهر وهو قريب  
(وَاشْتَرَكَا) في المختار (يُقَدَّرُ أَحَدَاهُمَا وَهَلْ فِي آخِرِ الْقَامَةِ الْأُولَى أَوَّلُ  
الْمَانِيَةِ خِلَافٌ وَلِلْمَقَرِّبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ يُقَدَّرُ بِفِعْلِهِمَا بَعْدَ ثَمَرُوطَاهَا) كلام  
(٣ - إكليل)

متوسطة ويقترب الغسل لارضوء وتيمم ولا بد من الأذان والإقامة (وَالْعِشَاءُ مِنْ غُرُوبِ حُرَّةِ الشَّفَقِ لِمُتْلُكِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحُ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلِاسْتِفْهَارِ الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى) وفي الحديث العصر<sup>(١)</sup> وقيل بها لى كل صلاة (وإن مات وسط الوقت بلا أداء لم ينعص إلا أن يظن الموت) لا غيره كحيض خلافاً لمعج كما فى حش (وَالْأَفْضَلُ لِفَذٍّ) ومثله جماعة لم تنتظر غيرها (تَقْدِيمُهَا مُطْلَقاً) بعد النوافل على الأظهر (وَقَلَى جَمَاعَةُ آخِرُهُ) ويميد معهم وقيل هى فى إسفار الصبح على أنها لا ضرورى لها (وَالْأَفْضَلُ لِلْجَمَاعَةِ) المنتظرة (تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ وَتَأْخِيرُهَا) أى الظهر (الرُّبْعُ الْقَامَةِ وَبَزَادُ إِشْدَادِ الْحَرِّ) ليسهل السعى (وَفِيهَا نَذْبُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلًا) وهو ضعيف (وإن شك فى دخول الوقت) قبلها أو فيها (لَمْ تُجْزِ وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ) وإن شك بعدها أجزأت إن تبين وقوعها فيه وتسكى غلبة الظن على المعتمد (وَالضَّرُورَى بَعْدَ الْمُخْتَارِ لِلطَّلُوعِ فِي الصُّبْحِ وَلِلْغُرُوبِ فِي الظُّهْرِ بَيْنَ الظُّهْرِ فِي الْعِشَاءِ بَيْنَ ظَاهِرِهِ لَا تَخْتَصُ الْأَخِيرَةُ عِنْدَ الضَّيْقِ وَهِيَ رَوَايَةُ وَالْمَشْهُورُ الْاِخْتِصَاصُ (وَتُذْرِكُ فِيهِ) أى الضرورى والمختار كذلك على المشهور (الصُّبْحُ) ويأنى غيرها (بِرَكْعَةٍ) بسجديتها (لَا أَقْلَ) وتترك السنة لضيق الوقت (وَالْكُلُّ أَدَاءُ) فلا يأتم به قاض بعد الوقت ويسقط الحيض فى الباقي وخالف بعض فيهما نظراً إلى أن الأداء حكى فى الحقيقة قضاء (و) ندرك (الظُّهْرَانِ وَالْعِشَاءَانِ بِفَضْلِ رَكْعَةٍ) للثانية (عَنِ الْأَوَّلَى لَا الْأَخِيرَةَ) فلا يقدر بها على الأصح (كَمَا خَيْرُ سَافِرٍ وَقَادِمٍ) لا ثمة فيه أما فى النهار تبين فظاهر لاستوائهما وأما فى الليالي تبين فالسافر قبل النجر ولو بركة يقصر العشاء والقادم كذلك يتمها لأن الوقت الأخيرة فلا ثمة للخلاف فى التقدير بالأولى أو الأخيرة فتقبل المعنى كشخص حائض حاضر النخ وفيه أن المراد حائض طهرت ففى الحضرة تدركما فى الليالي تبين بأربع على المشهور

(١) الحديث بذلك صحيح فالراجح قول الشافعية والجمهور إنها العصر ، لصحة الدليل به

وإن قدر بالأخيرة فهي وخمس أدر كتبهما ولثلاث سقطت الأولى اتفاقاً فيها  
 وفي السفر لثلاث الأخيرة على المذهب ولأربع أو اثنين حصل الوقاق ولا معنى  
 لجعلها حاضرة ثم سافرت أو مسافرة ثم قدمت والظاهر أن أصل المصنف كحائض  
 مسافر وقادم فخرف وفي بن أنه تشبيهه أى أن إدراك القصر والإتمام بفضل ركعة  
 وإلا فالثانية ونقل عن بعضهم ظهور ثمرة الخلاف في النهاريتين وإحداها جمعة  
 أو سفرية كنسيت الظهر وقدمت لأربع فإن الأولى سفرية فإن حاضت سقطت  
 إن قدرت بالأولى ورده بأن التقدير بالحالة الرهنة فلا تستقط إلا الثانية لكن في  
 بن عن بعضهم بتسليمه (وَأَنَّهُمْ) وإن كان مؤدياً على المشهور (إِلَّا إِذْ ذُرِّكَ كُفْرٍ  
 وَإِنْ بَرِدَتْ) وراغع الإثم لإسلامه بعد (وَصِيَّتِي) ولا بد منها حيث بلغ في الوقت  
 بنية الفرض ولو سبقت لأنها نفل (وَأَمْعَاءُ وَجُنُونَ وَنَوْمٍ) قبل الوقت أو بعده  
 ولم يظن الخروج وأوظ (وَعَفْلَةٌ كَحَيْضٍ) فصله بالكف لأنه خاص بالنساء  
 وما قبله عام (لَا سَكْرَ) نعمده (وَالْمَعْدُورُ غَيْرُ كَافِرٍ يُقَدَّرُ لَهُ الطَّهْرُ) والكافر  
 مقصر بترك الإسلام (وَأَنْ ظَنَّ إِذْ رَأَاهُمَا فَارَكَّحَ) في الأولى (فَخَرَجَ الْوَقْتُ  
 فَضَى الْأَخِيرَةَ) وسقطت الأولى (وَأِنْ طَهَّرَ فَأُخْذَتْ أَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ طَهْرِيَّةِ  
 الْمَاءِ أَوْ ذَكَرَ مَا يُرْتَّبُ) أى يسهر الفوائت (فَالْقَضَاءُ) للمدرك لو لم يحصل  
 ما ذكر (وَأَسْقَطَ عُدْرٌ حَصَلَ غَيْرَ نَوْمٍ وَنِسْيَانٍ لِلدَّرِكِ) وذكر عجب تقدير  
 الطهر في السقوط ورد (وَأَمْرَ صِيَّتِي بِهَا) دخول (تَبَعٍ وَضَرْبٍ) بحسبه إن أقاد  
 ولا ضمان في مآذون (لِعَشْرِ)<sup>(١)</sup> ويفرق في المضاجع ولو بشوب وكله ندب (وَمُنِيعٍ  
 نَفْلٍ) بمعنى غير الخمس (وَقَدْ طُلُوعِ شَمْسٍ وَغُرُوبِهَا وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ وَكَرَّةٍ  
 بَعْدَ فَجْرِ وَفَرْضِ عَصْرِ) ولو مقدمة (إِلَى أَنْ رَفَعَ قَدْرَ رُوحٍ وَتَصَلَّى  
 الْمَغْرِبُ) مرتب (إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْوُرْدِ قَبْلَ الرُّضِ لِأَنَّهُمَا عَمَلُ)  
 لا تفوته الجماعة (وَجَمَازَةٌ وَسُجُودُ تِلَاوَةِ قَبْلِ إِسْفَارٍ وَاصْفَارٍ) وتناد جنازة

بوقت منع بلا خوف تغيير مالم تدفن ( وَقَطَعَ مُحَرِّمٌ بِوَقْتِ نَهْيِ ) ندباً في  
 المكروه وجوباً في الممنوع إلا الداخل عند الخطبة غير عامد وظاهره أنها  
 منمقّدة ويحتمل فسادها واستظهار قياساً على صوم العيد ومن دخل عليه الوقت  
 أمرع ( وَجَازَتْ بِمَرَبَضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ أَمَّ شَرِكٍ وَمَرْبَلَةٍ وَمَحْجَةٍ )  
 طريق ( إِنْ أَمِنَ مِنَ النَّعَاسَةِ ) شرط في الجمع ( وَلِأَنَّ فَلَا إِعَادَةَ ) أبدية  
 بل في الوقت ( عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَكَرِهْتَ بَكْنِيسَةٍ وَلَمْ تَعُدْ ) إلا في  
 الوقت إن اختار الشاك بماصرة ( وَبِمَعْنَى إِبْلِ ) ببركها عند الماء ( وَلَوْ أَمِنَ ) تعبداً  
 ( وَفِي ) كون ( الإِعَادَةِ ) المندوبة أبدية لغیر الناسي أو في الوقت مطلقاً ( فَوَلَّانِ  
 وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا آخَرَ لِمَقَاءِ رَكْعَةٍ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ  
 حَدًّا وَلَوْ قَالَ ) بعد الحـكم ( أَنَا أَفْعَلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ ) بل  
 كغيره ( لَا فَائِئَةٍ ) غفل عنها بوقتها ( عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ ) فصل ١٠ سن  
 الْأَذَانُ ) كفاية ( لِجَمَاعَةٍ طَلَبَتْ غَيْرَهَا فِي فَرَضٍ وَفَقِي ) عني وكره لا كفائي ونفل  
 وفائتة ووجب كفاية في البلد فنقاتل على تركه ( وَلَوْ جُمُعَةٌ ) رد على قول ابن عبدالحـكم  
 بوجوده بين يدي الخطيب ( وَهُوَ مُتَنِيٌّ ) ولا يبطله لإفراد الأهل ( وَلَوْ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ  
 النَّوْمِ ) وقال ابن وهب بإفرادها ( مُرْجِعُ الشَّهَادَتَيْنِ ) بالثنية أولاً وثانياً ( بَارْفَعِ  
 مِنْ صَوْتِهِ ) بهما ( أَوْ لَا تَجْزُؤْ ) يعني سكون آخر جملة ( إِلَّا فَضْلٌ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ  
 بِكَلَامٍ ) أو حاجة لم تحب وإنما لم يؤذن له الرد بالإشارة كالمصلي لئلا يتطرق  
 لكلام والحرمة تمنعه في الصلاة ( وَبَنَى إِنْ لَمْ يَطْلُ ) الفصل ( غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى  
 الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَيَسُدُّسٍ مِنَ اللَّيْلِ ) فالأذان سنة وتقدمه منحب والأقوى  
 يؤذن لها ثانياً ندباً وقيل سنتان ( وَصِحَّتُهُ بِإِسْلَامٍ ) فإن أذن كافر ، فالأرجح  
 لإسلامه بالشهادتين وإن رجع فتردد إن وقف على الدعاء ( وَعَقْلٌ وَذُكُورَةٌ  
 وَبُلُوغٌ ) لا سكران وخمى وصبي إلا أن يقع بالغا عارفاً بالوقت على الأرجح



(وَنُذِبَ مُتَطَهِّرٌ) وكره محدث وفي الإقامة أشد (صَيِّتٌ مُرْتَفِعٌ قَائِمٌ إِلَّا لِعُذْرِ  
مُتَقَبِّلٍ إِلَّا لِإِسْمَاعِيلَ وَحِكَايَتِهِ لِإِسْمَاعِيلَ لِمُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ) (الراجح لآخره  
فيبذل الحيلة حوقلة (مَشْنَى) فلا يحكي الترجيع (وَلَوْ مُتَقَبِّلًا لَا مُقَرِّضًا)  
والحيلة مبطله (وَأَذَانٌ فَذَرِ إِنَّ سَافَرَ) سفرًا لغويًا وذلك بالهلاة ومثله الجماعة  
غير الطالبة (لَا جَمَاعَةٌ لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا) بحضور (كَلَى الْمُخْتَارِ وَجَازَ أَعْمَى  
وَتَعَدَّدُهُ) أى الأذان وكره من واحد بمكان واحد (وَتَرْتَبُّهُمْ إِلَّا الْمَغْرِبَ)  
الضيق وقتها (وَجَمْعُهُمْ) أحده: هشام بن عبد الملك (كُلُّ عَلَى أَذَانِهِ) ولما كره  
كالطرب وحرم تقطيع أسماء الله لأنه من قبيل التلاعب (وَلِقَامُهُ غَيْرٌ مَنْ  
أَذَّنَ وَحِكَايَتُهُ قَبْلَهُ) بعد الشروع (وَأُجْرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ صَلَاتِهِ) كالإقامة  
(وَكُرِّهَ عَلَيْهِمْ) من المأمومين (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ) عطف على ضمير كره (كَمَلْبٍ)  
ويردان بعد الفراغ بخلاف الجامع وقاضى الحاجة (وَلِقَامُهُ رَاكِبٍ) لشغله  
بالنزول (أَوْ مُعِيدٍ لِصَلَاتِهِ) للجماعة (كَأَذَانِهِ وَسُنَّ إِقَامَةً مُفْرَدَةً) وشفعها  
كافراده (وُثْنِي تَسْكِيرُهَا لِفَرَضٍ) عيني (وَلِإِنْ قَضَاءٌ وَصَحَّتْ وَلَوْ تَرَكْتَ  
عَمْدًا) خلافا لابن كفانة (وَلِإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ) لنفسها (مِرَا فَحَسَنٌ وَلِيَقُمَ)  
للصلاة (مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ) (فَصَلِّ) شُرْطَ لَصَلَاةٍ طَهَّارَةً حَدَثٍ وَخَبَثٍ  
وَلِإِنْ رُغِفَ قَبْلُهَا وَدَامَ آخِرَ لآخر الاختيارى) بحيث يدركه واعتبر بعضهم  
الضرورى انظر ح (وَصَلَّى) فإن لم يرج انقطاعه لم يؤخر ولا إعادة إن انقطع  
على أقوى ما فى ح وهل يترك العبد والجنابة أو يفعله كما كذلك قولان (أَوْ فِيهَا)  
وَلِإِنْ عِيدًا وَجَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ) أى لآخر المختار كخوف الفوات فى العيد  
والجنابة (أَتَمَّهَا إِنْ لَمْ يَلْطُخْ فَرَشَ مَسْجِدٍ) ومثله البلاط فيقطع كما سيقول  
ولو بدون درهم أو ضاق الوقت ولا يومى وما يشرب المترب والمحصب عفو  
(وَأَوْ مَأْخُوفٍ تَأْذِيهِ) لانعكاس الدم ولو شكا (أَوْ تَلَطَّخَ ثَوْبُهُ) حيث أفصده

الفعل (لَا جَسَدَهُ) فيأتي بالأركان ولو تلوث فوق الدرهم خلافاً لعب (وإن لم يَظُنَّ وَرَشَحَ فَتَلَّهُ بِأَنَامِلِ بُسْرَاهُ) وقيل بهما (فَإِنْ زَادَ) في الأئمة الوسطى (عَنْ دِرْهِمٍ قَطَعَ كَأَن لَطَخَهُ) معلوم (أَوْ خَشِي تَلَوُّثَ مَسْجِدٍ) كما سبق، (وَالْأُ) برشح بأن سال أو قدار ولم يسكن فتله ولا لاطخه (مَلَهُ الْقَطْعُ) ولو بالرفض كما في ح واختاره ابن القاسم وهو أقيس وأسهل (وَنَدِبَ الْبِنَاءُ) عند الجمهور للامل، وإن رُفِعَ في نفل بنى إلا أن يدوم الوقت فيشق فيتمه بحاله كما استظهره ح (فَيَخْرُجُ مَمْسِكًا أَنْفِهِ) من أعلاه على الأولى (لِيَفْسِلَ لِمَنْ لَمْ يَجَاوِزَ أَقْرَبَ مَكَانٍ مُمَكِّنَ قَرُبَ) في نفسه زيادة على كونه أقرب من غيره لا إن تفاشت مسافته (وَ) لم (يَسْتَدْرِ قِيلَةً بِلَا عُدْرٍ) ومن العذر الماء وقربه والنجاسة وشرط الاستقبال هنا مختلف فيه (وَ) لم (يَطَأُ نَجِسًا وَيَتَكَلَّمُ وَلَوْ سَهْوًا) لكثرة المنافيات إلا لإصلاحها والبناء بشروطه (إِنْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ وَاسْتَخَانَ الْإِمَامُ) فإن تكلم بطلت عليهم على ما في الحاشية عن القوضي وفي ح عند حكم البناء تصويب المسحة لجواز قطعه خلافاً لابن حبيب (وفي بناء الفَذِّ خِلَافٌ وَإِذَا بَنَى لَمْ يَمْتَدَّ إِلَّا بِرَكْعَتَيْ كَمَلَتْ) بسجديها وشرع فيما بعدهما وإلا نعل الإحرام وأعاد القراءة (وَأَنْتُمْ مَمَّ كَأَنَّهُ إِنْ ظَنَّ فَرَاغَ لِإِمَامِهِ) قبل إدراكه (وَأَمَّا كُنَّ) بمكانه (وَالْأُ فَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ) فإن ظهر بقاءه لم يضر على الأرجح (وَالْأُ) بأن رجع (بَطَلَتْ) ولو أصابه (وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ أَوْ شَكَّ وَلَوْ بَشَّهْتُ) فيدرك السلام ولا يضر خطؤه (وَ) رجع (فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا) ظن بقاءه أولاً (لِأَوَّلِ النَّجَامِ) الذي كان به (وَالْأُ) يرجع في الجمعة وما قبلها (بَطَلَتْ) وإن لم يُتِمَّ رَكْعَتَا فِي الْجُمُعَةِ) ولا بقيت ولم يطمع في أخرى (ابْتَدَأَ ظَهْرًا بِإِحْرَامٍ) فإن بناه على إحرام الجمعة بخلاف (وَسَلَّمَ) وانصرف (رد لقول ابن حبيب يسلم ويذهب بفعل ويرجع بتشهد ويسلم) (إِنْ رُفِعَ بَعْدَ

سَلَامَ إِمَامِهِ لَا قَبْلَهُ ) وَقَدْ جَارَزَ الصَّفُوفَ الْيَدِيَّةَ فَيُعِيدُ التَّشَهُدَ لِيُقْتَصَلَ بِالسَّلَامِ  
وَالْفَتْحِ وَالْإِمَامِ إِنْ رَعَفَا بَعْدَ سُنَّةِ التَّشَهُدِ بِسَلَامٍ ( وَلَا يَدْنِي بغيرِهِ ) كَنَجَاسَةٍ  
مُسَبِّقٍ حَدَثٍ فَإِنْ تَكَرَّرَ الرَّعَافُ تَخْلَافَ وَالزَّحَامُ وَالنَّفْعَاسُ ابْنَى مَعَهُمَا لِأَنَّهُمَا لَيْسَا  
حَنَافِيَيْنِ ( كَقَطْنِهِ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْسُهُ ) تَشْبِيهِهُ فِي عَدَمِ الْبِنَاءِ وَتَبَطُّلِ عَلَى مَا وَمَا عَلَى  
الْمَشْهُورِ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يَمُذَرْ بِظِلَامِ لَيْلٍ ( وَمَنْ ذَرَعَهُ قِيْلَ ) طَاهِرٌ ( لَمْ تَبْخُلْ صَلَاتُهُ ) إِلَّا أَنْ  
يَتَعَمَّدَ بِلَاغِهِ فَسَكَعَمَدُهُ يُبْطَلُ فِي أَزْدَادِهِ قَوْلَانِ وَسَمَوَهُ الرَّاجِحُ السَّجُودَ وَلَوْ كَثُرَ  
الْأَبْطُلُ ( وَإِذَا اجْتَمَعَ بَنَاءٌ وَقَضَاءٌ ) لَمَّا قَبِلَ الدُّخُولَ ( لِإِرَافٍ ) وَنَحْوِهِ كَمَزْحُومٍ  
وَنَاعَسٍ ( أَدْرَكَ الْوُسْطَيَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ إِحْضَرَهُ أَدْرَكَ ثَانِيَةَ صَلَاةٍ  
( مُسَافِرٍ أَوْ خَوْفٍ بِحَضَرٍ قَدَّمَ ) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ( الْبِنَاءُ ) وَهُوَ آخِرُ الصَّلَاةِ  
( وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَتُهُ ) فَادْرَكَ الْوُسْطَيَيْنِ أَمْ  
لِلْجُنَاحَيْنِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَجُوفَاءُ لَا قِرَاءَةَ فِي وَسْطِهَا وَمُخَلَّلَةً عِنْدَ سَحْنُونِ رَكْعَةً  
بِسُورَةٍ وَرَكْعَةً بِغَيْرِهَا وَإِدْرَكَ الثَّمَانِيَةَ أَمْ التَّشَهُدَاتِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَإِدْرَكَ الثَّمَانِيَةَ  
حَبْلِي عِنْدَ سَحْنُونِ وَهَذَا كَلَامٌ نَفِيسٌ فِي الشَّرْحِ ( فَضْلٌ ) ( هَلْ سَتَرْتُ عَوْرَتِي  
بِكَتِيفٍ ) فَإِنْ أَيْدَاهَا بَلَا نَأْمَلُ أُعَادُ أَبْدَأُ وَبِهِ فِي الْوَقْتِ كَالْوَصْفِ ( وَإِنْ بَاعَارَةً  
أَوْ طَلَبَ ) كَالْمَاءِ ( أَوْ نَجِسَ وَحْدَهُ ) لِأَنَّ السَّتْرَ أَوَّلِي فِي الطَّيْنِ نَظَارٍ ( كَحَرِيرٍ  
وَهُوَ مُقَدَّمٌ ) عَلَى النَّجَسِ لِعَدَمِ مَنَافَاتِهِ لِلصَّلَاةِ وَعَكْسُ اصْبَغَ لَمَعَ الْحَرِيرِ لِدَانِهِ  
( شَرْطٌ ) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ وَالثَّانِي وَاجِبٌ غَيْرُ شَرْطٍ وَقِيلَ سُنَّةٌ أَوْ مُنْدُوبٌ ( إِنْ ذَكَرَ )  
فَنَازَعَ فِي اشْتِرَاطِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ بِنِ ( وَقَدَّرَ ) وَلَوْ سَقَطَ غَلْبَةً فَيُبْطَلُ عَلَى الْأَشْهُرِ وَلَوْ رَدَّهُ  
فَوْرًا كَافِي ح ( وَإِنْ بِخُلُوتٍ لِلصَّلَاةِ خِلَافٌ وَهِيَ مِنْ رَجُلٍ وَأُمَةٍ وَإِنْ بِشَاقِبَةٍ  
مَوْحُوتَةٍ مَعَ امْرَأَةٍ ) رَاجِعٌ لِلْحَرَةِ وَهَذَا فِي النَّظَرِ لَا الصَّلَاةِ وَلَا تَكْشِفُ شَيْئًا مِنْ  
بَدَنِهَا عَلَى كَافَرَةٍ لِثَلَاثَةِ أَصْفَافٍ الزُّوْجُ الْكَافِرُ كَذَا نَصُّوْا فِي بِنِ وَغَيْرِهِ إِلَّا الْوُجُوهَ الْكَافِرِينَ  
كَالرَّجُلِ ( بَيْنَ سُرْتَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ ) وَهِيَ خَارِجَانِ وَأَفَادِحُ رَمَةِ نَحْذُ الرِّجْلَ وَقَبْلَ بَعْدِهَا

مطلقاً أو مم من لا يستحي منه (وَمَعَ أَجَنَّبِيْ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ) ظهوراً وبطناً  
ومنهما الشافعية ويتفق عليه إن خشيت الفتنة كالجلس، في الحاشية عن الشيخ سالم أن  
الحرمه في الاتصال وعم الشافعية (وَأَعَادَتْ) الحره وهذا رجوع للصلاة (لِصَدْرِهَا  
وَأَطْرَافِهَا) خلا باطن القدم (بِوَقْتِ كَشَفِ أَمَةٍ فَخَذَا لَا رَجُلٍ) والحره  
له أبدأ كالباطن وما حاذاه (وَمَعَ تَحْرَمَ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ) فيحرم  
صدرها وجعلها الشافعية كرجل مع مثله والجلس كالنظر وهي فسخة (وَتَرَى مِنْ  
الْأَجَنَّبِيْ مَا يَرَاهُ مِنْ تَحْرَمِهِ) الوجه والأطراف فيحرم صدره (وَمِنْ الْمَحْرَمِ  
كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ) بين السرة والركبة (وَلَا أَطْلُبُ أَمَةً تَغْطِيَةُ رَأْسٍ)  
إلا لفتنة بغير شعار الحرائر (وَنُدِبَ سَتْرُهَا) السوء وما قاربها (بِخَلْوَةٍ)  
خارج الصلاة (وَلَا تُمَّ وَلَدٍ وَصَغِيرَةٍ) أمرت بالصلاة (سَتْرُ) عطف على مرفوع  
ندب (وَأَجِبْ عَلَى الْحُرَّةِ وَأَعَادَتْ إِنْ رَاحَتَتْ) الذي ذكر الإعادة أشهب  
ولم يقيد بالمراعاة كذا في (ر) وفي بن عن الجرجاني ما يوافق للمصنف (لِلْإِضْفَارِ  
كَكَبِيرَةٍ) أراد بها أم الولد السابقة مع الصغيرة وأما الحره فقد قال وأعادت  
لصدرها وأطرافها (إِنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ) ذكر الفعل باعتبار الشخصين (كَمُصَلٍّ  
يَحْرِيْرُهُ وَإِنْ أَنْفَرَدَ) وذهب ولو خائفاً (أَوْ بِنَجَسٍ لَغَيْرِ<sup>(١)</sup>) فلا يبيد من صلى  
بحرير بنجس ولا عكسه (أَوْ بِوُجُودِ مُطَهَّرٍ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى  
بِطَاهِرٍ) لعدم نية الجبرية (لَا عَاجِزٌ صَلَّى عُرْيَانًا) المعتمد لإعادته بوقت  
(كَفَأَنْتَهَى) لأن وقتها يخرج بفراغها (وَكُرْهٌ مُّحْدَدٌ) لجرم العورة ولو خارج  
الصلاة (لَا يَرِيحُ) وماء فلا يعتبر (وَأَنْتَقَابُ امْرَأَةٍ) وأولى رجل لله بوزن في الصلاة  
ولولم يكن لأجلها (كَكَفَّ) لم (كُتِمَ وَشَعْرُ إِصْلَاحٍ) راجع لما بعد المكاف  
كما حقق (ر) لا إن كان في شغل (وَتَلَكُّهُمْ) على الفم فيها (كَكَشَفِ مُشْتَرٍ)  
أى مرید سرأ أمة (صَدْرًا أَوْ سَاقًا) لأن التقصد مظنة اللذة (وَصَمَاءُ) يخرج

(١) أى لوجود غير، وفي نسخة بغير، والمعنى واضح.

إحدى يديه من تحت الرداء (بِسْتَرٍ) تحته (وإلا مُنِعَتْ كاحتباء لا ستر معه  
وَعَصَى وَصَحَّتْ إِنْ لَبِسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ مَرَقًا أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا)  
إلا تعد عورة إمامه كنعسه إن علم أنه في صلاة كذا لم يجز في بن عن أبي على  
ولو نسي كونه في صلاة (وإن لم يجز إلا سترًا لا أحد فرجيه فثالثهما  
يُخَيَّرُ) والقبل أبدى وأكبر خصوصًا إن كان خلفه كعائط (ومن عجز  
صلى عريانا فإن اجتمعوا بظلام) ووجب طي السراج إلا لضرر  
(فكالمستورين) يصلون قياما بالاركان (وإلا) يكن ظلام تفرقوا (فإن لم  
يتمكن صلوا قياما غاضين إمامهم وسطحهم) صفًا واحدًا (وإن علمت في  
صلاة يعتني مكشوفة رأس أو وجد عريان ثوبا استترًا إن قرب) الثوب  
كالصفيق فان بعد أعاد العريان على الراجح السابق (وإلا) يستتر مع القرب  
(أعاد يوقت وإن كان إعراف ثوب صلوا أفذاذا) واقتروا عند التشاح (أو  
لأحد هم نذب لهم إمارتهم) وجبر على الفضل بلا إتلاف (فصل ومع الآمن)  
والقدرة (استقبال عين الكعبة لمن بمكة) وجوارها (فإن شق) العيان  
(ففي الاجتهاد) على المسامحة (نظر) والمعتمد منع الاجتهاد متى أمكن اليقين  
ولو بمشقة ثم إن تعذر جاز (وإلا) يكن بمكة (فالأظهر) خلافا لقول ابن  
القصار يجب تقدير المعاينة المبني عليه أبدية الإعادة بيسير الانحراف (جهتها  
اجتهادا كأن نقضت) فالواجب جهتها فان عرف من بمكة البقعة تعينت  
(وبطلت إن خالفها) بحسب ظنه (وإن صادف وصوب سفر قصر لراكب  
دابة فقط) على العادة (وإن بمحمل بدل في نقل وإن وثرا وإن سهل  
الابتداء لها) أي للقبلة (لا سفينة فيدور معها إن أمكن وهل إن أو ما)  
فإن أتى بالاركان لم يجب الدوران (أو مطلقا) وهو المعتمد (تأويلان ولا يقبل  
مجهد غيره ولا يخرج أبابا إلا مضر) ومنه جامع عمرو والمدينة وأبطل فيها الانحراف

اليسير كسكة وفي غيرهما يجوز التقليد ولا يجب كما حققه بن عن المديار (وإن  
أعنى وسأل عن الأدلة) عدلا (وقلد غيره) أى غير المجتهد (مكلفا) عدل  
رواية (عارفا أو مخربا) ولولقرية (فإن لم يجد أو تحير مجتهد تخير  
وأوصى أربعا لحسن واختير) حيث شك فى الجمات وإلا فبحسبه (وإن  
تبين خطأ بصلاة قطع غير أعنى ومنحرف يسيرا) وهو البصير المنحرف  
كثيرا (فيسنة بلاها) أى الأعنى مطلقا والبصير يسير (وبمدها أعاد) غيرهما  
(فى الوقت المختار) بل كالنجاسة (وهل يُميد النامى) للحكم أو الفعل (أبدأ  
خلاف) والمتمم قول ابن رشد فى الوقت وأما جاهل الحكم فابدا كالعامد  
(وجازت سنة فيها وفى الحجز لأى جهة) ولو لبابها مفتوحا وظاهر النقل كما  
فى رآنه راجع للحجز أيضا قال ح لا بد من استقبالها فى الحجز وأيده بن بأن المذهب  
منع الصلاة له خارجه فقيه أولى (لا فرض فيماد فى الوقت وأول بالنسيان  
وبالإطلاق) وهو المعتمد (وبطل فرض على ظهرها) ولو بعض بنائها بين  
يديه وفى النقل خلاف وأما تحتها فتبطل مطلقا (كالراكب) شيخنا وجماعة  
المعتمد صحة الفرض على الدابة بالركوع والسجود مستقبلا (إلا لانتحام أو  
خوف من سبى وإن لغبرها) أى القبلة (وإن أمِن) بتبين عدم السبى  
واللص (أعاد الخائف) كالحتم (بوقت وإلا اخضع خاض لا يطبق النزول  
به أو لمرض) يطبق النزول (و) لسكرته (يؤدبها عليها كالارض) بأن  
يكون فرضه الإيماء على كل حال (فأها) أى للقبلة على الدابة (وفيهما كراهة  
الأخير) وانظرا : لا يوجبى واختلفوا هل على التحريم أو التنزيه (فصل  
فرائض الصلاة تكبيرة لإحرام وقيام لها) فى الفرض بدليل الفصل الآتى  
(إلا مسبوق) لم ينو مجرد الركوع (فتأويلان) فى الاعتداد بالركعة حيث  
فعل بمضه فإن فعله كله غير قائم بطلت الركعة قطعاً وأما الفصل الكثير فى

الكبير فيبطل الصلاة مطلقاً (وإنما يجزئ الله أكبر) واغتنروا الواو في  
 أكبر وأما زيادة واو عطف ففي بن عدم اغتفارها خلافاً لمع (وإن عجز سقط)  
 فيحرم بالنية وقيل يأتي بما بعد تكبيراً أو يدل على معنى صحيح (ونية الصلاة  
 الممينة) في الرغبة فأعلى وغيرها بصرفها وقتها (ولفظه واسع وإن تخالفاً  
 فالعقد) وأبطل التلاعب (والرفض مبطل) على ما سبق في الوضوء (كسلام  
 قبل النام) ((أو ظن)) تشبيهه في البطلان بالشرط الآتي (فأنتم) أي فيتم حيث  
 يبطل الأولى إن أحرم (ينفلي إن طألت القراءة) كان فرغ من الفاتحة (أو  
 ركع) بلا قراءة لعجز أو افتداء وإنما يتم إذا اتسع الوقت أو عذر كمة بسجدها  
 وأما الفرض فيقطعه إلا إذا عذر كمة واتسع الوقت فيشفع ثم يصلي الأولى (ولاً)  
 بطل ولو ركع (فلاً) تبطل الأولى ويرجع لما فارقه منه ويسجد بعد (كأن  
 لم يظنه) أي السلام بل اعتد أنه في نافلة هكذا (أو عزبت أو لم ينو  
 الركعات أو الأداء أو ضده ونية اقتداء المأموم وجاز له دخول على  
 ما أحرم به الإمام) إن شك هل جمعة أو ظهر أو لم يدر المسافر هل القوم  
 مسافرون أو مقيمون وأشهر الأقوال أجزاء الجمعة عن الظهر لا عكسه (وبطلت  
 بسبقها إن كثرت وإلا فخلاف) أرجعه الإجزاء (وفاتحة بحر كة إسكان)  
 وشفتين فلا تكفي بالقلب (على إمام وقدر) فيجوز استناد المأموم حاله لقيامه  
 للأحرام والركوع وجولوسه بينهما فإنه فعل كثير مبطل (وإن لم يسمع نفسه وقيام لها  
 فيجب تعلمها إن أمكن وإلا انتهم) وجوباً غير الأخرس (فإن لم يسمعها  
 فالعقد أو شقو طهما) وقيل يقوم بقدرها إذا كرا (ونديب فصل بين تكبير  
 وركوعه وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجمل خلاف وإن ترك  
 آية منها سجد) بل متى سمعها فيها في بعض الصلاة سجد ثم أعاد وجوباً كما  
 في خلاف والعمد مبطل التمهيد الفرضية (وركوع تقرب راحته فيه من

رُكْبَتَيْهِ وَنُدْبَ تَمَكُّنِهِمَا وَنَضْبِهِمَا وَرَفَعُ مِنْهُ وَسُجُودٌ عَلَى جَبْهَتِهِ (على الأرض أو ثابت اتصل بها ولو ارتفع عن سطح ركبتيه قليلاً (وَأَعَادَ لِرُكْبَتَيْهِ بَوَاقٍ وَسُنَّ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ كَيْدَبًا عَلَى الْأَصْحَحِّ وَرَفَعُ مِنْهُ) استغنى به عن الجلوس بين السجدين وفي وجوب رفع اليدين خلاف (وَجُلُوسٌ لِإِسْلَامٍ وَسَلَامٍ عُرِّفَ بِأَلْ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافُ) (الراجح النذب) (وَأَجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ) عَلَى الْإِمَامِ أَوْ التَّحِيمة (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَطُمَأْنِينَةٌ وَتَرْتِيبٌ أَدَاءُ) فِي الْأَرْكَانِ (وَأَعْتَدَ عَلَى الْأَصْحَحِّ وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ) (وَأَنَّهُ سُنَّةٌ) (وَسُنَّتُهَا سُورَةُ) (بَدَى زَائِدُهُ بِالْوَلَوَّاءِ قَصِيدَةٌ (بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ) (حَيْثُ انْصَحَ الْوَقْتُ (وَقِيَامُهَا) (فَإِنْ اسْتَمَدَّ صَحَّتْ لِاجْتِاسٍ ثُمَّ قَامَ لِلْفِعْلِ الْكَثِيرِ) (وَجَهْرٌ أَقْلُهُ) (لِلرَّجُلِ وَالرَّأْيَ تَسْمَعُ نَفْسُهَا فَقَطْ) (أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَمَنْ يَلِيهِ) (وَلَا أَحَدٌ لَّا كَثَرَهُ وَلَا يَتَفَاحَشُ) (وَسِرٌّ) إِلَى سَمَاعِ النَّفْسِ) (بِمَحَلِّهَا وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَتَسْمَعُ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ) (عُطِفَ عَلَى مَدْخُولِي كُلِّ) (لِإِمَامٍ وَفَذَرِ كُلُّ تَشَهُدٍ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ يُبْنَى مَعَادَا الْآخِرِ) (وَالزَّائِدُ عَلَى قَدَرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَبِالْجُمْلَةِ الظَّرْفُ النَّابِعُ لِلْمُظَرُوفِ) (وَعَلَى الطَّمَأْنِينَةِ وَرَدُّ مُقْتَدِرٍ عَلَى إِمَامِهِ ثُمَّ يَسَارُهُ) (خِلَافًا مَنْ عَكَسَ) (وَبَدَى أَحَدٌ) (مَأْمُومٌ وَلَوْ مَعَ سَبْقِ) (وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطْ) (وَنُدْبٌ بِالْأَحْرَامِ) (وَمَنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ) (قَاصِدُ التَّحْلِيلِ) (ثُمَّ تَكَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ) (كَانَ قَدَمُ الرَّدِّ وَأَتَى بِالتَّحْلِيلِ قَبْلَ مَنْافٍ بِالْقَرَبِ) (وَسُتْرَةٌ) (رَقِيلٌ تَنْدُبُ) (لِإِمَامٍ وَفَذَرِ) (أَنْ خَشِيًا مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغَلٍ فِي غِلَظٍ رُمُحٍ وَطُولِ ذِرَاعٍ) (مَعَ الْإِمْكَانِ) (لَا دَابَّةً) (مَحْتَرِزٌ طَاهِرٌ أَوْ ثَابِتٌ إِلَّا مَرْبُوطَةٌ مَا كَوَلَةٌ) (وَحَجَرٍ وَاحِدٍ) (لَشَبْهِ الْأَوْثَانِ) (وَخِطٌّ) (وَمَاءٌ وَنَهْرٌ مَحْتَرِزُ الْمَقْدَارِ) (وَأَجْنَبِيَّةٌ) (أَيُّ غَيْرِ مَحْرُومٍ لِلْمُشْغَلِ) (وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ) (الْمَعْتَمِدُ الْجَوَازُ بظهورها كَسَلَّمَ لَا يَشْغُلُ



(وَأَتَمَّ مَارًّا) في حريم المصلي وهو موضع أفعاله (لَهُ مَنذُوحَةٌ وَمُصَلٍّ تَعَرَّضَ) وخفف في مرور المصلين والطائفين فان وكزه ضمن ماله والدية على العاقلة في الأراجيح (وَأَنصَاتُ مُقْتَدِرٍ) في الجهرية وبراى الخلاف (وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَتَدَبَّتِ) القراءة (إِنْ أَسَرَ كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ آخِرِ أَمْرِ حِينَ تُرْمَعُ وَعِدَ وَتَطَوَّلَ قِرَاءَةُ صُبْحٍ) نفذ أو إمام طالبيه<sup>(١)</sup> فقط (وَالظَّهْرُ تَلِيمًا وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرِ) وهل سيان ثلاثة أقوال (كَتَبَتْ وَشَطِ بِعِشَاءٍ وَثَانِيَةً عَلَى أُولَى) في الزمن (وَجُلُوسُ أَوَّلِ وَقَوْلُ مُقْتَدِرٍ وَفَذَرَبْنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَتَسْبِيحُ بَرُكُوعٍ وَسُجُودٌ وَتَأْيِينَ نَذْرًا مُطْلَقًا وَإِمَامٍ بِسِرٍّ وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ) على قراءة نفسه (أَوْ جَهْرٍ) على قراءة إمامه (إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الظَّهْرِ) وقيل يتعزى إن لم يسمع (وَأَسْرَارُهُمْ بِهِ وَقُنُوتٌ سِرًّا بِصُبْحٍ فَطَّ وَقَبْلَ الرَّكُوعِ وَلَفْظًا وَهُوَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ الْخ) والأظهر قنوت المسبوق القاضي (وَتَسْكِينُهُ فِي الشَّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ أَمْنَتَيْنِ فَلَا سَقْلَ لَهُ ، وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِفْضَاءِ الْيُسْرَى لِلْأَرْضِ) وساق (الْيَمَنَى عَلَيْهِمَا وَلِإِهْمَامَا) أى البين لِلْأَرْضِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بَرُكُوعِهِ وَوَضَعَهُمَا حَذْوِ أذُنَيْهِ أَوْ تَرْبَهُمَا بِسُجُودٍ وَجَاهَاةُ رَجُلٍ فِيهِ) أى السجود (بَطْنُهُ فَخَذُهُ وَدَرْفَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ) والمرأة تنضم (وَالرَّدَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ) وهو للامتد (أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرَضِ الْإِعْتْيَادُ) فيجوز للتمنن وهو الأقوى<sup>(٢)</sup> (أَوْ خِيفَةَ اعْتِيَادٍ وَجُوبِهِ<sup>(٣)</sup> أَوْ ظَاهِرَ خُشُوعٍ تَأْ وَيَلَاتُ وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يَمْنَاهُ فِي تَشَهُدَيْهِ الثَّلَاثِ)

(١) أى قوم طالبين الإمام راعيين في الصلاة خلفه (٢) والراجح أيضا لأن القبض ثبت سنن به بالحديث المتواتر . ولم يرد حديث واحد في السدل أصلا كما في المتنونى والبتار لثبوتنا الحافظ أبى الفيض السيد أحمد بن الصديق (٣) ما أبعد هذا التعليل !! ولم لم يخف من هذا الاعتقاد في المندوبات الأخرى ؟ !

على لجة الابهام (مَادَا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامَ وَتَحْرِيكُهَا دَائِمًا) حتى يسلم (وَتِيَاكُنَ  
بِالسَّلَامِ) عند السكاف والميم (وَدُعَاءُ بِتَشَهُدٍ ثَانٍ وَهَلْ لَفْظُ التَّشَهُدِ) ظاهره  
الخلاف في خصوص لفظه وأصله سنة قطعاً وبه صرح البساطي وح وعليه ما اشتهر  
من إبطال ترك سجود سهوه على أحدهما وشرح بهرام على أن الخلاف في أصله  
ولفظه مندوب قطعاً وقواه (ر) وتمتعه بن بأنه يتوقف على تشهير القول بالفضيلة  
(وَالصَّلَاةُ) عطف على لفظ (حَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وعلى آله (سُنَّةُ  
أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَلَا بِسْمَلَةٍ) مطلوبة (فِيهَا وَجَازَتْ كَتَمُوفٍ بِنَقْلِ وَكِرْهَا  
بِفَرَضٍ) إلا مراعاة خلاف<sup>(١)</sup> وشبهه في مطلق السكرها (كَدُعَاءُ قَبْلَ قِرَاءَةِ  
وَبَدَلِ فَاتِحَةٍ وَأَثْنَاءِهَا وَأَثْنَاءِ سُورَةِ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهُدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ  
إِمَامٍ وَتَشَهُدٍ أَوَّلَ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ) بل يندب (وَدُعَاءُ بِمَا أَحَبَّ) مما يجوز  
(وَأَنْ لِدُنْيَا أَوْ سَمِيَ مِنْ أَحَبٍّ وَأَوْ قَالَ بَأُفْلَانَ فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَا أَلَمْ تَبْعُلْ) إلا قصد  
خطاب (وَكِرْهُ سَجُودٌ عَلَى ثَوْبٍ لَا حَصِيرٍ وَتَرْكُهُ أَحْسَنُ وَرَفَعُ مَوْمٍ مَا يَسْجُدُ  
عَلَيْهِ وَسُجُودٌ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ) الخفيف (أَوْ طَرَفِ كُمٍ وَقُلُ حَصْبَاءَ مِنْ  
ظِلٍّ لَهُ بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةُ بَرُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَدُعَاءُ خَاصٍّ أَوْ بِعَجْمِيَّةٍ لِقَادِرٍ  
وَالْتِمَاتُ بِلَا حَاجَةٍ وَتَشْدِيدُ أَصَابِ بَسْعٍ وَفَرْقَتُهَا وَإِنْعَاءُ) على صدور قدميه  
اليتاه على عقبيه والحبوة ممنوعة (تَخْصُرُ) بيده في جنبه (وَتَغْيِضُ بَعْرَهُ  
وَرَفْعُهُ رِجْلًا وَوَضْعُهُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى وَمَاقِرَاتُهُمْ وَتَفْسُكُرُ بِدُنْيَايَ)  
فان لم يدر ماصلي أصلاً بطلت إلا لاخروى تعلق بها فيبني على الاحرام (وَحَمَلُ  
شَيْءٍ بِكُمٍ أَوْ فَمٍ وَتَرْوِيقُ قِبَلَةٍ وَتَعَمُّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلَّى لَهُ وَعَبَثٌ بِدَحِيَّتِهِ

(١) والدليل يقتضى السنية مطلقاً كما في بغية المراسد للسبوي ، وعلى فرض عدم الدليل .

فلامعنى لسكراتها أصلاً إذا لم يخرجها عن كونها ذكراً .

أَوْ غَيْرَهَا كَيْفَاءَ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُرَبَّعٍ) لَانْتِسَاؤِهِ بِهِ الصُّوْفِ (وَفِي كُرْهِ الصَّلَاةِ  
 بِهِ قَوْلَانِ (فَصْلٌ) يَجِبُ بِفَرْضِ قِيَامٍ إِلَّا لِمَشَقَّةٍ أَوْ تَخَوُّفٍ (بِهِمَا) أَيْ  
 الصَّلَاةِ (أَوْ قَبْلُ ضَرَرٍ كَالْتِمِصِّ كَخُرُوجِ رِيحٍ ثُمَّ اسْتِنَادٌ) وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا  
 وَاجِبٌ نَعَمْ بَيْنَ الْاسْتِنَادِ وَالْجُلُوسِ مُسْتَقِلًا مَقْدُوبٍ (إِلَّا لِلْجُنُبِ وَحَائِضٍ) غَيْرِ  
 مُحَرَّمٍ (وَلَهُمَا أَعَادَ يَوْفَتِ) كَالنَّجَاسَةِ بِعِيدِ حَيْثُ وَجَدَ غَيْرَهَا (ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ)  
 فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْاسْتِقْلَالِ فِيهِ (وَتَرْبُوعٌ كَالْمُتَمَقِّصِ وَغَيْرِ جَلْسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ  
 سَقَطَ فَأَدْرُ بِزَوَالِ عِمَادٍ بَطَلَتْ وَلَا كُرْهُ ثُمَّ نُدْبٌ عَلَى أَيْمَنِ) النَّدْبُ بِاعْتِبَارِ  
 مَا بَعْدَهُ وَإِلَّا فَتَقْدِيمُ الْجُلُوسِ بِقِسْمِيهِ عَلَى الْاضْطِجَاعِ وَاجِبٌ (ثُمَّ أَيْسَرُ ثُمَّ ظَهْرٌ)  
 رَجُلَاهُ لِلْقَبْلَةِ وَتَقْدِيمُ الظَّهْرِ عَلَى الْبَطْنِ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَعْطِ صَرِيحَهُ (وَأَوْ أَعَا جَزَ  
 إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ) فَيَقْدَرُ عَلَيْهِ (وَ) إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ (مَعَ الْجُلُوسِ أَوْ مَعَ  
 لِلْسُّجُودِ مِنْهُ) أَيْ الْجُلُوسِ (وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ) أَيْ الْإِيمَاءُ (الْوُسْعُ) فَيَسْتَوِي  
 فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَحَذْفُ الْمَقَابِلِ وَعَلَيْهِ فَالسُّجُودُ أَخْفَضُ (وَ) هَلْ (يُجْزَى  
 إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ) أَوَّلًا وَالظَّاهِرُ الْوَقَاقُ وَأَنَّ الْإِجْزَاءَ إِنْ نَوَى مَعَهُ الْإِيمَاءَ بِالْجَمْعِ  
 (تَأْوِيلَانِ) رَاجِعِ الْمَسَائِلَيْنِ (وَهَلْ يُؤْمَرُ بِبَيْدَتِهِ) فِي الْقِيَامِ (أَوْ يَضَعُهَا عَلَى  
 الْأَرْضِ) إِنْ كَانَ جَالِسًا (وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسْرَةِ عِمَامَتِهِ بِسُّجُودٍ) شَبَهَ مُتَقَرِّبَهُ  
 (تَأْوِيلَانِ) فِيمَا قَبْلَ الْكَافِ فَالْثَانِي يَقُولُ لَا يَطْلُبُ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ (وَإِنْ قَدَرَ  
 عَلَى الْإِسْكَالِ) مِنَ الْأَرْكَانِ (وَ) لَكِنْ (إِنْ سَجَدَ لَا يَتَمَهَّضُ) لِلْقِيَامِ (أَتَمَّ  
 رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ) الْبَاقِي (وَإِنْ خَفَّ مَمْدُورٌ انْتَقَلَ لِأَعْلَى) كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ  
 عَجَزَ عَنْ فَاتِحَةِ قَائِمًا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ أَوْ مَعَ إِيمَاءٍ بِطَرَفِ  
 عَيْنِ (قَوْلٌ) لِلْمَازَرِيِّ (وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ وَجَازٌ  
 قَدْحُ عَيْنٍ) بِدَوَاءِ (أَدَى لِجُلُوسٍ لَا اسْتِغْلَاءَ فَيُمِيدُ أَبَدًا) ضَعِيفٌ (وَصَحَّحَ  
 عُدْرَهُ أَيْضًا) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لَوْجِعِ أَوْضُوهُ (وَلَمْ يَنْصَحْ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ

لَهُ كَالصَّاحِجِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَمْ تَنْفَلْ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أَنْفُسِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ  
 بِصَرْيَحِ النَّذْرِ وَلَا بِتَبَرٍ مَجْرَدِ النِّيَّةِ ( عَلَى الْإِنْمَاءِ ) بِالْقِيَامِ ( لَا اضْطِجَاعٌ  
 وَإِنْ ) دَخَلَ عَلَيْهِ ( أَوْ لَا ) ( فَضَلُّ ) وَجَبَ قَضَاءُهَا فَائْتَنَ مُطْلَقًا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا  
 وَلَوْ حَدِيثٌ مَهْدٍ وَالشَّكُّ فِي غَيْرِ وَقْتِ النِّسْيِ ( وَمَعَ ذِكْرِ ) وَعَدَمُ إِكْرَاهِ ( تَرْتِيبُ  
 حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا ) فَذَكَرَ أَحَدَاهُمَا بَعْدَ الْأُخْرَى ( وَالْفَوَائِثُ فِي أَنْفُسِهَا وَيَسِيرِهَا  
 مَعَ حَاضِرِهَا وَإِنْ خَرَجَ وَنَتَّهَا ) بِتَأْخِيرِهَا وَأَمَّا الْكَثِيرُ فَتَقْدِمُ الْحَاضِرَةُ نَدْبًا  
 وَوَجُوبًا إِنْ ضَاقَ ( وَهَلْ ) مِنْهُ يَسِيرُ ( أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ خِلَافٌ فَإِنْ خَالَفَ  
 وَلَوْ عَمْدًا ) دَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَجُوبَ فِي الْعُطُوفِ غَيْرُ شَرْطِي ( أَعَادَ بِوَقْتِ النَّصْرِ وَرَقَةٍ )  
 وَلَوْ مَغْرِبًا وَعِشَاءً بَعْدَ تَوَرُّقٍ وَبَعِيدَةً تَبَعًا وَالْفَوَائِثُ يَخْرُجُ وَقْتُهَا بِالْفَرَاقِ ( وَفِي إِعَادَةِ  
 مَا مَوُومِهِ خِلَافٌ ) الرَّاجِحُ عَدَمُهُ كَمَا فِي شَبِّ وَحَشِّ خِلَافًا لَعَبِّ وَالْخُرُشِيِّ ( وَإِنْ  
 ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَذٌّ وَشَقَقَ إِنْ رَكَعَ ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي  
 الْمَغْرِبِ وَقِيلَ يَقْطَعُ وَقِيلَ يَتِمُّهَا ( وَإِلَامًا وَمَا مَوُومُهُ لَا مَوُومَتَهُ فَيُعِيدُهُ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ  
 جُمُعَةً وَفَذٌّ كَمَلٌ بَعْدَ شَفْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثَ مِنْ غَيْرِهَا ) وَرَكْعَةً مِنْ صَبْحِ  
 عَلَى مَا اسْتَظْهَرَ انْظُرْ عِبَ ( وَإِنْ جَهَلَ عَيْنَ مَنْدَسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّاهُ خَمْسًا ) يَجُزِمُ نِيَّةَ  
 الْوَجُوبِ فِي كُلِّ لَتَوَقُّفِ الْبَرَاءَةِ عَلَيْهِ أَمَا جَهْلُ مَقِيدٍ بِالنَّهَارِ فَالنَّهَارِيَّاتُ كَاللَّيْلِ  
 ( وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاوِيًا لَهُ ) عِنْدَ اللَّهِ نَدْبًا ( وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً  
 وَتَكَرَّرَتْ صَلَاتُهُ سِتًّا ) فَيَتِمُّ بِمَا بَدَأَ بِهِ ( وَنَدْبٌ تَقْدِيمُ ظُهُرٍ ) مَعَ الْإِمَّاكِنِ لِأَنَّهَا  
 أَوَّلُ مَا ظَهَرَ مِنَ الصَّلَوَاتِ ( وَفِي ثَلَاثَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ خَامِسَتِهَا كَذَلِكَ )  
 بِصَلَاةٍ سِتًّا ( يُدْنَى بِالْمَنْسِي ) أَيْ يَوْجِعُ جُزْءَهُ الثَّانِي فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ بِالْقِسْمَةِ لِأَنَّ  
 الْفَصْلَ عَنْهُ فِي الثَّلَاثَةِ يَصَلِّي الظُّهْرَ وَيُثْنِي بِثَلَاثَتِهَا وَهُوَ الْمَغْرِبُ وَيُثْنِي بِالْقِسْمَةِ  
 لِلْمَغْرِبِ بِثَلَاثَتِهَا وَهُوَ الصَّبْحُ وَهَكَذَا حَتَّى تَمَّ قَسْمُهَا ( وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ  
 فِي سَادِسَتِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرَتِهَا ) وَكُلُّ مِمَّاثِلِهَا وَضَابْطُهُ أَنْ يُفْضَلَ مِنْ قِسْمَةٍ

عدده على الخمس واحد ومائال الثانية إلى الخامسة كما مائاله على ما قاله ح وهو الصواب والضابط أن ما انقسم على خمس خامس وفضل ما فوق الواحد مائال سمي به (وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ) صفة الملائتين (لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ صَلَاتُهُمَا وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ) وجمع الفروع على الاعادة لتسكيس الفوائت من مشهور على ضعيف (وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِثْرَ كُلِّ حَضْرِيَّةٍ سَفَرِيَّةٍ) ندبا ولو صلاها أولا سفرية وجبت حضرية (وَنَلَانَا كَذَلِكَ) معينات من ثلاثة أيام لا يدرى السابقة (سَبْعًا) بعيد الثلاثة ثم أولها هكذا أصبح ظهر عصر أصبح ظهر عصر صبح لأنك إن قدمت واحدة في ترتيب ما بعدها وجهان وكذا إن أخرتها أو وسطنها ولا يستوفى الاحتمالات إلا بذلك الوضع فتدبر (وَأَرْبَعًا ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ) والضابط ضرب العدة في أنل منها بواحد ثم تزيد على الحاصل واحداً (وَصَلَّى فِي ثَلَاثِ مُرْتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ) بليلة (لَا يَعْلَمُ الْأَوَّلَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا نِسْعًا) لأن الجمولة بخمس وما زاد يضم (فَصَلَّى) سَنَ إِسْهَوٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ بِنَقْصِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ سَجَدَتَانِ قَبْلَ صَلَاتِهِ وَبِالْجَمْعِ) الأول أو رحابه وطرقه ويكفي في الهمدى أى جامع (فِي الْجُمُعَةِ وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ كَقَرْنِكَ جَهْرًا وَسُورَةَ بَقَرَةَ وَتَشَهُدَيْنِ) غير الأخير كمائل اجتماع البناء والقضاء إذ الموضوع قبل اللام فلم يفت الأخير (وَلَا) بَأَن تَحْضُرَ الزِّيَادَةُ (فَبِمَدِّهِ كَقُرْتَمِ) إِشْكٍ وَتَقْصِيرِ عَلَى شَفْعِ شَكٍّ أَهْوَى بِهِ أَوْ يَوْنَرٍ أَوْ تَرَكِ سِرِّ بَقَرَةَ (لَأَن الْجَمْرَ زِيَادَةُ) أَوْ اسْتَنْكَحَهُ الشَّكُّ وَلَمْ يَسِ عَنَّهُ) فبني على الأكثر ويسجد بعد ترغيا للشيطان (كَطُولِ تَحْلِيلٍ لَمْ يُشْرَعِ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ) كرفع يديه تثنى الجلوس الأول (وَأِنْ بَدَأَ شَهْرًا بِإِحْرَامٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا وَصَحَّ أَنْ قُدِّمَ) وإن حرم (أَوْ أُخِّرَ) وإن كره لا خلاف (لَا إِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ وَبُصِيحَ) على ما يأتى (أَوْ شَكَّ

هَلْ سَهًا) ثم ظهر العدم (أَوْ) هَلْ (سَلَّمَ) وبسلم فإن انحرف أو ظال لاجدا  
سجد بعد وجدا بطل (أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً لِشَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ)  
ولو قبلها (أَوْ زَادَ سُورَةً فِي آخِرِ بَيْتٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا أَوْ فَاءَ غَلَبَةٍ  
أَوْ قَلَسَ وَلَا لِفَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ) إلا أن يزيد مع نقصها انقبول (كَتَشَهُدٍ)  
المشهور السجود والجلوس بدونه عدم (وَيَسِيرُ جَهْرًا أَوْ سِرًّا) أى اقتصر على  
أدائها وفي بن أنه أبطل أحدهما بخفيف الآخر بأن أسمع نفسه في الجهر ومن يليه  
في السر (وَأَعْلَانًا بِكَأَيِّتِهِ) بل لا يعتبر التغير في ركعة لغير الفاتحة (يَسْجُدُ  
لَهَا كَالْتَكْرَارِ سَهْوًا وَإِعَادَةً سُورَةٍ فَقَطُّ أَمَّا) أى السر أو الجهر وأعاد الفاتحة  
(يسجد لها كالتكرار سهواً أو تكبيرة) فير تكبير العيد (وَفِي لِبَدِّهَا بِسَمِّحِ  
اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَكَسِهِ تَأْوِيلَانِ) فالسجود لزيادة التبدل وعدمه لأنه قولى  
والواو بمعنى أو إذ لو أبطل في الموضعين سجد قطعاً (وَلَا لِإِدَارَةِ مُؤْتَمَرٍ) بحمله  
المشروع بل هو مندوب (وَلِإِصْلَاحِ رِدَاءٍ وَسُتْرَةٍ سَقَطَتْ) ركره إن انحط فان  
تعدد أبطل كما في الحاشية ولا يغتفر انحطاط المنكأب أو عمة إلا لضرورة كفاى عب  
(أَوْ كَمَشَى صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ أَوْ دَفَعَ مَارِيًّا أَوْ ذَهَابَ ذَابِقُهُ وَإِنْ جَنَّبَ  
أَوْ قَمِقَرَةٍ) حقه الألف<sup>(١)</sup> ويقطع للمال كاللابة إن خشى شدة الأذى أو كسر  
وانسع الوقت قيل ويغتفر الاستدبار (وَفَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ) وله حكم قرأته  
(وَسَدَّ فِيهِ لِمَتَأَوُّبٍ) وليس التفل عنده مشروعا انظراح (وَنَفَثَ بِشَوْبٍ) أى  
بصق بصوت يسير (إِحَاجَةٌ كَسْتَحْنُحٍ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا)  
إلا أن يكثر أو يتلاعب (وَتَسْلِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِمَرْوَرَةٍ) وإن تجردا لتفهم  
واغتفر إبداله بحوالة أو تهليل (وَلَا يُصَفَّقَنَّ) أى النساء (وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا  
بَعْدَ سَلَامٍ) أو قبله حيث لم يفد التسبيح (وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطُّ لِعَدْلَيْنِ) من

مأموميه أخبراه بالتمام (إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ) النقص فلا يرجع (إِلَّا لِكثَرَتِهِمْ جِدًّا) كما استفيضة فيرجع لهم كل أحد ولا يشترط فيهم عدالة وأما الاخبار بالنقص فيمول عليه مطلقاً حيث أثر شكاً بل لو شك من نفسه (وَلَا أَحْمَدُ عَاطِسٍ أَوْ مُبَشِّرٍ وَنُدْبَ نَرْ كُهُ وَلَا إِجَائِزٍ) غير ما تقدم (كَبَانَصَاتٍ قَلَّ لِمُخْبِرٍ وَتَرْوِجٍ رِجْلَيْهِ وَقَتْلٍ عَقْرَبٍ تَرِبْدُهُ وَإِشَارَةَ لِسْلَامٍ أَوْ حَاجَةً) قيل ولو من آخرس وقيل مالم يقصد أنها كلامه (لَا) إشارة لرد (عَلَى مُشْمِثٍ) مخرج من الجواز فهو مكروه (كَأَنَّهُ لَوْ جَعَلَ) تشبيهه في عدم السجود (وَبُكَاةٍ تَخْشَعُ وَإِلَّا) يأن كان الأنين لغير وجع والبكاء بصوت لغير خشوع (فَكُلُّ كَلَامٍ) يبطل عمده وكثير سهوه ويسجد ليسيده (كَلَامٌ عَلَى مُفْتَرِضٍ) تشبيهه في الجواز وأولى متفعل (وَلَا لَتَبَسْتُمْ وَفَرَقَعَهُ أَصَابِعُ) وَالتفات بلا حاجة وتعمد بلع ما بين أسنان (أَوْ يَسِيرُ غَيْرُهُ بِلَا مَضْغٍ) وَحَكَّ جَسَدِهِ يسيراً وكثير جداً مبطل وبينهما يسجد لسهوه ويبطل عمده (وَذِكْرُ قَصْدِ التَّقْوِيمِ يَدٍ بِمَحَلِّهِ) كأن وافق فراغُ الفاتحة مستأذاً فقرأ ادخلوها بسلام (وَلَا) يمكن بمحله بأن كان في سورة أخرى (بَطَلَتْ كَفْتَحٍ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصْحِ) بل غير إمامه لأنه كالحادثة (وَبَطَلَتْ بِقَهْقَرَةٍ) ولو نسياناً فانها أشد من الكلام في منافاة الصلاة حتى قيل بإبطالها الوضوء<sup>(١)</sup> (وَتَمَادَى الْعَامُومُ فَقَطًّا) لحق الإمام (إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ) مدة الضحك مراعاة لمن يقول بالصحة وكالغلبة النفسانيان فإن لزم من تماديه ضحك بقية المأمومين خرج وإن ضاق الوقت ابتداءً لإحراماً صحيحاً كالجمعة وكذا في المسألة الآتية وقيل الإمام أيضاً يستخلف ويرجع مأموماً والعماد يبتدىء مطلقاً (كَتَبَ كَبِيرُهُ لِلرُّكُوعِ بِلَانِيَّةٍ إِخْرَامٍ) بتجدي في حال النسيان (وَذِكْرُ فَائِئَةٍ) لكن التمداد هنا على صحيجه كما سبق في الفوائت

وكذا كر الوتر الآتي نعم ذكر الحاضر مبطل (وَيَحْدَثُ وَبِسُجُودِهِ لِقَضِيَّةٍ أَوْ تَكْبِيرَةٍ) وفي بن تقوية عدم البطلان فيهما (وَيَمُشِغِلُ عَنْ فَرَضٍ وَ) للشغل (عَنْ سَمْعَةٍ) مؤكدة كافي بن نقلا عن ح (يُمِيدُ فِي الْوَقْتِ وَزِيَادَةُ أَرْبَعٍ كَرَّرَ كَمَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ) الأصلية ونقل محدود (وَيَتَعَمَّدُ كَسَجْدَةٍ) من كل ركن فعل لا ينكرار فائحة وإن منع (أَوْ نَفَخٍ) عيج عن النوارس ويتماهى للمأموم لحق الإمام ولا يشترط حرف ومن الأنف يبطل كثيره أو مع تلاعب (أَوْ أَكَلٍ أَوْ شُرْبٍ) ولو من الأنف (أَوْ قِيءٍ أَوْ كَلَامٍ وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ وَجِبَ لَا يَنْقَاضُ أَعْمَى) أو إجابة والد أعمى أم بنفل وخفف بغيره حيث لا ضرر وفي ح تقديم الزوجة إذا عارضتها الأم لأن حتمها بموضع فآظره وإجابته صلى الله عليه وسلم لا يبطل ولو بعد موته على المول عليه <sup>(١)</sup> كافي الخصائص (إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَبِكَثِيرِهِ) كأن يزيد الترداد على قصة ذي اليبدين <sup>(٢)</sup> جدا (وَسَلَامٍ وَأَكَلٍ وَشُرْبٍ) ورويت أو شرب (وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْجَبَرَ وَهَلِ اخْتِلَافٌ) المنافي فيهما بقطع النظر عن خصوصه وتمده (أَوْ لَا لِلْسَّلَامِ فِي الْأُولَى) فله خصوصية لأنه علم الخروج (أَوْ لِلْجَمْعِ) بين الثلاثة على رواية الواو وشيئين على رواية أو فكثير المنافي (تَأْوِيلَانِ وَبِإِنْصِرَافٍ لِحَدَثٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ كَمَا سَلَّمَ شَكٌّ فِي الْإِنْمَامِ) والشك على حقيقته كافي بن ردا على عيج (ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ) نص على التوهم فيهما (وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ بَأْ أَوْ قَبْلَهَا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً وَإِلَّا سَجَدَ وَلَوْ نَزَلَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يَدْرِكْ مُوجِبَهُ) ظاهره ولو

(١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره الشريف بدلالة القرآن والسنة المتواترة وإجماع العلماء أنظر كتابنا الرد المحكم للثنين .  
(٢) هذه القصة في الصحيحين وغيرهما بطرق . وأشار إليها صاحب السلم في المنطق بقوله ككل ذاك ليس ذا وقوع .



آخر الإمام القبلي ثالثها إن كان عن ثلاث وإلا فقله (وَأَخَرُ الْبَعْدِيِّ) إلا أن يقدمه الإمام ويسجد للمستخلف بهم القبلي قبل قيامه (وَلَا سَهْوَ عَلَى مُؤْتَمَرٍ حَالَةَ الْقُدُورِ وَبَتْرُكٍ قَبْلِيٍّ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ) مراعاة لوجوبها (لَا أَقْلَ فَلَا سُجُودَ) عند الطول (وَلِإِنْ ذَكَرَهُ) أى القبلي عن ثلاث (فِي صَلَاةٍ وَبَطَلَتْ) الأولى لطول الثانية (فَكَذَلِكَ هَا) أى الأولى في الثانية السابق في الفوائت (وَالْأَوَّلَى) تبطل الأولى بأن قرب (فَكَبَعُضٍ) أى ركن ذكره (فَمِنْ فَرَضٍ إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ) في الثانية بإتمام الفاتحة وفي بن بالزيادة على الفاتحة (أَوْ رَكْعَةٍ) من لا قراءة عليه (بَطَلَتْ) الأولى كانت الثانية فلا أو فرضاً (وَأَتَمَّ النَّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرَهُ) ثم أتى بالأولى والصورة أنه سلم من الأولى وإلا رجع لإصلاحها (وَنُذِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَّدَ رَكْعَةً) واتسع الوقت في للفرض (وَالْأَوَّلَى) بطل القراءة ولا ركع (رَجَعَ) للأولى (بِلَا سَلَامٍ) من الثانية (وَ) إن ذكره (مِنْ تَقْلٍ فِي فَرَضٍ تَمَادَى كُنِيَ نَفْلًا إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكْعَةٍ) وللوضوع كما تقدم أنه سلم من الأولى أو ظن السلام ولا يقضيه لأنه لم يعتمد لإفساده (وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ) مؤكدة داخلية (أَوْ لَا) ولو تعددت على الأقوى ما لم تشهر فرضيتها (وَلَا سُجُودَ خِلَافٍ وَبَتْرُكٍ رُكْنٍ وَطَالَ) أو حصل منافي وإنما يحتاج لهذا القيد في السهو (كَشَرَطَ) تشبيهه في البطلان لا بقيد الطول بل على ما في محله من ذكر وغيره (وَتَدَارَكَهُ) عند القرب فيما يمكن لا إحرام (إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ) ولو سلم لإمامه وإنما يمنع سلام معتقد النمام ولا يفيت الجلوس له بل يفعله به ويسجد بعد انظار الحاشية (وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعًا) أصلياً وغيره يلغى ويأتى حكم الأاموم عند قوله ولأن زوحم النخ (وَهُوَ) أى العقد (رَفَعُ رَأْسٍ) عند ابن القاسم (إِلَّا لَتَرْكٍ رُكُوعٍ فَبِإِلَّا نَحْنَاهُ) كسر وجهر وترتيب السورة مع الفاتحة (وَتَكْبِيرٍ هَيِّدٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَذِكْرٍ بَعْضٍ) ومنه القبلي كما سبق (وَلَا قَامَةٍ مَقْرِبٍ عَلَيْهِ

وَهُوَ وَهِيَ) فِيهِ فُوتُ الْقَطْعِ بِإِنْخَاءِ الثَّالِثَةِ وَالْمُعْتَمِدِ بِسُجْدَتِي الثَّانِيَةِ (وَبَنَى إِنْ قَرُبَ) بِمَعْنَى السَّلَامِ (وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ) هَذَا لِأَشْهَبِ وَعَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى الْعَرَفِ وَفِي بَنِ أَنْ الْأَمْرَ بِنِ طَوْلِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ فَالْوَاوُ فِي الْمَصْنَفِ عَلَى حَالِهَا (بِإِحْرَامٍ وَلَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ) بِمَعْنَى التَّكْبِيرِ (وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأُظْهَرِ) لِيَنْهَضَ بَعْدَهُ (وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ التَّشَهُّدَ) حَيْثُ طَالَ لَا جَدَا (وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ) وَلَوْ بَانْفِرَاجٍ جَدَا (وَرَجَعَ تَارِكَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سُجُودَ وَإِلَّا فَلَا وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ) أَوْ قَرَأَ لَعَدِمَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى فَرْضِيَةِ الْفَائِضَةِ بِخِلَافِ الرَّاجِعِ عَنْ رُكُوعِ لَعَنُوتٍ لغيرِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ (وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ تَدَارَكَ النِّقْصَ (كَغَنُفٍ لَمْ يَمُتْ نَالِثَتَهُ وَإِلَّا كَمَلَّ أَرْبَعًا) فِي غَيْرِ الْحُدُودِ (وَفِي الْخُلَامَةِ مُطْلَقًا وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا) لِنَقْصِ سَلَامَتِهِ مِنْ ثَلَاثِينَ (وَتَارِكَ الرُّكُوعَ رَجَعَ قَائِمًا) لِيَنْحَطِلَهُ (وَنَدَبَ أَنْ يَقْرَأَ) قَبْلَهُ شَيْئًا عَلَى سُنَّةِ الرُّكُوعِ وَتَارِكَ الرُّفْعِ يَرْجِعُ مُحْدُودًا (وَسَجَدَ يَجْلِسُ) قَالَ فِي تَوْضِيحِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاسِئًا أَوَّلًا وَفِيهِ أَنْ الْحَرَكَةُ لَارْكَنٌ مِمَّا قَبْلَهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي بَنِ (لَا سَجْدَتَيْنِ) بَلْ يَنْحَطِلُ لَهَا مِنْ قِيَامِ (وَلَا يُجْزِئُ رُكُوعُ أَوْ لَاهُ) الَّذِي نَسِيَ الْمَجُودَ بَعْدَهُ (بِسُجُودٍ ثَانِيَةٍ) وَلَوْ تَرَكَ الرُّكُوعَ قَبْلَهُ (وَبَطُلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ الْأَوَّلِ) وَتَدَارَكَ الْأَخِيرَةَ (وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أَوْ لِي يَبْطُلَ لَهَا لَفَذٌ وَإِمَامٌ) وَمَأْمُومُهُ تَبِعَ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ وَحْدَهُ فَلَا انْقِلَابَ عَلَيْهِ بَلْ يَأْتِي بِمَافَاتٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ (وَأِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَةً) لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا مِنَ الْقَرِيبَةِ حَيْثُ لَمْ يَمُتْ مَا هُوَ فِيهِ (وَفِي الْأَخِيرَةِ) تَشْهَدُهَا (بِأَنِّي بِرَكَعَةٍ) لِاحْتِمَالِ أَنْ التَّرْكَ بِمَافَاتٍ وَيَسْجُدُ قَبْلَ (وَقِيَامٍ ثَالِثَةٍ بِثَلَاثِ) أَوَّلَهَا بِسُورَةٍ فَيَسْجُدُ بَعْدَ (وَرَابِعَةٍ بِرَكَعَتَيْنِ وَتَشَهُّدٍ) قَبْلَهَا (وَأِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يَتَّبِعْ) بَلْ يَجْلِسُ (وَسُبْحَ بِهِ)

عدل عن اللام لأنها شمار الألوهية (فإذا خيف عَفْدُهُ قَامُوا فَإِذَا جَلَسَ) في أتى ظنها ثانية (قَامُوا) لأنها أولى (كَتَمُوا دِرْبًا لثَقِي) لظنه التام فيقومون (فإذا سلم أتوا بِرُكْعَةٍ وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ وَسَجَدُوا قَبْلَهُ) هذا طعنون وللمعتمد إن خيف العقد سجدوها وحدهم وصحت لهم (وإن زوَّجَ مَوَاتٍ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَعَسَ أَوْ) حصل (نَجْوَاهُ) كسهم وحل زرقيل لغير عذر كذلك مع الإثم واستنظم عَجُّ الْبُطْلَانِ وَتَبِعَهُ بِنِ (اتَّبَعَهُ) وفي الإتيان بما فات (في غير الأولى) أمانى أولى دخوله فيلغى ما فات مطلقاً وبوافق الإمام على ما هو فيه لأنه لم ينسحب عليه حكم المأمومية بعد (مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا) فحق ظن إدراك سجود قبل رفعه من الثانية أتى بما فات وإلا ألغى وقضى ركعة (أَوْ سَجَدَةٍ) عطف على ركوع (فإن لم يطمع فيها) ولو تعددت (قبل عقد الإمام) برفع رأسه من ركوع التالية (تَمَادَى) معه تاركاً لها (وَقَضَى رُكْعَةً) بعد سلام الإمام (وإلا) بأن طمع في الإدراك (سَجَدَهَا وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ) راجع لما قبل إلا فإن كان شك في ترك السجدة سجد بعد لاحتمال زيادة القضاء وإن لم يترك (وإن قام إمامٌ إِخَامَسَةً فَمَتَّقِنُ انْتِفَاءً مُوجِباً بِجَلْسٍ وَإِلَّا لِمَتَّبَعَةٍ) ولو ظن الانتفاء (فإن خالف عمداً بطأت فيهما) إلا أن يبين موافق مخالفته (لا سَمَوْا فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرُكْعَةٍ وَيُعِيدُهَا الْمُتَّبِعُ) سهواً وكان حكمه الجلوس هكذا قال المصنف تبعاً لجماعة وأنكر ابن عرفة إعادة الركعة انظر بن (وإن قال قمتُ لَوْجِبِ) عَجُّ الْأُولَى تأخير الواو ليسكون الشرط في طلب الركعة ويستأنف ما ليس ضرورياً هكذا (وَصَحَّتْ لِمَنْ أَرَمَهُ اتِّبَاعُهُ وَتَبِعَهُ وَلَمْ تَأْتِ بِهِ) من أزمه الجلوس لجلوس (إِنْ سَبَّحَ) ولم يتغير يقينه (كَمَتَّبِعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبَهُ) أى الاتباع مع تيقن الانتفاء (عَلَى الْمُخْتَارِ لَا لِمَنْ أَرَمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتَّبِعْ) ولو كان تيقن الانتفاء عملاً بما تبين (وَلَمْ تُجْزِ

مَسْبُوقًا عِلْمَ بِحَامِسِيَّتِهَا) ولم تبطل صلاته لكونه لم يزد عليها (وَهَلْ كَذَلِكَ  
 إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزَى إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَا مَوْمُهُ عَلَى نَفْيِ الْمُوجِبِ قَوْلَانِ )  
 بل في بن تبعاً لان الخلاف غير مقيد به لم ولا غيره (وَتَارِكُ سَجْدَةٍ مِنْ كِبَاؤَلَهُ  
 لَا تُجْزَى بِهِ الْخَلَا سَةُ إِنْ تَعَمَّدَهَا) وفي ح خلاف في الصحة نظراً لواقع والبطالان  
 نظراً للتلاعب (فَصَلَّ سَجْدَةً بِشَرْطِ الصَّلَاةِ) الدافلة فتعمل على الدابة مثله  
 (بِلَا إِحْرَامٍ) أى تكبير على حذف العاطف <sup>(١)</sup> أو أحد الجارين لغو له سجد  
 والثاني مستقر لحال أو يتكلف مغايرة معناها أو العامل بالاطلاق والتقييد على  
 ما بسط في محله وأما النية فلا بد منها (وَسَلَامٍ) عب لإلزامه خلاف (فَارِ)  
 ولو ماشياً فينحط ولا يؤمر بجلوس (وَمُسْتَمِعٌ قَطُّ) لا سامع من غير قصد  
 لإلزامه خلاف (إِنْ جَاسَ لِيَتَعَلَّمَ) أو يعلم بدليل ما يأتى إلا العلم والمعلم  
 فأول مرة وهذا أظهر من قصره على معلم بقراءته (وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ إِنْ صَاحَ)  
 القارىء (لِيَوْمٍ) ولو في الجملة كما جاز وفاسق لا صَحِيحٌ وخشى وغير متوضىء  
 على المتمدو الشرط على حذف العاطف ويحتمل كما قال السنهورى أنه تركه لا اختلاف  
 المتعلق (وَلَمْ يَجْلِسْ لِيَسْمَعْ) الناس لأن قراءته معدومة ثرعاً <sup>(٢)</sup> (فِي إِحْدَى  
 عَشْرَةَ) آخر الأعراف والآصال فى الرعد ويومرون فى النحل وخشوعاً فى سبحان  
 وبكيا فى صريم وما يشاء فى الحج ونفوراً فى الفرقان والعظيم فى النمل ولا يستكبرون  
 فى السجدة وأناب فى ص وتعبدون فى فصلت (لَا ثَانِيَةَ الْحُجِّ) اركعوا  
 واسجدوا (وَالْتَجَمَ) لعدم عمل أهل المدينة فقهاؤها وقراءتها مع تكرار القراءة  
 ليلاً ونهاراً فدل على نسخها وإن سجد صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> إذ لا يجمعون على

(١) والتقدير : وبلا إحرام .

(٢) لأنه قصد بقراءته الرباء فهو كمن تعلق فسقه بالصلاة نفسها فتبطل إمامته .

(٣) سجوده صلى الله عليه وآله وسلم فى هذه المواضع ثابت فى الصحيح وأخذ بها الشافعى

وحكاية النسخ التى ذكرها الشارح فيها نظر .

ترك سنة (وَالْإِنْشَاقَ وَالْقَلَمَ) ولا كن من الساجدين في الحجر (وَقَوْلُ سُنَّةٍ) وهو الاعتماد وتندب للصبي (أَوْ فَضِيلَةً خِلَافٌ وَكَثَرٌ اخْتِصَافٌ وَرَفَعٌ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ وَصَّ وَأَنَابَ) خلافاً لمن جعلها عند مأب (وَفُضِّلَتْ تَعْبِيدُونَ) وقبل لا بسمون (وَكُرِّهَ سُجُودُ شُكْرِ أَوْ زَلْزَلَةٍ لِعَدَمِ الْعَمَلِ وَأَنْكُرَ مَا لَكَ سُجُودَ الصَّدِيقِ لِمَا بَشَرَ بِقَتْلِ مَسِيلِهِ<sup>(١)</sup>) (وَجَهْرُهَا بِمَسْجِدٍ) إنما الكراهة في الفريضة مطلقاً وسيقول وتعمدها بفريضة فالأولى حذف هذا وأما رفع الصوت في المسجد فسيأتي (وَقِرَاءَةُ يَتْلُجِحِينَ) وأجازها بعضهم (كَجَمَاعَةٍ) فإن أخرج القرآن عن حده حرم (وَجُلُوسُهَا لَا يَتَعَلَّمُ) ولا يسجد (وَأَقِيمَ الْفَارِغُ فِي الْمَسْجِدِ) لأن الغالب قصد الدنيا وأولى الطريق إلا للشرط واقف (يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ غَيْرِهِ) وفي كُرِّهِ قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رِوَايَتَانِ) الكراهة لأنه لا يفتنه للجمع والتخفيف للضرورة (وَأَجْتِمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمٍ عَرَفَةٍ) إن اعتقد أن ذلك لا يدمنه (وَمُجَاوِزُهَا) بلا سجود (لِمَتَطَهَّرَ وَقْتَ جَوَازٍ وَلَا فَعَلَ يُجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ تَأْوِيلًا وَافْتِصَارًا عَلَيْهَا) ولا يسجد إن فعل (وَأَوَّلُ بِأَلْكَلِمَةِ وَالْآيَةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ وَتَعَمُّدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا) ولو متأكداً (وَمَنْ قَرَأَهَا فِي فَرَضٍ سَجَدَ لَا خُطْبَةَ) ولا تبطل إن فعل (وَجَهْرَ إِمَامٍ السُّرِّيَّةِ وَلَا أَتْبَعَ) وإلا لم تبطل بخلاف العكس (وَمُجَاوِزُهَا بِيَسِيرٍ يَسْجُدُ وَبِكَثِيرٍ يُعِيدُهَا بِالْفَرَضِ مَا لَمْ يَنْجَحْ وَبِالنَّفْلِ فِي ثَانِيَتِهِ فِي فَعْلِهَا قَبْلَ الْفَائِضَةِ) وتأخيرها (قَوْلَانِ وَمَنْ قَصَدَهَا فَرَّغَ سَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ وَلَا سُجُودَ) عند مالك كما في آخر الباب (بِخِلَافِ تَسْكِيرِهَا) فيسجد بعد (أَوْ سُجُودَ قَبْلَهَا سَهْوًا) وعمد ذلك مبطل (قَالَ) للمازري (وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَسْكِيرُهَا إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا إِلَّا الْمُعَلِّمَ وَالْمُتَعَلِّمَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَتُدْبَ السَّاجِدِ الْأَعْرَافِ) وأولى غيرها (قِرَاءَةُ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَلَا يَكُنِي عَنْهَا) أي السجدة (رُكُوعٌ)

(١) سجود الصديق رواه سعيد بن منصور في سننه .

وهذا بديهي ولذا جملة (نت) كالترجمة لما بعده ثم أخبرني بعض الحنفية أن الركوع  
 يكفي عندهم عنها فكان المصنف العلامة نبيه على مخالفتهم (وإن ترككم أو قصدهم صح  
 وكراهة) معلوم من كراهة مجاوزتها (و) إن قصدها فركع (سهماً واعتد به عند  
 مالك) وهو المعتمد (لابن القاسم في سجدة) بد السلام عنده (إن اطمأن به)  
 أي بالركوع ويلغى الركعة وينحط للسجدة وكأنه كرره لإقادة الخلاف ولا يحمل  
 هذا على أنه انحط للركوع ساهياً عنها من أول الأمر فانها مائة فمجان كما قاله الطائفة  
 على الاعتداد بالركوع في هذه \* (فصل في نيب نقل وتأن كد بعد مغرب  
 كظهور وقبيلها) ولولغير منتظر جماعة على الأظهر كما سبق (كغصير بالإحدي) في أصل  
 الفرض والأفضل الوارد (والضحي) في عب وعج كراهة ما زاد على ثمان فيها  
 وفي بن عن الباغي عدم الكراهة وإنما أراد أهل المذهب أكثر الوارد (ويرث  
 به نهراً وجهر ليلاً وتأن كد بوثر وتحيية مسجدة وجاز ترك مارك وتأدت  
 بفرض) غير جنازة في الأظهر لكراهتها به<sup>(١)</sup> (وبدلاً بها بمسجدة المدينة  
 قبل السلام عليه عليه السلام) فأولى غيره ما لم يؤد لتنافر القلوب (وإيقاع  
 نقل به بمصلاة عليه السلام) إن أمكن تحريه (والفرض بالصف الأول  
 وتحيية مسجدة مكية الطواف) إن أراده وهو الأفضل وفي بن أن  
 التحية ركعتاه وليكن يؤيد المص المبادرة به وقوله تعالى طهر بيتي للطائفتين  
 والركتان تبع عكس ما في بن وعليه إن ركعتاهما خارجة لم يأت بالتحية (وترأويح  
 وانفرد فيها) بمعنى فملها في البيوت ولو جماعة (إن لم تعطل المساجد) ونشط  
 ولم يكن أفاقياً بالحرمين (واخلتم فيهما وسورة تجزي) في أصل النذب (ثلاث  
 وعشرون) بالشفع والوتر (ثم جعلت تسعاً وثلاثين) ثم عادت الأول (وخفف  
 مسبوقةا ثابته والحق وقراءة شفع يسبح وآله كافرين ووتر بالإخلاص  
 وموذنين إلا لمن له حزب فمنه فيهما) المعتمد ولو لمن له حزب (وفعله

(١) أي لكراهة صلاة الجنازة بالمسجد

لَمَنْعَتِهِ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُعِدَّهُ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازَ ( مَا ذَكَرَ مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَهُ )  
 ( وَعَقِيبَ شُفْعٍ ) عَظْفٌ عَلَى الْمُنْدُوبِ فَهُوَ شَرْطُ كَالِ ( مُنْفَصِلٍ بِسَلَامٍ إِلَّا  
 لَا قِتْدَاءَ بِوَأَصِلَ وَكُرِّهَ وَصَلُّهُ وَوَتَرٌ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةُ ) إِمَامٍ ( ثَانٍ مِنْ غَيْرِ  
 انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ ) فِي خِثْمِ التَّرَاوِيحِ ( وَنَظَرٌ بِمُضْجَفٍ فِي فَرَضٍ أَوْ انْتِهَاءِ نَقْلِ الْأَوَّلِ  
 وَجَمْعٌ كَثِيرٌ لِنَدْبٍ أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ وَإِلَّا فَلَا وَكَلَامٌ ) دُنْيَوِي ( بَعْدَ صُبْحٍ  
 اقْتِرَابِ الطَّلُوعِ لَا بَعْدَ فَجْرِ ) قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا يَكْرَهُ ( وَضُجْعَةٌ بَيْنَ صُحْرِ  
 وَرَكْعَتَيْ الْفَجْرِ ) تَسْنَأُ <sup>(١)</sup> لَا لِرَاحَةٍ ( وَأَلْوَتُرٌ سُنَّةٌ آكِدُهُمْ عِيدٌ ) وَهِيَ سِيَانُ  
 ( ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَا ) وَيَأْتِي أَنْ خُذَ وَفِ الْقَمَرِ مُنْدُوبٌ ( وَوَأَتُهُ بَعْدَ  
 عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ وَشَفَقٍ ) فَيُؤَخَّرُ لَيْلَةَ الْمَطَرِ ( لِلْفَجْرِ وَضُرُورِيَّةٌ لِلصُّبْحِ ) وَيَكْرَهُ  
 فِيهِ ( وَنَدِبٌ قَطْمُهَا لَهُ لِقَدْ لَا مُؤْتَمَةٌ ) فَيُخَيَّرُ عَلَى الْمَرْجُوعِ لَهُ وَالْأَوَّلِ نَدْبِ الْقَطْعِ  
 ( وَفِي الْإِمَامِ رَوَايَتَانِ ) رِبْلٌ ثَلَاثُ نَدْبٍ أَحَدُهُمَا وَالتَّخْيِيرُ ( وَإِنْ لَمْ يَتَسَّعِ الْوَقْتُ  
 إِلَّا ارْكَعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشُّنْعَ وَلَوْ قَدَّمَ ) لِنَدْبٍ وَصَلَهُ  
 بِالْوَتَرِ وَالْفَجْرِ بَعْدَ حُلِّ النَّافِلَةِ فِي السَّكَلِ ( وَلِسَبْعٍ زَادَ الْفَجْرَ ) وَبِضَمِّهِ فِي الْأَرْبَعِ  
 وَالسَّتِ مَقْدَارَ رَكْعَةٍ كَثَلَاثَ وَلَا وَتَرَ عَلَيْهِ وَكَلَهُ فِي خَوْفِ الشَّمْسِ وَخَوْفِ الْأَسْفَارِ  
 طَعُو ( وَهِيَ رَغِيْبَةٌ ) فَوْقَ الْمُنْدُوبِ وَدُونَ السَّنَةِ ( تَفْتَقِرُ لِنَيَّْةٍ تَخْصُصُهَا ) كَالسَّنَنِ  
 وَالْمُنْدُورِ ( وَلَا تَجْزِي إِنْ تَبَيَّنَ تَقْدِيمُ إِحْرَامِهَا لِلْفَجْرِ ) أَوْ أَحْرَمَ شَاكَ ( وَلَوْ  
 بِتَجَرٍّ ) مَا قَبِلَ الْمُهَالِفَةُ جِزْمٌ لِلتَّقْلِيدِ مِثْلًا ( وَنَدِبٌ الْأَقْصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَإِبْقَاعُهَا  
 بِمَسْجِدٍ وَنَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ ) بِمَعْنَى حَصُولِ ثَوَابِهَا إِنْ لَاحِظَهَا ( وَإِنْ فَعَلَهَا بِبَيْتِهِ  
 لَمْ يَرْكَعْ ) إِذْ لَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهَا وَالْوَقْتُ وَقْتُ النِّهْيِ ( وَلَا يُقْضَى غَيْرُ فَرَضٍ  
 إِلَّا هِيَ فَلَزَّ وَالْإِنْ أَنْبِئَتْ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ تَرَكَهَا ) لِحُلِّ النَّافِلَةِ  
 ( وَخَارَجَهُ رَكْعَتًا إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ رَكْعَةً وَهَلْ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ  
 السُّجُودِ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ ) وَهُوَ الْأَقْوَى ( فَوَلَانِ ) عِنْدَ تَسَاوِي الزَّمَنِ ( فَفَضْلٌ

(١) كيف هذا ؟! وهي واردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قل الظاهرية بوجودها

الجماعة بفرض غير جمعة سنة ولا تنفصل) بحيث تمام (ولمّا يحصل  
 فضلها) الخصوص بحيث لا تمادله فلا ينافي الفضل بجزء ما كافي بن (بركة  
 وتذبح لمن لم يحصله كحصل بصبي لا امرأة أن يعيد مؤوضاً ما مؤوماً  
 ولو مع واحد) المعتمد لا يعيد مع واحد حيث لم يكن راتها (غير مغرب  
 كيشاء بعد وتر وإن أعاد) أحدها (ولم يعقد قطع وإلا) بأن عقد ركعة  
 شفع وإن أنتم للغرب (ولو سلمت) مبالغة (أتى) جواب إن (برابعة إن قرب  
 وأعاد مؤتم بمعيد أبداً) ظرف لأعاد (أنذاذاً) حال من مؤتم لأن المراد  
 الجنس فيصدق بالكثير والمعتمد أن لهم أن يعيدوا جماعة أيضاً (وإن تبين  
 عدم الأولى أو فسادها أجزأت) الثانية وهذا من ثمرات الفرض بالتفويض  
 (ولا يطأل) زيادة على المشروع (رُكوع) ولا غيره كما في عب ورده بن  
 (لداخل) مع الجماعة أو قارئ فأعده إلا أن يخاف ضرره أو إفساد صلاته (والإمام  
 الراتب) إذا لم يأنه أحد يصلي وحده (كجماعة) ويكره ذهابه لإمام آخر  
 ويجمع ليلة المطر ويحصل له فضل الجماعة فلا يعيد لها ويزيد ربنا ولك الحمد على  
 الأظهر (ولا تبتدأ صلاة بعد الإقامة وإن أقيمت وهو في صلاة) بالمسجد  
 أو رحابه (قطع إن خشي فوات ركعة وإلا أنتم النافلة أو فريضة غيرها  
 وإلا) بأن كانت هي (انصرف في الثالثة عن شفع كالأولى إن عقدها)  
 وأنتم إن أكمل الثالثة بسجدها كشفع المغرب ولا يشفع في المغرب فمنه عن  
 النفل زاد عب والصبح ورده بن (والقطع بسلام أو مناف) ومنه الرفض  
 (وإلا) بأن دخل في الثانية من غير قطع الأولى (أعاد) لبطلانها شيخنا ولم  
 يحملوا إحرامه بالثانية رفضاً للأولى (وإن أقيمت بمسجد على محصل الفضل وهو  
 به خرج ولم يصلها ولا غيرها وإلا) بأن صلاها منفرداً (لزمته كمن لم  
 يصلها وبديته يتيمها وبطلت باقتداء بمن بأن كافراً) بهرام عن ابن يونس



وهو كجنب وفي كبير (نت) تردد إذا طالت إمامة الزنديق (أو امرأة) ولولمناهما  
 (أو خُنْتِي مُشْكِلًا) والأظهر صحته : ذلك وجنى انظرت (أو مَجْنُونًا) لإلحال  
 إفاقته كما حققه ر (أو فَاسِقًا بِجَارِحَةٍ) المعتمد الصحة ما لم يتماق بالصلاة<sup>(١)</sup>  
 (أو مَأْمُومًا أو مُخَدِّرًا إن تَعَمَّدَ أو عَلِمَ مُؤْمِنُهُ) وتابعه بعد ولو قبل الصلاة  
 ثم نسي (وَبِعَاجِزٍ عَنْ رُكْنٍ أو عِلْمٍ) بالكيفية الواجبة (إلا كَالْفَاعِدِ بِمَنْبَرٍ  
 كَفَايَرٍ) لا للوحي ومُقَوِّسُ الظاهر عاجز<sup>(٢)</sup> انظرت (أو بِأَيِّ إن وَجِدَ قَارِيءٌ  
 أو قَارٍ) عطف على أمي (بِكُفْرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ) وحاصل ر أن الشاذم مطلقا حرام  
 ولا يبطل إلا إذا خالف الرسم (أو عَبْدٍ فِي جُمُعَةٍ أو صَبِيٍّ فِي فَرَضٍ وَبَغَيْرِهِ  
 تَصِحُّ وَإِنْ لَمْ تَجْزُ) وجاز لئله (وَهَلْ بِلَا حِنْ مُطْلَقًا أو فِي الْفَاتِحَةِ)  
 المعتمد الصحة مطلقا حيث لم يعتمد (أو بِتَغْيِيرٍ مُبَيَّنٍّ بَيْنَ ضَادٍّ وَظَاءٍ) هو لاحن  
 (خِلَافٌ وَأَعَادَ بَوَقْتُ فِي كَحَرُورِي) مما اختلف في كفره نسبة لحرور أقرية  
 بالكوفة (وَكُرِّهَ أَفْطَحَ وَأَشْلُ) لفتنص سجودهما قاله ابن وهب والمعتمد عدم  
 كراهتهما (وَأَعْرَاجِي لِنَعِيرِمِ) راجع للثلاثة قبله (وإنْ أَقْرَأَ وَذُو سَلَسٍ وَقَرَحِ  
 لِصَحِيحٍ وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ) إلا أن يكرهه الأكثر أو أهل الفضل فيحرم  
 (وَتَرْتَّبَ خَعِي وَمَأْبُونٌ وَأَغْلَفَ وَوَلَدَ زَنَى وَتَجْهُولُ حَالٌ) إلا أن يقيم  
 الإمام العدل (وَعَبْدٍ فِي فَرَضٍ وَصَلَاةٍ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ أو أَمَامَ الْإِمَامِ بِبِلَا  
 ضَرُورَةٍ) وهو مبطل عند بعضهم (وَأَقْتَدَاءُ مَنْ بِأَسْفَلِ السَّفِينَةِ بَيْنَ بِأَعْلَاهَا  
 كُلِّ قَبَيْسٍ) بمن في الحرم (وَصَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَبِالْعَكْسِ وَإِمَامَةٌ  
 بِمَسْجِدٍ بِبِلَا رِدَاءٍ وَتَهْنُئَةٌ بِمِجْرَابِهِ) والوقوف فيه كيف اتفق وقيل يظلم منه

(١) كأن يقصد بصلاته العجب والكبر مثلا أما إذا كان فسقه لا يتعلق بالصلاة فاسمته  
 صحيحة مع الكراهة ولو حد كما في المجموع .

(٢) وفاقا لأبيدوسي . وقال القنوري شيخ ابن غازي : غير عاجز .

انظر ح وإعادهُ جماعة بعد الرأب) ظاهره ولوراتباً ثانياً كما في الحرم فتحرم المعية وأجازه بعضهم لتقرير ولي الأمر وإلحاق الكل بتمعة بمسجد كما بسطه ح (وإن أذن وله الجمعُ إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر كثيره) ولم ياذن (وخرجوا) ليجمعوا (إلا بالمساجد الثلاثة فيصليونها بها أذاً إن دخلوها وقتل كبر غوث بمسجد) وحرم إن قدره أو عفش بنجس (وفيها يجوز طردها) أى النملة (خارجة واستشركل) بأنه تعذيب لها وإيذاء للناس (وجاز اقتداء بأعمى) والبصير أحفظ من النجاسة وقيل الأعمى أخشع وقيل سيبان (ومخالف في الفروع) والعبرة في الصلاة بمذهبه وفي شروط الاقتداء بمذهب المأموم (والسكن ومخدود وعين ومجدوم إلا أن يشهد فليمنح وصي بمنزله وعدم إنصاف من على يمين الإمام أو يساره بمن حذوه) وخالف الأفضل كقوله (وصلاة مفرد خاف صف ولا يجذب أحداً وهو خطأ منهم) الجاذب والمطاع (ولمراع لها) أى الصلاة (بلا خيب) ولو خاف فواتها لعدم الخشوع (وقتل عقرب أو مار بمسجد) مع حفظه ما أمكن (وإحضار صبي يد لا يعبت ويكف) الواو بمعنى أو على الأظهر مما في بن (إذا نهي وبصق إن حصب أو تحت حصيرة يد ثم قدمه) لا معنى لثم لأن هذا تفصيل للحصباء بلا حصير تحت قدمه اليسرى أولاً (ثم يمينه ثم أمامة وخرج متجالة ليميد واستشفاه وشابة لمسجد ولا يقضى على زوجته يد) ولو شرط فإن برعت منه (واقتهاد ذوى سفن) ولو سائرة (إمام) فإن اجتمعوا بعد تفرق رجوعه إليه حيث لم يستخلفوا ولم يعملوا عملاً غير القراءة وعمله هو كما أراحه السابقة (وفصل مأموم ينهز صغير أو طريق وعلمو مأموم ولو بسطح لا عكسه) إن اختاره لغير تعليم (وبطلت بقصد إمام ومأموم يد) أو بمجرد التقدم (الكبر إلا بكشبر) مخرج ما قبل البطلان (وهل يجوز إن كان مع الإمام

ظَانِفَةً كَغَيْرِهِمْ) لَامِنْ خُصُوصِ الْإِشْرَافِ (تَرَدُّدٌ وَمُسَمَّعٌ وَاقْتِدَالٌ بِهِ أَوْ  
 بِرَوِيَّةٍ) وَلَوْ لِمُؤْمٍ فَلَا يَشْتَرُطُ مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ (وَإِنْ يَدَارُ) وَكَتَفَى بِبَعْضِهِمْ  
 بِمَسْمُوعٍ مِنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ حَيْثُ جُزِمَ بِأَنَّهُ لَا يَخَافُ وَانْظُرْ ح (وَشَرَطُ الْإِقْتِدَاءِ  
 نَيْتُهُ) مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ (بِخِلَافِ) إِمَامَةٍ (الْإِمَامُ وَلَوْ بِمَخَازَةٍ إِلَّا جُمُعَةٌ وَجَمْعًا)  
 أَيْلَةُ الْمَطَرِ لِأَنَّهُ الْخُتْمُ بِالْجَمَاعَةِ (وَخَوْفًا وَمُسْتَحْلَفًا كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ) فَلَا يَحْصُلُ  
 لِلْإِمَامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ إِلَّا إِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ (وَاخْتَارَ) الْأَخْيَرُ فِي الْأَخِيرِ (خِلَافَ  
 الْأَكْثَرِ) وَأَنَّهُ يَحْصُلُ وَلَا يَمِيدُ فِي جَمَاعَةٍ وَلَوْ لَمْ يَنْوِ (وَمُسَاوَاةً فِي الصَّلَاةِ)  
 فَتَبْطُلُ الْخِلَافَةُ (وَبِأَدَاءِ وَقَضَاءِ أَوْ بِظَهْرَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ إِلَّا نَفْلًا خَلْفَ فَرَضٍ  
 وَلَا يَنْتَقِلُ مِنْفَرِدٌ لِمَجْمَاعَةٍ كَالْمَكْسِ فِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ  
 قَوْلَانِ) بِوُجُوبِ التَّمَادِي لِأَنَّهُ دَخَلَ بَوَاحُجَهُ وَوُجُوبِ الْإِنْتِقَالِ (وَمُتَابَعَةٍ فِي  
 إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ) فَالْشَّرْطُ أَنْ يَبْتَدِيَ بَعْدَهُ وَلَوْ بِحَرْفٍ وَيَخْتِمُ بَعْدَهُ (فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ  
 يَشْكُ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبْطِلَةٌ) وَلَوْ فِي الْبَدءِ فَقَطْ أَوْ الْخِطْمِ فَقَطْ (لَا الْمُسَاوَاةُ)  
 وَهِيَ الْمُتَابَعَةُ فَوْرًا فَلَا تَبْطُلُ (كَغَيْرِهَا) أَيْ الْإِحْرَامُ وَالسَّلَامُ وَلَوْ بِسَبْقِ إِلَّا أَنْ  
 يَتَعَدَّ السَّبْقُ بِالرَّكْنِ فَتَبْطُلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِفَرْضِهِ مَعَ الْإِمَامِ (لَكِنْ سَبْقُهُ مَمْنُوعٌ  
 وَإِلَّا) بِأَنْ سَاوَى (كُرْهًا وَأَمْرًا الرَّافِعُ بِمَوَدِّهِ إِنْ عَلِمَ إِذْرَاكَ قَبْلَ الرَّفْعِ  
 لِأَنْ خَفَضَ) الْمُعْتَمِدُ وَلَوْ خَفَضَ (وَنُدِبَ تَقْدِيمُ سُلْطَانٍ ثُمَّ رَبٌّ مَنْزِلٍ  
 وَالْمُسْتَأْجَرُ) وَنَحْوُهُ لَتَعْلَقَ الْعُورَاتُ بِهِ وَخَبَرَتْهُ بِالطَّهَارَةِ فِي الْمَكَانِ مُقَدِّمٌ  
 (حَلَّى الْمَالِكِ وَإِنْ عَبْدًا كَامِرًا) وَاسْتَخْلَفَتْ ثُمَّ زَانِدٌ فَقَدْ ثُمَّ حَدِيثٌ ثُمَّ  
 قِرَاءَةٌ ثُمَّ عِبَادَةٌ ثُمَّ بَسْنٌ لِإِسْلَامٍ) وَلَا عِبْرَةَ بِغَيْرِ زَمَنِ الْإِسْلَامِ (ثُمَّ يَنْسَبُ  
 ثُمَّ يَخْلُقُ ثُمَّ يَخْلُقُ) الْمَوَافِقُ لِمَا فِي التَّوْضِيحِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَقْدِيمُ مَضْمُونِ الْإِلَامِ  
 (ثُمَّ يَلْبَاسٍ) لِلْمَشْهُورِ أَنْ جَاءَهَا الْبَيَاضُ (إِنْ عُدِمَ نَقْصُ مَنْعٍ أَوْ كُرْهٍ)  
 شَرْطُ فِي زَانِدِ الْفَقْهِ وَمَا بَعْدَهُ وَإِلَّا سَقَطَ حَقُّهُ أَصْلًا فَلَا يَسْتَنْبِطُ (وَأَسْقِنَابَةٌ

النَّاقِصِ) عطف على المفدوبات وللمعتمد قصره على السلطان ورب المنزل بغير كراهة وجنون (كَوْفُوفٍ دَكْرٍ عَنْ يَمِينِهِ) تشبيهه في القنط (وَأَمْتَيْنِ خَافَتُهُ وَصَيَّ عَقْلَ الْفُرْبَةِ كَالْبَاغِ وَإِسَاءَ خَلْفَ الْجَمِيعِ) والخلفى بينهما (وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمُقَدِّمِهَا) من مكثريها (وَالْأَوْزَعُ وَالْعَدْلُ) الزائد أو الخفي (وَالْحُرُّ وَالْأَبُ وَالْأَمُّ) ولو كان الابن أفضل وهذا عند المشاحة (حَلَى غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَ مُتَسَاوُونَ لَا إِكْبَارَ) فإنه مبطل بل لنيل الثواب (افْتَرَعُوا وَكَبَّرَ الْمَسْبُوقُ إِسْجُودَ أَوْ رُكُوعَ بِلَا تَأْخِيرٍ) العرف توم التأخير في السجود (لَا لِجُلُوسٍ) بل يقتصر على تكبير الإحرام (وَقَامَ بِتَكْبِيرٍ إِنْ جَاسَ فِي تَأْخِيرِهِ<sup>(١)</sup>) ولو في المغرب (إِلَّا مُدْرِكَ النَّشْهُدِ) استثناء من المفهوم (وَقَضَى الْقَوْلَ) القراءة والقنوت يختلف فيه والأرجح عدمه كما في روين (وَبَنَى الْفِعْلَ وَرَكَعَ مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَتِهِ ذُونَ الصَّفِّ إِنْ ظَنَّ إِذْ رَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ) الضمير للصف وإلا قدمه في غير الأخيرة (يَدْبُ) ولو خب (٢) وكأهم اغتفروه على الخلب قبلها لغلبة الخشوع فيها (كَالصَّفَيْنِ) الكاف استقصائية كما في الحاشية والمبرة بالمتاد في كجمة غير ما دخل فيه وخرج منه (لَا خَيْرَ فُرْجَةٍ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا لَا سَاجِدًا) لقبح الهيئة (أَوْ جَائِسًا) أو رافعاً من ركوع لتعصره (وَإِنْ شَكَّ فِي الْإِذْرَاكِ) أى تردد (أَلْفَاكَا) ولا يرفع بل يخرج ولا تبطل إن رفع على الأظهر كما في ح وغيره (وَلِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ) أى عنده (وَنَوَى بِهِ الْقَدَّ) أى الإحرام (أَوْ نَوَاهَا أَوْ لَمْ يَنْوَاهَا) فينصرف للامد (أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَنْوَاهَا) ونوى مجرد الركوع (نَاسِيًا لَهُ) فالعامد لا يماضى (تَمَادَى الْمَأْمُومُ فَهَظَّ) حَلَى

(١) قال زروق : قال عبد الملك يكره مطلقاً . وشيخنا القورى يفتى به العامة لا يخالطوا . قلت فتوى القورى هى الصواب بالنسبة للخاصة والعامة إذ الدليل يؤيدها .  
(٢) تقدم قريباً قول المصنف : واسراع لها بالخب وما هنا يناضه . إلا أن يجاب بما ذكر الشارح على ما فيه . والصواب كما قال العدوى أن يدب بلا خب .

باطلة لحق الإمام لقول سند وابن شعبان باغتفار النسيان كذا في عب وفي بن  
الذي في المدونة سعيد بن المسيب وابن شهاب ويتصور في غير المأموم بأن عجز ولم  
يفصل بين الإحرام والركوع (وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ) المتمد كالركوع  
في التمدى حيث عقد ركعة بعد (وَأِنْ لَمْ يُكَبِّرْ) ودخل بمجرد النية (اسْتَأْنَفَ)  
بتكبير (فَصُلِّ) نَدَبَ لِإِمَامٍ خَشِيَ) ولو شك (تَلَفَ مَالٍ) ولو غيره إن ترتب  
شدة أذى أو كثرة واتسع الوقت (أَوْ نَفْسٍ) معصومة (أَوْ مَنَعَ) الإمامة أَعْجَزَ  
أَوْ الصَّلَاةَ بِرُعَافٍ) جملة مانع الصلاة نظراً لما قبل النسل ورعاف القطع مبطل  
عليه وعليهم كذا لعب وعج ورده بن بأنه لا يزيد على غيره من النجاسات فيستخلف  
(أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ اسْتِخْلَافٌ) ولا يتركم هملاً وأصل الخروج واجب  
والاستخلاف بلا سبب مبطل<sup>(١)</sup> (وَأِنْ بَرُّ كُوعٍ أَوْ سُجُودٍ) ولا يستخلف  
الشخص على نفسه نعم إن عجز عن الإمامة تأخر مؤتمراً به (وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا بِرَفْعِهِ  
خَبْلَهُ) وبطلاب العود (وَأَلَهُمْ) قبل أن يعملوا عملاً (إِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفْ وَلَوْ أَشَارَ  
أَلَهُمْ بِالْإِنْتِظَارِ) ويأتي حكم انتظاره وعوده (وَأَسْتَخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَتَرْكُ كَلَامٍ)  
واستدبار تسترأ بالرعاف (فِي كَحَدَثٍ وَتَأَخَّرَ مُؤْتَمَرًا فِي الْعَجْزِ وَمَسَكَ أَنْفَهُ  
فِي خُرُوجِهِ) من نعمة قوله ترك كلام (وَتَقَدَّمَهُ إِنْ قُرُبَ وَإِنْ بَجُلُوسِهِ) لأنه أهم  
من الفرجة (وَأِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتْ كَأَنِ اسْتَخْلَافَ مَجْنُونًا وَلَمْ يَقْتَدُوا بِهِ  
أَوْ أَتَمُّوا وَخَدَانَا أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ بِإِمَامَيْنِ إِلَّا الْجُمُعَةُ) فإنما تصح لجماعة سبقت حيث  
استوفيت الشروط (وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِسِرْبَةٍ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ  
وَصِحَّتْهُ بِإِذْرَاكَ مَا قَبِلَ) عقد (الرُّكُوعِ) بالرفع (وَلَا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ

(١) أي عليه وعليهم. قال في المجموع : وبطلت إن استخلف عبثاً .

أَوْ بَنَى بِالْأُولَى أَوْ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا) أهل المذهب يذكرون هذه  
 التفسيرين فيمن جاء بعد الذر فحقه التأخير بعده قال ت وكأن المص رأى أن من  
 لم يدرك ركعة مثل من جاء بعد العذر ورده بحشيه بأن حكمه منصوص بخلافه  
 وهو أن صلاته صحيحة وصلاة القوم فيها خلاف والمشهور البطلان ثم صحَّت فبها  
 تقدم جلوسه في محله حش ولا يضر عدم ابتداء الفاتحة كما لا يضر انقلاب الصلاة  
 في السورة (كَمَوْذِرِ الْإِمَامِ لَا تَمَامًا) إلا في رعايا البناء حيث لم يستخلفوا ولا  
 تحمّلوا عملا كما يفيد تعليل ابن رشد الذي في بن بأنه يحدث الإمام بطلت صلاته  
 ولذا جعل ابن عرفة قصر ابن عبد السلام الخلاف على رعايا البناء وهما وقصوراً  
 قالوا الغلط في حكم رعايا البناء والقصور عن النقل المصحح بالحدث فليس كلام  
 ابن عرفة ردأ على عجب وعب كما في بن بل يؤيدهما فتأمل (وإن جاء بعد العذر  
 فكأن جنبي) لا كاف زائدة فتبطل صلاتهم إن اقتدوا به (وجلس إسلامه  
 المسبوق) وإلا بطلت (كان سبق هو لا المقيم) عطف على المعنى<sup>(١)</sup>  
 أى ينتظر المسبوق لا المقيم (يستخلفه مسافر ليعذر مسافر أو جهل أو  
 مثلاً (فيسلم المسافر) من المأمومين بعد ركعتين (ويقوم غيره للقضاء)  
 والمعتمد انتظار المسافر كالمسبوق (وإن جهل ما صلى) الأول (أشار  
 فأشاروا وإلا سبح به) على قاعدة الإصلاح (وإن قال للمسبوق) أو لغيره  
 أسقطت ركوعاً) مثلاً (عمل عليه من لم يعلم خلافه وسجد قبله  
 إن لم تتمحض زيادة بعد صلاة إمامه) وقبل إتمام ما عليه (فصل

(١) فلفظ المقيم على هذا مرفوع ، وليس مجروراً بالمعطف على الضمير المضاف إليه في قوله-

إسلامه من غير إعادة الجار كما قيل .

سُنَّ) أَكِيدَا (إِسَافِرٍ<sup>(١)</sup> غَيْرِ عَاصِي بِهِ وَلَا مَرٍ) والمعتمد لا إعادة إن قصر  
 وإن حرم على الأول وكره للثاني (أَرْبَعَةٌ بُرْدٌ وَكُوْنٌ يَبْحَرُ) خلافا لمن اعتبر  
 فيه يوما وليلة ولم يعتبر للمسافة ويضم للبر إلا أن يسافر بالريح فقط فلا يقصر في  
 البر السابق حيث كان دون المسافة عند ابن المواز وهو الراجح (ذَهَابًا) والاياب سفر  
 مستقل (قُصِدَتْ دَفْعَةً) لا إن حلالها بإقامة تقطع حكم السفر (إِنْ عَدَى الْبَادِي  
 النَّبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ) بالأهل ولو في بعض الأحيان والبناء ولو خربا خارج  
 السور (وَتَوَوَّاتٌ أَيْضًا عَلَى مُجَاوِزَةٍ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرْيَةِ الْجُمُعَةِ) وهو ضعيف  
 (وَالْعَمُودِيُّ) نسبة للعمود لأنه مَبْنَى خيمته (حِلَّتُهُ) التي يرتفق بها ولو  
 اختلفت أنسابهم (وَأَنْفَصَلَ غَيْرُهُمَا) والمسافة من محل القصر (قَصْرٌ رُبَاعِيَّةٌ  
 وَقَتِيَّةٌ) ولو بادراك ركعة من الضروري (أَوْ فَائِتَةٌ فِيهِ) ولو تضاعف في الحضر  
 (وَأَنْ نَوْتِيًّا بِأَهْلِهِ) في السفينة (إِلَى مَحَلِّ الْبَدْءِ) مامهو ذاهب له أما في رجوعه  
 ففي المدونة والرسالة حتى يدخل البيوت أو قريها وأمل للمص أراد به بقوله الآتي  
 وقطعه دخول بلده (لَا أَقْلٌ) فيمنع وتبطل فيما دون ستة وثلاثين ميلا وإلا فلا  
 إعادة أصلا على المعتمد (إِلَّا كَمَسَكْسَى فِي خُرُوجِهِ لِعِرَاقَةٍ وَرُجُوعِهِ) والسنة  
 قصر من ليس في وطنه كالذهاب لوطنه إن كان عليه نسك في غيره بل في بن  
 ولو لم يكن كما في ح (وَلَا رَاجِعٌ لِدُونِهَا وَكُوْنٌ لَشَيْءٍ نَسِيَهُ) بوطنه (وَلَا عَادِلٌ  
 عَنْ قَصِيرٍ بِلَا عَذْرِ) كوحل<sup>(٢)</sup> ومكس لأنه لاه (وَلَا هَائِمٌ وَطَائِبٌ رَعَى إِلَّا  
 أَنْ يَعْلَمَ قَطْعَ الْمَسَافَةِ قَبْلَهُ وَلَا مُنْفَصِلٌ) عن بلده اسكن (يَنْتَظِرُ رُقَّةً  
 إِلَّا أَنْ يَجْزَمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا) أو بمجيئها قبل أربعة أيام (وَقَطْعُهُ دُخُولُ بَلَدِهِ

(١) ولو بطيران أو خطوة . فليسافر بالطائرة اليوم يسن له جميع ما يسن للسافر من قصر

وجع ونظر .

(٢) مثال للمعذر المبيح للقصر .

وإن ربح (أردابة جمحت وليس عنده غيرها ولا يضر رد الغاصب لإمكان  
التخلص منه ولو بمال (إلا متوطن كمكة) من كل بلد غير وطنه الأصلي كذا  
حله جماعة فيرد عليه قول (ر) أنه لا يشترط فيه الرفض فلذا حله بن على الوطن  
الأصل (رفض سكنها ورجع ناويا السفر) بأن لم يبق إقامة تقطعه (وقطعه  
دخول وطنه) ولا يضر مجرد سروره به على الأظهر (أو مسكن زوجة دخل  
بها فقط وإن ربح غالية) ولو لم يتوطنه لا إن سكنته بلا إذنه ومثل  
الزوجة السرية (ونية دخوله) أي ما ذكر من الوطن وما بعده (وليس بينه  
وبينه المسافة ونية إقامة أربعة أيام صحاح يدخل قبل فجر أولها ويرتحل  
بعد عشاء آخرها (ولو بخلافه إلا المسكر بدار الحرب) أو الإسلام بهد  
الخوف (أو العلم بها عادة) هذا يستلزم الغبة الحسنة (لا الإنامة) بلانية  
(وإن تأخر سفره وإن نواها بصلاة) سنرية (شفع) إن ربح (ولم تجز  
حضرية ولا سفرية وبعدها أعاد في الوقت) المختار لأنه مظنة سبق التوى  
(وإن اقتدى مقيم به فكل على سنته) طريقته (وكره) لخالة النيتين  
(كمكسه وتأكدا) لخالة النسر وهي آكد من الجماعة على الأرجح  
والسكراهة ولو كان المقيم ذا سن أو أفضل أو رب منزل على الممول عليه كافي ر  
وإن نازعه بن (وتبعه) إن أدرك ركعة وإلا قصر (ولم يعد وإن أتم مسافر  
نوى إتماما) الجواب محذوف ويوجد في بعض النسخ أعاد بوقت (وإن سموا  
سجدة) ضعيف (والأصح أعادته كما مؤممه بوقت والأرجح الضرورى)  
ثم قيد المأموم بقوله (إن تبعه وإلا بطلت) والإعادة ولو حضرية إن انقطع السفر  
(كأن قصر عمدا) وقد نوى الإتمام تشبيهه في البطلان (والسأى كاحكام  
السهر) فإن قرب جبر وإلا بطل والجاهل والمنازل كالعامد (وكان أتم  
وما مؤممه بعد نية قصر عمدا) أما لو أتم (سموا أو جهلا في الوقت)



يعيد (وَسَبَّحَ مَا مَوْمُهُ وَلَا يَتَّبَعُهُ) كقيامه لزامدة (وَسَلَّمَ الْمُسَافِرُ بِسَلَامِهِ أَوْ تَمَّ  
غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَوْ إِذَا ذَا وَأَعَادَ) الإمام (فَقَطُّ بِوَقْتِهِ) كما أفاد قبل (وَأِنْ ظَنَّمُ  
سَفَرًا) كركب وصحب أى مسافر بن (فَظَهَرَ خِلَافُهُ أَعَادَ أَبَدًا وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا  
كَمَكْسَرِهِ) وهو أن يظنهم مقيمين وللوضوح أنه مسافر واستشكل بأن غايته  
متم خلف قاصر واستروح بتخاف شرط النية (وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتْمَامِ  
تَرَدُّدًا) في صحة الصلاة أتم أو قصر كما حققه ر مخالفًا لشيخ وغيره (وَتُنْدِبَ تَعَجُّلُ  
الْأَوْبَةِ) من السفر (وَالدُّخُولُ ضَحَى) يبنى قبل الاضفرار للتأهب (وَرُخْصَ  
لَهُ) أى لمسافر غير لاه (جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بَيِّنَةٌ وَإِنْ قَصُرَ) السفر (وَأَمَّ يَحْدَ بِلَا  
كُرْهِهِ وَفِيهَا تَمَرُّطُ الْجِدِّ لِإِدْرَاكِ أَمْرِهِ) وهو ضعيف (يَمْنَعُ) محل الماء ينزل  
به للمسافر (زَالَتْ بِهِ وَتَوَى) أى عند الرحيل (النُّزُولُ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَ) إن  
نواه (نَبَلَ الْإِضْفِرَارِ أَخَرُ الْقَصْرِ) فإن قدمها لم تبطل (وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا)  
والضرورى المؤخر أولى (وَأِنْ زَالَتْ رَاكِبًا أَخْرَجَهَا إِنْ تَوَى الْإِضْفِرَارَ أَوْ  
قَبْلَهُ وَإِلَّا) بأن نوى الغروب (فَفِي وَفْتَيْهِمَا) وهو الجمع الصورى (كَدَنَّ  
لَا يَضْطِطُ نُزُولُهُ وَكَالْمَبْطُونِ وَلِلصَّحِيحِ جَ فَعْلُهُ) وتفوته فضيلة الوقت  
بخلاف المذخور (وَهَلِ الْعِشَاءُ كَذَلِكَ) وهو المتمد فالغروب بمنزلة الزوال  
والثلثان كالامفرار والفجر كالغروب (تَأْوِيلَانِ وَقَدَّمَ) ندبا على ما ارتضاه  
حش (خَافُ الْإِعْمَاءُ وَالذَّافِضِ وَالْمَيْدِ) الدوخة (وَأِنْ سَلِمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ)  
المعتمد عدم الإعادة حيث كان عند التقديم ناوى الارتحال (أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ  
الزُّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ جَمَعَ) غير ناوى الارتحال (أَعَادَ النَّيَّةَ بِوَقْتِهِ) راجع  
لثلاث ولم تبطل لمظنة المذرفى الجملة (وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءِ بَيْنَ فَقَطِّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ)  
وإنما يجمع الراتب أو خليفته (لِمَطَرٍ أَوْ طِينٍ) كثير بن عرفا (مَعَ ظُلْمَةِ)  
أصيلة لا غيم راجع للثانى (لَا لَطِينٍ أَوْ ظُلْمَةٍ) ولو مع ربيع وللتوقع كالأوقاع

(أُذِنَ لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ وَأُخِّرَ قَلِيلًا) قدر ثلاث ركعات (نَمَّ صَلَاتًا وَلَا إِلَاَّ  
 قَدَرَ أَذَانٌ مُنْخَفِضٌ بِسَجْدٍ وَإِقَامَةٍ وَلَا تَنْفِلَ بَيْنَهُمَا) أى بكره (وَلَمْ يَنْمَعْهُ)  
 أى النفل لا يمنع الجمع (وَلَا بَعْدُهَا وَجَازَ) الجمع (لِإِنْفِرَادِ بِالْمَغْرِبِ بِسَجْدَتِهِمْ)  
 ولو بركة (بِالْعِشَاءِ وَلَمْ يُتَكَيَّفْ بِالْمَسْجِدِ) بالتبع فيستخاف الإمام (كَأَنِ  
 انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشَّرُوعِ) فى الأولى تشبيهه فى جواز الجمع (لَا إِنْ فَرَّغُوا)  
 محترز قوله يخدم بالعشاء (فَيُؤَخَّرُ لَلشَّفَقِ إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ) فيجتمع فيها  
 المنفرد (وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأُولَى) لفوات النية عندها وصح إن فعلوا  
 (وَلَا الْمَرَأَةُ وَالضَّعِيفُ بَيْنَهُمَا) تبعًا للمسجد (وَلَا مُنْفَرِدٌ بِسَجْدَةٍ)  
 غير راتبه (كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ) لإقامتهم به (فَضْلُ تَرْطُ الْجُمُعَةِ  
 وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ لِلْمَرْوَبِ) فإن أدركوا ركعة أتوها جمعة  
 (وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَعْمَرِ وَصَحَّ) لكنه ضعيف (أَوْ لَا) وهو  
 للمعتمد (رُوبَتْ عَلَيْهِمَا بِاسْتِطْطَانِ بَلَدٍ أَوْ أَخْصَارِصَ لَا خِيَمَ وَبِجَارِعِ)  
 داخل البلد كما فى ح ثم نقل عن ابن عمر وغيره أن الذى يقر بها كذلك فده  
 بعضهم بأن ينعكس عليه دُحَانُ الْبَلَدِ وبعضهم بأربعين ذراعاً أو باعاً (مَنْ بَقِيَ  
 مُتَّجِدًا وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَدَاءُ) فى غير الجمعة الأولى فإن هجر العتيق  
 فالجمعة للجديد وإن اقتضت الضرورة التعدد أو حكم به من يراه لتعاقب عتق  
 مثلاً على صحتها فى الجديد صحت فيها<sup>(١)</sup> (لَا ذِي بِنَاءٍ خَفَّ) عن المعتمد  
 (وَفِي اشْتِرَاطِ سَقْفِهِ وَقَصْدِ تَابِيْدِهَا بِدِرٍّ وَإِقَامَةِ الْخَمْسِ تَوَدُّدُ) المعتمد عدم  
 الاشتراط فى الثلاثة كما فى حش وغيره (وَصَحَّتْ بِرَحْبَتِهِ وَطُرُقٍ مُتَّصِلَةٍ بِدِرٍّ

(١) الصواب جواز تعدد الجمعة مطلقاً وعليه العمل عندنا بالمغرب . وليس فى القرآن أو السنة ما يمنع من تعددها بل أغلب الشروط التى اشتراطها الفقهاء فى الجمعة من حيث العدد والمسجد وغير ذلك ، لا دليل عليها من كتاب ولا سنة .

لأية صلها غير جداره ( إِنْ ضَاقَ وَاتَّصَلَتْ اَلْصُّفُوفُ لَا اِتِّفَاقًا ) المعتمد ما نقله  
الموافق من الصلحة إذا انتفيا لكنه أساء أى ارتكب كراهة شديدة ( كَبَيْتِ  
اَلْفَنَادِيلَ وَسَطَحِيهِ وَدَارَ وَحَانُوتِ ) حجر عليهما ( وَبِجَمَاعَةٍ تَتَقَرَّى  
بِهِمْ قَرْيَةً أَوْلاً ) أى فى ابتداء الأمر عند توطنهم وخطابهم بالجمعة  
( بِبَلَاءِ حَدِّ ) ولو كان فيهم أرقاء كالجماعة المستفيضة متى أمكن جماعة فعلها  
المشار إليها بقوله ( وَإِلَّا ) يكن النظر لأول الخطاب ، بل لفعلها ( فَتَجُوزُ )  
فى الجمعة الأولى وغيره ( بِأَثْنَى عَشَرَ ) تلزمهم إصالة ( بِأَيْنَ ) من أول  
الخطبة ( لِإِسْلَامِهَا ) هذا حاصل ما ارتضاه ح وهو المول عليه ( بِإِمَامٍ مُّقِيمٍ )  
ولو نوى أربعة أيام لغير الخطبة ولا يضر سفره بعدد ومسافر التصريح لا يصح إماماً  
ومن على كفر نسخ يصح وفيما بينهما خلاف وانظر عج فإنه انحط كلامه على  
الصلحة <sup>(١)</sup> وقيل حيث كان من بلدة جمعة واعتبارهم الشخص دون المسكن فى  
الفرسخ يؤيد إطلاق الصلحة وإن كان بعضهم اعتبر المسكن ( إِلَّا اَلْخَلِيفَةَ )  
ومثله نائبه فى الحكم والصلوة ( يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ جُمُعَةٍ ) فى ولايته ( وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ  
وَأَنْ يَخْرِقَ مَا نَفَسَهُ عَلَيْهِ وَعَالِيَهُمْ وَيَكُونَهُ اَلْخَاطِبُ إِلَّا اِعْذَرَ ) فىستخاف ( وَوَجِبَ  
اِتِّظَافُهُ لِعِذْرِ قُرْبِ ) قدر أولى رباعية مع التوسط ( عَلَى اَلْأَصَحِّ وَبِخَطْبَتَيْنِ  
فَحَبْلُ الصَّلَاةِ ) وشرط الخطبة أن تكون فى المسجد كصلوة الإمام بما تسميه  
العَرَبُ خُطْبَةً ) ولو كان كل الجماعة أعاجم ( تَحْضُرُهَا اَلْجَمَاعَةُ ) السابقة  
( وَاسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ) المعتمد سنية استقبال ذاته للصف الأول وغيره  
( وَفِي وَجُوبِ قِيَامِهِ لَهُمَا ) شرطاً وسننيتة ( تَرَدُّدٌ وَلَزِمَتْ اَلْمُسْكَافَةُ اَلْحُرُّ  
الَّذِي كَرِهَ بِلَاءُ عِذْرِ ) وإن سقط بها الظاهر عن غيره وليس من الواجب المخير فإن  
الأسرى فيه سيان وهنا الواجب الأول الظاهر ( اَلْمُتَوَطَّنُ وَإِنْ بِقَرْيَةٍ نَائِيَةٍ )

بِكْفَرٍ سَخٍ) ثلاثة أميال وثلت وظاهره أن العبارة بالمسكن وظاهر فرع المسافر  
 الآتي اعتبار الشخص وهو الأقوى (مِنَ الْمَنَازِلِ) والظاهر اعتبار الأقرب إن تعدد  
 (كَأَنَّ أَذْرَكَ الْمَسَافِرِ) من وطنه وإلا لم تلزمه (النَّدَاءُ قَبْلَهُ أَوْ ضَلَّى الظُّمَرِ)  
 لا الجملة (ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ عَذْرُهُ لَا بِالْإِفَامَةِ إِلَّا تَبَعًا) للمتوطنين  
 فلا تنعقد به (وَنَدَبٍ) أى تأكد<sup>(١)</sup> (تَحْسِينُ هَيْئَةٍ) كإزالة ظفر وعانة  
 (وَجَمِيلُ ثِيَابٍ) ، وهو هنا البياض (وَتَطْلِيْبٌ وَمَنْعِيٌّ وَتَهْجِيرٌ) أى رواح في  
 الهجرة لا تبيكير (وَلِإِفَامَةِ أَهْلِ السُّوقِ مُطْلَقًا) ولو لم تلزمهم (لِوَأْتِمَا وَسَلَامُ  
 خَطِيبٍ لِيُخْرِجَهُ لَصَعُودِهِ وَجُلُوسُهُ) بالرفع (أَوْ لَا وَيَبْنِيهِمَا) والابتداء الثانية  
 (وَتَقْصِيرُهُمَا وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ وَرَفَعُ صَوْتِهِ) وأصل الجهر واجب حتى إن  
 إمرارها كالعدم (وَأَسْتَخْلَافُهُ لِمُذَرِّ حَاضِرَتِهَا وَقِرَاءَةُ فِيهِمَا وَخَنَمُ الثَّانِيَةِ  
 بَيْنَ فِرْأَتِهِ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ أَذْكُرُوا اللَّهَ يَذْكُرْكُمْ وَتَوَكَّلُوا عَلَى كَفُوسٍ)  
 عربى<sup>(٢)</sup> وهو طويل يسير الاعوجاج (وَقِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ) في الركعة الأولى (وَهَذَا  
 لِمَسْبُوقٍ) بقضيتها (وَقَوْلُ أَتَاكَ) في الثانية (وَأَجَارَ) الإمام (في الثَّانِيَةِ)  
 أَيْضًا (يَسْبُحُ وَالْمُنَافِقُونَ)<sup>(٣)</sup> وَحُضُورُ مُكَاتِبٍ وَصَحْبِيٍّ وَعَبْدٍ وَمُدَبَّرٍ أَذِنَ  
 سَيِّدُهُمَا) والإذن مندوب ولعج :

مَنْ يَضُرُّ الْجُمُعَةَ مِنْ ذِي الْعَذْرِ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ فَأَذِرْ  
 وَمَا عَلَى أَتَى وَلَا أَهْلَ السَّفَرِ وَالْعَبْدَ فَعُمُّهَا وَإِنْ لَهَا حَضَرَ  
 وَقَدْ نَازَعَ (ر) وَبْنُ فِي عَدَمِ الْوَجُوبِ عَلَى ذِي الرِّقِّ بَعْدَ الْحُضُورِ وَإِنْ

(١) أول التدب بالتأكد لأن تحسين الهيئة مطلوب دائما وإنما يتأكد يوم الجمعة .

(٢) أو سيف حقيقى أما ما يفعله خطباء مصر من التوكؤ على سيف من الخشب فهو عبث  
 لا يليق إلا بالأطفال .

(٣) لورودها في الحديث .

كان هو مقتضى بحث القرافي المشهور في إجزائها على الظاهر (وَأَخَّرَ الظُّهْرَ) استحباباً (رَاجِعَ زَوَالِ عَذْرِهِ وَإِلَّا لَالَهُ التَّعْجِيلُ وَذِيْرُ الْمَعْذُورِ إِنْ صَلَّى الظُّهْرَ مُدْرِكًا لِرَكْعَةٍ لَمْ تُجْزِهِ وَلَا يَجْمَعُ الظُّهْرَ إِلَّا ذُو عَذْرِ) لا يمكن الحضور منه كسفر ومثله الرق لا خوف من ظالم وسمو (وَأَسْتَوْذِنَ إِمَامٌ) ندباً (وَوَجِبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأَمِنُوا وَإِلَّا لَمْ تُجْزِ) بضم القاء على النفل (وَسُنَّ غَسْلُ مُتَّصِلٍ بِالرَّوَّاحِ وَوَضْعُ لَمِّ تَلَزُمِهِ) ولا غرابة إن الوضوء لها واجب وفيها سنن وإن ندبت هي يعني إن أراد هذا المندوب سن له كذا ووجب عليه كذا فادفع ما للبدر القرافي (وَأَعَادَ إِنْ تَغَدَّى أَوْ نَامَ اخْتِيَارًا) يغير المسجد (لَا لِأَكْلِ خَفٍّ) وإصلاح ثيابٍ ولا يضر نقض الوضوء وفي طول المكث بمسجد لا يريد الصلاة به نظر<sup>(١)</sup> (وَجَازَ تَخَطُّ قَبْلِ جُلُوسِ الْخُطْبَةِ) ويكره أن يغير فرجة وحرم بدنه وجاز بعد الخطبة مطالعاً (وَاخْتِيَاؤُهَا فِيهَا) أي حال الخطبة (وَكَلَامٌ بَعْدَهَا) حال الترضي (لِلصَّلَاةِ) وكره بالإقامة وحرم بالإحرام وفي بن تبعاً للمواقح آخر الأذان جواز الكلام بعد الإقامة وكرهه بعد الإحرام (وَخُرُوجُ كَعْدِثٍ بِلَا إِذْنٍ) من الإمام هذا محط الجواز وأصل الخروج واجب (وَأَقْبَلَ عَلَى ذِكْرِ قُلِّ سِرًّا) والأولى تركه ويُمنع الكثير والجمهور (كَتْمًا مَنِ وَتَعَوَّذَ عِنْدَ السَّبَبِ) فيندب (كَتْمًا عَاطِسٍ سِرًّا) وقيل هذا سنة (وَنَهَى خُطْبَيبٌ وَأَمَرُهُ وَلِإِجَابَتِهِ) (مَنْ مَخَاطَبَهُ كُلَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَكَرِهَ تَرْكُ طُهُرٍ فِيهِمَا) من حيث الخطبة وإن حرم على الجنب المسجد (وَتَرَكَ الْعَمَلِ يَوْمَهُمَا) تعظيماً له أما راحة فحائز ولو ظانتهما مطلوب (وَيَجْمَعُ كَعْبَدَهُ بِسُوقٍ وَقَتَهُمَا) للمسبق في إقامة (وَتَنَقَّلُ إِمَامٌ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٌ عِنْدَ الْأَذَانِ)

(١) استظهر العدوى عدم البطان قال : لأن له أن يصلي فيه .

إِنْ اقْتَدَى بِهِ أَوْ رَأَى أَمْرًا أَكِيدًا وَكَذَا أَذَانَ غَيْرَهَا (وَضُورُ شَأْنِهِ) عَلَى  
حَاسِبِي فِي الْجَمَاعَةِ (وَسَقَرٌ بَعْدَ الْفَجْرِ) لِمَنْ لَا يَدْرِكُ جَمْعَ أَمَامِهِ (وَجَازَ قَبْلَهُ  
وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ) إِلَّا لَاضْرُورَةٍ (كَكَلَامِهِ فِي خُطْبَتِهِ بِقِيَامِهِ وَبَيْنَهُمَا وَلَوْ لَغَيْرِ  
سَامِعٍ) وَفِي الرَّحَابِ وَالطَّرِيقِ تَرَدَّدَ (إِلَّا أَنْ يَلْفُو<sup>(١)</sup> عَلَى الْخُفْيَارِ) كَأَنْ مَدَحَ  
مَنْ لَا يُدَحُّ أَوْ ذَمَّ مَنْ لَا يُذَمُّ (وَكَسَلَامٍ وَرَدَّهُ وَنَهَى لِأَخِي وَحَصِيدٍ أَوْ إِشَارَةٍ  
إِلَيْهِ وَابْتِدَاءَ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ) أَيْ الْإِمَامَ مُعْتَدًا (وَأَنْ لَدَاخِلِ<sup>(٢)</sup>) (وَاللَّرَادِ  
النَّفْلِ) كَمَا سَبَقَ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ (وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ) لِلْمَسْجِدِ وَأَحْرَمَ غَيْرَ عَامِدِ  
(وَفُيْخَ بَيْنَهُمَا وَاجَارَةٌ وَتَوَلِيَةٌ وَتَرْكَةٌ وَإِفَالَةٌ وَشُفْعَةٌ بِأَذَانٍ ثَانٍ) وَالْخُطْبِ  
عَلَى الْمَنْبَرِ (فَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) الْمُنْفَقُ عَلَيْهِ وَإِنْ  
كَانَ هَذَا مُخْتَلَفًا فِيهِ (لَا يَنْكَاحُ وَهَبَةً وَصَدَقَةً<sup>(٣)</sup>) (وَأَنْ حَرَمَتْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ  
(وَعُذْرُ تَرْكِهَا وَالْجَمَاعَةِ شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جُدَامٌ أَوْ دَرَضٌ أَوْ تَمْرِيضٌ  
وَلِإِشْرَافٍ قَرِيبٍ وَنَحْوِهِ) كَصَدَقَ وَلَوْ لَمْ يُخَشِ ضِيَاعَهُ (وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ أَوْ  
حَبْسٌ) بِالرَّفْعِ يَعْنِي خَوْفَهُ (أَوْ ضَرْبٌ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ أَوْ حَبْسٌ مُعْسِرٌ)  
لِيُثْبِتَ عُسْرَهُ (وَعُرْيٌ) الْأَلِيقُ بِالْحَافِظَةِ عَلَى الْعَرَضِ أَنْ لَا يَجِدَ لِبَاسَ مِثْلِهِ أَنْظِرْ  
حَشَ (وَرَجَاءُ عَفْوٍ قَوْدٍ وَاسْتِئْذَانٌ كَرِيحٍ عَاصِفَةٍ بِإِيلٍ) فِي الْجَمَاعَةِ  
(لَا عُرْسٌ) وَلِيْمَةٌ أَوْ مَكْثٌ عِنْدَ زَوْجَةٍ (أَوْ عَمَى) يُمْكِنُ مَعَهُ الْحُضُورُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ  
قَائِدٍ (أَوْ شُهُودٍ عَيْنِدٍ) فَلَا يَكْفِي عَنْهُمَا (وَأَنْ أَذَانَ الْإِمَامِ) فِي التَّخَلُّفِ \* (فَصْلٌ  
رُخْصَ) اسْتَفْنَاءً<sup>(٤)</sup> (إِقْتَالَ جَائِزًا مُمْكِنًا تَرْكُهُ إِبْتِغَاءً قَسَمُهُمْ) فِي الْوَقْتِ

(١) وَمَنْ الْغَرَمَا اسْتَعْدَتْ مِنَ الدَّمَاءِ لِلْإِمَامِ وَالْأَمْرَاءِ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ .

(٢) لَكِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ لِلدَّخَالِ بِصَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَمَا أَجَابَ بِهِ أَهْلُ الْمَذْهَبِ هَذَا

الْأَمْرَ لَيْسَ بِسَلِيمٍ فَهَذَا الشَّافِعِيُّ هُنَا أَرْجَحُ .

(٣) أَعْدَمَ الْعُضُوءَ أَوْ لِأَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْعِبَادَاتِ قُلْ فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ : وَالظَّاهِرُ لِلْحَاقِ الْخَاطِ

بِالنَّكَاحِ وَالْكِتَابَةِ بِالصَّدَقَةِ وَهَبَةِ الثَّوَابِ كَالْبَيْعِ ١ هـ .

(٤) هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ فِي الْمَذْهَبِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ يُونُسَ . وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ صَلَاةُ الْخَوْفِ مَنْدُوبَةٌ

كالتيهم (وإن وجاه القبلة) ولا يقال لا قسم والدنو أماتهم (أو صلى دوابهم  
قسمين وعلمهم) خشية التخليط (وصلى بأذان وإقامة الأولى في الشنائية  
ركعة ولأخر كعتين منهم قام ساكتاً أو داعياً أو قارئاً في الشنائية وفي  
قيامه بغيرها تردّد) للمعتد يقوم غير قارئ (وأتمت الأولى وانصرفت ثم  
صلى بالثانية ما بقى وسلم فأنتموا لأنفسهم) ولو قد تمت إحداها إماماً بطلت عليهم  
لأعليه قيل: ولا ترد الأولى السلام على الإمام (ولو صلوا) في غير الجمعة ولا بد  
فيها مع كل من اتى عشر سمعت الخطبة (بإمامين أو بنص فذاً جاز وإن لم  
يمكن أخرؤا لآخر الاختياري) أصل النص لآخر الوقت من غير قيد  
الاختياري انظر حش (وصلوا إماماً) حسب الإمكان (كان دهم عدو  
بها وحل للصلاة منى وركض وطعن وعدم توجه وكلام وإمساك  
مطبخ وإن أمنوا بها أتمت صلاة أمن وبعدها لا إعادة كسواد ظن عدواً  
فظهر نفيهم وإن سها مع الأولى سجدة بعد إكمالها وإلا) بأن كان  
المخاطب بالاجود الثانية ولو حصل مع الأولى (سجدة النبلي معه والبعدي  
بعد القضاء وإن صلى في ثلثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى)  
مطلقاً (والثانية في الرباعية) المفارقة في غير محالها (كغيرها على الأرجح)  
ضعيف كما قال (وصحح خلافه) • فصل سن<sup>(١)</sup> لعيد ركعتان إماماً ور  
الجمعة (إيجاباً) من حل الفألة للزوال) ولا بفعل الحاج بل وظيفته  
الوقوف بالمسح الحرام ولا يجمع لها أهل من ثلث يكون ذريعة لفعل  
الحاج (ولا يفادى الصلاة جامعة)<sup>(٢)</sup> بل تكره على أنها من سنة اليوم

(١) عينا مع الإمام على المشهور وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية  
(٢) في المجمع وشرحه: جاز لإعلام بك صلاة جامعة فإن اعتقد طلب خصوصها كرم  
وهو محل النهي في الأصل اهـ يعني هنا.

(وافتتح سبع تكبيرات بالإحرام ثم يحمس غير القيام) ولا يتبع إمامه خالف ذلك (مؤالي إلا بتكبير المؤمن) فينتظر (بلا قول) من تسبيح أو نحوه (وتحرّاه مؤمن ثم يسمع وكبر ناسيه إن لم يركع) بنحن (وسجد بعمده) لأنه بعيد القراءة فتكون التي قبل التكبير زائدة (ولاً) بأن ركع (تمادى وسجد غير المؤمن قبله) فإن كل واحدة سنة مؤكدة (ومدرك القراءة يكبر) والإمام يقرأ (فمدرك الثانية بكبر خمساً) غير الإحرام ثم قضى (سبعاً بانيام) نظروا هنا لأن سنة العيد اجتماع سبع في إحدى ركعتيه واليوم يوم تكبير والصلاة محل لزيادة التكبير وإن كان مدرك ركعة يقوم بلا تكبير (وإن فانت) الثانية (قضى الأولى بسنة وهل) بنضيه (بغير) تكبير (القيام) وإن كان مدرك دون الركعة يقوم بتكبير قل في توضيحه لأنه إذا قام كبر للعيد فلم تفتح صلاة بلا تكبير أو به على القاعدة فيكبر سبعاً (تأويلان) والثانية ظاهر أنها بحمس غير القيام وسكت على مدرك الأولى لوضوحه سماً غير الإحرام فإن لم يدر في أيهما هو كبر سبعاً فإن تبين أنها الثانية قضى سبعاً ولا تضر الزيادة (وتدب إحياء ليلته وغسل وبعد الصبح) وأوله من السدس الأخير (وأنطىب) أي النساء (وتزبن وإن أغير مصل) لأنه يوم سرور عن الطراز ولا ينكر فيه لعب الصبيان والضرب بالدفوف ونحوه (ومشي في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخير في النحر وخروج بعد الشمس) لمن يدرك (وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصحح خلافه) وأنه يكبر إذا خرج ولو قبل الشمس (وجهر به) أي التكبير (وهل) منتهى التكبير (لمجيء الإمام أو لقيامه للصلاة تأويلان ونحوه) أي الإمام وإن فعل غيره فصواب (أضحيقه بالمعلى وإيفاعها) أي صلاة العيد (به) بمصلى الصحراء (إلا بمكة) لمشاهدة البيت (ورأى بدنه في أوله أنط)



كسائر الصلوات ( وقراءتها بكسبفتح والشمس وخطبتان كالجمعة وسماعهما )  
مندوب لكن الكلام بعد أن وقع وحضر ارتضى ر أنه حرام وقيل مكروه  
( واستهاله وبعد بتمهما وأعيدتا إن قدمتا ) إن قرب ( واستهتأح بتكبير  
وتخللتهما بلا حدة وإقامة من لم يؤمر بها ) أي الجمعة ( أو فاتته ) العيد  
فالسنة مع الإمام ( وتكبيره إثر خمس عشرة فريضة ) وزاد ابن يثير ظهر  
الرابع في جس ( وسجودها ) أي الفريضة عطف على مدخول إثر ( التبعدي  
من ظهر يوم النحر لآ نأ فلة ومقتضية فيها ) أي أيام التشريق ( مطلقاً ) ولو كان  
أصلها من أيام التشريق ( وكبر ناسيه إن قرب والمؤمن إن تركه إمامه وأفظه )  
مندوب زائد ( وهو الله أكبر ثلاثاً وإن قال بعد تكبيرتين لا إله إلا الله  
ثم تكبيرتين لله الحمد فحسن ) والأول أحسن ( وكبره تنقل بمصلى  
قبلها وبعدها لا يسجد فيها ) ( فصل ) سن ) للمأمور الصلاة ( وإن أعودى  
ومسافر لم يجز سبزه ) لهم ( لكسوف الشمس ركعتان سراً بزيادة قيامتين  
وركعتين ) في الجوع <sup>(١)</sup> استغنا ( وركعتان ركعتان ) مبتدأ ( لكسوف  
تحر كالنوافل ) صفة وحكما فإن الراجح الندب ويحصل أصله بركتين ثم لاحد  
حتى ينجلي أو ينيب لا قبل مغرب وبعد فجر ( جهراً ) بلا جمع وندب بالسجد  
راجع لفعل الكسوف ثلاثا تنجلي قبل وصول المصلى <sup>(٢)</sup> ( وقراءة البقرة ثم  
مواليتها في القيامات ) ندباً إن لم يضر بالمأمومين ويسرع في النساء حتى تقصر  
عن آل عمران أو ينظر لجموع الركعة ( ووعظ بعدها وركع كالقراءة وسجد  
كالركوع ) التشبيه لقرب ( وقتها كالعيد وتذكر الركعة بالركوع )  
الثاني ( ولا تسكروا ) في يوم إلا أن تنجلي ثم تكسف قبل الزوال ( وإن تجلت

(١) وأما بالنظر إلى كل على حدته فالسنة هو القيام الأول والركوع الأول من كل ركعة  
إذ هما الزائدان أما الركوع والقيام الأخيران من كل ركعة فهما أصليان واجبان .

(٢) إذ المفروض أن المصلى خارج البلد بخلاف المسجد .

فِي أَثْنَائِهَا قَتْنِي لِأَنَّمَا هِيَ كَالنَّوَافِلِ ) أَوْ عَلَى هَيْئَتِهَا ( قَوْلَانِ ) بَعْدَ رَكْعَةٍ وَقَبْلَهَا  
ثُمَّ كَالنَّوَافِلِ وَقَطْعًا ( وَقُدِّمَ فَرَضُ خَيْفَ قَوَاتِهِ ) هَذَا بِدَيْهِ ( ثُمَّ كَسُوفٌ  
ثُمَّ عِيدٌ ) وَإِنْ كَانَ الْعِيدُ آكَدَ خَوْفِ الْقَوَاتِ بِالْأَنْجِلَاءِ ( وَأُخِرَ الْاسْتِسْقَاءُ  
إِلَى يَوْمٍ آخَرَ ) عَنِ الْعِيدِ وَيَفْعَلُ بَعْدَ الْكُسُوفِ ( فُصِّلَ ) سُنَّ الْاسْتِسْقَاءِ  
لِزَرْعٍ أَوْ تُرْبٍ بِنَهْرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ بَسَفَيْنَا رَكْعَتَانِ ( بَيَانُ الْاسْتِسْقَاءِ  
( جَهْرًا وَكُرَّرَ إِنْ تَأَخَّرَ وَخَرَجُوا ضَحَى مُشَاةً بِبِذْلَةٍ وَتَخَشَعُ مَشَاخُجٌ  
وَمُتَجَالَّةٌ وَصِبْيَةٌ لَا مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنْهُمْ وَبِهِمَةِ وَحَائِضٌ وَلَا يُنْفَعُ ذِيئٌ ) وَلَا  
مِنْ أُمُورٍ دِينِهِ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرِ عَلَيْنَا ( وَانْفَرَدَ ) مَكَانًا ( لَا يَوْمٌ ) بِمَعْنَى مَطَاقِ  
الزَّمَنِ خَوْفُ فَتْنَةٍ ضَعِيفِ الْإِسْلَامِ لِمُوَافَقَةِ قَدَرِ ( ثُمَّ خَطَبَ كَالْعِيدِ ) فِي الْحَكْمِ  
وَكُونِهَا ثَلَاثِينَ ( وَبَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالْاسْتِغْفَارِ وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّلَاثِينَ  
مُسْتَهْبِلًا ثُمَّ حَوْلَ رِدَاءَهُ بِمِيمَنِهِ بِسَارُهُ بِلَا تَفْكِيسٍ وَكَذَا الرَّجَالُ  
فَقَطُّ قُمُودًا وَنُذِبَ خُطْبَةٌ بِالْأَرْضِ ) تَوَاضَعًا ( وَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَهُ  
وَصَدَقَةٌ وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا إِلَّا مَأْمُومٌ ) الْمُعْتَمِدُ بِأَمْرِ بِالصَّدَقَةِ ( بَلْ بِتَوْبَةٍ وَرَدَّ تَوْبَةٍ  
وَجَازَ تَنَفُّلٌ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا وَاخْتَارَ ) الْاِخْتِيارَ ( لِإِقَامَةِ غَيْرِ الْمُحْتَاجِ إِمْتِحَانًا )  
لَأَنَّهُ تَسَاوَنَ عَلَى الْبَرِّ ( قَالَ ) لِلْمَازِي ( وَفِيهِ تَنْظَرُ ) إِذْ لَمْ يَنْقَلِ عَنْ  
السَّلَفِ وَإِنَّمَا يَدْعُوهُ ( فُصِّلَ ) فِي وُجُوبِ غَسْلِ الْمِيَّتِ بِمَطْمَرٍ  
وَلَوْ بِزَمْزَمَ ) فَإِنَّ الرَّاحِجَ طَهْرًا مِيقَتَهُ (١) ( وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ) فَيَجِبُ  
الْقِيَامُ ( كَدَفْنِهِ وَكَفْنِهِ وَسُنِّيَّتُهَا خِلَافُ ) أَرْجَحُهُ الْوُجُوبُ (٢)  
( وَتَلَاوَمًا ) أَى الصَّلَاةِ مَعَ الْغَسْلِ أَوْ بَدَلَهُ مِنَ التَّيْمُمِ ( وَغَسَلَ كَالْجَنَابَةِ )  
إِلَّا أَنَّهُ يَكْرُرُ كَمَا بَأْنِي ( تَعَبُّدًا بِلَا نِيَّةٍ ) لِأَنَّهُ فِي الْغَيْرِ وَلِذَا صَحَّ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ

(١) وهو الذي يقتضيه الدليل العقلي والنقلي .

(٢) كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي .

كما بَأْنِي (وَقُدِّمَ الزَّوْجَانِ) وفي (١) لَحْدَهَا وَتَرَبَّيَ عَصَبَتُهَا مُقَدِّمَةً عَلَى تَرَبُّبِهِ كَمَا  
 فِي ح وَعَج (إِنْ صَحَّ النَّسَاحُ إِلَّا أَنْ يَهْوَتْ فَلَسِيْدُهُ) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْمَقْهُومِ  
 (بِالْقَضَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَدَمِ (وَأَنْ رَقِيْقًا أَذِنَ سَيِّدُهُ) فِي التَّفْصِيْلِ (أَوْ قَبْلَ بِنَاءِ  
 أَوْ بِأَحَدِهَا عَيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْنِهِ وَالْأَحَبُّ) أَيْ الْأَفْضَلُ (بِنَفْسِهِ إِنْ  
 تَزَوَّجَ أَخْتَمَهَا) وَنَحْوَهَا (أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعِيَّةً وَكِتَابًا بَيْتَةً إِلَّا بِحَضْرَةِ  
 مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةُ الْوَطْنِ لِلْمَوْتِ بِرِقِّ تَبْيِيحِ الْفُحْشِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ) فَيَمْنَعُ  
 هُنَا الظَّهْرَ وَالْإِبِلَاءَ لَا فِي زَوْجَةٍ وَلَا كَعِيْضٍ (مَنْ أَقْرَبُ أَوْلِيَاءِي ثُمَّ أَجْنَبِي ثُمَّ  
 مَرَأَةٌ مُحْرَمَةٌ وَهَلْ تَسْتُرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ تَأْوِيلَانِ مُنْهُمْ لِمَرْفَقَيْهِ كَقَدَمِ  
 الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ وَتَزْلِيْمِهِ وَصَبُّ عَلَى مَجْرُوحٍ أَمْسَكَنَ مَا لَا كَمَجْدُورٍ  
 إِنْ لَمْ يُخَفْ تَزَلُّعُهُ) وَهَذَا مَا خُوِذَ مِمَّا قَبْلَهُ (وَالْمَرَأَةُ أَقْرَبُ مَرَأَتِهِ ثُمَّ أَجْنَبِيَّةٌ  
 وَأَنْفَ شَعْرُهَا وَلَا يُضْفَرُ) لَعَلَّ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ حَتْمًا وَلَا فَقْدُ وَرْدٍ (مَنْ مُحْرَمٌ  
 فَوْقَ ثَوْبٍ ثُمَّ يَمَسُّ لِكَوْعِيْنِهَا وَسُتْرَةٍ مِنْ سُرَّتِهِ لِرُكْبَتَيْهِ وَإِنْ زَوْجًا)  
 مِبَالِغَةٌ فِي الْعَلَلِ وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا وَاجِبًا وَمَا بَعْدَهَا مَذْهُوبًا (وَرُكْنُهَا النِّمَّةُ  
 وَأَرْبَعُ تَسْكِيِيْرَاتٍ وَإِنْ زَادَ لَمْ يُنْتَظَرْ) بَلْ يَسْلَمُ الْمَأْمُومُ وَرَجَحَ بَعْضُ اِنْتِظَارِ  
 السَّامِي (وَالدَّعَاءُ وَدَعَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِنْ وَالَاهُ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ  
 أَعَادَ وَإِنْ دُفِنَ فَعَلَى الْقَبْرِ) وَرَجَحَ رِ عَدَمُ الْإِعَادَةِ كَمَا فِي حَشٍ (وَتَسْلِيْمَةٌ  
 خَفِيْفَةٌ وَتَسْمَعُ الْإِمَامُ مَنْ يَلِيهِ وَصَبْرُ الْمَسْبُوقِ لِقِسْكَيِيْرِ) حَيْثُ فَرَّغَ مِنْهُ  
 لِلْأَمُومِ لِأَنَّ كُلَّ تَسْكِيِيْرَةٍ كَرَّمَةٌ فَلَا تَقْضَى فِي صَلَافِ الْإِمَامِ فَإِنْ كَبَّرَ أَلْغَاهَا  
 (وَدَعَا إِنْ تَرَكْتَ وَإِلَّا وَآلِي) هَذَا وَجِيْهِهُ وَإِنْ قَرَّرَ شَيْخُنَا لِلْوَالَاةِ مُطْلَقًا تَبَعًا  
 لِرَ لَكِنْ نِنْ وَجْهَ مَا لَمْ يَصْ فَانْظُرْهُ (وَكَقْنٌ يَمْلِكُ بُوْسِيْدَ الْجُمُعَةِ) وَمَشَاهِدُ الْخَطِيْرِ

(١) أَيْ فِي غَسْلِهَا وَفِي لَحْدِهَا . فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ . وَقَوْلُهُ :  
 وَتَرَبَّيْتُ مُبْتَدَأٌ وَمُقَدِّمَةٌ خَبَرٌ ، وَعَلَى تَقْدِيمِ تَرَبَّيْتُ عَصَبَتُهَا إِذَا دَعَا لَذَلِكَ .

وقضى به عند تنازع الورثة (وقدّم كموثة الدفن على دين) وهو المتعلق بالذمة  
أما المتعلق بالعين فقدم فيها كالعبد الجاني والزكاة على ما يأتي آخر الكتاب  
(غَيْرِ الْمُرْتَهِنِ وَلَوْ سُرِقَ) فيجدد غره (ثُمَّ إِنْ وُجِدَ) الأول (وَ) قد  
(هُوَ) وَرِثَ إِنْ قُتِلَ الدِّينُ كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيْتِ وَهُوَ عَلَى الْمُنْفِقِ  
يَقْرَابَةٍ أَوْ رِقٍّ لَزَوْجِيَّةٍ وَالْعَقِيرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا فَقَلَى الْمُسْلِمِينَ  
وَنَدِبَ تَحْسِينَ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْيِيلُهُ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنَ ثُمَّ ظَهَرَ  
وترك اليسار تفاؤلا بأنه من أهل اليمن (وَتَجَنَّبَ حَائِضٍ وَجُنُبٍ لَهُ) وكل  
ما نكراهه الملازمة (وَتَلَقِّيْنَهُ) (١) الشَّهَادَةَ وَتَعْمِيضُهُ وَشَدُّ لَحْيَيْهِ إِذَا قَضَى  
وَتَلْيِينَ مَقَاصِلِهِ بِرَفْقٍ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ وَوَضَعَ ثِيْلَهُ عَلَى  
بَطْنِهِ) لئلا يفتنخ (وَأَمْرَاعَ تَجْهِيزِهِ إِلَّا الْفَرَقَ) ونحوه خوف الحياة  
(وَ) نَدِبَ (لِغَسْلِ سِدْرٍ) ونحوه (وَتَجَرَّ يَدُهُ) وتغيبه صلى الله عليه وسلم  
في ثوبه زيادة احترام (٢) (وَوَضَعُهُ عَلَى مُرْتَفَعٍ وَإِيْتَارُهُ كَالْكَفَنِ لِسَبْعٍ)  
راجع للفصل (وَلَمْ يُمْدَّ كَالْوَضُوءِ لِنَجَاسَةٍ) أو وطئ (وَعُغْسَاتٍ وَعَصْرُ بَطْنِهِ  
بِرَفْقٍ وَصَبُّ الْمَاءِ فِي غَسْلٍ مَخْرَجِيٍّ بِخِرْقَةٍ وَلَهُ الْإِنْضَاءُ) مبانرة العورة  
(إِنْ اضْطُرَّ) وفي ابن استحسان عدم المباشرة (وَتَوْضِيئُهُ وَتَعْمُدُ أَسْنَانِهِ وَأَنْفِهِ  
بِخِرْقَةٍ وَإِمَالَةُ رَأْسِهِ) لصدرة (بِرَفْقٍ إِمَضْمَضَةٍ وَعَدَمُ حُضُورِ غَيْرِ مُبِينٍ وَكَافُورٍ  
فِي الْأَخِيرَةِ وَتُسْفَافٌ وَغَسَّالٌ غَالٍ لَهُ) للظفافة ولأنه إذا دخل على ذلك لم يتباعد  
عنه (وَبَيَاضُ الْكَفَنِ وَتَجْمِيرُهُ) بالخور (وَعَدَمُ تَأْخُرِهِ عَنِ الْغَسْلِ

(١) ولا يقال له قل لأنه قد يقول للفتانات مثلا : لا فناء به الظن . قاله المجموع وشرحه

(٢) وذلك لأنهم قالوا لا ندري هل نجرد رسول الله كأنه فعل بموتانا أم نفسه وعليه ثيابه .

فألقى الله عليهم النوم وكلهم مكلم من جانب البيت لا يدرون من هو . اغسلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه ثيابه ، ففعلوا ، وتولى غسله على والعباس وابناء الفضل وقثم ومولاه أسامة وشقران .

وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُقْفَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ إِلَّا أَنْ يُوصَى فِي  
 ثَلَاثٍ وَهَلِ الْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُهُ (وَرَجَحَ وَيَتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي الْمَرَاةِ) (أَوْ سَتْرُهُ  
 عَوْرَتِهِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ خِلَافَ وَثَوْبُهُ وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى  
 الْأَرْبَعَةِ وَتَقْمِيصُهُ وَتَغْمِيمُهُ وَعَذْبَةُ فِيمَا) مَا أَلْفُ عِدْوَلَهُ عَنِ التَّفْصِيلِ مِنَ  
 الْعَذْبَةِ (وَأُزْرَةُ وَلِفَافَتَيْنِ وَالسَّبْعُ الْمَرَّافَةُ) بزيادة لفافتين والحرير بدل العمامة  
 (وَحَنُوطٌ دَاخِلٌ كُلُّ لِفَافَةٍ وَهَلِي قُطْنٌ يُلْصَقُ بِمَقَافِيهِ وَالسَّكَافُورُ فَيْدٌ) يعني  
 أَنَّهُ أَفْضَلُ الْحَنُوطِ بِحِفْظِ الْحَسَدِ (وَفِي مَسَاجِدِهِ) مَوَاضِعُ السُّجُودِ عَطْفٌ عَلَى  
 بَعْنَافَتِهِ (وَحَوَاسِهِ وَمَرَاقِدِهِ) كِبَابُهُ (وَلِإِنْ) كَانَ الْمَيِّتُ (مُخْرِجاً وَمُعْتَدَةً)  
 لَا نَقْطَاعَ التَّكْلِيفِ (وَلَا يَتَوَلَّيَاهُ) إِنْ وَجَدَ غَيْرَهُمَا وَإِلَّا فَبِحَائِلٍ (وَمَنْحَى مُشَيِّعٍ  
 وَمُامِرَاعُهُ) مَعَ السَّكِينَةِ (وَتَقْدُمُهُ وَتَأْخُرُ رَاكِبٍ وَسَتْرُهَا بِقُبَّةٍ) خِيَمَةٌ  
 مِثْلًا (وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ بِأَوَّلَى التَّكْبِيرِ وَابْتِدَاءَ بِحَمْدِهِ وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ وَإِسْرَارُ دُعَاءِ وَرَفَعُ صَوْتِهِ عَلَى أَكْفَةٍ وَوُقُوفُ إِمَامِهِ بِالْوَسْطِ  
 وَمَنْسَكِبِي الْمَرَّافَةِ رَأْسُ الْمَيِّتِ عَنْ بَيْعَتِهِ) إِلَّا بِالْحَرَمِ الْمَدَنِيِّ (١) (وَرَفَعَ قَبِيرَ  
 كَثِيرٍ مُسَنّاً وَتَوَوَّاتٍ أَيْضاً عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيَسْطَاحُ) ضَعِيفٌ (وَحَنُوطٌ قَرِيبٌ  
 فِيهِ ثَلَاثَا وَتَهْيِئَةُ طَعَامٍ لِأَهْلِهِ) (٢) وَتَعَزُّبَةٌ وَعَدَمُ تَعَقُّدِهِ وَالْإِحْدُ وَضَجْعُ فَيْدٍ  
 عَلَى أَيْمَنٍ مُقْبِلاً وَتُدُورُكَ إِنْ حُوفَ بِالْخَضِرَةِ) قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ  
 (كَتَنِيكَيْسٍ رِجْلَيْنِ وَكَتَرَكِ الْفُسْلِ وَدَفْنٍ مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ السَّكَمَارِ إِنْ  
 لَمْ يُنْخَفِ التَّغْيِيرُ وَسَدُّهُ بِأَيْمَنٍ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ) مِنْ طَيْنٍ كَوُجُوهِ الْخَلِيلِ  
 (ثُمَّ آجُرٌ ثُمَّ قَصَبٌ وَسَنُّ التُّرَابِ أَوَّلَى) مِنَ التَّابُوتِ يَدْفَنُ بِهِ (وَجَازَ غُسْلُ

(١) فَيَكُونُ عَنْ يَسَارِهِ جِهَةُ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ .

(٢) وَهُوَ الْمَحْمُولُ بِهِ عِنْدَنَا فِي الْمَغْرِبِ لِدُرُودِهِ فِي النَّبْتَةِ أَمَّا مَا اعْتَادَهُ أَهْلُ مِصْرَ مِنْ  
 إِقَامَةِ الْمَاءِ فِيهِ دَعْمَةٌ مَنْسَكِرَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى مَفَاسِدَ مِنْهَا تَحْمِيلُ أَهْلِ الْمَيِّتِ مَصَارِفَ الْمَاءِ وَقَدْ يَكُونُ  
 فِي الْوَرْتَةِ يَتَامَى فَيَنْظُمُ الْمَقْسَدَ .

أمر الله ابن كسبعم) وثمان (ورجل كرضيعة) سنتين وكل شهرين (والمائة  
 المسخن وعدم ذلك) أو الفسل (لكثرة الموتى) وبصلى عليهم  
 (وتكفين بملبوس أو مزعفر أو مورس وسمل غير أربعة وبدل باي  
 ناحية والمؤمن مبتدع وخروج متجالة أو إن لم يخش منها الفتنة  
 في كآب) وأم (وزوج وابن) وبنت وابن ابن (وأخر) وعم (وسبقها)  
 للقبر ولا ينهى للصلاة (وجلس قبل وضعها ونقل) لا يؤذيها  
 (وإن من بدو) لعل وجه المبالغة مظنة البعد (وبكلاء عند موته وبعدة  
 بلا رفع صوت وقول قبيح وجمع أموات بقبر ضرورية) وإن أجنب  
 وكره لغيرها وإن محارم (وولي القبلة الأفضل أو بصلاة) عطف على بقبر بل هو  
 أرجى للبركة (بلى الإمام رجل فطفل فعبد فخصي فخنثى كذلك) معناه  
 في العبد رجل فطفل وفيما بعد كبير الحر فصغيره قسمي<sup>(١)</sup> الرقيق والمحبوب  
 أربع قبل الخنثى والأثنى أربع فتلك عشرون (وفي الصنف الواحد) أيضاً  
 الصنف) يقرب أفضله للإمام كما يفعل بالأصناف لجهة القبلة أو من بلى الأول  
 عن اليمين ومن يليه عن اليسار وهكذا أو بكل السكل عن اليسار فإن استووا  
 فالقرعة مالم يتراض الأولياء (وزيارة القبور بلا حد) والأحسن ليلة الجمعة  
 ويومها (وكره) ولو للمريض لموت كذلك (حاشى شعره وقلم ظفره وهو  
 بدعة وضيم معه إن قيل ولا تنسكأ فروحه ويؤخذ) يزال (عفوها) الخارج  
 منها (وقراءة عند موته) واستحب ابن حبيب وبعضهم يسوفى بن وصول  
 القراءة للميت وأنها عند القبر أحسن مزية وأن العز بن عبد السلام رثى بعد  
 الموت فقيل له ما تقول فيما كنت تفكر من وصول ما يهدي من قراءة القرآن

(١) حقه فقسم الرقيق بالرفع ولعله مقول لفعل محذوف أى فاهتبر قسمي الرقيق اهـ  
 مؤلفه. كذا بهامش الأصل.

للموتى؟ فقال هيهات وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن<sup>(١)</sup> (كَتَجَمَّ بِرِ  
الدَّارِ) من ربح الموت (وَبَعْدَهُ وَعَلَى قَبْرِهِ وَصِيَّاحٌ خَلْفَهَا) لا مفهوم للظرف  
وقيل بالحرمة (وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا وَأَنْصِرَافٌ عَنْهَا بِلَا صَلَاةٍ أَوْ بِلَا إِذْنٍ)  
قبل الدفن (إِنْ لَمْ يُطَوَّلُوا وَحَامَهَا بِلَا وَضُوءٍ) بل مطلق التشييع لعدم الصلاة  
(وَادْخَالُهُ الْمَسْجِدَ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَيُغْفَرُ) لاحتمال القدر والقول بالنجاسة  
(وَتَكَرَّرُهَا) إِلَّا جَمَاعَةً بَعْدَ فِئَةٍ (وَتَغْسِيلُ جُنُبٍ) مضاف للفاعل (كَسَنَطِ)  
تشبيهه من حيث مطلق الإضافة فإنه مفعول (وَتَحْنِيطُهُ وَاسْمِيتُهُ وَصَلَاةٌ عَلَيْهِ  
وَدَفْنُهُ بِدَارِهِ وَلَيْسَ عَيْنًا بِخِلَافِ الْكَبِيرِ) فعيب ويجوز وقبور المسلمين أنضل  
(لَا حَائِضٍ) عطف على جنب لعدم قدرتها على رفعه (وَصَلَاةٌ فَاضِلٍ عَلَى  
يَدَيْهِ أَوْ مُظْمِرٍ كَبِيرٍ وَالْإِمَامِ عَلَى مَنْ حَدَّهُ الْقَتْلُ يَقُودُ أَوْ حَدَّ) لا إنا مات  
بجمله (وَأَنْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَرَدُّدٌ) لعدم شهرته والراجع  
كألاول (وَتَكْفِينٌ بِحَرِيرٍ وَنَجَسٍ وَكَأَخْضَرٍ) من المصبوغ بغير طيب  
وَمُصَفَّرٍ أَمْكَنَ غَيْرُهُ وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسٍ وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ لِبُكَاءٍ وَإِنْ  
مِيراً وَتَكْفِيرُ نَفْسٍ) الصغير (وَقَرَشُهُ بِحَرِيرٍ وَإِتْبَاعُهُ بِقَارٍ) وإن بيخورد (وَنِدَاءُ  
بِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ بِأَيْدٍ لَا يَكْحَاقُ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ وَقِيَامُ لَهَا وَتَطْيِينُ قَبْرِ  
أَوْ تَبْيِيضُهُ وَبَنَاءُ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزٌ وَإِنْ بُوهِى بِهِ) أو آوى أهل الفساد أو  
ضيق الحبس (حَرْمٌ وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بِلَا نَقْشٍ وَلَا يُسَلُّ  
شَهِيدٌ مُعْتَرَكٌ فَقَطْ) وتفصل بقية الشهداء (وَلَوْ بِلَا إِسْلَامٍ أَوْ لَمْ يَفْأَنْزِلْ)  
أورجع عليه سيفه أو تردى (وَأِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَحْسَنِ) لا تقطاع التكليف

(١) ثبت وصول ثواب الحج والصيام والصدقة والاستغفار الى الميت فقراءة القرآن  
كذلك بلا فرق لأن الجميع عبادة . وفي كتاب الروح لابن القيم بحث جيد في وصول القراءة  
للميت . وكذا في كتابي الرد المحكم للتين على كتاب القول للميت .

(لَا إِنْ رُفِعَ حَيًّا وَلَوْ أَنْفَذَتْ مَقَالَهُ) ضعيف والمعتد أن منفوذ للقاتل لا يغسل  
 كذا في عب وفي بن ترجيح ما للمصنف (إِلَّا الْمَمْمُورُ وَدُفِنَ بِذِيٍّ إِنْ سَتَرْتَهُ  
 وَإِلَّا زِيدَ يُخْفَ وَقَلْدَسُوهُ وَمِنْطَقَةُ قَلِّ تَمْنُهَا وَخَاتَمٌ) مباح (قَلِّ فَصْهُ  
 لَا دِرْعَ وَسِلَاحَ وَلَا دُونَ الْجُلِّ) الثلثان بالغاء الرأس (وَلَا تَحْكُومُ بِكُفْرِهِ  
 وَإِنْ صَغِيرًا ارْتَدَّ أَوْ نَوَى بِدَسَائِدِ الْإِسْلَامِ) حيث كان كتابيا لا يجبر عليه  
 على ما يأتي (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) بالفعل (كَأَنَّ أَسْلَمَ وَتَفَرَّ مِنْ أَبَوَيْهِ) ليس  
 شرطا (وَأِنْ اخْتَلَطُوا غَسَّوْا وَكَفَّنُوا وَمُبْزَ الْمُسْلِمُ بِالْبَيْتِ فِي الصَّلَاةِ  
 وَلَا سِغْمَ كَمْ يَسْتَهْلُ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ أَوْ رَضَعَ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقِ  
 الْحَيَاةُ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَلَفٌ بِخَرْقَةٍ وَوُورِيَّ وَلَا يُعْلَى عَلَى قَبْرِهِ إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ  
 بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٍ وَلَا تُكْرَرُ) مكرر (١) (وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَصِيٌّ رُجِيَ  
 خَيْرُهُ ثُمَّ الْخَلِيفَةُ لَا فَرْعُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْمَصْبُورِ) ولا دخل  
 للزوجة هنا والسيد بالمتق (وَأَفْضَلُ وَلِيٍّ) من أولياء الجنازات (وَلَوْ وَلِيَ  
 الْمَرْأَةُ وَصَلَّى الذَّكَاءَ دَفَنَةً وَصَحَّحَ تَرْتِيبُهُنَّ) ضعيف (وَلَقَبْرُهُ حُبْسٌ  
 لَا يُمَشَّى عَلَيْهِ) حيث مُم والطريق دونه والجلوس المنهى للحاجة (وَلَا يُنْبَشُ  
 مَا دَامَ بِهِ) وإلا نبش للدفن لا غيره إلا لضرورة منها قوله (إِلَّا أَنْ يَشْخُ  
 رَبُّ كَفَنٍ غُصْبِهِ) ولم يتلف فقيمه (أَوْ قَبْرِ عِلْمِكِهِ أَوْ نَبِيٍّ مَعَهُ مَالٌ وَإِنْ  
 كَانَ بِمَا يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنُ) محترز بملكه (بُنَى وَعَالِيَهُمْ قِيمَتُهُ وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ  
 رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ وَبَقَرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ) في بطنه (وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَبَيْنَ لَا عَنْ  
 جَنِينٍ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى الْقَبْرِ إِنْ رُحِيَ) وللذهب الأول لخطا وعدم تحقق  
 السلامة بل تؤخر حتى يموت (وَأِنْ قُدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ مَحَلِّهِ فِدْلٌ) وهو بيد

(١) لأنه تقدم قريبا قوله في المكروهات وتكرارها.



لا نفعاً للقوة المدافعة (والنفس عدم جواز كُلهِ إمضطرٍّ وصحَّح كُلهِ) ضيف  
(وَدُفِئَتْ مُشْرِكَةٌ حَمَلَتْ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرَتِهِمْ وَلَا يَسْتَقْبِلُ بِهِ قَبْلَتَنَا وَلَا  
قَبْلَتَهُمْ) محله بعد قوله إلا أن يضع فليؤاره (وَرُمِيَ مَيْتُ الْبَحْرِ بِهِ مُكَنَّأً) ولا ينقل  
(إِنْ لَمْ يُرَجَّ الْبَرُّ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ) وعلى من أمكنه دفعه<sup>(١)</sup> (وَلَا يَعْذِبُ بِبُكَاءِ لَمْ  
يُوصِ بِهِ) ولا تنفذ وصيته بتركه<sup>(٢)</sup> (وَلَا يُتْرَكُ مُسْلِمٌ لِوَأَيْتِهِ السَّكَافِرُ  
مَعْلُومٍ) وَلَا يُفَسَّلُ مُسْلِمٌ أَبَا كَافِرٍ وَلَا بُدْخِلُهُ تَبْرَهُ إِلَّا أَنْ يَضْيَعَ  
فَلْيُؤَاوِرِهِ) ولا خصوصية للأب بذلك (وَالصَّلَاةُ أَحَبُّ مِنَ النَّفْلِ إِذَا قَامَ بِهَا  
الْغَيْرُ إِنْ كَانَ كَجَارٍ) وصدق قريب (أَوْ صَاحِبًا<sup>(٣)</sup>) بَابُ تَجِبُ زَكَاةُ  
نِصَابِ النِّعَمِ عِمْلِكَ وَحَوْلٍ كَمَلًا) فلا زكاة في مال العبد لعدم كمال ملكه ولا  
قبل مجيء الصاعى لعدم كمال الحول (وَأِنْ مَعْلُوفَةً وَعَامِلَةً) وقيد السوم في  
الحديث نظر للفتاوى فقط (وَنَفَاجًا) على حول أصله (لَا) متولدا (مِنْهَا) أى  
النعم (وَمِنْ الْوَحْشِيِّ) ولو بوسائل (وَضُمَّتِ الْفَائِدَةُ لَهُ) أى النصاب (وَأِنْ  
قَبْلَ حَوْلِهِ يَوْمًا) أو لحظة (لَا لِأَقَلِّ) من نصاب بل يستقبل بالجموع  
الإيل في كل خمس ضائفة (ذات سنة) إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلَّ غَنَمِ الْبَلَدِ  
الْمَعْرُوفِ وَإِنْ خَالَفَتْهُ (غَنَمِ الْمَزْكِي) وَالْأَصَحُّ إِجْزَاءَهُ بِعِيرٍ (عَنِ الْوَاحِدَةِ) إِلَى  
خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَبِذَتْ تَخَاضَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةٌ فَأَبْنُ لَبُونٍ وَفِي  
سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِذْتُ لَبُونٍ وَسِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً وَإِخْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً وَسِتٍّ  
وَسَبْعِينَ بِذْنَا لَبُونٍ وَإِخْدَى وَثَلَاثِينَ حَقَّتَانِ وَمِائَةً وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ إِلَى

(١) قوله وعلى من أمكنه خبر مقدم ودفعه مبتدأ مؤخر أى ودفعه واجب على من أمكنه

اه مؤلفه. كذا بهامش الأصل.

(٢) في المجموع: ولا يعذب بيكى لا ينفذ ايضاً بتركه اه وهو البكاء الذى لا يصاح معه

ولا لطم .

(٣) يعنى أن صلاة الشخص على الجار الميت أو الصالح الميت أحب من صلاة النفل ولو قام

بالصلاة على الميت غيره .

تَسْعَ وَعِشْرِينَ حَقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ لِلسَّاعِي وَتَعَيْنَ أَحَدُهَا  
مُتَفَرِّدًا نَمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ بِتَقْصِيرِ الْوَاجِبِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ  
خَمْسِينَ حَقَّةً وَبَنَاتُ الْمُخَاضِ الْمُؤَفِّيَّةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ (تفاوت ما بعد هامن  
الأسنان سنة سنة بين كل سنين (البقر في ثلاثين تبيع ذو سنتين) بأن دخل  
في النافذة وفي أربعين مُسِنَّة ذات ثلاث (ومائة وعشرون) بخير بين أربعة أتبعة وثلاث  
مسنات (كما نقي الإبل) في أربع حقائق أو خمس بنات لبون (الغنم في أربعين  
شاة جذع أو جذعة ذو سنة ولو معزاً وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي  
مائةين وشاة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع ثم لكل مائة شاة وأربع التوسط  
ولو انفردا لخير أو الشرار إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة لا الصغيرة وضم  
يُخْتِ إعراب وجاموس لبقر وضأن لمعز وخير الساعي إن وجهت واحدة  
وتساوياً وإلا فمن الأكثر وثلاثان من كل إن تساوياً أو الأقل فصاحب  
خير وقص) الوقص ما لم يوجب الثانية وهو بفتح القاف وسكونها وبالصاد  
والسين (وإلا فالأكثر وثلاث وتساوياً فمنهما وخير في الثمانية وإلا  
فكذلك) (الثلاثان من الأكثر والواحدة من الأقل بالشرطين) (واعتبر في الرابعة  
فأكثر كل مائة) على حدة على ما سبق (وفي أربعين جاءوساً وعشرين  
برة منهم) لأنه بفضل عشرة مع العشرين (ومن هرب إلى بلد ماشية أخذ  
بزكاتها) هذا إذا أبدلها بعد الحول بل (ولو قبل الحول) بقر ب كشمير  
(على الإرجح وبني في راجعة يعيب أو فلس) وأولى فساد (إبدال ماشية  
تجارة وإن دون نصاب بعين) فبزكها الحول الثمن إن لم يرك للماشية فهو (أو  
نوعها) فلوها (ولو لاستعملك) فأخذ عنها بدلاً إلا أن تشهد به بيعة فيستقبل  
(نصاب قنيمة) مفهوم تجارة فيبني أيضاً على حول الأصل إذا أدله بعين أو  
نوعها (لا مخالف لها) كما يل عن بقر فيستقبل (أو راجعة بإقالة أو) أبدل

(عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ) فَيَسْتَقْبَلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَعْمَ إِنْ أَبْدَلَ الْمَاشِيَةَ بِعَيْنٍ اعْتَبَرَ الثَّمَنَ عَلَى حَاسِبِ (وَحُلْطَاءُ الْمَاشِيَةِ) لَا غَيْرَهَا فَالْمَبْرَةُ بِمَلِكٍ كُلِّ (كَمَالِكٍ فِيْمَا وَجَبَ مِنْ قَدَرٍ وَسَيْنَ وَصِنْفٍ إِنْ نُوبِتَ) وَتَكْفِي السَّكِيَةِ (وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ) هَذَا شَرْطٌ فِي مَطْلَقِ الزَّكَاةِ فَكَأَنَّهُ خَشِيَ تَغْلِيْبَ أَحَدِهِمَا حَيْثُ كَانَا كَمَالِكٍ (مَلَكٌ نَصَابًا) وَلَوْ خَالَطَ بَعْضُهُ فَقَطَّ عَلَى الرَّاجِحِ كَمَا يَأْتِي فِي ذِي الثَّمَانِينَ (بِحَوْلٍ) أَيْ لَا بَدَّ مِنْ حَوْلِ الْمَلِكِ وَلَوْ كَانَتْ الْخُلْطَةُ أَثْنَاءَهُ حَيْثُ اتَّفَقَ حَوْلُهُمَا (وَاجْتَمَعَا بِمَلِكٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ) كِإِجَارَةٍ (فِي الْأَكْثَرِ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ (مِنْ مَرَّاحٍ) مَوْضِعُ اجْتِمَاعِهَا نَهَارًا (وَمَاءٌ وَمَبِيتٌ وَرَاعٍ بِإِذْنِهِمَا) دَعَتْ حَاجَةَ التَّعَاوُنِ أَوْ لَا مَقَى حَصَلَ (وَفَحْلٍ) وَإِنَّمَا يَكُونُ لَذَا اتِّحَادُ الصَّنْفِ وَالشَّرْطُ اتِّحَادُ النَّوْعِ لِيَعْقِلَ الضَّمُّ (بِرَفْقٍ) بَأَنَ يَكُونُ هُوَ الْحَامِلُ عَلَى الشَّرْكَ لَا الْفَرَارِ (وَرَجَعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ شَرِيكَهُ بِنِسْبَةِ عَدَدِ يَهْمَا وَلَوْ انْفَرَدَ وَقَصَّ لِأَحَدِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ) مُتَعَاقٍ بِرَاجِعٍ كَتَأْوِيلِ السَّاعِي الْأَخْذَ مِنْ نَصَابٍ لَهُمَا) تَشْبِيهِ فِي التَّرَاجُعِ كَلَوْ كَانَ لِكُلِّ عَشْرِينَ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا (أَوْ لِأَحَدٍ هَاوَزَ أَدَّ لِلْخُلْطَةِ) كَأَنَّهُ لَوَاحِدٌ وَلِلثَّانِي أَحَدٌ وَعَشْرُونَ فَأَخَذَ مِنْ أَحَدِهِمَا شَاتِينَ تَأْوِيلًا فِيثَبِتُ التَّرَاجُعُ (لَا غَضَبًا أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهُمَا نَصَابٌ) غَضَبُهُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ (وَذُو ثَمَانِينَ خَالَطَ بِنِصْفَيْهِمَا ذَوِي ثَمَانِينَ) لِكُلِّ أَرْبَعُونَ (أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطَّ ذَا أَرْبَعِينَ كَالْحَلِيطِ الْوَاحِدِ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ شَاةٌ وَهَلَى غَيْرُهُ نِصْفٌ بِالْقِيَمَةِ) كَمَا قَالَ أَوَّلًا وَلَا حَظَّ تَعْدُدِهِ بِالْإِعْتِبَارِ وَحَذَفَ جَوَابَ الثَّانِيَةِ لِقِيَاسِهِ عَلَيْهِ ثَلَاثَانَ وَعَلَى غَيْرِهِ ثَلَاثَ (وَخَرَجَ السَّاعِي وَلَوْ بِجَدَبٍ) خِلَافًا لِالشَّهْبِ (طُلُوعُ أَثَرِيًّا

(١) بَنَاءٌ عَلَى أَنَّ خَلِيطَ الْخَلِيطِ خَلِيطٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ : لَكِنِ الْمَثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَا يَنْظَرُ فِيهِ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ فَالْأَوَّلَى مَا فِي الْجُمُوعِ وَنَصَهُ : وَخَلِيطُ الْخَلِيطِ خَلِيطٌ فَذُو خَمْسَةِ عَشْرٍ بِعَيْنٍ خَالَطَ بَعْضُهَا صَاحِبَ خَمْسَةٍ وَبَعْضُهَا صَاحِبَ عَشْرَةٍ عَلَى الْكُلِّ بِنْتُ مَخَاضٍ أَوْ عَلَى مُقَابَلِ الْمَشْهُورِ تَجِبُ خَمْسُ شِيَاهُ إِذْ يَرَى أَنَّ خَلِيطَ الْخَلِيطِ لَيْسَ بِخَلِيطٍ .

بِالْفَجْرِ) لأنه أول الصبف فتجتمع الماشية للماء (وهو) أى محيى الساعى  
 (شُرْطٌ وَجُوبٌ إِنْ كَانَ وَبَلَغَ) أى أمكن بلوغه والصواب عدم زيادة وعد  
 وأخذ إذ الوجوب لا يتوقف عليهم وإلا لاستقبل الوارث بعد الحجى قبلها  
 (وَقَبْلَهُ يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثُ وَلَا تُبْدَأُ إِنْ أُوصِيَ بِهَا) قبله بل فى رتبة مطلق  
 الوصية بمال كما بأتى آخر الكتاب (وَلَا تُجْزَى) قبله (كَمُرُورِهَا بِهَا نَاقِصَةٌ  
 ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ كَمَلَتْ) تشبيهه فى الاستقبال فإن تختلف وأخرجت أجزاء  
 عَلَى الْأَمْتَارِ) والخلاف حيث تخلف لعذر (وَالْأَلَا) تخرج كما هو المطلوب (عَمَلٍ  
 عَلَى الزَّائِدِ وَالنَّقْصِ لِلْمَاضِي) أى يعمل فيه على ما وجدته الآن زاد عما تخلف  
 عنه أو نقص (بِتَبْدِئَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ الْأَخْذُ النَّصَابَ  
 أَوِ الْعَدَّةَ) لما خوذ (فَيُتَجَرُّ) المناسب إبدال الاستثناء بالتفريع فإن هذا ثمرة  
 تهديدة الأول فكأنه استثنى من محذوف أى وما بعد الأول مثله إلا أن ينقص  
 (كَتَخْلُفِهِ عَنْ أَقَلِّ فَكَمَلْ تشبيهه فى تهديدة الأول من وقت الكمال (وَصَدَّقَ)  
 فى تعيين وقت الكمال لكن يعمل منه على ما وجد (لَا إِنْ نَقَصَتْ هَارِبًا) فلا  
 يصدق بل يعامل على ما فر به ولو جاء ثائبًا إلا لبينة وأما عام القدرة فعلى ما وجد  
 كذا فى عب وفى بن اعتبار تهديدة العام الأول حتى فى عام الاطلاع (وَلَمْ يَزَادَتْ  
 لَهُ) أى المارب (فَلِكُلِّ مَا فِيهِ بِتَبْدِئَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَهَلْ يُصَدَّقُ) فى تعيين  
 وقت الزيادة وهو المتمد (قَوْلَانِ وَإِنْ سُمِّلَ فَنَقَصَتْ عما أخبر به (أَوْ زَادَتْ  
 فَالْوُجُودُ إِنْ لَمْ يُصَدَّقْ أَوْ صَدَّقَ وَنَقَصَتْ وَفِي الزَّيْدِ تَرَدُّدٌ) والمتمد اعتبار  
 ما وجد مطلقًا وبحسب ما ذبح (وَأَخِذَ الْخَوَارِجُ بِالْمَاضِي إِلَّا أَنْ يَرْغُمُوا  
 الْأَدَاءَ) فيصدقون (إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا لِمَنْعِهِمْ) وفى خمسة أوسق فأكثر وإن  
 بَارِضٍ خَرَجِيَّةٍ) وأسقط أبو حنيفة زكاتها (أَلْفٌ وَسِتِّمِائَةٌ رَطْلٌ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ

وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا) بيان للارطال (كُلُّ خَمْسُونَ وَخُمْسًا حَبَّةً مِنْ مُطْلَقِ  
 الشَّعِيرِ) بمعنى وسطه وتقريبها بمصر أربعة أراذب وويبة (مِنْ حَبِّ) القَطَانِي  
 السبعة الحصى والفول واللوبياء والعدس والتمرس والجلبان والبسيلة وذوات الزيوت  
 الأربع الزيتون والسمن والقرطم والفجل الأحمر<sup>(١)</sup> والقمح والشعير والسلت  
 والعلس والأرز والذرة والدخن (وَتَمْرٍ) وزبيب (فَقَطُّ) ولا زكاة في غير  
 العشرين (مُنْتَقَى) مما يخزن به (مُقَدَّرُ الْجَنَافِ وَإِنْ لَمْ يَجِفَّ) بالفعل (نِصْفُ  
 عَشْرِهِ كَزَيْتِ مَالِهِ زَيْتٌ) إن أمكن معرفته (وَتَمْنٍ غَيْرِ ذِي الزَّيْتِ)  
 كزيتون مصر ويجرى في بقية الزيتية والقيمة إن أكل كلثن (وَمَا لَا يَجِفُّ)  
 كعنب مصر ورطبها يخرج من ثمنه أيضاً والعبرة في النصاب بالحب، أما الذي  
 يجف فمن حبه (وَقَوْلٍ أَخْضَرَ) أفاد (ر) والحاشية التخيير فيه والحب بين الثمن  
 والحب ولو كان شأنه الجناف على المعتمد وقوى بن تدين الحب (إِنْ سُقِيَ بِآلَةٍ)  
 شرط في (نِصْفُ عَشْرِهِ وَإِلَّا فَالْعَشْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّبَّحُ لَهُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ  
 وَإِنْ سُقِيَ بِهِمَا فَعَلَى حُسْمَيْهِمَا) يقسم بنسبة السقيين وبزكى كل قسم بحكمه  
 (وَهَلْ يُغْلَبُ الْأَكْثَرُ) مدة<sup>(٢)</sup> على الأرجح وهو الثلثان (خِلَافٌ) أظهره  
 التغليب (وَتَضُمُّ الْقَطَانِي كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ وَسُنَّتٍ) تشبيهه فتضم الثلاثة لبعضها  
 (وَأَنْ يَبْلُدَانِ إِنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخِرِ) شرط فيما قبل المبالغة  
 وما بعدها (فَيَضُمُّ الْوَسْطُ لَهَا) بأن زرع الثالث بعد حصاد الأول فقط وكان  
 في الوسط مع الأول نصاب (لَا أَوَّلُ الثَّلَاثِ) بأن كان النصاب في الوسط مع  
 الثالث فقط فلا زكاة في الأول بضم شيء مما سبق (لَا لِعَلْسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ

(١) ولا زكاة في الأبين كما في شرح المجموع .

(٢) وهو قول ابن عرفة . وقال الباجي : الأكثر سقيا واستظهاره في الشرح الكبير  
 لأن الشارع ناط العشر ونصفه بالسق بالآلة وغيرها . قال إلا أن بعضهم رجح الأول ؟ يعني  
 قول ابن عرفة ، ولا وجه له . اهـ

وَأَرْزِي وَهِيَ أَجْنَسٌ ) مع بعضها (وَالسَّمْسِمُ وَبِزْرُ الْفِجْلِ وَالْفُرْطُمِ) الأحسن  
 أن هنا حذف خبر دل عليه ما قبله أى أجناس وقوله ( كالزيتون ) تشبيهه في  
 انفراد الجنسية فلا تضم ذوات الزيوت ( لا السكتان ) مخرج من مقام الزكاة  
 أصلاً أو أن كالزيتون خبر عن السمس وما يمدده أى مثله في وجوب الزكاة  
 والسكتان مخرج من ذلك ( وَحُسِبَ قِشْرُ الْأَرْزِ وَالْعَلَسِ ) الذى يخزن به ( وَمَا  
 تَصَدَّقَ بِهِ ) فإن دفع الزرع كله للفقراء فلا شيء عليه ( أَوْ اسْتَأْجَرَ ) به ( قَتًّا )  
 حال لا مفهوم له ( لا أكل دابة في درسمها ) تسترقه ولا ما يترك لعموم اللفظ<sup>(١)</sup>  
 نعم ما يلقطه الحصاد ( وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ ) وإن لم ييبس ( وَطَيْبِ الثَّمَرِ  
 فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نِصَابٌ ) وبمدهما تركى على ملك الميت  
 كأن كان عليه دين ( وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِسِ بَعْدَهُمَا ) ويتعزى القدر إن اتهم  
 المشتري ( إِلَّا أَنْ يُعَدِّمَ فَعَلَى الْمَشْتَرِي ) ويرجع على البائع بنفقتها وحصلتها من  
 الثمن ( وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعَمَّيْنِ بِجُزْءِ لَا أَلْمَسَاكِينِ أَوْ بِسَكِيلٍ فَعَلَى  
 الْوَصِيَّةِ ) فيهما ، الباب للزكاة وهى على للميت بعد الغايب كقبوله بكيول وإلا ففي  
 الوصية إن بلغت نصاباً ( وَإِنَّمَا يُحْرَصُ الثَّمَرُ وَالْعَنْبُ ) فقط ( إِذَا حُلَّ بَيْعُهُمَا )  
 ولا يكفي هنا بعض الحائط ( وَاخْتَلَفَتْ جَمَاعَةُ أَهْلِهَا ) المدار على الحاجة لأكلهما  
 رطبين ( نَخْلَةٌ نَخْلَةٌ ) لأنه أضيظ ( بِاسْتِقَاطِ نَقْصِمِ ) بالجفاف ( لَا سَقَطِماً )  
 لهواء أو طهر وإن اعتبر بمد كما يأتى في الجائحة ( وَكَفَى الْوَاحِدُ ) المدل العارف  
 ( وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا عَرَفَ وَإِلَّا ) بأن تساوا في المعرفة ( فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ )  
 نسبة للمجموع فالثلاثة من كل الثلث ( وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ ) في  
 الأسقاط فإن لم تحط عن المشتري لم تسقط زكاتها عن البائع ( وَإِنْ زَادَتْ عَلَى

(١) وهو حلال للاقطه ، كما قاله أبو الحسن . أما ما يلقطه الحصاد فيجيب .

تَخْرِيبِ عَارِفٍ) جَذْعًا (فَالَا حَبَّ الْإِخْرَاجُ وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ) من النَّدْبِ أَوْ  
 الْوُجُوبِ) وهو الأَرْجَحُ (تَأْوِيلَانِ وَأَخِذْ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ) ومن كل نوع  
 بحسبه (كَالتَّمْرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهَا) والزَّيْبُ كَالْتَمْرِ (وَفِي مَائَتِي  
 دِرْهَمٍ شَرْعِيٌّ أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرُ أَوْ مُجْمَعٌ مِنْهُمْ بِالْجُزْءِ) الدِّينَارُ  
 بِعِشْرٍ وَسَبْعٍ لَهُ الدِّرْهَمُ فِي الْحَرْثِ وَالِدِينَارَانِ عَشْرُونَ وَسَبْعُونَ مِنْ وَسْطِ الشَّعِيرِ (رُبْعُ  
 الْعُشْرِ وَإِنْ لَطِيفٌ أَوْ مَجْنُونٌ) وَالْوُجُوبُ عَلَى الْوَلِيِّ (أَوْ نَقَصَتْ أَوْ  
 بَرَدَاةٌ أَوْ إِضَافَةٌ وَرَاجَتْ) فِي الثَّلَاثِ (كَكَامِلَةٍ وَإِلَّا حُسِبَ الْخَالِصُ)  
 فِي الْأَخِيرَةِ وَالْوِزْنُ فِي الْأُولَى وَالرَّدِيَّةُ كَالْعَرُوضِ (إِنْ تَمَّ الْإِمَّاكُ) كَمَا  
 سَبَقَ أَوَّلُ الْبَابِ (وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَدِينِ) لَأَنَّهُ (وَتَمَدَّدَتْ بِتَمَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ)  
 بَعْدَ قَبْضِهَا وَيَعْتَبَرُ النِّقْصُ بِقَبْذِيَّةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَفِي بَنِ اسْتَظْهَرَ ابْنُ عَاشِرٍ أَنَّ يَرْكِبُهَا  
 لِكُلِّ عَامٍ وَقَدْ الْوُجُوبُ مِنْ عِنْدِهِ (وَمُتَّجِرٌ فِيهَا بِأَجَرٍ) لِمَفْهُومٍ لَهُ بَلِ الْمَدَارِ  
 عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الرِّبْحِ لِرَبِّهَا (لَا مَغْصُوبَةٌ) بَلِ لِعَامٍ وَاحِدٍ مَتَى قَبْضُهَا وَيَرْكَبُ  
 الْغَاصِبُ كُلَّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ بِهَا وَأَمَّا الْحَرْثُ وَالْمَاشِيَةُ فَزَكَاتُهُمَا مِنْهُمَا  
 كَمَا وَجِبَتْ (وَمَدْفُوعَةٌ) بِمَوْضِعٍ لَا يَحَاطُ بِهِ تَاهُ عَنْ مَجْلَاهَا (وَضَائِعَةٌ) بِلَادِفْنِ  
 كُلِّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِعَامٍ وَاحِدٍ (وَمَدْفُوعَةٌ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ)  
 لَا مَفْهُومَ لَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ عَلَى ضَمَانِهِ زَكَاتُهُ هُوَ كُلُّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ (وَلَا  
 زَكَاتَ فِي عَيْنٍ فَقَطْ) وَسَبَقَ إِرْثُ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ (وَرِثَتْ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ بِهَا  
 لَمْ تُؤَقَفْ) لَا مَفْهُومَ لَهَا (إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ قَسَمِهَا أَوْ قَبْضِهَا) الْمَدَارُ عَلَى  
 الْقَبْضِ كَمَا فِي ر (وَلَا مُوَصَّى بِتَفْرِيقِهَا<sup>(١)</sup>) وَسَبَقَ وَصِيَّةُ الْحَرْثِ وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ

(١) فِي شَرْحِ الْجَمْعِ : وَمِنْهُ لَا زَكَاتَ فِيهَا تَجَمُّدٌ عِنْدَ النَّظَرِ لِلْمُسْتَعْقِينَ وَالْجُرْدِ مَصَالِحُ  
 الْقَوَفِ يَرْكَبُ كَمَا ذَكَرَهُ حَشٍ وَذَكَرَ أَيْضًا الْخِلَافَ فِي نَحْوِ مَا بِالْكَعْبَةِ هَلْ يَرْكَبُهَا الْإِمَامُ  
 قَوْفٌ أَوْ لَا لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَمْ لَا.

فيزكيها من صار له نصاب من المعينين (ولا مال رقيق) وإن بشائبة لعدم تمام الملك وإن لم ينزع ماله ولا على السيد إلا أن ينزعه ويحول (ومدين) إلا أن يكون عنده ما يوفي (وسكة وصباغة وجودة) فلا تعتبر قيمة ذلك (وحلى وإن تسكّر إن لم يتشتم) فإن تشتم زكاه ولو نوى إصلاحه (وأم ينفو عدم إصلاحه) ظاهره إذا لم ينو شيئاً لا زكاة والمعتد الزكاة كنفيا لعدم (أو كان لرجل) يستعمله حيث أبيع أو لأهله (أو كراء) وإن حرم عليه استعماله فيكره لفساد كافي روفي بن عن ابن عرفة تقييد سقوطها بالمباح لحابسه وقوامه فانظره (إلا تجزأ ما أو معداً لعلابة أو صدق) فيزكي كل ذلك (أو منوياً به التجارة) وإن رصع بجواهر وزكى الزينة (بمد نزعه) إن نزع بلا ضرر ولا تحري (والجواهر على حكم المرض) وضّم الربح لأصله<sup>(١)</sup> ولو قبل الحول بيوم أو ربح فائدة ولا يمول على ما في الخروشي (كاملة مكترى للتجارة) فحول ما يقبض من كرائه حول ما دفع فيه (وآخر ربح دين لا عوض له عهده) فيزكيه اليوم الساف (ولمنفق) عطف على لأصله (بمد حوله مع أصله) أي أصل الربح (وقت الشراء) ظرف لمنفق أي وقت تقريره والأوضح بعد الشراء وصورتها حال الحول على عشرة فاشترى بخمسة سلمة ثم أتى خمسة فإذا باع السلمة بخمسة عشر كلها بالخمسة وزكى على الحول الأصلي (واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كمطية أو) تجددت عن (غير موكى كشحن عرض (مقتنى ونظم ناقصته وإن) طرأ النقص لها (بمد تمام لثانية أو ثالثة) وهكذا (إلا) أن تنقص (بمد حوله لها كاملة قبل حوله) وبزكى كل على حوله نظراً لتماه بالآخر ولو قبل حول الآخر فإن حال حول بعد النقص

(١) هذا شروع في الكلام على تمام الدين وهو ثلاثة : ربح وفائدة وغلة . أشار إلى الأول بقوله كلمة مكترى وإلى الثاني بقوله : واستقبل بفائدة ، وإلى الثالث بقوله : وبالمستجد ومن سلع التجارة .



فانسخ الحول الأول وجاء الضم (كالكاملة أو لا) المستمر كالأمر (وإن نقصنا  
 فربح فيهما أو في إحداهما تمام نصاب عند حول الأولى أو قبله بقرين  
 قولى حولهما ونقص ربحهما) على عددهما وتختص صاحبة الربح به (وبعد  
 شهر) من حول الأولى (فمنه) الأولى (والثانية على حولها وعند حول  
 الثانية أو شك فيه لا يهما فمنه) أى فالجميع من حول الثانية كأنه إذا شك  
 فى أصل الربح أضيف للثانية (كبعده) أى بعد حول الثانية فينقل الجميع لذلك  
 البعد (وإن حال حولهما) وز كالأمر تمامها بالثانية كما سبق (فأنفقها ثم حال  
 حول الثانية ناقصة فلا زكاة) لعدم المتم (وبالمستجد) عطف على بقية  
 وهذه غلة (من سلع التجارة بلا بيع) لاسم (كغلة عبد) للتجارة (وكتابة  
 وثمرة مشتري إلا المؤبرة) للتمدد ولو مؤبرة كافى رحيث لم تكن تبعاً  
 للأصل (والصوف الثام) وإن اكترى وزرع للتجارة زكى (ثم الزرع  
 لحول الأصل) وهل يشترط كون البذر لها (فيستقبل وإن كان من قوته  
 تردد لأن لم يكن أحدهما) الكراء أو الزرع (للتجارة) فيستقبل (وإن  
 وجبت زكاة في عينها) أى الزرعة لكونها نصاباً مما يزكى (زكى ثم  
 زكى الثمن لحول التزكية وإنما يزكى دين إن كان أصله عيناً يديه  
 أو عرض تجارة) احتكاً بأدليل قوله لسنة ويذكره كيدته (وقبض عيناً وإن  
 بهيمة) وقبضه الموهوب له والزكاة منه إن نوى الواهب ذلك والمدين إبراء لازكاة  
 به (أو إحالة) فيزكاه الحيل بمجرد ما عنده كما يزكاه الحال إذا قبضه  
 والمدين كل عام إذا كان عنده ما يوفى فيلزم بمال يزكاه ثلاثة (كامل بنفسه  
 ولو تليف المم) بفتح التاء وكسرها أوهما كما سيؤول (أو بفائدة جمعهما  
 ملك) معلوم<sup>(١)</sup> (وحوز) كما سيمثل (أو مدين على القول)

(١) يبنى أن قوله جمعها ملك معلوم لا حاجة لذكره ولذا حذفه في المجموع وقال فى شرحه:

لأن الفائدة لا تتحقق بدون ملك . اهـ

لما زرى (سنة من أصله ولو فر بتأخير) مبالغة على المتمد (إن كان  
عن كهيته أو أرش) استقبل بعد القبض ولو فر وهذا مستأنف وأذات  
السكاف الخلع والمهر . وهذا مفهوم أصله عين (لا عن مشتري للقيمة  
وباعه لأجل فليكل) حيث فر ، وهذا ضعيف والعمد الاستقبال  
أيضاً (وعن إجارة أو عرض مفاد قولان) المتمد الاستقبال أيضاً  
(وحول للمتم) بالفتح (من التمام إن نقص بعد الوجوب) فيبقى كل  
على حوله كالفوائد (ثم زكى المقبوض وإن قل وإن اقتضى ديناراً فآخر  
فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين فإن باعها مائة أو أخذها بعد  
شراء الأخرى زكى الأربعين) للتمد كما في (ر) وغيره أنه لا يزكى  
أربعين إلا إذا اشتراها مائة (ولاً) زكى (أحداً وعشرين) المشرون  
الأولى والدينار الثاني (وتمم لا اختلاط أحواله آخر لأول) فاشك في وقته  
قدمه الأول (عكس الفوائد والافتضاء لمصلحة مطلقاً) بقيت أولاً كما سبق  
والفائدة المتأخر منه فإن اقتضى خمسة بعد حول ثم استفاد عشرة بعد  
أن أنفق الخمسة (وأنفقها) أى العشرة (بعد حولها ثم اقتضى عشرة زكى  
العشرين) والخمسة (الأولى إذا اقتضى خمسة) إذ لا بكل المتقدم إلا باقتضاء  
(ولمّا يزكى عرض لا زكاة في عينه) أما نصاب الماشية والحارث فعلى  
حكمهما السابق (ملك بمعاوضة) مالية وإلا استقبل بثمنه كموروث ومن أرض  
(بذبة تجر) الباء للملاسة وما قبلها للبيبة (أو مع نية غلة أو فنية على  
المختار والمرجح لا بلانية أو نية فنية أو غلة أو مأكول كان كسأضله)  
فيه قلب والمعنى وكان أصله كهو فى ملكه بمعاوضة (أو) كان أصله (عيناً  
وإن قل ويبيع بعين وإن لا سنة لأك كالتين) فيزكيه لسنة حيث باع بنصاب  
ولو فى مبرات وأنفق الأول ثم زكى ما باع به وإن قل (إن رصد به الشوق

وَالْأَلَا) بَأَن كَانَ مَدِيرًا (زَكَى عَيْنُهُ وَدَبِنَهُ) بِالْعَدَدِ (وَالنَّفَقَةُ الْحَالُ الْمَرْجُوعُ  
وَالْأَلَا) بَأَن كَانَ عَرْضًا أَوْ مُوَجَّلًا (قَوْمَهُ) فَيَقُومُ الْعَيْنُ الْمُوَجَّلُ بِعَرْضِ نَحْوِ هُوَ  
بَعْدَ حَالٍ (وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ) إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ تَقْوِيمِهِ بِمِثْلِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ (كَسَلْمَةٍ) كُلِّ  
عَامٍ وَإِنَّمَا يَقُومُ مَا دَفَعَ ثَمَنَهُ أَوْ حَالَ حَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ كُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ  
مَالٌ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ وَلَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُ ثَمَنِهِ  
زَكَاةً غَيْرَهُ كَمَا فِي الْمَقْدَمَاتِ ١٥٠ بَن (وَلَوْ بَارَتْ) مَتَى بَاعَ فِي الْحَوْلِ بِدَرَاهِمٍ شَرَعِي  
(لَا إِنْ لَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا) فَإِنَّمَا يَرْكَبُهَا بَعْدَ الْقَبْضِ لِسَدِّ (وَتَوَلَّى وَلَتْ  
أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ) وَهُوَ ضَعِيفٌ (وَهَلْ حَوْلُهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطِهِ مِنْهُ  
وَمِنْ الْإِدَارَةِ تَأْوِيلَانِ) فِي الْمَدِيرِ بَعْدَ وَقْتِ الْمَالِكِ أَرَجَحُهُمَا الْأَوَّلُ كَمَا يَفِيدُهُ ر  
وَبَن (ثُمَّ زِيَادَتُهُ) عَلَى مَا قُومَ بِهِ صَوَابًا فِي وَقْتِهِ (مُلْفَأَةٌ بِخِلَافِ حَالِ التَّحَرُّيِ)  
لَتَمِينَ الْخَطَأَ فِيهِ (وَالْقَمْحُ) وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ (وَالْمَرْتَجِعُ مِنْ مُقَاسٍ) بَعْدَ  
بَيْعِهِ لَهُ (وَالْمُسْكَنْ) بِعَجْزٍ كَثِيرٍ (فِي التَّقْوِيمِ) خَبَرَ عَنِ الْقَمْحِ وَمَا بَعْدَهُ (وَانْتَقَلَ  
الْمُدَارُ لِلِاحْتِكَارِ وَهُمَا لِلْفَنِيَةِ بِالنَّيَةِ) رَاجِعٌ لِلْفَرْعَيْنِ (لَا الْفَسْخُ) فِيهِمَا  
لَأَنَّ الْقَنِيَةَ أَصْلُ الْعُرُوضِ وَالِاحْتِكَارُ إِلَيْهَا أَقْرَبُ وَالنَّيَةُ تَنْقِلُ الْأَصْلَ لَاعْنَهُ إِلَّا  
بِعَمَلٍ (وَلَوْ كَانَ أَوْلَا) قَبْلَ الْقَنِيَةِ (لِلتَّجَارَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ إِدَارَةُ وَاحْتِكَارُ  
وَتَسَاوَيَا أَوْ احْتِكَارُ الْأَكْثَرُ فَكُلٌّ عَلَى حُكْمِهِ وَالْأَلَا) بَأَن أَدَارَا الْأَكْثَرُ  
(فَالْجَمِيعُ لِلْإِدَارَةِ وَلَا تَقُومُ الْأَوَانِي) وَبَقِيَ الْحَرْثُ وَعَيْنُهَا عَلَى حُكْمِهَا (وَفِي  
تَقْوِيمِ الْفَسْخِ) التَّقْوِيمُ لِلْمَدِيرِ أَمَّا الْخِتَارُ فَيَسْتَقْبَلُ (لِحَوْلٍ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ  
اسْتِقْبَالِهِ بِالثَّمَنِ قَوْلَانِ وَالْقِرَاضُ الْخَاضِرُ بِزَكَاةٍ رَبُّهُ) لَا الْعَامِلُ فَإِنْ أَخَذَ  
بِهَا أَجْزَأَتْ وَظَاهَرُ الْمَصْنُوعِ أَنَّهُ لَا يَصْبِرُ لِلْمَصْنُوعِ وَهُوَ مَا فِي تَوْضِيحِهِ وَنَقَلَ (ر) عَنْ  
ابْنِ رَشْدٍ وَقَوَاهُ الصَّيْرُ وَتَنْزِيلُ سَنَةِ الْمَفَاعِلَةِ مَنْزِلَةُ سَنَةِ الْحَضُورِ وَيَجْرِي عَلَى مَا بَيَّنَّا  
(إِنْ أَدَارَ أَوْ الْعَامِلُ) وَلَوْ كَانَ مَا بِيَدِهِ أَقْلٌ لَأَنَّ الْفَرْضَ مَجْرَدُ الْقِرَاضِ لَا الْجَمْعُ

فلا يعتبر ما للخرشي وغيره هنا ( مِنْ غَيْرِهِ ) أو منه وتحسب على ربه كما أفاده  
 الناصر على ما في عب وغيره فالختر عنه جعلها كالنفقة والخمس عليهما ( وصبر  
 أى جاز له الصبر ( إِنْ غَابَ ) بحيث لا يعلم ( فَرُكِّيَ لِسَنَةِ الْفَصْلِ ) يعنى  
 الحضور ( مَا فِيهَا وَسَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا ) لأنه لم يصل إليه بل يزكى ما فى سنة  
 الفصل لما مضى بعد إسقاط ما نقصته الزكاة فان نقص النصاب سقطت ( وَإِنْ  
 نَقَصَ ) ما قبلها ( فَلِكُلِّ مَا فِيهَا وَانْقَصَ وَأَزِيدَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ  
 كلما علم من سقوط ما زاد ( وَإِنْ اخْتَكِرَ أَوْ الْعَامِلُ فَكَالْدَيْنِ ) إلا أن يدير  
 لربه الأكثر فالجميع للادارة ( وَعُجِّلَتْ زَكَاةُ مَا شِئِيَ الْفِرَاضِ مُطْلَقًا ) حضر  
 أو غاب ( وَحُسِبَتْ عَلَى رَبِّهِ ) من رأس المال ( وَهَلْ ) زكاة فطر ( عِيَّيْده  
 كَذَاكَ أَوْ تُنْفَقَ كَالنَّفَقَةِ تَأْوِيلَانِ ) اعترض بأنها تحسب قطعاً ( وَزُكِّيَ  
 رِبْحُ الْعَامِلِ ) بعد المفاصلة لسنته ( وَإِنْ قَلَّ إِنْ أَقَامَ يَدِيهِ حَوْلًا وَكَانَا ) أى  
 العامل ورب ( حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَادَيْنِ وَحِصَّةُ رَبِّهِ ) يعنى رأس ماله ( يَرِيحُهُ  
 نِصَابٌ ) بل ولو بالضم لما عنده ( وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا ) فإذا اشترى من يعتق  
 عليه عتق عليه شهر ( أَوْ أُجِيرَ ) فلذا لا يشترط فى زكاة ربحه كونه نصاباً  
 وشهر أيضاً ( خِلَافٌ ) وَلَا تَسْطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَا شِئِيَ وَمَعْدِنِ بَدَيْنِ أَوْ فَقْدِ  
 أَوْ أَمْرٍ وَإِنْ سَاوَى مَا يَدِيهِ ) أوزاد ( إِلَّا زَكَاةُ فِطْرٍ عَنْ عَهْدٍ عَلَيْهِ مِثْلُهُ )  
 منقطع ( بِخِلَافِ الْعَيْنِ ) ومنه قيمة العرض وحقق أن سقوطها بالفقد والأمر  
 معناه لا تخرج الآن فإذا حضر ربهما زكى الجميع ما مضى ورد على من قال بالزكاة  
 لسنة واحدة أو الاستقبال ( وَلَوْ دَيْنٌ زَكَاةٌ أَوْ مُؤْجَلًا ) ويعبر عدده ( أَوْ  
 كَثِيرٌ أَوْ نَفَقَةٌ زَوْجَةً مُطْلَقًا ) ولو لم يحكم بها ( أَوْ وَلَدًا إِنْ حُكِمَ بِهَا وَهَلْ  
 إِنْ تَقَدَّمَ يَسْرٌ ) للولد ( تَأْوِيلَانِ ) راجع لمنهوم الشرط أى فإن لم يحكم بها لم  
 تحقط الزكاة عند ابن القاسم وقال أشهب بالإسقاط لقبيل خلاف ووفقى بحمل

الأول على ما إذا تقدم يسر فلي أن المصريح به التوفيق حقه<sup>(١)</sup> وهل إن تقدم يسر  
وعلى أنه الخلاف صواب العبارة وإن<sup>(٢)</sup> لم يزيادة واو المباعدة وعلى كل فهو مرتبط  
بإبن القاسم (أو وَاَلِدِ بِحُكْمِ إِنْ تَسَلَّفَ) ما أنفق (لَا يَدِينُ كَذَّابَةً أَوْ هَذِي)  
وقتل بن أنهما كاذبة فانظره (إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مُعَشَّرٌ) هو الحرث بزكي  
بالعشر أو نصفه استثناء من قوله بخلاف الدين (زُكِّيَ) مفهومه موافقة (أو  
مَعْدِنٌ أَوْ قِيَمَةٌ كِتَابَةٌ أَوْ رَقَبَةٌ مُدَبَّرٌ أَوْ خِدْمَةٌ مُعْتَقٌ لِأَجَلٍ أَوْ مُخْدَمٌ  
أَوْ رَقَبَتِهِ إِمِنْ مَرَجِعَهَا) بعد الخدمة (لَهُ أَوْ عَدَدُ دِينَ حَلٍّ أَوْ قِيَمَةٌ  
مَرَجُورٌ أَوْ عَرَضٌ حَلٍّ حَوْلُهُ) راجع لخصوص العرض كافي (ر) قال بن عن  
عابن عاشر إنما بشرط مضى الحول على ما جعل في الدين إذا مر الحول على الدين  
(إِنْ رِيْعَ) شرط فيما يحول في الدين (وَقَوْمٌ وَقَتَ الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ) الجار  
معلق ببيع وقوله وقت يتنازع ببيع وقوم على الظاهر فإن العبارة في كونه ببيع على  
المفلس أولا بوقت الوجوب (لَا آتِيَّ وَإِنْ رُجِيَ) لأنه لا يباع (أو دِينَ كَمْ  
يُجْرِي وَإِنْ وَهَبَ الدِّينُ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ وَلَمْ يَحُلْ حَوْلُهُ أَوْ مَرَّ كِلْمُ وَجَرٍ  
فَفَسَّهٖ بَسِيتَيْنِ دِينَارًا) قبضها وأدخلت السكاف أقل أو أكثر (ثَلَاثَ سِنِينَ حَوْلٌ  
فَاعْلَمْ) فَلَا زَكَاةَ بل يستقبل في الثلاثة فإن الملك إن مات بعد الاستقبال  
(وَمَدِينٌ مِائَةٌ لَهُ مِائَةٌ مُحَرَّمِيَّةٌ) الحول (وَمِائَةٌ رَجَبِيَّةٌ بَزَكِّيَ الْأُولَى)  
ويجمل الثانية في الدين (وَزُكِّيَتْ عَيْنٌ وَفُتَتْ لِلْسَّلَفِ) منها كل عام على ملك  
الواقف فتضم له إن نقصت فإن تسلفها أحد أعواماً زكيت تعد قبضها لواحد  
كثيرها وهو على حكم الدين (كَمَا بَاتَ) كأن يوقف حائطه (وَحَبَّوَانٌ أَوْ  
نَسْلُهُ عَلَى مَسَاجِدٍ أَوْ غَيْرِ مُعْتَبَرِينَ كَمَا بَاتَ إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ وَلَا إِنْ  
حَصَلَ إِكْلَالٌ نَصَابٌ) هذا التفصيل ضعيف والمعتمد زكاة لجملة على مالك الوائف

(١) هذا يفيد أن نسخة الشارح من المتن هكذا : وهل إن لم يتقدم يسر

(٢) أى وهل وإن لم . الخ

مطلقاً (وفي إلحاق ولد فلان بالعميين أو غيرهم قولان) إنما يحتاج لهذا على الضيف (وإنما يزكى مدين عين) لا كجوهرو نحاس (وحكمه للإمام ولو بأرض مدين إلا تملوكة لمصالح فله) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (وضم بقيته عرفه) ولو ذهباً مع فضة (وإن ترأخى العمل لا معادن) في أمكنة (ولا عرق لا آخر وفي ضم فائدة حال حولها) للمدين وهو المعتمد (وتعلق الوجوب بإخراجه) فيحسب ما ذهبه قبل التصفية (أو تصفيته ردّد وجاز دفعه) لمن يأخذ منه (بأجرة غير نقد) وإلا كان فضلاً أو صرفاً أما كراء ومن يخرج لربه فبائز بالنقد (وكل أن المخرج للمدفوع له) ولو مجاناً ولا يخلو عن تكرار (واعتبر ملك كل) حيث تعدد المستحق (وفي بجزء كالأراض قولان وفي نذرته) لا تحتاج لكبير عمل (الطمس) ولا تعتبر فيه شروط الزكاة كالكراز (وهو دفن جاهلي وإن شك) لأنه الشأن (أو أقل أو عرضاً أو وجدته عبداً أو كافراً إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فقط) فلا تعتبر نفقة السفر والمعتمد اعتبارها كافي والحاشية (قال الزكاة) على تأويل اللغوي ، وتأويل ابن يونس الخمس مطلقاً كما في بن وتل عن ابن عاشر أن المراد بالزكاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الزكاة (وكره حفر قبره) أي الجاهلي (والطلب فيه وبأبيه لملك الأرض ولو جيشاً وإلاً) تكن مملوكة كلوات والقبافي (فأواجده وإلا دفن المصالحين قائم) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (إلا أن يجده رب دار بها) بل ولو كان الواجد غيره على تأويل عبد الحق وابن محرز وهو قول ابن القاسم في كتاب ابن المواز لكن المصمر على تأويل أبي سعيد وابن أبي زيد كما في بن تيماله (فله ودفن مسلم أو ذمي أنفة وما أفضله) بفتح الفاء (البحر كمنبر) وجوهراً مما لم يتقدم عليه ملك (فلأواجهه بلا تخميس) فإن تقدم عليه ملك فالمعصوم لقطعة وغيره بخمس

وفي بن عن المدونة أن ما لدى ينظر فيه الإمام وليس لقطة وفي ح وكبرت  
خلاف إذا فأت شيته فأخذه غيره هل لربه ويفرم ، وثنته أو لآخذه أو إن أعرض  
عنه ربه بالمرّة فانظره .

( فَضْلٌ وَمَضْرُفٌ فَقِيرٌ ) يملك دون عامه ( وَمُسْكِينٌ وَهُوَ أَخْوَجُ )  
لا يملك شيئاً ( وَضِدٌّ فَإِلَّا لِرَبِّهِ إِنْ أَسْلَمَ ) كل ( وَنَعَرَرَّ وَعَدِمَ كِفَايَةً بِقَلِيلٍ  
أَوْ إِنْ تَفَاقَرُوا صَنَعَةً ) لا حاجة له كافي ر لأنه مفهومها ( وَقَدِمَ بُنُوهُ لَهَا شَيْئاً  
لَا الْمُطْلَبِ ) بالنفي على المذهب فإن لم يعطوا من بيت المال أخذوا بالفقر ( كَحَسَبِ  
كَلَى عَدِيمٍ ) تشبيه في مفهوم الشرط من عدم الأجزاء ( وَجَازَ لِمَوْلَاهُمْ ) أى  
عتيق الهاشميين دفع لما يتوهم من أن مولى القوم منهم هنا ( وَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ )  
لو تملكه ( وَمَالِكٍ نَصَابٍ ) لا يسكفيه عامه ( وَدَفْعُ أَكْثَرِ مِنْهُ وَكِفَايَةً سَفْعَةً )  
لا أزيد بالفقر ( وَفِي جَوَازِ دَفْعِهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا ) ولو فوراً بلا مواطأة  
( تَرَدُّدٌ وَجَابٍ وَمُفَرَّقٌ ) لاراع وسيأتى ( حُرٌّ عَدْلٌ ) غير فاسق ( عَالِمٌ  
بِحُكْمِهَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَكَافِرٌ ) يغنى عنه العدل ، والخربة وعدم الهاشمية شرطان  
في الأخذ وما بقى في المنصب أيضاً ( وَإِنْ غَنِيًّا ) معلوم وإلا رجع للفقير ( وَبُدِيٌّ  
بِهِ ) لأنها أجرته ( وَأَخَذَ الْفَقِيرُ وَصَفِيَّهُ ) إلا أن يزبل الفقير غيره وكذا  
الأوصاف ( وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا ) بل من بيت المال وكذا حارس  
الزكاة ( وَمُؤَلَّفٌ كَافِرٌ لِيَسْلَمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ <sup>(١)</sup> ) وفي ( ر ) ترجيح خلافه ( وَدَرَبِقٌ  
مُؤْمِنٌ وَلَوْ يَغِيْبُ ) أو هاشمياً كما فى عب لأن تخليصه من الرق أولى وإن نازعه  
بن تبعاً لابن عبد السلام ( يَغْتَقُ مِنْهَا ) وهل يشترط شراؤه بها أو يكفى عبده  
للقديم خلاف فى ر ( لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَوَلَا وَهُ لِلْمُسْلِمِينَ ) ولو فى شرطه لنفسه

(١) بناء على أن المقصود إنقاذه من الخلود فى النار . وهذا مستمر إلى نزول عيسى عليه  
السلام . وقيل إن المقصود إمامته لتكثير سواد المساكين . وهذا سقط بفشو الاسلام اليوم وهو  
الذى رجحه ركاهنا وفى شرح المجموع

(وَإِنْ اشْتَرَطَهُ) أى المتق مستأنف (لَهُ) بأن قال حر عني (أَوْفَكَ أُسِيرًا  
لَمْ يُجْزِهِ) زكاة جواب إن (وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْبَسُ فِيهِ) شائناً وإن لم  
يحبس بالفعل كدين ولده على الأقوى وهو حق الآدمي نخرج نحو الهدى والكفارة  
(لَا فِي فَسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا) من غير ضرورة (إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَخْسَنِ إِنْ  
أَعْطَى مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا) مما يباع على المفلس (وَجَاهِدْهُ وَآلَتُهُ  
وَلَوْ غَنِيًّا) معلوم مما سبق (كَجَاسُوسٍ) ولو كافراً (لَا سُورَ وَمَرْكَبٍ) ولو  
بالجهاد وتبع المص تشهير ابن بشير وقد رجح مقابله كافي بن ولو لسكنا لم إلا فقر<sup>(١)</sup>  
وقبل يأخذ مطلقاً بالأولى مما فى الآية (وَعَرِيبٌ مُحْتَاجٌ لِمَا يُوَصِّلُهُ فِي غَيْرِ  
مَقْصِدَةٍ) لا كما بقى لم يذب<sup>(٢)</sup> (وَلَمْ يَجِدْ مُسْلِمًا وَهُوَ مِلِّيٌّ بِلَدِهِ) بأن لم يجد  
إسلاماً أو وجد وهو فقير وإلا تسلف (وَصُدُقٌ وَإِنْ جَلَسَ نَزَعَتْ مِنْهُ كَعَارٌ  
وَفِي غَارِمٍ يَسْتَعْنِي تَرَدُّدٌ) للغمي قال ولو قيل تنزع منه لكان وجهاً كافي بن  
عن المواق (وَنَذِيبٌ يُبْكَرُ الْمُضْطَرُّ دُونَ عُمُومِ الْأَصْنَافِ) إلا مراعاة خلاف  
(وَالِاسْتِغْنَاءُ بِهِ) لأنه أخاص (وَقَدْ تَجِبُ) إن خاف الرياء (وَكَرِهَ لَهُ حَيْثُ نَزِدَ  
تَخْصِيصُ قَرِيْبِهِ) وبأخذ النائب المستحق (وَهَلْ يُنْفَعُ إعْطَاهُ زَوْجَةً زَوْجاً  
أَوْ بُكْرَةً) ورجح (تَأْوِيلَانِ) ولا يجزى عكسه ككل من تجب نفقته  
(وَجَازَ إِخْرَاجُ ذَهَبٍ عَنْ وَرْقٍ وَعَكْسُهُ) وكره إخراج الفلوس (بِعَرَفٍ  
وَقْتِهِ مُطْلَقاً) ولو خالف تحريره دينار الزكاة (بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ) فيه أن العرف  
يتضمنها إنما يحتاج لهذا إن أخرج غير مسكوك عن مسكوك من جنسه ولذا جادل  
شيخنا الواو من قوله (وَلَوْ فِي نَوْعٍ) حالية ولو لزائدة وإن كان خلاف سياقه مع

(١) يعنى أن العالم والفتى والقاضى لا يأخذون منها إلا أن يمنعوا حقتهم فيأخذوا بالفقر وعن  
الغمي وابن رشد يأخذون مطلقاً  
(٢) الصواب : كما فى لأن الرقيق لا يستحق منها شيئاً



أنه معترض كافي بن و (ر) على المص وابن الحاجب وابن بشير بأنه ربما لم يقل به القابسي القائل باعتبار السكة (لا صياغة فيه) أى النوع فلا يخرج قيمتها (وفي غيره تردّد) بأن أخرج عن ذهب مصوغ فضة (لا كسر مسكوك) عطف على فاعل جاز ولولا زكاة لأنه إفساد (إلا لسبك) كحلى (ووجب نيتها وتفرقتما بموضع الوجوب) مكان الساعى إن وجد إلا فالملك (أو قرينة) دون مسافة القصر (إلا لأقدم فأكثرها له) وإن نقلت كلها صح وإن منع (بأجرة من النوى وإلا) يكن فى (بيعة واشترى مثلها) أو فرق الثمن بحسب المصلحة (كعدم مستحق وقدم) المنقول (ليصل عند الحول وإن قدم معشراً) زكاة قبل طيبه (أو ديناً أو عرضاً) لحسكر (قبل القبض أو نقلت لديهم) فى بن اعترضه اللواق بأن المذهب الإجزاء نقله عن ابن رشد والكافى انظره (أو دفعته باجتهاد الغير مستحق وتعدّر ردّها إلا الإمام) لأن اجتهاده ماض (أو طاع بدفعها إيجاباً) فى صرفها أو بقيمتها (شهر فى توضيحه إجزاء العين من غيرها) لم تجز (جواب ان فى السبع) لا إن أكره أو نقلت إيمانهم (وإن منع) أو قدّمت بكشهر فى عين وماشية فإن ضاع للقدم فعن الباقي وإن تلف جزءه نصاب ولم يمكن الأداء سقطت كمرها (بعد الحول) فضاعت لأن ضاع أصلها وضمن إن أخرها عن الحول (كثيراً فتلفت) (أو أدخل عشره) البيت مثلاً (مفرطاً لا محصناً) لعدم من يأخذه من الزرع (وإلا) يعلم قصده (فتردّد) فى تصديقه فى دعوى التحصين (وأخذت من تركة الميت) على ما يأتى فى الوصايا (وكرها) وتكفى نية المكسر (وإن يقتال وأدب ودفعته للإمام العدل وإن عينا وإن غرّ عبد بحريّة) وأخذ من الزكاة (فجناية) فى رقبته (على الأرجح

وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَامَعَهُ وَمَا قَارَبَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرِجٌ) شرط في الغائب  
(وَلَا ضَرُورَةَ) فيهما .

(فَصَلُّ يَجِبُ بِالسَّنَةِ<sup>(١)</sup> صَاعٌ أَوْ جُزْؤُهُ) بحسب القدرة (عَنْهُ فَضْلٌ  
عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ) يومه (وَلِنْ يَتَسَافِرَ) يرجو وفاءه وظاهر المصنف  
كظواهر المدونة وجوب التسلف وصرح ابن رشد بالاستحباب كذا في بن (وَهَلْ  
بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ خِلَافٌ) تظهر ثمرته فيمن ولد أو مات مثلاً عند  
أحدهما (مِنْ أَغْزَابِ النَّوْتِ) في بن المعتبر الأغلب في رمضان على ما يظهر من ح  
ترجيحه لا في العام كله ولا في يوم الوجوب (مِنْ مُعَسَّرٍ) الذي هنا خصوص  
ثمانية القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والذرة والأرز والدخن (أَوْ أَقْطِ)  
لبن خاثر أخرج زبدته (غَيْرِ عَاسٍ) خلافاً لابن حبيب (إِلَّا أَنْ يُفَقَّاتَ غَيْرُهُ)  
ى غير ما ذكر فنه ولو مع وجود ما سبق على النقل كما في روا الأظهر بتقدير نحو  
اللحم بشبع الصاع كما في ح (وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَوْمُهُ بِقَرَابَةٍ) الوالد والولد مع  
الفقر (أَوْ زَوْجِيَّةٍ) دعى لدخولها ولو غنية (وَأِنْ لَابِ) فقير (وَخَادِمَهَا) أى  
جهة القرابة والزوجية برق<sup>(٢)</sup> لا نقا (أَوْ رِقٌ وَلَوْ مُسْكَاتِبًا وَآبِقًا رُجِي أَوْ مَيِّمًا  
بِمَوَاضِعَةٍ أَوْ خِيَارٍ أَوْ مُخْدَمًا) فلى مالكة (إِلَّا) أَنْ يُولَ (لِحُرِّيَّةٍ) بعد  
الخدمة (فَعَلَى مُخْدَمِهِ) بفتح الدال أو لشخص فعليه (وَالْمُسْتَرْكُ وَالْمَجْبُوعُ  
بِقَدْرِ الْمِلْكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ) في بعضه الحر (وَالْمُسْتَرْكُ فَاسِيداً عَلَى  
مُسْتَرْكِهِ) وأولى الميعب (وَنُدِبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَهِنْ  
قُوَّتِهِ الْأَحْسَنَ وَغَرَبَلَةُ الْقَمْحِ إِلَّا الْغَلَّتْ) بزيادة على الثالث فيجب (وَدَفْعُهَا  
لِزَوَالِ فَقْرِ يَوْمِهِ) ولو كان أخرجها عنه السيد (وَاللَّامِ الْأَعْدَلِ وَعَدَمُ

(١) لأن آيات الزكاة العامة سابقة عليها فعلم أنها غير مرادة بها أو غير صريحة في

وجوبها اه شرح المجموع

(٢) أى خادمها برق لا بأجرة

بِإِدَاةٍ) مَخْلَاطَةٌ بِهَا (وَلِإِخْرَاجِ الْمُسَافِرِ وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفَعَ صَاعَ  
لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعَمَ لِوَاحِدٍ وَمِنْ قُوَّةِ الْأَدْوَانِ) مِنْ قُوَّةِ الْبَلَدِ (لَا إِشْحَ)  
أَوْ كَسَرِ نَفْسٍ أَوْ عَادَةٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِلِإِعْجَازِ (وَلِإِخْرَاجِهِ قَبْلَهُ بِسَكَالِيَوْمَيْنِ)  
مَذْهَبُهَا خُصُوصُ الْيَوْمَيْنِ<sup>(١)</sup> (وَهَلْ مُطْلَقًا) وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ (أَوْ إِفْرَاقِي تَأْوِيلَانِ  
وَلَا تَسْتَنْطِ بِمُضَى زَمَانًا) وَهُوَ مُوسِرٌ (وَلِإِنَّمَا تُدْفَعُ لِحُرِّ مُسْلِمٍ فَتَعِيرٌ<sup>(٢)</sup>)  
وَأَوَّلَى مُسْكِينٍ.

(بَابُ) (يَذْبُتُ رَمَضَانَ بِكَمَالِ شَعْبَانَ) وَلَوْ تَوَالَى قَبْلَهُ أَشْهُرٌ كَامِلَةٌ (أَوْ  
بِرُؤُوبِهِ عَدَلَيْنِ وَلَوْ بِصَحْوَةٍ بِمَضْرٍ) خِلَافًا لِمَنْعُونِ (فَإِنْ لَمْ يُرَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ  
صَحْوًا كَذَبًا) خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَلَا يَكْفِي رُؤْيَا الْأَوَّلَيْنِ (أَوْ مُسْتَفِيضَةً وَعَمَّ إِنْ  
فُتِلَ بِهِمَا عَنْهُمَا) الْمَعُولُ عَلَيْهِ أَنْ الْوَاحِدُ إِنْ نَقَلَ رُؤْيَا الْمُسْتَفِيضَةِ أَوْ الثَّبُوتِ عِنْدَ  
الْحَاكِمِ كَفَى ، نَعَمْ النُّقْلُ عَنْ رُؤْيَا الْعَدَلَيْنِ لَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنْ عَدَلَيْنِ (لَا بِمَنْفَرِدٍ إِلَّا  
كَأَهْلِهِ) وَمَنْ فِي عَائِلَتِهِ إِذَا لَمْ يَمْتَنُوا فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَفَى (وَمَنْ لَا عِتْمَاءَ  
لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُوءٍ رَفَعَ رُؤْيَاهُ) (وَالْمُخْتَارُ وَغَيْرُهَا)  
لَمْ يَكُنْ نَدْبًا لِيَفْتَحَ بَابَ الشَّهَادَةِ (وَأَنْ أَفْطَرُوا) الْعَدْلُ وَالْمَرْجُوءُ وَغَيْرُهُمَا (فَالْقَضَاءُ  
وَالْكُفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ فَتَأْوِيلَانِ) وَلِلْمُعْتَمِدِ الْكُفَّارَةُ (لَا بِمَنْجَمٍ) وَلَوْ تَوَاعَى  
فِي الْقَلْبِ صَدَقَهُ (وَلَا يُفْطَرُ مُنْفَرِدٌ بِشَوَالٍ) بِغَيْرِ نِيَّةٍ وَلَا يُخْبَرُ بِهَا (وَلَوْ أَمِنَ  
الظُّهُورَ إِلَّا بِمُجِيحٍ) كَمَرَضٍ (وَفِي تَلْفِيْقٍ شَاكِدٍ أَوْ لَهُ لِآخِرَةِ آخِرُهُ) بَعْدَ  
تِسْعَةِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا فَيَجِبُ قِضَاءُ الْأَوَّلِ (وَلَزُومُهُ بِحُكْمِ الْمُخَالَفِ بِشَاكِدٍ  
قَرَدْدٌ) وَلِلْمُعْتَمِدِ عَدَمُ التَّلْفِيْقِ (وَرُؤُوبُهُ نَهَارًا لِقَابًا بِلَمَّةٍ وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمَّا تَمَّكَ  
وَالْإِلَّا كَمَرَّ إِنْ انْتَمَكَ وَإِنْ غَيِّمَتْ وَلَمْ يُرَ فَصَدَّقَتْهُ يَوْمَ الشَّكِّ وَصِيْمَ عَادَةً

(١) وَالْمُصَنَّفُ تَمَعَ ابْنَ الْجَلَابِ

(٢) أَيْ وَلَا تَدْفَعُ لِبَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَدْفَعُ لَهُمْ .

وَنَطَوُّعًا) بغير عادة (وَقَضَاءَ وَكَفَّارَةَ وَلِإِذْرٍ صَادَفَ) أو عين لا من حيث الاحتياط (لا احتياطاً) فيه كره شديد أو قيل يحرم<sup>(١)</sup> (وَنُدِبَ إِمْسَاكُهُ لِيُحَقِّقَ لَا لِيَزِيدَ كِبَاةً شَاهِدَيْنِ) زيادة على ما يحصل به التحقق (أَوْ زَوَالِ عَذْرِهُ بِبَاحِ لَهُ الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ) كحيض وسفره وصبي فلا يندب الإمساك بعدها نعم إن بلغ الصبي صائماً أتم وخرج بقيد العلم الذي يوجب الإمساك وفي المفهوم تفصيل فإن الجنون والمغنى لا إمساك عليهم بل والمنطوق فإن المكره يجب عليه الإمساك (كَمُضْطَرٍّ) لجوع أو عطش (فَلَمَّا دَمِ وَطَأُ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ) إذا لا إمساك على كل (وَكَفَّ لِسَانَهُ وَتَعَجَّلَ فِطْرَهُ) بما لا يؤخر الصلاة (وَتَأْخِيرِ سُحُورِهِ) وهو مندوب لمن لم يكثر إلا كل عند المغرب وأول وقته من النصف الثاني من الليل (وَصَوْمُهُ بِسَفَرِهِ) لأن القرآن جملة خير أو نفى البر عنه في الحديث<sup>(٢)</sup> إذا شق (وَأَنْ عِلْمَ دُخُولِهِ بَعْدَ الْفَجْرِ) دفع توهم الوجوب (وَصَوْمُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحُجَّ) وأما إن حج فليتيقو بالفطر (وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ) يعني التمتع قبل العيد وهو عطف كل (وعاشوراء وتأسوعاء والمُحَرَّمُ وَرَجَبُ وَشَعْبَانَ)<sup>(٣)</sup> وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ إِمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ وَتَعَجُّلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ) لازم صرح به للثبوت به (ككُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَ بِكَصَوْمٍ تَمْتَعُهُ) وفدية قبل قضاء رمضان (إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ) آخر شعبان فيجب تقديم القضاء (وَفِدْيَةُ لِمَرَمٍ وَعَطَشٍ) لا يمكن الصيام معه جميع الأزمنة وإلا أخر إليه ولا فدية

(١) والدليل يؤيده فينبغي أن يكون معتمداً

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من البر الصيام في السفر» رواه الشيخان من جابر . وسبب وروده يفيد أن المراد منه إذا شق الصوم كما قال الشارح

(٣) كل هذه الأيام ورد في فضل صومها أحاديث إلا شهر رجب فلم يرد في صومه ولا صوم يوم منه حديث وما يذكر فيه من الأحاديث لا يخلو أن تكون موضوعة أو شديدة الضعف .

(وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ رِن كُلِّ شَهْرٍ وَكَرِهَ كَوْنُهَا الْبَيْضَ<sup>(١)</sup>) (الثالث عشر وتالياها لبياض القمر فراراً من التحديد (كَسْتَفَى مِنْ شَوَالٍ) إِنْ أَظْهَرَ هَامِقَتْدَى بِهِ أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا مِنْ سَنَنِ رَمَضَانَ كَالْفَنَلِ الْبَعْدَى فِي الصَّلَاةِ (وَذَوْقُ مَائِحٍ وَعَائِكٍ) كَالْبَانِ (ثُمَّ يَمْجُجُهُ وَمُدَاوَاةُ حُفَرٍ زَمَنَهُ) بِالْأَسْنَانِ (إِلَّا لِخَوْفٍ ضَرَرٍ وَنَذْرٍ يَوْمَ مَكْرَرٍ) لِأَنَّهُ يَسْتَنْقِلُ (وَمُقَدَّمَةُ جِمَاعٍ كَتَبْلَةٍ وَفِي كَرٍّ إِنْ عَلِمَتِ السَّلَامَةُ وَإِلَّا حُرْمَتٌ وَحِجَامَةٌ مَرِيضٍ فَقَطْ) إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمَطْبُ فَتَحْرُمَ مُطْلَقًا (وَتَطَوُّعٌ) صَوْمٍ (قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ وَمَنْ لَا يُسْكِنُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرَهَا) مِنْ شَوَالٍ (كَأَسِيرِهِ كَمَلِ الشُّمُورِ وَإِنْ التَّبَسَّتْ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَهُ وَإِلَّا تَخَيَّرَ) حَيْثُ اسْتَوَى الْعَامُ فَإِنْ دَارَ فِي شَهْرٍ رَاحَتَا طَاط (وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ) قَضَاءُ (لَا قَبْلَهُ) وَلَا يَكُونُ قَضَاءٌ عَنْ سَابِقٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ (أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكٍّ) لِلْعَوْلِ عَلَيْهِ الْأَجْزَاءُ (وَفِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدُّدٌ) وَالصَّحِيحُ الْإِجْزَاءُ (وَصِحَّتُهُ مُطْلَقًا) وَلَوْ نَفَلَا (بِذِيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ) لَيْلًا (أَوْ مَعَ الْفَجْرِ وَكَفَتْ نِيَّةً لِمَا يَجِبُ تَقَابُعُهُ لَا مَسْرُودٍ وَبَوْمٍ مُعَيَّنٍ) كَذَا ذِكْرُ كُلِّ اثْنَيْنِ (وَرُؤْيَا صَوِّ إِلَّا كَتَبْنَا فِيهِمَا) وَهُوَ ضَعِيفٌ (لَا إِنْ انْقَطَعَ تَقَابُعُهُ بِكَمَرَضٍ أَوْ سَقَرٍ) وَبَوَاسِطِهِ صَائِمٌ تَكْفِي نِيَّةٍ بِمَدِّ الْوَجُوبِ وَمَا يَقْطَعُهَا تَبْيِيتُ الْفَطَارِ وَعَمْدُهُ (وَبَقَاءُ وَوَجَبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَأَنْ لَحْظَةً) (وَالْإِمْسَاكُ مَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتْ) هَلْ طَهَّرْتَ قَبْلَهُ (وَيَعْقِلُ وَإِنْ جُنَّ وَلَوْ شَهْرَيْنِ كَثِيرَةٍ) أَوْ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ (أَوْ أَعْمَى يَوْمًا أَوْ جُلُهُ) مُطْلَقًا (أَوْ أَقْلُهُ) أَوْ نَهْفَهُ (وَلَمْ يَسْلَمْ أَوْ لَهُ) بِمَا يَصَحُّحُ النِّيَّةَ (فَالْقَضَاءُ لَا إِنْ سَلَّمَ) أَوْ لَهُ (وَلَوْ) أَعْمَى (نَهْفُهُ وَبِتَرْكِ الْجِمَاعِ) بِوَجِبِ الْفَسْلِ (وَالْإِخْرَاجُ مَنَى وَمَذْيٌ وَفِي عَوَابِصَالٍ مُتَحَلِّلٌ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ لِمَعْدَتِهِ بِمُحَقَّقَةٍ بِمَائِحٍ أَوْ

(١) هذا عجيب جداً فإن الحديث رغب في صيام أيام البيض بالتحديد . وكذلك رغب في صوم ستة من شوال . وما يذكره أهل المذهب من العلل في كراهتها لا ينهض فلا يعتد به .

(أَوْ حَلَقٍ) عطف على المدة لكن بشرط أن يكون الواصل له مانعاً على ما لم يلبس البساط وغيرهما وفي بن عن التلقين عدم الاشتراط (وإن من أنفٍ وأذنٍ وعَيْنٍ<sup>(١)</sup>) إلا أن يكتحل ليلاً فلا يضر إن وصل نهاراً (وَيُحُورُ) يضر بالخلق (وَقِيءَ) هذا في ازدراده وما سبق في إخراجهِ (وَبَلَغَمَ) إن أمكن طَرَحَهُ حُطْلَقًا (من الصدر أو من الرأس والمعتمد لأشئ في البلغم ولو وصل طرف اللسان كالريق) (أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَضَةٍ أَوْ سِوَاكِ) في الفرض (وَنَضَى فِي الْفَرْضِ مُطْلَقًا) بأي مفطر كان ويجب الإمساك في رمضان والفطر للمعين ويستحسن في غيرهما (وإن يَصَبَّ فِي حَلَقِهِ نَائِمًا كَمُجَامِعٍ نَائِمَةً) ويكفر عنهم على الراجح كما في بن (وَكَأُكِّهِ شَاكِرًا فِي الْفَجْرِ) أو الغروب (أَوْ طَرَأُ شَكٍّ) ولم يقين الصواب (وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ ذَلِيلُهُ) أي الفجر وكذا الغروب (اِقْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ) وإلا احتياطاً إلا الْمُعِينِ استثناء من القضاء (لِمَرْضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ) المعتمد قضاء النامى<sup>(٢)</sup> كالسكره وفاقاً لح وخلافاً لما في الحرثي (وفي النفل بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ) لا إن تسحر بعد الفجر خطأ وقد بيت النية فإن أبطله قضاء (ولو بَطْلَاقٍ بَتَّ إِلَّا لَوَجْهِهِ) خشية الزناد إن طلقت أو عتقت فيجوز ولا قضاء (كَوَالِدٍ) شفقة لا دامة الصوم (وَشَيْخٍ) وسيد (وإن لَمْ يَخْلِفْ وَكَفَّرَ) إن تَعَمَّدَ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَجَهْلٍ كحديث إسلام ولا ينفع جهل الكفارة مع علم الحرمة (فِي رَمَضَانَ فَقَطَّ جَمَاعًا) مفعول تعمد (أَوْ رَفَعَ نِيَّةً نَهَارًا) وهو الفطر بالنية أي رفض الصوم رفضاً مطلقاً وإبطاله ولا يضر نية أن يفطر بشئ فلم يفعل كما في ر وغيره (أَوْ أَكَلًا أَوْ شُرْبًا بِقَمَرٍ فَقَطَّ) يحزره ما قبله عرفاً

(١) لكن كان يكتحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو صائم كما ورد بأسانيد ضعيفة .  
 وبه أخذ الشافعية وجمهور الفقهاء . ثم ورد النهي عن الاكتحال للصائم لكنه ضعيف أيضاً .  
 لا ينهض حجة لإبطال عبادة لم يقدّم دليل صحيح على بطلانها :  
 (٢) لكن الحديث الصحيح أسقط القضاء عن النامى .

(وَأَنْ بَاسْتَيْكَ بِجَوْزَاءَ) ولو غلبة حيث تعدد الاستيائك نهراً (أَوْ مَنِيًّا) وإن  
 بإدامة فكراً (أَوْ نَظَارٍ) ولا تشتط الادامة في المباشرة (لَا أَنْ يُخَالَفَ عَادَتُهُ  
 عَلَى الْمُخْتَارِ) ولا شيء في مجرد الانماظ على الصحيح (وَأَنْ أَمْنِي بِتَعَمُّدٍ نَظَرُهُ  
 فَتًا وَبَلَانٍ) الأرجح عدم الكفارة ولو قصد اللذة حيث لم يدم (إِطْعَامِ سِتِّينَ  
 مِسْكِينًا كُلِّ مِدَّةٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ<sup>(١)</sup>، أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ  
 كَالظَّهَارِ) راجع للصيام والعتق (وَوَكُفْرٍ) (عَنْ أَمَةٍ وَطَيْئَةٍ) وطوعها لإكراه  
 إلا أن تطلب ولو بالحال كتزوين (أَوْ زَوَاجَةٍ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً فَلَا يَصُومُ) عنهما  
 (وَلَا يُعْتِقُ عَنْ أَمَةٍ فَإِنْ أَعْسَرَ كَفَرَتْ وَرَجَعَتْ إِنْ لَمْ تَعْمُ بِالْأَقْلَ مِنْ  
 الرَقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ) حيث كانت قيمته أقل ويمتبر بمن اشترت به وإن  
 أكره العبد زوجته فنيابة فإن أخذته فسخ النكاح ولها أن تكفر بعتقه (وَفِي  
 تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَ) للدار على انزالها  
 (تَأْوِيلُ بِلَانٍ وَفِي تَكْفِيرِ مُكْرِهِ رَجُلٍ لِيُجَامَعَ قَوْلَانِ) الراجح لا كفارة  
 على القاهرة لا نقاش ذلك ولا على المقهور للإكراه في الجملة فإن أكره امرأته كفو  
 عنها إلا أن يطوع واطئها فعليه والظاهر على نحو الأصل يكفر وفي بن عن ابن  
 عرفة لا كفارة على مكروه على أكل أو شرب أو امرأة على وطء (لَا إِنْ أَفْطَرَ  
 نَاسِيًا) شروع في التأويل القريب (أَوْ لَمْ يَفْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ تَسَحَّرَ  
 قُرْبَةً) جداً (أَوْ قَدِيمَ كَيْلًا أَوْ مُسَافِرٍ دُونَ الْفَصْرِ أَوْ رَأَى شَوْالًا نَهَارًا  
 فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ) في الجميع لأن عدوا الحكم أوشكوا (بِخِلَافِ بَعِيدِ الْقَاوِيلِ)  
 فيكفر (كَرَاءٍ) رمضان (وَلَمْ يُقْبَلْ) كما سبق (أَوْ لِحْمَى ثُمَّ حُمٌّ) وأولى  
 إن لم يحم (أَوْ لِحْمَى ثُمَّ حَصَلْ) إلا أن يتبين أنه حصل قبل فطرها فلا كفارة  
 كمن أفطر آخر يوم، فإذا هو العيد لا شيء عليه (أَوْ حِجَامَةٍ) الراجح أنها من

(١) أى متتابعين بدليل قوله كالظهار .

التأويل القريب <sup>(١)</sup> (أو غيبة ولزم معها القضاء إن كانت له والقضاء في التطوع يوجبها) يستثنى منه مسائل الوجه السابقة فيها الكفارة في النرض ولا قضاء في النفل (ولا قضاء في غائب قى وذباب) وبهوض (غبار طربق أو دقبق أو كبل أو جيس إصانعه) الضمير لما ذكر وكذا ناض السكتان ولا يفتر تخل غزله إلا أن تضطر كما في بن عند قوله ومدواة حفر إلا لظوف ضرر وفيه أيضاً إباحة فطر الحصاد إن اضطر كرب الزرع لحفظه (وحقنة من إحييل) بخلاف فرج المرأة بل في بن أنه كالإحييل (ودهن جائفة ومني مستنكح) (أو مذى) كذلك (ونزع ما كؤل أو مشروب أو فرج مطوع الفجر) بناء على أن النزع ليس وطناً كما أن إخراج المائع من الحلق ليس إيصاله (وجاز سيواك كئل التمار <sup>(٢)</sup>) ولو بعد الزوال (ومضمضة لطش وإصباح بجناكة وصوم دهر) يوم (جمعة فقط) وأولى لو ضم له غيره (وفطر إسقر قصر شرع فيه) بأن وصل محل القصر (قبل الفجر ولو لم ينو) أى الصوم (فيه وإلا قصى) معلوم وكأنه قصد التوصل لما بعد (ولو تطوعاً) والرخصة قاصرة على رمضان (ولا كفارة إلا أن ينويه إسقر) ولو تناول لأنه لما شدد شدداً عليه (كفطره بعد دخوله) أحروى وكذا يكفر إن بيت الفطر حضراً أو أفطر قبل العزم لا بعد الشروع أو قبله وبعد العزم متأولاً وسافر من يومه (وبمرض خاف زيادته أو تماديه ووجب إن

(١) لو ردد حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والترمذى من حديث رافع بن خديج وله طرق . وقال به أحمد وإسحاق وغيرهما فحكموا بفطر الحاجم والمحجوم ووجب القضاء عليهما .

(٢) وكرهه الشافعية بعد الزوال لحديث الخولف الوارد في الصحيح ومال مذهبهم القطب سيدى على وفا المالكي الشاذلى في كتاب مفاتيح الخزائن الملبه كما أن العز بن عبد السلام الشافعى مال إلى مذهب المالكية هنا .



خَافَ هَلَاكَ أَوْ شَدِيدَ أَذَى كَحَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتَنْجَارٌ أَوْ  
 غَيْرُهُ ( خَافَتْكَ عَلَى وَلَدَيْهِمَا ) فَإِنْ حَصَلَ لَهَا جَهْدٌ بَدُونَ خَوْفٍ عَلَى الْوَلَدِ  
 جَازَ كَمَا فِي بَنٍ وَنُطْعَمَ الْمُرْضِعَ فَقَطْ لِأَنَّ الْحَامِلَ كَالْمُرْضِعِ ( وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ  
 حَتَّى هَلْ مَالُ الْآبِ ) وَهُوَ الرَّاجِحُ وَيَتَّفَقُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يُلْزَمُهَا رِضَاعُهُ ( أَوْ مَالُهَا  
 تَأْوِيلَانِ وَالْفَضَاءُ بِالْمَدِّ بِزَمَنِ أَبِي حَسَّحٍ صَوْمُهُ غَيْرَ رَمَضَانَ ) وَنَذْرٌ مَعِينٌ  
 ( وَتَمَامُهُ ) أَى الْيَوْمِ ( إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ ) أَوْ سَقَطَ ( وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ  
 الْفَضَاءِ ) زِيَادَةٌ عَلَى الْأَصْلِ وَلَوْ تَسْلُسُلٌ أَوْ كَانَ الْأَصْلُ تَطَوُّعًا ( خِلَافٌ ) فِي الْعَمْدِ  
 ( وَأَدَّبَ الْمَغْطَرُ عَمْدًا ) فِي غَيْرِ الْفَلِّ كَمَا فِي بَنٍ ( إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا وَإِطْمَامُ مَدِّهِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُقَرَّبٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْتَكِينٍ وَلَا  
 بَعْتُهُ بِالزَّائِدِ ) مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ ( إِنْ أُمِنَ كُنَّ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ لَا إِنْ انْتَصَلَ  
 حَرَّضَهُ ) بِقَدْرِ مَا عَلَيْهِ آخِرُ شَعْبَانَ ، وَمِثْلُ الْمَرَضِ الْحَبِضِ وَالسَّفَرِ وَالْإِكْرَاهِ  
 لِلْأَنْسِيَانِ ( مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ ) وَلَا يَجْزَى قَبْلَ وَجُوبِهَا ( وَمَنْذُورُهُ ) وَلَا أَكْثَرُ  
 إِنْ احْتَمَلَهُ لَفْظُهُ بِلَا نِيَّةٍ كَشَهْرِ فَنَثْلَانِ إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهَلَالِ ( فَهُوَ ) وَاجْتِدَاهُ  
 سَنَةً ) وَلَا يُلْزَمُ فَوْرٌ لَمْ يَنْوِهِ ( وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي ) نَذْرٍ ( سَنَةٍ ) إِلَّا أَنْ  
 يُسَمِّيَهَا ( وَلَوْ بِالْفِيَةِ ) ( أَوْ يَقُولَ هَذِهِ وَيَنْوِي بِأَقْبَحِهَا فَهُوَ ) كَمَا اعْتَبِرَ ( وَلَا يُلْزَمُ  
 الْفَضَاءُ ) لِمَا لَا يَصِحُّ وَفِي رَابِعِ النَّحْرِ خِلَافٌ ( بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَفَرٍ ) فَيَقْضَى  
 ( وَصِدْيُجَّةُ الْقُدُومِ ) فِي يَوْمٍ قُدُومِهِ إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ ) وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يَصَامُ  
 لَحِيضٌ أَوْ تَعِينٌ بِنَذْرِ أَوْ رَمَضَانَ ( وَإِلَّا ) بَأَن قَدِمَ لَيْلَةً شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ( فَلَا ) فَإِنْ  
 قَدِمَ نَهَارًا يَصِحُّ صَوْمُهُ صَامَ مَمْلَهُ إِنْ أَبَدَهُ بِخِلَافِ لَيْلَةٍ كَعِيدٍ كَذَا لَدَجٍ وَعَبَّ وَفِي  
 بَيْنِ تَقْوِيَةِ مَا فِي الْخُرْشِيِّ مِنْ صَوْمِ الْمَائِلِ كُلِّ أَسْبُوعٍ فِي الْعِيدِ أَيْضًا ( وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ  
 إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ ) كَالْفَوَائِتِ ، وَقِيلَ آخِرُهَا فَإِنَّهُ هُوَ أَوْ قَضَاؤُهُ وَعَلَى  
 الْأَوَّلِ إِنْ أَبَدَهُ صَامَ الْفَهْرُ ( وَرَاسِعُ النَّذْرِ لِنَذْرِهِ وَإِنْ تَمَيَّيْنَا ) نَظَرًا لَذَاتِ

العبادة وإن كره (لأَسَاقِيقِهِ) فيحرم (إِلَّا الْمُتَمَتِّعَ) ونحوه (لَا تَتَأْبَعُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا) لم ينوها (وَأَنْ نَّوَيَّ رَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ) وأولى الحضر (غَيْرُهُ) أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) وفي الكفارة خلاف وقيل بنصرف له في التمزيك (وَلَيْسَ لِمَرْأَةٍ يَحْتَاجُ لَهَا زَوْجٌ تَطَوُّعٌ وَلَا فَرَضٌ اتَّسَعَ وَقْتُهُ (بِلَا إِذْنٍ) .

### ﴿ باب الاعتكاف ﴾

(نَافِلَةٌ) مندوب وقيل سنة (وَصِحَّتُهُ لِمُسْلِمٍ مُتَمَيِّزٍ) ولو غير بالغ (بِمُطْلَقٍ) صَوْمٍ وَلَوْ نَذْرًا) فيصح في رمضان إلالنية (وَمَسْجِدٍ) غير مسجد البيوت (إِلَّا) لِمَنْ قَرَضَهُ الْجُمُعَةُ وَتَجِبُ بِهِ) أى في الاعتكاف (فَالْجَامِعُ مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ وَإِلَّا خَرَجَ وَبَطَلَ كَرَضِ أَبَوَيْهِ) أو أحدهما (لَا جَنَازَتَهُمَا مَعًا) وأما إن كان أحدهما حيًّا فيخرج لثلاث بقى الحى وكله مالم تتمعين (وَكَشَهِادَتِهِ) وَإِنْ وَجِبَتْ وَلِتَوُدَّ بِالْمَسْجِدِ) بأن يأنيه الحاكم (أَوْ تُنْقَلُ عَنْهُ وَكَرَدَّةٍ) فى الحُرْشَى وَيَسْقُطُ بِالإِسْلَامِ وَتَوْقُشُ بِأَنْ فِي الْجَوَاهِرِ ابْتِدَاءَهُ (وَكُفُّ بَطْلٍ صَوْمُهُ) عمداً فيستأنفه ويأتى البناء مع العذر (وَكُسُكْرِهِ لَيْلًا وَفِي إِخْلَاقِ الْكِبَارِ بِهِ تَأْوِيلَانِ وَبَعْدَمٍ وَطَى هُوَ قُبْلَهُ شَهْوَةٌ وَلَمْسٌ وَمُبَاشَرَةٌ وَإِنْ أَحْدَايْضٍ نَاسِيَةٍ حَالُ خُرُوجِهَا (وَأِنْ أَذِنَ لِعَبْرَةٍ أَوْ امْرَأَةٍ فِي نَذَرٍ فَلَا مَنَعَ) إِلَّا أَنْ يَرِيدَا تَعَجِيلَ الْمَجْهِمِ (كَغَيْرِهِ) وهو التطوع (إِنْ دَخَلَا وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ أَوْ) مَبِيتٍ (عِدَّةٍ) أو إحرام (إِلَّا أَنْ تُحْرَمَ) استثناء منقطع (وَأِنْ بَدَلَتْ مَوْتٌ فَيَنْفَدُ) الإحرام وتخرج له (وَيَبْطُلُ) مَبِيتُ الْعِدَّةِ (وَأِنْ مَنَعَ عَبْدُهُ نَذْرًا) بغير إذنه (فَعَلَيْهِ إِنْ عَتَقَ وَلَا يُنْصَحُ مَسْكَاتَبُ سَيْرِهِ) الذى لا يشغله عن النجوم (وَأَزْرَمَ يَوْمٌ إِنْ نَذَرَ لَيْلَةً) كمكسه (لَا بَعْضُ يَوْمٍ) فلا يزمه شئ إلا

أن يدعى مجرد الجوار ( وتَأْبُهُ فِي مُطْلَقِهِ ) بخلاف نذر الصوم ( وَمَنْوِيَهُ حِينَ دُخُولِهِ ) فيجب بالشروع ( كَمَا طَلَقَ الْجَوَار ) يعني أن الجوار المطلق يجري على أحكام الاعتكاف السابقة ( لَا النَّهَارَ فَقَطْ فَبِالْفَقْطِ ) أى فلا يلزم بالنية والشروع بل بلفظ النذر ( وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَئِذٍ صَوْمٌ وَفِي يَوْمِهِ دُخُولُهُ تَأْوِيلَانِ ) المعتمد عدم لزومه أيضاً حيث لا نذر ويميز عن الاعتكاف أيضاً بنية الفطر ( وَإِنِّي أَن سَاحِلَ ) ثم ( لِفَنَازِرِ صَوْمٍ بِهِ مُطْلَقًا ) فرضا كمن نذر أن يصوم رمضان باسكندرية أو فلان لنذر باط ( وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَقَطْ لِفَنَازِرٍ عَكُوفٍ بِهَا وَإِلَّا ) بأن نذر عكوفاً بغيرها ( فَيَمَوْضِعِهِ ) بغيره كبقية القرب لأن الرواحل لا تشد إلا لها <sup>(١)</sup> ( وَكُرْمًا أَكَلَهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ) بين يديه وإلا بطل ( وَاعْتِكَافُهُ غَيْرَ مَكْفِيٍّ ) مهماتيه ( وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ ) الذى فيه حريمه ( وَإِن لِفَنَازِلِهِ وَاشْتِعَالُهُ يَعْلَمُ ) وَكِتَابَةٍ وَإِن مُضْحَقًا إِن كَثُرَ ( وَهَذَا مِنْ مَا صَدَقَتْ قَوْلُهُ ) وَفِيهِ غَيْرُ ذِكْرِ صَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ ( وَمِثْلُ الْغَيْرِ بِقَوْلِهِ ) كَعِيَادَةٍ وَجَنَازَةٍ وَلَوْ لَصَقَتْ وَصَوْمُودٌ لِفَازِينَ بِمَنَارٍ أَوْ سَطْحٍ وَتَرْقُبُهُ لِلْإِمَامَةِ ( لِلْمَعْتَدِ الْجَوَازِ فَقَدْ اعْتَكَفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الْإِمَامُ ) وَإِخْرَاجُهُ لِحُكْمَةٍ إِن كَمْ بِلَدٍّ بِهِ ( فَإِن قَصِدَ بِالْإِعْتِكَافِ الْمَاطَلَةَ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَبَطَلَ ) وَجَازَ إِقْرَاءَهُ قُرْآنَ وَسَلَامَهُ عَلَى مَنْ يَقْرُؤُهُ وَنَظْمِيَهُ وَأَن يَنْسِكِحَ وَيَنْسِكِحَ ( فَلَيْسَ كَالْحَرَمِ ) بِمَجْلِسِهِ وَأَخَذَهُ إِذَا خَرَجَ لِكَفْسَلِ جُمُعَةٍ ظَهَرُوا أَوْ شَارِبًا وَأَوَّانْتَظَارُ غَسَلِ نَوْبِهِ وَتَجَفُّفِهِ وَتَدْبِ إِعْدَادِ نَوْبِ ) آخِرُ رُبَمَا يَحْتَاجُهُ ( وَمُكْنُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ ) حَتَّى يَفْدُو مِنْهُ الْمُصَلَّى ( وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَصَحَّ ) لَن دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ ( هَذَا عَلَى أَن أَقْلَهُ يَوْمَ أَمَا عَلَى الرَّاجِحِ السَّابِقِ مِنْ أَنَّهُ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ فَلَا يَدُ مِنَ الدَّخُولِ مَعَ الْغُرُوبِ

(١) أى لأجل الصلاة والاعتكاف فالخصر في الحديث إضافي كما تبين فلا يمنع شد الرحلة لزيارة أو تجارة أو طلب علم أو نحو ذلك . فزعم ابن تيمية حرمة شد الرجل لزيارة قبر الرسول وغيره استناداً إلى الحديث المشار إليه زعم شاذ لا يعول عليه .

(وَأَمْتَسَكَافُ مَشْرَقِ أَيَّامٍ وَبَاخِرِ الْمَسْجِدِ) بِمُذَأْ عَنْ النَّاسِ (وَبَرَمَضَانَ  
وَبِالْمَشْرِيقِ الْأَخِيرِ لِلَيْلَةِ الْاَنْذَرِ الْغَالِبَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضَانَ  
خِلَافُ وَانْتَقَلَتْ) فِي الْعَامِ عَلَى الْأَوَّلِ وَفِي الشَّهْرِ عَلَى الثَّانِي (وَالْمُرَادُ بِكَسَابَعَةٍ  
مَعَابِقِي) فَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ أَوْ أَرْبَعٍ عَلَى تَقْصَانِ الشَّهْرِ وَتَمَامِهِ فَيَحْتَاطُ  
وَجَمَلَ بَعْضُهُمُ الْعَدَّ بِالْمَاضِي (وَبَيَّ بَرْوَالِ إِنْغَاءِ أَوْ جُنُونِ كَأَنَّ مُنْعَمَ مِنْ  
الصَّوْمِ إِمْرَاضٍ أَوْ حَيْضٍ) وَبَقِيَ الْاَنْذَرُ لِلطَّلَاقِ وَاللَّعِينِ مِنْ رَمَضَانَ وَلَوْ حَصَلَ  
الْعَذْرُ قَبْلَهُ وَغَيْرُهُ يَفُوتُ إِلَّا فِي الْاِنْئَاءِ وَلَا يَقْضَى تَطَوُّعٌ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ مَعَ مَا سَبَقَ  
نَحْمُ النَّاسِي يَقْضَى مُطْلَقًا (أَوْ عِيدٍ وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخْرَهُ) أَيْ  
الْبَنَاءِ (بَطْلًا إِلَّا لَيْلَةَ الْاِمِيدِ وَيَوْمَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سُوْطُ الْاَنْضَاءِ لَمْ يُفِذْهُ)  
لِتَقَرُّرِهِ شَرْعًا.

### { بَابُ }

فُرِضَ الْحُجُّ وَسُنَّتِ الْمُمْرَةُ مَرَّةً وَفِي فَوْرِ بَيْتِهِ (وَهُوَ الرَّاجِحُ) وَنَزَّ أَخِيهِ  
يَخْوَفُ الْفَوَاتِ خِلَافُ وَصِدَّتُهُمَا بِاسْلَامٍ نَقَطَ (فَيُحْرَمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيعٍ  
وَجُرْدٌ قُرْبُ الْحَرَمِ) بِتَنَازُعِهِ بِحَرَمٍ وَجُرْدٌ (وَمُطْبَقِي لَا مُعْنَى) عَلَيْهِ فَيَنْتَظَرُ إِفَاقَتَهُ  
(وَالْمُسَيَّرُ) عَطَفَ عَلَى وَلِيٍّ (بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ) بِالنِّيَّةِ وَالْخَلَاقِ (وَلَا  
خُضَاءَ بِخِلَافِ الْعِيدِ) وَالرَّأْيِ (وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ إِنْ قَبِلَهَا  
كَطَوَافٍ) وَسَمِيَ (لَا كَتَلَبِيَّةٍ وَرُكُوعٍ وَأَخْضَرْتُمْ) أَيْ الرَضِيعَ وَالْمُطْبَقَ  
وَالْمُسَيَّرَ (الْمَوَاقِفُ) عَلَى مَا بَأْتَى (وَزِيَادَةُ الْمُنْفَقَةِ عَلَيْهِ) أَيْ الْحُجُورَ وَكَذَلِكَ  
كُلِّ سَفَرٍ (إِنْ خِيفَ ضَيْقُهُ) عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ (وَإِلَّا فَوَلِيُّهُ كَجَزَاءِ صَيِّدٍ)  
بِالْإِحْرَامِ أَمَّا بِالْحَرَمِ فَكَالْمُنْفَقَةِ (وَفِدْيَةُ بِلَا ضَرْوَةٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ (وَشَرْطُ  
وُجُوبِهِ كَوُفُوعُهُ فَرَضًا حُرِّيَّةً وَتَكْلِيفٌ وَقَدْ إِحْرَامِهِ بِلَا نِيَّةٍ نَفْلٍ) بَأَنَّ

هو الفرض أو طلق (وَوَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ<sup>(١)</sup>) بِإِمْسَاكِ الْوُضُولِ بِإِلَّا مَشَقَّةً  
عَظُمَتْ وَأَمِنَ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَاقِلٍ) وهو مالا يحذف  
(لَا يَنْكَثُ) للأخذ ثانيا (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَوْ بِإِلَّا زَادَ وَرَاحِلَةً لِذِي صَنْعَةٍ  
كَقَوْمٍ بِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الْمَشْيِ كَأَنَّمَا بَقَائِدُ وَإِلَّا اعْتَبَرَ) في الإسقاط (الْمَعْجُوزُ  
عَنْهُ مِنْهُمْ مَا) أى الزاد والراحلة فالنفي راجع للصنعة والقدرة (وَأَنْ يَشْمَنْ وَلَدَنِي  
أَوْ مَا يَبَاغُ عَلَى الْمُفَلَّسِ) غيره (أَوْ بِاقْتِفَارِهِ) بمدو الباء هنا الملابسة والأولى  
اللبسية فلذا أعادها (أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ لَا يَدْبُرُ)  
لا يمكنه وفؤه (أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا) المعتمد الوجوب حيث اعتاد ذلك  
وأعطى (وَأَعْتَبَرَ مَا يُرَدُّ بِهِ) حيث يعيش (إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا وَالْبَحْرُ كَالْبَحْرِ إِلَّا  
أَنْ يَغْلِبَ عَطِيَّةٌ أَوْ يُصَيِّعُ رُكْنُ صَلَاةٍ إِكْمِيدٍ) دَوْخَةٍ (وَالْبَرَاءَةُ كَالرُّجُلِ  
إِلَّا فِي بَعِيدٍ مَشَى) بحسب دالها (وَرُكُوبَ بَحْرٍ إِلَّا أَنْ تُخَصَّ بِسَكَّانٍ)  
في السفينة يسرها (وَزِيَادَةَ مَحْرَمٍ) يكفيها (أَوْ زَوْجٍ كَرُفْقَةٍ أُمِنْتَ بِفَرْضِ  
مَوْفٍ إِلَّا كَتِفَاءَ بِنِسَاءٍ أَوْ رَجَالٍ أَوْ) لا يكفى إلا (بِالْمَجْمُوعِ تَرَدُّدُ)  
وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَمَى<sup>(٢)</sup> وَفُضِّلَ حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ إِلَّا إِخْوَفَ وَرُكُوبَ وَمُقْتَبَّ  
بِرَجُلٍ صَغِيرٍ لِلسَّخَةِ (وَتَطَوُّعٌ وَلِيَّهِ) أى الميت المأخوذ من السياق (عَنْهُ بَغِيرُهُ)  
أى غير الحج (كَصَدَقَةٍ وَدُعَاؤٍ) فضل (إِبَارَةُ ضَمَانٍ) بحاسب فيه بأجرة معلومة  
(عَلَى بِلَاغٍ) على وهو الجمالة أو مالى إعطاء ما ينفعه (فَأَمَّا ضَمُونُهُ) في الحج

(١) تردد زروق : هل يجب بالخطوة والطيران . فإن وقع أجزأ قطعاً ، قلت : الظاهر  
أنه لا يجب بهما لأن الأحكام منوطة بما اعتيد بين الناس . والخطوة والطيران خارقان للعادة  
فلا يتأطعا بهما حكم .

(٢) أخذت بالقاعدة الأصولية . الواحد بالشخص له جهتان لا تلازم بينهما كالصلاة في  
المكان المنصور والوضوء في آنية الذهب والذبح بسكين مسروق . الخ جزئياتها الكثيرة .  
وقبها بين العلماء خلاف محله كتب الأصول .

(كَغَيْرِهِ) فِي التَّزْوِجِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ (وَتَعَيَّنَتْ) الْمَضْمُونَةُ عَلَى الْوَصْفِ  
 (فِي الْإِطْلَاقِ) مِنَ الْمَيْتِ (كَهَيْئَاتِ النَّمِيَّتِ) يَتَعَيَّنُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ  
 (وَلَهُ) أَيْ أُجِيرَ لِلْمَضْمُونَةِ (بِالْحِسَابِ) فَمَا سَارَ صُعُوبَةً وَسَهُولَةً (إِنْ مَاتَ وَلَوْ  
 بِمَكَّةَ) خِلَافًا لِقَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ بِجَمِيعِ الْأَجَرَةِ (أَوْ صَدَّ وَلَهُ الْبَيْتَانُ لِقَائِلٍ) فِي  
 غَيْرِ الْمَعِينِ (وَاسْتَوْجَرَ مِنَ الْإِثْمَاءِ) إِلَّا الْإِحْرَامَ فَيَبْتَدَأُ مِنَ الْمَيْمَنِ (وَلَا يَجُوزُ  
 اشْتِرَاطُ كَهْدَى تَمْتُّعٍ عَلَيْهِ) فِي صِلَابِ إِجَارَةِ الضَّامِنِ وَهُوَ كَلَامٌ مُوجِبٌ لِأَنَّهُ إِنْ  
 اشْتَرَطَهُ الْمُسْتَأْجِرُ فَيُبْعِثُ مَجْهُولًا أَوَ الْأُجِيرَ فَاجَارَةً بِمَجْهُولٍ إِلَّا أَنْ يُضَيِّطَ (وَصَحَّ أَنْ  
 لَمْ يُعَيِّنِ الْعَامَ) بِأَنْ سَكَتَ (وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَكَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ) بِفَوْضِ الْأُجِيرِ  
 فَلَا تَكْرَارَ (وَ) صَحَّ (عَلَى الْجَمْعِ لَهْ وَحَجٌّ عَلَى مَا فُهِمَ وَجَنَى إِنْ وَفَى دَيْفُهُ وَمَنْعَى)  
 وَقَدْ فَهِمَ الرُّكُوبَ فَلَا يَجْزِيهِ (وَالْبَلَاغُ) لِمُعْطَاهُ مَا يُنْفِقُهُ بَدَأَ وَعَوْدًا بِالْمُسْرَفِ وَفِي  
 هَذَا عُطِفَ عَلَى بَدَأِ لَكُنْ هَذَا إِنَّمَا يَعْطَى أَنْتَهَاءُ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ (وَفِي دَيْفِهِ  
 لَمْ يَتَعَمَّدْ مُوجِبُهُمَا وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِالسَّرْفِ وَاسْتَعْمَرَ إِنْ فَرَّغَ) قَبْلَ الْإِحْرَامِ  
 أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ أَحْرَمَ وَمَرَضَ) وَعَكْسُهُ حَتَّى قَاتَ بَرَجَعَ وَلَهُ الْفَنَقَةُ بِمَجْلٍ لِلرَّضِ  
 ذَهَابًا وَإِيَابًا (وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ) أَيْ الْإِحْرَامَ (رَجَعَ وَإِلَّا) بِأَنْ ضَاعَتْ  
 بَعْدَهُ (فَنَفَقَتُهُ عَلَى أَجْرِهِ) وَيَتِمُّ لَتَفْرِيطِهِ بِعَدُولِهِ عَنِ الضَّامِنِ (إِلَّا أَنْ يُوصِي)  
 الْمَيْتَ (بِالْبَلَاغِ فَقَبِي بَقِيَّةُ مُلْثِهِ وَلَوْ فُسِمَ وَأُجْزَأَ إِنْ قَدَّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ  
 كَتَمَجِيلِ الدِّينِ) (أَوْ تَرَكَ الزَّيَّارَةَ) لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَ الْعَمْرَةَ (وَرُجِعَ  
 بِقِسْطِهِمَا أَوْ حَالَفَ إِنْزَادًا لِغَيْرِهِ) مِنْ قِرَانٍ أَوْ تَمَتُّعٍ لَتَضَمُّنِهِ الْأَفْرَادَ فِي الْجُمْلَةِ  
 (إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ النَّمِيَّتَ وَإِلَّا) فَلَا كَتَمَتُّعٍ بِقِرَانٍ أَوْ عَكْسِهِ أَوْ هُمَا (أَيْ  
 أَبْدَلَهُمَا) (بِإِفْرَادٍ) فَلَا يَجْزِي كُلَّ ذَلِكَ وَالْفَسِيخُ وَعَدَمُهُ شَيْءٌ آخِرُ يَأْتِي (أَوْ)  
 خَالَفَ (مِيقَاتَا شَرْطٍ) فَلَا يَجْزِي أَيْضًا (وَفُسِّخَتْ) حَيْثُ قِيلَ بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ  
 (إِنْ عَيَّنَ الْعَامُ أَوْ عُدِمَ) أَيْ عَدَمُ الْأُجِيرِ أَوَ الْحُجِّ بِأَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَفِي نَسْخَةِ بِالْوَاوِ

وفي أخرى وغرم أى المال عند الفسخ (كغيره) أى غير المدين (وَقَرَنَ) عن  
 تمتع أو أفراد الميت (وَأَعَاءَ) فى عام آخر (إِنْ تَمَتَّعَ) عن قران كافراد الميت  
 (أَوْ صَرَافَهُ لِنَفْسِهِ وَهَلْ تَنْفَسُخُ إِنْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ فِي الْمَعِينِ) بناء على أنه  
 يرجع فى غيره لمحله ((أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ الْمَيِّتَاتِ فَيُحْرِمَ عَنِ الْمَيْتِ فَيُجْزِئُهُ)  
 تخريجاً من القول بذلك فى غير المدين (تَأْوِيلَانِ وَمُنْعَ) وفسد (استقفاً بقر  
 صحيح فى فرضٍ وإلا كرهه) فى حش المول عايه الفاد فى الفرض مطلقاً  
 صحيحاً أولاً (كَبْنُهُ مُسْتَطَاعٌ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ) على التراخي وإلا حرم (وَأَجَارَةُ  
 نَفْسِهِ) فى كل طاعة واستثنوا تالم الأطفال وما سبق فى الأذان ومعلوم الواف  
 إعانة لا أجرة (وَنَفَذَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ) وإن كرهت (وَحُجَّ عَنْهُ حَجَجٌ  
 إِنْ وَسَّعَ وَقَالَ يَحُجُّ بِهِ لَامِنَهُ وَإِلَّا فَمِيرَاثٌ) مالم يسع وما بقى (كَوْجُودِهِ  
 بِأَقْلٍ أَوْ نَطْوَعٍ غَيْرِ) ولم يمين (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يَحُجُّ عَنِّي بِكَذَا) ولم يقل  
 حجة (فَيَحُجُّ تَأْوِيلَانِ وَدُفِعَ الْمُسَمَّى وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِمُسَيِّنٍ لَابِرْثِ)  
 لأنه فى المعنى وصية ولا تكون لوارث (فَهُمْ مُعْطَاؤُهُ لَهُ) وإلا فالأجرة (وَلَمْ  
 عَيْنَ غَيْرِ وَارِثِ) وإلا لم يزد (وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدًا إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ  
 ثَلَاثَهَا ثُمَّ تُرْبِصُ ثُمَّ أُوجِرَ لِلضَّرُورَةِ) من لم يحج صر دراهمه (فَقَطَّ غَيْرُ عَهْدٍ  
 وَصِيَّ) شرط فى مطلق أجبر الضرورة (وَلِنْ مَرَاةٍ وَلَمْ يَضَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ  
 لَهَا مُجْتَهِدًا) وانتزعت منهما إن بقيت ولو حجاً وإن غر العبد لحفاية  
 (وَلِنْ لَمْ يُوجَدْ بِمَا سَمِيَ مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمَمَكِنِ وَلَوْ تَمَاهُ إِلَّا أَنْ  
 يَمْتَنَعَ) غير ماسماه (فَمِيرَاثٌ وَلَزِمَهُ الْحُجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادُ إِلَّا أَنْ يُؤْزَفَ)  
 أو يشترط أو يكون منهما ولم يقبض الأجرة (وَقَامَ وَارِثُهُ مَعَامَهُ فَيَمْنُ يَأْخُذُهُ  
 فَيَحُجُّ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضٌ مِنْ حُجِّ عَنْهُ<sup>(١)</sup> وَلَهُ أَجْرُ الْمُنْفَقَةِ وَالْعَاهِ) عطف

(١) لكن الأحاديث تقتضى سقوط الفرض وإجرائه وأخذ بها الجمهور إلا أن ينبى =

على أجر أى وله الدعاء الذى يدعوه له (وَرَكْعَتُهُمَا الْإِحْرَامُ وَوَقْتُهِ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ  
لَا خَيْرَ الْحِجَّةِ) من حيث الانتهاء بالتحلل وإلا فظاهر أنه لا يصح الإحرام  
لهذا العام إلا بقدر ما يدرك الوقوف قبل جبر النحر (وَكُرِّهَ قَبْلَهُ كَمَكَانِهِ وَفِي  
رَأْيِ بَعْضِ تَرَدُّدٍ) والمعتمد إلحاقها بالتحفة فلا كراهة (وَصَحَّ) معلوم (وَاللَّعْمُورَةُ  
أَبَدًا إِلَّا بِمُحْرَمٍ بِحَجِّ لَيْتَحَالِهِ) يعنى الفراغ من جميع النسك بجميع الرمي أو  
مضى زمنه (وَكُرِّهَ بَعْدَهَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ) ولا يصح عمل إلا بعده  
(وَمَكَانُهُ لَهُ) أى الحج (لِلْمَقِيمِ مَكَّةً وَنُدِبَ بِالْمَسْجِدِ كَخُرُوجِ ذِي النَّفْثِ)  
سَعَةِ الْوَقْتِ (لِمِيقَاتِهِ وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ الْخَلُّ وَالْجِعْرَانَةُ أَوْلَى ثُمَّ التَّنْعِيمُ) (وَفِي  
(ر) سواء (وَلَمَّا لَمْ يَخْرُجْ) من أحرم بها من الحرم (أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ  
بَعْدَهُ) أى الخروج (وَأَهْدَى) يعنى انتدى (إِنْ حَقَّ) معقداً تمام العمرة وإن  
وطئ قضاء (وَالْأَيَّامُ) يكن مقيماً (فَلَهُمَا ذُو الْحُلَيْفَةِ وَالْجُحْفَةُ وَيَمْلَأُ قُرُونٌ  
أَتُ عِرْقٍ) لبلادهن ومن مريهن من غيرهن كما سيقول (وَسَكَنُ دُونَهَا  
وَحَيْثُ حَازَى وَاحِدًا أَوْ مَرَّ وَلَوْ بِحَجْرٍ) قيده سند بالقائم<sup>(١)</sup> لا عذاب  
لغلبة رد الربيع به (إِلَّا كَيْفَرِي) وشامى (يَمُرُّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَمَوْأُولَى)  
لا واجب لأن ميقاته أمامه (وَلَمَّا لَحِضَ رُجْبَى رَفَعَهُ) لتحرم بعد صلاة  
فتمجيلها مع الحيض أولى (كَإِحْرَامِهِ أَوَّلَهُ) أى الميقات إلا ذا الحليفة فسجدها  
(وَلِإِزَالَةِ شَمِيمِهِ) إلا الرأس فتليده أفضل (وَتَرَكِ اللَّفْظَ بِهِ) أى الإحرام  
(وَالنَّارُ بِهِ) أى الميقات (إِنْ لَمْ يَرِدْ مَكَّةً) يفيد أن إرادتها توجب الإحرام  
ولو لم يقصد نسكا وهو المعتمد وفاقاً لابن عرفة خلاف ما يأتى (أَوْ) أرادها وكان  
(كَمَبْدٍ) ومنع من لا يخاطب بالنسك (فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِمْ وَلَا دَمَ وَإِنْ أُخْرِمَ)

= لمرض ثم يبرأ بعد ذلك فهل يلزمه الحج لأن مرضه لم يكن مأبوساً منه وعليه الأكثر أو  
لا يلزمه لأنه استناب بوجه صحيح وهو قول أحمد .  
(١) وهو بحر السويس . قال في شرح المجبوع : ورجح قول سند . قلت : اعتمده ح رو



بعد مجاوزة الميقات (إِلَّا الصَّرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَ قَتَا وَيْلَانِ) حيث أحرم بعد  
 وكان غير مخاطب والمعتد لادم (وَمُرِيدُهَا إِنْ تَرَدَّدَ) بكفا كمة قصره من تبعاً  
 لعل على دون الميقات (أَوْ غَادَ لَهَا) من دون القصر (لِأَمْرِ) حيث رفض السكني  
 أو لم يرفضها ولم يغيب كتمها (فَكَذَلِكَ) لا لإحرام عليه (وَالْإِلَّا) بأن انتهى  
 بعض ما سبق (وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَأَسَاءَ تَارِكُهُ) أثم (وَلَا دَمَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ  
 نُسُكًا) تقدم ضعف اشتراطه (وَالْإِلَّا رَجَعَ) ليحرم من الميقات (وَمِنْ شَارَفَهَا)  
 أو دخلها (وَلَا دَمَ وَلَوْ عِلِمَ) وجوب الإحرام (مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتًا فَالْهَمُّ كَرَّاجِعٌ  
 بَعْدَ إِحْرَامِهِ) وأولى إن لم يرجع (وَلَوْ أَفْسَدَ) إحرامه لوجب إتمامه (لَا فَاتَ)  
 وتحلل (وَأَمَّا بِمَقْعِدٍ بِالنِّيَّةِ وَإِنْ خَالَفَهَا لَفُظُهُ وَلَا دَمَ) لتلك المخالفة (وَأَنْ  
 يَجَاعَ) فينقض فاسداً ويتمه ويقضيه على ما يأتي (مَعَ قَوْلٍ) كالتلبية (أَوْ  
 فِعْلٍ) كالتوجه (تَعَلُّقًا بِهِ) والمعتد أن الإحرام بعدم مجرد النية (بَيْنَ أَوْ أَبْهَمَ  
 وَصَرَفَهُ لِحَاجَةٍ) فقط (وَالْفِيْهَامُ لِقِرَآنٍ وَإِنْ نَسِيَ) ما عينه (فَقِرَآنٌ) عمله (وَنَوَى)  
 الآن (الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطْ) إن كان بحيث يصح إردافه لا بعد ركوع كما  
 يأتي فعمرة (كَشَكِّهِ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ) يحتمل التمثيل والتشبيه بحمل الأول  
 على الشك في الثلاثة (وَلَوْ أَعْمَرَهُ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَاجَتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ  
 وَرَفَضَهُ) كما سبق في الوضوء (وَفِي كِلَا حُرَامٍ زَبَدٌ تَرَدَّدَ) المعتد للصحة (١)

فإن لم يعلم بكليهما السابق (وَنُذِبَ لِإِفْرَادِ ثُمَّ قِرَآنٍ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَّمَ هُمَا)  
 وجوباً إن ترتبا في النية (أَوْ يُزِدِفَهُ بِطَوَائِفِهَا إِنْ صَحَّتْ) وإلا لنا الحج وأثم  
 عمرته وقضاها (وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْعَى) بعده لأنه صار فلا بل بعد الإفاضة  
 (وَتَنْذَرِجُ وَكُرِهَ) الإرداف (قَبْلَ الرُّكُوعِ) أي قبل تمامه (لَا بَعْدَهُ) فلا

(١) وهو الراجح كما في شرح المجموع . لأن علماً عليه السلام لما قدم من اليمن أهل باهلال  
 كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقره على ذلك بعد سؤاله . وكذلك فعل أبو موسى  
 الأشعري أيضاً والحديثان في الصحيحين .

يَصِحُّ ( رَصَحَ ) الْحَجُّ ( بَعْدَ سَنَيْ ) وَلَا يَسْكُونُ قَارِنًا ( وَحَرُمُ الْخَلْقُ وَأَهْدَى  
لِتَأْخُذِهِ ) عَنْ الْعِمْرَةِ وَجَوَابًا ( وَلَوْ فَعَلَهُ ) بَلْ يَزِيدُ الْقَدِيدَةُ إِنْ فَعَلَهُ ( ثُمَّ تَمَتَّعَ  
بِأَنْ يُحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ بَقِرَانِ ) وَعَلَيْهِ دِمَانٌ ( وَشَرَطُ دِمَمِهِمَا عَدَمُ إِقَامَةِ عَسْكَةٍ  
أَوْ ذِي طَوًى ) عِمَادُونَ الْقَصْرِ ( وَقَدْ فَعِلِمَا وَإِنْ يَانْقِطَاعِهَا ) وَلَمْ يَكُنْ  
أَصْلُهُ مِنْهَا ( وَخَرَجَ إِحْجَاجَةً ) ثُمَّ دَخَلَ بِعِمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَيَسْقُطُ الدِّمُّ ( إِلَّا  
إِنْ انْقَطَعَ بِقَبْرِهَا ) وَأَصْلُهُ مِنْهَا ( أَوْ قَدِمَ بِهَا بَنَوِي إِقَامَةٍ وَنُدِبَ ) الدِّمُّ  
لِذِي أَهْلَيْنِ ( أَحَدُهُمَا بِمَسْكَةٍ ) ( وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِيهَا أَكْثَرَ فِيهِ تَهْرُ  
تَأْوِيلَانِ ) وَلِلْمُعْتَمِدِ عَدَمُ اعْتِبَارِ ذَلِكَ ( وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ ) فِي التَّمَتُّعِ وَبِإِحْرَامِهِ  
فِي الْقِرَانِ ( وَلِلْمُعْتَمِدِ عَدَمُ عَوْدِهِ لِتَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهِ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا بِأَقْلٍ )  
وَيَكْفِي الْإِفْرَاقَ رَجُوعَهُ لِنَحْوِ مَعْرِ ( وَفَعَلُ بَعْضٍ رُكْنِيًّا ) وَلَوْ بَعْضُ سَمَى  
لَا الْخَلْقُ ( فِي دَفْعِهِ ) أَيْ الْحَجُّ ( وَفِي شَرَطِ كَوْنِهِمَا عَنْ وَاحِدٍ تَرَدُّدٌ )  
وَالرَّاجِحُ لَا يَشْتَرُطُ ( وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَحِبُّ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ ) وَيَقْرَرُ عَلَى الْمَيْتِ بِالْعَقْبَةِ  
كَمَا بَاتَى ( وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ ) يَعْنِي تَقْلِيدَهُ وَإِسْمَاعِلَهُ ( ثُمَّ الطَّوَافُ لَمَّا سَبَعًا  
بِالطَّاهِرَيْنِ وَالسَّتْرِ وَبَطْلَ بِحَدَثٍ بِنَاءً ) يَعْنِي لَا بِنَاءَ مَعَهُ فَإِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ رُكْعَتِهِ  
أَعَادَهُ فَإِنْ تَبَاعَدَ عَنْ مَكَّةَ أَعَادَهَا وَبَعَثَ بِهِدَى ( وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ بَسَاوِهِ )  
وَلَا يَصِحُّ التَّمَتُّعُ ( وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِ وَإِنْ ) الْبِنَاءُ الْخُدُودُ فِي  
جِدَارِ الْبَيْتِ ( وَسَمْتُهُ أَذْرُعٌ مِنَ الْحِجْرِ ) بَلْ عَنْ جَمِيعِهِ فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْمُسْتَدِيرُ  
جِهَةَ الشَّامِ ( وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتَهُ ) لِيَخْرُجَ عَنِ الشَّاذِرِ وَإِنْ ( دَاخِلَ الْمَسْجِدِ )  
لَا سَطْحَهُ عَلَى الْمَوَلِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا لِمَلِّ ( وَوَلَاءٌ وَابْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ لِحْفَازِهِ ) فَإِنْ  
تَعَيَّنَتْ بَنَى ( أَوْ نَفَقَةً ) أَوْ رَفَضَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَضِ أَصْلَ الشَّكِّ ( أَوْ  
نَسِيَ بِمَفْضَةٍ إِنْ فَرَّغَ سَفِيَهُ ) وَطَالَ وَإِلَّا بَنَى فَإِنْ سَمِيَ اعْتَبَرَ الْعَاوِلُ بِهِدَى  
الرُّكْعَتَيْنِ ( وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ ) لِلْقَامَةِ ( وَنُدِبَ كَمَالُ الشُّوْطِ ) لِمَا لَمْ يَشْ فَوَاتَ

ركعة (وَبَنَىٰ إِنْ رَعَفَ) كالصلاة ولا يضر هنا الكلام والاستدبار (أَوْعَامَ  
بِمَجْسٍ) راجع ابتداءه (وَأَعَادَ رَكَعَتَيْهِ) إن صلاهما بجماعة (بِالْقُرْبِ)  
بالعرف (وَبَنَىٰ) بنى (عَلَى الْأَقْلُ إِنْ شَكَّ) في عدده (وَجَازَ بِسَنَائِفَ) بنى  
القديمة وبنها الاروام عقوداً (لِزُحْمَةٍ وَإِلَّا) يكن لزحمة بل لسحر (أَعَادَ)  
ولو تطوعاً (وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ) إن تبعه من مكة (وَلَدَمَ) ربح الدم (وَوَجَبَ)  
الطواف للقدوم (كَالسَّعْيِ) بعده (قَبْلَ عَرَفَةَ) فينوي بالوقوف ويلزم الدم  
(إِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ) بمحج أفاقيا أو مكيا والعمرة يكفى طوافها (وَأَمَّ يُرَاقِ)  
بحيث يخشى منه فوات الوقوف (وَلَمْ يُرْدِفْ) الحج على العمرة (بِحَرَمِ) لم  
يكثف بالأول لئلا يتوهم أن أصل الإحرام بالحل (وَالِإِلَّا) نستوف الشروط (سَعَى  
بَعْدَ الْإِفَاضَةِ وَإِلَّا) بسم بعد الإفاضة (قَدَّمَ) ولما كان هذا صادقا بعدم السعي  
أصلاً قال (إِنْ قَدَّمَ) السعي بعد التطوع (وَأَمَّ بَعْدَهُ) بعد الإفاضة (سَعَى  
سَعًى بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَمِنْهُ الْبَدْءُ مَرَّةً وَالْعَوْدُ أُخْرَى) ولو ابتدأ بالمرؤة ألتى  
ذلك الشوط (وَصِحَّتْهُ بِتَقَدُّمِ طَوَافٍ وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ) لاراد ما يشمل الوجوب  
يعنى أن يكون الإفاضة أو القدوم لا أنه ينوي فريضة التطوع (وَالِإِلَّا) بأن  
كان بعد التطوع (قَدَّمَ وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ غَمْرَةٍ حَرَمًا) وافتردى  
الحلقة (وَكَذَا إِنْ وَقَعَ غَيْرُهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ لَهُ حَكْمُهُ) (وَأِنْ أُحْرِمَ) من  
خس طواف عمرته (بَعْدَ سَعْيِهِ بِحِجٍّ فَقَارِنْ) لأنه تبيين إردافه أثناءها (كَطَوَافِ  
الْقُدُومِ) تشبيهه في الرجوع لفساده لكن حلالا كما سيقول (إِنْ سَعَى بَعْدَهُ)  
واقصر (فَإِنْ أَعَادَهُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ كُنِيَ) (وَالِإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ  
فيحزى عنه في غير العمد وكذا يجرى القيد في طواف العمرة (وَلَا دَمَ) على من  
تطوع (حِلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصَيِّدٍ وَكُرْهِ الْعَائِبِ) راجع لما بعد الكف (وَأَعْتَدَ  
وَالِإِلَّا كَثُرُ إِنْ وَطِئَ) الأولى حذف الأكثر فإنهم يقولون بعدمها مطلقاً ثم

خارج المذهب (وَلَا حَجَّ حُضُورُ جُزْءِ عَرَفَةَ) والطمانينة واجبة تجبر بالدم  
(سَاعَةً لَيْلَةً النُّحْرُ) وبعد الزوال واجب ويكفى عند غير نافي الركن (وَلَوْ مَرَّ  
إِنْ نَوَاهُ) ولا يحتاج غير المار لنية (أَوْ بِإِغْيَاءِ قَبْلِ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَأَ الْجَمْعُ) أى  
كل الموسم (بِعَاثِرٍ فَقَطْ) فوقفوا ليلة الحادى عشر وينقلب لهم جميع المناسك  
لا بمضمهم ولا بنهر العاشر (لَا الْجَاهِلُ) بمعرفة فلا يجزيه إن مر ولو نوى (كَتَبَنَ  
هُرَّةً) واد بين العلمين تشبيهه فى عدم الإجزاء (وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا بِكُرُوهُ) لعدم  
الاتفاق على أنه من حل عرفة (وَصَلَّى وَلَوْ فَاتَ) الراجح تقديم الحج حيث خشي  
فواته (وَالسَّنَةُ غَسْلٌ مُتَّصِلٌ) بالإحرام كالجمعة (وَلَا دَمَ) لتركه (وَنُدِبَ  
إِبْقَاعُهُ) بِالْمَدِّ يَنْفَعُ لِجَلْبُفَيْ) وإن لم يتصل لفعله عليه الصلاة السلام (وَلِدُخُولِ  
غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوَاىِ وَلِلْوُقُوفِ) فاغذ سالات الحج ثلاثة ولا بد من الثلاث  
فى جميعها على التحقيق <sup>(١)</sup> نعم يخففه بعد الإحرام (وَلَبَسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعَالَيْنِ)  
فى حيز المندوبات قبله وإن كان أصل التجرد واجباً (وَتَقْلِيدُ هَدْيٍ ثُمَّ إِشْمَاكُهُ)  
على التخصيل الآتى وهذا سنة والترتيب مندوبٌ (ثُمَّ رَكْعَتَانِ وَالْفَرَضُ مُجْزِئٌ)  
فى أصل السنة (يُحْرِمُ الرَّاكِبُ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَائِي إِذَا مَتَى وَتَلْبِيَةُ) السنة  
مقارنتها وأما أصلها بلا فصل كثير فواجب (وَجُدَّتْ) ندباً (لِقَعْفِ حَالِ  
وَخَلْفِ صَلَاةٍ وَهَلِ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ خِلَافٌ وَلَمْ تُرِكَتْ أَوَّلُهُ فَدَمٌ إِنْ  
طَالَ وَتَوَشَّطَ) ندباً (فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا) من حيث المداومة (وَعَاوَدَهَا)  
وجوباً فى الجملة فإن لم يعدها أصلاً فدم (بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاحِ  
مُصَلَّى عَرَفَةَ) وقد زالت الشمس (وَيُحْرِمُ مَكَّةَ يُبَلِّغِي الْمَسْجِدِ) لأنه منه محرم كما  
سبق (وَمُعْتَمِرُ الْمَيْمَاتِ) ابتداء (وَفَاتَتْ الْحُجَّ) منه فصرفه لعمرة (يُلَاحِظُ

(١) لكن فى المرشد المعين لابن عاشر وشرحه لمبارة : أن اغتسلات الحج بعد غسل

الإحرام لا ذلك فيها .

لِلْحَرَمِ) حول مكة (وَمِنَ الْجُمَرَاتِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبَيْتِ وَ) للطلوب (لِلْعَوَافِ  
الْمَشْيِ) وجوباً كالسعى (وَلَا فِدَمٌ لِقَادِرٍ أَمْ يُعَذُّهُ وَتَقْبِيلُ حَجَرٍ بِقَمَرٍ)  
استئناً (أَوَّلُهُ وَفِي) إباحة (الصَّوْتِ) وكرامته (قَوْلَانِ وَلِلزَّحْمَةِ أَدَسٌ بِيَدِهِ  
ثُمَّ عُوْدٌ وَوَضِعاً عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ) التحقيق أن التكبير في جميع الأحوال  
(وَاللَّحْمَاءُ بِالْحَذَرِ وَرَمَلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) من القدوم أو ركن العمرة  
(وَلَوْ مَرَّ بِضَا وَصَبِيحاً حِمْلًا) فيرمل بهما (وَلِلزَّحْمَةِ الطَّائِفَةُ وَ) السنة (لِلْمَشْيِ  
تَقْبِيلُ الْحَجَرِ) بمدركتي الطواف (وَرُقِيَّتُهُ) أى الرجل (مَلَكِيًّا) العفاو والروة  
(كَمَرَاتُهُ إِنْ خَلَا) للموضع من زحمة الرجال (وَالْمَسْرَاعُ) في ذهابه المروة وفي بن  
مطلقاً (بَيْنَ) الميادين (الْأَخْضَرَيْنِ) عامود تحت منارة باب هلى ، والثانى قبالة  
رباط العباس (فَوْقَ الرَّمْلِ وَدُعَاءٌ فِي سُنِّيَةِ رَكْعَتَيْ الطَّوْافِ أَوْ وَجُوبِهِمَا  
تَرَدُّدٌ) رجح الوجوب فى الواجب (وَنَذْبًا كَالْإِحْرَامِ) أى ركعتيه أى قراءة  
ذلك (بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ وَبِالْمَقَامِ) أى نذب إيقاع ركعتي الطواف  
خاف مقام إبراهيم حجر وقف عليه عند بناء البيت أو غسل رأسه (وَدُعَاءًا  
بِالْمُنَزَمِ) بين الركن والمقام (وَالسَّلَامُ الْحَجَرِ) تقبيلاً (وَالْيَمَانِي) لِسَاءً (بَعْدَ الْأَوَّلِ)  
وفى الأول سنة فيهما (وَأَقْتَصَارٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ) الصلاة (وَالسَّلَامُ)  
وعلى آله وهى لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك  
لا شريك لك (وَدُخُولُهُ مَسَكَةً نَهَارًا) فإن دخل ليلاً بات بذى طوى (وَالْبَيْتِ)  
عطف على مكة فيه نذب دخوله (وَمِنْ كَدَاهُ) بفتح الكاف ممدوداً مهملاً الدال  
يعرف الآن بباب المعلى (وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنَى شَيْبَةً) يعرف بباب السلام  
(وَخُرُوجُهُ مِنْ كُدَى) بالغم والقهر باب شبكية (وَرُكُوعُهُ لِلطَّوْافِ بَعْدَ  
الْمَقَرِّبِ قَبْلَ تَنَفُّهِ) هذا محط النذب (وَبِالْمَسْجِدِ) لازم لقوله سابقاً وبالمقام  
(وَرَمَلُ مُحَرِّمٍ مِنْ كَالْتَنْعِيمِ) أو الجمرانة بمج فى قدومه (أَوْ بِالْإِنْفَاضَةِ

لَمَرَاهِقٍ) إصداق وقته عن القدم ، وكذا كل تارك القدم (لا) رمى في (نَطَوُّعٍ  
وَوَدَّاعٍ وَكَثْرَةُ شُرْبِ مَاءٍ زَمَزَمَ وَنَقْلُهُ) وهزيقه من أنه لما شرب له (١) معه  
ويتناول الغير (و) نذب (لِلْسَمِيِّ مُرُوطُ الصَّلَاةِ) ولا يمكن الاستقبال  
(و) نذب (خُطْبَةٍ) رجح سنيتهما (بَعْدَ ظُهُرِ السَّابِعِ بِسَكَّةٍ وَاحِدَةٍ)  
خلافاً لمن رجح جلوسه وسطها انظر (ر) (يُخْبِرُ بِالْمَنَاسِكِ) إلى خطبة عرفة ،  
أعنى قوله (وَأَخْرُوجُهُ لِمَعْنَى) يوم التروية الثامن (قَدَرٌ مَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّمَرُ)  
في مختاره ولو يوم الجمعة لمسافر (وَبَيَّاتُهُ بِهَا وَسَيْرُهُ لِعِرْفَةَ بَعْدَ الطَّلُوعِ  
وَنُزُولُهُ بِبَنَمِرَةٍ) منها (وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ) عقبه والراجح سنيتهما يخبر  
بالمناسك الآتية (ثُمَّ أُذِنَ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّمَرَيْنِ) استثنائاً لكل صلاة أذان  
(إِثْرَ الزَّوَالِ) معلوم من كون الخطبتين بعده ولو يوم الجمعة (وَدُعَاؤُ وَتَضَرُّعٌ  
لِلْعُرُوبِ وَوُقُوفُهُ بِوُضُوئِهِ ، وَرُكُوبُهُ بِهِ ، ثُمَّ فَيَأْكُمُ إِلَّا لِتَعْبٍ) له أولدايته  
(وَصَلَاتُهُ بِمَزْدَلِفَةَ الْعِشَاءِ) النذب على الإيقاع بها وأصل الجمع سنة (وَبَيَّاتُهُ  
بِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَدَمَّ) فالنزول واجب بقدر حط الرحال (وَجَمَعَ وَقَصَرَ  
إِلَّا أَهْلَهَا) استثناء من الثاني (كَمَنَى وَعِرْفَةَ) تشبيهه في التصرف لغير أهل  
الحل للسنّة ، وإن لم يكن مسافة كما سبق (وَلِنْ عَجَزَ) عن وصول  
المزدلفة (فَبَعْدَ الشَّفَقِ) يجمع في أى محل (إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ) يعنى وقف  
(وَالْأَفْكَالُ لَوْفَتِهِ ، وَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ أَعَادُهَا) استحباباً حيث لم يعجز  
عن المزدلفة وإن كان الضمير للشفق لإعادة العشاء واجبة (وَارْتِحَالُهُ) من  
مزدلفة (بَعْدَ الصُّبْحِ مُفْلِسًا وَوُقُوفُهُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) بين جبل للمزدلفة

(١) لحديث « ماء زمزم لما شرب له » وهو حديث صحيح كما قال الحفاظ الديماطى في جزء

وقرح من الحرم والراجح أن شميرة الوقوف به سنة (بُكْبَرُ وَيَدْعُو لِالإِسْفَارِ  
 وَاسْتِقْبَالِهِ بِهِ وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ) أى بعد دخول الإسفار (وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ  
 وَاسْتِرَاعِ بَيْطَانِ مُحَمَّرٍ) قدر رمية الحجر بين المزدلفة ومنى حُسِرَ فيه أصحاب  
 الفيل (وَرَمِيَهُ الْعَقَبَةَ حِينَ وُضُوْلِهِ) هذا محط النذب حيث كان بعد الشمس  
 كما باتى (وَلِإِنْ رَاكِبًا وَ) نذب (لِلشَّيْءِ فِي غَيْرِهَا) وهو بقية الأيام (وَحَلَّ  
 بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ) والمقد عليهن حرام (وَصَيْدٌ وَكُرْهَ الطَّيِّبُ وَتَكْبِيرُهُ مَعَ كُلِّ  
 حَصَاةٍ وَتَعْلَامُهُمَا وَلَقَطُهُمَا) والعقبة من المزدلفة (وَذَبْحُ قَبْلِ الزَّوَالِ وَطَلَبُ بَدَنَتِهِ  
 بِشَرَاءٍ مِثْلًا لَهُ) أى لقرب الزوال (لِيَحْلِقَ قَبْلَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ) وتأخير الحلق  
 والإفاضة عن الرمي واجب وغير ذلك مندوب (وَلَوْ يَنْوِرُونَ لِمَنْ عَمَّ رَأْسُهُ  
 وَالتَّقْصِيرُ مُجْزٍ) حيث عم مساحة الرأس (وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرْأَةِ) أى طريقتها ويحرم  
 تمثيلها بالخلق إلا الصغيرة جداً (تَأْخُذُ قَدْرَ الْأَنْمُلَةِ وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ  
 أَصْلِهِ) ندبا (ثُمَّ يَفِيضُ) والأفضل في نوبى إحرامه (وَحَلَّ بِهِ) إن كان سعى  
 وقد رمى العقبة أو فات وقتها (مَا بَقِيَ إِنْ حَلَّقَ أَوْ وَطِئَ قَبْلَهُ) أى الحلق  
 وبعد الإفاضة (فَدَمٌ بِخِلَافِ الصَّيْدِ) فلا شئ فيه إذ ذاك (كَتَأْخِيرِ الْخَلْقِ)  
 تشبيهه في الدم (لِيَلْمَدِهِ) أو طويلا بخروج أيام الرمي من إلا أن يحلق بمكة (أو  
 الإفاضة للمحرم) أو السعى كلا أو بعضاً بعد غروب آخر الحاجة (وَرَمَى كُلِّ  
 حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعِ لِلَّيْلِ) ولا يعمد الدم إلا أن يخرج الأول قبل الثاني (وَلِإِنْ  
 لِيَصْغُرَ لَا يَحْسِنُ الرَّمَى) فالدم بتأخير وليه (أَوْ عَاجِزٍ) عليه الدم ولولم يؤخر  
 نأيه حيث لم يتداركه قبل الليل (وَبَسْتَنِيْبٍ) لدفع الإنم (فَيَتَجَرَّى أَوْ وَفَتْ  
 الرَّمَى وَكَبَّرَ) إذ ذاك ودعا (وَأَعَادَ) المأجز ما فعله الغائب (إِنْ صَحَّ قَبْلَ  
 الْفَوَاتِ بِالْعُرُوبِ مِنَ الرَّاسِعِ) ومثله المنفى (وَقَضَاهُ كُلِّ إِلَيْهِ) لغروب  
 الرابع (وَاللَّيْلُ قَضَاءٌ) لسابقه (وَحِلَّ مُطِيقٌ وَرَمَى وَلَا يَرْمِي فِي كَفٍّ غَيْرِهِ)

أى لا يميزه ذلك (وتقديم الخلق أو الإفاضة على الرمي) عطف على ما فيه  
الدم كما سبق (لأن خالف في غير) من الترتيب للمندوب السابق (وعاد للمبيت  
بمعنى فوق العقبة) في حش أن نفس الجرة في معنى (ثلاثاً وإن ترك جُلّ ليلته  
قدّم أو ليلتين إن تعجل ولو بات بمكة أو مكياً قبل الغروب من  
الثاني) ظرف لتعجل بمعنى جاوز معنى (فيستقط عنه رمي الثالث ورخص  
لراعي الإبل) (بعد العقبة أن ينصرف ويأتي الثالث) من أيام النحر (فيرمى  
لليومين) الثاني والثالث وسقط عنه بيات الليلتين ثم تعجل أو أخر وسقاة الركب  
يرمون عند مجيئهم بالماء (وتقديم الضمّة) عطف على الرخص فيه (في الرد  
لغز دافعة) إنما يوافق للذهب يجعل اللام بمعنى من بعد الواجب (وترك  
التخصيص) أى تخصيب الراجع الآتى (غير مقتضى به ورعى كل يوم  
الثلاث وختم بالعقبة) كما يؤخذ من قوله الآتى وبرتبهن (من الزوال لغروب  
وصحته بجبر كحصى الخذف) بسكون المعجمة، أوله مهمل أو معجم الرمي  
بالأصابع (ورمى) إما أنه جعل للشروط مطلق الإيصال أو أن محط الاشتراط  
قوله الآتى على الجرة المتعلق به (وإن تمت نجس) وكره وأعيد بطاهر (على الجرة  
وإن أصابت غيرها) قباه (إن ذهبت بقوة لا دونها وإن أطارت غيرها لها)  
فلا يجرى (ولا طين ومعدن) وأجزأ الرخام (وفى لأجزاء ما وقف) بكشف  
(بالفناء) وهو المعتمد (تردد وبرتبهن) السكرى ثم الوسطى (وأعاد  
ما حضر) يومه ندباً (بعد) فعل (النسيئة وما بعدها) وجوبا (في يومها)  
فقط) فإن تذكر في الثالث الأولى من الأول لم يعد الثاني (ونُدب نقاباً  
فإن رمى بخمسي خمس اعتد بالخمسي الأولى وإن لم يذر موضع حصاة  
اعتد بست من الأولى) لأن القاعدة الاحتياط (وأجزأ عنه وعن صفة  
ولو حصاة حصاة) والمداران يفرد كل برعى (ورميته العقبة أول يوم)



فَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِالْفَجْرِ (طُلُوعِ الشَّمْسِ) وَقْتُ الْفَضِيلَةِ لِزَوَالِ (وَلَا) بِكُنِ الْأَوَّلِ  
يَوْمِ (إِنْزَالِ الزَّوَالِ) وَهُوَ أَوُّ الْوَقْتِ (قَبْلَ الظُّهْرِ) نَدْبًا (وَوُقُوفِهِ إِنْزَالِ الْأَوَّلِينَ  
قَدَرًا لِامْتِرَاعِ التَّبَعَةِ وَتَيَاسُورِهِ فِي الثَّانِيَةِ) فَتَسْكُونُ عَنْ يَمِينِهِ (وَتَحْصِيْبُ  
الرَّاجِعِ) نَزُولُهُ بِالْحَصْبِ حَيْثُ مَقْبَرَةُ كَدَاءِ (لِيُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ) مِنْ ظَهْرِ  
الرَّابِعِ (وَطَوَافُ الْوَدَاعِ إِنْ خَرَجَ لِكُلِّ جُحُفَةٍ لَا كَالْتَّنَعِيمِ) بِمَقَرِّبِ (وَلِنْ  
صَغِيرًا وَتَادِي بِالْإِفَاضَةِ وَالْعَمْرِقِ) عَلَى قِيَاسِ التَّحِيَةِ بِالْفَرْضِ (وَلَا يَرْجِعُ)  
عَنْ كَالْبَيْتِ (الْمَقْمَرِي) لِعَدَمِ ثَبُوتِهِ (وَبَطْلٍ) بِمَعْنَى طَلَبِهِ بِغَيْرِهِ (بِإِمَامَةٍ بَعْضُ  
يَوْمٍ لَا يَشْغُلُ خَفً) كَسَاعَةِ (وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخْفُ فَوَاتِ أَصْحَابِهِ  
وَحَدِيثِ الْكَرِيِّ وَالْوَلِيِّ لِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ قَدَرُهُ وَقِيْدَ إِنْ أَمِنَ وَالرَّقَّةُ فِي  
كِيَوْمَيْنِ) وَالْأَسْمَلُ تَقْلِيدُ نَحْوِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي صَحَّةِ طَوَافِهَا (وَكُرِّهَ رَفْعِي بِمَرْبُوعِي  
بِهِ كَانَ يُقَالُ لِلْإِفَاضَةِ طَوَافُ الزَّيْبَارَةِ أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ) وَعَلَى آله لِأَن تَابِعَ السَّاطَانَ إِذَا حَضَرَ خَادِمًا لَا يَقُولُ أَزُورُ<sup>(١)</sup>  
(وَرُقِي النَّبِيَّةِ) أَيْ دَخُولُهُ (أَوْ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَنْبَرِهِ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
وَقَلَى آله (بِغُلٍّ) طَاهِرٌ وَحَرَمٌ وَضَعُ الْمُصْحَفِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> كَمَا فِي عِبِ (بِخِلَافِ  
الطَّوَافِ) بِهِ (وَالْحَجَرِ) لِعَدَمِ الْجُزْمِ بِأَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ وَكَرِهَهُ أَشْهَبُ (وَلِنْ  
خَصَدَ بِطَوَافِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ كَالصَّلَاةِ  
وَقِيلَ يُجْزِيهِمَا وَقِيلَ عَنِ الْعَصْبِيِّ أَنْظِرِينَ (وَأَجْزَأُ السُّنَنِ عَنْهُمَا كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا)  
لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ :

(فَصَلِّ حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ ثُبْسُ قُفَّازٍ) بِتَافِ قَفَاءِ وَزَايِ بَوَازِ

(١) لِأَن لَزَامَ فَضْلًا عَلَى الْمَزُورِ بِزِيَارَتِهِ . وَالْفَضْلُ هُنَا لِلزُّورِ فَالْأَوَّلُ أَنْ يَقُولَ تَبَرَكْنَا  
بِقَبْرِهِ أَوْ تَصَرَّفْنَا بِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَفِيدُ التَّعْظِيمَ الْحَقَّ .

(٢) أَيْ النُّعْلَ الطَّاهِرَ لَشِدَّةِ حَرَمَةِ الْقُرْآنِ وَمِثْلُ النُّعْلِ الْحَقِّ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ

رمان يابس في اليدين (وَسَتْرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسَانَهُ) خشية فتنة بل في بن ولولم نخش  
 (بِلا غَرْزٍ) بكسرة (وَرَبَطُ وَلَا فَدْيَةٌ وَبِ الرِّجْلِ مُحِيطٌ بِمَضْرُوبٍ وَإِنْ  
 يَنْسَجِ أَوْ زَرٍ أَوْ عَقْدٍ كَعَاتِمٍ وَقَبَاءٍ) بالفتح تسميه العامة قفطان (وَمَا نَمَّ  
 يَدْخُلُ كَمَا) حيث أدخل المنكب (وَسَتْرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسِهِ بِمَا بَعْدَ سَاتِرٍ  
 كَظَيْنٍ وَلَا فِدْيَةٌ فِي سَيْفٍ وَلَوْ بِلا عُذْرٍ) وإن حرم حينئذ (وَاحْتِزَامٍ) ولو بحمل  
 بلا عقد (وَاسْتِغْفَارٍ) بمائة فمئة وفاة لف إزاره بين نخذه (لِمَعْلٍ فَقَطٍ) ارجع  
 لها (وَجَازَ خُفٌّ قُطْعِمَ اسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِهِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوهُ فَاحْشًا) زائداً  
 على الثلث (وَاتَّقَاهُ شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِيَدِهِ) فإن ألصقها طويلاً افتدى وفي بن من  
 ابن عاشر لا فدية في اليد بحال لأنها لا تعد ساتراً (أَوْ مَطَرٍ بِمُرْتَفِعٍ) كثوب  
 وأولى يد (وَتَقْلِيمُ ظُهُرٍ أَوْ كَعْبٍ) بقدر الضرورة (وَارْتِدَاءُ بَقِيصٍ وَفِي  
 كَرِهِ) ارتداء (السراويل) لقبح الهيئة ولو لغير محرم (وَرِوَايَتَانِ وَتَطْلُلُ بِبِنَاءٍ  
 وَخَبَاءٍ) خيمة ونحوها (وَتَحَارَتِ) محل (لَا فِيهَا) حيث لم تكن مقببة كالسقف  
 (كَثُوبٍ بِمَعْنَى فَنَى وَجُوبُ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ وَخَلٌّ) على رأسه (إِحْجَاجُهُ  
 وَفَقْرُهُ بِلا تَجَرٍ) زائد على المماش (وَلَا يَدَالُ نَوْبَهُ) ولو كراهة قل (أَوْ بَيْعُهُ  
 بِخِلَافٍ غَسْلِهِ) فلا يجوز حيث لم يتحقق نفي القمل (إِلَّا لِنَجَسٍ قَبَالِمَاءٍ فَقَطٍ  
 وَبَطْنُ جُرْحِهِ وَحَلْهُ مَا خَفِيَ) من جسده (بِرِاقٍ) وإلا كره وما يراه بمكة  
 ما شاء (وَفَصْدٌ إِنْ لَمْ يَعْصِبْهُ) فيفتدى (وَشُدُّ مِنْطَقَةٍ) بلا عقد (لِنَفَقَتِهِ عَلَى  
 جِلْدِهِ) لا فوق الإزار (وَلِإِضَافَةِ نَفَقَةٍ غَيْرِهِ) بالتبع (وَلَا فِدْيَةٌ كَمَا ضَبَّ  
 جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ لَصِقِ خِرْقَةٍ كَدِرْتَهُمْ) بغلى على كجرح (أَوْ لَهَا عَلَى  
 ذَكَرٍ أَوْ قُطْنَةٍ بِأَذْنِيهِ أَوْ قِرْطَاسٍ بِصُدُغَيْهِ أَوْ نَرَكٍ ذِي نَفَقَةٍ) بدفراغ  
 نفقته (ذَمَبٌ أَوْ) ترك (رَدُّهَا لَهُ) بغنى عما قبله (وَ) جاز (لِمَرْأَةٍ خَزٍ  
 وَحَلٍّ وَكَرِهَ شُدُّ نَفَقَتِهِ بِعَصْدِهِ أَوْ فَخْذِهِ وَكَبُّ رَأْسِهِ عَلَى وَسَادَةٍ) بغنى

أن ينام على وجهه وليس خاصاً بالحرم<sup>(١)</sup> (وَصَبُوعٌ لِمُقَدَّمِيهِ) حيث أشبهه للطيب وفي المصفر الشديد فدية (وَشَمُّ كَرِيحَانٍ) وورد وباسمين وجان استصحابه ومكث بمكانه وفي كراهة مسه وجوازه خلاف (وَمَكَثٌ بِمَكَانٍ بِهِ طِيبٌ) كالسك والعطريات (وَأَسْتِصْحَابُهُ) وأولى بذكره شمه وأما مسه فحرام وفيه الفدية (وَحِجَامَةٌ بِلَا مُذَرٍّ وَغَمَسُ رَأْسِهِ) بالماء اثلاً يقتل دواب (وَتَجَنُّفُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُهُ بِمِرْآةٍ) لئلا يرى ما يزيله (وَلَبَسُ امْرَأَةٍ قَبْلًا) بهنما لغير زوجها (مُطْلَقًا) ولو في غير الاحرام (وَ) حرم (عَلَيْهِمَا) أى الرجل والمرأة (دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرُّأْسِ وَإِنْ صَلَّاءَ) بلا شعر (وَإِيَّانَهُ خُفِرَ أَوْ شَعِرَ أَوْ وَسَخَ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمِزِيلِهِ) أى الوسخ وكذا يجوز إزالته ماتحت الأظفار (وَأَسَافُ شَعَرٍ لَوْضُوءٍ) أو غسل (أَوْ رُكُوبٍ وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَكَفِّ وَرَجُلٍ بِمُطَيِّبٍ) فيه الفدية ولو لعللة وإن نفت الإثم (أَوْ لَغَيْرِ عِلَّةٍ وَلَهَا) وللوضوء أنه مطيب (قَوْلَانِ) في الفدية لغير الكف والرجل فيغتفران (اخْتَصِمِرْتُ) للدونة (عَلَيْهِمَا وَتَطَيَّبَ بِكَوْرَسٍ) يعنى يحرم استعمال الطيب على ما سبق (وَلِنْ ذَهَبٍ رِيحُهُ) ولا فدية (أَوْ لِيَضْرُورَةٍ كُجَلٍ) هذا في الفدية ولا حرمة (وَلَوْ فِي طَامَرٍ أَوْ لَمْ يَتَلَقَ) بيده وقدمه (إِلَّا فَأَرْوَرَهُ سُدَّتْ وَمَطْبُوعًا) ذهب جرمه (أَوْ بَاقِيًا تِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ) إلا أن يبقى جرمه، فيفتدى ولو نزع فوراً (وَمُصَيَّبًا مِنْ لَذَّةٍ رِيحٍ أَوْ غَيْرِ) إلا أن يترأخى في نزع، فيفتدى ولو يسيراً (أَوْ خَلُوقٍ كَثْبَةٍ وَخَيْرٌ فِي نَزْعِ يَسِيرِهِ وَإِلَّا) بأن كثر (أَفْتَدَى إِنْ تَرَأَخَى) وتعقب بأنه لا نص بالفدية وإنما هو الأصم بنزع السكتهم (كَتَفْطِيَةٍ رَأْسِهِ

(١) لورود النبي من ذلك في غير الإحرام، رواه أبو داود والنسائي من حديث طهفة . وورد من حديث أبي هريرة . وعمر بن الشريد عن أبيه . ولفظ حديث طهفة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجده نائماً على وجهه فقال « هذه ضجعة يبتضها الله »

تَأْتِيًا (تَشْبِيهِ فِي الْفِدْيَةِ إِنْ تَرَخِيَ فِي نَزْعِهَا بَعْدَ انْتِبَاهِهَا) (وَلَا تُحَاقُّ أَيَّامَ الْحَجِّ،  
وَيُقَامُ الْعَطَّارُونَ فِيهَا) أَيْ أَيَّامَ الْحَجِّ (مِنْ الْمَسْعَى) اسْتِحْسَانًا (وَانْتَدَى  
الْمَلَقِي) طَيْبًا أَوْ ثَوْبًا (الْحِلُّ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ) أَيْ الْحَرَمُ بَأَن لَمْ يَتَرَخَّ  
فِي النَّزْعِ (بِلَا صَوْمٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْتَدِرِ الْمُحْرَمُ كَأَن حَلَّقَ) الْحِلُّ  
(رَأْسُهُ) أَيْ الْحَرَمُ تَشْبِيهِه فِيمَا سَبَقَ (وَرَجَعَ بِالْأَقْلِّ) مِنَ النَّسْكِ وَالْإِطْعَامِ  
(إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَحَلَّى الْمُحْرَمِ الْمَلَقِي) طَيْبًا مَسَّهُ عَلَى مُحْرَمٍ (فَدَيْتَانِ عَلَى  
الْأَرْجَحِ وَإِنْ حَاقَّ حِلٌّ مُخَرِّمًا بَيْنَهُمَا فَعَلَى الْمُحْرَمِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ) كَالْتَوْضِيحِ  
لِلتَّشْبِيهِ السَّابِقِ فَإِنَّهَا تَلْزِمُهُ هُنَا بِالْإِذْنِ (وَإِنْ حَاقَّ مُخَرِّمٌ رَأْسَ حِلٍّ أَطْعَمَ وَهَلَّ  
حَفَنَةً أَوْ فِدْيَةً تَأْوِيلَانِ) فَإِنْ تَحَقَّقَ قَتْلُ دَوَابٍّ فَبِحِسْبِهِ (وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ  
لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَفَنَةً) يَبِيدُ وَلَهَا أَوْ كَثْرَةِ فِدْيَةٍ (كَشَمَرَةٍ أَوْ شَعْرَاتٍ أَوْ  
قَمَلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ) فَإِنْ زَادَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ فِدْيَةً (وَطَرَحَهَا كَحَلْقِ مُخْرَمٍ  
لِشَلِّهِ مَوْضِعَ الْحِجَامَةِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفْيُ الْقَمَلِ وَتَقَرُّدُ بَعِيرِهِ) إِزَالَةُ  
قِرَادِهِ التَّشْبِيهِ فِي الْحَفَنَةِ (لَا كَطَرَحِ عِلْقَةٍ أَوْ بُرْغُوثٍ) فَاعْمُوا لِأَنَّ ذَلِكَ يَبْعَثُ فِي  
الْأَرْضِ (وَالْفِدْيَةُ فِيمَا يُتَرَفُّهُ) بِقَنَعِهِ (بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَذَى) شَعْمًا يَكْرَهُ (كَأَنَصِّ  
الشَّارِبِ أَوْ ظَفْرِ وَقَتْلِ قَمَلٍ كَثُرَ) كَمَا سَبَقَ (وَحَضْبٍ بِكَحْنَاءَ وَإِنْ رُقْعَةً  
إِنْ كَثُرَتْ) كَدَرَمٍ بَعْلَى لَا إِنْ حَشَى بِهِ شَقَّ رَجُلٍ (وَيُجَرِّدُ سَحَامٍ عَلَى  
الْمُخْتَارِ) لِمَعْتَمِدٍ لَا فِدْيَةَ فِيهِ وَلَوْ عَرِقَ وَصَبَّ الْمَاءُ الْحَارُّ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا أَتَى الْوَسْخَ  
وَاتَّجَدَّتْ إِنْ ظَنَّ الْإِيَابَةَ لِرَفْضِ أَوْ فُسَادِ أَوْ طَافَ يَظُنُّ الطَّهَارَةَ لَا بِمَجْرَدِ  
جَهْلِ (أَوْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بِفَوْرٍ أَوْ نَوَى) عِنْدَ الْأَوَّلِ (التَّكْرَارُ أَوْ قَدَمَ  
النَّوْبِ عَلَى السَّرَّاءِ) وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَزِيدُ نَفْعَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ زِيَادَةً  
مُعْتَبَرَةً (وَشَرُّهَا فِي اللَّبْسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا إِنْ نَزَعَ مَكَانَهُ)  
وَلَمْ يَدْمِ كَالْيَوْمِ (وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ) الْمَعْتَمِدُ أَنَّهَا لَا تَوْجِبُ فِدْيَةَ جُرْدِهَا قَدْ  
يَنْتَفَعُ عَرَفًا أَوْ بِطَوَّلٍ (وَلَمْ يَأْتُمْ إِنْ فَعَلَ) مُوجِبًا (إِعْذَرُ) خَافَهُ (وَمِنْ نُسْكَ

يَشَاءُ فَأَعْلَى أَوْ إِطْعَامَ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ لِسُكُلٍ مُدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ أَوْ صِيَامٍ  
 عِلَالَةٍ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامٍ مَعِي وَلَمْ يَخْتَصَّ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ  
 بِالذَّبْحِ الْهَدْيَ فَكَجَحُكُمْ) الْآتِي (وَلَا يَجْزِيهِ غَدَاةٌ وَعَشَاءٌ إِنْ أَمَّ يَبْلُغُ  
 مُدَّيْنِ) (و) حَرَمٌ بِالْإِحْرَامِ (الْجَلْعُ وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَفْسَدُ مُطْلَقًا) وَلَوْ فِي غَيْرِ مَطْبِقَةٍ  
 أَوْ هَوَى فَرْجٍ أَوْ مَعْلَفٍ كَثِيفٍ كَذَا لَعَبٌ وَخَصَّهُ بِنِ بَعْضُ النَّاسِ (كَاسْتِدْعَاءُ  
 مَعْنَى وَإِنْ يَنْظُرُ) أَدَامَهُ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي وَلَا تَشْتَرِطُ الْإِدَامَةُ فِي غَيْرِ النَّظَرِ وَالْفَكْرِ  
 (قَبْلُ أَوْ قَوْفُ مُطْلَقًا) فَعَلَّ شَيْئًا غَيْرَ الْإِحْرَامِ كَالسَّعْيِ أَوْ لَا (أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ  
 قَبْلُ إِنْ أَضَافَ رَعَقَةً) لِأَنَّهُ أَحَدُهُمَا تَحِلُّ كَمَا سَبَقَ (يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ) لِأَنَّهُ  
 فَوَاتُ زَمَنِ الْعَقِبَةِ كَفَعْلِهَا (وَالْأَيُّ) بِأَنَّهُ حَصَلَ بِمَدِّ أَحَدِهِمَا أَوْ بَعْدِهَا وَلَمْ يَحَاقْ  
 كَمَا سَبَقَ (فَهَدَى) كَأَنْزَالِ الْإِبْدَاءِ وَإِمْذَانِهِ وَقَبْلَتِهِ عَلَى فَمٍ وَإِلَّا فَكَالْمَلَامَةِ  
 يَهْدِي إِنْ كَثُرَ أَوْ أَمْدَى (وَوُقُوعُهُ) عَطَفَ عَلَى مَا فِيهِ الدَّمُ وَالضَّمِيرُ لِلْجَمَاعِ (بَعْدَ  
 سَمْعِي فِي عُمَرَاتِهِ) قَبْلَ حَلْفِهَا (وَالْأَيُّ فَسَدَتْ وَوَجَبَ إِيْتَامُ الْمُفْسِدِ<sup>(١)</sup>) مِنْ عَمْرَةٍ  
 أَوْ حِجٍّ أَدْرَكَ وَقُوفَهُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَسَادِ كَمَا فِي عِبِّ إِنْ فَانَهُ غَلَبَ حُكْمُ الْفَوَاتِ وَتَحَلَّلَ  
 كَمَا يَأْتِي (وَالْأَيُّ) بِتَمِّهِ (فَهُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَحْرَمَ) مَرَّةً ثَانِيَةً ظَانًا خُرُوجَهُ مِنَ الْأَوَّلِ  
 بِالْفَسَادِ فَالْإِحْرَامُ الثَّانِي لَعَوِ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَمَلُهَا إِيْتَامُ الْمُفْسِدِ (وَأَمَّ يَقَعُ قَضَاؤُهُ  
 إِلَّا فِي) مَرَّةٍ (ثَالِثَةٍ وَفَوْرِيَّةٍ الْقَضَاءِ) انْفِاقًا (وَأِنْ تَطَوَّعًا) لَوْجُوبُهُ الْمَنْرُوعِ  
 (وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ) وَإِنْ تَمَاسَلِ (وَأَجْزُهُ هَذِي) لِلْفَسَادِ (فِي الْقَضَاءِ وَاتَّحَدَ)  
 الْمَهْدَى (وَأِنْ تَكَرَّرَ) مُوجِبُهُ (الْإِسَاءُ) بِالْوَطْءِ مَرَارًا (بِخِلَافِ صَدْرٍ وَفِدَاةٍ)  
 فِيهِ مَدَدَانِ بِتَعَدُّ سَبْعِمَا (وَأَجْزَأُ) هَدَى الْفَسَادِ (إِنْ عَجَّلَ) قَبْلَ النِّضَاءِ

(١) لَابِنُ عَرَفَةَ فَيُجِبُ إِيْتَامَهُ وَمَا يَجِبُ بَيِّنَاتُهَا :

صَلَاةٌ وَصَوْمٌ ثُمَّ حَجٌّ وَعَمْرَةٌ طَوَائِفُ عَكُوفٍ وَاتِّتَامُ تَحْتَا  
 وَفِي غَيْرِهَا كَالْوُقُوفِ وَالطَّهْرِ خَيْرٌ مَنْ شَاءَ فَلْيَطْعُ وَمَنْ شَاءَ نَعْمَا

(وَلَا تَلَاةٌ إِنَّ أُنْفَسَدَ قَارِنَا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَصَى) هديبالانساد والقوات والقران الثاني.  
وكذا إن لم يفتسه للقران الأول (وَعُمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ) الوطء (قَبْلَ رَكْعَتَيْ  
الطَّوَّافِ) أو السعى لياتي بطواف وسعى بلا خلل وهذا من تنمة قوله سابقا  
وإلا فهدى في مبحث الجماع خفته التقديم هناك (وإِحْجَاجٌ مَكْرَهَتِهِ وَإِنْ  
فَكَحَّتْ غَيْرُهُ وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ كَالْمُقَدَّمِ) في الفدية وكفارة الصوم  
(وَقَارِقٌ مَنْ أُنْفَسَدَ مَعَهُ) للابعود (مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحْلُلِهِ وَلَا يُرَاعَى زَنُ إِحْرَامِهِ)  
فله أن يحرم في القضاء قبل زمن الأول أو بعده (بِخِلَافٍ مِيقَاتٍ إِنْ شُرِعَ)  
أراد مطلق للسكان حتى احتاج للشرط (فَإِنْ تَعْدَاهُ قَدَّمَ وَأَجْزَأَ تَمَتُّعٌ عَنْ  
إِفْرَادٍ وَعَكْسُهُ لَا قِرَآنٌ عَنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَمَتُّعٌ وَعَكْسُهُمَا) حاصله لا يجوز  
القران عن غيره ولا غيره عنه وغير ذلك مجز (وَلَمْ يَثْبُتْ قَضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ  
وَاجِبٍ) كنذر (وَكُرْهٍ حَلْمًا) أي للمرأة (لِلْمَحْمِلِ وَلِلذَلِكِ اتَّخَذَتْ السَّلَامُ  
لترقى عليها) (وَرُؤْيَا ذِرَاعَيْهَا) وهذا في غير الحرم (لَا شَعْرَهَا وَالْفَتْوَى فِي  
أُمُورِهِنَّ) فيجوزان مع أمن التفكر (وَحَرْمٌ بِهِ) أي بالاحرام محج أو عمرة  
(وَبِالْجَرَمِ مِنْ نَحْوِ التَّمْدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةٌ لِلتَّقْيِيمِ) عليهما وهو  
خارج (وَمِنْ جِهَةِ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةٌ لِلْمَقْطَعِ) بفتح الميم مخففا وضمها مشددا مفتوح  
القاف مكان (وَمِنْ عَرَفَةَ نِسْعَةٌ وَمِنْ جُدَّةَ) بضم الجيم (عَشْرَةٌ لِأَخِي  
الْحَدَيْبِيَّةِ) فهي داخلة بخلاف الغايات السابقة (وَيَقِفُ سَيْلُ الْحِلِّ دُونَهُ)  
لارتفاعه (تَعَرُّضٌ بَرِّيٌّ) فاعل حرم (وَمَنْ تَأَنَسَّ أَوْ لَمْ يُوْكَكَلْ أَوْ طَيَّرَ مَاءً)  
ما يلزم للماء (وَجُزْأُهُ) داخل في التعرض له (وَبَيْضُهُ) ولا يحل به فإن فعل  
فلا جزاء بخلاف البيض (وَلْيُرْسَلَهُ بِيَدِهِ أَوْ رُقُفَتِهِ وَزَالَ مِنْكَ عَنْهُ) فلا  
يأخذه بعد من أخذه (لَا بِبَيْتِهِ) لعدم انتقاله معه (وَهَلْ وَإِنْ أَحْرَمَ  
مِنْهُ) أي من البيت وهو المعتمد (تَأْوِيلَانِ فَلَا يَسْتَحْدِ مِنْكَ) بشراء

حال الإحرام مثلاً تفريع على حرمة التعرض أما إثارته أو ردعاية بعيب مثلاً فعلى قوله سابقاً وليس له الخ ( وَلَا يَسْتَوِدُّهُ ) فإن قبله حال الإحرام رده لربه فإن لم يقبله أرسله بحضرته ولا شيء عليه وإن غاب ربه وأودعه وهو حلال أرسله وضمنه له حيث لم يجد من يحفظه ( وَرَدُّهُ إِنْ وَجَدَهُ مُودَعَهُ وَلَا بُنَى ) هذا إن قبله قبل الإحرام للضرورة ( وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَائِهِ ) انتهى عنه سابقاً فإرساله وفساده فيجوز على حكم الودع ( قَوْلَانِ ) فإن كان البائع محرماً فسد اتفاقاً ( إِلَّا الْقَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ ) ونحوها الرتيلا والرنبور مثلاً ( مُطْلَقاً ) ولو صغرت ( وَغُرَابًا وَحِدَاةً ) بوزن عنبة ( وَفِي صَغِيرِهَا خِلَافٌ ) في الحرمة ولا جزاء ويحمل الاستثناء على الإيذاء ، فإن قصد الذكاة فميتة ( وَعَادِي سَبْعٍ كَذِئْبٍ إِنْ كَبِرَ ) بكسر الباء في السن وفي الجسم ، والمعنى بالضم ( كَطَيْرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَوَزَعًا لِحِلِّ بَحْرَمٍ ) ثلاثا يكثر فيه وكره المحرم ( كَأَنَّ هَمَّ الْجَرَادِ وَاجْتِمَعْدَ ) في التحرز منه ( وَلَا لِقِيَمَتُهُ وَفِي الْوَاحِدَةِ ) إلى عشرة ( حَفَنَةٌ وَإِنْ فِي نَوْمٍ كَدُودٍ ) ونمل وذباب ولو كثر ( وَالْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْمَصْ ) جماعة ( وَجَهْلٍ وَنِسْيَانٍ وَتَكْرَرٍ ) بتكرره كما سبق ( كَسَمِّ مَرٍّ بِالْحَرَمِ ) تشبيهه في الجزاء ( وَكَلْبٍ تَعَيَّنَ ) الحرم طريقه ولو أرسل من بعد ( أَوْ قَعَصَ فِي رَبْطِهِ ) فاناطلق وربه محرم أو في الحرم ( أَوْ أَرْسَلَ بِقَرْبِهِ ) ولو لم يتعين طريقه ( فَقَتْلَ خَارِجِهِ ) بعد الدخول فيه ( وَطَرْدِهِ مِنْ حَرَمٍ ) حيث لم يتحقق سلامته فهو من جزئيات التعريض الآتي ( وَرَنَمٍ مِنْهُ أَوْ لَهُ ) كما يعلم من مرور السهم السابق ( وَتَعْرِضِهِ لِلتَّلْفِ ) كسنتف ريشه وجرحه ( وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ ) راجع لهما ( وَلَوْ بِنَقْصٍ ) مبالغة في المفهوم من عدم الضمان عند تحقق الحياة ( وَكَرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ إِشْكًا ثُمَّ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ ) حبث مات بعد الإخراج ( كَسَكْلٍ مِنَ الْمُشْتَرِكَيْنِ ) تشبيهه في التعدد فعلى كل

جزاء (وَيُرْسَلُ لِسَبْعٍ) فذهب السكلب بصيد أو تبين أن ما ظن سمما صيد  
(أَوْ نُصِبَ شَرَكٌ لَهُ) أى لا سبع فإذا الصيد (وَبَقِيَ غُلَامٌ) عهد (أَوْ رِبَا فَلَاتِهِ  
فَقَطَنُ الْقَتْلِ) فالجزاء على السيد (وَهَلْ نَسَبَ السَّيِّدُ فِيهِ) أى فى الصيد (أَوْ لَا)  
تأويلان المتمد لا يشترط نسبه (وَبِسَبَبِهِ وَلَوْ اتَّفَقَ كَقَرْعِهِ قَمَاتٌ وَالْأَظْهَرُ  
وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ) لكن المتمد الأول (كَتَبْتُ طَائِفَةً) تشبيهه بغيره فى عدم الجزاء إن  
تعلق بالحيلة فمات (وَبِئْرٍ أَوْ لَاحْطِيادٍ) (وَدَلَالَةٍ مُحْرَمَةٍ أَوْ حِلٍّ)  
فلا جزاء فى ذلك كله وإن كان ميتة (وَرَمِيَهُ) أى الحبل (عَلَى فَرْعٍ أَضَاهُ فِي  
الْحَرَمِ) لأن الأصل منفصل من الصيد بخلاف شهر الرأس (أَوْ رَمِيَهُ) (يَحِلُّ  
وَتَحَامَلُ قَمَاتٌ بِهِ) الضمير للحرم (إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلُهُ وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَّ بِمُقْتَلِهِ عَلَى  
الْمُخْتَارِ) ولا جزاء (أَوْ أَمْسَكَ لِيُزِيلَهُ فَقَتَلَهُ مُحْرَمٌ) يشمل من فى الحرم وإنما  
الجزاء على القاتل (وَالْأَوْلَى) بأن قتله حلالا (فَعَلَيْهِ) أى الماسك (وَعَرِمَ الْحِلُّ لَهُ  
الْأَوَّلُ) إن لم يصم كما سبق (وَ إِنْ أَمْسَكَ لِلْقَتْلِ) فقتله محرم آخر فهما  
(شَرِيكَانِ) على كل جزاء (وما صاده مُحْرَمٌ) يشمل من فى الحرم (أو صيد له)  
أى المحرم بنفسك لا من فى الحرم (مَيْتَةً) فالغنى أنه ذكى بالصيد وكذا إذا ذبح له أو  
جاءه فيها له ولا يجه (كَتَبْتُ بِهِ) أى بيض الصيد إذا كسره محرم أو شواء أو قتل ذاك  
لأجله فهو فى حكم الميتة لكل أحد (وَفِيهِ) أى ما كان لأجل محرم (الجزاء إن علم  
وَأَكَلَ) ولو كان الأكل محرماً آخر (لَا فِي أَكْلِهِمَا) أى الميتة مد أن نحق جزاؤها  
عليه أو غيره فلو أكل محرمون عالمون بما فعل المحرم معاتدة عليهم كالشركة (وَجَازَ)  
المحرم (مَصِيدُ حِلٍّ لِحِلٍّ وَإِنْ سَيِّئُ حَرَمٍ) كل منهما ما بعد التذكية (وَذَنْبُهُ) أى ساكن  
الحرم (يَحْرَمُ مَا صِيدَ بِحِلٍّ وَلَيْسَ بِالْأَوْزِ وَالِدُ جَاجٍ بِصَيْدٍ بِخِلَافِ الْحَامِ) ولو  
بيدتها (وَحَرُمَ بِهِ) أى بالحرم (فَقَطْعُ مَا يَنْبَغُ بِهِ نَفْسِهِ) فأولى قتل أجزاء الأرض  
(إِلَّا الْإِذْخِرَ) نبت كالخفاء للنار (وَالسَّنَا) للدواء وكذا الأراك والدعى



والأوراق للوقيد وإصلاح المواضع (كَمَا بُسُتَابَتُ) تشبيهه في الجواز (وَلَا نَ لَمْ  
يُعَاجِ) بأن اتفق نباته بنفسه نظراً للجنس كالمكس (وَلَا جَزَاء) في الشجر  
(كَصَيْدِ الْمَدِيْنَةِ) فيحرم ولا يجازى (بَيْنَ الْحِرَارِ) الحررة أرض سوداء  
(وَشَجَرَهَا) عطف على صيد (بَرِيداً فِي بَرِيدٍ) في بمعنى مع أى بر يدمن كل  
جهة من طرف السور على البيوت القديمة ولا تدخل المدينة في حريم الشجر بل  
الصيد (وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَتَاهَيْنِ بِذَلِكَ) أى بيان الجزاء والعدالة تستلزم  
الحرية والبلوغ والحكم بالانظ (مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ أَوْ إِطْعَامُ بَقِيْمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ  
التَّلْفِ بِمَحَلِّهِ) بقتله (بِقِمْمِهِ إِطْعَامُ وَاقِيْمَةٍ) (وَلَا يُجْزَى بِغَيْرِهِ وَلَا زَائِدٌ  
عَلَى مُدِّ لِمُسْكِينٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سَعْرَهُ) راجع لقوله ولا يجزى الإطعام  
بغيره (فَقُتْلُ بِلَانٍ) بثقل الجمع بين هل والفاء والراجع عدم الإجزاء مطلقاً (أَوْ  
لِكُلِّ مُدِّ صَوْمٍ يَوْمٍ وَكَمَلِ لِكَسْرِهِ) ثم شرع بفصل المثل السابق التخيير  
فيه لا أنه استثناء من التخيير خلافاً لعج ومن تبعه كما في رفقاً (فَالنَّعَامَةُ بَدَنَةٌ  
وَالْفِيلُ) مجازى (بِذَاتِ سَنَامَيْنِ وَحَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ وَبَقَرُهُ وَالضَّبْعُ  
وَالْمَلَبْ مَشَاةٌ كَحِمَامٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَيَمَامُهُمَا بِلَا حُكْمٍ) فإن مجزئاً عشرة  
أيام ولا مدخل للإطعام في الحمام (وَلِلَّحْلِ) أى حمام (وَضَبٍ وَأَرْنَبٍ وَرَبُوعٍ  
وَجَمِيعِ الطَّيْرِ الْقِيْمَةُ طَعَامًا وَالصَّغِيرُ وَالْمَرْبُوعُ وَالْجَمِيلُ كَغَيْرِهِ) لأن الجزاء  
للحم ولا بد للجميع أن يجزى ضحية (وَقَوْمٌ لِرَبِّهَا بِذَلِكَ) الإشارة لما ذكر  
من الصفات (مَمَّهَا) ليس ضرورياً (وَأَجْتَهَدَا وَإِنْ رُويَ فِيهِ) أى عن الساف  
(فِيهِ) أى فباروى فلا يقلدان ولا يخرجان بالاجتهاد عن جملة ما روى وهذه  
عبارة الإمام لأن زمنه زمن اجتهاد ولا يقول على ما في الخبرى هنا وغيره من  
اعتبار الصفات مع مناقضة لما سبق انظر (وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ) عن أحد الأنواع  
(إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ قُتْلُ بِلَانٍ) والراجع إطلاق الجواز (وَلَا اخْتِلَافًا بَيْنَهُمَا)

حتى يحصل الاتفاق منهما أو غيرها (وَأَلْوَىٰ كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ وَتَقْصِصَ إِنْ  
تَبَيَّنَ الْخَطَأُ فِي الْجَنَيْنِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ دِيَّةٍ أَلَامٌ) ويتمدد بتمعده (وَلَوْ  
تَجَرَّكَ) يسيراً (وَدَيْتُهُمَا إِنْ اسْتَهْلَ) ويندرج غير المستهل في موت أمه كالقربة  
وغير الفدية والصبيد مرتب هدى ونُدب لما بل فَبَقَرُ) فلم يبق لغيره إلا التأخير  
(ثُمَّ) إِنْ عَجَزَ وَجِبَ (صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ مَحْرَمِهِ وَصَامَ أَبَاؤُا مَنِ بَنَاتِهِ  
بِحَجٍّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ) ولا يجوز التأخير والأفضل تقديمها على النحر فإن  
لم تقدم وجب التأخير منها (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى) بهى فرغ من الرمي  
(وَلَمْ تَجْزِ) السبعة (إِنْ قَدَّمَ عَلَى وَقُوفِهِ) ولا يجزى منها ثلاث على الراجح  
(كصَوْمِهِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ) تشبيهه في عدم الإجزاء (أَوْ وَجَدَ مُسْلِمًا) في حكم  
اليسار (لِمَالِ) اللام بمعنى مع (بَيْلَدِهِ وَنُدْبَ الرُّجُوعِ لَهُ) أى للهدى (بِمَدَّ  
يَوْمَيْنِ) ظاهره وجوب الرجوع في اليوم الأول وردده بن (وَوُقُوفُهُ بِهِ أَلَمَ وَأَذَفَ  
وَالْمَحْرُومِيَّ) واجب غير شرط فيجزى بمكة وقيل بنُدب (إِذَا كَانَ فِي حَجٍّ  
وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهُو) أى كوقوفه هو بأن كان جزءاً من ليلة عرفة  
(بِأَيَّامِهَا) بمعنى أيام النحر الثلاثة (وَالْأَيَّامِ) بأن اختل شيء مما تقدم (فَمَكَّةُ)  
لا يجزى بغيرها (وَأَجْزَأُ) بمكة (إِنْ أُخْرِجَ لِحِلٍّ) بالجملة لا بدنى كل هدى من  
الجمع بين الحل والحرم (كَأَنَّ وَقَفَ بِهِ فَضْلٌ مُقْلَدًا أَوْ نُحِرَ) بحل نحره (وَفِي  
الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَعْيِهَا ثُمَّ حَلَقَ وَإِنْ أُرْدِفَ) ليلج عابها (إِخْوَفَ فَوَاتِ  
أَوْ حَيْضٍ) قبل طوافها بخافت فوات الحج أيضاً أو لا شيء (أَجْزَأُ التَّطَوُّعُ  
لِقِرَائِهِ كَانَ سَاقَهُ فِيهَا) زمن الحج (ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ) فجزىء عن التمتع  
مطلقاً على المذهب (وَنَوَّوَتْ أَيْضاً سَهْمًا إِذَا سَيقَ لِلتَّمَتُّعِ وَالْمَذُوبُ بِمَكَّةَ)  
للنحر (الْمَرْوَةُ وَكَرِهَ نَحْرُ غَيْرِهِ) بل يباشر (كَأَنَّ ضَحِيَّةً) ولا ينوب كافر  
(وَإِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَا لَهُ إِنْ رَمَى الْعَقْبَةَ) أوفات يومها

(وَمِنْ الْجَمِيعِ) أى جميع دماء الحج (وَعَيْنُهُ كَالْأَضْيَعَةِ وَالْمُعْتَبَرِ حِينَ  
وُجُوهِهِ) يعنى تعيينه فهو بمنى قوله (وَتَقْلِيدِهِ فَلَا يُجْزَى مُقْلَدٌ بِعَيْنٍ وَلَوْ  
سَلِمَ بِخِلَافِ عَكْسِهِ) وقوله (إِنْ تَطَوَّعَ بِهِ) حقه التأخير عن قوله وإلا تصدق  
به الآتى مما هو راجع لما قبل العكس أعنى قوله (وَأَرْشُهُ) أى اللزوم معينا الذى  
لا يجزى (وَأَمَّا) إِنْ اسْتَحَقَّ (فِي هَذِي إِنْ بَاغَ وَإِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ) فى التطوع  
كما قررنا ومثله النذر للمعين (وَفِي الْفَرَضِ) المضمون (بِسَعَةِ يَدٍ غَيْرِ) . وأما  
أرْشُ مَا لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ فَلِلصَّدَقَةِ مُطْلَقًا (وَسُنَّ لِشَمَارُ سَنَمَهَا مِنَ الْأَيْتَرِ)  
مائلًا عند ابتداء الشق (لِلرَّقَبَةِ مُسَيًّا وَتَقْلِيدُ وَتَدْبَرُ نَمْلَانِ بِنَبَاتِ الْأَرْضِ  
لِقُدْرَتِهِ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ ضَاقَ) (وَتَحْلِيلُهَا وَشَقُّهَا) أى الجلال لتنزل فى السنم  
(إِنْ أَمَّ تَرْتَفِعَ) أمانها (وَقُلْدَتِ الْبَقَرُ فَقَطُّ) راحع لتلدت أى لا تشعر  
(إِلَّا بِأَسْنِمَةٍ) لأنه لا يؤلمها (لَا الْغَنَمُ) وَأَمَّ يُؤْكَلُ مِنْ نَذَرِ مَسَاكِينِ  
هَئِنَ مُطْلَقًا) لا قبل الحل ولا بعده (عَكْسُ الْجَمِيعِ) أى جميع الدماء يجوز  
الأكل منها مطلقًا (فَلَهُ إِطَامُ الْغَنِيِّ وَالْفَرِيبِ) وَكَرِهَ لِذِمِّيٍّ وَاسْتَنْفَى مِنْ  
عَكْسِ الْجَمِيعِ قوله (إِلَّا نَذَرًا لَمْ يُعَيَّنْ وَالْفِدْيَةُ وَالْإِجْزَاءُ بَعْدَ الْحَلِّ) وبأكل  
قبله لأن عليه بدلها وإنما يقال الحل فى الفدية إذا نوى بها الهدى كما سبق  
(وَهَذِي تَطَوَّعَ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ حَلِّهِ فَتَمَاتِي فَلَا دَنَهُ بِدَمِهِ وَيُخَالَى لِلنَّاسِ)  
عطف على المستثنى (كَرَسُولِهِ) مشبهه بربه فيما سبق (وَضَمِنَ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ)  
وذلك إذا باشر ولو قال وضمن ربه كان أوضح (بِأَمْرِهِ بِأَحْذَرْنِي) لغيره مستحق  
وأخذ (كَأَكْلِهِ مِنْ مَمْنُوعٍ) تشبيهه فى الضمان (بَدَلُهُ) معمول ضمن أى  
هديا لا قدر ما أكل (وَهَلْ إِلَّا نَذَرِ مَسَاكِينِ عَيْنٍ فَقَدَرُ أَكْلِهِ خِلَافٌ)  
وفى الأمر قدره قطعًا (وَالْإِطَامُ وَالْجِلَالُ كَالْأَجْنَمِ) المساكين (وَلَمَّا سُرِقَ  
بَعْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَأُ لَا قَبْلَهُ) كأن دفعه المساكين ولم يذكوه (وَحُلَّ الْوَلَدُ)

بعد تعيينها وجوباً وقبله مستحب ( عَلَى غَيْرِ ثُمَّ عَلَيْهَا وَإِلَّا ) يمكن ( فَإِنْ لَمْ  
يُمْكِنْ تَرْكُهُ لَيْشْتَدَّ فَكَالَطَّوْعِ ) إذا عطب قبل محله ( وَلَا يَشْرُبُ مِنَ الْآبِنِ  
وَمِنْ فَضَلٍ ) ويكره حينئذ ( وَغَرِمَ إِنْ أَضُرَّ بِشْرٍ بِدِ الْإِثْمِ أَوْ الْوَلَدِ مُوجِبٌ  
فِعْلُهُ وَنُدِبَ عَدَمُ رُكُوبِهَا بِإِلَّا عَذْرٍ فَلَا يَلْزَمُ النَّزُولُ بَعْدَ الرَّاحَةِ وَنَحْرُهَا  
قَائِمَةٌ ) مقيدة ( أَوْ مَقُولَةٌ وَأَجْزَأُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ مُقَادًّا وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ  
إِنْ غَلِطَ ) فإن تعمده عنه ولم يحز عن واحد ( وَلَا يَشْتَرِكُ فِي هَذِي ) فليس  
كالاضحايا ( وَإِنْ وَجِدَ بَعْدَ نَحْرِ بَدَلِهِ مُحَرَّرَ إِنْ قُادَّ وَقَبْلَهُ مُحَرَّرَ إِنْ قُادَّ  
وَإِلَّا يَبِيعَ وَاحِدٌ ) لم يقد .

( فَضْلٌ وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبْسٌ لَا يَحَقُّ ) أما بحق فيتخلص  
بدفعه حسب الإمكان ( يَحُجُّ أَوْ عُمَرَةَ ) من جميع الناسك ( فَلَهُ التَّحَلُّلُ إِنْ  
لَمْ يَلْزَمْ بِهِ ) لأنه مع علمه داخل على إدامة الإحرام ( وَأَيْسَرُ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ  
فَوْتِهِ ) وإلا انتظر الزوال ( وَلَا دَمَ ) عند ابن القاسم وأوجه أشبه <sup>(١)</sup>  
( بِفَحْرِ هَذِي ) إن كان ( وَحَلْقِهِ ) والباء للملابسة لأن النية تكفي على الاعتماد  
( وَلَا دَمَ إِنْ أَخْرَهُ ) أى الحلق ( وَلَا يَلْزَمُهُ طَرِيقٌ مُخِيفَةٌ ) لم يكف بتطبيق  
الحج بالاستطاعة لئلا يتوهم التشديد بعد التلبس بالفعل وكأنَّ إسناده الإخافة  
لطريق حجاز ( وَكُرِّهَ لِبَقَاءِ إِحْرَامِهِ إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ ) هذا فيمن يتحلل بعمرة  
وهو المتمكن من البيت كما يأتي ( أَوْ دَخَلَهَا ) لم يكف بالمقارنة لأنه قبل  
بوجوب التحلل إذا دخل ( وَلَا يَتَحَلَّلُ إِنْ دَخَلَ وَفْتَهُ ) أى الحج بأن استمر  
محرمًا إلى أن تمكن من العام الثاني ( وَإِلَّا ) بأن تحلل بعمرة في أشهره ( فَتَأْتِيهَا  
يَمْتَضِي وَهُوَ مُتَمِّعٌ ) وأولها ليس بمتمتع نظراً إلى أصل الإحرام بحج وثانيها  
التحلل لغو ( وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ ) لأنه إنما تحلل قبله ( وَلَمْ يَفْسُدْ بِوَطْئِهِ )

(١) لقوله تعالى ( فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ) .

إِنْ لَمْ يَنْفَوْا الْبَقَاءَ ) يريد أنه نوى التحلل فلا يجري على حكم الافساد (وإن وقف  
 وحصر عن التبت فحججه ثم ) بمعنى أدركه (ولا يحل إلا بالإفاضة وعليه لارضى  
 ومبيت متى و) نزول (مزدلفة هدى) واحداً (كنسيان الجميع) أو تعدده  
 كما سبق (وإن حصر عن الإفاضة أو فاتته أو قوف) لإظهار المراد في محل الاضمار  
 قال تعالى فإذا أفضم من عرفات (بغير) أى بغير الحصر السابق (كمريض  
 أو خطأ عدد أو حبس بحق) لا مفهوم له ولا يخفى ما فى تبديره رحمه الله  
 تعالى ورحمنا به ولا يعمل على ما فى الحرشى ونحوه هنا<sup>(١)</sup> (لم يحل إلا بفعل  
 عمرة بلا) نجدد (إحرام ولا يكفى قدومه) وسعيه بعده بل يبيدها للعمرة  
 (وحبس هديه معه إن لم يخف عليه) وإلا أرسله فإن لم يمكن ذكاة  
 بموضعه (ولم يجز عن فوات) لأنه لم ينو به حين عينه (وخرج لحل)  
 لأجل عمرة التحلل (إن أحرم) بالتحلل منه (بحرم أو أردف) به (وأخر  
 دم الفوات للقضاء وأجزأ إن قدم) فى عام الفوات (وإن أفسد ثم فات أو  
 بالعكس وإن) وقع الفساد (بعمرة التحلل تحلل) أى استمر على حكم تحالله  
 تغليباً لحكم الفوات على قضاء الفساد (وقضاه) أى الفات (دونها) فإنها  
 ليست عمرة حقيقة (وعليه هدىان) لفوات والفساد حيث كان مفرداً (لأدم  
 قرآن ومتمعة للفات) بل للقضاء منهما (ولا يفيد إمرض أو غيره نية التحلل  
 بحصوله) بل يستأنف تحللاً على ما سبق (ولا يجوز دفع مال إحصار إن  
 كفر) لأنه مذلة للإسلام وقيل يجوز للضرورة لأن الذل بتعطيل الحج أشد<sup>(٢)</sup>  
 (وفى جواز القتال) بالحرم (مطلقاً) بدا به الحاصر وهو محل اتفاق أولاً (تردد

(١) وما فى الحرشى هو أنه يحل بالنية فى أى موضع إذا حبس ظملاً ١٠ هـ

(٢) وهو الذى اختاره فى المجموع ، وهبارة مع شرحه : وجاز دفع مال الحاصر ولو  
 كافراً على الأظهر كما مال إليه مع وهبنا وفقاً لابن عرفة لأن ذل منه الحج أشد من ذل  
 دفع المال ١٠ هـ

وَالَّذِي مَنَعَ سَفِيهُ كَرَّ وَجَرِ ( زَوْجَتَهُ الرَشِيدَةَ ) فِي تَطَوُّعٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ  
التَّحْلُلُ وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ كَالْعَبْدِ ( إِذَا اسْتَقْبَلَ كُلَّ ) وَأَنْتُمْ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ ( الْمَنَعُ أَوْ  
التَّحْلُلُ ) وَلَهُ مُبَاشَرَتُهُمَا ( بَنِيَةِ الْإِحْلَالِ ) ( كَذَرَبَضَةٍ قَبْلَ الْمَيْقَاتِ ) تَشْبِيهِ  
فِي الْمَنَعِ ( وَإِلَّا ) بَأَنْ أَذِنَ ( فَلَا ) كَلَامُ لَهُ ( إِنْ دَخَلَ ) لِلْمَأْذُونِ فِيمَا أَذِنَ فِيهِ  
( وَلَمْ يُشْتَرِ ) إِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ ( أَيْ إِحْرَامُ الْعَبْدِ ) ( رَدُّهُ ) مَا لَمْ يَقْرُبَ إِحْلَالَهُ  
( لَا تَحْلِيلُهُ ) وَإِنْ أَذِنَ فَأَفْسَدَ ( أَوْ قَاتَ ) لَمْ يَكْرَاهَهُ إِذْ ذَنْ لِقَضَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ  
وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَأٍ أَوْ غَرُورَةٍ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْخُرَاجِ (  
أَخْرَجَ ) ( وَإِلَّا صَامَ ) بِلاَ مَنَعٍ ( وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ ) الصَّوْمُ أَيْضًا ( إِنْ أَضَرَّ  
بِهِ فِي عَمَلِهِ ) .

### ﴿ بَابٌ ﴾

( الَّذِي كَاهُ قُطْعٌ مُمَيَّزٌ بِنَا كَيْحُ ) رِوَاةٌ كِتَابِيَّةٌ ( تَمَامَ الْحُقُومِ ) وَالْوَدَجَيْنِ  
مِنَ الْمُقَدَّمِ بِلاَ رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ ( وَلَا يَضُرُّهُ الْقُرْبُ أَوْ عَدَمُ الْقَتْلِ ) ( وَفِي  
النَّخْرِ طَعْنٌ بِلَبَّةٍ وَشَهْرٌ أَيْضًا ) كَتِفَاهُ بِنِصْفِ الْحُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ ( وَالْعَمْدُ  
الْأَوَّلُ ) ( وَإِنْ سَاقَرِيًا ) مِنَ الْيَهُودِ لَا صَابِئِيًا لَعَمْدِهِ مِنَ النَّصْرَانِيَةِ ( أَوْ نَجُوسِيًا  
تَنْصَرَّ وَذَبَحَ ) مَا كَانَ ( لِنَفْسِهِ مُسْتَحْلِلًا ) وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ إِنْ لَمْ يَغِبْ  
شَرَطُ فِي اللَّبَالِغِ عَلَيْهِ فَلَا بَدَّ مِنْ حُضُورِ مَنْ يَعْرِفُ الذَّكَاءَ أَوْ يَصِفُهَا ( لَا صَبِيَّ  
أَرْتَدَّ ) فَانْهَا مُعْتَبَرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ ( وَذَبَحَ إِيَّاهُمْ ) مُعْتَقِدًا تَحْلِيلَهُ  
أَوْ التَّقَرُّبَ لَهُ فَإِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَكَلَتْ وَلَوْ بَعْدَ اسْمٍ غَيْرِهِ فَانْهُ لَا يَغْلِبُ اللَّهُ  
غَالِبٌ ( أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ ) إِنْ ثَبَتَ بِشَرْعِنَا ( كَذَى الظَّفَرِ ) مَقْهُومُ مُسْتَحْلِهِ  
( وَإِلَّا ) بَأَنْ أَخْبَرُوا بِمُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِمْ كَالطَّرِيفَةِ فَاسِدَةِ الرُّثَّةِ ( كَرِهَ ) لِأَنَّ الْأَوَّلَ  
لَهُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَإِنْ نَسَخَ بِشَرْعِنَا ( كَجَزَّ أَرْتَدَّ ) يَبْعَثُ الْمُسْلِمِينَ تَشْبِيهِهُ فِي الْكَرَاهَةِ

فانه لا يفسحهم (وَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ لِعِيْدِهِ) راجعَ لهما (وَشِرَاهُ ذِيْبِهِ) ولو بدون جزارة (وَنَسَافٍ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ بَيْعٍ بِهِ) أى بالنمن (لَا أَخْذَهُ قَضَاءً) كالجزية (وَشَحْمٍ) ذبيح (يَهُودِيٍّ وَذَنْبِجٍ لِصَلِيبٍ أَوْ عَيْسَى) لأنهم يريدون إهداء الثواب لهما فقط فإن جعلها آلهة لم يؤكل على ما سبق في الصنم فالتفصيل في السكل واحد كما استظهر شيخنا (وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ وَذَكَاءِ خُنْثَى وَخَعْبَى وَفَاسِقٍ) لا امرأة (وَفِي ذَنْبِ كِتَابِيٍّ) ملكا (لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ) أظهرهما الصحة (وَجَرْحُ) عطف على قطع (مُسْلِمٍ) لا كتابيٍّ (مُمَيِّزٍ وَخَشِيًّا وَهَانٍ) كان (تَأَنَسَ) ثم توحش (عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُسْرٍ لَا نَعَمٍ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُوفٍ) ولو كان المتردى وحشيا حتى ينجر أو يذبح ولا يؤكل بالقرآن لأنه حينئذ ليس صيدا (بِسِلَاحٍ مُّحَدَّدٍ) ولو معراض خشب أصاب بحده أو بندق ورمصاص لا طين (وَحَيَوَانٍ عُلْمٍ) ولو كان جنسه لا يقبل التعليل بأن يطيع إذا أرسل ولا يضر ندور خطائه (إِلْرَسَالٍ مِنْ يَدِهِ) وفي حكمها تحت قدمه مثلا لا إن كان سائبا ولو أغراه (بِلَا ظُهُورٍ تَرْكٍ) كثر من الجارح (وَلَوْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ) حيث نوى ما جاء به أو الجميع أما إن نوى معيناً فلا يؤكل إلا هو إذا قتله أولا أو واحداً بعيته فما علمت أوليته (أَوْ أَكَلَ) الكلاب منه (أَوْ لَمْ يَرِ) المصيد محصورا (بِفَارٍ أَوْ غَيْضَةٍ) شجر متلف (أَوْ لَمْ يَظُنَّ نَوْعَهُ) بخصوصه (مِنْ) أى (الْمُبَاحِ) هو مع مطلق الإباحة (أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ) بأن ظنه ظاهراً فظهر حمار وحش مثلا (لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ) لعدم نيته (أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبِيحُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِهِ كَاءٍ) وقع فيه ولم ينفذ مقتله (أَوْ ضَرَبَ بِمَسْمُومٍ أَوْ كَلَبٍ مُّجُوسِيٍّ) بل مطلق كافر حتى يرسله مسلم بالشروط (أَوْ بِنَهْشِهِ مَا قَدَّرَ عَلَى خِلَاصِهِ مِنْهُ) ولم تتحقق الإباحة (أَوْ أَغْرَى فِي الْوَسْطِ) أو المبدأ بلا إرسال من كيده (أَوْ تَرَخَّى فِي

اتَّبَاعِهِ) فَمَاتَ (إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ) (وَلَوْ أَسْرَعَ) (أَوْ سَحَلَ الْآلَةَ  
مَعَ غَيْرِهِ أَوْ بِخُرْجِهِ) بَلْ يَضَعُهَا بِمِثِّ بِسْمَلٍ تَفَاوُلَهَا كَبَحْزَامِهِ فَإِنْ ظَنَّ سَبَقَ  
الْحَامِلُ فَتُخْلَفُ عِذْرُ (أَوْ بَاتَ) لِلدَّارِ عَلَى الطُّولِ لَيْلًا لِنُتُورَانِ الْهُوَامِ (أَوْ صَدَمَ  
أَوْ عَضَّ بِلَا جَرْحٍ) وَيَكْفِي إِلَّا دُمَاءُ بِلَاشِقِ جِلْدٍ (أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ) وَلَمْ  
يَكُنْ مُحْصُورًا وَلَمْ يَرِ (أَوْ أُرْسِلَ) كَلْبًا (ثَانِيًا بَعْدَ مَسْكَ أَوَّلِ وَقْتَلِ) (الثَّانِي  
(أَوْ اضْطَرَبَ فَأُرْسِلَ وَلَمْ يَرِ) فَلَا يُوَكَّلُ لَا حَتَمًا أَنَّهُ غَيْرُ مَا اضْطَرَبَ عَلَيْهِ  
(إِلَّا أَنْ يَنْوِي الْمُضْطَرَبَ) عَلَيْهِ (وَغَيْرُهُ فَتَأْوِيلَانِ وَوَجِبَ نِيَّتُهُمَا) أَيْ قَصْدُ  
التَّذَكِّيَةِ وَلِمَنْ مِنْ كَافِرٍ وَإِنَّمَا بِشَرْطِ الْإِسْلَامِ فِي نِيَّةِ التَّقَرُّبِ (وَتَسْمِيَةِ إِنْ ذَكَرَ)  
وَقَدَرِ (وَبَحْرُ لِبَلٍ) وَفِيلٌ وَزِرَافَةٌ (وَذَبْحُ غَيْرِهِ) وَلَوْ نَعَامَةً (إِنْ قَدَرَ وَجَازَ  
لِلضَّرُورَةِ إِلَّا الْبَقَرَةَ) وَنَحْوَهَا كَحُمُرِ الْوَحْشِ (فَيَتَذَبُّ الذَّبْحُ) فَلَا سَتْنَاءَ مِنْ  
وَجُوبِ ذَبْحِ غَيْرِ الْإِبِلِ (كَأَنَّهُ يَدِي وَإِحْدَاهُ) أَشْبَهَ فِي الذَّبْحِ (وَقِيَامِ لِبَلٍ  
وَضَجْعِ ذَبْحٍ عَلَى أَيْسَرٍ) لِأَنَّهُ أَعُوْنٌ عَلَى ذَبْحِهِ بِالْيَمِينِ (وَتَوَجُّهُهُ) الْقِبْلَةَ  
(وَبِضَاحِ الْمَحَلِّ) مِنْ كُصُوفِ (وَفَرَمَى وَدَجَى صَيْدٍ أُنْفَذَ مَقْتَلُهُ وَفِي  
جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ إِنْ انْفَصَلَا أَوْ بِالْعَظْمِ أَوْ مِنْهُمَا خِلَافٌ)  
وَلِلْعَتَمِدِ إِطْلَاقَ الْجَوَازِ مَعَ الْكَرَاهَةِ (١) (وَحَرَّمَ اضْطِيَادُهُ مَا كُؤِلَ لَا بِذِيهِ  
الذِّكَاةِ) (٢) وَالتَّعْلِيمِ لِأَنَّهُ تَعَذُّبٌ لَغَيْرِ مَقْضٍ شَرْعِيٍّ وَاسْتِخْفَافٌ لِبَعْضِهِمْ لِعَبِّ  
الْهَبْيَانِ الْيَسِيرِ وَنَحْوِهِ (٣) (إِلَّا بِكَيْخَنَزِيرٍ فَيَجُوزُ) لِقَوْلِهِ لَا تَعَذُّبُهُ وَأَدْخَاتِ  
السَّكَافِ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ وَنَحْوَهَا وَلَوْ حَذَفَ الْبَاءُ كَانَ أَحْسَنَ (كَذِّكَاةٍ مَا لَا

(١) لَكِنِ الْحَدِيثُ اسْتَقْنَى مِمَّا يَذْبَحُ بِهِ السِّنُّ وَالظَّفَرُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الذَّبْحُ بِهِمَا كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

(٢) لَنَهَى عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ .

(٣) فَقَدْ كَانَ أَوْلَادُ الصَّحَابَةِ يَتَخَذُونَ الطُّيُورَ فِي الْأَقْقَاسِ . وَحَدِيثُ « يَا أَبَا عَمِيرٍ مَا فَعَلْتَ مِنَ الْغَيْرِ » صَحِيحٌ مَعْرُوفٌ .



يُؤْكَلُ إِنْ أُيسَ مِنْهُ ) تشبيهه في الجواز بل يندب تسهلاً عليه بخلاف  
الآدمي لشرفه فإن ترك دابته فمألماً غيرُهُ أخذها وغرم له ما أنفق كمن أخرج  
ثوباً من كَجُبَةٍ فله الأجرة حتى لو رماه ثانياً ضمن ( وَكَرِهَ ذَبْحُ يَدَوْرٍ خُفْرَةٍ )  
للمذنب بمشاهدة بعضهم ( وَسَلَخَ أَوْ قَطَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحٍّ اللَّهُمَّ  
هِنَاكَ وَإِلَيْكَ ) السكراهة إن رآه من مؤكِّداتِ التَّسْمِيَةِ ( وَتَعَمَّدُ لِبَابَةِ رَأْسِ  
وَتُوْوِلَاتِ أَبْضَا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ نَصَدَهُ أَوَّلًا ) لكنه ضعيف ( وَدُونَ  
نِصْفِ أَبِيْن ) من الصيد ولم ينفذ مقتله ( مَيْتَةً ) أما النصف فلا بد معه من  
نفوذ مقتل وهو ذكاة في الصيد فبالجملة ما أبين قبل التذكية لا يוכל ( إِلَّا  
الرُّأْسَ ) فإن بها مقتلاً ( وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ ) بحجزه ولو تأخر رؤية ( وَإِنْ  
تَنَازَعَ فَأَدِرُونِ ) في التدافع له ( فَيَبَيِّنُهُمْ ) قطعاً للنزاع ( وَإِنْ نَدَّ ) قبل الناس  
( وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ ) ولحق بالوحوش فصاده آخر ( فَلِلْمَائِي لَا أَنْ تَأْسَ وَأَنْ  
يَتَوَحَّشَ ) فللمائى أجرته ( وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ فَصَدَّهَا ) الطارد قيل  
لا مفهوم له والمدار على قوله ( وَلَوْ لَا هُمَا لَمْ يَفْعَ ) بِحَسَبِ فَعْلَيْهِمَا ) في الطارد  
وَالنَّصْبِ ( وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأُيسَ مِنْهُ ) الطارد قياس القيل السابق التعويل  
على الإيأس ( فَلَيْزَبَهَا وَعَلَى تَحْقِيقِ ) منه ( يَغْيِرُهَا فَهِيَ ) أي الطارد ( كَالدَّارِ  
إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلَيْزَبَهَا ) مالك ذاتها أو مصالح الوقف ( وَضَعِنَ ) الصيد  
( مَا رَأَى أَمْسَكَتَهُ ذَكَائُهُ وَتَرَكَ ) حتى مات غيره منقوذاً للمقاتل ولو كتمايا  
( كَتَرَكَ تَخْلِيصَ مُسْتَهْلَكِ ) تشبيهه في الضمان ( مِنْ نَفْسِ ) فيضمن  
حياتها بل فيل يقتل إن قصد الهلاك ( أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ ) متعلق بتخليص  
( أَوْ بِشَهَادَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيْقَةٍ ) لا يمكن الحق بدونها ( أَوْ نَقْطِيعِهَا )  
فيضمن الحق أو يخرج صورة من السجل ( وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْنِ حَقٌّ تَرَدُّدٌ  
وَالْأَرْجَحُ ضَمَانُهُمَا أَيْضًا وَلَوْ قَتَلَ وَاحِدًا قَطَطَ ) وَتَرَكَ مُوَاسَاةً وَجَبَتْ بِخِيْطٍ إِبْجَائَةً

إِلَّا أَنْ يُنْفِذَ الْأَوَّلُ الْمَقَاتِلَ فَالضَّيَّانَ عَلَيْهِ وَيُؤَدِّبُ الشَّانِي (أَوْ نُفْذِلْ طَعَامَهُ أَوْ تَرَابَهُ) عما يحفظ حياته وعياله (لِمُضْطَرِّهِ وَعُمْدِهِ وَخُشْبٍ فَيَقَعُ الْجِدَارُ) ويضمن ما وقع عليه أيضا مع الإنذار. (وَلَهُ الشُّعْنُ) وأجرة العمد (إِنْ وَجِدَ) فلا تشغل ذمة المضطر (وَأَكْلَ الْمَذَكِّيِّ وَإِنْ أُيسَرَ مِنْ حَيَاتِهِ) كاللذيق بأكل (لِتَحْرُكِهِ قَوِيٍّ مُطْلَقًا) ولو صريضا (وَسَيَلِ دَمٍ) ولو لم يشخب (إِنْ صَحَّتْ إِلَّا أَوْ قُوَّةَ) المضروبة (وَمَا مَعَهَا) في الآية كالتردية من علو والمنطوحة ومضروبة السبع (الْمَقْتُوذَةُ الْمَقَاتِلِ) وإلا علمت فيها الذكاة (بِقَطْعِ مُخَاغِرٍ) مخ العنق، والظهر بيان للمقاتل (وَنَثْرِ دِمَاعٍ أَوْ حُشْوَةٍ) للبطان (وَقَرْنِيٍّ وَدَجٍ وَقَتَبٍ مُضْرَيْنِ وَفِي شَقِّ الْوُدَجِ قَوْلَانِ وَفِيهَا أَكْلُ مَادُقٍ عُنُقُهُ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَمِيشُ) بالذكاة (إِنْ لَمْ يَنْتَحِمَهَا) ذلك الفعل (وَذَكَاةُ الْجَنِينِ) ويتبعه وعاءوه (بِذَكَاةِ أُمِّهِ <sup>(١)</sup> إِنْ تَمَّ) خلقه الذي قُدِّرَ ولو ناقص عضو (بِشَعْرِ) جسده إلا لعارض (وَأِنْ خَرَجَ حَيًّا) ولو شككا (ذَكِّيٍّ) وجوبا (إِلَّا أَنْ يُبَادَرَ فَيَقُوتَ) فيوكل بذكاة أمه لأن هذه حياة ضعيفة والموضوع تمام خلقه وإلا طرح كما مات قبل الذكاة (وَذَكِّيٍّ الْمَزَاقُ) السَّقَطُ (إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ) وإلا طرح (وَأَفْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ) من كل ما لادم له (لَهَا يَبَا يَمُوتُ بِمَرٍ وَلَوْ لَمْ تُعْجَلْ كَقَطْعِ جَنَاحٍ) وإلقاء بماء.

### (بَابُ)

(الْمُبَاحُ طَعَامُ طَاهِرٍ وَبِالْبَحْرِ يُؤْمِنُ) أو على صورة الأدمى وفي وطئته التمزير (وَطَيْرٍ) ويكره الوطواط بل في بن تقوية الحرمة فيه وفي قار النجاسة <sup>(٢)</sup> (وَلَوْ جَلَالَةً وَدَا يَخْلَبُ وَنَعَمٌ وَوَحْشٌ أَمْ يَفْتَرِسُ) وإلا كره كما سيأتي.

(١) الحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي بعض طرقه « إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه » وفي الحديث كلام ليس هذا موضع بسطه  
(٢) وهو المعتمد.

(كَبِيرُ بُوْعٍ) حيوان قدر ابن عرس رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة  
(وَحُلْدٍ) مثلث الخاء تفتح لأمه وتسكن هو الفار فإن أكل الفجاسة كره (وَوَبْرٍ)  
يفتح الواو والباء وقد تسكن حيوان أبيض أغبر حسن العينين لا ذنب له دون  
المر وفوق الير بوع (وَأَرْنَبٍ وَقَفْذٍ) بالمعجمة ذو شرك (وَضَرْبُوبٍ) <sup>(١)</sup>  
قريب من خلقة الشاة ذو شوك أيضاً (وَحَيَّةٍ أَمِنْ سَمِّهَا) ذكيت كغيرها  
(وَحَشَاشُ أَرْضٍ) وسبق اختلاطه بالطعام في فصل الطاهر (وَقَصِيرٌ وَقَفَّاعٌ)  
من نحو القمح (وَسُوْبِيَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ سُسْكُرُهُ) راجع للكل (وَلِلضَّرُّورَةِ  
مَا بَسُدُّ) ويشمع بل يزود بقدرها على ما شهر (غَيْرَ آدَمِيٍّ وَخَمْرٍ  
إِلَّا لِعَصَّةٍ) وأما العطش فميزيده (وَقَدَّمَ أَلَمِيَّتَ عَلَى خِنْزِيرٍ وَصَيْدٍ  
لِمُحْرَمٍ) قبل موته بدليل قوله (لَا لَحْمِهِ) فيقدم (وطعام غير) عطف على  
مدخول لا (إِنْ لَمْ يَخَفِ الْقَطْعَ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ) بعد الإنذار كالزكاة (وَالْمُحْرَمُ  
النَّجَسُ وَخِنْزِيرٌ وَبَقْلٌ وَفَرْسٌ) <sup>(٢)</sup> وَحِمَارٌ وَلَوْ وَخَشِيَّادَجَنٍّ وَالْمَكْرُوهُ سَبْعٌ <sup>(٣)</sup>  
وَصَبْعٌ وَتَمَلَّبٌ وَذَنْبٌ وَهَرٌّ وَإِنْ وَخَشِيًّا وَفِيلٌ وَكَلْبٌ مَاءٌ وَخِنْزِيرُهُ  
للمذهب بإباحتهما (وَشَرَابُ خَلِيعَيْنٍ) عند خشية الإسكار (وَنَبَذٌ بِكَدُّ بَاءٍ)  
أى قرع كذلك وأدخلت المكاف المقيّر بالزفت والحفتم المظليّ وتغير جذع  
النخل كما في الحديث <sup>(٤)</sup> (وَفِي كُرْمِ الْفَرْدِ وَالطَّيْنِ وَمِنْعِهِ قَوْلَانِ) وقبل

(١) هو المسمى بالغرب « درب » .

(٢) ورد الحديث بإباحة أكل الفرس وبه أخذ الشافعية واجاب عنه أهل المذهب بما  
فيه مناقشة .

(٣) ثبت الحديث بتحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطائر وهو مخصص لمعوم  
الآية التي استدل بها أهل المذهب على أنها لنفى الوجدان في الحال فلا تنافي ورود التحريم  
في المستقبل وكذا ثبت الحديث بأن الضع صيد .

(٤) للحديث روايات ولفظ إحداها « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو قد عيّد  
القيس أنها كم مما يقبذ في الدباء والنقيير والحتم وانزفت » هذه إحدى روايات الصحيحين  
عن ابن عباس .

بإباحة القرد وعلّة الطين الضرر<sup>(١)</sup> .

### ﴿ بَاب ﴾

(سُنَّ إِجْرٍ غَيْرِ حَاجٍ بِمَعْنَى) أو غيرها وإنما نُظِرَ لأن الشأن كون الحاج  
بمضى أيامها (ضَحِيَّةٌ لَا تُجْزَفُ) في عامه (وَأِنْ بَقِيَ بِجَذَعِ ضَائِرٍ) دخل في  
الثانية دخولا ما (وَأَنْتَى مَعَزٍ وَبَقَرٍ وَإِبِلٍ ذِي سَنَةٍ وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ) على الترتيب  
ولا بد أن يدخل المعز الثانية دخولا بينا كشمه (بِلَا شِرْكٍ إِلَّا فِي الْأَجْرِ) والملك  
لواحد (وَأِنْ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ) فنسقط السنة عن الجمع (إِنْ سَكَنَ مَعَهُ)  
في عب وغيره أن هذا شرط في نفقة التطوع فإن وجبت نفقته عليه لم يشترط  
سكناه معه ولم يرتضه البقائي (وَقَرُبَ لَهُ) كزوجة وسرية (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ  
تَبَرَّعًا) وإنما يحتاج للشرط إذا دخل المضحى معهم (وَأِنْ جَاءَ) خالت بلا  
قون (وَمُقَدَّمَةٌ) عن الحركة (لِشَحْمٍ وَمَكْسُورَةٍ قَرْنٍ لَا إِنْ أَدْحَى) بأن لم  
يبر فلا تجزئ (كَبِينٍ مَرَضٍ وَهَزَالٍ وَجَرَبٍ وَبَشْمٍ) نخمة (وَجُنُوزٍ) عند  
إلهام<sup>(٢)</sup> (وَعَرَجٍ وَعَوَرٍ) وَبَيْنَ مَسَاطِ عَلَى الْجَمِيعِ (وَفَائِثٍ جُزْءٍ) خلفة أو  
طاريانا (غَيْرِ خِصْيَةٍ) لأن الخصاء يطيب اللحم (وَصَمَمَاءَ) صَمِيرَةٌ أُذُنٌ (جِدَا  
وَذِي أُرْمٍ وَخَشْيَةٍ) أو أب على الراجح (وَبَثْرَاءَ) بِلَا ذَنْبٍ (وَبَسْكَمَاءَ) لَا تَصْبَحُ  
ولا يضر ذلك مدة حمل الفاقة (وَبُخْرَاءَ) منقنة النفس (وَيَاكِسَةٍ ضَرْعٍ) عديمة  
اللبن (وَمَشْقُوقَةٍ أُذُنٍ) فوق الثلث (وَمَكْسُورَةٍ سِنٍ) فوق واحدة (أَعْيَرٍ)  
(إِتْفَارٍ أَوْ كَبِيرٍ وَذَاهِبَةٍ ثَلَاثُ ذَنْبٍ) بليّة وفي غيره يقول على التشويه  
(لَا أُذُنٍ) فلا يضر الذهاب منها إلا فرق الثلث لأنها مجرد جلد (مِنْ ذَنْبٍ

(١) أما الأحاديث الواردة في النهي عن أكل الطين نهى ياطلة ، وقد جمعا ابن منسدة  
في جزء صغير وقت عليه .  
(٢) إذا فعل لها .

الإمام لآخر الثالث وهل هو العباسي<sup>(١)</sup> أو إمام الصلاة قولان (وأحدهما يكفي وإن أبزر العباسي ضحيته فهو) (ولا يرأى قدره) (أي الذبح (في غير) اليوم (الأول وأعاد سابقه) على صور الإحرام والسلام السابقة في المأموم<sup>(٢)</sup> (إلا المتحرري أقرب إمام) لكونه لا إمام له تلزمه جمعة كافي ر والحاشية معترضا على ما في الخرشى وغيره من أن الأقرب من على كثر ثلاثة أميال (كأن) لم يبرزها وتوانى بلا عذر قدره وبه انتظر لازوال) بحيث يذركما قبله (والنهار) من الفجر<sup>(٣)</sup> (شرط ونائب إرازها) للمصلي (وجيد) حسن الصورة (وسالم) مما لا يمنع الإجزاء (وغير خرقاء) في أذنها (وشرقاء) مشقوقة الأذن (ومقابلة) مقطوعة الأذن من إمام (ومدبرة) من خلف (وسمين وذكر وأقرن وأبيض وفحل) إن لم يكن الخصى أثنى وضأن<sup>(٤)</sup> (مطلقا) ولو أثنى (ثم معز ثم هل بقر وهو الأظهر<sup>(٥)</sup> أو لم يل خلاف وترك حلق وقلم مضح عشري ذى الحججة) حتى يضحى كلهدي<sup>(٥)</sup> (و) ندب (ضحية) أي فضت (على صدقة وعتق) ولو فوق قيمتها لأنها سنة وهما مندوبان (وذبحهما بيده) للسنة والتواضع حسب الإمكان (و) ندب (لوارث إنفاذها) وتباع قبل الذبح للدين (وجمع أكل وصدقة وإعطاء) يبنى اهداء (بلا حد) بثلاث ولا غيره (واليوم الأول وفي أفضلية أول الثالث على

- (١) ليس العباسي شرطا بخصوصه وإنما عبر به المصنف لأن الخليفة كان في زمنه عباسيا ، فهو لبيان الواقع لا للاحتراز . نعم يشترط في الإمام أن يكون قرشيا .  
(٢) فإن تبين ابتداءه قبله أو معه لم تجز ولو ختم بعده وإن تبين ابتداءه بعده وختم بعده أجزأت ، ومعه قولان وقبله لم تجز اهـ من شرح عيش على المجموع .  
(٣) على قول مالك . وقال ابن الماجشون : النهار من طلوع الشمس .  
(٤) اقتصر على ذكر البقر في المجموع وقال في شرحه : فلم يبق للابل إلا التأخير اهـ  
(٥) بل لورود الحديث بذلك واظفه ، إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فليمسك عن شعره وأظفاره ، رواه السنة إلا البخاري .

أَخِرَ الثَّانِي تَرَدُّدٌ وَذَبْحٌ وَلَدِ خَرَجَ قَبْلَ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ وَكَرِهَ جُزْءُ صُوفِيهَا  
 قَبْلَهُ (أَيِ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ) (إِنْ لَمْ يَذْبُتْ) أَوْ قَرِيبَ مِنْهُ (لِلذَّبْحِ وَلَمْ  
 يَنْوِهِ حِينَ أَخَذَهَا وَبَيْعَهُ) أَيْ الصَّوْفِ مَكْرُوهَ الْجَزْ (وَشُرْبُ لَبَنٍ وَإِطْعَامُ  
 كَافِرٍ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَرَبِ (وَهَلْ إِنْ بَعَثَ لَهُ أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ تَرَدُّدٌ  
 وَالتَّعَالَى فِيهَا) خَوْفُ الْمُبَاهَاةِ (وَفِعْلُهَا عَنْ مَيِّتٍ) عِبَّ إِلَّا لَشَرِيكَ وَامِ يَرْضَاهُ  
 الْبَنَانِي (كَتَمِيرَةٍ) ذَبِيحَةُ بَرَجٍ مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ (وَلَا يَدْعُ الْإِنْسَانَ بِدُونِ وَإِنْ  
 لَا خِيْلَاطٍ قَبْلَ الذَّبْحِ) إِلَّا لَقَرَعَهُ (وَجَازَ أَخْذَ الْعَوَضِ إِنْ اخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ)  
 أَيْ الذَّبْحِ (حَلَّى الْأَحْسَنِ) فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَابِعَةٍ (وَصَحَّ إِنَابَةٌ) مُصَدَّرُ أَنْابٍ وَهُوَ  
 وَارِدٌ بِمَعْنَى اسْتِنَابٍ كَمَا فِي الْبَنَانِيِّ وَلَا يَمُولُ عَلَى مَا لِلخَرَشِيِّ (يَلْفِظُ إِنْ أَسْلَمَ  
 النَّابِ وَإِلَّا فِشَاةَ لَحْمٍ) (وَلَوْ لَمْ يُحَلِّ) وَإِنْ كَرِهَ الْفَاسِقُ (أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ)  
 فَتَنْصَرِفُ لِرَبِّهَا (أَوْ بِمَادَةٍ كَقَرِيبٍ) عَطَفَ عَلَى لِنَظَرٍ وَأَدْخَلَتْ الْكَفَّ الصَّدَاقَةَ  
 (وَلَا فَرَدُّ) مَعَ أَحَدِهِمَا فَإِنْ انْتَفِيَ لَمْ يَجْزِ قِطْعًا (لَا إِنْ غِيَّطَ) فَظَنُّهَا ضَحِيَّةً  
 (فَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدِيهَا) وَلِرَبِّهَا تَضَمِينُهُ (وَمُنْعَ الْبَيْعِ وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ  
 الْإِمَامِ) فِي يَوْمِ النُّعْرِ (أَوْ تَعَيَّيْتُ حَالَةَ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ ذَبَحَ مَعِيًّا جَهْلًا)  
 بَعِيْهِ أَوْ حَكَمَهُ (وَالْإِجَارَةُ) بِهَا وَلَهَا جَانِزَةٌ (وَالْبَدَلُ) بَعْدَ الذَّبْحِ (إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ  
 عَلَيْهِ) وَمَهْدَى (وَفُسِّخَتْ) قَبْلَ الْفَوْتِ (وَتُصَدَّقُ بِالْعَوَضِ فِي الْفَوْتِ إِنْ  
 لَمْ يَقُولْ غَيْرَ) بَلَا إِذْنٍ وَصَرَفَ فِيهَا لَا يَلْزَمُهُ (فَالْمُتَصَدِّقُ عَلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ  
 صَرَفَ مُصَدَّرٌ عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ الْبَاءِ) (كَأَرْشٍ عَيْنٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْرَاءُ)  
 تَشْبِيهِ فِي وَجُوبِ التَّصَدِّقِ عَلَى إِبْهَاتٍ لَا (وَأَنَّمَا تَجِبُ بِالنَّذْرِ) رَجَعُوا أَنَّهَا  
 لَا تَجِبُ بِهِ (وَالذَّبْحُ فَلَا تُجْزَى إِنْ تَعَيَّيْتُ قَبْلَهُ وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ كَحَبْسِهَا  
 حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آتَمٌ) الظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ الشَّدِيدَةِ<sup>(١)</sup>

(وَلَوْلَا رِثَ الْقَسْمُ) بالقرعة (وَلَوْ ذُبِحَتْ) لأنه تعيين حق (لَا يَنْبَغُ بَعْدَهُ  
فِي دَيْنٍ) لأنه من اليسير الذي يترك (وَنُدِبَ ذَبْحُ وَاحِدَةٍ تُجْزَى بِهِ ضَحِيَّةٌ فِي  
سَابْعِ الْوِلَادَةِ نَهَارًا وَاللَّيْلِ يَوْمًا إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ وَالتَّصَدَّقُ بِزَنَةِ شَعْرَةٍ)  
نقدًا (وَجَازَ كَثْرُ عَظَمِهَا) تكذيبًا للجاهلية (وَكُرِّهَ عَمَلُهَا وَلِيَمَّةً) للناس  
(وَلَطَّخَهُ بِدَمِهَا وَخَتَانَهُ يَوْمَهَا) بل من الأمر بالصلاة للعشر .

### (بَابُ)

(الْيَمِينَ تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ) عادة فوالله لاحمت الجبل هذان وأولى  
لاجمعت بين ضدين والخلف على الواجب الشرعي يمين (بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>  
أَوْ صِفَتِهِ كِبَالَهُ وَهَذَا اللَّهُ) وفي المجمية خلاف (وَأَيْمُ اللَّهِ) أي بركته الذاتية  
(وَحَقُّ اللَّهِ) أي ما يستحقه من السمكيات الذاتية (وَالْعَزِيزُ وَعَظَمَتِهِ وَجَلَالُهُ  
وَأَرَادَتِهِ وَكَفَالَتِهِ) أي التزامه بكلامه القديم (وَكَلَامِهِ وَالْقُرْآنَ وَالْمُصْحَفَ)  
أو بعض يختص به<sup>(٢)</sup> عرفًا (وَأِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَنَقْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ ابْتَدَأْتُ  
لَأَفْعَلَنَّ دِينَ لَا يَسْبِقُ لِسَانِي) يعني اعتياده اليمين وبه فسر الشافعية اللغو أما  
النفات اللسان فيعذر به (وَكِعْزَةِ اللَّهِ) قدرته وعظمته (وَأَمَانَتِهِ) تكاليفه بكلامه  
(وَعَهْدِهِ) به (وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْخُلُوقَ) بشيء من ذلك كالتعلق  
الحادث في وعدهنا إلى إبراهيم أو ما عهد به (وَكَاخِلِفُ وَأَفْسِمُ وَأَشْهَدُ  
إِنْ نَوَى بِاللَّهِ) وقد استعمل أشهد في اليمين للنفس (وَأَعْزِمُ إِنْ قَالَ بِاللَّهِ  
وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ قَوْلَانِ) أرجحهما ليس يمينًا (لَا بِلَاكَ عَلَى عَهْدٍ أَوْ أُعْطِيكَ  
عَهْدًا أَوْ عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ وَحَاشَا لِلَّهِ وَمَا ذَاكَ وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفِيلٌ

(١) قال في شرح المجموع : ومنه قول غامة مصر والاسم الأعظم . واسم الله لا أن  
ينوى بالأول غيره اه أي غير اسم الله بأن أراد الأعظم من أسماء حادثه كما في حاشية عيش  
(٢) كالمس والمر

وَالنَّبِيُّ وَالْكَعْبَةُ) والراجح الكراهة حيث لم يَكْذِبْهُ وحرّم بما لم يظلمه  
 الشرع <sup>(١)</sup> (وَكَاخْلَقَ وَالْأَمَانَةَ) من الصفات الفعلية (أَوْ هُوَ يُوَدِّي) وليس  
 ردة (وَعُثُوس) فلا كفارة له في الماضيات إلا غس الاثم (بَأَن شَكَّ أَوْ ظَنَّ  
 وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقٍ) بل ولو تبين لأن العبرة بحال الحلف (وَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ)  
 أى يتوب (وَمِنْ قَصْدَ بِكَالْمُزَى) مما عبد من دون الله (التَعْظِيمَ فَكُفِّرَ  
 وَلَا تَمُوتْ عَلَى مَا يَتَقَدُّهُ فَظَهَرَ نَفْيُهُ) وتكفر في المستقبليات (وَلَمْ يُقَدِّ فِي غَيْرِ  
 اللَّهِ) اللغو (كَالِاسْتِثْنَاءِ بِأَن شَاءَ اللَّهُ) تشبيهه في أنه لا يفيد في غير الله (إِنْ  
 قَصَدَ كَيْلًا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَى عَلَى الظَّهَرِ وَأَفَادَ بِكَالِإِلَّا) وبقية  
 أدوات الاستثناء (فِي الْجَمْعِ) أى جميع الصبغ أو الحلوف عليها (إِنْ اتَّصَلَ إِلَّا لِعَارِضٍ  
 وَتَوَى الاستثناء) لا مجرد اعتياد اللسان (وَقَصَدَ) حل اليمين لا مجرد التبرك  
 واغفر تكرار القصد لجمع الشروط (وَنَاطَقَ بِهِ وَإِنْ مِرًّا بِحَرَكََةِ اللِّسَانِ)  
 ولا يشترط إسماع نفسه (إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَا) قبل تمام الحلف فلا  
 يشترط نطق وعزله الاستثناء يكفي عقب اليمين (كَالْوَجْهَةِ) أى إخراجها (فِي  
 الْحَلَالِ عَلَى حَرَامٍ) فلا يلزم شيء إلا أن ينوى عتقاً (وَهِيَ الْمُحَاشَاةُ) عندم  
 (وَفِي النَّذْرِ الْمُتَّبَعِ وَالْيَمِينَ وَالْكَفَّارَةَ) علق أولاً (وَالْمُنْعَقِدَةَ عَلَى  
 يَمِينِهِ <sup>(٢)</sup> بَأَن فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ أَوْ حِنْثٌ بِأَفْعَالٍ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ إِنْ لَمْ  
 يُؤَجَّلْ) وإلا فعلى بر فيه لا يمنع من أمته وزوجته حتى يضيق الأجل (لِطَعَامٍ  
 عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَدَّةٍ) نبوى (وَنُدِبَ بِغَيْرِ الْمَدِينَةِ زِيَادَةً ثَلَاثِينَ أَوْ  
 نِصْفَهُ) لتفاعة المدينة وقلة قوتها (أَوْ رِطْلَانِ خُبْزًا بِأَدَمٍ) ندباً (كَاشْبِهِمْ)

(١) في المجموع وشرحه : وحرّم حلف بغير الله فإن توقف عليه الحق فتحدث للناس  
 نافية بحسب ما يحدثون من العبور إلا أن يعظم شرعاً كولى فيسكركه وإن قصد بكالزى  
 مما عبد من دون الله التظيم فكفر اه  
 (٢) في المجموع : والبر ما الحنث فيها بالفعل ، والحنث ضدها اه أى ما الحنث فيها بالتبرك



مرتين لا طائفتين (أو كسوتهم الرجلُ توبٌ والمرأةُ درعٌ وخمارٌ ولو غيرَ  
وَسَطِ أَهْلِهِ) بخلاف الإطعام (والرضيعُ كالكبيرِ فيهما) ويعتبر شعبه إن استغنى  
بالطعام على خلاف فيه (أو عتق رَقَبَةٍ كالظَّهْرَانِ) بعد المعز عن الثلاثة  
(صَوْمُ ثَلَاثَةٍ) مندوبة التتابع وتعين المرق (ولا تجزئ مُلْتَمَعَةٌ) من جنسين  
بخلاف تملك خمسة أمداداً وإشباع خمسة مرتين (وَمُسْكِرٌ لِمُسْكِينٍ وَنَافِصٌ  
كَعِشْرِينَ لِكُلِّ نِصْفٍ إِلَّا أَنْ يُكَمَّلَ وَهَلْ لِمَنْ بَقِيَ ثَنَاءٌ وَبِلَانٌ) والأرجح  
لا يشترط (وَلَهُ نَزْعُهُ) حيث بقي (إِنْ بَيْنَ) أنه كفارة جاهلا (بِالْفُرْعَةِ  
وَجَازَ) إعطاؤهم (لِثَانِيَةٍ إِنْ أُخْرِجَ) الأولى قبل وجوب الثانية (وَالْأَكْرَةُ  
وَلِمَنْ كَتَمَ بِهَا) وظاهر وأجزأت قبل جِنْتِهِ) في غير الحنث للوجل وغير مالم  
يعين من صدقة وعتق وطلاق لم يبلغ الغاية (وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُسْكِرْ بِهِ)  
فلا يحنث إن لم يحلف على الإكراه والإكراه الشرعى طوع (وَفِي حَلِّ أَشَدِّ  
مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَتُّ مَنْ يَمْلِكُ وَعِثْمُهُ وَصَدَقَةٌ بِمِلْثِهِ وَمَشْيٌ بِحِجَابِ  
وَكُفَّارَةٌ وَزَيْدٌ) على ما سبق (فِي الْإِيمَانِ تَلَزُمُنِي صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ اغْتَيْدَ  
حَلْفٌ بِهِ) أى بالصوم قال المص ويذنبى اشتراط العادة في غير الصوم أيضاً  
(وَفِي لُزُومِ شَهْرَيْنِ ظَاهِرٌ) ولولم يكن متزوجاً (تَرَدُّدٌ وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ  
فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ) عطف على غير مالم يقصد العتق (لَقَوُّ وَتَكَرُّرُ)  
الْكُفَّارَةِ (إِنْ قَصَدَ تَكَرُّرَ الْحِنْثِ) بكفارة كل فعلة (أَوْ كَانَ) التكرور  
(الْعُرْفَ كَعَدَمِ تَرْكِ الْوِتْرِ) فكلمة تركه مرة عليه كفارة (أَوْ نَوَى كُفَّارَاتٍ)  
ولو بمرة (أَوْ قَالَ) والله (لَا) باع من فلان مثلاً فقال آخر وأنا فقال والله  
(وَلَا) أنت فكل كفارة إن باع منهما (أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْنُثَ أَوْ  
بِالْقُرْآنِ وَالْمَصْحَفِ وَالْكِتَابِ) للذهب عدم التمدد في هذه (أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ  
بِمَجْمَعٍ) ككلى كفارات أو أيمان فلا يلتفت لنية (أَوْ بِكَلِمَاتٍ أَوْ

مَهْمَا لَا مَتَى مَا ) فلا تعدد إلا بالنية ( وَوَاللهِ نُمَّ وَاللهِ وَلَوْ قَصَدَهُ ) أى تأسيس اليقين لتداخل الأسباب المتحدة ولم ينو كفارات فأولى أن إن لاحظ التأكيذ فى الطلاق يتعدد إلا لنية تأكيذ احتياطى العصمة (أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَإِنْجِيلٍ وَلَا كَلِمَةٍ غَدَاً وَبَعْدَهُ نُمَّ غَدَاً) وفى العكس تتمعد فى غد (وَخَصَّصَتْ نِيَّةُ الْخَالِفِ) <sup>(١)</sup> العام (وَقِيدَتْ) المطلق (إِنْ نَافَتْ) معلوم (وَسَاوَتْ) بأن احتمل إرادتها وعدمها على السواء عرفاً (فِي اللهِ وَغَيْرَهَا كَطَلَاقٍ) ولو فى القضاء (كـ) غية (كُونِهَا مَعَهُ) فى حلفه لزوجه لا يَقْزُوجُ حَيَاتِهَا كَأَنَّ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ ) فى الرتبة بأن كانت أبعد منه وإن كان فيها نوع قرب وتشبيه بالمساوية فى القبول (كَسَمْنِ ضَائِنٍ فِي لَا آ كُلُّ سَمْنًا) ظاهره أنه لا بشرط نية لإخراج غيره وهو فى روار تضاده شيخنا وقيل يشترط واقتصر عليه الخريش (أَوْ لَا أَكَلَّمَهُ) ونوى شهراً مثلاً (وَكَتَوُ كَيْلِهِ فِي لَا يَدِيْعُهُ وَلَا يَضْرِبُهُ) وقال نويت المباشرة (إِلَّا لِمُرَافَعَةٍ) أى رفع للقاضى استفتاء من قوله كان خالفت الخ (وَبَيِّنَةٍ) بأنه حالف وحنث وهو ينكر الحنث مستنداً للنية المذكورة (أَوْ إِقْرَارٍ) بالحلف والفعل فلا تنفعه النية المذكورة عند القاضى (فِي طَلَاقٍ وَعَتَقٍ) معين (فَقَطُّ أَوْ اسْتِخْلَافٌ مُطْلَقًا) ولو بالله أو كانت نيته مساوية عطف على المسننى (فِي وَثِيْقَةٍ حَقٍّ) فالهبة بنية الحلف (لَا إِرَادَةَ مَيِّتَةٍ وَكَذِبٍ فِي طَلَاقٍ وَحُرَّةٍ) راجع الميئة (أَوْ حَرَامٍ) بى أراد كذبك حرام فلا تقبل مثل هذه النية فى شدة البعد (وَلِنْ يَفْتَوَى نُمَّ) إن لم تسكن نية (بِسَاطٍ يَمِينِهِ) وهو السبب الذى فى قوة النية والتعاقب (نُمَّ حُرْفٌ قَوْلِي) لا فعلى وفى راعتباره (نُمَّ مَقْصِدٌ لُغَوِيٌّ نُمَّ تَرْعِيٌّ) الراجع

(١) وقفت على عدة رسائل لعلمائنا المغاربة فى شرح عبارة المصنف : وخصص نية الحالف وقيدت ، وفى تلك الرسائل صور وفروع وتحقيقات .

تقديم الشرعى (وَحَنَثَ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا بِسَاطٍ بِقَوْتِ مَا حَافَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِمَا نَسَعَ شَرْعِيٍّ) مُطلقاً (أَوْ مَرَقَةً) هو عادى حيث تأخروا لولو أجل أو بادر (لَا يَكْمُوتُ حَمَامٌ فِي كَيْدِ بَحَنَةٍ) هو على حيث تقدم أو أجل أو بادر (وَيَعَزُّمُهُ عَلَى ضِدِّهِ) فى الحنث المطلق وفى أنه خلاف ظاهر المدونة (وَالنَّسِيَّانِ إِنْ أَطْلَقَ وَبِالْبَعْضِ عَكْسُ الْبَرِّ) فلا يكون إلا بالكل (وَبِسَوِيْقٍ أَوْ كَبْنٍ فِي لَا آكُلُ) إلا لنية كما هو للوضع (لَا مَاءَ) ولوزمزم وإن قام بالنية مقام الطعام لَا تَسْخَرُ فِي لَا أَتَمَشَّى وَذَوَاقٍ لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ وَبُوجُودِ أَكْثَرٍ فِي كَيْسٍ مَعَى غَيْرِهِ) إلا بالله فإنه اغو (لِمَتَسَلَّفٍ لَا أَقْلٌ) للبساط (وَبِدَوَامِ رُكُوبِهِ وَلُبْسِهِ فِي لَا أَرْكَبُ وَأَلْبَسُ لَا فِي كَيْدِ خَوْلٍ) إلا أن يحاف حاله ويستمر (وَبِدَابَّةٍ عَبْدِهِ) أو ولده (فِي دَابَّتِهِ) لتحقيق النية (وَبِجَمْعِ الْأَسْوَاطِ) بعدد الحلوف عليه فلا يكفى (فِي لِأَضْرِبَنَّهُ كَيْدًا وَبَلَحْمِ الْحَوْتِ وَبَيْضِهِ يَوْعَسَلِ الرُّطَبِ فِي مُطْلَقِهِ) خلاف عرفنا <sup>(١)</sup> الآن وكذا قوله (وَبِكَمَكِ سَوْخَسَكِنَانِ) يحشى سكرأ (وَهَرِيَسَةً وَإِطْرِيَةً) هى الشهيرة أو الرشته (فِي خُبْزٍ لَا عَكْسِهِ وَبِضَّانٍ وَمَزٍ) خلاف عرف مصر الآن (وَدِيَكَمِ وَدَجَاجَةٍ فِي غَنَمٍ وَدَجَاجٍ) بالترتيب (لَا بِأَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ وَبِسَمَنِ اسْتَمْنِكَ فِي سَوِيْقٍ وَبَزَعْفَرَانٍ فِي طَعَامٍ لَا بِكَخْلٍ طَبِيخٍ) اعتمد بعض الأشياخ الحنث (وَبِاسْتِرْخَاءٍ لَهَا فِي لَا قَبْلَتَكَ) قبلت فيه (أَوْ قَبْلَتْنِي) لا يشترط فى هذا استرخاء (وَبِقِرَارٍ غَيْرِيٍّ فِي لَا فَارَقْتِكَ أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَقِّهِ وَلَوْ لَمْ يُفَرِّطْ وَإِنْ أَحَالَهُ) فإنها ليست قبضا حسيا نعم لو قال ولى عليك حق (وَبِالشَّحْمِ فِي اللَّحْمِ) لتولده منه (لَا أَعَكْسُ وَبِقِرْعٍ فِي لَا آكُلُ مِنْ كَهَذَا الطَّلْعِ)

(١) ولذا قال فى المجموع : ولا حنث فى زمننا بمصر بلعم الحوت وبيضه وعسل الرطب

فى مطلقها ولا بنحو كمك فى خبز ولا بعز فى غنم اه

أو اللبن فيحنت بالتمر والجبن (أو هذا الطلع) رجحوا أنه لا يحنت بالفروع إلا إذا  
جمع بين من واسم الإشارة (لَا الطَّلْعَ وَطَلْعاً) فلا يحنت بالمتولد إذا حذف من  
واسم الإشارة واستثنى من ذلك قوله (إِلَّا نَبِيذَ زَبِيبٍ وَمَرَقَةَ آخَمٍ أَوْ شَحْمَةً  
وَحُبْزَ قَمْحٍ وَعَصِيرَ عِنَبٍ وَبِمَا أَتَبَتِ الْحِنْطَةُ) في حلفه لا يأكل له حنطته  
(إِنْ نَوَى الْمَنَ) أى قطعة حينئذ يحنت بكل ما جاء من جهته (لَا إِرَادَةً  
فِيهِ جَيْدًا) (وَسَوْءٌ صَنَعَةٌ طَعَامٍ) فحسن وهذا من البساط (وَبِالْحَمَامِ فِي  
فِي الْبَيْتِ) هذا وما بعده لا يوافق<sup>(١)</sup> عرفنا (أَوْ دَارِ جَارِهِ) أى الحلوف عليه  
لحق الجوار (أَوْ بَيْتِ شَعْرٍ) في مطلقه (كَحَبْسٍ أَوْ كَرَّةٍ عَلَيْهِ يَحْقِرُ) في<sup>(٢)</sup>  
الحلوف عليه لما سبق أن الإكراه الشرعى طوع (لَا بِمَسْجِدٍ) في لا أجتمع معه  
لأنه مخرج حكما (وَبِدُخُولِهِ عَلَيْهِ) أى الحلوف عليه (مَيْقَاتًا فِي بَيْتِ يَمْلِكُهُ)  
ولو منفعة لا إن دفن به (لَا بِدُخُولِ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ إِنْ أَمَّ يَنْفُو الْجُمَاعَةَ  
وَبَقِيَ كَفَرِيهِ فِي لَا نَفَعُهُ حَيَاتُهُ) لأن مؤن التجميز من توابع الحياة (وَبِأَكْلِ  
مِنْ تَرَكْتِهِ) أى الحلوف عليه (قَبْلَ قَسَمِهَا) غير ضرورى فإنه لا قسم إلا  
بعد الدين والوصية (فِي لَا أَوْ كَلْتُ طَعَامَهُ إِنْ أَوْصَى) بعد غيره (أَوْ كَانَ  
مَدِينَةً وَبِكِتَابٍ إِنْ وَصَلَ) ولو لم يُقرأ (أَوْ رَسُولٍ) بَأَخٍ (فِي لَا كَلَمَهُ وَلَمْ  
يُنَوِّ فِي الْكِتَابِ فِي الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ) ونوى فى الرسول مطلقاً (وَبِإِشَارَةِ  
لَهُ وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعَهُ لَا قِرَاءَتِهِ بِقَلْبِهِ) فى لا قرأ (أَوْ قِرَاءَةِ أَحَدٍ  
عَلَيْهِ) أى الحلوف عليه (بِلَا إِذْنٍ) من الخالف وقد رجع عن إرسال الكتاب  
(وَلَا بِسَلَامِهِ عَلَيْهِ) (رَدَا) بِسَلَاةٍ وَلَا كِتَابَةً أَلْخُوفِ عَلَيْهِ (وَكَلَامَهُ وَلَوْ

(١) وفي المجموع : ولا حنت في زمننا بالحمام وبيت الشعر في البيت ولا باجتماع بمسجد  
فى لا يجمع معه ولا ببيت الجار فى بيته اه ومثل الحمام القهوة والفندق كما فى شرحه .  
(٢) متعلق بحبس أى فى المكان المحلوف عليه .

قَرَأَ) الحالف وأنصت (كَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ) وليس لغواً فإن اللغو حال الحلف (أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ) على ما سبق (وَيَفْتَحِ عَلَيْهِ) في قراءة (وَبِلَا عِلْمٍ إِذْنِهِ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي وَبَعْدَ عِلْمِهِ) أى إعلامه (فِي لَا عِلْمَتُهُ وَإِنْ رِسُولٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ) عدم (عِلْمٍ وَالْثَانِ فِي حَلْفِهِ لَا وَلَّ فِي نَظَرٍ) في المصالح بخلاف ما يخص الأول لذاته (وَبِمَرْهُونٍ فِي لَا تَوْبَ لِي وَبِالْهَيْبَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي لَا أَعَارَهُ وَبِالْمَكْسِ وَنَوَى إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَيْبَةٍ وَبِبَقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا) إلا أن يخاف على نفسه (فِي لَا سَكَنتُ لَا) ببقائه ليلاً (فِي لَا نَتَقَلَّنْ) فنشدوا هنا في صيغة البر نظراً إلى منعه في الحنث من الزوجة والأمة حتى يفعل (وَلَا يَخْزَنُ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَاكَنَهُ عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ) لدار أخرى (أَوْ ضَرَّ بِأَجْدَارًا) وَلَوْ جَرَّ بِدَاهِنِهِ الدَّارِ وَبِالزُّبَارَةِ إِنْ قَصَدَ بِحَلْفِهِ لَا سَاكَنَهُ (الْتَنَجَّى لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ) ونزاعهم (إِنْ لَمْ يُكْثِرْهَا) أى الزبارة (فَهَارًا أَوْ يَبْتَ) عطف على مدخول لم فعدم الحدث إذا انتقيا (بِلَا مَرَضٍ وَسَافِرٍ) مسافة (الْقَصْرِ) وإن لم تتوفر شروطه (فِي لَا سَافِرَنَّ وَمَكَثَ نِصْفَ شَهْرٍ وَادَّبَ كَمَا لَهُ كَأَنَّهُ نَتَقَلَّنْ) فإذا قيده بدار مكث عنها نصف شهر (وَلَوْ بِإِقْبَاءِ رَحْلِهِ) راجع لقوله وببقاء ولو ليلاً في لا ساكنت فحقه وصله به (لَا بِكَ مَسَامَرٍ وَهَلْ إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ لَهُ) أولاً نية له (تَرَدُّدٌ) أظهره عدم الحدث مطلقاً (وَبِاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ) أى الدين الذى حلف ليوفيه (أَوْ عَيْبِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ وَبِبَيْعِ فَاسِدٍ) بالدين (فَاتَ قَبْلَهُ) أى قبل الأجل (إِنْ لَمْ تَفِ) قيمة للبيع بالدين ولا كمل عليها (كَأَنَّ كَمْ يَفَتْ كَلَى الْمُخْتَارِ) تشبيهه في الحنث حيث لا وفاء (وَبِهِبَّتِهِ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَفْوِهِ) بإعلامه (وَأَنْ مِنْ مَالِهِ أَوْ شَهَادَةٍ بَيْنَتِهِ) أو إقرار (بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذِهِ) ولم يراعوا هذا البساط (لَا إِنْ

جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ) فِي الْأَجَلِ (وَمِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ وَبِمَدَمَ قَضَاءٍ فِي  
غَدٍ فِي لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَأَيْسَ هُوَ) إِلَّا لِقَرِينَةٍ إِرَادَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
كَاتِبِيسٍ فِيهِ (لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمَطْلَ (بِخِلَافٍ لَا كَلَفُهُ)  
فَإِنْ الْأَكْلُ يَرَادُ بِهِ خُصُوصُ الْأَزْمَنَةِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الِاسْتِعْجَالَ (وَلَا إِنْ بَاعَهُ  
بِهِ عَرَضًا) وَلَوْ غَبْنَا لَصَحَّ الْبَيْعُ (وَبَرَّ إِنْ غَابَ) رَبُّ الدِّينِ (بِقَضَاءٍ وَكَيْلٍ  
تَقَاضٍ) لِلدَّيُونِ (أَوْ مُقَوَّضٍ وَهَلْ نُمَّ وَكَيْلٍ ضَيْعَةٍ) فَيَكُونُ فِي رَتْبَةِ الْحَاكِمِ  
(أَوْ إِنْ عُدِمَ الْحَاكِمُ) فَهُوَ مُقَدَّمٌ (وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرَ تَأْوِيلَانِ وَبَرَى فِي  
الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يُحَقِّقْ جَوْرَهُ وَلَا بَرَّ) وَلَا يَبْرَأُ (كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُهُمْ)  
إِذَا لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا (وَلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَ  
وَأَلَّى رَمَضَانَ أَوْ لَاسْتَهْلَالَهِ شَعْبَانَ) ابْنُ عَرَفَةَ<sup>(١)</sup> فِي اللَّامِ يَوْمَ وَابِلَةٍ مِنْ دَخُولِهَا  
(وَيَجْعَلُ ثَوْبَ قَبَاءٍ أَوْ عِمَامَةً فِي لَا أَلْبَسُهُ لَا إِنْ كَرِهَهُ إِضْيِيقُهُ) فَبَسَاطَ  
وَلَا وَضَعِهِ عَلَى فَرْجِهِ) بِلَا ف (وَيَدْخُلُهُ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخُلُهُ إِنْ  
لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَيْقُهُ وَبَقِيَّامٍ) اسْتِعْلَاءُ (عَلَى ظَهْرِهِ) أَيْ الْبَيْتُ الَّذِي حَافَ لَا يَدْخُلُهُ  
(وَيُمْكِنُ كَثَرَتِي فِي لَا أَدْخُلُ إِفْلَانٍ وَبِأَكْثَرٍ مِنْ وَلَدٍ) لِلْحَافِ وَكَذَا عِبْدَهُ  
(دَفَعَ لَهُ مَخْلُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) بِالْدَفْعِ (إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ)  
وَالْمَوْهُوبُ يَسِيرُ لَهُ رَدُّهُ (وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا فِي لَا كَلَمَةً إِلَّا يَأْمُ أَوْ الشُّهُورِ) حَمَلًا  
لَأُلْ عَلَى الِاسْتِغْرَاقِ احْتِيَاطًا (وَتِلَاثَةٌ) لِأَنَّهُ أَقْلُ الْجَمْعِ فِي الْمَشْهُورِ<sup>(٢)</sup> (فِي  
كَأَيَّامٍ) وَسَنِينَ بِلَا أَل (وَهَلْ كَذَلِكَ) يَعْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (فِي لَا هَجْرَانَهُ)  
لِأَنَّهُ الْهَجْرُ الشَّرْعِيُّ (أَوْ شَهْرٌ) لِأَنَّهُ يَشْرَعُ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ كَالزَّوْجِ  
(قَوْلَانِ) وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ مَوْمَ لِقَوْنِهِ (وَلَا طَيِّبَانِ هَجْرَانَهُ) بِحَسَبِ الْحَالِ قَدْ

(١) غرضه بنقل هذا الكلام بيان أن التعبير باللام يخالف التعبير بالي على المعتمد خلافا  
للص في تسويته بينهما .

(٢) وقيل أقل الجمع اثنان ونسب إلى مالك ، والمسألة بأدلتها مبسطة في كتب الأصول

يكون شهراً واحتاط محمد بسمته (وسنة في حين وزمان وعصر  
 ودهر) فإن عرفها فالأبد في غير الحين (وبما يفسخ أو يغير نسائه في  
 لآزواجن) فإن كان لإغالة زوجته فلا بد أن يعيظ مثلها (ويضمان الزوج  
 في لا أتكمل) بمال (إن لم يشترط عدم الغرم وبه) أي الغمان  
 (لو كيل في لا أضمن له إن كان من ناحيته) كصديقه (وهل إن علم)  
 بأنه من ناحيته (تأويلان) فإن علم بالتوكيل حث فطما (وبقوله ما ضمنت  
 قاله لغري لمخير) به (في ليسرته وبأذهي الآن) مثلاً (أثر لا كلمتك  
 حتى تفعل وليس قوله لا أبالي بدأ لقول آخر لا أكلمك حتى تبدأني  
 وبالإفالة في لا ترك من حقه) الذي باع به (شيثاً إن لم تف) قيمة المبيع  
 بالثمن ولا كمل عليها (لا أن آخر الثمن على المختيار) وإنما التأجيل له حصه  
 من الثمن حال العقد (ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجدته مكانه في أخذت به)  
 لأن للمعنى إن كان ذهب فقد أخذت به وكذا إن لم يتبين شيء والموضوع اعتقد  
 أخذها فإن تبين أخذ غيرها فعلى حكم اللغو (ويتركهم أعالماً في لا خرجت إلا  
 بإذني) فلا يكفي العلم إذنا في البر (لا إن أذن لأمر) حلف لا يأذن لغيره  
 (فزادت بلا علم) فإن علم حث فالعلم في الحث إذن احتياطاً (وبعوده لها  
 بعد يملك آخر في لا سكنت في هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم ينو  
 ما دامت له لا دار فلان) بلا إشارة ولم ينو البقعة (ولا إن خرجت وصارت  
 طريقاً إن لم يأمر به) أي التخريب معاملة بنقيض قصده (وفي لا باع منه  
 أو له) مسمراً (بالتوكيل إن كان من ناحيته) على ما سبق (وإن قال  
 حين البيع أنا حلفت) على فلان فأخشي أن يكون له (فقال هو لي ثم صح  
 أنه ابتاع له) حيث (ولزم البيع) إلا أن يقول إن كان له فلا بيع بينهما  
 (وأجزأ تأخير الوارث في إلا أن تؤخرني لا) إذنه (في دخول دار) بما

ليس حقاً بورث (وَتَأْخِيرُ وَصِيَّيْهِ بِالنَّظَرِ وَلَا دَيْنَ وَتَأْخِيرُ غَيْرِهِمْ إِنْ أَحَاطَ  
وَأَبْرَأَ) الميت (وَفِي بَرِّهِ فِي لَأَطَائِمِهَا فَوَطِئَهَا حَائِضًا) ونحوه من كل ممنوع  
(وَفِي لِقَائِ كُلِّهَا فَخَطَفَتْهَا هَرَّةٌ فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ) قبل التحال (أَوْ  
بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ) راجع للثلاث (إِلَّا أَنْ تَتَوَاتَى وَفِيهَا الْجَنُتُ بِأَحَدِهَا  
فِي لَا كَسَوْنَهَا وَنِيَّتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتَشْكِلَ) وأجاب اللص بأنه في القضاء  
بطلاق أو عتق معين .

### (بَابُ)

(النَّذْرُ الزَّامُ مُسْلِمٍ مُكَافٍ وَلَوْ غَضَبَانِ) خلافاً لمن يقول بكفارة يمين  
وَأَنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْذُوكَ أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ (فَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ) بِخِلَافِ إِنْ  
شَاءَ فَلَنْ فِيمَ شَيْئَتِهِ وَلَئِنْ بَارَزُ بِهِ مَا نُدِبَ كِلَاهُ عَلَى أَوْ عَلَى ضَحِيَّةٍ (عَلَى  
مَا سَبَقَ فِيهَا) (وَنُدِبَ الْمُطْلَقُ وَكِرَّةُ الْمُكْرَرُ) وإن لزم ككل خميس المشقة  
(وَفِي كُرْمِ الْمُعْلَقِ) كإِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي (تَرَدُّدٌ وَلَزِمَ الْبَدَنَةُ يَنْذَرُهَا  
فَإِنْ عَجَزَ فَبَقْرَةٍ ثُمَّ سَبْعَ شِيَاهٍ لَا غَيْرُ) فلا هدى بالصوم هنا (وَصِيَامٌ يَنْفَرُ)  
وَفِي الصَّلَاةِ خِلَافٌ وَفِي الْاِعْتِكَافِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا (وُلُئْتُهُ حِينَ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ  
يَنْقُصَ فَمَا بَقِيَ بِمَالِي فِي كَسْبِ بَيْتِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرِّبَا طُ بِحَلِّ خَيْفِ)  
وَأَدْخَلَتْ الْكَافَ مَالِي لِلْفُقَرَاءِ (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ) بخلاف ما إذا سمي  
الثلث فنه (إِلَّا لِتَصَدَّقَ بِهِ) أى بماله (عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ وَكَرَّرَ) بإخراج  
ثلث ما بقي (إِنْ أَخْرَجَ) للأول قبل وجوب الثانی (وَالْأَوَّلُ فَقَوْلَانِ وَمَا سَمِيَ)  
من نصف أو غيره (وَلِإِنْ مُعَيَّنًا أَتَى عَلَى الْجَمِيعِ) كالف دينار أو هذا العبد  
ولا يملك غير ذلك (وَبَعَثَ فَرَسَ وَسِلَاحَ لِمَحَلَّةٍ) أى محل ما ذكر لاجتهاد  
(وَلِإِنْ لَمْ يَهْلِكْ بَيْعَ وَعَوُضَ كَهَذَا وَلَوْ مَعِيَّابًا عَلَى الْأَمَحِّ) فإنه لم يجب



عن شيء (وله فيه) أى فى الهدى (إِذَا يَبِيعَ الْإِبْدَالُ بِالْأَفْضَلِ) كابل عن  
 شاة بخلاف السلاح فإنما يجرى فى مثله (وَأِنْ كَانَ) الجمول هدياً (كَثَرَتْ  
 يَبِيعُ وَكَرِهَ بَعَثُهُ وَأَهْدَى بِهِ) فيها (وَهَلْ اخْتَلَفَ هَلْ يُقَوِّمُهُ) كفى العتبية  
 وموضع من المدونة (أولاً) يبيعه كما فى موضع آخر منها (أولاً) اختلاف لأنه إنما  
 أراد بيعه (نَدَبًا) فلا ينافى جواز التقويم (أَوْ التَّقْوِيمُ) إِنْ كَانَ يَبِينُ (لأنه  
 ليس على سبيل الصدقة حتى يكون عوداً فيها والبيع فى النذر) تَأْوِيلَاتٌ فَإِنْ  
 حَجَرَ (التمن عن هدى أطل) عَوْضَ الْأَذْنَى ثُمَّ لِحْزَنَةِ الْكَمِيَّةِ يُصْرَفُ  
 فِيهَا إِنْ احتاجت وَإِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ وَأَعْظَمَ مَا لَكَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (أَنْ يُشْرَكَ  
 مَعَهُمْ) حيث قاموا بشمايرها (غَيْرُهُمْ لَا نَهَا وَلَا يَهْ مِنْهُ عَلَيْهِ) الصلاة و  
 (السَّلَامُ وَالْمَشْيُ لِمَسْجِدٍ مَكَّةَ وَلَوْ لِمَصَلَّةٍ وَخَرَجَ مِنْهَا) للحل (وَأَتَى  
 بِمُعَرَّةٍ كَمَكَّةَ أَوْ الْبَيْتِ أَوْ جُزْئِهِ لَا غَيْرُ) <sup>(١)</sup> مما انفصل عنه (إِنْ لَمْ يَنْوِ  
 نَسُكًا مِنْ حَيْثُ نَوَى) بيان لحل المشى (وَالْإِلَّا) بدو شيئاً فمن حيث (خَافَ  
 أَوْ مِثْلَهُ إِنْ حَثَّ بِهِ) لا مفهوم للشرط (وَتَعَيَّنَ مَحَلُّ اعْتِقَادٍ) للحالين  
 ولو مع غيرهم (وَرَكِبَ فِي الْمَنْهَلِ) موضع النزول لاحتطاب أو يستقى (أَوْ  
 لِحَاجَةٍ) فى غير طريق التوجه يثنى لها فإذا رجع لأصل الطريق نزل  
 (كَطَرِيقِ قُرْبَى اعْتَقِدَتْ) إلا أن يعتاد الحالفون غيرها فلا يعدل لعادة  
 غيرهم (وَرَكِبَ) بَحْرًا اضْطَرَّ لَهُ لَا اعْتَقِدَتْ (لغير الحالفين) (حَتَّى الْأَرْجَحِ) ويمشى  
 (لِقَامٍ الْإِفَاضَةِ وَسَمْعِهَا) أى العمرة أو سعى الإفاضة إن أخره (وَرَجَعَ وَأَهْدَى إِنْ  
 رَكِبَ كَثِيرًا بِحَسَبِ مَسَافَتِهِ) والصعوبة والسهولة (أَوْ التَّمَارِكِ وَالْإِفَاضَةِ  
 نَحْوُ الْمَعْرِىِّ) فاعل رَجَعَ (قَابِلًا فَيَمْشَى مَا رَكِبَ فِي مِثْلِ أَلْمَةِ وَإِلَّا)  
 يمين (فَلَهُ الْمُخَالَفَةُ إِنْ ظَنَّ) قيد فى الرجوع (أَوْ لَا حِينَ خُرُوجِهِ) الْقُدْرَةُ

(١) قيل : هذا التركيب لمن ، والصواب : لا . لقول الشاعر :  
 جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لمن عمل أضافت لا غير نسال

وَالْأَيُّ (يُظَنُّ) مَشَى مَقْدُورَهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطُّ ) من غير رجوع حيث  
 ظن القدرة حال اليقين وإلا فلا هدى (كَأَنَّ قُلَّ وَلَوْ نَادِرًا) تشبيهه في الهدى فقط  
 (كَأَنَّ قَاضِيَةً فَقَطُّ) تشبيهه في طلب الهدى لكن ندباً كما يأتي وما قبله وجوبا  
 (وَكَمَامٍ عَيْنٍ) فيهدى لركوبه ولا يرجع (وَلَيْفَ قَضَيْهِ) حيث فوته على نفسه (أَوْ  
 لَمْ يَقْدِرْ) على المشى في رجوعه فيهدى فقط (وَكَيْفَ يَبْقَى) محذور نحو المعرى  
 (وَكَأَنَّ فَرْقَهُ) باقاة زائدة على المعتاد (وَلَوْ بَلَا عُدْرٍ) فيجزيه مع الهدى  
 (وَفِي لُزُومِ الْجَمِيعِ بِمَشَى عَقَبَةٍ وَرُكُوبِ أُخْرَى) يعني تنصيف المشى ويتفق  
 عليه إذا لم تضبط منازل الركوب (تَأْوِيلَانِ) أظهرهما إلا اكتفاء بمشى أما كن  
 الركوب (وَالْهَدَى) فيما سبق (وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ التَّمَنُّسُكُ) راكباً (فَنَذَرُ  
 (وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعِ) في القابل لأن الهدى تقرر عليه في الأول (وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمُّهُ  
 وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْمَيْقَاتِ) يعني محل الإحرام الأول لسريان الفساد إليه  
 وعليه هديان للفساد وتبعيض المشى (وَإِنْ فَاتَهُ جَمَعُهُ فِي عُمُرَةٍ وَرَكِبَ فِي  
 قَضَائِهِ) حيث كان لا زمة المشى أما الحج فيمشى منسك القضاء (وَإِنْ حَجَّ نَاوِيًا  
 نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذَرْ حَجًّا) بأن  
 نذر مطلق نسك وإلا لم يجز عن واحد منهما (تَأْوِيلَانِ) أرجحهما الإحلاق (وَقَلَى  
 الضَّرُورَةُ جَمَعُهُ فِي عُمُرَةٍ ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ مَسَكَةٍ عَلَى الْفَوْرِ وَعَجَّلَ الْإِحْرَامَ) مما  
 قيد به (فِي أَنَا مُحْرِمٌ وَأَحْرِمُ إِنْ قَيْدَ يَوْمٍ كَذَا كَالْمُزَنَةِ مُطْلَقًا) بكسر  
 اللام أما المقيد فكما سبق (إِنْ لَمْ يَمْدَمْ صُحْبَةً لَا الْحَجَّ وَالْمَشَى فَلِأَشْهُرٍ  
 إِنْ وَصَلَ وَلَا فَيَنْ حَيْثُ يَهْلُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَلْزَمُ) شيء (فِي مَالِي فِي  
 الْكَمْبَةِ أَوْ بَابِهَا أَوْ كُلُّ مَا كُنْتُ سَبِيهِ) حلف غير مقيد بزمان أو مكان لغير معين  
 (أَوْ هَدَى) أو بدنة (لِغَيْرِ مَسَكَةٍ أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَرُدَّ إِنْ مَسَكَهُ أَوْ هُوَ  
 نَحْرُ فُلَانٍ وَلَوْ قَرِيبًا إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدَى أَوْ يَنْوِيهِ أَوْ يَذْكُرْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ)  
 يعني قصة الذبيح<sup>(١)</sup> (وَالْأَحَبُّ حَيْثُ نَذَرَ الْهَدَى بِدَنَةٍ ثُمَّ بَقَرَةٍ كَنَذَرِ

الْحَمَاءُ) تشبهه في الالغاء ويندب الهدى (أَوْ خَلَّ فَلَانَ إِنْ نَوَى التَّعَبَ) بحمله على عقه (وَالْأَرْكَبَ وَحَجَّ بِهِ بِلَا هَدًى) فإن نوى إحجابه لم يلزمه الحج معه (وَأَلْفًا عَلَى الْمَسِيرِ وَالْقَهَابُ وَالرُّكُوبُ لِمَسَكَةٍ) لأن السنة إنما وردت بالمشي (وَمُطْلَقُ مَشْيٍ) بلا قيد مكة (وَمَشْيٌ لِمَسْجِدٍ) غير الثلاثة (وَأِنْ لَاعْتِكَافٍ) وفعل ما نذر بموضعه (إِلَّا أَقْرَبَ جِدًّا أَقْوَلًا نِ تَحْتَمِلُهُمْ أَوْ مَشْيٍ لِلْمَدِينَةِ أَوْ إِبْدَاءِ) مدينة بيت المقدس (إِنْ لَمْ يَنْوُ صَلَاةً بِمَسْجِدٍ هُجْرًا وَيُسَمُّهُمَا فَيْرُكْبُ وَهَلْ وَإِنْ كَانَ بِيَعْنِهَا أَوْ إِلَّا لِسُكُونِهِ بِأَفْضَلِ خِلَافِ وَالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ ثُمَّ مَسَكَةٍ .

(بَابُ)

الْجِهَادُ فِي أَهَمِّ جِهَةٍ كُلِّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُجَارَبًا) وينبغي أن يراعى هنا قاعدة أخف الضررين (كَزِيَارَةِ السَّكَنِ) بموسم الحج فرض كفاية كل سنة ولذا قدمه على ما يأتي مما لا يقيد بالسنة (فَرَضُ كِمَايَةٍ وَلَوْ مَعَ وَالِ جَائِرٍ) إلا أن لا يوفى اليهود (عَلَى كُلِّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُسْكَلٍ قَادِرٍ، كَالْقِيَامِ بِعُومِ الشَّرْعِ) بحيث يحفظ (وَالْفَتْوَى وَدَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَضَاءُ وَالشَّهَادَةُ وَالْإِمَامَةُ) العظمى ويتعين كل على من لم يصلح غيره (وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(١)</sup> وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) في نظام العالم لا قصر الثياب (وَرَدُّ السَّلَامِ وَتَجْهِيزُ أَلَمِيَّتِ وَفَكِّ أَسِيرٍ وَتَعْيِينُ بَفَجْءِ الْعَدُوِّ وَإِنْ عَلَى أَمْرٍ أَوْ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ بِهِمْ إِنْ عَجَزُوا وَتَعْيِينُ الْإِمَامِ) ولو لسكعبد (وَسَقَطَ بِمَرْضٍ وَصَبِي وَجُنُونٍ وَعَمَى وَعَرَجٍ وَأَنْوَاةٍ وَعَجَزَةٍ عَنْ مُجْتَاجٍ لَهُ وَرَقٍ وَدَيْنٍ حَلٍّ) لم

(١) في المجموع : والأمر بالمعروف إن ظن إفادته ولم يعتقد حله من مدرك قوى اهـ يشير بهذا إلى بعض المسائل المختلف عليها بين المذاهب بالحل والحرمة فلا يصح الانكار على حنفى يشرب النبيذ مثلا .

يتخلص من وفائه (كَوَالِدَيْنِ فِي فَرْضٍ كِفَايَةٍ بِيَحْزَرٍ أَوْ خَطَرٍ<sup>(١)</sup>) لا مفهوم  
لها حيث يقوم به الغير وإلا فعله ولو بهما (لَا جَدْرَ) وإن وجب بره (وَالْكَافِرُ  
كَغَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ) أي الجهاد (وَدُعُوا لِلْإِسْلَامِ ثُمَّ جَزِيَّةٌ) إن أبوه (بِمَجَلٍّ  
يَوْمَنْ وَإِلَّا قَاتِلُوا وَقَتَلُوا إِلَّا الْمَرْأَةَ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا) بسلاح أو قتلها أحداً  
فقتل فيها ولو بعد القتال (وَالصَّبِيُّ وَالْمَعْتُوهُ كَشَيْخٍ فَإِنْ وَزَمَ وَأَعْنَى وَرَاهِبٍ  
مُنْعَزِلٍ بَدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِلَارَأَى وَتُرِكَ لَهُمُ الْكِفَايَةُ فَقَطُّ وَاسْتَغْفَرَ قَاتِلَهُمْ  
كَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ وَإِنْ حَبِزُوا فَقِيمَتُهُمْ) في المغنم على من قتلهم (وَالرَّاهِبُ  
وَالرَّاهِبَةُ حُرَانِ) ولا دية فيها خلافاً للمنفى الخرشى (يَقْطَعُ مَاءَهُ) عنهم وعليهم  
وَالَّةٌ وَيُنْكَرُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ غَيْرُهَا وَلَمْ يُمْكِنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ) وإلا لم يره وإياها  
(وَإِنْ يَسْفُنُ) إلا أن يشتد الخوف (وَبِالْحِصْنِ يَغْيَرُ تَحْرِيقٌ وَتَغْرِيقٌ مَعَ  
ذُرْبَةٍ) ونساء، وأولى مسلم ولا يراعى الذرية في السفن لقلته (وَإِنْ تَقَرَّسُوا بِذُرْبَةٍ  
تَقَرَّ كَوَالِدًا لِيَخَوْفَ وَيَمُسْلِمًا لَمْ يُقْصَدْ التَّرْسُ) وقوتلوا والفرق أن الشأن الاحتياط  
في التباعد عن المسلم (إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ) باحترام الترس  
(وَحَرْمٌ نَبِلٌ سُمُّ) الذي في النوادر عن مالك الكراهة لحملها المص على التحريم  
(وَاسْتِعَانَةٌ بِمُشْرِكٍ) أي طاب ذلك (إِلَّا لِيُخْدِمَهُ وَإِنْ سَأَلَ مُصْحَفٌ لَهُمْ)  
ولا بأس بنحو الآية والحديث لدعايتهم (وَسَفَرٌ بِدَلٍّ لَرْضِيهِمْ كَمَا آتَى) ولو أمة  
أو ذمية تحت مسلم (إِلَّا فِي جَيْشٍ آمِنٍ) راحع للمرأة لأنها تذهب على نفسها بخلاف  
المصحف (وَفَرَارٌ) من الكبائر (إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ) وإلا جاز (وَ)  
الْحَالُ أَنَّهُمْ (لَمْ يَبْلُغُوا ائْتَى عَشْرَ أَلْفًا<sup>(٢)</sup>) إِلَّا تَحْرُقًا (خَدَعًا) وَتَحْزُزًا) من

(١) بكسر الطاء صفة لمحذوف : أي أو بر خطر

(٢) فإن بلغوا حرم الفرار ولو كثر الكفار ما لم تختلف كلمتهم اقواء صلى الله عليه  
وآله وسلم «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا تغلب  
اثنا عشر ألفاً من قلة» رواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه الحاكم .

غير الأمير يتقوى (إن خيف) وإلا أن تختلف كلمة المسلمين أو ينفرد عدوهم بعدد  
أوسلاح (والمثله) حرام بعد القدرة إلا أن يملوا (وتخل رأس لجلد أو وال  
وخيانة أسير ائتمن طائفا ولو على نفسه) وللمكره القرار بما أمكن (والقول  
وأدب إن ظهر عليه وجاز أخذ محتاج تملأ وحزاما) لم يرتفع (ولارة  
وطامام وإن نعماً وملكاً كدوب وسلاح ودابة ليرد) بعد الحاجة (ورد الفضل  
إن كثر فإن تعدد صدق به ومضت المبادلة بينهم) أى المحتاجين ولا  
يراعى باب الربا إذ ليس ببيعاً حقيقة (وبيلد في إقامة الحد) ولا يؤخر  
(وتحريب وقطع نخل وحرق إن أنكى) العدو (أو لم ترج) للمسلمين  
(والظاهر أنه) أى التحريق مع عدم الرجاء وعدم الإنكاء (متدوب ككسه)  
وهو الإبقاء مع الرجاء وأنكى فإن أنكى ولم يرج وجب الإتلاف أو رجي ولم  
يفك منع (ووطئ أسير أمة وزوجة) له (سليماً) من وطئهم (وذبح حيوان  
وعرقبته وأجهز عليه) كما سبق فى الإتلاف (وفى النخل إن كثرت)  
وإلا كره إتلافها (ولم يقصد عسلها) وإلا جاز (روايتان) بجواز الإتلاف  
وكراهته (وحرق) الحيوان المعرقب (إن أكلو الميتة كمتاج عجز عن  
تحليه وجعل الديوان) للمجاهدين (وجعل من قاع لمن يخرج عنه إن  
كانا بديوان) ومصر كلهما ديوان واحد مثلاً (ورفع صوت مرابط بالكبير)  
لأنه شعاره (وكره التطريب وقتل عين وإن أمن) إذ الثامنين لا يبيع  
التجسيس (والمسلم كالزنديق) يقتل ولو تاب حداً (وقبول الإمام هديتهم  
وهي له إن كانت من بعض) غه الطاغية (إكفرابة وفى لا) لبيت المال  
(إن كانت من الطاغية) ملكهم (إن لم يدخل بلدكم) فغنيمة للجيش  
(وجاز قتال نوب) أى جيش فهو أولى من نسخة روم لأنه دفع لتوهم استمرار  
(م ١١ — الكليلة)

العمل بحديث اتركوا الحبش ما تركوكم ويروى اتركوا الترك<sup>(١)</sup> فلذا قال (وَتُرِكَ  
وَاجْتِجَاجٌ عَلَيْهِمْ يَقْرَأُ أَنْ يَبْعَثُ كِتَابٍ فِيهِ كَالآيَةِ) مع أمن الإهانة (وَأَقْدَامُ  
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ) إن أنكى ولو علم هلاكه (إِنْ لَمْ يَكُنْ لِبُظْهِرَ شَجَاعَةً)  
بل لله (عَلَى الْأَظْهَرِ وَانْتِقَالَ مِنْ) سبب (مَوْتٍ لِآخِرٍ وَوَجِبَ إِنْ رَجَى حَيَاةَ  
أَوْ طَوْلَهَا) ولو مع (كَانَ الظَّرِّ فِي الْأَنْتَرَى) تشبيهه في الوجوب (بِقَتْلِ أَوْ مِنْ  
أَوْ فِدَاءٍ أَوْ جَزِيَةٍ) فيغرم قيمتهم للحبش من الحبس وبيت المال (أَوْ اسْتِزْقَاقٍ)  
في النسيئة وأو للتنوع بحسب المصلحة (وَلَا يَمْنَعُهُ) أي استرقاق الأم (حَلُّ  
بِمُسْلِمٍ وَرَقٍّ) الولد أيضاً (إِنْ خَلَّتْ بِكَفَرٍ) لأبيه فإن شك فإن كان بين  
الإسلام والوضع أقل الحمل لم يرق فلم ينفع أمه هنا (وَ) وجب (الْوَفَاءُ بِمَا فَتَحَ  
لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ) فإن اشترط أمان غيره أمن بالأولى (وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا)  
ولو بغير بلاده (كَالْمُبَارِزِ مَعَ قَرْنِهِ) يجب الوفاء بما دخلا عليه فإن خيف  
قتل المسلم منع (وَأِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ قُتِلَ مَعَهُ) وبغير إذنه قتل للدين (وَأَمِنْ  
خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِمِثْلِهَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَرْنِهِ الْإِعَاةُ وَأُجْبِرَ عَلَى حُكْمِهِ مَنْ تَرَاوَا  
عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصْلَحَةَ وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ كِتَابَيْنِ  
غَيْرِهِ أَقْلِيًّا) بمعنى عدداً أكثر فله النظر (وَالْأَيُّ) يمكن أقلهما (فَهَلْ يَجُوزُ)  
تأميته ابتداء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ يُنْقَضُ) ولا يجوز ابتداء (مِنْ مُؤْمِنٍ) ينهض  
أنه من الإيمان ويأني محترزه في قوله لاذمياً (مَبْرُزٌ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ رِقْمًا أَوْ أَمْرًا)  
ينهض أن الواو للحال إذ ما قبل المباغة لا خلاف فيه وكذا قوله (وَخَارِجًا عَلَى  
الْإِمَامِ) اعترض بصحة تأميته اتفاقاً (لَا ذِمَّةً وَخَائِفًا مِنْهُمْ نَائِبًا) وسقط القتل

(١) لفظ الحديث « دعو الحبشة ما ودعوكم واركوا الترك ما تركوكم » رواه أبو داود  
والنسائي من حديث رجل من الصحابة وللطبراني من ابن مسعود مرفوعاً أيضاً « اتركوا  
الترك ما تركوكم » فإن أول من يسلب أمي ما خولهم الله بنو قنطوراء « وفي الحديث كلام كثير  
بل قيل بوضعه لئلا رجح السخاوى أنه ليس بموضوع .

وَلَوْ بِالْأَمَانِ (بَعْدَ الْفَتْحِ) خِلَافًا لِمَنْعُونَ (بِلَفْظِ أَوْ إِشَارَةً مُنْهِيَةً إِنْ لَمْ يَضُرَّ) الْأَمَانُ بِالْمُسْلِمِينَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ صُورِهِ وَلَا يَضُرُّ اسْتِواءَ الْمَصَاحَةِ (وَإِنْ ظَنَنْتُمْ) أَى الْأَمَانِ (حَرْبِيٌّ فَجَاءَ أَوْ نَهَى) الْإِمَامَ (النَّاسَ عَنْهُ) أَى الْأَمَانِ (فَعَصَوْا أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا) وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ (أَوْ جَهِلَ إِسْلَامَهُ) أَى أَعْتَقَهُ الْحَرْبِيَّ جَهْلًا أَنْ الْمُؤْمِنَ مُسْلِمٌ (لَا إِمْرَءَهُ) بِأَنْ عَرَفَ كُفْرَهُ وَاعْتَقَدَ بِأَنْ أَمَانَهُ مَاضٍ فَلَا يَنْفَعُهُ (أَمْضَى) جَوَابُ مَا قَبْلَ لَا (أَوْ رُدَّ لِمَجَلِّهِ وَإِنْ أَخَذَ مُقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ وَقَالَ جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ) وَبِأَرْضِنَا خِلَافَ (أَوْ بِأَرْضِنَا) وَأَوَّلَى بِأَرْضِهِمْ (وَقَالَ ظَنَنْتُمْ أَنْكُمْ لَا تَمَرُّ ضُوءٌ إِيَّانَا أَوْ بَيْنَهُمَا) فِيهِمَا (رُدَّ لِمَا مِنْهُ وَإِنْ قَامَتْ قَرْيَةٌ فَعَلَيْهَا وَإِنْ رُدَّ بِرِيحٍ) بَلْ وَلَوْ اخْتِيَارَ أَقْبَلَ الْوُصُولِ (فَعَلَى أَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَالُهُ فِيهِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ) وَإِلَّا فَلِوَارِثِهِ (وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ) وَيَعُودُ سَرِيعًا (وَلِقَائِهِ) حَقُّهُ وَلَا سِرَّهُ (إِنْ أَمِيرٌ نَمُّ قُتِلَ وَإِلَّا) بِأَنْ دَخَلَ عَلَى التَّجْهِيزِ (أُرْسِلَ) مَالُهُ (مَعَ دِيَّتِهِ) إِنْ قُتِلَ ظُلْمًا (لِوَارِثِهِ كَوَدَّ بَعْتَهُ وَهَلْ) تَرَسَّلَ (وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ فِي) أَى غَنِيمَةٍ كَالِهَيْبِ نَنْدَ (قَوْلَانِ وَكُرَّةٍ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ سِلْعَةٍ وَقَاتَتْ بِهِ وَيَهْبِيتُهُمْ لَهَا وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ثُمَّ عِيدَ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَخْرَارَ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ) الْعَمَلُ عَلَى نَزْعِهِمْ بِالْقِيَمَةِ (وَمَلَائِكَةُ) الْحَرْبِيِّ (بِإِسْلَامِهِ غَيْرُ الْحَرْبِ الْمُسْلِمِ) وَالنَّقْطَةُ (وَالْحُبْسُ) الْحَقُّ وَأَمَّا الدُّعَاءُ وَمَا رَضِيَهُ فِي ذِمَّتِهِ كَقَرَضٍ فَلِي حَالِهِ (وَقُدِّيتْ أُمُّ الْوَلَدِ) بِقِيَمَةِ قَنْ وَيَتْبَعُ سَيِّدَهَا إِنْ أَعْسَرَ فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ سَيِّدَهَا فَلَا شَيْءَ لِلْحَرْبِيِّ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَيْهَا وَعَقَّتْ (وَعَتَقَ الْمُدَبَّرُ مِنْ ثَلَاثِ سَيِّدِهِ وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ بَعْدَهُ) وَخَدَمَتُهُمَا قَبْلَ مَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِمَا (وَلَا يَتَّبَعُونَ) أَى جَمِيعٌ مِنْ سَبْقِ (بَشِيٍّ) مَنْ أَسْلَمَ (وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ) إِنْ رَقَّ الْمُدَبَّرُ لَدَيْنَ فَقَالَ ادْفَعْ قِيَمَةَ مَا رَقَّ وَأَخْذَهُ بَلْ حَقٌّ مَنْ أَسْلَمَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْفَرَمَاءِ أَيْضًا (وَحُدُّ زَانٍ) مُطْلَقًا (وَسَارِقٌ

(إِنْ حِيزَ الْمَغْنَمُ) (وَالْأَدَبُ (وَوُفِّتِ الْأَرْضُ) غَيْرُ الْمَوَاتِ (كَمِصْرَ وَالشَّامِ  
 وَالْعِرَاقِ) مِمَّا فُتِحَ عَنْهُ كَمَكَّةَ عِنْدَ نَافِلَا يُؤْخَذُ لِبَيوتِهَا إِذَا ذَاكَ كِرَاءً (وُحُشَ غَيْرُهَا  
 إِنْ أُوجِفَ عَلَيْهِمْ) (وَالْأَفْقَى (فَخَرَّاجُهَا) أَى أَرْضِ الزَّرَاعَةِ الْمَوْقُوفَةِ (وَالْحُمُسُ  
 وَالْجِزْيَةُ لِأَلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ لِلْمَصَالِحِ) الْعَامَةِ وَالْخَاصَةِ كَالْقَنَاطِرِ وَالْدِيُونِ  
 (وَبُدِيءَ عَنِ فَيُهِجِ الْمَسْأَلِ وَتُقْبَلُ لِلْأَخْوَجِ الْأَكْثَرِ وَتُقَلَّ) (أَعْطَى الْإِمَامُ  
 (مِنْهُ) أَى الْحُسِ (السَّلْبَ لِصَدَاقَةِ) وَكَانَ السَّلْبُ تَنْفِيلاً بِاعْتِبَارِ أَصْلِ السَّهَامِ  
 (وَلَمْ يَجْزُ إِنْ لَمْ يَنْقَضِ الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) (ثَلَاثًا يَفُصَدُ نِيَّتُهُمْ  
 وَبُورْدُهُمُ لِلْمَالِكِ) (وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ قَبْلَ الْمَغْنَمِ) (وَلِلْمُسْلِمِ قَطْرٌ) (لَا ذَى  
 وَلَوْ قَاتَلَ إِلَّا أَنْ يَجْزِيَهُ لَهُ الْإِمَامُ) (سَلْبٌ أَعْتِيدَ لَأَسْرَارٍ وَصَلِيْبٍ وَعَيْنٍ) فَإِنَّهَا  
 لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ الْمَعْتَادِ (وَدَابَّةٌ) (عُطِفَ عَلَى مَا قَبَلَ النَّفَى حَيْثُ أَعْدَتْهَا لِرُكُوبِهِ  
 (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ) (مُبَالَغَةٌ فِي قَوْلِهِ وَلِلْمُسْلِمِ مَتَى سَمِعَ بِمَعْزِ الْجَيْشِ) (أَوْ تَعَدَّدَ)  
 السَّلْبِ (إِنْ لَمْ يَقُلْ قَتِيلًا) صَوَابُهُ إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ قَاتِلًا إِذَا التَّعْيِينَ دَلِيلُ التَّضْيِيقِ  
 (وَالْأَوَّلُ) (وَيَنْصَفُ كُلَّ مَعَ جِهَلِهِ وَالْمَعْيَةِ عَلَى الْأَطْهَرِ) (وَلَمْ يَكُنْ لِكُرْأَةِ  
 إِنْ لَمْ تُقَاتَلْ) (بِمَا يَبِيحُ قِتَالُهَا فَيُؤْخَذُ سَلْبُهَا) (كَالْإِمَامِ) (تَشْبِيهُ فِي اخْتِذِ السَّلْبِ  
 (إِنْ لَمْ يَقُلْ) (مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ) أَوْ يُخْصَصُ نَفْسُهُ وَلَهُ الْبَغْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ  
 حَيْثُ شَمَلَهَا عَرَفًا وَكَذَا الْإِنَانُ وَالْحَارُ وَالنَّافِقَةُ وَالْجَلُّ (لَا إِنْ كَانَتْ بِيَدِ غُلَامِهِ)  
 غَيْرَ مَعْدَةٍ لِلْقِتَالِ (وَقَسَمَ الْأَرَبَةُ لِحَرْبِ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِأَلَيْغٍ حَاضِرٍ) (وَكَتَفَى بِتَذْكِيرِ  
 الْأَوْصَافِ مِنَ الذِّكْرِ) (كَتَاجِرٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَا أَوْ حَرَجَا بِنِيَّةِ غَزْوٍ)  
 وَلَوْ تَابَعَهُ لِحَرْفَةٍ (لَا ضِدَّهِمْ) (الضَّمِيرُ لِلْحَرِّ وَمَا بَعْدَهُ) (وَلَوْ قَاتَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ  
 فَفِيهِ إِنْ أُحْبِزَ وَقَاتَلَ خِلَافٌ) (أَرْجَعَهُ عَدَمُ الْإِسْهَامِ) (وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ)  
 الضَّمِيرُ لِمَنْ لَا يَسْهَمُ لَهُ وَالرِّضْخُ عَطَاءٌ قَلِيلٌ (كَتَبَتْ قَبْلَ الْإِقَاءِ وَأَنْعَمَى وَأَعْرَجَ  
 وَأَشْلَ) (تَشْبِيهُ فِي عَدَمِ الْإِسْهَامِ) (وَمُتَخَافٌ لِلْحَاجَةِ إِنْ لَمْ تَتَمَلَّقْ بِالْجَيْشِ



أَوْ أَمِيرِهِ (وَضَالٍ يَبْلَدِيًّا) رَجَحَ الْإِسْهَامَ لَهُ (وَلِنْ بَرِيحٍ بِخِلَافٍ بَلَدِيٍّ ،  
وَمَرِيضٍ شَهِدَ) الْقِتَالِ (كَفَرَسٍ رَهْبِصٍ) الرَّهْصُ مَرَضٌ فِي حَافِرِهِ (أَوْ) لَمْ  
يَشْهَدْ الْقِتَالَ حَالُ مَرَضِهِ بَلْ انْعَزَلَ عَنِ الصَّفِّ لِسُكْنِهِ (مَرِيضٌ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ  
حَتَّى الْمَنِيْمَةِ) فَهُوَ عَظِفٌ عَلَى شَهِدٍ (وَلَا فَقُولَانِ وَلِلْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسُهُ وَلِنْ  
بِسَفِينَةٍ أَوْ بِرَدُونَا) نَقِيلُ الْأَعْضَاءَ (وَهَجِينَا) رَدَى الْأَمَ (وَصَغِيرٌ يَقْدَرُ  
بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ وَمَرِيضٍ رُحَى) الْإِنْتِفَاعُ بِهِ حَالًا عَظِفٌ عَلَى الْفَرَسِ خَاصًا  
أَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ <sup>(١)</sup> وَكَتَبَ عَلَى لُغَةِ رِبِيعَةٍ (وَحُبْسٍ) وَسَهْمَاهُ لِلْفَارِزِ عَلَيْهِ كَالْمَعَارِ  
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (وَمَقْصُوبٍ مِنَ الْغَنِيْمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ) وَعَلَى الرَّا كَبِ  
الْأَجْرَةِ (وَمِنْهُ لِرَبِّهِ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ غَيْرُهُ (لَا أَعْجَفَ أَوْ كَبِيرٌ لَا يَنْتَفِعُ  
بِهِ وَبَعْلٍ وَبَعِيرٍ وَثَانٍ) وَيُرْوَى وَثَانُ (وَالْمُشْتَرَكُ الْمَقَاتِلُ) الْإِسْهَامُ بِقَدْرِ  
الْقِتَالِ (وَدَفَعَ أَجْرَ ثَمَرِيكِهِ) بِحَسَبِهِ (وَالْمُسْتَفْنَدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٍ) فَمَا أَتَى بِهِ  
غَنِيْمَةً (وَلَا) يَسْتَفْنَدُ (فَلَهُ كُمُتَلَصِّصٍ وَخَمْسَ مُسْلِمٍ) دَفَعَ الْخَمْسَ لِبَيْتِ الْمَالِ  
(وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصَحِّ لَا ذِمَّةَ وَمَنْ عَمِلَ مَرْجَا أَوْ سَهْمًا) وَخَمْسَ إِنْ صَالَحَهُ  
فَقَطْ (وَالشَّأْنُ النَّفْسُ يَبْلَدِيٍّ) فَهُوَ أَوْلَى مَعَ الْإِمْكَانِ (وَهَلْ يَبْدِيعُ إِيْقَسِيمَ)  
أَوْ يَقْسِمُ الْأَعْيَانِ (قَوْلَانِ وَأَفْرِدَ كُلُّ صَنْفٍ) حَيْثُ فُسِمَ الْقَوَاتُ (لَمْ  
أَمْسُكَنَّ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مُعَيْنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ الْقِسْمِ  
(نَحْنَانَا وَخَلَفَ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَجُمِلَ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَلَا يَبِيعُ لَهُ وَلَمْ يُنْصَ  
قَسْمُهُ إِلَّا لِتَأَوُّلٍ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ) صَاحِبُهُ فَيَقْسِمُ (بِخِلَافِ  
الْأَقْطَعَةِ وَبِيعَتِ) عِنْدَ التَّعَيْنِ (خِدْمَةٌ مُمْتَنَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٌ) يَقْسِمُ ثَمَنَهَا  
(وَكِتَابُهُ) فَإِنْ عَجَزَ رَقٌ لِمُشْتَرِيهِ (لَا أُمُ وَلَدٍ) فَيُنْجِزُ عَقْدَهَا (وَلَهُ) أَيْ لِلْمَدِينِ

(١) لعل الصواب ؛ أو على ما بعده ، وهو مدخول الغالبة في قوله وإن بسفينة الخ .

(بَعْدَهُ) (أَي الْقِسْمِ) (أَخْذُهُ بِبَيْتِهِ وَبِالْأَوَّلِ إِنْ تَمَدَّدَ وَأَخْبِرَ فِي أَمِّ الْوَلَدِ)  
 سَيِّدَهَا إِذَا بَيْعَتْ لِحُلُولِ حَالِهَا (عَلَى الثَّمَنِ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ إِلَّا أَنْ تَمُوتَ  
 هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا وَلَهُ فِدَا لَا مُعْتَقَ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٍ) وَتَرْجِيهِمَا (لِحَالِهِمَا وَتَرْكُهُمَا  
 مُسْلِمًا لِحُدُومَتِهِمَا وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبَّرِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ) مِنْ خِدْمَتِهِ (فَجُرَتْ  
 إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَاتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ) مِمَّا بَيْعَ بِهِ بِنَاءً عَلَى أَنْ تَسْلِمَ السَّيِّدُ تَقَاضِ  
 لَانْعِيكَ (كَسَلْمٍ أَوْ ذِمِّي قَسِيمًا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سُكُوتِهِمَا بِأَمْرِ) وَإِلَّا لَمْ يُقْبَلْ  
 (وَلِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ) مَفْهُومُ حَمْلِهِ الثَّلَاثِ (رُقِيَ بِأَقِيهِ) لِأَخْذِهِ (وَلَا خِيَارَ  
 لِلْوَارِثِ) بِعَدَمِ تَسْلِيمِ الْمَوْرَثِ (بِخِلَافِ الْحِفَايَةِ وَإِنْ أَدَّى الْمُسْكَنْتُ ثَمَنَهُ  
 فَعَلَى حَالٍ) مَعَ سَيِّدِهِ الْأَصْلِيِّ (وَلَا فَقِنْ أُسْلِمَ أَوْ فُدِيَ وَعَلَى الْآخِذِ إِنْ  
 عَلِمَ بِمِلْكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصْرِيفَ لِيُخَيَّرَهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ) بِعَقْدِ أَوْاسْتِيلَادٍ (مَعَى  
 كَالْمُشْتَرَى مِنْ حَرَبِيٍّ) تَشْبِيهِهُ فِي مَطْلُوقِ اللَّصِي وَالْأَقْلَبِ كَافٍ هُنَا لَا مَا قَبْلَهُ  
 (بِاسْتِيلَادٍ وَفِي الْمَوْجَلِ تَرُدُّهُ) الرَّاجِحُ لِلصِّي (إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لِزَبْنِهِ  
 وَإِلَّا فَتَوَلَّانِ) أَرْجَحُ مَا عَدِمَ الْإِمْضَاءُ (وَلَمْ يُسَلِّمْ أَوْ ذِمِّي أَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَارِهِمْ  
 تَجَانُّاً وَبِعَوْضٍ بِهِ إِنْ لَمْ يُبْعَ فَيَمْنَعِي وَإِلَّا لِكُلِّ الثَّمَنِ) فِيمَا إِذَا وَهَبَ تَجَانُّاً  
 (أَوْ الزَّائِدُ) فِي أَخْذِهِ بِعَوْضٍ (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَقْدِي مِنْ رِصْرٍ) وَنَحْوِهِ  
 (أَخْذُهُ بِالْفِدَاءِ) الَّذِي لَا يَخْلُصُ بِدُونِهِ حَيْثُ نَوَى التَّخْلُصَ ، وَالْأَسْتِيفَاءُ  
 وَرُجُوعُهُ عَلَى الْبَائِعِ (وَإِنْ أُسْلِمَ لِمَا وَضَعَ مُدَبَّرٌ وَنَعَوَّهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ  
 هَلْ يَتَّبَعُ إِنْ عَقَقَ بِالثَّمَنِ) كُلُّهُ وَمَا اسْتَوْفِيَ كَالْفَلَةِ (أَوْ بِمَا بَقِيَ) بِنَاءً عَلَى  
 أَنَّ التَّسْلِيمَ تَقَاضٍ (قَوْلَانِ وَعَبْدُ الْحَرَبِيِّ يُسَلِّمُ حُرّاً إِنْ فَرَ) وَالْإِقْرَارُ بِحُرِّهِ غَيْرُ  
 الْمُسْلِمِ أَيْضاً (أَوْ بَقِيَ حَتَّى غُثِمَ لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ اسْلَامِ سَيِّدِهِ) وَلَوْ بَعْدَهُ وَأَوَّلَى  
 لَوْلَمْ يَخْرُجْ (أَوْ بِمُجَرَّدِ إِسْلَامِهِ) أَيْسَ حُرّاً بِهِ وَمَا مَعْلُومٌ بِمَقْبُولٍ (وَعَدَمُ الْحَبِي)

لأنهم (الفكاح) فيحل وطنها بعد الاستبراء (إلا أن تُسبى وتُسلم بهـ) في الاستبراء أو يمتق فيمتر عايمها ترغيباً في الإسلام (وولده) أي من أسلم وحمل به قبل الإسلام (وماله) (و) يعني غنيمة (مطلقاً لا ولده صغيراً كنايةً سيديت أو مسئلة) من وطنهم (وهل كبار المسئلة) (مطلقاً) أو إن قاتلوا تابلان) وكبار الذمية غنيمة قطعاً (وولده الأمة لما ليكم)

(فصل في عقوبة الجزية إذن الإمام لكافر صريح سيأوه) لا مهاد (مكاف لاصي ومجنون) (حرراً قادراً) ولو على بعضها (مخاطب) لاراهب واستغنى بتدبير الأوصاف من اختراط تحقيق الذكورية (لم يمتقه) مسلم ببلادنا) ببلادنا في (سكنى) غير مكة والمدينة) وسائر الحجاز (والبن ولهم الاجتياز) والإقامة لحاجة بلا سكنى (إلى للمقوى) (١) أربعة دنائير أو أربعون درهماً في سنة) فإن لم يكونوا أهل عين فعلى ما يرى الإمام (والظاهر آخرها ونقص الفقير بوسعه لا يزداد) على الفنى (وللصالحى ما نرط وإن أطبق فسكلاً ولوالظاهر إن بذل) القدر (الأول حرماً فتأله) رجح خلافه عب ورده بن (مع الإهانة عند أخذها) له سلم (وسقطاً) أى الجزيتان (بالإسلام كازاق المسلمين) التى كان رتبها عمر (وإضافة المجتاز ثلاثاً لظلم) لأن (والقوى) بعد الجزية (حرراً وان مات أو أسلم فالأرض) التى توقف (فقط المسلمين) ينظر فيها الإمام وماله لو ارثه فإن لم يكن فلبيت المال (و) الحكيم (في الصالح إن أجملت) الجزية على الأرض والرقاب (فلهم أرضهم والوصية بما لهم وورثوها) ومن لا وارث له للأهل صاحبه كما يأتى في الفرض ولا يزداد في الجزية بزيادتهم ولا ينقص بخصائهم وهم حملاء لا يبرأ أحد منهم إلا بأداء الجميع (وإن

(١) نسبة للعنوة ومى القلبية وذلك بأن يكون من البلاد التى فتحت عنوة لا صلحاً ودينار الجزية بمشرة دراهم وأما النكاح والدية والسرقة فالتعاشر كما في شرح المجموع .

فُرِّقَتْ عَلَى الرُّقَابِ) كل رقبة بكذا أو أجملت على الأرض نحو وعلى جميع الأرض  
كذا أو سكت عنها (فَهِيَ) أى الأرض (لَهُمْ) إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارِثٍ  
(فَلِلْمُسْلِمِينَ) والمال كالأرض (وَوَصِيَّتَهُمْ فِي التَّلْثِ) حيث كان للمسلمين والا  
فلهم الوصية بالجميع (وَيَنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا) أى الأرض (أَوْ عَلَيْهِمَا) الأرض  
والرقاب (فَلَهُمْ بَيْنَهُمَا) لأنها لهم كافيها (وَوَارِثُهَا عَلَى الْبَائِصِ) لأخذه الثمن  
من المشتري (وَالْعَقُودَى إِحْدَاثُ كَنِيسَةٍ إِنْ شُرِطَ) لهم (وَلَا فَلَ كَرَمٌ  
الْمُنْهَدِمِ) المعتمد منع جميع ذلك ولو شرط إلا لفسده أعظم وفي بن تبعاً لترجيح  
العمل بالشرط في الإحداث<sup>(١)</sup> والرم فانظره (وَالصَّاحِبِ الْإِحْدَاثُ وَبَيْعُ  
عَرَضَتَهَا) بل بيع الكنييسة نفسها (أَوْ حَائِطٍ لَا يَبْلُغُ الْإِسْلَامَ) فلا يمكن  
الصلح من أحداث كنييسة بها (إِلَّا لِمَفْسَدَةٍ أَكْثَرُ وَمُنْعٍ رُكُوبِ الْخَلِيلِ  
وَالْبَغَالِ وَالشُّرُوجِ وَجَادَةِ الطَّرِيقِ) وسطها (وَالزِّمَ بِلَبْسٍ يُمَيِّزُهُ وَعُزَّرَ  
لِتَرْكِ الزُّنَارِ) بضم الزى يشد في الوسط (وظهور الشُّكْرِ وَمُتَقَدِّهِ وَبَسْطِ  
إِسَانِهِ وَأَرِيْقَتِ الْخَمْرِ) حيث أظهرها (وَكُسِيرِ النَّاقُوسِ) خشبة يضربون  
عليها لصلاتهم وكذا يجوز كسر أواني الحجر خلافاً لما في الحرشي (وَيَنْتَقِضُ)  
عهده (بِقِتَالٍ وَمَنْعٍ جَزِيَةٍ وَتَمَرُّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ وَغَضَبِ خُرْقَةٍ مُسَلِّمَةٍ) لا إن  
طاعت (وَعُرُورِهَا) في النكاح بأنه مسلم (وَتَطْلُعِ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ)  
لإعلام العدو (وَسَبِّ نَبِيِّ) أو ملك (بِمَا لَمْ يَكْفُرْ بِهِ قَالُوا) تبرى لأن  
مفه ما كفر به نحو تقوله (كَلَيْسَ بِنَبِيِّ أَوْ لَمْ يُرْسَلْ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ  
قُرْآنٌ أَوْ تَقَوْلُهُ أَوْ عَيْسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا أَوْ مَسْكِينٌ مُحَمَّدٌ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ فِي  
الْجَنَّةِ مَا لَهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسُهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكَلَابُ) وقعت هذه العبارة من

(١) لأنه قول ابن القاسم في المدونة كما في ح و ق

من نصراني في عهد الإمام<sup>(١)</sup> حش نص عياض على حواز حرق الساب حياً وميتاً (وَقِيلَ إِنْ أَمَّ يُسْلِمَ) هذا في الساب ومثله غاصب الحرية والمقطع على العورات يقتل أو يرق وغيرهم كالأسرى (وَمَنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخَذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يُظْلَمْ وَإِلَّا فَلَا كَعُتَارَبَةٍ) حيث لم يظمها (وَمَنْ ارْتَدَّ سَجَاعَةً وَحَارَبُوا فَكَلِمَتَيْنِ) لا الحربيين (وَالْإِمَامُ الْمَهَادَنَةُ) على ترك القتال (لِمَصْلَحَةٍ إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطٍ بَقَاءُ مُسْلِمٍ) عندهم مما يذل الإسلام (وَمَنْ يَمَالُ) منهم مبالغة في المفهوم كما أن الاستثناء بعد منه ومنا شرط فاسد (إِلَّا لِيَخَوْفٍ وَلَا حَدٍّ) لمدتها ولا يطيل (وَنُدِبَ أَنْ لَا تَرِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَمَنْ اسْتَشْعَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجِبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ بَرَدَ رَهَائِنَ وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ) من غير الرهائن ولا يازم من الرد اليقاه لجواز الفداء أو الفرار (وَمَنْ رَسُوَ لَا إِنْ كَانَ ذَكَرًا) ولا ترد المؤمنات (وَنُدِيَ بِالْفِيءِ ثُمَّ يَمَالُ لِلْمُسْلِمِينَ) ولو استغفره (ثُمَّ يَمَالُهُ وَ) إذا فدى أحد لا تنفاه ما ذكر (رَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِيِّ وَفِيئَةٍ غَيْرِهِ عَلَى الْمَلِيِّ وَالْمُعْدِمِ) في ذمته (إِنْ لَمْ يَقْصِدْ صَدَقَةً) بالفداء (وَلَمْ يُمْكِنِ الْخُلَاصُ بِدُونِهِ إِلَّا تَحْرِمًا أَوْ زَوْجًا) فلا رجوع عاياه (إِنْ عَرَفَهُ) الفادي (أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ) استثناء من الاستثناء (وَيَلْتَزِمُهُ) وهو غنى (وَقُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ) من الغرماء (وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا بِيَدِهِ عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جِهِلُوا) أي العدو (قَدَرَهُمْ) أي الأسرى وإلا فبحسبه (وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْكُنْ) للسال (فِي يَدِهِ وَبَارَ بِالْأَسْرَى الْمُفَانِلَةِ وَبِالْخُمْرِ وَالْخَنَزِيرِ عَلَى الْأَخْسَنِ وَلَا

(١) وأرسل أهل مصر يستفتون الإمام مالكا فيه فقال أرى أن يضرب عنقه فقال ابن القاسم يا أبا عبد الله أكتب ويعرق بالنار فقال أنه الحقيق بذلك . قال ابن القاسم فكتبها ونفذت الصحيفة وفعل به ذلك -

يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مُسْلِمٍ) المناسب حذف على إلا أن يشتريه (وَفِي الْخَيْلِ وَالْأَلَةِ  
الْحَرْبِ قَوْلَانِ) .

### { باب }

(الْمُسَابَقَةُ يُجْعَلُ فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَبَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>) وَالسَّهْمُ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ  
وَعَيْنُ الْمَبْدَأِ وَالْعَايَةُ وَالْمَرْكَبُ وَالرَّامِي وَحَدُّ الْإِصَابَةِ وَنَوْمُهَا (كَيْفِيَّتُهَا  
(مِنْ خَزَقٍ) بِمَجْمَعَتَيْنِ الَّتِي يَنْقُبُ (أَوْ غَيْرَهُ وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ أَحَدُهُمَا  
فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَنْ حَضَرَ) أَوْ وَايَهُ فِي السَّبْقِ (لَا إِنْ  
أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ) أَى الْجُمُوعِ (السَّاقِ) مِنْهُمَا (وَلَوْ بِمُحَلَّلٍ) ثَالِثٌ لَمْ يَخْرُجْ  
(يُمْسِكُنْ سَبْقُهُ وَلَا يُشْتَرِطُ تَعْيِينُ السَّهْمِ وَالْوَتَرِ وَأَنَّهُ مَا شَاءَ وَلَا مَذْرُفَةٌ  
الْجَرْمِيِّ وَالرَّاكِبِ وَأَمَّا يُحْمَلُ صَيِّ) أَى يَكْرَهُ سَبَاقَهُ (وَلَا اسْتِوَاءُ الْجُمْلِ أَوْ  
مَوْضِعِ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوِيَهُمَا) مَسَافَةً أَوْ عَدَدًا (وَلَا عَرْضَ السَّهْمِ عَرْضُ  
أَوْ انْكَسَرَأَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبُ وَجْهِ أَوْ نَزْعُ سَوْطٍ لَمْ يَكُنْ مُسَبِّقًا) وَهَلِ  
السَّبْقُ بِالْأُذُنِ أَوْ الصَّدْرِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ أَقْوَالٌ وَيَذْنِي الْإِلْتِمَاطُ أَوْ عَادَةُ (بِخِلَافِ  
تَضْيِيعِ السَّوْطِ وَحَرَنِ الْمَرَسِ وَجَازَ فِيهَا عَدَاهُ<sup>(٢)</sup>) أَى مَا سَبَقَ (تَجَانًا  
وَالِافْتِخَارُ عِنْدَ الرَّمِيِّ وَالرَّجَزِ وَالْتَسْمِيَةِ وَالصِّيَاحِ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ  
لَا حَدِيثُ الرَّامِي) أَى لَفْظُهُ (وَأَزِمَ الْمُقَدُّ) عَلَى الْجَمْلِ (كَالْإِجَارَةِ)<sup>(٣)</sup>

(١) أى خيل من جانب وإبل من جانب

(٢) كالمسابقة بالسفن والحمام والجري بالأقدام ورمى الحجارة والمصارعة ونحو ذلك من  
مستحدثات العصر بشرط عدم الجمل .

(٣) فى المجموع ؛ وصل . إذا اتجر ذى لإقليم أخذ منه عشر ثمنه ، وتكرر ولو بعام  
واحد . وعلى تجار الحريين ما شرطه الإمام فإن أطلق فعشر ما قدموا به ولو لم يبيعوا أو باعوا  
بأقاليم وأسقط من طعام للحرمين نصف العشر اه وهذا الفصل أهمله المصنف .

﴿ بَابٌ ﴾

( خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضَّحَى ) المتمد لم يجب عليه <sup>(١)</sup> ( وَلَا ضَحَى ) الضحية حيث لم يكن حاجاً ( وَالتَّهَجُّدِ وَأَوْتَرٍ بِمَحْضَرٍ وَالسَّوَاكِ ) لكل صلاة ( وَتَحْيِيرِ نِسَائِهِ فِيهِ ) أو الدنيا ( وَطَلَّاقِ مَرْغُوبَتِهِ ) ولم يقع في زنب ولا غيرها ( وَاجَابَةِ الْمُحَلِّي ) ولا تبطل ( وَالْمُشَاوَرَةِ ) في غير الشرائع ( وَقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيْتِ الْمُسِيرِ ) بماله الخاص به صلى الله عليه وسلم ( وَإِنْ بَاتَ ) إدامة ( عَمَلِهِ وَمُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ ) على الضَّعْفِ ( وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ ) ولو لم يفد ( وَحُرْمَةِ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَحَلِّ آلِهِ ) المتمد جواز المندوبة لآله ( وَأَكْلِ كَفَّومٍ أَوْ مُتَّكِنًا ) متربماً ( وَإِسْكَكِ كَارِهِتِهِ وَتَبَدُّلِ أَزْوَاجِهِ ) لسخ هذا بآية ترجى من تشاء منهم ( وَنِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ وَالْأَمَةِ وَمَدْخُولَتِهِ لِغَيْرِهِ وَنَزْعِ لَأَمَتِهِ ) آله الحرب إذا بسما ( حَتَّى يُبْقَاتِلَ ) أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوهِ ( وَالْمَنْ ) الإعطاء ( لَيْسَتْ كَثْرَتُهُ ) عوضه ( وَخَائِنَةُ الْأَعْيُنِ ) إظهار خلاف ما يبطن إلا لمصلحة حرب ونحوه ( وَالحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ ) محاصمه ( وَفِعِ الصَّوْتِ عَلَيْهِ ) كحديثه بعده ( وَنِدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ) بيوته ( وَبِإِسْمِهِ ) <sup>(٢)</sup> مجرداً عن تعظيم ( وَإِبَاحَةِ الْوِصَالِ ) في الصيام ( وَدُخُولِ مَسْكَةٍ بِلَا إِحْرَامٍ وَبِقِتَالِ وَصَفِيِّ الْمَغْنَمِ ) ما اختار قبل القسم ( وَالتَّخْلُصِ ) لعله عطف على المضاف إليه فإن اختصاصه بخمس الخمس ( وَبِزَوْجٍ مِنْ نَفْسِهِ )

(١) والحديث الوارد بذلك ضعيف وكذلك وجوب الأضحية والسواك والتهجيد والوتر حديثها ضعيف أيضاً ويلزم من قال به أن يقول بوجوب ركعتي الفجر عليه لأن الحديث الوارد بها واحد .

(٢) لشقيقنا الحافظ أبي الفيض كتاب « تشيف الأذان بأدلة استحباب السيادة عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم في الصلاة والإقامة والأذان » فريد في بابيه ينفى لمح الجنب النبوى اقتناؤه ومدارسته .

وَمَنْ شَاءَ وَيَلْمِظْ لِهَيْبَةِ وَزَائِدٍ عَلَى أَرْبَعٍ وَيَلَا مَهْرٍ وَوَلِيَّ وَشُهُودٍ وَيَا خِرَامٍ  
وَيَلَا قَسَمٍ ( يَنْهِن ) وَبَحْسِكُمْ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَيَحْمِي لَهُ ( المرعى على ما يأتي  
في إحياء الموات ( وَلَا يُورَثُ ) ويرث على الراجح .

### ﴿ بَاب ﴾

( نَدَبٌ لِمُحْتَاجٍ ) لشهوة لا يحشى معها الزنى ( ذِي أُهْبَةٍ ) قدرة على تعلقات  
المرأة ( نِكَاحُ بَيْكَرٍ وَنَظَرُ وَجْهَيْهَا وَكَيْفِيَّتُهَا فَقَطْ بِعِلْمٍ ) وكما استغفها ( وَحَلَّ  
لَهَا حَتَّى نَظَرُ الْفَرْجِ كَالْمَلِكِ ) التام ( وَتَمْتَعُ بِغَيْرِ ) إيلاج ( دُبُرٍ وَخُطْبَةٍ )  
بضم الخاء ، أقلها الحمد لله والصلاة على رسوله ( بِخُطْبَةٍ ) بالكسر التماس الزواج  
( وَعَقْدٌ ) بالجر ( وَتَقْدِيلُهَا وَإِعْلَانُهُ ) أى النكاح ( وَتَهْنِئَتُهُ ) والدعاء له وإشهاد  
عَدَائِنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِمَقْدِهِ ) محط الندب مقارنة العقد ( وَفُسِيخٌ إِنْ دَخَلَ بِلَاةٍ  
وَلَا حَدَّ إِنْ فَشَا ) بكولية ودف وشاهد واحد ( وَلَوْ عِلْمٌ ) حرمة ذلك ( وَحَرَمٌ  
خِطْبَةٌ رَاكِنَةٌ لِغَيْرِ فَاسِقٍ ) كجهول وإن ذمياً ، وكذا الفاسق والثاني فاسق  
( وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسِيخٌ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ ) ولو لم يقم الأول ( وَصَرِيحٌ خِطْبَةٍ  
مُعْتَدَةٍ ) من غيره ( وَمُؤَاعَدَتُهَا كَوَالِيَّتِهَا ) الخبر ( كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زَيْنٍ ) أو غيره  
( وَتَأْبُدُ تَحْرِيمُهَا ) غير رجعية<sup>(١)</sup> ( بِوَطْءٍ وَإِنْ بِشُبْهَةٍ ) انكاح ( وَلَوْ بَعْدَهَا )  
أى العدة حيث العقد فيها ( وَبِمَقْدَمَتَيْهِ ) أى النكاح ( فِيهَا أَوْ بِمَلِكٍ ) أو شبهة  
على نكاح أو شبهته ( كَمَكْسِيرٍ ) طريان النكاح على الملك يتأبد بذلك ( لَا بِمَقْدَرٍ  
أَوْ بِزَيْنٍ أَوْ بِمَلِكٍ عَنْ مَلِكٍ أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْحَرَمِ ) بضم أوله كفى  
حج فلا يؤبد شيء من ذلك ( وَجَازَ تَعْرِيفُ كَفَيْكَ رَاغِبٌ وَإِلْهَادُهُ ) ولا  
يرجع به إن لم يتزوجها قيل إلا بسببها ( وَتَقْوِضُ الْوَلِيِّ الْعَقْدَ لِغَاضِلٍ ) رجاء

(١) أما الرجعية فلا يتأبد تحريمها لأنها زوجة فكانه زنى بزوجة الغير وذلك لا يحرمها  
عليه مؤبداً . كما رجحه أبو الحسن في شرح المدونة وبهرام في الشامل .



البركة (وَذِكْرُ الْمَسَاوِي) نصحاء لمريد الزواج (وَكُرَّةٌ عِدَّةٌ مِنْ أَحَدِيهِمَا ،  
وَتَزْوِيجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا) في العدة (بَعْدَهَا وَنَدَبٌ فِرَاقُهَا وَفَرْضُ  
رَاكِعَةٍ لِعَمَلٍ عَلَيْهَا) بعد البناء ، وقبله تقدم الفسخ (وَرُكْنُهُ وَلِيُّ وَصْدَاقُ)  
بأن لا يدخلها على عدمه (وَتَحَلُّ وَصِيْقَةٍ بِأَنْسَكْحَتْ وَزَوْجَتْ وَبِصْدَاقِ  
سَوَّهَتْ) ويدونه يندرج في قوله (وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَنْتَضِي التَّبَاءُ مُدَّةَ الْحَيَاةِ )  
لأرهنه وأجرت وأمرت (كَبِهَتْ) ونصدمت وملكت وأبحت من كل مفيد  
التقليد اللزوم لأبحت وأمرت وأوصيت والخبر محذوف أي كذلك (تَرُدُّدٌ) <sup>(١)</sup>  
رُجِحَ عدم الانعقاد ، شيخنا وينظر مزية وهبت حيث جزم بكفايته مع التمر وأطاق  
التردد في غيره ، فليس إلا التقليد <sup>(٢)</sup> . قال وقوله الآتي وفسخ إن وهبت نفسها قبله  
قصده فيه هبة الذات ، وهنا قصد بعنوان الهبة النكاح والواهب في الحائنين الولي  
خفيقرا نفسها بالرفع نائب فاعل خلافا لما في الخرشي (وَكَبِهَتْ) من الزوج  
(وَبَزَّوْجَتِي فَيَفْعَلُ) فلا يشترط الترتيب (وَلَزِمَ) بمجرد ذلك (وَأَنْ لَمْ يَرْضَ)  
أحدهما ولا يلتبس هذا بعدم انعقاد البيع في بكم ، فقال بمائة فقال أخذتها مع  
حالف البائع فإن وزان هذا يعني فيفعل وينفقد ووزان ذلك هنا كم صداقها ولا ينمقد  
ولا يمين لأن المداير في البيع على مفيد الرضى كما تعقب به بعض المحققين على الخرشي  
(وَجَبَرَتِ الْمَالِكُ أُمَّةً وَعَبْدًا بِإِلَاضِرَارٍ) والضرر بموجب الخيار (لَا عَكْسُهُ)  
أي لا يجبر المملوك ماله كما أن يزوجه ولو نضرر بعده (وَلَا مَالِكٌ بِنَضٍ وَلَهُ  
الْوِلَايَةُ) بلا جبر (وَالرَّدُّ) إن لم يأذن (وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْتَى بِشَائِعَةٍ) والراجح كما  
في الحاشية له جبر أم الولد بكره (وَمُسْكَانٌ بِخِلَافٍ مُدْبَرٍ وَمُعْتَقٍ لِأَجَلٍ) فيجبرها

(١) قال بالانعقاد ابن القصار وعبد الوهاب وابن العربي وبمده ابن رشد

(٢) صدق فيما قال فإنه لا فرق بين تلك الألفاظ إلا أن لفظ وهبت مذكور في المدونة  
دون غيره فحمد المقلدة عليه وترددوا في غيره مع أن المعنى واحد . وهذا بعض مساوئ التقاليد .

(إِنْ لَمْ يَمْرَضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ) لف ونشر مرتب والقرب ثلاثة أشهر  
 (ثُمَّ أَبُوجِبَرُ لِلْمَجْنُونَةِ) ولولها ولد ولو حذف الواو ومدخولها <sup>(١)</sup> الحسن (وَالْبِكْرُ  
 وَلَوْ عَانِسًا) مسنة (إِلَّا إِيَّكَ خَصَّيْ) مما يوجب الخيار (كَلَى الْأَصْحَ وَالْمَيْبِ  
 إِنْ صَفَرْتَ أَوْ بَعَارِضٍ أَوْ بِحَرَامٍ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُكْرَرْ الزَّانَا تَأْوِيلَانِ) أرجحهما  
 إطلاق الجبر (لَا بِفَاسِدٍ) فلا يجبرها (وَأِنْ سَفِيهَةً وَبِكْرًا رَشِدَتْ) عطف  
 على مدخول النفي (أَوْ أَفَاقَمَتْ بِبَيْتِهَا سَنَةً) وأمكن خلوة الزوج بها (وَأَنْ كُرِّرْتَ)  
 الوطاء نص على التثوم وإشارة إلى أنه دون السنة إما يجبر مع الإنكار (وَجَبَرُ  
 وَصِيٌّ) بمر المثل (أَمْرُهُ أَبٌ بِهِ) أى بالجبر (أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ) غير فاسق  
 (وَلَا فِخْلَافٌ) أرجحه الجبر حيث ذكر نكاحاً أو بضعاً (وَهُوَ فِي التَّيِّبِ)  
 التي لا تجبر (وَلِيٌّ) ويقدم في السفهية (وَصَحَّ إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي)  
 لفلان (وَهَلْ إِنْ قِيلَ يَقْرُبُ مَوْتَهُ) بالعرف (تَأْوِيلَانِ ثُمَّ لَا جَبَرَ فَالْبَالِغُ)  
 لا تزوج غيرها (إِلَّا بِتَيْمَنَةٍ خِيفَ فُسَادُهَا وَبَلَغَتْ عَشْرًا وَشُورَ الْقَاضِي وَإِلَّا  
 صَحَّ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ) إنما يشترط الطول في انتقاء أولها وعول المتأخرون على  
 مجرد خوف الفساد في نفسها أو ملها فتجبر (وَقُدِّمَ ابْنٌ) ولو من زنى في غير  
 مجبرة (فَابْنُهُ قَابٌ فَأَخَّ فَابْنُهُ فَجَدُّ فَعَمُّ فَابْنُهُ وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ عَلَى الْأَصْحَ  
 وَالْمُخْتَارِ فَمَوْتِي) أعلى (ثُمَّ هَلِ الْأَسْفَلُ بِهِ فَسَرَّتْ أَوْ لَا) ولا به (وَصُحِّحَ  
 فَكَافِلٌ وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا) سنين (أَوْ مَا يُشْفِقُ) فيه عرفاً  
 وهو الأظهر (تَرَدُّدٌ وَظَاهِرُهَا شَرْطُ الدَّائِعَةِ) فعليه لا ولاية لكافل على  
 شريفة (فَحَاكِمٌ فَوَلَايَةُ عَامَّةٍ مُسْلِمٍ وَصَحَّ بِهَا) أى العامة (فِي دَنِيَّةٍ مَعَ)  
 وجود (خَاصٍّ لَمْ يُجْبَرْ) ومع الجبر فاسد إلا ما يأتى (كَثْرَةُ بَقْدَةٍ دَخَلَ وَطَالَ)  
 كثلاث سنين أو ولد بن غير توأمين (وَأِنْ قَرُبَ) مفهوم طال (فَلِلْأَقْرَبِ  
 أَوْ الْخَلَاكِمِ إِنْ غَابَ) الأقرب (الرَّدُّ) فهو صحيح موقوف على الإجازة (وَفِي

(١) بأن يقول : ثم أب المجنونة ، إذ قوله أب مطوف على قوله : المالك ، فاعل جبر

تَحْتَمِلُهُ) أى الرد (إِنْ طَالَ قَبْلَهُ) أى الدخول ورجح (تَأْوِيلَانِ وَبِأَبَعَدَ  
حَمَّ أَقْرَبَ إِنْ لَمْ يُجْبَرْ) الأقرب (وَلَمْ يَجُزْ) ابتداء (كَأَحَدِ الْمُعْتَمِدِينَ)  
تشبيهه فى المضى من أحد المتسارئين وإن لم يجز استغلاله ابتداء (وَرَضَى الْيَسْكُرِ  
صَحَّتْ) ولو فى الزوج والصداق (كَتَفَوْبِضِهَا) أى المرأة ولو ثيباً لولها العقد  
يكفى فيه الصمت (وَتُدْبَ إِعْلَامُهَا بِهِ) أى بأن الصمت رضى (وَلَا يُقْبَلُ  
دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ) ولو عرفت بالبله خلافاً لعبد الحيد (وإن  
مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ) بحيث تظهر كراهيتها (لَمْ تُزَوَّجْ لِأَنَّ صَحِيحَتِ أَوْ بَدَلَتْ  
لأن الأظهر أنه على فقد أبيها (وَالثَّيْبُ تُعْرَبُ) بالنطق فى الزوج والصداق  
(كَبْكَرٍ رَشَدَتْ) وللأب إبطاله لمقتضى (أَوْ عَصَلَتْ) فزوجها الحاكم (أَوْ  
زُوجَتْ بِعَرْضٍ) غير معتاد امهاره (أَوْ) بزواج (رِقٍّ أَوْ) ذى (عَيْبٍ)  
بخبرها (أَوْ بِدَعْوَةٍ) المعتقد كما فى الحاشية خلافاً لـ جبرها وفقاً للخمس على  
ما سبق (أَوْ أَفْذَيْتَ عَلَيْهَا) فتمضى بالنطق (وَصَحَّ إِنْ قُرْبَ رِضَاهَا) فى يومه  
وفى بن ثلاثة أيام (بِالتَّبَلُّدِ) ولم ترد قبله (وَلَمْ يَقْرَأْ) الولي (بِهِ) أى الافتيات  
(حَالِ الْعَقْدِ) ولم يفت على الزوج أيضاً (وإن أجازَ مُجْبِرٌ فى) عقد (ابن  
وَأَخٍ وَجَدٍ) مثلاً (فَوَضَّ لَهُ أُمُورَهُ) ولو بالمادة وثبت التفويض  
(بِدَعْوَةٍ) لا بمجرد قول الجبر (جَازَ) أما إن أذن له فى الإنسكاح لم يحتج  
لأجازة (وَهَلْ إِنْ قُرْبَ) ما بين الإجازة والعقد أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَفُسِّخَ  
تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْتَدَأَهُ) أى الجبر (فى) غيبته (كَثِيرٍ) من الأيام  
ذهاباً (وَزَوَّجَ الْحَاكِمُ فى كِلَا فَرِيقَيْهِ وَظَهَرَ مِنْ مَعْنَى) نظراً لمكان تسكلم  
ابن القاسم وقيل للمدبة مكان الإمام (وَتَوَوَّأَتْ أَيْضًا بِالْإِسْتِطَانِ) والأقوى  
الأول (كَعَمِيَّةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ) ودونها يرسل له فإن لم يحضر فالأبعد  
(وإن أُمِرَ أَوْ قُدِّدَ فَالْأَبْعَدُ كَذِي رِقٍّ وَصِغَرٍ وَعَتَمَةٍ) جنون (وَأُنُونَةٍ)

يعنى لا ولاية لمرأة فابن الأخ هو الولي مع الأخت ( لا فسقٍ وَسَلَبَ الْكُفَالِ  
وَوَكَلَتْ مَالِكَةً ) مع الجبر ( وَوَصِيَّةٌ ) مع الجبر وعدمه على ما سبق  
( وَمُتَّقَةٌ ) لا أم ( وَإِنْ أُجْنِبِيًّا كَمَثَرِ أُوصَى ) تشبيهه في التوكيل ( وَمُمْكَانِبِ  
فِي أُمَّتِهِ ) لا بنته إذا ( طَلَبَ فَضْلًا ) في المهر ( وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ وَمَنْعَ إِحْرَامٍ )  
بذلك ( مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ ) الولي والزوجين ولو توكيلا ( كَكُفْرِ ) يمنع الولي  
( الْمُسْلِمَةَ ) وإن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ( وَعَـكْسِهِ ) فإن الذين  
كفروا بعضهم أولياء بعض ، ما لنا من ولايتهم من شيء ( إِلَّا لِأُمَّةٍ ) كافرة  
في زوجها المبد كافر ( وَمُتَّقَةٍ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجَزَاءِ ) بأن أعنتها وهو مسلم  
ببلد الإسلام وإلا زوجها أهل دينها ( وَزَوْجَ الْكَافِرِ ) وليته الكافرة  
( لِمُسْلِمٍ ) وأولى لكافر ( وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ ) على وليته الكافرة ( إِسْكَافِرٍ  
تُرِكَ ) وقد ظلم نفسه خلا السابقتين ولمسلم فسبح أبداً ( وَعَقَدَ السَّفِيهُ ذُو الرَّأْيِ  
بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ) والمراد رأى لا ينفق السفه ( وَصَحَّ تَوَكُّيلُ زَوْجِ الْجُلَيْعِ ) ولو  
كافراً أو عبداً أو امرأة أو صبيّاً ( لَا وَلِيَّ ) للمرأة فلا يוכל ( إِلَّا كَهْوٌ وَعَلِيَّةٌ )  
أي الولي ( الإِجَابَةُ لِلسَّكْفُوهِ وَكَفْوُهَا أَوْلَى ) من كفوه ( فَيَا مَرْءَ الْحَاكِمِ ثُمَّ )  
إن لم يزوج ( زَوْجَ الْحَاكِمِ ) أو أنهى لمن بلى العاضل إن كان ( وَلَا أَيْضُ لُ  
أَبٍ يَكْرَاهُ بِرَدِّ مُسْكِرٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ ) الْمَضْلُ ( وَإِنْ وَكَلْتَهُ يَمْنُ أَحَبُّ  
عَيْنٍ وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَازَةُ ) والرد ( وَلَوْ بَعْدَ لَا الْمَكْسُ ) بأن وكل الرجل  
فلا خيار له لأن بيده الطلاق ( وَلَا بِنِ عَمٍّ وَنَحْوِهِ ) من كل ولي تباح له  
( إِنْ عَيْنٌ ) أنه يتزوجها بكذا ( تَزْوِجُهَا مِنْ نَفْسِهِ بِتَزْوِجِكَ بِكَذَا وَتَرْضَى  
وَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ ) بمجرد ذلك ( وَإِنْ أَنْكَرْتَ أَمَقْدَ صُدِّقَ التَّوَكُّلِ إِنْ  
ادْعَاهُ الزَّوْجُ ) وكذا إن ادعت الدزل قبله إلا أن يعاول بين التوكيل والنكاح  
كسنة أشهر فتصدق ( وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ فِي الْعَقْدِ أَوْ الزَّوْجِ  
نَظَرَ الْحَاكِمُ ) فإن استووا من كل جهة عقدوا مآماً وإن عينت زوجاً فهو ( وَإِنْ

تَذِنَتْ لِوَلِيِّيْنِ) في زوجين على البذل مثلاً (فَمَقْدَا) كل على واحد أو نسيت أو اشترك الإسم أو إفتاناً ولم تعين (فَلِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذْهُ الشَّانِي بِمَا عَلِمَ) خيفوز بها (وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ) أى تفويضها للذى عقد له لقضاء عمر ومعاوية<sup>(١)</sup> من غير نكح (إِنْ لَمْ تَسْكُنْ) حال التلذذ (فِي عِدَّةٍ وَفَاءَةٍ مِنَ الْأَوَّلِ) وإلا تأبد تحريراً وفسخ (وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ) قبل العدة (عَلَى الْأَظْهَرِ) (وَفُسِّخَ) عقدهما (بِلَا طَلَاقٍ إِنْ عَقِدَ بِيَمَنِ أَوْ) عقد الثانى كذلك (لِهَيْئَةِ بَعْلِهِ) أو الزوجة أو وليه قبل التلذذ (أَنَّهُ تَأَنَّى لَآ إِنْ أَقَرَّ) فيفسخ بطلاق (أَوْ جُهِلَ الزَّمَنُ) ولم يفرز أحدهما (وَإِنْ مَاتَ وَجُهِلَ الْأَحَقُّ فِي الْإِرْثِ) (قَوْلَانِ) رجح عدمه والثانى اشتراكهما في نصيب زوج فإن عقدا في زمن ولو وهما فلا إرث اتفاقاً (وَعَلَى الْإِرْثِ فَالْصَّدَاقُ) على كل (وَلَا فَرَاغُهُ) على الإرث لو كان (وَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِرْثَ) لهما (وَلَا صَدَاقٌ وَأَعْدِلِيَّةٌ مُتَّفَقَتَيْنِ مُلْفَأَةً) في النكاح (وَلَوْ صَدَّقْتُمَا الْمَرْأَةَ وَفُسِّخَ مُوَصًى) أى أوصى الزوج بكتبه وهو نكاح السر (وَإِنْ بَكَّتُمْ شُهُودٌ) فقط (مِنْ أَمْرٍ أَوْ مَنَزِلٍ أَوْ أَبْيَامٍ) إلا لخوف ضرر (إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَبَطَلَ) بما يفسد به وبالدخول المسمى (وَعُقُوبًا وَالشُّهُودُ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَجُوبًا عَلَى أَنْ لَا تَأْتِيَهُ إِلَّا نَهَارًا) ونحوه من كل مناقض العقد ويعضى بالدخول على مهر المثل لأن الشرط يؤثر خلافاً في الصداق وسقط الشرط (أَوْ بِخِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِ) استثنوا خيار الجالس<sup>(٢)</sup> (أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذِّهَا فَلَا نِكَاحَ وَجَاءَ بِهِ

(١) لما روى أبو داود والترمذى والنسائى عن سمرة مرفوعاً «أبى امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما» حسنه الترمذى وصححه غيره وفيه كلام ؛ وظاهر الحديث الإطلاق في حال تلذذ الثلثى وغيره إلا أن يدهى تقييده

(٢) فيجوز اشتراطه في النكاح اتفاقاً لو على المعتد ولئن كان لشرطه في البيع بفسده لأن النكاح مبنى على المسكامة فيتسامح فيه

مفهومه أو لوى (وَمَا فَسَدَ إِصْدَاقِهِ أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ كَأَن لَّا يَفْسِمَ لَهَا) أو تحديد نفقة أو حيل بها كل ذلك يفسخ قبل لا بعد (أَوْ يُؤْتِرَ عَلَيْهَا وَالْعِنَى) الشرط (وَمُطْلَقًا) ولو دخل وطال (كَانَسْكَاحٍ لِأَجَلٍ وَإِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنَّا أَنْزَوْجُكِ) وجعل ذلك نفس العقد (وَهُوَ) أى الفسخ (طَلَّاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمُحْرِمٍ وَشِفَارٍ وَالتَّحْرِيمُ بِمَقْدَرِهِ) كالأمهات (وَوَطْئِهِ) كالبنات والمراد التلذذ كالصحيح (وَفِيهِ الْإِرْثُ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرِيضِ) والخيار (قَائِنُ نِكَاحِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ) عطف على مُحْرِمٍ وشفار وعطفه بن على نِكَاحِ الْمَرِيضِ (لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ فَلَا طَلَّاقَ وَلَا إِرْثَ كَخَامِسَةٍ وَحَرَمَ وَطْئَهُ فَقَطْ) إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ (وَمَا فَسَخَ بَعْدَهُ فَالْمُسَمَّى وَإِلَّا) يَكُن مَسْمًى صحيح (فَصَدَاقُ الْمَثَلِ وَسَقَطَ) الْمهر (بِالْفَسْخِ قَبْلَهُ إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَنِصْفُهُمَا) كَفَرَقَهُ لِلثَّلَاثَيْنِ وَالتَّرَاضُعَيْنِ (كَطَلَّاقِهِ) أى الزوج فيلزم فى الخلاف فيه لا اتفاق على فساده (وَنَعَاضُ لِلتَّلَذُّذِ بِهَا) بالنظر فالمراد بالدخول هنا الوطء (وَلَوْلَى صَغِيرٍ فَسَخَ عَنْدِهِ) بلا إذنه (فَلَا مَهْرَ وَلَا عِدَّةَ) من وطئه (وَإِنْ زَوْجٌ بِشُرْطِهِ أَوْ) زوج نفسه عليها (أُجِيزَتْ وَبَلَغَ وَكَرِهَتْ فَلَهُ التَّطْلِيقُ) ولا أموال الشروط إِنْ عَادَتْ بخلاف البالغ مابق من العصمة الأولى شيء (وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ قَوْلًا لِأَن مَحْمِلَ بَيْهَمَا) إِنْ رَضِيَتْ بِإِسْقَاطِ الشَّرْطِ وَلَوْ مُحْجُورَةً فَلَهَا النِّصْفُ إِنْ طَلَّقَ اتِّفَاقًا وَالْمَوْضُوعَ قَبْلَ الدِّخُولِ فَإِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْبُلُوغِ سَقَطَتْ وَبَعْدَهُ عَالِمًا لَزِمَتْ وَغَيْرَ عَالِمٍ وَصَدَقَ بِبَيْمِنِهِ خِلَافَ (وَالْقَوْلُ لَهَا إِنْ أَلْفَقَدَ وَهُوَ كَبِيرٌ) بِبَيْمِنِ فَتَلَزَمَ الشَّرْطُ (وَلِلَّسِّيَّةِ رَدُّ نِكَاحِ عَبْدِهِ) وَلَوْ مَكْتَابَةً (بِطَلْقِهِ فَقَطْ) وَلَعَا مَا زَادَ وَهِيَ (بَآئِنَةٌ إِنْ لَمْ يَبْعَهُ) لِأَن الْبَيْعَ يَخْرُجُهُ عَنْ حُكْمِهِ (إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ) أى ببيع التزويج قيل وبغيره وقيل بغيره إرْشَهُ لِلشَّرْطِ حَيْثُ رَضِيَهُ (أَوْ يُبْعَثُ) عطف على بيعه (وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ) فى مال العبد (إِنْ دَخَلَ

وَأَتَّبِعْ عَبْدٌ وَمُسْكَاتِبٌ ( بعد العتق ) بِمَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يَفْرَأْ ( المعتمد لا اتباع  
إلا مع غرور ( إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ ) ويكون في المسكاتب إن عجز  
( وَلَهُ الْإِجَازَةُ ) بعد الامتناع ( إِنْ قُرْبُ ) زمن توقفه كاليومهن ( وَلَمْ يُرِدْ )  
بالتوقف ( الْفَسْخُ أَوْ يَشْكُ فِي قَضَائِهِ ) بل جزم بمجرد الكراهية والغضب فلا يس  
هذا مقابل الرد السابق فإن مقابله الإجازة ابتداء ولا يشترط فيها شيء ( وَلَوْلِيٌّ  
سَفِيهِهِ فَنَسَخَ عَقْدَهُ ) بالمصلحة ( وَلَوْ مَاتَ ) إذ قد يكون الصداق فوق الإرث  
( وَتَمَسَّيْنَ ) الفسخ شرعاً ( لِمَوْتِهِ ) وانقطع كلام الولي ولا ترثه وقد يرثها  
فيلغزها<sup>(١)</sup> لعدم الموانع المعلومة ( وَلِمُسْكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ تَسَرَّى ) من مالها ( وَإِنْ  
بِلَا إِذْنٍ وَنَفَقَةٍ ) زوجة ( الْعَبْدُ فِي غَيْرِ خَرَاجٍ ) عمل ( وَكَسْبٍ ) نجر ( إِلَّا  
لِعَرْفِ كَالْمَهْرِ ) تشبيه تام ( وَلَا يَضْمَنُهُ ) أي ما ذكر من المهر والنفقة ( سَيِّدٌ  
بِإِذْنِ التَّزْوِيجِ ) بل ولو جبر ( وَجَبَرَأَبٌ وَوَصِيٌّ وَحَاكِمٌ ) به ( يُخْفَوْنَ أَحْتَاجَ )  
للزواج ( وَصَفِيهَا ) لمصلحة ( وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ ) الأقوى عدم جبره للزوم طلاقه  
( وَصَدَاقُهُمْ ) الجنون ومن معه ( إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْآبِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أُبْسِرُوا  
بَعْدُ وَلَوْ شَرِطَ ضِدُّهُ وَإِلَّا ) بأن أبسروا أو كان للزوج لهم غير الأب ( فَعَلَيْهِمْ  
إِلَّا لَشَرِطٍ وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ ) عقد على السكوت ( فَنَسَخَ وَلَا مَهْرَ  
وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَإِلَّا أَرِمَ التَّائَكِلَ ) أو مطلقاً ورجح ( تَرَدَّدُ ) فإن دخل فعلى  
الزوج مهر المثل وحلف إن زاد المسمى ( وَحَلَفَ ) ابن ( رَشِيدٌ وَأُجْنَبِيٌّ  
وَأَمْرَأَةٌ أَنْكَرُوا ) وقد عقد لهم ( الرِّضَى ) والأمر حضوراً لا مفهوم له أقوله  
( إِنْ لَمْ يُفَكِّرُوا بِمُجَرَّدِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ طَالَ كَثِيرًا ) بالدرف ( أَرِمَ ) ولا يمكن  
إن رجع إلا بعقد جديد ويلزمه نصف الصداق نعم إن رجع لبيئة أو نكل  
( وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ ) مثلاً ( زَوْجٌ غَيْرُهُ وَضَامِنٌ لَا يَنْتَقِهُ النِّصْفُ بِالْعَلَاقِ )

(١) فيقال : نكاح فيه الإرث من جانب فقط كذا في عب وغيره

فاعل رجوع (والجَمْعُ بِالْفَسَادِ) لأنه وهب على معنى لم يتم (وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ) الأب ومن معه على الزوج (إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالْحَالَةِ أَوْ يَسْكُونُ بَعْدَ الْعَقْدِ) في غير صريح التحمل فلا رجوع معه مطلقاً (ولها الامتناعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَتَّى يُقَرَّرَ) إِنْ كَانَ تَقْوِيضاً (وَتَأْخُذُ الْحَالُ وَلَهُ التَّرْكِ) مجاناً قبل الدخول حيث لا يرجع عليه (وَبَطُلَ إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ) إِنْ لَمْ يَحَالِ فِي الثَّلَاثِ (لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ) لأنه ليس بوارث وإن آل للبنت (وَالْكَفَاءَةُ الدِّينُ) أَى الْمَقَارِبَةُ فِي الدَّيَانَةِ (وَالْحَالُ) السَّلَامَةُ مِنْ عَيْبِ خِيَارٍ (وَلَهَا وَلِلْوَلِيِّ) إِذَا اتَّفَقَا (تَرَكَهَا وَلَيْسَ لَوَلِيِّ رَضِيَ) لغير كفو (فَطُلِقَ امْتِنَاعٌ بِالْأَحَادِثِ) حيث رضيت (وَاللَّامُ التَّسْكُلُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمُوسِرَةِ الْمَرْغُوبَ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَرُوِيَ) بِالنَّفْيِ ابْنُ الْقَاسِمِ (إِلَّا لِضَرَرٍ بَيْنَ وَهْلٍ وَفَاقٍ) بحمل الإثبات على الضرر البين أو في ابتداء الأمر لا بعد الوقوع أو لمهر ليس مهر مثلها أو النفي على مقابل ذلك أو خلاف وعليه سحنون قال ويقول ابن القاسم أقول وحمل الضرر على ضرر البدن (تَأْوِيلَانِ وَالْوَلِيُّ) العتيق (وغير الشريف والأقل جاهاً كفو وفي العبد تأويلان وحرّم أصوله وفصوله ولو خلقت من مائه زنى (وزوجتهم ما وفصول أول أصوله) وإن سقات (وأول فصل) فقط (من كل أصل) غير الأول (وأصول زوجته) بالعقد (وبتأذنه) وإن بعد موتها ولو بنظر (لغير الوجه والكفين) (فصولها كالمالك) تشبيهه في أنه يحرم بالتأذناً أصولاً وفصولاً ولا يمتد أن وطئ الصبي لا يحرم (وحرّم العقد وإن فسد إن لم يجمع عليه وإلا فوطئه) كما سبق (إن ذرأ الخلد وفي الزنا خلاف) أرجعه عدم التحريم (وإن حاول التأذناً بزوجه قائماً بابتدئها) أو أمها (فتردّد) أرجعه التحريم كوطئ الشبهة (وإن قال الأب نسكتها أو وطئت الأمة عند قصد الإنجاب ذلك) وأنكر الإبن (نُدِبَ



التَّزْوُجُ وَفِي وُجُوهِهِ إِنْ فَشَا تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَمْسٍ ( فِي عَصْمَةِ وَالرَّجْمَةِ زَوْجَةٌ  
 (وَلِلْمَبْدِ الرَّابِعَةِ ) خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهُ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحَرْهِنَا ( أَوْ ائْتَمَتَيْنِ لَوْ  
 قُدِّرَتْ أُبَيَّةٌ ذَكَرًا حَرُمٌ )<sup>(١)</sup> وَطَهْمَا الْأُخْرَى فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا لِأَنَّكَ  
 إِذَا قَدَرْتَ لِلْمَالِكَةِ رَجُلًا جَازَ لَهُ وَطَى أُمُّهُ وَبَنَتْ زَوْجَهَا أَوْ أُمُّهُ فَإِنْ تَقْدِيرُ  
 ذِكُورَتِهَا يَزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ فَيَكُونَانِ بِنْتُ وَأُمُّ أُجْنَبِي فَيَجُوزُ النِّسْكَاحُ وَإِنْ حَرَّمَ  
 بِالْعَكْسِ لَكِنْ لِلصِّ انِّي بِالنَّفْسِ الشَّائِمَةِ فَلَا يَدُ مِنَ الْحَرَمَةِ عَلَى التَّقْدِيرِ  
 ( كَوَطَّهْمَا بِالْمَالِكِ ) تَنْدِيهِ فِي الْحَرَمَةِ وَالضَّمِيرُ لِلثَّلَاثَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ ( وَفُسِّخَ  
 نِسْكَاحُ ثَابِتَةٍ ) مِنْهُمَا ( صَدَّقَتْ ) أَنَّهَا ثَانِيَةٌ ( وَإِلَّا حَلَفَ ) أَنَّهَا ثَانِيَةٌ ( الْمَهْرُ )  
 أَيْ يَسْقُطُ عَنْهُ نِصْفُ مَهْرِهَا ( بِإِلَّا طَلَاقٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِفُسْخِ كَأْتَمٍ وَابْتِنَاهَا بِعَقْدِ  
 وَتَأْبَدَ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ بَهُمَا ) وَدَرَى الْحَدَّ لِحُجْلٍ وَالْمَهْرُ بِالْمَيْسِ ( وَلَا إِزْثَ  
 وَإِنْ تَرْتَبْنَا ) فَكَذَلِكَ حَيْثُ دَخَلَ بِهِمَا ( وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ حَلَّتْ  
 الْأُمُّ ) وَأُولَى الْبِنْتِ وَالْمَوْضُوعِ اتِّحَادُ الْعَقْدِ ( وَإِنْ لَمْ تُعْلَمِ السَّابِقَةُ فَلَا إِزْثَ  
 وَإِسْكَالٍ نِصْفُ صَدَاقِهَا ) قَبْلَ الدَّخُولِ ( كَأَنَّ لَمْ تُعْلَمِ الْخَامِسَةُ ) فَلَمَّ يَرِثُ  
 بَيْنَهُنَّ وَالْمَهْرُ بِالْمَيْسِ وَلَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَكَمُ الدَّعَاوَى فَلَوْ دَخَلَ بِوَاحِدَةٍ فَلَهَا صَدَاقُهَا  
 وَالْأَرْبَعُ الْبَاقِيَّةُ ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ وَنِصْفٌ لِأَنَّ بِالْمَوْتِ تَكْمُلُ لَهَا ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ غَيْرِ  
 مَعِينَةٍ وَوَاحِدَةٍ غَيْرِ مَعِينَةٍ يَدْعَى الْوَارِثُ أَنَّهَا خَامِسَةٌ فَلَا تُشْءُ لَهَا وَيَدْعَى أَنْ الْخَامِسَةُ  
 مِنْ دَخَلِ بِهَا فَتَكْمُلُ لِصَاحِبَتَيْنِ فَيَقْسَمُ بَيْنَهُنَّ وَلِكُلِّ سَبْعَةٍ أَمَانٌ صَدَاقُهَا وَتَسْ  
 ( وَحَلَّتِ الْأُخْتُ ) وَنَحْوُهَا ( بَيِّنُوتُهُ السَّابِقَةُ أَوْ زَوَالِ مِلْكٍ ) يُدْبِحُ الْوَطَى  
 ( بِعَقْدٍ وَإِنْ مُؤَجَّلًا ) أَوْ مَبْعُضًا ( أَوْ كِتَابَةً ) لَا تَنْدِيرُ ( أَوْ لِمَنْ كَانَتْ يُحِلُّ  
 الْمُبْتَوَاتُ ) يَعْنِي صَحِيحًا لِأَزْمَاً وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ ( أَوْ أَمْرٍ أَوْ إِبَاقٍ إِيَّاسٍ ) وَإِنْ

(١) هذه القاعدة مأخوذة من حديث الصَّحْبِيِّينَ وَلَفْظُهُ « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا  
 وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا »

طلق به انتظر أقصى ما يمكن في العدة (أو ينسحب دأس فيه) لأن للمشتري  
 التماسك (لا فاسد لم يفت وحفيض وعدة شبهة وردة وإحرام وظهار واستبراء)  
 ومواضة لأنها لا تدخل في ملك المشتري إلا بالدم (وخيار) لانحلاله (وعنده  
 ثلاث) لاسنة لندور امراضها (واخذام سنة وهبة لمن يعقصرها منه وإن  
 يبيع) قبل مفوت الأعصار (بخلاف صدقة عليه) الضمير لمن يعقصر منه  
 (إن حيزت) ورجح عدم كفايتها كما في (ر) وحش للقدرة على انتزاعها بالبيع  
 (واخذام سنين) أربعة فأكثر (ووقف إن وطئها ما يحرم) إحداها  
 (فإن أبقى النسيئة استبرأها) كالأولى إن وطئها من الإيقاف غير مختار (وإن  
 عقد فاشترى) أختها (فالأولى) زوجة والثانية للخدمة (فإن وطئ) الثانية  
 (أو عقد بعد تلذذه بأختها) مثلاً بملك (فكلاً ول) يوقف ليحرم (و)  
 حرمت الميتونة حتى بواج بالغ قدر الحشفة بلا منعه (لا بدبر أو كحيش  
 ولا نكرة فيه) والمعبرة بالسابق منها والافرار (بانتشار) بلا حائل (في  
 نكاح لا زيم) ولا يكفي هو الفرج (وعلم خلوة) ولو بامرأتين عطف على  
 انتشار (وزوجة فقط) ولو مع جنونه (ولو خصياً) معطوع الاثنين (كزويج  
 غير مشبهة) النساءه (ليمين) على الزواج فيعلمها وإن لم يبر كما سبق (لا فاسد  
 إن لم يثبت بعده) أي الدخول فتحل (بوطن ثان وفي) تحايل (الأول)  
 بناء على أن النزاع كوطئ ثان (تردد كحل) تمثيل للفاسد ويفسخ مطلقاً  
 (وإن مع نية إمساكها مع الاعجاب ونية المطلق ونيتها لغو وقيل دوى  
 طارئة التزويج كحاضرة أممت إن بعد) الزمن بما يمكن فيه موت الشهود  
 واندراس العلم (وفي غيرها) أي غه للأمانة مع الطول (قولان) حرم (ملكه  
 أو ولده) (وإن سفلى مطلقاً) ونسخ وإن طارأ بلا طلاق كزوجة فزوجها  
 ولو بدفع مال ليمتقن عنها (لقد يرد ملكها) (لا إن رد سيد شراء من لم

يَأْذَنَ لَهَا) زَوْجَهَا وَالْكِتَابَةُ الْإِذْنُ (أَوْ قَصْدًا) الزَّوْجَةُ وَسَيِّدُ الزَّوْجِ (بِالْبَيْعِ) لَهَا (الْفَسْخُ) ويرد معاملة بنقيض القصد (كَهَيْبَتِهَا لِعَبْدٍ) زَوْجَهَا (لِيَمْتَنِعَ عَنْهَا مِنْهُ) فلم يقبل فإن لم يقصد الانتراع فسُخِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهَا (فَأَخَذَ مِنْهُ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى الْهَيْبَةِ وَمَلَكَ أَبُ جَارِيَةِ ابْنِهِ بِتَلْذُّذِهِ بِالْقِيَمَةِ) يوم الوطء والمراد الولد ولو أنى وإن سفل وتباع وإن لم تحمل وللابن التمسك بها حيث كان مأموماً وإن أعدم الأب (وَحَرَمَتْ عَلَيْهِمَا إِنْ وَطَّئَاهَا وَعَقَقَتْ عَلَى مُوَلِّدِهَا وَلِعَبْدٍ زَوْجُ ابْنَةِ سَيِّدِهِ بِثِقَلٍ) كَرِهَ (وَمَلَكَ غَيْرِهِ كَحُرِّ لَا يُؤْلَدُ لَهُ) تشبيهه في جواز تسكاح ملك الغير (وَكَاثِمَةِ الْجَدِّ) من كل من يمتق ولها على السيد (وَالأَبْلَى) فَإِنْ خَافَ زَيْنٌ وَعَدِمَ مَا يَنْزَوِّجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُنْأَلِيَةٍ) جداً فلا تلزمه وتعتبر بالقدرة بما يباع على الفلاس (وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ) لا تعفه (وَلِعَبْدٍ بِلَا شُرْكَ وَمُكَاتِبٍ وَغَدَبَيْنِ نَظَرُ سَعْرِ السَّيِّدَةِ) وفي بقية أطرافها تردد والراجح منع الخلوة (كَخَصِيٍّ) مقطوع الذكر (وَعَدِيٍّ) غير جميل (لِزَوْجٍ وَرُؤْيَ جَوَازِهِ) أى النظر (وَأِنْ لَمْ يَسْكُنِ) الخصى (لَهُمَا) أى الزوجين (وَحُيِّرَتْ) الْحُرَّةُ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةٍ) وهى (بَابِنَةٍ) حيث وجدته متزوج أمة لم تعلمها قبل العقد (كَتَزْوِيجِ أُمَةٍ عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةً) وقد رضيت الأولى (أَوْ عَلَيْهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ وَلَا تُبَوِّأُ أُمَةً) منزلاً غير بيت سيدها فإنها تخدمه وإن كانت نفقتها على الزوج (بِلَا شُرْطٍ أَوْ عُرْفٍ وَلِلَّيِّدِ السَّفَرُ بِمَنْ لَمْ تُبَوِّأْ) لا من بوئت إلا لشرط أو عرف (وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صِدَاقِهَا إِنْ لَمْ يَمْتَعَهُ دَيْنُهَا) بإذنه أو دينه (إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ) قبل البناء (وَمَنْعُهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ) وَأَخْذَهُ وَإِنْ قَتَلَهَا) لِمَاذَا لَا يَتَّهَمُ عَلَى قَصْدِ تَكْمِيلِهِ (أَوْ بَاعَهَا بِمَسْكَانٍ بَعِيدٍ إِلَّا إِطَالِمَ وَفِيهَا) أيضاً (بَلَزَمَهُ تَجْمِيْزُهَا بِهِ وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ وَعَلَيْهِ) فَأَلَّا كَثُرَ أَوْ الْأَوَّلُ) وهو أخذه (لَمْ تُبَوِّأْ) فيسكنها نظام بيت سيدها

(أَوْ جَهَزَهَا مِنْ عِنْدِهِ تَأْوِيلَانِ) والوفاق بوجهين (وَسَقَطَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ  
الْبِنَاءِ مَنَعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِسِ) ولا منع المشتري لأن  
الصدّاق ليس له إلا أن يشترطه (وَ) سقط عنها (الْوَفَاقُ بِالتَّزْوِيجِ إِذَا أَعْتَقَ  
عَلَيْهِ) وعققت بخلاف أنت حرة على أن تسلمى فأبنت فإن النكاح إنما يمكن  
وقد تمّ العتق (وَ) سقط (صَدَاقُهَا) ببيعها لزوجها قبل البناء (وَهَلْ وَكَلَوْ  
بَيْنَهُمَا سُلْطَانُ الْفَلَسِ) سيدها خلافاً لما في الأصمّة (أَوْ لَا) يسقط بالبيع للفلس  
(وَلَكِنْ) بمعنى (لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ) فلا ينال اتباع السيد به كدين  
طراً بعد الفلاس وهو معنى السقوط الذي في المدونة فبينهما وفاق (تَأْوِيلَانِ وَ)  
الصدّاق (بَعْدَهُ) أى البناء (كَمَا لَهَا) ببيعها في العتق لا البيع إلا لشرط  
(وَبَطْلَ فِي الْأَمَةِ) بغير الشروط (لِنْ جَمْعِهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ) وصح في الحرية  
غير سيدها (بِخِلَافِ الْخُمُسِ وَالْمَرْأَةِ وَمَحْرَمِهَا) فيفسد الكل (وَأَزْوَاجُهَا)  
أى الأمة (الْمَزَلُ) بالامناء خارج الفرج (إِنْ أَذِنَتْ وَسَيِّدُهَا) وإنما يحتاج له  
حيث أمكن الحل لحته في الولد (كَالْحُرَّةِ إِنْ أَذِنَتْ) ولا يجوز قطع النسل  
ولا إسقاط الحل ولو قبل الأربعين (وَالْكَافِرَةُ) عطف على مرفوع حرّم  
(إِلَّا الْحُرَّةَ السَّكَنَاءُ بِكَرْهِهِ وَتَأْكَدُ بِدَارِ الْحَرْبِ وَلَوْ يَهُودِيَّةً تَنَهَّيَتْ  
وَبِالْعَكْسِ وَأَمْتُهُمْ) أى السكناة بين (بِالْمَلِكِ وَقَرَّرَ عَلَيْهَا) الضمير لحررة  
السكناة (إِنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمْ فَاسِيدَةٌ) لكن صححها الإسلام ترغيباً (وَكَلَى  
الْأَمَةَ وَالْمَجْوسِيَّةَ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ) الإسلام كاف فيهما (وَأَمَّ يَبْعُدُ)  
بين إسلاميهما (كَالشَّهْرِ) مثال لهدم البعد (وَهَلْ إِنْ غُفِلَ) وإلا فرق بينهما  
حيث لم تسلم (أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ) لأن المانع من جهتها وهو تأخير  
إسلامها (أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا) دليل على أنه بعد البناء وبأقوى مفهومه  
(وَلَوْ طَلَّقَهَا وَلَا نَفَقَةَ) ، قبل إسلامه (كَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَخْسَنِ وَ) إن أسلمت

(قَبْلَ النِّبَاءِ بَأَنْتَ مَسْكَنَهَا أَوْ أَسْلَمًا) وجاءا إلينا مسلمين عطف على ما يقر عليه (إِلَّا أَنْ حُرِّمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) التي نسكحها فيها (وَالْأَجَلِ) في نكاح متعة (وَتَمَادِيَا لَهُ) فإن أرادا النكاح أبداً أَوْراً (وَأَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا) ولم بينها عن نفسه (وَعَقَّدَ إِنْ أَبَانَهَا بِلَا مُحْلٍ وَفُسِّخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا) في غير صور التقرير (بِلَا طَلَاقٍ لَا رَدِّهِ) إخراج من قوله بلا طلاق (فَبِأَثْنَةٍ وَلَوْ لِدِينِ زَوْجَتِهِ وَفِي زُرُومِ الثَّلَاثِ لِدِينِي طَلَّقَهَا وَتَرَافَعَا إِلَيْنَا أَوْ إِنْ كَانَ تَحِيَّجًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلًا) فلا يحتاج للحلل (أَوْ لَا) يازمه (تَأْوِيلَاتٌ وَمَضَى صَدَاقُهُمُ الْفَاسِدُ كَخَمْرِ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ) راجع للفساد (وَدَخَلَ) راجع لها (وَالْإِسْقَاطُ) تحتها في الفاسد ثلاث صور وفي الإسقاط واحد: (فَكَاثَتُهُ بَضْرٍ) المثل بالفرض أو الدخول والإفراق (وَهَلْ) للضی (إِنْ اسْتَحْلَوْهُ) أي ما ذكر في دينهم أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ) على كثرات (أَرْبَعًا) لا يزيد (وَلِإِنْ أَوَّخِرَ) في العقد وعين أبو حنيفة الأوائل (وَلِإِحْدَى أُخْتَيْنِ) وكل من يحرم جمعهما (مُطْلَقًا) ولو مسهما (وَ) إحدى (أُمٌّ أَوْ ابْنَتُهَا لَمْ يَمْسَسْهُمَا وَإِنْ مَسَّهُمَا حُرْمَتُهُمَا وَإِحْدَاهُمَا تَعَيَّنَتْ) إن أراد الإبقاء (وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ مَنْ فَارَقَهَا) النهي كراهة لوجود العقد في الجملة وإن كان عقد الكفر لا ينشر التحريم ويحتمل أن النهي تحريم حيث مس (وَاخْتَارَ) أي عُدَّ مختاراً لمن جمعها (بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ إِبْلَاءٍ) لأنها إنما تكون في زوجة (أَوْ وَطْءٍ وَ) اختار (الْفَرِيقَ إِنْ فُسِّخَ نِكَاحُهَا) ولا يكون الفسخ اختياراً لها لأنه يكون في الجمع على فسادها (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُنَّ أَخَوَاتٌ) له أو لبعضهن فيختار واحدة ويكمل الأربع من البواقي (مَا لَمْ يَتَزَوَّجَنَّ) بمن تلذذ غير عالم بحال من اختيار (وَلَا شَيْءٍ لغيرهن) غير المختارات (كَاخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِ رَضِيكَاتٍ تَزَوَّجَهُنَّ وَأَرْضَعْتَهُنَّ امْرَأَةً) فلا شيء لغيرها فإن مات ولم يَحْتَرِ فَلِكُلِّ رِيعٍ

صداقها أو طلق قبل البناء فتمنه لأن لواحدة صداقا أو نصفه دائرا (وعليه) الضمير لمن أسلم على أكثر من أربع (أربع صدقات إن مات ولم يختار) يقسم على الكل ولن دخل بها حال الكفر ببقية صداقها أما الدخول بعد الإسلام فاختيار فيقسم بين غير المدخول به عدد باقي الأربعة (ولا إرث إن تخلف أربع كتباية) لا مجوسيات أو أقل فالإرث لمن أسلم بالسواء لأن ممتد الكثرة لا يصبر غالبا عما يمكنه (عني الإسلام) لجواز اختيارهن (أو التبتت المطلقة من مسلمة وكتباية) لاحتمال أنها المسلمة في غير عدة الرجعي (لا إن طلق إحدى زوجتيه) إخراج من عدم الإرث (وجعلت ودخل بإحداهما ولم تنقض العدة فللمدخول بها الصداق وثلاثة أرباع الميراث) لأن الأخرى تنازعها في نصفه مدعية عدم طلاقها فيقسم النصف بينهما (وغيرها رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ) لأن الوارث ينازعها في نصفه مدعيا أنها المطلقة فإن انقضت العدة أو كان بائنا تساويا في الإرث كان لم يدخل بواحدة ولا كل ثلاثة أرباع صداقها لأن لها صداقا ونصفا ، وإن دخل بها فلا كل صداقها والميراث بينهما ، وإن علمت المطلقة وجهل المدخول بها ولم تنقض العدة فللق لم تطلق الصداق وثلاثة أرباع الميراث ، وللأخرى ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث فإن انقضت أو كان بائنا فالإرث كله لغير المطلقة ، وإن جهلا فالإرث بينهما ولا كل صداق غير نعم لأن الوارث ينازع في نصف صداق قاتل المطلقة من لم يدخل بها فلها صداق وثلاثة أرباع فتدبر (وهل يمنع مرض أحدهما الخوف وإن أذن الوارث) وهو الأرجح (أو إن لم يحتج) للخدمة خلاف والمرية بالدخول (أو الموت) المسمى وظل المريض من ثلثه الأقل منه (أي المسمى ومن صداق المثل) وإنما يعتبر الثالث إذا مات ولم يفسخ قبله سقط للمم ولا شيء قبل الدخول (وعجل الفسخ) متى اطلع (الأن يصح المريض

مِنْهُمَا وَمُنِيعَ نِكَاحِهِ النَّصْرَانِيَّةَ وَالْأُمَّةَ عَلَى الْأَصَحِّ ( لاحتِمال الإسلام  
والعتق (والمختارُ خلافهُ ) ضعيف .

(فَصْلٌ) (الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ) بمعنى الواو (أَوْ  
يَتَلَذَّذُ) نفى للأحد الدائر<sup>(١)</sup> (وَحَالَفَ عَلَى نَفْسِهِ) الضميرُ لما ذكر وترد في  
دعوى التحقيق (بِرَّصٍ وَعِدَّةٍ) ضبط بفتح الهمزة وكسرها وبالموحدة والثنائية  
تحتيتين التفتوت عند الجماع وكذا البول عنده وفي الفرش قولان (وَجُدَامٍ لَا يَجْدَامُ  
الْأَبِ) (وإن كان عيباً في البيع لمتقله لأن النكاح مبني على للكارمة (وَيَخْصَأُ) (وَيَخْصَأُ)  
قطع الذكر أو الأنثيين حيث لا إنزال (وَجَبَّهَ) قطع السكك (وَعُتْمَهُ) صغر  
الذكر وكذا ثمنه الفاحش (واعتراضه) عدم انتصايه (وَيَقْرَنَهَا) عظم يبرز  
في الفرج كقرن الشاة (وَرَنْقَمًا) انسداد الحلق (وَيَخْرِيهَا) تنن الفرج (وَعَقْلَمًا)  
يبرز في الفرج كالأدره وقيل رغوته فيه حال الجماع (وَأَفْضَأُهَا) اختلاط المسالك  
(قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَقَطْ) لا له لأن بيده الطلاق (الرَّدُّ بِالْجُدَامِ التَّيِّنِ) الحق  
ولو قل (وَالْبَرَصُ الْمُضِرُّ الْخِلَادَيْنِ بَعْدَهُ) أي بعد العقد ولو بعد الدخول بطول  
(لَا يَكْأْتَرَايُضُ) وجب واردة فلا خيار بل مصيبة نزلت بها (وَيَجْدُونَهَا)  
وإن مرة في الشهر قبل الدخول (وَبَعْدَهُ) الراجع قصره على المرأة أيضاً  
(وَأَجَلًا فِيهِ) أي في الجنون (وَفِي بَرَصٍ وَجُدَامٍ رُجِي بُرُؤُهُمَا سَنَةً وَبَغَيْرِهَا)  
سكك الإفترج المسمى بالمبارك (إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ وَلَوْ بِوَصْفِ الْوَلِيِّ عِنْدَ  
الْخُطْبَةِ) أو غيره بحضوره (وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ) أي كتب الموثق (الصَّحَّةُ  
تَرَدُّدٌ) مثاره أن شأن للموثقين كتابة الصحيحة بلا شرط (لَا يَخْلِفُ الظَّنُّ  
كَالْفَرَعِ وَالسَّوَادِ مِنْ بَيْصٍ وَنَتْنِ الْقَمَرِ وَالثَّيُوبَةِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَذْرَاءُ وَفِي  
بُكَرٍ تَرَدُّدٌ) هل يشمل ما ثيب من غير نكاح ونحوه (وَالْإِلَّا تَزْوُجَ الْحُرُّ

(١) ونفيه لا يتحقق إلا بانتفاء الجميع ، فانتفاء المذكورات شرط في ثبوت الخيار .

الْأُمَّةَ وَالْحُرَّةَ الْعَبْدَ) فيخيران (بِخِلَافِ الْعَبْدِ مَعَ الْأُمَّةِ وَالْمُسْلِمِ مَعَ  
النَّصْرَانِيَّةِ) فلا خيار (إِلَّا أَنْ يَغُرَّاءَ وَأَجَلَ الْمُعْتَرِضُ سَنَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ  
يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِنْ مَرِضَ) أنفادها (وَالْعَبْدُ نِصْفُهَا وَالْأُمَّةُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا)  
هذا المص ورد (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوَطْئَ بَيِّنَتِهِ فَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَتْ  
وَلَا بُقِيَّتْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَقَهَا وَلَا) فَمَلَّ بِطَلْقِ الْحَاكِمِ أَوْ بِأَمْرٍ مَا يَدَّعِيهِ  
يَحْكُمُ بِهِ) لرفع الخلاف (قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَى) للعقد (بِلَا أَجَلٍ  
ثَانٍ) وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا) أَى السَّنة (كَدُخُولِ الْعَيْنِ وَالْمَجْزُوبِ وَفِي تَمْجِيلِ  
الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا) أَى السَّنة لِلْيَأْسِ وَعَدَمِهِ لِحَتْمَالِ أَنْ تَرْضَى  
قَوْلَانِ وَأُجِلَّتِ الرِّقَابَةُ وَغَيْرُهَا) لِلدَّوَاءِ بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ  
خِلْفَةً) لِلتَّمَسُّكِ بِخِلَافِ الطَّارِئِ (وَحُسٌّ حَتَّى تَوْبِ مُنْكَرِ الْجَبِّ وَمَحْوٍ  
وَصَدَّقَ فِي الْإِعْتِرَاضِ) بَيِّنِ (كَالْمَرْأَةِ فِي دَأْسِهَا) الْقَائِمُ بِالْفَرْجِ (أَوْ  
وُجُودِهِ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ بِكَارَتِهَا) حَيْثُ شَرَطَتْ (وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ  
كَانَتْ سَفِيهَةً) لِيُدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ غَرَمُ الصَّدَاقِ رَاحِعٌ لِلْمَسَائِلِ الْثَلَاثِ (وَلَا يَنْظَرُهَا  
النِّسَاءُ) فِي فَرْجِهَا جَبْرًا فَلَا يَنَافِي قَوْلُهُ (وَإِنْ أَنَى بِأَمْرٍ أَتَيْنَ نَشْمَدَانِ لَهُ فُقِيلَتْ  
وَإِنْ عَلِمَ الْأَبُ بِبَيْتِهَا بِلَا وَطْئٍ وَكَتَمَ فَلَا زَوْجَ الرَّدِّ عَلَى الْأَصَحِّ) حَيْثُ  
شَرَطَ الْبِكَارَةَ لِلغَرَرِ وَمَا سَبَقَ مِنَ التَّرَدُّدِ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ (وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ  
فَلَا صَدَاقَ كَغُرُورٍ بِمُحَرِّبَةٍ وَبَعْدَهُ فَسَحَ) رَدِّ (عَيْنِهِ الْمُسَمَّى وَمَعَهَا رَجَعَتْ  
بِجَمِيعِهِ حَتَّى وَلِيَ لَمْ يَنْبِ) عَلَيْهِ أَمْرُهَا (كَابْنٍ وَأَخٍ) إِلَّا بِإِذْنِ الْجَبْرِ فَعَلَيْهِ  
(وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ لِإِقِيمَةِ الْوَلَدِ) فَلَا يَرْجِعُ بِهَا إِنْ غَرَّ بِمُحَرِّبَةٍ (وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا)  
الْمَعْنَى عَلَى التَّخْيِيرِ (إِنْ زَوَّجَهَا بِمُحْضُورِهَا كَاتَمِينَ ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهِمْ إِنْ أَخَذَهُ  
مِنْهُ لَا الْعَكْسُ) وَيَتْرَكُ فِي الرَّجُوعِ عَلَيْهَا رُبْعَ دِينَارٍ كَمَا قَالَ (وَعَلَيْهَا فِي كَابْنٍ  
الْعَمِّ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ فَإِنْ عَمَلَمَ فَكَالْقَرِيبِ) قَبْلَهُ (وَحَلْفُهُ) الزَّوْجِ (إِنْ



ادَّعى عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ) حيث حقق الدعوى (أَنَّهُ غَرَّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ  
كَاتِبَاهُمَا) تشبيهه في تحليفه ولا ترد اليمين وتعقب قوله (حَلَى الْمُخْتَارِ) بأنه ليس  
للخمي فيه اختيار (فَإِنْ نَكَلَ) صوابه حلف أى الولي (رَجَعَ عَلَى الزَّوْجَةِ  
حَلَى الْمُخْتَارِ) المشهور لاشيء للزوج (وَعَلَى غَارٍ غَيْرِ وَلِيٍّ تَوَلَّى الْعَقْدَ إِلَّا أَنْ  
يُخْبِرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيٍّ) أو يعلم الزوج ذلك (لَا إِنْ لَمْ يَقُولْهُ) لأنه غرور  
قولى والزواج مفترط (وَوَلَدُ الْمَغْرُورِ الْحُرُّ فَقَطْ) لا العبد (حُرٌّ وَعَلِيمٌ)  
للأمة (الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمَثَلِ) حيث غرته هى أوسيدها (وَقِيَمَةُ  
الْوَلَدِ دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا كَجَدَّةٍ وَلَا وِلَاءَ لَهُ) لأنه نخلق على الحرية  
ولم يعتق بالملك (وَعَلَى الْغَرَرِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ) لاحتمال موت سيد أمه قبلها فتيدهما  
عقداً (وَالْمُدَبَّرَةُ وَسَقَطَتْ) القيمة (بِمَوْتِهِ) لما علم أنها يوم الحكم (وَالْأَقْلُ  
مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ دِيَّتُهُ إِنْ قُتِلَ أَوْ مِنْ غُرَّتِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا) الأولى أو عشر  
قيمتها ولا يخفى حسن من <sup>(١)</sup> الثانية (إِنْ أُلْقَتْهُ مَبْتَغًا) وهى حبة وإلا فديته  
وقيمتها (كَجُرْحِهِ) يغرر الأقل مما أخذ ونقصه (وَلِعَدَمِهِ تُؤْخَذُ) القيمة  
(مِنْ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدٍ مِنَ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ) يهنى قيمة نفسه  
(وَوُقِفَتْ قِيَمَةُ وَلَدِ الْمُسْكَنْتَةِ فَإِنْ أَدَّتْ رَجَعَتْ) القبة (لِلْأَبِ وَقِيلَ  
خَوْنُ الزَّوْجِ أَنَّهُ غَرٌّ) الحرية (وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا) أو أحدهما (ثُمَّ أُطْلِعَ  
حَلَى مُوجِبِ خِيَارٍ فَكَانَ دَمٌ وَلِلْوَلِيِّ كَنْتُمْ الْعَمَى وَنَحْوِهِ وَعَلَيْهِ كَنْتُمْ  
الْمُتَلَفَا) الفحش (وَالْأَصَحُّ مَنَعُ الْأَجْزَمِ مِنْ وَطْئِ إِمَائِهِ وَلِلْعَرَبِيَّةِ رَدُّ  
الْمَوْلَى الْعَتِيقِ) الْمُتَنَسِّبِ للعرب (لَا الْعَرَبِيُّ إِلَّا الْقُرَشِيُّ تَنَزَّوْجُهُ  
حَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ) المعتمد رد من انتسب لأهل منه مطلقاً .

(فَصَلِّ وَلِمَنْ كَمَلَتْ عَتَقُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ) ولو بشائبة لالحر ولا لمن

(١) إذ لولاها لقرئ غرته بصيغة الماضي ، وهو غير مراد هنا ، فتأمل

صارت ذات شائبة (بِطْلَقَةٍ) وعى (بِائْتَةٍ أَوْ ائْتَتَيْنِ) المتمد لا يلزمه إلا واحدة (وَسَمَطَ صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاقِ إِنْ قَبَضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيمًا) لثلا تباع فيه لأن الموضوع قبل البناء فيبطل العتق (وَبَعْدَهُ) أى البناء (لها) المهر (كَالْوَرَضِيَّتِ وَهِيَ مَفْوضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عَقْقِهَا لَهَا) ولو اشترط السيد مالها لأن هذا حدث بعد العتق (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِطَهُ<sup>(١)</sup>) راجع لقوله وبعده لها (وَصُدِّقَتْ إِنْ لَمْ تُمَكِّنْهُ أَنَّهَا مَا رَضِيَّتْ وَإِنْ بَعْدَ سَفَرٍ) حيث أتممت هذه المدة (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَهُ أَوْ تَمَكِّنْهُ) راجع لقوله ولمن كمل عتقها (وَلَوْ جَهَلَتْ الْحُكْمَ) من التخيير أو إسقاط التمكن أو نسيت (لَا الْعِتْقَ) فتمذر بجهله لا نسيانه (وَلَهَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ لِلثَّلِ) بدخوله بعد عتقها جاهلة (أَوْ يُدِينَهَا) عطف على نُسْقِطُهُ فلا توقع ثانية (لَا بِرَجْفِيٍّ) فلها ثانية بائنة (أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْاِخْتِيَارِ) عطف على ما قبل النفي فيسقط خيارها (إِلَّا لَتَأْخِيرٍ لِاخْتِيَارِ) حتى يكون الطلاق في طهر فلا يمنعها عتقها بحيضها (وَأِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عِلْمِهَا) بعتقها (وَدُخُولِهَا) لا مفهوم له (فَأَنْتَ بِدُخُولِ الثَّانِي) كذات الوليين (وَلَهَا إِنْ أَوْفَقَهَا تَأْخِيرٌ تَنْظُرُ فِيهِ) بالاجتهاد .

(فصل الصَّدَاقِ كَالثَّمَنِ) في الجملة أى طاهر منتفع به الخ (كَعَبْدٍ تَخْتَارُهُ هِيَ لَا هُوَ) والفرق عدم الغرر في الأول بدخوله على الأحسن ويقال في الثاني على الأدون ، فكأنها ترجو الزواج عادة ولا بد من الحضور أو الوصف الشافي للمبيد (وَصَحَابُهُ وَتَلَفُهُ وَاسْتِحْقَاقُهُ وَتَعْيِيْبُهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْبَيْعِ) في الجملة ولا فاستحقاق الدين يفسخ الدين ، وهنا قيمته واستحقاق الأكثر يوجب الرد هناك وهناك الرجوع بعوضه والتاف سبب النضام فأحدهما كاف وهذا من فروع قوله الصداق كالثمن (وَلَمْ يَنْقَلْ حَلَّ فَإِذَا هِيَ خَرَّتْ فَتَنَلَهُ) وعكسه

(١) كأن يقول لها : أنت حرة على أنى آخذ صداقك

لزم إن رضياه بخلاف منكوحة العدة يتبين عدمها فيلزم جبراً لا اتحاد العين (وَجَازَ  
بِشَوْرَةٍ أَوْ عَدَّةٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ رَفِيقٍ أَوْ صَدَاقٍ مِثْلٍ وَلَهُمَا الْوَسْطُ حَالاً) في  
الثلاث (وفي شرط ذكر جنس الرفيق قولان والإثبات منه إن أطلق)  
حسب العرف (ولا عهدة) ثلاث أو سنة ولو اعتيدت فإن اشترطت بخلاف  
(وإلى الدخول إن علم أو الميسرة إن كان مالياً وعلى هبة العبد إفلان  
أو يعتق أباهما أو عن نفسه) فكأنها ملكته ثم أعطته له وملكها فرضى  
فلا يستلزم عتقاً يمنع الإعطاء (ووجب تسليمه) أي المهر (إن تعين وإلا) بأن  
كان مضموناً (فلها منع أنفسهما وإن مبيعة من الدخول والوطء بعمدته  
والسفر إلى تسليم ماحل بعد الوطء إلا أن يستحق ولو لم يفرها) به (على  
الأظهر ومن يادر) بدفع مافي جمعه (أجبر له الآخر إن بلغ الزوج وأمكن  
وطئها ونهمل سنة إن اشترطت اتغربة) عن البلد (أو صغير وإلا) بأن  
اشترطت لغير ذلك (بطل) الشرط (لا أكثر) من سنة فيبطل الشرط من  
أصله أيضاً (و) تمهل (المرض والصغير المائنين للجماع وقدر ما يهيج  
منها أمرها) وكذلك هو ولا نفقة فيهما (إلا أن يخلف ليدخلن الليلة) فلا  
يحنث ولو بالله أو لم يماطل (لا) تمهل (إحيض) لأنه يتمتع بغير ما بين السرة  
والركبة (وإن لم يجده) أي المهر (أجل لإثبات عسر زير) حيث لم تصدقه  
ولا يدينه ولا شأنه ذلك (ثلاثة أسابيع) تدريجاً استحسننا (ثم تلوم بالنظر  
وعمل سنة وشهر) حسب النظر (وفي التلوم لمن لا يرعى) يسره بعد  
عسره (وصحح وعديم تأويلان ثم طلق عاياه ووجب نضمه) لأن الموضوع  
قبل الدخول وبعده لإفسخ لغير النفقة (لا في عيب) كما تقدم (وتفرر بوطن  
وإن حرّم) كهدبر أو لم ينفقش وفي مجرد البكارة الارش وتندرج فإن ماتت  
منه فالدية (وموت واحد) إلا أن تقتله (واقامة سنة) بعد الخلوة (وصدقت

فِي خِلْوَةٍ (الاهْتِدَاء) الدخول أنه وطئها (وإن بما نزع شرعي) كعبض وصوم  
 (وَفِي نَفْسِهِ وَإِنْ سَفِيهَةٌ وَأَمَةٌ) وصغيرة ولا كلام للولي (وَلَا زَأْرُ مِنْهُمَا) لأن  
 الرجل لا ينشط في بيت غيره ، نعم في خلاف<sup>(١)</sup> (وإن أقرَّ به قَطُّ) ونفقه  
 (أَخِذْ) منه (إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةٌ وَهَلْ إِنْ أَدَامَ الإِقْرَارَ الرَّشِيدَةُ كَذَلِكَ)  
 لاحتمال وطئها نائمة (أَوْ إِنْ كَذَّبَتْ نَفْسَهَا) له (تَأْوِيلَانِ وَقَدْ) حيث لم  
 ينفقه (إِنْ نَقَصَ عَنْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةً أَوْ مُتَوَكِّفًا بِهَا وَأَمَةٌ  
 إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا فُسِخَ) هو ثمرة الفساد السابق (أَوْ بِمَا لَا يَمْلِكُ كَعَمْرٍ وَحُرٍّ  
 أَوْ إِسْقَاطِهِ أَوْ كَقَصَاصٍ) وقراءة (أَوْ آيٍ) ويعضى ممر للثلث به الدخول في  
 الكل (أَوْ دَارٍ فَلَانٍ) لاحتمال أن لا يبيعهما (أَوْ تَمَتَّتْ رَحْمَتُهَا أَوْ بَعْضُهُ لَأَجَلٍ مَجْهُولٍ  
 كَمَرَّتْ أَوْ فَرَّقَ وَأَوَّلَى كُلِّهِ) (أَوْ لَمْ يُقَيِّدِ الْأَجَلَ) بشيء أصلاً (أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ  
 سَنَةً) بل الخمسون كثير (أَوْ بِمُتَمِّينَ بَعِيدَ كَخُرَّاسَانَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَجَازَ كَمَصْرَ  
 مِنَ الْمَدِينَةِ لَا بِشَرَطِ الدُّخُولِ قَبْلَهُ إِلَّا الْقَرِيبَ جِدًّا وَضَمِنَتْهُ) أي الفاسد  
 (بَعْدَ الْقَبْضِ إِنْ قَاتَ أَوْ بِمَقْصُوبِ عِلْمَاهُ لَا أَحَدُهُمَا) ففوضه (أَوْ بِاجْتِمَاعِهِ  
 مَعَ بَيْعِهِ) ونحوه من بقية : حص مشفق (كَدَّارٍ دَقَعَهَا هُوَ) على أن يزوجهما  
 ويأخذ منها مائة (أَوْ أَبُوهَا) فيقبض المهر (وَجَازَ) دفع الدار (مِنَ الْأَبِ  
 فِي) نكاح (التَّفْوِضِ وَبِجَمْعِ اسْمَيْنِ نَتَى لَهَا أَوْ لِأَحَدَاهُمَا وَهَلْ وَإِنْ  
 شَرَطَ تَزْوُجَ الْأُخْرَى) مطلقاً (أَوْ إِنْ تَمَّتْ صَدَاقُ الْمَثَلِ قَوْلَانِ)<sup>(٢)</sup>  
 ومحط الشرطية المثلية حيث سمي والتفويض فبهما جائز قطعاً (وَلَا يُنْجِبُ)<sup>(٣)</sup>  
 جَعْلُهُمَا) بصداق (وَالْأَكْثَرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالنَّسْخِ قَبْلَهُ وَصَدَقَ

(١) يعني ينشط في المكان الحالي كما ينشط في بيته

(٢) صوابه : تردد لأنها للتأخيرين الأول لابن سعدون والثاني لنبيه وهو الخصى

كما يقتضيه ظاهر عن وابن عرفة كذا في بن

(٣) أي ابن القاسم كما في شرحي المواق والسهرودي

لِلْمَثَلِ بَعْدَهُ لَا الْكَرَاهَةَ ) وعليه يفيض المسمى على مثلهما ( أَوْ تَصَمَّنَ إِثْبَاتَهُ  
 وَرَفْعَهُ ) عطف على نَقَصَ من قوله وفسدان نقص الخ ( كَدَفَعَ الْعَبْدَ فِي صَدَاقِهِ  
 وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ ) وبفسخ ( أَوْ بِدَارٍ مَضْمُونَةٍ ) إلا موصوفة بملكه ( أَوْ  
 بِأَنْفٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَلْفَانِ ) للغرر مع القدرة على رفعه بالتفتيش هل له زوجة  
 الْآنَ ) بخلاف أَلْفٍ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ نَزَّوَجَ عَائِيهَا فَأَلْفَانِ وَلَا  
 يَلْزَمُ الشَّرْطُ وَكَرَرَهُ وَلَا الْأَنْفُ الثَّانِيَةَ ( إِنْ خَافَ ) هو ثمرة عدم لزوم الشرط  
 ( كَانَ أَخْرَجَتْكَ مِنْ بَلَدِكَ فَلَاكِ أَلْفٌ ) تشبيهه في عدم اللزوم ( أَوْ أَسْفَطَتْ  
 أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ ) لو حذف القبلية لكان قوله ( إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ مَا تَقَرَّرَ  
 بَعْدَ الْعَقْدِ ) استثناء متصلا كما أفاده البهاني ( بِإِلَّا يَمِينٍ مِنْهُ ) فإن حلفه فحسبه  
 لزوم اليمين ويفتقر اليمين بالله<sup>(١)</sup> كما في الحاشية ( أَوْ كَزَّوَجِي أَخْنَكَ بِمَائَةٍ  
 عَلَى أَنْ أَزَوَّجَكَ أُخْتِي بِمَائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشُّغَارِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ وَنُسَخَ  
 فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ) وعلى حُرْبَةٍ وَلَدَ الْأُمَّةُ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْدِ  
 عُمَائَتُهُ وَخَيْرٌ أَوْ مَائَةٍ وَمَائَتُهُ لَمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمَسْتَى ) الحلال  
 ( وَصَدَاقِ الْمَنْزِلِ وَلَوْ زَادَ عَلَى الْجَمِيعِ ) الحلال وغيره ( وَقُدِّرَ ) مهر المثل  
 ( بِالنَّاسِ جِيلِ الْمَعْلُومِ إِنْ كَانَتْ فَيَدٍ ) وألغى غيره ( وَتَوَوَّاتُ أَبْضَانِيَا إِذَا سَمِيَ  
 لِإِحْدَاهُمَا وَدَخَلَ بِالْمَسْتَى لَهَا بِصَدَاقِ الْمَثَلِ فِي مَنْعِهِ بِمَنْافِعٍ أَوْ تَعْلِيمِهَا  
 قَرَأْنَا أَوْ إِحْبَاجِهَا وَبَرَجِيعُ بَقِيَّةِ عَمَلِهِ لِلْفَسْخِ ) غايه<sup>(٢)</sup> ورجع في توضيحه  
 المحرمة مع الصحة<sup>(٣)</sup> ( وَكَرَاهَتِهِ كَالْمَالَةِ فِيهِ وَالْأَجَلِ قَوْلَانِ وَهَذَا أَمْرُهُ

(١) لسهولة كفارتها فيكفر عنها إن خالف ويلزمه ألف  
 (٢) أي إلى فسح الاجارة متى اطلع عليها قبل البناء أو بعده  
 (٣) وهو الراجح كما في شرح الدردير . وفي المجموع ورجح منه بالمتانم كتعليمها قرأنا  
 وقراءته لها وأنه لو وقع مضى بها أي قبل وبعد النخل ولا يرى وجهاً للمنع بعد ورود  
 الحديث بجمول المدافع صدقا كحديث الوهبة نفسها وغيره . والمخصوصية لا تثبت إلا بالليل  
 (تم ١٣ - أكليل)

بِأَلْفٍ عَيْنَهَا) أى الزوجة<sup>(١)</sup> (أَوْ لَا فَرْوَجَهُ بِالْفَيْنِ) مثلاً (فَإِنْ دَخَلَ فَقَالَى  
 الزَّوْجُ أَلْفٌ) فقط (وَعَرِمَ الْوَكِيلُ) لها (أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى) أى ثبت تعديه  
 (بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ وَإِلَّا) يثبت (فَتَحْلِفُهُ) أنه أمره بألفين (إِنْ حَفَّ الزَّوْجُ) أنه  
 ما أمره إلا بألف وضاعت عليها ألف ومن نكل غرم لها (وَفِي تَحْلِيفِ الزَّوْجِ لَهُ  
 إِنْ نَكَلَ) الزوج (وَعَرِمَ) لها (الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ) كما قال ابن اللواز وهو الأقوى  
 (قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضَى أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرُ لَا إِنْ تَزَمَ الْوَكِيلُ  
 الْأَلْفَ) الثانية للمنة وزيادة النفقة عادة (وَلِكُلِّ) من الزوجين (تَحْلِيفُ الْآخَرِ  
 فِيمَا) أى حال (يُفِيدُ لإِقْرَارِهِ) فيه وهو الرشد والحرية (إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ)  
 فلا يحلف من قامت له ويمينها مارضيت إلا بألفين ويمينه ما أمر إلا بألف (وَلَا  
 تُرَدُّ) اليمين من أحدهما على الآخر (إِنْ انْتَهَمَهُ) بل الغرم لجرد النكول وتردف  
 دعوى التحقيق على قاعدة للشهور (وَرُجِّحَ بِدَاءَةِ حَافِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ  
 إِلَّا بِالْفِ) على التخيير فى قوله (ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفُسْخُ) وإن لم تحلف (إِنْ قَامَتْ  
 بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِالْفَيْنِ) وحلفه سبق أعاده لترتيب الفسخ وقوله الذى هو  
 محط الترجيح (وَإِلَّا) تقم لها كما أنها لم تقم له (فَكَالْاِخْتِلَافِ فِي الصَّدَاقِ)  
 تبدأ الزوجة ثم هو ضعيف والمعتمد بداءة الزوج أيضاً (وَإِنْ عَلِمَتْ بِالْتَّعَدَّى  
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ) علم فقط (أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِالْآخَرِ أَوْ لَمْ  
 يَعْلَمْ) واحد بعلم الثانى فاستويا علماً وجهلاً (فَأَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ بِعِلْمِهَا فَقَطْ  
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذِنَةٍ غَيْرِ مُجَبَّرَةٍ بِدُونِ  
 صَدَاقِ الْمِثْلِ وَعَمِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرَهُ، وَحَلَفَتْ أَنْ ادَّعَتْ  
 الرِّجُوعَ عَنْهُ) للمعلن (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ إِنْ الْمَعْلَنُ لَا أَضِلَّ لَهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ  
 بِثَلَاثِ عَشْرَةَ نَقْدًا، وَعَشْرَةٌ إِلَى أَجْلِ، وَسَكَنًا عَنْ عَشْرَةِ سَهَطَاتٍ)

(١) بأن قال الزوج لوكيله زوجنى فلانة بألف. أو لم يعينها بأن قال له زوجنى امرأة بألف.

بخلاف البيع خالة<sup>(١)</sup> (وَقَدْهَا كَذَا) بصيغة الماضي (مُقْتَضٍ لِقَبْضٍ وَجَازٍ نِكَاحٍ  
لِلْمَقْبُوضِ وَالنَّكِحِ كَيْمٍ عَقْدٌ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ وَلَا وَهَبَتْ وَنَسَخَ لِمَنْ وَهَبَتْ  
نَفْسَهَا قَبْلَهُ) وثبت بعد البناء مهر المثل (وَصَحَّحَ أَنَّهُ زَيْ) ضعیف (وَأَسْتَحْتَنَّهُ  
بِالْوَطَى لَا بِمَوْتٍ) ولم يرثت عكس من دخل بها الریض (وَطَلَّاقٍ إِلَّا  
أَنْ يَفْرِضَ وَتَرَضَى وَلَا تُصَدَّقُ فَيَرِ) أى الرضى (بَعْدَهَا) أى الموت والطلاق  
لألا يبينه أنها رضى قبل (وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ وَإِزِمَهَا فَيَرِ وَتَحْكُمُ الرَّجُلِ)  
هو الزوج (إِنْ فَرَضَ لِلثَّلِ وَلَا يُلْزَمُهُ) أن يفرض بل له الطلاق مجاناً (وَعَلَّ  
تَحْكُمُهَا أَوْ تَحْكُمُ الْغَيْرِ كَذَلِكَ) لا يعتبر إلا الزوج (أَوْ إِنْ فَرَضَ)  
الغیر (الِثَّلِ لَزِمَهَا وَأَقْلَ لَزِمَهُ فَقَطْ وَأَكْثَرَ فَالْعَكْسُ) لزومها (أَوْ لَا بَدَلَيْنِ  
رَضَى الزَّوْجَ وَالْمَحْكُمُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَاتٍ وَ) جاز (الرَّضَى يَدُونُهُ)  
أى مهر المثل (لِلْمُرَشَدَةِ وَاللَّابِ وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَلِلْوَصَى قَبْلَهُ) إذا ظهرت  
المصاحبة (لَا الْمُتَمَلِّةِ) وما يأتى من إجازة تصرف السفیه غیر المحجور محمول على  
الذكر (وَأِنْ فَرَضَ) المفوض (فِي مَرَضٍ فَوَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ) والموضوع قبل  
البناء (وَفِي الذَّمِّيَّةِ وَالْأُمَةِ قَوْلَانِ) أقواهما نمضى التسمية لهما (وَرَدَّتْ زَائِدٌ)  
المسمى فى الرضى على (الِثَّلِ لِمَنْ وَطِئَ وَلَزِمَ) للمسمى (إِنْ صَحَّ) من مرضه  
(لَا إِنْ أَبْرَأَتْ) المفوضة من الصداق (قَبْلَ الْفَرَضِ) فلا يلزمها لأنها  
أسقطت حقاً قبل وجوبه (أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطاً قَبْلَ وَجُوبِهِ) ينبغى عطفه  
على ما قبل النفي<sup>(٢)</sup> فإن الراجح لزومه كان فعل كذا فأمرها بيدها وأسقطت ذلك  
عنه (وَمَهْرُ لِثْلِ مَا يَرْغَبُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دِينٍ وَجِهَالٍ وَحَسَبٍ)  
مفاخر (وَمَالٍ وَبَلَدٍ وَأَخْتِ شَقِيْقَةٍ) الواو بمعنى أو حيث ماثلتها (أَوْ لِأَبٍ  
لَا الْأُمِّ وَالْعَمَّةِ) للأُم فإنهما من غير قومها وهذا إشارة للنسب (وَ) يعتبر  
مهر المثل (فِي) الوطى (الْفَاسِدِ) بأن لم يصحبه عقد (يَوْمَ الْوَطَى) وانحد

لِلْمَهْرُ إِنْ انْتَحَدَتِ الشُّبْهَةُ (نوعاً من ملك أو نكاح ولو تعدد زوجاته وكل مرة  
 بظنها أخرى) (كَالْعَالِطِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ) والعالمة زانية لا مهر لها (وإلا) بأن  
 ظنها زوجته ثم أمته (تَمَدَّدَ) المهر بتعدد الوطآت بإنزال أو طول فصل عرفاً  
 (كَانَزَنِي بِهَا) أي بغير العالمة (أو بالْمُنْكَرَةِ) تشبيهه في المهر على ما سبق  
 (وَجَازَ شَرْطُ أَنْ لَا يَضُرَّ بِهَا فِي عِشْرَةِ وَكُسُوتٍ وَنَحْوِهَا) تأكيداً لمقتضى  
 العقد (وَلَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَطَأَ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ سُرْبَةً لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهُمَا عَلَى  
 الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ أُمَّ وَلَدٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أَنْتَرَى) عند سحنون للمعرف وعند ابن  
 القاسم يلزم ورجح (وَلَهَا الْخِيَارُ بِنَهْضِ شُرُوطٍ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَعَلَ شَيْئاً  
 مِنْهَا) نظير ومن يفعل ذلك<sup>(١)</sup> يلحق أئاماً ورجح الناصر أنها لا تقوم إلا بالجموع  
 (وَهَلْ تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ النِّصْفَ فَرِيَادَتُهُ كَغَنَاجٍ وَغَلَّةٍ وَنُقْصَانِهِ لَهَا وَعَلَيْهَا مَا)  
 ورجح (أَوْ لَا خِلَافٍ وَعَلَيْهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْوُجُوبِ وَالْمِثْقِ يَوْمَهُمَا) الهبة  
 والعق (وَنِصْفُ الشَّمَنِ) بلا محاباة (فِي الْبَيْعِ وَلَا يُرَدُّ الْمِثْقُ إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ  
 الزَّوْجُ لِإِسْرَافِ يَوْمِ الْمِثْقِ ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفُ بِلا قَضَاءٍ وَتَشَطُّرٍ  
 وَمَزِيدٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَهَدِيَّةٌ اشْتَرَطَتْ لَهَا أَوْ لَوَلِيَّهَا) أو غيرها (قَبْلَهُ) أي قبل  
 تمام العقد (وَلَهَا اخْذُهُ) أي ما اشترط لغيرها (مِنْهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِّ)  
 متملكن بدشط (وَصَحَابُهُ إِنْ هَلَكَ) أي ثبت هلاكه (بِبَيِّنَةٍ أَوْ كَانَ مِمَّا لَا يُغَابُ  
 عَلَيْهِ مِنْهَا) قبل الدخول (وَلَا) بأن غيب ما به ولا بينه (فَمَنْ الَّذِي يَبْدِيهِ)  
 ضيمانه وسبق الضمان أول الفصل (وَتَعَبَّنَ) للتشطير (مَا اشْتَرَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ)

(١) أي واحداً من الثلاثة المذكورة في قوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر)  
 الآية ، والناصر اللغوي يخالف في ذلك ويرى الاجتماع شرطاً وظاهر اللفظ يساعده، ومحل هذا  
 في الشروط المعروفة بالواو كأن شرط ألا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلدها ثم  
 قال فان فعلت ذلك فأصحبك بيدك فالمتعمد هنا ما ذكره اللغوي . أما لو كانت معطوفة بأو فالخيار  
 لها ببعضها اتفاقاً



ولو غير جهاز (وهل مُطَقّاً وَعَلَامَةً الْكَثْرُ أَوْ إِنْ قَصِدَتْ التَّخْفِيفَ) بنزويجه بالشراء منه (تَأْوِيلَانِ وَمَا اشْتَرَتْهُ مِنْ جِهَازِهَا) عادة (وَأِنْ مِنْ غَيْرِهِ) الضمير للصدّاق أو الزوج (وَسَقَطَ الْمَزِيدُ فَقَطْ) وأما أصل الصدّاق فيتمكّل (بِالْمَوْتِ) من الزوج كالحبة قبل الحوز (وَفِي نَشْطَرٍ هَدِيَّةٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْبِنَاءِ أَوْ لَا تَنْبَئُ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَنْفُتْ) ورجح لأن الطلاق باختياره (إِلَّا أَنْ يُنْسَخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ) لفهره على الفراق (فَيَأْخُذُ الْقَائِمُ مِنْهَا) ولو تغير (لَا إِنْ فُسِّخَ بَعْدَهُ) لفعفه بالبناء (رَوَايَتَانِ) راجع لما قبل الاستثناء (وَفِي الْقَضَاءِ عَمَّا يُهْدَى عُرْفاً) ورجح (قَوْلَانِ) وعلى القضاء يبطل إذا لم يقبض بموت أو طلاق وإلا فكالصدّاق (وُحُجِّحَ الْقَضَاءُ بِالْوَلِيْمَةِ) ضعيف (دُونِ أَجْرَةِ الْبَشِطَةِ) نعم يُتِمُّ فِي جَمِيعِ الْبَابِ الشَّرْطُ وَالْعَرَفُ (وَتَرْجِعُ عَلَيْهِ) أى من طلق قبل البناء (بِنِصْفِ نَفَقَةِ النِّمْرَةِ وَالْمَبْدِ) كهو إن أنفق (وَفِي أَجْرَةِ تَعْلِيمِ صَنَعَةٍ) شرعية ترفعه (قَوْلَانِ) لا العلوم (وَعَلَى الْوَلِيِّ) للمال لتفريطه بعدم الشرط (أَوْ الرَّشِيدَةِ مَوْنَةُ الْحَمْلِ لِابْنِ الْبِنَاءِ) مثلاً (الْمُشْتَرِطِ إِلَّا لِشَرْطٍ) أو عرف (وَلَزِمَهَا التَّجْمِيزُ عَلَى الْعَادَةِ بِمَا قَبَضَتْهُ إِنْ سَبَقَ الْقَبْضُ) بالرفع (الْبِنَاءُ وَقَضَى لَهُ إِنْ دَعَاهَا لِقَبْضٍ مَا حَلَّ) لتجهمز إلا لتعلق بقرض لها بالإبراء (إِلَّا أَنْ يُسَمَّى شَيْئاً فَيَكْتُمُ) استثناء من قوله على العادة (وَلَا تُنْفِقُ مِنْهُ وَتَقْضَى دَيْنًا إِلَّا الْإِحْتِاجَ وَكَالِدَيْنَارِ) من كثير لف ونشر مرتب وهذا يتفرع على لزوم التجهمز (وَلَوْ طَوَّلَ بِصَدَاقِهَا لِمَوْنِهَا نَطَقَ لَبَنُومُ الْبَرَارِ جِهَازُهَا) وكان في كل زيادة (أَمْ يَنْزَمُ مِنْهُمْ) زيادة الجهمز (عَلَى الْمَقُولِ) لأنه كان لأجل بنهم ويمط عنه ما زيد في الصدّاق لذلك (وَلَا بَيْنَهُمَا بَيْعٌ رَقِيقٍ سَأَلَهُ الزَّوْجُ لَهُمَا لِتَجْمِيزِ) متعلق بببيع لا بساق وإلا لوجب وبقية الحيوان كالرقيق وإذا لم يبيع فعلى الزوج الغطاء والوطاء (وَفِي) جواز (بَيْنَهُمَا الْأَصْلُ) المقار الذي لم يسبق لتجهمز

(قَوْلَانِ وَقِيلَ دَعَاىِ الْآبُ فَقَطْ) لا غميره إلا أن يعرف أصل المناع  
 (فِي إِعَارَتِهِ لَهَا) ما يزيد على جهاز صداقتها (فِي السَّنَةِ) واعترض قوله (بِهِ يَنْ)   
 بأنه عند من لا يقيّد بالسنة (وإن خالفتُهُ الْإِبْنَةُ لَا إِنْ بَعْدَ) عن السنة  
 (وَلَمْ يُشْهِدْ) قبلها (فَإِنْ صَدَّقْتُهُ) بعد السنة (فَفِي ثُلُثِهَا) إن كانت رشيدة  
 ويرد الزوج ما زاد (وَاخْتَصَّتْ) من بين ورثة أبيها (بِهِ) أى الجهاز من ماله  
 (إِنْ أُوْرِدَ بَيْتُهَا أَوْ أُشْهِدَ لَهَا بِهِ أَوْ اشْتَرَاهُ الْآبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأَمِّهَا  
 وَإِنْ وَهَبَتْ) رشيدة (لَهُ الصَّدَاقَ أَوْ مَا يُصْدِقُهَا بِهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ) إنما يحتاج  
 له في الأول (جُبَيْرٌ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ) من ماله (وَبَعْدَهُ أَوْ بَقِيضُهُ فَأَلَوْهُوبٌ  
 كَأَنَدَمَ) فيكفي البعض حيث وقى أهله (إِلَّا أَنْ سَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْمَشْرِقِ  
 كَعَطِيقِهِ لِذَلِكَ فَفَسِدُخٌ) فليس كالعدم وأولى في الرجوع إن تعدد الطلاق  
 (وإن أعطته سَفِيهِةً مَا يُنْكِحُهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَبُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ مِثْلُهُ)  
 حيث وفي مهر المثل (وإن وَهَبَتْهُ) رشيدة (لِأَجْنَبِيٍّ وَقَبِضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ اتَّبَعَهَا)  
 الزوج بنصفه كما سبق (وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ) أى الأجنبي (إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ أَنْ  
 لِلْأَوْهُوبِ صَدَاقٌ) أو يَعْلَمَ وارتضى بن ظاهر النص من عدم التقيد بحمل  
 ثلثها الهبة لأنها طلقت خلافا لما فى الخرشى (وإن لَمْ يَقْبِضْهُ أَجْبَرَتْ هِيَ  
 وَالْمُطَلَّقُ) على التسليم وبقبضها (إِنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ) إلا أن يعلم أنه  
 صداق فلا يجبر الزوج ولو رضى الزوج باتباع المعسرة لم تجبر (وإن خالفتُهُ  
 عَلَى كَيْفٍ) من العروض (أَوْ عَشْرَةَ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي فَلَا يُصَفَّ أَمَّا)  
 قبل البناء لأن الخالعة ترك جميع ما لها وزادت عشرة عند ابن التامم وقصرها  
 أشهب على المعصمة والمهر كدَيْنٍ واسم حسنه الاخفى فى تبصرته لـكن شهرها  
 الأول انظر ح (وَلَوْ قَبِضَتْهُ رَدَّتْهُ) وقال اصيغ فى كتاب ابن حبيب تفوز  
 بما قبضت (لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي عَلَى عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي) فلها

نصف الجميع وتسقط منه الفداء فإن كان ثلاثين فلها خمسة (أو لَمْ تَقُلْ) صوابه  
 أو قالت خالفتي أو طلقني على عشرة (من الصداق فنصف ما بقى) بعد الإسقاط  
 من الجميع ففي المثال لها عشرة (وتَقَرَّرَ بِالْوُطْءِ) وإنما الكلام السابق قبل  
 البناء كما علمت (وَبَرَجَّعُ) إِنْ أَصْدَقَهَا مَنْ يَعْلَمُ بِعَقْدِهَا (قبل البناء  
 وأولى إن لم يعلم علمت أولاً وفي عَجْ تقييد الرجوع بعلمها (وَهَلْ) العتق والولاء  
 لها (إِنْ رَشَدَتْ وَصُوبٌ أَوْ مُطْلَقًا) ولو سفينة (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ تَأْوِيلَانِ  
 وَإِنْ عَلِمَ) الولي (دُونَهَا) لا مفهوم له (لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهَا وَفِي عَقْدِهَا عَلَيْهِ)  
 فيغرم قيمته ورقبه للزوج ولها نصف القيمة (قَوْلَانِ) وَإِنْ جَاءَ الْعَبْدُ فِي يَدِهِ  
 تَأْمَى الزَّوْجَ قَبْلَ الْبِنَاءِ (فَلَا كَلَامَ لَهُ) قبل الطلاق (وَأِنْ أَسْلَمَتْهُ فَلَا تَأْمَى لَهُ  
 إِلَّا أَنْ نَحْبِيَ قَوْلَهُ) إِنْ طَلَّقَ (دَفْعُ نِصْفِ الْأَرْضِ وَالشَّرْكَهُ فِيهِ) وفي  
 البيع يرجع عليها بالحباة ولا يشارك لأن للمعاوضة المالية أشد كأن فات هنا  
 (وَأِنْ فَدَنَتْهُ بِأَرْضِهِمْ فَأَقْلَّ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ وَبِأَكْثَرِ  
 فَكُلُّهَا حَبَاةٌ) في التسليم السابقة له للمشاركة (وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى  
 عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ) أخذ منها في الفسخ أو التفويض قبل التسمية (وَجَازَ عَفْوُ أَبِي  
 الْمُبَكَّرِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ) كَالْأَبَةِ (ابْنُ الْقَاسِمِ  
 وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَعَلَّ وَفَاقَ تَأْوِيلَانِ وَقَبَضَهُ مُجْبِرٌ وَوَصَّى) على المال وهو  
 مقدم (وَصَدَّقَا) في التلف فلا يغرمه الزوج ثانياً (وَأَلَوْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ) على تقييده كما  
 في (ر) خلافاً لمن جعلها على التلف اغتراراً بظاهر النص في المبالغة على التصديق  
 (وَحَلْفًا) ولو أباً لحق الزوج أو سيداً بواها (وَرَجَّعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ  
 أَيْسَرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ) لأن من ذكر كوكيلها (وَأَمَّا يُبْرَأُ) أي الولي (شِرَاهُ  
 جِهَانِ تَشْهَدُ بَيِّنَةٌ بِدَفْعِهِ لَهَا أَوْ إِخْصَارُهُ بَيْتَ الْبِنَاءِ) ولولم تسكن فيه (أَوْ  
 تَوَجَّهَ إِلَيْهِ) بعد تقويمه ولولم نصحبه له (وَلَا) يكن مجبر ولا وصى (فَالْمَرْأَةُ

الرشيدة وإلا فالحاكم (وإن قبضه) ولي وليس له قبضه بلا إذنها (اتبعتة أوت  
 الزوج) لتسليمه وبمحتمل رفع الزوج (ولو قال الأب بعد الإشهاد بالقبض  
 لم أقبضه) وإنما وثقت به لم ينفعه و (حلف الزوج في) القرب (كالمشرك  
 أيام) تصحح أل يجعل أيام بدلا لا مضافا إليه ويغرم الأب ثابت  
 (فصل). إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بيئته ولو بالسمع بالدف  
 والدخان وإلا) توجد بيته (فلا يمين ولو أقام المدعى شاهدا وحلفت معه  
 وورثت) عند ابن القاسم لا أشهب ولا صدق ولا غيره وكذا الزوج إن مات  
 (وأمر الزوج) وجوبا (باعتز إليها لشاهد ثكن زعم) من أقام شاهدا على  
 زوجيتها (قر به) بما لا يضر انتظاره (فإن لم يأت به فلا يمين على الزوجين  
 وأمرت) الخلية من زوج (بانتظاره لبيئته قر به) ثم إن لم يأت بها (لم  
 تسمع بيئته) بعد (إن عجزه قاض) بعد العلوم (مدعى حجة وظاهرها  
 القبول) ضعيف (إن أقر على نفسه بالعجز) ليس هذا من ظاهر المدونة  
 (وليس لذي ثلاث) والرابعة متنازع فيها (تزوج خامسة إلا بعد طلاقها)  
 أي الرابعة أو غيرها بائنا (وليس إنكار الزوج طلاقا) إذا ثبت الفكاح  
 حيث لم يرده (ولو ادعاه رجلان فأنكرتهما أو أحدهما) أو صدقتهما  
 (وأقام كل البيئتين فسحبا كالأوليين) ولا ينظر لدخول فإن علم الأول أنه  
 (وفي التورث بإقرار الزوجين غير الطارئين) قيده عج وغيره بالإقرار في  
 الصحة ورده (ر) بما في الجواهر: احتضر فقال لى زوجة بمكة فقدمت وصدقته  
 ورثت كمكة، قال بن ولعله حيث بعدت التهمة بغيره المقر به فيفصل في الرض  
 (والإقرار بوارث) غير ولد كأن لم يعرف (وليس ثم وارث ثابت) فهو  
 أحق قيد في الثانية فقط كما في (ر) وغيره خلافا لخرشي (خلاف) حيث لم  
 يطل الإقرار (بخلاف الطارئين) فيتنق على إقرارها<sup>(١)</sup> (وإقرار أبوى غير

الْبَائِغِينَ) إِذْ لَا يُبْهَمَانِ لِقَدَرَتَهُمَا عَلَى الْإِنْشَاءِ الْآنَ (وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>) تَزَوَّجْتُكَ فَقَالَتْ  
بَلَى أَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي أَوْ حَالَمْتَنِي أَوْ قَالَ اخْتَلَعْتَ مِنِّي أَوْ أَنَا مِنْكَ ظَاهِرٌ  
أَوْ حَرَامٌ أَوْ بَائِنٌ فِي جَوَابِ طَلْقَنِي (كَلَهُ إِقْرَارَ بِالزَّوْجِيَّةِ) (لَا إِنْ لَمْ يُجِبْ  
أَوْ أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي) لِأَنَّهُ يَصْدُقُ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ بِخِلَافِ مَظَاهِرِ عَرَّةٍ (أَوْ أَوْفَرٍ  
فَأَنْكَرْتَ ثُمَّ قَالَتْ نَعَمْ فَأَنْكَرَ) لَعَدَمِ انْتِفَاعِهِمَا زَمَنًا (وَفِي قَدَرِ الْمَهْرِ أَوْ  
صِفَتِهِ أَوْ جِنْسِهِ حَالَفًا وَفَسِيخٌ وَالرَّجُوعُ الْأَشْبَهُ وَالْفَسِيخُ النَّسْكَاحُ بِحَامِ  
الْمُخَالَفِ وَغَيْرُهُ) كِتَابِيَّةُ الزَّوْجَةِ بِالْبَيْنِ لِأَنَّهَا بِالْفَاعِ (كَالْبَيْعِ) لِلْعَوْلِ عَلَيْهِ  
فِي الْجِنْسِ عَدَمُ الظَّرِّ لِشَبْهِهِ وَفِي الْقَدَرِ وَالصِّفَةِ، الرَّاجِحُ اعْتِبَارُ الشَّبْهِ فَإِنْ أَشْبَهَا  
أَوْ لَمْ يَشْبَهَا حَالَفًا وَفَسِيخٌ وَنَسَكُولُهَا كَحَلْفَمَا وَبَعْضُ لِحَالَفٍ عَلَى النَّاسِ كُلِّ (إِلَّا بَعْدَ  
بِنَاءِ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتِهَا) نَوْشٌ بِأَنَّ النَّصَّ فِي الْبِنَاءِ وَقِيَاسُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ  
دُونَ الطَّلَاقِ بِجَمَاعٍ تَكْمِيلِ الْمَهْرِ وَلَسْكَنٌ فِي نَقْلِ بْنِ الطَّلَاقِ أَيْضًا (فَقَوْلُهُ بِيَمِينٍ)  
لِأَنَّهُ كَالْفَوَاتِ (وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِضًا عِنْدَ مُعْتَادِيهِ) صَدَقَ فَلَا مَهْرَ إِنْ طَلَّقَ  
(فِي الْقَدَرِ وَالصِّفَةِ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ لَوْ، إِلَّا أَنْ تَفْرُدَ بِشَبْهِهِ (وَرَدَّ الْمِثْلَ) أَيْ مَهْرَ  
الْمِثْلِ (فِي) الْإِخْتِلَافِ فِي (جِنْسِهِ مَا لَمْ يَسْكَنْ ذَلِكَ فَتَوْقُ قِيَمَتِهِ مَا ادَّعَتْ) فَلَا  
تَزَادُ (أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ) فَلَا تَنْقُصُ (وَتَبَيَّنَ النَّسْكَاحُ) فِيمَا بَعْدَ إِلَّا (وَلَا كَلَامَ  
لِسَفِيهِةٍ) بَلِ الْكَلَامُ لَوْلَى الْحُجُورِ مُطْلَقًا (وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى صَدَائِقٍ فِي  
هَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقُدِّرَ طَلَاقٌ بَيْنَهُمَا وَكَلَّفْتُ بَيَانَ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ) لِيَتَكَلَّمَ  
الْصَّدَاقُ (وَلِنْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُحْيِ حَالَفًا وَعَتَقَ الْأَبُ) كَحَلْفِهِ أَوْ  
نَسَكُولِهَا (وَلِنْ حَلَفْتُ دُونَهُ عَقَمًا وَوَلَاؤُهَا لَهَا) الْأَبُ بِإِقْرَارِهِ وَالْأُمُّ بِحَلْفِهَا  
وَتَبَيَّنَ النَّسْكَاحُ، وَرَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْأُمِّ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ

(١) يَحْتَمِلُ رَفْعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفَ خَبَرِهِ وَتَقْدِيرَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ: كَلَهُ إِقْرَارَ بِالزَّوْجِيَّةِ،

وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيَحْتَمِلُ جَرَّهُ عَطْفًا عَلَى الطَّارِئِينَ

القول له يمين كما سبق في التنازع في الصفة (وَفِي قَبْضٍ مَا حَلَّ فَقَبِلَ الْيَمَاءُ  
قَوْلُهَا وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ يَمِينَ فِيهَا) وتسليمها رهنًا كالبناء (عَبْدُ الْوَهَّابِ<sup>(١)</sup>)  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكِتَابٍ وَإِسْمَاعِيلُ<sup>(٢)</sup> بَأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْيَمَاءِ عُرْفًا  
وعياض بأن يدعى بعده الدفع قبله أما إن ادعى الدفع بعد فلا والتقييد الثلاثة معتبرة  
(وَفِي مَتَاعٍ الْبَيْتِ) الشائع فيه واختص كل بمافي حوزة الخاص (فَلَمْ تَرَ أَلِ الْمُتَكَادُّ  
لِلنِّسَاءِ فَتَطَّ يَمِينَ وَإِلَّا) بأن اعتيد لما أوله (فَلَمْ يَمِينَ وَلَهَا الْفَزْلُ إِلَّا أَنْ  
يُنْبِتَ أَنْ الْكُتْنَانَ لَهُ فُشِّرَ بِكَانٍ) بحسب ما لما (وَأِنْ نَسَجَتْ كَلَّتْ بِيَانُ  
أَنْ الْفَزْلَ لَهَا) لأن صنعتها الفسج وما سبق حيث صنعتها الفزل (وَأِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ  
بَيْتَهُ عَلَى شِرَاءِ مَا لَهَا حَلَفَ) أنه لم يشتره لها ولم تدفع إليه الثمن (وَقَضَى لَهُ بِهِ  
كَالْمَكْسِ وَفِي حِلْفِهَا) وعدمه لكون العادة أن لا تشتري المرأة للرجل (تَأْوِيلَانِ)  
(فَصْلٌ) (الْوَلِيْمَةُ مَفْدُوبَةٌ بَعْدَ الْيَمَاءِ) مندوب ثان (يَوْمًا) وبكره  
تكرارها فلا تجب الإجابة إلا لجماعة أخرى (تَجِبُ إِجَابَةٌ مِنْ عَيْنٍ) ولو في  
ضمن محصورين (وَأِنْ صَائِمًا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ مَنْ يَتَأَذَى بِهِ) لَوْجِهِ (وَمُنْكَرٌ  
كَفَرُشٍ حَرِيرٍ وَصُورٍ عَلَى كَجِدَارٍ) لحيوان بظل ولم ينقص من الأعضاء  
الظاهرة (لَا مَعَ لَعِبٍ مُبَاحٍ وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَثْرَةِ زِحَامٍ)  
راجع لما قبل النفي (وَالْغُلَاقُ بَابٌ دُونُهُ) ولو للمشاورة لا لخوف طفلي (وَفِي  
وُجُوبِ أَكْلِ الْمُفْطَرِّ تَرَدُّدٌ) الأرجح النذب (وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ)  
تحريمًا (إِلَّا بِإِذْنٍ وَكَرَّةٍ نَتْرُ الْأَوْزِ وَالشُّكْرِ لَا الْيَرْبَالَ) الطار فيجوز  
(وَلَوْ لِرَجُلٍ وَفِي الْكَبِيرِ) كبير مجلد من وجهين (وَالْمِزْهَرِ) أعواد تنشي  
(ثَالِثُهَا يَجُوزُ فِي الْكَبِيرِ) وبكره في للزهر والأول جوازهما والثاني  
كراهتهما (ابْنُ كَيْفَانَةَ وَتَجُوزُ الزُّمَارَةُ وَالْبُقُوقُ) النفير

(١) هو ابن نصر البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

(٢) هو ابن إسحاق البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

﴿فصل﴾ إنما يجب القسم للزواج ( لا للملوكات ( في المبيت ) وأما  
 الإنفاق فيجب كل ( وإن امتنع الوطئ شرعاً ) لأن جل القصد الأنس  
 ( أو طبعاً كحجر مة ) بذلك ( ومُطَاهَرٍ مِنْهَا وَرَتْقاً ) يمكن تصحيحه مثلاً  
 للطبع بأن المراد طبيعة الخل وخلقتها تمنع من الوطئ ( لا في الوطئ ) بل هو  
 بسببه ( إلا لإضرار ) فيمنع الضرر والاستثناء منقطع قالوا إذا شكت قته  
 ففي كل أربع ليال مرة لأن له تزوج أربع أو كثرته بما لا يضرها كالأجير  
 ( ككفنه ليتوَقَّرَ لذته لأخرى ) تشبيهه في المنع ( وَكَلَى وَلِيَّ الْمَجْنُونِ ) لا الصغير  
 ( إطافته وكَلَى المَرِيضِ ) الطواف ( إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ فَعِنْدَ مَنْ شَاءَ وَفَاتَ  
 إِنْ ظَلَمَ فِيهِ ) فلا يقضى الأخرى قدر ما ظلم وأولى ما فات لمذر ( كخِدمَةٍ  
 مُعْتَقٍ بَعْضُهُ ) أو مشترك ( بَأَبْنٍ ) نفوت على من أبق وزمنه ( وَنُدِبَ الْإِبْدَاءُ )  
 في القسم ( بالليل ) لأنه محل الأنس ( وَالْمَبِيتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ ) ويجوز ترك  
 البيات عند الكل إلا لضرر ( وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ ) والذمية كالمسلمة والمسنة كالبارعة  
 ( وَقَضَى لِلْيُسْكُرِ ) إن طرت على غيرها ( يَسْبَعُ وَلِلثَّيْبِ بِثَلَاثٍ وَلَا قَضَاءُ )  
 لمن بعدهما في ذلك ( وَلَا نَجَابُ ) الثيب ( يَسْبَعُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي  
 يَوْمِهَا إِلَّا إِحَاجَةً ) ولو أمكن الاستئابة على الأشبه ( وَجَازَ الْأَثَرَةُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا  
 بِشَيْءٍ أَوْ لَا كَاعْطَائِهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَاءِ يَوْمِهَا مِنْهَا ) كله من باب إسقاط  
 الحقوق الأوسع من البيع وعمل به كالوظائف ( وَوَطئُ ضَرَّتِهَا بِإِذْنِهَا ) في  
 يومها ( وَالسَّلَامُ ) والكلام ( بِالْبَابِ وَالْبَيَاتُ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِنْ أَغْلَقَتْ بَابَهَا  
 دُونَهُ وَلَمْ يَقْدِرْ بِبَيْتٍ مُحْجَرَتِهَا ) وله حينئذ الاستمتاع بضرتها خلافاً لما في  
 الخرشى ( وَبِرِضَاهُنَّ جَمْعُهُمْ بِمَنْزِلَيْنِ ) بل ومنزل ويجبرن على المنزليين ( مِنْ  
 دَارٍ وَاسْتَدْعَاوَهُنَّ لِمَحَلِّهِ وَالزَّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَآيِلَةٌ لَا إِنْ لَمْ يَرْضِيَا ) إلا

الضرورة كسفر (وَدُخُولِ حَمَامٍ بِهِمَا) لحرمتهن على بعض عطف على المنفى  
 (وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلَا وَطَىءٍ وَفِي مَنَعٍ) جمع (الْأَمَتَيْنِ وَكَرَاهَتِهِ)  
 لقلة غيرتهن (قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>) وَإِنْ وَهَبْتَ نَوَيْتَهُمَا مِنْ ضَرَقَةٍ فَلَهُ الْمَنَعُ (لاحتمال  
 غرض في الواهبة (لَاهَا) أى الموهوبة (وَتَحْتَصُّ بِخِلَافٍ) الهبة (مِنْهُ) فلا  
 يخصص بل بكل الدور إلا أن تملكه كما في توضيحه (وَلَهَا الرُّجُوعُ)  
 مطلقاً لشدة الغيرة (وَإِنْ سَافَرَ اخْتَارَ - إِلَّا فِي الْحُلُجِّ وَالْفَزْوِ فَيُنَزَّعُ)  
 للارغبة في القربة (وَتَوَوَّأَتْ بِالْإِخْتِيَارِ مُطْلَقَةً وَوَعَّظَ مَنْ أَسْرَتْ) ولا نفقة  
 لها حيث عجز عن رَدِّهَا (نَمَّ هَجَرَهَا) في المضجع (نَمَّ ضَرَبَهَا) غير مبرح  
 (إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَبَتَعْدِيهِ زَجَرَهُ الْحَاكِمُ) إن لم ترد التطليق (وَسَكَنَتْهَا)  
 عند الإشكال (بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ) وإلا أمرهم بالنفقة  
 (وَإِنْ أَشْكَلَ) أى استمر الإشكال (بَعَثَ حَكَمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا  
 مِنْ أَهْلِيهَا إِنْ أُمِكنَ) للآية (وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارَيْنِ) لأن الجار أعرف  
 (وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ وَسَفِيهِ وَأَمْرَأَةٍ وَغَيْرِ نَفِيهِ بِذَلِكَ وَنَفَذَ طَلَانُهُمَا  
 وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْحَاكِمُ وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتَيْهِمَا) بدون بعث الحاكم  
 (لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ قَعًا وَتَنَازَعُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ وَلَهَا التَّطْلُقُ  
 بِالضَّرَرِ وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيِّنَةُ بِتَسْكُرِّهِ وَعَمَلِيَّهَا الْإِصْلَاحُ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَإِنْ  
 أَسَاءَ الزَّوْجُ طَلَقًا بِلَا خُلْعٍ وَبِالْمَكْسِ انْتِمَاءً عَلَيْهَا أَوْ خَالَعًا لَهُ بِنَظَرٍ هَا  
 وَإِنْ أَسَاءَا) واسوبأ أو أشكل (فَهَلْ يَتَعَيَّنُ التَّطْلُقُ إِلَّا خُلْعٌ أَوْ لَهْمَا  
 أَنْ يُخَالَعَا بِالنَّظَرِ) لأن غالب الخلع من النساء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ  
 وَأَتْيَا الْحَاكِمَ) كما هو قاعدة نوابه ليعتاط بالقضايا علماً كما في ر (فَأَخْبَرَاهُ  
 وَنَفَذَ حُكْمَهُمَا وَلِلزَّوْجَيْنِ إِقَامَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصَّفَةِ وَفِي الْوَلِيِّينَ وَالْحَاكِمِ  
 تَرَدُّدٌ) في الجواز ومضى (وَأَمُّهُمَا إِنْ أَقَامَاهَا الْإِفْلَاحُ مَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الْكَشْفَ



وَبَعْرَ مَا عَلَى الْحَكْمِ) فلا رجوع ابن يونس إلا لإصلاح (وإن طلقاً واحداً في المال، فإن آمن تلتزم منه فلا طلاق.

(فصل) جاز الخلع وهو الطلاق بعوضٍ) بحاكم (وبلا حاكم) وبمعرضٍ من غيرهما إن تأمل) باذل العوض زوجة أو غيرها لا تبرع (لا من صغيرة وسفيرة وذى رقة) بفتح ماله بلا إذن ووقف خلع للمكاتبة البسهر (ورد للمال وبانت) إن لم يقل إن صحت براءتك (وجاز من الأب عن الجيرة بخلاف الوصي) غير الجبر بلا إذنها (وفى خلع الأب عن السفيرة) من مالها بلا إذنها (خلاف وبالغري كجذنين وغير موصوف) كعبد (وله الوسط) وإن أنقش الحمل فلا شيء له لدخوله على الغرر (ونفقة حمل إن كان وبإسقاط حضانتها) له (ومع البيع وردت) لنفسها (إكساباً للعبد) من كل مانع البيع (معه) أى مع رد الثمن للزوج (نصفه) ويبقى نصف العبد للعصمة إلا أن يعينا غير النصف فيحسبه (وعجل للزوجل بمجهول وتوولت أيضاً بقتية) ويرده جهل الأجل فلا يمكن التقويم (وردت دراهم ودية إلا بشرط) عدم الرد (و) رد له (قيمة كعبد) معين (استحقق و) رد أى أبطل (الحرام كخمر ومقصوب وإن بمضاً ولا شيء له) حيث علم علمت أو لا (كفأخبرها ديناً عاتية) فيرد لأجله لأنه سلف ج. نفعا وبانت (وخر وجرها من مسكنها) زمن العدة (وتمجبله لها مالا يحب قبوله) كالعروض من بيع لأنه : خط الضمان وأزيدك (وهل كذلك إن وجب) لصورة التعجيل (أولاً) وهو الأظهر (تأويلان وبانت ولو بلا عرض نص عليه) أى على لفظ الخلع و أجرى مجراه (أو على الرجمة) مع العوض أو لفظ الخلع فلا يفيد شرطها (كإعطاء مال في العدة على نفيتها) أى الرجمة فتبين ثمانية على الأرجح (كبيعهما أو تزويجهما) تشبيهه في البيعونة وبنك كل (والختار أنى الأزوم فيهما) ضعيف (وطلاق حكيم به) أى أنشاء الحاكم (إلا لإبلاء وعسر

بِنَفَقَةٍ ( فرجى ) ( لا إِنْ شَرِطَ نَفَى الرَّجْعَةِ بِلَا عَوْضٍ ) فلا تين ( أو طاق  
وَأَعْطَى أَوْ صَالِحَ وَأَعْطَى ) البعض للمصالح عليه ( وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لَا ) أَنْ يَقْصِدَ  
الْخُلْعَ تَأْوِيلًا وَهُوَ وَجِبُهُ زَوْجٌ مُكَلَّفٌ وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ أَبًا أَوْ سَيِّدًا  
أَوْ غَيْرُهَا ) بنظر المصلحة ( لَا أَبُ سَفِيهٍ وَسَيِّدٌ بَانِعٌ وَنَفَذَ خُلْعُ الرَّبِصِ )  
ونحوه وإن لم يحز ابتداء ( وَوَرِثَتُهُ دُونَهَا كَخُيْرَةٍ وَمُتْلَكَةٍ فِيهِ ) أى الربص  
وأوقعته بائنًا ( وَهُوَ وَلِيٌّ مِنْهَا ) بعد العدة ( وَمُتْلَعَةٍ أَوْ أَحْنَثَتُهُ فِيهِ أَوْ أَسْلَمَتْ  
أَوْ عَتَقَتْ ) بعد طلاقها فيه ( أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرِثَتْ أَرْوَاجًا ) طلقوها برض  
وَلَمْ يَنْفَقْ فِي عِصْمَةٍ وَإِنَّمَا يَنْفَقُ طَعْمُ ) إرثها ( بِصِحَّةِ بَيْئَةٍ ) عادة ( وَلَوْ صَحَّ ) بعد طلاقها  
رَجْعِيًّا ( ثُمَّ مَرَضَ فَطَلَّقَهَا لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ ) ولا عدة للثاني ولو  
راجعها بعد صحته وورثته إن مات من مرضه ( وَإِلَّا فَرَارٌ ) والشهادة ( بِهِ فِيهِ كِإِنْشَائِهِ  
وَالْعِدَّةُ مِنَ الْإِفْرَاقِ ) ويعتبر تاريخ البينة ( وَلَوْ شَهِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ ) بطلاقه فكالطَّلَاقِ  
فِي الْمَرَضِ ) في الإرث لكن العدة وفاة ( وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ  
وَأُنْكَرَ الشَّهَادَةُ فَرَّقَ وَلَا حُدَّ ) كرجوع المقر بالزنى ولا حمال المظن ( وَلَوْ أَبَانَهَا  
ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ صِحَّتِهِ فَكَالْمُتَزَوِّجِ فِي الْمَرَضِ ) لأنه أدخلها في إرث مستمر  
وَالأَوَّلُ كَانَ يَقْطَعُ الصَّحَّةَ فَلْيَتَأَمَّلْ ( وَلَمْ يَحْزُ خُلْعُ الْمَرْبِصَةِ وَهَلْ يُرَدُّ أَوْ الْجَاوِزُ  
لِإِثْبَاتِهِ يَوْمَ مَوْتِهَا ) وعليه إلا كثير ( وَوَفَى إِلَيْهِ تَأْوِيلًا وَإِنْ نَقَصَ وَكِيلُهُ  
عَنْ مَسَاءُ لَمْ يَكْزَمْ ) إلا أن يدفع له الوكيل الزيادة ( أَوْ أَطْلَقَ لَهُ أَوْ لَهَا حَلْفٌ  
أَنَّهُ أَرَادَ خُلْعَ الْمَثَلِ ) حيث دعا إلى صلح أو مال فإن قال الصالح فاطلب بيمين  
أَوْ مَا خَالَعَكَ بِهِ قَائِلٌ بِلَا يَمِينٍ وَلَا يَعُولُ عَلَى مَا فِي الْخُرْنِيِّ انْظُرْ حَشَ ) وَإِنْ زَادَ  
وَكَيْلَهَا فَعَلَيْهِ الزَّيَادَةُ وَرُدَّ الْمَالُ بِشَهَادَةِ تَمَانِجِ عَلَى الضَّرَرِ ) عاين ولا يمين  
( وَبَيَمِينِهَا مَعَ شَاهِدٍ أَوْ أَمْرَائَيْنِ ) على معاينة الضرر ( وَلَا يَضُرُّهَا إِسْقَاطُ الْبَيِّنَةِ  
الْمُسْتَرْعَاةِ عَلَى الْأَصَحِّ ) ولا يلزمها استرعاء بيعة على أنها على حقها في الضرر  
بل المدار على ثبوته على الصواب كما في ح وغيره ( وَبَكُونُهَا بَائِنًا ) قبله

(لَا رَجْعِيَّةَ أَوْ بِكَوْنِهِ يُفْسَخُ بِلَا طَلَاقٍ) عطف على ما قبل الذي (أَوْ لِعَيْبٍ خِيَارٍ بِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا) بناء على أن العلق يقع مع العلق عليه فلا محل للخلع (لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا وَازِمَةٌ طَلَّقَتَانِ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلِدَهَا) أى من ستلده (مُدَّةَ رَضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةٌ لِلْحَمْلِ) ٤ ورجح أنه لا يلزم من إسقاط نفقته حال الرضاع إسقاطها حال الحمل (وَسَقَطَ) عنها (نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَائِدٌ) على مدة رضاع الولد (شَرْطًا) الذى عليه العمل لزوم ذلك لما إذ خولت عليه (كَبَوْتِهِ) أى الولد تشبيهه فى السقوط فلا يرجع ببقى نفقته (وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ انْقَطَعَ لِبَنِيهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَيْهَا) من تركتها فى الأول وإن عجزت فى الأخيرين أجر الأب وتبعها إن أيسرت (وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِي وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ) وأجره تحصيلاهما (إِلَّا لِشَرْطٍ) أو عرف (لَا نَفَقَةُ جَنِينٍ) حل (إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأُجْبِرَا عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ) بملك (وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدَأْ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ) للمعتمد على الزوج ولو لم تظهر (وَكَفَّتِ الْمَعَاوَاةُ) مفهمته عرفًا (وَإِنْ عُلِقَ بِالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ لَمْ يَحْتَقِصْ بِالْجُلُوسِ إِلَّا لِقَرَبَةٍ) ما لم يطل بحيث يرى عرفًا أن الزوج لم يردده (وَازِمٌ فِي أَلْفٍ) مثلاً (الْعَالِبُ) من دزأه أو دنأه (وَ) لزم (الْبَيْنُونَةُ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَارْفَقْتُكَ أَوْ أَفَارَقْتُكَ إِنْ فُهِمَ الْإِنْزَامُ أَوْ الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا) كأن باعت مصالحها، والشرط راجع للمضارع وكذا الماضى لأن الأداة صرفته للاستقبال، أما إن علق صيغة لإنشاء نحو إِنْ أُعْطِيتُنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فبإلإعطاء ازمه ولا يقال إِنْ فُهِمَ إلخ ولا يعول على ما فى الخروشى ونحوه (أَوْ) قالت (طَلَّقْتُنِي) عطف على قال (ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً) مذهب المدونة لا يلزمها الألف إلا بالثلاث (أَوْ بِالْعَكْسِ) للزيادة على غرضها وقيل لا يلزمها الألف بالثلاث لأنه عيب عند الأزواج كما فى عب وبن (أَوْ أَبْنَى بِأَلْفٍ أَوْ طَلَّقْتُنِي نِصْفَ طَلْقَةٍ) مثلاً

(أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ فَعَعَلَ) فيكَل ويؤبد (أَوْ قَالَ بِأَلْفِ غَدَا فَقَبِلَتْ فِي الْحَالِ) لأنه إن علق الطلاق على غدا نجز وإن خصصت هي غدا لم يلزمها العوض إلا بالطلاق فيه وهو بائن مطلقاً (أَوْ بِهَذَا الْمَرْوِيِّ فَإِذَا هُوَ مَرْوِيٌّ) لأن للعبارة بذات الثوب أما غير المعين فيرجع لبدله كما سبق وهرأة وسرو بلدتان بخراسان (أَوْ بِمَا فِي يَدِهَا وَفِيهِ مُتَمَوِّلٌ أَوْ لَا) كالتراب (عَلَى الْأَحْسَنِ) لدخوله على الفرر (لَا إِنْ خَالَاتُهُ بِمَا لَشَبْهَةٍ لَهَا فِيهِ) معيناً فلا يلزمه طلاق حيث جهل (أَوْ بِتَأْفِيهِ) يعني دون خلع للثل (فِي إِنْ أُعْطِيَتْ بِي مَا أَخَالِكُ بِهِ) كما سبق (أَوْ حَاطَقَتْكَ مِلَامًا بِأَلْفِ فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بَانْتِثُ) لأنه يقول لا تخلص مني إلا بألف فواحدة بها لزم (وَإِنْ ادَّعَى الْخُلْعَ أَوْ قَدَرًا أَوْ جِنْسًا حَلَقَتْ وَبَانَتْ) فإن نكحت حلف فإن نكحل بانت مجاناً في الأول وله ما قالت في الأخيرين (وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) (بِيعِينَ عَلَى النُّقْلِ (إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ) لالطلاق (كَدَعَوَاهُ مَوْتٌ عَيْدٌ أَوْ عَيْبَةٌ قَبْلُهُ) أي الخلع فيرجع عليها بغير الآبق (وَإِنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ بَعْدَهُ فَلَا عُدَّةَ) عليها .

(فصل في طلاق السُّنَّةِ) الذي أباحته <sup>(١)</sup> (وَاحِدَةً) لا يزيد ولا جزء (بَطْهَرٍ أَمْ يَمَسَّ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ وَإِلَّا فَبِدْعَى وَكَرِهٍ فِي غَيْرِ الْخِيضِ) وفي بن حرمة الفلأث (وَلَمْ يُجْزِ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْفُسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْمُمِ الْجَائِزِ) لشيء تشبيه في مدم الجبر مع الحرمة على الأرجح (وَمُنْعٍ فِيهِ) كالنفاس (وَرَفَعَ) خلافاً للظاهرية (وَأُجِيزَ عَلَى الرَّجْعَةِ) متى عثر عليه (وَلَوْ لِمُعْتَادَةٍ الدَّمِ لِمَا) أي زمن (يُصَافُ فِيهِ الْأَوَّلِ) فقد طلقها في طهر غير تام (عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَحْسَنِ عَدَمُهُ) ضعيف (لَا خَيْرَ الْعِدَّةِ) فلا يلتفتي الجبر إلا بخروجها

(١) وإن كان خلاف الأولى بل من أشد أفراد خلاف الأولى وهو معنى أبغض الحلال الطلاق أي أقرب له للبغض فإن الحلال لا يبغض بالفعل بل قد يقرب إذا خالف الأولى أو مشرح المجموع

(وَأَنْ أَيْ مُدِدَ) بالسجن (نَمْ سَجَنَ) نَمْ هَدَدَ بالضرب (نَمْ ضَرَبَ بِمَجَاسٍ) فَإِنْ ارْتَجَعَ (وَأِلَّا ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ وَجَازَ الْوَطْءَ بِهِ وَالتَّوَارُثُ) وَتَكْفِي نِيَةِ الْحَاكِمِ (وَالْأَحَبُّ أَنْ يُنْسِكَمَا حَتَّى تَطْهُرَ) هَذَا وَاجِبٌ (نَمْ تَحْيِضَ) هَذَا مَدْنُوبٌ (نَمْ تَطْهُرَ) وَاجِبٌ أَيْضًا (وَفِي) كَوْنِ (مَنْعِهِ فِي الْخَيْضِ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْخَائِلِ) لِأَنَّ عِدَّتَهَا بِالْوَضْعِ عَلَى كُلِّ حَالٍ (وَعَبْرَ الدَّخُولِ بِهَا) إِذْ لَاعِدَةٌ عَلَيْهَا (فِيهِ) أَيْ الْخَيْضُ (أَوْ لِكَوْنِهِ تَعَبْدًا لِمَنْعِ الْخُلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ) وَلَوْ كَانَ لِلتَّطْوِيلِ لِقَطْعِ حَقِّهَا (وَجَبَرَهُ عَلَى الرِّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ خِلَافٌ وَصُدِّقَتْ أَنَّهَا سَحَائِضٌ وَرُجِّحَ إِدْخَالُ خِرْقَةٍ وَيَنْظُرُهَا النِّسَاءُ) لَكِنِ الشُّهُورُ الْأَوَّلُ (إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا فَقَوْلُهُ) أَنَّهُ طَلَقَهَا فِي الطَّاهِرِ (وَعُجِّلَ فَسَخُّ الْغَائِصِ فِي الْخَيْضِ وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمَوْلَى) إِذَا لَمْ يَفِ (وَأُجْبِرَ عَلَى الرِّجْعَةِ لَا لِمَعْيَبٍ وَمَا لِلْمَوْلَى فَسَخُّهُ أَوْ إِمْسَرُّهُ مَالَتَقَةً) فَيَنْظُرُ الطَّاهِرُ بِذَلِكَ (كَالْعَمَانِ وَتُجْزَى الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَتَحْوِيهِ) كَأَنْفَعِهِ وَأَكْلَهُ (وَفِي طَلَاقِي ثَلَاثًا لِلِسَّنَةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةً) الْمُتَعَدِّ الثَّلَاثَ مُطْلَقًا (كَخَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةً دَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً أَوْ كَالْفَصْرِ) فَوَاحِدَةً فِي كُلِّ ذَلِكَ (وِثْلَاثٌ لِلْبِدْعَةِ أَوْ بِمَضْمُنٍ لِلْبِدْعَةِ وَبِمَضْمُنٍ لِلِسَّنَةِ ثَلَاثٌ فِيهِمَا) لِلدَّخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا .

(أَصْلُهُ) وَرُكْنُهُ أَهْلٌ وَقَصْدٌ وَتَحْلٌ وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمَاتِ (نَعَمْ الْفُضُولَى وَالْوَكِيلُ لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَبْرَةَ بِإِجَازَةِ الزَّوْجِ (وَلَوْ سَكَّرَ حَرَامًا) وَبِحُلَالِ كَالْجَنُونِ (وَمِنْ إِنْ مَيَّزَ أَوْ مُطْلَقًا) وَهُوَ الْمُتَعَدِّ كَمَا يُلْزَمُ الْجَنَائِيَّاتِ وَالْحُدُودُ وَالْإِقْرَارَاتُ وَالْعُقُودُ<sup>(١)</sup> (تَرَدَّدَ وَطَلَاقُ الْفُضُولَى

(١) فِي الْمَجْمُوعِ وَشَرْحِهِ : وَإِنْ سَكَّرَ جَرَامًا كَجَنَائِلِهِ وَحُدُودِهِ ثَلَاثًا يَتَأَكَّرُ النَّاسُ بِمُجْنُونٍ بِخِلَافِ إِقْرَارَاتِهِ وَعُقُودِهِ ثَلَاثًا يَسْلُطُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِ الْمُسْكِرِ أَوْ (١٤ — لِكَلِيلِ)

كَيْفِهِ) في احتياجه لأجازه والأحكام من يومها (وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَلَ) لأن العبرة في الصريح بقصد اللفظ فهزله جد كالرجمة والنكاح والعنق (لَا إِنْ سَبَقَ إِسَانُهُ فِي الْفَتْوَى) كالقضاء إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ (أَوْ لَقِّنَ بِلَا فَهْمٍ) عطف على المنفى (أَوْ هَذَى لِمَرْضٍ أَوْ قَالَ لِمَنْ اسْتَمَهَا طَائِقُ بِطَائِقٍ وَقَبِلَ مِنْهُ فِي طَارِقِ الْفِتَاتِ لِسَانِهِ) اللام في الفتوى أو القرينة ولا يغفر حذف حرف النداء لدليل (أَوْ قَالَ بِأَحْفَصَةٍ فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةٌ فَطَنَتْهَا فَلَمَدَتْهُ) في الفتوى وَطَائِقَةً مَعَ الْبَيْتَةِ) عند القاضي عملاً بالقصد والخطاب (أَوْ أَكْرَهَ وَلَوْ يَكْتَفُو بِمِزْمَةِ الْعَبْدِ) لعنق بعضه وحلف أن لا يعاوض على بعضه والمتمدد الحنف في هذا لأن الإكراه الشرعي كالطوع (أَوْ فِي فِعْلٍ) حلف عليه (إِلَّا أَنْ يَبْزُكَ التَّوْرِيَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا) المتمدد ولو<sup>(١)</sup> (بِخَوْفٍ مُؤَلِّمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ سِجْنٍ أَوْ قَيْدٍ أَوْ صَنْعٍ لِدِي مَرْوَةٍ بِعَلٍّ) ولو قتل (أَوْ قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ مَالَهُ) ومنه الحلف للمشار (وَهَلْ إِنْ كُنْتُ) بحسبه وهو الظاهر (تَرَدَّدَ لَا) قتل (أَجْنَبِيٍّ وَأَمْرًا بِالْحَلْفِ) إِنْ حَنَفَ (لَيْسَ لَمْ وَكَذَا الْعِتْقُ وَالنَّكَاحُ وَالْإِفْرَارُ وَالْبَيْنُ وَنَحْوُهُ) من الالتزامات لا تلزم بالإكراه (وَأَمَّا الْكُفْرُ) ظاهراً (وَسَبُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ) (وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ) كسب الصحابة بغير الذنوب ومن احتلف في نبوته أو ملكيته وغيرهم بمطلق مؤلم<sup>(٢)</sup> (كَلِمَةِ لَا يَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا) من الموت (إِلَّا لِمَنْ بَزَى بِهَا) تشبيهه في الجواز<sup>(٣)</sup> (وَصَبْرُهُ) أى من ذكر على القتل (أَجْمَلُ لَا قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ) عضواً (وَأَنْ يَزْنَ) بمكرهه أو ذات وأطى فلا يجوز ذلك ولو بالقتل (وَفِي لُزُومِ طَاعَةِ كَرِهَ عَلَيْهَا) بالبين (قَوْلَانِ) أقواهما

(١) أى ولو ترك التورية فلا يلزمه كما في المجموع . وقول المصنف بخوف متعلق بأكرهه أو بحذفه وتقديره . والاكره الذى لا حث معه يكون بخوف (٢) وغيرهم مبتدأ وبمطلق مؤلم خبر (٣) أما الولد إذا لم يجد من يطعمه إلا باتباعه فلا يمكن من نفسه ولو مات بالجوع . لأن اللواط لا يجوز بحال من الأحوال لا لضرورة ولا لإكراه بالقتل ولا لغير ذلك . وهذا اجماع من جميع المذاهب .

عدم اللزوم (كإجازه كالطلاق طائعا) تشبيهه في الخلاف (والأحسن للخصي  
 وتحله ما ملك قبله وإن تعليقا كقوله لأجنبيته هي طالق عند خطبتها)  
 فسياق البساط دل على أن المعنى إن أخذتها (أو إن دَخَلَتْ وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا  
 وَتَطَلَّقَ حَقِيقَةً وَعَلَيْهِ النِّصْفُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ) قبل أن تزوج غيره وقد قال كلا  
 تزوجتك فأنت طالق فلا مهر (على الأصوب) لفساد النكاح (ولو دخل  
 فالتسمى فقط) لأن الوطء من ثمرات العقد (كواطئه بعد حنثه ولم يعلم)  
 فلا مهر عليه لو طئه غير ما تزوجها به وقيد عدم العلم فيها قبل النكاح أيضا ويتعدد  
 على العالم إلا أن تطوع (كأن أبقى كثيرا بذكر جنس وبلد أو زمان  
 يبلغه عمره ظاهرا ويبقى ما يمتنع به عادة تشبيهه في اللزوم) (لا فيمن تحته)  
 من بلد حلف لا يتزوج منها (إلا إذا) أبانها و (وتزوجها وله نكاحها) أى  
 المرأة التى علق طلاقها على نكاحها بغير أداة تكرار فيخرج من اليمين (ونكاح  
 الإمام في كل حرية) وخشى العنت (ولزم في المضربة فيمن أبوها كذلك  
 والطائفة إن تخلقت بخليقين وفى مضر يلزم فى عملها) (الإقليم) (إن نوى  
 وإلا فله محل لزوم الجماعة وله) أى من حلف لا يتزوج بمصر (المواعدة  
 بها لا إن عم النساء أو أبقى قليلا ككل امرأة أتزوجها إلا تفويضا أو  
 من قرية) وهى صغيرة أو حتى أنظرها فعصى فلا نوى عليه فيما ذكر (أو  
 الأبكار بعد كل ثيب وبالعكس) فيلزم فيما قدمه (أو خشي في المؤجل  
 العنت وتعدت التسرى) فيتزوج للضرورة وقد قال كثير بإلغاء التعليق<sup>(١)</sup> (أو  
 آخر امرأة) إذ لا تعلم إلا بموته ولا طلاق إذ ذاك وأما أول امرأة فيلزم (وصوب  
 وقوفه عن الأولى حتى ينكح ثانية ثم كذلك) لكن الأول أصوب  
 (وهو في الموقوفة كالمولى واختاره) أى الوقف اللاحقى (إلا الأولى) فإن  
 اليمين لا ينفاهما عرفا (وإن قال إن لم أتزوج من المدينة فهى طالق

فَتَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا نُجِزَ طَلَاقُهَا) بناء على أن للمعنى كل امرأة تزوجها من غيرها طالق هذا هو الأرجح (وَتَوَوَّعَتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا) نظراً لصيغة التعليق (واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ فلم يعلت المخوف عليه حال بينموا نتمها لم يلمزم) لأنها زمن النفوذ أجنبية (وَلَوْ نَكَحَّهَا فَقَعَلَتْهُ حَيْثُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ) خلافاً للشافعية في حل اليمين بالخلع<sup>(١)</sup> (كالظاهر) تشبيهه في عوده في العصمة (لَا يَحْلُوفُ لَهَا فَعِيَهَا وَغَيْرَهَا) ضعيف والمعتمد اختصاصها بالعصمة أيضاً نعم الحلوف عليها لا تختص (وَلَوْ طَاقَهَا) أى من حلف لا يتزوج عليها (ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّتْ الْأَجْنِبِيَّةُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَن قَصْدَهُ) الذى يحكم به شرعاً (أَن لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ اليمين على نية المخوف لهما أو قامت عليه بينة) فعليه لو جاء مستفتياً لصدق (تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنُهَا تَحْتَهُ) كما سبق في اليمين (وَلَوْ عَاقَى عَبْدُ الثَّلَاثِ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَقَ وَدَخَلَتْ أَرَمَتْ) كما سبق أن العبرة بحال النفوذ (وَالثَّانِيَنِ بَقِيَّتْ وَاحِدَةٌ) وواحدة أو مطلقاً بقى اثنان (كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَقَ) تشبيهه في بقاء واحدة لأنه أذهب نصف العصمة كحر طلق واحدة ونصف (وَلَوْ عَاقَى طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَمْلُوكَةَ لَا يَبِيحُ) مثلاً (عَلَى وَنَهٍ لَمْ يَنْفُذْ) لأنه بإرثها لا يجد الطلاق محلاً (وَلَنْظُهُ طَلَّقَتْ وَأَنْتِ طَائِقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطْلَقَةٌ) بتشديد اللام (أَوْ الْعَلَّاقُ لِي لَا زِمٌ لَا مُنْطَلِقَةٌ) أو مطلوقة مثلاً فليس من صريحه (وَتَلْزَمُ وَاحِدَةٌ إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتِدَائِي) فهو طلاق فإن عطفها بالفاء كأنك طالق فاعتدى لم تلزم عند عدم النية بخلاف عدم العطف وأما نحو ثم فلا ينوى لعدم السببية فتدبر (وَصُدِّقَ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ الْبَسَاطُ عَلَى الْمَدِّ) انظر ورقرائنه بخلاف مجرد النية لحفاظها فلا تصرف العرج

(١) بناء على أنه منسوخ وهو قول ضعيف عندهم



عن معناه وإن قدمت في المحلوف عليه كما سبق (أو) على غير أنه كان (كانت مؤنثة وقالت أطمئني وإن لم تسأله فتأول بالان والثلاث في بنة وحملك على غاربك) ولا بنوى دخل أولا وفيه القرافي بما إذا عرف بذلك وكذا بقية الصيغ (أو واحدة بآئنة) إن دخل (أو نواها بخليت سبيلك أو ادخلي) وأخرجني أو اشترى مثلا والضمير للواحدة البائنة فإن لم يدخل فواحدة إلا لنية أكثر (والثلاث إلا أن بنوى أقل إن لم يدخل بها) في بن استواء للدخول بها وغيرها إن كان طلاقه خلعاً في التنويه (في كالميتة والدم ووهبتك ورد ذلك لأهلك أو أنت أو ما أنقلب إلي من أهل حرام أو خلية أو بائنة أو أنا وحلف عند إرادة النكاح) في غير المدخول بها أنه نوى دون الثلاث (ودين في نفيه إن دل بساط عليه) كما سبق في الصريح (وثلاث) في المدخول بها (في لا عصمة لي عليك أو اشترتها منه إلا لفداء) استثناء من الأولى (وثلاث إلا أن بنوى أقل مطلقاً) دخل أولاً (في خليت سبيلك) وسبق ما إذا نوى بها الواحدة البائنة (وواحدة في فارقتك) إلا لنية أكثر (ونوى فيه وفي عده في اذهبي وانصري أولم أتزو جك أو قال له رجل ألك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو معنقة أو انجحي بأهلك أو آست لي بامرأة إلا أن يملق في الأخير) فثلاث (وإن قال لا نكاح بيني وبينك أو لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه إن كان عتاقاً وإلا فبقيات وهل تحرّم) وينوى في غير المدخول بها (بوجهي من وجهك حرام أو على وجهك حرام) يتخفيف على (أو ما أعيش فيه حرام لا شيء عليه) حيث لم ينو الزوجة (كقوله لها يا حرام أو الحلال حرام أو حرام على أو جميع ما أملاك حرام ولم يرد إذ خالها) تنبيه في الثاني (قولان) راجع لما قبل الكاف (وإن قال سائبة متى أو عتينة أو

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ نَكَلَ نَوَى فِي  
عَدَدِهِ) بمعنى يقال له لزمك الطلاق ولا محالة فإما أن تعترف بشيء وإلا فالثلاث  
(وَعَوْفٍ) لتأنيده في شأن العصمة (وَلَا يَنْوَى فِي الْعَدَدِ) في ريب في النفي  
العدد (إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتَ بَائِنٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيفَةٌ  
أَوْ بَتَّةٌ جَوَابًا لِقَوْلِهِمْ أَوْدُ نَوْ فَرَجَ اللَّهُ لِي مِنْ مُحِبَّتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِاسْقِي  
الماء أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ) أَوْ صَوْتٍ سَادِجٍ أَوْ بِكُزْمَارٍ (أَزِمَ لَا إِنْ قَصَدَ التَّنْفِظَ  
بِالطَّلَاقِ فَلَفْظُ بِهِذَا) أَيْ نَحْوِ اسْقِي الْمَاءَ (غَلَطًا أَوْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّزَ الثَّلَاثَ  
فَقَالَ أَنْتَ طَائِقٌ وَسَكَتَ) فَوَاحِدَةٌ (وَسُفَّهُ قَائِلُ يَا أُمِّي وَيَا أُخْتِي) وَغَيْرُ ذَلِكَ  
مِنَ الْحَارِمِ لَزُوجَتِهِ وَاخْتَلَفَ بِالسَّكَرَاةِ وَالتَّحْرِيمِ (وَأَزِمَ بِالْإِشَارَةِ الْمَقْهُمَةِ)  
جَعَلَ أَوْ قَرَأَنَ وَلَا يَكْفِي الْقَصْدُ (وَبِمُجَرَّدِ إِرْسَالِهِ مَعَ رَسُولٍ) وَإِنْ لَمْ يُبَايَعْ  
(وَبِالْكِتَابَةِ عَازِمًا) حِينَ السَّكْتِ أَوْ الْإِخْرَاجِ وَعَدَمِ الْفِيَةِ مَحْمُولٍ عَلَى الْعَزْمِ  
(أَوْ لَا) بَأَنَّ كِتَابَ مُسْتَشِيرٍ وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ (إِنْ وَصَلَ) فِي لُزُومِهِ بِكَلَامِهِ  
النَّفْسِيِّ خِلَافَ) الرَّاجِحِ عَدَمِهِ (وَإِنْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ بِعَطْفٍ بِوَاوٍ أَوْ ثَمَّ فَثَلَاثٌ  
إِنْ دَخَلَ) لَا مَفْهُومَ لَهُ إِنْ نَسِيَ (كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقًا) دَخَلَ أَوْ لَا (وَبِلَا  
عَطْفٍ ثَلَاثٌ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا كَغَيْرِهَا إِنْ نَسِيَ) إِذْ لَا يَرْتَدِفُ مَعَ التَّرَاخِي  
عَلَى الْبَائِنِ (إِلَّا لِنِيَّةٍ نَأْ كَيْدٍ فِيهِمَا) الْمَدْخُولُ بِهَا وَغَيْرُهَا (فِي غَيْرِ مُعَاقٍ  
بِمُعَدِّدٍ) فَإِنَّهُ يُبْطَلُ التَّأْ كَيْدُ (وَلَوْ طَلَّقَ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ هِيَ طَائِقٌ  
فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ) وَلَا الْإِنْشَاءَ (فَقِيَ لُزُومِ طَلْقَةٍ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ حَلَالًا عَلَى  
الْإِخْبَارِ (أَوِ اثْنَتَيْنِ قَوْلَانِ) فِي الرَّجْعِيَّةِ عِنْدَ الْقَاضِي (وَنِصْفِ طَلْقَةٍ أَوْ طَلْقَتَيْنِ)  
عَطْفٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ (أَوْ نِصْفِي طَلْقَةٍ أَوْ نِصْفٍ وَثُلُثِ طَلْقَةٍ) بِإِضَافَتِهِمَا  
لَهَا (أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ) إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ الْعَرَفُ بِالْتَّمِدُّدِ عَلَى أَنْ فِي بَيْنِي مَعَ أَوْ  
بَعْدَ (أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتَ وَكَرَّرَ) وَلَمْ يَنْوِ التَّكْرَارَ (أَوْ طَائِقٍ أَبَدًا طَلْقَةً) وَقَبْلَ

بِالثَلَاثِ فِي الْآخِرِ (وَثَنَتَانِ فِي رُبْعٍ طَلَقَةٍ وَنِصْفِ طَلَقَةٍ) لِنَعْدَدِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ  
(وَوَاحِدَةٍ فِي اثْنَتَيْنِ) وَرَبَّمَا كَانَ عِنْدَ عَامَةِ مِصْرٍ ثَلَاثًا (وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ إِلَّا  
نِصْفَهُ) فَإِنَّهُ وَاحِدَةٌ وَنِصْفٌ، فَإِنْ قَالَ إِلَّا نِصْفَ الطَّلَاقِ ثَلَاثٌ حَمَلًا لِلإِظْهَارِ  
عَلَى الْوَاحِدَةِ (وَأَنْتِ طَاقٍ إِنْ تَزَوَّجْتُكِ ثُمَّ قَالَ كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَؤُلَاءِ  
الْقَرَبَةِ فَهِيَ طَاقٍ) لِأَنَّ جِهَةَ الْعُمُومِ غَيْرُ جِهَةِ الْخُصُوصِ وَفِي الْعَكْسِ خِلَافٌ  
(وَفَلَاثٌ فِي) أَنْتِ طَاقٍ الطَّلَاقِ (إِلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كَلِمَا  
حِضَّتِ) وَهُوَ مَتَوَقَّعٌ مِنْهَا (أَوْ كَلِمَا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَقْتُكِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ  
طَلَاقِي فَأَنْتِ طَاقٍ وَطَلَقْتِهَا وَاحِدَةً) لِأَنَّ فَاعِلَ السَّبَبِ فَاعِلُ الْمُسَبَّبِ (وَأِنْ  
طَلَقْتُكِ فَأَنْتِ طَاقٍ قَبْلَهُ ثَلَاثًا) لِإِلْغَاءِ الْقَبْلِيَّةِ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَاقٍ أَمْسِ  
(وَطَلَقَةٍ فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَهُنَّ بَيْنَكُنَّ طَلَقَةٌ) فَأَكْثَرُ (مَا لَمْ يَزِدْ الْعَدَدُ عَلَى  
الرَّابِعَةِ) فَاثْنَانِ إِلَى تِسْعٍ ثَلَاثٌ (سَحْنُونَ وَإِنْ شَرَّكَ) فِي ثَلَاثٍ (طَلَقْنِ ثَلَاثًا  
ثَلَاثًا) وَهَلْ خِلَافٌ إِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَيْنِيَّةِ وَالشَّرِيكِ فَلَرَا جِجْ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ  
(وَأِنْ قَالَ أَنْتِ شَرِيكَةٌ مُطَلَقَةٌ ثَلَاثًا وَلِثَالِثَةٍ وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا طَلَقْتِ)  
الثَّانِيَّةِ (اثْنَتَيْنِ) إِذَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَنِصْفٌ (وَالطَّرْفَانِ ثَلَاثًا) لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ لَهَا مِنْ  
الْأُولَى وَاحِدَةٌ وَنِصْفٌ وَمِنْ الثَّانِيَّةِ وَاحِدَةٌ وَمَقْضَى مَا لِسَحْنُونَ الثَّلَاثُ فِي كُلِّ  
(وَأَدَبَ الْأَجْزَى كَمَا طَلَقَ جُزْءَهُ وَإِنْ كِيدَ وَلَزِمَ بِشَعْرَتِكَ طَاقٍ أَوْ كَلَامُكَ  
عَلَى الْأَخْسَنِ) كَمَا كَلَّمَ مَا يَتْلُو ذَبَّهُ كَمَا لَا عِلْمَ (لَا بِسُمَالٍ وَبُصْرٍ) بِخِلَافِ الرُّبُوعِ  
فِيهِ قَبْلُ الْإِنْفِصَالِ (وَدَمْعٍ) الْإِلَنِيَّةِ (وَصَبَحَ اسْتَعْنَا بِإِلَا) وَنَحْوَهَا (إِنْ أَنْصَلَ)  
وَأَعْتَقَرَ نَحْوَ السَّمَالِ (وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ فِي ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ) طَاقٍ  
(ثَلَاثًا أَوْ الْبَقَّةَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً) رَاجِعَانِ لَهَا (اثْنَتَانِ) لِإِلْغَاءِ لِلْاسْتِثْنَاءِ  
الْأَوَّلِ فِي الْأَوَّلَى قَالَهُ ابْنُ شَاسٍ وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِيهِ وَاحِدَةٌ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَهُوَ  
طَلَقٌ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الثَّانِيَّةَ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ بَقِيَ اثْنَانِ يُخْرَجَانِ مِنَ الْأَوَّلَى

(وَوَاحِدَةً رَائِدَتَيْنِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمْعِ فَوَاحِدَةً وَإِلَّا ثَلَاثًا) يشمل عدم النية احتياطاً (وَفِي الْإِنْفَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارُهُ قَوْلَانِ) أرجحهما الاعتبار ففي خمس إلا اثنتين ثلاث عب إلا أن يكون الأحوط عدمه. كخمس إلا ثلاث (وَنُجِزَ إِنْ عُلِّقَ بِمَاضٍ مُتَقَنٍّ بِعِزٍّ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ نِسْرَةً) يعني بانتفائه فرجع للواجب ومثلوا الأول بلو حضرت فلاناً أمس لأجمعين بين حياته وموته لأنه في قوة قوله إن لم أجمع فانت طالق والمادى لأخرقن به الأرض والشرعى لأشتمنه (أَوْ جَائِزٍ كَلَوْ جِئْتَ قَضَيْتُكَ) حَقُّك وجعله جائزاً إما قبل الأجل أو بمعنى للأذن فيه وإن وجب ثم الراجع فيه عدم التاجيز (أَوْ مُتَقَبَّلٍ مُحَقَّقٍ وَيُشَبِّهُهُ بُلُوغُهُمَا عَادَةً كَبَعْدَ سَنَةٍ أَوْ يَوْمٍ مَوْئِي) لا بعده (أَوْ إِنْ لَمْ أَمْسِ السَّمَاءُ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا) لأنه لغو من الكلام إلا لقربة صلابه مثلاً (أَوْ لِمَزَلِهِ كَطَأَقِ أَمْسٍ أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ كَانَ قُمْتُ) إلا أن يعين زمناً بقبل عادة (أَوْ غَالِبٍ كَانَ حِضْتِ) فيمن تحيض (أَوْ مُحْتَمَلِي وَاجِبٍ كَانَ صَلَاتِ أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا كَانَ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ الْأَوْزَةِ قَلْبَانِ) أو إن لم يكن (أَوْ فُلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) إلا لفص أو إجماع (أَوْ إِنْ كُنْتُ حَامِلًا أَوْ إِنْ لَمْ تَكُونِي وَحِمَاتِ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فُطْهِرَ لَمْ يَمَسْ فِيهِ) فيحنت في الثاني (وَإِخْتَارَهُ مَعَ الْعَزْلِ) ضعیف (أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ اِطْلَاعُنَا عَلَيْهِ كَانَ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الْمَلَأْتِكُ أَوْ الْجُنُّ أَوْ صَرَفَ الْمَشِيئَةِ عَلَى مُعَاتِي عَلَيْهِ) فكلامهم والعبارة بوجوده (بِخِلَافِ) إلا أن يَبْدُو لِي فِي الْمَعْلَقِ عَلَيْهِ قَطْ) كدخول الدار فينتفع (أَوْ كَلْبَانِ لَمْ تَمَطُرِ السَّمَاءُ غَدًا إِلَّا أَنْ يَعْصِمَ الزَّمَنُ) الاستثناء منقطع (أَوْ بِخِلَافِ لِعَادَةٍ) في أمانة المطر (فَيَمْتَنِّظَرُ وَهَلْ يَنْتَظَرُ فِي الْبَرِّ) إن مطرت (وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرَ

أَوْ يُنْجِزُ كَالْحِنْثِ تَأْوِيلَانِ ( فالوضع قرب الزمن وعدم الإمارة ) ( أَوْ )  
يُحَرِّمُ كَإِنْ لَمْ أَزِنْ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ أَوْ بِمَالٍ يُعْلَمُ حَالًا وَمَالًا  
وَدُبَّانِ إِنْ أُمِّنَ حَالًا وَادْعَاهُ ( كرواية الملل ( فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى التَّقْبِضِ  
كَإِنْ كَانَ هَذَا غُرَابًا أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِ يَقِينًا طَلَقَتْ ) زوجة  
من لم يدعه فإن ادعياء برًّا وإن حلف بزوجه طلقنا ( وَلَا يَحْنُثُ إِنْ عُلِقَتْهُ  
بِمُسْتَقْبَلٍ مُتَمَتِّعٍ كَإِنْ لَمَسْتُ السَّمَاءَ أَوْ إِنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ ) ومتنفي  
ماسبق في إن لم يكن هذا الحجر حجرا الحنث هنا أيضاً وهما طريقتان كما أفاده بن  
وغیره وتكاثف عجب ومن وافقه الفرق بينهما بر جوع هذا لعارض بعيد ( أَوْ لَمْ  
تُعْلَمْ مَشِيئَةُ الْمُعْلَقِ بِمَشِيئَتِهِ ) من الآدميين فلا شيء ولو مات ( أَوْ لَا يُشْبِهُ  
الْبُلُوغُ إِلَيْهِ ) ولو بلغاه على ظاهر كلامهم ( أَوْ طَلَقْتِكِ وَأَنَا صَبِيٌّ ) أو يحنن  
إِنْ نَسَقَ وَسَبَقَ ( أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَّى أَوْ إِنْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْسُهُ ) عناداً فيلزم  
كَمَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَا أَمُوتُ ( أَوْ إِنْ وَلَدْتَ جَارِيَةً أَوْ إِذَا حَمَلْتَ إِلَّا أَنْ  
يَطَّأَهَا مَرَّةً وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ ) اعتباراً بظهور الحمل فينجز كما سبق في إن ولدت  
غلاماً ( كَإِنْ حَمَلْتَ وَوَضَعْتَ ) تشبيه تام فيحنث إن وطئ ولم يستبرأ وهي ممن  
تحمل وينجز في ظاهرة الحمل نظراً للثنائي ( أَوْ مُحْتَمِلٌ غَيْرُ غَالِبٍ ) لا شيء فيه الآن  
( وَانْتَظِرْ إِنْ أَنْبَتَ كَيَوْمٍ قَدُومَ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوَّلُهُ إِنْ قَدِمَ فِي نَفْسِهِ )  
اعتراض بأنه إن علق على اليوم يحز وعلى نفس القدوم فالطلاق من حينه لا من  
أول النهار ( وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ إِنْ شَاءَ ) في التوقف على المشيئة ( بِخِلَافِ  
إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي ) فلا يدفع إلا إن رجعه للمعلق عليه كما سبق ( كَالنَّذْرِ وَالْعَقْرِ )  
تشبيه تام في إعمال مشيئة الغير وإلغاء مشيئة نفسه ( وَإِنْ تَنَى ) مقابل أثبت  
( وَلَمْ يُوَجَّلْ ) وإلا فعلى بر ما اتسع الأجل كما سبق في الإيمان ( كَإِنْ لَمْ  
يَقْدَمْ مُنْجِعٌ مِنْهَا إِلَّا إِنْ لَمْ أَحْبِبْهَا ) وهي ممن تحمل وإلا تجز ( أَوْ ) إن لم

(أَطَامًا) فلا يمنع لأن بره في قربانها (وَهَلْ يُمْنَعُ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا فِي كَهْنٍ لَمْ أَحُجَّ) بماله وقت معين (فِي هَذَا الْعَامِ) فيه إن هذا حنث، وإن لم يمنع اتفاقاً قبله وجعله بعض قيدا لحلقه أى في قوله في هذا العام إن لم أحج وبعد فلا قاعدة له (وَلَيْسَ وَقْتُ سَمَرٍ) فلا يمنع حتى يدخل وقته (تَأْوِيلَانِ إِلَّا إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ) استثناء من عدم التنجيز المأخوذ من المنع (أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَيْتَةِ فَأَنْتِ طَائِقُ رَأْسِ الشَّهْرِ الْبَيْتَةِ أَوِ الْآنَ فَيُنَجِّزُ) في الرماضى وغيره لأن يتخلص من هذا بالحالعة حتى يمضى الأجل (وَيَقَعُ وَلَوْ نَعَضَى زَمَنُهُ كَطَائِقِ الْيَوْمِ إِنْ كَلَّمْتُ فَلَنَا غَدًا) وكله غدا رد به قول ابن عبد السلام يختار الخلوف عليه فإذا جاء رأس الشهر مضى زمن اليمين فلا يلزمه في الثانى (وَلَمَّا قَالَ ابْنُ لَمْ أَطْلُقْكَ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَأَنْتِ طَائِقُ الْآنَ الْبَيْتَةِ فَإِنْ عَجَلَهَا أَجْزَأَتْ وَإِلَّا قِيلَ لَهُ إِمَّا عَجَلْتَهَا وَإِلَّا بَأَنْتِ وَلَمَّا حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ فِي الْبَرِّ كَنَفْسِهِ) ينتظر (وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحَنْثِ) أى كنفسه فيمنع منها حتى يفعل ويدخل عليه أجل الإيلاء إن لم يفعل (أَوْ لَا يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْإِبْلَاءِ وَيَقُولُ لَهُ) بالاجتهاد وهو المذهب (قَوْلَانِ وَإِنْ أَقَرَّ بِفِعْلٍ) أو شهدت به بيعة (نَمْ حَلَفَ مَا فَعَلْتُ صَدَّقَ بِيَمِينٍ) في عدم الحنث لأنه كالطعن في البيعة وإن ضمن المال (بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ) أو شهادتها (بِمَدَّ الْيَمِينِ فَيُنَجِّزُ وَلَا تُمْسِكُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنْتِ) وإلا فيحتمل أنه راجعها (وَلَا تَنْزِيلُ إِلَّا كَرَمًا) بخوف الموت (وَلَتَقْتَدِرُ مِنْهُ فِي جَوَازِ قَتْلِهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا) ولم يندفع إلا به كالأصائل (قَوْلَانِ وَأَمَرَ بِالْفِرَاقِ فِي إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي أَوْ تَبْغِضُنِي) مصيقتان (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الراجح (أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي

الْحَلْفُ فَيُنَجِّزُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا مَا بَدَلُ لَهَا وَبِالْأَيْمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا وَلَا  
يُؤْمَرُ إِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدِدَ وَمَوْ سَالِمُ الْخَاطِرِ ( مَنْ  
اسْتَفْكَاحَ الْوَسْوسَةِ ) كَرُوبَةٍ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ الْخُلُوفَ عَلَيْهِ  
فِيؤْمَرُ ( وَهَلْ يُجَبِّرُ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ شَكَّ ) فِي الْمَطْلَقَةِ ( أَهْدَى أَمْ غَيْرُهَا  
أَوْ قَالَ إِحْدَاكُمَا طَائِقٌ ) وَلَمْ يَبَيِّنْ ( أَوْ أَنْتَ طَائِقٌ بَلْ أَنْتَ طَلَقْتَ ) وَإِحْدَاكُمَا  
حُرَّةٌ بِخَبَرٍ ( وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتَ خَيْرٌ ) حَيْثُ نَوَاهُ ابْتِدَاءً ( وَلَا أَنْتَ طَلَقْتَ إِلَّا وَلِي  
إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ ) فَمِمَّا ( وَإِنْ شَكَّ أَطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا  
لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَصَدَّقَ إِنْ ذَكَرَ ) فَيَرْجِعُ ( فِي الْعِدَّةِ مُنْهُ إِنْ  
تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ ) لَا تَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ أَبَدًا كُلُّ ثَلَاثَةِ أَزْوَاجٍ دَوْرٌ  
لِلأَوَّلِ اثْنَانِ وَلِلثَانِي وَاحِدَةٌ وَلِلثَالِثِ ثَلَاثٌ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ ( إِلَّا أَنْ يَدَّيْ )  
فَيُفِي بَعْدَ عَلَى عَصْمَةٍ مُتَيَقِّنَةٍ ( وَإِنْ حَلَفَ صَانِعُ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ  
تَدْخُلِيَ ) مِثْلًا ( فَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلْتُ حُنْتِ الْأَوَّلِ ) عِنْدَ التَّفَازُعِ لِحَلْفِهِ عَلَى  
مَا لَا يَمْلِكُ ( وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلِمَتِي إِنْ دَخَلْتُ لَمْ تَطَاقُ إِلَّا هِمَا ) لِأَنَّهُ عَاقِ  
عَلَيْهِمَا وَلَا يَنْظُرُ لِرَتِّيبِ احْتِيَاظًا ( وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحَرَامٍ وَآخَرُ بِبِدْعَةٍ أَوْ  
بِعَمَلِيَّةٍ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَذِي الْحِجَّةِ ) ظَرْفٌ لِلتَّعْلِيقِ ( أَوْ بِدُخُولِهِ  
فِيهِمَا أَوْ بِكَلَامِهِ فِي الشُّوقِ وَالتَّسْجِيدِ أَوْ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمًا بِمَضَرٍّ وَبَوْمًا  
بِمَكَّةَ ) وَأَمَّا الدَّهَابُ وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي ( ر ) ( لَفَقْتُ كَشَاهِدٍ  
بِوَاحِدَةٍ وَآخَرَ بِأَزِيدٍ وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ وَإِلَّا سُجِنَ حَتَّى يَحْلِفَ ) فَإِنْ طَالَ  
دِينُ ( لَا يَفْتَلِنَ ) كَوَاحِدٍ بِالْدُخُولِ وَآخَرَ بِالرُّكُوبِ وَقَدْ عَاقَ عَلَيْهِمَا ( أَوْ يَفْعَلُ  
وَقَوْلُ كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالْدُخُولِ وَآخَرَ بِالْدُخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ  
وَنَسِيَاهَا لَمْ تُقْبَلْ ) لِإِطْلَانِ بَعْضِهَا ( وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً ) فَإِنْ نَكَلَ بِسِ

فإن طال دين (وإن شهد ثلاثة بيمين) مختلفة (ونكّل فالثلاث) المذهب  
حبسه فإن طال دين

(فصل. إن فوضه) أى الطلاق (لها توكيلاً فله النزل إلا إتياناً  
حق) كتمليق بتزوج عليها (لا تخيراً أو تمليكاً وحيل بينهم) حيث  
لا عزل (حتى تجيب ووفت) فلا تمهل (وإن قال إلى سنة متى علم  
فتمضي وإلا أسقطه الحاكم وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاقه  
ورده كتمليكها طائفة) ولو جهلت الحكم لا الخيار وانول له إن الوطاء  
طوع لا المدمات (ومضى يوم) بمعنى زمن (تخيرها وردّها بعد بينواهما)  
ولو بقيت العصمة والرجعية زوجة وفي الحقيقة الاسقاط بالبينونة نعم الثمرة ينظر  
لها بعد الرد (وهل نقل فمأشها ونحوه) كتمطية وجهها (طلاق أو لا تردّد)  
حيث لا نية ولا عرف (وقيل تفسير قبيلت أو قبيلت أمرى أو ما ملكتني  
يرد أو طلاق أو بقاء) على النظر (وناكر مخيرة لم تدخل ومملكة مطلقة)  
وهل التفرقة لغوية أو عرفية تبدل وهو ما في بن عن القرافي<sup>(١)</sup> (إن زادنا على  
الواحدة ونواها) الأولى على ما نواه (وبادر وحلف إن دخل وإلا فبند  
الارتجاع ولم يكرّر أمرها بيدها إلا أن ينوي التأكيّد) ح لا فرق  
بين التكرار وعدمه لأن الموضوع نية الواحدة وفي ابن الحاجب بدل هذا الشرط  
ولم يقل كما شئت فكأنه اختلط على الص صيغة التكرار بتكرار الصيغة فلي نظر  
(كذلكها هي) يحمل على التأنيس وإنما يحتاج لذلك مع البينونة (ولم يشترط  
في العقد وفي تحله على الشرط إن أطاق) كاتب الوثيقة (قولان<sup>(٢)</sup> وقيل  
إرادة الواحدة) بعد قوله لم أرد طلاقاً (الملغى فيناكر والأصح خلافه)

(١) هو شهاب الدين القرافي صاحب شرح المحصول والقروق والذخيرة وغيرها وهو تلميذ  
الغز بن عبد السلام أما بدر الدين القرافي صاحب شرح المختصر فتأخر وهو شيخ عجم  
(٢) الأول لابن فتحون والثاني لابن المطار . فكان اللائق أن يقول تردد . كذا في  
حاشية الدسوقي .



الـكن الأول لابن القاسم (ولا نُكْرَرة له) إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطْلَقٍ وَإِنْ  
 خَالَتْ طَلَّقَتْ نَفْسِي سُمِّلَتْ بِالْمَجَاسِ وَبَعْدَهُ) عب وغيره بالقرب وفي بن  
 عن ابن رشد هذا الحكم ولو مضى شهران فانظره (فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ أَرَمَ  
 فِي التَّخْيِيرِ وَنَاكَرَ فِي التَّمْلِيكِ وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً) (أَوِ اثْنَتَيْنِ) (بَطَلَتْ فِي  
 التَّخْيِيرِ وَمَنْ يُحْتَمَلُ) قولها للذكور (عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ  
 الْبَيِّنَةِ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ) من نفس ابن رشد فالحل للفعل كما في (ر)  
 سَوُّ أَلْهَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي) هذا عين ما سبق فصوابه اخترت الطلاق  
 (أَبْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ) لعدم الجزم بالثلاث (قَوْلًا زِيَادَةً وَخَافَ فِي اخْتَارِي  
 فِي وَاحِدَةٍ) فأثبت لاحتمال مرة واحدة (أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ طَائِفَةً وَاحِدَةً)  
 حقه زيادة أو تقيمي لأنه المؤيد كما قال عبد الحق لا رادة للدفعة الواحدة وإن  
 تعدد (لا اختاري طائفة) فأوقفت أكثر فلا يلزمه ولا يمين عليه (وَبَطَلَتْ) جميع  
 ما بيدها كما حقه (ر) (إِنْ قَضَتْ بَوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيقتَيْنِ أَوْ فِي  
 تَطْلِيقتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيقتَيْنِ فَلَا تَقْضِي إِلَّا بَوَاحِدَةٍ) لأن من للتبويض (وَبَطَلَتْ)  
 حنفها (فِي) التخيير (المطلق إِنْ قَضَتْ) للدخول بها (بِدُونِ الثَّلَاثِ) ولم  
 يرض (كطَلِّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا) ولو غير مدخول بها (وَوُفِّقَتْ إِنْ اخْتَارَتْ  
 بِدُخُولِهِ عَلَى ضَرَّتِهَا وَرَجَعَ مَالِكُ إِلَى بَقَائِهَا) التملك والتخيير (بِيَدِهَا فِي  
 الْمُطْلَقِ مَا لَمْ تَوْفُقْ أَوْ تَوَطَّأْ) بل يكفي التمكن (كَتَتِي شِئْتُ) اتفاقاً  
 (وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالسُّعُوطِ) متى خرجا عنه عادة وهو المذهب وإليه رجع  
 مالك ثانياً (وَفِي جَعْلِ إِنْ شِئْتُ أَوْ إِذَا كَتَتِي) فيتنق على البقاء (أَوْ  
 كَالْمُطْلَقِ) في الخلاف السابق (تَرَدُّدُ كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَّغَهَا) شب  
 لم يقع له تشبيه في التردد إلا هذا (وَإِنْ عَيَّنَّ أَوْ رَأَتْ تَمَيَّنَ) هذا محترز للمطلق  
 والمراد تمين حتى توفف كما سبق (وَإِنْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَزَوْجِي أَوْ

بِالْعَكْسِ فَالْحُكْمُ لِلْمُتَقَدِّمِ ، وَهُمَا فِي التَّنْجِيزِ لِعَمَلِيَّتِهِمَا بِمُنْجَزٍ وَغَيْرِهِ  
كَالطَّلَاقِ) ويلزم كل من تزوجتها مُقَوَّضَةً أعدم الجزم بالضيقة (وَلَوْ عَلَقَهُمَا  
بِمَغْيِبِهِ شَهْرًا فَقَدِمَ وَلَمْ نَعْلَمْ) يُحْزَرُ<sup>(١)</sup> — هذا التشبيه الآتي (وَأَزَوَّجَتْ  
فَكَالْوَلِيِّينَ وَبَحْضُورِهِ) أى شخص ما ولو حذف الضمير أو قال بأمر أحسن  
(وَلَمْ نَعْلَمْ) ومكنته (فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا وَاعْتَبِرَ التَّخْيِيرُ قَبْلَ بُلُوغِهَا وَهَلْ  
إِنْ مَبِزَتْ أَوْ مَتَى تَوَطَّأَ قَوْلَانِ وَلَهُ التَّفْوِضُ بَعْضُ لَغْوِهَا وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكِيلُهُ)  
على أن يغيرها أو يملكها أو لا نظراً للوكل عليه وهو الأرجح (قَوْلَانِ وَلَهُ  
النَّظَرُ وَصَارَ كَهَيِّ) فى الوقف والمناكرة وغير ذلك (إِنْ حَضَرَ أَوْ كَانَ  
غَائِبًا قَرِيبَةً كَالْوَلِيِّينَ) ذهاباً (لَا أَكْثَرَ فَلَهَا) النظر (إِلَّا أَنْ تَمَكَّنَ  
مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَغِيبَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُشْهِدْ بِبَقَائِهِ فَإِنْ أَشْهَدَ فَقَبْلَ بَقَائِهِ بِيَدِهِ  
أَوْ يَنْتَقِلُ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ) وإن أوصى لأحد اعتبر (وإن ملك رجلين  
فليس لأحدهما القضاء إلا أن يكونا رؤوَيْنِ) يَسْتَقِلُّ كل بالقضاء وهو  
الحمل عند ابن القاسم إذا عدت النية

(فَصَلِّ) (بِرَّ نَجِّحْ) على أحكام النكاح<sup>(٢)</sup> (مَنْ يَنْسَكِحْ) فى الجملة (وإن  
بِكُلِّ حَرَامٍ) ومرض (وَعَدَمِ إِذْنِ سَيِّدٍ) وولى وغريم لا جنون أو سكر  
(طَائِعًا غَيْرَ بَائِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحِ حَلٍّ وَطُئُهُ) لا أول فاسد بقرره ولا فى صوم  
ولم يجب إمساكه (بِقَوْلٍ) محتمل (مَعَ نِيَّةٍ كَرَجَعْتُ) إذ يحتمل لها وعنهما  
(وَأُمْسَكَتُ) يحتمل لى وعنهما (أَوْ نِيَّةٍ) بمعنى حديث النفس (عَلَى الْأَظْهَرِ)  
عند ابن رشد وقواه حش (وَصُحِّحَ خِلَافُهُ) وأقره بن وغيره (أَوْ بِقَوْلٍ)

(١) أى يحصل هذا وينفى عنه التشبيه الآتى وهو قوله فكالوليين

(٢) أى فتعترى الأحكام التى سبقت فى أول النكاح . وهى التدب والكرامة الخ

ماسبق هناك .

صريح (وَلَوْ هَذَا) بأن لم ينو (في الظاهر لا الباطن لا بقول مُحْتَمَلٍ بِلَا نِيَّةٍ  
كَأَعَذْتُ الْحِلَّ أَوْ رَفَعْتُ التَّحْرِيمَ) إذ يحتمل له وانفيه (وَلَا بِفِعْلِ دُونِهَا  
كَوَطْءٍ وَلَا صَدَاقٍ) ولا حد ويحقق الولد مراعاة لقول ابن وهب مجرد الوطء  
رجمة ويستبرئها ويراجعها بغيره في عدة الأول (وَأِنْ اسْتَمَرَّ) عب هذا فرض  
سؤال وكذا لو اكتفى بمرة (وَانْفَضَّتْ لِحَقِّهَا طَلَاقُهَا) بعد العدة (حَلَّى الْأَصْحَى)  
كمن طلق في مختلف فيه (وَلَا إِنْ لَمْ يُدْخِلْ دُخُولًا) بأمراتين (وَأِنْ أَصَادَقَا  
حَلَّى الْوَطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَأَخِذَا بِإِقْرَارِهَا) في العدة على ما ارتضاه (ر) ومن  
وافقه ، بعض الحنفين هذا ظاهر إن أراد الرجعة فعناه أما إن راجعها بالقبل  
فلا يتزوج أختها مثلاً ولا تتزوج غيره ولو بعد العدة (كَدَعَاؤِهَا لَهَا بَعْدَهَا)  
أى العدة ظرف الدعوة تشبيهه في المعاملة بمقتضى الإقرار (إِنْ تَمَادَيْتُ عَلَى  
التَّصَدِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ) ومن رجع سقط ما عليه (وَالْمُصَدِّقَةُ النَّفَقَةُ) أى  
فشرط أخذه بمقتضى إقراره فيها إن تصدقه فلا تسكرار كما فى بن (وَلَا تُطَلِّقُ  
لِحَقِّهَا فِي الْوَطْءِ) لأنه لم يقصد ضررها (وَلَهُ جَبْزُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ عَلَيْهَا  
بِرُبْعِ دِينَارٍ وَلَا إِنْ أَقْرَبَ بِهِ فَقَطْ فِي زِيَارَةِ بَخْلَافِ الْبِنَاءِ) فيه كفى لإقراره  
وهناك طريقة قوية تشترط التصديق مطلقاً كما فى حش وغيره (وَفِي إِبْطَالِهَا  
إِنْ لَمْ تُنَجَّزْ كَعَقْدٍ قِيَاساً عَلَى النِّكَاحِ) (أَوْ) تبطل (الآن فَقَطْ) فلا تنجز  
(تَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ إِنْ دَخَلَتْ) الخلوفا عليها (فَقَدَارُ نَجْعَتِهَا  
كَاخْتِبَارِ الْأُمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا) بلنى (بِخِلَافِ ذَاتِ  
الشَّرْطِ تَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ) فيلزم والفرق بين المسألتين  
طريقة (وَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ) ببنيتها بالوطء  
(أَوْ تَصَرُّفِهِ) تصرف الأزواج (وَمَبِيدَتِهِ فِيهَا) أى العدة ظرف الإقرار  
وما بعده (أَوْ قَالَتْ حِضْتُ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى فَوَلَّيْتُهَا قَبْلَهُ بِمَا يُكْذِبُهَا

أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَتَتْ ثُمَّ قَالَتْ كَأَنْتِ انْقَضَتْ ) إِنْ بَادَرَتْ صَدَقَتْ مَا امْكَنْ كَمَا بَأَى (وَلَوْ) ادْعَتْ انْقِضَاءَهَا عِنْدَ مِرَاجَعَتِهِ فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ (وَلَدَتْ لِذَوْنِ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ) مِنْ وَطْءِ الثَّانِي بِمَالِهِ بَالٍ (رُدَّتْ بِرَجْعَتِهِ) حَيْثُ لَمْ يَمُضْ مِنْ طَلَاقِهِ فَوْقَ أَقْصَى الْحُلِّ (وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي) تَأْيِيداً لِأَنَّهَا ذَاتُ زَوْجٍ وَنَسْخَةٍ لَوْ أَحْسَنَ مِنْ أَوْ كَافِيَ مِنْ غَيْرِ<sup>(١)</sup> (وَلِنْ لَمْ تَسَلِّمْ سَهَا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ) وَلَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ (أَوْ وَطِئَ الْأُمَّةَ سَيِّدٌ فَسَكَتُوا لِمَنْ لَيْنِ وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْاسْتِمْنَاعِ وَالذُّخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا) وَفِي بَنِ خِلَافٍ فِي سَكْنَى الْأَعْرَبِ بَيْنَ الْمُتَاهِلِينَ فَانْظُرْهُ (وَصُدِّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْفَرْءِ وَالْوَضْعِ بِلَا يَمِينٍ مَا أُمْكَنْ وَسُئِلَ النِّسَاءُ) هَلْ يُمْكِنُ إِنْ أَشْكَلَ (وَلَا يُفِيدُ) جَوَازَ الرَّجْعَةِ (تَسْكَدُ بِهَا نَفْسُهَا وَلَا أَنْهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ) لِلْمُعْتَمِدِ قَبُولُ هَذَا (وَلَا رُؤْيَا النِّسَاءِ لَهَا) فَوَافَقْنَ دَعْوَاهَا الثَّانِيَةَ لِمَا الدَّيْرَةُ بِالْأَوَّلَى (وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةٍ فَقَالَتْ لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً) اِثْرُ (فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَمَرَبِصَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظْهِرُهُ) أَى الْفَاحِشِ حِمَاهُ (وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّتَةِ) مَفْهُومٌ بَعْدَ كَسَنَةٍ (لَا فِي كَالْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ) أَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ هَذِهِ النِّسْخَةُ الصَّحِيحَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْإِضَافَةِ فِي الْعِدَّةِ كَافِيَ بِنِ (وَتُدْبِ الْإِشْهَادُ وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ) نَفْسُهَا (لَهُ وَشَهَادَةُ السُّبْدِ) وَالْوَلَى (كَالْمَدَمِ) لِاتِّهَمَةِ (وَتُدْبِ) الْمُتَعَمُّدُ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَسْكَالٍ مُطَاقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَا زِمَ لَا فِي فَنَسْخِ كِلْعَامٍ وَوَلَاكِ أَسَدِ الزَّوْجَيْنِ (الْآخِرُ نَعْمَ لِرِضَاعٍ لَارِدَةٍ) (إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ) بِرِضَاهَا اسْتِثْنَاءً مِنَ السَّكَايَةِ (أَوْ فَرَضَ لَهَا وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِفَاءِ وَخُفَّارَةٍ لِمَتَّقَهَا أَوْ إِمِّيْدٍ وَخُيْرَةٍ وَتَمَلَّكَه)

### ﴿ بَاب ﴾

(إِلَّا بِلَا يَمِينٍ مُسْلِمٍ مُسْكِنٍ يَتَصَوَّرُ وَفَاعُهُ وَإِنْ مَرِضًا بِنَعْرِ وَطْءِ

(١) هُوَ ابْنُ غَازِي الْعَمَانِي الْمَكْنَسِي .

رُؤُوسِهِ وَإِنْ تَمَلَّيْتُمْ) كَانَ تَزْوِجُهَا فَوَاطِئُ لَا أَطَاها (غَيْرِ الْمَرْضِعَةِ) لِلْقَصُودِ  
إِصْلَاحِ وَلَدِهَا أَوْ لَا قَصْدَ لَهُ (وَإِنْ رَجَعِيَّةً) فَإِنْ خَرَجْتَ الْمُدَّةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
(أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَبِيدِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِعَقْدِهِ بَعْدَهُ) أَيْ بَدَلِ  
الْحَكْمِ (كَوَالِدٍ لَا أَرَاكُمْ أَوْ لَا أَطَاكُمْ حَتَّى تَسْأَلَنِي أَوْ تَأْتِيَنِي) لِأَنَّ شَأْنَ  
النِّسَاءِ الْحَيَاءِ (أَوْ لَا التَّقِي مَعَهَا أَوْ لَا أُغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَتِهَا) كِدَابَةِ (أَوْ لَا أَطَاكُمْ  
حَتَّى أَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ إِذَا تَسَكَّلْتُهُ) أَيْ كَانَ الْخُرُوجُ كَلْفَةً (أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ  
إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ) أَيْ لِأَجْلِ الْوَطءِ (أَوْ إِنْ أَمَّ أَطَاكُمْ فَأَنْتِ طَالِقٌ)  
لِلْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْوَطءِ فِي هَذِهِ مَضَارِيرُ لَا مَوْلٍ (أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ وَتَوَيَّ  
بِبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا) فَإِنَّهُ إِذَا عَابَحْتَ بِمَا يَسْمَى وَطْئًا وَهُوَ  
تَغْيِيبُ كُلِّ الْحَشْفَةِ كَمَا فِي بَنِ وَهِي إِذَا ذَاكَ مَدْخُولٍ بِهَا (وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ  
إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ) لَا يَطَاها (وَهُوَ الْأَحْسَنُ أَوْ ضَرْبِ الْأَجَلِ) لِاحْتِمَالِ أَنْ  
تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطءٍ (فَوَلَا يَنْفِيهَا وَلَا يُبْطَلُ مِنْهُ) أَيْ الْوَطءُ (كَالظَّهَارِ)  
إِذَا قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَأَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي لَا يُمْكِنُ مِنَ الْوَطءِ وَيَضْرِبُ الْأَجَلَ لِاحْتِمَالِ  
أَنْ تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطءٍ (لَا كَافِرٍ) مَعْطَفٌ عَلَى مُسْلِمٍ أَوَّلِ الْبَابِ (وَإِنْ أَسْلَمَ  
إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَا كَمَوَا إِلَيْنَا وَلَا أَهْجُرَنَّاهَا أَوْ لَا كَلَمْتُمَا) وَهُوَ بِمَسَاهَا وَهُوَ لِإِضْرَارِ  
(أَوْ لَا وَطِئْتُمَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) لِمَسْكَدٍ فِي الثَّانِي (وَاجْتِمَعَدَ) فِي التَّلُومِ (وَطَلَّقَ  
فِي الْأَعْرَافِ أَوْ لَا أَبَيْتَنَ أَوْ تَرَكَ الْوَطءَ ضَرَرًا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ مَرْمَدًا  
الْعِبَادَةِ بِلَا أَجَلٍ) مَعِينٍ (عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا إِنْ لَمْ يَلْزَمَهُ بِبَقِيَّةِ حُكْمِهِ)  
كَتَمِيمِهَا (كَكُلِّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ خُرٌّ أَوْ خَصٌّ) فِي حَلْفِهِ بِالْعَبِيدِ (بَلَدًا)  
فَلَا يَكُونُ مَوْلِيًا (قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا أَطَاكُمْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ)  
لأنَّهُ يَطَاها بِمَدِّ كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (أَوْ مَرَّةً) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْعٍ مِنَ الْوَطءِ (حَتَّى  
يَطَا وَتَبْقَى الْمُدَّةُ وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ فَقَلَى

صَوْمُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطِئَ ) فِي أَثْنَانِهَا (صَامَ بِقِيَّتِهَا وَالْأَجَلُ )  
الَّذِي يَطَالِبُ بِهِ (مِنَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا بِنِ  
اِحْتِمَالَتْ مُدَّةُ يَمِينِهِ أَقْلٌ) لِتَعَمُّدِ لَوْ فَالْمَدَارُ عَلَى كَوْنِهَا عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ (أَوْ  
حَلَفَ عَلَى حِنْثٍ) فَنَعِ (فِي الرِّفْعِ وَالْحُكْمِ وَهَلِ الظَّاهِرُ إِنْ قَدَرَ عَلَى  
التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرْتُ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ  
مِنْ تَبَيَّنِ الضَّرَرُ) وَهُوَ يَوْمُ الْامْتِنَاعِ (وَعَلَيْهِ تَوَوَّاتِ أَقْوَالُ) وَالْعَاجِزُ  
مَعْدُورٌ إِلَّا أَنْ يَضَارَرَ (كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ) مِنَ الظَّاهِرِ تَشْبِيهِهُ فِي دُخُولِ  
الْإِبْلَاءِ عَلَى الرَّاجِحِ وَأَجَلُهُ مِنْ يَوْمِ الرِّفْعِ كَمَا حَقَّقَهُ (أَوْ يُنْتَعِ الصَّوْمُ بِوَجْهِ  
جَائِزٍ) لَشَفْلِهِ (وَانْحَلَّ الْإِبْلَاءُ بِزَوَالِ مِلْكٍ مَنْ حَلَفَ بِعِتْقِهِ إِلَّا أَنْ يَعُودَ  
بِغَيْرِ إِرْثٍ) فَيَعُودُ إِلَّا أَنْ يَخْصُ زَمَنًا قَاتٍ (كَالْعَلَّاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْعَابَةِ  
فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا) تَشْبِيهِهُ فِي الْعُودِ (لَا لَهَا) الْإِلَامُ بِدُنَى عَلَى فَالْخُوفِ عَلَيْهَا لَا بِتَقْيِيدِ  
فِيهَا الْيَمِينَ بِالْعَصْمَةِ الْأُولَى كَمَا سَبَقَ فَهُوَ إِخْرَاجُ مِنْ شَرْطِ الْقَصُودِ (وَبِتَمَجُّيلِ)  
مُقْتَضَى (الْحِنْثِ) فِي كِتْلَاقِ (وَبِتَكْفِيرِ مَا يُكْفَرُ) كَيْمِينَ اللَّهُ تَعَالَى (وَالْإِلَ)  
يَحْصُلُ انْحِلَالُ (فَلَهَا) وَلَيْسَ يَدَّهَا إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطْئُهَا) فَتَقْبَلُ (لَا مُطَالَبَةَ بِعَدَا  
الْأَجَلِ بِالْفَيْئَةِ وَهِيَ تَغْيِيبُ الْحَشْمَةِ فِي الْقُبُلِ وَافْتِضَاضُ الْبِسْكَرِ إِنْ حَلَّ)  
وَالْأَطْوَابُ بغيره (وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَرْطَأُ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ وَحِنْثٌ إِلَّا أَنْ  
يَتَوَيَّ الْفَرْجَ وَطَلَّقَ إِنْ قَالَ لَا أَطَأُ بِلَا تَلَوُّمٍ وَإِلَّا) بَأَن وَعَدَ (اخْتِيارَ مَرَّةٍ  
وَمَرَّةٍ) وَثَالِثَةً (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ) إِلَّا أَنْ تَحْلَفَ بَعْدَ نِكَوْلِهِ (وَإِلَّا) يَدْعُهُ  
وَلَا وَعْدَ بِهِ (أَمِيرَ بِالطَّلَاقِ وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ وَفَيْئَةُ الْمَرِيضِ وَالْمَخْبُوسِ  
بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ) السَّابِقِ (وَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ يَمِينُهُ مِمَّا تُكْفَرُ قَبْلَهُ كَطَّلَاقٍ  
فِيهِ رَجْعَةٌ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا وَصَوْمٌ لَمْ يَأْتِ) كَالْبَهْمِ (وَعِثْقٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ  
فَالْوَعْدُ) بِالْوُطْءِ (وَبُعْثٌ لِلْعَائِبِ وَإِنْ بِشَهْرَيْنِ وَلَهَا الْعُودُ إِنْ رَضِيَتْ)

بعدم الوطء (وَتَسْتَمُّ رَجْعَتُهُ إِنْ انْحَلَّ) في العدة (وَلَا لَفَتْ وَإِنْ أَبِي الْفَيْثَةِ  
فِي إِنْ وَطِئْتُ إِحْدَاكُمَا فَلَا تُخْرِى طَالِقٌ طَلَّقَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُمَا) للذهب  
مول منهما فيطلقان (وَفِيهَا فَيَمِينَ حَلَفَ بِاللَّهِ لَا يَطَأُ وَاسْتَشْنَى أَنَّهُ مُوَلٍ  
وُحِمِلَتْ عَلَى مَا إِذَا رُوِّفِعَ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ) له الوطء ولا كفارة كما قال الإمام  
أى بينه وبين الله كما فى بن (وَأُورِدَ لَوْ كَفَّرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدِّقْهُ) فالقول قوله  
(وَفُرُقَ بِشِدْقِ الْمَالِ) لما علمت عن بن أنه لا كفارة هنا فلا يقال إنه يؤل لها  
(وَبَانَ الاستِثْنَاءُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحَلِّ) كالترك

### ﴿بَابُ﴾

(تَشْبِيهُ الْمُسْلِمِ) لا الكافر ولو ترافع لقوله تعالى منكم ولأنه يكفر بالقراب  
بخلاف الإيلاء (الْمُسْكَنُ مَنْ تَحِلُّ أَوْ جُزْءُهَا يَظْهَرُ مُحَرَّمٌ أَوْ جُزْءُهُ ظَاهِرٌ  
وَتَوَقَّفَ) بصيغة الماضى فاعله الظاهر (إِنْ تَعَلَّقَ بِكَمَشِيئَتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ  
تَوْقَفَ) فتقضى أو يبطله الحاكم (وَبِمُحَقِّقٍ) كأجل يبلغاه (تَنْجِزُ وَبَوَقَّتِ)  
كهذا الشهر (تَأْبَدَ) حتى يكفر (أَوْ بَعْدَ زَوَاجٍ فَعِنْدَ الْيَأْسِ) منه (أَوْ  
الْعَزِيمَةِ) على عدمه على قاعدة الحنفى كما فى بن خلافاً (لِ) ويمنع منها إذا  
امتنع من الزواج ويدخل الإيلاء (وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمُعْلَقِ تَقْدِيمُ كَفَّارَتِهِ  
قَبْلَ لُزُومِهِ) الأولى حذف هذا كنفاء بقوله الآتى وتجب بالعود ولا تجزى  
قبله (وَصَحَّ فِي رَجْعِيَّةٍ وَمُدْبَرَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ) ونحرها كحائض مالم يقيد بمدة  
المانع (وَبُجُوبِ أَسْلَمٍ) فظاهر (ثُمَّ أَسْلَمَتْ) حيث يقر عليها (وَرَفَقَاءُ) وبقية  
المعيات (لَا مُسْكَانِيَّةَ وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصَحِّ) مالم ينو إن عجزت (وَفِي حِجَّتِهِ  
مِنْ كَمَجْبُوبٍ تَأْوِيلَانِ) مرجحان كما فى بن وحش (وَصَرِيحُهُ يَظْهَرُ  
مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمُهَا أَوْ عُضْوُهَا أَوْ ظَهَرَ ذَكَرٌ) صوابه ففيمها<sup>(١)</sup> من الصريح (ولا

(١) بأن يقول : لا عضوها أو ظهر ذكر ، لأن هذين من السكناة

يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ (قضاء) (تَأْوِيلَانِ) أَرْجَحُهُمَا لَا طَلَاقَ فِيخَصُّ مِنْ أَى كَلَامٍ (كَأَنَّ حَرَامَ كَظْهَرِ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي) (تَشْبِيهِ فِي التَّأْوِيلَيْنِ مَعَ الْقِيَامِ عَلَى الْأَرْجَحِ) (وَكَيْنَا بَقْتَهُ كَأُمِّي وَأَنْتِ أُمِّي إِلَّا لِقَصْدِ الْكِرَامَةِ) أَوِ الْكِرَامَةِ (وَكَظْهَرِ أَجْنَبِيَّةٍ وَتَوَيَّ فِيهَا فِي الطَّلَاقِ فَأَلْبَتَاتُ) وَيَنْوِي فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا (كَأَنَّ كَفَلَانَةَ الْأَجْنَبِيَّةِ) (تَشْبِيهِ فِي الْبَتَاتِ) (إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ) (أَى الظَّاهِرِ) (مُسْتَفْتٍ أَوْ كَابْنِي أَوْ غُلَامِي أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَمَهُ الْكِتَابُ) (كَلَهُ بَتَاتُ إِنْ دَخَلَ) (وَزَيْمَ بَأَى كَلَامٍ) (بَلِ الصَّوْتِ السَّادِجِ) (نَوَاهُ بِهِ لَا يَنْ وَطِئْتُكَ وَطِئْتُ أُمِّي أَوْ لَا أَعُودُ لِمَسِّكَ حَتَّى أَمْسُ أُمِّي أَوْ لَا أَرَاكَ حَتَّى أَرَاكَ أُمِّي) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي ظَهَارًا أَوْ طَلَاقًا (وَأَعَدَّدْتَ الْكُفَّارَةَ إِنْ عَادَ) بَانَ وَطِي (ثُمَّ ظَاهَرَ) أَوْ بَعْدَ جُلِّ الْأُولَى (أَوْ قَالَ لَا زُبْعَ مَنْ دَخَلَتْ أَوْ كُلُّ مَنْ دَخَلَتْ أَوْ ابْتُكَّنْ لَا إِنْ تَزَوَّجْتُكُنْ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ) (فَوَاحِدَةٌ عِنْدَ الْأُولَى وَإِنَّمَا لَمْ يُلْغِ التَّعْصِيمُ هُنَا لِانْتِفَاءِ الضِّيقِ بِالْكُفَّارَةِ) (أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ) وَلَمْ يَفْرُدْ كَلَامَ بِخَطَابٍ (أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ عَلَّمَهُ) (مَرَارًا) (بِمُتَّحِدٍ) (وَبِمُعْتَمَدٍ تَعْدَدُ) (إِلَّا أَنْ يَنْوِي كَفَّارَاتٍ فَعَلَزَمَهُ) (فِيَا قُلُوبَنَا فِيهِ بِالْإِتِّحَادِ) (وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ) (لَأَنَّهَا الْوَاجِبَةُ بِالْإِصَالَةِ) (وَحَرْمُ قَبْلَهَا الْإِسْتِمْتَاعُ) (حَتَّى تَكْمَلَ) (وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ) (وَوَجَبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفَعُهَا لِلْحَاكِمِ وَجَازَ كَوْنُهَا مَعَهُ إِنْ أَمِنَ) (وَرُوِيَتْهَا كَالْحَرَمِ) (وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَتَجَزَّزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ) (فَلَا يَبْعُدُ بَعُودُهَا بِخِلَافِ الْمَنْجُزِ وَدُونَ الثَّلَاثِ) (أَوْ تَأَخَّرَ كَأَنَّ طَائِقَ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي كَقَوْلِهِ لَعَنِي مَدْخُولِ بِهَا) (كَلَامَانَةُ الْمَدْخُولِ بِهَا) (أَنْتِ طَائِقٌ وَأَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي) (وَلَوْ نَسَقًا) (لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحَبَ كَبَانَ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي) (فَإِنْ عَاطَفَ بِمَرْتَبِ خِلَافِ



انظر حش و بن (وإن عُرِضَ عَلَيْهِ نِسْكَاحُ امْرَأَةٍ فَقَالَ هِيَ أُمِّي فَظَاهَرُ) إلا لقربة غيره (وَنَجِبُ بِالْعَوْدِ وَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ وَتَتَحَتَّمُ بِالْوَطْءِ وَهَلْ هُوَ الْأَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ تَأْوِيلَانِ وَخِلَافٌ وَسَقَطَتْ إِنْ لَمْ يَطَأْ بِطَلَاقٍ وَمَوْتٍ) بن حقه وهل تجب بالعزم على الوطء أو به مع الإمساك أو أصبح به فقط وتتحتم بالوطء فـ فقط إن لم يطأ بموت أو طلاق أو بيلات (وَهَلْ تُجْزَى إِنْ أُنْمِهَا) وقد طلقها أثناءها أولا وهو الأقوى (تَأْوِيلَانِ) قاله قوط بالطلاق إذا لم تعد كما مر (وَهِيَ إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ لَا جَنِينَ وَعَتَقَ بِمَدِّ وَضْعِهِ وَمُنْقَطِعِ خَبَرُهُ) وأجزأ أن تبين سلامته (مُؤَمَّنَةً فِي الْأَعْجَبِيِّ<sup>(١)</sup>) المجوسى (تَأْوِيلَانِ فِي الْوَقْفِ) على الأصح من الأجزاء (حَتَّى يُسَلِّمَ) أو يمكن منها لأنه يجبر (قَوْلَانِ سَلِيمَةٍ مِنْ قَطْعِ أَضْبَعٍ وَعَمَى وَبِكَمٍ وَجُنُونٍ وَإِنْ قُلَّ وَمَرَضٍ مُشْرِفٍ وَقَطْعِ أَذْنَيْنِ وَصَمِّهِ وَهَرَمٍ) بخلاف الصغير لأنه مرجو (وَعَرَجٍ شَدِيدَيْنِ وَجَذَامٍ وَبَرَصٍ وَفُلَجٍ) ودين يمنع التكسب ورجع بالارش بعد العتق يستعين به فإن لم يمنع صنع به ماشاء (بِلَا شَوْبٍ عِوَضٍ لَا مُشْتَرَى لِلْعِتْقِ) لأن الشأن وضع البائع (مُحَرَّرَةً لَهُ لَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتُهُ فَمَوْحُورٌ عَنْ ظَاهَرِي تَأْوِيلَانِ)<sup>(٢)</sup> سبهما هل قول الناظر عن ظاهري يندمدا (والعتق) عطف على عِوَضٍ (لَا مُكَاتَبٍ وَمُدَبَّرٍ وَنَحْوِيهَا أَوْ أَعْتَقَ نِصْفًا فَكَمَّلَ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ وَبُجْزَى أَعْوَرٌ وَمَقْصُوبٌ) منه (وَمَرْمُونٌ وَجَانٍ إِنْ اقْتَدِيَا) إذ معلوم أنه لا يعمل أجزاء إذا أخذها كما حقه (ر) (وَمَرَضٍ وَعَرَجٍ خَفِيفَيْنِ وَأَنْمَلَةٌ وَجَذَعٌ فِي أُذُنٍ وَعِتْقُ الْغَيْرِ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ إِنْ عَادَ) شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها (وَرَضِيَّةٌ) خاص

(١) المراد به من يجبر على الاسلام من مجوسى كبير وكتابي صغير لا يعقل دينه ، وفي المجموع

ولا يجزى كتابي بلغ وأجزأ الصغير على الأصح وفي المجوسى مطلقا خلاف ١

(٢) أظهرها الأجزاء

بما بعدها (وَكُرِهَ الْخَلْعِيُّ وَنُذِبَ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَصُومَ) فسر بالمعنى (ثُمَّ لِمُؤَسِّرِ  
عَنْهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا قَادِرٍ وَإِنْ بِمِلْكٍ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ لِكَمَرَضٍ أَوْ مَنْصِبٍ) أودار  
سكنى (أَوْ بِمِلْكٍ رَفِيعَةٍ) فقط (ظَاهِرٍ مِنْهَا) فيكفر بها عنها ويتزوجها إن  
شاء (صَوْمُ شَهْرَيْنِ بِالْهَلَالِ) إن بدا منه (مَنْوِي الْقَتَابُوعِ وَالْكَفَّارَةِ وَتَمَّمَ  
الْأَوَّلُ) ثلاثين ولو ناقصاً (إِنْ انْكَسَرَ) أو مرض مثلاً (مِنْ الثَّلَاثِ وَلِلَّيِّدِ  
الْمَنْعُ إِنْ أَضُرَّ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ) بمعنى أو (خَرَّاجُهُ وَتَمَيَّنَ لِذِي الرِّقِّ)  
بالنسبة لاعتق (وَلَمِنْ طُوبَى بِالْفَيْئَةِ) وإلا صبر لمضى المدة ليعتق (وَقَدْ انْتَزَمَ  
عِتْقُ مَنْ بِمِلْكٍ لِشَرِّ سِنِينَ وَإِنْ أُبْسِرَ فِيهِ تَمَادَى) وجوباً إن تجاوز ثلاثة  
أيام (إِلَّا أَنْ يَفْسِدَهُ وَنُذِبَ الْعِتْقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ) والثلاثة ووجب في الأول  
(وَلَوْ تَكَلَّفَهُ الْمُؤَسِّرُ جَازَ) أى مضى (وَانْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوَطْءِ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا  
أَوْ وَاحِدَةٍ يَمْنُ فِيهِمْ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَيْلًا نَاسِيًا) ومثل الوطء مقدماته (كَبُطْلَانِ  
الْإِطْعَامِ) بذلك (وَيُفْطِرُ السَّفَرُ أَوْ بِمَرَضٍ هَاجَهُ لَا إِنْ لَمْ يَهْجُهُ كَحَيْضٍ)  
تشبهه في عدم القطع في غير الظهار كالقتل (وَلَا كَرَاهٍ وَظَنٌّ غُرُوبٍ وَفِيهَا وَنِسْيَانُ)  
فلا يقطع التتابع وهو المعتمد (وَبِالْعِيْدِ) عطف على ما يقطع التتابع (إِنْ تَمَدَّدَ  
لَا جَهْلُهُ) ذاتاً أو حكماً (وَهَلْ) عدم القطع عند الجهل (إِنْ صَامَ الْعِيْدَ وَأَيَّامَ  
التَّشْرِيقِ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ أَوْ يُفْطِرُهُنَّ وَيَبْنِي تَأْوِيلَانِ) التحقيق لا يصوم  
العید بل تألياه (وَجَهْلُ رَمَضَانَ كَالْعِيْدِ) في عدم القطع (عَلَى الْأَرْجَحِ وَبِفَضْلِ  
الْقَضَاءِ) ولو نسياناً (وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ) في الفطر ضعیف (فَإِنْ لَمْ يَذَرِ  
بَعْدَ صَوْمٍ أَرْبَعَةً عَنْ ظَهْرَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا) لاحتمال أنهما من  
الثانية فلا ينتقل قبل كمالها (وَقَضَى شَهْرَيْنِ) لاحتمال الترك من الأولى فبطلت  
بالشروع في الثانية (وَلِنْ لَمْ يَذَرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَالْأَرْبَعَةَ) لاحتمال أن  
كل يوم من واحدة على قطع التتابع ، وعلى المعتمد يومان وشهران مطلقاً

(ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِّينَ مَسْكِينًا أَوْ خَرَارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ مُدٍّ وَتَمْلِكُ ثَمَرًا وَإِنْ افْتَكَنُوا ثَمَرًا أَوْ مَخْرَجًا فِي الْفِطْرِ) غيره (فَعِدْلُهُ) بالشبع (وَلَا أَحَبُّ الْقَدَاءِ أَوْ الْعَشَاءِ) وأجزأ إن بلغ (كَغِدْبَةِ الْأَذَى وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الصِّيَامِ أَوْ) ينتقل (إِنْ شَكَّ قَوْلَانِ فِيهَا وَتَوَوَّطَتْ أَيْضًا عَلَى أَنْ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكَفَّارَةِ) فلا يكفيه الشك والمتمم لا بد من اليأس مطلقاً (وَلَنْ أُطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ) بكل الستين وينزع ما بقي إن بين بالقرعة (وَلِلْمَعْبُودِ إِخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَهُمْ لَا نَهْ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ لِلْوُجُوبِ أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ التَّمْنَعِ أَوْ لِمَنْعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ) لشمله قال أحب انتظار زوال التمتع (أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطْ) فينتظر إمكانه تأويلات وفيها إن أذن له في اليمين أن يطعم أجزأه وفي قلبي منه شيء (لَعَدَمِ تَمَامِ ذَلِكَ) ولا يجزىء تمريك كفارتين في نصيب (مُسْكِينٍ وَلَا تَرَ كَيْفَ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا أَوْ عَنْ الْجَمِيعِ كَمَلْ) ما عين أو الجميع (وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ) فلا يصرف لحية (وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ مَاتَتْ وَاحِدَةً أَوْ طَلَقَتْ).

### (بَابُ)

لِإِمَّا يُلَاعِنُ زَوْجًا) ولو حكما كذى شبهة في حل لا سيّد (وَلَنْ فَسَدَ نِكَاحُهُ أَوْ فَسَدَا أَوْ رُقَا لَا كَفَرَا) نعم إن رضوا بحكنا (إِنْ قَذَفَهَا بِزَنِّي فِي نِكَاحِهِ) متعلق بقذف والعدة في حكمه<sup>(١)</sup> (وَلَا) بأن قذفها قبل النكاح

(١) ولو كانت العدة من طلاق بائن لأنها من تعلقات الزوجية

أو بعد العدة (حُدَّ تَيْقِنُهُ أَعْنَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ) صفة لزنى قيل مذهب المدونة  
كفاية التيقن في البصير أيضاً بن هذا من قوله وفي حده بمجرد القذف أو لعانه  
خلاف وأنكر كون ما ذكر مذهب المدونة (وَأَتَقْنِي بِهِ) أى بلمان الروية  
(مَا وَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) منها (وَالْإِلَّا) بأن نقص ستة أيام (لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ  
الِاسْتِبْرَاءَ) ويمضى منه أقل الحمل وإلا فالحامل تحمين (وَيَنْفَتِي حَمْلٍ وَإِنْ  
مَاتَ) مبالغة في الحاجة للمان لنفى الحد (أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَامُ) مبالغة  
في اتحادهما (بِلِمَانٍ مُعْجَلٍ) قبل الوضع (كَالزَّوْنِيِّ وَالْوَلَدِ) تشبيهه في الاتحاد يقول  
لرأيتهما تزنى وما هذا الحمل منى (إِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ وَضْعِهِ) وبينهما مدة حمل  
وإلا فن تمة الأول (أَوْ وَطَّئَهَا) وأنت به (لِلْمُدَّةِ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقْلَةً)  
بسته أيام فأكثر عن ستة أشهر من الوطء الثانى والموضوع أنه قطعه عن الوضع  
الأول مدة حمل (أَوْ كَثْرَتِهِ) فوق أقصاه منه (أَوْ اسْتِبْرَاءَ بِحَيْضَةٍ) بعد الوطء  
ووضعت لمدة حمل بعد الاستبراء (وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْسِهِ) مبالغة في الحاجة للمان  
(إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من العقد بماله بال كسنة أيام (أَوْ هُوَ  
صَبِيٌّ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مُنْجَبُوبٌ أَوْ إِدْعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ) فينتفى بلا  
لمان في ذلك كله (وَفِي حُدِّهِ بِمَجْرَدِ الْقَذْفِ) عن الروية (أَوْ لِمَانِهِ خِلَافُ  
وَمِنْ لَاعَنَ لِرُؤْيَاةٍ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدَّمَ الْإِسْتِبْرَاءَ) وأنت به لمدة حمل  
منها (فَلِكُلِّكِ فِي الزَّامِ بِهِ) ولا يفتنى أصلاً (وَعَدَمِهِ) أى عدم الإلزام بل له  
أن ينفقه بلمان ثان (وَنَفْسِهِ) بالأول (أَقْوَالُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَبَلَحَقُ إِنْ ظَهَرَ  
يَوْمَهَا) كما سبق في قوله وإلا لحق (وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَزَلٍ وَلَا مُشَابَهَةٍ  
لِغَيْرِهِ وَمِنْ بَسْوَادٍ وَلَا وَطْءٍ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ إِنْ أُنْزَلَ وَلَا وَطْءٍ بِغَيْرِ إِنْزَالٍ  
إِنْ أُنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ وَلَا عَنَ فِي الْحَمْلِ مُطْلَقًا) مالم تجاوز أقصاه في غير  
عصمة فينتفى بلا لمان (وَفِي الرُّؤْيَاةِ) بدعواها (فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ بَيْنَ بَائِنٍ وَحُدٍّ)

إِنْ ادْعَى (بَعْدَهَا كَأَنَّهَا حَقَّ الْوَلَدِ إِلَّا أَنْ تَزْنِي بَعْدَ الْإِمَانِ) لَزْوَالِ عِفَّتِهَا  
(وَتَسْمِيَةِ الزَّانِي بِهَا وَأَعْلَمَ بِحَدِّهِ) لَعَلَّهُ يَعْنُو (لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَهَا بِهِ وَوَرِثَ  
الْمُسْتَحِقُّ) بِالْكَسْرِ (الْيَتَّ إِنْ كَانَ لَهُ وَالِدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ لَمْ يَسْكُنْ وَقَلَّ  
الْمَالُ وَإِنْ وَطِئَ أَوْ أُخِّرَ بَعْدَ عَلَيْهِ بَوْضَعٌ أَوْ تَحْمِلٌ بِلا عُدْرٍ امْتَنَعَ) الْإِمَانُ  
(وَشَهِدَ بِاللَّهِ أَرْبَعًا لَرَأَيْتُمَا تَزْنِي أَوْ مَا هَذَا الْحَمْلُ مِنِّي وَوَصَلَ خَامِسَةً  
بِلَعْنَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا) الْإِمَانُ  
لِلْمُصَوِّرِ أَيْ وَصَلَ هَذَا بِالْأَرْبَعِ قَبْلَهُ (وَأَشَارَ الْآخِرُسُ أَوْ كَتَبَ وَشَهِدَتْ  
مَا رَأَى أَنْزَى أَوْ مَا زَيْدَتْ أَوْ لَقَدْ كَذَبَ فِيهَا) أَيْ الرُّؤْيَا وَالْحُلَّ (وَفِي الْخَامِسَةِ  
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَوَجِبَ أَشْهَدُ وَاللَّعْنُ وَالْفُضْبُ)  
بِمَوْضِعِهَا شَرْطًا (وَبِأَشْرَفِ التَّلَادِ) الْمَسْجِدِ (وَبِحَضُورِ جَمَاعَةٍ أَقْلَمَ أَرْبَعَةً)  
إِظْهَارًا لِلشَّيْءِ (وَنُذِبَ إِنْ رَضَا لِقَاءَهُ) وَالْأَنْضَلُ الْمَعْرُوفُ<sup>(١)</sup> (وَتَخَوُّوهُمْ مَا وَخُصُّوهُمْ  
عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ) لِأَنَّ بِهَا يَتِمُّ الْأَمْرُ (وَفِي إِعَادَتِهَا  
إِنْ بَدَأَتْ) وَهُوَ الرَّاجِحُ (خِلَافٌ وَلَا عَنَتِ الذَّمِّيةُ بِكَذِبِهَا وَلَمْ تُجْزَ  
وَأِنْ أَبَتْ) الْإِمَانُ (أُذْبِتْ وَرُدَّتْ لِمِلَّتِهَا) فِي كَالْجُلْدِ (كَقَوْلِهِ وَجَدْتُهَا مَعَ  
رَجُلٍ فِي إِحْفَافٍ) تَشْبِيهِ فِي أَدَبِ الزَّوْجِ وَلَا لِمَانٍ وَإِنْ حَدَّ بِهِ فِي الْأَجْنِبِيَّةِ وَقَبْلَ  
الْتِمَاضِ كَالْتِمَاضِ هُنَا أَيْضًا وَحَلَّ عَلَى الْوَاضِحِ انْظُرْ عَجْ (وَتَلَاعَنَّا إِنْ رَمَاهَا  
بِفَضْبٍ أَوْ وَطِئَ شُبْهَةً وَأَنْكَرَتْهُ أَوْ صَدَّقَتْهُ وَأَمْ يَنْبُتُ وَأَمْ يَظْهَرُ)  
بِقَرِينَةٍ فَإِنْ لَمْ تَلَاعَنْ حَدَثَ (وَتَقُولُ) عِنْدَ التَّصَدِيقِ (مَا زَيْدَتْ وَلَقَدْ غُلِبْتُ  
وَالْأُ) يَنْ ثَبِتَ أَوْ ظَهَرَ (الْتِمَاضُ فَقَطْ كَصَفِيرَةٍ تَوَطَّأُ وَإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةٍ  
الْتِمَاضُ نُمُّ التَّمَعُّتِ وَحُدُّ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ نَكَاتٍ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِزَوْجِيَّةٍ تَوَرَّجَتْ

(١) لحديث ورد في الشديد في التمين الكاذبة بعد العصر ولأنه وقت اجتماع ملائكة الليل  
وملائكة النهار كما ورد أيضا ولأن العصر هي الصلاة الوسطى على الصحيح

صراعاً لمن يجوز شهادة الزوج (وإن اشترى زوجته ثم ولدت لغيره فكأنما لم ينفقه الاستبراء بلا إيمان (ولا قل) فكأن زوجة وحكمه) المترتب عليه (رفع الحدة أو الأدب في الأمة أو الذميمة أو إيجابه على المرأة إن لم يأن وقطع نسبه وبلغها نأيد حرمتها وإن ملىكت) فلانوطاً بالملك (أو انفسح حملها ولو عاد لغيره) مدان أباه (قيل كالمراة على الأظهر) وقيل لا يقبل لأنه كن أقرب ذف ورجح (وإن استلحق أحد التواأمين لغيره وإن كان بينهم مكسنة فبطنان إلا أنه) أى الامام (قال إن أقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الأول) وبينهما ستة أشهر كما هو للموضوع (سئل النساء إن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم يحده) فلم يحمل الستة فاصلاً، والجواب أنها فاصل إذا لم يقان بالتأخر وحينئذ يحده لأن قوله لم أطأ نفي له وقد استلحقه

### ﴿ باب ﴾

(تعقد حره وإن كتابته أطاقت الوطء بخلوته بالغير غير محبوب أمكن شغلها منه) لا إن أقبل وانصرف فوراً (وإن نفيا) أى الوطء (وأخذاً بإقرارهما) فلا رجعة له ولا حق لها في نفقة وتكمل صداق (لا بغيرها) أى الخلو السابغة (إلا أن تقر) الزوجة (به) أى الوطء (ويظهر حمل ولم ينفقه بثلاثة أقراء أطهار) (و) عدة (ذی الرق) ذكر باعتبار الشخص (قرآن والجميع للاستبراء لا الأول فقط) والباقي تعبد (على الأرجح ولو اعتادته في كالسنة) نعم إن جاوز أقصى الحمل فسنة بيضاء على ما أفاده الناصر والحقون (أو أرضعت أو استحيضت وميزت، ولا زوج انزعاع ولد المزيع قراراً من أن ترثه أو ليمتزج أختها أو رابعه إذا لم يعثر بالولد وإن لم يميز أو تأخر بلا سبب أو مرضت تربصت نسيمة أشهر) استبراء (ثم اعتدت بثلاثة كعدة من لم تر الحيض والائيس ولو برق)



من الثاني (أَمْ يُلْحَقُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحُدَّتْ وَأَشْهَدُكَ) بأن خمس السنين ليست حداً من الله ورسوله حتى تضر مجازتها بشهر. (وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كَلَامٌ) إن لحق بذى العدة ولو احتمالاً كالملاعة وإلا انتظرت عدة غير الحامل (وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ وَإِلَّا) تكن المتوفى عنها حاملاً (فَكَاِلْمُطَلَّقةٍ إِنْ فَسَدَ) مجمعاً عليه (كَالَّذِي سَ تَحْتَ ذِيٍّ وَإِلَّا) بأن كان صحيحاً أو مختلفاً فيه (فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَإِنْ رَجَعِيَّةٌ إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا) أو تأخر لرضاع (وَقَالَ النِّسَاءُ لَا رِبَةَ بِهَا) من حمل (وَإِلَّا) بأن تأخر اغير رضاع كاستحاضة لم تميز أو ارتابت (أَنَّهُ ظَارَتْهَا) أى الحيضة أو تمام تسعة أشهر فإن زادت الرية فأقصى الحمل فإن جزم به فحتى تضع (إِنْ دَخَلَ بِهَا) وأمكن الحمل وإلا كفى أربعة أشهر وعشر من غير اعتبار حيض ولا عدمه (وَتَنْصَفَتْ بِالرَّقِّ) وإن بشأبة شهرين وخمس ليال (وَإِنْ أَمْ تَحِضُّ) لمرض أو رضاع (فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) واغير سبب تسعة على ما رجح (إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتَسَعَةٌ) حيث لم تحض كما هو الموضوع فإن زادت الرية فكما سبق (وَلَمَنْ وَضَعَتْ<sup>(١)</sup> غُسْلُ زَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ) وسبق أن الأحب نفيه حينئذ (وَلَا يَنْقُلُ الْعِتْقُ) أثناء عدة الأمة (لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتُ زَوْجٍ ذِمِّيٍّ أَشَلَمَتْ) عن الاستبراء لعدة الوفاة (وَإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِقْرَارِهِ وَلَمْ يَرِنَهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرِثَتْهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْمَدَ لَهُ بَيِّنَةٌ) أو عليه (وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَفْنَقَتِ الْمُطَلَّقةُ) قبل علمها (وَيَغَرُّمُ مَا تَسَلَّفَتْ بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثُ) فيردان ما أنفقاً للتركة (وَإِنْ اشْتَرِيَتْ مُعْتَدَّةٌ طَلَاقٍ فَإِنْ ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ) وإن لم ترتفع فبالأقراء (أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَفَاةٍ

(١) اثر موت زوجها . وفيقي لها بفسله ولو تزوجت . لكن يكره بعد تزوجها



فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من عدة الوفاة والاستبراء (وَتَرَكْتَ الْمُتَوَقِّى عَقْمًا  
فَقَطَّ وَإِنْ صَفَرْتَ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَقْعُودًا زَوْجُهَا) لأنه ميت حكمًا (الْأَنْثَى  
بِالْمَصْبُوغِ وَلَوْ أَذْكَانَ) ردى الحرة (إِنْ وَجِدَ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ) ما لم  
يرق بياضها (وَالْتَحَلَّى وَالتَّطَيَّبَ وَعَمَلَهُ وَالتَّجَرَّ فِيهِ) وَالْأَنْثَى فَلَا تَمْنَحُهَا  
بِحَيْئَةٍ أَوْ كَسَمٍ بِخِلَافِ نَحْوِ الرِّبِّ وَالسِّدْرِ وَاسْتَحْدَادِهَا) فإِنْ زَكَلَ ذَلِكَ  
(وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامَ وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ إِلَّا لِعَمُورَةٍ وَإِنْ  
بَطِيْبٍ وَتَمَسَّحُهُ نَهْكَارًا).

(فَصْلٌ) وَلِزَوْجَةِ الْمُقْعُودِ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي وَالْوَالِي وَوَالِي الْمَاءِ الْبَاهِي  
يُخْرَجُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْمَاشِيَةِ عَلَيْهَا (وَالْأَلَا) يوجد واحد من ذكر (فَلِاجْتِمَاعِهِ  
الْمُسْلِمِينَ فَيُؤْجَلُ) بعد البحث (أَرْبَعَ سِنِينَ إِذَا دَاوَتْ نَفَقَتُهَا) بَأَنْ كَانَ لَهُ  
مَالٌ وَلَمْ تَحْسُ الزَّانَا إِلَّا فَهِيَ تَجْمِلُ التَّطَاقِقَ (وَالْعَبْدُ يَصْفَقُ مِنَ الْعَجْزِ عَنْ  
خَبَرِهِ ثُمَّ اعْتَدَتْ كَالْوَفَاءِ وَسَطَّطَتْ بِهَا) أَى الْعِدَّةِ (الْمُنْفَقَةُ) بِخِلَافِ الْأَجَلِ  
(وَلَا تَحْتَكُجُ فِيهَا) وَلَا فِي الزَّوْاجِ بَعْدَهَا (لِإِذْنِ) مِنَ الْإِمَامِ (وَأَيْسَ لَهَا الْبُقَاءُ)  
عَلَى عَصْمَةِ الْمُقْعُودِ (بَعْدَهَا) أَى بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الْعِدَّةِ (وَقَدَّرَ طَلَاقٌ) بِصَحْحِ  
الْعَقْدِ عَلَيْهَا (بِتَحَقُّقِ بَدْخُولِ الثَّانِي) لِأَنَّهُ لَمْ يَفُوتْ لَهَا كَمَا يَأْتِي (فَتَحِلُّ لِلْأَوَّلِ)  
بِعَصْمَةٍ جَدِيدَةٍ (إِنْ طَلَّقَهَا) قَبْلَ فُقْدَةِ (اِثْنَتَيْنِ) وَحَالَهَا الثَّانِي (فَإِنْ جَاءَ أَوْ  
تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَكَالَوَائِيْنِ) لَا نَفُوتَ إِلَّا بِالنَّذْرِ الثَّانِي غَيْرِ عَالِمٍ (وَقَرِئَتْ  
الْأَوَّلُ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِهَا) وَفِيهِ الثَّانِي وَهَذَا فَائِدَةٌ كَوْنُهَا الْأَوَّلُ مَعَ مَوْتِهِ (وَلَوْ  
تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّةٍ) أَى تَبَيَّنَ ذَلِكَ (فَكَغَيْرِهِ) يَفْسُخُ وَيَتَأَبَّدُ بِالنَّذْرِ  
عَلَى مَا سَبَقَ (وَأَمَّا إِنْ نَعِيَ لَهَا) فَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ قَدِمَ (أَوْ قَالَ عَمْرَةَ طَلَقٌ مُدْعِيًا  
غَائِبَةً فَطُلِّقَ عَلَيْهِ) الْحَاضِرَةُ وَلَمْ يَصْدُقْ وَتَزَوَّجَتْ (ثُمَّ أُثْبِتَتْ) أَى مَا ادَّعَاهُ  
(وَذُوُ الثَّلَاثَةِ وَكُلُّ وَكِيلَيْنِ) فَزَوْجَاهُ وَفَسَخَتْ وَاحِدَةً ظَنًّا أَنَّهَا الظَّامِسَةُ

ونزوجة ثم ثبت أنها الرابعة (وَالْمُطَلَّقةُ لِعَدَمِ النِّفَاقَةِ ثُمَّ) بعد زواجها  
 (ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَقْصُودِ تَنْزَوِجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ  
 بِدَعْوَاهَا لِلْوَتِّ أَوْ) تزوجت (بِشَهَادَةِ غَيْرِ عِدَّتَيْنِ فَيُفْسَخُ) راجع الأخيرتين  
 ثم تزوجت آخر بوجه جائز (ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ) أى ما فسخ في الثلاث (كَانَ عَلَى  
 الصَّحَّةِ فَلَا تَقُوتُ بِدُخُولِ) جواب أما في جميع ما سبق (وَالضَّرْبُ<sup>(١)</sup>  
 لِوَاحِدَةٍ ضَرْبُ لِبَقِيَّتَيْنِ) حيث طابن الفراق. (وَلِإِنْ أُبَيِّنَ) وطلبين استئناف  
 أجل (وَبَقِيَّتُ أُمِّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَقْصُودُ أَرْضِ الشَّرْكِ  
 لِلْمَمِيرِ<sup>(٢)</sup>) والعبرة بالوارث حينئذ (وَهُوَ سَبْعُونَ) واختار الشيخان (ابن  
 أبي زيد والقباضى) (نَمَائِنَ وَحُسُكَيْمَ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ) من ابن زرب وغيره  
 (فَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سَنَةِ فَلَا قَوْلَ) احتياطاً (وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى  
 التَّقْدِيرِ) لتعذر التحقيق غالباً (وَحَلَفَ الْوَارِثُ) بتأ اعتماداً على ظنه طبق  
 الشهود (حِينَئِذٍ) أى حين الشهادة حيث لم تورخ البيعة وكان الوارث ممن  
 يعرف ذلك (وَإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَعَلَى التَّطَوُّعِ) فيجوز عليه حكم الردة حتى  
 يثبت الإكراه (وَاعْتَدَتْ) أى لزمها أحكام المدة من إحداد وغيره (فِي مَقْصُودِ  
 الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّغِيِّينَ) وتحسب المدة من يوم الالقاء  
 (وَهَلْ يُتَلَوُّ وَيُحْتَمَدُ) قبل إلزامها بحكم المدة وهو الأقرب (تَقْدِيرَانِ  
 وَوَرِثَ مَالُهُ حِينَئِذٍ) أى حين الشروع في المدة (كَالْمُنْتَجِعِ لِإِلْدِ الطَّاعُونَ)  
 وهو مكروه<sup>(٣)</sup> كالفرار (أَوْ فِي زَمَنِهِ وَفِي الْقَدْرِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ

(١) أى ضرب الأجل وتحديدده

(٢) لأن دامت النفقة وإلا فلها الطلاق كما لو خشيتا الزنا

(٣) لحديث « إذا سمعت بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا

منها » رواه البخارى ومسلم من أسامة بن زيد

بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمُعْتَدَةُ الْمُطْلَقَةُ أَوْ الْمَحْجُوسَةُ (يُسَبِّحُ) اسْتِثْرَاءً  
 (فِي حَيَاتِهِ) لَا مَفْهُومَ لَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (السُّكْنَى وَالْمُنَوَّقَى عِنْمَا إِنْ دَخَلَ بِهَا) (مُطِيقَةً كَمَا فِي بَنٍ) (وَالْمُسْكَنُ لَهُ أَوْ نَقَدَ كِرَاءَهُ لَا يَلَا نَقْدٍ وَهَلْ مُطْلَقًا)  
 وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ (أَوْ إِلَّا الْوَجِيبَةَ نَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِلَّا أَنْ  
 يُسْكِنَهَا) مَعَهُ وَقَوْلُهُ (إِلَّا لِيَكْفُلَهَا) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ لَا فَرْقَ بَيْنَ  
 أَنْ يَكْفُلَهَا أَوْ حَذَفَتِ اللَّامُ <sup>(١)</sup> أَوَّلًا (وَسَكَنْتَ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ) عَلَيْهِ  
 فِي مَوْضِعِهَا قَبْلَ الْفِرَاقِ (وَرَجَعْتَ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا) قَبْلَهُ (وَأَتَاهُمُ أَوْ كَانَتْ بغيرِهِ  
 وَإِنْ لِيَشْرُطَ فِي إِجَارَةِ رَضَاعٍ وَانْفَسَخَتْ) إِنْ لَمْ يَرْضَوْا بِرَجُوعِهَا (وَو)  
 رَجَعْتَ (مَعَ ثَمَةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ إِنْ خَرَجَتْ مُتْرُورَةً فَمَاتَ أَوْ  
 طَلَّقَ فِي كَالثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لَا إِنْ سَارَتْ كَثِيرًا أَوْ أَحْرَمَتْ (وَفِي) الْحَيْجِ  
 الْقَطُوعِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ خَرَجَ) يَنْبَغِي أَنَّهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ <sup>(٢)</sup> وَالْخَارِجِ لِلرَّأَةِ  
 (لِيَكْرَبَاطَ لَا لِمَقَامٍ، إِنْ وَصَلَتْ وَالْأَحْسَنُ) الْأَفْوَى (وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ  
 السِّتَةِ أَشْهُرٍ) بَلْ فِي النُّقْلِ سَنَةً وَسَطُهُ نُونٌ (وَالْمُخْتَارُ) عِنْدَ الْأَخْيِ (خِلَافُهُ  
 وَفِي الْإِنْتِقَالِ) مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَا لِمَقَامٍ (تَعْتَدُ بِأَقْرَبِهِمَا أَوْ أَبْعَدِهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا)  
 فِي الطَّرِيقِ (وَعَلَيْهِ الْكِرَاهُ رَاجِعًا) حَيْثُ لَزِمَهَا الرُّجُوعُ (وَمَعَتْ لِلْحُرْمَةِ  
 أَوْ الْمُعْتَدَةِ كَيْفَةً) وَلَا تَخْرُجُ لَطْرِيَانِ الْعِدَّةِ (أَوْ أَحْرَمَتْ) فِي الْعِدَّةِ لَا فِي الْإِعْتِكَافِ  
 وَقَيْدَ بَأَنْ لَا يَفُوتَ (وَعَصَتْ) لَا اعْتَكَفَتْ (وَلَا سَكَنَى لِأَمَةٍ أَمْ تُبَوِّأُ  
 وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْتِقَالُ مَعَ سَادَاتِهَا كَبَدْوِيَّةٍ أَوْ تَحَلُّلِ أَهْلِهَا فَطَنَ) فَإِنْ ارْتَحَلَ  
 أَهْلُ الزَّوْجِ أَيْضًا فَمَهُمْ (أَوْ لِعَذْرٍ لَا يُنْسَكِنُ الْمَقَامُ مَعَهُ يَمْسِكُنَهَا، كَسَقُوطِهِ

(١) قِيلَ لِيَكْفُلَهَا . كَمَا فِي نَسْخَةٍ . وَالْمُرَادُ يَكْفُلُهَا عَمَّا يَكْرَهُ . أَوْ يَكْفُلُهَا كَمَا هُنَا  
 وَهُوَ الصَّوَابُ

(٢) لَكِنْ خَرَجَ فَعَلَ قَاصِرٌ ، وَلَوْ قَالَ الْمَصْنُفُ خَرَجَتْ كَانَ أَصَوْبَ

أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوهُ) ببادية (وَلَزِمَتِ الثَّانِي وَالثَّالِثَ) وهكذا إلا للمدبر  
 (وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النِّهَارِ) يعني قبل الفجر وبعد الغروب ولا تبين  
 إلا في بيتها (لَا لِضَرَرِ جَوَارِ إِحَاضِرَةٍ وَرَفَعَتْ لِإِحَاكِمٍ وَأَقْرَعَ لِمَنْ  
 يَخْرُجُ إِنْ أَشْكَلَ ، وَهَلْ لَا سُكْنَى لِمَنْ سَكَنَتْ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا)  
 أو عاين أجره المدة لا لقطاع السكامة (قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ) سكتاها (إِنْ أَقَامَتْ  
 بِتَمِيرِهِ) ولو أكرى للوضع (كَتَفَقَعَتْ وَلَدٌ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْغُرْمَاءِ يَبِيعُ الدَّارَ  
 فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا) مع البيان وإلا خير (فَإِنْ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ) بالسكنى  
 مدة الربهة (وَالْمُشْتَرَى الْخِيَارُ وَلِلزَّوْجِ) البيع (فِي الْأَشْهُرِ) لعدم ضبط غيرها  
 من حمل وإقراء (وَمَعَ تَوَقُّعِ الْخَيْضِ) والفرض المدة بالأشهر لصغر لا جداً  
 وكبر غير بأس (قَوْلَانِ) في بيع الزوج ويجوز للفرما، قطعاً (وَلَوْ بَاعَ إِنْ  
 زَالَتِ الرَّبِيبَةُ فَسَدَ) البيع للجهل (وَأَبْدَاتُ) المطلقة (فِي الْمُنْهَلِمِ وَالْمُعَارِ  
 وَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْمُنْقَضِي لِمُدَّةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا) عند الإبدال (فِي مَسَاكِينِ أُحْيِيَّتْ  
 وَأَمْرَأَةِ الْأَمِيرِ وَنَحْوِهِ) كالغاصي (لَا يَخْرُجُهَا الْقَادِمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحُبْسِ)  
 عليه (حَيَاتُهُ) لأن سكنى معتدته من توابع حياته (بِخِلَافِ حُبْسٍ مَسْجِدٍ  
 بِيَدِهِ) فتخرج (وَلَا تُمُّ وَلَدٌ يَمُوتُ عَنْهَا السُّكْنَى) زمن الاستبراء (وَزَيْدٌ  
 مَعَ الْمَتَى نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالْمُرْتَدَّةِ) تشبيه في السكنى ونفقة الحمل (وَالْمُسْتَهْجَةِ  
 إِنْ سَحَلَتْ وَهَلْ نَفَقَةُ) للشبهة (ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ كَمْ تَحْمِلُ) وإلا فعلى  
 الواطئ (عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ) قيل صوابه الزوج (قَوْلَانِ) أقواها  
 الأول والفرض أن الزوج لم يدخل

(نَصْلٌ) (يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِحُصُولِ الْعِلَاقَةِ إِنْ لَمْ تُوقَنْ الْإِبْرَاءَةُ)  
 وغلبة الظن كاليقين (وَلَمْ يَسْكُنْ وَطْئُهَا مُبَاحًا) وسيأتي محترز القيود (وَلَمْ  
 تَحْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَاقَتْ الْوَطْءَ أَوْ كَبِيرَةً لَا يَحْمِلَانِ عَادَةً

أَوْ وَخْشًا أَوْ بِسْكَرًا أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبَى أَوْ غُنَيْمَتٍ أَوْ اشْتَرِيَتْ  
 أَوْ انْتَزَعَتْ مِنْ عَبْدٍ (وَلَوْ مُتَزَوِّجَةً أَوْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَيِّعَتْ  
 أَوْ زُوِّجَتْ) بِعْنَى أَرِيدَ ذَلِكَ وَجِبَ اسْتِبْرَاؤُهَا قَبْلَهُ (وَقِيلَ قَوْلُ سَيِّدِهَا) أَنَّهُ  
 اسْتَبْرَاهَا فَيُبَيِّحُ وَطْأَهَا لِلزَّوْجِ لَا لِلْمَشْتَرِي (وَجَازَ لِلْمَشْتَرِي مِنْ مَدْعِيهِ) أَى  
 الْإِسْتِبْرَاءِ (تَزْوِيجُهَا قَبْلَهُ وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ) مُوَاضَعَةٌ قَبْلَ  
 عَقْدِ الشَّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ (وَكَالْمَوْطُوءَةِ بِاشْتِبَاهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَيِّعَتْ  
 (أَوْ سَاءَ الظَّنُّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرُجُ) مُودَعَةٌ ثُمَّ اشْتَرَاهَا مِثْلًا بَلْ أَمَتُهُ غَيْرُ  
 الْمَأْمُونَةِ كَذَلِكَ (أَوْ إِسْكَائِبٍ) لَا يَمْكُنُهُ الْوُصُولُ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ مَخْرَمٌ (أَوْ يُجْبَوِبُ  
 وَمُكَاتَبَةٌ عَجِزَتْ أَوْ أَنْبَضَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا) الْوَكِيلُ (مَعَ غَيْرِهِ) بِلَا إِذْنِ  
 (وَبِمَوْتِ سَيِّدٍ وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ) قَبْلَ مَوْتِهِ (أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبِالْعِتْقِ) عَطَفَ  
 عَلَى بِحْصُولِ الْمَلَائِكَةِ (وَاسْتَأْنَفَتْ) فِي الْعِتْقِ (إِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً عُلِمَ  
 أَنَّهُ أَمٌّ يَفْقَدُ أُمُّ الْوَلَدِ انْقَطَ) إِخْلَاقًا لَهَا بِالزَّوْجَةِ (بِحَضْرَةِ) رَاجِعُ الْإِسْتِبْرَاءِ  
 (وَإِنْ تَأَخَّرَتْ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ اسْتَحْيَضَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ فثَلَاثَةُ  
 أَشْهُرٍ وَنَظَرَ النِّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ) بِجَسٍّ (فَتَسْعَةُ) أَشْهُرٍ فَإِنْ زَالَتْ وَإِلَّا فَاقَامَى  
 الْحُلْ عَلَى مَا سَبَقَ (كَالضَّغِيرَةِ وَالْيَأْسَةِ) تَشْبِيهُهُ فِي الثَّلَاثَةِ أَشْهُرَ (وَبِالْوَضْعِ  
 كَالْعِدَّةِ) لَكِنْ لَا يَنْظَرُ هُنَا لِلْحَفُوقِ (وَحَرُمَ فِي زَمَنِهِ الْإِسْتِمْتَاعُ) إِلَّا بَيْنَهُ  
 الْحُلْ مِنَ الْمُسْتَمْتَعِ كَمَا سَبَقَ (وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطْلَقِ الْوُطْءُ أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ  
 يَدِهِ كَمُودَعَةٍ) وَمَرْهُونَةٍ (وَمَبِيعَةٍ بِالْخِيَارِ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَبْسُجْ عَلَيْهِمَا  
 سَيِّدُهُمَا) وَهَذَا مُحْتَزَزٌ لَمْ يَوْقِنْ بَرَاءَتَهَا (أَوْ أَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى زَوْجَةً وَإِنْ  
 جَعَلَ الْبَيْعَ) مُحْتَزَزٌ لَمْ يَكُنْ وَطْأَهَا مَبَاحًا (فَإِنْ بَاعَ) الزَّوْجَ (الْمَشْتَرَاةَ) وَقَدْ دَخَلَ  
 (أَوْ أَعْتَقَ أَوْ مَاتَ أَوْ عَجِزَ) الزَّوْجَ (الْمُسْكَاتِبُ قَبْلَ وَطْءِ الْمَلِكِ) رَاجِعُ الْإِسْكَالِ  
 (م ١٦ — أَكْلِيلُ)

(لَمْ تَحِلَّ لِسَيِّدٍ) في غير العتق (وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقُرْآنٍ عِدَّةٍ فَسَخَّرَ  
الْمُسْكَاحَ وَبَعْدَهُ) مفهوم قبل (بِحَيْضَةٍ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ)  
من العدة وكما لو لم يدخل (أَوْ حَصَلَتْ) أسباب الاستبراء (فِي أَوَّلِ الْخَبْضِ)  
وهذا مرتبط بقوله ولا استبراء إن لم نطلق الخ (وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمُضِيَ حَيْضَةٌ  
اسْتِبْرَاءٍ) على ما سبق فتأنف (أَوْ أَكْثَرُهَا تَأْوِيلَانِ) وتعب بأن الأول  
تقييد لابن المواز ، وإنما التأويلان في حمل الكثرة على الأيام أو الاندفاع  
الأول لأبي بكر بن عبد الرحمن ، والثاني لابن مناس (أَوْ اسْتَبْرَأَ أَبْ جَارِبَةُ  
ابْنِهِ) من غير مائه ، وكذا إن كان المستبرئ الابن (ثُمَّ وَطَّئَهَا) فيملاكمها  
ولا يستبرئ من وطئها الأول (وَتَوَوَّاتٌ عَلَى وُجُوبِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ  
وَيُسْتَحْسَنُ) استبراء بائع ردت له (إِنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ وَتَوَوَّاتٌ  
عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاصَعُ الْعَلِيَّةُ ، أَوْ وَخَشْ أَقْرَ الْبَالِغِ يَوْطِئُهَا  
عِنْدَ<sup>(١)</sup> مَنْ يُؤْمِنُ ، وَالشَّانُ الْفَسَادُ وَإِذَا رَضِيََا بِغَيْرِهَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا  
الْإِنْفِقَالُ وَنَهْيًا عَنْ أَحَدِهَا وَهَلْ يُسَكَّنِي يَوَاحِدَةً قَالَ) للمازري (يُخْرِجُ  
عَلَى التَّرْجُمَانِ) لكن المعتمد كفاية الواحدة هنا بخلاف الترجمان (وَلَا مَوَاضِعَةٌ  
فِي مُنْزَوِّجَةٍ وَحَامِلٍ وَمُعْتَدَّةٍ وَزَانِيَةٍ كَالْمَرْدُودَةِ بِعَيْبٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ إِقَالَةٍ  
إِنْ أَمَّ بَغْيَ الْمُشْتَرَى وَفَسَدَ) بيع المواضعة (إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ) بل بمجرد  
الشرط (لَا تَطَوُّعًا وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ وَمُعْصِيَتُهُ) إن وقف  
(يَمْنُ قُضِيَ لَهُ بِهِ<sup>(٢)</sup>) .

(فَصْلٌ) (إِنْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ انْتَهَمَ الْأَوَّلُ

(١) ظرف متعلق بقوله تتواضع

(٢) في المجموع : وافقة المواضعة وضمانها على البائع والمشتري على المشتري ، والمردود

بعيب أو إقالة أو فساد تستبرأ لثبوت المشتري ضمانه وبعده تتواضع اه

وَأَثْبَغَتْ كَنْزَ وَجْهِ بِأَيْدِيهِ ثُمَّ يُطْلَقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا (ولو قبل البناء وبعضهم رجح في هذا أقصى الأجلين<sup>(١)</sup> انظر عب وابن (وَكَمْسُتَبْرَأُ مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطْلَقُ وَكَمْزُ تَجْمَعُ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَلَقَ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ يَفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطْوِيلِ فَتَبْنِي الْمُطْلَقَةُ إِنْ لَمْ تَمَسَّ) للمعتمد كما عند ابن عرفة أنها تستأنف وانته على نفسه (وَكَمْسُتَبْرَأُ وَطَبْهَا الْمُطَاقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا بِكَاشِفِهِ إِلَّا مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من العدة والاستبراء (كَمْسُتَبْرَأُ مِنْ وَطْءٍ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا) تشبيهه في أقصى الأجلين (وَكَمْسُتَبْرَأُ مُعْتَدَّةٌ وَهَدَمَ وَضَعُ خَلِّ الْحَقِّ بِفِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرُهُ وَفِاسِدٍ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ) إِلَّا مِنْ زَنَى فَقَرَأَ (لَا الْوَفَاةَ وَطَلَى كُلَّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ كَأَمْرًا تَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِفِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةً ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ) عنهما (وَكَمْسُتَوَلَّدَ) الأولى حذف الواو ليسكون تشبيهاً (مُبْرَزٌ وَجَعٌ مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ أَوْ جُهِلَ فَعِدَّةُ حُرَّةٍ) لاحتمال موت السيد ابتداءً (وَمَا تُسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ) لاحتمال تأخره (وَفِي الْأَقْلِ عِدَّةُ حُرَّةٍ) ولا استبراء إذ لم يحل للسيد (وَهَلْ قَدَرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرُ قَوْلَانِ)

### ﴿بَابٌ﴾

(حُصُولُ ابْنِ امْرَأَةٍ) أَوْ خَنَى مُشْكَلا (وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً) لَا تَطْبِقُ الْوَطْءَ وَآيَسَ (بَوْجُورٍ) وَسَطُ الْقَمِ (أَوْ سَعُوطٍ) مِنَ الْأَنْفِ وَلِدُودٌ مِنْ جَانِبِ الشِّدْقِ (أَوْ حُقْنَقَةٍ تَسْكُونُ غِذَاءً) بِالْفِعْلِ فِي الْحُقْنَقَةِ وَيَكْفِي فِي غَيْرِهَا وَحُصُولُ الْجُوفِ (أَوْ خُلِطَ) قَاوِلِي نَمْنَه وَجِبْنَه (لَا) إِنْ غَلِبَ بَغِيرُهُ إِلَّا بَابَيْنِ أُخْرَى

(١) عدة الوفاة . وتامم الاقراء عدة الطلاق . لكن ضعفه بن فالراجح إطلاق المصنف .

غير حرمان (ولا كماء أصفر وبهيمة واستحالة يد محرم) خير حصول (إن حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين إلا أن يستغني) بحيث لا يقوم به الابن (ولو فيهما ما حرمه النسب) مفعول محرم (إلا أم أخيك أو أختك لأنهما نسبا أمك أو زوجة أبك (وأم ولد ولدك) لأنهما نسبا بنتك أو زوجة ابنك (وجدة ولدك) هي نسبا أمك أو أم زوجتك (وأخت ولدك) هي نسبا بنت أو ربيعة (وأم عمك وعمتك) نسبا جدتك أو حليمة جدك (وأم خالك وخالتك) كما قبلها (فقد لا يحرم من) قد للتحقيق أو باعتبار جهة أخرى (من الرضاع) قيد في المضافات المستثنيات (وقدر الطلقة خاصة) لا إخوانه (ولدا لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئ لا نقطاعه وإن بعد سنين واشترك مع القديم ولو بحرام لا يلحق الولد به) ولان زنى (وحرمت) ذات الابن منه (عليه إن أرضعت من كان زوجها لها لإسبا زوجها ابنه كم أرضعت رضية (مباشرة) لأنها أم زوجته (أو مرتضعة) بالكسر (منها) أى من مباينة بغير لبنه وقد تلذ لأنها بنت زوجته (وإن أرضعت زوجها أخقار ولان الأخيرة وإن كان قد بنى) أو تلذ بها) أى ذات الابن (حرمة الجميع) لأنها أم من عقد عليهما وهما بنت متلذ بها (وأدبت المتعمدة للفساد وفسخ نكاح المتصادقين عليه) ولو بعد الدخول (كقيام بنية على إزار أحدهما قبل العقد ولها المسعى بالدخول إلا أن تعلم فقط فكالفارة) ربع دينار (وإن ادعاه فأكثر أخذ بإقراره) فيفرق بينهما وهذا مفهوم قوله بعد العقد (ولها النصف) لأنها على إسقاطه (وإن ادعاه وأنكر لم يندفع ولا تقدر على طلب المهر قبله) أى البناء ولتقد أو يطلق باختياره (وإقرار الأبوين) برضاع غير الرشيد بن (مقبول قبل السكج) فإن وقع فسخ (لا بعده كقول أبى أحدهما) تشبيه تام (ولا يقبل منه



أَنَّهُ أَرَادَ الْاعْتِذَارَ) عَنِ النِّكَاحِ (بِخِلَافِ أَحَدِهِمَا أُمُ الْفَتْنَةِ) نَذْبًا وَرَجَحَ  
أَنَّهُمَا كَالْأَبِ (وَبَشَّرَتْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ إِنْ فُشَا قَبْلَ الْقَدْرِ) فِي الْعَوْدَتَيْنِ  
وَلَا يَشْتَرِطُ فُشُوهُ عَدْلَيْنِ وَلَا عَدْلَ وَامْرَأَتَيْنِ (وَهَلْ يَشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ مَعَ الْفُشُوِّ  
تَرَدُّدٌ) أَرْجَحُهُ لَا يَشْتَرِطُ (وَبِرَجُلَيْنِ لَا بَامْرَأَةٍ وَلَوْ فُشَا وَنَذِبَ الْفَتْنَةُ  
مُطْلَقًا وَرَضَاعُ الْكُفْرِ مُعْتَبَرٌ وَالْغَيْلَةُ وَطَهُ الْمَرْضِعِ<sup>(١)</sup> وَنَجْوُزُ).

### ﴿ بَابٌ ﴾

(بِحَبِّ لِمَمَكْنَةِ مُطِيقَةِ لَلْوَطَاءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْدَسِ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا) شَرِطُ  
فِي الْإِبْتِدَاءِ (قُوَّةٌ وَإِدَامٌ وَكُنُوءَةٌ وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ بِقَدْرِ وَسَعِيدٍ وَحَالَهَا  
وَالْبَلَدِ وَالسَّعْرِ وَإِنْ أَكُولَةٌ وَتَزَادُ الْمَرْضِعُ مَا تَقْوَى بِهِ) فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ  
رَقِيقًا فَعَلَى سَيِّدِهِ (إِلَّا الْمَرْبُوضَةَ وَقَلِيلَةً الْأَكْلِ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى  
الْأَصْنَوبِ) كُلُّ هَذَا فِي غَيْرِ الْمَقْرَرِ لَهَا شَيْءٌ فَهُوَ مُطْلَقًا (وَلَا يَلْزَمُ الْحُرِيرُ وَحِلَّ  
عَلَى الْإِطْلَاقِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (وَعَلَى الْمَدَنِيَّةِ لِقِنَاعَتِهَا فَيُفَرِّضُ الْمَاءَ) وَلَوْ لَفَسَلِ  
مِنْ غَيْرِ وَطْئِهِ (وَالزَّيْبُ وَالْخَطْبُ وَالْمِنْحُ وَالْأَجْمُ الْمَرْءُ بَعْدَ الْمَرْءِ وَحَصِيرٌ  
وَمَسِيرٌ اخْتِيجَ لَهُ وَأَجْرَةٌ قَابِلَةٌ وَزَيْفَةٌ تَسْتَضِيرُ بِتَرْكِهَا كَمَا كُحِلَ وَذُهْنٌ  
مُتَقَادِنٌ وَحِنَاءٌ وَمَشْطَرٌ) بَفَتْحِ الْمِيمِ بِمَعْنَى مَا تَمَشَّطُ بِهِ مِنَ الدَّهْنِ مِثْلًا لَا آلَةً  
(وَالْإِخْدَامُ أَهْلُهُ) أَيْ أَهْلُ الْإِخْدَامِ (وَلَوْ بِكَرَاهٍ وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ  
وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمَتِهَا إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ وَإِلَّا) تَسْكُنُ أَهْلًا لِالْإِخْدَامِ  
(فَمَكِيمَتُهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ مِنْ عَجْنٍ وَكُنْسٍ وَفَرْشٍ) وَطَبِخٍ وَسَقَى (بِخِلَافِ

(١) هذا تفسير مالك للحديث الذي رواه في الموطأ عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم إرفارس يصنعون ذلك فلا يضرب أولادهم» وقال بعض أهل اللغة: الغيلة أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل.

النَّسِجَ وَالْفَزْلَ) والطعن (لَا مُكْحَلَةً وَدَوَاءَ وَجَعَامَةٍ وَثِيَابُ الْمَخْرَجِ  
 وَلَهُ التَّمَتُّعُ بِشَوْرَتِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ بَدَلُهَا) بل ما لا غنى عنه بعد (وَلَهُ مَنَعُهَا  
 مِنْ أَكْلِ كَالنَّوْمِ) ما لم يأكل وليس له منعه ومنعها ما يوهن بدنها من الحرف  
 (لَا أَبْوَيْهَا وَوَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ) ومحاردها ونساء رحمها (أَنْ يَدْخُلُوا لَهَا وَخُنْتُ)  
 في الأبوين والولد (إِنْ حَلَفَ كَحَلْفِهِ أَنْ لَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً  
 وَلَوْ شَا بَةً لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ) فلا يحث لأن تعميم اليمين أبدق قصد الضرر  
 (وَقَضَى لِلصَّغَارِ كُلِّ يَوْمٍ وَلِلْكِبَارِ فِي الْجُمُعَةِ كَالْوَالِدَيْنِ وَمَعَ أُمِينَةٍ إِنْ  
 أَهْمَهَا) بإفسادها عليه (وَلَهَا الْامْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا  
 الْوَضِيعَةَ) إلا للضرر أو شرط (كَوْلِدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهِمَا إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ إِلَّا  
 أَنْ يَبْنِي وَهُوَ مَعَهُ) فليس لمن علمه الامتناع (وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمٍ  
 أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ وَالْكِسْوَةُ بِالشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ) عادة والخلق له إلا  
 لعرف (وَضُمِّمَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا) ولو قامت بينة على الضياع (كَنْفَقَةِ الْوَلَدِ  
 إِلَّا لِبَيْئَةٍ عَلَى الضَّيَاعِ) في المستقبل (وَيُجُوزُ إعْطَاءُ الثَّمَنِ عَمَّا لَزِمَهُ) وعاميه  
 وله الفلأ والرخص إلا لا التزام أو مساحمة (وَالْمَقَاصَةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لَاضْرَرٍّ) لعدمها  
 (وَسَقَطَتْ بِالْأَكْلِ مَعَهُ وَلَهَا الْامْتِنَاعُ) منه (أَوْ مَنَعَتْ الْوَطْءَ) عطف  
 على معنى بالأكل أي إن أكلت (أَوْ الْاسْتِمْتَاعَ) في كالتقاء (أَوْ خَرَجَتْ  
 بِهَا إِنْزِلَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَحْمِلْ) شرط في السقوط بالنزع وما بعده (أَوْ  
 بَانَتْ وَلَهَا) أي البائن (نَفَقَةُ الْحُلِّ وَالْكِسْوَةِ فِي أَوَّلِهِ وَفِي الْأَنْهَرِ قِيمَةُ  
 مَقَابِهَا وَاسْتَقْمَرٌ) مسكن البائن (إِنْ مَاتَ) زوجها والأجرة من رأس المال  
 (لَا إِنْ مَاتَتْ) فلا شيء لورثتها (وَرُدَّتْ النِّفَقَةُ كَانْفِشَاشِ الْحُلِّ) وصدقت  
 في دعوى الولادة (لَا الْكِسْوَةُ بَعْدَ أَشْهُرٍ) ولشهرين ترد (بِخِلَافِ مَوْتِ  
 الْوَلَدِ فَيَرْجِعُ بِكِسْوَتِهِ وَإِنْ خَلَقَتْ وَأَنْ كَانَتْ) الحامل (مُضْضِعَةً

فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ أَيْضًا) زيادة على نفقة الحمل (وَلَا نَفَقَةٌ يَدْعُوَاهَا بَلْ  
يُظْهِرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتُهُ فَتَحْتَاجُ مِنْ أَوْلَاهُ ، وَلَا نَفَقَةٌ لِحَمْلٍ مُلَاعَنَةٍ )  
إذ ليس ابنه (وَأَمَّا ) بل على السيد (وَلَا عَلَى عَبْدٍ إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ ) فكالتى فى  
عصمته (وَسَقَطَتْ) نفقة الزوجية (بِالْمُسْرِ لَا إِنْ حُبِسَتْ أَوْ حَبَسَتْهُ أَوْ  
حَبَّتِ الْفَرْصَ) ولو بلا إذنه (وَلَهَا نَفَقَةُ حَضَرٍ) لا تطوعاً إلا أن يأذن  
(وَأِنْ رَتْقَاءَ وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ بُسْرِ فَلَمَّا حَضَرَ) زمن اليسار (فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ  
يُفْرِضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ بِمَا أَتَفَقَتْ عَلَيْهِ) متعاقى بأنفقت (غَيْرَ مَرْفُوعٍ  
وَأَنْ مُنْشَرًّا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجَنَّبِيٍّ إِلَّا إِصْلَاحًا) راجع لما (وَعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ  
كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ) حيث لم يشهد (أَنَّهُ أَتَفَقَ لِيَرْجِعَ  
سَوَّلَهَا الْفَسْخُ) بطلاقة (إِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ لَا مَاضِيَةٍ وَإِنْ عَبْدَانِ  
لَا إِنْ عَلِمَتْ فَقَرَهُ ، أَوْ أَنَّهُ مِنَ السُّوَالِ إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ ، أَوْ يَشْتَرِيَهُ بِالْعَهَاءِ  
وَأَنْتَقَطَعَ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ  
وَأِلَّا) بأن ثبت عسره (تَلَوَّمَ بِالْإِجْتِهَادِ وَزِيدَ إِنْ مَرَضَ أَوْ سُجِنَ ثُمَّ طُلِقَ  
وَأِنْ غَائِبًا أَوْ وَجَدَ مَا يُمْنِكُ الْحَيَاةَ) دون الموت (لَا إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقَوْتِ)  
كله (وَمَا يُوَارِي الْمَوْتَ) من أى شيء كان (وَأِنْ غَنِيَّةً وَلَهُ الرَّجْعَةُ  
إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ بَسَارًا يَقُومُ بِوَاجِبِ مَقْلَمِهَا وَلَهَا النَّفَقَةُ فِيهَا) أى العدة  
حيث وجد يساراً (وَأِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ وَطَلَبَهُ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةٍ لِّلْمُتَقَبَّلِ  
لِيُدْفَعَهَا لَهَا أَوْ يُقِيمَ لَهَا كَفِيلًا وَفَرَضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَدَّعْتَهُ وَدَبَّرَ  
وَأَقَامَتِ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَيْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا) أى النفقة على الزوج  
(وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا كَفِيلٌ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَبَيَّعَتْ دَارَهُ بَعْدَ  
حُبُوتِ مِلْكِهِ وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيِّنَةٌ بِالْحَيَاةِ)  
حيث لم تجز الأولى بالحدود (قَائِلَةٌ هَذَا الَّذِي حُزِّنَا بِهِ هِيَ الَّتِي شُهِدَ بِمِلْكِهَا

لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي عُسْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرَ حَالُ قُدُومِهِ (حيث جعل حال خروجه (وَفِي إِرسَالِهَا) فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعَتْ مِنْ بَوْدِهَا إِحْكَامًا لَا لِمُدُولٍ وَجِيرَانٍ وَإِلَّا فَقَوْلُهُ كَالْخَاضِرِ وَخَافَ لَقَدْ قَبَضَتْهَا) ممتدداً على ظنه (لَا بَعَثْتُمْ) إِذْ لَا يُلْزِمُهَا مَجْرَدُ الْبَعَثِ (وَفِيهَا فَرَضُهُ فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ) أَشْبَهَتْ أُولَا (وَإِلَّا) بِشِبْهِ (فَقَوْلُهَا إِنْ أَشْبَهَتْ) وَإِلَّا ابْتِدَاءَ الْفَرَضِ وَفِي حَافٍ مُدْهِى الْأَشْبَهِ (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) (تَأْوِيلَانِ)

(فصل) إِنَّمَا تَجِبُ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ (لَا رَقِيقَ رَقِيقِهِ (وَدَائِبَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَعَى وَإِلَّا) يَنْفَقُ (بِيعَ كَتَبَتْ كَلِيفِهِ مِنْ الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُ) متكرراً (وَيَجُوزُ مِنْ لَبَنِهِمَا مَا لَا يَضُرُّ بِإِتْجَاهِهَا وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمُوَسِّرِ) ولو صغيراً (نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرِينَ وَأُثْبِتَا الْعَدَمَ) بعدلين (لَا يَمِينُ وَهَلِ الْإِبْنُ إِذَا طَوَّلَ بِالنَّفَقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَلَا) وهو الظاهر (أَوْ الْعَدَمَ قَوْلَانِ وَخَادِمِهِمَا وَخَادِمِ زَوْجَةِ الْأَبِ وَإِعْفَاؤُهُ بِزَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَتَعَدَّدُ) النفقة (إِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمًّا) وأعفاه (عَلَى ظَاهِرِهَا لَا زَوْجَ أُمِّهِ وَجَدَّ وَوَلَدِ ابْنٍ وَلَا يُسْقَطُهَا زَوَاجُهَا) أى الأم وكذا البنت (مِنْ فَقِيرٍ وَوُزَعَتْ عَلَى الْأَوْلَادِ وَهَلِ عَلَى الرَّؤُوسِ أَوْ الْإِرْثِ أَوْ الْيَسَارِ) وهو المذهب (أَقْوَالُ وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ) الحر الذي لا مال له ولا صنعة لا نفقة (حَتَّى يَبْلُغَ عَاقِلًا) قادراً على الكسب (وَلَا عِبْرَةُ بِطَرَوِ الْعَجْزِ) (وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا) أَوْ يُدْعَى (وَتُسْقَطُ) نفقة القرابة (عَنِ الْمُوَسِّرِ بِمَضَى الزَّمَنِ إِلَّا لِقَضِيَّةٍ) حكم (أَوْ يُنْفَقَ غَيْرُ مُتَبَرِّجٍ) ظاهره ولو لم يكن حكم وضيف (وَاسْتَمَرَّتْ) نفقة البنت (إِنْ دَخَلَ زَمَنَةٌ ثُمَّ طَلَّقَ) كذلك (لَا إِنْ عَادَتْ بِأَلْفَةٍ) صحيحة (أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةُ) بعد زوالها (وَهَلِ لِلْكَاتِبَةِ نَفَقَةُ وَلَدِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَبُ فِي الْكِتَابَةِ) وإلا فعليه (وَلَيْسَ عَجْزُهُ عَنْهَا عَجْزًا عَنِ الْكِتَابَةِ) فإنها تسقط بالعسر (وَهَلِ الْأُمُّ الْمُتَزَوِّجَةُ وَالرَّجْعِيَّةُ لِإِرْضَاعِ وَلَدِهَا إِلَّا

أَجْزَ إِلَّا تَمْلُؤْ قَدْرَ كَالْبَائِنِ إِلَّا أَنْ يَقِيلَ غَيْرَهَا) فلما الأجر (أَوْ بَعْدَهُمُ  
الْأَبُ أَوْ يَمُوتَ وَلَا مَالَ لِلصَّبِيِّ) وهو مقدم على مال الأب كما سبق في الصوم  
وما في الحرثي هنا ضيف (وَأَسْتَأْجَرْتُ) من عليها الإرضاع (إِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهَا لَبَانٌ وَلَمْ يَكُنْ قِيلَ) لا مفهوم له كما سبق والضمير لمن لا يلزمها الإرضاع  
(أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ عِنْدَهَا تَجَانًا عَلَى الْأَرْجَحِ فِي التَّأْوِيلِ  
وَحَصَانَةِ الذِّكْرِ لِلْبُلُوغِ وَالْإِنْتِ كَالْمَقْفُولِ) بل لنفس الدخول (لَلَّامٌ وَلَوْ أُمَةٌ  
عَتَقَ وَلَدَهَا) وتسرها مستط كالتزوج (أَوْ أُمٌّ وَلَدٍ) منه أو غيره (وَاللَّابِ  
تَعَاهُدُهُ وَأَدْبُهُ وَبَعَثُهُ الْمَكْتَبِ) مثلا (نُمُّ أُمُّ نُمٍّ جَدَّةُ الْأُمِّ) وإن  
علت (إِنْ انْفَرَدَتْ بِالسُّكْنَى عَنْ أُمٍّ سَفَطَتْ حَصَانَتَهَا) وكذا كل مستحق  
على الأرجح (نُمُّ اخْتَالَةٍ نُمٍّ خَالَتَهَا) ثم عمة الأم (نُمٍّ جَدَّةُ الْأَبِ) أى من  
قَبْلِهِ (نُمُّ الْأَبِ نُمٍّ الْأَخْتِ نُمٍّ الْعَمَةِ) ثم خالة الأب (نُمٍّ هَلْ بِنْتُ  
الْأَخِ أَوْ الْأَخْتِ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُمْ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَقْوَالٌ) رجع أولها  
(نُمُّ الْوَصِيِّ نُمٍّ الْأَخِ نُمٍّ الْجَدُّ نُمٍّ ابْنُهُ نُمٍّ الْعَمُّ نُمٍّ ابْنُهُ لَأَجَدٍ لَأُمٍّ)  
على المعتمد (وَاخْتَارَ) الاخمس (خِلَافَهُ نُمٍّ لِلْوَلِيِّ الْأَعْلَى نُمٍّ الْأَسْفَلِ) كمنجر  
للصغير <sup>(١)</sup> (وَقَدَّمَ الشَّقِيقُ نُمٍّ لِلَّامِ نُمٍّ الْأَبِ فِي الْجَمِيعِ) المتصور فيه ذلك  
(وَفِي الْمُدَّسَاوِيَيْنِ) يقدم (بِالصِّيَانَةِ وَالشَّفَقَةِ وَتَرْطُ الْخَاضِنِ الْعَقْلُ وَالْكَفَاءَةُ  
لَا كُمُسِيَّةٌ وَجِرَزُ الْمَكَانِ فِي الْبَيْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا وَالْأَمَانَةُ وَأَمْبَتَهَا) المعتمد  
حمله عليها حتى يثبت خلافها (وَعَدَمُ كَيْدَامٍ مُضِيرٌ وَرُشْدٌ) في المال ولو غير  
بالغ (لَا إِسْلَامٌ وَضُمْتُ إِنْ خِيفَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ مَجُوسِيَّةٌ أَسْلَمَ زَوْجُهَا  
وَلَدُ كَرٍ مَنْ يَحْضُنُ) وعمره مئة المظيفة (وَلَلَانِي الْخُلُوعُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ  
بِهَا) فبذلها الدخول (إِلَّا أَنْ يَسْلَمَ) من بعدها به (وَيَسْكُتُ الْعَامُّ  
أَوْ يَكُونُ) الزوج (مَحْرَمًا وَإِنْ لَا حَصَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيَا) ولو على

المال (كأن النعم أولاً بقبيل الولد غير أمه) للدخول بها (أو لم ترضعه  
 المُرْضِعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ) الظرف متعلق بالمرضعة ومتعلق الفعل محذوف يفيد معنى  
 قوله لا يقبل الولد غير أمه والمراد أو قبل الولد غير أمه إلا أن المرضعة له عند  
 أمه أبت أن ترضعه عند غيرها فاندفع ما للشراح هنا من أن صوابه عند بدل  
 أمه فليُنظر (أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ) كان (غَيْرَ مَأْمُونٍ أَوْ عَاجِزاً  
 أَوْ كَانَ الْأَبُ) مستحق الحضانة (عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ) لا مفهوم له (وَفِي)  
 سقوط حضانة الوَصِيَّةِ) بالزواج (رَوَابِتَانِ وَأَنْ لَا يُسَافِرَ وَلِيٌّ حُرٌّ عَنْ وَلَدِهِ  
 حُرٍّ) فيأخذه (وَلِنْ رَضِيْعًا) قبل غير أمه (أَوْ تُسَافِرَ هِيَ سَفَرًا نُقْلَةً  
 لَا تَجَارَةً) راجع لها (وَحَلَفَ) أنه يريد النقلة (سِتَّةَ بُرْدٍ وَظَاهِرُهُابِرْدَيْنِ)  
 وهو ضعيف ونصب بريدن على الظرفية نظير ستة قبله فتأمل (لِنْ سَافِرٍ لَا مَنَ  
 وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ فِي سِرِّ بَحْرٍ) شرط في أخذه المفهوم من السياق كما أن  
 قوله (إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَ) استثناء منه (لَا أَقْلٌ) من ستة (ولا تعودُ  
 بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فُسْخِ الْفَاسِدِ عَلَى الْأَرْجَحِ أَوْ الْإِسْقَاطِ) يعني مطلق السقوط  
 (إِلَّا لِكَمْرَضٍ) أو سفر ثم زال بالقرب (أَوْ أَمَوَتْ الْجِدَّةُ) للمنتقل إليها  
 بزواج الأم (وَالْأُمُّ خَالِيَةٌ) فتعود لها وضعف (أَوْ لَأَبْنَاهَا) أي الحاضنة (قَبْلَ  
 عِلْمِهِ) أي من بعدها بزواجها (وَالْحَاضِنَةُ قَبْضُ نَفْتَةٍ) ولبس الأب أن يقول  
 يَأْتِي بِأَكْلٍ عِنْدِي وَيَعُودُ لِمَشْقَةٍ (وَالشُّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا شَيْءَ إِحَاضِنٍ  
 لِأَجْلَاهَا) أي الحضانة .

### ﴿بَابُ﴾

(بِنَفَقَةٍ يَبْتَغِي بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَإِنْ بِمُعَاطَاةٍ) فلا يجوز التبديل في  
 الرويات بعد صدورهما منها إلا تماثلاً (وَيَعْنِي فَيَقُولُ بِنَفَقَةٍ) ولا يضر تقدم القول  
 (وَبَابَتْنَتْ أَوْ بَعَثَتْ وَيَرْضَى الْآخَرُ فِيهِمَا) بأي مفيد رضى (وَحَافٍ وَلَا أَلَزِمَ

إِنْ قَالَ أُبَيْمُكُمَا بِكَذَا أَوْ أَنَا أُشْتَرِيهَا بِهِ ) فرضى الآخر ثم قال الأول لم أرد  
العقد والأمر كالمضارع على المعتمد ( أَوْ تَسَوَّقَ بِهَا ) لا مفهوم له على المعتمد  
( فَقَالَ بِكُمْ فَقَالَ بِمَائَةٍ فَقَالَ أَخَذْنَهَا ) ويعمل بالعرف والقربة ( وَشَرَطُ عَاقِدِهِ  
تَمْيِيزٌ إِلَّا بِسُكْرٍ فَتَرَدُّ ) للمول عليه انعقاده مع نوع التمييز ولا يلزم ( وَلَوْ وَمِ  
تَسْكِينٍ لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدَّ عَلَيْهِ بِلَا تَنْ ) حيث أجبر  
على سلبه من أخذ مال ظلمًا وعمل بالمضى ( وَمَضَى فِي جَبْرِ عَامِلٍ ) على البيع فيما  
ظلم إذ ليس حرامًا ( وَمُنْعُ بَيْعِ مُسْلِمٍ وَمُضْجَفٍ وَصَغِيرٍ ) وكبير مجوسى ( السَّكَافِرِ  
وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ ) وقيل يفسخ العقد ( بِعَقْدٍ أَوْ هَبَةٍ وَلَوْ لَوْلِدِهَا الصَّغِيرِ  
عَلَى الْأَرْجَحِ ) أصل هذا فى إسلام العبد لا فى شراء المسلم ( لَا بِكِتَابَةٍ )  
حيث لم تنع ( وَرَهْنٍ ) عطف على كتابة فلا يكفى بل يباع ( وَأَتَى بِرَهْنٍ ثَقَةٍ  
مِثْلُهُ فِي الْقِيَمَةِ وَالضَّحَانِ ) ( إِنْ عَلِمَ مُرْتَهَنُهُ بِإِسْلَامِهِ ) هذا القيد لابن محرز ( وَلَمْ  
يُعَيَّنْ ) العبد فى الرهن هذا القيد لبعض القرويين ( وَإِلَّا عَجَّلَ ) فيهما  
( كَمِثْقِهِ ) أى الرهن حيث كان الدين مما يجعل ( وَجَازَ رَدُّهُ ) أى المسلم  
( عَلَيْهِ ) أى السَّكَافِرِ ( بِعَيْبٍ ) ثم يخرج ( وَفِي خِيَارِ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يُنْهَلُ لَا نِقْضَائِهِ  
وَبُسْتَجْلَ السَّكَافِرِ ) الخير ( مِنْهُمْ ) أى المتعاقدين ( كَبَيْعِهِ ) إِنْ أَسْلَمَ وَبَعْدَتْ  
غَيْبَةُ سَيِّدِهِ ) تشبيهه فى الاستعجال والقريب بمذره له ( وَ ) إِنْ أَسْلَمَ ( فِى ) خِيَارِ  
( الْبَائِعِ ) المسلم ( يُمْنَعُ مِنَ الْإِمْضَاءِ ) لا سَّكَافِرٍ وَفِي بِنِ تَرْجِيحِ اسْتِحْبَابِهِ فَقَطْ  
( وَفِي جَوَازِ بَيْعِ ) السَّكَافِرِ ( مَنْ أَسْلَمَ بِخِيَارٍ ) لثلاث يَبْخُسُ ( تَرَدُّدٌ وَهَلْ مَنَعُ  
الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ عَلَى دِينِ مُشْتَرِيهِ أَوْ مُطْلَقٌ ) وهو المعتمد ( إِنْ لَمْ يَسْكُنْ  
مَعَهُ أَبُوهُ ) المعتمد ولو ( تَأْوِيلَانِ وَجَبْرُهُ تَهْدِيدٌ وَضَرْبٌ وَلَهُ شِرَاءُ بَائِعِ  
عَلَى دِينِهِ ) الخالص ( إِنْ أَقَامَ بِهِ لَا غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالصَّغِيرِ عَلَى الْأَرْجَحِ  
تَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لابن يونس هنا مع أنه مكرر مع قوله سابقًا ومنع بيع مسلم

وصغير (وَشُرْطَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ طَهَارَةٌ) ولو بالقوة كقابل التطهير وَبَيَّنَ  
 (لَا كَزَبْلٍ) والضرورة فيه تبيح إسقاط الحق<sup>(١)</sup> (وَزَبْنَتْ تَنْجَسَ وَانْتِفَاعٌ  
 لَا كَحَرَمٍ أَشْرَفَ) تبع ابن عبد السلام والذي لابن عرفة وارضاه (ر) أنه  
 ليس إلا مَنْ في السياق فيمنع مطلقاً وغيره يجوز مطلقاً (وَعَدَمُ نَهْيٍ) عن ثمنه  
 (لَا كَكَلْبٍ صَبْنِدٍ) وحراسة على المشهور (وَجَازَهُرٌ وَسَبْعٌ لِلْجَلْدِ) وكره لحم  
 أولهما (وَحَامِلٌ مُقَرَّبٌ) بائعة ثلاث يومهم الحجر عليها ومبيعة ثلاث يومهم أنها آيلة للملاك  
 (وَقَدْرَةٌ عَلَيْهِ لَا كَأَبْقٍ وَإِبِلٌ أَهْمَاتٌ وَمَقْصُوبٌ) حيث لم يُقرَّ مَنْ تأخذه الأحكام  
 (إِلَّا مِنْ غَاصِبِهِ) من بمعنى اللام (وَهَلْ لِمَنْ رَدَّ لِرَبِّهِ مُدَّةٌ تَرَدُّدٌ) المودول عليه  
 جوازه له حيث رد أو عزم على الرد بل ولو جهل الأمر إنما المضر العزم على عدم  
 الرد (وَلِلْغَاصِبِ تَقْضُ مَا بَاعَهُ إِنْ وَرِثَهُ) ويأخذ حصة نفسه بالشفعة إن كان  
 شريكاً وباع الكل (لَا اشْتَرَاهُ) لجرد التعامل (وَوُفَّ) بيع (مَرَهُوٌّ  
 عَلَى رَضَى مَرْتَهِنِهِ) على ما يأتي تفصيله في الرهن (وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ  
 عَلِمَ الْمُشْتَرِي) بالتعمد وسكوت الحاضر رضى وله الثمن في العام ويأتي تحقيقه في  
 الخيازة إن شاء الله تعالى (وَالْعَبْدُ الْجَنَانِيُّ عَلَى رَضَى مُسْتَحَقُّهَا وَحَلَفَ) البائع ما باع  
 ملتزماً الأرض وإلا لزمه وليمين تهمة لَا تَرَدُّ (إِنْ ادَّعَى) مستحقها (عَلَيْهِ  
 الرِّضَى) بالإرش (بِالْبَيْعِ) للبلاء سببية (نَمَّ الْمُسْتَحَقُّ رَدُّهُ) كالتوضيح  
 لما سبق من الوقف على رضاه (إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرْضَ  
 وَلَهُ أُخْذُ تَمَكُّدٍ) مقابل الرد مقيد بقيده (وَرَجَعَ الْمُبْتَاعُ) حيث دفع الأرض  
 (بِهِ أَوْ بِشَمْنِهِ إِنْ كَانَ أَقْلٌ وَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ نَعِمَ هَا) أى الجناية ولم يبين  
 البائع عيبه (وَرَدُّ الْبَيْعِ) لعبد (فِي) حلفه بحويته (لَا ضَرْبُهُ مَا يَجُوزُ)

(١) وهو أوسع من اليمين كما في شرح المجموع نقلاً عن الأشياخ . وفيه إشكال  
 انظره شمة



كعشرة مثلاً وإلا عتق عليه (وَرَدَّ لِمُدَّةٍ) حيث لم يعزم على الضد (وجازَ  
بَيْعُ عَمُودٍ عَلَيْهِ بَيْعًا لِلْبَائِعِ) أو غيره (إن انتفت الإضاعة) شرط في الجواز  
لا الصحة لحرمة إضاعة المال على أنه قيل حيث تماق غرض بالبيع فليس من  
الإضاعة للنهي عنها (وَأَمِنْ كَسْرُهُ) لعدم الغرر شرط في الصحة (ونَقَضَهُ  
البائع) لية ليه للمشتري (وَهَوَاءٌ) مقدار من الفراغ (فَوْقَ هَوَاءٍ) وَصِفَ  
البناء (لأن الأعلى يحب ضخامة الأسفل وهو خفته) (وَعَرَزُ جَذَعٍ) في حائطٍ  
وهو بيع (مَضْمُونٌ) فيجبر رب الحائط على إعادتها وموضع الغرز على المشتري  
كذي السفل والعلو (إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ مُدَّةً فَإِجَارَةٌ تَفْسِيحٌ بِاسْمِهِ أَيْ) وعند  
الجهل يحمل على البيع كما في بن (وَعَدَمُ حُرْمَةٍ) للملكه عطف على شروط  
المعقود عليه (وَلَوْ لَبَعْضُهُ) كقفاي خل وخمر عُلِمَ وإلا رجع بثمن الحجر ولو تعال  
وهل يرد أو رزق للمشتري تردد<sup>(١)</sup> انظر بن (وَ) عدم (جَهْلٍ) لِيَبْتِمُونِ أَوْ  
تَمَنٍّ وَلَوْ تَفْصِيلاً كَعَبْدَتَيْنِ رَجُلَيْنِ بَكْذَا) إلا اتساو أو توزيع (وَرِطْلٍ مِنْ  
شَاةٍ) قبل سائرها بما إلا أن يشتريه البائع فوراً (وَتُرَابٌ صَائِرٌ وَرَدَّهُ مُشْتَرِيهِ  
وَلَوْ خَلَصَهُ وَلَهُ الْأَجْرُ) وهل ولو زاد على الخروج خلاف (لَا) تراب (مَعْدِنٍ  
ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) بغير جنسه خلفه الغرر (وشاةٍ) بتمامها (قَبْلَ سَائِغِهَا) بلا وزن  
لأن القصد الذات كلها كشاة حية لا خصوص اللحم (وَحِنْطَةٌ فِي سَنَابِلٍ وَتَبْنٍ  
لَنْ يَكْتِيلَ وَقَتَرٌ جُزْأً لَا مَنَفُوشًا) لعدم إمكان الحزر (وَزَيْتٌ زَيْتُونٍ  
بِوزْنٍ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ) صفته وإلا منع (إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ وَدَقِيقٌ حِنْطَةٌ وَصَاعٌ  
أَوْ كُلُّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جُمِلَتْ لَا مِنْهَا وَأَرِيدَ الْبَيْعُ) (لِلْجَمِّ) (وَشَاةٍ  
وَاسْتِثْنَاءُ أَرْبَعَةِ أَرْطَالٍ) يعني ما دون الثاثل (وَلَا يَأْخُذُ أَحَمُّ غَيْرَهَا)  
ولا بدلاً مطلقاً لبيع طعام اللحم قبل قبضه (وَصُبْرَةٌ وَتَمْرَةٌ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرٍ أَشْأَثِ)

كالشائع مطلقاً (وَ) استثناء (جِلْدٌ وَسَاقِطٌ بِسَفَرٍ فَقَطْ) لاختارتهما فيه (وَجُزْءٌ مُطْلَقاً) ولو كثر بمحضر (وَتَوَلَّاهُ) أى للبيع (المُشْتَرَى) وَلَمْ يُجْزَئْ عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا) الجلد مع الساقط (وَالْجُزْءُ بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ) فشر بكان في الأجرة وبجر (وَحُزِرَ فِي دَفْعِ رَأْسٍ أَوْ قِيَمَتِهَا وَهِيَ أَغْدَلُ) لأنها مقيمة ولا يبدع عن الربا (وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرَى) وهو المتمد (قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتَنْشَنِي مِنْهُ مُعَيَّنٌ) أما الشائع فعليهما (ضَمِنَ الْمُشْتَرَى جِلْدًا وَسَاقِطًا) لأنهما في ذمته لعدم جبره على الذبح (لَا أَخْضَمَا وَ) جاز (جِزَافٌ) وفي اشتراط مصادفته خلاف كما في حش (إِنْ رَبِئْتُ وَلَمْ يَكُنْزُ جِدًّا وَجَهْلًا وَحَزَرًا وَاسْتَوَتْ أَرْضُهُ) في ظنهما فإن ظهر خلافه خيرٌ مَنْ عَلَيْهِ الضَّرَرُ (وَلَمْ يُعَدَّ بِلَا مَشَقَّةٍ) أما الكيل والوزن فالمشقة شأنهما (وَلَمْ تُقْصَدْ أَفْرَادُهُ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ) أى نمن كل فرد منه (لَا غَيْرَ مَرْتَيْنِ وَإِنْ مِلَّ غَرْفٌ وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَقَرُّبِهِ إِلَى كَيْلَةٍ تَيْنِ وَقُرْبَةِ الْمَاءِ لَصِيرَ وَرْتُهُ كَالْمَكِيلِ عَرَفًا) (وَعَصَافِيرٌ حَقِيقَةً بِقُصَصٍ وَحَمَامٌ بُرْجٍ) حال المييجان لتعذر الحزر (وَتِيَابٌ وَنَقْدٌ) لتعدد الأفراد (إِنْ شُكَّ) لا مفهوم له والمدار على قوله (وَالْتِمَامُ بِالْمَدَدِ) ولو مع الوزن (وَالْإِلَّا) بأن كان بمجرد الوزن (جَازَ فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا) بعد العقد (يَعْلَمُ الْآخَرُ بِقَدْرِهِ خَيْرٌ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوْلَى) حال العقد بعلمه (فَسَدَ) الدخول على الظاهر (كَالْمُعْتَمِدَةِ) يُفْسَدُ اشتراط غنائها ويخبر بظهوره (وَجِزَافٌ حَبٌّ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ) عطف على الممنوع لخروج الأول عن الأصل (أَوْ أَرْضٌ) خرجت بالمكيل عن الأصل أيضاً (وَجِزَافٌ أَرْضٌ مَعَ مَكِيلٍ لَامَعَ حَبٌّ) مكيل لجهتها على الأصل والنياب كالأرض (وَيَحْزُوزُ جِزَافَانِ وَمَكِيلَانِ) مطلقاً (وَجِزَافٌ مَعَ عَرَضٍ) كعبد (وَجِزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ) كصيرتين كل أردب بكذا (إِنْ اتَّجَدَ) نمن (الْكَيْلُ وَالصَّعَّةُ وَلَا يُضَافُ لِجِزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا)

من جنسه أولاً جزافاً أولاً (وَجَازَ) البيع (بِرُؤْيَةٍ بَعْضِ الْمِثْلِيِّ) لا المقوم  
 على المقتد شيخنا إلا أن يتلف نحو شاش بالذشر ثم إن ظهر عيب فلامشترى التكلم  
 (وَالصُّوَانِ) كقشر اللوز (وَكَلَى الْبَرْنَامِجِ) بفتح الباء وكسر الميم وفتحهما  
 أو كسرهما فتر العذل (وَمِنْ الْأَنْعَى) ولو أصلياً ويوصف له نحو اللون (وَبِرُؤْيَةٍ  
 لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا وَحَلَفَ مُدْعٍ لِيَبْعَ بَرْنَامِجٍ) أى فى صورته (أَنَّ مُوَافَقَتَهُ  
 لِلْمَكْتُوبِ) حصلت حيث غاب المشتري على تصديق البائع كما فى بن (وَ)  
 مدع (عَدَمَ دَفْعِ رَدِيءٍ) على العلم إلا أن يحقق فعلى البت (أَوْ نَاقِصٍ) عدداً  
 أو وزناً بقا فيهما، كما فى حش لاتضاعهما وترد اليمين على الحق ولا يلزم رب  
 الدين أن يقبل إلا ما اتفق النقاد على جودته كما لا يغير ذاك بعد المفاصلة إلا  
 ما اتفق على رداؤه فإن قبض ليربها صدق (وَ) حلف مدع (بِقَاءِ الصِّفَةِ إِنْ  
 شُكَّ) فى البقاء أو ظن ومن جزم أهل المعرفة بقوله لا يحلف (وَ) جاز بيع  
 (غَائِبٍ وَلَوْ بِلاَ وَصْفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ) راجع المبالغ عليه (أَوْ عَلَى  
 يَوْمٍ) شيخنا يكفى غيبوبته عن مجلس العقد لا إن حضر إلا لاتلاف فتحه (أَوْ  
 وَصْفِهِ غَيْرُ بَأْتِيهِ) عطف على المنفى وغير فاعل المصدر فخالصه وصفه البائع (إِنْ  
 لَمْ يَبْعُدْ كَخِرَ اسْمَانِ مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ وَلَمْ تَمُكِّنْ رُؤْيَتُهُ بِلاَ مَشَقَّةٍ) بأن غاب  
 على ما سبق (وَ) جاز (النَّقْدُ فِيهِ) تطوعاً حيث لا خيار (وَمَعَ الشَّرْطِ فِي  
 الْعَقَارِ وَصِفَتِهِ) أى العقار (الْمُشْتَرَى فِي غَيْرِهِ) أى العقار (بِائْتِ) وقيل المشتري  
 كاليومين (السَّكافُ زَائِدَةٌ) (وَصِفَتُهُ) أى غير العقار (بَائِئِ) وقيل المشتري  
 انظر حش (إِلَّا لَشَرْطِ) بالظمان على أحدهما فيعمل به (أَوْ مُنَاكَزَةٍ) هل العقد  
 صادفه سالماً (وَقَبْضُهُ) أى الغائب والخروج للإتيان به (عَلَى الْمُشْتَرَى وَحَرْمُ  
 فِي نَقْدٍ وَطَعَامٍ<sup>(١)</sup> رَبّاً فَضْلِي) مع اتحاد الجنس ورؤية الطعام كما يأتى (وَنِسَاءً)

(١) فى شرح نت نقلا من بعض المشايخ: إن حد السلطان شعر فى غير الربوى =

مطلقاً فيجوز ما سلم منهما ( لَا دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ أَوْ غَيْرُهُ بِمِثْلِهِمَا ) وفي نسخة  
 كدينارٍ أو درهمٍ وغيرهما بمثلهما مثلاً ثلثاً لأن غير النقد يعطى معه حكمه مع  
 الشك في التماثل وهو كتحقق التفاضل ( وَمَوْخَرٌ وَلَوْ قَرِيْبًا ) وفارق ( أَوْ غَلَبَةً  
 أَوْ عَقْدَ وَوَكْلَ فِي الْقَبْضِ ) إلا أن يقبض بحضرة الموكل ( أَوْ غَابَ نَقْدُ  
 أَحَدِهِمَا وَطَالَ ) لا إن قرب من غير مفارقة كل صرة وقرض من جانبه ( أَوْ  
 نَقْدَاهُمَا ) ولو لم يطل كقرضهما وهو الصرف على الذمة ( أَوْ بِمَوَاعِدَةٍ ) اكتفيا  
 بها في العقد ( أَوْ يَدِينِ إِنْ تَأَجَّلَ وَإِنْ مِنْ أَحَدِهِمَا ) وهو صرف ما في الذمة  
 ( أَوْ غَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ ) عن مجلس واضع اليد المصطرف ( وَلَوْ سَكَّ  
 مَا ذَكَرَ ) كَمُتَّاجِرٍ وَعَارِيَةٍ ) تشبيه في المنع إن غاب ( وَمَعْنُ صُوبٍ إِنْ صَبَغَ )  
 لاحتمال المفاضلة بين صرفه وقيمه ( إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ فَيَضْمَنَ قِيَمَتَهُ فَكَالَّذِينَ  
 حَرَفَهَا وَجَازَ صَرْفَ غَيْرِ الْمَصْوَغِ غَائِبًا ) وَ ( حَرَمَ الصَّرْفَ ) بِتَصْدِيقٍ فِيهِ  
 كَمَا أَذَلَّ رِثْوَيْنِ ) على أحد القولين ( وَمُقَرَّضٍ ) لاحتمال اغتفار نقص فيأتي  
 الربي وهذه العلة كما قيل في كل شيء وفي ( ر ) فرضه وما بعده في الطعام ( وَمَبِيعٍ  
 لِأَجَلٍ وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ ) المئتمد جواز التصديق فيه ( وَمَوْجَلٌ قَبْلَ أَجَلِهِ  
 مَوْبِيعٌ وَصَرْفٌ ) وكذا بقية عقود : جِصٌّ مُنْقَشٌ <sup>(١)</sup> والجِصُّ لِلْجُعْلِ لِلْإِجَارَةِ

= امتنعت مخالفته قال : ولم أره منقولاً ، قال في شرح المجموع : ولا يخفأك أن قاعدة اتباع  
 السلطان في غير معصية تشملها اه لكن الحديث يقتضي أن التسعير مظلمة فيكون محرماً كما قال  
 أكثر العلماء غير مالك كذا قيل ولنبحت فيه مجال لأن الحديث ليس ظاهراً في التحريم ، وفي  
 المسألة كلام ليس هنا موضع بسطه

(١) في المجموع : ولا يجتمع اثنان من بيع وصرف وقرض ونكاح وشركة وجعل ومفارقة  
 ومساقاة وقراض اه فهذه العقود سوى البيع هي الرموز لها بالحروف المذكورة وأشار إليها  
 مع البيع بعضهم بقوله : عقود منعنا اثنين منها بعقده لسكون معانيها معاً تنفرق  
 فجعل وصرف والمساقاة شركة : نكاح قراض ثم بيع محقق

قال في الشرح الصغير ، ولك أن تزيد عليها

فهذه عقود سبعة قد علمتها ويجمعهما في الرمز جِصٌّ مشق

والثالث للقرض والقراض والميم المفارسة والمساقاة وأدخلا في الجُمْل (إلا أن  
يَكُونُ الْجَمِيعُ دِينَارًا أَوْ يَجْتَمِعَا فِيهِ) بأن لا يستقل الصرف بدينار وفي  
المقام إجمال يؤخذ تفصيله من قوله عاطفاً على الممنوع (وَسِلْعَةٌ يَدِينَارٍ إِلَّا  
دِرْهَمَيْنِ) فإنه من فروع البيع والصرف (وَأِنْ تَأْجَلَ الْجَمِيعُ أَوْ السِّلْعَةُ أَوْ  
أَحَدُ الذَّهْنَيْنِ بِخِلَافِ تَأْجِيلِهِمَا) معاً لأن الصرف غير منظور له حينئذ فيجوز  
(أَوْ تَعْجِيلُ الْجَمِيعِ) فإن كانت الدراهم المستثناة ثلاثة فأكثر لم يحز إلا بتعجيل  
الجميع وشبهه في الجواز قوله (كَدَّرَاهِمٍ مِنْ دَنَائِرٍ بِالْمَقَاصَةِ) مدخولاً عليها كلما  
اجتمع من الدراهم صرف دينار طرح في نظيرها دينار من لثن (وَلَمْ يَفْضَلْ)  
من الدراهم شيء (وَفِي) فضل (الدَّرْهَمَيْنِ كَذَلِكَ) كسالة سلعة بدينار إلا درهمن  
فيجوز أن تعجن الجميع أو الساعة (وَفِي أَكْثَرِ كَالْبَيْعِ وَالصَّرْفِ) غير هذا يعني  
يجوز أن تعجل الجميع (و) حرم معاودة (صَائِغٍ يُعْطَى الزَّيْتُ) من جنس المصوغ  
(وَالْأُجْرَةُ) والدخول على التأخير للصياغة نسبة (كَزَيْتُونٍ وَأُجْرَتِهِ لِمُعْصِرِهِ)  
إلا أن يعصره بخصوصه (بِخِلَافِ تَبْرِ) وكل مالا يتعامل به عند الحاجة  
(يُعْطِيهِ الْمُسَافِرُ وَأُجْرَتُهُ دَارُ الضَّرْبِ) أو غيرها كما في الحاشية (لِيَأْخُذَ  
زَيْتَهُ) مسكوكاً فيجوز (وَالْأَظْهَرُ) عند ابن رشد (خِلَافُهُ) لئلا يكتفى الجواز  
ولولم يبلغ حل الميتة (وَبِخِلَافِ دِرْهَمٍ بِنِصْفٍ) من درهم (وَفُلُوسٍ) جدد  
نحاس جعلوها هنا كالمروض بخلاف الصرف (أَوْ غَيْرِهِ) أفرد نظراً للجمع (١)  
(فِي بَيْعِهِ) ومثله الإجارة بعد العمل لئلا يتحقق التعجيل (وَسُكَّاءُ وَانْتَحَدَتْ) بأن  
تعمل بهما (وَمُرْفَ الْوِزْنِ) بأن يتعامل بهذا درهماً وهذا نصفاً (وَأَنْتَقَدَ  
الْجَمِيعُ كَدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ) لاحاجة لهذا التشبيه (وَالْإِفْلَاحُ وَرُدَّتْ زِيَادَةُ

(١) فمعنى قوله وفلوس ، وجمع من فلوس اه مؤلف

بَعْدَهُ) أى الصرف (لِعَيْنَيْهِ لَا لِعَيْنَيْهَا) لتبعينها (وَقَالَ مُطْلَقًا) وهو المذهب  
(أَوْ إِلَّا أَنْ يُوجِبَهَا) لتردد المصطرف وقوله نقصتني (أَوْ إِنْ عُمِدَتْ) عطف  
على مطلقاً أو مجموع إلا ودخلوها (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ رَضِيَ بِالْخُفْرَةِ) أى  
خفزة عقد الصرف ، ويلزم أنه بخفزة الاطلاع (بِنَقْصِ وَزْنٍ) أو عدد  
(أَوْ بِكَرْهٍ صَحٍّ بِالْخُفْرَةِ) أيضاً ولو حذفه لأغنى عنه الأول (أَوْ رَضِيَ بِإِتْمَامِهِ)  
أى الصرف (أَوْ بِمَشْشُوشٍ مُطْلَقًا) عين أولاً (صَحٌّ وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ) أى الإتمام  
(إِنْ لَمْ يُعَيِّنْ) المعيب (وَإِنْ طَالَ) أو فارق مفهوم الخفزة (نَقِصَ إِنْ قَامَ  
بِهِ) بأن أخذ البذل (كَنَقْصِ الْمَدَدِ) وألحق به الاخمى نقص الوزن حيث  
تعامل به (وَهَلْ مُعَيَّنُ مَا غُشَّ كَذَلِكَ) ينقص إن قام أو يجوز فيه البذل  
(تَرَدُّدٌ وَحَيْثُ نَقِصَ فَأَصْفَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَقَعْدَاهُ مَا كَبَّرَ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ  
وَهَلْ وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ لِكُلِّ دِينَارٍ) وهو المعتمد (تَرَدُّدٌ وَهَلْ يَنْفَسِخُ فِي السَّكَاكِ  
أَعْلَاهَا أَوِ الْجَمِيعُ) وهو الأقوى (قَوْلَانِ وَشَرْطٌ لِلْبَدَلِ جِنْسِيَّةٌ وَتَعْجِيلٌ  
وَإِنْ اسْتَحَقَّ مُعَيَّنٌ) لا مفهوم له (سُكٌّ بَعْدَ مُفَارَقَةٍ أَوْ طَوَّلٍ أَوْ مَصُوغٌ  
مُطْلَقًا) ولو بالخفزة (نَقِصَ) الصرف (وَلَا) بأن كان غير مصوغ بالخفزة  
(صَحٌّ وَهَلْ إِنْ تَرَاضِيَا) أو يجبر الآبى (تَرَدُّدٌ وَلِلْمُسْتَحَقِّ إِجَازَتُهُ) كبيع  
الفضولى (إِنْ لَمْ يُخْبَرَ الْمُصْطَرَفُ) بالتعدي وإلا فهو دخول على خيار ممتنع  
(وَإِجَازَةُ بَيْعٍ مُحَلٍّ وَإِنْ تَوَبَّأَ بِخُرُوجٍ مِنْهُ إِنْ سُبِكَ) هذا موضوع الشروط  
والإنكاس (بِأَحَدِ النَّفْدَيْنِ إِنْ أَبَيْحَتْ وَتَمَرَّتْ) بأن عسر نزعهما (وَعَجَّلَ)  
من الجانبين (مُطْلَقًا) ولو زاد على الثلاث (وَبَصَفِهِ إِنْ كَانَتْ الثَّلَاثُ وَهَلْ  
بِالْقِيَمَةِ) وهو الأرجح كما فى حش ويغيده بن (أَوْ بِالْوَزْنِ خِلَافَ) فإن لم  
تتوفر الشروط ، فكالببيع والصرف (وَإِنْ حُلِّيَ بِهِمَا لَمْ يَجْزُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا  
إِنْ تَبَعَا الْجَوْهَرَ) بالثامية (وَإِجَازَةُ مُبَادَلَةِ الْقَائِلِ) فى ح عن التوضيح

لا بد من لففي المبادلة (المعدود) أى ما يتعامل بعدده (دون سبعة بأوزن  
 منها يسدس سدس) بين المتقابلين (والأجود) جوهرية حال كونه (أنقص)  
 وزناً (أو أجود سكة) أنقص (متمتع) مبادلتها لدوران الفضل من الجانبين  
 فخرج عن قصد المعروف (والأ) بكن أنقص (جاء) لنقص الفضل (و)  
 جازت (مراطة عين بمفله بصنجة أو كفتين) متساووين كل فى واحدة  
 (ولولم يؤزنا على الأرجح) لأن المدار على المائلة (وإن كان أحدهما أو  
 بمضه أجود) لنقص الفضل (لا أدنى وأجود) بمتوسط لدوران<sup>(١)</sup>  
 (والأكثر على تأويل السكة والضيافة كالجودة) بل الأكثر ماؤها  
 (و) جاز بيع (منشوش بمثله وبخالص) على المذهب (والأظهر خلافه)  
 ضعيف (لن يكسره أو لا يغش به وكره لن لا يؤمن وفسيخ يمن  
 يغش إلا أن يفوت) بتعذر رده (فهل بملكه) أى الثمن (أو يتصدق  
 بالجميع أو بالزائد) على بيعه (يمن لا يغش) وهو الأرجح (أقوال و) جاز  
 قضاء قرض بمساو وأفضل صفة) لإلالتراط أو عادة فالفضل ربا (وإن حل  
 الأجل بأقل صفة وقدر) وممنع إن لم يحمل لأنه ضع وتجل (لا زبد) فما  
 به التعامل (عدداً أو وزناً) فإن تعومل بهما فى حش يرجع الغاء العدد (إلا  
 كرجحان ميزان) على أخرى (أودار فضل من الجانين) كقابل جيد عطف  
 على معنى للنفي السابق (وتمن المبيع من العمين<sup>(٢)</sup>) كذلك وجاز بأكثر  
 ولو لم يحمل الأجل لأنه حق من مائة فلا يدخله خط الغمان وأزيدك نعم  
 فى غير العمين وشرط الأقل فى الطعام أن يبرئه من الباقي نفياً للتفاضل (ودار  
 الفضل) هنا لشغل الذمة بخلاف المراطة (بسكة وضيافة وجودة) الواو الأولى

(١) أى لدوران الفضل من الجانبين (٢) بيان لثنى ؛ وقوله كذلك أى كالقراض

بمعنى أو والثانية بمعنى مع (وَأَنْ بَطَلَتْ فَلَوْسٌ فَالْمَثَلُ) على من هي في ذمته (أَوْ عُدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ) ببطل التعامل (وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَسْتَحْقَاقُ وَالْعَدَمُ) للمعتمد يوم الحسب (وَتَصَدَّقُ بِمَا غُشٍّ وَلَوْ كَثُرَ) أدباً (إِلَّا أَنْ يَسْكُونَ اشْتَرَى كَذَلِكَ) فلا يتصدق به (إِلَّا الْعَالَمَ لِيَبْدِيَعَهُ كَهْلَ الْخُمُرِ) جمع خمار (إِلَّا النَّشَاءَ وَسَبَكَ ذَهَبٍ جَيِّدٍ وَرَدِيءٍ وَنَفَخَ اللَّحْمَ)

(فَصَلِّ) عَلَيْهِ طَعَامُ الرِّبَا اقْتِيَاتٌ وَادِّخَارٌ وَهَلْ لِفَلَيْحَةِ الْعَيْشِ أَوْ بِلَانِ) للمعتمد عدم اشتراطها (كَحَبِّ) بر (وَشَعِيرٍ وَسُلَيْ وَهِيَ جِنْسٌ وَعَلَسٍ وَأَرْزٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ وَهِيَ أَجْنَأَسٌ وَقُطْنِيَّةٌ وَمِنْهَا كِرْسِيَّةٌ) بسيلة (وَهِيَ أَجْنَأَسٌ وَتَمْرٌ وَزَبِيدٌ وَلَحْمٌ طَيْرٍ وَهُوَ جِنْسٌ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَرَقَتُهُ) بأززار (كَدَوَابِّ الْمَاءِ) تشبيه في اتحاد الجنس (وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ) المباحة (وَأَنْ وَخْشِيًّا) وكره الفضل فيها مع المكروه (وَالْجَرَادِ وَفِي رَبِيبَتِهِ خِلَافٌ) أرجحه الربوية (وَفِي) اتحاد (جِنْسِيَّةٍ لِلطَّبُوحِ) بأزرز (مِنْ جِنْسَيْنِ) وبقائه على تعدد الجنس (قَوْلَانِ<sup>(١)</sup> وَالْمَرَقُ وَالْمُظْمُ) المتصل أو ما يؤكل (وَالْجِلْدُ) قبل دبه (كَهَوٍّ) أى كاللحم كالنوى في التمر (وَيُسْتَنْثَنِي قِشْرُ بَيْضِ النِّعَامِ) ويتجرى الداخل في بيعه ببيض لأن قشره عرض كصوف الجلد ولا يجوز عرض وطعام بمثلها أو بطعام للتفاضل المعنوي (وَذِي زَبْتٍ كَفَجَلٍ) أحر (وَالزَّبْتُونَ أَصْنَافٌ) كأصولها (كَالْفُسُولِ لَا الْخُلُولِ وَالْأَنْبَذَةُ) نهى جنس (وَالْأَخْبَازُ وَلَوْ بَعْضُهَا قُطْنِيَّةٌ إِلَّا السَّكَمُ بِأَزْزَارٍ) فتنقه (وَبَيْضُ) جنس واحد أيضاً (وَسُكَّرٌ وَعَسَلٌ وَمُطَلَقِي آبِنٍ وَ) من الطعام (حُلْبَةُ) بضم الحاء فيحرم فيها النساء<sup>(٢)</sup> (وَهَلْ إِنْ اخْصَرَّتْ) لا اليابسة كما صرح به اصبح أو مطلقاً

(١) استظهر في المجموع بقاء الجنسيتين على حالهما

(٢) تنبيه: علة ربا النساء في الطعام كونه مطعوماً لا على وجه التداوي . وعلة ربا الفضل فيه اقْتِيَاتٍ وادِّخَارٌ كما سبق



كما أطلق ابن القاسم (تَرَدُّدٌ) وقال ابن حبيب دواء مطلقاً يجوز الفضل فيها مطلقاً اتفاقاً (وَمُضْلِحُهُ) أى الطعام ربوى (كَمَا يَحِ وَبَصَلٍ وَثُومٍ وَتَابِلٍ) وبينه بقوله (كَمَلْفُلٍ وَكَزْبَرَةٍ وَكَرَوْبًا) كزكريا (وَأَبَيْسُونِ وَشَارٍ) كسحاب (وَكُثُونِي) أبيض وأسود وهما جنس واحد (وَهِيَ) أى اللغات (أَجْنَأَسُ لَا خَرْدَلٍ) الراجح ربويته (وَزَعْفَرَانٍ وَخُضْرٍ وَدَوَاءَ وَتَيْنِ) المعتمد أن التين ربوى (وَمَوْزٍ وَفَاكِهَةٍ) ومنها الدناب وأما العنب فربوى (وَلَوْ اِدْخَرْتَ بَقْطَرٍ وَكَبْنَدَقٍ وَبَلَّحٍ إِنْ صَغُرَ) لم يبلغ حد الرامخ فليس طعاماً (وَمَاءٌ وَيَجُوزُ بِطَعَامٍ لِأَجْلِ) والمفاضلة فيه ناجزاً كالأجل إن اختلف الجنس بالمذوبة والمالوحة (وَالطَّيْنُ وَالْمَجْنُ وَالصَّاقُ إِلَّا التُّرْمُسَ) لمزيد الكلفة وألحق به الأول الحار كالمدهس (وَالثَّنْبِيذُ لَا يَنْقَلُ بِخِلَافِ خَلِّهِ) أى الأصل فنقول وإن كان مع الثبيذ جنساً على الراجح فالأصل وأصل طرفان متباعدان والثبيذ وسط يؤخذ بينهما (وَطَبِخَ أَحْمَرٍ بِإِزَارٍ) ناقل ولو باح وبصل (وَشَيْءٌ وَتَجْفِيفُهُ بِهَا وَالْخَبْزُ وَقَلْبِي قَمَحٍ وَسَوِيْقٍ وَشَمْنٍ) ينقل من لبن لازبد به (وَجَازَ تَمْرٌ وَلَوْ قُدَّمَ بِتَمْرٍ وَحَلِيبٍ وَرُطَبٍ وَمَشْوَى وَقَدِيدٌ وَعَقْنٌ وَزُبْدٌ وَشَمْنٌ وَجُبْنٌ وَأَفِطٌ بِمِثْلِهِمَا) ونخيض ومضروب بمشام وأحدهما بالآخر وكل منهما بحليب أو زبد أو شمن أو جبن من حليب ويشترط المائلة إلا فى الخيض والمضروب مع زبد أو شمن أو جبن فإن كان الجبن لامن حليب بل من نخيض أو مضروب امتنع بهما كما فى ج لأنه رطب بيابس كالافط بهما واختلف فى الجبن به (كَزَيْتُونٍ وَأَحْمَرٍ) بمشام (لَا رَطْبَهُمَا بِبِاسِيمَا وَمَيْلُولٍ بِمِثْلِهِ وَلَبَنٍ) فيه شمن لا ابن الجمال (بِزُبْدٍ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَ زُبْدُهُ وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ) تحريماً (فِي خُبْزِهِ بِمِثْلِهِ) متحد الأصل وإلا فالوزن واكتفى فى القرض بالعدد عند عدم المشاحة (كَعَجِينٍ بِحِنْطَةٍ وَدَقِيقٍ) وَجَازَ قَمَحٌ بِدَقِيقٍ وَهَلْ إِنْ وَزَنَا) وهو حمل ابن القصار ولا وجه له فإن المعيار هنا

السكبل ( تَرَدُّدٌ وَاعْتَبِرَتْ لِمَا نَلَمَهُ بِمَعْيَارِ الشَّرْعِ ) فإذا كَلَّ شَيْئاً لَمْ يَوْزَنْ  
وبالعكس (وَالْإِلَّا) يرد عن الشرع شيء (فَبِالْعَادَةِ فَإِنْ عُسِّرَ الْوَزْنُ) أَوِ السَّكْبَلِ  
(جَازَ النَّجْرِيُّ إِنْ لَمْ يَقْدَرْ عَلَى تَحَرُّبِهِ لِكَثْرَتِهِ) صوابه بِتَعَذُّرٍ أَوْ زِيَادَةٍ  
لَا<sup>(١)</sup> (وَفَسَدَ مِنْهُ عَنْهُ إِلَّا لِدَلِيلٍ كَحَيَوَانٍ) مطلقاً لما قبل الاستثناء  
(بِلَحْمٍ جَنْسِهِ إِنْ لَمْ يُطْبَخْ) ولو بغير إضرار (أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ حَيَاتُهُ أَوْ  
لَا مَنَفَعَةٌ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ أَوْ قَلَّتْ فَلَا يَجُوزُ إِنْ) جعل الأولين أو الآخرين بن  
قسماً (بِطَعَامٍ لِأَجْلِ كَخَصِي ضَأْنٍ) مثال لقوله قَلَّتْ (وَكَبَيْعُ الْفَرَزِ  
كَبَيْعِهَا بِقِيَمَتِهَا أَوْ عَلَى حُسْنِهِ أَوْ حُسْنِ غَيْرِهِ أَوْ رِضَاهُ أَوْ تَوَلِيَّتِكَ سِلْعَةً  
لَمْ يَذْكُرْهَا أَوْ تَمَنَّا بِالْإِزَامِ) راجع لجميع ما بعد الكاف والضرر لإزام غير  
الحاكم والسكوت كالإزام إلا في التولية فتصح وله الخيار وإنما يضر فيها لإزام  
الجاهل (وَكَمَلَامَسَةِ التَّوْبِ أَوْ مُنَابَذَتِهِ فَيَلْزَمُ بِمَجُودِ ذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ  
هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَهِيَ عَنْهَا الشَّارِعُ<sup>(٢)</sup>) (وَكَبَيْعُ الْخَصَاةِ وَهَلْ هُوَ بَيْعٌ مُنْتَهَاهَا  
أَوْ يَلْزَمُ بِوُقُوعِهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بِلا قَصْدٍ أَوْ بِمَدَدٍ مَا يَقَعُ) الثمن  
(تَفْسِيرَاتٌ وَكَبَيْعٌ مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا ، أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجَجَ  
الْفَتَاجُ) مؤجل الثمن (وَهِيَ لِلضَّامِينَ وَالْمَلَاقِي حُجٌّ وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ) بالترتيب  
(وَكَبَيْعُهُ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ مَا أَتَقَى أَوْ مِثْلُهُ إِنْ عِلِمَ  
وَلَوْ سَرَفًا عَلَى الْأَرْجَحِ وَرُدَّ إِلَّا أَنْ يَقُوتَ) فالقيمة يوم القبض (وَكَسَبِيبُ  
الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عُمُوقِ الْأُنْثَى) حملها (وَجَازَ زَمَانٌ أَوْ مَرَاتٌ ، فَإِنْ  
أَعْقَتْ أَنْفَسَخَتْ) ونحاسبها (وَكَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ بِلَيْعُمَا بِالْإِزَامِ بِمَشْرَقِ

(١) أى قبل إن . وعبارته في المجموع : وجاز النجري إن أمكن بعدم الكثرة جداً

(٢) صح في الحديث النهى عن بيع الحصاة واللامسة والمنابذة وحبل الحبله ؛ ونحو ذلك

بما لا يتسم له هذا الموضع

نَقْدًا أَوْ أَكْثَرَ لِأَجَلٍ) وبالعكس جاز لأنه يختار الأقل التَّوَجُّلَ (أَوْ سِلْعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهُمَا) حال لازمة نلو حذفه ما ضرر والموضوع اتحاد الثمن لأنه يختار الأجود (لَا طَعَامًا) عطف على مقدر أى فيجوز في غير الطعام والاعتماد لافرق بين الطعام وغيره (وَإِنْ مَعَ غَيْرِهِ كَنَخْلَةٍ مُثْمَرَةٍ مِنْ نَخْلَاتٍ إِلَّا الْبَائِعُ يَسْتَشِي خَسَامِينَ جِنَانِهِ) فيجوز لأنه أدرى بالأجود (وَكَيْفَ يَبْعُ حَامِلٌ بِشَرَطِ الْحَمْلِ) لاستزادة الثمن وجاز لا تهرى في الظاهر أو الوخش (وَإِذَا غَرَّرَ بِسِرِّ الْحَاجَةِ لَمْ يُقْصَدْ) كخشو الحجة وأساس الدار (وَكَمْ زَابَنَةٍ تَجْمُولُ بِمَعْلُومٍ أَوْ تَجْهُولُ) عطف على جزئيات الفرر (مِنْ جِنْسِهِ) راجع لما (وَجَازَ إِنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا) جدًّا (فِي غَيْرِ بَوِيٍّ) لا انتفاء للغالبية (وَنَحَاسٌ يُتَوَرَّى) لئانه منه في حيز الجواز مالم يؤجل بما يمكن المنع فيه (لَا قُلُوسٍ) حيث جهل عددها أو وزن النحاس بلا شروط الجواز (وَكَيْفَ يَبْعُ بِمِثْلِهِ) وهو الدين بالدين من الكسالة الحفظ لأن رب الدين يحفظ المدين ويراقبه وبينه بقوله (فَسَخُ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَفَائِبٍ وَمُوَاضِعٍ) وذى مهلة وخيار وحق توفية (أَوْ مَنَافِعَ عَيْنٍ) معين عند ابن القاسم وجازت الحاسبة بعد الاستيفاء كما في بن (وَبَيْعُهُ) أى ما فى الذمة (بِذَيْنٍ) لاعمين يتأخر أو منافعه (وَتَأْخِيرُ رَأْسِ مَالٍ الْمَلَمِ) فوق ثلاثة أيام ابتداء دين بدين (وَمُنْعَ بَيْعِ دَيْنٍ مَمَّتٍ) بغير الدين للفرر باحتمال غريم آخر (وَعَائِبٍ وَلَوْ قُرُبَتْ غَيْبَتُهُ وَحَاضِرٌ إِلَّا أَنْ يَقَرَّ) والمشتري لا يضره المنع من اشتراء ما فيه خصومة ولا يباع دين طعام البيع قبل قبضه ولا ذهب بفضة ولا عكسه للصرف المؤخر (وَبَيْعِ الْمَرْبَانِ أَنْ يُعْطِيهِ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْبَيْعَ لَمْ يَمُدَّ إِلَيْهِ وَكَتَفَرِ بِي أَمْ فَقَطَّ مِنْ وَلَدِهَا وَإِنْ بَقِيَتْ أَوْ بَيْعَ أَحَدِهَا لِعَبْدٍ سَيِّدٍ الْآخِرِ) أو ولده (مَالَهُ يَنْفَرُ مُعْتَادًا وَصُدِّقَتْ الْمَسِيدَةُ) من حيث حرمة

التفريق (وَلَا تَوَارِثُ) على ما يأتي في الاستحقاق (مَا لَمْ تَرْضَ وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ يَحْمَمَاهَا فِي مِلْكِهِ وَهَلْ يَغْيِرُ عَوْضَ كَذَلِكَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ (أَوْ يَكْتَفِي بِحَوَازٍ كَالْعَتَقِ تَأْوِيلَانِ وَجَازَ بَيْنَهُمَا) مثلاً لِمَالِكٍ وَاحِدٍ (أَوْ أَحَدِهَا لِلْعَتَقِ وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ) وبالعكس وجوباً (وَلِمُؤَاكِدٍ) لا ذمى (التفريق) وَكَرِهَ لَنَا الْإِشْتِرَاءَ مِنْهُ (تَحْرِيمًا وَأَجْبَرَ عَلَى الْجَمْعِ) وَكَبَيْعٍ وَشَرَطٍ يُفَاقِضُ لِلْمَقْصُودِ) كَأَنْ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَوْ لَا يَطَاهَا (إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْعَتَقِ) لَا تَدْبِيرٍ وَتَأْجِيلٍ (وَلَمْ يُجْزِ) الْمُشْتَرَى عَلَى الْعَتَقِ (إِنْ أَجْبَهُمُ) الْبَائِعُ فِي الشَّرْطِ (كَالْمُخَيَّرِ) إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ أَوْ رَدَّ إِنْ شَاءَ الْبَائِعُ وَبَرَدَ شَرَطُ الْقَدِّ فِيهِمَا لِلتَّرَدُّدِ بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ وَالْثَنِيَّةِ (بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ حَتَّى إِجْبَابِ الْعَتَقِ) فَيَجْزِي وَلَا يَضُرُّ الْقَدِّ (كَأَنَّهَا حُرَّةٌ بِ) نَفْسِ (الشُّرَاءِ) فَيُلْزَمُ (أَوْ يُجْزِلُ) بِالْثَمَنِ كَبَيْعٍ وَسَلْبٍ وَصَحَّحَ إِنْ حُذِفَ الشَّرْطُ (أَوْ حُذِفَ شَرَطُ التَّدْبِيرِ كَشَرَطِ رَهْنٍ وَتَحْمِيلٍ وَأَجَلٍ) تَشْبِيهِ فِي الصَّحِيحَةِ (وَلَوْ غَابَ) مَبَالِغَةً فِي صِحَّةِ إِسْقَاطِ شَرَطِ السَّلَفِ (وَنُؤَوِّدُ) بِخِلَافِهِ) لَنُحَامَ الرِّبَا بِالْغَيْبَةِ عَلَى السَّلَفِ وَفِي (ر) أَنَّهُ الْمَشْهُورُ (وَفِيهِ) أَيْ شَرَطُ السَّلَفِ (إِنْ فَاتَ) الْبَيْعُ (أَكْثَرُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ إِنْ أَسْلَفَ الْمُشْتَرَى) الْبَائِعُ (وَلَا فَالْعَكْسُ) مَعَامَلَةٌ بِتَقْبِضِ الْقَعْدِ فِي جَرِ السَّلَفِ مِنْفَعَةُ الرِّبَا (وَكَالْفَجَشِ بِزَيْدٍ) عَلَى الثَّمَنِ وَلَوْ دُونَ الْقِيَمَةِ (لِيَقَرَّ) بَأَنَّهُ لَا يَرِيدُ الشُّرَاءَ (وَلِنْ عَالِمٍ) الْبَائِعُ وَأَقْرَهُ (فَلَمْ يُشْتَرَى رَدُّهُ) وَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ (وَلَهُ الْإِمْضَاءُ بِالْثَمَنِ) وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لِيَسْكَفَ عَنِ الرِّبَايَاةِ الْجَائِزَةِ لِلشُّرَاءِ (لَا الْجَمْعِ) وَالْأَكْثَرُ وَالْقَدْوَةُ (وَكَبَيْعٍ حَاضِرٍ لِعَمُودِيٍّ) سَلَامَةٌ (وَلَوْ بِإِرْسَالِهِ لَهُ وَهَلْ لِقَرَوِيٍّ قَوْلَانِ) أَظْهَرُهَا الْجَوَازُ (وَفُسِّخَ وَأُدْبَ) عَالِمُ الْحِكْمِ (وَجَازَ وَكَتَلَقَى السَّاعَ) دُونَ السَّتَةِ أَمْيَالٍ وَقَبْلَ يَوْمَانِ (أَوْ صَاحِبِهَا كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةٍ) قَبْلَ قَدُومِهَا (وَلَا يُفْسَخُ) عِيَاضُ وَبِعَرَضٍ عَلَى أَهْلِ السُّوقِ (وَجَازَ لَنْ عَلَى كَسْبَةِ أَمْيَالٍ أَخْذُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ)

لالتجارة حيث كان يسوق وهذا في كل خارج لم يتجاوز مسافة التناقى ولا أخذ  
 ماشاء (وإنما يبتذل ضمان الفاسد بالقبض ورد ولا غلة) للبايع نعم للموقوف  
 عليه حيث لم يسقط حقه (فإن فات مضي المختلف فيه بالتمين) غالباً (ولاً)  
 بأن اتفق على فساد (ضمن قيمته حينئذ) أى حين القبض (ومثل المثل)  
 والفوات (بتغير سوق غير مثلي وعقار وبطول زمان حيوان وفيها شهر)  
 وهو الممول عليه (و) فيها أيضاً (شهران) بل وثلاثة ليست طولا (واختار)  
 اللحنى (أنه خلاف وقال) المازرى تليذه (بل في شهادة) أى مشاهدة  
 تختلف باختلاف حال الحيوانات في سرعة التغير وعدمها (وبتقل عرض  
 ومثلي لبلد) مثلاً (بكلغة وبألوط) من بالغ أو الافتراض (أو بتغير  
 ذات غير المثلي) بل والمثلي (وخرج عن يد) بوقف أو بيع ونحو ذلك  
 (وتملك حق كرهته وإجارتها) ولم يقدر على خلاصه (وأرض بيئر وعين)  
 وشأنهما عظم المؤونة في غهر بئر الماشية كما في حش (وعرس) أو إزالته لازرع  
 وعليه كراء الأرض إن لم يفت إبانها (وبناء عظيمى المؤونة) كأن عما (وفاتت  
 بهما جهة هى الربع) وغير الأكثر إن تميز وإلا أفات الكل كأن أحاط  
 (فقط لأقل وله القيمة قائماً على القول والمصحح) والنسبة بالقيمة للمساحة  
 (وفي بيعه) صحيحاً (قبيل قبضه مطلقاً) في أى مبيع كان (تاو بلان)  
 في إفانة الأول الفاسد أقواهما اعتبار الصحيح (لا إن قصد بالبيع) ونحوه (الإفانة)  
 فيما مل بنقيض قصده إلا العتق فيمضى (وارتفع المبيع إن عاد) المبيع لحاله  
 ولم يحكم حاكم بالمضى (إلاً بتغير سوق) فلا عبرة بعوده لعدم انضباطه .  
 (فصل) (ومنع للثمة ما كثر قصده كبيع وساف) في شب وعب  
 لا يحرم إلا بالتصريح ووافقهما حش وخالفهما بن ، وبؤيده اعتباره في بعض  
 الفروع الآنية وبالجملة يمول في كل فرع على نصه (وساف بمنفعة لا) ما (قل)

كَضَائِنٍ بِمُؤْمَلٍ وَأَسْلَفِي وَأَسْلَفُكَ) فلا يجوز أن إلا بالتعريض (فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ  
 ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِجَدْسٍ تَمَنَّهُ مِنْ عَيْنٍ وَطَمَامٍ وَعَرَضَ فَإِنَّمَا نَقْدًا أَوْ لِلْأَجَلِ أَوْ أَقْلُ  
 أَوْ أَكْثَرُ يُمْنَعُ مِنْهَا ثَلَاثٌ وَهِيَ مَا يُعْجَلُ فِيهِ الْأَقْلُ وَكَذَا لَوْ أَجَلَ بَعْضُهُ  
 مُتَمَتِّعٌ مَا تُعْجَلُ فِيهِ الْأَقْلُ) على جميع الأكثركان ببيعها بعشرة وبشترها  
 بنمانية أربعة نقدًا وأربعة لدون الأجل أو على بعضه كأن يشتريها بإثني عشر  
 خمسة نقدًا وسبعة لأبعد لأن ذا العشرة يبقى له خمسة في سبعة (أَوْ بَعْضُهُ) كَأَن  
 يشتريها بنمانية أربعة نقدًا وأربعة للأجل أو أبعد لاحتمال الرى بستة عن أربعة  
 ويجوز الخمسة الباقية من تسع لسقوط أربعة النقد من أثني عشر الباب (كَتَسَاوَى  
 الْأَجَلَيْنِ إِنْ شَرَطَا نَفَى الْمَقَاصَةِ) تشبيهه في المنع (الدَّيْنِ بِالْأَجَلِ وَالذَّيْنِ) (وَالذَّيْنِ)  
 أى ولتلايل المنع بما ذكر (صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأَبْعَدِ) وبقية المنوعات  
 (إِذَا شَرَطَا مَا) لانقضاء علة المنع (وَالرَّدَاءَةُ وَالْجَوْدَةُ كَالْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ)  
 بل بمنع مطلقًا إلا إذا اشترى نقدًا بالجيد المساوى أو الأكثر لأن الحلول نفى الدين  
 بالدين وعدم نقص الجيد نفى البديل إذ لا غرض لدافعه ومنع بعض الفضل من جانبه  
 وإنما منع هنا مع اتحاد الأجل لأن اختلاف الصنف نفى المقاصة ، وسبق  
 أن نفى المقاصة بمنع الجائز (وَمُنْعَ بَذْهَبٍ وَفِضَّةٍ) للصرف المؤخر (إِلَّا أَنْ  
 يُعْجَلُ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جِدًّا) بثمنهما (وَيُسَكِّتَنِ إِلَى أَجَلٍ  
 كَثِيرٍ أَوْ لِلْأَجَلِ بِمُحَمَّدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِبِزِيدِيَّةٍ) وهى أدنى وجاز نقدًا  
 إن لم تنقص الحمدية كما سبق في الجودة والرداءة (وَإِنْ اشْتَرَى بِعَرَضٍ  
 مُخَافِئِ تَمَنَّهُ) فإن كان من جنسه فيمنع ما عجل فيه الأقل ، لأنه سلف بنفع  
 (جَازَتْ ثَلَاثَةُ النَّقْدِ فَقَطْ) ومنع غيرها الدين بالدين (وَالْمِثْلِي صِفَةً وَقَدْرًا)  
 لو حذفه صح فإنه يجرى في الزيادة والنقص على تفصيل العين أيضًا (كَمِثْلِهِ)

للبيع أولاً في الحكم (فَيُمنَعُ) الحل للواو إذ لا يظهر التفرع (بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ  
أَوْ لِأَبَعَدَ إِنْ غَابَ مُشْتَرِيهِ) الأول (بِدْر) لأنه سلف - ط لأجله من الثمن  
الثاني (وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَعَامٍ كَقَفْجٍ وَشَعِيرٍ مُخَافٍ أَوْ لَا تَرْدُّدٍ وَإِنْ بَاعَ  
مُقَوِّمًا فَثَمْلُهُ كَغَيْرِهِ كَتَغْيِيرِهَا) أي السلعة الأولى (كَنِهْرًا) إذ يجوز كل  
الصور (وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدٌ تَوْبِيخًا) مثلاً (لِأَبَعَدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقْلًا فَقَدْ) ومنه  
دون الأجل (امْتَنَعَ) في الخمس لما في الأقل من بيع وسلف وفي غيره من سلف  
بنفع (وامْتَنَعَ) شراء البعض (بِغَيْرِ صِنْفٍ ثَمَنِيٍّ) الدين لأنه نقد وغيره بنقد  
(إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ ثَمَمٍ اشْتَرَاهُ مَعَ سِلْعَةٍ فَقَدْ مُطْلَقًا  
أَوْ لِأَبَعَدَ بِأَكْثَرِ) فقيه سلف بنفع أو بيع وسلف إن عجل الأكثر وصوره  
سبع (أَوْ بِخَمْسَةِ وَسِلْعَةٍ) فاجتمع البيع والسلف (امْتَنَعَ لَا بِعَشْرَةِ) فأكثر  
(وَسِلْعَةٍ) إلا لأبعد (وَبِمِثْلِ وَأَقْلٍ لِأَبَعَدَ) في فرع اشتراء مع سلعة فيجوز  
لثلاث الأجل أيضاً (و) فيه (لَوْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالْتَّمُجِيلِ)  
للأقل (قَوْلَانِ) أظهرهما المنع (كَتَمْسِكِينَ بِأَنْعٍ مُتَنَفٍّ مَاقِيَمَتُهُ أَقْلٌ مِنْ)  
أخذ (الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ) لكن الأظهر الجواز ويتفق عليه في الخطأ (وَإِنْ  
أَسْلَمَ فَرَسًا فِي عَشْرَةِ أَثْوَابٍ ثُمَّ اسْتَرَدَّ مِنْهُ مَعَ خَمْسَةِ) مثلاً (مُنْعٍ مُطْلَقًا)  
لسلف بزيادة (كَأَنَّ لَوْ اسْتَرَدَّ عَيْنَهُ إِلَّا أَنْ تَبْقَى الْخَمْسَةُ لِأَجْلِهِمْ لِأَنَّ الْمُعْجَلَ  
لَمَّا فِي الذَّمِّ أَوْ الْمُؤَخَّرَ مُسَلَّفٌ) فامتنع ما قبل الاستثناء لأن الفرس مبيع  
بالخمس الأخرى فغيره بيع وسلف (وَإِنْ بَاعَ حِمَارًا بِعَشْرَةِ أَجَلٍ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ  
وَدِينَارًا فَقَدْ أَوْ مُوَجَّلًا مُنْعٍ مُطْلَقًا) للبيع والسلف (إِلَّا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ  
لِلْأَجَلِ وَإِنْ زِيدَ غَيْرُهُ عَيْنٍ وَبَيْعَ بِنَقْدٍ) الواو بمعنى أو والمراد بالنقد الدين  
الحال (أَمْ يُقْبَضُ جَازٍ إِنْ مُجِّلَ الرَّيْبُ) فإن قبض جاز مطلقاً على ما في  
الخرشي وغيره (وَصَحَّ أَوَّلُ مِنْ يُبْوَعُ الْأَجَالِ فَقَطْ) على الأصح (إِلَّا أَنْ

يَقُوتَ الثَّانِي) بعيب مفسد على مافي بن (فَيُفْسَخَانِ) وليس لأحد عند أحد شيء (وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقْلٌ خِلَافٌ) .

(فَصْلٌ) جاز<sup>(١)</sup> لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سِلَعةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِيَدِيَمَهَا بِثَمَنِ وَلَوْ بِعَوَجَلٍ بَعْضُهُ وَكَرِهَ خَذَ بِمِائَةِ مَآ (أى سلعة) بِشَمَانِينَ) وَالسَّكَرَاهَةُ مَنْ سَأَلَ سَلَفَ ثَمَانِينَ بِمِائَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِيْفَةِ (أَوْ اشْتَرَاهَا وَبُوعِي لِتَرْبِيحِهِ وَلَمْ يُفْسَخْ) فَإِنْ بَيْنَ قَدْرِ الرَّبْحِ فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافٍ اشْتَرَاهَا بِعَشْرَةِ نَقْدًا وَآخَذَهَا بِاِثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَلَزِمَتِ الْآمِرُ إِنْ قَالَ لِي وَفِي الْفُسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِي) وَتَرَدَّ بِعَيْنِهَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ أَوْ إِمَضَاهَا وَلَزُومُهُ الْإِنْتِهَا عَشَرَ قَوْلَانِ) لِلْمَشْهُورِ الثَّانِي (وَبِخِلَافٍ اشْتَرَاهَا لِي بِعَشْرَةِ نَقْدًا وَآخَذَهَا بِاِثْنَيْ عَشَرَ نَقْدًا إِنْ نَقَدَ الْمَأْمُورُ بِشَرْطٍ وَلَهُ) فِي تَوَلِيَةِ الشَّرَاءِ (الْأَقْلُ مِنْ جُعْلٍ مِثْلِهِ أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جُعْلَ لَهُ) ضَعِيفٌ (وَجَازٍ بَغَيْرِهِ) أَيْ بَغَيْرِ شَرْطِ النَقْدِ (كَنَقْدِ الْآمِرِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فَبِى الْجَوَازِ وَالسَّكَرَاهَةُ قَوْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي (وَبِخِلَافٍ اشْتَرَاهَا لِي بِاِثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَاشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةِ نَقْدًا) لِأَنَّهُ سَلَفٌ بِنَفْعٍ (فَتَكْزُمُ بِالْمُسَمَّى وَلَا تَعْجَلُ الْعَشْرَةُ وَإِنْ مُجِلَّتْ أُخِذَتْ وَلَهُ جُعْلٌ مِثْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فَهَلْ لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ إِذَا فُتَّ وَلَيْسَ عَلَى الْآمِرِ إِلَّا الْعَشْرَةُ أَوْ يُفْسَخُ الثَّانِي مُطْلَقًا) وَتَرَدَّ بِعَيْنِهَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ قَوْلَانِ) .

(فَصْلٌ) (لِنَمَّا الْخِيَارُ بِشَرْطٍ) لَا بِالْجُلْسِ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْعَمُولِ بِهِ (كَشَهْرِ

(١) مع كونه خلاف الأولى كما في الشرح الصغير للحديث ■ إذا تبايعتم بالعينة الخ وهو في سنن ابن ماجه .

(٢) ورد الحديث الصحيح بإثبات خيار المجلس وأخذ به الشافعى ووافقه ابن حبيب والسيورى وعبد الحميد الصائغ من المالكية ولم يأخذ به مالك لعمل أهل المدينة وادعى أشهب نسخ الحديث وليس بصحيح .



فِي دَارٍ) أَدْخَلَتْ السَّكَافِ سِتَّةَ أَيَّامٍ (وَلَا يَسْكُنُ) إِلَّا بِأَجْرٍ أَوْ بِسِرٍّ لِلاخْتِبَارِ  
وَأَمَّا شَرْطُ الْمَنْوُوعِ (وَكَيْفُ مَعَةٍ) وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ (فِي رَقِيقٍ وَاسْتِخْدَمَهُ) عَلَى  
التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي السَّكَنِ (وَكَثَلَانَةٍ فِي دَابَّةٍ وَكَوْنِهِمْ لِرُكُوبِهَا) حَقٌّ.  
(ر) أَنَّهُ لَلاخْتِبَارِ بِالْمَوْحِدَةِ وَالْخِيَارِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَقَطْ (وَلَا بِأَسِّ بِشَرَطِ الْبَرِّ يَدٍ) فِي  
الرُّكُوبِ خَارِجِ الْبَلَدِ وَقِيلَ بِالْعُمُومِ وَالْأَوَّلِ بِالزَّمَنِ (أَشْهَبُ وَالْبَرِّ يَدَيْنِ وَفِي  
كَوْنِهِ خِلَافًا) أَوْ وَفَاقًا بِحَمْلِهِ عَلَى الذَّهَابِ وَالْإِبَابِ (تَرَدَّدُو كَثَلَانَةٍ فِي تَوْبٍ)  
وَكُلُّ الْعُرُوضِ وَنَحْوِ الْخَضِرِ مَا لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْحَاجَةُ وَهَلِ السَّفِينَةُ ثَلَاثَةُ أَوْ كَالْمَقَارِ  
نَظَرٍ (وَصَحَّ) الْخِيَارُ (بَعْدَ بَتِّ وَهَلْ إِنْ نَقَدَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ لثَلَاثَةِ يَسَخٍ دِينَ  
الْثَمَنِ فِي مُؤَخَّرِ الْخِيَارِ (تَأْوِيلَانِ وَضَمَّتُهُ حِينَئِذٍ الْمُشْتَرَى) لِإِنْقِلَابِهِ بِأَمَّا  
بِالْخِيَارِ (وَفَسَدَ بِشَرَطِ مُشَاوَرَةٍ بَعِيدَةٍ أَوْ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ) عَلَى أَمَدِهِ بِكَثِيرٍ وَهُوَ  
أَصْلُ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ (أَوْ مَجْهُوْلَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ) لِلْمُعْتَمِدِ قَوْلِ  
الْمُخْتَصِمِ بِالصَّحَّةِ وَإِنْ حَرَّمَ مَا لَمْ يَطْبَعْ عَلَيْهِ (أَوْ لُبْسِ تَوْبٍ) عَلَى مَا سَبَقَ فِي  
السَّكَنِ (وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَيَلْزَمُ) الْمُبِيعَ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ (بِإِنْقِصَائِهِ) أَيْ أَمَدُ الْخِيَارِ  
(وَرُدَّتْ كَالْعَدْوِ) فَسَدَ أَيْضًا (بِشَرَطِ نَقْدِ كِفَائِهِ) عَلَى مَا سَبَقَ (وَعُمْدَةٌ  
ثَلَاثُ) لَأَسَنَةِ لِنَدَوْرِ أَدْوَائِهَا فَيُضْمَفُ التَّرَدُّدُ بَيْنَ السَّلْفِيَّةِ وَالثَّمْنِيَّةِ (وَمُوضَعَتِي  
(وَ) كِرَاءِ) (أَرْضٍ لَمْ يُؤْمَنْ رِيئُهَا وَلَا جَارَةُ إِحْرَازِ زَرْعٍ) الْمُعْتَمِدِ فِي هَذَا عَدَمِ  
الْفَسَخِ بِتَأَنٍّ وَيَسْتَوْفَى بِغَيْرِهِ فَلَا يَضُرُّ النَقْدَ (وَأَجِيرٌ تَاخَّرَ شَهْرًا) بَلْ  
فَوْقَ نَهْضِهِ بِكَثِيرٍ (وَمُنْعٌ) نَقْدَ مَا لَا يَعْرِفُ بِعَيْنِهِ (وَأَنْ بِلَا شَرَطٍ)  
لِفَسَخِ الدِّينِ فِي مُؤَخَّرِ (فِي مُوَضَّعَةٍ وَغَائِبٍ وَكِرَاءِ ضَمَّنَ) لَا مَفْهُومَ لَهُ  
(وَسَلَّمَ بِخِيَارٍ) رَاجِعَ لِلْكُلِّ (وَأَسْتَبَدَّ بِأَسْمٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ  
غَيْرِهِ) حَشَّ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَشَاوَرَةِ الْإِتْبَاعَ لَخَبَرِ شَاوِرُوهُنَ وَخَالِقُوهُنَ<sup>(١)</sup>

(١) لم يرد بهذا اللفظ، وروى ابن لال والدليل عن أنس من روعاً لا يفعلن =

( لَا خِيَارَهُ وَرِضَاهُ ) لا هراضه عن نفسه ومن ذلك في المعنى ما في الخرشى من المشورة المقيدة بأن أمضى فلان أمضى وإن رد فلا استقلال ( وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى نَفْسِهِ فِي مُشْتَرٍ وَكَأَنَّ نَفْسَهُ فِي الْخِيَارِ فَقَطْ وَكَأَنَّ كَالْوَكِيلِ فِيهِمَا ) فيعتبر السابق إلا لقبض والثلاثة ضعيفة والممول عليه ماضيه ( وَرَضِيَ مُشْتَرٍ كَاتِبٌ أَوْ زَوْجٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ قَصْدٌ تَلَذُّذًا أَوْ رَهْنًا أَوْ آجَرَ أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنْعَةِ أَوْ تَسَوَّقَ أَوْ جَنَى إِنْ نَعِمَ أَوْ نَظَرَ الْفَرْجَ أَوْ عَرَبَ دَابَّةً ) قصدها في أسافلها ( أَوْ وَدَّجَهَا ) في أوداجها ( لَا إِنْ جَرَّدَ جَارِيَةً ) في غير نظر الفرج ( وَهُوَ ) أى ما دعى من المشتري ( رَدُّ مِنَ الْبَائِعِ إِلَّا الْإِجَارَةَ ) لأنها كالفلة له إلا أن يزيدها على أجل الخيار ( وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ إِلَّا بِدِينَةٍ ) هذا من تعلقات قوله سابقاً ويلزم بانقضائه ( وَلَا يَبِيعُ مُشْتَرٍ إِنْ فَعَلَ فَهَلْ يُصَدَّقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بَيْنَ أَوْ لَهَا نَقْضُهُ قَوْلَانِ ) لا حاجة لهذا على ما في حش وغیره عن ابن القاسم أن البيع يدل على الرضى كالتسوق ( وَانْتَقَلَ ) الخيار ( لَسَيِّدٍ مُكَاتِبٍ عَجَزَ وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَبْنُهُ وَلَا كَلَامَ لِوَارِثٍ مَعَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمَا لَهُ ) عند رد الغريم ( وَلِوَارِثٍ وَالْقِيَّاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ ) وأبى للبائع التبعيض ( وَالْإِسْتِحْسَانُ أَخْذُ الْمُجْبِزِ الْجَمِيعِ ) والممول عليه الأول ( وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ ) والجبيز هنا منزلة الراد للامة هناك فالقياس اجازة الجميع أو يجرى الاستحسان أو يحزم بالقياس فقط ( تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ جُنَّ ) وعلم طوله أو فُقِدَ أو مات مرتداً ( نَظَرَ السُّلْطَانُ ) بالأصلح ( وَنَظَرَ الْمُؤَمِّي ) عليه ( إِنْ طَالَ ) بعد أمد الخيار بما يضر الآخر ( فُسِخَ وَالْمَلِكُ )

= أحدكم أمراً حتى يستشير فإن لم يجد من يستشيره فليستشر امرأة ثم ليحالفها فإن في خلافها البركة » وسنده ضعيف منقطع . وروى المسكوي عن عمر قال « خالفوا النساء فإن في خلافهن البركة » وروى أيضاً عن معاوية قال : هودوا النساء : لا ، فإنها ضعيفة إن أطعها أهلكتك

البائع وما يؤهب للعبد) مبتدأ (إلا أن يستثنى) المشتري (ماله والغلة  
 وأرش ما جرى أجنبي له) أى للبائع هذا هو الخبر (بخلاف الولد) فلمشتري  
 كالصوف ولو لم يتم (والضمان منه وحلف مشتري) ما فرط وزاد المتهم وقد ضاع  
 إلا أن يظهر كذبه أو يغاب عليه) فيضمن المشتري (إلا ابنته وحين  
 المشتري إن خير البائع الأكثر) من الثمن أو القيمة (إلا أن يحلف)  
 المشتري على الضياع (فالثمن خياره وكفيلته بائع والخيار لغيره وإن  
 جرى بائع والخيار له عمداً) ولم يتلف (فرد خطأ فلامشتري خيار العيب)  
 فيما سلك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (وإن تلفت انفسخ فيهما) العمد  
 والخطأ (وإن خير غيره وتعمد فالمشتري الرد أو أخذ الجناية وإن تلفت  
 حين الأكثر) من الثمن والقيمة (وإن أخطأ فله أخذ ما قصا أو رده وإن  
 تلفت انفسخ وإن جرى مشتري والخيار له ولم يتلفها عمداً فهو رضى) كما  
 سبق مع رد البائع (وخطأ فله رده وما نقص وإن اتلفها حين الثمن وإن  
 خير غيره وجرى عمداً أو خطأ فله) أى لغيره (أخذ الجناية أو الثمن)  
 والذي ذكره ابن عرفة أن الخيار حال الخطأ للمشتري في التماسك والرد، ويدفع  
 الأرض في الحالين (وإن تلفت ضمن الأكثر) فيهما (وإن اشترى أحد  
 ثوبين وقبضهما ليختار فادعى ضياعهما ضمن واحد بالثمن فقط ولو سأل  
 في إقباضهما) له كان على خيار أو لزوم (أو ضياع واحد ضمن نصفه وله  
 اختيار الباقي) حيث كان على خيار (كسائل ديناراً فيعطى ثلاثة ليختار  
 فزعم) أو أثبت (تلف اثنين فيسكون شريكاً) توضيح لفساد التشبيه في  
 الشريك في الغمان، أما لغيرها فأمين لا يضمن (وإن كان ليختارهما) أو  
 ردما فهو مجرد خيار يؤخذ مما سبق (فكلاهما مبنيان) مضمون على ما سبق  
 حاز ما مضى المدوة وهما بيده وفي اللزوم لا حد لها يلزمه النصف من كل

إذا ادعى ضياع أحدهما أو دحضت المدة ( وفي الاختيار ) والخيار ( لا يلزم منه شيء ) بمعنى المدة ( وردت بمقدم مشروط فيه غرض كسبب ليعين ) على الابتكار ( فيجدها بكراً وإن بمأداة ) ولو أسندت لزعم الرقب كيمان يشترى من تزعم أنها طباحة ( لا إن انتفى ) الغرض كشرط أنه جاهل شيخنا ولا عبرة بقوله لا أستخدم عالمياً ( وبما المأداة السلامة منه كمور وقطع ) ولو أئمة ( وخصاء واستحاضة ورفع حيضة استبراء وعسر وزنا ) ولو كرهاً ( وشرب ) وأكل حبشة ( وبخر ) بفرج أو فم ( وزعر ) قلة شعر ( وزيادة سن ) مشو ( وظفر ) بعين ( وعجر ) تعمق بالجسد ( وبجر ) عظم بالبطن ( والدين ) أو ولد ( يمكن الأباقي لما ) لأجد ولا أخ وجذام أب وجنونه يطعن لا يمس جن ) لأن هذا لا يسرى من الأصول ( وسقوط سنين وفي الرائحة الواحدة ) كالوخش من المقدم ( وشيب بها فقط ولو قل وجنوده ) أى الشعر يكلفه على عود لأنه غش ( وصم وبته ) حمرته ( وكونه ولد زناً ولو وخشاً وبول في فرش في وقت ينكح ) عادة ( إن ثبت عند البسائم وإلا حلف ) البائع ( إن أقرت ) وبالت ( عند غيره ) أنه حادث ( ونخس عبدي وفجولة أمة إن اشتهرت ) هذه المصلحة فيهما ( وهل هو الفعل )<sup>(١)</sup> به وسحاقها ( أو الذشب تأويلان وقلف ذكرى وأنثى ) فات وقتما مع الإسلام ( مؤلداً أو طويلاً الإقامة وخن نجلو بهما ) لأنه مظنة سرقته ( كبيع بعبدق ما اشتراه ببراءة ) لا حتم عدمه فلا يمكن الرد على بائنه كملكه للتدليس ( وكرهص وعثر ) في الحافز ( وحرن وعدم حمل متأديلاً ضبط ) حيث لم تنقص اليمين ( وثبوبة إلا فيمن لا يقنع مثلها ) أو لشرط ( وعدم فحش صفر قبل وكونها زلاً ) قليلة لحم الإليتين لا جداً ( وكى لم يقنع وتهممة

(١) هذا تأويل عبد الحق ورده أبو عمران .

بِسَرِقَةٍ) ونحوها (حُبِسَ فِيهَا ثُمَّ ظَهَرَتْ بِرَأْفَتِهِ) لا إن اشتهر بالعداء (وَمَا  
لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَعَثِيرِ كَسُوسٍ) داخل (الْخَشَبِ وَالْجُوزِ وَهُوَ رَقِيَاءُ)  
إلا لشرط (وَلَا قِيَمَةَ) أَرش فِيهِ (وَرُدَّ الْبَيْضُ) المذر (وَعَيْبٌ قُلٌ بِدَارٍ  
وَفِي قَدَرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهره مادون الثلث (وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ كَصَدْعٍ جِدَارٍ لَمْ  
يُخَفْ عَلَيْهَا مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِهَتَهُمَا) جهة الباب فيخير كباظوف (أَوْ  
يَقْطَعُ مَنَفْعَةً كَمَنْحٍ بِثَرٍّ بِمَحَلِّ الْخَلَاةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوْلِدَةٌ) مثلا (لَمْ  
تَحْرُمُ) بمجرد قولها (وَأَكْنَهُ عَيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ) أو حدث عنده (بَيْنَ)  
إِنْ بَاعَهَا (وَتَصْرِيفَةُ الْخَيَوَانِ) توفير لبنه (كَالْتَصْرِطِ) بكثرتنه (كَتَطْلِيخِ  
ثَوْبٍ عَبْدٍ بِمَدَادٍ) فهو كاشتراط كتابته (فَيُرَدُّهُ) أى النعم المَعْرَى (إِصَاعٌ  
مِنْ غَالِبِ الثَّوْتِ وَحَرُمٌ رَدُّ اللَّبَنِ) وأولى غيره عوضاً عن الصاع لأنه من باب  
بيع الطعام قبل قبضه (لَا إِنْ عَلِمَهَا مُصْرَاةٌ أَوْ لَمْ تُصَرَ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ)  
فلارد له ما لم يقل جداً (إِلَّا إِنْ قُصِدَ) اللبن (وَاشْتُرِيَتْ وَفَتْ حِلَالِهَا  
وَكَنَمَهُ) مع علم قدره فيخير المشتري (وَلَا) إِنْ رَدَّ (بِغَيْرِ عَيْبِ التَّصْرِيفَةِ)  
فلا صاع عليه (حَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدَّدَ) الصاع (بِتَعَدُّدِهَا) أى المصراة (حَلَى  
الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحِ) لكن الممول عليه قول الأكثر بالاتحاد ما لم يتعدد العقد  
(وَإِنْ حُلِمَتْ ثَلَاثَةٌ فَإِنْ حَصَلَ الْاِخْتِيَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رَضَى) فلارد له  
(وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا) أو رفاقاً بمحله على ما إذا لم يحصل  
الاختيار بالثانية وهو الأحسن (تَأْوِيلَانِ وَمَتَعَ مِنْهُ) أى رد العيب (بِئِغْ  
حَاكِمِهِ وَوَارِثِهِ رَقِيقًا فَقَطَّ بَيْنَ أَنْهُ إِرْثٌ وَخَيْرٌ مُشْتَرٍ ظَنَّهُ) أى البائع  
(غَيْرُهَا) أى الحاكم والوارث (وَتَبَرَّى غَيْرِهَا فَبَدَّ) أى الرقيق (مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ  
إِنْ طَالَتْ أَقَامَتُهُ) بن: كسته أشهر (وَمِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنْهُ بِدَّ وَوصفه أو أراه  
لَهُ وَلَمْ يُجْزِئْ لَهُ وَزَوَّالَهُ إِلَّا مُخْتَمِلَ الْعَوْدِ وَفِي زَوَالِهِ يَمُوتُ الزَّوْجَةُ) أو الزوج

(وَمَلَأَهَا) بَائِثًا (وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَخْسَنُ) واتفق عليه إن لم يدخل (أَوْ  
بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا أَقْوَالٌ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى) كالإجارة بعد علمه  
(إِلَّا مَا لَا يَنْقُصُ كُسْكُنَى الدَّارِ وَخَلَفَ إِنْ سَكَتَ بِلَا عُذْرٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ)  
واليومين (لَا كُسَافِرٍ اضْطَرَّ لَهَا أَوْ تَعَذَّرَ قَوْلُهَا إِحْضَارِ فَإِنْ غَابَ بِأَلْعَمِ  
أَشْهَدَ) ندباً أنه لم يرض ورد على وكيل أو قريب الغيبة (فَإِنْ عَجَزَ أَعْلَمَ  
الْفَاضِلُ قَتْلُومَ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ إِنْ رُجِيَ قَدُومُهُ كَانَ أَمْ يُعْلَمُ مَوْضِعُهُ عَلَى  
الْأَصَحِّ) والبعيد يومان مع الخوف وعشرة مع الأمن (وَفِيهِمَا أَيْضًا نَقْيُ التَّلَوُّمِ  
وَفِي حَمَلِهِ عَلَى الْخِلَافِ) أو الوفاق بحمله على غير المرجو وهو المعتمد (تَأْوِيلَانِ  
أَحَدُهُمْ) بعد التلوم (قَضَى) بالرد (إِنْ أَثْبَتَ عَهْدَةً مُؤَرَّخَةً) ليعلم قدم العيب  
من حدوثه (وَصِحَّةَ الشَّرَاحِ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ عَلَيْهَا) فيكفي اليمين (وَفَوْتُهُ)  
عطف على فاعل منع (حَسًّا) أو حكماً (كَكِتَابَةٍ وَتَذْيِيرٍ فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعِيهَا  
وَيُؤْخَذُ مِنَ الذَّمِّ النَّسْبَةُ) النقصية (وَوُقِفَ فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) قبل العلم  
ولم يمكن رده (لِخِلَاصِهِ وَرُدُّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَقَوْلِهِ لَهُ يَعْنِي أَوْ يَمْلِكُ  
مُسْتَتَابًا نَفْسٍ كَثِيرَةٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِرَاقٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأَجَنَبِيٍّ مُطْلَقًا أَوْ لَهُ) أى للابائع  
(يُمَثَّلُ بِمَنْهِ) مطلقاً<sup>(١)</sup> أَوْ بِأَكْثَرٍ إِنْ دَاسَ فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رُدُّ ثُمَّ رُدُّ  
عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ (وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلٍ وَتَغْيِيرُ الْمَبِيعِ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ أَخْذُ  
الْقَدِيمِ وَرَدُّهُ وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَقَوْمًا) أى العيبان (بِقَوِيمِ الْمَبِيعِ) صحيحاً  
ثم بالقديم ثم بهما ليعرف ما ينوب كلا (يَوْمَ ضَمِنَهُ الْمُشْتَرِي وَلَهُ إِنْ زَادَ  
بِكَيْصِفِهِ أَنْ يَرُدُّ وَيَشْتَرِكُ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ) حقه الأرجح  
لأنه لابن يونس والقدى لابن رشد يوم الحكم (وَجُبِرَ بِهِ) أى بالزائد العيب  
(الْحَادِثُ) بحسبه (وَفُرِقَ بَيْنَ مُدَاسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ) بمقتاد لم يفتنع به

(١) دلس بآئمه الأول أم لا .

المشتري كتفصيل الثياب فلا شيء المدلس (كَمْ لَا كِهٍ مِنَ التَّدْلِيسِ) بعينه  
 كما بقاء أو في زمنه فالضمان على المدلس بخلاف غيره (وَأَخْذِهِ مِنْهُ) أى من  
 المشتري (بِأَكْثَرِ) من الثمن الأول فلا رد للمدلس كما سبق (وَتَبَيَّرَ مِمَّا لَمْ  
 يَعْلَمْ) فيجوز بخلاف ما علم والمتبرى منه لا يكون إلا من مدلس (وَرَدَّ سَمْسَارِ  
 الْجُمْلَةِ) لغير المدلس وهو على البائع إلا لشرط أو عرف والردان رد المبيع بحكم  
 وإلا فكالقالة يفوز به السمسار (وَرَدَّ) (مَبِيعٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ رُدَّ بِعَيْبٍ) فأجرة  
 المحل على البائع إن دلس (وَالْأَرُ رُدُّ إِنْ قَرُبَ وَإِلَّا فَاتٌ) ثم أتى بما موضعه  
 بعد قوله وتغير المبيع إن توسط فله أخذ القديم أعنى (كَعَجَفٍ دَابَّةٍ وَسَمْنَةٍ)  
 الحق أنه ليس عيباً لأنه إن رد لشيء عليه (وَعَمَى وَشَلَلٌ وَتَزْوِيجُ أَمَةٍ وَجُبَرٌ  
 بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ) البائع استثناء من أخذ القديم (بِالْحَادِثِ أَوْ يَقِلُّ)  
 الحادث والاستثناء في هذا منقطع (فَكَالْعَدَمِ) يماسك ولا شيء له أو يرد ومثل  
 القليل بقوله (كَوَعِكَ وَرَمَدٍ وَصَدَاعٍ وَذَهَابِ خُفٍّ وَخَفِيفِ حُمَى وَوَطْءِ  
 ثِيَابٍ وَقَطْعِ) تفصيل (مُتَعَادٍ وَالْمُخْرِجِ عَنِ الْمَقْصُودِ مُفَيْتٍ) للرد بالعيب  
 القديم (فَالْأَرُشُ) فيه متعين (كَكِبَرِ صَغِيرٍ وَهَرَمٍ وَافْتِضَاضِ بَكْرٍ)  
 بالافاف والافاء<sup>(١)</sup> والمعتمد أنه من المتوسط وقيد للباجى بالرائعة (وَقَطْعِ غَيْرِ  
 مُتَعَادٍ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بِعَيْبٍ التَّدْلِيسِ) استثناء من تعيين الأرض في الفوات  
 خارج جوع بجميع الثمن كما سبق (أَوْ بَسْمَاوِيٍّ زَمَنُهُ كَمَوْنِهِ فِي إِبَاقِهِ وَإِنْ بَاعَهُ  
 الْمُسْتَرَى وَهَلَكَ بِعَيْبِهِ رَجَعَ) الأخير (عَلَى الْمُدَّاسِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ رُجُوعُهُ  
 عَلَى بَائِعِهِ) الثانى لغية مثلاً (بِحَمِيْعِ الثَّمَنِ) الأول (فَإِنْ زَادَ) عن الثمن  
 الأخير (فَلَا ثَمَانِي وَإِنْ نَقَصَ فَمَنْ يُسَكِّمُهُ) الثانى بعد (قَوْلَانِ) وعلى عدم  
 التكيل بكل الأرض إن نقص منه (وَلَمْ يُخْلَفْ مُشْتَرٍ ادْعَيْتَ رُؤْيَتُهُ إِلَّا

(١) يقال اقتضها اذا أزال قضتها بكسر اقفاف وهى البكاوة ، واقتضها بالفاء مثله .

بِدَعْوَى الْإِرَادَةِ ) أو إقراره بالتقليب أو عدم غموض العيب وظهوره لكل  
أحد برهان رؤيته وترد اليمين هنا ( وَلَا الرَّضَى بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُخْبِرٍ ) لم يكذب  
البائع ( وَلَا بَأْسُ أَنْهُ لَمْ يَأْتِ ) عنده ( لِإِبَاقِهِ بِالْقُرْبِ وَهَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَ )  
بيان ( أَكْثَرَ الْعَيْبِ ) أو نصفه ( يَرْجِعُ بِالزَّائِدِ ) على ما بين إذا هلك  
( وَأَقْلَهُ بِالْجَمْعِ ) جميع الثمن وبيان الأقل كالعدم ( أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ  
هَلَاقِهِ فِيمَا بَيْنَهُ ) فخرج بما كتبه ( أَوْ لَا ) بأن هلك فيما كتبه فبالجمع  
( أَقْوَالُ وَرُدُّ بَعْضُ الْمَبِيعِ بِمَحْصَتِهِ وَرَجَعُ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً )  
لا بالشركة فيها ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) للعيب ( الْأَكْثَرُ أَوْ أَحَدُ مُزْدَوَجَيْنِ  
أَوْ أُمًّا وَوَلَدَهَا ) الأصل أو احداً وولدها فلا يجوز التمسك بالبيع في ذلك  
( وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ ) من متعدد مدين ( اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ وَإِنْ كَانَ  
دِرْهَمَانِ وَسِلْعَةً نَسَاوَى عَشْرَةَ ثَوْبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السَّاعَةُ وَفَاتَ الثَّوْبُ فَلَهُ  
قِيَمَةُ الثَّوْبِ بِكَمَالِهِ وَرَدُّ الدَّرْهَمَيْنِ ) تعقبه ( ر ) بأن المعتمد تقييد النسخ  
بعد الفوات ( وَ ) جاز ( رَدُّ ) أو أنه بصيغة الماضي ( أَحَدُ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى  
أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي ) نفي ( الْعَيْبِ أَوْ قِدَمِهِ إِلَّا بِشِمَادَةٍ عَادَتْ  
لِلْمُشْتَرِي ) أو ثبوت عيب آخر ( وَخَافَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ وَقِيلَ لِلتَّمَذُّرِ  
وَعَبْرُ عُدُولٍ وَإِنْ مُشْرِكَيْنِ ) لا ككذبون قيل لا مفهوم لا تعذر قيل إلا في  
المشركين ( وَيَمِينُهُ بَعَثُهُ فِي ذِي التَّوْفِيَةِ وَأَقْبَضَتْهُ وَهَامُوَ بِهِ بَقَا فِي الظَّاهِرِ )  
الذي قد يخفى ( وَكَلَى الْعِلْمُ فِي الْخَفِيِّ وَالْعَلَّةُ لَهُ ) أى للمشتري ( لِلْفَسْخِ وَلَمْ  
تُرَدْ بِخِلَافِ الْوَلَدِ وَثَمَرَةِ أُبْرَتْ ) فان لم تؤبر فلا ترد حيث أزهت كالفساد  
ولا تفوت في الشفعة والاستحقاق إلا بالبيع ولا في الفاس إلا بالجداذ ( وَصُوفٍ  
تَمَّ كَشْفُهُ ) واستحقاق وتقليد وفساد ( تشبيهه في فوز المشتري بقلة ما يؤخذ  
منه ( وَدَخَلَتْ ) السلعة المعيبة ( فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضِيَ بِالْقَبْضِ أَوْ )



ثَبَّتَ) موجب الرد (عِنْدَ حَاكِمِهِ وَإِنْ أَمَّ يَحْكُمُ) (حيث حضر البائع ،  
ولا بد من الحكم على الغائب (وَلَمْ يُرَدْ) البيع (بِطَلِّ) جهل من مالسكه بخلاف  
الوكيل والوصى (إِنْ مُنِّيَ بِاسْمِهِ) العام كحجر فاذا هو ياقوت وأولى إن لم يسم  
وَلَا يَفْنِي وَلَوْ خَالَفَ الْعَادَةُ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَيُخْبِرَهُ بِجَهْلِهِ أَوْ  
يَسْتَأْذِنُهُ) (فيغيره الآخر والقيدان مآلهما واحد معقول به (تَرَدُّدٌ وَرُدٌّ)  
الرفيق (فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَدِيثٍ إِلَّا أَنْ يَبْدِيَغَ بَرَاءَةٌ ، وَدَخَلَتْ فِي  
الِاسْتِثْنَاءِ) بمعنى المواضعة حتى يشتركا في ضمان البائع بخلاف السنة وهما بعد  
الغيار (وَالنَّفَقَةُ) ومنها كسوة مثله (وَالْأَرْشُ كَالْمَوْهُوبِ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَشْنَى  
مَالُهُ) خاص بما بعد السكاف فالهبة للمشتري (و) رُدٌّ (فِي عَهْدَةِ السَّنَةِ بِحُذَامٍ  
وَبَرَصٍ) ولو شكاً (وَجُنُونٍ) ولو بمس جان (لَا يَكْتَضِرُ بَرَّةً أَنْ تُشْرِطاً أَوْ  
اعْتِياداً) شرط في الرد بالعهدتين (وَلِلْمُشْتَرِيِّ إِسْقَاطُهُمَا) كالبائع قبل العقد (و)  
العيب (الْمُحْتَمَلُ) حدوثه (بَعْدَهُمَا مِنْهُ) أى من المشتري (لَا فِي مُنْكَحٍ  
بِهِ) (استظهر عَجَّ وتابعوه أن الإخراج من العادة ويعمل في المخرجات بالشرط ،  
والظاهر إلا المأخوذ عن دين والوصى بشرائه للعق (أَوْ يُخَالَعُ بِهِ أَوْ مُصَاحِحٍ  
بِهِ فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مُسْلَمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ  
مُكَاتَبٌ) عن النجوم (أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كَمْفَلَسٍ) وسففيه للنفقة (أَوْ مُشْتَرَى  
لِلْعَيْقِ أَوْ مَا أُخِذَ عَنْ دَيْنٍ) بخلاف عن إقرار بمدين (أَوْ رُدٌّ بَعِيْبٍ) أو إقالة  
على الأظهر (أَوْ وَرِثَ أَوْ وَهَبَ) ولو بشواب لعدم المشاحة (أَوْ اشْتَرَاهَا  
زَوْجُهَا) وفي العكس العهدة (أَوْ مُوصَى بِبَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ رَجُلٍ أَحَبَّ أَوْ  
بِشَرِّهِ لِلْعَيْقِ أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ) ابتداء (أَوْ لِلْمَبِيعِ فَاسِداً) إذا رد (وَسَقَطَتَا  
بِكَمْعَتَقٍ) وإبلاد وتدبير (فِيهِمَا) أى زمن العهدتين (وَضَمِنَ بِأَنْعٍ مَكِيلًا  
لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ) كما أن وزن الثمن ونقده

على المشتري وبممل بالشرط أو المادة (بِخِلَافِ الْإِقَالَةِ وَالْتَوَلِيَةِ وَالشَّرِكَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ فَكَالْفَرْضِ) بجامع أن لا غرامة على صانع المعروف (وَاسْتَمَرَّ) ضمان البائع له (بِمَعْيَاكِه وَلَوْ تَوَلَّاهُ الْمُشْتَرِي) إلا أن يكون للمعيار لا وعاء للمشتري غيره أو يأخذه من يد السكّال لغيره، وفي لزوم القمع للبائع خلاف ولو فرغت في إثناء للمشتري ثم ظهرت فيها قارة لم تعلم فلي للمشتري كما في ح (وَقَبْضُ الْعَقَارِ بِالتَّخْلِيَةِ وَغَيْرِهِ بِالْعُرْفِ) كتسليم مفقود الدابة (وَضَمِنَ بِالْعَقْدِ) الصحيح اللازم على ما سبق (إِلَّا الْمَجْبُوسَةَ لِلثَّمَنِ أَوْ الْإِشْمَادِ) على بقائه أو تسليمها (فَكَالْمُزْنِ) في ضمان البائع (وَالْمَالِ الْعَائِبِ فِي الْقَبْضِ وَلَا لِلْوَاضِعَةِ فَبَحْرُوجِهَا) من حكم الواضعة (مِنْ) أجل رؤية (الْحَيْضَةِ) أي الدم (وَلَا الشَّارَ) بالنسبة (لِلْجَائِحَةِ) فلا تضمن بالعقد بل بأمنها (وَبُدِّىَ الْمُشْتَرِي) بتسليم ما بيده (لِلْتَنَازُعِ وَالتَّلَفِ وَقَدْ ضَمَانَ الْبَائِعِ بِسَمَاوِي يَفْسُخُ وَخَيْرَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ غَيَّبَ) البائع بالمعجزة وادعى الهلاك بين الفسخ للثمن والنسك بالمعوض مثلاً أو قيمة (أَوْ غَيَّبَ) بالمهمة لكن مع العمدة الأرض إن تمسك والخطأ كالنقصية (أَوْ اسْتَحَقَّ شَائِعٌ وَإِنْ قُلَّ) دون الثالث إلا أن يراد للغة أو ينقسم فيتمين النسك بما بقي (وَتَلَفَ بَعْضُهُ أَوْ اسْتَحَقَّ قَهْرُهُ كَغَيْبِهِ وَحَرْمِ التَّمَسُّكِ بِالْأَقْلَى) كما سبق وكرر لقوله (إِلَّا الْمُشْتَرِي) فيجوز التمسك بالباقي بحصته إلا في العيب لأن البائع يقول سلعتي تحمل بعضها (وَلَا كَلَامَ إِنْ وَاحِدٍ فِي قَلِيلٍ لَا يَنْفَكُ كَقَاعٍ) أسفل الجارين مثلاً بغير (وَمِنْ أَنْفَكَ فَلِلْبَائِعِ الْبِزَامُ الرَّبْعُ بِحِصَّتِهِ) ويلزم المشتري الباقي (لَا أَكْثَرَ) كالثالث فلمشتري رد الجميع أو التماسك به (وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الْبِزَامَةُ) أي التسليم (بِحِصَّتِهِ) نعم بجميع الثمن (مُطْلَقاً) قل أو كثر (وَرُجِعَ لِلْقِيَمَةِ) ميزانا للراجع من الثمن وهذا من تعلقات ما سبق في استحقاق بعض المتعدد (لَا لِلتَّسْمِيَةِ) إن سميا لكل

ثوب (وصح) العقد (ولو سكتا) عن اشتراط القيمة (لا إن شرطاً الرجوع لها) أى التسمية (وإن لاف المشتري قبض والبائع والأجنبي يوجب الغرم) لمن الضمان منه (وكذلك إن لافه) حقه تعييبه يفصل فيه كما سبق فهو من المشتري قبض ولا يخبر كما فى بن خلافاً لما فى الخرشي (وإن أهلك بائع صبرة على السكيل فالمنزل تحريراً ليؤفقه ولا خيار لك) (أو أجنبي فالقيمة إن جهلت المكيلة) ولا يكتفى بالتحرى لأن البائع يغلب عليه معرفة شئته (ثم اشترى البائع) من القيمة (ما يؤفى فإن فضل) منها شيء (فالبائع وإن نقص فكلاً لا سحقيق) للمشتري الرد بنقص الكثير وإلا تمتك بما يخص الحاصل (وجاز البيع قبل القبض إلا مطلقاً طعام المعاوضة) وليس منه ما أخذ عن مستهلك بل يجوز بيعه قبل قبضه (ولو كرزق قاض) وجفدى فى نظير عمل (أخذ بكيل) قيد فى منع الطعام ويجوز الجزاف قبل القبض كما سيقول (أو) كان جزافاً فى ضمان البائع (كلن شاة) من شياه كمشرة عرف وجه حلابها فيحرم بيعه قبل قبضه أما أخذه بقرة يحلبها ويطعمها ففاسد وتراجعها (ولم يقبض من نفسه) يعنى لا يكتفى ذلك كمن اشترى وديمة عنده أو رهنًا فلا يبيع حتى يستأنف كيله (إلا كوصي إيتيمية) يشتري لأحدهما من الآخر فيبيع ما اشترى بالقبض التقديرى (وجاز بالعقد جزاف وكصدقة وبيع ما على مكاتب منه) أى له (وهل إن عجل العتق) أو لا بشرط وهو الأظهر (تأويلان وإقرضه) أى طعام للمعاوضة قبل قبضه (أو وفأوه عس) قرض) لا عكسه لأنه بالإحالة باعه قبل قبضه كما فى بن (وبيعه لمة قرض) لغير المقرض أو له بغير طعام مع أجل السلم ولا بد أن يكون المقرض مشترياً لم يقبض (وإن لافه من الجميع) كالبعض مالم يغب على ثمن لا يعرفه بعينه للبيع والسلف (وإن تغير سوق شئتك) مهالفة والخطاب للمشتري (لا بدنه كسبه من

حَدَابَةٌ وَهَزَّ لَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ) ابن عرفة إلا أن تراد للخدمة (وَمِثْلُ مِثْلَيْكَ) عطف على معنى قوله لا بد منه فيمنع (إِلَّا الْعَيْنُ فَلَهُ) أى البائع (دَفْعُ مِثْلَيْهَا) وإن كانت بيده والإقالة ببيع إلا في الطعام (قبل قبضه كما سبق (وَالشُّفَعَةَ) فانها فيها كالعدم (وَالْمُرَاجَعَةَ) فلا يبنى على ثمن بيعها بل ما قبله (وَتَوَلِيَّةٌ) عطف على قوله وجاز جزاف (وَشَرَكَةٌ) في الطعام قبل قبضه (إِنْ أَمْ يَكُنْ) المشرىك (حَلَى أَنْ يَفْقُدَ عَنْكَ) ولا عبرة بترجيحه الخرشى للتولية ولا ينقله عن ابن يونس منع الإقالة بغير بلد الطعام هنا فقد رده بن (وَأَسْتَوَى عَقْدَاهُمَا) الأول والثانى (فِيهِمَا) أى التولية والشركة فى الثمن ، ابن القاسم : وبشرط كونه عيناً والحق به أشهبٌ مالا يختلف فيه الأغراض واستحسنه الأخير (وَالْأَفْتِ بَيْعٌ كَعَقْدِهِ) فى الأحكام (وَضَمِنَ) للمشرى اسم مفعول (الْمُشْتَرَى) بفتح الراء (الْمُعَيَّنَ وَ) ضمن المسلم (طَعَامًا كَلْتَهُ) يَأْمُسُّمُ إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ عِنْدَكَ (وَصَدَقْتَ) ولا بشرط هذا فى الشركة فى المص تشبهت (وَلِنْ أَشْرَكَهُ مُحِلَّ وَإِنْ أَطْلَقَ) المناسب حذف الواو (حَلَى النِّصْفِ وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثٌ شَرَكْتَهُمَا فَلَهُ الثَّمَنُ) ليستووا إلا أن يختلف نصيبهما أو يسأل كلا بغير حضور الآخر فله النصف من كل (وَلِنْ وَلَيْتَ مَا اشْتَرَيْتَ بِمَا اشْتَرَيْتَ جَازَ) مع الجهالة (إِنْ أَمْ تُلْزِمُهُ) ولو مع السكوت (وَلَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ ثُمَّ عِلِمَ بِالْإِمْنِ فَشَكْرَهُ) التولية فذلك له والأضيق صرف (لما سبق من منع مطاق التأخير فيه) ثم إقالة طعامٍ ثم توليةً وشركةً فيه ثم إقالة عروضٍ كل ذلك فى السلم (وَفَسَخَ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ثُمَّ بَيْعَ الدَّيْنِ) للمول عليه أن الترتيب من حيث الخلاف ، والمشهور منع التأخير فى غير الصرف إلا بقدر الذهاب لا بيت مثلاً نعم قوله (ثُمَّ ابْتَدَأُوهُ) كراش مال السلم يجوز التأخير فيه ثلاثة أيام .

(فصل) (وَجَزَّ مَرَابَجَةً وَالْأَحَبُّ خِلَافُهُ) بمعنى المساومة لاحتياجه  
 لزبد علم والاستيذان جهالة والمزايدة صفات<sup>(١)</sup> (وَلَوْ عَلَى مُقَوِّمٍ) حقه : مضمون  
 غير عين (وَهَلْ مُطْلَقًا) ولو لم يكن عند المشتري فنع أشهب له خلاف (أَوْ) محل  
 الجواز (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي تَأْوِيلَانِ) ويتفق على المنع في مُعَيَّنٍ ليس عنده  
 (وَحُسْبٍ) حيث لا بيان ولا عرف (رَبْحُ مَالِهِ عَيْنٌ قَائِمَةٌ كَصَبْغٍ وَطَرَنٍ  
 وَقَصْرِ وَخِيَاطَةٍ وَكَذِبٍ) دق الثوب (وَقَتْلٍ وَطَارِيَةِ) وضمه في الندى  
 ليحسن (وَأَصْلُ مَا زَادَ) مما لا عين له ولا يحسب له ربح (فِي الثَّمَنِ كَحَمُولَةٍ)  
 أجرة حمل (وَشَدَّةٍ وَطَيٍّ اغْتِيْدَ أَجْرُهُمَا وَكَرَاءَ بَيْتِ إِسْلَامَةٍ) وحدها إذ  
 لا يعمل بالتوظيف (وَالْأَمْرُ) بمقتادا أو لم يكن الكراء للسلعة (لَمْ يُحْسَبْ كَسْمَارٍ  
 لَمْ يُعْتَدَ إِنْ بَيَّنَّ) ما خرج من يده يعني وشرط الربح على (الْجَمِيعِ) فإنه  
 حوِّمَ على اختصار كلام عياض كما في الحرثي وغيره والشرط راجع للجواز أول  
 الفصل والإخراج الآن منه (أَوْ فُسِّرَ الْمَوْثِقَةُ فَقَالَ هِيَ بِمِائَةِ أَصْلُهَا كَذَا) كتمانين  
 (وَحُمِلَ كَذَا) يعني وضرب الربح على ما ربح فقط وإلا فالتفسير هو البيان  
 السابق فلا نحسن هذه المقابلة (أَوْ عَلَى الْمَرَابَجَةِ وَبَيْنَ كَرْبِ رِبْحِ الْعَشْرَةِ  
 أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يُفَصِّلَا مَالَهُ الرِّبْحُ) فيحمل على ما سبق (وَزِيدَ عَشْرًا لِأَصْلِ)  
 حيث دخلا على العشرة أحد عشر (وَالْوَضِيعَةُ كَذَا لِكَ) على ما دخلا عليه  
 وإن يعرف (لَا) يجوز عقد المراجعة إن (أَبْهَمَ) ما خرج من يده (كقامت بكذا)  
 (أَوْ) يقول (قَامَتْ بِشَدَّهَا وَطَيَّهَا بِكَذَا وَلَمْ يُفَصِّلْ وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ)  
 يلزم بحط ما يحط (أَوْ غِشٌّ) بخير على ما يأتي (تَأْوِيلَانِ) وما في الحرثي من  
 تحتم النسخ رده (ر) بأنه غير التأويلين (وَوَجَبَ تَبْيِيْنُ مَا يَسْكُرُهُ) للمشتري  
 (كَأَنَّ قَدَّهُ وَعَقْدُهُ مُطْلَقًا) في عين أو عرض والأجل (وَلِنْ بَيْعٍ) ابتداء

(١) في المجموع وشرحه . الأولى بيع المساومة لا في المزايدة من الشحناء والاستيذان من  
 الجهالة والمراجعة من الاحتياج لمزيد علم اهـ

(حَتَّى التَّقْدِرِ وَطُولِ زَمَانِهِ) حيث أوجب قلة رغبة وليس هذا خاصاً بالمراوحة بخلاف للذين قبله وللذين بعده (وَتَجَاوَزِ الزَّانِفِ) قبله (وَهَيْبَةِ) من الثمن (اعْتِيدَتْ وَأَنهَا لَيْسَتْ بِلَدِيَّةٍ أَوْ مِنَ التَّرَكَةِ وَوَلَادَتِهَا) عنده (وَأِنْ بَاعَ وَلَدَهَا مَعَهَا وَجَدَّ ثَمَرَةً أَثَرَتْ وَصُوفِ نَمٍّ وَإِقْدَلِ مُشْتَرِيهِ) كما سبق عند بيع الطعام قبل قبضه (إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ) في الثمن فالإقالة شراء لا يجب بيانها (وَالرَّكُوبِ وَاللَّبْسِ) للمفقهين (وَالتَّوْظِيفِ وَلَوْ) كان ماوظف عليه الثمن (مُتَّفِقًا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ) لأن المعتبر فيه العفة فلا تخيل قسمة للتوظيف (لا غَلَّةَ رُبْعٍ) لا مفهوم للربح (كَتَسْكُمِيلِ شِرَائِهِ) تشبيهه في عدم وجوب البيان إلا أن يقصد دفع ضرر الشركة (لَا إِنْ وَرِثَ بَعْضُهُ) واشترى الباقي فيجب البيان لعلبة التسامح (وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الْإِرْثُ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المعتقد (تَأْوِيلَانِ وَإِنْ غَلَطَ بِنَقْصٍ وَصُدِّقَ أَوْ أَثْبَتَ) وإن بحلف مع قرينة (رَدَّ) المشتري (أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرِنْجُهُ) مع القيام (وَأِنْ فَاتَ) بتغير ذات (خَيْرَ مُشْتَرِيهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرِنْجِهِ وَفَيْمَتِهِ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلَطِ وَرِنْجِهِ) لدخوله عليه (وَأِنْ كَذَبَ) يزيد (لَزِمَ الْمُشْتَرِي) البيع (إِنْ حَطَّهُ وَرِنْجُهُ بِخِلَافِ الْفِشِّ) فيخير المشتري ولا حط (وَأِنْ فَاتَتْ فِي الْفِشِّ أَقْلُ الثَّمَنِ وَالْفَيْمَةُ فِي السَّكْذِبِ خَيْرٌ) البائع (بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرِنْجِهِ أَوْ فَيْمَتِهَا مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى السَّكْذِبِ وَرِنْجِهِ) لرضاه به (وَمُدَّاسُ الْمُرَابَحَةِ كَغَيْرِهَا) الأولى وعيب المراوحة كغيرها تدليسا وغيره على ما سبق .

(فَصْلٌ) (تَمَازُلُ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ الْأَرْضِ) كحريم الأغصان (وَتَمَازُلُ لِقَمَها)

في جميع العقود (لَا الزَّرْعَ وَالْبَذَرَ) عطف على ما قبل لاختفه التقديم<sup>(١)</sup> (وَمَدْفُونًا) عطف على المنفى بل لربه إن علم (كَلَوْ جُهْلَ) تشبيهه في عدم التناول ويكون في بيت المال وسبق الركاز (وَلَا الشَّجَرُ الْمُؤَبَّرُ أَوْ أَكْثَرُهُ

(١) بأن يقول : وتناولتها والبذر لا الزرع .

إِلَّا بِشَرْطٍ كَالْمُنْعَدِ) من الفواكه (وَمَالِ الْعَبْدِ وَخِلْفَةِ الْقَصِيلِ) فيجوز شرط الكل لا مال أحد عهدين ولا بد من نفي الفرر وأن ينتفع بالأصل ولا يجوز اشتراط التعهد (وَأِنْ أَبَرَّ النِّصْفُ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَلِكِلَيْهِمَا السَّقْيُ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَالذَّارُ الثَّابِتُ كِكَابٍ وَرَفٍّ وَرَحَى مَبْتِئَةٍ يَفُوقَانِيَّتَهَا وَسَلْمٌ شَمَرٍ وَفِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ) الأظهر دخوله حيث لا بد منه (وَالْمَبْدُ نِيَابٌ مَهْمَتِهِ وَهَلْ يُوقَى بِشَرْطٍ عَدَمِهَا) وبستره المشتري (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) عند ابن رشد (أَوْ لَا) ويجب ما يواريه (كَمْشَرَطٍ زَكَاةَ مَا لَمْ يَطْبُ) على البائع تشبيهه في إلغاء الشرط والممول عليه فساد البيع في هذه (وَأَنْ لَا عُمْدَةٌ) استحقاق كالعيب في غير الرقيق وأما المهدتان فسبق جواز إسقاطهما (أَوْ لَا مُوَاضَعَةٍ أَوْ لَا جَانِحَةٍ) أبو الحسن يفسد العقد فيما عاده أن يجاح (أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْمَنْنِ إِكْذًا فَلَا بَيْعَ) بخلاف النكاح فيفسخ قبل البناء (أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ وَلَا مَالِيَّةٌ وَصَحَّ تَرَدُّدٌ) راجع لما قبل الكاف<sup>(١)</sup> (وَصَحَّ بَيْعُ ثَمَرٍ وَتَحْوِيهِ) من الزروع (بَدَا صَلَاحُهُ إِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ) هذا شرط في بيع الحب جزافاً (وَقِيلَهُ) أى البدور (مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْحَقِّ بِهِ أَوْ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ نَفَعَ) هذا شرط في كل مبيع قبل دفع ثوم الترخيص لكن بعبده قوله (وَاضْطَرَّ لَهُ) فإنه لا اضطرار إلا لنفع (وَلَمْ يَتِمَّا لَأَعْلِيهِ) في أكثر البلاد (لَا عَلَى التَّبَقُّعَةِ أَوْ الْإِطْلَاقِ) على النقد أو ضمان المشتري كذا في بن (وَبُدُوهُ فِي بَعْضِ حَانِطِ كَافٍ) ولولا لحائط المجاور (فِي جَنْبِهِ إِنْ لَمْ يُبَسِّكْزَ لَا بَطْنٍ ثَانٍ بِأَوَّلِ) ولا في الجيوب (وَهُوَ) أى الصلاح (الزُّهُوُّ) في النخل بحمرة أو صفرة (وَضَمُّورُ الْحَلَاوَةِ) في الفواكه (وَالْتَهَيُّوُ لِلنَّضْجِ) كالوز بما يعالج بعد (وَفِي ذِي النَّوْرِ) كالورد (بَانْفِتَاحِهِ وَالبَقُولُ) كالجزر والبصل (بِاطْمَامِهَا) التام (وَهَلْ

(١) وهو قوله : وهل يوقى بشرط عدمها وهو الأظهر أو لا ، تردد

هُوَ فِي الْبَطِيخِ ( الْأَصْنَرُ ) الْأَصْفَرُ أَوْ التَّهَيُّؤُ لِلتَّبَطُّخِ قَوْلَانِ وَلِلْمُشْتَرَى  
بُطُونٌ كَيَّاسِيَّيْنِ ) وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهَا ( وَمَقْدَأُ ) بَفَتْحِ غَيْرِ الْقَافِ ( وَلَا يَجُوزُ  
بِكَشْهِ ) لَانْفِرَدَ ( وَوَجَبَ فَرَبُّ الْأَجَلِ إِنْ اسْتَمَرَ كَالْمَوْزِ وَمَعْنَى بَيْعِ  
حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ بَيْدِهِ ) لَا عَلَى الْجَذِ ( يَقْبِضُهُ وَرُخْصُ لِمُعْرِ وَقَائِمِ مَقَامِهِ )  
كَوَارِثِ ( وَإِنْ بَاشْتَرَاهُ ) بَاقِي ( الثَّمَرَةُ فَقَطْ ) دُونَ الْأَصُولِ ( اشْتَرَاهُ ثَمَرَةً  
تَبْدِئُ كَلْمَوْزٍ لَا كَمَوْزٍ إِنْ لَفِظَ بِالْمَرْبِ ) عَلَى أَى صِيغَةٍ لَا كَالْمَبْنِ ( وَبَدَأَ  
صَلَاحُهَا ) وَيَكْفِي هَذَا فِي شُرَائِهَا بَيْنَ أَوْ عَرْضِ ( وَكَانَ يَخْرُصُهَا ) مَسَاوِيهَا  
ظَنًّا ( وَنَوَّهَهَا ) وَلَا تَضُرُّ الْجُودَةُ وَالرَّدَاءَةُ كَافِي حَشٍ وَعَبِ ( يُوْفَى عِنْدَ الْجَلْدَانِ )  
وَالْمَضَرُّ اشْتِرَاطُ التَّمْجِيلِ عَلَى جَذِّ الْعَرِيَةِ ( فِي الذِّمَّةِ ) لِأَمِنْ حَاطِطٍ مَعِينٍ ( وَخَسَمَةُ  
أَوْ سُقٍ فَأَقْلٌ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعَيْنٍ ) أَوْ عَرْضِ ( عَلَى الْأَصَحِّ )  
وَلَوْ كَانَ الزَّائِدُ سَلَمَةً كَافِي بِنِ ( إِلَّا لِمَنْ أَعْرَى عَرَايَا فِي حَوَائِطٍ ) مَثَلًا ( فَمِنْ  
كُلِّ خَسَمَةٍ إِنْ كَانَ بِالْعَاطِ لَا يَلْفِظُ وَاحِدٍ عَلَى الْأَرْجَحِ ) حَيْثُ انْعَمَدَ  
الْعَرَى ( لِإِدْفَعِ الضَّرَرَ أَوْ لِلْمَعْرُوفِ فَيَشْتَرِي بَعْضَهَا كَكُلِّ الْخَائِطِ إِذَا  
أَعْرَاهُ وَبَيْنَهُ الْأَصْلَ ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ السَّكَفِ فَيَأْخُذُ وَلَوْ لَمْ يَبْقَ لَهُ فِي  
الْخَائِطِ شَيْءٌ لِلْمَعْرُوفِ بِكَفَايَةِ الْمَوْنَةِ ( وَجَازَ لَكَ شِرَاؤُهُ ) ثَمَرِ ( أَصْلُ فِي حَائِطِكَ  
يَخْرُصِيهِ ) بِشُرُوطِ الْعَرِيَةِ الْمَكْنَةِ هُنَا ( إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطْ )  
لَادْفَعِ الضَّرَرَ ( وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ ) الْعَرَى بِالْكَسْرِ ( قَبْلَ الْخَوْزِ وَهَلْ  
هُوَ حَوْزُ الْأَصُولِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا ) وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ ( تَأْوِيلَانِ وَزَكَاتُهَا  
وَسَقِيمُهَا ) لَا عِلَاجُهَا ( عَلَى لِمُعْرِى وَكُمَلَتْ ) بِالضَّمِّ لَثَمَهُ نَصَابًا ( بِخِلَافِ  
الْوَاهِبِ ) قَبْلَ الزَّهْوِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَلَا مَتَى ( وَتَوْضَعُ جَائِئَةُ الثَّمَارِ كَالْمَوْزِ  
وَالْمَقَانِي وَإِنْ بَيِّعْتَ عَلَى الْجَلْدِ وَمِنْ عَرِيَّتِهِ ) إِذَا اشْتَرَاهَا ( لَا مَهْرَ ) وَصَوَّبَ  
أَنْ فِيهِ الْجَائِئَةُ ( إِنْ بَلَغَتْ ثُلُثَ الْمِكِيلَةِ ) كَعَدِّ الْمَعْدُودِ وَوَزْنُ الْمَوْزُونِ ( وَلَوْ



مِنْ كَهَيْجَتَيْنِ وَرَبْنِي ) فيعتبر مكيلة الموضوع ( وَبَقِيَّتْ إِيَّانَهُنَّ طَيِّبُهُنَّ )  
 أو لتعجن لا إن فرط في جذها ( وَأَفْرَدَتْ ) في الشراء ( أَوْ الْحَقَّ أَصْلُهَا  
 لَا عَكْسُهُ أَوْ مَعَهُ وَنَظَرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ ) مضموماً له أى  
 ينسب للمجموع وقيمة ما بقي يوم الجماعة على أنه يؤخذ ( فِي زَمَنِهِ )  
 كالم ( لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَعْمَلُ ) بالتقويم ( عَلَى الْأَصَحِّ ) بل يستأنى  
 حتى تنقطع البطون والوضع في غيرها بالمكيلة ( وَفِي الْمَرْهِيَةِ التَّابِعَةِ لِلدَّارِ )  
 بأن كانت تلك كرائها ( تَأْوِيلَانِ ) وإنما تدخل بالشرط ولا جامعة لغير المزهية  
 وشرطها مفسد إلا تابعة لدفع الضرر فلا يجوز شرط بعضها ولا بد أن تطيب في  
 مدة الكراء وغير التابعة نجاح قطعاً ( وَهَلْ هِيَ مَالًا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَمَا وَى  
 وَجَيْشٌ أَوْ وَسَارِقٌ خِلَافٌ ) والأظهر كما في حش أنه جامعة إن لم تأخذه  
 الأحكام كن لا يرجى بسره ( وَتَعْيِيهَا كَذَلِكَ ) يوضع الثالث فأكثر بالقيمة  
 ( وَتَوْضَعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قَلَّتْ كَالْقَوْلِ ) وإن لم تكن من العطش  
 ( وَالزَّهْرَانِ وَالرَّبْحَانِ وَالْقُرْطِ ) بضم أوله وسكون ثانيه وإهمال ثالثه صرعى  
 ( وَوَرَقِ الثُّتُوتِ ) يأكله دود الحرير فإن مات فله الفسخ كن أكثرى حمام  
 قرية غربت أماعلف قافلة فلم تأت ففي ( ر ) ينقل <sup>(١)</sup> ( وَمُعْيَبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ  
 وَلَا يَدُ فِي يَمِهِ مِنْ قَلْعِ شَيْءٍ يَرَى ) وَلَزِمَ الْمُشْتَرَى بِأَقِيهَا وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اشْتَرَى  
 أَجْنَسًا فَأَجِيحَ بَعْضُهَا وَضَعَتْ ) بميزان القيمة كافي حش ( إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ )  
 أى قيمة البعض ( ثُلُثُ الْجَمِيعِ وَأَجِيحَ مِنْهُ ثُلُثُ مَسْكِيلَتِهِ وَإِنْ تَنَاهَتْ  
 الثَّمَرَةُ فَلَا جَامِعَةَ ) كما سبق ( كَالْقَصَبِ الْخُلُو ) أى الذى ظهرت حلاوته مثال  
 المتناهى ( وَيَابِسِ الْحَبِّ وَخَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ بَيْنَ سَقْيِ الْجَمِيعِ أَوْ  
 تَرْكِهِ إِنْ أَجِيحَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرُ ) وشاع أو باع الثلثين ( وَمُسْتَنْفَى كَيْلٍ مِنْ  
 الثَّمَرَةِ تُجَاحُ بِمَا يُوضَعُ ) كالثلاث ( يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ ) فإن استثنى

خمس عشرة وضع خمسة وأما الجزء فيعتبر بعد الذاهب ووضع الذاهب على ماسبق  
والقول للبائع في نفي الجامعة والمشتري في قدرها .

(فصل في اختلاف المتباعدان في جنس الثمن أو نوعه) كذهب أو  
فضة (حلفاً وفسخ) ولا ينظر لشبه (ورد مع الفوات قيمتهما يوم بيعهما وفي  
قدره كشمونه) تشبيهه في جميع ماسبق (أو قدر أجل) أما في أصل الأجل  
فيأتي في باب الإقرار يعتبر العرف وإلا تحالفا وفسخ ومع الفوات حلف مشتر  
ادمي مشبهاً وإلا للبائع (أو رهن) عطف على قدر فالاختلاف فيه مطلقاً  
كالاختلاف في قدر الثمن على الممول عليه (أو حيل حلفاً وفسخ) مع القيام  
(إن حكم به) أو تراضيا (ظاهراً وباطناً كفتنا كلهما) تشبيهه في الفسخ  
(وصدق) في القدر وما بعده (مشتري ادعى الأمانة) أشبه الآخر أم لا (وحلف  
إن فات) فإن انفرد الآخر بالشبه فقوله وإلا تحالفا وفسخ (ومنه) أي من  
هذا القبيل في تبديلة المشتري (تجاهل الثمن) فيحلف كل لا يدى (وإن من  
وارث) قام مقام مورثه (وبدأ البائع) في غير ماسبق تبديلة المشتري فيه  
فلا يخلو عن تشييت (وحلف) كل (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق  
دعواه وإن اختلفا في انتهائ الأجل) لاختلاف مبدئه وإن اتحد قدره  
(فالفول لم يكر التفضي) مع الفوات كالمشتري فيما سبق (وفي قبض الثمن أو  
الساعة فالأصل بقاؤها إلا لعرف كالحكم أو بقل بأن به ولو كثر وإلا)  
بين (فلا) يصدق (إن ادعى دفعه) أي الثمن (بعد الأخذ وإلا) بأن  
ادعاه قبله (فهو يقبل الدفع) مطلقاً (أو فيما هو الشأن) وهو الممول  
عليه فبالجملة للدار على العرف (أو لا أقوال وإشهاد للمشتري بالثمن)  
في ذمته (مقتضى لقبض مضمونه) وحلف بأئمه إن بادر بدعوى عدم  
القبض قيل كالشهر (كإشهاد البائع بقبضه) ثم قال كنت وثقت

به فيحلفه إن جادر (و) إن تنازعا (في البت) قدم (مدعيه) إلا لعرف  
 بالخير فقط فإن تنازعا حلفا وفسخ (كمدعي الصحة إلا أن يغلب الفساد  
 وهل إلا أن يختلف بهما الثمن) كإباق العبد (فسكذبه تردّد) والمسلم  
 إليه مع قوات العين بالزمن الطويل أو السلعة كالمشتري بالعين فيقبل  
 قوله إن ادعى مشيها ، وإن ادعى ما (أى قدراً) (لا يشبهه فسلم وسط ،  
 وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده ، وإلا فالبايع) مع الشبه  
 فإن انفرد به المشتري فهو (وإن لم يشبه واحد تحالفاً ونسخ كفسخ  
 ما يقبض بمصر) بمعنى الإقليم لاتساعه (وجاز بالفسطاط وقضي بسوقها)  
 أى الساحة (وإلا) يمكن لها سوق (ففى أى مكان) من تلك البلد  
 حيث لا عرف .

### { باب }

(شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخيرهُ ثلاثاً ولو بشرط)  
 إلا أن يكون السلم لـكـيـومـين لقبضه بغير بلد العقد فلا بد من التجهيل بالجلاس  
 أو قربه (وفي فسادِه بالزيادة إن لم نكثُرْ جدّاً تردّد) والعمول عليه  
 الفساد بالتأخير عن ثلاثة أيام مطلقاً فى النقد (وجاز بخيار لما يؤخر) له (إن  
 لم ينفذ) ولا يضر تطوعاً فيما عرف بعينه أو استرد (وبمنفعة معين) اكتفاء  
 يقبض الأوائل وهل كذلك غير المدين أو يمنع مطلقاً خلاف (وبجزائري)  
 بشرطه (وتأخير حيوان بلا شرط وهل الطعام والعرض كذلك إن  
 كيل وأخضر أو كالتين) فى مطلق النحر فإنه هنا كراهة (تأويلان ورد  
 زائف) بخلاف النحاس (وعجل وإلا فسد ما يقابلُه لا الجميع على  
 الأحسن والتضديق فيه) أى المسلم فيه جائز (كطعام من بيع) لا فرض

( ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الزَّيْدُ لِلْمَرْمُوفِ أَوْ النَّفْعُ وَإِلَّا ) يسكن معروفاً ( فَلَا رُجُوعَ لَكَ ) بالنقص وظاهر رد الزيادة ( إِلَّا بِتَصْدِيقِي ) منه أنها ناقصة ( أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ تَفَارِقْ ) للبيع من قبضه لكيله ( وَحَلَفَ ) حيث لا رجوع فهو راجع لما قبل الاستئنا. ( لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمَى ) حيث باشر الكيل ( أَوْ لَقَدْ بَاعَهُ ) وأصله ( عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ ) أنه اعتمد على الوكيل ولم بكل شرط في تبهنته ( وَإِلَّا حَلَفْتَ ) على النقص ( وَرَجَعْتَ وَإِنْ أَسْلَمْتَ عَرَضًا فَهَلَكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ ) أى ضمانه ( إِنْ أَهْمَلَ ) أى ترك على السكوت ( وَأَوْدَعَ أَوْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ ) بأن استنفدت منفعته أو استأجرته ( وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَوُضِعَ لِلتَّوَثُّقِ ) حتى يأتى بحميل مثلاً أو استمرته ( وَنَقِصَ الْمُسْلِمُ وَحَلَفَ ) المسلم فهو التفتات ( وَإِلَّا خَيْرَ الْآخِرِ ) فى أخذ العوض فلا ينقص السلم ( وَإِنْ أَسْلَمْتَ حَيَوَانًا أَوْ عَقَارًا ) فهلك ( فَالْمُسْلِمُ ثَابِتٌ ) لأنه يضمن ما لا يغاب عليه ( وَيَنْتَبِعُ ) المسلم إليه ( الْجَانِي ) كما هو معلوم ( وَأَنْ لَا يَسْكُونَا ) أى المسلم والمسلم فيه ( طَعَامَيْنِ وَلَا نَقْدَيْنِ ) للذبيحة، والفلس كالنقد ( وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجْوَدَ ) من جنسه لأنه سلف بنفع ( كَالْمَسْكُوسِ ) لأنه ضمان بجمل ( إِلَّا أَنْ تَخْتَلَفَ الْمَنْفَعَةُ كَفَارِهِ الْخَمْرِ ) جيدها ( فِي الْأَفْرَاطِ بَيِّنَةٍ وَسَابِقِ الْخَلِيلِ ) فى غيره ( لِأَهْمَلِاجِ ) حسن السمع ( إِلَّا كِبَرُ زَوْنٍ ) جانى الأعضاء مع الهملجة ( وَجَمَلُ كَثِيرِ الْخَمْلِ وَصَحْحُ وَيَسْتَبْقِيهِ وَيَقْوَةُ الْبَقَرَةِ ) على العمل ( وَلَوْ أَنْتَى وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا عُجُومُ الضَّأْنِ وَصَحْحُ خِلَافَتِهِ وَكَصْفِيرِ بْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِيهِ أَوْ صَفِيرِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِيهِ ) جائز ( إِنْ لَمْ يُوَدَّ إِلَى الْمَزَابِقَةِ ) بأن يكبر الصغير أو يلد الكبير أطول الأجل ( وَتَوَوَّأَتْ عَلَى خِلَافِهِ ) راجع لمسألة الانفراد ( كَالْأَدِيمِيِّ وَالْقَنَمِ ) تشبيهه فى المنع لأن صنفهما مع كبرهما جنس واحد ( وَكَجَذْعِ طَوِيلِ غَلِيظِ ) المدار على

الغلظ ( في غيره ) والخشب أجناس على الصحيح ( وكسيف قاطع ) جيد ( في  
سَيِّئَيْنِ دُونَهُ وَكَالْجُنْسَيْنِ ) عطف على الأمثلة باعتبار أنها أمثلة للجانز لا من  
حيث خصوص اتحاد الجنس ( وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْمَنَفَعَةُ كَرَفِيقِ الْقُطْنِ وَالْكُفَّانِ  
لَا جَلَّ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ عَجَّلَ أَحَدُهُمَا ) للسلف بزيادة هذا قول سحنوني  
( وَكَطَائِرٍ عُلِّمَ ) منفعة شرعية فيما لم يعلم ( لَا ) يختلف الحيوان ( بِالْبَيْضِ ) في  
كدجاج ( وَالذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى وَلَوْ أَدْمِيًّا وَغَزَلٍ وَطَبِخٍ إِنْ لَمْ يَبْلُغِ  
الذَّهَابَةَ ) هذا في الغزل ، وأما الطبخ فنأفل على المول عليه مطلقاً ( وَحِسَابِ  
وَكِتَابَةِ ) من غير بلوغ نهاية ولو اجتماعاً ( وَالشَّيْءُ فِي مِثْلِهِ قَرَضٌ ) ولو بلفظ  
البيع إلا فيما يحرم فيه النساء ( وَأَنْ يُؤَجَّلَ بِمَعْلُومٍ زَائِدٍ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ ) بل  
اكتفى بأحد عشر يوماً ( كَالْتَبَرُوزِ وَالْحَصَادِ وَالْدَّرَاسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ وَاعْتِبَارِ  
مِمَاتٍ مُعْظَمِهِ ) الضمير لما ذكر ( إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ بِبَلَدٍ ) أخرى استثناء من  
قوله زائد على نصف شهر ( كَيَوْمَيْنِ ) فيجوز ( إِنْ خَرَجَ حِينَئِذٍ ) واشترط  
ذلك ( بَعْدَهُ أَوْ يَغْتَبِرَ رِيحٌ ) يمكن إحصائه في أقل ( وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلِ وَتَمَمَ  
الْمُنْكَسِرُ ) ثلاثين ( مِنْ الرِّبَاعِ ) وَإِلَى رَبِيعِ حَلِّ بَأُولِهِ وَفَسَدَ فِيهِ عَلَى  
الْمَقُولِ ) والمعتمد وسطه كالعام ( لَا فِي الْيَوْمِ ) فلا يفسد ويعتبر الفجر ( وَأَنْ  
يُضْطَبَّ بِعَادَتِهِ مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ كَالرِّمَانِ وَقَيْسٍ بِخَيْطٍ وَالْبَيْضِ أَوْ  
بِحَمَلٍ وَجُرْزَةٍ فِي كِتَابَةٍ لَا يَفْدَانِ ) لتفاوته ( أَوْ بِتَحَرُّرٍ ) عطف على ما قبل  
النفى ( وَعَلَى ) معناه ( يَقْدَرُ كَذَا ) أى ما لو خن كان رطلا مثلاً ( أَوْ بِأَتَى يَدِ )  
أى القدر ( وَيَقُولُ كَذَبَهُ نَأْوِيْلَانِ وَفَسَدَ بِجَهْمُولٍ وَإِنْ نَسَبَهُ ) للمعلوم كله  
هذا الظرف وهو أردب ( أَلْفِي ) الجهمول والمدار على المعلوم ( وَجَازَ بِدِرَاعِ رَجُلٍ  
مُعَيَّنٍ كَوَيْبَةٍ وَحَفْنَةٍ ) ليسارة الفرر ( وَفِي الْوَبِيَّاتِ وَالْحَفْنَاتِ ) غده الزائدة  
على الوبيات ( قَوْلَانِ ) وَأَنْ تُبَيِّنَ صِفَاتُهُ الَّتِي تَحْتَلِفُ بِهَا الْقِيَمَةُ فِي السَّلَمِ

عَاهَةً كَالْفَوْجِ وَالْجُودَةِ وَالرِّدَاءَةِ وَبَيْنَهُمَا) يسكون للياه التوسط (وَالْأَوْنِ فِي  
الْحَيَوَانِ وَالْثَوْبِ وَالْعَسَلِ وَمَرْعَاهُ وَفِي الثَّمَرِ وَالْحُلُوتِ وَالنَّاحِيَةِ) كن بحر  
كذا (وَالْقَدَرِ وَفِي الثَّبَرِ وَجِدْتُهُ) وقدمه (وَمِلَأُهُ) وضموره (إِنْ اخْتَلَفَ الثَّمَنُ  
بِهِمَا) كما هو الموضوع (وَتَمْرَاءُ<sup>(١)</sup>) أَوْ مَحْمُولَةٌ بِبَلَدِهَا بِهِ وَلَوْ بِالْحُلِ (لأن  
المدار على الوجود فلا فرق بين ما يحمل وما ينبت) بخلاف مِصْرَ فَأَلْجَمَ مَوْلَهُ  
وَالشَّامَ فَالَسَمْرَاءَ) ولا يحتاج لبيان وهذا كان وقد وجدنا فيهما الآن (وَنَفِي  
الْفَالِثُ) أى قضى بنفيه (وَفِي الْحَيَوَانِ) الأولى حذف هذا ويقدم بعد نظيره  
السابق أول المبحث قوله (وَسِنُهُ وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمَنُ وَضِدِّيهِمَا) لكن أمثال هذه  
المباحث ينسأهل فيها المعتبرون (وَفِي بَيْنِ السِّنِّ وَمَا بَعْدَهُ) فِي اللَّحْمِ وَخَصِيئًا وَرَاعِيًا  
وَمَعْلُوفًا مِنْ كَجَنْبِ) إلا أن نختلف الأغراض (وَفِي الرِّقِيقِ) عطف على في  
الحيوان السابق فاللون مسلط عايه فالأحسن حذفه من قوله (وَالْقَدَرُ وَالْبَكَارَةُ  
وَالْأَوْنُ قَالِ) للمازرى (وَكَالِدَمَجِ) في العين (وَتَسْكَلُهُمُ الْوَجْهِ) سمته (وَفِي  
الثَّوْبِ وَالرِّقَّةِ وَالصَّفَاقَةِ وَضِدِّيهِمَا وَفِي الزَّبْتِ الْمُعَصَّرِ مِنْهُ وَبِمَا يُعَصَّرُ وَحُلِ  
فِي الْجَبِيدِ وَالرِّدَى عَلَى الْغَائِبِ وَإِلَّا) يكن غالب (فَالْوَسَطُ وَكَوْنُهُ دَبْنًا)  
وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ لَا نَسْلَ حَيَوَانٍ عَيْنٍ وَقُلْ) بل ولو  
كثر كما في حش (أَوْ) تمر (حَائِطٍ) ولو كبيراً كما في بن عن (ر) فلا يكون سلباً  
لحقيقة بل بيع معين (وَمُشْرِطَانِ مُتْنِي سَلَمًا) نسجاً (لَا بَيْنًا) وفي (ر) التعويل على  
اشتراط هذه الشروط ولو عيماً بيعاً (إِذَا هَاؤُهُ) كما هو في بيع النمر (وَسَنَةُ الْحَائِطِ)  
لاقتدر المشتري (وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ) جملة أو كل يوم كذا إلا ما شاء (وَلَمَّا لِيَكْرِ)  
لأن غيظه قد لا يقدر عليه (وَشُرُوعُهُ) وَإِنْ لِيَنْصِفَ شَمْرُ) لا أزيد

(١) هي الحمراء والمحمولة هي البيضاء.

(وَأَخَذَهُ بُشْرًا أَوْ رُطْبًا لَا تَمْرًا فَإِنْ شَرَطَ تَتَمَّرَ الرُّطْبُ مَفْعَى يَقْبِضُهُ وَهَلْ  
الْمُرْهَى كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) بعد المُرْهَى من التمر  
(تَأْوِيلَانِ فَإِنْ انْقَطَعَ) تمر الحائط بفوات إبان أو غيره على الصواب واستظهر  
أن القرية عهد المأمنة مثله (رَجَعَ بِحِصَّةٍ مَا بَقِيَ وَهَلْ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ  
أَوْ الْمَسْكِيَّةِ) واتفق عليها إن لم يختلف أثمانه (تَأْوِيلَانِ وَهَلِ الْقَرْيَةُ الصَّغِيرَةُ  
كَذَلِكَ) كالحائط (أَوْ إِلَّا فِي وُجُوبِ تَعْجِيلِ النِّقْدِ فِيهَا) لقربها من السلم  
الحقيقي (أَوْ تُخَافُهُ فِيهِ وَفِي السَّلَمِ لِمَنْ لَا مِلْكَ لَهُ) لتيسر التحصيل من أهل  
القرية (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَطَعَ مَالُهُ إِبَّانٌ) من السلم الحقيقي (أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ)  
مأمنة صغيرة أو كبيرة (خَيْرُ الْمُشْتَرَى فِي الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ) لقابل فان غفل إليه  
تعيين (وَإِنْ قَبِضَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْمَحَاسَبَةِ) فيجوز ما لم  
يكن مجرد سكوت من المشتري لثمة البيع والسلف (وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَسَالِ  
مَقْوُومًا) خلافا لاحتنون ولا يجوز استبدال البقية في الطعام لأن يمه قبل قبضه  
(فَيَجُوزُ) السلم بشروطه (فِيهَا طَبِخٌ وَالْأَوَّلُ وَالْعَنْبَرُ وَالْجَوْهَرُ وَالزَّجَاجُ  
وَالْجِصُّ وَالزَّرْنِيخُ وَ) فِي (أَحْمَالِ الْخُطْبِ وَالْأَدَمِ) بفتح العين الجلد (وَصُوفٍ  
بِالْوَزْنِ لَا بِالْجِزْرِ) لتفاوتها (وَالشُّيُوفِ وَتَوْرٍ) بالمشافة الطشت (لِيُكْمَلَ)  
ولم يشتر جملة نحاس البائع (وَالشَّرَاهُ مِنْ دَائِمٍ الْعَمَلُ كَالْخَبَازِ وَهُوَ يَبْعُ)  
ويلزم ألف بكذا ولو فرقت على الأيام لا مجرد كل يوم كذا (وَإِنْ لَمْ يَدُمْ فَمَوْ  
سَلَمٌ كَأَسْتَصْنَاعِ سَيْفٍ أَوْ مَرْجٍ وَفَسَدَ بِتَعْيِينِ الْعَمُولِ مِنْهُ) لأن السلم في  
الذمة وفي نسخة (أَوْ الْعَامِلِ) ومسئلة نجليد السكتب من اجتماع البيع والإجارة  
فتجوز (وَإِنْ اشْتَرَى الْعَمُولُ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ) بعقد واحد (جَازٍ إِنْ  
شَرَعَ) وَإِنْ لِنَصْفِ شَهْرٍ كَافٍ حَشٍ (عَيْنٌ عَامِلَةٌ أَمْ لَا لَا فِيمَا لَا يُسْكِنُ

وصفه ~~سَكْرَاب~~ لِلْمَعْدِنِ وَالْدَّارِ وَالْأَرْضِ ( عطف على مدخول في للتعين  
 بالوصف ) ( وَالْجَزَافِ ) بغير نحو كما في بن لما سبق ( وَمَا لَا يُوجَدُ ) كالسكبريت  
 الأحمر أو عند حلوله ( وَحَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ تُخْرَجْ مِنْهُ الشُّيُوفُ فِي سُيُوفٍ أَوْ  
 بِالْمَكْسِ ) إشارة الصنعة ( وَكَذَلِكَ غَالِظٌ فِي رَقِيقَةٍ ) وعكسه للتقارب ( إِنْ  
 لَمْ يُفْزَلَا ) فيجوز ( وَتَوْبٍ لِيُكَمَّلَ ) لأنه لا يغير إن لم يجب بخلاف التور  
 فإن كثرة الغزل عند بائه جاز ( وَمَصْنُوعٌ قَدْ لَمْ لَا يَعُودُ ) لا مفهوم لما ( هَيْنَ  
 الصَّنْعَةِ كَالْفَزْلِ ) تمثيل ( بِخِلَافِ النَّسِجِ ) فيجوز تقديم مصنوعه ( إِلَّا نِيَابَ  
 الْخَزِّ ) لأنها تُنفَس لأصلها ( وَإِنْ قَدْ لَمْ أَصْلُهُ ) الضمير لغير الهين المأخوذ من  
 النسج ( اعْتَبَرَ الْأَجَلَ ) فإن أمكن الصنع فيه منع ( وَإِنْ عَادَ ) غير الهين  
 لأصله ( اعْتَبَرَ ) الْأَجَلَ ( فِيهِمَا ) تقديمه وتقديم أصله ( وَالْمَصْنُوعَانِ يَعُودَانِ )  
 لا مفهوم له ( بِدُخَانٍ لِمَنْفَعَةٍ ) فيجوز السلم بينهما مع تباعدهما ( وَجَازَ قَبْلَ زَمَانِهِ )  
 أَى السلم ( قَبُولُ ) ذى ( صِنْتِهِ فَقَطْ ) بتراضيهما لأن الأجل حق لكل أما  
 الأدنى صفة أو قدراً ففيه ضع ونعجل وفي الأفضل حط الضمان وأزيدك والموضوع  
 في الحل بدليل قوله ( كَقَبْلِ مَحَلِّهِ فِي الْعَرْضِ مُطْلَقاً وَفِي الطَّعَامِ إِنْ حَلَّ )  
 مذهب ابن القاسم تقييد العرض بالحلول أيضاً ( إِنْ لَمْ يَدْقَعْ كِرَاءٌ ) للحل إلى محله  
 فيمتنع ( وَلَزِمَ ) قبول الصفة ( بَعْدَهَا ) أَى الأجل والحل ( كَقَبَاضٍ ) نيابة عن المسلم  
 ( إِنْ غَابَ وَجَازَ بَعْدَهُمَا أَجُودٌ وَأَرْدَأُ لَا أَقْلُ ) مع الاختلاف في الجودة والرداءة  
 ( إِلَّا ) أَنْ يَأْخُذَ الْأَقْلُ ( هُنَّ مِثْلُهُ ) قدراً ( وَيُبْرَأُ بِمَا زَادَ وَلَا دَقِيقٌ عَنْ قَبْحِ  
 وَعَكْسُهُ ) مراعاة لمن يقول إنهما جنسان فيلزم بيع الطعام قبل قبضه بخلاف  
 القرض بالتحري بينهما ( وَ ) جَازَ قَضَاءُ الْمُسْلِمِ فِيهِ ( بِغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْنَهُ  
 قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَيْنَهُ ) أَى المأخوذ ( بِالْمُسْلِمِ ) فِيهِ مُنَاجَزَةٌ وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ  
 رَأْسُ الْمَالِ لَا طَعَامٌ وَلِخَصْمِهِ يَحْيَوَانٍ وَذَهَبٌ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرِقٌّ أَوْ عَكْسُهُ



محترزات على ترتيب الشروط غير أن الثاني إنما يحرم مع اتحاد الجنس فهو خارج  
عن الموضوع من اختلافه ولا بد أن يجعل للأخوذ ثلثا يلزم فسخ الدين في  
الدين ( وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزَّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا ) وبتهجلم ما قبل الافتراق  
( كَهَيْلِهِ ) أي الأجل ( إِنْ تَجَلَّ لَدَرَاهِمُهُ ) ولم يشترط ذلك في صلب العقد  
( وَغَزَلِي بِنَسُجُهُ ) فزيده قبل الأجل ليزيده طولاً لأنه لا فرق بين  
البيع والاجارة ( لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصْفَقَ ) راجع لما بعد الكاف ولا فرق  
بين الثلاثة فيما قبلها ( وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ تَحَلُّلٍ ) فلا يجب قبوله ( وَلَوْ  
خَفَّ تَحَلُّلُهُ ) -

( فصل ) ( يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ ) لذاته فلا ينافي صحة قرض  
مكيال مجهول لأن منع سلمه لعارض والأولى حذف قوله ( فَقَطْ ) اصحاح قرض  
جلد الأضحية والميتة بعد الدبغ دون السلم ( إِلَّا جَارِيَةً تَحِلُّ لِلْمُسْتَقْرِضِ )  
وتجوز لحرم كم صغر أو كبر مفني ( وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفُوتَ عِنْدَهُ بِمُفَوَّتِ الْبَيْعِ  
الْقَاسِدِ قَالَتْ قِيَمَةٌ كَقَاسِدِهِ ) أي البيع يوم القبض والغيبية فوت ويجوز ردها  
قبل الوطء كما في حش وتسكون به أم ولد ولا حد كافي بن ( وَحَرُمَ هَدِيَّتُهُ )  
إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِثْلُهَا أَوْ يَتَحَدَّثَ مُوَجِّبٌ ) فهي لغير الدين ( كَرَبُّ الْقِرَاضِ  
وَعَامِلُهُ وَلَوْ بَعْدَ شَغْلِ الْمَالِ عَلَى الرَّجْحِ وَذِي الْجَاهِ ) أما الأخذ بقدر الحركة  
والعمل فجالة<sup>(١)</sup> ( وَالْقَاضِي وَمُبَايَعَتُهُ مُسَاحَّةٌ أَوْ جَرٌّ مَنْفَعَةٍ كَشَرَطِ عَزِينِ  
رِسَالِهِ وَدَقِيقِ أَوْ كَلَمِكِ بَبَلَدٍ ) أخرى ( أَوْ خَبَزِ فُرْنٍ بِمِلَّةٍ ) بفتح الميم  
واللام المشددة أجود من خبز الفرن يعرف بالمغرب والبوادي ( أَوْ عَيْنِ عَظْمٍ  
تَحْلُمُهَا كَسَفْتَجَةٍ ) بفتح الميم والمثناة والجيم ثانيه فاء ساكنة الكتاب يرسل

(١) بشرط أن لا يدخل على جمل معين بل يقتنع بما يعطى كما في المعيار عن أبي عبد الله  
القرنوي ، وانظر شرح المجموع .

بالدونية لو قيل ببلد أخرى (إلا أن يعم الخوف) الطارق للضرورة (وكمين  
كرهت إقامتها إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقترض فقط في  
الجميع كهدان مستحصد خفت مؤنته عليه بمحضه ويدرسه ويدفع  
مكيلته) بهد اقتراضها (وملك) بالعقد (ولم يلزم رده إلا  
بشرط أو عادة) لا فوراً (كأخذه يغير محله إلا الممن) والمدار  
على الخفة .

(فصل) زاده بهرام لتبيض المواق له (تجوز المقاصة في ذبي  
العين مطلقاً) من بيع أو قرض (إن اتحداً قدرًا وصفةً حلاً أو أحدهما  
أم لا وإن اختلفا صفةً مع اتحاد النوع أو اختلفا في فكذلك) تجوز (إن  
حلاً وإلا فلا كان اختلفا زنة من بيع) الراجع أنه تشبيه تام فيجوز مع  
حلولهما ومفهوم البيع لو قضي القرض بأزيد منع (والطعامان من قرض  
كذلك) فيجوز إن اتحدا أو حلا لا إن اختلفا القدر (ومنعاً من بيع ولو  
مُتَّفِقِينَ وَمِنْ بَيْعٍ وَقَرْضٍ تَجُوزُ إِنْ اتَّفَقَا) قدرًا وصفة (وحلاً لا إن  
لَمْ يَحْلَا أَوْ حَلَّ أَحَدُهُمَا وَتَجُوزُ فِي الْمَرْضَيْنِ مُطْلَقًا إِنْ اتَّفَقَا جِنْسًا وَصِفَةً  
كَإِنْ اخْتَلَفَا جِنْسًا وَاتَّفَقَا أَجَلًا وَإِنْ اخْتَلَفَا أَجَلًا) أيضاً<sup>(١)</sup> (مُنْعَتَ إِنْ  
لَمْ يَحْلَا أَوْ أَحَدُهُمَا) أي لا حلول أصلاً (وإن اتحداً جنسًا والصفة  
مُتَّفِقَةً أَوْ مُخْتَلِفَةً) الصواب أن يقتصر على اختلاف الصفة لأنه قدم إطلاق  
الجواز عند اتفاقها (جَازَتْ إِنْ اتَّفَقَ الْأَجَلُ) فاختلفت الصفة كاختلاف  
الجنس (وإلا) يتفق الأجل (فلا) تجوز (مطلقاً) بل تمتنع إن كانا من بيع  
كقرض إلا أن يكون الأجود أقرب لأنه حسن قضاء ومن بيع وقرض منع  
إلا أن يكون الأجود أقرب من بيع لأنه مأخوذ عن القرض وتمنع مع اختلاف

(١) أي مع اختلافهما في الجنس ككساء وجوخة .

التقدير مطلقاً وهذا التفصيل أرجح من إطلاق بهرام للمع<sup>(١)</sup>.

### ﴿ باب ﴾

(الرَّهْنُ بِذَلِكَ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ) بمعنى التمكين بالعقد وهذا في المشترط وإلا فهو بذل من يتبرع (مَا يُبَاعُ أَوْ غَرَرًا) أى ذا غرر فيفتقر هنا (وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْعَقْدِ) لجوازه بلا رهن من أصله (وَثَبِيَّةٌ بِحَقِّ) معمول بذل (كَوَلِيٍّ) ويحمل على المصلحة في رهن الربع بخلاف بيعه (وَمُكَاتَبٍ) أصاب وجهه الرهن ويصح رهن ذاته أيضاً على حكم رهن كتابته الآتى على ما أفاده بن وغيره (وَمَا ذُونٍ) ولا يحتاجان لإذن فيه بخلاف الضمان اشغاهم (وَأَبْقَى) تمثيل للمرهون فيوزع مدخول الكاف أو أن تقدير ما قبله كرهن ولى الخ بمعنى مرهونه أو مصدر تختلف إضافته ومعلوم لا يتم الرهن إلا بحيازة فإن ابقى بعدها لم يضر إلا رجوعه لاسيد مع علم المرهن وسكوته وسواء كان حال الرهنسية حاضراً أو آتياً كما حققه بن (وَكِتَابَةً وَاسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ رَقَبَتَهُ إِنْ عَجَزَ وَخِدْمَةً مُدَبَّرٍ) ونحوه (وَأَنْ رُقُ جُزْءٍ فَمِنْهُ لَا رَقَبَتَهُ) على أن يباع في حياة السيد بدين بعد التدبير (وَهَلْ يَنْتَزِلُ) الرهن (إِخْدَمَتِهِ) كأن اعتقدنا فاذا هو مدبر (قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الانتقال (كَطَهْرٍ حُبْسٍ دَارٍ) على الراهن تشبيهه في الخلاف هل ينتقل لمنفعتهما (وَمَا لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ) رجع ولو قبل خلقه

(١) تنبيه - نظام ميارة صور المقاصة - ومائة وثمانية - في هذه الأبيات :

دين المقاصة لمين ينقسم	ولطعام واعرض قد علم
وكلها من بيم أو قرض ورد	أو من كليهما فذى تسمع تعد
في كلها يحصل الاتفاق في	جنس وقدر صفة فلتعنى
أو كلها مختلف فهي إذن	أربع حالات بتسع فاضربن
تخرج ست مع ثلاثين تضم	تضرب في أحوال آجال تؤم
حلاماً أو واحداً أو لا معاً	جلتها (حق) كما قيل اسمها
تكيل تقييد ابن غازي اختصراً	أحكامها في جدول فليُنظرا

خلافاً للخرشي (وَأَنْتَظِرَ) الهدو (لِيبَاعَ وَحَاصٍ مُرْتَبَعُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ)  
 بجميع دينه (فَإِذَا صَلَحَتْ بَيْعَتُ فَإِنْ وَقِيَ رَدٌّ مَا أَخَذَ وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصَاً بِمَا  
 بَقِيَ) ورد الزائد للفرماء (لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ) بلا إذن الآخر محترز من له  
 البيع (وَجِلْدٍ مَيْقَةٍ) محترز ما يباع ولو دبغت (وَكَيْفَيْنِ) حيث اشترط في البيع  
 لقوة الفرر (وَسَخَّرَ وَإِنْ لِدَيْمٍ) عند مسلم (إِلَّا أَنْ تَخَالَ) فيبقى (وَلِإِنْ  
 تَخَمَّرَ) العَصِيرَ (أَهْرَاقُهُ) على المسلم (بِحَاكِمٍ) إن خشي مخالفاً ويرد للذي  
 (وَصَحَّ مُشَاعٌ وَحِيزَ بِجَمْعِهِ) أي جميع ماله رهن (إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا  
 يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ) أي لا يجب (وَلَهُ) أي الشريك الذي لم يرهن (أَنْ يَفْسِمَ  
 وَيَبْيعَ وَبُسُلَمَ وَلَهُ) أي للراهن (اسْتِنَجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ وَيَقْبِضُهُ الْمُرْتَهِنُ  
 لَهُ وَلَوْ أُمْنًا) الراهن والمرتهن (شَرِيكًا فَرَهَنَ) ذلك الشريك أيضاً (حِصَّةُ  
 لِلْمُرْتَهِنِ وَأُمْنًا) عليها (الرَّاهِنِ الْأَوَّلَ بَطَلَ حَوَظُهَا) لجولاف يد كل  
 فإن رفعت اليد صح الحوز على الصواب (وَالْمُسْتَجَارُ وَالْمُسَاقَى وَحَوَظُهَا  
 الْأَوَّلُ كَافٍ) ولو لغيرهما على أحد القوانين (وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ) وجاز  
 (إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ وَفَضَّلَتْهُ إِنْ عُلِمَ) الحائز (الْأَوَّلُ وَرَضِيَ) أن يكون  
 حائزاً للثاني (وَلَا يَضُمُّهُمَا الْأَوَّلُ) لأنه أمين في غير ما رهن عنده (كَتَرَكِ  
 الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ) عنده (أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ وَمُعْطَى دِينَارًا لِيَسْتَوْفِيَ نِصْفَهُ)  
 مثلاً (وَيَرُدُّ نِصْفَهُ) فما تلف عليهما إلا أن يؤمر بالصرف فتلقاه على ربه  
 (فَإِنْ حُلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوْ لَا قُسِمَ إِنْ أُمْسِكَنَ وَإِلَّا بِيَعَ وَقُضِيَ) كعكسه  
 ولذا منع الأول لأنه بيع وسلف التعجيل مالم يحدد الأجل (وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ) أي  
 للرهن عطف على مشاع (وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ) يوم أخذه على الأقرب (أَوْ بِمَا  
 أَذَى مِنْ ثَمَنِهِ نَقِلَتْ عَلَيْهِمَا وَضَمِنَ) المستعير ضمان تعدي (إِنْ خَافَ) بأن رهنها  
 في طام وقد استعارها للدرهم وتبقى (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح فيكون قول أشمب

برهن في قدر الدرهم من قيمة الطعام على ضمان الرهائن خلافاً (أو) محل قول ابن القاسم بالأول (إِذَا أَقْرَ الْمُسْتَعِيرُ لِمُعِيرِهِ) بالتعدي هذا هو اللوضوع ومخط الحمل قوله (وَخَالَفَ الْمُرْتَهِنُ) بأن ادعى إذن للمعير في الطعام (وَلَمْ يَحْلِفِ الْمُعِيرُ) لرده فإن وافق أو حلف للمعير رجع لثاني (تَأْوِيلَانِ وَبَطَلَ بِشَرْطِ مُنَافٍ كَأَن لَّا يُقْبَضَ) أو لا يباع في الدين أو شرط الرهن مدة معينة لا يكون رهناً بعدهما (وَبِاشْتِرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظَنُّ فِيهِ الْإِزْوَمُ) للتبعية والمذهب نقله لما لم يزم بالفوات ولو تطوعا غير فاسد وما أحسن قول عجم

وَفَاسِدُ الرَّهْنِ فِيمَا صَحَّ أَوْ عَوَضٍ لِفَاسِدٍ فَاتَ فَانْقُلْهُ إِذَا اشْتَرَطَا  
وإن يكن صحَّ لا مافيه فهو إذن في مَوْضِعِهِ مطلقاً إن فات فاغتبطا  
(وَخَالَفَ الْمُخْطِئُ الرَّاهِنُ) على جميع الدية (أَنَّهُ ظَنُّ إِزْوَمٍ الدِّيَّةِ) له (وَرَجَعَ) ولا يلزمه إلا ما يخصه (أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ) لأنه سلف جر نفعاً كالإشهاد وإن صح كما في عجم والمطف على المبطلات وجاز إن حل القديم على موثر ومفهوم قرض الجواز على مال (ح) ورده بن (وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ) بمعنى يختص به إن لم يرد حتى حصل اللانع (وَبَيَّوتَ رَاهِنَهُ أَوْ فَلَسِيهِ) كالجنون والمرض المتصلين بالموت (قَبْلَ حَوَازِهِ وَلَوْ جَدَّ فِيهِ) وإنما كفى الجدد في الهبة لخروجها عن الملك (وَبِإِذْنِهِ فِي وَطْءٍ) قيد بأن بطلاً ولا يشترط الاحمال انظر بن (أَوْ إِسْكَانٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَلَوْ لَمْ يُسْكَنْ) وله أن يسترده قبل فعل الرهن ما ذكر (وَتَوَلَّاهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهِ) ليصح الحوز (أَوْ فِي بَيْعٍ وَسَلَمٍ) للرهن (وَلَا حَلْفَ) أنه قصد لإحيائه بالنن (وَبَقِيَ الثَّمَنُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَهْنٍ كَالْأَوَّلِ) وفاء وضماناً (كَفَوْنِهِ بِعَيْنَانِ وَأَخَذَتْ قِيَمَتُهُ) فترهن كمثل أرش نقص كافي بن (وَبِعَارِيَةٍ) للرهن (أُطْلِقَتْ وَحَلَّى الرَّدُّ) كأن قيدت بعمل أو زمن قبل الأجل (أَوْ رَجَعَ اخْتِيَاراً) بغير عارية (فَلَمْ أَخْذْهُ

يُؤْمِنُ فِي الْآخِرِ إِنْ جَهِلَ مِثْلُهُ أَنْ ذَلِكَ مُبْطَلٌ ( إِلَّا بِقَوْلِهِ بِكُمُوتِي أَوْ حُبْسِي  
أَوْ تَذْيِيرِي أَوْ قِيَامِ الْغُرَمَاءِ وَغَضَبًا فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا ) وَلَوْ بَعْدَ كُمُوتِي  
( وَإِنْ وَطِئْتُ غَضَبًا فَوَلَدُهُ حُرٌّ وَعَجَّلَ إِلَيَّ الدِّينَ أَوْ قِيَمَتَهَا وَإِلَّا ) بَأَن  
اعسر ( بَقِيَّ ) الرهن وهي إحدى ست تباع فيها أم الولد وأمة وطئها شريك  
أو عامل قراض أو وارث للدين أو عالم يجنبانها مع الاعسار أو مفلس<sup>(١)</sup> وزيد  
على الست استثناء من قاعدة لا تحمل أمة بحر أمة المسكاتب تباع في النجوم  
ويعتق الولد والمستحقة والغارة وأما حمل حرة برقيق فلا يتصور على التحقيق<sup>(٢)</sup>  
( وَصَحَّ بِتَوْكِيلِ مُسْكَاتِبِ الرَّاهِنِ فِي حَوْزِهِ وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصَحِّ )  
بل وابنه الرشيد ومبعض على الأظهر ( لَا تَحْجُورُهُ وَرَقِيْقُهُ ) عطف خاص  
ولو مدبراً مرض سـيده أو مؤجل بقريب ( وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَحْوِيْزِهِ  
لِأَمِينٍ وَفِي تَعْيِينِهِ نَظَرَ الْحَاكِمُ ) ولا يخرج عنهما ( وَإِنْ سَلَّمَهُ ) الْأَمِينُ  
( دُونَ إِذْنِهَا ) عَلَى التَّوْزِيعِ ( لِلْمُرْتَهِنِ ضَمِينَ قِيَمَتُهُ ) للراهن ضمان عداء وتقع  
المقاصة في الدين ويرجع الأمين على المرتهن بالرائد وللراهن قبل الأجل تفريم

(١) قال ابن غازي : نظم بعض الأذكياء بمن لقيناه هذه الظواهر المذكورة في التوضيح  
فقال : تباع عند مالك أم الولد      للدين في ست مسائل تعد  
وهي أن أحبل حال علمه      بمانع الوطاء وحال عدمه  
مفلس موقوفة للفرما      وراهن مرهونة ليفرما  
أو ابن مديان إماء التركة      أو الشريك أمة للشركة  
أو عامل القراض مما حركه      أو سيد جانية مستهلكة  
في هذه الستة تحمل الأمة      حراً ولا يدوأ عنها ملامة  
والعكس جاء في محل فرد      وهو حمل حرة بعبد  
في العبد يقضى ماله من معتقه      وما درى السيد حتى أعتقه  
والأم حرة ومالك السيد      بمثل مافي بطئها من ولد

(٢) يشير إلى رد قوله في الآيات السابقة : والعكس جاء في محل فرد . الخ وبين ذلك  
في شرح المجموع . زاد بعضهم صورة ثانية تحمل فيها الحرة برقيق وهي : أمة حامل وهبها  
سيدها واستثنى حملها . ثم أعتقها الموهوب له . فتصير حرة حاملة برقيق لأن الحمل باق على  
ملك الموهوب .

المُرْتَهَن (وَالرَّاهِنِ صَيْنِمَا أَوْ التَّمَنُّ ) يعنى الدين المرتهن ويرجع على الراهن  
(وَأَنْدَرَجَ صُوفُ تَمَّ وَجَنَيْنَ) لا يبيض (وَفَرَحُ نَخْلٍ لَا غَلَّةَ وَثَمَرَةً وَإِنْ  
وُجِدَتْ) أو يبيت (وَمَالَ عَبْدٍ) ويعمل بما شرط إلا إخراج الجنين (وَأَرْتَهَنَ  
إِنْ أَقْرَضَ أَوْ بَاعَ) فيلزم بمحصوله (أَوْ يَعْمَلُ لَهُ) جزم على محل الشرط  
(وَلَمْ يَجْعَلْ) والرهن من أخذ الموضع ليستوفى منه إن لم يعمل أو بالعكس  
(لَا فِي مُعَيَّنٍ أَوْ مَنَعَةٍ) على أن يستوفى منه نفس ذلك لأنه قلب حقائق بديهى  
الاستعالة (وَنَجْمٌ كِتَابَةٌ) المراد الجنس ولو الجميع (مِنْ أَجْنَبِيٍّ) وصح من  
نفس المسكانب (وَجَازَ شَرْطُ مَنَعَةٍ إِنْ مُيِّدَتْ بِبَيْعٍ) ونكون جزءاً من  
التمن وحاصله بيع وإجارة (لَا قَرْضٍ) وأما التطوع بها بعد العقد فمهمة مديان  
وأما إسقياء الغلة من الدين فيجوز ويشترط انتفاء الجمل في البيع (وَفِي ضِمَانِهِ  
إِذَا تَلَفَ) مدة المنفعة المشترطة وعدمه كالمستأجر (تَرَدُّدٌ) أرجحه ضمان الرهان  
(وَأُجِبَ عَلَيْهِ إِنْ شُرِطَ بِبَيْعٍ) لا مفهوم له (وَعَيْنٌ وَإِلَّا) يمين (فَرَهْنٌ ثِقَةٌ  
وَالْحَوَظُ بَعْدَ مَا نَعِيَ لَا بَقِيدٌ) فلا يستعجب فى الماضى (وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ)  
بمحصوله قبله لأنها شهادة على فعل النفس (وَهَلْ تَسْكُنِي بَيْتَهُ عَلَى الْحَوَظِ قَبْلَهُ  
وَبِهِ عَمَلٌ أَوْ) السكاني (التَّحْوِيزُ) بأن تشاهد التسليم لاحتمال اختلاسها (تَأْوِيلَانِ  
وَفِيهِمَا دَلِيلُهُمَا وَمَعْنَى بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ فَرَطَ مُرْتَهِنُهُ وَإِلَّا) يفرط (فَقَدْ أَوِيلَانِ)  
فى المشترط قبل الفوات وإذا مضى فالتمن رهن والموضوع أن المشتري تسلمه وإلا  
فللمرتهن أخذه (وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ بَاعَ بِأَقْلَ أَوْ) كان (دَيْنُهُ عَرْضًا)  
من بيع (وَلِنْ أَجَازَ تَعَجُّلَ) وحاف أنه أجاز ليتعجل وكذا يتعجل حيث لزمته  
الاجازة فى مفهوم الشرط (وَبَقِيَ) رهناً (إِنْ دَبَّرَهُ وَمَضَى عِنْتُ لِلْمُؤَمِّرِ  
وَكِتَابَتُهُ وَعُجِّلَ) ما يعجل وإلا فرهن ثقة أو هو أو قيمته (وَالْمُعِيرُ بَقِيَ

مستوفه رهنًا (فَإِنْ) لم يوف بغيره و (تَمَذَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ بَيْعَ) هو (كُلُّهُ  
والباقي للراهن وَمُنِيعَ الْعَيْدُ مِنْ وَطْءِ أُمْتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَمَّا) وكذا لو  
رهنه وحدها والتلذذ كالوطء ولا يمنع من زوجته بحال (وَحُدُّ مَرْتَهْنٍ وَطْئِي)  
فولده رقيق ويغرم الأرض ولو طاعت البكر (إِلَّا بِإِذْنٍ) فيملكها ويؤدب<sup>(١)</sup>  
(وَتُقَوِّمُ) عليه (بِلَا وَلَدٍ حَمَلَتْ) لنخلقه على الحرية (أَمْ لَا وَاللَّامِينَ بَيْعُهُ  
بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ) وأولى بعده (إِنْ أَمْ يَقُلْ إِنْ لَمْ آتِ كَأَلْتُمُنَّ مَعْدَهُ وَإِلَّا)  
بأن قال إن لم آت في الثلاث أو كان المرتهن في العقد قال أولا (مَفْعَى) وإن لم  
يجز ابتداء في الخمس وقوله (فِيهِمَا) أى الأمين والمرتهن فالصور ثمان عدم الرفع  
في ثلاث (وَلَا يُعْزَلُ الْأَمِينُ) إلا باتفاقهما أو لا وثق (وَلَيْسَ لَهُ) أى الأمان  
(إِلْيَصْلَاهُ بِهِ) أى يحفظ الرهن كالمقاضي بالقضاء بخلاف إمام الصلاة والساطان  
والجبر<sup>(٢)</sup> (وَبَاعَ الْحَاكِمُ إِنْ امْتَنَعَ) كالفائب والميت مع يمين الاستظهار أن  
الحق في ذمته زيادة على البينة (وَرَجَعَ مَرْتَهْنُهُ لِنَفَقَتِهِ فِي الذِّمَّةِ) ولو زاد على  
قيمه بخلاف الضالة (وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ) والسكلام في غير نحو الشجر كما يأتى  
(وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) فلا يختص بقدر النفق (إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ  
وَأِنْ قَالَ وَنَفَقَتُكَ فِي الرَّهْنِ) الفاء لنفي الصريح فهو راجع لما قبل إلا  
(تَأْوِيلَانِ فِي افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلْفِظِ مُصَرِّحٌ بِهِ تَأْوِيلَانِ) أرجحهما عدم  
الافتقار (وَأِنْ أَنْفَقَ مَرْتَهْنٌ عَلَى الشَّجَرِ خِيفَ عَلَيْهِ) وإلا فلا شىء له (بُدَى)  
منه قبل الدين (بِالنَّفَقَةِ) فإن أذن له ففي ذمته ولو زادت على الرهن (وَتَوَوَّلَتْ  
عَلَى عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا) أى الاتفاق وهو المعتمد وعليه ما سبق

(١) كل من الراهن والمرتهن قال في المجموع : وإن أذن له الراهن في الوطء أدبه  
كل منهما اهـ

(٢) أى فلهؤلاء الثلاثة الإيصاء بمن يخلفهم وتنفيذ الوصية كما في عب والمجموع



(وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ) وإلا جبر وكانت في ذمته (وَضَمَنَهُ) يوم  
 القبض (مُرْتَبِنَ إِنْ كَانَ بِعِيدِهِ) لا بيد أمين (بِمَا يُغَابُ عَلَيْهِ) ولم تشهد بيئته  
 بِكَحْرِ قَبْضِهِ وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ (إِلَّا فِي التَّطَوُّعِ) (أَوْ عُلِمَ بِإِحْتِرَاقِ مَحَلِّهِ) للعقاد  
 له ولم يثبت أنه به (إِلَّا بِبَقَاءِ بَعْضِهِ مُخَرَّقًا) مثلاً (وَأُفْتِيَ بِعَدَمِهِ <sup>(١)</sup> فِي الْعِلْمِ)  
 بن وبه العمل علمنا وفي حش وغيره ضعفه (وَلَا) مفهوم قوله إن كان الخ  
 (فَلَا) ضمان (وَلَوْ اشْتَرَطَ ثُبُوتَهُ) إِلَّا أَنْ يُكْذِبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتِ  
 دَابَّةٍ (بَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ الرِّفْقَةَ) مثلاً فيضمن (وَحَلَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ) لا مفهوم له  
 (أَنَّهُ تَلَفَ بِلَا دَلِيلَةٍ) استظهاراً إذا لم تنفها البيئته (ولا يعلمُ موضعه) إن ادعى  
 الضياع (وَأَسْتَمَرَ صَمَانُهُ إِنْ قُبِضَ الدِّينُ أَوْ وَهَبَ) أشهب يرجع إن وهبه له  
 ففرمه وحلف أنه لو علم ذلك ما وهبه (إِلَّا أَنْ يُخْضِرَهُ إِرْبُهُ أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ  
 فَيَقُولَ انْزُكْهُ عِنْدَكَ) فوديعه (وَلِنْ جَنَى الرَّهْنِ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ) يبنى لم  
 تثبت إلا باعترافه (لَمْ يَصْدَقْ إِنْ أَعْدَمَ) ولو ببض الدين بل يبق وعليه الارش  
 أو الثمن فان خلس لجان (وَلَا) بَأَنْ أَيْسَرَ لِلتَّحَاكُمِ (بُنَى إِنْ فَدَاهُ) وَلَا أُسْلِمَ  
 بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ (إِلَّا أَنْ تَسْبِقَ الْجَنَابَةُ وَلَمْ يَتَحَمَّلِ الْارْشَ فَيَجْعَلْ مَا يَجْعَلُ  
 وَلَا فَرَهْنَ وَلِرَبِّهَا الْقِيَمَةُ أَوْ الثَّمَنُ (وَلِنْ تَبَدَّتْ أَوْ اعْتَرَفَا وَأُسْلِمَتْ) أما إن فداه  
 فواضح أنه رهن (فَلِنْ أُسْلِمَتْ مُرْتَبِنَةً أَيْضًا فَلِلْمُجْتَنِي عَلَيْهِ بِمَالِهِ وَإِنْ فَدَاهُ  
 بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَقَدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطْ) لا في ماله (إِنْ لَمْ يُرْهَنْ بِمَالِهِ وَلَمْ  
 يُبْعَ إِلَّا فِي الْأَجَلِ) لأنه فدى لحكم الرهينة (وَبِإِذْنِهِ فَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) في  
 عب وغيره اعتماد أنه رهن به (وَبِإِذْنِهِ قُضِيَ بَعْضُ الدِّينِ أَوْ سَقَطَ فَجَوَّيْعُ الرَّهْنِ  
 فِيمَا بَقِيَ) للشيوع واحتمال السكساد (كاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ) فلا يلزم بدله فهو في

(١) المفتى بذلك هو الباجي . واستوجه فتواه في شرح المجموع .

قوة قوله كل الرهن في بعض الدين كالعكس ، أى كل الدين في بعض الرهن واستحقاق كله كتلفه للرهن الفسخ إن لم يقبضه أو غر (والقول إمامي نفى الرهنية) وأنه ودبة مثلا (وهو كاشاهد في قدر الدين لا العكس إلى قيمته ولو بيد أمين على الأصح مالم يؤت في ضمان الراهن) كله راجع لما قبل النفي (وحلف مرتبته وأخذته إن لم يفتكه فإن زاد) للرهن في دمواه على قيمة الرهن (حلف الراهن وإن نقص) الراهن والموضوع زيادة للرهن (حلفا) ويبدأ للرهن (وأخذته إن لم يفتكه بقيته وإن اختلفا في قيمة تأليف توصفاه ثم قوم فإن اختلفا) في الصفة (فالقول للمرتبه فإن تجاهلاه فالرهن بما فيه<sup>(١)</sup> واعتبرت قيمته يوم الحكم إن بقي وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن) وهو الأرجح (إن تأليف أقوال وإن اختلفا في مقبوض فقال الراهن) يثبت أنه (عن دين الرهن وزع بعد حلفهما كالحالة) إذا تنازعا هل هي في القبض أو غيره فيوزع<sup>(٢)</sup>

### ﴿ باب ﴾

(للتبرع منع من أحاط الدين بماله من تبرعه) حاصل ماحققه (ر) وبأن التبرع بمنع بمجرد الاحاطة ، أو قيام الغرماء وهو الفاس الأعم بمنع حتى من التصرف المالى (وسفره) أى المدين مطلقا (إن حل بقيته) ولا مال له ولم يأت بمحمل مال (وإعطاء غيره) أى غير القائم (قبل أجله أو كل ما يبيده كإقراره إمتهم عليه على الاختيار والأصح لا بعضه) حيث بقى ما يبادل عليه (ورهنه وفي كتابته) بالمثل (قولان وله التزوُّج) اللاتق (وفي تزوجه أربعا وتطوعه بالخروج تردد) المذهب منع ما زاد على الواحدة والحج طائفا<sup>(٣)</sup> (وفاس

(١) أى فيها رهن فيه من الدين فلا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ .

(٢) للعلامة الرحوم الشيخ العاطى الشراوى وردة الدهان فى أحكام الرهان مطبوع بفاس ، وللشيخ اسماعيل الحامدى رسالة فى أحكام الحالة مطبوعة بمصر .

(٣) فى المجموع وشرحه : ولا يحج الفرض لأنه معدم إليه

حَصْرًا أَوْ غَابَ إِنْ لَمْ يُسَلَّمْ مَلَأَهُ ) وكذا إن علم وبعدت غيبته كما قال ابن رشد  
 كمثلًا بَيْنَ وَغَيْبَةِ مَالِهِ كَغَيْبَةِ (بَطْلَانِهِ) أَيْ الْغَرِيمِ (وَلِنْ أُنَى غَيْبُهُ) مِنَ الْغَرَمَاءِ  
 فَلَيْسَ لِلْمَدِينِ تَغْلِيصُ نَفْسِهِ (دَيْنًا حَلَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَفْقِي بِالْمَوْجَلِ)  
 وَفِي التَّغْلِيصِ بِالسَّوَى خِلَافٌ وَلِنَّمَا يَفَاسُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِمَحْمُولٍ مَالٍ وَالْأَدَّ (فَمُنْجَعٍ  
 مِنْ تَعَرُّفٍ مَالِيٍّ لَا فِي ذِمَّتِهِ) (فَيَجُوزُ) كَحُلْمِهِ وَطَلَّاقِهِ وَقَصَاصِهِ وَعَقُوبِهِ  
 وَعَيْقُورِهِ أَمْ وَلَدِهِ ) حَيْثُ اسْتَوْلَدَهَا قَبْلَ الْحَجَرِ (وَتَبِعَهَا مَالُهَا إِنْ قُلْتَ) لِلْعَتَمَدِ وَلَوْ  
 كَثُرَ (وَحَلَّ بِهِ) أَيْ بِالْفَلَسِ الْأَخْصِ وَهُوَ حَكَمُ الْحَاكِمِ (وَبِالْمَوْتِ مَا أَجَّلَ)  
 عَلَيْهِ إِلَّا لَشَرَطِ (وَأَوْ دَيْنَ كِرَاءٍ) وَجِيبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَنَافِعَ نَعَمْ لَهُ فِي الْفَلَسِ  
 أَخْذُ عَيْنِ شَيْئِهِ وَلَا يَمُولُ عَلَى مَا فِي الْخُرْشِيِّ وَحَيْثُ أَخْذُ مَا بَقِيَ رَدُّ مَنَابِهِ بِمَا قَبِضَ  
 وَحَاصِصُ بَيْعِيَّةِ مَا مَضَى (أَوْ قَدَّمَ الْغَائِبُ مَلِكِيًّا) فِي حَبِزِ الْمَبَالِغَةِ فَلَا يَبْطُلُ الْحُلُولُ  
 (وَلِنْ نَسْكَالَ الْمُفْلَسِ) وَلَهُ شَاهِدٌ بِحَقِّ (حَافٍ كَلِّ) مِنَ الْغَرَمَاءِ (كَهُوَ)  
 عَلَى جَمِيعِ الْحَقِّ (وَأَخَذَ حِصَّتَهُ) مِنْهُ (وَلَوْ نَسْكَالَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ) وَتَرَدُّ  
 بَيْنَ الْغَيْرِ عَلَى الْمَطْلُوبِ فَإِنْ نَسْكَالَ غَرَمَ لَهُ (وَقُبِلَ) بِإِقْرَارِهِ بِالْمَجْلِسِ) أَيْ بِمَجْلَاسِ  
 التَّغْلِيصِ (أَوْ قُرْبِهِ) لِمَنْ لَا يَتَمَمُّ عَلَيْهِ (إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ) (الْأَوَّلُ) بِإِقْرَارِهِ  
 لَا بِبَيِّنَةٍ) فَلَا يَزَاحِمُهُ الثَّانِي فِي الْمَالِ الْمَوْجُودِ (وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ) بِنِزْوَعٍ تَقَدَّمَ  
 مَمَالِئِهِ (وَقُبِلَ) تَعْيِينُهُ الْفِرَاضَ وَالْوَدِيعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ) أَيْ  
 مَا ذَكَرَ رَجِيحُ بْنُ تَقْيِيهِ بِهِ بِالْقَرَبِ خِلَافَ مَا فِي الْخُرْشِيِّ (وَالْمَخْتَارُ قُبُولُ قَوْلِ  
 الصَّانِعِ) إِذَا فُاسَ هَذَا شَيْءٌ فَلَنْ مَعَ بَيْنِ الْمَقَرِّ لَهُ (بِلَا بَيِّنَةٍ) بِأَصْلِ الْأَصْطِنَاعِ  
 بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ وَلَوْ مَرِيضًا وَلَا يَمُولُ عَلَى مَا فِي عِبِّ وَالْخُرْشِيِّ (وَحُجْرٍ) أَيْضًا إِنْ  
 تَجَدَّدَ مَالٌ) لِأَنَّ الْحَجَرَ قَاصِرٌ عَلَى حَدِّ الْمَالِ الْأَوَّلِ وَلِذَا قَالَ (وَأَنْفَكَ) وَلَوْ بِلَا  
 حُكْمٍ) بِخِلَافِ السَّفِيهِ (وَلَوْ مَسَكَنَهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ  
 فَلَا دُخُولَ لِلْأَوَّلِينَ كَتَغْلِيصِ الْحَاكِمِ إِلَّا كَارِثٍ وَصِلَةٍ وَأَرْضٍ جِنْسَانِيَّةٍ)

فيسنون فيه (ويبيع ماله يحضرته) ندبا (بالخيار) للحاكم للاستزادة  
 (ثلاثا) أياها (ولو كتبها أو ثوبني جُمعته إن كثرت قيمتهم ما وفي بيعهم آلة  
 الصانع تردد) لعبد الحميد (وأوجر رقيقه) الذي لا يباع (بخلاف  
 مستولديه ولا يلزم بتكسب وتسلف واستشفاع) أخذ شفعة ربح (وعفو  
 للآدية وانزع مال رقيقه) الذي لا يباع (وما وهبه لولده وعجل بيعه  
 الحيوان واستثنى بمقاروه كالشهرين وقسم بنسبة الديون) فيأخذ كل من  
 الحاضر بنسبة دينه لجموع الديون (بلا بينة حضرهم) بخلاف الورثة  
 (واستثنى به إن عرف بالدين في الموت فقط) كالنائب البعيد (وقوم  
 مخالف التقدير يوم الخصاص واشترى له منه بما يخصه ومعنى) ماناب من  
 القيمة (إن رخص أو غلا) باعتباره الغرماء وبحاسب المدين بما آل (وقل  
 يشتري) له (في شرط جيد أدناه أو وسطه) كغير المفاس (قولان وجاز  
 الثمن إلا لما يبيع كالإفتضاء) بغير الجنس السابق في العلم (وحاصت الزوجة  
 بما أنفقت) على نفسها زمن يسره (وبعد أقما) ثم إن طلقها قبل البناء ردت  
 ما زاد على حصص النصف (كالموت) وما سبق في الفاس (لا ينفقة الولد  
 والأبوين<sup>(١)</sup> لأنها إعانة منها) وإن ظهر دين أو استحق مبيع وإن قبل  
 فلتسه (الواو للعالم والأحسن حذف وإن لأن المبيع بعد الفاس يرجع بجميع منفه  
 رجع بالخصه) على كل مما ينوبه في الخاصة (كوارث أو موصى له على  
 مثله وإن اشتهر ميت بدين أو علم وارثه وأقبض) الغرماء (رجع عليه)  
 من بطرا (و) إن قبض الوارث لنفسه ولو بدون الشهرة والعلم رجع عليه (أخذت لي  
 عن ممدوم بما لم يجاوز ما قبضه) وقوله (ثم رجع) الواث (على الغريم)

(١) هذا على رواية ابن القاسم واقتصر عليها في المجموع ولا صيغة تفصيل في المسألة وهو  
 أن لها الخاصة بشروط . أن يحكم بها حاكم . وأن تقسلف تلك النفقة . وأن يكون انفاقها  
 حال يسره .

من نعمة فرع الاشتمار ( وفيها ) ايضا ( الابدانة ) بالقريم ( وعمل خلاف ) بحمله  
على التعمين ( أو على التخيير ) أو يلان فإن تليف نصيب غائب عزل )  
بو كالة الحاكم ( فممنه كمين ) ونف لفر مائه لا عرض ( فيضمنه الفاس ) ( وعقل )  
إلا أن يسكون بسكده بنه ( أو يلان ) أرجعهما الاطلاق ( وترك له قوته )  
والذمة الواجبة عليه لظن أسرته وكسوتهم كل دسقا متنادا (١) ولو  
ورث أباه بيع لا وهب له إن علم واهبه أنه يعتق عليه وحوس لثبوت  
عسره ( ولو مقعدا ) إن جهل حاله ولم يسئل الصبر له ( أى لثبوت  
( بحميل بوجهم فغرم ) أى الحميل ( إن لم يأت به ) على القاعدة ( ولو  
أنبت عذمة ) في غيبته والأرجح براءته حينئذ كما اقتصر عليه في الغماز ( أو  
ظهر ملاه ) عطف على جهل ( إن نقاس ) ولم يأت بحميل بالمال وهل يكفيه  
بالوجه خلاف ( وإن وهذا بقضاء وسأل تأخير كالأيوم ) واليهين ( أعطى  
حيملا بالمال وإلا سجن كمنلوم الملاء ) ولا يقبل منه حميل وفي بن قبوله  
بالمال ( وأجل لبيع عروضة إن أعطى حيملا بالمال وإلا سجن وفي خلافه  
على عدم الناض ) حيث جهل واستظهر ( تردد وإن علم بالناس أم  
يؤخر وضرب ) الد ( مرة بعد مرة ) وإن شهد بعسره أنه لا يعرف له  
مال ظاهر ولا باطن حلف كذالك ) يفي لامل له لئكن على البت ( وزاد  
وإن وجد ليقضين ) ليفنيه عن الحلف إن ادعى بمره في المستقبل ( وأنظر )  
إلى ميسرة ( وحلف الطالب ) لا يعلم عدمه ( إن ادعى عليه علم عدم وإن  
سأل ) الطالب ( تفتيش داره فففيه تردد ) ويجاب لتفتيش جيبه ( ورُجحت

(١) في المجموع . ومن استعرقته التبعات في ماله لا يترك له إلا ما سد جوعته وصرف  
عورته وماله حيث تمسك الرد — لأزواجه — صدقة أو لنفع المسلمين . وكره مما ملته  
إن غلبت اه .

بَيِّنَةُ الْمَلَاةِ إِنْ بَيَّنَّتْ) ليس شرطاً كافٍ في بيع وغیره (وَأُخْرِجَ الْخَبُولُ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ) في نظر الحاكم (بِقَدْرِ الدِّينِ) قلة وكثرة (وَالشَّخْصُ) شرطاً وخمسة (وَحَبْسُ الْمَلَاةِ فِيْهَا أَمِينَةٌ) منفردة (أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ وَالسَّيِّدُ إِنْ كَانَ يَدِيهِ) <sup>(١)</sup> بما لا يوفي الدين (وَالْجَدُّ) لابن ابنته (وَالْوَلَدُ لِأُمِّهِ لَا عَكْسَهُ) إلا في النفقة أو كانت على الابن دين ويجوز الأب على الوفاء بغير الحبس (كَالْمَعِينِ) إثباتاً وقيماً (إِلَّا الْمُعْقَلِيَّةُ) بأن حقت الأب الدعوى (وَالْمُعْتَمَقُ) بها لغيره حتى (كَالْمُعْتَمَقَةِ بِجَهَارِ الْبَيِّنَةِ) ويجوز الأب مع شاهده (وَلَمْ يُعْرِقْ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ خَلَا) من الرجال وإلا لم تحبس به الزوجة (وَلَا يَنْتَفِعُ مُسْلِمًا أَوْ حَادِثًا) حيث مرض (بِخِلَافٍ) إقامة (زَوْجَةٍ وَأُخْرِجَ أَحَدُهُ) ولو قتلاً (أَوْ ذَهَابَ عَقْلُهُ أَوْ دَر) بكفيل بالوجه (وَأَسْتَحْضِنَ بِكَفِيلٍ بِرَجُلَيْهِ أَمْرَضَ أَبَوَيْهِ وَوَلَدَيْهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبَ جَدًّا لِيُسَلِّمَ) والذي صوبه الباجي عدم الخروج (لَا جُمُعَةً وَعِيْدًا وَعَسَدُورًا إِلَّا لِحُوفٍ قَتَلَهُ أَوْ أُسْرِهِ) فيقتل حبسه (وَلِلْفَرِيمِ أَخْذُ عَيْنٍ شَدِيدَةٍ) المدفوع قبل التفليس (لِالْحَاكِمِ) حقه المحوز (عَفْوٌ) وإلا أخذه ولو في الموت (فِي الْفَأْسِ لَا الْمَوْتِ) ولو من كوك أو آبقاً وأزماه إن أم يجده (ومثل الفریم وارثه وموهوبه لا من اشترى منه) (إِنْ لَمْ يَفْتَدِ غُرْمَاؤُهُ وَلَوْ بِمَالِهِمْ وَأَمْسَكْنَ لَا بُخْجَ) إن فليس الزوج بعد الدخول (وَعَصْمَةٌ) إن ناست الخالعة (وَقِصَاصٌ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَا إِنْ طَعَنَتْ الْخِنْطَةُ أَوْ خَطِطَ بِغَيْرِ مِثْلِ أَوْ شَمَّنَ زُبْدُهُ أَوْ فَصَلَ ثَوْبُهُ أَوْ ذُبِحَ كَبْشُهُ أَوْ تَقَمَّرَ رُطْبُهُ كَأَدِيرٍ رَمَى وَتَحَوَّرَ) تشبيه في أنه لا يختص بما يبيده في أجرته حيث لم يشند حوزة بخلاف مكترى دابة تعينت (وَذَى حَانُوتٍ بِمَا فِيهِ وَرَاقٍ لِسَاعَةِ بِعَيْبٍ) فلا يختص بها في الثمن (وَلِنْ أَخَذَتْ

عَنْ دَيْنٍ وَهَلِ الْفَرَضُ كَذَلِكَ ) لَا يَكُونُ الْفَرَضُ أَحَقَّ مِنْ شَيْءٍ ( وَإِنْ لَمْ  
يَقْبِضْهُ مُقْتَرَضُهُ ) وَرَجَحَ ( أَوْ كَالْبَيْعِ ) وَفِي مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ ( خِلَافٌ وَلَهُ ) أَيْ  
لِلْفَرَسِ إِذَا وَجَدَ مِنْ شَيْءٍ مَرهُونًا ( ذَلِكَ الرَّهْنُ وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا بِفِدَائِهِ  
الْجَانِبِيِّ ) لَهُ ( نَقَضُ الْمُحَاصَّةِ إِنْ رُدَّتْ ) سَلَامَتِهِ الْفَرَسِ ( يَعْجَبُ ) وَبِأَخْذِهَا  
( وَ ) لَهُ ( رَدُّهَا وَالْمُحَاصَّةُ ) بِشَمَنِهَا ( يَعْجَبُ تَبَاوَرَى ) حَدَّثَ عَنْهُ الْفَرَسِ  
( أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ ) هُوَ الْفَرَسُ ( أَوْ ) مَنْ ( أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ أَوْ  
أَخْذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ ) هَذَا هُوَ الْمَدَارُ فَالْأَوَّلَى تَرْكُ الْأَخْذِ وَعَدَمُهُ ( وَإِلَّا ) يَدُ  
( فَبِذِيئَتِهِ نَقَضِهِ ) بِحَاصِّ إِذَا أَخْذَهُ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِنْ أَخْذَهُ  
( وَرَدُّ بَعْضٍ ثَمَنِ قُبُضٍ وَأَخْذُهَا ) أَيْ سَلَامَتُهُ ( وَأَخْذُ بَعْضِهِ وَحَاصٌّ بِالْفَائِتِ )  
وَلَوْ وَجَّهَ الصَّفَقَةُ يَرُدُّ مَا يَنْبُوهُ الْمَأْخُوذُ بِمَا قُبِضَ ( كَبَيْعٍ أَمْ رَدَّتْ ) تَشْبِيهِ فِي  
الْحَاصَّةِ بِقِيَمَةِ الْأَمِّ مِنْ مَجْمُوعِ قِيَمَتِهَا وَالْوَلَدُ أَنْ لَوْ كَانَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ  
الْآنَ وَبِأَخْذِ الْوَلَدِ ( وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدَ فَلَا حِصَّةَ ) لِلْفَائِتِ بَلْ  
يَأْخُذُ الْهَاتِقُ بِمَجْمُوعِ الثَّمَنِ أَوْ بِحَاصِّهِ وَالتَّمَكُّنُ مِنَ الدِّبَةِ كَالْبَيْعِ ( وَأَخْذُ ) الْفَرَسِ  
( الذَّمَرَةُ ) مَجَانًا إِذَا جَذَّهَا كَمَا سَبَقَ ( وَالْقَلَمَةُ إِلَّا صُوفًا تَمَّ ) وَلَوْ جَذَّهْهُ إِلَّا أَنْ  
بَقِيَ فِيهِ فَيَحَاصُّ بِمَا يَنْبُوهُ ( أَوْ ثَمَرَةً مُؤَثَّرَةً ) اشْتَرَاهَا فَإِنْ جَذَّهَا حَاصٌّ بِمَا  
يَنْبُوهَا ( وَأَخْذُ الْكَرِيِّ دَابَّتُهُ وَأَرْضُهُ ) فِي الْفَرَسِ عَلَى مَا سَبَقَ ( وَقُدِّمَ فِي  
زَرْعِهِ فِي الْفَرَسِ ) بِسُوقِ مَنْهُ الْأَجْرَةُ ( ثُمَّ سَاقِيهِ ) الْأَجِيرُ فِيهِ ( ثُمَّ مَرْثِيَتُهُ )  
وَهُوَ الْمَقْدَمُ فِي الْمَوْتِ أَمَّا الْمَسَاقِيُّ فَشَرِيكَ مَطْلَقًا <sup>(١)</sup> ( وَالصَّانِعُ أَحَقُّ ) فِي أَجْرَتِهِ  
( وَلَوْ يَمُوتُ بِمَا بِيَدِهِ وَإِلَّا ) بِأَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ يَدِهِ ( نَلَا ) يَكُونُ أَحَقُّ ( إِنْ  
لَمْ يَضِفْ إِصْفَقَتِهِ شَيْئًا إِلَّا النَّسِجَ فَسَكَارَ لِدِ ) رَجَحَ أَنْ النَّسِجَ كَعَبْرَةٍ  
( بِشَارِكٍ بِقِيَمَتِهِ ) وَلَوْ لَمْ يَزِدْ فِي قِيَمَةِ الثَّوْبِ ( وَالْمُكْتَرَى ) أَحَقُّ ( بِالْمُؤَمِّتَةِ )  
وَلَوْ لَمْ يَقْبِضْهَا ( وَبَغَيْرِهَا إِنْ قُبِضَتْ وَلَوْ أُدْرِجَتْ ) عَلَيْهِ الْجَوَابُ فَيَحَاصُّ

بما قبضه حالا (وَرَبُّهَا بِالْمَحْمُولِ) في كوائنها (وَأِنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبُضْهُ رَبُّهُ) ولو لم يطل كافي بن (وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقُّ بِالسَّاعَةِ) في ثمنها (يَفْتَحُ) يابى أنه مصدر مجرور بباء موحدة (لِفَسَادِ الْهَيْمِ أَوْ لَا أَوْ) أحق (فِي) البيع (الْمَقْدِرُ أَقْوَالُ) أرجعها أولها (وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ) ولو في اللوث لفساد المقد (وَبِالسَّلْعَةِ إِنْ بَيِّعَتْ بِسَاعَةٍ وَاسْتَحِقَّتْ) للبيع بها (وَقَضَى) بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَثِيقَةَ) ويختم عليها (أَوْ تَقَاعِيهَا لَا) وثيقة (صَدَاقِ قَضَى) لأغراضها في الفكاك (وَلَرَبُّهَا رَدُّهَا) من المدين (إِنْ ادَّعَى سُقُوطَهَا) وحلف على بناء المدين (وَ) قضى (إِذَا هُنَّ يَبْدِيهِ رَهْنُهُ يَدْفَعُ الدِّينَ) وحلف إلا أن يدعى المرهن نحو السرقه والسقوط بقرب (كَوَثِيقَةٍ زَقَمَ رَبُّهَا سُقُوطَهَا) تشبيه في براءة المدين مع عدمها (وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدُهَا إِلَّا بِهَا) وإلا محض حيث وعى .

### (بَابُ) (١)

(الْمَجْنُونُ مُجْبُورٌ) عليه (لِلْإِفَاقَةِ وَالْعَبِيَّ لِبُلُوغِهِ) بالنسبة لحجر النفس (بِثَمَانٍ عَشْرَةَ أَوْ الْخُلْمِ أَوْ الْخُبْضِ أَوْ الْخُدْلِ أَوْ الْإِنْبَاتِ) للعانة (وَهَلْ إِلَّا فِي حَقِّهِ تَعَالَى تَرَدُّدٌ) أرجعه كافي حش أنه ملامة مطلقا (وَصَدَقَ) العبي في شأن البلوغ (إِنْ لَمْ يُرَبِّ وَلِأُولَى رَدُّ تَصَرُّفٍ مُبْمِزٍ) بالمصلحة (وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَيْثُ بَعْدَ بُلُوغِهِ) فيرد اليمن التي صدرت في صباه بعق أو غيره (أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ) نفسه أولا (وَصَحْنِ) العبي ولو غر بميز (مَا أَفْسَدَ) في ذمته (إِنْ لَمْ يُوْمَنْ عَلَيْهِ) وإلا ضمن في المال بقدر تصويبه

(١) هذا باب في بيان سبب الحجر . وأسبابه سبعة . وهي فليس وجنون وصبا ورق وتبذير ومريض ونسكاح باعتبار الزوجة . أي أن الزوج يحجر على زوجته فيما زاد على الثلث .



(وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ كَالسَّفِيهِ إِنْ لَمْ يُخْلَطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ) أي بعد البلوغ غاية لِحَجَرِ المَالِ (وَفَكَ وَصِيٌّ أَوْ مُقَدِّمٌ قَاضٍ) عطف على حفظ وهذا في التقديم (إِلَّا كَدَرْتَهُمْ لِعَيْشِهِ) استثناء من الحجر (لَا طَلَاقَهُ) أي السفية البالغ (وَأَسْتَلْحَاقِ نَسَبٍ وَنَفَقَةٍ وَعَيْتَقِ مُسْتَوْدَعَتِهِ) وتبعمها مالها كالنفاس (وَقِصَاصٍ وَنَفَقَةٍ) مما لم يقرر فيه مال (وَأَقْرَارٍ يَمُوقِبَةٍ) فلا كلام للولي في شيء من ذلك (وَتَصَرُّفُهُ) أي السفية وأما السفية فعلى الرد قطعاً (قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ) وما زلنا نسمع من الأشياخ ترجيعه (لَا ابْنُ الْكَاسِمِ) وفي بن تقويته (وَمَقْلَبُهُمَا الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ) قبل فكه (وَزَيْدٌ وَفِي الْأَثْنَيْنِ) على حفظ للال وفك الوصي أو المقدم (دُخُولُ زَوْجِهَا وَشَهَادَةُ الْهَدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا) فلا يعتبر (عَلَى الْأَرْجَاحِ، وَالْأَبِ تَرْشِيدُهَا قَبْلَ دُخُولِهَا كَالْوَصِيِّ) بعد الدخول (وَأَوْ لَمْ يُعْلَمْ رَشْدُهَا) فالمدار أن لا يعلم سفها (وَفِي مُقَدِّمِ الْقَاضِي خِلَافٌ) أرجعه ليس له الترشيح مع جهل الحال (وَالْوَلِيُّ الْأَبُ وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا) ولو عقاراً غير الأسباب الآتية (وَأِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ ثُمَّ وَصِيَّتُهُ وَإِنْ بَعْدَ هَلْ كَانَ لِأَبٍ أَوْ إِلَّا الرَّبْعَ فَبَيِّانِ السَّبَبِ) من الآية بآيات على مافى بن زادا على مافى الخرشى من تصديق (خِلَافٌ وَلَيْسَ لَهُ هِبَةٌ لِلثَّوَابِ ثُمَّ حَاكِمٌ وَبَاعَ يَذْبُوتُ يُتَمِّدُ وَإِذَا هَلْ) من كوصي (وَمِلِكُهُ لِمَا يَبِيعُ وَأَنَّهُ) أي يبيعه (الْأَوَّلَى وَحِيزَةُ الشُّهُودِ لَهُ) لثلاث يقال المبيع غير عقاره (وَالثَّوْتُ) إظهاره المشتري بإظهاراً تاماً (وَعَدَمِ الْفَاعِزَانِ) على الثمن (وَالسَّادِ فِي الثَّمَنِ وَفِي) وجوب (تَصْرِيفِهِ بِأَنَّهُ الشُّهُودِ) في كتابه (قَوْلَانِ لَا حَاضِنٍ كَجِدَةٍ) وأخ لا يعرف فكلا يهء والتقديم (وَعَمَلِ الْإِمَاءِ الْيَسِيرِ) بنظر الحاضن (وَفِي حَدِّهِ تَرَدُّدٌ) والأظهر اختلافه بالنسبة للأموال (وَالْوَلِيُّ تَرَكَ التَّشْفِيعَ) أي أخذ الشفعة بالنظر وإلا

فله إن رشد (وَالْفِصَاصِ) بالهبة، (فَيَسْقُطَانِ وَلَا يَمُوتُو) بأفل منها إلا لغير  
(وَمَضَى عَتَقَهُ بِمَوْضٍ) سداد من غير العبد (كَأَيِّهِ إِنْ أُنْسَرَ) فيفرم  
القيمة (وَأِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدَّهُ وَ) أمور (الْوَصِيَّةِ وَالطَّبْسِ لُغَتِي)  
كلى الفقراء (وَأَمْرُ الْغَائِبِ) غير المقدود كما سبق (وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ وَحَدِّ  
وَفِصَاصِ وَمَالَ يَتَرَكُمُ الْقَضَاءُ) وأولى السلطان نفسه ويأتى ويغنى إن حكم  
غيرهم صواباً وأدب (وَأِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ) أى اليقيم (لِحَاجَةِ) كنفته أودين  
(أَوْ غِبْطَةٍ) زبادة الثمن على الثلث (أَوْ لِكُونِهِ مُوَظَّلاً) بحكر (أَوْ حِصَّةً  
أَوْ قِلَّةً غَلَّتِهِ فَيُتَبَدَّلُ) عقار (خِلَافَهُ) سالم من موجب البيع (أَوْ بَيْنَ  
ذَمِّيَّيْنِ أَوْ جِيرَانِ سُوءِ أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِّ بَكِهِ بَيْنَمَا وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لِحَشِيَّةِ  
انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ) عنه (أَوْ انْطِرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ) بعد به (أَوْ لَهُ وَالْبَيْعِ أَوْ لِي  
وَحَجَرٍ عَلَى الرِّقِيْقِ) ولولم ينتزع ماله كالمبعض فى يوم سيده (إِلَّا بِإِذْنِ)  
فى التجارة ككتابة (وَلَوْ فى نَوْعٍ) فيتصرف فى غيره لأنه أقده لنفس  
(فَكَوْكِيلٍ مُفَوَّضٍ، وَلَهُ أَنْ يَضْمَ وَيُوَخَّرَ وَيُضَيِّفَ أَنْ اسْتَأْذَنَ) بذلك  
فى التجارة (وَيَأْخُذُ قِرَاضاً) وربحاً للسيد (وَيَدْفَعُهُ وَيَتَصَرَّفُ فى كَهَبِهِ  
وَأَقِيمَ مِنْهَا عَدَمَ مَتَعِهِ مِنْهَا) أى من قبولها (وَلِيُغَيِّرَ مَنْ أَذِنَ لَهُ الْقَبُولُ  
بِلَا إِذْنِ وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ) ولا بد من الحاكم فى حجر الأذون (وَأَخَذَ)  
دِينَهُ (تَمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتْهُ) ومن يعقى عليه وما ينوب ولدها للسيد  
(كَطَائِفِهِ وَهَلْ إِنْ مُنِحَ لِلدِّينِ أَوْ مُطْلَقاً) واستظهر (تَأْوِيلَانِ لَا غَلَّتِهِ  
وَرَقَبَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ غَرِيمٌ فَكَغَيْرِهِ) للسيد انتزاع ماله (وَلَا يُسْكُنُ  
ذِمِّيٌّ مِنْ تَجَرٍ فى كَعْبَرٍ إِنْ انْتَجَرَ لِسَيِّدِهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجعهم للمضى  
مع أهل دينه (وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ كَسَلٍ وَقَوْلَانِجٍ  
وَسَمَى قَوِيَّةً وَحَامِلِ سِتَّةٍ وَتَحْبُوسٍ لِقَتْلِ أَوْ) مقرب (لِقَطْعِ إِنْ خِيفَ

الْمَوْتُ وَحَاضِرُ صَفِّ الْقِتَالِ لَا كَجَرْبٍ وَمُلَجَّجٍ يَبْخَرُ وَلَوْ حَمَلَ الْهَوْلُ  
إِلَّا مَنْ لَا يَحْسُنُ الْعَوْمَ بِغَيْرِ سَفِينَةٍ (فِي غَيْرِ مَوْثِقِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمُؤَاوَضَةِ مَالِيَّةٍ)  
بِلا مَحَابَةِ (وَوَقِفَ نَبْرُهُ إِلَّا لِمَالِ مُأْمُونٍ وَهُوَ الْعَفَاكُ فَإِنْ مَاتَ فَمِنْ الثَّلَاثِ  
وَلَا مَقْبَى) حَيْثُ نَجَزَهُ (وَعَلَى الزَّوْجَةِ إِرْزَاجُهَا وَأَوْعِيدُهَا) وَلَا كَلَامَ لَمِيذَةٍ  
(فِي تَبْرُجٍ زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا وَإِنْ يَكْفَالَةً) بِمَالٍ وَلَوْ لَهُ كَمَا بَأَى وَلَهُ مِنْهَا مِنَ الْوَجْهِ  
وَالطَّلَبِ مَطْلَقًا لِخُرُوجِ (وَفِي إِقْرَاضِهَا) دَيْنًا (قَوْلَانِ وَهُوَ) أَيْ نَصَرَ  
الزَّوْجَةَ (لِجَائِزٍ حَتَّى يُرَدَّ فَمَضَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ) (الزَّوْجِ) (حَتَّى تَأْيِيدَتْ أَوْ مَاتَ  
أَحَدُهُمَا كَعَقْدِ الْعَبْدِ) فَبِمَضَى تَبْرُجَهُ (وَوَفَاءُ الدَّيْنِ) فَبِمَضَى نَصَرَ الْمَدِينِ  
(وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَائِدٍ) بِخِلَافِ وَرَثَةِ الْمَدِينِ (وَأَيْسَ أَمَّا تَبْرُجُ  
بَعْدَ الثَّلَاثِ إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ) كَسِتَةِ أَشْهُرٍ فِي ثَلَاثِ الْبَاقِي

### ﴿ بَاب ﴾

(الصَّاحِبُ<sup>(١)</sup>) عَلَى غَيْرِ الْمُدَّعَى بِهِ بَيْعٌ) إِنْ كَانَ الْغَيْرُ ذَاتًا فَيَشْتَرِطُ فِيهِ  
شُرُوطُ الْبَيْعِ (أَوْ إِجَارَةٌ) إِنْ كَانَ مَنَافِعَ (وَعَلَى بَعْضِهِ هِبَةٌ) أَيْ إِبْرَاءٌ فَلَا  
يَحْتَاجُ لِحُوزٍ (وَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ) لَا بِمَوْخَرٍ أَوْ ضَعِ وَنَجَلٍ أَوْ حَطِّ  
الْقَمَانِ وَأَزْبَدِكَ (وَمَنْ ذَهَبَ بِوَرَقٍ وَمَكَّنِيهِ إِنْ خَلَا وَعُجِّلَ) الصَّاحِبُ بِهِ  
وَمَعْنَى حُلُولِهِ أَنْ لَا يَشْتَرِطَ تَأْخِيرَهُ وَإِلَّا نَصَرَ (كَمَا يَأْتِي دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ)  
وَاحِدٌ (عَنْ مَائَتَيْهِمَا) لِأَنَّهُ أَبْرَأُ مِنْ بَقِيَةِ الدَّرَاهِمِ (وَعَلَى الْإِفْتِدَاءِ مِنْ بَيْنِ أَوْ  
الْمُسْكُوتِ) كَالْإِقْرَارِ (أَوْ الْإِنْكَارِ إِنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلِّ) شَرْطُ فِي  
الْإِنْكَارِ نَقْطُ عَلَى الْمُنْكَرِ لَا إِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا طَمَامٍ مِنْ بَيْعٍ (وَعَلَّاهُ الْمُسْكُوتِ)

(١) ابنُ عَرَفَةَ . الصِّلَحُ انْتِقَالُ عَنْ حَقٍّ أَوْ دَعْوَى بِمَوْضِعٍ لِرَفْعِ نِزَاعٍ أَوْ خَوْفٍ وَقَوْعَاهُ  
وَهُوَ ثَلَاثَةٌ . بَيْعٌ . إِجَارَةٌ . هِبَةٌ .

لا إن أخذه لأنه شهة سلف جر نفعا بسقوط الجين واشترط ابن القاسم الأول فقط وأصبح ان لا يتفقا على فساد فيجوز ما سبق لا إن ادعى بدراهم وطعام فأنكر أحدهما وصالح من الآخر برى (وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ فَلَوْ أَفْرَ بَعْدَهُ أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ) في بن قصرها على المدلين لا شاهد وبين (أَمْ يَعْلَمَهَا) وحاف على ذلك (أَوْ أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا) لبعد غيبتها والإعلان عند الحاكم (أَوْ وَجَدَ وَثِيقَتَهُ بَعْدَهُ) وقد أشهد أونسيها وحلف كالبينة (فَلَوْ نَفَضَهُ كَمَنْ لَمْ يُعْلِنِ) بالاشهاد (أَوْ يُقِرُّ) المدعى عليه عطف على المعنى (مِرًّا فَقَطْ) فشهد على جده أنه صالح ليقر ظاهرا فله نقضه ولو أسقط البينة حيث استرعى بيته على أنه غير ملتزم إسقاطها (فَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ عِلِمَ بِبَيِّنَةٍ وَلَمْ يُشْهَدْ) على أنه يقوم بها (أَوْ ادَّعَى ضِيَاعَ الصَّكِّ فَقِيلَ لَهُ حَقُّكَ ثَابِتٌ) به (وَأَتَى بِهِ فَصَالِحٌ ثُمَّ وَجَدَهُ) ولم يشهد على القيام به (وَ) جاز (عَنْ إِمَارَتِ زَوْجَةٍ) مثلا (مِنْ عَرَضٍ وَوَرِقٍ وَذَهَبٍ يَذْهَبُ مِنَ التَّرَكَةِ قَدَرُ مَوْرَثِهَا مِنْهُ) أى من الذهب الحاضر (فَأَقْبَلَ) وكذا بدراهم (أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ) أو العروض ليجتمع البيع والصرف في دينار وحضرت التركة كلها (وَحَضَرَ) جميعها (وَأَفْرَ الْمَدِينِ) إن كان في التركة دين (وَحَضَرَ) تأخذه الأحكام (وَعَنْ دَرَاهِمٍ وَعَرَضٍ تَرِكَ يَذْهَبُ) من غيرها فهو في حيز الاستثناء وكذا عكسه (كَبَيْعٍ وَصَرَفٍ) يجوز إن اجتمعا في دينار (وَإِنْ كَانَ فِيهَا دَيْنٌ) والصالح بعين فلا تكرار (فَسَكَبِيهِ) فيحرم إن كان الدين عينا كطعام بيع (وَعَنْ) دم (الْمَدِينِ) ثبت أولا (بِمَا قُلَّ وَكَثُرَ لَا غَرَرٍ كَرِطْلٍ مِنْ شَاةٍ) قبل سائرها (وَلِلَّذِي دَيْنٌ مِنْهُ) أى للمدين (مِنْهُ) أى من صالح على جنابته عمدا (وَلِإِنْ رُدَّ عَنْهُ) موالح به عن إنسكار أو دم عمد (بِعَيْنٍ رُجِيعٍ بِقِيَمَتِهِ) وكذا الاستحقاق والأخذ بالشفعة (كَيْسَاحٍ) المقوم مهره (وَخُلْعٍ) به وكان

جعل عوض كتابته أو قطاعة أو عمرى وتأتى له هذه المسائل فى الاستحقاق  
(وإن قتل جماعة أو قطعوا جاز صالح كـلِّ والعفو عنه) وأما تمدد المقتول  
فصالح القاتل عن واحد فقتل بآخر فلورثته رد الصالح لأنه إنما صالح ليحيى  
(وإن صالح مقطوع ثم نزى فمات فالولي لا له) الضمير للجاني (ردّه  
والقتل بقسامه) إلا أن صالح عنه وعما يؤول إليه وكان يفتى منه (كأخذهم  
الدية فى الخطأ) تشبيهه فى القسامه بعد نفى الصالح (وإن وجب لمرضى  
على رجل جرح عنده فصالح فى مرضه بأرضه أو غيره ثم مات من مرضه  
جاز ولزم) إذ له أن يفو بجائنا (وهل مطلقاً أو إن صالح عليه) وهو  
مذهب الأكثر واستشكله (ر) بأن الأمر آل لغير ماله الصالح لأن التحقيق  
أن للجرح مدخلاً فى الموت (لا ما يؤول إليه) فلا يعضى (تأويلان وإن  
صالح أحد وليين فللاخر الدخول معه) ولا رجوع على الجاني وله عدم  
الدخول ونصيبه من دية عمد (وسقط القتل كدعواك) بأولى (صلحته  
فأنكر) فإن نكل حلفت وأخذت الدية (وإن صالح مقرر بخطأ بماله  
لزمه وهل مطلقاً) إذ الراجح أن الإقرار لا يسرى على العاقلة (أو ما دفع  
تأويلان لا إن ثبت) الخطأ (وجعل لزمه) للعاقلة (وحلف ورد) ما صالح  
به إن زاد على حصته (إن طوالب به) أى بالصالح (مطلقاً) ولو تاف لأنه  
كالملوب (أو طلبه ووجده وإن صالح أحد ولدين) مثلاً عن دين لمورثهم  
(وإن عن إنكار فليس أحبه الدخول) وله أن لا يدخل فليس له  
فى الإنكار ولا بينة إلا البين (كحق لهم) أى الشخصين تشبيهه فى مطلق  
دخول أحدهما فيما قبضه الآخر (فى كتاب أو مطلق) بلا كتابة (إلا الطعام  
ففيه تردد) حقه تأويلان ويؤخره عن قوله (إلا أن يشخص) يخرج بشخصه  
ولو لحاضر (ويؤذر إليه) أى يرسل لشر يكه لقطع عذره (فى الخروج أو  
الوكالة فيمقتنع) فلا دخول له وهنا استثنى فى اللدونة الطعام فقبل من أصل

المسألة وهو قبض أحدهما دون الآخر وقيل من آخرها وهو عدم الدخول عند  
 الاعتذار والفهمان صحيحان لأن ما ذكره نسمة وهي بيع ولا يجوز في الطعام قبل  
 قبضه (وإن لم يكن) عند المدين (غير المقتضى) مبالغة في عدم  
 الدخول مع الاعتذار (أو يكون بكتابين) عطف على شخص فلا دخول  
 أيضاً (وفيما ليس لهما) أصله كأن يكون لكل سلامة باعاهما بثمان  
 واحد (وكتب في كتاب قولان) أرجحهما الدخول (ولا رجوع)  
 الغير القابض على صاحبه (إن اختار ما على الغريم وإن ملك) أو ما بيده  
 (وإن صالح) أحد متداخلين لكل خمسين (على عشرة من خمسينه)  
 لإثبات النون على إعرابه كحين (فلأخر إسلامها) ويقع الغريم بخمسين  
 (أو أخذ خمسة من شريكه وزجج) على الغريم (بخمسة وأربعين  
 مؤاخذه الآخر) من الغريم أيضاً (خمس ولأن صالح بمؤخر عن  
 مستهلك لم يجز إلا بدراهم قدر قيمته فأقل أو ذهب كذلك) لئلا يلزم  
 فسخ الدين في الدين (وهو مما يباع به) لا إن كان المستهلك ربوياً صالح منه  
 بمثله مؤخر وهذا يؤخذ من تشبيه الصالح بالبيع (كعبد أبق) من عندك ولزمك  
 قيمته فلا صالح عنها بمؤخر من غير جنسها أو أكثر منها (وإن صالح  
 بنفسه عن موضعتي عمد وخطأ فالشفعة ينصف قيمة الشقص) للعمد  
 (وبدئة الموضحة وهل كذلك إن اختلف الجرح) كنفس وبد فنفصان  
 أو مثالثة وهو الأظهر فما ناب العمدة بالقيمة ومقابل الخطأ فبدية (تأويلان)

### ﴿ باب ﴾

(شرط الحوالة<sup>(١)</sup> رضى المجيل والمحال قاط<sup>(٢)</sup>) (لا الحال عليه وفي اشتراط

(١) الحوالة صرف دين عن ذمة المدين بمثله إلى أخرى تبرا بها الأولى اه أقرب المسالك  
 (٢) في المجموع : ولا تصح على عدو فإن حدثت عداوة فالظاهر منه أن يقتضى بنفسه اه

حضوره وإقراره خلاف وحالة الاذن لا يشترط فيها الشرط (وثبتت  
 دين لازم) فلا يحال على المكاتب ويحيل سيده على مكانه (فإن أعلته  
 بعدمه) أى الحيل الحال بعدم الدين (وشرط البراءة صح) وكانت حمالة  
 لا بد من رضى الحال عليه حيث لم تشترط البراءة ويرجع بما أدى على الصواب  
 (وهل إلا أن يُنأس) الحال عليه (أو يموت) فيرجع الحال على الحيل  
 (تأويلان) أرجحهما عدم الرجوع مطلقاً حيث شرط البراءة (وصيغتهما)  
 مفهمهما ولو من غير مادتها على الراجح (وتحول المحال به وإن كتابة)  
 وتحل بتجيز العتق (لا) يشترط حلول المحال (عليه وتسأوى الدينين  
 قدرًا وصفةً) وتحوّل على الأدنى (تردد) أرجحه المنع حيث لم يرجع  
 بالباقي والعكس ممتنع قطعاً (وأن لا يكونا طعاماً من بئس) ولا يضر أحدهما  
 (لا كسفه عن ذمّة المحال عليه) أملى أم معدوم (ويتحول حق المحال  
 على المحال عليه وإن أناس أو جحد) بعد (إلا أن يعلم المحيل  
 بإفلاسه) أو جحده (فقط) دون علم الحال (وحالف على نفقه إن ظن) بالبناء  
 للجهول لا خصوص المدعى به (العلم) بين تهمة لا ترد على الصواب (فلو  
 أحوال بأشع على مشتر بالثمن ثم رد بعيب أو استحق لم تنفسخ) الحوالة  
 (واختير خلافه) وأنها تنفسخ وهو الصواب لكن اصطلاحه أنه لا يخفى من  
 عند نفسه ، وإيس كذلك فيهما بل قول أشهب ورجحه ابن راشد بالآف<sup>(١)</sup>  
 (والقول للمحيل إن ادعى عليه) بعد قبول الحوالة ، فأعدم الحال عليه  
 أو غاب (نفى الدين للمحال عليه) اللام بمعنى عن متعلقة بنفى أو على متعلقة  
 بدين (لا في دعواه وكالة أو سلفاً) لاحوالة وفي حش القول للمحيل أيضاً .

(١) هو محمد بن عبد الله بن راشد البكرى نسبة القفصى بلداً نزيل تونس . أخذ عن  
 العراقي وابن دقيق العيد وابن المنير والشمس الأصبهاني وغيرهم . له مؤلفات عدة منها الشهاب  
 الثاقب في شرح ابن الحاجب . عليه نهج الشراح بعده كابن هارون وابن عبد السلام .

( باب )

(الضمانُ شغلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) فإن ثبت عقد  
 إجارة قبله قدمت (كـ) ككاتبٍ ومأذونٍ إن أذن سيدهما، وزوجةٍ ومريضةٍ  
 (يشكك) واغتفر ماخف فوقه كالدبنار لأنه ليس تبرعاً محضاً (واتيسع ذو الرقِّ  
 يد إن عتق) حيث لم يردده السيد (وليس لسببه جبره عليه) بأزيد من ماله  
 (وعن الميت المفسس والضامن) ولو تأسل أو اختلفت الأنواع (والهوجل  
 حالاً) أو لدون (إن كان ممماً بمجل) وإلا فهو حط الغمان وأزيدك توثقاً  
 ويمتنع لأبعد ويموز للأجل (وعكسه) يضمن الحال على أن يؤجل (إن  
 أيسر غريمه) الآن لأنه كابتداء سلف بضامن (أو لم يؤبر في الأجل)  
 فإن كان العادة إيساره أثناءه كان التأخير في الإيسار سلفاً جرت نفع ضمان الإيسار  
 خلافاً لأشهب (وبالمؤبر أو المفسر) به (لا بالجبر) ولو بعضاً من كل  
 لما سبق (بدن) في شب بطلان ضمان الدالين لبعضهم في الأسواق لأنه  
 ضمان في الأمانات وفي عب صحته إذا لوحظ ما يلزم من العوض لكتفريط  
 وهو من المصالح وعمه في الفراض ونحوه (لازم أو آيل) إلى الإزوم  
 (لا كتابة) إلا أن يجعل المتق أو يشترط تمجيله أو كانت نجماً واحداً  
 (بل كجمل ودأين فلاناً) وأنا ضامن فإن لم يزد هذا فقروري قولي لا يلزم  
 به شيء كافى (ح) (ولزم فيما ثبت وهل) إن لم يعين شيئاً (يقيد بما  
 يعامل به) مثله وهو المذهب (تأويلان وله الرجوع قبل المائة بخلاف  
 الخاف وأنا ضامن به) فلا رجوع له قبل الخلف (إن أمكن استيفاءه  
 من ضامنيه) كما هو شأن الدين لا كحد (وإن جهل أو من له) كن  
 أخذ مال مورثه وتحمل بدنه فيلزم على الأقوى (وغير إذنه) أى المضمون  
 (كأدائه) أى الدين عنه (رفقاً لا عنقاً) ليضر بالمدين (فبد كثير أنه)  
 عنقاً (وهل إن علم بأبعه) وإلا مضى ووكل من يقبض (وهو الأظهر) اصطلاحه



المرجح (تأويلان لا إن ادعى على غائب فضمن ثم) قدم و (أنكر أو قال  
 ادع على منكر إن أم أنك به لقد فأنا ضامن ولَمْ يأت به إن لم يثبت  
 حقه) المدعى فيها (ببينة وهل بإقراره تأويلان) أحدهما القاء إقرار  
 الممسر (كقول المدعى عليه أجبني اليوم فإن لم أوافك) بأف بعد الواو  
 على الأحسن (فالذي تدعيه على حق) فلا يلزمه إن لم يجيء (ورجع) الضامن  
 (بما أدى ولو مقوماً) من جنس الدين فيه جمع بمنزله أو ما اشتراه به غير محابة  
 (إن ثبت الدفع) فإن لم يشهد على رب الدين وأنكر القبض فلا رجوع له  
 على المضمون ولو دفع بحضرة فان دفع من مال المضمون فعليه لأن المفرد في ترك  
 الشهاد من له المال (وَجَازَ صَلَاحُهُ عَنْهُ بِمَا جَازَ لِلْفَرِيمِ عَلَى الْأَصَحِّ) إلا  
 الدرهم من الدنانير ولو حالة وعن طعام السلم أجود منه أو أردأ (ورجع بالآقل  
 منه) أي من الدين (أو قيمته) أي ما دفع (وإن برى الأصل) كارت  
 رب الدين تركة للمدين (برى لا كسبه) كما إذا وهب لدين لأحمبل فيطلبه  
 (وعجل) إن شاء ربه (بموت الضامن ورجع وارثه بعد أجله) فإن كان  
 بالوجه وقف من التركة بقدر الدين كما في عجب (أو) موت (الفرم إن تركه)  
 وإلا بقي (ولا يطالب إن حصر الفریم مؤبراً) تناله الأحكام غير ملد  
 ولا ماطل ويمكن أن هذا معنى قوله (ولم يبعث إنيكاه عليه) على أنه بالنون  
 أي تسلطه وقيل الواو بمعنى أو وهو في الغائب ويقرأ بالثاء أوله مثلثة بعدها  
 موحدة أي إثبات مال الفریم والوفاء منه (والقول له في ملائمه) وحلف إن  
 نادى عليه العلم ورجح تصديق رب الدين في عدم الفریم حتى يثبت الحيل الملاء  
 انظر ح وبن (وأفاد شرط أخذ أيهما شاء وتقديمه) أي الحيل (أو) لا يطالب  
 إلا (إن مات) أحدهما (كشرط ذي الوجه أو رب الدين التصديق في)  
 شأن (الإخضرار) تبرأ وعدما يمين أولاً (ولم طاب المستحق بتخليصه  
 عند أجله) ولو بموت أو فليس الفریم وطالب الفریم بالدفع (لا بتسليم المال

إِلَيْهِ وَضَمِنَهُ إِنْ اقْتَضَاهُ لَا) إِنْ (أُرْسِلَ بِهِ) بِانْفَاقِهِمَا وَبِعْرَمِ الْمَدِينِ إِلَّا أَنْ  
يُوكَلَهُ رَبُّ الدِّينِ فَعَلَيْهِ (وَأَزِمَّةُ تَأْخِيرُ رَبِّهِ) الدِّينِ (الْمُفْسِرُ أَوِ الْمُوْشِرُ إِنْ  
سَكَتَ) شَرْطُ فِي الثَّانِي (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) حَتَّى حُلِّ الْأَجْلِ إِذَا الضَّمَانُ ثَابِتٌ  
(إِنْ حَافَ أَنْهُ لَمْ يُؤَخَّرْ مُسْقِطًا وَإِنْ أَنْكَرَ) أَيْ لَمْ يَرْضَ بِتَأْخِيرِ الْمَوْسِرِ  
(حَلَفَ) رَبُّ الدِّينِ (أَنْهُ لَمْ يُسْقِطْهُ وَأَزِمَّةُ) الضَّمَانِ وَسَقَطَ التَّأْخِيرُ أَصْلًا كَمَا  
فِي الْخُرُشِيِّ وَبِنِ رَدِّهِ عَلَى عِبِ (وَتَأْخَرُ غَرِيمُهُ) بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ) أَنْهُ  
أَخْرَجَ خُصُوصَ الْحَمِيلِ (وَبَطَلَ) الضَّمَانُ (إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ أَوْ فَسَدَتِ)  
الْكِفَالَةُ لِمَعْنَى فِيهَا (كَيْ جُعِلَ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِينِهِ) بِأَنْ وَصَلَ الضَّامِنُ أَمَّا إِنْ  
دَفَعَ رَبُّ الدِّينِ لِلْمَدِينِ فَخَازَ إِلَّا قَبْلَ الْأَجْلِ لَشَبْهِهِ بَضْعٍ وَتَجْعَلُ كَمَا فِي حَشٍ  
(وَإِنْ) كَانَ الْجَمْعُ (ضَمَانٌ مَضْمُونُهُ) لِلدِّينِ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ (إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ)  
مَعِينٍ وَإِلَّا فَهِيَ شَرَكَةٌ ذَمُّهَا كَمَا بَأْنَى (بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُ) سَلَامًا (كَتَرَضِهِمَا  
عَلَى الْأَصَحِّ) فَيَجُوزُ ضَمَانُ كُلِّ بَقْدَرٍ مَا يَضْمَنُهُ الْآخَرُ (وَإِنْ تَعَدَّدَ حَمَلَاءُ) وَلَمْ  
يَسْتَقِلْ أَحَدُ بِالْحَقِّ (اتَّبَعَ كُلُّ بَعْضِهِ) مِنْ قِسْمَةِ الدِّينِ عَلَى عَدَدِهِمْ (إِلَّا  
أَنْ يَشْتَرِطَ حَالَةً بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ) أَيْ وَخَذَ الْمُتَبَسِّرُ عَنِ الْمُتَعَذِّرِ (كَتَرَضِهِمْ)  
الْمَدَارَ عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ الضَّمَانِ فَيَأْخُذُ مِنْ شَاءَ وَلَوْ تَبَسَّرَ غَيْرُهُ وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ  
يَقُولَ أَيْكُمُ شَيْءٌ أَخَذْتُ مِنْ حَقِّي (وَرَجَعَ الْمُؤَدَّى بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ  
بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُتَقَى) بِدَلِّ مَفْعُولٍ مِنْ بَذِيرٍ (ثُمَّ سَاوَاهُ) فَيَا عَلَى الْبَاقِي فَهُمْ حَمَلَاءُ  
غَرَمَاءُ وَوَضَحَهُ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةً بِسِتِّ مِائَةٍ بِالْحَمَالَةِ) لِبَعْضِهِمْ (فَلَقِيَ)  
رَبَّ الدِّينِ (أَحَدُهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ) مِائَةً أَصْلًا وَخَمْسَمِائَةً حَمَلَةً (ثُمَّ إِنْ  
لَقِيَ) هَذَا الْمُؤَدَّى (أَحَدُهُمْ أَخَذَهُ بِمِائَةٍ) كُلُّ مَا عَلَى الْمُتَقَى مِنَ الْخَمْسَمِائَةِ  
الزَّائِدَةِ عَلَى مَا آدَاهُ الْأَوَّلُ عَنْ نَفْسِهِ (ثُمَّ بِمِائَتَيْنِ) مِساوَاةً فَيَا عَلَى الْبَاقِي (فَإِنْ  
لَقِيَ أَحَدُهُمَا) وَقَدْ غَرِمَ ثَلَاثَةً مِنْهَا عَنْ نَفْسِهِ مِائَةً (ثَلَاثًا أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ)  
حَصَّةً مِنَ الْمِائَتَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ (وَبِخَمْسِينَ وَسِتِّينَ) مِشَارَكَةً فِي الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ

الباقية (فإن لقي الثالث رابعاً أخذهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ) حصة من الخمسة  
والسبعين فانها عن الثلاثة (ومثلها) مشاركة في الخمسين (ثم) الرابع يرجع  
على الخامس (بائني عشر ونصف) حصة من الخمسة والعشرين (وبسطة  
توربع) مشاركة في حصة السادس وقد وضعنا تكميل العمل بجدول في الشرح  
(وهل لا يرجع بما يخصه أيضاً إذا كان الحق على غيرهم أولاً) نفى  
لأنني فيستووا في السك (وعليه الأكثر) راجع الأول المعتمد (تأويلان)  
ويصح جعل أولاً ظرفاً منونا أي قبل الجملة والثاني مطوى فإن كانوا ثلاثة  
والدين ثلاثمائة أخذت من أحدهم فأخذ من الثاني مائة وخمسين بانفاقها ظهرت  
عمرة الخلاف في الثالث فعلى الأول يرجع كل عليه بخمسين وعلى الثاني من لقيه  
أولاً ساواه فيأخذ منه خمسة وسبعين فإذا لقيه الآخر ساواه فيما زاد عليه من الغرم  
نفياً أخذ منه سبعة وثلاثين ونصف ثم يرجع كل على من اثنى أولاً بائني عشر  
ونصف أفاده بن عن المستأوى وهو حسن فتدبره (وصح) الضمان (بالوجه  
تولز وج رده) أي ضمان الوجه (وبرى) ضمان الوجه (بتسليمه له وإن  
يسجن) ولو لم يمكن تخليص الحق منه بأن منع منه لأنه كموته كافي بن رد على  
عب (أو بتسليمه نفسه لمن أمره) الضامن (به) أي بالتسليم (إن  
حل الحق) فيهما (و) بتسليمه (بغير مجلس الحكم) إن لم يشترط وبغير  
بلده) أي الشرط على أحد قولين أو الضمان (إن كان به) أي بغير بلد  
الشرط (حاكم ولو عديماً) راجع لأصل التسليم (ولاً) يسلمه (أغرم بعد  
خفيف تلوم إن قرئت غيبة غريمه كاليوم) واليومين وبتلوم في الحاضر  
أيضاً على الأظهر (ولا يسقط الغرم بإحضاره إن حكم لا) يغرم (إن  
أنبت) بعد الحكم (مدمه) أي المضمون قبل الحكم (أو موته) لأن الحكم  
لم يصادف محلاً (في غيبته ولو بغير باده) ما قبل المبالغا هو ما بعدها فلذا

قيل الأول راجع لعدم والثاني الموت (وَرَجَعَ) الضامن (بِهِ) أى بما غرم قبل  
ثبوت العدم أو الموت (وَ) صح الضمان (بِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ) لا في  
حقوق الله تعالى فلا تطلب (كَأَنَّا حَمِيلٌ بِطَائِهِ أَوْ اشْتَرَطَ نَفَى الْمَالِ أَوْ  
قَالَ لَا أَضْمِنُ إِلَّا وَجْهَهُ) من جزئيات ماقبله (وَطَلَبَهُ بِمَا يَقْوَى عَلَيْهِ)  
حيث علم موضعه وقرب (وَحَلَفَ مَا قَصَرَ وَغَرَمَ إِنْ قَرِطَ أَوْ هَرَّ بِهِ) أولوى  
مما قبله (وَعُوقِبَ) إن اتهم بتفريط ولم يغرم (وَهَلْ فِي مُطَاقِ أَنَا حَمِيلٌ أَوْ  
زَعِيمٌ) تطلق الزعامة على السيادة وضامن القوم له عليهم سيادة (أَوْ أَذِينَ)  
فعيل أى ملتزم قال تعالى وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم (وَقِيلَ)  
حفيظ (وَعِنْدِي وَإِلَى وَشِبْهِهِ) كفى (عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ)  
كأن على الثانية بمعنى فى (لَا إِنْ اخْتَلَفَا) قال قول للضامن أنه يضمن المال يمين  
(وَأَمَّ يَجِبُ وَكِيلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ) فى من العمل بوجوبه (بِالدَّعْوَى  
إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ ادَّعَى بَيِّنَةٌ بِكَالسُّوْقِ أَوْ قَفَّةٌ) أى المدعى عليه (الْفَأْضَى  
عِنْدَهُ) فان بعدت فهو قوله ولم يجب وكيل الخ .

### { بَاب }

(الشَّرِكَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ أَمُّ مَا مَعَ أَنْ تُسَمَّيَ<sup>(١)</sup>) محمله تصرف كل  
لنفسه ولصاحبه فى جميع المال (وَأَمَّا تَصِيحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ) غير  
الحجور ولوعداً وكافراً لم يعمل بمصيته فيصدق بما منها فإن شك ندب وبضمن  
من انفرد بالتصرف فى شركة الحجور رأس ماله وإن غر العبد بحرية  
فإن (وَأَزِمَّتْ بِمَا يَدُلُّ عَرَفًا) كالقول (كَاشْتَرَكْنَا) فيجوز تبرع أحدهما  
بعده بزائد عمل (بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرَفُهُمَا) ولم يخالف

(١) فى أقرب المسالك : الشركة عقد مالكي مالين فأكثر على التجار فيهما مما أو على

عمل بينهما بما يدل عرفاً اهـ

الوزن لا تهر ومسكوك حيث كثر فضل السكة (وَبِمَهْمَا مِنْهُمَا) مع الشروط السابقة (وَبَعَيْنٍ وَبِعَرْضٍ) ولو طاماماً (وَبِعَرْضَيْنِ) ولو أحدهما طعام (مُطْلَقاً) اتفقا أو اختلفا (وَكُلُّهُ) من العرضين يعتبر رأس مال في الشركة (بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أُحْضِرَ لَا فَاتَ إِنْ صَحَّتِ الشَّرِكَةُ) فإن فسدت فما بيع به فإن لم يعرف فالقيمة يوم البيع وإن حصل خلط الطعام فالمعتبر القيمة يومه (إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا) كجاءل صريتهما عند أحدهما شرط في اشتراكهما في الضمان المأخوذ من اللازم كما يفيد قوله (وَالْأَلَّا فَالْتَالِيفُ مِنْ رَبِّهِ وَمَا ابْتِيعَ بِغَيْرِهِ فَبَيْنَهُمَا) إن شاء المشتري (وَعَلَى الْمُتَلَفِ) ماله (نِصْفُ النِّمْنِ) إن كانت الشركة مناصفة (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَمْلَأَ بِالتَّلَافِ فَلَهُ وَمَلَيْهِ أَوْ مُطْلَقًا) ولو علم حيث أراد ذو التالف (إِلَّا أَنْ يَدْعَى الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ تَرُدُّ) اصطلاحه تأويلان وشرط الخلط فيما فيه حق توفية (وَلَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحُضُورِهِ) القيدان لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى اللفظ عدم اعتبارهما انظر ابن عرفة كذا في بن (لَا يَذْهَبُ) من طرف (وَبُورِقٍ) من آخر (وَلَا) (بَطْمَامَيْنِ) (١) وَلَوْ اتَّفَقَا ثُمَّ إِنْ أُطْلِقَا التَّمَرُّفُ وَإِنْ يَنْوَعُ فَمَقَاوِصُهُ) وفي اشتراكنا قولان أظهرهما عنان (وَلَا يَفْسِدُهَا إِنْ رَادَّ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ) يعمل فيه لنفسه حيث استويا في عمل الشركة (وَلَهُ أَنْ يَتَجَرَّعَ إِنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَفَّ كِبَارَةُ آلَةٍ وَدَفَعَ كِسْرَةً وَيُبْخِشُ) يرسل يشتري من بلد (وَبُقَارِضَ) وجزءه شركة وقيدتها اللفظ بانساع المال (وَبُودِغَ لِمُذَرٍّ وَلَا ضَمِينَ وَيُشَارِكُ فِي مُعِينٍ) بحيث لا تجوز يد الثالث (وَيَقِيلُ وَبُوتَى) بالنظر (وَيَقْبَلُ الْمَاعِيَبَ)

(١) قال في شرح المجموع : لعل ضميته أظهرها ما اقتصر عليه ابن الحاجب . بيع الطعام للتجر قبل قبضه من بيع الشركة والخلط ليس قبضاً وفيه أنه موجود في طعام من أحدهما . ومتأخرو المالكية تعودوا قبول الآراء غير المأثولة أو الممللة بمثل غير مقبولة ولا حجة لهم إلا قولهم : الفقه مسلم ١١

الذى باعه أحدهما فرد ( وَإِنْ أَبَى الْآخَرُ وَبُقِرَ بَدَيْنِ ) فى مال الشركة قبل  
التفرق كما سبق ( لِمَنْ لَا يَتَمُّهُمْ عَلَيْهِ ) وإلا فى ذمته ( وَيَتَبَيَّنُ بِالدَّيْنِ  
لَا النَّسْرَاءِ بِهِ ) إلا بإذن ( كَكِتَابَةِ وَعِثْقِ عَلَى مَالِ ) من العبد تشبيهه فى  
النفى ومن غيره كالبيع ( وَإِذْنُ لِعَبْدٍ فى تِجَارَةٍ أَوْ مُمْارَظَةٍ ) مع ثلث مفهوم  
قوله سابقاً ويشارك فى مدين ( وَاسْتَبَدَّ أَخَذُ قِرَاضٍ وَهُوَ سَعِيرٌ دَابَّةٌ بِلاَ إِذْنٍ  
وَإِنْ لِلشَّرِكَةِ ) ينبغى أن الواو للحال ( وَمُتَجَرِّ بِوَدِيعَةٍ بِالرَّبْحِ ) قبل هو  
فى الدابة رجوعه بحصة شريكه فى السكراء وفى ( ر ) أن النصف أجل فيوزع  
والنقل ليس فيه الربح فى الدابة ( وَالْخُمْرِ ) هو فى الدابة ضمانها إن حكم به  
حنفى أو فيما يغاب عليه من كالبرذعة ( إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ شَرِيكُهُ ) ويرضى ( بِتَعَدُّهِ  
بِالتَّجَرِّ فى الْوَدِيعَةِ ) فسيان ( وَكُلٌّ وَكَيْلٌ فَيُرَدُّ عَلَى حَاضِرٍ أَمْ يَقُولُ ) بيعه بسبب  
( كَالْفَائِضِ ) فيما سبق من قوله ثم قضى إن أثبت عمدة الخ ( إِنْ بَعْدَتْ غَيْبَتُهُ )  
كالشركة أو يومين مع الخوف ( وَإِلَّا انْتَظَرَ الرَّبْحُ وَالْخُمْرُ ) والعمل ( يَقْدَرُ  
الْمَالِكِينَ وَتَقْسُدُ بِشَرَطِ التَّفَاوُتِ وَالِكُلِّ ) إن عملاً قبل الفسخ ( أُجْرُ عَلَيْهِ  
الْآخَرِ ) أراد به ما يشمل الربح فيترادان بحسب الماين ( وَلَهُ التَّبَرُّعُ وَالسَّافُ )  
لغيره بغيره كما باتى ( وَالْهَبَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ ) وقبله غير الساف تفاوت ( وَالْقَوْلُ  
الْمُدْعَى التَّلَافِ وَالْخُمْرِ ) إلا لقربته ( أَوْ لَاخِذَ لِأَقْرَبِهِ ) أنه ليس للشركة  
( وَلِلْمُدْعَى النِّصْفِ وَحِجْلًا عَلَيْهِ فى تَفَاوُتِهِمَا ) ينبغى عنه عموم ما قبله  
( وَالِاشْتِرَاكِ ) عطف على لأخذ معمول مدعى واللام مقبولة ( فِيمَا بَيْنَهُمَا أَحَدُهُمَا  
إِلَّا لِبَيْتِهِ ) لمدعى الاختصاص به ( عَلَى كِبَارَتِهِ ) وهبته له هذا إن قالت  
نعم تأخر الإرث عن الشركة بل ( وَإِنْ قُلْتَ لَا نَعْلَمُ تَقْدِمَةُ أَحَدٍ ) ولا  
تأخره فإن علمت تقدمه دخل إلا أن يشهد بخروجه ( إِنْ شَهِدَ بِالْمُفَاوَضَةِ )  
شرط فى كون القول لمدعى الاشتراك ( وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ بِالْإِفْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّحِ

وَلِعُقِيمَ بَيِّنَةٌ بِأَخْذِ مَائَةٍ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ قَاتِلَانِ خَوْفٍ  
 دَعْوَى الرَّدِّ وَعَدُولُ الْقَاضِي مَحْمُولُونَ عَلَى قَعْدِ التَّوْتُقِ (أَوْ قَصُرَتِ اللَّذَّةُ)  
 لَا كَسَنَةَ يَصِلُ فِيهَا الْمَالُ (كَدَفَعَ صَدَاقَ عَنْهُ فِي أَنَّهُ وَنَ الْمُقَاوَضَةِ إِلَّا أَنْ  
 يَطُولَ كَسَنَتُهُ) بَلَا مَطَالِبَةٍ فَيَصْدُقُ الْمَدْفُوعُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ (إِلَّا  
 بَيِّنَةٌ بِكِبَارَتِهِ) اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبِلَ إِلَّا (وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ) نَآخِرُهُ كَمَا سَبَقَ  
 (وَإِنْ أَقَرَّ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ) وَإِلَّا فَدَسَبَقَ (فَهُوَ شَهِيدٌ فِي غَيْرِ  
 نَصِيْبِهِ) فَيَحْتَاجُ لِلْمَدَالَةِ وَتَسْكُلَةُ النَّصَابِ (وَأُنْفَيْتَ نَفَقَتَهُمَا وَكَوَسُهُمَا وَإِنْ  
 يَبْلَدَيْنِ مُخْتَلَفِي السَّعْرِ كَعِيَالِهِمَا إِنْ تَقَارَبَا وَإِلَّا حَسَبًا كَانْفِرَادٍ أَحَدِهِمَا يَدُ  
 أَى بَمَا ذَكَرَ مِنَ الْعِيَالِ وَالْإِنْفَاقِ كَافِي بِنَ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لَعَلِّ (وَإِنْ اشْتَرَى)  
 مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ (جَارِبَةً لِنَفْسِهِ فَلَا خَيْرَ رَدِّهَا) لِلشَّرِكَةِ أَوْ يَتَقَبَّضُ بِنَفْسِهِ  
 الثَّمَنَ (إِلَّا لِلْوِطْءِ بِإِذْنِهِ) لَا مَفْهُومَ لِلْوِطْءِ فَلَا حَسَنَ نَسْخِهِ زِيَادَةً أَوْ قَبْلَ بِإِذْنِهِ  
 فَيَتَمَيَّنُ الثَّمَنُ (وَإِنْ وَطِئَ جَارِبَةً لِلشَّرِكَةِ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِهِ وَحَلَّتْ) وَهُوَ  
 مُوسِرٌ (فَوُتِّمَتْ) وَوَاحِدٌ وَهُوَ أُمُّ وَلَدٍ (وَإِلَّا) تَحْمِلُ أَوْ أَعْمَرَ (فَلَا خَيْرَ لِبَقَاوَتِهَا)  
 لِلشَّرِكَةِ وَالْوَلَدِ حَرٍّ (أَوْ مُتَوَاتِنَهَا) يَعْنِي تَقَوُّبُهَا وَتَبَاعُ إِنْ أَعْمَرَ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ  
 شَرَطًا نَفَى الْإِسْتِيزَادَ) بِالتَّصَرُّفِ (فَعَيْنَانُ وَجَازَ لِدَى طَيْرٍ) ذَكَرَ (وَذَى  
 طَيْرَةٍ) أَنْتَى (أَنْ يَتَفَقَّأَ عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ) وَطَيْرٌ كُلُّ عَلَى مَلِكِهِ وَضِمَانِهِ  
 وَكَذَا إِذَا تَعَدَّدَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَا إِنْ اسْتَقْلَ ذَكَرَ أَحَدَهُمَا بِأَنْشَاءِ وَلَا نَحْوِ الدَّجَاجِ  
 مِمَّا يَحْتَاجُ الْأُمَّ فَقَطْ وَلَوْ أَنَّكَحَ الرَّقِيقَانِ عَلَى ذَلِكَ ثَبِتَ بَعْدَ الْبِنَاءِ بِهَرِ الْمَثَلِ  
 وَالْأَوْلَادُ لِلْمَالِكِ الْأُمِّ وَلَوْ دَفَعَ شَخْصٌ بِيضًا لِدَى طَهِيرَةٍ فَالْفِرَاحُ لِرَبِّهَا وَلِلدَّافِعِ  
 مِثْلُ الْبَيْضِ كَمَنْ دَفَعَ بَزْرًا لِمَنْ يَزْرَعُهُ فِي أَرْضِهِ كَافِي حَشٍّ وَغَيْرِهِ (وَ) إِنْ قَالَ  
 (اشْتَرَيْتُ وَلَكَ فَوَكَالَةً وَجَازَ وَانْقَضَى عَنِّي إِنْ آمَنَ بِقَوْلِي وَأَبِيعُهَا لَكَ) لِأَنَّهُ سَلَفَ

بنفع (وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا) فيما نقد (إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَاحِدٌ مِنْهَا فَسْكَالٌ مِنْ وَإِنْ  
أَسْلَفَ غَيْرُ الْمُشْتَرِي جَازَ إِلَّا لِكَبِيرَةِ الْمُشْتَرِي) ووجاهته لما سبق (وَأَجِيرَ)  
من أبي الشركة في الطرفين (عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ لَا يَكْسِفُ وَفَنِيَّةِ)  
ووليمة (وَعِزُّهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَّكَأْ) ولم يندر بعدم انتشارك وإن بقرينة (مِنْ  
تُجَارِهِ) أي الشيء ولو بغير ذلك السوق ولو لم يكن من التجار (وَهَلْ وَلَوْ فِي  
الرِّقَاقِ لَا كِبِيَّتُهُ قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الجبر في الرقاق ولو نافذاً (وَجَازَتْ<sup>(١)</sup>  
بِالْعَمَلِ إِنْ انْتَحَدَ وَتَلَاَزَمَ) كواحد ينسج والآخر يُدَوِّرُ (وَتَسَاوَيَا فِيهِ أَوْ  
تَقَارَبَا) يعني أخذ كل ما يساوي له أو يقاربه بالعرف (وَحَصَلَ التَّمَاوُنُ وَإِنْ  
بِمَكَانَيْنِ) تصرفا فيهما والنفاق واحد (وَفِي جَوَازِ إخراجِ كُلِّ آلَةٍ وَاسْتِجَارِهِ  
مِنْ الْآخِرِ أَوْ لَا بُدَّ) للجواز ابتداء (مِنْ مِلْكٍ أَوْ كِرَاءٍ) من غيرهما  
(تَأْوِيلَانِ كَطَبِيبَيْنِ) اتحدا طبياً أو تلازما كواحد يخرجُ الغشاوة والآخر  
يُكْشِلُهُمَا (اشْتَرَاكَ فِي الدَّوَاءِ وَصَائِدَيْنِ فِي الْبَازِينِ) أو الكلابين (وَهَلْ وَإِنْ  
افْتَرَقَا) في الملك أو الطلب أو لابد من الاجتماع فيهما (رُويَتْ عَلَيْهِمَا وَحَافِرَيْنِ  
بِكُرِّ كَارٍ وَمَعْدِنٍ وَلَمْ يَسْتَحِقْ وَارِثُهُ بَنِيَّتُهُ وَأَفْطَمَهُ الْإِمَامُ وَقِيَدَ بِمَا  
إِذَا لَمْ يَبْدُ) وفي حش تبعاً لشب ضعف القيد (وَلَزِمَهُ) عمل (مَا يَقْبَلُهُ  
صَاحِبُهُ وَصَمَانُهُ) إلا أن يقبله بعد طول غيبته (وَإِنْ تَفَاصَلَا) بعد قبوله  
(وَأَلْفَنِي مَرَضٌ كَيَوْمَيْنِ وَعَيْنَيْتُهُمَا لَا إِنْ كَثُرَ) فيرجع بما يخضعه من كراء  
الثلث وما أتى بينهما (وَفَسَدَتْ بِاشْتِرَاطِهِ) أي إلغاء الكثير (كَكَثِيرِ الْآلَةِ)  
يتبرع به أحدهما في صلب المقدر (وَهَلْ يَكُنِّي الْيَوْمَانِ كَالصَّحِيحَةِ) الغان كما  
قال بن أن أصله في الصحيحة خرفت في بالكاف أي هل يبنى من الكثير  
يومان أي وأما الفاسدة فلا يبنى فيها شيء اتفاقاً (تَرَدُّدٌ وَ) فسدت (بِاشْتِرَاقِهِمَا



فِي الذَّمِّ أَنْ يَشْتَرِيَ) شَيْئًا بِمَا مَالٍ مَعِينًا تَضَامَةً فِيهِ بِالسُّوْبَةِ كَمَا سَبَقَ (وَهُوَ  
بَيْنَهُمَا وَكَبَيْعٍ وَجِيهِ مَالٍ خَامِلٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِئْخِهِ) (وَالْمَشْتَرَى الرَّدْفَانِ قَاتِ  
قَالَ أَفَلْ مِنَ التَّمْرِ وَالْقِيَمَةِ وَالْوَجِيهِ جَمْعٌ مِثْلُهُ (وَكَذِي رَحَى وَذِي بَيْتٍ وَذِي دَابَّةٍ  
لِيَمْعَمَكُوا إِنْ أَسَاوُا السِّكْرَاءَ وَتَسَاوَوْا فِي الْغَلَّةِ وَتَرَدُّوا الْأَثَرَةَ) (بِحَسَبِ  
مَالِكٍ) (وَإِنْ اشْتَرِطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ) (لَا مَفْهُومَ لَهُ) (فَالْغَلَّةُ لَهُ وَعَلَيْهِ  
كَأَوُّهَا وَقُضِيَ عَلَى شَرِيكَ) (وَلَوْ وَقَفَا مَعَ مَالِكٍ فِيهِ مِثْنِي مِنْ بَيْعِ الْوَقْفِ بِقَدْرِ  
التَّمْعِيرِ) (فِيهَا لَا يَنْقَسِمُ) (كِحَامِ) (أَنْ يُعْمَرَ أَوْ يَبْعَثَ) (لَنْ يَمُرَّ) (كَذِي سَفَلٍ  
إِنْ وَهَى) (تَشْبِيهِ فِي الْجَبْرِ السَّابِقِ) (وَعَلَيْهِ) (أَيُّ الْأَسْنَلِ) (التَّمْلِيْقِ) (لِلْأَعْلَى  
(وَالسَّفَلِ) لَا الْبَلَاطِ) (وَكُنْسُ مِرْحَاضٍ) (وَفِي السِّكْرَةِ خِلَافَ وَعَمَلٍ بِالْعَرَفِ  
وَالْإِخْرَاجِ دَابَّةً مَانَتْ عَلَى رِجْلِهَا) (لَا سَلْمٌ وَبَعْدَهُ زِيَادَةُ الْهَلَاكِ إِلَّا الْخَفِيفُ  
وَالسَّفَلُ لِلْأَسْفَلِ) (لَا مَالًا يَقْضَى عَلَيْهِ بِهِ) (وَالدَّابَّةُ لِلرَّائِبِ) (وَالْقَدَمُ أَوْ مِنْ  
عَلَى الظَّهْرِ عَلَى غَيْرِهَا وَالْجَنْبَانِ بَيْنَهُمَا كَالْمُعْلَمَيْنِ) (لَا مُتَعَلِّقٍ بِالْجَارِ) (إِلَّا الْقَرِيبَةُ  
أَوْ عَرَفَ) (وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَى إِذْ أَبْيَا فَالْغَلَّةُ لَهُمْ وَتَسْتَوِي فِيهِمْ مَا أَنْفَقَ)  
وَلَوْ أَذْنُوا وَلَمْ يَطْلَعُوا إِلَّا بَعْدَ الْإِصْلَاحِ لَرَجَعَ فِي ذَمِّهِمْ) (وَالْإِذْنُ فِي دُخُولِ جَارِهِ  
لِإِصْلَاحِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ) (كَخَشْبَةٍ وَمَتَاعٍ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ) (وَبَقِيَّتُهُ) (أَيُّ الْجِدَارِ  
بِالْقِرْعَةِ) (إِنْ طَلَبَتْ) (فِي طَوْلِهِ مِنَ الشَّرْقِ الْمَغْرِبِ) (لَا يَطْوِلُهُ عَرْضًا) (الْأَحْسَنُ  
حَذْفُ قَوْلِهِ بِطَوْلِهِ أَوْ تَقْدِيرُهُ عَلَى لَا وَالْعَرْضُ الذَّنْحُ فَلَا يَقَعُ إِلَّا تَرْضَايَا لَثَلَا يَخْرُجُ  
الْأَسْمُ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ فَإِنْ مَنَعَ مِنَ الْقِسْمِ مَانِعٌ كَخَشْبَةٍ مَغْرُوزَةٍ تَقَابَلَا. فَنِ صَارَ لَهُ أَزَالُ  
غَيْرُهُ) (وَبِإِعَادَةِ السَّائِرِ لَغَيْرِهِ أَنْ هَدَمَهُ إِلَّا لِإِصْلَاحٍ أَوْ هَدَمَ بِنَفْسِهِ) (وَلَوْ نَادَرَ  
عَلَى رَدِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَاكَ) (وَيَهْدَمُ بِنَاءَ بَطَرٍ يَوْرٍ وَلَوْ لَمْ يَفْضَرْ)  
أَوْ أَصْلَهَا مَالِكٌ اسْتَفْرَقَ مَدَّةَ الْحَيَازَةِ وَرَبَّهُ سَاكِنٌ (وَيُحْلُسُ بِأَعْيَةِ بِأَفْزِيَةِ الدُّوْرِ  
لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَ) (وَلَا تَحُلُ أَجْرَةٌ عَلَى مَا قَضَى بِهِ) (وَالسَّابِقُ) (لِلْبَاحِ) (كَتَمْعِهِ)

وقضى من اشهر فيه بموضعه (وَسَدَّ كَوْفَهُ) بما هما (فُتِحَتْ أُرِيدَ سَدُّ خَلْفَهُمَا) حيث اشرفت بنهر سلام (وَيَمْتَنِعُ دُخَانُ كَحْمَانٍ وَرَاحِمَةٍ كَدَّ بَاغِرٍ) حدث ذلك (وَأَنْذَرِ قَبْلَ بَيْتِ) بضر غباره كالنفوذ في الطريق ولو على بابه (وَمُخِرَةٍ بِحِدَارِ) كحدث بئر أو رحي (وَأَصْطَلَبِلِ أَوْ حَانُوتٍ قُبَالَةَ بَابٍ وَقَطَعَ مَا أَسْرَمَ مِنْ) (أَغْصَانِ شَجَرَةٍ بِحِدَارِ إِنْ تَجَدَّدَتْ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجحهما قطع ماضر أيضا كأن صدر عليها السراق بخلاف الخربة فيحترق من جارها (لَا مَانِيَهُمْ ضَوْءُ أَوْ شَمْسٍ أَوْ يَمْرُحُ إِلَّا لَا يُنْذَرِ) كالريح من طاحونة (وَعَلُّوْ بِنَاءٍ) إلا الذي وفي مساواته ولان ويجوز له شراء العالي (وَصَوْنٍ كَسَكَمَدٍ) وقصر مالم يشتد ويدم (وَبَابٍ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَرَوْشَنٍ وَسَابَاطٍ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَإِلَّا فَسَكَلَيْكَ لِحْمِجِيهِمْ) لا بد من إذن من يمر تحته وقيل لا فرق بين النافذة وغيرها يجوز مالا بضر ورجح (إِلَّا بَابًا نُسَكَبَ) عن مقابله أو أذن وللوضع غير النافذة (وَصُودَ مَخْلَةٍ وَأَنْذَرَ بِطُلُوعِهِ وَنُدْبَ أَعَارَةِ حِدَارِهِ) لجاره (لِغَرَزٍ خَشَبَةٍ أَوْ إِرْفَاقٍ بِمَاءٍ وَفَتَحُ بَابٍ وَلَهُ) إن أعار عرصته لبنا غير مقيد بمدة (أَنْ يَرْجِعَ وَفِيهِمَا مَنْ دَفَعَ مَا أُنْفِقَ أَوْ قِيَمَتَهُ) أو لحكاية خلاف موضعيهما (وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَخِلَافَتِهِ) بمثل الثماني على الشراء بالثنين أو عدم الشراء أصلا (تَرَدُّدُ) حقه تأويلان.

(فصل) (لِإِنْ فَسَخُ الْمُزَارَعَةِ إِنْ لَمْ يُبْذَرْ) فيلزم بقدر البذر كاف (ر) وكراء الأرض لازم (وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمَا مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَمْنُوعٍ) وهو الطعام كحل النحل أو ما تنبته<sup>(١)</sup> كقطن لا كخشب مفرة (وَقَابَلَتْهَا مُسَاوٍ وَنَسَاوِيًا) مؤداهما واحد إن لم يأخذ كل بقدر ما من جهته (إِلَّا لَتَبَرُّعٍ بَعْدَ الْعَقْدِ) فلا يضر (وَخَلَطُ بَذْرِ إِنْ كَانَ) منهما والمراد به ما يشمل الزريعة (وَلَوْ بِإِخْرَاجِهِمَا) مما وهذا قول ، والثاني لا يشترط الخلط (فَإِنْ لَمْ يَنْبُتْ بَذْرُ أَحَدِهِمَا

(١) لورود النوى عن الخبارة وهي كراء الأرض بما تنبته .

وَعُلِمَ لَمْ يُحْتَسَبَ بِهِ إِنْ غَرَّ وَعَلَيْهِ وَمِثْلُ نِصْفِ الثَّابِتِ ( وما عمل شريكه  
في البئر وكراء أرضه إذ الفرض فوات الإبان (وإلا) غر (فمـ) لى كل نِصْفُ  
بُذْرٍ الْآخِرِ وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا كَانَ تَسَاوِيًا فِي الْجَمْعِ ) العمل والبذر والأرض  
(أَوْ قَابَلْ بَذْرَ أَحَدِهِمَا عَمَلٌ) والأرض بينهما (أَوْ) قال العمل (أَرْضُهُ  
وَبَذْرُهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذْرِهِ ) لجموع البذر  
لأن أخرج ثلثي البذر وله النصف لأن بعض البذر في مقابلة الأرض (وَلَا أَحَدُهُمَا  
الْجَمْعُ إِلَّا الْعَمَلُ) وهى مسألة الخامس (إِنْ عَقْدًا يَلْفُظُ الشَّرِكَةُ لَا الْإِجَارَةَ)  
للجهالة (أَوْ أُطْلِقَا كَالْفَاءِ أَرْضٍ) لها بال (وَتَسَاوَايَا غَيْرَهَا) تشبيهه فى الفساد  
للتفاوت (أَوْ لِأَحَدِيهَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ) والآخر للبذر (حَتَّى الْأَصَحُّ)  
اصطلاحه الأرجح ولو حذف رخيصة لحسن (وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَسَكَّفَتْ عَمَلًا)  
يعنى وجوده منهما ولو لم يـ (تساويا (فبَيْنَهُمَا) على حسب العمل (وَتَرَادَا غَيْرُهُ)  
من البذر وأجرة الأرض بنسبة ما أخذ كل (وَالَا) بأن انفرد أحدهما بالعمل  
(فَالْعَامِلُ) الزرع (وَعَلَيْهِ الْإِجْرَةُ كَانَ لَهُ بَذْرُهُ عَمَلٌ أَوْ أَرْضٌ) وهـ  
فيغرم مثل البذر (أَوْ كُلُّ إِسْكَالٍ) فإن لم يكن للعامل غير العمل كان عقد  
الخمس بغير الشراكة فله أجرته والمراد بالعمل الحث للجهالة غيره

### ﴿ بَاب ﴾

(صِحَّةُ الْوَكَالَةِ<sup>(١)</sup>) بفتح الواو وكسرهما (فِي قَابِلٍ لِلنِّيَابَةِ مِنْ عَقْدٍ  
وَفَسْخٍ وَقَبْضٍ حَقٍّ وَعَقُوبَةٍ) كقصاص (وَحَوَالَةٍ وَإِزَاءٍ وَإِنْ جَمِلَهُ الثَّلَاثَةُ)  
المبرى والمبرى والوكيل وحج على ماسبق ووظيفة فيه يتحقق له وهو الوكيل على  
ما تراضيا حيث لم يخالف شرط واقف والفرع محل خلاف (وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ

(١) الوكالة نيابة فى حق غير مشروطة بموته ولا أمانة اه أقرب للمالك

وَأِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ) التوكيل وإن رضى بالتمدد جاز (لَا إِنِّ) فَأَعَدَّ خَصْمُهُ  
 كَثَلًا (مجالس شيخنا الكاف زائدة إذ لا يضر ما دونها وما زاد أولوي  
 (إِلَّا إِعْذَارٌ) كلفه لا خاصه إن آذاه (وَحَلَفَ فِي كَسْفٍ) ونذر اعتكاف  
 أنه ما توصل بذلك للتوكيل وعلى المرض الخفي (وَأَيْسَ لَهُ حِفْظٌ) أى جدد  
 مجالسة الوكيل ثلاثاً (مَزَلُهُ) وقبلها لا يلزمه ما فعل إن أعلن عند الحاكم أو أشهد  
 بعزله ولم يفرض في إعلانه (وَلَا لَهُ مَزَلٌ نَفْسِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ) إِن لَمْ يُفَوِّضْ لَهُ  
 أَوْ يَجْعَلْ لَهُ وَيَخَصِّمِهِ اضْطَرَّارُهُ إِلَيْهِ) أى إلى جعل الإقرار للوكيل (قَالَ)  
 للمازرى (وَأِنْ قَالَ أَقْرِ عَنِّي بِأَنْتَ فَإِقْرَارٌ) وقيس عليه أبره إبراء (لَا فِي  
 كَيْمَيْنِ) محترز قابل النيابة (وَمَعْصِيَةٍ كَظِمَّ أَرٍ) بخلاف الطلاق ولو فى الحيض  
 مثلاً لأن النهى عارض (بِمَا يَدُلُّ مَرْفَعًا لَا بِمُجَرَّدٍ وَكَذَلِكَ حَتَّى يُفَوِّضَ)  
 بخلاف الوصية فتعمم للحاجة (فَيَمْضِي النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَغَيْرُ النَّظَرِ) وهو  
 ما لا تنمية فيه كعق (إِلَّا الطَّلَاقَ وَإِنْكَاحَ بِكُرِّهِ وَبَيْعَ دَارِ سُكْنَاهُ  
 وَغَيْرِهِ) المرغوب فيه فلا يمضى ذلك إلا بنص خاص (أَوْ يُعَيِّنَ) للوكيل عليه  
 مقابل يفوض (بِنَصٍّ أَوْ قَرْبَنَةٍ وَتَخَصُّصٍ) للوكيل عليه (وَتَقْيِيدٍ بِالْعُرْفِ)  
 كدواى والعرف أنها الحير أو عمامة والعرف أنها بيضاء (فَلَا يَمْدُهُ) أى  
 ما خصه العرف (إِلَّا عَلَى بَيْعٍ فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ أَوْ اشْتِرَاءُ فَلَهُ قَبْضُ  
 الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَعْيَبِ) إِن لَمْ يُعَيِّنْهُ) أى المشتري (هُوَ كَلُّهُ) أو كان مفوضاً  
 (وَطَوَائِبَ) الوكيل (يَتَمَنَّى وَمُتَمَنٍّ مَا لَمْ يُصَرِّحْ بِالْبَرَاءَةِ كَبَعْثَنِي فُلَانٌ  
 لِقَائِهِ لَا لِأَشْتَرِي مِنْكَ) ولو زاد له (وَبِالْمُهَذَّةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ) أنه وكيل  
 كالسمسار (وَالْعَيْنِ فِي الْمُطْلَقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ)  
 ولا يبقى باللائق (فَتَرَدُّدٌ) مفعولاً وبلان (وَتَمَنُّ الْمِثْلِ وَالْأَخِيرُ) والخير فى الطعام  
 إذا قبضه الوكيل وإلا لزم بيعه قبل قبضه فإنه يتعدى به صار له وفى البيع أنه أن يرد ويلزم

الوكيل القيمة إذا فات (كأنك لو س) باعها (إلا ما شأنه ذلك ليخفته) كالمقول  
 (كصرف ذهب) قبل الشراء به (بفضة) تشبيهه في الخيار (إلا أن يكون  
 الشأن) أي المادة والمصلحة (وكمخالفته) مشتري عين أو سوق أو زمان أو بيعه  
 بأقل أو اشتراؤه بأكثر كثيراً) الأكثر أن القيد للثاني كما في بن  
 (لا كد ينكرين في أربعين) فالقليل نصف العشر (وصدق في دفعهما) من  
 عنده (وإن سلم) السلعة لموكله (ما لم يطل) لغير عذر فلا يصدق في الزيادة  
 (وحيث خالف في اشتراء لزمه إن لم يرضه موكله) وأما إن اشترى  
 ما أمره به لنفسه ففي ح خلاف صدر بأنه يقبل بعينه إن اتهم (كذي عيب)  
 اشتراه فيلزمه إن لم يرضه موكله (إلا أن يقل) العيب (وهو قرصة أو)  
 خالف (في بيع فيخبر موكله) على ماسبق (ولو ربوياً بمثل) بناء على  
 أن الخيار الحكى ليس كالشرط فلا تلزم النسبة (إن لم يلتزم الوكيل  
 الزائد على الأحسن) قيد في التخيير (لأن زاد في بيع أو نقص في اشتراء  
 أو اشترياً) عاقد على عينا (فاشترى في الذمة) حالا (ونقدتها وعسكره  
 أو شاء يدينار فاشترى به اثنتين) فيهما الصفة (لم يمسكن أفرادهما إلا  
 خير في الثمانية) بما بنو بها (أو أخذ في سلك) بعد عقده (سجلاً أو رهناً  
 وضيمه قيل عليك به ورضاك وفي) ثمن (ذهب في) قوله بع (بدرام  
 وعكسه) ولا تفاوت (قولان) في بن ترجيح الزوم (وحيث يفعله في  
 لا أفعله إلا بنية) في الفتوى كما سبق (ومنع ذمي في بيع أو شراء  
 أو نقاض) إلا باطلاع المسلم (وعدو على عدوه) ككافر على مسلم<sup>(١)</sup>  
 (والرضى بمخالفته في سلم إن دفع له الثمن) مما يعرف بعينه قبل القبض

(١) في المجموع وشرحه : وكره توكل مسلم لدى لنوع الإذلال ولذا في ح لا يوكل الرجل  
 أباه في تخليص حقه فان تحقق الإذلال حرم أو لم يتوصل الذي لحقه بغير ذلك جاز اه

والحلول لفسخ الدين الواجب بالخالفة في مؤخر وفي الطعام بيمه قبل قبضه  
(وَيَبِيعُهُ لِنَفْسِهِ) إلا برضى الموكل أو تنافى رغبات المشتري (وَتَحْجُورِهِ  
بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ) غير المحجور كـ كتاب ومأذون (إِنْ لَمْ يُكْتَبِ  
وَاشْتَرَاؤُهُ مَنْ يَفْتَقِرُ عَلَيْهِ) أى على الموكل (إِنْ عِلِمَ) بالقراءة ولو لم يعلم  
الحكم (وَلَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكََّلُهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ) أى على الوكيل إن أبسر وإلا  
بيع بحسبه والولاء للموكل (وَالْأَمْرُ) بأن لم يعلم أو عينه (فَقَالَى أَمْرِهِ) وشراء من  
يعتق على الوكيل لا يؤثر (وَتَوَكَّلْهُ إِلَّا أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ) للموكل عليه (أَوْ  
يَكْثُرُ) والمفوض التوكيل (فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بِعِزْلِ الْأَوَّلِ) أو موته بل  
يمزل الأصل كوكيل بعد وكيل لا إن قال وكيل لك (وَفِي رِضَاؤِهِ) أى للموكل (إِنْ  
تَعَدَّى بِهِ) أى بالتوكيل في السلم لأنه ماخالف الأمر . ومنعه لما سبق (تَأْوِيلَانِ  
وَرِضَاؤُهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ) مما لا يعرف بعينه (بِمُسْمَاةٍ) بدل من  
سلم ويحمل على الزيادة في الثمن لثلاث بتكرر مع ما سبق (أَوْ) خالف فباع (بِذَيْنِ)  
فيه تنوع الرضى حيث خالف المسمى أو كثر (إِنْ قَاتَ وَبِيعَ) لدين (فَإِنْ وَفَى بِالْقِيَمَةِ)  
حيث لا تسمية (أَوْ التَّسْمِيَةِ) فالأمر ظاهر (وَالْأَمْرُ) الوكيل مابق (وَلَمْ يَسْأَلِ)  
الوكيل (غَرِمَ التَّسْمِيَةِ) أو القيمة الآن (وَيَصِيرُ لِيَقْبِضَهَا) من المشتري (وَبَدَعَ  
الْبَاقِي) إن كان للموكل (جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا) أى التسمية أو القيمة  
(فَأَقْلُ) فإن كانت قيمته اثني عشر لكونه خمسة عشر مثلاً وللمسمى عشرة  
فقد فسخ الدرهمين في خمسة (وَلَمْ أَمَرَ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ) من فروع  
مقابلها (أَغْرِمَ التَّسْمِيَةَ أَوْ الْقِيَمَةَ وَاسْتَوْنِي بِالْعُلَامِ لِأَجَلِهِ) حتى يقبض  
(فَبِيعَ وَغَرِمَ النِّقْصَ وَالزِّيَادَةَ لَكَ وَضَمِنَ إِنْ أَقْبَضَ الدِّينَ وَلَمْ يُشْهَدْ)  
فأنكر القابض (أَوْ بَاعَ بِكُلِّ طَعَامٍ نَقْدًا) لا مفهوم له (مَا لَا يُبَاعُ بِهِ) وفات  
كما سبق وأعاد له قوله (وَأَدْعَى الْإِذْنَ فَنُوزِعَ) فالقول للموكل في عدمه  
(أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيْئَةُ) به (فَشْهَدَتْ بَيْئَتُهُ بِالْقَلْفِ) لأنه

كذبها ( كالمِدْبَانِ ) أنكر المعاملة فشهدت بيعة بالدين فقامت أخرى بالأداء  
وأما في الحدود أنكر أن يكون قذفه فأثبتت العفو والأصول من العتار  
ادعى عليه جاره فأنكر أن تكون جرت في ملكه فأثبتت ثمرها منه  
فلا تسقط بالكذب ( وَلَوْ قَالَ غَيْرُ الْمَفْوضِ قَبَضْتُ وَتَلَفَ بَرِيءٌ وَلَمْ يَبْرَأْ  
الْفَرِيضُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ) على دفعه وبريء بقول المَفْوضِ ( وَأَزِمَ لَأَوْكَلٍ غُرْمُ  
الشَّمَنِ إِلَى أَنْ يَصِلَ لِرَبِّهِ ) ولو تلف مراراً من الوكيل ( إِنْ لَمْ يَدْفَعْهُ لَهُ )  
قبل العقد فيلزم الشراء الوكيل حيث لم يأمره بالشراء في الذمة ( وَصُدِّقَ فِي الرَّدِّ )  
الأحسن الدفع ( كَالْوَدْعِ ) فيشترط ألا يتوثق عليه عند قبضه ببيعة ( فَلَا بَوْخُرُ  
لِلْإِشْهَادِ ) التحقيق أن له التأخير ليستط عن نفسه اليمين لكن في بن عن ابن  
عرفة أن هذا نص الغزالي لا أهل المذهب ( وَلَا أَحَدَ الْوَكِيلَيْنِ ) للترتين  
( الْإِسْتِبْدَادُ ) ويحتمل عطفه على للمنوع فيحمل على للمعية كالوصيين مطلقاً  
( إِلَّا لِشَرْطٍ ) فيهما ( وَإِنْ بَعْتَ ) باموكل ( وَبَاعَ ) فَأَلَّوْلَ إِلَّا لِقَبْضِ ) من الثاني  
غير عالم كذات الوالين وفي الوكيلين الأول مطلقاً على ما في الخرشي ( وَلَئِكَ )  
باموكل ( قَبْضُ سَلَمِهِ لَكَ إِنْ ثَبَتَ بِبَيِّنَةٍ ) وليس للمسلم إليه أن يقول أرفع  
لمن عاملني ولا يكون المسلم إليه شاهداً للموكل أن المسلم له على أحد قولين كذا  
في الخرشي ( وَالْقَوْلُ لَكَ إِنْ ادَّعَى الْإِذْنَ ) لأن الأصل عدمه ( أَوْ صِفَةً لَهُ  
إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ ) بالثمن شيئاً ( فَرَعَمْتَ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِغَيْرِهِ ) وأشبهه ( وَحَلَفَ )  
واعترض حش ما في الخرشي من تقييد الثمن بما لا يعرف بيمينه ( كَقَوْلِهِ أَمَرْتُ  
بِبَيْعِهِ بِعَشْرَةٍ وَقُلْتُ بِأَكْثَرٍ وَأَشْبَهَتْ ) بقاء التأنيث والضمير للمثيرة ( وَفَاتَ  
الْمَبِيعُ بِزَوَالِ عَيْنِهِ أَوْ لَمْ يَفُتْ وَلَمْ تَحْلِفْ ) وحلف ( وَإِنْ وَكَلْتَهُ عَلَى أَخْذِ  
جَارِيَةٍ فَبَعَثَ بِهَا فَوُطِئَتْ ثُمَّ قَدِمَ بِأُخْرَى وَقَالَ هَذِهِ لَكَ وَالْأُولَى  
وَدِيعةٌ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ وَحَلَفَ أَخَذَهَا إِلَّا أَنْ تَقُوتَ بِكَوَلِّدٍ ) قال البدر

القرافي إنه مفوت أيضاً مع البيان المجرد عن البينة (أو تذيير) أو كتابة أو عتيق (إلا لبينة) على أن الأولى ودبعة فلا نفوت وبأخذ قيمة الولد إلا أن يبين مع البينة فرق (ولزم منك الأخرى وإن أمرته بما أتته فقال أخذتها بما أتته وخسين فإن لم تنفخ خيبت في أخذها بما قال وإلا) بأن فانت (لم يلزمك إلا المائة وإن ردت دراهمك لزيف فإن عرفها مأمورك لزمتك وهل وإن قبضت) السلمة (تأويلان وإلا) يعرفها (فإن قبلها حلفت وهل مطلقاً أو لمؤد) أى عسر (المأمور) فإن أبسر لم تحلف (مادفعت إلا جياداً في علمك) وأنت لا تعرفها من دراهمك (ولزمته تأويلان) جواب هل (وإلا) يقبلها والموضوع أنه لم يعرفها (حلف كذلك) مادفع لإجباداً (وحلف) بالثبوت (البائع) والمفعول محذوف أى الأمر أيضاً (وفي المبدأ تأويلان وانعزل يموت مؤكلاً) وفله الاخص (إن علم وإلا فتأويلان وفي عزله بعزله ولم يعلم خلاف) حيث لم يفرط الموكل في الإعلام (وهل لا تلزم أو إن وقعت بأجرة) بأن عين الموكل فيه (أو جمل فكمهما) تلزم الإجارة كالجعل الموكل بالشروع (وإلا لم تلزم تردد).

### ﴿باب﴾<sup>(١)</sup>

(يؤخذ الموكلف بلا حجة) لأمريض أقر بأنه تبرع في صحته فباطل إرنا وإن أجيز فمطليح إلا أن يقول أنفذوه فوصية كما في ح (بإقراره لأهل لم يكذب به) ولورجع عن التكذيب لم ينفذ إلا بإقرار ثان وإنما يعتبر تكذيب الرشيد

(١) باب في حكم الاقرار وهو الاعتراف بما يوجب حقاً على قائله بشرطه وهو أيضاً خبر كما لابن حرفة والفرق بينه وبين الدعوى والشهادة أن الخبر إن كان حكمه قاصراً على قائله فالإقرار وإن لم يقصر فإن كان للخبر فيه نفع فالدعوى أو لم يكن فيه نفع فالشهادة اه أقرب للمصالح مع حاشيته ، ابن شاس . أركانه أربعة المقر والمقر له والمقر به والصيغة .



(وَأَمَّ يَتَهُمْ كَالْعَبْدِ فِي غَيْرِ الْمَالِ) كحد أو في المال من مكاتب ومأذون (وَأَخْرَسَ  
وَمَرِيضٍ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ) ولو أشي وهذا شرط فيما بعد إلا بعد أما هو فيسكن  
وجود الأقرب كما هو لازم لوصفه بأبعد والمراد قرب الإدلاء كالأم بالنسبة  
للأخوة (لِأَبْعَدَ أَوْ لِمِلَاطِفٍ أَوْ لِمَنْ أَمَّ يَرِثُهُ) كحال لغلبة الحنو عليه من  
الأبعد عادة (أَوْ لِمَجْمُوعٍ حَالُهُ) أملاطف أم قريب أم أجنبي وإن أمكن  
الكشف اعتبر وهذا آخر مسائل اشتراط الولد (كَزَوْجٍ عِلْمٌ بِنَفْسِهِ لَهَا) لاحبه  
وإقرارها له كمكسه (أَوْ جُهْلَ وَوَرِثَهُ ابْنٌ أَوْ بَنُونَ) خاص بحال الجهل  
(إِلَّا أَنْ تَنْفَرِدَ بِالصَّغِيرِ) أى يوجد معها جنسه فيتهم (وَمَعَ الْإِنْثَاءِ) أى  
جنسهن (وَالْمَصْبِيَّةِ قَوْلَانِ) لأنها أقرب من المصيبة وأبعد من البنت (كَإِقْرَارِهِ  
فَوَرِثَةِ الْإِنْتَاءِ) من أرحم من الموت مبيد (أَوْ لَا يَشْرُ) بل الخلاف في الإقرار  
لمطلق زوجة معه (أَوْ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَقْرَ لَهُ أَقْرَبُ) أو مساو (وَأَبْعَدُ) كأم أو  
أخت وعم أقر معهما لأخت تشبيه في القولين (لَا الْمُسَاوِي وَالْأَقْرَبُ) فلا  
يصح قطعاً (كَأَخْرَجَنِي لِسَمْعِي وَأَنَا أَقْرُ وَرَجَعَ لِلْخُصُومَةِ وَزِمَ لِحَدَثِهِ إِنْ  
وُطِّئَتْ وَوُضِعَ لِأَفْلِهِ) أى لأقل من مدته لعدم وجوده عند الإقرار (وَالْإِلَّا)  
بأن غاب واطنأ (فَلَا كَثْرَهُ) من يوم غيبته يستحق (وَسَوَّى بَيْنَ تَوَآمِيهِ  
إِلَّا بَيَّانِ الْفَضْلِ) للذكر ككونه موروثاً عن أبيهم مثلاً (بَعَلَى أَوْ فِي ذِمَّتِي  
أَوْ عِنْدِي أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ) أو كتابة ولو بأرض إن أشهد بها لا في الهواء  
(وَلَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ قَضَى أَوْ وَهَبْتُهُ لِي أَوْ بَعْتُهُ أَوْ وَفَيْتُهُ) فيثبت وله  
تحليف المقر له (أَفَرَضْتَنِي أَوْ أَمَّا أَفَرَضْتَنِي أَوْ أَلَمْ تُقْرِضْنِي) فلم يكذبه كما  
سبق (أَوْ سَاهَيْتَنِي أَوْ أَنْزَلْتَنِي مِنْ أَوْ لَا قَضِيَّتْكَ الْيَوْمَ) بالنفي أو الإثبات  
(أَوْ نَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلَ جَوَاباً لَا لَيْسَ لِي عِنْدَكَ) وراعى في نعم العرف  
(أَوْ لَيْسَتْ لِي مَيْسَرَةٌ لَا أَقِرُّ) وعداً (أَوْ عَلَى أَوْ عَلَى فَلَانٍ) للابهام (أَوْ مِنْ

أَيُّ مَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أُبْعِدَكَ مِنْهَا) لَأَن الْأَوَّلَ هَزُو (وَفِي حَتَّى يَأْنِي وَكَيْلِي  
وَشَبِيهِهِ أَوْ أَنْزَنَ أَوْ خُذَ قَوْلَانِ) عِنْدَ عَدَمِ الْقَرَأْنِ وَالْأَقْرَبُ كَأَنَّ شِ الْأَزْمَ  
(كَذَلِكَ عَلَى أَلْفٍ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ عَلِمِي) أَوْ ظَنِّي تَشْبِيهِهُ فِي الْقَوْلَيْنِ لِاشْتِ  
أَوْ وَهِيَ (وَلَزِمَ إِنْ نُوكِرَ) شَرْطُ مَعْلُومٍ (فِي أَلْفٍ مِنْ ثَمَنٍ خَيْرٍ) لِإِنْ وَوَفَّقِ  
إِلَّا لَمْ يَفْقِهْهَا (أَوْ عَبْدٌ وَلَمْ أَقْبِضْهُ) وَحَلَفَ الْبَائِعُ فِي الْقَرَبِ (كَدَّةً وَاهٍ  
الرَّبَّاءَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَابَاةٌ فِي أَلْفٍ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ غَيْرُهَا (لَا إِنْ أَقَامَهَا عَلَى  
إِقْرَارِ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمْ يَقْعَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الرَّبَّاءُ) فَتَنْفَعُهُ (أَوْ اشْتَرَيْتُ خَيْرًا  
بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ) لِأَنَّهُ تَعْقِيبُ الرَّافِعِ مَعَ التَّأْخِيرِ  
(أَوْ أَقْرَرْتُ بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ كَأَنَّا هُ بَرَسَمٌ إِنْ عَلِمْتُ تَقْدِمُهُ) أَيْ الْبَرَسَامُ نَوْعٌ  
مِنَ الْجَنُونِ (أَوْ أَقْرَرْتُ غَيْرَ ذَاكَ) كَأَن طَلَبَ مِنْهُ إِعَارَةَ دَابَّتِهِ فَقَالَ هِيَ لِفُلَانٍ (أَوْ  
بِقَرْضٍ شُكْرًا) كَأَنِّي جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا (عَلَى الْأَصَحِّ) قِيلَ حَقُّهُ كَالَّذِي عَلَى  
الْأَرْجَحِ وَالْقَدَمُ بِإِسَاءَةِ الطَّلَبِ <sup>(١)</sup> (وَقِيلَ أَجَلٌ مِنْهُ) الضَّمِيرُ لِلْمُأَقِرِّ بِهِ (فِي بَيْعٍ  
لَا قَرْضٍ) لِأَنَّ أَصْلَهُ الْحُلُولَ (وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَلْفٍ وَدِرْهَمٍ) فَلَا يَلْزَمُ أَنْ  
تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَطُوفِ (وَكَخَاتَمٍ فِيْهِ لِي نَسَقًا إِلَّا فِي غَضَبٍ فَقَوْلَانِ)  
أَظْهَرُهَا الْقَبُولَ (لَا يَجْذَعُ وَبَابٌ فِي لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ)  
لِأَنَّهَا لِلتَّبَعِيضِ (كَفَى عَلَى الْأَحْسَنِ وَمَالٌ نِصَابٌ) فِي الزَّكَاةِ وَقِيلَ لِلْمَرْقَةِ  
(وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَثِيْفٌ وَكَذَا وَشُجْنٌ لَهُ) أَيْ لِلتَّفْسِيرِ (وَكَاثِرَةٌ  
وَنَيْفٌ) عَطَفَ عَلَى الشَّبْهِ فِي التَّفْسِيرِ (وَسَقَطَ) لِنُظْمِ (فِي كِمَاثَةٍ وَبُئِيَّةٍ)  
حَيْثُ يَسْتَعْمَلُ لِتَعْقِيقِ مَا قَبْلَهُ عَرَفًا نَحْوَ زَيْدٍ رَجُلٌ وَنِصْفُ كَذَا فِي بَنٍ (وَكَذَا  
دِرْهَمًا عِشْرُونَ) لِأَنَّهُ أَقَلُّ عِدَدٍ تَمَيِّزُهُ مُفْرَدٌ مِنْصُوبٌ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا  
(أَحَدٌ وَعِشْرُونَ) أَقَلُّ الْمَطُوفِ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا (أَحَدٌ عِشْرُونَ)  
أَقَلُّ مَرْكَبٍ تَمَيِّزُهُ مِنْصُوبٌ وَالَّذِي قَالَ سَمِعُونَ تَفْسِيرَهُ جَمِيعٌ ذَلِكَ وَهُوَ أَلْبَقِ

(١) كَانَ يَقُولُ : أَقْرَضْنِي فُلَانٌ كَذَا ثُمَّ ضَاقَ بِي حَتَّى قَضَيْتُهُ لِأَجْزَاءِ اللَّهِ خَيْرًا أَهْ شَرَحَ أَقْرَبَ الْمَسَالِكِ

بالعرف (وَبِضْمٍ أَوْ دَرَاهِمٍ ثَلَاثَةً وَكَثِيرَةً أَوْ لَا كَثِيرَةً وَلَا قَلِيلَةً أَرْبَعَةً) وتحمل الكثير للنفعة على الخمسة (وَدِرْهُمْ الْمُتَعَارَفُ) ولو نحاساً (وَالْأَلَا) يكن عرف (فَالْأَشْرَعِيُّ وَقَبِيلَ غِشَّةٍ وَنَقْصُهُ) ولو جمعهما (إِنْ وَصَلَ وَدِرْهُمْ مَعَ دِرْهُمْ أَوْ نَحْتَهُ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ وَدِرْهُمْ أَوْ نَحْتَهُ دِرْهُمْ دِرْهَمَانٍ وَسَقَطَ) ما قبل بل (فِي لَا بَلٍ دِينَارَانِ) وكذا إن حذف لا وإن نقص ما بعدها قيل إن وصل أو ساوى لزما حلا لها على مجرد العطف (وَدِرْهُمْ دِرْهُمْ أَوْ بِدِرْهُمْ دِرْهُمْ) حلا الأول على التأكيذ والثاني على السببية (وَحَلَفَ مَا أَرَادُهَا) لاحتمال اللبية أو حذف العاطف في الأول (كَلِشَهَادٍ فِي ذِكْرِ بِمَائَةٍ وَفِي آخِرِ بِمَائَةٍ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعدد (وَبِمَائَتَيْنِ أَلَا كَثُرَ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعدد (وَبِمَائَةٍ وَبِمَائَتَيْنِ أَلَا كَثُرَ) يحتمل الاقرار الجرد والاذكار فيه ما سبق (وَجُلُّ السَّائَةِ أَوْ قُرْبُهَا أَوْ نَحْوُهَا الثُّلُثَانِ فَأَكْثَرُ بِالْإِجْتِهَادِ) فيما زاد على الثلثين (وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةٍ عَشْرُونَ) لأن عرفنا اللبية والبعدية (أَوْ مَائَةٌ قَوْلَانِ) وقيل بعشرة وفي المقابلة والسببية (وَتَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ أَوْ زَيْتٌ فِي جَرَّةٍ فِي لُزُومٍ ظَرَفِهِ قَوْلَانِ لِأَدَابَةٍ فِي إِصْطِحَالٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحَالَ أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ) لأنه يقول ما ظننته يفعل (كَلِنْ حَلَفَ فِي غَيْرِ) مقام (الدعوى) وإلا لزم (أَوْ شَهِدَ فَلَانَ غَيْرَ الْعَدْلِ) لاميهم له في الاقرار نعم العدل شاهد وإن حكم بغير حكمه الشرعي (وَهَذِهِ الشَّاةُ أَوْ هَذِهِ النَّاقَةُ أَرْبَعَةٌ الشَّاةُ وَحَلَفَ عَلَيْهَا) يعني يلزمه الأول ويحلف على نفي الثاني (وَغَضَبْتُهُ مِنْ فَلَانٍ لَا بَلٍ مِنْ آخَرٍ فَهُوَ الْأَوَّلُ وَقُضِيَ لِلثَّانِي بِقِيَمَتِهِ) وكذا إن حذف لا قال عيسى ويحلفان (وَلَاكُ أَحَدُ نَوْبَيْنِ عَيْنٍ) وحلف إن نوزع في تعيين الأدنى (وَالْأَلَا فَإِنْ عَيْنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَجُودُهَا حَلَفَ وَإِنْ قَالَ لَا أَذْرِي حَلَفًا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَاشْتَرَاكَ وَالْإِسْتِغْنَاءُ هُنَا كَثِيرُهُ) فيصح إن اتصل إلا لما رخص ولم

يستفوق<sup>(١)</sup> ولا يكفى هنا إسماع النفس (وَصَحَّ لَهُ الدَّارُ وَالْبَيْتُ لِي) (سكان فيها)  
(وَيَقْبِرُ الْجَنَسُ كَأَنْتَ إِلَّا عَهْدًا وَسَعَفَاتٍ قِيَمَتُهُ وَإِنْ أَبْرَأَ فَلَانًا نَمَا لَهُ  
قَبْلَهُ أَوْ مِنْ كُلِّ حَقٍّ أَوْ أَبْرَأَهُ) هكذا على الإطلاق (بَرَى مُطْلَقًا وَمِنْ  
الْقَذْفِ) ولو بلغ الإمام إن أراد سترًا (وَ) مال (السَّرْقَةِ) وقطعها حق لله  
تعالى (فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَإِنْ بَعَثَكَ) وثيقة (إِلَّا بِدَيِّئَةٍ أَنَّهُ) أى الصك  
(بَعْدَهُ) أى بعد الابراء (وَأَنْ أَبْرَأَهُ بِمَا مَعَهُ بَرَى مِنْ الْأَمَانَةِ لَا الدِّينَ  
إِلَّا لعرف باستعمال مع فى الذمم<sup>(٢)</sup> .

### ﴿ باب ﴾

(إِنَّمَا يَسْتَحْلِقُ الْأَبُ نَجْهُولَ النَّسَبِ) لا كالجِدِّ وَالْأُمِّ ، ومن علم نسبه  
مستلحقه قاذف ولا من ثبت أنه ابن زنا ويستثنى من الجهول اللقيط كما يأتى (إِنْ  
لَمْ يُكْذِّبْهُ الْعَقْلُ لِصِفَرِهِ أَوْ الْعَادَةِ) كاستلحاقه من ولد ببلد بعيد علم أنه لم  
يدخله (وَلَمْ يُسَكَّنْ رِقًّا لِمُكْذِّبِهِ أَوْ وَتَى) له ككذب لاتهامه على قصد  
الانزعاع من الرق والولاء (لِسَكْنِهِ يُبَاحِقُ بِهِ) يحتمل أنه إشارة لطريق أخرى  
وكذلك قوله (وَرَفِيهَا أَبْضًا يُصَدَّقُ وَإِنْ أَعْتَقَهُ مُشْتَرِيهِ إِنْ لَمْ يَسْتَدْلْ عَلَى  
كَذِّبِهِ) بما مر من العقل والعادة ويحتمل حمل هذا على ما إذا سبق له ملك على  
أمه أو عليه كما يأتى بخلاف الأول وقوله لكنه يلحق به على مجرد النسب بلا نزاع  
وقد ذكر هنا صور أربع علم سبقي الملك وَصَدَّقَ الحائز لحق ونزع انتفيا أو ثبت  
أحدهما لحق النسب ولا ينزع (وَإِنْ كَبَّرَ أَوْ مَاتَ وَوَرَّثَهُ إِنْ وَرَّثَهُ ابْنُ)

(١) وإن تعدد الاستثناء فكل ما قبله على ما فيه من الخلاف

(٢) فى المجموع : ولا يرى عموما قاض ناظر الوقف ولا وصى لمجوره ولا محجور قبل  
سنة أشهر من رشده اهـ « تنبيه » لو وجد شخص حق آخر ثم أبرأه صاحب الحق فهل تنفعه  
البراءة فى الآخرة فلا يطالب عند الله به . أو لا تنفعه قولان حكاهما القرطبي فى شرح مسلم  
أظهرهما الأول .

يعنى مطلق ولد كما سبق في الامان والشرط في الإرث من المستلحق بعد موته أو في مرضه (أو بآءه) عطف على كبر (وَنَقِضَ) البيع ولو تكرّر ويمتق ورد بن مافي الخرشى من أن الولاء للمشتري (وَرَجَعَ) المشتري (بِنَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ خِدْمَةً) فرأس برأس (فَلَى الْأَرْجَحِ وَإِنْ ادَّعَى اسْتِيفَ الْأَدَا بِسَاقٍ) على بيعها (فَقَوْلَانِ فِيهَا) أى المدركة أرجحهما رد البيع حيث لانهمه (وَأِنْ بَاعَهَا فَوَلَدَتْ فَاسْتَلْحَقَهُ) ولو ظاهرة الحمل على ما حققه (ر) لأن ولد الأمة ينفي بلا امان فاحتاج الاستلحاق مطلقاً (لِحَقِّ وَلَمْ يُصَدَّقْ فِيهَا إِنْ اتَّهَمَ بِمَحَبَّةٍ أَوْ عَدَمِ نَمَنِ) منه إذا رجع عليه فيفوز بها ويضيع الثمن ولا ينظر لقلة الثمن كما في حش (أَوْ وَجَاهَةٍ) لما عطف على محبة (وَرَدَّ نَمْنَهَا) حيث لم يبق في ملك المشتري بأن أخذها البائع أو مانت أو أعتقت (وَلَحِقَ بِهِ الْوَلَدُ) المستلحق (مُطْلَقًا) اتهم فيها أولاً ما لم يزد على أقصى الحمل من البيع أو بآى لأقله من وطء المشتري (وَأِنْ اشْتَرَى مُسْتَلْحَقَةً وَالْمِلْكُ لغيرِهِ) جملة حالية من ضمير مستلحقة (عَقَقَ كَشَاهِدٍ) بحرية (رُدَّتْ شَهَادَتُهُ) فإذا اشتراه عقق عليه بالحكم (وَأِنْ اسْتَلْحَقَ غَيْرَ وَلَدٍ) كأخ واستلحق غير الأب مجاز بمعنى الإقرار (لَمْ يَرِنُهُ إِنْ كَانَ وَارِثٌ) لجميع المال (وَلَا فِخْلَافٌ) أرجحه الإرث من الطرفين حيث تصادقا ودخل هذا ابن ابني، وأما أبو هذا ولدى فيصح قطعاً بشروط الاستلحاق كهذا أعتق لأنه إقرار على النفس (وَحَصَّهُ) أى الخلاف (الْمُخْتَارُ) لاخصى فهو اسم فاعل (يَمَّا إِذَا لَمْ يَطُلِ الْإِقْرَارُ) فيتوارثان قطعاً إرث ثابت النسب كما في بن (وَأِنْ قَالَ لِأَوْلَادِ أُمَّتِهِ أَحَدُهُمْ وَلَدِي) ومات ولم يعلم (عَقَقَ الْأَصْفَرُ) ولا يرث لاحتمال أنه ليس ولده ، وإنما عقق تبعاً لأم الولد (وَمُنْتَلَمًا الْأَوْسَطُ) ويرق ثلثه لاحتمال أن الولد الأصفر (وَمُنْتَلَمًا الْأَكْبَرُ) لأننا إنما

(م ٢٢ — لأكيل)

يعتق على احتمال أنه الولد (وإن افترقت أمهاتهم فواحد) تتبعه أمه (بالقرعة) على الرؤوس ولا ينظر لقيم كما حققه (ر) (وإن ولدت زوجة رجلاً وأمه آخر واختلفا عيذته القافة وعن ابن القاسم فيمن وجدت مع ابنتها أخرى لا تلحق به واحدة) والممول عليه القافة أيضاً وأما قولهم القافة لا تدعى في الحرائر فمفاه إن تزوجت المطلقة قبل حيضة فأنت بوله لحق بالأول كافي (ر) (وإنما أتممت القافة على أبي لم يدفن) بالجملة تعتمد الأجزاء قبل تنفيرا (وإن أقر عدلان بشاكت ثبت النسب) بشهادتهما (وعدل بغير معة ويرث) الممول عليه ما نقص المقر بلا يمن كإبني (ولا نسب وإلا) يكن المقر عدلاً (فحصه المير كالمال) تقسم على الانكار والإقرار وبأخذ المقر به ما نقصه الإقرار (وهذا أخى بل هذا فللأول نصف إرث أبه وللتاني نصف ما بقي) وهكذا (وإن ترك أمًا وأخًا فأقرت بأخ) ولولأب مع شقيق فأنكر فإنه بالإقرار (فله منها الشدس) بمقتضى إقرارها (وإن أقر ميت قبل موته) بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها ابنتان أيضاً من غيره (ونسبتهما الورثة والبينة) الأولى الاقتصار على البينة (فإن أقر بذلك) أدى شهد به (الورثة فمن أحرار) لقوة الحال بالتعيين ابتداء بخلاف مسألة أحدهم السابقة فالإبهاام فيها أصلي (ولهن ميراث بنت وإلا) يقر الورثة (لم يعتق شيء) لأن الشهادة بطل بعضها بنسيان التعيين فتبطل كلها على القاعدة (وإن استلحق ولداً ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه) بخلاف العكس (ووقف ماله فإن مات فلورثته وقضى به دينه وإن قام غرماً مؤه وهو حتى أخذوه) ويلغز بها من وجوه<sup>(١)</sup>

(١) فيقال : ابن يرث أباه ولا عكس وليس بالأب مانع . ويقال : مال يرثه الوارث ولم يملكه مورثه ، ويقال : مال يوقف لوارث الوارث دون الوارث ، ويقال : مال يقضى منه دين الشخص لا يأخذه هو اه شرح المجموع وحاشية أقرب المسالك

﴿ باب ﴾

(الْإِدَاعُ تَوْكِيلٌ بِحِفْظِ مَالٍ) فيحرم القبول لمن لا يحفظ له كاستغراق  
الذمم ويضمن من رده شيئاً لبیت المال كما في ح ويكفي الرضى به بالسكوت  
ولا يتعين إلا التخليص مستهلك ويجب الحفظ ولو أمر ربها بالإللاف (تُضْمَنُ  
بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيْهَا) ولو خطأ كمن أذن له في ثياب إماء فسقط على غيره مثلاً  
ضَمَنَ غَيْرَ الْقُلُوبِ (لَا إِنْ انْكَسَرَتْ فِي نَقْلِ مِثْلِهَا وَمِخْلَطِهَا إِلَّا كَتَمَنَحَ  
بِمِثْلِهِ أَوْ دَرَاهِمَ بِدَانِيَةِ الْإِخْرَازِ) أو الرقيق باتحاد المالك (ثُمَّ إِنْ نَافَ  
بَعْضُهُ فَبِغَيْرِ نَكْمَا) بنسبة ما لكل (إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ وَبِاتِّفَاعِ رِبَا) كركوب  
يخشى منه الهلاك لفصل (أَوْ سَفَرِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِينٍ) أوردتها (إِلَّا أَنْ  
تُرَدَّ سَالِمَةً) وفي النفع الأجرة إن اعتادها مثل ربها (وَحَرَّمَ سَلْفُ مُقَوِّمٍ  
وَمُعَدِّمٍ وَكَرَّةٍ) سلف المومر (النَّقْدَ وَالْمِثْلِيَّ) عطف عام ودق حمل إذن جاز  
أو علم عدمه حرم (كَالتَّجَارَةِ) التحقيق كما بن قول الناصر أنه تشبيه تام (وَالرَّيْحُ  
لَهُ) ولربها القيمة مع الفوات والخيار إن لم تفت ولا فرق بين بيعه بعرض أو  
نقد كما في حش والوصى كالمدع بخلاف نمو المبيع فإنه أريد للتنمية فلا يخص  
بالربح (وَبَرَى إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ) احتراز عن المقوم فلا بد من وصوله لربه  
وأما المدمم فيبرئ الرديء كان الوديعة (إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ بِقَوْلٍ إِنْ اخْتَجَّتْ فَخُذْ)  
فكالسلف لا بد من الرد لربه (وَضَمِنَ) على ما سبق (الْأَخُوذَ قَطْ أَوْ بِقَتْلِ  
بِفَهْمٍ أَوْ بَوْضْعٍ بِمُحَاسِنٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ) لأن في ذلك إغراء التعمد (لَا إِنْ  
زَادَ قَتْلًا أَوْ عَسْكَسَ) فوضع (فِي الْفَخَّارِ) في سرقه لا كسر على الظاهر والقول  
والغلق على رب الوديعة (أَوْ أَمَرَ بِرَبِّطِ يَكْمَرٍ أَخَذَ بِالْيَدِ) إلا أن يقصد  
الإخفاء إذ اليد أحفظ (كَجَبِينِهِ) في الصدر لا الجنب (عَلَى الْمُخْتَارِ وَبِنَسْيَانِهَا  
فِي مَوْضِعٍ إِيْدَاعِهَا) أو غيره (وَبَدْخُولِهِ الْجَمَامَ بِهَا) لغير ضرورة (وَبَحْرُوحِهِ

بِهَا يَطْهَرُهَا لَهُ فَضَاعَتٌ) أَوْ دَفْعُهَا لِيُزِيلَ رِبَهَا غُلَاطًا (لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كُمَةٍ) سُرْبُوطَةٌ  
كَمَا أَمَرَ (فَوَقَعَتْ وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ وَإِنْ يَسْفِرُ) بِمَعْنَى فِي  
(لَتَغْيِرَ زَوْجَةً وَأَمَةً اعْتِقِدًا بِذَلِكَ) وَمِثْلُهُمَا الْخَادِمُ (إِلَّا لِعَوْرَةٍ حَدَّثَتْ) فَتَرَدُّ  
إِذَا زَالَتْ (أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ وَإِنْ أُودِعَ بِسَفَرٍ) قَبْلَهُ (وَوَجَبَ  
الْإِسْمَادُ بِالْمَعْذِرِ وَبَرَى) إِنْ رَجَعَتْ سَائِلَةً (مِنْ مَمْنُوعٍ) وَعَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا إِنْ نَوَى  
الْإِبَابَ) وَإِلَّا نَذِبَ (وَبِمَعْنِيهِ بِهَا) بِلَا إِذْنٍ (وَبِإِزَائِهِ عَلَيْهَا قُمْتَنٌ) جَمْعُ نَظَرًا  
لِلْمَعْنَى (وَإِنْ مِنَ الْوِلَادَةِ كَأَمَةٍ زَوْجَهَا فَمَاتَتْ مِنْ أَوْلَادَةٍ وَبِحَجْدِهِ ثُمَّ فِي  
قَبُولِ بَيِّنَةِ الرَّدِّ خِلَافٌ) الْمَعْتَمِدُ عَلَيْهِ (وَبِمَوْنِهِ) وَلَمْ يَوْصِ وَلَمْ تُوجَدْ  
وَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ أَتْلَفَهَا كَانَ قَالَ عِنْدِي أَمَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَلَمْ تَوْجَدْ فَلَا يَضْمَنُ  
(إِلَّا بِكَمُوشِ سِنِينَ) فَيَحْمَلُ عَلَى الرَّدِّ (وَأَخَذَهَا إِنْ ثَبِتَ بِكِتَابَةٍ) مُتَعَلِّقٌ  
بِأَخْذِ (عَلَيْهَا أَنَّهُ لَهَا أَنْ ذَلِكَ خَطُّهُ) فَاعِلٌ ثَبِتَ (أَوْ خَطُّ الْمَيْتِ) وَأَوَّلَى  
بِدِينَةٍ لَا أَمَارَةَ (وَسَعْيِهِ بِهَا) دَلَالَتُهُ (لِمُصَادِرٍ) ظَالِمٍ (وَيَمُوتِ الْمُزْسَلُ مَعَهُ  
لِلْبَلَدِ) يَعْنِي يَضْمَنُ الرَّسُولُ (إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى الْبَلَدِ بِمَا يُمْكِنُ فِيهِ  
الْإِبْصَالُ وَتَحْلِفُ وَرَثَةُ الرَّسُولِ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهَا حَيْثُ لَمْ يَضْمَنُ (وَبِكُلُّبَيْسِ الثَّنُوبِ  
وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ) أَعَادَهُ مَعَ تَقْدِيمِ الِاتِّفَاعِ لِقَوْلِهِ (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدَّهَا سَائِلَةً  
إِنْ أَقَرَّ بِالْإِنْفِلِ وَإِنْ أَكْرَاهَا) أَيْ الْوَدِيعَةُ وَلَوْ لِلْفَنِيَّةِ كَمَا فِي حَشْوِ بْنِ (لِمَكَّةِ)  
مِثْلًا (وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا) مَعَ وَكَذَا لَوْ نَقَصَتْ فَإِنْ تَلَفَتْ فَالْقِيَمَةُ (إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا  
عَنْ أَسْوَأِ قِيَمِهَا) أَوْ طَالَ مِظَانُهُ الرِّخْصَ كَمَا فِي حَشْ (فَلَاكَ قِيَمَتُهَا يَوْمَ كِرَائِهِ  
وَلَا كِرَاءٍ أَوْ أَخْذُهُ) وَأَخْذُهَا وَبَدْفُهَا) لِأَحَدٍ (مُدْعِيًا أَنَّكَ أَمَرْتُهُ بِهِ وَحَلَفْتَ  
وَالَا حَلَفَ وَبَرَى) إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى الْأَمْرِ (اسْتِثْنَاءُ مِنَ الضَّمَانِ) (وَرَجَعَ)  
حَيْثُ ضَمِنَ (عَلَى الْقَابِضِ) إِلَّا أَنْ يَحْتَقِ أَصْرُكَ فَالْرجوعُ أَنْ حَسَنَ الظَّنُّ  
بِرِسَالَتِكَ وَحَيْثُ بَرَى رَجَعَتْ عَلَى الْقَابِضِ (وَإِنْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ بِكَالٍ فَقَالَ



تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَىَّ وَأَنْكَرْتَ فَأَلْزَمْتُ شَاهِدًا) وحالف حيث شهد له إخالفته الأصل (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح (أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ) لا إن تلف ولم يتم نارسول بينة على الدفع (أَوْ بِلَانٍ وَبِدَعْوَى الرَّدِّ عَلَى وَارِثِكَ) كانت الدعوى أو الرد منه أو من وارثه وكذلك الرد عليك من وارثه فلا تصديق إلا في رد من الأخذ لمؤتمنه (أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُنْكَرِ) عطف على الوارث والرد في هذا بمعنى الدفع (كَمَا لَيْكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِهِ) أى الابداع (مَقْصُودَةً) للتوثيق خوف دعوى الرد (لَا بِدَعْوَى التَّلْفِ أَوْ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالتَّلْفِ أَوْ الصِّيَاحِ وَخَلَفَ الْمُتَمِّمُ) أو من حققت عليه الدعوى وفي الرد مطلقا (وَلَمْ يُفِدْهُ شَرْطُ نَفِيهَا) أى اليمين (فَإِنْ تَكَلَّلَ خَلَفَتْ) ولو في دعوى الاتهام هنا كما في حش تبعاً لر (وَلَا) ضمان (إِنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ) فأنكر (وَبَقُولِهِ تَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي بِمَدَمَنْعِهِ دَفْعَهَا كَقَوْلِهِ بَعْدَهُ) وكان المنع (بِلَا مُذَرٍّ لِأَنْ قَالَ لَا أَذْرِ مَتَى تَلَفْتُ) ولو منعها بلا عذر (وَبِمَنْعِهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً) للتوثيق عليه (لَا إِنْ قَالَ صَامَتْ مِنْ سَيِّئِينَ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا وَلَوْ حَضَرَ صَاحِبُهَا) ولم يخبره (كَالْقِرَاضِ) تشبيهه في عدم الضمان فيما سبق (وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهِ<sup>(١)</sup>) رجع أن للظالم الأخذ بقدر حقه مع الأمن ومنه سرقة الزكاة أو ما يستحقه من بيت المال (وَلَا أَجْرَةٌ حِفْظَهَا بِخِلَافِ تَحَلُّمِهَا) إلا لشرط أو عادة فيهما (وَلِكُلِّ نَزْكُمَا) بردهما متى شاء (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ

(١) لحديث « أدا الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك » حسنه الترمذى وصححه غيره . ورجح الأخذ منها كما قال الشارح لقوله تعالى « فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ عَنِ اللَّهِ مَا اهْتَدَى عَلَيْكُمْ » وأجاب ابن رشد عن الحديث بأن معنى ولا تخن من خانك أى لا تأخذ أكثر من حقه فتكون خائناً ما من أخذ حقه فليس بخائن . ولذا قال في المجموع « ولا تأخذ قدر ما ظلمت به أن أمنت ولو من غير الجنس اه »

سَفِيهَا أَوْ أَفْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ) كما سبق في الحجر (وَلَمَّا  
بِإِذْنِ أَهْلِهِ وَتَمَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْأَذْوَني عَاجِلًا) كما مر (وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِنْ عَتَقَ  
إِنْ لَمْ يَسْقِطْهُ السَّيِّدُ وَإِنْ قَالَ هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَنَسَبَتْهُ تَحَالُفًا وَقُسِمَتْ  
بَيْنَهُمَا) بخلاف الدين فتفرمه لكل (وَلَمَّا أَوْدَعَ اثْنَيْنِ جُعِلَ بِيَدِ  
الْأَعْدَلِ) كالوصيين.

### ﴿باب (١)﴾

(صَحَّ وَنُدِبَ إِعَارَةُ مَالِكٍ مَنفَعَةً بِلاَ حَجَرٍ) عليه فيها (وَلَمَّا مُسْتَعِيرًا)  
مبالغة في الصحة (لَا مَالِكٍ انْتِفَاعٍ) فقط كما استعير إن قبل له لا نعر (مِنْ  
أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ) بها معمول لإعارة ومن بمنى اللام (عَيْنًا) معموله أيضًا  
(لِمَنفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِبِي مُسْلِمًا) لحرمة خدمته له خصوصًا وبكره انتقال  
العام كالخياط (وَجَارِبَةٍ لِلْوَطَنِ) (٢) وَخِدْمَةٍ لِغَيْرِ نَحْرَمٍ) وفي بن تخفيف في  
أمة الزوجة بحسب حال الناس (أُولَئِكَ تَعْتَبِقُ عَلَيْهِ) لأن الخدمة فرع الملك  
(وَهِيَ) أي الخدمة وهذه الحالة (لَهَا) كالعبد (وَالْأَطِيعَةُ وَالنَّفُودُ قَرْضٌ)  
لأن الانتفاع بها بذهاب عينها (بِمَا بَدُلَ وَجَازَ أَيْ بِغَلَامِكَ لَا عَيْنِكَ)  
بغلام (إِجَارَةٌ) فيشترط العلم وإن لا يتأخر فوق نصف شهر على مافي بن  
(وَضَمِنَ الْمَغِيبَ عَلَيْهِ) ومنه عدة الدابة لا كسوة العبد لحيازته لها كافي بن  
(إِلَّا لِابْنَتِهِ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْيًا) راجع لما قبل إلا (تَرَدُّدٌ لَا غَيْرُهُ  
وَلَوْ بِشَرَطٍ) وتقلب إجارة فاسدة كما في الحرابي (وَحَلَفَ فِيمَا عُلِمَ أَنَّهُ بِلاَ  
سَبَبِهِ كَبُوسٍ) وفي الفار خلاف (أَنَّهُ مَا فَرَطَ وَبَرَى فِي كَسْرِ كَسَفٍ)

(١) الإعارة تملك منفعة مؤقتة بلا عوض أو أقرب المسالك  
(٢) فإن وقعت كانت باطلة وإن وطئها فلا يحد للشبهة أو صاوى

وقدوم (إن شئد له أنه معه في اللقاء) ولولم يعلم الغرب (أو ضرب به ضرب مثله) راجع لنحو القدوم (وفعل المأذون ومثله ودونه لا آخر) كالجبر بدل القمع ولو أخف والزاجح أنه لا يخالف في المسافة ولا مثلاً إلا بإذن كالإجارة (وإن زاد ما تعطب به) وعطبت (الله فقيمتهم) يوم التعدي أو الأرض إن نعت (أو كراؤه كريدف واثبع) الرديف (إن أعدم) الممار (ولم يعلم بالإعارة) حقه بالتعدي فإن علم به فغريمان (ولاً) بأن لم تعطب أو زاد ما لا تعطب به (فكراؤه وأزمت العقيدة بعمل أو أجل لا نقضائه ولأ فاعلمتاد وله الإخراج) قبل ذلك وهذا مقابل لعدم ماسبق والممول عليه ماسبق كما في حش وغيره (في كيناه) وغرس (إن دفع ما أنفق وفيها أيضاً قيمته وهل خلاف أو قيمته إن لم يشتره أو إن طال أو اشتراه بعتن كثير ثاويولات وإن انقضت مدة اليقاع أو الغرس فسكالتعاصيب) يؤمر بالقلم أو يعطى قيمة المقلوع كما يأتي (وإن ادعاهما) أى العارية (الآخذ والمالك الكراء) فالتقول له) أى للمالك (بيمين لاً أن يأنف مثله عنه) أى الكراء فيبدأ الآخذ بالحلف (كزائد المسافة) تشبيهه في أن القول لربها لم يعرله (إن لم يزد ولأ) بأن كان التنارع بعد أن أخذ في الزيادة (فلاستعير في نقي الكراء والضمان وإن يرسل مخاليف) راجع لما قبل إلا وما بعدها فليس شاهداً هنا (كدعواه رد ما لم يضمن) تشبيهه في أن القول للمستعير إلا لتوثق ببينة على الأرجح (وإن زعم أنه مرسل لاستعارة حتى وتلف) ولم يثبت التلف (ضمنه مرسله إن صدقه) على الارسال واعترض كلام المص كما في ر وحش بأن الممول عليه ضمان الرسول عند عدم البينة (ولاً حاف وريء ثم حلف الرسول وريء وإن اعترف بالهداء) وأنه لم يرسل (صين الحر) والمأذون (والعبد) غيره (في ذمته إن عتق وإن قال أو صلته

كَلَمْ) أَى لِّلَّذِينَ أَرْسَلُونِي (فَعَلَيْهِمْ وَعَلَى الْيَمِينِ) قَبْلَهُ (وَمَوْئِدَهُ أُخِذَهَا عَلَى  
الْمُسْتَمِيرِ كَرَدَّهَا عَلَى الْأَظْهَرِ وَفِي عِلْفِ الدَّابَّةِ) يَفْتَحُ اللّامَ (قَوْلَانِ) الْأَرْجَحُ  
عَلَى رِسْمِهِ .

### (بَابُ)

(النَّصَبُ أَخَذُ مَا لَمْ يَمُرَّ تَعْدِيًّا بِإِلَاحِرَابَةٍ) أَرَادَ بِالْمَالِ الذَّاتُ (١) وَلَا فَتْدُ  
(وَأَدَبٌ مُّتَّبِعٌ) وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ (كَمَدِّ عِيَرٍ عَلَى صَاحِبِهِ) مِنْ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الشَّيْءِ  
لَا التَّظْلُمَ (وَفِي حَافِ الْمَجْهُولِ) إِذَا أَدْمَى عَلَيْهِ النَّصَبُ (قَوْلَانِ) وَمَعْلُومُ  
الْعَدَاءِ يَجْبَسُ وَيَضْرِبُ . قَالَ سَجْنُونُ وَيُلْزِمُهُ مَا أَقْرَبَهُ (وَضَمِنَ بِالْأَسْتِغْلَاةِ)  
(وَالْأَلَا) يَمِيزُ (فَقَرَدُذٌ) أَرْجَحُهُ الْغَمَانُ وَلَا يَجِدُ التَّمْيِيزَ بَسَنَ (كَلِمَاتُ مَاتَ)  
الْمُغْصُوبُ فَإِنَّ الْغَمَانَ هُنَا وَلَوْ سَمَاوِي (أَوْ قُتِلَ عَبْدٌ قِصَاصًا) فِي جَنَابَتِهِ عِنْدَ  
غَاصِبِهِ (أَوْ رَكِبَ) فَيُضْمَنُ السَّكَرَاءُ وَهَذَا مِنَ التَّعْدِي (أَوْ ذَبَحَ) وَمَقُوتُ  
الْقَوْمِ بِوَجِبِ الْخِيَارِ بَيْنَ أَخْذِهِ وَقِيَمَتِهِ وَلَا أَرُشَ وَخَيْرَتُهُ تَدْفِي ضَرَرَهُ (أَوْ جَحَدَ  
وَدِيعةً) فَيُضْمَنُهَا وَإِنْ بِسَمَارِي (أَوْ أَكَلَ بِلَا عِلْمٍ) وَتَعَذَّرَ الْغَاصِبُ فَإِنَّ  
عِلْمَ بِالنَّصَبِ فَكُلُّ الْغَاصِبِ (أَوْ أَكْرَهَ غَيْرُهُ عَلَى التَّكْلِيفِ) وَتَعَذَّرَ الْمُبَاشِرُ (أَوْ  
حَفَرَ بَيْتًا تَعْدِيًّا وَقُدِّمَ عَلَيْهِ الْمُرْدِي) بَلِ الْغَمَانُ عَلَى الْمُرْدِي وَحَدَّهُ (إِلَّا  
لِمُؤْمِنِينَ فَيَبَيَّنُ أَوْ فَتَحَ قَيْدَ عَبْدٍ لِثَلَاثِ بَاقٍ) مُتَمَاقٍ بِقَيْدٍ لَا إِنْ قَيْدُ تَنْكِيلٍ  
(أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ إِلَّا بِصَاحِبَةٍ رَدِي) قَادِرًا عَلَى مَكَّةَ (أَوْ حِرْزًا) عَلَى  
غَيْرِ حَيَوَانٍ (الْمِثْلِيُّ) وَلَوْ بِغَلَاءٍ بِمِثْلِهِ وَصَبَرَ لَوْ جُودِهِ وَإِبْلَاقِهِ وَلَوْ صَاحِبَهُ  
وَمُنْعَ إِيْمَنِهِ) أَى مِنَ الْمَصَاحِبِ فِي غَيْرِ الْبَالِدِ (لِلتَّوَشُّقِ) حَتَّى يَوْفَى بِبَيْلِهِ  
النَّصَبُ (وَلَا رَدَّ لَهُ) أَى لَا يُلْزِمُهُ رَدُّ بِمُخْصَصِهِ لِبَالِدِهِ لِأَنَّ مِثْلَهُ يَكْفِي

(١) وَلِذَا زَادَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي تَعْرِيفِهِ : أَخَذَ مَالًا غَيْرَ مُنْفَعَةٍ الْخ . وَفِي الْجَمْعِ : أَخَذَ الذَّاتِ .

(كَلَامُ جَارِيَةٍ بِعَمَلٍ مَعِيكَ زَالَ وَقَالَ أَجَزْتُ لِيْظَنُّ بِقَاتِهِ) تشبيهه فيما أفاده الكلام من أنه لا كلام لربه (كَمُتْرَةٍ صِيغَتْ وَطِينٌ لَّبَنٌ وَقَمَحٌ طُحْنٌ وَبَذَرٌ زُرْعٌ) وبعد الموت يجوز تملكه من الغاصب (وَبَيْضٌ أَخْرَجَ إِلَّا مَا بَاضَ) الطير المنصوب (إِنْ حَضَنَ) وللدار متى كان البيض والطير للمنصوب منه فله الفراع وإلا فقتل بيضه أو أجرة طيره (وَعَصِيرٌ نَحْمَرٌ وَإِنْ نَخَلٌ خَيْرٌ كَتَخَلَّمَهَا) أى الحرة (لِيَدْمِيَّ وَتَعَمِّيَّ) الحبل (إِغْيِرْ وَإِنْ ضَيَّعَ كَغَزَلَ وَحَلَى وَغَيْرَ مِثْلِيَّ) من باقى القومات (فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ غَضَبِيَّ وَإِنْ جِلْدٌ مِيتَةٌ لَمْ يَدْغُ أَوْ كَلْبًا ينظر العارفين فى ذلك أن لو بيع (وَلَوْ قَتَلَهُ تَعَدِّيًّا) مبالغة فى أن القيمة يوم الغضب لا يوم القتل وفى بعض النسخ بعداء أى بسبب عداوته عليه ولم يقدر على دفعه إلا بالقتل فيضمن لظلمه بالغصب (وَخَيْرٌ) ربه (فِي) قتل (الْأَجَنَبِيِّ فَإِنْ تَبِعَهُ) أى تبع الغاصب (تَبِعَ هُوَ الْجَانِي فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ أَقْلًا فَلَهُ الزَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطْ) وذلك لأن الأجنبى يضمن القيمة يوم تعديه وقد تكون أقل من القيمة يوم الغصب (وَلَهُ هَدْمٌ بِنَاءٌ عَلَيْهِ) الضمير للمنصوب من حجر أو خشب ومثله بطانة الثوب وله تركه وأخذ قيمته ولا تدخل الأرض <sup>(١)</sup> هنا (وَعَلَّةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ لا إن لم يستعمل والفرس غصب الذات وإن غرم القيمة فاز بالغللة على الصواب (وَصَيْدٌ عَبْدٌ وَجَارِحٌ وَكِرَاءُ أَرْضٍ بُنِيَتْ) فيما مضى (كَتَرَبٍ نَحْرٍ وَأَخَذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةٌ) يعنى مالا قيمة له بعد نزعها ويدفع قيمة الممار كما احتاج له من الاحبا والسوارى وإلا أخذه الغاصب (وَصَيْدٌ شَبَكَةٌ) وروح عطف على أرض فلو حذف صَيْدٌ حَسُنَ والفرس كالشبكة الصيد للغاصب وعليه الكراء بخلاف الجارح كما سبق (وَمَا أَنْفَقَ فِي الْعَلَّةِ) ويرد زيادة الغللة ولا شئ له إن

(١) لأنه سياتى الكلام عليها فى قول المصنف : وفى بنائه فى أخذه ودفع قيمة قضه الخ لا فى قوله : وكراء أرض بنيت ، حتى يعترض بأنه فى الكلام عليها من حيث الكراء .

نقصت (وهل إن أعطاهُ فيه مُتَمَدِّدٌ مَطَاءٌ فِيهِ) وهو قول مالك وابن القاسم  
والأحسن حذف الفاء (أَوْ بِأَلَّا كَثُرَ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ) كما قال عيسى<sup>(١)</sup>  
(تَرَدُّدٌ) ليس على اصطلاحه (وَأِنْ وَجَدَ غَاصِبُهُ) أى المقوم (بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ  
مَحَلِّهِ فَلَهُ تَضَمُّيغُهُ) قيمته لأنها تعتبر يوم الغصب بمحله على كل حال فلا تفاوت  
بخلاف المثلى فيختلفان فى الأمكنة (وَمَعَهُ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَخْتِجْ لِـكَبِيرِ تَحْلِيلِ)  
وإلا خه (لَا إِنْ هُرِزَتْ جَارِيَةٌ أَوْ نَسِيَ عَبْدٌ صُنْعَهُ ثُمَّ عَادَ) إخراج من  
الضمان (أَوْ خَصَّاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ) فقام فشقه  
وفى المشى تردد انظر حش أو أحرق نحو القرن الجار (أَوْ دَلَّ إِصْبًا) المفتى به  
أن من ساط ظالمًا يفرم عند تعذره (أَوْ أَعَادَ مَصْوَغًا عَلَى حَالِهِ وَكَانَ غَيْرَهَا،  
فَقِيَمَتُهُ كَكَسْرِهِ) فيضمن قيمة الصياغة المباحة على المعتمد (أَوْ غَضَبَ  
مَنْفَعَةً فَتَلَفَّتِ الذَّاتُ) بلا سببه لم يضمنها (أَوْ أَكَلَهُ مَا لِكُهُ ضِيَافَةً)  
إلا بعد فواته (أَوْ نَقَصَتِ الشُّوقُ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ) فلا  
شئ عليه من القيمة ويضمن الكراء (كَسَارِقٍ وَلَوْ فِي تَعَدَّى كَسْتُنْجِرَ)  
ومستعير (كَرَاهِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ) ولم يكثر (وَأَلَّا خَيْرَ فِيهِ وَفِي قِيَمَتِهَا وَفَتْهُ  
وَأِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قُلَّ كَكَسْرِ نَهْذِهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِي خَيْرَ فِيهِ) أى فى  
المفصوب وقيمه وله معه الأرض فى الأخيرين من الجانى وإن أخذ القيمة من  
الغاصب فأرض الأجنبي للغاصب (كَهَبْغِهِ) تشبيه فى التخيير (فِي قِيَمَتِهِ وَأَخَذَ  
ثَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيَمَتَهُ الصَّبْغِ وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيَمَتَهُ نَقْضِهِ بَعْدَ سَوَاطِ  
كُلْفَةٍ لَمْ يَقُولْهَا) الغاصب بكخدمه ، وفى أمره بتسوية الأرض كما كانت

(١) فى المجموع وشرحه : قال الإمام وثيحه ابن القاسم يضمن ما أعطى فيه متعدد به .  
ولم يمس إلا أن تكون القيمة أكثر فيضمنها وهل قول عيسى مقابل لقول الإمامين ضعيف أو  
مقيد لها خلاف اهـ

(وَمَنْفَعَةُ الْحُرِّ وَالْبُضْعِ بِالتَّقْوِيَةِ) بالاستعمال (كَحُرِّ بَاعِهِ) لا مفهوم للبيع  
(وَمَقْدَرُ رُجُوعِهِ) بضمن دية عمد فإن رجع رجع بها (وغيرهما بالقوات)  
ولولم يستعمل والفرض التعمد على المنفعة لا إن غصب الذات كما سبق (وهل  
يضمن شاكيه لِمَعْرَمٍ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الرَّسُولِ) للعتاد (إِنْ ظَلَمَ) وإلا لم  
يضمن الزائد (أَوِ الْجَمِيعِ) وإن لم يظلم لا يضمن أصلا (أَوْ لَا) أصلا ولو  
ظلم وإنما يؤدب (أَقْوَالُ) العمل بثانيتها (وَمَدَّ لَكَ) إن اشتراه ولو غاب ومنع  
أشهب نقد زائد على القيمة لتعدد السلفية (أَوْ غَرِمَ قِيَمَتَهُ) أو حكم بها قاض  
كافي بن (إِنْ لَمْ يَمُوتْ) بأن يُخْفِيهِ ويدعى التلف الربيه أخذه (وَرَجَعَ عَلَيْهِ  
بِفَضْلِهِ أَخْفَاهَا) بأن ظهر أزيد مما وصف (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَعْمَتِهِ وَقَدْرِهِ  
وَحَلْفُ) إلا أن يفرد للمالك بالشبه فإن لم يشبه في القيمة فوسط (كَمْ شَتْرٍ مِنْهُ)  
القول له في التلف وما معه (ثُمَّ غَرِمَ لِأَخِيرِ رُؤْيَةٍ) فإن علم ضمن بالاستيلاء  
كالغاصب (وَأَرَبُّهُ لِمَضَاهِ بَيْعِهِ وَنَقْضُ عِنَقِ الْمُشْتَرِي وَإِجَازَتُهُ) بالزاي<sup>(١)</sup>  
أو الرأ (وَضَمِنَ مُشْتَرِي أَنْ يَعْلَمَ فِي عَمَلِهِ) يومه ورجع بثمنه (لَا سَمَاوِي وَغَلَّةً)  
فيفوز بها ولا يفرمها الغاصب (وَهَلِ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ) أو الدماري (تَأْوِيلَانِ  
وَوَارِثُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلِمَا كَهُوَ وَإِلَّا) بلما (بُدِيَ بِالْغَاصِبِ وَرُجِعَ عَلَيْهِ  
بِفَضْلِهِ مَوْهُوبُهُ) حيث ردت السلعة إذ لا يجمع بين الغلة والقيمة كما سبق (إِنْ  
أَعْسَرَ فَعَلَى الْمَوْهُوبِ وَلَفَّقَ شَاهِدٌ بِالْقَضْبِ لِأَخَرٍ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْقَضْبِ  
كَشَاهِدٍ بِمِلْكِكَ لِثَانٍ بِفَضْلِكَ) أى الغصب منك معاينة أو إقراراً (وَجُعِلَتْ  
ذَا بَدِ حَازِرًا فِيهِمَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ) (لَا مَالِكًا) فلا يشتري منك ولا يشهد  
لك بالملاك بذلك (إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِ الْمَلِكِ) تسكته الغصب أنها ملكك

(١) إن كان بالزاي فهو بالرفع معطوف على نقض . وإن كان بالراء فهو بالجر معطوف  
على قوله عتق المضاف إليه نقض .

(وَيَعِينِ الْقَضَاءُ) أنها باقية لم تنقل عنك (وإن ادّعت استكراهاً على غير  
 لائقٍ بلا تعلقٍ حدث له) أى لازماً إلا أن ترجع ولا حمل وأما القذف فلا  
 يسقط بالتعلق إلا فى المجهول ولا حدى فى الفاسق بوجه (وَالْمُتَعَدَّى<sup>(١)</sup> جَانٍ عَلَى  
 بَعْضٍ غَالِبًا) وقد يحرق الثوب كله أو ينصب المنفعة (فَإِنْ أَفَاتَ لِلْمَقْصُودِ  
 كَقَطْعِ ذَنْبٍ دَابَّةٍ ذِي هَيْئَةٍ أَوْ أُذُنٍ أَوْ طَيْلَسَانِيَةٍ وَابْنٍ شَاةٍ هُوَ الْمَقْصُودُ  
 وَقَلْعِ عَيْنِي عَبْدٍ أَوْ بَدَنِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ وَنَقْضُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَفِئْتَهُ  
 فَتَقْضُهُ كَكَلْبَيْنِ بَقَرَةٍ) تراد لفهمه (وَبَدْنِ عَبْدٍ) غير صانم (أَوْ عَيْنِهِ وَهَتَفٍ  
 عَلَيْهِ إِنْ قَوْمٌ وَلَا مَنَعَ لِصَاحِبِهِ) من التقويم والعنف (فِي الْفَاحِشِ عَلَى  
 الْأَرْجَحِ وَرَفَا الثَّوْبِ مُطْلَقًا) ولو كانت الجناية مفقطة واختار ربه أخذه ثم  
 يفرم الأرض بعد الرفو (وَفِي أَجْرَةِ الطَّبِيبِ قَوْلَانِ) أرجحهما وجوبها حيث  
 لا أرض مقرر ثم يفرم الشين .

(فَصَلْ<sup>(٢)</sup> إِنْ زَرَعَ فَاسْتَحَقَّتْ فَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالزَّرْعِ أَخْذَ بِلَا  
 شَيْءٍ وَإِلَّا) بأن انتفع به (فَلَهُ قَلْعُهُ إِنْ لَمْ يَفُتْ وَقْتُ مَا تُرَادُّ لَهُ وَلَهُ  
 أَخْذُهُ بِقِيَمَتِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِلَّا) بأن فات إبان الأرض (فَكِرَاهِ سَنَةٍ)  
 وهذا راجع لجميع ما سبق<sup>(٣)</sup> (كَذِي شُبْهَةٍ) تشبيهه فى كراه سنة لكن قبل  
 الابان فإن فات فلا شىء عليه (أَوْ جُهْلَ حَالِهِ) لأن الأصل عدم التعدى  
 (وَفَاتَتْ) أرض استحق كراؤها المعلن (بِحَرْزِهَا فِيمَا بَيْنَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ)  
 (١) هذا شروع فى حكم التعدى ، ابن عرفة : التعدى هو التصرف فى شىء بغير إذن  
 ربه دون قصد تملكه اه فالتعدى مالا يكون معه تملك سواء حصلت جناية على الكل أو البعض  
 (٢) هذا الفصل لبيان الاستحقاق وهو : رفع ملك شىء بثبوت ملك قبله أو حرية بغير  
 عوض ، وحكمه الوجوب إن وجد سببه وهو قيام البينة ، وبهذا المصنف بمسألة الزرع  
 لكونه قتر وعما .  
 (٣) أى سواء انتفع بالزرع أم لم ينتفع به .



أى لا سبيل لفسخها والله يحق أخذها فإن أخذ شيئاً فعلى المكثري أجره المثل  
 فإن لم تحرث فلربها أخذها (وَالْمُسْتَحَقُّ) يحتمل مستحق الكراء إذا أجاز  
 ومستحق الأرض (أَخْذُهَا وَدَفْعُ كِرَاءِ الْخَرْثِ فَإِنْ أَبَى قِيلَ لَهُ) أى  
 للمكثري (أَعْطِ كِرَاءَ سَنَةٍ وَإِلَّا أَسْلَمْنَاهَا بِلَا تَنْبِيءٍ) إن استحققت الأرض  
 (فِي) كراء (سِنِينَ يَفْسَخُ أَوْ يُبْغِضِي إِنْ عَرَفَ النِّسْبَةَ) أى نسبة ما بقى  
 للجميع لينتفى الجمل (وَلَا خِيَارَ لَهُ كَثَرِي لِلْمُعْهَدَةِ) فليس له أن لا يرضى  
 بمهلة مستحق الأرض (وَأَنْتَقَدَ) المستحق (إِنْ أَنْتَقَدَ الْأَوَّلُ وَأَمِنْ هُوَ  
 وَالغَلَّةُ لِذِي الشُّبْهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحُكْمِ) وعليه النفقة إلا زمن الخصام فعلى  
 المتقاضى له كما يأتى (كَوَارِثٍ وَمَوْهُوبٍ وَمُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمُوا) تشبيهه فى أن الغلة  
 لهم (بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ) فهدجم (عَلَى وَارِثٍ) بالغلة (كَوَارِثٍ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ  
 إِلَّا أَنْ يَنْتَفِعَ) بنفسه غير عالم بالآخر ولا محجوب به فيفوز بها (وَلِنْ غَرَسَ)  
 ذو الشبهة (أَوْ بَنَى قِيلَ الْمَالِكِ أَعْطِي قِيَمَتَهُ قَائِماً) ابن عرفة إلا أن يكون  
 من بناء الملوك فنقضاً كذا فى بن (فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيَمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ  
 أَبَى فَشَرِيكَانِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا الْمَحْبُوسَةَ فَالْتَفَتُصْ) فإن كان الوقف  
 ربع بقيمته بقى فيه <sup>(١)</sup> (وَضَمِينَ قِيَمَةَ) الأمة (الْمُسْتَحَقَّةَ وَوَلَدَهَا) وهو  
 لاحق به (يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلَ) من قيمة الولد وديته (إِنْ أَخَذَ دِيَةً)  
 أو صلحاً أو عفا عن الخطأ وفى المدد الغرم على الجانى لا إن اقتص (لَا صَدَاقَ

(١) قال الدردير : الواقع الآن بمصر أن النظار يبيعون أوقاف المساجد أو غيرها والمشتري  
 منهم عالم بذلك ، ثم يجمعون لجهة الوقف دراهم قليلة يسمنونها حكراً ويسمون استيلاء البغاة  
 على تلك الأوقاف خلوا وانتفاها ببيع ويورث ، ثم ينسبون جواز ذلك للمالكية وحاشا المالكية  
 أن يقولوا ذلك كيف ومذهبهم مبني على سد الذرائع وإبطال الحيل ، وسندهم فتوى وقعت  
 من القاصر اللقاني ليست من هذا القبيل . والمرسالة التى ألقاها الغرناوى فى جواز ذلك لاتوافق  
 قواعد المذهب :

حرّة) اشتراها ظن رقها (أو غلّتها) وإن هدمَ مُكْتَرِ نَعْدِيًّا) أما بإذن  
 للمكسري فكمدمه هدر كالإصلاح (فَلِلْمُسْتَحِقِّ النُّقْضُ وَتَمِيمَةُ الْمَدَمِ وَإِنْ  
 أَبْرَأَهُ) أى المكسرى (مُكْرِبِدِ) ذو الشبهة (كسارقٍ عَبْدٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ)  
 يضمن للمستحق ولو أبرأه المروق منه ذو الشبهة (بِخِلَافِ مُسْتَحِقِّ مُدْعَى  
 حُرْبِيَّةٍ) يخرج من قوله لا صداق حرّة أو غلّتها فيرجع على من استخذمه (إِلَّا الْقَلِيلَ)  
 ونفقته كالغاصب (وَلَهُ) أى مستحق الأرض (هَدَمُ مَسْجِدٍ) فالنقض حبس<sup>(١)</sup>  
 (وَلِإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضٌ فَكَأَلْغَيْبٍ) أولى من نمذة فكألهيغ فينقض بوجه  
 الصفة ويتمسك في استحقاق غيره (وَرَجَعَ لِلتَّقْوِيمِ) لا للتممية كعشرة كل  
 واحد باثنين كاسبق في الخيار (وَلَهُ رَدُّ أَحَدِ عَبْدَيْنِ اسْتَحَقَّ أَفْضَلُهُمَا بِحُرْبِيَّةٍ)  
 اللام بمعنى على أو المقابل التماسك بجميع الثمن وهو من حزنّيات ما قبله (كَأَنَّ  
 صَالِحَ عَنِ عَيْبٍ) في عهد مثلاً (بِأَخَرٍ) فكأنه اشتراها معاً إذا استحق أحدهما  
 (وَمَنْ يَقُومُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الصُّاحِ) وهو الأقوى (أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ تَأْوِيلَانِ  
 وَإِنْ صَالِحٌ فَاسْتَحَقَّ مَا بِيَدِ مُدْعِيهِ) وهو المصالح به (رَجَعَ فِي مُقَرَّبِهِ) وهو  
 المصالح منه (أَمْ يَفْتُ وَإِلَّا) بأن فات بحوالة سوق فأعلى (فَنِي عَوَضِهِ) من قيمة  
 أو مثل (كَأَنَّكَارٍ) تشبّه في الرجوع بالعوض لكن عوض المصالح به (عَلَى  
 الْأَرْجَحِ لَا إِلَى الْخُصُومَةِ) وإن استحق (مَا بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) فَنِي الْإِنْكَارِ  
 يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ) إن لم يفت (وَلِإِلَّا فَبِقِيَمَتِهِ) وفي الإفْرَارِ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِدَمِهِ  
 صِحَّةٌ مِلْكٍ بِأَيْدِيهِ) يروى بالتعليل والتشبيه<sup>(٢)</sup> (لَا إِنْ قُلَ دَارُهُ) فلا بعد عالمياً  
 بالصحة بمجرد ذلك لأن الإضافة تأتي لأدنى ملابسة (وَفِي مَرَضٍ بِمَرَضٍ)  
 يرجع (عَمَّا خَرَجَ مِنْهُ) أَوْ قِيَمَتِهِ) حيث كان المستحق معيناً<sup>(٣)</sup> (إِلَّا نِكَاحًا)

(١) يجمّل في وقت غيره

(٢) أى لعلّه ، أو كملّه

(٣) فإن كان مضموناً رجع بمثله

استثناء منقطع فلا يرجع بما خرج من بضع ونحوه بل بقيمة المستحق (وخلعاً  
 وصالح عهد) عن إقرار أو إنكار (ومقاطعة به عن عبدي) من غير ملكه  
 وإلا فلا رجوع إذ هو مجرد انزعاج (أو مكاتب) ولو من ماله (أو عمرى  
 وإن أنفذت وصية مستحق برق أم يضمن وصي وحاج إن عرف  
 بالخربة) أو عين الحاج (وأخذ السيد ما يبيع ولم يفت بالثمن) ثم يرجع  
 بالثمن على الهائم (كشهود يمينه إن هذرت بيئته) كأن رآوه مصروعاً  
 في القتل تشبيهه في جميع ما سبق (وإلا) يعرف بحرية ولم تعذر البيعة (فكأنه أصيب)  
 فيهما للمالك أخذ المتصرف فيه مطلقاً وترد الزوجة ولو دخل بها آخر ولو  
 عذرت البيعة (وما فات) مفهوم لم يفت فيهما (فالثمن كما لو دبره أو كبر  
 صغير) لا حوالة سوق.

### ﴿ باب ﴾

(الشفعة أخذ شريك ولو ذميّاً باع المسلم) شريكه (لذمي كذميّين  
 تعاقبوا إيماناً أو محبساً) بالسكسر (ليحبس) ما يأخذ ولين له المرجع الأخذ  
 كالمهر بالسكسر (كسلطان) نيابة عن مرتد (لا يحبس عليه ولو ليحبس  
 وجار) ومنه شريك غير الشائع (وإن ملك تطرّفاً) بطريق المبيع (وناظر وقف  
 وكراه) لا شفعة فيه (وفي ناظر الميراث قولان) أظهرهما أخذه لبيت المال (يمن  
 تجدد ملكه اللازم) لا محجور بلا إذن (اختياراً) لا يارث (بمعاوضة) لا كهدية  
 (ولو موصى بدينار للمساكين) أي لأجل التفرقة عليهم والأولى تأخير هذا عن  
 قوله عقاراً (على الأصح والمختار لا موصى له بدينار جزء عقاراً) معمول أخذ  
 (ولو منقلاً به) بأن يباع بشقص آخر (إن انقسم وفيها الإطلاق وعمل به)  
 في الحمام والراجح الأول (يمثل الثمن ولو ديناراً) في ذمة الهائم ويقضى ما فات

من أجله (أَوْ قِيمَتِهِ) أى المقوم غير الدين كالكتابة (بِرَهْنِهِ وَضَامِنِهِ) حال من الثمن أو متعلق بمثل (وَأَجْرَةَ دَلَالٍ وَعَقْدٍ شِرَاءٍ) كتابته (وَفِي الْمَكْسِ تَرَدُّدٌ) رجح اعتبار المعتاد (أَوْ قِيمَةِ الشَّئِصِ فِي كَيْفِ الْمَخْلَعِ وَصُلْحِ عَمْدٍ) ونكاح وعقوى على الشئص واعتبر في الخطأ الدية (وَجُزَافٍ نَقْدٍ) الراجح اعتبار قيمة الجزاف فيمكن أنه عطف على الشئص فلو اشترى ذى بكعمر فهل بقيمته أو بقيمة الشئص خلاف (وَبِمَا يَخْصُهُ) أى الشئص (إِنْ صَاحَبَ غَيْرَهُ وَلَزِمَ الْمُشْتَرَى الْبَاقِي) ولو قل فليس كالاستحقاق (وَالِى أَجَلِهِ إِنْ أَيْسَرَ أَوْ ضَمِنَهُ مَالِيٌّ وَلَا عُجَلٌ) بأن يفترضه المفسر مثلاً (إِلَّا أَنْ يَذْأَوْبَا) الشفيع والمشتري (عُذْمَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَلَا تَجُوزُ إِحَالَةُ الْبَائِصِ بِهِ) من قبل المشتري على الشفيع قبل الحلول (كَأَنْ أَخَذَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَالًا لِيَأْخُذَ) للأجنبي (وَبَرَّجَ) الزائد على الثمن تشبيهه فى المنع (ثُمَّ لَا أَخْذَ لَهُ) إِنْ أَرَادَ لِنَفْسِهِ بَعْدَ (أَوْ بَاعَ) المأخوذ بالشفعة (قَبْلَ أَخْذِهِ بِخِلَافٍ أَخْذِ مَالٍ بَعْدَهُ) أى الشراء (لِيُسْقِطَ) المشتري لجائز (كَشَجَرٍ) مثال للمقار (وَبِنَاءٍ بِأَرْضٍ حُبْسٍ) بالإضافة (أَوْ مُعِيرٍ) ومسألة بناء الحبس إحدى المستحسّنات الأربع التى تفرد بها مالك<sup>(١)</sup> والشفعة فى الثمار والقصاص بشاهد وبعين والرابعة فى أئمة الإبهام خمس من الأبل (وَقَدْ أَمَّ الْمُعِيرُ) على الشفيع فى أخذ البناء (بِنَقْضِهِ) أى قيمته منقوضاً (أَوْ ثَمَنِهِ) الذى بيع به (إِنْ مَضَى مَا يُعَارُ لَهُ) شرط فى اعتباره منقوضاً (وَلَا فَقَائِمًا وَكَثْمَرَةً وَمَقْتَنَةً وَبَازِئَةً وَلَوْ مُفْرَدَةً) عن الأصول والأرض (إِلَّا أَنْ تَبْيَسَ وَحُطَّ حِصَّتُهَا) حيث قاتت باليبس (إِنْ أَزْهَتْ أَوْ أَبْرَتْ)

(١) لأنه كان يقول : هذا الشيء أستهسنه وما علمت أحداً قاله عيرى اه يعنى بمن سبقه ونظمها ح مم مسألة خامسة فى قوله :

وقال مالك بالاختيار فى شفعة الأقاضى والثمار  
والجرح مثل المال فى الأحكام والخمس فى أئمة الإبهام  
وفى وصاة الأم باليسير منها ولا دلى للصفير

يوم البيع واشترطها للمشتري (وَفِيهَا) أَيْضًا (أَخَذُهَا) بِالشَّعْمَةِ (مَا لَمْ تَيْدُسْ  
أَوْ تُجَدَّ وَهَلْ هُوَ اخْتِلَافٌ) وَهُوَ الْأَفْوَى فَلَا رَجَحَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْبَسِ أَوْ  
وَقَاقِ فَالْفَوَاتِ بِالْجَذِّ إِذَا لَمْ تُشْتَرِ مَفْرَدَةً (تَأْوِيلًا) وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطَّ  
بِأَنْ لَمْ تُؤَبَّرْ يَوْمَ الْبَيْعِ (أَخَذْتُ وَإِنْ أَبَرْتُ) بَعْدَ (وَرَجَعَ) الْمَشْتَرَى عَلَى الشَّفِيعِ  
(بِالْمُؤَوَّلَةِ) فِي عِلَاجِهَا (وَكَيْفَ لَمْ تُقَسِّمَ أَرْضُهَا) الَّتِي تُوْزَعُ عَلَيْهَا (وَلَا  
فَلَا) شَفْعَةً (وَأَوَّلْتُ أَيْضًا بِالْمُتَّحِدَةِ) وَغَيْرِهَا فِيهَا الشَّفْعَةُ وَلَوْ قَدِمَتْ وَالرَّاجِحُ  
إِطْلَاقُ الْأَوَّلِ (لَا عَرَضٍ وَكِتَابَةٌ وَدَيْنٌ) مُشْتَرِكِينَ وَلَا حَقَّ لِمَنْ هُمَا عَلَيْهِ إِذَا بَيَعَا  
(وَعُلُوٌّ عَلَى سُفْلٍ وَعَكْسِيهِ وَزَرْعٌ وَلَوْ بِأَرْضِيهِ) وَيَحِطُّ مِنْهُ (وَبَقْلٍ)  
كَمَنْدَبًا بِخِلَافِ الْمَقَاتِي كَمَا سَبَقَ (وَعَرَضِيَّةٌ وَتَمْرَةٌ قُسِمَ مَتَّبِعُوهُ) أَيْ مَتَّبِعُ كُلِّ  
مِنْهُمَا (وَحَيَوَانٌ إِلَّا فِي كِحَانِيهِ) وَأَرْضُ زَرْعٍ (وَارِثٌ وَهَبَةٌ) بِأَلْفِ ثَوَابٍ  
وَلَا لَفِيهِ بَعْدَهُ) وَيَكْفِي الْقَوْلُ حَيْثُ عَيْنُ الثَّوَابِ (وَخِيَارٌ إِلَّا بَعْدَهُ ضَيْعَةٌ وَوَجَبَتْ  
لِمُشْتَرِيهِ) أَيْ الْخِيَارُ (إِنْ بَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَقِلًا فَأَمَضَى) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ  
وَلِنْ كَانَ مَهْنِيًا عَلَى انْتِقَادِ بَيْعِ الْخِيَارِ (وَيَبِيعُ فَسَدًا إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَبِالْقِيَمَةِ)  
فِيمَا يَفُوتُ بِالْقِيَمَةِ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْفَوَاتُ (يَبِيعُ صَحَّ فَبِالْثَمَنِ فِيهِ وَتَقَارُعُ  
فِي سَبْقِ مَلِكٍ إِلَّا أَنْ يَنْكُكِلَ أَحَدُهُمَا) فَيَأْخُذُ الْخَالَفَ (وَسَقَطَتْ إِنْ قَامَتْ)  
وَلَا تَسْقُطُ بِمَجْرَدِ طَلْبِ الْقِسْمَةِ كَمَا حَقَّقَهُ (ر) وَغَيْرُهُ (أَوْ اشْتَرَى أَوْ سَارَمَ)  
مِنَ الْمَشْتَرَى (أَوْ سَاقَى) لَهُ (أَوْ اسْتَأْجَرَ) مِنْهُ (أَوْ بَاعَ حَصَّتَهُ) وَبَعْضُهَا  
بِحَسْبِهِ (أَوْ سَكَّتْ بِهِ ذِمَّ أَوْ بِنَاءً) وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ عَلَى الْأَفْوَى كَمَا فِي حَشٍّ وَغَيْرِهِ  
(أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْعَقْدُ وَإِلَّا فَسَنَةً) الْمَعُولُ عَلَيْهِ لَا يَسْطِطُ إِلَّا سَنَةً  
وَشَهْرَانِ مُطْلَقًا (كَأَنْ عَلِمَ فِتْنَابٌ) بَعْدَ الْعِلْمِ فَكَالْحَاضِرِ (إِلَّا أَنْ يَغْلُظَ  
الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا) أَيْ الْمُدَّةَ الْمُسَقَّطَةَ (فَمَبِيقٌ وَحَافٌ إِنْ بَعْدَ) أَنَّهُ مَا سَافَرَ  
مُسَقَّطًا (وَصُدِّقَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ) قَبْلَ الْمَدَارِ (لَا إِنْ غَابَ أَوْ لَا)  
(م ٢٣ - لِكَلِيل)

فهل البيع أو العلم حتى تمتضى المدة بعد حضوره والقريب كالحاضر (أو أسقط  
 لي كذب في الثمن وحلف) ما أسقط إلا لذلك (أو في المشتري أو المشتري  
 أو انقراؤه أو أسقط وصي أو أب بلا نظر وشفع لنفسه) من شريكه  
 يقيه (أو ليقم آخر أو أنكر المشتري الشراء وحلف وأقر به بأيمه)  
 لعدم الملك المتجدد على ما سبق في الفنازع (وهي على الأنصياك يومها) وترك  
 للشفيع<sup>(١)</sup> (حقيقته) ان لو اشترى أجنبي (وطواب بالأخذ) بالشفعة (بعد  
 اشتراؤه لا قبله) ذكره مع بدايته ليرتب عليه قوله (ولم يكرهه إسقاطه)  
 قبل الشراء (وله نقض ونفي كجبة وصدقة والثمن لمعطاه إن علم) الواهب  
 (شفيعه) أي أن له شفيعاً<sup>(٢)</sup> (لا إن وهب داراً فاستحق نصفها) وأخذ  
 الثاني بالشفعة فالثمن للواهب لعدم علمه بالشفعة (وملك) للماخوذ بالشفعة  
 (بجكم) به (أو دفع ثمن أو إلهاد) على الأخذ (واستفحل إن قصد  
 ارتجاء أو نظراً للمشتري) بالفتح (إلا) أن يكون على (كساعة وأزيم)  
 الشفيع (إن أخذ و) قد (عرف الثمن فيبيع) من مال الشفيع الشخص أو  
 غيره (لثمن و) لزم (المشتري إن سلم فإن سكت فله نقضه) حيث  
 لم يجعل له الثمن (وإن قال أنا أخذ أجل ثلاثاً) إن مرض المشتري (للنقد)  
 فإن نقد (وإلا سقطت) إن شاء المشتري (وإن اتحدت الصفة وتمددت  
 الحصة) بأن كانت في أما كن (والبائع) وأولى اتحاد (لم تبعض)  
 لضرر المشتري بل يأخذ الجميع أو يترك الجميع (كتمدد المشتري على الأصح)  
 تشبيهه في عدم التبعض والصفة واحدة (وكان أسقط بعضهم) أي  
 الشفيع (أو غاب) فالآخر يأخذ الجميع أو يترك الجميع (أو أرادته)

(١) نسخة : للشرىك .

(٢) وإن لم يعلم فيه .

أى التبعيض (المُشْتَرَى) فيتمضى للشفيع بالكل (وَلِمَنْ حَصَرَ حِصَّتُهُ) معه  
 وهكذا (وَهَلِ الْمُهْدَةُ) لمن كان غائباً (عَلَيْهِ) أى على الشفيع (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى)  
 تخيير (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى فَقَطْ كَغَيْرِهِ) أى كعهدة غير الغائب وذكره مع  
 وضوحه لقوله (وَلَوْ أَقَالَه) فإن الإقالة هنا لغو (إِلَّا أَنْ يُسَمَّ) الشفيع (فَقَبِلَهَا)  
 فإبداء بيع كاختلاف الثمن (تَأْوِيلَانِ) راجع لما قبله كاف (وَقَدْ مَ مُشَارِكُهُ  
 فِي السَّهْمِ وَإِنْ كَانَتْ لِأَبٍ أَخَذَتْ شِدُوسًا) فإنه تسكلة الثلثين فلا تخص  
 أخرى لأب عن الشفيع خلافاً لأشهب (وَدَخَلَ) الأخص أى الأقرب (عَلَى  
 غَيْرِهِ) كبيت عن مانت إحداهن عن أولاد باعت إحدى الباقيتين دخل  
 مع الأخرى أولاد الميثة نيابة عن أمهم وإذا باع واحد من أولاد الميثة لم يدخل  
 في حصته واحدة من باقي الحالات لأن الأولاد أقرب الميثة الثاني (كَذَى  
 سَهْمُهُ) يدخل (عَلَى وَارِثِهِ) عاصب فإذا باع أحد عيين مع ابنتين فالجميع  
 (وَدَخَلَ) (وَارِثٌ عَلَى مَوْصَى أُمِّهِ) باع أحدهم (نُفْمٌ) بعد المشارك (الْوَارِثُ)  
 ولو عاصباً على المعتمد ومثله الموصى له (نُفْمٌ الْأَجَنِيُّ) وَأَخَذَ بَأَى بَيْعِهِ وَعُمْدَتُهُ  
 عَلَيْهِ) أى تابعة للبيع الذى أخذ بثمنه ولو من يد غير مشتريه وقيد بما إذا لم  
 يسكت بعد العلم فإنه رضى ويأخذ بالآخر (وَنُقِضَ مَا بَعْدَهُ) أى ما بعد المأخوذ  
 به ومضى ما قبله عكس المضى فى الاستحقاق (وَلَهُ) أى للمشتري (عَلْمَتُهُ)  
 إلى قيام للشفيع (وَفِي فُسْخٍ عَقْدٍ كَرَاهِيَةٍ) اللازم وللشفيع إن أهضاه من يومه وعدم  
 تمكينه من فسخه ولو طال كما فى بن رداً على عب (تَرَدُّدٌ وَلَا يَضْمَنُ) المشتري  
 (نَقْصُهُ) أى النقص إلا أن يبعث (إِنْ هَدَمَ وَبَنَى فَلَهُ قِيَمَتُهُ قَائِماً وَلِلْشَفِيعِ  
 النُّقْصُ) فإن فات حط ما يبقو به (أَمَّا الْغَيْبَةُ شَفِيعِهِ) إذ لو سكت على ذلك  
 سقطت (فَقَائِمٌ وَكَيْلُهُ) إلا المفوض فيسقطها (أَوْ قَاضٍ عَنْهُ) فلذلك لم يكن

الباني متعدياً حتى يأخذ القيمة مفوضاً (أو ترك إكذيب في الثمن) من غير  
المشتري وإلا فتمهد (أو استحق نصفها) فالشفعة في الثاني غير معلومة ابتداء  
(وخط) عن الشفيع (ما خط) عن المشتري (لعييب أو لمبة إن خط عادة  
أو أشبه الثمن بعده) الشرط راجع للمبة (وإن استحق الثمن) المدين  
لأن هذا من أفراد عرض بعرض السابق (أو رد بعيب بعدها) أي الشفعة  
(رجع البائع بقيمة شفيعه) الخارج من يده لقواته بالشفعة (ولو كان  
الثمن مثلياً إلا فقد قيمته ولم ينتقص ما بين الشفيع والمشتري) بل  
مضى أخذه بما أخذ ولا يرجع بأرش هيب كما حققه بن (وإن وقع) ما ذكر  
(قبلها بطلت) ورجع بنفس الشقص (وإن اختلفا) المشتري والشفيع  
(في الثمن فالتقول للمشتري بيمين فيما يشبهه ككبير برغب في مجاوره)  
فيزيد لتوسعه محله (ولاً) يشبه المشتري (والشفيع) إن أشبه (فإن لم  
يشبه حلفاً ورداً إلى الوسط) قيمة ويقضى للعائف على الفاكل ونكولها  
كحلفهما (وإن نكل المشتري) نازعه بائع ولزمه ما ادعى البائع (ففي الأخذ  
بما ادعى أو أدى قولان وإن ابتاع أرضاً بزرعها الأخضر فاستحق  
نصفها) أو أكثر كما في بن وغيره (نقط) دون الزرع (واستشقق) لا مفهوم له  
(بطل البيع في نصف الزرع) حيث لم يبس (لبقائه يلاً أرض كشتري  
قطعة من جنان بإزاء جنانه ليتوصل له) أي ما ذكر من القطعة (من  
جنان مشتريه ثم استحق جنان المشتري) أظهر في محل الإضمار والنشبيه  
في بطلان البيع ثم كل فرع الأرض والزرع بقوله (ورد البائع نصف الثمن  
وله نصف الزرع وخير الشفيع أولاً) قبل المشتري (بأن يشفع) فيفوز  
المشتري بنصف الزرع الباقي (ولاً) يشفع (فيخير المبتاع في رد ما بقي)  
بزعره لأنه استحق منه ما له بال .



﴿ باب ﴾

(الْقِسْمَةُ تَهَابُ فِي زَمَنِ كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا<sup>(١)</sup>) فَإِنْ تَعَدَّدَ كَعَبْدَيْنِ بِخِدْمِ  
 كَلَا وَاحِدٍ لَمْ يَشْطَرِ تَعْيِينَ زَمَنِ عَلَى مَالِ بْنِ رَشْدٍ وَعِيَاضِ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَارْتِضَاءِ  
 فِي التَّوْضِيحِ خِلَافًا لِابْنِ عَرَفَةَ (وَسُكْنَى دَارِ سِنِينَ كَالْإِجَارَةِ لَا فِي غَلَّةٍ وَلَوْ  
 يَوْمًا) لَعَدِمَ انضِبَاطُهَا (وَمُرَاضَاةٌ فَكَالْبَيْعِ) وَإِنْ خَالَفَتْهُ فِي بَعْضِ أُمُورِ كَا  
 سِيَّاتِي (وَقَرْعَةٌ وَهِيَ تَمْيِيزُ حَقِّ وَكَفَى قَاسِمٍ لَا مُقَوِّمٍ) فَلَا بَدَّ مِنْ تَعَدُّدِهِ  
 (وَأَجْرُهُ بِالْعَدَدِ) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْحَصَصُ (وَكُرَّةٌ) أَجْرُ الْقِسْمِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ  
 الْعِلْمِ (وَقُسِمَ الْمَقَارُ وَغَيْرُهُ) مِنَ الْمَقُومَاتِ (بِالْقِيَمَةِ وَأَفْرَدَ كُلُّ نَوْعٍ وَجُمِعَ  
 دُورٌ وَأَفْرَحَةٌ) مَزَارِعَ (وَلَوْ يَوْضَفُ إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُ وَرَغَبَتُهُ وَتَقَارَبَتْ  
 كَالْمَيْلِ إِنْ دَعَا إِلَيْهِ) أَى الْجَمْعِ (أَحَدُهُمَا وَلَوْ بَعْلًا) يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ (وَسَيِّحًا)  
 يَشْرَبُ بِالْأَنْهَارِ لِاتِّحَادِ زَكَاتِهِمَا (إِلَّا مَعْرُوفَةً بِالسُّكْنَى) لِلدَّيْتِ أَوْ وَرَثَتِهِ  
 (فَالْقَوْلُ لِمُقَرِّدِهِمَا وَتَوَوَّاتٌ أَيْضًا بِخِلَافِهِ) وَأَنَّ الْقَوْلَ أَنَّ دَعَا لِحُمَا وَرَجَحَ  
 أَيْضًا (وَفِي جَمْعِ الْمَلُوكِ وَالسُّفُلِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ (نَأْوِيلَانِ وَأَفْرَدَ كُلُّ صِنْفٍ  
 كُفْتَحَ إِنْ اِحْتَمَلَ إِلَّا كَعَابِطٍ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ) فَلَا لِأَفْرَادِ (أَوْ أَرْضٍ  
 يَشْجَرُ مُتَفَرِّقَةً) فَتَقْسَمُ مَعَهُ (وَجَازَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ إِنْ جُزُّ وَإِنْ لِسْكَيْضٍ  
 شَهْرٍ) زَمَنِ النَّهْمِ وَالْبَهْدِ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ (وَأَخَذُ وَارِثٌ عَرَضًا وَآخَرًا دَيْنًا إِنْ  
 جَازَ بَيْعُهُ) أَى الدِّينِ بِاسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ (وَأَخَذُ أَحَدُهُمَا قِطْنِيَّةً  
 وَالْآخَرَ قَمِيحًا) تَرْضَايَا يَدَا بَيْدٍ (وَخِيَارُ أَحَدِهِمَا كَالْبَيْعِ) فِي التَّفَاصِيلِ  
 السَّابِقَةِ (وَعَرَسُ أُخْرَى إِنْ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِكَ إِنْ لَمْ

(١) القسمة تعين نصيب كل شريك في مشاع ولو باختصاص تصرف أحد أقرب المسالك  
 وهي ثلاثة مهاباة ومراضاة وقربة

تَسْكُنُ أَرْضَهُ كَغَرْسِهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ (تشبيهه في الجواز إن لم  
 يضر وهذا كله استطراد (وُحِدَتْ فِي طَرَحٍ كُنْفَاتِهِ) أي نهرك الجارى بأرض  
 غيرك (على العرف ولم تطرح على حافته) التي بها أشجار رب الأرض (إن  
 وَجَدْتَ سَمَةً وَجَازَ ارْتِزَاقُهُ) أي القسم (مِنْ بَيْتِ اللَّيْلِ لَا شَمَادَتُهُ) عند  
 غير من أرسله لأنها على فعل نفسه (وَ) جاز (فِي قَفْزٍ) بينهما مناصفة (أَخَذَ  
 أَحَدُهُمَا ثُلُثَيْنِ) على وجه المعروف (لَا إِنْ زَادَ) أحدهما (عَيْنًا أَوْ كَيْلًا  
 لِدَانَةٍ) في حفظ صاحبه (وَ) جاز (فِي ثَلَاثِينَ قَفْزًا وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) بينهما  
 (أَخَذَ أَحَدُهُمَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَعَشْرِينَ قَفْزًا إِنْ اتَّفَقَ الْقَمْحُ صِفَةً وَوَجِبَتْ  
 غَرَبَلَةٌ قَمَحٌ لِبَيْعٍ إِنْ زَادَ غَلُّهُ عَلَى الثُّلُثِ وَإِلَّا نُذِبَتْ وَجُمِعَ بَزْرُ)  
 الملبوس (وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كِبَالٍ وَذَاتِ بَيْرٍ أَوْ غَرْبٍ) الدلو الكبير  
 لاختلاف زكاهما (وَ) لا يقسم (ثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ) قبل بدو صلاحه (إِنْ لَمْ  
 يَجُذَّاهُ) لأنه كبيعته بغير شرط الجذ (كَتَسْمِهِ بِأَصْلِهِ) تشبيهه في المنع لأنه طعام  
 وعرض بمثلها (أَوْ قَتًا أَوْ ذَرْعًا) عطف على بأصله (أَوْ) قسم (فِيهِ فَسَادٌ  
 كَيَاقُوتَةٍ أَوْ كَجَفِيرٍ) لسيف ونحو الخفين يقسم مراضاة (أَوْ) قسم ما ذكر  
 من الثمر والزرع بعد بدو صلاحه (فِي أَصْلِهِ بِالْخَرْصِ) لاشك في التماثل  
 (كِبَقْلٍ) لا يقسم بالخرص (إِلَّا الثَّمَرُ وَالْعِنَبُ) استثناء من قوله أو في أصله  
 بالخرص (إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ) هذا إن كان بإرادة بعض البيع وآخر  
 الأكل بل (وَإِنْ بَسْكَتَرَةً آكَلٍ) بصيغة اسم الفاعل وقلة عيال الآخر (وَقُلَّ  
 وَحَلَّ بَيْعُهُ) واتحد من بُسْرِ وَرُطْبٍ لَا ثَمَرٍ (إِذْ لَا دَاعِيَ لَتَبْقِيَّتِهِ) وقسم  
 بالفرعة (لأنها تميز حق والمراضاة بيع) (بِالتَّجَرِّي) كيلا إلا أن يوزن فقط  
 (كَالْبَلَحِ الْكَبِيرِ) تشبيهه في الجواز فالرايح بمنزلة ما بدا صلاحه إن لم يذخلا  
 على التبقية (وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ) إن اقتضا الأصول بعد الثمار فاختلفت وهذا

عند المشاهدة وإلا فالكل ما السقي كما سبق (كَبَّاعِهِ الْمُسْتَنْتَفِي) بصيغة المفعول  
 (تَمَرْنُهُ) شرعاً وهي المؤثرة فيبقى (حَتَّى يُسَلَّمَ) بجذها (أَوْ فِيهِ تَرَجُّعٌ إِلَّا أَنْ  
 يَقِلَّ) المعتمد ولو قل كمرضان<sup>(١)</sup> قيمة أحدهما عشرون والآخر عشرة على أن  
 من صار له الأول غرم خمسة (أَوْ لَبَنٍ فِي ضَرْوَعٍ) كحلب كل واحد يوماً  
 (إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ) لخروجه المعروف (أَوْ قَسَمُوا) الساحة (بِلَا مَخْرَجٍ)  
 لبعض الأقسام (مُطْلَقًا) من أي جهة لأنها ليست قسمًا شرعية (وَوَحَّتْ إِنْ  
 سَكَّتْ عَنَّهُ وَأَشْرَبَكَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ) بعد (وَلَا يُجْبِزُ عَلَى قَسَمِ تَجَرَّى الْمَاءِ)  
 فثانته ويقسم مراضاه ولا تقسم العين مطلقاً (وَقُسِمَ بِالْفُلْدِ) جبراً والتلد بكسر  
 الفاف معيار زمنه<sup>(٢)</sup> كجرة تغرب تملأ ماء كالماء كساب يأخذ كل بقدره (كُسْتَرَّةُ  
 بَيْنَهُمَا) تشبيهه في عدم الجبر على إعادتها إن لم تهدم عبثاً كما سبق أو في الجبر قبله  
 إن كانت مشتركة (وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِيَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا إِلَّا مَعَ كَرْوَجَةٍ)  
 الصواب حذف إلا الثانية (فَيُجْمَعُوا أَوْ لَا) ثم مانا بهم يقسم بينهم (كَذِي سَهْمٍ)  
 أراد الجنس أو الفريق فجميع الزوجات مثلاً جبراً (وَوَرْتَةٌ) يقاسموني شريك  
 مورثهم (وَكَتَبَ الشَّرْكَاءُ ثُمَّ رَمَى أَوْ كَتَبَ الْمَقْسُومُ) أجزاء بحسب الأصغر  
 (وَأُعْطِيَ كُلُّ أَسْكَلٍ وَمُنْعٍ أَشْرَافَهُ الْخَارِجِ) أي ما سيخرج لأجمع له بخلاف الشائع  
 (وَأَزِمَ) القسم (وَنَظَرَ فِي دَعْوَى جَوْرِ أَوْ غُلَطٍ) في القرعة (وَحَافَ الْمُنْكَرُ)  
 إن لم يثبت شيء (فَإِنْ تَقَا حَشَ) ظهر لكل أحد (أَوْ تَبَيَّنَا تَفِيضَتْ كُلُّ رَاضَاةٍ إِنْ  
 أَدْخَلَا مُتَوَمًّا) وإلا فكل البيع لا نرد بين (وَأَجْبَرَاهُمَا) أي للقرعة إذا طلبها بهن  
 (كُلُّ لَنْ إِنْ انْتَفَعَ كُلٌّ) بقسمه (وَ) أجبر (لِلْبَيْعِ) مع شريكه فيما لا يقسم

(١) كذا بالأصل وكتب على هامشه ما نصه : هذا على لغة من يلزم المثني الألف في  
 الأحوال كلها ولو جرى على اللغة المشهورة لقال كمرضين اه وإلزام المثني الألف لغة كبنانة  
 وبني الحارث بن كعب وخيثم وزبيد وأهل تلك الناحية .  
 (٢) أي زمن جرى الماء .

إِنْ نَقَصَتْ حِصَّةُ شَرِيكَهِ مُفْرَدَةً (لَا كَرَبْعَ غَلْمَةٍ) وتجارة (أَوْ) كَانَ شَرِيكَهُ (اشْتَرَى بَعْضًا) فَالْجَبْرَانِ اشْتَرَوْا جَمْلَةً (وَأِنْ وَجَدَ) بِهِمْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ (عَيْنًا بِأَلَّا كَثُرَ فَلَهُ رَدُّهَا) أَوْ يَتَاسَكَ وَلَا شَيْءَ لَهُ (فَإِنْ) فَاتَ مَا يَبِيدُ صَاحِبِهِ بِسَكْمِهِمْ (وَاللَّوْضُوعُ أَنَّهُ أَرَادَ الرَّدَّ) صَاحِبِهِ (نِصْفَ قِيَمَتِهِ) حَقُّهُ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي قِيَمَةُ نِصْفِهِ وَهُوَ أَقْلٌ لِلتَّهْمِيضِ (يَوْمَ قَبْضَتُهُ وَمَا سَلِمَ) مِنَ الْقَوَاتِ وَهُوَ لِلْعَيْبِ (بَيْنَهُمَا) فَإِنْ فَاتَا فَمَقَاصَةُ (وَأِلَّا) يَكُنْ فِي الْأَكْثَرِ (رَجَعَ) بِنِصْفِ اللَّعِيبِ (أَيُّ بَعْوَضِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الشَّرَكَةُ مُنَاصِفَةً) (مِمَّا فِي يَدِهِ) الضَّمِيرُ لِصَاحِبِ السَّلِيمِ (ثُمَّ) أَيُّ قِيَمَةٍ وَرَجَعَ بِهِمْ تَخْيِيرُهُ فِي النِّصْفِ وَالثَّلْثِ كَالِاسْتِحْقَاقِ الْآتِي فَهُوَ الرُّجُوعُ فِي ذَاتِ السَّلِيمِ (وَاللَّعِيبُ بَيْنَهُمَا) وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ (لِلْمُسْتَحَقِّ مِنْهُ فِي تَرْكِ الْقِسْمَةِ بِحَالِهَا أَوْ مِثْلِهَا) شَرِيكَهُ بِحَسَبِهِ (لَا رُبْعٌ) فَيَتَعَيَّنُ رُجُوعُهُ بِالْقِيَمَةِ (وَفُتِحَتْ فِي) اسْتِحْقَاقِ (الْأَكْثَرِ كَطَرٍّ وَغَرِيمٍ أَوْ مُوَصَّى لَهُ بِعَدَدٍ عَلَى وَرَثَةٍ أَوْ وَارِثٍ وَمُوَصَّى لَهُ بِالثَّلْثِ) تَشْبِيهِهُ فِي فسخِ الْقِسْمَةِ (وَالْمَقْسُومُ كُدَّارٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلًا) رَجَعَ عَلَى كُلِّ (الْمَعُولِ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ نِصْفِ الْقِسْمَةِ هُنَا وَسَيَأْتِي مَحَلُّ هَذَا الْقَيْدِ) (وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمُوا) بِالذِّينِ وَعَلَى الْمُعْتَمِدِ تَفْتِيزٌ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمُوا (وَأِنْ) دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ (الذِّينِ) (مَضَتْ) الْقِسْمَةُ (كَبَيْعِهِمْ) تَشْبِيهِهُ فِي الْمَضَى إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا كَمَا حَقَّقَهُ بَنُ وَغَيْرُهُ (بِلَا غَبْنٍ) لَا مَقْصُودَ لَهُ نَعَمْ يَرْجِعُ بِالذِّينِ عَلَى الْبَائِعِ أَوِ الْمُشْتَرَى (وَاسْتَوْفَى) الْغَرِيمَ (رَبَّمَا وَجَدَ) مِنَ الْفَرْكَةِ مَعَ بِهِمْ (ثُمَّ تَرَا جَعَلُوا) فِيمَا بَيْنَهُمْ (وَمَنْ أَعْسَرَ) مِنَ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِمْ (فَعَلَيْهِ أَنْ لَمْ يَعْلَمُوا) فَيُشْتَرِكُ الْعَالَمَانِ مِنَ الْمَعْسَرِ كَمَا فِي الْحَالَةِ نَافِعٌ مَا فِي الْخُرُشِيِّ (وَأِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثٌ أَوْ مُوَصَّى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مُوَصَّى لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ اتَّبَعَ كَلًّا بِحِصَّتِهِ) هَذَا مَحَلُّ الشَّرْطِ السَّابِقِ أَيُّ إِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلًا فَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ كُدَّارَ نَقَضَتْ

(وَأُخِّرَتْ) القسمة كما يأتي (لَا دَيْنَ لِخَمَلٍ وَفِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ) فإن كانت  
بعدد فلكالدين وعلى تعجيل غيرها يرجع إن تلفت التركة بحسبها (وَقَسَمَ  
عَنْ صَغِيرٍ أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ وَمُلْتَقِطٌ كَقَاضٍ عَنْ غَائِبٍ لَا ذِي شُرْطَةٍ) وزن  
غرفة علامة الحاكم السياسي (أَوْ كَنَفٍ) مصدر عطف على شرطية (أَخَا)  
معموله إلا أن يعتاد فكالوصي كما سبق في الحجر (أَوْ أَبٍ عَنْ كَبِيرٍ) رشيد  
(وَإِنْ غَابَ وَفِيهَا قَسَمٌ نَخَلَهُ وَزَيَّنُوهُ إِنْ اعْتَدَلَا) أى القسمان (وَهَلْ هِيَ  
قُرْصَةٌ) ودخلت النوعين (لِلْقِلَّةِ أَوْ مُرَاضَاةً) دخلا فيها على عدم  
الغبين (تَأْوِيلَانِ) .

### ﴿ بَابُ ﴾

(الْقِرَاضُ تَوْكِيلٌ عَلَى تَجَرٍّ فِي نَقْدٍ مَضْرُوبٍ مُسَلَّمٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ  
إِنْ عُلِمَ قَدْرُهَا) أى النقد والجزء (وَأَوْ مَغْشُوشًا) يتعامل به (لَا دَيْنَ عَلَيْهِ)  
محترز مسلم (وَأَسْتَمَرَ) الدين واختص العامل بالربح والخسر (مَا لَمْ يُقْبَضْ أَوْ  
يُخْضِرُهُ وَيُشْهِدُ) ولو رجلا وامرأتين على ما به التعامل من عدد أو وزن  
فيجوز (وَلَا يَرَهْنُ أَوْ وَدِيعَةً) إلا مع أحد الأمرين كالدين على الأرجح هذا  
إذا كان الرهن أو الوديعة بيد أمين لا تتفاد ربه بالتخلص بل (وَمَنْ يَبْلُغُهُ)  
أى العامل (وَلَوْ يَتَّخِرُ لَمْ يُتْعَمَلْ بِهِ يَبْلُغُهُ) أى القرض كالمسلم وعرض إن  
تولى بيعه (وَإِنْ بَاعَهُ غَيْرُهُ) وجعل الثمن رأس مال جاز (كَأَنَّ وَكَلَهُ عَلَى  
دَيْنٍ) يخلصه (أَوْ لِيَصْرِفَ) الذهب (ثُمَّ يَمَلُّ فَأَجْرُ مِثْلِهِ فِي تَوَلَّيْهِ)  
غير القراض من بيع وتخليص وصرف (ثُمَّ قِرَاضٌ مِثْلُهُ فِي رِبْحِهِ كَأَنَّكَ تَبْرِكُ  
وَلَا عَادَةً أَوْ مُبْتَهَمٌ) كلك جزء وهو قريب مما قبله أو أَجَلَ ابتداء كامل  
فيه بعد سنة أو انتهاء كامل سنة (أَوْ ضَمَّنَ) أى اشترط أنه ضامن أما حبل  
إن فرط فجاز (أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَلَانَ) وبها (ثُمَّ انْتَجَرَ فِي تَمَنِّيْهَا) وله

أجر مثله في توليه أيضاً (أو يدبني) مع نقد فاشترى بالنقد (أو ما يقبل) كلا  
تتجر إلا في البز ولا يوجد إلا في الشتاء مثلاً فالمراد بالقلة أن يوجد تارة ويعدم  
تارة (كاختلافهما في الربح وادعاء مالا يشبهه) بعد العمل فإن أشبهها بالقول  
للعامل (وفيما فسد غيره) حال أي غير ماسبق (أجرة مثله في الذمة) ولو لم  
يخرج ربح والفرق أيضاً أن قراض المثل لا يفسخ في أثناء العمل ويقدم على  
الغرماء (كاشتراط يده) أي رب المال من أحدهما (أو مراًجمته أو أمينة  
عليه) أي على العامل (بخلاف غلام غير عين) رقيب (بخصيب له) أي  
للاعلام أولاً نصيب فالمضر نصيب لربه (وكان) اشترط على العامل أن  
(يخيط) ثياباً (أو يخز) نمالاً (أو يشارك) غيره (أو يزرع) أي يعمل  
في الزرع بيده أما صرف المال في الزرع فجاز (أو لا يشتري إلى) أن يصل إلى  
(بلد كذا) وبعد اشتراط (طلب منه الثمن قراضاً) (إن أخبره) بأنه اشترى  
(فقترض) بضمه ويختص وبرده فوراً لفساده (أو عين شخصاً) يبيع أو يشتري  
منه (أو زمناً) كالصيف (أو محلاً) كالقاهرة (كأن أخذ مالا ليخرج  
لبليد فيشتري) ويحمله كل ذلك فيه أجرة المثل (وعليه) أي العامل (كالنشر  
واللطى الخفيفين) وعليه (الأجر إن استأجر) على ذلك (وجاز جزءاً أو  
كثيراً ورضاءاً بعد) أي بعد العمل (على ذلك) ولو خلاف ما قد (و) جاز  
اشتراط (زكاته) أي الربح (على أحدهما) وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط  
زكاته على العامل اتفاقاً (وهو) أي جزء الزكاة (المشتري وإن لم تجب) بأن  
تفصل قبل سرور الحول والواو زائدة فإنها إذا وجبت للفقراء (و) جاز (الربح)  
كله (لأحدهما أو لغيرهما) وتسميته قراضاً حينئذ مجاز (وضمته) العامل (في)  
جعل (الربح له إن لم ينفه) أي الضمان (وإن يسم قراضاً) جاز (عمل  
غلام ربه أو دابته) أوهما جازاً (في الكثير) بالنسبة لهما عرفاً (و) جاز (خلطه)  
بلا شرط وإلّا فسد كإسره (وإن يماله) أي العامل (وهو) أي الخلط (الصواب)

المطلوب (إِنْ خَافَ بِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا رِخْصًا) وضمن إن آخر القراض (وَشَارَكَ) العامل (إِنْ زَادَ) في الثمن (مُؤَجَّلًا بِقِيَمَتِهِ) والحال بعدده وتقوم الدين به ورضى ثم هي بنقد حال فإنا به اختص به وسواء اشترى لنفسه أو للقراض كما حققه ر (وَسَفَرُهُ إِنْ أَمَّ بِحَجَرٍ عَلَيْهِ قَبْلَ شَغْلِهِ وَادْفَعُ لِي فَقَدْ وَجَدْتُ رِخِصًا أَشْتَرِيهِ) من غير تعيين لما سبق (وَبَيْعُهُ بِعَرْضٍ وَرَدُّهُ بِعَيْبٍ وَالْمَالِكُ قَبُولُهُ وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعَ وَالْثَمَنُ عَيْنٌ) لأنه ينص إن رد فيما أخذه وكذا إن كان البعض والباقي عين فيما أخذه على وجه المفاصلة (وَمُقَارَضَةُ عَبْدِهِ وَأَجِيرِهِ) فإن شغله عن الخدمة أسقط من الأجرة بحسبه (وَدَفْعُ مَالَيْنِ) معاً (أَوْ مُتَعَاقِبَيْنِ) ودفع الثاني (قَبْلَ شَغْلِ الْأَوَّلِ وَإِنْ بِمُخْتَلِفَيْنِ) أى مجزئين مختلفين (إِنْ شَرَطَا خِلَافًا) فيه في المختلفين اتفاقاً والمتفقين على الأرجح كما (لِ) وغیره (أَوْ شَغْلُهُ) أى الأول قبل دفع الثاني (إِنْ أَمَّ بِشَرْطِهِ) أى الخلط ولم يحصل خلط بالفعل (كَتَضْوِضِ الْأَوَّلِ) فيجوز دفع الثانی (إِنْ سَاوَى) لا إن نص بزيادة أو نقص أهمية الترغيب بالثاني للربح أو لجبر الخسر (وَاتَّفَقَ جُزْؤُهُمَا) واشترطا الخلط وهذا مما يؤيد أن الشرط السابق في المختلفين (وَاشْتَرَاهُ رَبِّي مِنْهُ إِنْ صَحَّ) قصده في ذلك ولم يشترط حال العقد لا إن توصل بذلك إلى أخذ شيء من الربح قبل للمفاصلة (وَاشْتَرَاهُ أَنْ لَا يَنْزِلَ وَادِّبَا أَوْ يَمْشِي بِكَيْلٍ أَوْ يَبْحُرُ أَوْ لَا) (بِبَتَّاعِ سِلْعَةٍ) لغرض (وَضَعِنِ إِنْ خَالَفَ كُنَّانُ زَرْعٍ أَوْ سَاقِي بِمَوْضِعِ جَوْرِ لَهُ أَوْ حَرَكَهَ بَعْدَ) علم (مَوْنِهِ عَيْنًا) حال من مفعول حركه (أَوْ شَارَكَ وَإِنْ عَامِلًا) لربه (أَوْ بَاعَ يَدَيْنِ أَوْ فَارَضَ بِلَا إِذْنٍ وَغَيْرِمَ) العامل الأول (لِلْعَامِلِ الثَّانِي إِنْ دَخَلَ) معه (هَلَى أَكْثَرَ) من الجزء الأول (كَخُسْرِهِ وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ) إذا جبر بعمل الثاني ضمن له الأول بقدره (وَالرَّبْحُ لَهُمَا) أى لرب المال والثاني ولا ربح للأول (كَسَكْلِ أَخِيذِ مَالٍ

لِلتَّغْمِيَةِ) كوكيل ويضع معه (فَتَعَدِّي) خالف فيضمن الخسر ولا ربح له بخلاف من لم يأخذ للتغمية كودع وغاصب ووصى فعليه وله (لَا إِنْ نَهَاهُ عَنِ الْعَمَلِ قَبْلَهُ) فيختص ربحاً وخسراً (أَوْ جَنَى كُلِّ) من العامل ورب المال (أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَسَكَأَ جَنِي) رأس المال ما بقي ويضمن الذهاب ولا يجبر المستهلك بالربح أصلاً ولا يعمل على ما في الخربى<sup>(١)</sup> (وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ) أي العامل للتجارة (مِنْ رَبِّهِ) اتهمه القراض بعرض لأن رأس المال رجع إليه شيخنا: النقل للمكراهة (أَوْ) اشتراؤه (بِنَسِيئَةٍ وَإِنْ أُذِنَ) أي لا يجوز لأنها في ذمة المال فيأكل ربه ربحاً لم يضمن (أَوْ) شراؤه (بَأَكْثَرَ) ديناً لما سبق (وَلَا أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ) القراض (الثَّانِي يَشْغَلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا يَبْسُغُ رَبُّهُ سَلْعَةً بِلَا إِذْنٍ وَجَبِرْ خُسْرُهُ وَمَا تَنَافَى) (وَلَا إِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ) ولو تراضيا على عدم الجبر على ما للمالك وابن القاسم (لَا أَنْ يَقْبِضَ) ثم يرد فكقراض آخر لا يجبر الأول (وَلَهُ) أي لربه (الْخَلْفُ فَإِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ أَمْ يَلْزَمُ الْخَلْفُ) العامل ولا الجبر به إن قبله بخلاف البعض (وَأَزِمَّتْ) أي السَّلْعَةُ العامل إذا لم يخلف ربه ما اشتراها به (وَلَا تَعْدَدُ) العامل (فَالرَّبْحُ) أي جزء العمل بينهم (كَالْعَمَلِ) لا مجرد الرؤوس (وَأَنْتَقَى) العامل (إِنْ سَافَرَ) الاخصى واشتغل بالقراض عن قوته (وَلَمْ يَبْنِ بِزَوْجَتِهِ) ولا يعتبر هنا الدعاء للدخول كما أفاده بن (وَاحْتَمَلَ الْمَالُ لِغَيْرِ أَهْلِ) زوجة مدخول بها وأنفق رجوعه كأن سافر بها على الأظهر (وَحَجَّ وَغَزَوُ) وصلة رحم فلا ينفي في هذه ذاهباً ولا آيباً (بِالْمَرْوُوفِ فِي الْمَالِ) لا في الذمة إن تلف وقد أنفق من عنده (وَأَسْتَخْدَمَ إِنْ تَأَهَّلَ) وإنفاقه فيما يحتاج له من كحجامة وحق وحمام (لَا دَوَاءَ)

(١) حيث فصل فقال: إن كانت الجنابة قبل العمل فالباقي رأس المال وإن كانت بعده  
فأرأس المال على أصله لأن الربح يجبره، ومثله لعب قال ر: وهو خطأ فاحش إه صاوي



واكْتَسَى (إِنْ بَعْدَ) أَى طَالَ زَمَنُ السَّفَرِ (وَوُزِعَ الثَّقَفَةُ إِنْ خَرَجَ) مَعَ  
القَرَضِ (إِحْجَاجَةً) غَيْرَ مَا سَبَقَ فِي كَقَرَضٍ (وَلِنْ بَعْدَ أَنْ اكْتَرَى وَتَزَوَّدَ)  
لِلْحَاجَةِ (وَلِنْ اشْتَرَى مَنْ يَمْتَقُ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا) بِقَرَابَتِهِ (عَتَقَ عَلَيْهِ) أَى  
عَلَى الْعَامِلِ (إِنْ أُبْسِرَ) وَالْوَلَاءُ لِرَبِّ الْقَرَضِ (وَلِأَلَّا) بِأَنْ أُعَسَّرَ (بِإِيعَ يَقْدَرُ  
تَمَنُّهُ) الْأَوْضَحُ رَأْسُ الْمَالِ (وَرَبِّحُهُ قَبْلَهُ) أَى قَبْلَ الْعَهْدِ وَهُوَ مَا يَفْرَمُهُ عِنْدَ  
الْإِسَارِ وَالضَّمِيرُ فِي رِبْحِهِ لِرَبِّ الْقَرَضِ (وَعَتَقَ بَاقِيَهُ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي  
بَعْضَهُ بِمِثْلِ كُلِّهِ لِحَقِّ رَبِّ الْمَالِ (وَعَبَّرَ عَالِمًا فَعَلَى رَبِّهِ) عَتَقَهُ (وَلِلْعَامِلِ رِبْحُهُ  
فِيهِ) أَى فِي الْعَهْدِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ رِبْحًا مِنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ وَرَجَحَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ  
إِلَّا بِرِبْحِهِ قَبْلَهُ كَأَنَّهُ فِي حَشٍّ وَبِنْ فَإِنْ أُعَسَّرَ رَبُّهُ بَقِيَ يَقْدَرُ مَا لِلْعَامِلِ رَقِيقًا  
(وَمَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ) أَى عَلَى الْعَامِلِ (وَعَلِمَ) بِالْقَرَابَةِ أَيْضًا (عَتَقَ بِأَلَّا كَثُرَ  
مِنْ قِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْحِسْمِ (وَتَمَنَّى) وَيَسْقُطُ رِبْحُ الْعَامِلِ مِمَّا يَفْرَمُ (وَلَوْ آمَ يَسْكُنُ  
فِي الْمَالِ فَضْلًا) رِبْحُ يَوْمِ الشِّرَاءِ لِأَنَّ الْعَامِلَ شَرِيكَ بِمَجْرَدِ الْقَبْضِ (وَلِأَلَّا)  
يَعْلَمُ (فَبِقِيَمَتِهِ) مَا عَدَا رِبْحَ الْعَامِلِ وَالْعَتَقُ فِي هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ فَضْلٌ كَمَا  
فِي الْخُرُوشِ (إِنْ أُبْسِرَ فِيمِمَا) الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ (وَلِأَلَّا يَبِيعَ بِمَا وَجَبَ) وَهُوَ  
مَا يَمْتَقُ بِهِ السَّابِقُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ الْأَكْثَرُ فِي الْأَوَّلِ يَتَّبِعُ ذِمَّةَ الْعَامِلِ  
بِمَا زَادَ عَنِ الْقِيَمَةِ وَالْبَيْعُ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطْ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِنُشُوفِ الشَّارِعِ لِلْحَرَبَةِ  
وَلِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي شَقَصًا بِمِثْلِ الْكُلِّ (وَلِنْ أَعْتَقَ) الْعَامِلُ (مُشْتَرَى  
لِلْمِثْقِ غَرَمَ تَمَنُّهُ) أَى رَأْسَ الْمَالِ (وَرَبِّحُهُ) أَى رَبَّ الْمَالِ قَبْلَ الْعَهْدِ (وَلِلْقَرِاضِ  
قِيَمَتُهُ يَوْمَئِذٍ) أَى يَوْمَ الْعَتَقِ (لِأَلَّا رِبْحُهُ) أَى الْعَامِلُ هَكَذَا الْعَوَابُ (فَلِنْ  
أُعَسَّرَ بِمِثْلِهِ بِمَا لِرَبِّهِ) فِيهِمَا (وَلِنْ وَطِئَ) الْعَامِلُ (أَمَةً) اشْتَرَاهَا مِنْ  
مَالِ الْقَرِاضِ أَوْ لِلْوَطَاءِ (قَوْمَ رَبِّهَا أَوْ أَبْقَى) لِلْوَطَاءِ عَلَى الْأَرْجَحِ بِالْثَمَنِ فَصَحَّتِ  
لِلْقَابِلَةِ (إِنْ آمَ تَحْمِلُ فَإِنْ أُعَسَّرَ) رَاجِعَ الْمَفْهُومُ فِي أَمَةِ الْقَرِاضِ (اتَّبَعَهُ بِهَا)

أى بقيمتها يوم الوطء فلا يصح قوله (وَبِعَصِيَّةِ الْوَلَدِ) فإنه في الشق الثمانى أعنى قوله (أَوْ بَاعَ لَهُ) من الأمة (بِقَدْرِ مَالِهِ) والولد حر نسيب مطلقاً (وَلِإِنْ أَحْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطءِ فَالْثَمَنُ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْسَرَ وَلِإِكْلٍ فَسَخُّهُ قَبْلَ عَمَلِهِ كَرَبُّهُ وَإِنْ تَزَوَّدَ) العامل وبحسب الزاد على ربه فإن أراد العامل الفسخ غرم ما تزود من مال القراض (لِإِسْقَرٍ وَلَمْ يَطْمَنْ) بأن سافر وعمل (فَلَيْفُضُوْهُ وَإِنْ اسْتَفْضَهُ) أحدهما وأبى الآخر (فَالْحَاكِمُ) ينظر الأصالح (وَلِإِنْ مَاتَ) العامل (فَلِوَارِثِهِ الْأَمِينِ أَنْ يُسْكَمَّهُ وَإِلَّا) يكن أميناً (أَتَى بِأَمِينٍ كَأَلَوَّلٍ) في مطلق الأمانة (وَلِإِلَّا سَلَمُوا هَدَرًا وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ) يمين ولو غدر أمين لرضى رب المال به (فِي تَلْفِيهِ وَخُسْرِهِ) ما لم يظهر مكذبه (وَرَدَّهُ إِنْ قُبِضَ بِلَا بَيِّنَةٍ) للتوثق (أَوْ قَالَ قِرَاضٌ وَرَبُّهُ بِضَاعَةٌ بِأَجْرٍ) وبلا أجر أجرة المثل على المعتمد (وَعَسَكُسُهُ أَوْ ادَّعَى) رب المال (عَلَيْهِ الْغَضَبُ أَوْ قَالَ الْعَامِلُ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ) ليرجع (وَفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى مُشْتَبِهَاً) أشبهه رب المال أم لا (وَالْمَالُ بِيَدِهِ أَوْ وَدِيعَةٌ وَإِنْ لِرَبِّهِ) اللام بمعنى عند والتيد في الإنفاق وجزء الربح لا إن تفاصيلاً (وَلِرَبِّهِ إِنْ ادَّعَى) في الجزء (الْمُشْتَبِهَ فَقَطُّ أَوْ قَالَ قَرْضٌ فِي) قول العامل (قِرَاضٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَفِي جُزْءِ قَبْلِ الْعَمَلِ مُطْلَقاً) أشبهه أم لا وهذا غير ضرورى فإنه غير لازم (وَإِنْ قَالَ وَدِيعَةٌ ضَمِنَهُ الْعَامِلُ إِنْ عَمِلَ) فإن قال قراض والعامل قرض صدق العامل (وَالْمُدَّعَى الصَّحَّةُ) إلا أن يغلب الفساد كما حققه بن وغيره (وَمَنْ هَلَاكَ وَقَبْلَهُ كَقِرَاضٍ أَخَذَ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ) وبحمل على أنه تصرف فيه إلا أن يطول كمشر سنين كما صرف في الوديعه (وَحَاصٌّ) رب المال الذى لم يوجد (غُرْمَاءَهُ) أى الميئ (وَتَمَيَّنَ) أى كالقراض والوديعه (بِوَصِيَّةٍ وَقَدْ دَمَّ) على الغرماء بما عين (فِي الصَّحَّةِ وَالْقَرْضِ وَلَا يَذْهَبُ لِلْعَامِلِ) أى يحرم على المعتمد (هَبَةً أَوْ تَوَالِيَةً وَوَسِيْعَ أَنْ يَأْتِيَ بِطَعَامٍ كَغَيْرِهِ)

تشبيهه في مطلق الشركة ( إِنْ أَمَّ يَقْصِدُ التَّفَضُّلَ ) يريد لا يزيد على غيره ماله بال ( وَإِلَّا فَلَيْتَ حَلَّاهُ ) أى رب المال ( فَإِنْ أَبَى فَلَيْتُ كَافِيَهُ ) على الزائد بشيء

﴿ بَابٌ <sup>(١)</sup> ﴾

( إِنْ أَمَّا نَصِيحٌ مُسَاقَاةٌ شَجَرٍ وَلَوْ بَعْلًا ) ومؤنته تقوم مقامى السقى ( ذِي نَعْرِ ) يعنى باغ حد الإطعام ( أَمَّ يَحِلُّ بِمَعْنَى وَلَمْ يَخْلِفْ ) دائماً كاللوز ( إِلَّا تَبَعًا ) استثناء من مفهوم الأوصاف الثلاثة والتبعية الثالث ( يَجْزُهُ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ شَاعَ ) فى جميع الحائظ ( وَعِلْمٌ ) اسمه من نصف أو ثلث مثلاً متجدد لا نصف نوع وثلث آخر وجاز كل الثمرة للعامل ( بِسَاقِيَّتُ ) لا غيرها عند ابن القاسم وأجاز سحنون مادة عاملت بل فى بن أن خلافه فى الإجارة أيضاً ( وَلَا نَقْصَرُ مَنْ فِي الْحَائِظِ ) كخدمة وآلات وقت عقدها ويجوز قبلها بخلاف المرأة يخرجها زوجها يريد طلاقها فتعود للمدة ( وَلَا تَجْدِيدٌ ) لشيء فيه فهو بالجيم ( وَلَا زِيَادَةٌ لِأَحَدِيهَا ) خارجة عن الحائظ ( وَتَعْمَلُ الْعَامِلُ ) أى حصل ( جَمِيعٌ مَا يُمْتَقَرُّ إِلَيْهِ عُرْفًا كِبَارًا ) رعى الطلع ( وَتَنْفِقِيهِ ) لمنافع الشجر ( وَدَرَابٌ وَأَجْرَاءُ وَتَنْفَقُ ) عليهم من يومها ( وَكَسَى لَا أَجْرَةَ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلَفَ مَنْ مَاتَ أَوْ مَرِضَ كَمَا رَثَ ) من كحال تشبيهه فيما قبل النفي تخلفه على العادل وفى نسخة لا رث إخراج من النفي ( عَلَى الْأَصْحِ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْنَأَةٍ ) تشبيهه فى جواز المساقاة ( إِنْ عَجَزَ رَبُّهُ وَخِيفَ مَوْتُهُ وَبَرَزَ وَلَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ ) وسبق أن بدو صلاح البقل إطعامه ( وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْقَطْنُ ) الذى يخلف ( أَوْ كَالْأَوَّلِ ) وهو الشجر ( وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَأُفْتُتِ ) إن كان توقيت ( بِالْجَذَائِرِ ) وحملت عليه عند الإطلاق ( وَوَحِمَاتٌ عَلَى الْأَوَّلِ )

(١) المساقاة عقد على القيام بخدمة شجر أو نبات بجزء من غلته بصيغة ساقبت أو عاملت فقط اه أقرب المسالك .

من بطون تميزت ( إن لم يشتراط ثمان وكبىاض نخل أو زرع ) أى مذهبها  
ولو انفرد بخاصية ( إن وافق الجزء ) فيه جزء متبوعه ، ولم يشترط ذلك أصبح كما  
فى بن ( وبذره العامل وكان ثلثاً ) من قيمة المجموع ( بإسقاط كلفة الثمرة  
والأ ) بأن اختل شرط ( فسد كاشتراط ربه ) إن كان سقيه زيادة على  
العامل ( وألغى ) الثلث ( للعامل إن سكتنا عنه أو اشتراطه ودخل شجر  
تبيع زرعاً ) وعكسه والمعتبر شروط المتبوع ( وجاز زرع وشجر ) عقد عليهما  
( وإن غير تبعه وحوايط وإن اختلفت ) أنواعها ( بجزء ) متحد ( إلا فى  
صفتا وغائب إن وصف ) كبيع ( ووصله قبل طيبه ) أى أمكن ذلك  
( واشترط جزء الزكاة على أحدهما ) وإلا بدىء بها فإن لم يجب ألغيت  
( وسين ما لم تسكن جداً بلا حد ) بل ما تنغير فيه الأصول ( و ) اشتراط  
( عامل ) على رب الحائط ( دابة أو غلاماً فى الكبير وقسم الزيتون حباً )  
عطف على جزء الزكاة وهو الواجب أصالة إلا أن يجرى العرف بقسمه بعد  
عصره وحينئذ يظهر للشرط ثمر : ( كدفعه على أحدهما وإصلاح جدار  
وكفس عين وشد حظيرة ) زرب ( وإصلاح ضفيرة ) محل الماء ( أو ما قل )  
غير ذلك على العامل ( وتقاليلهم ) عطف على اشتراط ( هداراً ) ابن رشد وبجزء  
معلوم قبل العمل وبمده قولان ( ومسافة العامل آخر ) لأن الحائط لا يغاب  
عليه بخلاف القراض ( ولو أقل أمانة ) لاعدبهما ( وحل على ضدها وضمين  
الأول ) حتى تثبت أمانة الثانى ( فإن عجز ولم يجد أميناً أسلمه هداراً ولم  
تفسيخ بفلس ربه وبيع مساقى ومسافة وصى ومدين بلا حصر )  
قيام الغرماء ( ودفعه ليدعى لم يعجز حصته خيراً لا مشاركة ربه ) للعامل  
( أو إعطاء أرض لغرمس فإذا بلغت كانت مسافة ) فإن أئمر وعمل فأجرة مثله  
فيامضى ومسافة مثله وله قيمة الأشجار يوم غرسها فإن لم يقل فإذا باغت ، صحت

المفارقة ببيان نوع الشجر والتأجيل بالإطعام على الأرض والشجر شركة مسماة  
(أَوْ شَجَرٍ) عطف على أرض (لَمْ يَبْلُغْ) حد الإطعام (تَحْسَنِينَ) مثلاً  
معمول إتمامه للقدر (وَمَيَّ تَبْلُغُ أَثْنَاءَهَا) بعد العام الأول نص على المتوهم  
(وَتُسَيِّحَتْ فَاسِدَةً بِلَا عَمَلٍ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ) بماله بال (أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ أَكْثَرِ)  
من جملة الاثناء (إِنْ وَجَبَتْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَبَعْدَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ إِنْ خَرَجَا  
لِغَيْرِهَا كَبَيْنِ إِزْدَادٍ عَيْنًا أَوْ عَرَضًا) فإن الزيادة من العامل شراء الثمرة قبل  
بدو صلاحها ومن رب الحائط إجارة فاسدة (وَلَا) يخرجها (فَمُسَاقَاةُ الْمِثْلِ)  
والفرق ما سبق في القراض ويقدم هنا بأجرة المثل في الفلاس (كَمُسَاقَاتِهِ مَعَ  
تَمْرِ أَطْعَمَ) غير مطعم بلا تبعية (أَوْ مَعَ بَيْعٍ) ونحوه (أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلُ  
رَبِّهِ) فان اشترط رب الحائط فأجر المثل (أَوْ دَابَّةً أَوْ غُلَامًا وَهُوَ) أي الحائط  
(صَغِيرٌ أَوْ حَمَلٌ لِمَنْزِلِهِ أَوْ يَكْفِيهِ مَوْنَةٌ أُخْرَى أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ) واتحدت  
الصفة (بِشَيْئَيْنِ أَوْ حَوَائِطَ كَاخْتِلَافِهِمَا وَلَمْ يُشْبِهَا) تشبيه في مساقاة المثل بعد  
العمل وإن أشبهها فالعامل ويقضى للحالف وقبل العمل حلفاً وفسخ ولا ينظر  
الشبه (وَلِنْ عَاقِبَتُهُ أَوْ أَكْرَبَتُهُ) دابة مثلاً أما لاخدمة فلاك الفسخ كما يأتي لعسر  
الاحتفظ (فَأَلْفَيْتُهُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَسِخْ وَلَيْسَتْ تَحْتَظُّ كَبَيْعِهِ مِنْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَلْسِهِ)  
لعدم ثبته ومحل أخذ شبهته إن طارأ الفلاس (وَسَاقِطُ النَّخْلِ كِلَيْفٍ كَالثَّمَرَةِ)  
بينهما ، أما أصل سقط فله به (وَالْقَوْلُ لِمُدْعَى الصَّحَّةِ) إلا أن يغلب الفساد كما  
حققه بن (وَلِنْ قَهْرًا عَامِلٌ عَمَّا شُرِطَ خُطٌّ يَنْسَبُ إِلَيْهِ) إلا إن أغنى الطور بخلاف  
الإجارة للمساخنة هنا (١).

(١) ترك الشارح رحمه الله باب المفارقة فلم يكتب عليه شيئاً ولعله لم يكن موجوداً في  
نسخته من المتن وانظر ما كتبه في تصدير الكتاب.

{ باب }

(صِحَّةُ الْإِجَارَةِ<sup>(١)</sup>) بِمَا قَدِ وَأَجَرَ كَالْبَيْعِ وَعُجِّلَ) أَى وَجِبَ تَعْجِيلُ الْأَجْرِ  
 إِنْ عُنِيَ أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ فِي غَيْرِ الدَّيْنِ (أَوْفَى) مَنَافِعَ مَضْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَعْ  
 فِيهَا) فَيُعْجَلُ الْجَمِيعُ لِثَلَا بِلِزَمِ الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ (إِلَّا كَرِيحًا) أَوْ غَيْرَهُ قَبْلَ أَوَانِهِ  
 (فَالْيَسِيرُ) كَافٍ تَعْجِيلُهُ (وَلَا) يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ (فَوَيْكَاوَمَةً)  
 كُلُّ مَا تُمْكِنُ مِنْ زَمَنِ دَفْعِ أَجْرِهِ (وَفَسَدَتْ إِنْ انْتَقَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُعِينِ)  
 وَشَرْطُهُ وَلَوْ عَجَلَ (كَمَعَ جُعِلَ) نَشْبُهُ فِي الْفَسَادِ (لَا يَبِيعُ وَكَجِلْدٍ لِسَلَاخٍ)  
 إِذَا لَبَدْرِي كَيْفَ يَخْرُجُ وَأُولَى الْلَحْمِ (وَنَخَالَةٍ لَطَحَانٍ وَجُزْءُ تَوْبٍ لِلنَّسَاجِ أَوْ)  
 جُزْءُ (رَضِيعٍ) فِي إِرْضَاعِهِ (وَأِنْ) جَمَلَ الْجُزْءُ (مِنْ الْآنَ) بِخِلَافِ جُزْءِ الْفَزْلِ  
 أَوِ الْجُلْدِ مِنَ الْآنَ فَجَازَ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ جَمْعُهُمَا فِي الْعَمَلِ لِلتَّحْجِيرِ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ (وَيَمَّا  
 شَقَّطَ) أَى جُزْئَهُ (أَوْ خَرَجَ فِي نَفْسٍ زَبْتُونٍ أَوْ عَصْرِهِ) لَفٍ وَنَشْرٍ مَرْتَبٍ  
 بِخِلَافِ الْإِنطَاقِ كِنَفْسِ الْجَمِيعِ (كَاحْصُدٍ وَادْرُسٍ وَلَكَ نَصْفُهُ) الْمَنَعُ تَابِعٌ لِلدَّرْسِ  
 لِلْجَهْلِ بِالْحَبِّ (وَكِرَاءُ الْأَرْضِ) الزَّرَاعَةِ (بِطَعَامٍ) وَإِنْ لَمْ تُنْبِتْ كَالْبَيْنِ وَعَسَلِ  
 النَّحْلِ (أَوْ يَمَّا تُنْبِتُهُ) وَلَوْ غَيْرَ طَعَامٍ كَالْفُطْنِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الْأُثْمَةِ وَهُوَ  
 فَسْعَةُ (إِلَّا كَخَشَبٍ) وَمَعْدِنٍ وَمَالٍ يَسْتَنْبِتُ كَالْحَشِيشِ وَالْخَلْفَا (وَحُلَّ طَعَامٍ  
 لِبَلَدٍ بِنَصْفِهِ) لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ بَيْعٍ مَعِينٍ بِتَأْخِرِ قَبْضِهِ (إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْآنَ)  
 مَعَ شَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمُعِينِ السَّابِقِ (وَكَانَ خِطْمُهُ الْيَوْمَ بِكَذَا  
 وَإِلَّا فَبِكَذَا) لِلْجَهْلِ (وَأَعْمَلْ عَلَى دَائِي) مِثْلًا (فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نَصْفُهُ)  
 وَهُوَ لِأَمَلٍ وَعَلَمُهُ أَجْرُهَا) وَأَمَّا الدَّارُ وَالْحَمَامُ فَفِي بَنٍ أَنَّهُ أَجِيرٌ إِذْ لَا عَمَلَ لَهَا رَادًّا  
 عَلَى مَا فِي الْخُرْشَى (عَكْسُ لِكُتْرِيهَا) فَكِرَاؤُهَا لِرَبِّهَا وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ ذَلِكَ

(١) الأجرة عقد معاوضة على تملك منفعة بمقابل ما يدور

(كَبَيْتِهِ نِصْفًا بِأَنْ يَبْدِيَ نِصْفًا) فالسمسرة جزء من الثمن فيمنع (إلا) أن تكون السمسرة (بالبلد) أو قربها (إن أجلاً) إذ لو لم يؤجلها كانت جمالة مع البيع (وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ) أى ثمن السمسرة وهو نصف المبيع (ومثلياً) لئلا يكون سلفاً لمن باع قبل الأجل فانه يرد بحسبه (وَجَازَ بِنِصْفِ مَا يَحْتَطِبُ عَلَيْهَا) مثلاً إن علم ولا تحجه (وَصَاحَ دَقِيقٌ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْتٍ لَمْ يَخْتَلَفْ) فيهما (وَاسْتِنْجَارُ الْمَالِكِ مِنْهُ) أى من المؤجر (وَتَعْلِيمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ أَخَذِهِ) فان مات نجاها (وَاحْضُدْ هَذَا وَلَكَ نِصْفُهُ) فتا (وَمَا حَصَدْتَ فَلَاكَ نِصْفُهُ) وهو جعل له الترك متى شاء (وَإِجَارَةُ دَابَّةٍ لِكَذَا قَلَى إِنْ اسْتَقْنَى فِيهَا حَاسِبٌ وَاسْتِنْجَارُ مُؤَجَّرٍ) بالفتح ليقبض بعدها (أَوْ مُسْتَقْنَى مِنْهُ قَتْلُهُ) لبائمه فيؤجره المشتري الآن ليقبض بعدها (وَالنَّقْدُ فِيهِ) أفرد لأن العطف بأو (إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ غَايَةً) قيد للنفي فلا يجوز مع الاحتمال (وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ لِكُلِّ سَنَةٍ) مثلاً (وَكِرَاهُ أَرْضٍ لِقَبْضٍ مَسْجُوداً مُدَّةً وَالنَّقْضُ لِرَبِّهِ إِذَا انْقَضَتْ وَكَلَى طَرَحَ مَيْتَةٍ وَالْقَصَاصُ وَالْأَدَبُ) وصدق فيه السيد والأب في الصغير (وَعَبْدُ خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا) مع النقد إن أمن على ما سبق (وَيَوْمٌ أَوْ خِيَاطَةٌ نَوْبٍ مَثَلًا وَهَلْ تَفْسُدُ إِنْ جَمَعُهَا) أى الزمن والعمل (وَتَسَاوِيًا) وحكى ابن رشد عليه الانفاق وذكر ابن عبد السلام أنه أحد مشهورين (أَوْ مُطْلَقًا) ولو زاد الزمن على أحد المشهورين عند ابن رشد ويجوز عند ابن عبد السلام اتفاقاً ولا يتصور ضيق الزمن (خِلَافٌ وَبَيْعٌ دَارٍ لِقَبْضٍ بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَرْضٍ لِعَشْرِ وَاسْتِزْضَاعٌ وَالْعُرْفُ فِي كَفَسَلٍ خِرَافَةٍ) فإن لم يكن فعل أبيه (وَلِزَوْجِهَا) لا أب الشريفة (فَنَسَخُهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ كَأَهْلِ الطُّفْلِ إِذَا حَمَلَتْ وَمَوْتُ أَحَدَى الطَّائِفَيْنِ) فلأخرى الفسخ حيث دخلت على الثانية (وَمَوْتُ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أَجْرَهُ) ولا تركه فلها الفسخ (إِلَّا أَنْ يَقْطُوعَ بِهَا

مُتَطَوِّعٌ وَكَظْمُورٍ مُسْتَأْجَرٍ أَوْ جَرٍ بِأَكْلِهِ أَوْ كَوْلًا (كعبد لازوجة) (أَوْ مُنْعِ  
 زَوْجٍ رَضِيَ) (بارضاءها) (مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَغُصَّ وَفَرَّ كَانَ تَرْضِيعٌ مَعَهُ)  
 وغيره لم يكن معها حال العقد ولو كفت (وَلَا يَسْتَنْتَبِعُ حَضَانَةً كَعَكْسِهِ وَ)  
 جاز (بَيْنَهُ سِلْمَةٌ قَلَى أَنْ يَتَّجِرَ) (المشترى) (بَشْمِهَا سَنَةً إِنْ شَرَطَ الْخُلْفُ)  
 للأنف من الثمن وبين نوع التجار ولم يدخل فيه الربح (كَفَنٌ عُمِيَّتٌ) تشبيه  
 في الجواز بشرط الخلف وقيل لا بشرط والحكم بوجبه (وَلَا) (تُعَيِّنُ) (فَلَهُ  
 الْخُلْفُ قَلَى أَجَرِهِ) أو يعطيه جميع الأجرة (كَرَّا كِبَرٍ) تشبيه في الخلف إن  
 مات أو دابته غير المعينة (وَحَافَتِي نَهْرُك) عطف على مؤجر من قوله واستتجار  
 (لِيَدِينِي بَيْنَنَا وَطَرِيقِي فِي دَارٍ وَمَسِيلٌ مَصَبٌّ مِنْ حَاضِرٍ لَا) شراء ماء (مِيزَابٍ)  
 لا جهل فهذا استطراد لأنه بيع لا إجارة (إِلَّا) كراء ميزاب ماء (لِمَنْزِلِكَ فِي  
 أَرْضِهِ) فلا استثناء منقطع (وَكِرَاءُ رَحَى مَاءٍ بِطَلْعِ أَيْمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَهَلَى تَفْلِيمٍ قُرْآنٍ  
 مُشَاهَرَةٍ أَوْ عَلَى الْحِذَاقِ) الفهم فإن جمع بين الزمن والحفظ فعلى ما سبق من  
 الخلاف كما في بن (وَأَخَذَهَا) أى الحذاقة المفهومة من السياق وهى الاصرافة  
 (وَلِنْ لَمْ تُشْتَرِطْ) على العرف (وَلِإِجَارَةٍ مَاعُونٍ كَصَحْفَةٍ وَقَدِيرٍ وَهَلَى حَفَرٍ  
 بِئْرِ إِجَارَةٍ وَجَمَالَةٍ) فى الموت (وَيُسْكِرُهُ) إجارة (حَتَّى) والشأن لإعارته  
 (كَلْبًا بِجَارٍ مُسْتَأْجَرٍ دَابَّةٌ لِمِثْلِهِ أَوْ لَفْظٌ<sup>(١)</sup> أَوْ ثَوْبٌ لِمِثْلِهِ) إحدى اللامين  
 زائدة ثم هو خاص بعد عام (وَتَفْلِيمٍ فَقِهِ وَفَرَائِضٍ) بأجرة مكروه (كَتَبِيعٍ كَتَبِهِ  
 وَقِرَاءَةٍ بِلَحْنٍ) أى الإجارة عليها<sup>(٢)</sup> وسبقت كراهة القراءة نفسها فى سجود التلاوة  
 (وَكِرَاءَةُ دُفٍّ وَمِعْزَفٍ لِعُرْسٍ) ولا يلزم من إباحة الشيء جواز أجرته (وَكِرَاءَةُ  
 عَبْدٍ) ودابة (لِسَكَاةٍ) بخصوصه فان أذل الاسلام حرم أو كان فى العموم

(١) كذا بالأصاين والنسخ المشهورة فيها : أو ثوب لِمِثْلِهِ

(٢) لأن القراءة باللحن والتطريب مكروهة وأما الإجارة على أصل التلاوة لجائزة لعموم

« إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » وانظر هب وابن



جاز (وَبَنَاءَ مَسْجِدٍ لِلْكَرَاءِ وَسُكْنَى فَوْقَهُ) بالأهل وحملت الكرامة هنا على التعريم حيث سبق التحسيس على السكنى وإلا جاز كتحتها (بِمَنْفَعَةٍ) ملتبس بقوله صحة الاجارة بماقد وأجر (أَتَقَوُّمُ) بفتح أوله وهى المؤثرة لا تفاح لشمه أو كطعام لتزبين الحانوت به (قُدِرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا) لا على إخراج الجان<sup>(١)</sup> وقيد بما إذا لم يجرب (بِلَا اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْدًا) استغنوا من ذلك الاستراضاع وكراء أرض بها بئر (وَلَا حَظَرٍ) منع (وَتَعْمِينَ) بالشخص (وَلَوْ مُصَحَّفًا) مهالفة فى جواز الإجارة) (وَأَرْضًا غَمَرَتْ مَأْوَاهَا وَنَدَرَ انْكِشَافُهُ وَشَجَرًا لَتَجَفَّيْفٍ عَلَيْهِمَا عَلَى الْأَحْسَنِ لَا لِأَخْذِ ثَمَرَتِهِ) لأنه استيفاء عين قصدًا (أَوْشَاءَ لِلْبَنِيَّاتِ) يصح عطفه على ما قبل لاحت استوفت الشروط بأن كثرت الاشياء كعشرة وعرف وجه الحلاب فى إبانته كملثثة أشهر (وَاعْتَفَرَ مَا فِي الْأَرْضِ) من الأشجار (مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِ بِالتَّقْوِيمِ) لأنه وإن كان استيفاء عين تبع غير مقصود ولا يبلغ بالزرع الثلاث ، بن عن ابن رشد : الثلث من اليسير إلا فى حل العقالة ومماثلة المرأة للرجل والجامحة (وَلَا تَقْلِيمٍ غِنَاءَ)<sup>(٢)</sup> أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ لِمَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ لِقُبْحِ كَنِيسَةٍ (محترز قوله ولا حظر) كَتَبْنَاهَا لِذَلِكَ وَتُصَدِّقُ بِالْكَرَاءِ) كله (وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ) على بيعها ممن لا يتخذها كنيسة (عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَا مُتَعَمِّنٍ) لا يقبل النيابة (كَرَّ كَهْتَى الْفَجْرِ بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ) إلا صلاة الجفازة (وَعَيْنٌ مُتَعَمِّلٌ وَرَضِيعٌ) ليخف الجمل ولا بشرط الاختيار (وَدَارٌ) لاسفينة (وَحَانُوتٌ وَبَنَاءٌ عَلَى جِدْلٍ) لا أرض (وَتَحْمِيلٌ إِنْ لَمْ

(١) وحل المربوط مثلاً ، قال الأبى لا يحل ما يأخذه الذى يكتب البرامة لرد الضائع لأنه من السحر . قال وما يؤخذ على الملقود فان كان بالرق العربية جاز وإن كان بالرق المعجبية امتنع وكان الشيخ يعنى ابن عرفة يقول إن تكررو منه القمع فذلك جائز اه من ح  
(٢) وأما استئجار نحو المنشدين الذين يقولون القصائد النبوية والكلام المشتغل على المعارف فلا شك فى جوازه اه صاوى .

تَوْصَفُ) فيكفي الوصف (وَدَابَّةٌ إِرْكُوبٌ وَإِنْ ضُمِنَتْ فَجِنْسٌ وَتَوْعٌ  
وَذُكُورَةٌ) كجمل يحنى (وَأَيْدِسَ إِرَاعٍ رَعَى أُخْرَى إِنْ تَمَّ بِقَوِّهِ إِلَّا بِمُشَارِكِهِ  
أَوْ تَقِيلُ) الاستثناء منقطع لأن شأن القلة القدرة (وَأَمَّ بِشَرِطٍ خِلَافُهُ وَإِلَّا)  
بأن اشترط خلافه ومنه أن لا يستأجره على عدد بل على جميع عمله (فَأَجْرُهُ)  
الثاني فيما يشبه الاول لا إن خاطره (لِإِسْتَأْجَرِهِ) وله أن يسقط من الاول بقدر  
ما أشغل (كَأَجِيرٍ لِيَخْدُمَهُ آجَرَ نَفْسَهُ وَلَمْ يَلْزَمَهُ رَعَى الْوَلَدِ) بل براءه  
آخر معه (إِلَّا لِعُرْفٍ وَعَمَلٍ بِهِ فِي الْخَيْطِ وَنَفْسِ الرَّحَى وَآلَةٍ بِنَاءٍ وَإِلَّا)  
يمكن عرف (فَعَمَلِي رَبِّهِ) أى الشئ المصنوع (عَكْسُ إِكْفٍ وَشِبْهِهِ) فعلى  
رب الدابة عند عدم العرف والشرط (وَفِي السَّيْرِ وَالْمَعَارِلِ وَالْمَعَارِيقِ) جمع  
معلوق كصغور أمتعة الزاكب (وَالزَّامِلَةِ) المخرج ونحوه (وَوَطَائِهِ بِمَحْمِلٍ  
وَبَدَلِ الطَّعَامِ الْمُحْمُولِ) كل ما أكل (وَتَوَفِيرِهِ كَبَزْعِ الطَّيْلِ سَاكِنٍ قَائِلَةٍ  
وَهُوَ) أى عاقد الاجارة (أَمِينٌ فَلَا ضَمَانَ) إلا من حمل ما تتسارع له لأيدى  
كطعام وفى بن استصلاح ضمان الراعى (وَلَوْ شَرِطَ إِنْثَابَهُ إِنْ أَمَّ يَأْتِ بِسِمَةِ  
النَّمِيَّتِ) والشرط مفسد فى العمل إن تم قبل إسقاطه أجرة المثل (أَوْ غَرَّ بِدُهْنٍ  
أَوْ طَعَامٍ أَوْ بِأَنْيَةٍ فَأَنْكَسَرَتْ وَلَمْ يَتَعَدَّ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ وَلَمْ يَغَرَّ بِفِعْلٍ)  
كربطه برث ولا شئ فى الفرور القولى، ش: إلا صير فيما أخذ أجرة على الأحسن  
(كَحَارِسٍ وَلَوْ حَامِيًا) وأتى بالتضمين مصلحه<sup>(١)</sup> (وَأَجِيرٍ لِمُعَارِعٍ) لأنه  
أمينه (وَيُسَمَّارُ إِنْ ظَهَرَ خَبْرُهُ عَلَى الْأَظْمَرِ) إلا أن ينصب نفسه للناس قالمدة  
عليه (وَنُونِيٌّ غَرِقَتْ سَفِينَتُهُ بِفِعْلٍ سَاكِنٌ لَا إِنْ خَالَفَ مَرَّحَى شَرِطَ أَوْ  
أَنْزَى بِلاَ إِذْنٍ) فانت تحت الفعل أو فى الولادة: (أَوْ غَرَّ بِفِعْلٍ) كشيء يخوف

(١) أفتى به الأجهورى وغيره ولذا قال فى المجموع: والمصلحة ضمان كحارس الحمام والسمسار  
اه واظفر عب وابن

(فَبِقِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّلَافِ أَوْ صَانِعِهِ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرِهِ) كالظرف (وَلَوْ مُخْتِاجًا لَهُ عَمَلٌ) ولا إن كان في العدمة تفرير كدفع الغصوص وثوب الأولاد وتقويم السيوف وإحراق الخبز عند القران ووضع الثوب في قدر الصباغ إلا أن يتعدى فيها (وَلِإِنْ بَيِّنَةٌ أَوْ بَلَاءٌ أُجِرَ إِنْ نَصَبَ نَفْسُهُ) لعامة الناس (وَغَابَ عَلَيْهَا) إلا إن كان ببيت ربها (فَبِقِيَمَتِهِ يَوْمَ دَفَعِهِ) إلا أن ثبت زمن بعده (وَلَوْ شَرَطَ نَفْسَهُ) وهو مفسد كما سبق (أَوْ ذَعَالًا خَذِهِ) ولم تنقض الأجرة (إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ) بالتلف (فَتَسْقُطَ الْأَجْرَةُ) حيث لم يضمن (وَلَا أَنْ يَخْفِرَهُ رَبُّهُ بِشَرْطِهِ) الذي أمره به إذ صار وديمة (وَصُدِّقَ إِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَتَجَرَّ) هذا خاص بالراعي ومثله الملتقط وخوى ابن عرفة حلف للثمن (أَوْ مَرَقَةٍ مَنَحُورِهِ) لا أكله إلا أن يحمل له (أَوْ) ادعى الطبيب (قَلْعَ ضَرْنٍ) مأذون فيه وقال القلوع أذنت في غير هذا فالقول للطبيب وله أجره (أَوْ) ادعى الصانع (صِهْنًا) فلا عبدة بمخالفة ربه (فَنُوزِعَ) في الأربع (وَفُسِّخَتْ بِتَلَفِ مَا يَسْتَوْفِي مِنْهُ) للمعين (لَا) بتلف ما يستوفي (بِهِ إِلَّا صَيَّ نَعْلٌ وَرَضِعَ وَفَرَسٌ نَزَوْ وَرَوْضٌ) وقد حكى في التوضيح خلافًا إذا استأجره على حصده زرع ليس له غيره أو بناء حائط أو خياطة ثوب لابه ليس له غيره أو صنع جوهر نفيس أو برء عليل انظر بن (وَسِنْ لِقَلْعٍ فَسَكَّتْ كَمَقُو الْفِهْصَاصِ) من غير من استأجر عليه (وَبَغْضَبِ الدَّارِ وَغَضَبِ مَنْفَعَتِهَا وَأَمْرِ السُّلْطَانِ بِإِغْلَاقِ الْخَوَانِيتِ وَخَلِّ ظَنِّ) كما سبق (أَوْ مَرَضٍ لَا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رَضَاعٍ وَمَرَضٍ عَبْدٍ أَوْ هَرَبٍ كَعَدْوٍ) مما يتعذر معه ترجمه كل ذلك تعذر فيه المستوفي منه (إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ) كما كان (فِي بَقِيَّتِهِ) أى الأجل ولا يجوز قضاء ما عوضه في ذمة المكري لنفسه في مؤخر (بِخِلَافِ مَرَضٍ دَابَّةٍ بِسَقَرٍ ثُمَّ تَصِحَّ) ومثلها العبد لمدم القوة الأولى والسفر محتاج لها (وَخَيْرٌ إِنْ

تَبَيَّنَ أَنَّهُ) أَى أَجْرُ الْخِدْمَةِ (سَارِقٌ وَبُرْشِدٌ صَغِيرٌ عَقْدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى سِلْمِهِ  
وَلَيْتَ إِلَّا لِيظَنُّ مَقْدَمَ بُلُوغِهِ) قَبْلَ الْأَجْلِ (وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ) وَالْأَيَّامِ  
وَالْإِسْتِثْنَاءُ رَاجِعٌ لِلأَوَّلَى وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَكَسْلُ السَّفِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ (كَسَفِيهِ  
ثَلَاثَ سِنِينَ) أَوْ أَكْثَرَ وَأَمَّا نَفْسُ السَّفِيهِ فَلَا كَلَامَ لَوَايِهِ فِي إِجَارِهِ إِلَّا أَنْ  
يَجَابَى (وَبِمَوْتِ مُسْتَحِقٍّ وَقَبْلِ آجَرٍ وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيهِمْ أَهْلَى الْأَصْح) بخلاف  
النَّاظِرِ (لَا بِإِفْرَارِ الْمَالِكِ) أَنْ مَا آجَرَهُ لغيره لانهاهه ويفهم <sup>(١)</sup> الأَكْثَرُ مِنْ  
كَرَاءِ الْمَثَلِ وَمَا أَخَذَ (أَوْ خَلْفَ) مَوْعِدَ (رَبِّ دَابَّةٍ فِي غَيْرِ) زَمَنِ (مُعَيَّنِ)  
حَالِ الْعَقْدِ (وَحَجَّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ) أَى الْمَشْتَرَى (أَوْ فُسِقَ مُسْتَأْجِرُ  
وَأَجَرَ الْحَاكِمُ) عَلَيْهِ (إِنْ لَمْ يَكْفُ) كَالْمَالِكِ فَإِنْ لَمْ يَكْفُ يَبْعَثُ عَلَيْهِ  
(أَوْ يَبْتَغِي عَبْدٌ) مَكْنَى (وَحُكْمُهُ عَلَى الرُّقِّ) إِلَّا فِي وَطْءِ الْأُمَةِ (وَأَجْرَتُهُ  
لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا) أَى الْإِجَارَةَ.

(فَصَلِّ وَكَرَاهِ الدَّابَّةَ كَذَلِكَ وَجَازَ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ عَقْلُهَا أَوْ طَعَامُ رَبِّهَا  
أَوْ عَلَيْهِ طَعَامُكَ) حَيْثُ لَمْ تَكُنْ تَعْمَلُ بِطَعَامِ ثَلَاثَ يَوْمٍ نَسِيئَةً (أَوْ لَيْزَ كَبْهًا فِي  
حَوَائِجِهِ أَوْ لِيَطْعَنَ بِهَا شَهْرًا) رَاجِعٌ لَهَا وَالرُّكُوبِ وَالطَّحْنِ مَعْرُوفٍ (أَوْ  
لِيَحْمِلَ عَلَى دَوَابِّهِ مَانَةً وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَالِ كُلِّ) فَإِنْ صَحِيَ مَخْلُفًا فَلَا بَدَّ مِنْ  
تَعْيِينِ مَا لِكُلِّ لِاخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ (وَعَلَى تَحْمِيلِ آدَمِيٍّ لَمْ يَرَهُ وَأَمَّ يَلْزَمُهُ  
الْفَادِحُ <sup>(٢)</sup>) وَلَا الْمَرْأَةَ إِنْ عَقْدَ عَلَى رَجُلٍ (بِخِلَافِ وَلَدَيْهِ وَلَدَتُهُ) فَيَلْزَمُهُ حَمْلُهَا  
مَعَهَا (وَبَيْئُهَا) وَإِسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا الثَّلَاثَ لِجُمُعَةِ وَكُرِّهِ الْمُتَوَسُّطِ (وَالْعَمَانِ  
فِي الْمَنْعُوقِ عَلَى الْبَائِعِ وَالنَّفَقَةِ فِي غَيْرِهِ عَلَى الْمَشْتَرَى كَالدَّابَّةِ الْمُسْتَأْجَرَةِ) (وَكِرَاهِ  
دَابَّةٍ) يَتَأَخَّرُ قَبْضُهَا (شَهْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُذْ) أَى بِشَرْطِهِ (وَالرَّضَى بِغَيْرِ

(١) أَى لِلْمَقْرَأَةِ

(٢) وَ"مُظْمِيْمُ الثَّقِيلِ"

الْمُعَيَّنَةُ الْمَالِكَةِ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ أَوْ نَقَذَ واضطرَّ ) وإلا لزم فسخ ما في الذمة من  
الأجرة في منافع مؤخرة بناء على أن قبض الأوائل ليس كقبض الأواخر ( وَقِيلَ  
الْمُسْتَأْجَرُ عَلَيْهِ وَدُونَهُ ) لا أضر ولو أقل كذصف قنطار حجر أو قد استأجر على  
قنطار قطن ( وَحُلْ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ ) وبين الجنس كما في حش  
( أَوْ عَدْدِهِ إِنْ لَمْ يَتَّفَقُوا ) كشيء كبيع لا بطبخ ( وَإِذَا قِيلَ قَبْلَ النِّقْدِ  
وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَغِبْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا ) تجوز بزيادة (إِلَّا مِنْ لَمْ يَكُنْ يَفْقَهُ  
إِنْ اقْتَصَا ) بالزيادة من رأس المال ويرجع بالباقي (أَوْ) من المسكرى (بَعْدَ سِتْرٍ  
كَثِيرٍ) لبعده تهمة السلف بزيادة حينئذ وتجوز على رأس المال مطلقاً وحيث كانت  
المنافع مضمونة فلا بد من تعجيل المأخوذ به لما وإلا انفسخ الدين في الدين  
(وَاشْتَرَا طُ هَدِيَّةً مَسْكَةً) أى حملها أو هى المسكرى (إِنْ عُرِفَ وَهَبُهُ الْأَجِيرُ)  
الخدام يركب الدابة الميل السادس (لَا تَحْمِلُ مَنْ مَرِضٍ) من أرباب الأمتعة  
(وَلَا اشْتَرَا طُ إِنْ مَاتَتْ مُعَيَّنَةٌ أَتَاهُ بِغَيْرِهَا) حيث نقد كما سبق (كَدَوَابٍ  
لِرِجَالٍ) إلا أن تستوى الشركة في الكل أو يتفق المحمول وأجرته (أَوْ لَا مَسْكَنَةٍ  
أَوْ لَمْ يَكُنِ الْعُرْفُ مُنْقَذَ مُعَيَّنٍ) ولم يشترط كما سبق وفسدت إن انتفى عرف  
تعجيل المعين (وَإِنْ نَقَذَ أَوْ بَدَأَ يَرِغِيئَتْ إِلَّا بِشَرَطِ الْخَلْفِ) في الغائبة  
وبكفي في الحاضرة بشرط التعجيل (أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَا شَاءَ أَوْ لِمَسْكَانٍ شَاءَ أَوْ  
بِمَنْحِلٍ كِرَاءِ النَّاسِ) ولم يكن ذلك معروفاً (أَوْ إِنْ وَصَلَتْ فِي كَذَا فَبِكَذَا)  
وإلا فبكذا أو مجاناً (أَوْ يَنْتَقِلَ لِلْبَلَدِ وَإِنْ سَاوَتْ إِلَّا إِذْ كَانَتْ فِي خَلْقِكَ  
أَوْ تَحْمِلُ مَعَكَ وَالْكِرَاءُ لَكَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زِنَةً كَالسَّفِينَةِ وَضَمِنْ إِنْ أَكْرَى  
لِغَيْرِ أَمِينٍ) أو لأقل أمانة ويضمن الثاني أيضاً حيث كان بسببه أو علم بالتعدي  
أو بدم الملك وأعدم الأول (أَوْ عَطِيتَ بِزِيَادَةٍ مَسَافَةٍ) مطلقاً (أَوْ تَحْمِلُ  
تَطَبُّ بِهِ) ويفتقر من المسافة ما يعدل له الناس كما يأتي قبل الفصل والمضمون

القيمة وقت التعدي أو كراء مازاد ويأخذ كراء ما قبل التعدي مطلقاً (ولاً) تعطب بزيادة المسافة ، أو كان لا تعطب به (فالـ كِراءه كَأَنَّ لَمْ تَعْطَبْ) بزيادة حمل تعطب به (إلاً أَنْ يَحْدِسَهَا كَثِيرًا) ما تنغير فيه الأسواق كأجل العلم (فَلَهُ كِراءُ الزَّائِدِ أَوْ قِيمَتُهَا وَلَئِكَ فَسَخُ عَضُوضٍ أَوْ جُوحٍ أَوْ أَعْنَى) ولو لم تحتج له لـ (أو) ما كان (دَبْرُهُ فَاحِشًا كَانَ يَطْحَنُ لَكَ كُلَّ يَوْمٍ لَزْدَبَيْنِ يَدْرُزُهُمْ فَوْجِدٌ لَا يَطْحَنُ إِلاً لَزْدَبًا) تشبيه في الخيار وإن أبقى لم يلزم إلا نصف درهم كما حققه (ر) ، (وإن زاد أو نقص ما يشبه الكيل) مثلاً (فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ) .

(فصل ١٠) (جَازَ كِراءَ حَمَامٍ وَدَارٍ غَائِبَةٍ بَيْنَهُمَا) برؤية أو وصف أو خيار (أَوْ نِصْفِهَا أَوْ نِصْفِ عَبْدٍ) فتوزع خدمته (وَشَهْرًا عَلَى إِنْ سَكَنَ يَوْمًا لَزِمَ إِنْ مَلَكَ التَّبَقُّيَّةُ) يتصرف فيها بما شاء من كراء أو غيره (وَعَدَمُ بَيَانِ الْإِبْتِدَاءِ وَحُلِّ مِنْ حِينَ النِّقْدِ) ومنع كسر الشهور بالعدد (وَمُشَاهَرَةٌ وَلَمْ يَلْزَمْ كِراءُ الشَّاهِرَةِ) (أَمَّا إِلاً يَفْقَدُ فَقَدْرُهُ كَوَاجِبُهُ) تشبيه في اللزوم إلا لشرط فيها (بِشَهْرٍ كَذَا) بالإضافة (أَوْ هَذَا الشَّهْرَ أَوْ شَهْرًا أَوْ إِلَى كَذَا وَفِي سَنَةٍ بِكَذَا تَأْوِيلَانِ) أرجعهما وجيبة (وَأَرْضٍ مَطَرٍ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَفْقَدْ) أي بشرطه (وَأِنْ سَنَةً) مبالغة في الفهم للتردد بين السلفية والتمنية (إِلَّا الْمَأْمُونَةُ كَالثَّقِيلِ وَالْمَعْنِيَّةُ فَيَجُوزُ وَيَجِبُ) النقد (فِي مَأْمُونَةِ النَّيْلِ) لا مفهوم لها (إِذَا رَوَيْتَ) وتمسك منها كما يأتي (وَقَدْرٍ مِنْ أَرْضِكَ) كاذرع (إِنْ عُنِيَ أَوْ تَسَاوَتْ) أو كان جزءاً شائعاً (وَعَلَى أَنْ يَحْرُمَتْهَا ثَلَاثًا أَوْ يَرْبِيَهَا) لبقاء نفع ذلك في الأرض (إِنْ هُرِفَ) الزبل وقدره (وَ) كراء (أَرْضٍ) مكررة (سَيْنِينَ لِدَى شَجَرِيهَا سَيْنِينَ مُسْتَقْبَلَةً) معمول المصدر (وَأِنْ) كان الشجر (إِعْزِكَ) بمكترى وتأمره بأمره بالقلع إن لم يرضك (لَا زَرْعَ) عطف على شجر فيمنع كراؤها

لغير ربه كالشجر المؤبر ( وَشَرَطُ كُنْزٍ مِرْحَاضٍ وَمَرْمَةٍ وَنَاطِينَ مِنْ كِرَاءٍ  
وَجَبَّ لَا إِنْ لَمْ يَجِبْ ) في ( ر ) للعتد ولو لم يجب ( أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُكَتَرِي )  
إلا أن يعرف ( أَوْ حِمِيمٍ أَهْلِي ذِي الْحِمَامِ أَوْ نُورَتِهِمْ مُطْلَقًا ) ولو لم عددهم  
إلا أن يعرف القدار كالحياطة والخبز ( أَوْ أَمْ يُعَيَّنُ فِي الْأَرْضِ بِبَازٍ وَغَرَسَ  
وَبَعْضُهُ أَضْرُ وَلَا عُرْفَ وَكِرَاءٍ وَكَيْلٍ بِمَجَابَاةٍ أَوْ بِعَرْضٍ ) فالملوكل الفسخ فإن  
فات رجع على الوكيل فإن أعدم فعلى الساكن وكذا في الناضر والوصى ( وَأَرْضُ  
مُدَّةٍ لِمَنْسِي فَإِذَا انْقَضَتْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَوْ نِصْفُهُ ) للزور في البقاء ( وَالسَّنَةُ  
فِي ) أرض ( الْمَطَرِ بِالْحَصَادِ وَفِي ) أرض ( السَّقْيِ بِالشُّهُورِ فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ  
زَرْعٌ اخْضَرَ فَكِرَاءٌ مِثْلُ الزَّائِدِ ) في حد ذاته ولو علم أن الزرع يتجاوز المدة  
كشجر مؤبر ( وَإِذَا انْقَضَتْ لِلْمُكَتَرِي ) فرض مسألة ( حَبٌّ فَتَبَّتْ فَأَيُّهَا فُتُو  
لِرَبِّ الْأَرْضِ ) ويحط من كرائها بعد ، وأما إن تأخر النبت فالكرء ( كَمَنْ  
جَرَهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ ) الضمير للحب والزرع والشجر لربهما إلا أن يقطع الشجر  
ربه لغير غرس فالرب الأرض دفع قيمته مقلوعاً ( وَلَزِمَ الْكِرَاءُ بِالْتِمَكُّنِ )  
عادة لا إن خشى على الزرع نحو النار ( وَإِنْ فَسَدَ لِحَاجَتِهِ ) لا دخل الأرض  
فيها مبالغة في اللزوم ( أَوْ غَرِقَ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ ) يعني إبان الزرع وقد تممكن  
مذه ( أَوْ عَدَمِهِ ) لأهل البلد ( بِذَرَأٍ أَوْ سَجْنَةٍ ) لا يمكن إكرائه فإن قصد  
ساحته منه ضمن الكراء ( أَوْ انْهَدَمَتْ شُرُفَاتُ الْبَيْتِ ) ولم تنقصه ( أَوْ سَكَنَ  
أُجْنَبِيٌّ بَعْضُهُ ) بلا إذن ربه ( لَا إِنْ نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكِرَاءِ وَإِنْ قُلَّ أَوْ  
انْهَدَمَ بَيْتٌ مِنْهَا أَوْ سَكَنَهُ مُسْكِرِيهِ أَوْ لَمْ يَأْتِ ) للمسكوى ( بِسَلْمٍ لِلأَعْلَى  
أَوْ عَطِشَ بَعْضُ الْأَرْضِ أَوْ غَرِقَ ) قبل التمكن ( فَبِحَجَّتِهِ ) يحط في قوله  
لا إن نقص وما بعده ( وَخَيْرٌ فِي مُضَرٍّ كَمَطْلٍ ) المطر من بلى سقفها ( فَإِنْ  
بَقِيَ فَالْكِرَاءُ ) كله لأن خيره تنفي ضرره ( كَمَطْلٍ أَرْضٍ صَالِحٍ ) تشبيهه في

قوله فالكرء (وهل مُطلقاً) وهو المقدم (أو إلّا أن يُصاِحُوا عَلَى الْأَرْضِ) خصوصاً (تَأْوِيلَانِ عَكْسُ تَلَفِ الزَّرْعِ لِكَثْرَةِ دُودِهَا أَوْ فَارِهَا أَوْ عَطَشِ أَوْ بَقَى الْقَلِيلُ) فيسقط الكراء في ذلك كله (وَلَمْ يُجْزِزْ آجِرٌ عَلَى إِصْلَاحِ مُطْلَقاً) ولو أضر بالساكن ويخير، ابن عبد السلام العمل على الجبر وخرجت الخربة بمجنّب العُمران على هذا (بِخِلَافِ سَاكِنٍ أَصْلَحَ لَهُ بَقِيَّةُ الْمُدَّةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ) فيجبر على البقاء (وَلِإِنْ أَكْثَرِيَا حَانُوتًا فَأَرَادَ كُلُّ مُقَدِّمِهِ فَيَسِمُ إِنْ أَمْسَكَنَ وَلَا أَكْثَرِيَا عَلَيْهِمَا) والقسم بمجرد الجلوس (وَلِإِنْ غَارَتْ عَيْنُ مُكْرَى سِنِينَ بَعْدَ زُرْعِهِ) وأبى ربه الإصلاَح (نَفَقَتْ حِصَّةُ سَنَةٍ فَقَطْ وَإِنْ تَزَوَّجَ ذَاتَ بَيْتٍ وَإِنْ يَكْرَأُ فَلَا كِرَاءَ إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ) كأبيها وأُمها وحلف أخوها وعمها إن لم يطل ورجما وأبواه كأبويها لأخوه وعمه (وَالْقَوْلُ لِأَجِيرٍ أَنَّهُ وَصَلَ كِتَابًا) من حيث الأجرة أما إن أنكر المرسل إليه فيضمن الرسول إلّا لينة كما سبق (وَأَنَّهُ اسْتَصْنَعَ وَقَالَ) ربا (وَدِيْعَةٌ أَوْ خُورَافٌ فِي الصَّفَةِ وَالْأَجْرَةُ إِنْ أَشْبَهَ) في السَّكَلِ (وَحَازَ لَا كَبَنَاهُ) ومن يخط في بيت ربه وإلّا ما يعتبر الخوز إن أشبها وإن لم يشبها فأجرة المثل (وَلَا فِي رَدِّهِ لِرَبِّهِ وَإِنْ) قبضه (يَلَا بَبْنَةً) إلّا ما لا يفتاب عليه إلّا لتوثق (وَلِإِنْ ادَّعَاهُ) أى الاستصناع (قَالَ) ربه (مُرِقَ مَنِّي وَأَرَادَ أَخْذَهُ دَفَعَ قِيَمَةَ الصَّنِيعِ) بالفتح (بِيَمِينٍ إِنْ زَادَتْ دَعَاؤَى الصَّانِعِ) في الأجرة (عَلَيْهَا وَإِنْ اخْتَارَ تَضْمِيْنَهُ فَإِنْ دَفَعَ الصَّانِعُ قِيَمَتَهُ أَيْبَضَ فَلَا يَمِينُ وَإِلَّا حَلَمْنَا وَاشْتَرَا) بالقيمتين (لَا إِنْ تَخَالَفَا فِي لَتِ السُّوْبِقِ) يخرج من التعالف والاشتراك ولو قال رب السوبق وديعة لوجود المثل (وَأَبَى مَنْ دَفَعَ مَا قَالَ اللَّاتُ فَيَنْتَلِ سَوْبِقِهِ) وإلّا أخذه ملتوتا (وَلَهُ) أى الأجر (وَلِلْجَمَالِ بِيَمِينٍ فِي عَدَمِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ، وَإِنْ بَلَمْنَا الْغَايَةَ إِلَّا لَطُولِ قَلْبِ كَثَرِيْدِ بِيَمِينٍ) والقرب اليومان ونحوهما (وَلِإِنْ قَالَ بِمِائَةِ لَبْرَةِ وَقَالَ



للمكثري ( بَلْ لِأَفْرِيقِيَّةَ حَلَفًا وَفُسِخَ إِنْ عُدِمَ السُّبُرُ أَوْ قُلَّ وَإِنْ نَقَدَ )  
ولا ينظر الشبه ( وَإِلَّا فَكَتَوْتَ لِلْبَيْعِ وَلِلْمُسْكِرِي فِي الْمَسَافَةِ فَقَطْ إِنْ أَشْبَهَ )  
حق العبارة وإلا فالمكثري إن أشبه ويدخل تحت إلا من السهر المكثري بلوغ  
برقة ( قَوْلُهُ فَقَطْ أَوْ أَشْبَهَا وَانْقَدَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِدْ حَلَفَ الْمُكْثَرِيُّ وَازْرَمَ  
الْجَمَالَ مَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا ادَّعَى فَلَهُ حِصَّةُ الْمَافَةِ عَلَى دَعْوَى  
الْمُسْكِرِي وَفُسِخَ الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يُشْبِهْ حَلَفًا وَفُسِخَ بِكَرَاءِ الْمِثْلِ فِيمَا مَشَى  
وَإِنْ قَالَ أَكْزَيْتُكَ ) جَالِي ( الْمَدِينَةِ بِمَائَةٍ وَبَلَعَهَا وَقَالَ بَلْ لِمَسَكَةٍ )  
إلا بعد ( بِأَقْلٍ فَإِنْ نَقَدَهُ ) الْأَقْل ( فَالْقَوْلُ لِلْجَمَالِ فِيمَا يُشْبِهْ ) مِنْهُمَا ( وَحَلَفًا  
وَفُسِخَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِدْ فَالْقَوْلُ لِلْجَمَالِ فِي الْمَسَافَةِ وَلِلْمُسْكِرِي فِي حِصَّتِهَا  
بِمَا ذَكَرَ بَعْدَ بَيْنِهِمَا ) وكذا إن أشبه المكثري فقط ( وَإِنْ أَشْبَهَ قَوْلُ  
الْمُسْكِرِي فَقَطْ فَالْقَوْلُ لَهُ بَيْنَيْنِ ) وإن لم يشبهها فكالمسابقة ( وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَةً  
فُضِيَ بِأَعْدِلِهِمَا وَإِلَّا سَقَطْنَا وَإِنْ قَالَ اكْتَرَبْتُ عَشْرًا بِخَمْسِينَ وَقَالَ بَلْ  
خَمْسًا بِمِائَةٍ حَلَفًا وَفُسِخَ ) ولا ينظر أشبه ولا نقد حيث لازرع ( وَإِنْ زَرَعَ  
بَعْضًا ) من المدة ( وَلَمْ يَنْتَقِدْ فَلَرَبَّهَا مَا أَقَرَّ بِهِ الْمُكْثَرِيُّ ) بكل سنة خمسة  
( إِنْ أَشْبَهَ وَحَلَفَ وَإِلَّا ) يشبه أولم يحلف ( فَقَوْلُ رَبِّهَا إِنْ أَشْبَهَ وَحَلَفَ  
وَإِنْ لَمْ يُشْبِهْ حَلَفًا وَوَجَبَ كِرَاءُ الْمِثْلِ ) وقوله ( فِيمَا مَضَى وَفُسِخَ الْبَاقِي  
مُطْلَقًا ) راجع لجميع الفروع ( وَإِنْ تَقَدَّ قَتَرْدُ ) حقه تأويلان في كون القول  
للمكثري في صورتي شبهه لتقويه بالنقد أو كما لو لم ينتقد .

### ( بَابُ )

( صِحَّةُ الْجُمْلِ بِالْإِجَارَةِ جُمْلًا عِلْمٌ ) أما إن علم الجمال  
فقط مكان الآبق فعليه الأكثر من الجمل وأجر المثل أو المحمول له فيقدر تعبه

وفي علمهما خلاف (بِسْتَحَقُّهُ السَّامِعُ) ولو بواسطة (بالتَّامَّ كِكِرَاءِ الشُّعْنِ) تشبيهه في التَّامَّ بالتَّامَّكن في الغاية ولو غرقت بعد (إِلَّا أَنْ بَسْتَأْجِرَ عَلَى التَّامَّ فَبِذَسْبَةِ الثَّانِي) لحل الأول وكذا إذا حلت بلا استئجار أو انتفع وأما في السفن فهنسبة الأول للزومه فإنها إجارة على بلاغ (وَأِنْ اسْتَحَقَّ) العبد قبل تسليمه لأنه الذي ورطه ولا يرجع على المستحق (وَلَوْ بِحُرْبَةٍ بِخِلَافِ مَوْنِهِ) قبل تسليمه (بِلَا تَقْدِيرِ زَمَنِ إِلَّا بِشَرْطِ تَرْكِ مَتَى شَاءَ) ليدخل على خفة الضرر وإن كان هو الحكم الأصل (وَلَا تَقْدِيرِ مُشْتَرِطٍ) المضر الاشتراط (فِي كُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْإِجَارَةُ) الأليق بالفقه أنها مبتدأ مؤخر<sup>(١)</sup> وإن كان خلاف السياق (بِلَا عَكْسٍ) فالإجارة أعم لا نفرادها فيما ينتفع فيه قبل التَّامَّ وتجاوز في الآتي الجمهور على مدة معلومة فليس وجهياً<sup>(٢)</sup> (وَلَوْ فِي الْكَثِيرِ إِلَّا كَبَيْعٍ سَلَحَ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِالْجَمِيعِ) لأن كل سلعة لها جمالة في المعنى فالشرط منافع لمقتضى العقد (وَفِي شَرْطِ مَنَقَعَةِ الْجَاعِلِ) فلا يصح على مجرد صعود جبل (قَوْلَانِ وَلَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُمْلُ مِنْهُ لِنِ اعْتَادَهُ كَحِلْفِهِمَا بَعْدَ تَخَالُفِهِمَا) بمد المدل ولم يشبه واحد فإن أشبهها فلن بيده العبد وإلا فسد الشبه على الأظهر (وَلَوْ بِتَرْكِهِ) أي العبد لمن جاء به حيث لم يلتزم واعتاده العامل (وَلَا) يعقد (فَالْمَنَقَعَةُ) في تحصيله (فَإِنْ أَفْلَتْ) قبل تسليمه (فَجَاءَ بِهِ آخَرُ فَلِكُلِّ نِسْبَتُهُ) فإن قاب محله الأول اختص الثاني (وَأِنْ جَاءَ بِهِ ذَوْدَرْتُهُمْ وَذُو أَفْلٍ اشْتَرَا كَافِيَهُ) أي الدرهم بالنسبة فإن جعل الأفل نصفاً فله الثالث (وَلِكُلِّهِمَا الْفَسْخُ وَتَوَرَّتِ

(١) أي وقوله في أول الفصل : صحة الجمل خبر مقدم . ولكن السياق لا يساعد عليه .

(٢) كما قال الجمهورى ووجهه بانفراد الجمالة فيما جبل حاله ومكانه كالآتي وأجيب بمد المدل لانفراد لجواز أن يؤجر على التنقيش عنه كل يوم بكذا . فالصواب ما في المدونة من أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا .

الْجَاعِلُ بِالشَّرْوَخِ وَفِي الْفَاسِدِ جُمْلُ الْمِثْلِ إِلَّا ) أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ لِمُدَوَّرِهِ  
( بِجُمْلَةٍ مُطْلَقًا ) تَمَّ الْعَمَلُ أَوْ لَا تَخْرُجُهُ عَنْ سُنَّةِ الْجَمَلِ ( فَأَجْرَتُهُ )

( بَابُ )

( مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ ) فَلَا  
يَزُولُ الْإِخْتِصَاصُ حَيْثُ كَانَتْ الْعِمَارَةُ فِيمَا مَلَكَ بِشِرَاءٍ أَوْ إِعْطَاءٍ مِنْ مَلَكَ بِأَحْيَاءٍ  
أَوْ إِقْطَاعٍ ( إِلَّا ) أَنْ تَكُونَ الْعِمَارَةُ مَذْهُوبَةٌ ( لِإِحْيَاءٍ ) فَاَنْدَرَسَتْ وَطَالَ الْأَمْرُ  
فَأَحْيَاهَا ثَانٍ فَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ وَلَمْ يَقْرَهُ الْأَوَّلُ فَالْقِيَمَةُ الْعِمَارَةُ وَمَنْقُوضَةٌ إِنْ عَلِمَ بِالْأَوَّلِ  
بِمُدْحَلَفَةٍ مَا عَرَضَ ( وَبِحَرِيمَةٍ ) أَى الْعِمَارَةِ ( كَمَا حَقَّقْتَ وَمَرَعَى يُذْهِقُ غُدُوًّا  
وَزَوْاحًا لِبَلَدٍ وَمَا لَا يَضِيقُ عَلَى وَارِدٍ وَلَا يَصُرُّ بِمَا يُبْهِرُ وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ  
لِغُفْلَةٍ وَمَطْرَحُ ثُرَابٍ وَمَصَبٌ مِيزَابٍ لِدَارٍ وَلَا تَخْتَصُّ تُخْفَوُفَةٌ بِأَمْلَاحٍ ) بِحَرِيمٍ  
( وَلِكُلِّ الْإِنْتِفَاعِ مَا لَمْ يَصُرْ بِالْآخِرِ ) بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَلَا يُقْطَعُ مَعْمُورٌ الْعِنُودَةُ  
مِنْهَا ) بَلْ انْتِفَاعًا لِأَنَّهَا حَبْسٌ بِلِ مَوَاتِهَا وَمَا انْجَلَى عَنْهُ أَهْلُهُ وَلَا كَلَامٌ لَهُ فِي أَرْضِ  
الصَّلْحِ كَمَا سَبَقَ ( وَيَحْيَى الْإِمَامُ مُحْتَاجًا إِلَى قَوْلٍ ) بَأَنْ لَا يَصُرُ ( مِنْ بَلَدٍ عَفَا كَفَرُو )  
أَوْ مَاشِيَةً صَدَقَةً أَوْ فَقْرًا مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ وَنَائِبُهُ يَحْيَى وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي خُصُوصِهِ  
بِخِلَافِ الْإِقْطَاعِ لِأَنَّهُ تَمْلِكُ وَبِحْتَاجِ لِحَازَةِ وَلَا يَشَارِطُ تَعْيِينَ الْمَقْطَعِ لَهُ فِي الْأَذْنِ  
( وَافْتَقَرُوا ) الْأَحْيَاءُ ( لِإِذْنٍ وَإِنْ مُسْتَلِمًا إِنْ قَرَّبَ ) مِنَ الْعِمَارَةِ وَالرَّوَاوِ لِلْحَالِ  
فَإِنْ الدَّمَى لَا يَحْيَى فِي الْقَرِيبِ ( وَإِلَّا ) يَسْتَأْذِنُ ( فَلِلْإِمَامِ إِمْضَاؤُهُ أَوْ جَمْعُهُ  
مُتَعَدِّيًا ) يَدْفَعُ لَهُ الْقِيَمَةَ مَنْقُوضًا ( بِخِلَافِ الْبَعِيدِ ) فَلَا يَحْتَاجُ لِإِذْنٍ ( وَلَوْ  
ذِمِّيًّا بِفَيْزٍ جَزِيرَةِ الْقَرَبِ ) لِمَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا ( وَالْإِحْيَاءُ بِتَنْجِيهِ  
مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ ) عَنْ الْأَرْضِ ( وَبِدِنَاءٍ وَبَغْرَسٍ وَبِحَرْثٍ وَتَحْرِيكِ أَرْضٍ )  
لِلزَّرْعِ ( وَبِقَطْعِ شَجَرٍ هَاوٍ بِكُسْرِ حَجَرٍ هَاوٍ نَسُو بِتَمَّهَا لَا بِتَعْوِيطٍ وَرَعَى كَلَاءُ

وَحُمْرُ بَيْرِ مَاشِيَةٍ وَجَازَ بِمَسْجِدِ سُكْنَى لِرَجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْمِيَادَةِ وَعَقْدُ نِكَاحٍ  
وَقَضَاءُ دَيْنٍ وَقَتْلُ عَقْرَبٍ وَتَوَمُّ بِقَائِلَةٍ وَتَضْيِيفٌ بِمَسْجِدٍ بِأَدَبَةٍ بِمَا لَا يَقْدِرُ  
(وَلَمَّا لَا لِبَوْلٍ إِنْ خَافَ سَبْعًا) بِالْعَيْنِ وَالْقَافِ <sup>(١)</sup> (كَمَنْزِلٍ تَحْتَهُ وَمُنْجَعٌ  
عَكْسُهُ) (لَأَنَّ فَوْقَ الْمَسْجِدِ لَهُ حَكْمُهُ) <sup>(٢)</sup> (كَإِخْرَاجِ رِيحٍ وَمُكْتَبَةٍ بِفَجَسٍ  
وَكُرِّهِ أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِيهِ وَحَكْمُهُ) وَحَرَمٌ إِنْ قُدِّرَ كَالْقَعْدِشِ إِلَّا كَرِهَ (وَتَقْلِيمُ  
صَبِيٍّ) وَمَنْعُ مَظَنَةِ الْعَبَثِ (وَبَيْعٌ وَشِرَاءٌ وَسَلٌّ سَيْفٍ) لَغَيْرِ إِخَافَةٍ (وَأَشَاكُ  
ضَالَّةٍ وَهَنْفٌ بِمَيِّتٍ وَرَفْعُ صَوْتٍ كَرَفْعِهِ يَعْلَمُ) وَلَوْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ (وَوَقِيدُ  
نَارٍ وَدُخُولُ كَخَيْلٍ لِنَقْلِ) مِنْ كُلِّ نَجَسٍ الْفَضْلَةَ (وَفَرَشٌ) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ (أَوْ  
مَتَكًا وَلَيْدَى مَاجِلٍ) صَهْرِيحٌ (وَبَيْرٌ وَمِنْ سَالٍ مَطَرٍ كَمَا يَمْلِكُهُ مَنَعُهُ  
وَبَيْعُهُ) وَالسَّعْبُ أَنْ لَا يَمْنَعُ (إِلَّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَّ مَعَهُ) فَلَا يَمْنَعُ  
بِهِ (وَالْأَرْجَحُ بِالْتَّمَنِ) لَعَلَّ الْمَعْفَى وَإِلَّا بَأَنَّ كَانَ مَعَ مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ تَمَنَّ رُجِّحَ أَى  
قَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ يَمْنَعُ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ إِذْ لَيْسَ هَذَا خِلَافٌ وَلَا تَرْجِيحٌ أَوْ أَنَّ الْأَرْجَحُ أَفْضَلُ  
تَفْضِيلٌ وَهُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرِ حَقِّهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَأَخَذَ بِصُلَاحٍ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَذْهَبَ  
الْمَدُونَةِ الْمُعْتَمَدَ مِنْ أَخْذِهِ مَجَانًا ذَكَرَ مَا لَبَنَ يُونُسَ لَكِنْ صِيغَةُ الْإِسْمِ لَيْسَتْ فِي  
مَحَلِّهَا لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ (كَفَضْلِ بَيْرٍ زَرْعٍ خِيفَ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ بِمَذْمُومٍ بَيْرِهِ)  
فَإِنْ زَرْعُ الْجَارِ عَلَى غَيْرِ بَيْرٍ لَمْ يَجِبْ (وَأَخَذَ بِصُلَاحٍ وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ) أَى عَلَى إِعْطَاءِ  
الْفَضْلِ (كَفَضْلِ بَيْرٍ مَاشِيَةٍ بِصَحْرَاءَ هَدْرًا إِنْ تَمَّ يُبَيِّنُ الْمِلْكَِيَّةَ) عِنْدَ  
حَفَرِهَا (وَبُدْيٌ) فِيمَا فَضَلَ عَنْ رَبِّهَا (بِمُسَافِرٍ وَلَهُ) عَلَى الْحَاضِرِ (مَارِيَّةٌ آلَةٌ  
تُحْمَرُ حَاضِرٌ ثُمَّ دَابَّةٌ رَبُّهَا) ثُمَّ دَابَّةٌ مُسَافِرٌ وَلِلْوَاشِيِ بَعْدَ الدَّوَابِّ لِإِمْكَانِ ذِكْرِهَا

(١) أَى خَافَ سَبَقَ الْبَوْلَ

(٢) إِلَّا أَنْ تَأْخُرَ الْمَسْجِدُ فَتُكْرَهُ أَمْ شَرَحَ الْجَمْعُ

(اجْتَمِعَ الرِّىُّ وَلاَ) يَكْفِ الْمَاءُ الْجَمِيعَ (فَبَيْنَ نَفْسِ اللَّجْمُودِ) فَإِنْ اسْتَوَوْا فَكَمَا  
سَبَقَ (وَأِنْ سَأَلَ مَطَرٌ بِمُبَاحٍ سُبْحَى الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ) إِحْيَاءُ وَسَاوَى (لِلْكَتَبِ  
وَأَمَرَ بِالنَّسْوَبَةِ) وَإِلَّا فَكَهَانِطَيْنِ وَقَسِمَ لِمَنْتَقَا بِلَيْنِ (قَرَبًا مِنَ الْمَاءِ) كَالثَّقِيلِ  
وَإِنْ مُلِكَ (لِلْمَاءِ) (أَوَّلًا) قَبْلَ وَصُولِهِ لَمْ (قَسِمَ) عَلَى عَمَلِهِمْ (بِقِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ)  
كَمَا سَبَقَ وَالْخَطُّ<sup>(١)</sup> مِنْ حِينَ الْجَرَى وَإِنْ قَسَمَتِ الْأَرْضُ بَعْدَ شَرَكَةِ الْمَاءِ لِأَنَّهَا قَوْمَتِ  
عَلَى الْقَرَبِ مِنْهُ وَالْبَعْدُ إِلَّا قَالُوا صَوْلَ (وَأَفْرِغَ لِلنَّشَاحِ فِي السَّبْقِ) وَلَا يَمْنَعُ صَيْدَ  
سَمَكٍ وَإِنْ مِنْ مِلْكِهِ وَهَلْ فِي أَرْضٍ الْمَنْقُوعَةِ فَقَطْ أَوْ) مُطْلَقًا (إِلَّا أَنْ  
يَصِيدَ الْمَالِكُ نَأْوَ بِلَانٍ) وَالْمَعُولُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ الصَّائِدَ مُطْلَقًا إِلَّا لِمَنْعِ حَرَمِهِ  
أَوْ زَرْعٍ (وَلَا كَلًّا) عَشْبًا (بِفَحْصٍ) أَرْضَ تَرْكُزَرِعُهَا اسْتِغْنَاءً عَنْهَا (وَعَقًّا)  
مَالًا يَصْلَحُ (أَمْ يَسْكَنْفُهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَنَجِهِ وَحِمَاهُ) وَهُوَ مَا تَرْكُهُ لِبَرَعَاهُ،  
وَأَمَّا الْمَرْجُ فَهُوَ الْمَرْغَى مُطْلَقًا قَالُوا نَسَبَ حَذْفُهُ «قَائِدَةٌ» مَا نَسَكُشَفَ عَنْهُ الْبَحْرُ  
لِلْأَقْرَبِ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ كَمَا فِي حَشِّ عَنِ الْبَدْرِ.

### ﴿ بَابٌ ﴾

(صَحَّ وَأَنْ يَمْلُوكَ<sup>(٢)</sup>) وَإِنْ بِأَجْرَةٍ) وَمِنْهُ الْخَلَوَاتُ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ (وَلَوْ  
حَيَوَانًا وَرَقِيْنَا كَعَبْدٍ عَلَى مَرْضَى أَمْ يَفْصِدُ ضَرَرَهُ وَفِي وَقْفٍ كَعَامِلٍ) وَنَقَدَ  
لِلْأَسَافِ (تَرَدُّدٌ) أَرْجَعَهُ الْجَوَازَ (عَلَى أَهْلِ اللَّتْمَلِكِ) وَلَوْ حَكَمًا كَالْعَبْدِ (كَمَنْ  
سَيَوَلَّدُ وَذِمِّي وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ قَرَبَةً) كَمَنْ غَنَى (أَوْ يَشْتَرِطُ) عَطْفَ عَلَى الْإِنْفَى  
غَيْرِ دَاخِلٍ فِي حَبِزِهِ (تَسَلَّمَ غَاتِهِ مِنْ نَظَرِهِ لِيَصْمِرَ فَمَا) وَلِيَأْكُلَهَا شَرْطَ بَاطِلٍ

(١) قوله والخط أى ابتداء زمن النصب من الماء من حين ابتداء من جرى الماء في القناة  
ليصل لأرض ذى النصب من الماء ولو بعدت أرضه .

(٢) الوقف جعل منعمة مملوك ولو بأجرة أو غلته يستحق بصفته مدة ما يراه المحبس  
أه دردير . (م ٢٥ - ١ كليل)

(أَوْ كَتَابٍ عَادَ إِلَيْهِ) وَلَوْ لَانْتِفَاعِ كَافِي بِنِ رَدَا عَلَى (ر) . (بَعْدَ مَرَفَةٍ فِي مَعْرِفَةٍ) وَلَوْ كَرَأْسًا كَرَأْسًا كَالْخِيلِ وَالسَّلَاحِ (وَبَعَالَ عَلَى مَعْرِفَةٍ) كَأَكَاةِ الْخَشِيشِ (وَحَرَبِي وَ) مَر (كَافِرٍ لِكَمْسَجِدٍ) وَكُلْ أُمُورِ الدِّينِ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ رَدِّ كَنْفَطَرَةٍ (أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ) رَجَعَتْ الصَّحَّةُ بِعِ الْكِرَاهَا (أَوْ عَادَ لِسُكْنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَائِمٍ) وَبَعْدَهُ لَا يَهْطُلُ إِلَّا عَلَى مَحْجُورِهِ (أَوْ جُمْلَ سَبْقُهُ لِدَيْنٍ إِنْ كَانَ عَلَى تَحْجُورِهِ) وَالْأَصَحُّ (أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِيكِ) إِلَّا أَنْ يَحْوزَ الشَّرِيكَ (أَوْ عَلَى أَنْ النَّظَرَ لَهُ) لِاتِّحَاجِهِ إِلَّا أَنْ يَحَازَ عَنْهُ قَبْلَ مَا نَعِ (أَوْ لَمْ يَحْزُهُ كَيْفَهُ وَوَقِفَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلِيَّ مَغِيرٍ) الْمَوْلُ عَلَيْهِ صَحَّةٌ حَوْزِ الْعَصَمَةِ الْمُبَيِّزِ كَالسَّفِيهِ وَإِنْ كَرِهَهَا ابْتِدَاءً كَافِي حَش (أَوْ لَمْ يُحَلَّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ كَمْسَجِدٍ) وَبُر (قَبْلَ فَلَسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرَضِهِ) أَيْ الْمَوْتُ رَاجِعٌ أَقُولُهُ لَمْ يَحْزُهُ الْخ (إِلَّا لِمَحْجُورِهِ وَإِذَا أَشْهَدَ مَرَرَفَ الْغَلَّةِ وَلَمْ تَسْكُنْ دَارَ سَكْنَاهُ) إِلَّا أَنْ يُخْلِيَهَا (أَوْ عَلَى وَارِثٍ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ) وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ لَمْ يَحْزُ (إِلَّا أُمَمًا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَكَيْفَ يَرِثُ لِلْوَارِثِ كَثَلَانَةً أَوْ لَادٍ وَأَرْبَعَةً أَوْ لَادٍ أَوْ لَادٍ وَمَقْبَرُهُ وَتَرَكَ زَوْجَةً وَأُمًّا فَيَدْخُلَانِ فِيهَا لِلْأَوْلَادِ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَصْبَاعٍ تَقْسِمُ كَالْمَوَارِيثِ (وَأَرْبَعَةً أَصْبَاعِهِ لِوَلَدِ الْوَلَدِ) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَلَى الرُّؤُوسِ أَوَّلًا (وَقَفْتُ) بِسُتُوِي فِيهِ الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى إِلَّا لَشَرْطِ (وَانْتَقَضَ الْقِسْمُ بِمَحْدُوثٍ وَلَدٍ لَهَا) أَيْ الْأَوْلَادُ أَوْ أَوْلَادُهَا فَلِذَا لَا يَتَعَرَفُ أَحَدُهُمْ فِيهَا بِيَدِهِ بَلْ بِحَرْدِ انْتِفَاعِ (كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ) وَيُخْجَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ عِنْدَ الْقِسْمِ عَلَى الْمَوَارِيثِ بَعْدُ تَقْدِيرًا فَيُعْطَى حَظُّهُ لَوْرَثَتِهِ (لَا) مَوْتُ (أَرْزُوجَةٍ وَالْأُمِّ) وَمَا بِيَدِهِمْ لَوْرَثَتِهِمْ ، وَلَوْ بَيْتُ الْمَالِ مَا دَامَ أَحَدُهُمْ أَوْلَادُ الْأَعْيَانِ وَبِأَدَمِ لَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ ثُمَّ مَرَّاجِعُ الْأَحْبَاسِ (فَيَدْخُلَانِ فِيهَا لِلْأَوْلَادِ) مَنْ تَهَيَّأَ بِالْمَوْتِ (وَدَخَلَا) أَيْضًا (فِيهَا زَيْدٌ لِلْوَلَدِ) بِمَوْتِ مَنْ وَلَدَ الْوَلَدَ (يُحْبَسْتُ وَوَقَفْتُ

أَوْ نَصَدَقْتُ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ) كلا يباع وبأى مفهومه في قوله وصداقة لفلان  
(أَوْ جِهَةٌ لَا تَنْقَطِعُ) عطف على محذوف أى على مع-ين أو جهة كالفقراء  
(أَوْ لِمَجْهُولٍ وَإِنْ حُصِرَ) كأولاد فلان (وَرَجَمَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَاهُ  
عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَتُهُ لَوْ رُجِلَتْ عَصَبَتْ) مع بقاء واسطتها خارج بنت البنت  
مثلا ويؤخذ من حش ترجيح مراعاة القرب والفقر في النساء أيضا (فَإِنْ ضَاقَ  
قَدَمُ الْبَنَاتِ) على الذكور الأبعد منهن (وَعَلَى الْاُنْثَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ  
نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ) أى للفقراء (إِلَّا عَلَى كَمَثَرَةٍ حَيَاتِهِمْ فِيهِ لَكَ بَعْدَهُمْ)  
ونصيب من مات للباقيين (وَ) الوقف (فِي كَفَنَطَرَةٍ) هدمت و (لَمْ يُرَجَّ  
عَوْدُهَا) بصرف (فِي مِثْلِهَا) من الأحياس ونوعها مقدم كما سبق (وَالْإِلَّا)  
بأن رعى عودها (وَقَفَ لَهَا وَصَدَقَةً لِفُلَانٍ فَلَهُ) ملكا (أَوْ لِمَسَاكِينٍ  
فُرِقَ ثَمَنُهَا بِالْأَجْتِهَادِ وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنْجِيزُ وَحُلٌّ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَتَسْوِيقَةٍ  
أَنْتَى يَذْكُرُ وَلَا التَّأْيِيدُ) ومن ثم جاز شرط الإدخال والإخراج (وَلَا تَعْيِينُ  
مَعْرِفِهِ وَصُرْفِهِ فِي غَايِبٍ وَإِلَّا) يكن غالب (فَالْفُقَرَاءُ وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ)  
كالفقراء (إِلَّا الْمَعْيِينَ الْأَهْلَ) للقبول لا كجهنون (فَإِنْ رَدَّ فَكَمْ تَقْلِعُ)  
يعنى الفقراء (وَالْتَّبَيعَ شَرْطُهُ إِنْ جَازَ) أى لم يحرم ولو كره (كَتَخْصِصِ  
مَذْهَبٍ أَوْ نَظِيرٍ) ولا يزيله الحاكم إلا لموجب كافى ح وغيره (أَوْ تَبْدِيلُهُ  
فُلَانٍ بِكَذَا وَإِنْ مِنْ خَلَّةٍ ثَانِي عَامٍ) فتعفى (إِنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ  
أَوْ أَنْ مَنْ أَحْتَاجَ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ) أو هو (بَاعَ أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ  
قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ لَهُ) ملكا (أَوْ لِوَارِثِهِ كَمَلَى وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ)  
تشبيهه في الرجوع ملكا (لَا شَرْطَ إِصْلَاحِهِ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ) لخروجه للاجارة  
بمجهول (كَأَرْضٍ مُوَظَّعَةٍ) اشترط وظيفها على المستحق (إِلَّا) أن يحاسب  
(مِنْ غَلَّتِهَا) فيجوز (عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ عَدَمَ بَدَلِهِ بِإِصْلَاحِهِ وَنَفَقَتِهِ) في

كعبوان بل يبدأ (وَأُخْرِجَ السَّائِكِينَ لِلْوُقُوفِ عَلَيْهِمْ كُنَى إِنْ لَمْ يُصَاحِبْ  
 اِسْكُرَى لَهُ وَأَنْفَقَ فِي فَرَسٍ اِسْكَنَزُو مِنْ بَيْتِ الْمَتَالِ فَلَبِثَ عُلُومَ بَيْعِ  
 وَعُوضَ بِهِ سِلَاحٌ كَمَا لَوْ كَلَبَ) تشبيهه في البيع ثم يندرج في قوله (وَبَيْعَ  
 مَالًا يَنْتَفَعُ بِهِ) الانتفاع المقصود (مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ) وجعل (فِي مِثْلِهِ أَوْ  
 شِعْصِهِ كَانَ أَثَنًا) غير العقار فقيمه في مثله (وَفَضْلُ الذُّكُورِ) من النزو  
 (وَمَا كَبَّرَ مِنَ الْإِنَاثِ فِي إِنْثِ لَا) يباع (عَقَارٌ وَإِنْ خَرِبَ وَنُقِصَ وَلَوْ  
 بِغَيْرِ خَرِبٍ إِلَّا اتَّوَشَّعَ كَهَسَجِدٍ) جامع وطريق (وَلَوْ جَبْرًا وَأَمَرُوا بِجَعْلِ  
 نَمْدِهِ لَغَيْرِهِ وَمَنْ هَدَمَ وَفَقًا فَعَلِمَهُ إِعَادَتُهُ) مذهب الدونولزوم القيمة (وَتَنَاوَلَ  
 الذَّرِيَّةُ وَوَلَدَ فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ أَوْ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُهُمْ) راجع لما قبل  
 أو أيضًا (الْحَانِدُ) ولد البنت ذكرًا كان أو أنثى (لَا تَسْلَى وَعَقِي) قيل  
 اعرف الآن تناوله الحاند (وَوَلَدِي وَوَلَدُ وَلَدِي وَأَوْلَادِي وَأَوْلَادُ أَوْلَادِي  
 وَبَنِي وَبَنِي بَنِي وَلِي وَلَدِي وَوَلَدِيهِمْ قَوْلَانِ) في شموله الحاند (وَالْإِخْوَةُ)  
 تناول (الْأُنثَى) نعليبًا (وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاؤُهُمُ الصَّغِيرُ) والصغيرة  
 (وَبَنِي أَبِي إِخْوَتَهُ الذُّكُورَ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَلِي وَأَهْلِي الْأَصَبَةِ وَمَنْ تَوَرَّجَتْ  
 عَصَبَتُهَا فَأَفَارِيهِ أَقَارِبَ جِهَتَيْهِ) الأب والأم (مُطْلَقًا) ذكورًا أو إناثًا قربوا  
 أو بعدوا (وَأِنْ نَصَرِي) ذميين (وَمَوَالِيهِمُ لِلْعِتْقِ) بفتح الفاء (وَوَلَدُهُ  
 وَمُتَّقِ أَبِيهِ وَابْنِهِ) ولا يدخل المولى الأهلي في مذهب الدونولز إلا لقرينة  
 (وَقَوْمُهُ عَصَبَتُهُ فَقَطْ وَطِفْلٌ وَصَبِيٌّ وَصَغِيرٌ إِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَشَابٌّ وَحَدَّثٌ  
 لِلْأَرْبَعِينَ وَإِلَّا) بأن زاد على الأربعين (فَكُلُّهُمُ لِلسَّيِّئِينَ وَالْأَفْسَبِخِ وَشِمَلِ)  
 ما ذكر من الطفل وما بعده (الْأُنثَى كَالْأَوْثَلِ) الأعزب (وَالَّذِي لَوَاقِفِ  
 لَا الْعَلَّةُ فَلَهُ وَلِوَارِثِهِ مَنَعٌ مَنْ يُرِيدُ إِصْلَاحَهُ) اثلا بعده أماراته ويصالح هو  
 (وَلَا يُفْسَخُ كِرَاؤُهُ) بالمثل (لِزِيَادَةٍ وَلَا يُقْسَمُ) من الغلة (إِلَّا مَاضٍ زَمَنُهُ)



هذا في المعقب لئلا يطرا مستحق لا الفقراء (أو أكرسى نأظره إن كان على  
معين كالسنتين) وفي عهد المعين الأربعة هذا كله لغير من يرجع له الوقف  
(وإن مرجمها) أى الدار (أه كالتشريع) فإن كان لشروط أو لإصلاح فبحسبه  
(وإن بنى محبس عليه فإن مات ولم يبين فهو وقف) بخلاف الأجنبي  
كافي النوادر (وقلى من لا يحاط بهم أو على قويم وأغنا بهم أو على كولد  
ولم يمينهم) متعلق بقوله (فضل المولى أهل الحاجة والعيال في غلة  
وسكنى) والمعينون أسوة (ولم يخرج ساكن لغيره إلا لشروط أو ستر  
انقطاع أو بعيد).

### ﴿ باب ﴾

(الهيئة) لغز ثواب (تمليك بلا) قصد (عوض) لوجه المعطى (و)  
التمليك (لثواب الآخرة صدقة وصحت في كل مملوك ينقل) لا رقبة  
مكاب وأم ولد (يمن له تبرع بها وإن نجحوا) ولو خالف الظن (وكلها)  
وجلد أخصية (ودينما وهو إبراء) فيحتاج لقبول بخلاف الإسقاط كالعتق  
والطلاق (إن وهب لمن عليه وإلا فكالمهر) أى كرهن الدين يحاز  
بالإشهاد ودفع الوثيقة والجمع بين الموهوب والمدين شرط كال (ورهما لم يقبض  
وأيسر رايته أو رضى مراهته وإلا) بأن قبض (فضى عليه ففكه إن  
كان الدين مما يمجّل) وأيسر وهب عالما بأنه يلزمه ففكه (وإلا بقي  
لبعد الأجل) لعل بعد منصوب ومجورور اللام محذوف أى لما بعد ومصدق  
الموصول زمن فان بعد لا تجر باللام (بصيفة) بمعنى مادة وهب وغيرها داخل في  
قوله (أو منهمها وإن ينقل كتحلية ولده) ولو كبرها بخلاف الزوجة بعد  
البناء كافي بن فيحمل على الامتاع (لا يابن) أسر بالبناء (مع قوله دارة)

الضمير للولد وفي الأجنبي تمليك (وَحَبِزَ) للوهوب (وَأِنْ بِلَا إِذْنٍ) من  
 الواهب (وَأَجْبَرَهُ عَلَيْهِ) للزومها بالقول (وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ) الحوز (لِلَّذِينَ  
 مُحِيطٌ أَوْ وَهَبَ لِثَانٍ وَحَازَ أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ أَوْ اسْتَوْفَى) كلوصية كما يأتي  
 راعوا القول بأنها لا تلزم بالنول ولا يضر الوطاء بلا إحبال (وَلَا رِقِيمَةً) على  
 الواهب في الفروع الثلاثة (أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةً أَوْ أَرْسَلَهَا ثُمَّ مَاتَ أَوْ  
 الدُّمَيْيْنَةُ لَهُ) فإن لم يعين للوهوب فلا تبطل بموته كما يأتي (إِنْ لَمْ يُشْمَرْ) وإلا  
 صح في السكك (كَأَنَّ دَقَعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْمَرْ) تشبيهه في  
 البطلان بموت الدافع والمال بيد وكيله فيضمن بعرضه بدل الم (لَا إِنْ بَاعَ وَاهِبٌ  
 قَبْلَ عِلْمِ الْمَوْهُوبِ) فله رده (وَالْأَيُّ) بأن باع بعد علم الهبة (فَالثَّمَنُ لِمُطْعَى  
 رَوَيْتَ بِفَتْحِ الطَّاءِ) وهو أرجح (وَكُسْرِيهَا أَوْ جُنْ أَوْ مَرَضَ وَأَنْصَلَا  
 بِمَوْتِهِ) عطف على قوله لدين محيط نعم إن حبزت بعد زوال المانع صح وأما  
 تبرع المرض فنافذ لغير الوارث من الثالث وإن لم يحز لأنه في حكم الوصية نعم  
 إن صح فانهز كنهيه (أَوْ وَهَبَ لِمُودِعٍ وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ) أي الواهب  
 (وَصَحَّ) القبول بعد الموت (إِنْ قَبَضَ لِمَيْتَرَوِيٍّ) لأنه أقوى من حوز المودع  
 (أَوْ جَدَّ فِيهِ) أي الحوز (أَوْ فِي تَرْكِيبَةٍ شَاهِدِيَةٍ) بالهبة حيث أنكر  
 الواهب (أَوْ أَعْتَقَ) للوهوب (أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا أَشْهَدَ) على ما قبل  
 (وَأَعْلَنَ) شرط في غم المتيق للشوف للحرية (أَوْ أَمَّ بِعَلَمٍ) بالبناء للمفعول  
 فان المالم وارث للوهوب (بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ) ولم تقصد عينه كما سبق  
 فيأخذها الوارث (وَحَوْزٌ مُخْتَصِمٌ وَمُسْتَعِيرٌ) عطف على فاعل صح (مُطْلَقًا)  
 وإن لم يعلم الهبة (وَمُودِعٌ إِنْ عِلِمَ) رجح كما في حش وغيره كفاية  
 حوزة مطلقاً أيضاً (لَا غَاصِبٍ) لأن حوزة معدوم شرعاً (وَمُزْنَانِ

وَمُسْتَأْجِرٍ) إبقاء استيلاء الواهب (إِلَّا أَنْ يَهَبَ الْإِجَارَةَ) أَيْضًا وَيَقُولُ نَبِيهَا  
 الْمَوْهُوبُ (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ) دُونَ السَّنَةِ بِدَلِيلِ الْمَقَابِلَةِ (بِأَنْ  
 آجَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ بِهَا) بِجَانَا خَفَصَ مَا نَعِ قَبْلَ أَخْذِهَا (بِخِلَافٍ) الْعُودُ بَعْدَ  
 (سَنَةٍ) فَلَا يَضُرُّ (أَوْ رَجَعَ مُخْتَفِيًا أَوْ ضَيْفًا فَكَاتَ) عَطَفَ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ  
 سَنَةٍ (وَهَبَةً أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا) عَطَفَ عَلَى قَاعِلٍ صَحَّ وَلَا يَشْتَرِطُ  
 الْحُوزُ فِيمَا يَحْتَاجُ لِعُمُومِ الْإِتِّفَاعِ (وَهَبَةً زَوْجَةٌ دَارَ سُكْنَاهَا لِزَوْجِهَا) حُوثُ  
 لَمْ تَشْتَرِطْ فِي الْمَهَبَةِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا كَمَا حَقَّقَهُ (ر) وَأَمَّا شَرِطُ عَدَمِ الْبَيْعِ فَرَبْنَةُ الْحَرَسِ  
 كَمَا سَبَقَ (لَا أَلَا الْعَكْسُ) نَسْكَنَاهُ يَنْعَمُ حُوزُهَا لِأَنَّ السَّكْنَى لِلزَّوْجِ أَصْلًا قَالَ تَعَالَى  
 أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ (وَلَا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ) كَمَا سَبَقَ (إِلَّا  
 لِمَحْجُورِهِ) فَيَجُوزُ لَهُ (إِلَّا مَا لَا يُزْفُ) بِعَيْنِهِ (وَلَوْ خُيِّمَ وَدَارَ سُكْنَاهُ إِلَّا  
 أَنْ يَسْكُنَ أَقْلَمًا وَيُسْكِرَى الْأَكْفَرُ وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَعَالَ فَقَطُّ  
 وَالْأَكْثَرَ بَطْلَ الْجَمِيعِ) بِخِلَافِ مَهَبَةِ السَّكِينِ فَلَا يَبْطُلُ إِلَّا بِقَدْرِ سُكْنَاهُ مُطْلَقًا  
 (وَجَازَتْ<sup>(١)</sup> الْعُمُرَى<sup>(٢)</sup> كَأَعْمَرُكَ أَوْ وَارِثُكَ) هَذِهِ الدَّارُ أَوْ الْحُلَى مِنْهَا  
 وَرَجَعَتْ لِلْمُعْتَمِرِ أَوْ وَارِثِهِ (بَعْدَ مَوْتِ الْمُعْتَمِرِ بِالْفَتْحِ وَالْمُرَادُ مِنْ وَرَثَتِهِ يَوْمَ مَاتَ  
 فَتَقْتُلُ لَوْرَثَتِهِ) كَحَبْسٍ عَلَيْهِ سَكْمًا وَهُوَ لِأَخِيرِكَا (فَيُرْجَعُ فِي الْفَرَعَيْنِ) مِلْسَا  
 لَا الرَّفْعَيْنِ كَذَوِي دَارَيْنِ قَالَا إِنْ مِتُّ قَبْلِي فَمِمَّا لِي<sup>(٣)</sup> وَإِلَّا فَلَاكَ كَمِيبَةٍ  
 نَخْلٍ وَاسْتَفْهَاءَ ثَمَرَتَيْهَا سَيْنَيْنِ) مِثْلًا (وَالسَّقِيُّ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ) جَمْلَةٌ خَالِيَةٌ  
 (أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو عَلَيْهِمْ سَيْنَيْنِ وَيَغْنَقِي عَلَيْهِ لِدَفْعِهِ لَهُ وَلَا بَيْعُهُ لِيَعْدِ  
 الْأَجَلَ) عَنِ بَيْعِ الْعَدَمِ تَعْرِفُ الْمَلَكَ (وَاللَّابِ) دَنِيَّةٌ (اعْتَصَارُهَا)

(١) المراد بالجواز الاذن فيها شرعا فهي مندوبة لأنها من العروف .

(٢) العُمُرَى تملك المنفعة حياة الموهوب بجانب ثم هي ملك للواهب أو من ورثته اه مجموع

(٣) سميت رقبى لقرب كل منهما موت الآخر . وفي رواية من مالك : لا أدري ما الرقبى ؟

قال صاحب البحر الزخار كأنه لم يبلغه ما ورد فيها .

أى الهبة<sup>(١)</sup> ولا يشترط لفظ الاعتصار على التصديق (مِنْ وَلَدِهِ) مطلقاً (كَأَيْمَ  
فَقَطْ وَهَبَتْ ذَا أَبٍ وَإِنْ مَجْنُونًا) الأب أو فقيراً (وَلَوْ نَكَيْتُمْ) بعدد (عَلَى  
الْمُخْتَارِ) الملقى به منع الطارىء قبل البلوغ من الاعتصار (إِلَّا) فيما أريد به  
الآخِرَةُ) أو صلة رحم (كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ) فان شرط الاعتصار عمل به  
(إِنْ لَمْ تَفُتْ لَا يَحْوَالَةَ سُوقِ بَلٍ يَزِيدُ أَوْ نَقْصٍ وَلَمْ يُنْكَحْ أَوْ يُدَايِنِ  
لَهَا) وقد رجح أن المدار على وجودها أيضاً (أَوْ يَطْأُ نَيْبًا أَوْ يَمْزِنَ كَوَاهِبَ  
إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ) فيمتصر (أَوْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ)  
بمخلاف المعاملة (وَكُرْمِهِ<sup>(٢)</sup>) تَمْلِكُ صَدَقَةً بِغَيْرِ مِيرَاثٍ وَلَا يَرْكَبُهَا أَوْ يَأْكُلُ  
مِنْ غَلَّتِهَا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْفَعِيَ الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشَرْبِ اللَّابَنِ) فلا كراهة  
(تَأْوِيلَانِ وَيُنْفِقُ عَلَى أَبٍ انْفَقَرَتْ مِنْهَا) أى من صدقته وعطف على معناه قوله  
(وَتَقْوِيمُ هَبْدٍ أَوْ جَارِيَةٍ لِلضَّرُورَةِ) حاجة الأب (وَيُسْقَى) بالقيمة (وَجَازَ  
شَرْطُ الثَّوَابِ وَلَزِمَ بِتَقْيِيضِهِ) مع القبول (وَصُدِّقَ وَاهِبٌ فِيهِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ  
عُزْفَ بَضْدِهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ) مرفناً لا يحتاج المبالغة على الدرس (وَهَلْ يَخْلِفُ)  
مطلقاً (أَوْ إِنْ أَشْكَلَ تَأْوِيلَانِ فِي غَيْرِ الْمُسْكُوكِ) متعلق بقوله صدق  
(إِلَّا بِشَرْطِ وَهْبَةٍ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِتِلْكَ الْخَيْرِ) إلا لقربة (وَلِقَادِمٍ عِنْدَ قُدُومِهِ  
وَأَنْ فُقِيرًا لِقَبِيحٍ) مرفناً الآن الثواب من القادم خصوصاً من الحج (وَلَا يَأْخُذُ)  
الواهب الذى لم يقض له بثواب (هَبْتَهُ) وَإِنْ قَائِمَةٌ وَلَزِمَ وَاهِبُهَا لَا الْمُوْهُوبُ  
الْقِيَمَةُ) وللموْهُوب ردها (إِلَّا لِقَوْتِ يَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ وَلَهُ) أى الواهب (مِنْهَا)  
حَتَّى يَقْبِضَهُ) أى الثواب (وَأُثِيبَ مَا يَقْضَى عَنْهُ بِتَبَعٍ) أى سلم لا لحم

(١) ذكر عب والحرشى أن الأب إذا شهد على هبته لا يمتصر . قال بن : ولم أر ذلك موصوفاً .

(٢) تنزيها على ما للخمى وابن عبد السلام والتوضيح وقيل كرهه تعريفاً وهو قول الباجى وجماعة وارتضاه ابن عرفة ورد كلام الخمى انظر بن .

بحيوان أو عرض من جنسه ولا تحتاج لحوز لأنها بيع (وإن مبيعاً إلا كعطاب  
فلا يلزمه قبوله) هذا خلاف عرفنا الآن (ولله أدون ولأب في مال ولده  
المبته للتواب وإن قال داري صدقة يمينين مطلقاً) ولو ائمن (أو غيرها  
ولم يبعين لم يقض عليه) وإن وجب (بخلاف الميعين) بلا تعلق فينقض  
(وفي مسجد معين قولان) نظراً لتعديده وعموم الانتفاع به (وقضى بين  
مسلم وذمي فيها) أي المبة (محكمنا) ولا تعرض للمؤمنين .

### ﴿ باب ﴾

(اللقطة مال مضموم عرض للضياع وإن كذباً) ما ذوناً (وفرساً  
وحماراً) <sup>(١)</sup> ورد بمعرفة مشدود فيه) وهو الغاص (وبه) وهو الوكاه  
(وعدده بلا يمين) وكذا لا يمين مع الأولين (وقضى له) أي من عرفها  
(على ذي المدد والوزن) للنص عليهما في الحديث <sup>(٢)</sup> (وإن وصف كان وصف  
أول) أو أقوى (ولم يمين بها حلفاً وقسمت) فإن بان بحيث أمكن إشاعة  
الخبر اختص الأول كان وصف أقوى (كبيئتين لم يؤرخا) أو اتحد فيهما  
تشبيه في الحلف والتسم (ولاً قبل الأقدام) أو للورخة أو الأعدل (ولأضمان  
على دافع بوصف وإن قامت بيئته لغيره) ويكون النزاع بينهما (واشتؤني  
في) معرفة الصفة (الواحدة إن جهل غيها) فإن لم يأت غيها بأثبت

(١) بالغ على السكاب لثلاث يتوهم من متهم يمه أنه ليس بمال وعلى ما بعده لثلاث يتوهم أنه  
مثل ضالة الإبل لا يلتقط .

(٢) عن أبي بن كعب في حديث اللقطة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « عرفها  
فإن جاء أحد يخبرك بعثتها ووعائها ووكائها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها » رواه مسلم وفي  
رواية له عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « فإن جاء صاحبها فمرف  
عفاصها وهدمها ووكاءها فأعطها إياه وإلا فهي لك » .

دفعت له ( لا غلط على الأظهير ولم يضر جهله بقدره ) ولا الغلط بزيادته  
 ( وجب أخذه ليخوف خائنه لأن لم يخيانته هو فتحرّم وإلا ) يخف  
 خائناً ولا لم خيانته ( كره على الأخصن وتعريفه سنة ولو كذّب ) استظهر أن  
 ما لم يزد على الدينار يكفي تعريفه حتى يظن أن صاحبه أعرض عما ( لا تأمّر )  
 دون الدرهم الشرعي فلا يعرف أصلاً ( بمظان طليها يسكبها مسجدي في كل  
 يومين أو ثلاثة بنفسه أو بمن يثق به أو بأجرة منها إن لم يعرف مثله  
 وبالبالدين إن وجدت بينهما ولا يذكّر جنباً على المختار ) بل يقول  
 شيء ( ودفعت إحصاء إن وجدت بقرية ذمة ) فقط ( ولها حبسها بعدها ) أي  
 السنة لربها ( أو التصديق أو التملك ولو بمسكة ) وحديث لا نحل لقطتها<sup>(١)</sup>  
 محمول على عدم التعريف ونبه عليه مع عمومه اثلاً يقوم عدمه بانصراف الحاج  
 ( ضامناً فيها ) ولو تصدق عن ربها ( كنيته أخذها ) ملكاً تشبيهه في الضمان  
 ( قبلها ) أي قبل التقاطها فيصير كالناصب ( وردّها بعد أخذها لا يحفظ  
 إلا بقرب فتأويلان ) أما ليسأل جماعة هل هي لهم فإن ردها بقرب لم  
 يضمن وبالبد ضمن ( وذو الرق كذلك ) ولا يمنعه سيده الالتقاط ، لأنه  
 يصير وهو في خدمته ( وقبّل السنة ) إن استهلكها جنابة ( في رقبة  
 وله أكل ما يشد ولو بقرية ) ويضمن الثمن ( وشاة ببقية كبقرة بحل  
 خوف ) فإن تيسر السوق للعران وجب لا فرق بين البقر والشاء كما في بن  
 ( وإلا ) تسكن بحل خوف ( تركت ) حتى يأتي ربها كإبل إلا لخوف خائن  
 ( وإن أخذت عرفت ثم تركت بحالها وكراه بقر ونحوها ) كالإبل في عافيتها  
 كراه مضموناً ( عاقبتها ) ورؤوب دابة ( من موضع الالتقاط ) لمؤيده ( ولو

(١) عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فجع مكة إن هذا  
 البلد حرام لا يعضد شوكه ولا يخلّ خلاء ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته إلا لعرف ، الحديث  
 متفق عليه .

تيسر قودها (وَالْأَيُّ) بأن أكرى نفسه علف أو غيره مأمون أو ركب لغير موضعه (ضَيْنَ) الذات والمنفعة (وَعَلَّاهُهَا) في النفقة (دُونَ نَسَائِهَا) وصونها (وَحَيْثُ رَبِّهَا بَيْنَ فَكَّهَا بِالنَّفَقَةِ) حيث لا غلة (أو إسلاها) فيها (وَأَنْ بَاعَهَا بَعْدَهَا) أي السنة (فَكَأَنَّ رَبَّهَا إِلَّا النَّعْنَ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَهَا بِمَدِّ الْمُسْكِينِ أَوْ مُبْتَاعٍ مِنْهُ فَلَهُ أَخْذُهَا) ويرجع للبتاع على اللقطة إن أناف المسكين الثمن وله تضمين لللقطة القيمة إن تصدق بها عن نفسه أو عن ربهما ونقصت (وَالْمَلْمُتَةُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ) أي على المسكين بما بيده منه (إِنْ أَخَذَ) ربهما (مِنْهُ قِيمَتَهَا إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ نَقَصَتْ بَعْدَ نَيْسِهِ تَمْلِكُكُمْ فَلَا رِبَّهَا أَخْذُهَا أَوْ قِيمَتِهَا) ولا يضمن السامى إلا إن نوى قبل السلة (وَوَجَبَ لِقَطُ طِفْلِ<sup>(١)</sup>) لا يقدر على مصالح نفسه (كَيْفَ بَيَّةً وَحَضَائِقَهُ وَنَفَقَتَهُ إِنْ لَمْ يُعْطَ مِنَ الْفَقْرِ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ كَهَيْئَةٍ أَوْ يُوجَدَ مَعَهُ أَوْ مَذُونٌ نَحْمَتُهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ رُقْعَةٌ) مكتوب فيها أنه له (وَرُجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ إِنْ طَرَحَهُ عَمْدًا) وكذا ما عمله من ماله كما سبق (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْفِقْ حِسْبَةً) يمين (وَهُوَ حُرٌّ وَلَا وَهُ) إرثا (لِلْمُسْلِمِينَ وَيَحْسَبُكُمْ بِإِسْلَامِهِ فِي قُرَى الْمُسْلِمِينَ كَانَ لَمْ يَسْكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ) مسلمان (إِنْ النِّقْطَةُ مُسْلِمٌ وَفِي قُرَى الشُّرَكَاءِ مُشْرِكٌ وَلَمْ يُلْحَقْ بِمِلَّةِ قَطِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِوَجْهِ) كن لا يعيش له ولد فسمع أنه إذا طرح عاش (أَوْ بَيْنَتِهِ وَلَا بَرْدُهُ بَعْدَ أَخْذِهِ) ولا ضمن (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ لِرَفْعِهِ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَالْمَوْضِعُ مَطْرُوقٌ<sup>(٢)</sup>) وَقَدْ تَمَّ الْأَسْبَقُ) الكافي (ثُمَّ الْأَوَّلَى) الأكنى (وَالْأَقْرَعَةُ وَيَنْبَغِي

(١) ويسمى لقطاً وقد عرفه ابن عرفة بقوله: صغير آدمى لم يعلم أبواه ولا رقه، فخرج ولد الزانية المملومة، ومن علم رقه فهو لقطة لا لقطاء  
(٢) أو ليسأله فلانا هل هو ابنه.

الإشهاد) خوف الاسترقاق (وليس له كاتب وتحوه النقطة بجزإذن  
السيد) لئلا يشغله (وتزعم نحوكم إسلامه من غيره ونذب أخذ  
أبي إن يعرف ولا) بأن لم يعرف سيده (فلا يأخذه فإن أخذه رفع  
للإمام ووقف) عند الإمام (سنة ثم بيع ولا يؤمل) بل يكتب صفاته  
يحتج بها من بعده (وأخذ نفقته) من الثمن (ومضى بيعة وإن قال ربه  
كنت أعتقته) إلا لبيدة كاستيلاء الولد موجود ولا قيمة (وله) أى رب  
الآبق (عقته وحقته) لغير نواب وتقام عليه الحدود وضيمته إن أرسله  
بعد أخذه (إلا يخوف منه كمن استأجره وفيما يعطيه) فيعطى ولا  
فالأجرة (لأن أبق منه وإن مرهما) خروج عما الكلام فيه (وحاف)  
المرهن ما فرط (واستحقته سيده بشاهدين وبمين وأخذه إن لم يكن إلا  
دعواه إن صدقه) بعد الاستيلاء ثم إن أثبتته غيره نزع (وايرفع للإمام  
إذا لم يعرف مستحقة) كرره لقوله (إن لم يخف ظلمه وإن أتى رجل  
بكتاب قاض: إنه قد شهد عندي أن صاحب كتابي هذا فلان هرب  
منه عهد ووصفة فليدفع إليه بذلك) الوصف مع يمين الاستظهار.

### ﴿ باب ﴾

(أهل القضاء عدل ذكر فطين مجتهد إن وجد وإلا فأمثل مقتدي) للدول  
عليه صفة المقلد ولو غير أمثل مع وجود المجتهد وإذا تندر اجتماع الأوصاف اعتبر  
الأم (وزيد للإمام الأعظم) على الأوصاف السابقة (قرئى) فحكم بقول  
مقلده ونفذ حكمه أتمى وأبكم وأمر ووجب عزله ولزم المتعيين  
أو الخدائف فتنه إن لم يتول أو ضياع الحق القبول والطلب) فاعل لزم



(وَأَجْبَرُ وَإِنْ يَضْرِبَ وَلَا) يتعین (فَلَهُ الْهَرَبُ<sup>(١)</sup>) وَإِنْ مُنَّ (من الإمام لمزيد الخطر (وَحَرُمَ لِجَاهِلٍ وَقَاصِدٍ دُنْيَا وَنُدْبَ لِشَيْهَرِ عَامَةٍ كَوَرِعِ غَنِيٍّ حَلِيمٍ نَزِهِ) عن الطمع (نَسِيبِ مُسْتَشِيرٍ بِلَا دَبْنٍ وَحَدِّ وَزَائِدٍ) أى زيادة (فِي الدَّمَاءِ) الخندق لئلا يعول عليه ويهمل الشرع (وَيَطَانَةُ) جماعة (سوء وَمَنْعُ الرَّاكِبِينَ مَعَهُ وَالْمَصَاحِبِينَ وَتَخْفِيفُ الْأَعْوَانِ) وَأَتَّخَذَهُ مَنْ يُخْذِرُهُ بِمَا يُقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُكْمِهِ وَشُهُودِهِ وَتَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) بحضوره وإلا فليتحاكم مند غيره (إِلَّا فِي مِثْلِ اتَّقِ اللَّهَ فِي أَمْرِي فَلْيُفْرِقْ بِهِ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ) حيث لم يؤذن له (إِلَّا لِيُسَمَّعَ عَمَلِهِ فِي جِهَةٍ بَعُدَتْ مِنْ عِلْمِ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ وَانْزَلَ) خليفة (بِمَوْتِهِ<sup>(٢)</sup>) في شب وغيره اعتماد أنه لا ينزل بموته ولا عزله (لَا هُوَ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ وَلَوْ الْخَلِيفَةُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا) أو شهد عنده بخلاف إخباره قبل الدهوى والزل فيمضى (وَجَازَ نَعْدُهُ مُسْتَقِلًّا) عام (أَوْ خَصَّ بِمَا حَيَّةٌ أَوْ نَوْعٌ) من المعاملات (كَالْكَسَاحِ وَالْقَوْلِ لِلْعَالِيَةِ) أن الدهوى عند هذا القاضى (ثُمَّ مَنْ سَبَقَ رَسُولُهُ وَإِلَّا أَفْرَغَ وَتَحْكِيمُ غَيْرِ خَعْمٍ) عطف على فاعل جاز (وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُبَيَّنٍّ) عطف مدخول غير (فِي مَالٍ وَجَرَحٍ) عمد (لَا حِدَ وَتَقْتُلِ إِيْمَانٍ وَوَلَاءَ رَنْسَبٍ وَطَلَّاقٍ وَعَيْتِي وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَّبَ<sup>(٣)</sup> وَفِي) تحكيم (صَحِيٍّ وَعَبْدٍ وَامْرَأَةٍ وَفَاسِقٍ) أقول أولها البطلان مطلقاً ثانيهما الصحة مطلقاً (ثَالِثُهَا إِلَّا لِصَحِيٍّ

(١) لأن عقد القضاء ينفك من الجهتين . والوعيد على تولى القضاء شديد . ولذلك كان العلماء يهربون منه . أما اليوم فيطلبه الجهلة ويدفعون الرشوة لأجل توليه .  
(٢) حمل كلام المصنف على ما إذا لم يؤذن له في الاستخلاف أو لم يجر عرف به واستخلفه لاتساع عملة ففي هذه الحالة ينزل خليفته بموته ، وفيه بحث ذكره بن .  
(٣) إن نفذ حكمه بالفعل وأما مجرد قوله حكمت فلا يؤدب عليه .

وَرَأَيْتُمْ أَفَاسِي<sup>(١)</sup> وَغَرَبُ خَعْمٍ لَدَّ (مطل أو آذى والجواز بمعنى الإذن فقد  
يجب) وَعَزَلُهُ إِمَاصَاحَةٍ وَلَمْ يَنْبَغِ إِنْ شُهِرَ هَذَا لَا بِمَجَرَّدِ شَكَاةٍ (حق  
بتحقق) وَلَيْبَرَأُ) إِنْ عَزَلَهُ (عَنْ غَيْرِ سُخْطٍ وَخَفِيفُ تَغْزِيرٍ بِمَسْجِدٍ لَأَحَدٍ)  
أَمَّا يَقْدَرُهُ (وَجَلَسَ بِهِ) وَالْأُولَى بِرَحْمَتِهِ (بِفَيْزٍ عِيدٍ وَقُدُومِ حَاجٍ وَخُرُوجِهِ)  
إِلَّا أَنْ تَدْمُو الْحَاجَّةَ (وَمَطَرٍ وَنَحْوِهِ وَاتَّخَذَ حَاجِبٍ) لَهُ (وَبَوَّابٍ) لِبَيْتِهِ  
(وَبَدَأَ) هَذَا تَوَاتُيْتِهِ بِمَدِّ إِصْلَاحِ الشُّهُودِ (بِمَجْهُوسٍ ثُمَّ وَصِيٍّ وَمَالٍ طَافِلٍ)  
مَهْمَلٍ (وَمُقَامٍ ثُمَّ ضَالٍّ وَنَادَى بِمَنْعِ مُعَامَلَةٍ يَتِيمٍ وَسَفِيهِهِ وَرَفَعَ أَمْرَهَا)  
لَهُ (ثُمَّ فِي الْخُصُومِ وَرَتَّبَ كَانِبًا عَدْلًا شَرْطًا) حَالٍ مِنَ الْعَدَالَةِ (كَمَزَكَةٍ  
وَاخْتَارَتْهُمَا وَلِلْفَرْجِمْ مُخْبِرٌ) (فِي كَفَى وَاحِدٍ وَفِي حَشِ الرَّاجِحِ لَا بَدَّ مِنْ  
التَّعَدُّدِ<sup>(٢)</sup>) (كَالْمُحَافِئِ وَأَخْضَرَ الْعُلَمَاءَ أَوْ شَأَوْرَهُمْ وَشُمُودًا) عَطَفَ عَلَى  
مَعْمُولٍ أَحْضَرَ (وَلَمْ يُفْتِ فِي خُصُومَةٍ<sup>(٣)</sup>) أَمَّا بِتَحْيِيلٍ عَلَى مَذْهَبِهِ (وَلَمْ  
يَشْتَرِ بِمَجَالِسِ قَضَائِهِ) أَمَّا بِأَكْلِ الْجَاهِ (كَسَلَفٍ وَقِرَاضٍ وَإِنْبَاعٍ وَحُضُورٍ  
وَرَايَةٍ) كُلُّهُ مَكْرُوهٌ (إِلَّا لِنِيسَاحٍ) وَلَا يَجِبُ أَنْظَرُ حَشٍ (وَقَبُولُ هَدِيَّةٍ وَلَوْ  
كَافَأَ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ وَفِي هَدِيَّةٍ مِنْ اعْتَادَهَا قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَكَرَاهَةِ  
حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَّكِئًا وَالزَّامِ بِهُودِيِّ حُكْمًا يَسْبِيهِ وَتَحْدِيثِهِ  
بِمَجَالِسِهِ لِضَجَرٍ) وَنَحْوِهِ (وَدَوَامِ الرِّفْقِ فِي التَّخَذُّكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ)  
رَاجِعٌ لِلْأَكْلِ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى هَزْلِ الْحُكْمِ قَبْلَ الْحُكْمِ أَنْزَلَ (وَلَا يَحْكُمُ مَعَ  
مَا يُذْهِشُ عَنْ) تَمَامِ (الْفِكْرِ وَمَضَى وَعَزَرَ شَاهِدًا بِزُورٍ فِي الْعَمَلِ

(١) القول الأول لطرف والثاني لأصبع والثالث لأذهب والرابع لابن الماجشون .

(٢) القائل بالتعدد ابن شاس في الجواهر لكن محل ح كلامه على ما إذا أتى بالترجان  
أحد الخصمين مثلاً لأنه حيثئذ في معنى الشاهد وكلام المصنف فيمن يرتبه القاضي للترجمة . فـ

في الحاشية ضعيف وإن اعتمده الشارح في المجموع .

(٣) أما في غيرها كسائل المبادات فله أن يفتي .

بِئْدَاءٍ عَلَيْهِ) وَلَا يَحْتَاقُ رَأْسَهُ) نَشْرُوبَهَا (أَوْ لِحْيَتَهُ وَلَا بُحْمَهُ) بالسَّوَادِ  
(نَمَّ لِي قَبُولِهِ) بعد توبته (تَرُدُّدٌ) <sup>(١)</sup> وأما القاضى إذا عزل لجنحة فلا يولى  
ولو صار أعدل الناس كذا فى الحرثى (وإن أَدَبَ التَّنَائِبَ فَأَهْلٌ وَ) عَزَرَ (مَنْ  
أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُنَفٍّ أَوْ شَاهِدٍ لَا يَشْهَدُ بِبَاطِلٍ كَلِخَصْمِهِ كَذَبَتْ  
بِمُخْلَافِ الزُّورِ لِأَنَّهُ التَّمَعُّدُ (وَلَيْسَ وَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا وَ كَافِرًا وَقَدْ  
لِلْمُسَافِرِ وَمَا يُخَشَى فَوَائِدُهُ نَمَّ السَّابِقُ قَالَ) السَّابِقُ (وإن ادعى السابق  
(بِحَقِّينِ بِلَا طَوْلٍ نَمَّ أَفْرَعُ وَبَذْبَغِي أَنْ يُفْرِدَ وَقَعًا أَوْ بِوَمَالِ النِّسَاءِ كَالْمُنْتَقِي  
وَالْمُدْرَسِ) ويقدم فى الصنائع والتسليم الأهم (وَأَمَرَ مُدْعٍ تَجَرَّدَ قَوْلُهُ عَنْ  
مُصَدِّقٍ) غير البينة (بِالْكَلَامِ وَإِلَّا) يعلم المدعى (فَالْجَائِبُ وَإِلَّا أَفْرَعُ  
فَيَدْعَى بِمَعْلُومٍ مُحَقَّقٍ قَالَ وَكَذَا بَنِي وَإِلَّا) يحق (لَمْ تُسْمَعْ كَأُظُنُّ)  
حش : والاعول عليه توجه دعوى الاتهام كإبائى (وَكَفَاهُ بَعْتُ وَتَزَوَّجْتُ وَحَمَلْتُ  
عَلَى الصَّحِيحِ بِحِجْ وَإِلَّا فَيَسْأَلُهُ الْحَاكِمُ عَنِ السَّبَبِ نَمَّ مُدْعَى عَلَيْهِ تَرَجَّجَ  
قَوْلُهُ بِمَعْمُودٍ) معلوم شرعاً كمن قال رددت الوديمة فإن الأيمن مصدق والآخر  
مدع (أَوْ أَصْلٍ) كمن ادعى رقه فإن الأصل فى الناس الحرية (بِحَوَائِهِ إِنْ خَالَطَهُ  
بِدَبْنٍ أَوْ تَسْكُرُ بِبَيْعٍ) نقلاً (وإن بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ لَا بَيِّنَةٍ جُرِّحَتْ إِلَّا  
الصَّانِعَ وَلِلتَّهَمِ وَالضَّيْفِ وَفِي مَعِينٍ وَالْوَدِيعةَ عَلَى أَهْلِهَا) عادة (وَالْمُسَافِرُ  
عَلَى رُقَّتِهِ وَدَعْوَى مَرِيضٍ أَوْ بَانِعٍ عَلَى حَاضِرٍ لِّلرَّابِدَةِ) أنه زاد والاعول  
عليه عدم اشتراط الخلطة مطلقاً (فَإِنْ أَفْرَعُ فَلَهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَلِلْحَاكِمِ

(١) طريقة ابن عبيد السلام أنه إن كان ظاهر الصلاح حين شهد بالزور فلا تقبل له شهادة  
بعد ذلك اتفاقاً لاحتمال بقاءه على الحالة التى كان عليها كالمتافق وإن كان غير ظاهر الصلاح حين  
الشهادة فى قبول شهادته إذا تاب قولان . وطريقة ابن رشد عكس هذه . وإلى هاتين أشار  
بقوله تردد .

تُذَيِّمُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَاكَ بَيِّنَةٌ فَإِنْ نَفَاها وَاسْتَحَقَّاهُ فَلَا بَيِّنَةَ )  
 تقبل (إِلَّا لِمَذْرُوفٍ كَذِبِيَّانٍ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا ) فيما لا يكفي فيه واحد (أَوْ) قدمه  
 ثانيًا (مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ وَلَهُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ لَمْ يُحَاكَمْهُ أَوْ لَا قَالَ) المازري  
 (وَكَذَا) له تحليفه على عدم العلم إذا ادعى عليه (أَنَّهُ عَالِمٌ يَفْسُقُ شُهُودُهُ  
 وَأَعْذَرَ إِلَيْهِ بِأَقْبَحَتِ لَكَ حُجَّةٌ وَادَّبَ تَوْجِيهَهُ مُتَمَدِّدٍ فِيهِ ) أى فى الاعذار  
 ومحط الذنب على التمدد وأصله واجب (إِلَّا الشَّاهِدَ يَمَّا فِي الْمَجْلَاسِ) استثناء  
 من الاعذار لأن القاضى شاركه فى العلم (وَمَوْجَّهَهُ) أى من وجهه القاضى لقضية  
 لا يعذر فيه (وَمُزَكَّى السَّرِّ) لأنه اختاره (وَالْمُبْرَزَ) فى العدالة لا يطمئن فيه  
 (بَغَيْرِ عِدَاوَةٍ) رقابة وغفلة (وَمَنْ يُخْشَى مِنْهُ) على الشهود لا يعذره فيهم  
 وإن كان يفتش الحاكم (وَأَنْظَرَهُ لَهَا) للحجة (بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ حَكَمَ كَتَفْهِمِهَا  
 وَلِيُجِبَ عَنِ الْمُجْرَحِ) وهكذا (وَيُعْجِزُهُ) أى الحجة كرم عليه (إِلَّا فِي دِيمٍ  
 وَخُبْسٍ وَعَقْدٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ) قال (ر) وهذا الاستثناء إنما يحتاج له على عدم  
 قبول الحجة بعد التجهيز مطلقاً أما على قول المدونة بقبولها لعذر كذبيان كما سبق  
 فلا فرق بين هذه وغيرها<sup>(١)</sup> (وَكَتَبَهُ) أى التمهيز قطعاً للنزاع (وَأِنْ لَمْ يُجِبْ  
 حُدُوسَ وَأَدَّبَ ثُمَّ حَكَمَ بِلَا يَمِينٍ وَإِمْدَعَى عَلَيْهِ الشُّوَالُ عَنْ السَّابِ) فى  
 ترتيب الحق كأنه مثلاً (وَقَبِلَ نِسْيَانَهُ) بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبُ الْمُعَامَلَةِ  
 فَالْبَيِّنَةُ) على المدعى (ثُمَّ لَا تَقْبَلُ بَيِّنَةٌ بِالْقَضَاءِ) لتكذيبها بإنكار الداملة  
 (بِخِلَافِ لِحَقِّ مَا عَلَى) لتقبل بعده البينة بالقضاء (وَكُلُّ دَعْوَى لَا تَثْبُتُ  
 إِلَّا بِدَلِيلَيْنِ) خرج ما يتعلق بالأموال (فَلَا يَمِينٌ بِمُجَرَّدِهَا) فإن أقام شاهداً  
 توجهت (وَلَا تُرَدُّ) بل إن طال حبسه دين (كَتَبَكَحَ) راجع المنطوق ولا تتوجه  
 اليمين فيه بالشاهد لأنه مبني على الشهرة وإنما ذلك فى نحو الطلاق (وَأَمَرَ بِالصَّاحِبِ

ذَوِي الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ كَانَ خَشِيَ تَقَاظُمَ الْأَمْرِ (ولو ظهر وجه الصواب فيخمس ما يأتي<sup>(١)</sup>) (وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) بل لمن يولييه (وَيُؤَدِّ حُكْمُ جَائِرٍ وَجَاهِلٍ لَمْ يُشَاوِرُوا وَلَا تُمَقِّبْ) لاحتمال أن يقيس (وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ وَلَا بِتَمَقُّبٍ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) وليس النظر في جزئية قطعا لنزاع ختم تمعها (وَنَقَضَ وَبَيَّنَ السَّبَبَ مُطْلَقًا) كان الناقض هو أو غيره (مَا خَالَفَ قَاطِبًا أَوْ جَلِيَّ قِيَاسٍ كَأَسَدٍ مَاءٍ مُعْتَقٍ) بعضه وأعسر للعتق ليس كل (وَشَفَعَةَ جَارٍ وَحُكْمَ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ شَهَادَةَ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثَ ذَوِي رَحِمٍ) مع وجود غيرهم (أَوْ مَوْتَى أَسْفَلَ أَوْ يَعْلَمُ سَبَقَ تَجْلِسُهُ) لأن الحاكم لا يكون بينة (أَوْ جَعَلَ بَتَّةً وَاحِدَةً أَوْ أَنَّهُ فَصَدَّ كَذًّا فَأَخْطَأَ) وثبت ذلك (بِدَيْقَةٍ) تشهد على ما قبل الحكم (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بَعْدَ بَيْنٍ<sup>(٢)</sup>) أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صِدِّيقَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ فَلَا يَرُدُّ إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا أُخِذَ مِنْهُ إِنْ حَلَفَ) خصمه (وَحَلَفَ فِي الْفِصَاصِ تَحْسِينًا مَعَ عَاصِيَةٍ) لأن الشاهد الباقي لوث (وَأِنْ فَسَلَّ) عن القسامة (رُدَّتْ) الشهادة (وَعَرِمَ شُهُودٌ) جمع باعتبار الجزئيات إذ الباقي واحد (عَلِمُوا) بالمانع في الشاهد (وَالْأَقَمَ إِلَى عَاقِلَةٍ الْإِمَامِ) وإن علم ففي ماله وإلّا عالم بقتص لأنه لم يعلم الكذب (وَفِي الْقَطْعِ حَلَفَ اللَّطَوُغُ أَنَّهُمَا بِأُطْلَةٍ) والغرم على ما سبق وهذا في السرقة كالجنابة إن نكل الطالب لأن القصاص في الجرح يعمل فيه بشاهد وبيمين كما سبق في المستحسنيات (وَنَقَضَهُ هُوَ فَقَطُّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَّبُ أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِهِ أَوْ رَأَى مُقْلِدَهُ) لرأى غيره (وَرَفَعَ الْخِلَافَ لِأَحَلِّ حَرَامًا) فجاءه باطن لو اطلع عليه ما حكم كالزور (وَنَقَلَ وَمَلِكٌ أَوْ فَسَخَ عَقْدَ

(١) وهو قوله أو آخر الباب : ولا يدعو لصلح إن ظهر وجهه أي الحق .

(٢) أي قضى بغير هذين كعبدن الخ .

أَوْ تَقَرِّبُ نِكَاحَ بَقِيرٍ وَلِيٍّ لَا لِأَجِيزَةٍ (وَأَوْ أَفْتَى وَأَمَّ يَقَعْدُ  
 لِمُكَايَلٍ بَلَّ إِن تَجَدَّدَ فَلَا جُنْهَادٌ<sup>(١)</sup> كَفَسَخَ بِرِضْعٍ كَبِيرٍ) عَلَى أُمِّ زَوْجَتِهِ مَثَلًا  
 وَالْبَاءُ سَبِيحَةٌ (وَتَأْيِيدٍ) حُرْمَةٌ (مَنْكُوحَةٍ عِدَّةٍ) عَطْفٌ عَلَى رِضْعٍ فَهُوَ سَبَبُ  
 الْحُكْمِ بِالْفَسْخِ فَإِذَا حَصَلَ عَقْدُ نَظِيرِ الْأَوَّلِ وَلَوْ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْأَوَّلِ احْتِجَاجُ  
 الْحُكْمِ آخِرٍ كَمَا قَالَ (وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ) مِمَّنْ لَمْ يَحْصَلْ فِيهِ حُكْمٌ  
 (وَلَا يَذْهَبُ لِصُلَاحٍ إِن ظَهَرَ وَجْهُهُ) أَيْ الْحَقُّ إِلَّا لِرَحْمٍ أَوْ فَضْلٍ كَمَا سَبَقَ (وَلَا  
 يَسْتَقْدُّ لِعِلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ كَالشُّهُوَةِ بِذَلِكَ) تَشْبِيهِ فِي الْإِسْتِدَادِ  
 (أَوْ إِقْرَارِ الْخُصْمِ بِالْمَدَالَةِ وَإِنْ أَنْكَرَ تَحْكُمُ عَلَيْهِ إِقْرَارُهُ بَعْدَهُ) أَيْ  
 الْحُكْمُ (لَمْ يَقَعْدُ) وَقَوْلُهُ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ وَإِنْ أَنْكَرَ الشُّهُودُ بَعْدَ الْحُكْمِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ  
 الْقَاضِي بِالْمَدَالَةِ نَظَرَ السُّلْطَانُ وَلَا غَرَمَ عَلَى الشُّهُودِ (وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمٍ نِسْبَةٍ  
 أَوْ أَنْكَرَا مُضَاهَاً وَأَنْهَى لَغَيْرِهِ بِمُشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّ بَيِّنَةٍ لَا يَتَدَرَّى وَيُشَافِدُنِ  
 مُطْلَقًا) كَانَتْ الدَّعْوَى عَمَّا يَعْتَبَرُ فِيهِ الشَّاهِدَانِ أَوَّلًا وَلَا بَدَأَ أَنَّهُ يَحْمِلُ وَلَا يَتَقَبَّلُ  
 عَزْلُهُ (وَأَعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَتَدَبَّحَتْهُ) مِنْ خَارِجٍ بِكُشْمَةٍ  
 احْتِيَاطًا خُصُوصًا إِذَا أَشْهَدَهُمَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمَا (وَلَمْ يُقَدِّ<sup>(٢)</sup> وَحَدَّهُ وَأَدْبَا  
 وَإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ) أَيْ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ (وَأَقَادَ إِنْ أَشْهَدَهُمَا أَنَّ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ  
 خَطُّهُ كَالْإِقْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ اسْمِهِ وَحِرْفَتِهِ وَغَيْرِهِمَا فَنَفَّذَهُ  
 الثَّانِي وَبَنَى) إِنْ لَمْ يَنْهَ الْأَوَّلُ الْحُكْمَ (كَأَنَّ نَقَلَ) الْأَوَّلُ (لِخَطِّهِ) بِالضَّمِّ قَضِيَّةٌ  
 (أُخْرَى) تَشْبِيهِ فِي الْبِنَاءِ (وَإِنْ حَدَّثَا إِنْ كَانَ) الْأَوَّلُ (أَهْلًا أَوْ قَاضِيًا

(١) كَمَا قَدْ عَمِرَ فِي الْحَارِبَةِ فَإِنَّهُ قَضَى فِيهَا بِقَضَائِهِ وَقَالَ : ذَاكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا وَهَذَا عَلَى مَا قَضَى .

(٢) يَخْشَى مِنْ هَذَا مَا سَبَقَ لَهُ آخِرُ بَابِ الْإِفْطَةِ مِنْ قَوْلِهِ : وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ لَأَنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي الْخُفَى فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَعْمَلُ بِكِتَابِ الْقَاضِي وَحَدَّهُ لِحَقِّ الْأَمْرِ فِيهَا إِذْ لَهُ حُوزُهَا بِالْوَصْفِ وَحَدَّهُ مِنْ غَيْرِ كِتَابٍ .

مُعْصِرٍ وَلَا فَلَاحَ) راجع لقوله نفذه الخ (كَأَن شَارَكَهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيِّتًا) إِلَّا  
 أَنْ يَعْلَمَ بِغَيْرِنَا (وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ) الخضم في الكتاب (فِي إِعْدَائِهِ) أَيْ  
 الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ الْإِشْتِرَاكُ (أَوْ لَا حَتَّى يَثْبُتَ أَحَدِيَّتُهُ قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ  
 كَالْخَاضِرِ) وَيُوجِبُهُ إِلَيْهِ بِالْإِعْذَارِ كَمَا سَبَقَ (وَالْبَعِيدُ جِدًّا كَالْكَافِرِ بِقِيَّةِ قُضِيَ عَلَيْهِ  
 بِبَيْنِ الْقَضَاءِ) وَتَوَجُّهُ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَلَى مِيتٍ لَمْ تَقْرُورَتْهُ وَيَكْفِي فِي  
 قَضَائِهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ عَلَى بَقِيٍّ أَوْ مُسْكِينٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ بَيْتٍ مَالٍ . أَوْ وَجْهٌ بِهِ وَاسْتِحْقَاقُ  
 حَيَوَانٍ (وَسَمَّى الشَّهَادَةَ) لِيَمْذُرَ لِلْبَعِيدِ إِذَا قَدِمَ (وَالْأُفْقُ وَالْعَشْرَةُ أَوْ  
 الْيَوْمَانِ مَعَ الْخُوفِ يُفْقَى عَلَيْهِ مَعَهَا) أَيْ يَمِينُ الْإِسْتِظْهَارِ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ  
 إِذَا قَدِمَ (فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ وَحَكْمٍ بِمَا يَقَعُ غَائِبًا بِالْصَّفَةِ كَذَيْنِ  
 وَجَلْبِ الْخُصْمِ بِخَاتَمِهِ أَوْ رَسُولٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْمَدَوَى) الْفَصْرُ  
 (لَا أَكْثَرَ كَسْتَيْنِ مِيلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ وَلَا يَرْوُجُ أَمْرًا لَا لَيْسَتْ بِوَلَا يَتَرَهُ وَهَلْ  
 يُدْعَى حَيْثُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) مُطْلَقًا (وَبِهِ يُعْمَلُ أَوْ الْمُدْعَى) بِهِ مِنْ الْعَقَارِ  
 (وَأَقِيمَ مِنْهَا وَفِي تَمْسِكِينَ الدَّعْوَى لِإِثْبَاتِ بِلَا وَكَالَّةِ) وَلَا حَقٌّ فِي الْمُنَازَعِ  
 فِيهِ حِفْظًا لِمَالِ الْفَرْدِ (تَرَدُّدٌ) .

### { بَابُ (١) }

(الْعَدْلُ حُرٌّ) وَإِنْ ظَهَرَ رَقْمُهُ لَمْ يَرُدْ بِخِلَافِ الْقَاضِي أَنْظَرِ حَشَّ (مُسْلِمٌ)  
 حَاقِلٌ بَالِغٌ بِلَا فِسْقٍ وَبِلَا حَبْرٍ وَبِدَعَةٍ وَإِنْ تَأَوَّلَ كَخَارِجِيٍّ وَقَدْرِيٍّ  
 وَالشَّرْطُ عِنْدَ الْأَدَاءِ إِلَّا فِي الْفِكَاحِ وَمَنْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ فَيَعْتَبِرُ التَّعَمُّلَ (لَمْ يُبَاكَرِ)

(١) فِي الشَّهَادَةِ وَأَحْكَامِهَا وَهِيَ أَخْبَارُ عَدْلٍ حَاكِمًا بِمَا عَلِمَ وَلَوْ بِأَمْرٍ عَامٍ لِيَحْكُمَ بِقَضَائِهِ  
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرِّوَايَةِ وَسَائِرِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْخَبَرَ إِنْ قَصِدَ بِهِ تَرْتِيبُ حُكْمٍ وَابْتِرَامُ قَضَاءٍ ،  
 فَالشَّهَادَةُ . وَإِنْ قَصِدَ بِهِ تَعْرِيفُ دَلِيلٍ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِشَرْعِهِ فَالرِّوَايَةُ . وَإِنْ خِلَا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ  
 سَائِرُ الْأَخْبَارِ . هَذَا حَاصِلُ مَا فَرَّهُ بَن .

كَبِيرَةٌ أَوْ كَثِيرٌ كَذِبٍ أَوْ صَغِيرَةٌ خِيسَةٍ (كَالتَفْسِيرِ لِقَوْلِهِ بِلَا فَنِي (وَسَفَاهَةٍ) زيادة الجون (وَأَمَبَ نَزْد) بعرف بالطاولة الحديث « من لعب به فكأنما صبغ يده من دم الخنزير »<sup>(١)</sup> (ذُو مُرُوءَةٍ بَتَرَكَ غَيْرَ لِأَنِّي مِنْ) لعب (سَحَامٍ) بطير (وَسَمَاعٍ غِفَاءٍ) متكرراً كما في حش (وَدِنَاغَةٍ وَحِيَا كِيَةً اخْتِيَاراً) ممن ليست شأنه (وَأَدَامَةٍ شَطَرَنَجٍ) وعزم يجعل كغيره على الأشهر<sup>(٢)</sup> وفي بن قول بجواز مع نظيره في خلوة لامع الأوباش (وَأَن أُنْعَمَى فِي قَوْلٍ) أو فعل علمة قبل العمى أو بحس كما يأتي في الرثا (أَوْ أَمَّ فِي فِعْلٍ لَيْسَ بِمُقْتَلٍ إِلَّا فِيمَا لَا يَلْبَسُ وَلَا مُتَأَكَّدٍ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا وَزَوْجِهِمَا) أي الأبوين وكذا أبو الزوج وابنه والزوج يشمل الأنثى ولا يشهد في عقد تولاه لأنه من فعله ولا يسمار في ثمن يزيد أجرته (وَوَلَدٍ وَإِنْ سَفَلَ كَبَيْذَتِ وَزَوْجِهِمَا وَشَهَادَةُ ابْنٍ مَعَ أَبِي وَاحِدَةٍ) الأرجح اثنان كما لبن وحش (كَكُلِّ عِنْدَ الْآخِرِ) تشبيهه في الإنفاء (أَوْ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ) وتصحح على خطئه على التحقيق (بِخِلَافٍ آخَرَ لِأَخَرٍ) فتجوز (إِنْ بَرَزَ) في العدالة (وَلَوْ) شهد (بِقَمْدِيلٍ) لأخيه (وَنُؤُوتٌ أَيْضاً بِخِلَافِهِ) وأنه لا يمد له (كَأَجِيرٍ) تشبيهه في اشتراط التبريز (وَمَوْتَى) أسفل (وَمُلَاطِيفٍ وَمُفَاوِضٍ فِي غَيْرِ مُفَاوِضَةٍ وَزَائِدَةٍ أَوْ مُنْقِصٍ وَذَاكِرٍ بَعْدَ شَكٍّ وَتَرْكِ كَيْفِيَةٍ) ونجوز (وَمِنْ بَحْدَرٍ) دم (مِنْ مَعْرُوفٍ إِلَّا الْغَرِيبَ) والنساء فيزكهما غير المعروف ثم يزكيه معروف وفي بن :

عدالة على عدالة هباء إلا عدالة النساء والغرباء

(بِأَشْهَدُ) في تعيين مادة الشهادة خلاف<sup>(٣)</sup> (أَنَّهُ عَدْلٌ رِضَى) فَإِنْ اقْتَصَرَ

(١) لفظ الحديث « من لعب بالتردشير فكأنما صبغ يده من دم خنزير » رواه مسلم وغيره عن بريدة .

(٢) لكن لم يصح في تحريره حديث .

(٣) الأرجح عنده كما في شرح المجموع .



على أحدهما بخلاف<sup>(١)</sup> في بن ( من فطن عارف لا يخذع مُتَعَدِّدٍ عَلَى طُولِ  
عِشْرَةِ لَاسْمَاعِ ) إِلَّا فَاشِيًا ( مِنْ سَوْفِهِ أَوْ تَحَلُّقِهِ إِلَّا لِمَتَذَرٍ وَوَجَبَ إِنْ  
تَمَيَّنَ ) اللزكى ( كَجَرَحِ إِنْ بَطَلَ الْحَقُّ ) حش من علم صدق الفاسق لا يجرحه  
( وَنُدِبَ تَزْكِيَةً سِرِّ مَعَهَا ) وكلاهما ( مِنْ مُتَعَدِّدٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْإِسْمَ  
وَلَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ بِخِلَافِ الْجُرْحِ ) فلا بد من ذكر سببه ويلحق كما في  
نت ( وَهُوَ مُقَدَّمٌ ) وهل إلا أن يكون اللزكى أعدل أو أكثر خلاف في بن  
( وَإِنْ شَهِدَ ثَانِيًا فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالْثَزْكِيَةِ الْأُولَى تَرَدُّدٌ ) الأرجح عدمه  
مالم يشهر له كن لا ينقض إن اكتفى ( وَبِخِلَافِهَا لِأَحَدٍ وَلَقَدْ بَدَّ عَلَى الْآخِرِ  
أَوْ أَبُوَيْهِ ) عطف على قوله بخلاف أخ فتجاوز ( إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مَنِيْلُهُ وَلَا  
عَدُو ) عداوة دينوية ( وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ ) أى العدو ( أَوْ ) كانت العداوة الدينوية  
بين ( مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلِيُخْبِرَ بِهَا ) رجع أنه لا يخبر القاضى بالعداوة إذا علم  
صدق نفسه ( كَقَوْلِهِ بَعْدَهَا ) أى الشهادة ( تَتِمُّونِي وَأُشَبِّهُنِي بِالْمَجْتَنُونَ  
مُخَاصِمًا ) فتد ( لَا شَاكِيًا ) معانها ( وَاعْتَمَدَ فِي ) شهادة ( عَلَى إِمْسَارٍ بِصُحْبَةٍ )  
متعلق باعتماد مضمناً معنى تمسك ( وَقَرَّبَنَّهُ صَبْرُضِرٍ كَضَرِّ الرُّوَجَيْنِ )  
تشبيهه فى الاعتماد على القرينة ( وَلَا إِنْ حَرِصَ عَلَى إِمَازَلَةِ نَقْصٍ ) بأن  
شهد ( فِيمَا رُدُّ فِيهِ لِفَسْقٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ رَقِيٍّ ) بعده فيتهم على محاولة دفع  
عار الرد بالقبول بعد ( أَوْ عَلَى التَّامِّي ) بمشاركة الغير ( كَشَهَادَةِ  
وَلَدِ الزَّانَا فِيهِ ) وكذا الزانى فى اللواط على الظاهر ( وَإِلَّا إِنْ حَرِصَ  
عَلَى الْقَبُولِ لِمُخَاصِمَةٍ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ ) أى رفعه للقاضى ( مَطْلَقًا ) ولو فى حق  
الله تعالى إلا الشرطى إن رفع فوراً حسب الإمكان ( أَوْ شَهِدَ وَخَالَفَ )

(١) الراجع منه قول النخعي : إن قال هو عدل رضى وكفى ، ولا يكنى عدل أو رضى  
خفواً لابن مرزوق .

ويفتقر هذا للعوام وللقاضى تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه (أَوْ رَفَعَ قَبْلَ  
الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْأَدَمِيِّ) الأولى كافي بن حذف محض (وَفِي مَحْضِ حَقِّ  
اللَّهِ تَعَالَى تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْكَانِ) لكن من غير رفع الخصم معه كما سبق  
(إِنْ اسْتُدِّيمَ تَحْرِيمُهُ كَعَتَقِ وَطَّلَاقِ وَوَقْفِ وَرَضَاعِ وَإِلَّا) يستدم (خَيْرُ  
كَالِزْنِ) والستر على غير الجاهر أولى (بِخِلَافِ الْحَرَصِ عَلَى التَّحْمُلِ) فلا  
يضر (كَالْمُخْتَنِي) ليشهد (وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبْدَوِي لِحَضَرِي) إلى طلب  
تحمله (بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ) من غير فصد (أَوْ مَرَّ بِهِ) فيجوز (وَلَا سَأْلُ)  
شهد (فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ) وإن قبل (أَوْ يَسْأَلِ الْأَعْيَانَ وَلَا إِنْ  
جَرَّ بِهَا نَفْعًا كَعَلَى مُورَثِهِ الْمُخَصَّنِ بِالزَّيْنِ أَوْ قَتَلَ الْعَمْدَ إِلَّا) للورث  
(الْفَقِيرَ أَوْ بَعِثَ مَنْ يُتَمُّ فِي وَلَائِهِ) كما إذا شهد أن أباه أعتق فلاناً وفي الورثة  
من لا حق له في الولاية كالبنات (أَوْ بَدَيْنِ) بل مطلق مال (لِمَدِينِهِ) العسر  
ولم يبعد أجله (بِخِلَافِ) شهادة (الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفِقِ عَلَيْهِ) إلا أن يلزمها مدة  
إعساره (وَشَهَادَةُ كُلِّ لِلْآخَرِ وَإِنْ بِالْمَجْلِسِ) على واحد إلتهمه تواطىء  
(وَأَقْفَالُهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي جِرَابَةٍ) على من حاربهم مع العداوة للضرورة  
(لَا) شهادة العسكر (الْمَجْلُوبِينَ) على أهل البلاد لبعضهم (كَالْحِجَارِ مُسْتَأْجِرِ  
دَابَّةٍ لِمِثْلِهِ أَوْ لِقَطٍّ أَوْ ثَوْبٍ لِمِثْلِهِ) أى لنفسه (بِكَثِيرٍ) يتهم به (وَلِعَصِيرِهِ)  
مطلقاً (بِوَصِيَّةٍ) بمعنى في متعلق بشهد (وَاللَّا) بأن شهد لنفسه بقليل ولغيره  
بكثير على الأرجح (قَبْلَ كُفٍّ) ويحلف الغير لاهو لتبعية وبها يلغز (١) وهذا  
خاص بالوصية لأن الميت قد لا يجد غيره كما في عب وهذا إذا كتبت بكتاب  
واحد بغير خط الشاهد وإلا صحت للغير فقط (وَلَا إِنْ دَفَعَ) ضرراً (كَشَهَادَةِ

(١) فيقال : شهادة لنفس مضى ، ويقال : دعوى أخذت بمساهد بلايين ، أو على  
ميت بلايين استظهار . ويقال : شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى . اهـ شرح المجموع .

بَعْضِ الْعَاقِلَةِ يَفْسُقُ شُهُودِ الْقَتْلِ (الْخَطَا) (أَوْ الْمُدَانِ الْمُسِيرِ لِرَبِّهِ وَلَا مُفْتٍ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ) فِي طَلَاقٍ (إِنْ كَانَ يَتَوَقَّى فِيهِ) فِي غَيْرِ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ عِلْمٌ بِرَأْيِهِ (وَالْإِلَا) كَارِادَةِ مَيِّتَةٍ (رَفَعَ وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقِ وَقَالَ أَنَا بَعْتُهُ) أَوْ وَهَبَتْهُ عَلَى الرَّاجِحِ لِأَنَّهُ شَاهِدٌ لِنَفْسِهِ بِالْمَلِكِ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ (وَلَا إِنْ حَدَّثَ فِسْقٌ بَعْدَ الْأَدَاءِ) قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَوْ ثَبِتَ بَعْدَهُ بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرَّ وَدَفَعٍ وَعَدَاوَةٍ (كَأَنَّ يَشْهَدُ لَامْرَأَةٍ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ الْأَدَاءِ أَوْ يَجْرَحُ رَجُلًا فَيَشْهَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ بِدِيَةِ فَلَا يَضُرُّ) (وَلَا عَالِمٍ) شَأْنُهُ الْخَقْدِ (عَلَى مِثْلِهِ<sup>(١)</sup>) وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَمَالِ الَّذِينَ لَمْ يَطْلُقْ لَهُمُ التَّصَرُّفُ (أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ كَالرَّشْوَةِ وَتَلَقَّيْنِ خَصْمٍ) (بِغَيْرِ حَقٍّ) (وَلَعِبَ نِيْرُوزٍ) مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعَامَةِ (وَمَطْلٍ) مِنْ غَنَى (وَحَلَفَ بِعَيْتٍ وَطَلَّاقٍ وَبِحُجْبٍ بِمَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا) أَيَّامًا مُتَوَالِيَةً (بِلَا عُذْرٍ وَتِجَارَةٍ لِأَرْضٍ حَرْبٍ وَسُكْنَى مَغْضُوبَةٍ أَوْ مَعَ وَلَدٍ شَرِيبٍ وَبِوَطْءٍ مَنْ لَا تَوَطُّأٌ) كَحَائِضٍ وَصَغِيرَةٍ (وَبِالْتَفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبِاقْتِرَاضِهِ حِجَابَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ) لِمَطْلُوقٍ حَبَسَ (وَعَدَمِ إِحْكَامِ الْوُضُوءِ وَالْفُضْلِ وَالزَّكَاةِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ وَبَيْعِ نَرْدٍ وَطُنْبُورٍ وَاسْتِحْلَافِ أَبِيهِ وَقَدْحٍ فِي الْمُتَوَسِّطِ بِكُلِّ) مِنْ الْمَجْرَحَاتِ (وَفِي الْمُبَرِّزِ بِالْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ) وَالصَّدَاقَةِ وَيَقْبَلُ التَّجْرِيحَ فِي الشَّاهِدِ (وَأِنْ يَدُورُنِي) فِي الْعَدَالَةِ (كَغَيْرِهَا) أَيُّ الْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ (عَلَى الْمُخْتَارِ) عِنْدَ اللَّحْمَى (وَزَوَالِ الْعَدَاوَةِ وَالْفِسْقِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا

(٢) ذكر المصنف هذا الفرع تبعاً لابن عات فيما نقله عن الشيباني لأن العلماء يتعاسدون كالضرائر ورده الشيخ حاولوا في شرحه وأطال إلى أن قال: ولولا أن المصنف ذكر ذلك ما كتبت وليته لم يذكره وفي مختصر ابن عرفة العمل على خلافه وفي أسئلة شيخنا البرزلي كان شيخنا القبريني يذكر هذا القول له وفي المجموع وشرحه: والعالم العدل مقبول على مثله بخلاف من يحدد على قريبه ويحسده اهـ.

حَيْدَ) بَرَمَن (وَمِنَ امْتَنَعَتِ) الشَّهَادَةُ (لَهُ لَمْ يَرْكُ) الشَّاهِدُ الْمُنْتَمِعُ لَهُ  
(شَاهِدُهُ وَ) لَمْ (يَجْرَحْ شَاهِدًا عَلَيْهِ وَمِنَ امْتَنَعَتِ عَلَيْهِ) كَالْمَدُودِ  
(فَأَمْسَكَسُ إِلَّا الْعَبِيدَانِ) اسْتِثْنَاءُ مِنْ شُرُوطِ الْعِدَالَةِ السَّابِقَةِ (لَا نِسَاءً فِي كَرُمِنِ)  
وَالْفَرْقُ أَنْ اجْتِمَاعَ الْعَبِيدَانِ مَشْرُوعٌ لِلتَّدْرِيبِ فَلِذَا لَا يَقْبَلُ مَارَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْجَمْعِ  
(فِي جُرْحٍ أَوْ قَتْلِ) مَعَ وَجُودِ الْقَتِيلِ (وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُبَيَّنٌّ ذَكَرُ نَعْدَدٍ لَيْسَ  
بِعَدُوٍّ) وَلَوْ فِي الدِّينِ لَمْ يَزِدْ تَعْصِبُ الصَّغَارِ وَضَعْفُ شَهَادَتِهِمْ (وَلَا قَرِيبٌ) وَلَوْ  
بَعْدَ (وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ) فِي الشُّهُودِ بِهِ وَلَا يَضُرُّ سَكُوتُ الْبَعْضِ (وَ) لَا (فُرْقَةٌ)  
تَفَرِّقُ الْجَمْعَ (إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ) عَدُولٌ (قَبْلَهَا) وَلَمْ يَحْضُرْ كَيْهٌ (لِظَنَّةِ  
الْعَلِيمِ) (أَوْ يَشْهَدَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ) إِذْ لَا ضَرُورَةَ لَهُ مَعَهُمْ (وَلَا يَقْدَحُ رُجُوعُهُمْ)  
بَعْدَ الشَّهَادَةِ (وَلَا يَجْزِي عَنْهُمْ وَلِلزَّنَا وَاللَّوْاطِ أَرْبَعَةٌ بِوَقْتِ) يَذْهَبُونَ فِيهِ لِلْقَاضِي  
(وَرُؤُوبَا اتَّخَذَنَا) بِنَ : وَبِكُنَى نَعَا قَبْهِمْ فِي أَرْوِيَةِ مُتَّصِلًا لِإِنْ قَالَ أَحَدُهُمْ أَكْرَهَهَا  
وَالْبَاقِي طَاعَتِ (وَفَرَّقُوا فَقَطُّ) بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ وَهَلْ نَدَبًا أَوْ وَجُوبًا خِلَافَ وَكَذَا  
الْخِلَافُ فِي زِيَادَةِ كَالرُّودِ فِي الْمَكْهَلَةِ<sup>(١)</sup> عَلَى قَوْلِهِمْ (وَأَنَّهُ أَذْخَلَ قَرْجَهُ فِي فَرْجِهَا)  
عُطِفَ عَلَى . وَقَتِ (وَلِسْكَلٍ) مِنَ الْأَرْبَعَةِ (النَّظَرُ لِلْعَوْرَةِ) وَلَا يَقْدَحُ فِيهِمْ عَدَمُ  
إِرَادَةِ الزَّانِي كَمَا فِي ح وَغَيْرِهِ (وَنَدِبَ سَوْأَهُمْ) رَجَعَ الْوَجُوبُ<sup>(٢)</sup> (كَالْمَرْقَةِ مَا جِي  
وَكَيْفَ أَخَذَتْ) فَانْ اخْتَلَفُوا بَطَلَتْ وَحَدُّوا (لِمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا آيِلَ لَهُ كَيْفَتِي)  
وَطَلَقَ أَمَّا الْوَقْتُ فَمِنْ الْمَالِ (وَرَجَعَتِ) وَاسْتَلْحَاقَ وَإِحْلَالَ وَإِحْصَانَ (وَكِتَابَتِ)

(١) فِي الْمَجْمُوعِ : وَتَفْرِيقُهُمْ وَزِيَادَةُ كَالرُّودِ فِي الْمَكْهَلَةِ مَنْدُوبٌ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ انْتَهَى  
لَسَكُنَ فِي أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ تَرْجِيحُ الْوَجُوبِ فِيهِمَا فَانْظُرْهُ .

(٢) عَبَّارَةُ الْمَدُونَةِ : وَيَنْبَغِي إِذَا شَهِدْتَ بِيَدْنَةٍ عِنْدَهُ بِالزَّنَا أَنْ يَكْشِفَهُمْ عَلَى شَهَادَتِهِمْ ،  
وَكَيْفَ رَأَوْهُ . الْخِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ انْظُرْ قَوْلَهُ يَنْبَغِي هَلْ مَتْنَاهُ يَجِبُ أَوْ هُوَ عَلَى بَابِهِ ؟ الْأَقْرَبُ  
الْوَجُوبُ انْتَهَى .

ونكاح ووكالة أو وصية بغير مال وإسلام وردة وتاريخ عدة (عَدْلَانِ وَإِلَّا)  
بأن كل للمال (فَعَدْلٌ وَآمَرُأَتَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا بَيِّمِينَ كَأَجَلٍ) في بيع (وَحِوَارٍ وَ)  
شأن (شُعْمَةٍ وَاجَارَةٍ وَجُرُوحٍ خَطَائِرٍ أَوْ مَالٍ) وهي اللتان لا تاتي لا قصاص فيها  
(وَأَدَاءُ كِتَابَةٍ وَإِبْصَاءٍ بِتَضَرُّفٍ فِيهِ) أى للمال وإنما يحلف الوصى إن كان له  
نفع وإلا أمين العدل وللرأتان (أَوْ بِأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ بِهِ) أى المال (كَثِيرٍ أَوْ  
زَوْجَتِهِ) وفيه النكاح تبع (وَتَقْدِيمُ ذَبْنٍ عِقْمًا وَفِصَاصٍ فِي جُرُوحٍ) كما سبق  
في المستحسنيات الأربع في باب الشعنة (وَلَمَّا لَا يَظْهَرُ لِلرِّجَالِ أَمْرُأَتَانِ كَوِلَادَةٍ)  
ولو لم يوجد الولد ولا نثبث أمومة الولد إن أنكر الوطاء إلا بعدلين (وَعَيِّبٍ  
فَرَجٍ) بأمة كالحررة إن مكنت وإلا فهي مصدقة<sup>(١)</sup> كما سبق (وَأَسْتِهْلَالٍ  
وَحَيْضٍ) من أمة وتصدق الحررة (وَنِكَاحٍ يَمْدَمُوتٍ) حق هذا التقديم على  
قوله ولما لا يظهر للرجال لأنه مما يؤول للمال (أَوْ سَبْقِيَّتِهِ) أى اللوت ليأخذ  
ورثة المتأخر من المتوارثين (أَوْ مَوْتٍ وَلَا زَوْجَةٍ وَلَا مُدَبَّرٍ وَنَحْوَهُ) كأم  
ولد وإلا فلا بد من عدلين (وَنَبَتْ الْإِرْثُ) في مسألة الاستهلال (وَالنَّسَبُ  
لَهُ وَعَلَيْهِ) راجع للارث بلا بيمينٍ وَالْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ كَقَتْلِ  
عَبْدٍ آخَرَ) فتثبت القيمة جنابة لا القصاص راجع لما يؤول للمال (وَحَيَاتُ أَمَةٍ)  
من غير أمين<sup>(٢)</sup> (مُطْلَقًا) ولو لم تطلب الحيلولة (كَخَيْرِهَا) بن إلا المقار (إِنْ  
طَلَبَتْ بِمَدْلٍ أَوْ اثْنَيْنِ بَزْكِيَانِ) متعاقب بحيات (وَبَيْعَ مَا يَفْسُدُ وَوُقُوفَ  
شَمْعُهُ مَعَهَا) أى مع شهادة المحتاجين للتزكية (بِخِلَافِ الْعَدْلِ) ولم يحلف معه  
(فِي خِلَافٍ) ذاك لرد شهادته (وَبَيِّنَى بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنا ولو بسماوى (وَأَنْ  
يُسْتَلَّ ذُو الْعَدْلِ أَوْ بَيِّنَةٌ صُمِّمَتْ وَإِنْ أَمَّ نَقَطُوعٌ وَضَعُ قِيَمَةٍ أَلْعَبْدُ لِيَذْهَبَ

(١) بيمينها .

(٢) أما الأمين فلا يجهل على الراجح كما في شرح المجموع .

بِهِ إِلَى بَلَدٍ يُشْهَدُ لَهُ عَلَى عَيْنَيْهِ ( وَيُنْهَى قَاضِيهَا ) ( أُجِيبَ لَا اِنتِفَايَا وَمَلَبَ  
 اِيقَافَهُ لِيَأْتِيَ بَيِّنَةً وَإِنْ بَكِيَ وَمِنْ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ بَيِّنَةً حَاضِرَةً أَوْ سَمَاعًا  
 يَنْتَبُتُ بِهِ ) ( بَأَنْ فَشَاوَعَيْنُوا الْعَبْدَ ( فَيُوقَفُ وَيُوكَلُ بِهِ ) مِنْ يَحْفَظُهُ ( فِي كَيَوْمٍ  
 وَالْعَلَّةُ لَهُ ) ( أَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ ( لِلْقَضَاءِ وَالنَّفَقَةِ ) زَمَنَ الْإِقَافِ ( عَلَى الْمَقْضَى لَهُ  
 بِهِ وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّرٍ بِلَا يَمِينٍ ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَسَائِلَ بَيْنَ الْقَضَاءِ  
 السَّابِقَةِ وَهَذَا إِنْ شَهِدَ عَلَى الْخَطِّ عَدْلَانِ وَهَلْ يَعْمَلُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ عَلَيْهِ فِي الْمَالِيَّاتِ  
 وَفِي بَنِ تَرْجِيحِهِ أَوْ لَا كَالنَّقْلِ وَفِي الْخُرُشَى وَغَيْرِهِ تَرْجِيحُهُ وَرَجَحَ بَعْضُهُمْ اشْتِرَاطَ  
 الْخَطِّ وَالْإِزَامَ صَاحِبِهِ كِتَابَةً مَا يَظْهَرُ خَطُّهُ حَيْثُ لَا يَبِينُ ( وَخَطُّ شَاهِدٍ مَاتَ أَوْ  
 غَابَ بِيَعْدٍ ) لَا حَضَرَ وَلَوْ مَرَأَةً ( وَإِنْ يَغْيِرُ مَالٍ فِيهِمَا ) شَيْخُنَا الرَّاجِحُ قَصَرَ خَطَّ  
 الشَّاهِدِ عَلَى الْمَالِيَّاتِ ( إِنْ عَرَفْتَهُ ) أَى الْبَيِّنَةُ الْخَطِّ ( كَالْمَعِينِ ) غَيْرُهُ ( وَإِنْ  
 كَانَ يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ ) الْمُعُولُ عَلَيْهِ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ وَيَكْفِي قَوْلُهُ ( وَتَحْمَلُهَا عَدْلًا )  
 وَاسْتَمَرَ عَدْلًا ( لَا ) يَشْهَدُ مُعْتَمِدًا ( عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَهَا ) أَى الْقَضِيَّةِ  
 ( وَادَّي ) أَنْ هَذَا خَطُّهُ ( بِلَا نَفْعٍ ) لِحَتْمَالِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ الْقَاضِي كَمَا هُوَ قَوْلُ  
 مَالِكِ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ قَالِ الْأَشْيَاخِ وَهُوَ مِنْ الْمَصَالِحِ الْآلَانِ ( وَلَا عَلَى مَنْ  
 لَا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنَيْهِ ) لَا الْأَسْمَ لِحَتْمَالِ تَغْيِيرِهِ ( وَيَسْجَلُ مَنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا  
 ابْنَةُ فَلَانٍ ) وَالْمَذْهَبُ ثُبُوتُ الْحَقِّ دُونَ النَّسَبِ (١) وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الزَّعِمَ ( وَلَا عَلَى  
 مُنْتَقِبَةٍ لِمَتَّعَيْنِ الْأَدَاءِ وَإِنْ قَالُوا أَشْهَدُ تَنَا مُنْتَقِبَةٍ وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا قُلْدُوا  
 وَعَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا ) مِنْ نِسَاءِ غَيْرِهَا ( إِنْ قِيلَ لَهُمْ عَيْنُوهَا ) حَيْثُ لَمْ يَمَيِّزْوهَا  
 بِنَسَبٍ يَخْصُهَا عَلَى أَرْجَحِ الْقَوْلَيْنِ وَالْخِلَافُ أَيْضًا فِيمَا شَهِدَ بِهِ مِنْ دَابَةِ وَرَقِيقٍ كَمَا  
 حَقَّقَهُ ( ر ) ( وَجَازَ الْأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ ) بَأَنْ هَذِهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهَا ( وَإِنْ بَامْرَأَةٍ  
 لَا يَشَاهِدِينَ شَارَكَاهُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا ) ( إِلَّا تَقْلًا ) عَنْهُمَا نَعَمْ لَوْ سَأَلَهَا فَأَخْبَرَاهُ

(١) وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَبْسُوطٌ فِي كِتَابِ الْأُمُودِ .

وحصل العلم فأولى من المرأة (وَجَارَتْ بِسَمَاعٍ فَشَا عَنْ يُقَاةٍ وَغَيْرِهِمْ) والأرجح لا بد من جمعهما في الأداء (بِمَلِكٍ لِحَائِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا) حقق ر وغيره أن التصرف لا يشترط هنا فضلا عن الطول (وَقَدِّمْتَ بَيْتَهُ الْمَلِكِ) بتا (إلا بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبَى الْقَائِمِ) لأن الناقلة مقدمة (وَوَقَفَ) عطف على ملك والأرجح أنه لا يشترط فيه الحوز (وَمَوْتَ بَبُعْدٍ) في البلاد ولم يطل الزمن وإلا فلا بد من القطع (إِنْ طَالَ الزَّمَانُ) بالسماع كعشرين سنة وهذا في غير الموت لما عرفت (بِلَا رِيَّةٍ) لا إن لم يعلم ذلك من في سنهم مع كثرة (وَحَلَفَ وَشَهِدَ اثْنَانِ) وقيل يعمل بشاهد ويمين (كَعْزَلٍ وَجُرْحٍ وَكُفْرٍ وَسَقْفٍ وَنِكَاحٍ وَضِدِّهَا) من تولية وتعديل وإسلام ورشد وطلاق (وإن يُخْلَعُ وَضَرَرَ زَوْجٌ) ولو لم يطل (وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوِلَادَةٍ وَحِرَابَةٍ وَإِبَاقٍ وَعُذْمٍ وَأَسْرِ وَعِتْقٍ وَلَوْثٍ) ونفس شهادتهما على القتل لوث<sup>(١)</sup> (وَالْتَحَمُلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَعَيَّنَ الْأَدَاءُ مِنْ كَبِيرَيْدِينَ وَعَلَى شَاهِدٍ ثَلَاثٍ إِنْ لَمْ يَجْتَزْ بِهِمَا وَإِنْ انْتَفَعَ) من تعين عليه الأداء (فَجُرْحٌ إِلَّا رُكُوبُهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدَمُ دَابَّتِهِ لَا كَسَافَةٍ الْقَصْرِ) عطف على قوله كبريدين (وَلَهُ أَنْ يَذْتَفِيعَ مِنْهُ بِدَايَةٍ وَنَفَقَةٍ) مع البمد (وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَانِكَاحٍ فَإِنْ نَكَلَ حُيُسَ وَإِنْ طَاوُ دُيْنٌ) متبق عند قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعداين الخ (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَقْفُهُ مَعَ شَاهِدِهِ) وإلا حلف شيد غير للمأذون وكذا تحلف السفينة على الميس في خلوة الاهتداء ولها المهر (لَا ضَيْحِي وَأَبَوَاهُ وَإِنْ أَفْنَقَ) خلافا للقول بالحلف تسقط النفقة فإن ولي الولي العاملة فهو الذي يحلف (وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ)

(١) جملة المسائل التي يعمل فيها بشهادة السماع اثنتان وثلاثون نظما بعضهم في ثمانية أبيات أوردها شب . ونقلها عنه الصاوي في بلف السالك فلتنظر ثمة .

مَطْلُوبٌ) للعصي (إِيتَرَكَ) اللدعي به (بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنه من السماوى  
 (وَأُسْجِلْ) شهادة شاهد العصي (لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ) إِنْ مَاتَ (قَبْلَهُ)  
 أَى الْبُلُوغِ (إِلَّا أَنْ يَسْكُونِ) الْوَارِثُ (نَسْكَلَ أَوْلاً) عَنْ حَلْفِ حَصَّتِهِ فِيمَا  
 إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدَ بِمَشْرَكَ (فَفِي حَلْفِهِ) عَلَى حَصَّةِ الْعَصِي لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ لَهُ الْحَقُّ  
 (قَوْلَانِ وَإِنْ نَسْكَلَ) الْعَصِي إِذَا بَلَغَ أَوْ وَارِثُهُ (اِكْتَفَى بَيْنَ الْمَطْلُوبِ  
 الْأَوَّلَى) وَأَمَّا لَوْ نَسْكَلَ الْمَطْلُوبُ فَانَّهُ يَتَّخِذُ مِنْهُ ابْتِدَاءً (وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ)  
 لَرَدَّ شَاهِدَ (ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي حَلْفِهِ) أَى الطَّالِبِ (مَعَهُ) أَى الْآخِرِ  
 (وَتَحْلِفُ الْمَطْلُوبُ) ثَانِيًا (إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ) أَظْهَرُهَا الْحَلْفُ وَلَوْ أَقَامَ  
 شَاهِدَيْنِ قَضَى لَهَا عَلَى الْأَرْجَحِ (وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينُ بَعْضِ كَشَاحِدٍ يَوْفَى عَلَى بَيْتِهِ  
 وَعَقِيْبِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ حَلَفَ) اللَّدْعَى عَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ ابْتِدَاءً وَفِي الْأَوَّلَى بِعَدِّ  
 نَسْكَوْلِ اللَّدْعَى (وَالَا فَيُجْبَسُ) وَإِذَا بَطُلَ فِي الْأَوَّلَى بِنَسْكَوْلِ الْمَوْجُودِينَ وَحَلْفِ  
 الْخَصْمِ فِي حَلْفٍ مِنْ يَأْتِي بِعَدِّ وَاسْتَحْقَاقِهِمْ خِلَافَ فِي بِنِ (فَإِنْ مَاتَ) الْحَالِفِ  
 فِي الْأَوَّلَى (فَفِي تَعْيِينِ مُسْتَحَقِّهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلَى) وَبِحَلْفِهِمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ  
 نَسْكَوْلُهُمُ الْأَوَّلُ كَمَا سَبَقَ فِي وَارِثِ الْعَصِي وَقَوْلُهُ الْآتَى وَلَا يُمْكِنُ إِنْ نَسْكَلَ فِي اتِّحَادِ  
 الْحَقِّ (أَوْ التَّبَطُّنِ الثَّانِي) وَهُوَ الْأَرْجَحُ (تَرَدُّدٌ) وَمِنْ لَبْيَانٍ وَبِحَلْفِ أَوْلَادِ  
 النَّاكِلِينَ (وَأَمَّ بِشَهْدٍ عَلَى حَاكِمٍ قَالَ تَبَتَّ عِنْدِي إِلَّا بِإِشْهَادٍ) مِنْهُ وَهُوَ  
 تَعْدِيلُ لِلنَّاكِلِينَ فَلَا يَجْرَحُهُمَا غَيْرُهُ (كَأَشْهَدَ عَلَى شَهِادَتِي أَوْ رَأَى يُؤَدِّيَهَا) عِنْدَ  
 قَاضٍ تَشْبِيهِهُ لِي جَوَازِ النُّقْلِ عَنِ الشَّاهِدِ وَلَوْ تَسْلَسَلَ (إِنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ)  
 أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يَشْتَرُطُ غَيْبَتُهَا (بِمَسْكَاتٍ لَا يَلْزِمُ الْأَدَاءُ مِنْهُ) عَلَى مَا سَبَقَ  
 (وَلَا يَسْكُنِي فِي الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ) وَقِيلَ كَقَوْلِهَا <sup>(١)</sup> (أَوْ مَاتَ أَوْ مَرِضَ

(١) هُوَ قَوْلُ سَحْنُونٍ . وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمَصْنَفُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْعَتَبِيَّةِ .



وَلَمْ يَطْرَأْ) عَلَى الْأَصْلِ (فَسَقُّ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جِنٍّ<sup>(١)</sup>) فَلَا يَضُرُّ طَرَوْه  
(وَلَمْ يَكْذِبْهُ أَصْلُهُ) وَلَوْ بِشَكِّهِ (قَبْلَ الْحُكْمِ) رَاجِعٌ لِلْعَدَاوَةِ أَمَّا الْفَسَقُ  
وَالْعَدَاوَةُ فَلَا يَضُرُّانِ بَعْدَ الْأَدَاءِ وَلَوْ قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَى الرَّاجِحِ كَأَنَّهُ حَشٌّ وَغَيْرُهُ  
(وَالْأَيُّ) بِأَن كَذِبَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ (مَقْضَى بِلَا غَرَمٍ) عَلَى الشُّهُودِ (وَتَقَلَّ عَنْهُ  
كُلُّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا) وَيَكْفِي اثْنَانِ عَنْهُمَا وَكَذَا فِي قَوْلِهِ (وَفِي الزَّانَا  
أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ) أَرْبَعَةٌ (بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ) وَأَوَّلُهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ  
اثْنَانِ وَكَذَا اثْنَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَاثْنَانِ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى مَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَأَنَّهُ  
بْنِ خِلَافًا لِمَا فِي تَوْضِيحِهِ (وَلَقَدْ تَقَلَّ بِأَصْلِهِ) لَاعِكْسِهِ (وَتَقَلَّ أَمْرًا تَيْنِ مَعَ  
رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْنِ وَإِنْ قَالَا وَهْمًا بَلْ هُوَ هَذَا سَقَطَتْ) لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِلَا  
تَثْبِيتِ جُرْحَةٍ وَهَذَا قَبْلَ الْحُكْمِ وَمِثْلُهُ الرَّجُوعُ الْحَضُّ (وَقَوْلُهُ) (لَا رُجُوعُهُمْ)  
أَيُّ فَلَا يَسْقُطُ بَعْدَ الْحُكْمِ وَمِثْلُهُ الْوَهْمُ فَهُوَ احْتِبَاكُ وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ بَعْدَ الْحُكْمِ قَوْلُهُ  
(وَعَرِمًا مَالًا وَدِيَّةً) فَإِنَّ الْغَرَمَ لِمَا أَتْلَفَ بِالْحُكْمِ (وَلَوْ تَقَعَّدَا) وَقَالَ أَشْهَبُ  
يَقْتَضِي مَنْ تَعَمَّدَ الزُّورَ (وَنَقِضَ إِنْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُمْ كَحَيَاةٍ مَنْ قَتَلَ أَوْ جَبَّهَ قَبْلَ  
الزَّانَا) فَلَا يَسْتَوْفِي وَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَ الْإِسْتِيفَاءِ غَرَمًا وَيُوجِبَانِ أَدْبًا فِي الْقَتْلِ وَيُسَجِّنَانِ  
(وَلَا يُشَارِكُهُمْ) أَيُّ شُهُودُ الزَّانَا فِي الدِّيَةِ (شَاهِدَا الْإِحْصَانِ) إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِمَا  
وَقَالَ أَشْهَبُ بِالشَّرْكَهَةِ فَقِيلَ عَلَى الْعَدَدِ وَقِيلَ مَنَاصِفُهُ كَأَنَّهُ بَيْنَ (كَرَّ جُوعُ الْمَرْكُومِ)  
فَالْغَرَمُ عَلَى الْأَصْلِ وَإِنْ رَجَعَ لِلزَّكِيِّ وَحْدَهُ أَوْ شَاهِدَا الْإِحْصَانِ وَحْدَهُمَا فَلَا غَرَمَ  
(وَأَدْبًا فِي كَقَدْفٍ) إِنْ لَمْ يَتْلَقَا شَيْئًا يَضْمَنَّاهُ (وَحَدُّ شُهُودِ الزَّانَا) إِذَا رَجَعُوا  
(مُطْلَقًا) وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ (كَرَّ جُوعُ أَحَدِ الْأَرْبَعَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَهُ  
حَدُّ الرَّاجِعِ فَقَطُّ) وَأَمَّا إِنْ تَبَيَّنَ أَحَدُهُمْ غَيْرُ عَدْلٍ فَيَنْقُضُ كَمَا سَبَقَ وَيَحْدُونِ كَمَا

فِي حَشٍ وَبِنْ (وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ فَلَا غَرَمَ وَلَا حَدَّ) لِبَقَاءِ النِّصَابِ (إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنْ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ عَبْدٌ فَيُحَدَّ الرَّاجِعَانِ وَالْعَبْدُ) وَلَا غَرَمَ عَلَى الْعَبْدِ (وَعَرِمَا فَقَطْ رُبْعَ الدِّيَّةِ ثُمَّ إِنْ رَجَعَ ثَالِثٌ) مِنْ سِتَّةِ أَهْرَارٍ (حَدٌّ هُوَ وَالسَّابِقَانِ وَعَرِمُوا رُبْعَ الدِّيَّةِ) لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَلَوْ كَثُرَ كَرَابِعٍ (وَرَابِعٍ فَنِصْفُهَا) نَمَ لِكُلِّ رِبْعٍ (وَإِنْ رَجَعَ ثَالِثٌ بَعْدَ قَوْلٍ عَيْتِهِ وَخَامِسٌ بَعْدَ مَوْضِعَتِهِ وَرَابِعٌ بَعْدَ مَوْتِهِ فَقَعَلَى) الرَّابِعِ (الثَّانِي خُمْسُ الْمَوْضِعَةِ) لِأَنَّهَا بِخُمْسَةٍ هُوَ أَحَدُهُمْ (مَعَ سُدُسِ الْعَيْنِ كَالْأَوَّلِ) نَشْبِيهِ فِي السُّدُسِ (وَعَلَى الثَّلَاثِ رُبْعُ دِيَةِ النَّفْسِ فَقَطْ) وَالْأَطْرَافُ تَنْدَرُجُ وَهَذَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمَوَازِ أَنَّ الرَّجُوعَ بَعْدَ الْحَكْمِ يَمْنَعُ الْاسْتِفَاءَ وَالرَّاجِحُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ يَسْتَوْفِي فَيَشْتَرِكُ الثَّلَاثَةُ فِي الرِّبْعِ (وَمُسْكَنٌ مُدَّةٌ رُجُوعًا مِنْ بَيِّنَةٍ كَيْمِينَ) مِنَ الشَّاهِدِ أَنَّهُ مَا رَجَعَ (إِنْ أَتَى بِطَخٍ) فَمَا بَعْدَ الْكَافِ كَانَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِالرَّجُوعِ (وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمَا عَنِ الرَّجُوعِ وَإِنْ عِلِمَ الْحَاكِمُ بِكُذِبِهِمْ وَحَكَمَ فَالْقِصَاصُ) لَوْلَى وَبَعْدَ الْعَدَالَةِ، فَالِدِيَّةُ فِي مَالِهِ كَمَا سَبَقَ فِي الْقَضَاءِ حَقَّقَهُ بِنْ (وَإِنْ رَجَعَا عَنْ طَلَاقٍ فَلَا غَرَمَ كَعَفْوِ الْقِصَاصِ إِنْ دَخَلَ) لِأَنَّ الْاسْتِمَاعَ لَا قِيَمَةَ لَهُ (وَالْإِلا فَنِصْفُهُ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ شَيْئًا مَشْهُورٌ عَلَى ضَعِيفٍ (كَرُجُوعِهِمَا عَنْ دُخُولِ مُطْلَقَةٍ) إِلَّا فِي التَّفْوِيزِ فَالْكُلُّ (وَاخْتَصَّ) بِغَرَمِ النِّصْفِ كَمَا فِي (ر). (الرَّاجِعَانِ) عَنْ شَهَادَتِهِمَا (بِدُخُولِ عَنِ) الرَّاجِعِينَ عَنْ (الطَّلَاقِ) لِأَنَّهَا كُنْ رَجَعَا عَنْ طَلَاقٍ مَدْخُولٍ بِهَا وَسَبَقَ لِأَشْيَاءٍ عَلَيْهِمَا (وَرَجَعَ شَاهِدًا الدُّخُولِ) بِنِصْفِ الصَّدَاقِ (عَلَى الزَّوْجِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ إِنْ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ) لِأَنَّهُ مُعْتَرَفٌ بِمَوْتِهَا فِي عَصْمَتِهِ فَيَتَكَمَّلُ لِلْمَرْءِ (وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا) أَيْ شَاهِدِي الطَّلَاقِ (بِمَا قَوَّاهُ مِنْ إِثْرٍ دُونَ مَا غَرِمَ) مِنْ مَهْرٍ (وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا قَاتَاهَا مِنْ إِثْرٍ وَ) نِصْفِ (صَدَاقٍ وَإِنْ كَانَ) الرَّجُوعُ (عَنْ تَجْرِيجٍ أَوْ

تَغْلِيظُ شَاهِدَيْ طَلَاقِ أَمَةٍ غَرَمَ لِسَيِّدٍ مَا نَقَصَ بِزَوْجِيَّتِهَا ) وكذا العبد  
 لا الحرة ( وَلَوْ كَانَ يَخْلَعُ ) الباء بمعنى عن ( بِمَرَّةٍ لَمْ تَطْبُ أَوْ بَاقٍ فَالْقِيَمَةُ  
 حِينَئِذٍ ) على غرره ( كَمَا تَلَا فِي بِلَا تَأْخِيرٍ لِلْحُصُولِ فَتَغْرَمُ الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ ) أى  
 حين الحصول ( عَلَى الْأَحْسَنِ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُ غَرَمَ مَا قِيَمَتُهُ وَوَلَاؤُهُ لَهُ وَهَلْ  
 إِنْ كَانَ ) العتق المرجوع عنه لِأَجْلِ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ إِلَيْهِ لَهَا ) بقدر  
 ما غرما قاله سحنون وهو الأقوى ، فَإِنْ قَتَلَهُ السَّيِّدُ رَجَعَا عَلَيْهِ ، أَوْ مَاتَ فَمِنْ مَالِهِ  
 ( أَوْ تَسْقُطُ مِنْهَا ) قيمة ( الْمَنْفَعَةُ ) على الفرر ويستوفى فيها السيد ( أَوْ يُخَيَّرُ فِيهَا )  
 أى تسليم المنفعة كالأول كلما استوفى دفع مقابله ( أَقْوَالٌ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُ  
 تَدْبِيرٌ ) بيانية فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ يَمُوتُ سَيِّدُهُ فَعَلَيْهِمَا )  
 ضاع ( وَهُمَا أَوْلَى إِنْ رَدَّهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْجَنَائَةِ ) تشبيه فى أن الجنى عليه أولى  
 مِنَ الْغَرَمَاءِ ( وَإِنْ كَانَ بِكِتَابَةٍ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نَجْوَمِهِ وَإِنْ رُقِيَ فَمِنْ  
 رَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ بِاسْتِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ وَأَخْذًا مِنْ أَرْضٍ جِنَائِيَةٍ عَلَيْهَا وَفِيهَا  
 اسْتَفَادَتُهُ قَوْلَانِ ) أقواها لا يأخذان منه ( وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُهَا ) أى أم الولد  
 ( فَلَا غَرَمَ ) إذ لم يفوتا إلا الاستمتاع كالدخول بها ويسير الخدمة لغو ( أَوْ  
 يَعْتَقُ مَكَاتِبَ فَالْبِكْتَابَةُ ) أو مدبر أو مؤجل فقيمتها كذلك ( فَإِنْ كَانَ )  
 شهادة الرَّاجِعِينَ ( بِبُنُوَّةٍ فَلَا غَرَمَ إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ يَارِثُ ) فيغرم  
 لمستحقه لولاه ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) المشهود بينوته ( عَبْدًا ) للأب ( فَعِيَمَتُهُ )  
 يغرمانها ( أَوْلَاهُمْ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ ) ابناً ( آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلْآخِرِ ) لا يرث منها  
 المشهود به وبذلك يلغز ( وَغَرَمَا لَهُ ) أى للآخر ( نِصْفَ الْبَاقِي ) الذى أخذه  
 لمشهود به ( وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ مُسْتَفْرَقٌ أَخْذَ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ ) الذى بيده قبل  
 القيمة تقديمًا للمال المتفق عليه ( وَكُلُّهُ بِالْقِيَمَةِ ) ما بقى من الدين ( وَرَجَعَا عَلَى  
 الْأَوَّلِ ) بما غرمه العبد للغريم وَإِنْ كَانَ يَرِيقُ لِحُرٍّ فَلَا غَرَمَ إِلَّا لِكُلِّ

مَا اسْتَقْبَلَ وَمَالٍ انْتَزَعَ وَلَا يَأْخُذُهُ) أى الرجوع به (الْمَشْهُودُ لَهُ)  
 بالرقبة (وَوَرِثَ مَنَّهُ) أى عن العبد (وَلَهُ عَطِيَّةٌ لَا تَزُوجُ) به بلا إذن  
 (وَلِنْ كَانَ بِمِائَةِ لَزَبْدٍ وَعَمْرٍو ثُمَّ قَالَ لَزَبْدٍ) كلها (غَرِمَا خَسِينِ)  
 مدفوعة (لِعَمْرٍو فَقَطْ) ولا يأخذ زيد غير الخسین فلا يفرمان له ولا عنه (وَلِنْ  
 رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ) وللشاهد مع اليمن يفرم الجميع على الراجع  
 (كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ) تشبيهه فى غرامته النصف وإن بقى من النساء واحدة فلى  
 من رجع ربع الحق وإن كثرن وإن رجعن كلهن فليمن النصف (وَهُوَ مَعَهُنَّ  
 فِي الرِّضَاجِ كَانَتَيْنِ) للذهب كواحدة والرضاع بثبت بمرأتين فتى بقيت واحدة  
 فلى الرجل والراجعات النصف والكل عليهم والغرم للارث وصداقها قبل  
 الدخول بالموت تأمل (وَ) إن رجع أحد الشاهدين (عَنْ بَعْضِهِ) أى بعض  
 المشهود به (غَرِمَ نِصْفَ الْبَعْضِ) فمن الثلث غرم السدس وقس (وَلِنْ رَجَعَ  
 مَنْ يَسْتَقِيلُ الْحَكْمُ بِعَدَمِهِ فَلَا غَرَمَ فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ) على ما سبق  
 (وَالْمَقْضَى عَلَيْهِ مَطْلَبُهُمَا بِالْفِعْلِ الْمَقْضَى لَهُ وَلِلْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ)  
 الأخذ (مِنَ الْمَقْضَى عَلَيْهِ وَإِنْ أُمِكنَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيِّنَتَيْنِ جُمِعَ) كأن  
 تشهد بسلم نوب فى مائة فتشهد الأخرى بسلمه ثوبين غده فى مائة فيلزمه الأثواب  
 الثلاثة فى المائتين (وَلَا) يمكن جمع (رُجِعَ يَسَبِّبُ مِلْكٌ كَتَسَنَجَ وَنِتَاجِ  
 إِلَّا) أن يشهد الآخر (بِمِلْكٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ) فتقدم بينته لأنها نافذة (أَوْ تَارِيخِ  
 أَوْ تَقْدِيمِهِ وَبِمَرِيدٍ عَدْلَةٍ) فى الأصول لا المزكّين ويحلف صاحبها والترجيح  
 فى الماليات<sup>(١)</sup> لما سبق من إلفانه فى النكاح (لَا عَدَدٍ) حيث لم يخرج مخرج

(١) الترجيح مبتدأ وفى الماليات خبر والمعنى أن الترجيح المذكور إنما هو فى الماليات  
 وما آلى إليها مما يثبت بشاهد وعين ، وأما غيرها مما يثبت بشاهدين فلا يقع الترجيح فيه  
 بزيادة العدالة .

التواتر (وَبَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَبَيْنٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ) إلا أن يكون الشاهد مع  
المرأتين أعدل وبشاهد وامرأتين عليه مع يمين (وَبَيْدٍ) فيما لم يعرف أصله (إِنْ لَمْ  
تُرَجَّحْ بَيِّنَةٌ مَقَابِلَهُ فَيُحْلَفُ وَبِالْمُلْكِ عَلَى الْحَوْزِ) ولم تمض مدة الحيازة (وَيُنْقَلِ  
عَلَى مُسْتَصْحَبَةٍ وَصِحَّةٍ) شهادة (الْمَلِكِ) بتا (بِالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ مُنَازَعٍ  
وَحَوْزٍ طَالَ كَعَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ) فإن قطعوا  
ردوا وفي الإطلاف تردد<sup>(١)</sup> (وَتَوَوَّاتٌ عَلَى الْكَفَالِ فِي الْأَخِيرِ) والمعتمد أن  
ذكره شرط وما قبله يعتمد عاياه وإن لم يذكر (لَا بِالِاشْتِرَاءِ) من غير تعيين  
المشتري منه عطف بالتصرف ومع تعيينه هو قوله وبنقل (وَأِنْ شُهِدَ بِإِقْرَارٍ)  
بأنها ملك خصمه (اسْتُصْحِبَ) ولا يحتاج لزيادتهم: لم يخرج عن ملكه (وَأِنْ  
تَعَدَّرَ تَرْجِيحُ سَقَطْنَا وَبَقِيَ بَيْدٌ حَائِزُهُ) كما سبق (أَوْ لِمَنْ يُقِرُّ لَهُ) الحائز  
به ولا يخرج عنهما (وَقُسِمَ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْدٌ أَحَدُهُمَا كَالْعَوْلِ)  
فإذا ادعاه أحدهما والثاني نصفه فكانها ستة عالت لتسعة فللأول الثلثان ولو قسم  
على التنازع والتسليم لأخذ ثلاثة أرباعه (وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِأَنَّهُ كَانَ بَيْدَهُ) إذ  
لا يلزم من الحوز الملك (وَأِنْ ادَّعَى أَخٌ أَسْلَمَ أَنْ أَبَاهُ أَسْلَمَ) فالقول بالنصراني  
لموافقة الأصل حيث لا بينة (وَقَدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ) لأنها ناقله (إِلَّا) أن  
تشهد بينة الأخير (بِأَنَّهُ تَنَصَّرَ وَمَاتَ إِنْ جُهِلَ أَصْلُهُ) هذا محط الاستثناء  
وهو منقطع لأن ما قبله أصله نصراني (فَيُقَسَّمُ) حيث لا مرجح (كَمَجْهُولٍ  
الدِّينِ) ولا بينة فلا تكرر (وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ) راجع لما قبل الكاف أيضاً  
الإسلام والنصرانية واليهودية وما عداها (بِالسُّوْيَةِ) ولو اختلف عدد أصحابها  
ثم كل جهة على شرعها (وَأِنْ كَانَ مَعَهَا طِفْلٌ قَهْلٌ يَخْلِفَانِ وَيُوقِفُ الثُّلُثُ)

(١) أظهره الصفة .

لاحتمال اختيار اختياره إذا بلغ جهة ثالثة (مَنْ وَافَقَهُ أَخَذَ حِصَّتَهُ وَرُدَّ عَلَى الْآخِرِ) سدسه ولا ينقص ذلك عن الثلث وبها يلغز (وَإِنْ مَاتَ حَافًا) كالأول لنصيب الصبي (وَقُسِمَ) بينهما (أَوْ لِلصَّغِيرِ النِّصْفُ) لأن كلا يقول أخى وتنازعا في غير نصفه (وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شَيْئِهِ<sup>(١)</sup>) ولو من غير جنسه (فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عُقُوبَةٍ) وفي العقوبة لابد من الحاكم (وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ) ولو من ودعة وما سبق في الودعة<sup>(٢)</sup> ضعيف (وَإِنْ قَالَ أَرَأَيْتَ مَوْكَلَّكَ الْغَائِبُ أَنْظِرْ) إن قربت الغيبة وأخذ المال مع البعد فاذا قدم الموكل وأقر بالإبراء رد وإلا حلف وأخذه وإلا حلف ذلك فان نكل فلا شيء له (وَمَنْ اسْتَمْتَلَ يَدْفَعُ بَيْنَةَ أُمَمٍ بِالْإِجْتِهَادِ) كما سبق (كِحِسَابٍ وَشُبُهَةٍ بِكَفِيلٍ بِالْمَالِ) راجع لمسألة الغائب والمعتمد فيما بعدها كفاية حميل الوجه (كَأَنَّ أَرَدَ إِقَامَةً) شاهد (ثَانٍ) فيطلق غريمه بكفيل بمال (أَوْ إِقَامَةً بَيْنَتِهِ) الباء بمعنى اللام كما في نسخة عطف على الدفع (فِيَحْمِلُ بِالْوَجْهِ وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُهُ وَهَلْ خِلَافٌ) وهو المعتمد فالراجح النفي كما سبق في الضمان (أَوْ الْمُرَادُ) بالمثبت (وَكُلُّهُ يُلَازِمُهُ) لاحقيقة الحمل الغارم (أَوْ) محله (إِنْ لَمْ تُعْرِفْ عَيْنَهُ تَأْوِيلَاتٌ وَيُجِيبُ عَنْ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ) فإن التهم كان استحياه ولى الدم رد إقراره إلا أن يحمل الولي فيحلف (وَعَنِ الْأَرُشِ السَّيِّدُ) فان قامت قرينة كتعلق المقطوع بالعبد قبل إقراره<sup>(٣)</sup> (وَالْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ<sup>(٤)</sup>) ولو قل (يَا لِلَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَوْ كِتَابِيًّا) لا مجوسياً (وَتَوَوَّلتَ عَلَى أَنْ النَّصْرَانِيَّ

(١) أى المالى .

(٢) وهو قول المص : وليس له الأخذ منها لمن ظلمه بثلمها .

(٣) ويكون الارش في رقبته ، فيغير سيده بين أن يفديه أو يسلمه في أرضه .

(٤) غير اللعان والقسمامة أما اللعان فيمينه أشهد بالله ، والقسمامة يمينها أقسم بالله . ولا يزيد

فيهما : الذى لا اله الا هو .

يَقُولُ بِاللَّهِ فَقَطُّ) لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ التَّثْلِيثَ بَلْ وَتَوَاتَتْ عَلَى ذَلِكَ فِي الْيَهُودِيِّ أَيْضًا وَفِي  
 نَحْوِ التَّحْلِيفِ بِالْإِطْلَاقِ <sup>(١)</sup> تَحَدُّثِ النَّاسِ أَقْضِيَّةَ بِمَحْسَبِ مَا يَحْدُثُونَ مِنَ الْفُجُورِ (وَعُظِّمَتْ  
 فِي رُبْعٍ دِينَارٍ) لَوْ أَخَذَ (بِجَامِعٍ) وَيُجَابِلُهُ كَالْجَمْعَةِ عَلَى خِلَافِ بْنِ (كَالْكَنِيسَةِ  
 وَبَيْتِ الدَّارِ وَالْقِيَامِ لَا بِالِاسْتِقْبَالِ وَمِنْ بَرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَجَّ وَرَأَى  
 مَطْرَفَ وَابْنِ الْمَاجِشُونَ تَغْلِيظَهَا بِمَطْلَقِ مَنْبَرٍ، بَنٍ وَبِهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا (وُخْرِجَتْ  
 الْمُخْدَرَةُ فِيمَا ادَّعَتْ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ سَهْرًا وَإِنْ مُسْتَوْلَدَةٌ  
 فَلَيْلًا) وَلَا يَلِزُهَا الْإِخْتِفَاءُ (وَتَحْلَفُ فِي أَفَلٍّ فِي يَمِينِهَا) كَمَنْ لَا تَخْرُجُ أَصْلًا  
 وَلَا يَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ حُضُورُ الْخَصْمِ يَمِينِهَا كَمَا فِي عَجٍّ (وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى  
 مَيِّتٍ لَمْ يَحْلَفْ إِلَّا مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ) وَيُثَبِّتُ الْحَقَّ لَجَمِيعِهِمْ فَإِنْ نَكَلَ  
 آخِرُ الصَّبِيِّ لِلْبُلُوغِ كَمَعَ شَاهِدٌ كَمَا فِي بَنٍ (وَحْلَفَ فِي تَقْصُصٍ) مِنْ عَدَدٍ أَوْ وَزْنٍ يَتَعَامَلُ  
 بِهِ (بَتًّا وَغَشًّا) وَوَزْنٌ لَا يَتَعَامَلُ بِهِ (عِلْمًا) إِلَّا الصَّبِيُّ فِي قَبْطًا عَلَى الْأَظْهَرِ وَهَذَا  
 إِنْ لَمْ يَقْبُضْهَا الْآخِذُ لَهَا فَيَصْدُقُ يَمِينُهُ (وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ <sup>(٢)</sup>  
 كَحَظِّ أَيْهِ أَوْ قَرِينَةٍ) مِنْهُ أَوْ مِنْ خَصْمِهِ (وَيَمِينُ الْمَطْلُوبِ كَمَالُهُ عِنْدِي  
 كَذَا وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَتَفِي سَكْبًا إِنْ عُنِيَ وَغَيْرُهُ) تَشْدِيدًا (فَإِنْ قَضَى نَوِي  
 سَكْفًا يَحِبُّ رَدَّهُ) الْآنَ <sup>(٣)</sup> وَقَدْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِي الْمَعْسَرِ الْحَقِيقِيِّ يَخَافُ الْحَبْسَ كَمَا فِي  
 عَجٍّ (وَإِنْ قَالَ وَقَفْتُ أَوْ لَوْلِي لَمْ يُنْعَ مَدَّعٍ مِنْ بَيْنَةٍ) وَخَصَامَهُ عَلَى مَنْ  
 لَهُ ذَلِكَ (وَإِنْ قَالَ لِمُلَانٍ فَإِنْ حَصَرَ ادَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلِلْمَدَّعِيِّ الْمُقَرَّرُ)  
 أَنْ يُقَرَّرَ حَقُّ (وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَغَيْرُهُ مَا قَوَّتَهُ أَوْ غَابَ لَزِمَهُ يَمِينُ أَوْ بَيْنَتُهُ)

(١) وبالمصنف وبضريح الولي، وكذا بالصليب لاصرائي.

(٢) والقموس حيث لم يقو الظن.

(٣) وتنفه توريته. وقولهم: البين على نية الحلف — وهو مأخوذ من حديث —

عمله إذا كان للمعافاة حق في نفس الأمر، وهنا لاحق له.

ولو على إيداع فلان (وَأَنْتَقَلَّتِ الْحُكُومَةُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ) المقر (أَخَذَهُ) المدعى جوازا (بِلَا يَمِينٍ فَإِنْ جَاءَ الْمُقَرُّ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقَرُّ أَخَذَهُ) وإن كذبه فلا شيء له (وَأِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَوْ كَالْجُمُعَةِ يَعْلَمُهَا لَمْ تُسْمَعْ) كما سبق (وَأِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقٍّ) أى ما يؤول إليه (اسْتَحَقَّ بِهِ يَمِينٍ) أى بسبب النكول مع يمين (إِنْ حَقَّقَ) فإن المشهور أن يمين التهمة تتوجه ولا ترد (وَالْيَمِينُ الْحَاكِمُ) وجوبا (حُكْمُهُ) أى النكول (مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْخَصْمِ وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهَا) ثانيا (إِنْ نَكَلَ بِخِلَافٍ مُدَّعٍ) أو عدى عليه (الْتَزَمَهَا ثُمَّ رَجَعَ) فيردها على الآخر أو يقيم ثانيا (وَأِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ) لا مفهوم لردت ولا لمدع (وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْخُلْفُ وَإِنْ حَارَ أَجَنَّبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ) تصرف الملاك غير الهبة والوطء والكتابة فإن هذه لا يحتاج معها إلى طول الزمان إذا علم المدعى ذلك ولم ينكر وهذا عام في جميع الأقسام التي ذكرها المؤلف والتي لم يذكرها كالأصهار والموالى ولا يلتفت لكلام الشرح وغيره ولحاضر بيع سلعته الثمن ما لم تمض سنة وللغائب الرد ما لم تمض سنة ، فالثمن ما لم يطل وأفاد التصرف أنه لا حيازة فيما في الذمة كالوقف لحق الله تعالى (ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ) وهل تفيد المنازعة بلا حاكم خلاف (بِلَا مَانِعٍ) كخوف فلا حيازة لمن عرف بالتعدى كفى بن وقيل بشرط بيان سبب الملك ، وكجهل الملك لا مستنده على ما فى بن وهل يحمل على العلم أو عدمه خلاف فى (ح) (عَشْرَ مِائِينَ لَمْ تُسْمَعْ<sup>(١)</sup>) دعواه الملكية (وَلَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا بِإِسْكَانٍ) ونحوه كمنزاعة لأن الحيازة إذا جهل كيفية دخول الحائز ، ولا بد أن يدعى الحائز الملكية لما قال ابن رشد وغيره الحيازة لا تنقل ملكا ، وإنما تدل عليه وتقويه

(١) قال ابن سحنون : لما أمر الله تعالى نبيه القتال بعد عشر سنين - يعنى من إرساله - فلم أتتها غاية الاعتذار اه شرح المجموع .



وفي لزوم بيان سبب الملكية والحلف خلاف (كشريكٍ أجنبيٍّ حازَ فيها) أى العشر (إنْ هَدَمَ وَبَنَى) مالا يستحق وأحدهما <sup>(١)</sup> كاف (وفي الشريكِ القريبِ) بل القريب مطلقاً إلا لعداوة فكالأجنبي (معهما) أى الهدم والبناء (قَوْلَانِ) قيل يكفي العشر وقيل لا بد من زيادة على أربعين <sup>(٢)</sup> ، كعم غيرهما والموالى والأصهار كالأقارب <sup>(٣)</sup> وقيل كالأجنبي ، وقيل كالشريك (لَا بَيْنَ أَبٍ وَابْنٍ إِلَّا بِكَهْنَةٍ) بحضرته فيمضى كما سبق أنه لا يشترط فيه الطول (إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَعَهُمَا) أى الهدم والبناء (مَا تَهْلِكُ الْبَيْتَةُ وَيَنْقَطِعُ الْعِلْمُ وَإِنَّمَا تَنْتَرِقُ الدَّارُ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ) بل وفي القريب يكفي غير الدار الزيادة على العشر (فِي الدَّابَّةِ وَأَمَةِ الْخِدْمَةِ السَّيِّئَانِ وَيُرَادُ فِي عَبْدٍ وَعَرَضٍ) وأمة غير الخدمة على ثلاث سنين وثوب اللباس تفنيه سنة وأصل الباب غلبة الظن .

### ﴿باب﴾

(إِنْ أَتَلَفَ مُكَلَّفٌ) ولو سكر حراماً وإلا فعلى العاقلة (وَلِنْ رُقٍ غَيْرُ حَرْبِي) لأنه بتوبته تسقط جنائته وقبلها يقتل لحريته على ماسبق (وَلَا رَائِدِ حَرْبِيَّةٍ أَوْ إِسْلَامٍ حِينَ الْقَتْلِ) يعنى من الرمي للتلف كما قال بعد (إِلَّا لِفِيلَةٍ) وهى القتل لأخذ المال فيقتل الزائد لأنه حد حكما كما يأتى (مَعْصُومًا) مفعول أتلف من الرمي (لِلتَّلَفِ) <sup>(٤)</sup> ولا حاجة لقوله (وَالْإِصَابَةِ) لأنه سيأتى يقول والجرح كذلك لا إن كان هدرأ عند أحدهما (بِإِيمَانٍ وَأَمَانٍ) ودخل فيه

(١) قالوا بمعنى أو .

(٢) وهو الأرجح .

(٣) على أظهر الأقوال .

(٤) متعلق بمعصوما والمعنى أن المقتول يكون معصوماً من وقت رميه إلى حين تلفه فلو

ضرب معصوماً ثم ارتد المضروب قبل خروج روحه لم يقتض من الضارب .

الجزية متعلق بمعصوم ( كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ وَأَدَبَ ) المستحق إن قتله  
 وثم من ينصفه ( كَمُرْتَدٍّ ) وعلى قاتله دية ( وَزَانٍ أَحْصَنَ ) ويقص بالسكر  
 إلا أن يراه أو يئنه مع زوجته فالدية على العاقلة إلحاقاً للغيرة بالجنون ( وَيَدِ سَارِقٍ )  
 يؤدب قاطعها للافتيات على الإمام في ذلك كله ( فَالْقَوْدُ ) جواب إن ألتف  
 ( عَيْنًا ) بمعنى أنه ليس للولى إلزام الجاني الدية على المشهور ( وَلَوْ قَالَ إِنْ قَتَلْتَنِي  
 أَبْرَأْتُكَ ) إلا بعد إفاذ المقاتل فتفيد البراءة كمن جرح ويؤدب من أجهز منفوذ  
 للمقاتل على الأظهر وهو كالحى فى الإرث ( وَلَادِيَّةٍ إِعَافٍ مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ  
 إِرَادَتُهَا فَيُحْلِفُ وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ ) فى القصاص ( إِنْ أَمْتَنَعَ ) الجاني من الدية  
 ( كَمَقْرُوهٍ عَنِ الْعَبْدِ ) تشبيهه فى أنه ليس له عوض إلا أن تظهر إرادته  
 ( وَاسْتَحَقَّ وَلِيٌّ ) لنفس أو جرح ( دَمَ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَوْ قَطَعَ ) ينبغى أنه  
 مصدر عطف على ذم ( يَدِ الْقَاطِعِ لِكَدِيَّةٍ ائْخَاطٍ ) إن كان الثانى مخطئاً ،  
 فالكلام لولى المقتول الأول ( فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ وَإِنْ فَضَلَتْ عَيْنُ  
 الْقَاتِلِ أَوْ قَطِعتْ يَدُهُ وَلَوْ مِنْ أَوْلَى بَعْدَ أَنْ أُسْلِمَ ) له ( فَلَهُ الْقَوْدُ ) لعصمة  
 أطرافه ( وَقَتْلَ الْأَدْنَى بِالْأَعْلَى كَحُرِّ كِتَابِي بَعْدَ مُسْلِمِ ) لا عكسه لأن الحرية  
 لا توازى الإسلام ( وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ كِتَابِي وَجُومِي  
 وَمُؤْمِنٍ ) اسم مفعول مضعف ولو حذفه ماضر ( كَذَوِي الرُّقِّ ) ولا عبرة  
 بالشائبة ( وَذَكَرٍ وَصَحِيحٍ وَضِدِّهِمَا ) ومنه تام الأعضاء بغيره ( وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ  
 عَبْدًا ) وثبت قتله ( بِبَيِّنَةٍ أَوْ قَسَامَةٍ ) أما باقرار العبد فيبطل باسحياؤه كما  
 سبق ( خَيْرَ الْوَلِيِّ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلَسَيْدٍ إِسْلَامُهُ أَوْ فِدَاؤُهُ ) بالقيمة أو دية  
 الحر ( إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا ) ومثله نظر العائن الجرب وقيس عليه الحال <sup>(١)</sup> واستبعده بن

(١) أى القتل بالمال وتوجيه المهمة ومذهب الشافعية لا قصاص ، وانظر ما لو قتل ولى  
 بالغرب ولى آخر باليمن مثلاً على سبيل خرق العادة . ماذا يكون حكمه ؟ والظاهر لا قصاص  
 أيضاً كاقْتُلْهُ بدعوة مستجابة ،

(وَأَنْ يَقْضِيَهُ) ولو أصاب غيره حيث لم يحل أصل الضرب (كَخَنْقٍ وَمَنْعٍ طَعَامٍ أَوْ مُنْقَلٍ وَلَا قَسَامَةَ إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا وَكَطَرَحٍ غَيْرِ مُحْسِنٍ لِلْعَوْمِ (١) عَدَاوَةً) لا مفهوم له حيث لم يحسن ولم يجزم بسلامته (وَأِلَّا فَدْيَةً وَكَحْفَرٍ بئرٍ وَإِنْ بَدَيْتَهُ أَوْ وَضَعَ مُزْلِقٍ أَوْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبَ عَقُورٍ تَقْدَّمَ إِصْحَابِيهِ إِذَا رُئِيَ) بجاكم أو إظهار (قَصْدَ الضَّرَرِ وَهَلَكَ الْمَقْصُودُ) في جميع ما بعد الكاف (وَأِلَّا) يقصد معيناً أو هلك غير المقصود (فَالدَّيَّةُ) ولا شيء في بئر في الملك أو الموات لمنفعة أو إيقاف دابة ليدخل المسجد مثلاً أو كلب كحرس حيث لم يعلم العداء (وَكَالِإِكْرَاهِ) كما يأتي (أَوْ تَقْدِيمِ مَسْمُومٍ وَرَمِيهِ حَيَّةً عَلَيْهِ) تقتل أو عداوة ولو مات من الخوف (وَكَاإِشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ) فوات مستنداً مثلاً (وَأِنْ سَقَطَ قَسَامَةٌ) لاحتمال موته من الواقعة (وَإِشَارَتُهُ فَقَطُّ خَطَأً وَكَالِإِمْسَاكِ لِلْقَتْلِ) فلا بد أن يعلم أن الطالب أراد قتله وهل يشترط أن يكون لولا المسك ما قتله خلاف في بن (٢) (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ (٣)) ولو لم يتألفوا وهل لا بد أن يقصد كل القتل في نفسه ولا يكفي قصد الضرب عند الاشتراك وهو مانع وقواه بن بكلام ابن عبد السلام أو يكفي وهو الأليق بما سبق وهو لبعض مشايخ عج وارتضاه رخلاف (وَالْمَتَمَلِّئُونَ وَإِنْ بَسَوطٍ سَوَاطٍ) بل ولو لم يباشر إلا واحدا بحيث لو استعان أعانوه (وَالْمُسَبَّبُ مَعَ الْمُبَاشِرِ) كمن حفر بئراً لشخص فرداه آخر (كَمُكْرِهِ وَمُكْرِهِ) إلا أن يكون المَكْرَه بالفتح أباً فيقتل

- 
- (١) ولو طلب غريباً فلما أخذه خشى على نفسه الهلاك فتركه ومات في الموازية والمعتبية عن ابن القاسم لا شيء عليه اه ترضيح .  
 (٢) الراجح يشترط ذلك .  
 (٣) إن قصدوا ضربه وضربوه ولم تتميز الضربات أو تميزت وتساوت فإن تفاوتت اقتسم من صاحب الأقوى وعوقب غيره .

المكره بالكسر وحده (وَكَسَبٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمْرَ صَغِيرًا) لأن أمرها له كالاكره  
وعلى عاقلة الصغير نصف الدية فان تعدد اشترك عواقلم ولو ناب كلا دون الثلث  
(وَسَيِّدٌ أَمْرَ عَبْدًا مُطْلَقًا) صغيراً أو كبيراً ويقتل الكبير أيضاً ولا شيء على  
الصغير كما في حش (فَإِنْ لَمْ يَخَفِ التَّأْمُرُ) شدة أذى (اِقْتَصَّ مِنْهُ فَقَطُّ)  
لعدم الإكراه ويضرب الأمر مائة ويحبس سنة وإن حضر القتل اقتص منه  
لتقريره (وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَتِمَّا لَّا عَلَى قَتْلِهِ) وعلى عاقلة الصبي  
نصف الدية كالشريك إن أخطأ وإلا ففي ماله (لَا شَرِيكَ لِمُخْطِئٍ وَتَجَنُّونَ) بل  
يشتري في الدية وليس للورثة قسامة لقصاص (وَهَلْ يَقْتَصُّ مِنْ شَرِيكِ سَبْعٍ  
وَجَارِحَ نَفْسِهِ وَحَرْبِي وَمَرَضٍ بَعْدَ الْجُرْحِ أَوْ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ قَوْلَانِ)  
والمتعمد في الأخير<sup>(٢)</sup> القود والدية في الخطأ بقسامة فيهما (وَإِنْ تَصَادَ مَا أَوْ تَجَاذَبَا  
مُطْلَقًا) بجبل أو غيره راكبين أولاً (قَصْدًا فَمَاتَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَانْقَوَدُ) فلا يقتل  
صبي ولا حر بعبد وكذا لو قصد أحدهما (وَحُمِلَا عَلَيْهِ) أى على القصد (عَكْسُ  
السَّفِينَتَيْنِ) فيحملا على العجز ويهدر ومع القصد يقتص على الأظهر (إِلَّا لِعَجْزٍ  
حَقِيقِيٍّ) استثناء منقطوع من قوله فالقود والأرجح أنه في التصادم كالخطأ لا هدر  
(لَا إِخْوَفَ غَرَقٍ أَوْ ظُلْمَةٍ) مخرج من قوله عكس السفينتين فلا هدر بل  
يضمنون كالخطأ إذ ليس لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (وَالَا) بأن أخطأ (فَدِيَةٌ  
كُلٌّ عَلَى عَاقِلَةٍ الْآخِرِ وَفَرَسُهُ) مثلاً (فِي مَالِ الْآخِرِ) وأحدهما فلكل حكمه  
ولا يخفى ما في سياق اللص هنا من الصعوبة<sup>(١)</sup> (كَثْمَنِ الْعَبْدِ) بمعنى قيمته  
تشبيهه في أنه في مال الحر (وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُبَاشِرُ فِي الْمَمَالَةِ يُقْتَلُ الْجَمِيعُ)

(١) وهو المرض بعد الجرح - والظاهر في شريك السبع القصاص نظراً لتعدد قتله .

(٢) وعبرة المجموع هنا أوضح وانصفا : وإن تصادما أو تجاذبا عمداً فماتاً أو أحدهما  
فأحكام القود وحمل على العمد والسفينتين على العجز وبابه هدر وليس منه خوف كالفرق ودية  
كل من المخطئين على عاقلة الآخر وغيرها كالفرس في مال صاحبه اهـ

أعاد هذا قوله (وإلا) تكن مملأة (قُدِّمَ الأقوى) حيث تميزت الضربات وإلا قتلوا به إن قتل مكانه وإلا فالقسامة على واحد (وَلَا يَسْقُطُ الْقَتْلُ عِنْدَ الْمُسَاوَاةِ بَرِّ وَاهْلٍ بَعِثِي أَوْ إِسْلَامٍ) بعد تمام الجناية (وَضَمِنَ وَقْتُ الْإِصَابَةِ وَالْمَوْتُ) هذا في الخطأ والعمد الذي لا قود فيه وما سبق أول الباب في القود فيعتبر تغير الصفات بكهرية وإسلام إذ ذاك (وَالْجُرْحُ كَالنَّفْسِ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَعْمُولِ إِلَّا نَاقِصًا) ككافر (جَرَحَ كَامِلًا) فلا يقتص هنا بل الأرض على المشهور لأنه كاليد الشلاء مع الصحيحة بخلاف قتل الأدنى الأعلى (وَأِنْ تَمَيَّزَتْ جِنَايَاتُ جَرَحاتٍ) (بِلَا تَمَازُجٍ) لا مفهوم له (فَمِنْ كُلِّ كَفْعٍ لِهْ وَاقْتِصَّ مِنْ مُوَضَّحَةٍ أَوْضَحَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَنْبَةِ فِي الْخَلْدَيْنِ وَإِنْ كَابِرَةٍ وَسَابِقِيهَا مِنْ دَامِيَةٍ) بلا شق (وَحَارِصَةٍ شَقَّتِ الْجِلْدَ وَسَمَحَاقٍ كَسَطَتْهُ وَبَاضِعَةٍ شَقَّتِ الْأَعْمَ وَمُتَلَاَحَةٍ غَاصَتْ فِيهِ بِتَعَدُّدٍ) لا مفهوم له (وَمِلْطَاطٍ) بالهمز (قَرُبَتْ لِلْعَظْمِ كَضْرِبَةِ السَّوْطِ) ولو لم يحصل جرح (وَجَرَّاحُ الْجَسَدِ وَإِنْ مُنْقَلَةً بِالْمِسَاحَةِ) بكسر الميم إلا في عمق الموضحة فلا بد من ظهور العظم (إِنْ اتَّحَدَ الْمَحَلُّ) فلا يزداد عليه إن عظم عضو الجنى عليه (كَطَبِيبٍ زَادَ) في القصاص (عَمْدًا) فيقتص منه (وَالْإِلَّا) يتعمد (فَالْعَقْلُ) والنقص لغو (كَذِي شَلَاءٍ عَدِمَتِ النَّفْعَ) وإلا خير المجنى عليه كالتت وهو الصواب (بِصَحِيحَةٍ وَبِالْعَكْسِ) تشبيه في العقل (وَعَيْنِ أَعْمَى وَلِسَانِ أَبْكَمٍ) ويأتى أن في ذلك الحكومة (وَمَا بَعْدَ الْمُوَضَّحَةِ مِنْ مُنْقَلَةٍ) في الرأس في حيز العقل لعظم الخطر (طَارَا قِرَاشُ الْعَظْمِ) إضافة بيانية (مِنْ الدَّوَاءِ) أى من أجله (وَأَمَّا أَفْضَتْ لِلدَّمَاعِ وَدَامِغَةٍ خَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ كَلَطَمَةٍ) تشبيه في عدم القصاص وإنما الأدب بالنظر (وَشُقْرِ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ وَإِحْيَةٍ وَعَمْدُهُ كَالْخَطِّ إِلَّا فِي الْأَدَبِ) وفيه حكومة إن لم يثبت (وَكُنْ بَعْظُ الْخَطَرِ فِي غَيْرِهَا كَعَظْمِ

الصَّدْرِ وَفِيهَا : أَخَافُ فِي رَضِّ الْأَنْثِيِّ أَنْ يَتَلَفَ ) بخلاف قطعها على الأرجح ( وَإِنْ ذَهَبَ كَبَصَرٌ بِجُرْحٍ اقْتَصَّ مِنْهُ ) أى الجرح ( فَإِنْ حَصَلَ ) ذهاب المنفعة أيضاً ( أَوْ زَادَ ) فظاهر والزائد هدر ( وَإِلَّا ) يحصل ( فِدْيَةٌ مَا لَمْ يَذْهَبْ ) فى ماله كلاً أو بعضاً ( وَإِنْ ذَهَبَ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ فَإِنْ اسْتَطِيعَ ) القصاص ( كَذَلِكَ ) بحيلة ( وَإِلَّا فَالْعَقْلُ كَأَنْ شُلَّتْ يَدُهُ بِضَرْبَةٍ ) يقتص منها ، فإن لم تشل بالقصاص فالعقل كان كانت الضربة لا قصاص فيها فهذا مما يدخل تحت الكاف فى قوله وإن ذهب كبصر ( وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسَمَوِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ إِنْغِيرِهِ فَلَا شَيْءَ لِّلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ ) وإن قُطِعَ أَقْطَعُ الْكَفِّ مِنْ الْمِزْقِ فَلِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ كَمَقْطُوعِ الْحَشَقَةِ ) إذا جنى على عيب سألها فيخير ( وَتُقَطَّعُ الْيَدُ النَّاتِئَةُ إِنْصَبْعًا بِالْكَامِلَةِ بِأَلَا غُرْمٍ وَخَيْرٌ إِنْ نَقَصَتْ أَكْثَرَ فِيهِ ) أى القطع ولا شيء له ( وَفِي الدِّيَّةِ ) وَإِنْ نَقَصَتْ يَدُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ ) عن يد الجاني إصبعاً ( فَالْقَوْدُ وَلَوْ إِبْهَامًا لَا أَكْثَرَ ) أى إصبعين فوق فدية ما بقى ويندرج الكف إلا مع واحد فحكومة ( وَلَا يُجَوِّزُ ) القصاص ( بِكُوعٍ لِّدَى مِرْقَى ) وَإِنْ رَضِيَ ) لأن الحدود لا تغير مقاديرها ، وإن جاز أصل العفو ( وَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ السَّالِمَةُ بِالضَّعِيفَةِ خِلْفَةً أَوْ مِنْ كِبَرٍ وَاجْدَرِيٍّ أَوْ لِسْكَرْمِيَّةٍ ، فَالْقَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ ) الثانى ( وَإِلَّا ) بَأَنْ أَخْطَأَ ( فَبِحِسَابِهِ ) حيث أخذ للأول عملاً كما يأتى ( وَإِنْ قَتَمَا سَالِمٌ عَيْنَ أَعْوَرَ فَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ أَخَذَ دِيَّةً كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَمَا أَعْوَرٌ مِنْ سَالِمٍ مُمَائِلَتُهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ وَغَيْرِهَا ) أى المائلة ( فَنِصْفُ دِيَّةٍ فَقَطْ فِي مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَمَا عَيْنِي السَّالِمِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيَّةِ ، وَإِنْ قُبِعَتْ سِنَّ ) وردت ( فَشُبَّتْ فَالْقَوْدُ ) فى العمد ( وَفِي الْخَطَا كَدِيَّةٍ الْخَطَا ) غيرها ( وَالِاسْتِيفَاءُ لِلْعَاصِبِ كَالْوَلَاءِ ) والنكاح

في الترتيب<sup>(١)</sup> (إِلَّا الْجَدَّ) الأدنى (وَالْإِخْوَةَ قَسِيَّانَ) هنا (وَيُخْلِفُ) الجَدُّ في القسامة مع الإخوة (الثَّلَاثَ) لأنه إرثه (وَهَلْ إِلَّا فِي الْعَمْدِ فَسَكَأَخِرَ) ولو زادوا على اثنين لأنه ليس بمال ابتداء (تَأْوِيَانِ) وَانْتَظَرَ غَائِبٌ لَمْ يَتَعَمَّدْ غَيْبَتَهُ) إذا أراد من في درجته القتل فقد يغفو ذلك (وَمُعْنَى وَمُسَبَّرَمٌ) البرسام ورم في الرأس يثقل منه الدماغ (لَا مُطَبَّقٌ) وإلا انتظر (وصغيرٌ) لَمْ يَتَوَقَّفِ الثُّبُوتُ عَلَيْهِ) وإلا انتظر كما سيقول (وَالنِّسَاءُ) عطف على العاصب (إِنْ وَرِثْنِ) خرج العمت والخالات (وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَاصِبٌ) وإلا فهو، وأفهم أنهم في محل عصبة فخرج الزوجات والأخوات للأُم والجدات لها (وَالسُّكُلُ) من النساء والعاصب غير المساوي (الْقَتْلُ وَلَا عَفْوٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ) ولو بعضاً من كل فريق كما سيأتى (كَأَنَّ حُزْنَ الْمِيرَاثِ) تشبيهه في قوله ولكل القتل (وَتَبَّتْ بِقَسَامَةٍ) وإلا فلا كلام للعصبة (وَالْوَارِثُ) غير زوج (كَمُورَتِهِ) من الأولياء ولا يضر في وراثات الولي مساوات عاصب (وَالصَّغِيرُ إِنْ عَفَا نَصِبُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْ لِيَهُ النُّظْرُ فِي الْقَتْلِ وَالدِّيَةُ كَامِلَةٌ) حيث قتل مورثه (كَقَطْعِ يَدِهِ) أى الصغير فينظر الأصلح من القصاص والعقل (إِلَّا لِعُسْرِ) استثناء من قوله الدية كاملة (فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ) أى الصغير (فَلِعَاصِبِهِ) والولاية انقطعت بموته (وَالْأَحَبُّ أَخْذُ الْمَالِ فِي عَبْدِهِ) إذ لا منفعة له في القود (وَيَتَمَصُّ مَنْ يَعْرِفُ) بالموسى لا بما جنى به كما فى ح (يَأْجُرُهُ الْمُسْتَحِقُّ وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ فَقَطُّ لِلْوَكِيلِ وَنَهَى عَنِ الْعَبَثِ وَأُخِّرَ) مادون النفس لِبَرْدٍ وَحَرٍّ كَلْبَرُءٍ) من مرض أو قصاص آخر (كَدِيَّةٍ الْخَطَا) تؤخر

(١) اشارة الى قول هج :

بنسل وإبساء ولاء جنازة  
نسكاح أخا وابناً على الجد قدم  
وعقل ووسطه يباب حضانة  
وسوء مم الآباء في الارث والدم

للبرء (وَلَوْ كِبَاءَةً) مما فيه شيء مقرر لاحتمال السريان للنفس (وَ) تؤخر عقوبة (الْحَامِلُ وَإِنْ يَجْرِحُ مُحِيفٍ) إِنْ ثَبِتَ حَمْلُهَا بِتَحْرُكٍ (لَا يَدْعَوَاهَا وَحُبِسَتْ كَالْحَدِّ) تحبس له ككل من آخر (وَالْمَرْضِعُ لَوْ جُودَ مَرْضِعٍ) غيرها أو الفطام (وَ) تؤخر (الْمَوْلَاةُ فِي الْأَطْرَافِ) مع الخوف (كَحَدِّينَ لِلَّهِ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِمَا) وكذا غيره إلا أن يعدد فالقرعة (وَبَدِئَ بِأَشَدِّهِمْ يُخَفُّ لَا) يؤخر (بِدُخُولِ الْحَرَمِ) بل هو أولى بإقامة الحدود فيه ولو على محرم (وَسَقَطَ) القصاص (إِنْ عَفَا رَجُلٌ كَالْبَاقِي) أو أولى (وَالْبِنْتُ) وبنت الابن (أَوْ لَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَفْوٍ) ولا شيء للأخت (وَصِدِّهَا وَإِنْ عَفَتْ بِنْتُ مَنْ بَنَاتٍ نَظَرَ الْحَاكِمُ) في الأصوب ككل أنثى من مستويات (وَفِي رِجَالٍ وَنِسَاءٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِهِمَا أَوْ بِيَعُضِهِمَا) فالفرق يستقل بالقتل لا العفو (وَمَهْمَا أَسْقَطَ التَّبَعُ فَلَمْ يَبْقَ) ممن له التكلم أو مصاحب لمن له التكلم كأحد الولدين أو معها بنت بخلاف الزجين والأخت مع البنت (نَصَبُهُ مِنْ دِيَةِ عَمِّهِ كَارِئِهِ وَلَوْ قِسْطًا مِنْ نَفْسِهِ) حيث كان يستقل بالعفو وإلا فلا بد من بعض الفريق (وَارِثُهُ كَالْمَالِ) في الجملة فلا يرد الزوجان كما سبق ولا يضر وارثات الولى مساواة عاصب بخلاف الأصلية كما مر (وَجَازَ صَلَاحُهُ فِي عَمِّهِ بِأَقْلٍ) من الدية (وَأَكْثَرُ وَالْخَطَأِ كَبَيْعِ الدِّينِ) وهو الدية فيمتنع بدين ويعين للنسيئة وبأق لضع وتعجل وبأكثر أبعد للسلف بزيادة ويجوز حيث لا مانع (وَلَا يَمْضِي) صلح الجاني (عَلَى عَاقِلَةٍ كَعَكْسِهِ) لا يلزمه صلحها (فَإِنْ عَفَا) المجنى عليه خطأ (فَوَصِيَّةٌ) يلزم الثلث (وَتَدْخُلُ الْوَصَايَا فِيهِ) أى فى واجب الخطأ (وَإِنْ بَعْدَ سَبْعِيهَا) أى الجناية وحقه قبل فلذا ضبط بعد ماضياً أى فى المستقبل كانت الوصية بمعين (أَوْ بِثُلْثِهِ أَوْ بِشَيْءٍ) غير معين وكان يكفى عن هذا إطلاق الوصايا (إِذَا عَاشَ بَعْدَهَا) أى الوصية (مَا يُمَكِّنُهُ



التَّغْيِيرُ فَلَمْ يُغَيَّرْ) وإلا لم تدخل فيما تأخر سببه عنها (بِخِلَافِ الْعَمْدِ) فلا تدخل فيه الوصايا (إِلَّا أَنْ يُنْذِرَ مَقْتَلَهُ وَيُقْبَلَ وَارِثُهُ الدِّيَّةَ وَعَلِمَ بِقَبُولِهِ) وَإِنْ عَفَا عَنْ جُرْحِهِ أَوْ صَالِحَ فَمَاتَ فَلَاؤُ لِيَأَيَّهِ التَّمَامَةُ وَالْقَتْلُ وَرَجَعَ الْجَانِي فِيمَا أُخِذَ مِنْهُ) وهل ولو صالح عنه وعما يؤول إليه خلاف مر في الصلح (وَالْقَاتِلُ الْإِسْتِخْلَافُ عَلَى الْعَفْوِ فَإِنْ نَمَكَلَ) الْوَلِي (حَلَفَ) الْجَانِي عَلَى الْعَفْوِ مِمَّا (وَاحِدَةً وَبَرَى) <sup>(١)</sup> وَتُلَوَّمُ لَهُ فِي بَيْنَتِهِ الْغَائِبَةِ) بالعفو بعد حلفه أن له بينة غائبة (وَقُتِلَ) <sup>(٢)</sup> بِمَا قَتَلَ وَلَوْ نَارًا لَا يَحْمَرُّ وَلَوْ أَطِ وَسَحَرٍ وَمَا يَطُولُ) فَبِالسَّيْفِ (وَهَلْ وَالسُّمُّ) أَيْضًا بِالْعَيْفِ (أَوْ يُجْتَهَدُ فِي قَدْرِهِ) الْقَاتِلُ (تَأْوِيلَانِ) <sup>(٣)</sup> فَيُفَرَّقُ وَيُخْنَقُ وَيُجَجَرُّ وَضُرِبَ بِالْعَصَى لِلْمَوْتِ كَذِي عَصَوَيْنِ) قتل بهما فيضرب بالعصى للموت ولا يعتبر العدد (وَمُسْكَنَ مُسْتَحَقٍّ مِنَ السَّيْفِ مُطْلَقًا) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (وَأَنْدَرَجَ طَرَفٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَإِنْ لَغِيَرِهِ) أَيْ الْجَنَى عَلَيْهِ (لَمْ يَقْصِدْ مُثْلَةً) شَرَطَ فِيهَا قَبْلَ الْمُبَالِغَةِ وَيَنْدَرَجُ مَا بَعْدَهَا مُطَاقًا كَذَا فِي حَشٍّ (كَالْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ) تَنْدَرَجُ مَا لَمْ يَقْصِدْ الْمُثْلَةَ (وَدِيَّةُ الْخَطَا عَلَى الْبَادِي) <sup>(٤)</sup> مُحْمَسَةٌ بِنَتْ مُحَاضٍ وَوَلَدُ الْأَبْنِ) ذَكَرَ وَأُنْثَى (وَحَقَّةٌ وَجَذَاعَةٌ) بِالسُّوِيَةِ (وَرُبُعَةٌ فِي الْعَمْدِ) حَالَةٌ مِنْ مَالِهِ (مَحْذَفُ ابْنِ الْأَبْنِ وَثُلُثٌ فِي الْأَبِ وَلَوْ مُحْجُوسِيًّا فِي عَمْدٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ) بَأَن لَا يَقْصِدُ إِزْهَاقَ (كَبَجْرَحِهِ) أَيْ الْعَمْدَ تَشْبِيهِهُ فِي التَّغْلِيظِ عَلَى الْأَبِ وَغَيْرِهِ (بِثَلَاثِينَ حَقَّةً

(١) استشكل ابن عاشر والمناوي توجيهه اليين بمجرد الدعوى ها مع قولهم : كل دعوى لا تثبت إلا بمدين فلا يمين بمجردا وعدوا منها العفو . وهو استشكل قوى .

(٢) حيث ثبت القتل بينة أو اعتراف أما لو ثبت بقبامة فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد .

(٣) أظهرهما الأول .

(٤) ساكن البادية .

وُثْلَاثَيْنَ جَدَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً) بكسر اللام حوامل (يَلَا حَدَّ سِنٍ) بيبا<sup>١</sup>  
 للتغليظ على الأب (وَعَلَى الشَّامِيِّ وَالْمِصْرِيِّ وَالتَّغْرِبِيِّ أَلْفُ دِينَارٍ وَعَلَى  
 الْعِرَاقِيِّ<sup>(١)</sup> اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ) ولا يزداد (إِلَّا فِي الْمُثَلَّثَةِ فَيُزَادُ بِنِسْبَةِ  
 مَا بَيْنَ الدَّيْتَيْنِ) أى ينسب ما زادته قيمة المثلثة على الخمسة لقيمة الخمسة  
 وبذلك النسبة يزداد ولا يغلف في الذهب والفضة بالتربيع (وَالْكِتَابِيُّ) فى الزمة  
 (وَالْمُعَاهِدُ) بأمان مثلاً ولو حذفه صح (نِصْفُهُ) أى المسلم (وَالْمَجْمُوعِيُّ)  
 المعصوم (وَالْمُرْتَدُّ ثُلُثُ خُمْسٍ وَأُنْشَى كُلُّ كَنْصِفِهِ وَفِي الرَّقِيقِ) ولو أم ولد  
 (قِيمَتُهُ) قنسا (وَأِنْ زَادَتْ) على الدية (وَفِي الْجَنِينِ وَإِنْ عَلَقَتْ) دماً مجتمعاً  
 لا يذوبه الماء الحار (عَشْرُ) واجب (أُمُّهُ وَلَوْ أُمَةً) من غير سيدها (نَقْدًا أَوْ  
 غُرَّةً عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً نَسَاوِيهِ) أى العشر ائفرت ليصح التفريق<sup>(٢)</sup> (وَالْأُمَةُ  
 مِنْ سَيِّدِهَا وَالتَّصْرَانِيَّةُ الْحُرَّةُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ كَالْحُرَّةِ) المسلمة فى الثانى  
 ومن دين سيدها فى الأول (إِنْ زَانَهَا كُلُّهُ حَيَّةً) وإلا فالعبرة بها (إِلَّا أَنْ  
 يَحْبَى فَالْدِّيَّةُ بِتَسَامَةٍ وَلَوْ مَاتَ عَاجِلًا) أو ماتت أيضاً فديتان (وَأِنْ تَعَمَّدَهُ  
 بِفَرْسٍ ظَهْرٍ أَوْ بَطْنٍ أَوْ رَأْسٍ) لأن الأبهى بها متصل بالقلب (فَفِي الْقَصَاصِ  
 خِلَافٌ) أرجحه القصاص فى الأولين بقسامة من غير الأب وعدمه فى الأخير  
 (وَتَعَدَّدَ الْوُجُوبُ بِتَعَدُّدِهِ) أى الجنين وتحمل العاقلة خطأ بلغ ثلث الجاني أو  
 أو المرأة (وَوُرِثَتْ) الغرة (عَلَى الْفَرَائِضِ وَفِي الْجُرْحِ) حيث لا قصاص  
 (حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ نَقْصَانِ الْجَنَائَةِ إِذَا بَرِيَ مِنْ قِيَمَتِهِ) متعلق بنقصان

(١) والفارسي والخراساني أيضاً ما لم يقبل الذهب عندهم فنه والمجازي مثل المصري فى قول أصيب والظاهر كما قال الباجي أن ينظر إلى غالب الأحوال فى البلاد وإذ لم توجد الإبل أو الذهب أو الفضة فهل يؤخذ بدلها بقر أو غنم أو عروم خلاف .  
 (٢) بينها وبين أمها وحدها الإنفلس سبع سنين .

(عَبْدًا فَرَضًا مِنَ الدِّيَةِ) متملق بنسبة (كَجَنْزِينَ الْبَهِيمَةِ) تعبیه فی الحکومة  
لنقص الأم مع قيمته إن نزل حياً (إِلَّا الْجَائِفَةَ وَالْأَمَّةَ فَشُلْتُ) كالدامغة (وَالْمَوْخِجَةَ  
فَنِصْفُ عَشْرِ) استثناء من قوله في الجراح حكومة (وَالْمُنْقَلَةَ وَالْهَاشِمَةَ) كاسرة  
العظم قيل هي المنقلة (فَعُشْرٌ وَنِصْفُهُ وَإِنْ يَشَيْنَ فِيْهِنَّ) يستثنى منه الموضحة فيزداد  
لشئها حكومة على المشهور (إِنْ كُنَّ بِرَأْسٍ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى) في غير الجائفة  
لأنها ثقب الظهر أو البطن (وَالنَّيْمَةَ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَةِ) فيؤخذ المقدر منها (وَالْإِلَّا)  
تكن برأس أو لحي (فَلَا تَقْدِيرَ) بل حكومة (وَتَعَدَّدُ الْوَاجِبُ بِجَائِفَةٍ نَفَذَتْ  
كَتَعَدَّدِ الْمَوْخِجَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْأَمَّةِ إِنْ لَمْ تَنْصَلْ) بأن سد اللحم في البين (وَالْإِلَّا)  
بأن اتصلت (فَلَا) تعدد (وَإِنْ يَفُورُ فِي ضَرْبَاتٍ) الباء للظرفية وفي للسببية  
(وَالدِّيَةُ فِي الْعَقْلِ أَوْ السَّمْعِ أَوْ الْبَصَرِ أَوْ النُّطْقِ أَوْ الصَّوْتِ) الساذج  
(أَوْ الذُّوقِ) كالشم والشفقين وفي عظم الصدر قولان (أَوْ قُوَّةِ الْجَمَاعِ أَوْ  
نَسْلِهِ أَوْ تَجَدُّدِهِ أَوْ تَبَرُّصِهِ أَوْ تَسْوِيْدِهِ أَوْ قِيَامِهِ وَجُلُوسِهِ) أو القيام وحده  
وفي الجلوس وحده حكومة (أَوْ الْأَذْنَيْنِ) المعتمد حكومة حيث بقي السمع  
(أَوْ الشَّوْصَى) جلد الرأس (أَوْ الْعَيْنَيْنِ أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلسَّنَةِ بِخِلَافِ كُلِّ  
زَوْجٍ فَإِنَّ فِي أَحَدِهَا نِصْفَهُ وَفِي الْيَدَيْنِ وَفِي الرَّجْلَيْنِ وَمَارِنْ الْأَنْفِ وَالْحَشْفَةِ  
وَفِي بَعْضِهَا بِحَسَابِهَا مِنْهُمَا لَا مِنْ أَصْلِهَا) أى الأنف أو الذکر (وَفِي الْأَنْثَيْنِ  
مُطْلَقًا) سلا أو قطعاً أو رضاً مع الذکر أولاً (وَفِي ذَكَرِ الْعَيْنِ قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>)  
بالدية والحكومة والخنثى نصف دية ونصف حكومة (وَفِي شَفْرِى الْمَرْأَةِ إِنْ  
بَدَا الْعَظْمُ وَفِي ثَدْيَيْهَا أَوْ حَلَسَتْهَا إِنْ بَطَلَ اللَّابَنُ وَاسْتَوْنِي بِالصَّغِيرَةِ وَسِنَّ  
الصَّغِيرِ لَمْ يُغْفَرْ لِلْإِيَّاسِ كَالْقَوْدِ) تشبيه في الاستيناء (وَالْإِلَّا) بأن أيس  
قبل سنة في السن (انْتَظَرَ سَنَةً) فالمراد الأبعد (وَسَقَطَا) أى الدية والقود (إِنْ

عَادَتْ وَوُورَثًا إِنْ مَاتَ وَفِي عَوْدِ السَّنِّ أَصْفَرَ بِحِسَابِهَا ) وأكبر حكومة في  
الجمال ( وَجَرَّبَ الْعَقْلُ بِالْخَلَوَاتِ ) بالتجسس والمدعى الأولياء ( وَالسَّمْعُ بَأَنْ  
يُصَاحُ مِنْ أَمَا كِنْ مُخْتَلِفَةٍ مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ وَنُسَبَ لِسَمْعِهِ الْآخِرِ وَإِلَّا )  
بأن ادعى الذهاب منهما ( فَسَمْعٌ وَسَطٌ ) ينسب إليه ( وَلَهُ نِسْبَتُهُ إِنْ حَلَفَ  
وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ وَإِلَّا ) يحذف أو اختار بيناً في الجهات ( فَهَذَرٌ وَالْبَصَرُ  
بِإِغْلَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ ) في تبديل الأماكن والنسبة ( وَالشَّمُّ بِرَأْيِهِ  
حَادَّةٌ وَالنُّطْقُ بِالسَّكَلَامِ ) أى مكالمته ( اجْتِهَادًا وَالدُّوقُ بِالْمَقَرِّ ) بكسر القاف  
المر ( وَصُدُقٌ مَدْعَى ذَهَابِ الْجَمِيعِ بِيَمِينٍ ) ويختبر إن أمكن ( وَالضَّعِيفُ  
مِنْ عَيْنٍ وَرَجُلٍ وَنَحْوِهَا خَلْقَةٌ ) أو لكبر كما سبق ( كَغَيْرِهِ وَكَذَا الْمَجْنِيُّ  
عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلًا ) فإن أخذه أو تركه باختياره فبحسابه كما سبق ( وَفِي  
لِسَانِ النَّاطِقِ ) عطف على ما فيه الدية ( وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ النُّطْقَ مَا قَطَعَهُ فَحُكُومَةٌ  
كَلِّسَانِ الْأَخْرَسِ وَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالسَّاعِدِ وَالْيَتَى الْمَرَأَةِ ) كالرجل ( وَسِنْ  
مُضْطَرِبَةٍ جِدًّا وَعَسِيبٍ ذَكَرٍ بَعْدَ الْحَشْفَةِ وَحَاجِبٍ أَوْ هُدْبٍ ) ولحية ( وَظُفْرٍ  
وَفِيهِ الْقِصَاصُ وَإِفْضَاءٌ ) واستظهر في توضيحه القول بالدية بالأولى من الشفرين  
( وَلَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبَسْكَارَةِ إِلَّا بِأَصْبَغِهِ فَلَا تَنْدَرِجُ )  
لغير الزوج ولا له إن طلق قبل البناء (١١) ( وَفِي كُلِّ أَصْبَغٍ عَشْرٌ ) بضم العين  
أشمل ( وَالْأَنْمَلَةُ ثَلَاثَةٌ إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ فَنِصْفُهُ وَفِي الْأَصْبَغِ الزَّائِدِ الْقَوِيَّةِ  
عَشْرٌ إِنْ انْفَرَدَتْ ) لامفهوم له وكأنه راجع المفهوم أى وفي غير القوية حكومة  
إِنْ أَفْرَدَتْ وَإِلَانْدَرَجَتْ ( وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ ) بفتح الخاء ( وَإِنْ صَوْدَاءُ بَقْلَعٍ  
أَوْ أَسْوَدَادٍ أَوْ بِهِمَا أَوْ بِمُحْمَرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ إِنْ كَانَا عُرْفًا كَالسَّوَادِ وَبِاضْطَرَابِهَا  
جِدًّا وَإِنْ ثَبَتَتْ لِكَبِيرٍ قَبْلَ أَخْذِ عَقْلِهَا أَخْذَهُ ) كما سبق ( كَالْجِرَاحَاتِ

(١) بل يلزمه أَرَشُ الْبَكَارَةِ مع نصف الصداق فان امسكها فلا شئ عليه . وإزالة البكارة  
بالأصبع حرام فيؤدب الزوج عليه اه دردير .

الأربع) الموضحة والمنقطة والجائفة والآمة (وَرُدَّ فِي عَوْدِ الْبَصَرِ وَقُوَّةِ الْجَمَاعِ وَمَنْفَعَةِ اللَّيْنِ وَفِي الْأُذُنِ إِنْ تُبَدَّتْ تَأْوِيلَانِ) وكذا يرد الأرض بعود السمع (وَتَعَدَّتْ) الدية (بِتَعَدُّدِهَا) أى الجنائية (إِلَّا الْمَنْفَعَةَ بِمَحَلِّهَا) كالأذن والسمع، ولا تندرج قوة الجماع فى الصلب ولا العقل فى الرأس (وَسَاوَتْ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِمْلُثَ دِيَّتِهِ) بخروج الغاية (فَتَرْجِعُ لِدِيَّتِهَا وَضُمَّ مُتَّحِدُ الْفِعْلِ أَوْ فِي حُكْمِهِ) الفور (أَوْ لِلْحَلِّ فِي الْأَصَابِعِ) فإذا قطع لها من يد ثلاثة فتلاثون ثم الاصبع من تلك اليد بخمس ومن غيرها بعشر (لَا الْأَسْنَانُ وَالْمَوَاضِحُ وَالْمَنَاقِلُ) فلا تضم باتحاد المحل مع التراخي (و) لا (عَمْدٌ لِخَطَاٍ وَإِنْ عَفَتْ) المرأة (وَنَجِمَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ اِخْطَاءً بِلَا اعْتِرَافٍ) وبه على المعترف حالة ولو عدلا مأمونا خلافاً للشيخ شرف الدين<sup>(١)</sup> (عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ دِيَّةِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ وَدِيَّةٌ غُلْظَتْ) عطف خاص (وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهِ) أى العضو (إِلَّا مَا لَا يَقْتَضُ مِنْهُ مِنَ الْجَرَاحِ لِاتِّلَافِهِ فَعَلَيْهَا) إذا بلغ الثلث (وَهِيَ الْعَصَبَةُ وَبُذَيَّ الدِّيَّوَانِ إِنْ أُعْطُوا ثُمَّ يَهَا) فى (ر) وأقره بن تضعيف القول بأن الديوان عاقلة وإمدا المعول عليه القبيلة (الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ، ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ، ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ، ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا) قيد فى جميع الترتيب السابق (وَالْأَقْرَبُ أَهْلُ دِيْنِهِ) لا يهودى عن نصرانى مثلاً (وَضُمَّ كَكُورٍ مِضْرٍ) كالبلد الواحد (وَالصُّلْحَى أَهْلُ صُلْحِهِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَالٍ يَضُرُّ وَعَمِلَ عَنْ صَبِيٍّ) ولو تعمد (وَيَجْنُونَ وَامْرَأَةٌ وَقَتِيرٌ وَغَارِمٌ) عطف خاص (وَلَا يَعْقِلُونَ) ولا أنفسهم على الأرجح<sup>(٢)</sup> (وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لَا إِنْ قَدِمَ

(١) الطخيشى .

(٢) كما فى بن خلافاً لبقى فى أنهم يعقلون عن أنفسهم .

غَائِبٌ) بَعْدَهُ<sup>(١)</sup> (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِعُسْرِهِ أَوْ مَوْتِهِ) بل يحل كبقية الديون  
(وَلَا دُخُولَ اِبْدَوِيٍّ مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مِصْرِيٍّ مُطْلَقًا) (ولو اتفقا في  
البدو والحضر) (الْكَامِلَةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ تَحِلُّ بِأَوَاخِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ  
وَالثُلُثُ وَالثَّلَاثَانِ بِالنِّسْبَةِ ، وَنُجْمٌ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالتَّمْلِيثِ)  
كل ثلث في سنة (ثُمَّ لِلزَّائِدِ) وهو السدس في الأول ونصفه في الثاني (سَنَةً)  
وفي حش للمعتمد أن كل ربع في سنة فيهما (وَحُكْمُهُمَا وَجَبَ عَلَى عَوَاقِلِ الْجَنَائِيَةِ  
وَاحِدَةً) (بأن اشترك أشخاص (كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ) تقسم الدية على العوالم  
ونصيب كل عاقلة في ثلاث سنين ولو قل أو اختلف جنسه (كَمَعْدُدِ الْجَنَائِيَّاتِ عَلَيْهَا)  
فتعزم جميع الجنائيات في ثلاث سنين كالجناية الواحدة (وَهَلْ حَدُّهَا) الذي إذا حصل  
من الأقرب لم يؤخذ مما بعده (سَبْعُ مِائَةٍ أَوْ الزَّائِدِ) يَنْبَغُ (عَلَى أَلْفٍ قَوْلَانِ<sup>(٢)</sup>  
وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا) لأن الكفارة من خطاب الوضع  
(أَوْ شَرِيكًا) ويؤخذ من (ح) ترجيح أنهما إذا انتبها فوجدا الطفل ميتًا بينهما  
لا شيء عليهما (إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً عَتَقُ رَقَبَةً وَلَعَجَزَهَا شَهْرًا  
كَالظَّهَارِ) فيهما (لَا) إِنْ قَتَلَ (صَائِلًا وَ) لَا كَفَارَةَ مِنْ مَالٍ (قَاتِلِ نَفْسِهِ كَدَيْتِهِ)  
في الاتقاء (وَنُدِبَتْ فِي جَنَيْنٍ وَرَقِيقٍ) لغيره (وَعَمْدٍ وَعَمْدٍ) لَهُ (وَذَمِيٍّ وَعَلَيْهِ)  
أَي قَاتِلِ الْعَمْدِ (مُطْلَقًا) كَأَنَّ الْمَقْتُولَ مِنْ كَانَ (جُلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ حَبْسُ سَنَةٍ) بِالتَّغْرِيبِ  
(وَلِنْ يَقْتُلَ مَجْجُوسِيٍّ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ نَكُولِ الْمُدَّعَى عَلَى ذِي اللَّوْثِ وَحَلْفِهِ) أَي

(١) فلا توزع عليه الدية أى لا يضرب عليه نصيبه منها .

(٢) وروى البايجى : لا حد لمن تقسم عليهم الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد فهذا  
قول ثالث ، رظاهر ابن عرفة أنه المذهب لبعديه به ، وهو الظاهر لأنه لم يرد بتعدد  
التعدد دليل .

ذی اللوث فیجلد نظراً للوث ( وَالْقَسَامَةُ سَبِيهَا قَتْلُ الْحُرِّ السَّلِمِ كَانَ يَقُولُ  
بِالسَّيْفِ حُرٌّ مُسْلِمٌ قَتَلَنِي فَلَانٌ وَلَوْ خَطَاً أَوْ مَسْخُوطاً ) فاسقاً ( عَلَى وَرْعٍ أَوْ  
وَلَدًا عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا إِنْ كَانَ جُرْحٌ ) أو أثر ضرب  
لأن المشهور إلغاء التدمية البيضاء<sup>(١)</sup> ( أَوْ أَطَاقَ ) المقتول فلم يبين أعمداً أم خطأ  
( وَبَيَّنُوا ) هم معتمدين على القرائن ( لَا ) إِنْ ( خَالَفُوا ) بأن قال عمداً فقالوا  
خطأً أو عكسه ( وَلَا يَقْبَلُ رُجُوعُهُمْ ) له ( وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ عَمْدًا وَبَعْضُ  
لَا نَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا فَلَهِ الْخَلْفُ وَأَخَذُ نَصِيْبِهِ ) فلا يضره  
قول البعض لا نعلم ولا نكولهم ( وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيْهَا ) أى العمد والخطأ ( وَاسْتَوَوْا  
خَلَفَ كُلُّهُمَا لِلْجَمِيعِ دِيَّةُ الْخَطَا وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنُكُولِ غَيْرِهِمْ )  
لأنهم تابعون ويدخلون في حصّة من حلف من مدعى الخطأ ( وَكَشَاهِدِينَ يَجْرَحُ  
أَوْ ضَرَبَ مُطْلَقًا ) عمداً أو خطأ ( وَبِإِقْرَارِ الْمُقْتُولِ ) بالجرح والضرب ( فِي  
الْعَمْدِ وَالْخَطَا ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ ) شرط في المعاينة وإلا لم يحتج لقسامة أما الإقرار  
فلا بد من قسامة ولو لم يتأخر لأنه دعوى ( يُقْسِمُ كَيْنَ ضَرَبَهُ مَاتَ شَاهِدًا بِذَلِكَ  
مُطْلَقًا ) أى بالمعاينة عمداً وخطأ والمرأتان كالعدل ويزاد في القسامة لقد ضربه ( إِنْ  
ثَبَتَ لِلْمَوْتِ ) في الجميع ( أَوْ بِإِقْرَارِ الْمُقْتُولِ عَمْدًا ) وفي الخطأ لا بد من عدلين  
لأن المقتول كالشاهد على العاقلة بالدية فلا ينقل عنه إلا اثنان والإطلاق كالخطأ  
( كَبِإِقْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ ) بالمعاينة ( مُطْلَقًا ) عمداً أو خطأ وهذا من تكرار  
اللوث ( أَوْ إِقْرَارِ الْقَاتِلِ فِي الْخَطَا فَقَطُّ بِشَاهِدٍ ) بالمعاينة فالباء بمعنى مع ( وَإِنْ  
اِخْتَلَفَ شَاهِدَاهُ ) أى القتل ولو في كفيته وإن لم يلزمهم أن يبينوها ابتداء  
( بَطَلَ وَكَالْعَدْلِ فَقَطُّ فِي مُعَايَنَةِ الْقَتْلِ ) كما سبق ( أَوْ يَرَاهُ يَتَشَحَّطُ فِي

(١) هي ألا يكون به أثر جرح أو ضرب وعكسها هي التدمية الحمراء . عمل بها المالكية وألغاه كثير من العلماء .

ذَمِّهِ وَالْمُتَمِّهِمْ تَرْبَةً عَلَيْهِ آثَارُهُ) أَيْ الْقَتْلُ (وَوَجِبَتْ وَإِنْ تَعَدَّدَ اللَّوْثُ) فلا يغني تعدده عنها (وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ بِتَرْبَةٍ قَوْمٍ) يطرقتها غيرهم (أَوْ دَارِهِمْ وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ قُتِلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ اسْتَحْلَفَ كُلُّ خَمْسِينَ وَلَدِيَّةٌ عَلَيْهِمْ) إِذَا حَلَفُوا كُلُّهُمْ أَوْ نَكَلُوا كُلَّهُمْ (أَوْ عَلَى مَنْ نَكَلَ بِإِلَاقَسَامَةٍ وَإِنْ انْفَصَلَتْ بُعَاةٌ عَنْ قَتْلٍ وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ قَبْلَ لَاقَسَامَةٍ وَلَا قَوْدَ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ تَذْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ (أَوْ عَنْ الشَّاهِدِ فَقَطْ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ تَأَوَّلُوا قَهْدَرٌ كَرَزَ احِفَةٍ عَلَى دَافِعَةٍ) فَمِ الزَّاحِفَةِ هَدْرٌ (وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا مُتَوَالِيَةً) فِي بَنٍ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَيْدِ التَّوَالِيِ لِغَيْرِ ابْنِ شَاسٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ (بَتًّا) فَلَا يَكْفِي لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ غَيْرَهُ قَتْلَهُ وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ (وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يَحْلِفُهَا فِي الْخَطَايَا مَنْ يَرِثُ وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجَبَتْ الْيَمِينُ) عِنْدَ الْمَشَاحَةِ (عَلَى أَكْثَرِ كَسْرِهَا) وَلَوْ فِي أَقَلِّ النَّصِيبِينَ (وَالْإِلَّا) اسْتَوَى الْكُسْرُ (فَعَلَى الْجَمْعِ) وَلَا يَضُرُّ زِيَادَتُهَا عَلَى خَمْسِينَ (وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَهَا) فَيَحْلِفُ الْحَاضِرُ الْكُلَّ وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ (وَإِنْ نَكَلُوا أَوْ بَعْضٌ حَلَفَ الْقَلِيلَةَ) كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينًا (وَمَنْ نَكَلَ فَخَصَّتْهُ) لَهَا كَالِابْنِ وَغَيْرِهَا الْكَالُ يَحْلِفُ جَمِيعُ الْقَسَامَةِ وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَحْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقَلُّ مِنْ رَجَائِنِ عَصَبَةٍ) مِنَ النَّسَبِ (وَالْإِلَّا فَوَالِي) أَعْلَوْنَ (وَالْوَالِي) وَوَجِبَ إِنْ انْفَرَدَ (الِاسْتِعَاةُ بِعَاصِيِهِ) وَلَوْ أَجْنَبِيًّا مِنَ الْمَقْتُولِ كَالْعَمِّ فِي دَمِ الْأُمِّ (وَالْوَالِي قَطْنٌ) لَا الْمَعِينُ نَعَمْ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى مَعِينٍ آخَرَ (حَلَفُ الْأَكْثَرِ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزَعَتْ) عَلَى الرُّؤْسِ فِي الْعَمْدِ (وَاجْتَزَىءَ بِاثْنَتَيْنِ طَاءً مِنْ أَكْثَرٍ) لَمْ يَنْكُلُوا (وَنُكُولُ الْمُعِينِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ) فَلَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِآخَرَ (بِخِلَافٍ غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُ) مِنَ الْمَقْتُولِ كَبْنِيٍّ عَمٍّ مَعَ تَسَاوِيِهِمْ (فُتِّرَدُ عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِمْ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ (فَيَحْلِفُ كُلُّ



أَخْسَيْنَ وَمَنْ نَكَلَ حُسْ حَتَّى يَحْلِفَ وَلَا اسْتِعَانَةً ) وقد رجح جوازها هنا أيضاً ( وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسِهِ بَطَلَ ) كالنكول والموضوع العمد والضمين للدم ( بِخِلَافِ عَفْوِهِ ) بعد القسامة ( فَلِلْبَاقِي نَصِيبُهُ مِنَ الدِّيَةِ ) وقبلها كالتكذيب ( وَلَا يُنْتَظَرُ صَغِيرُ بِخِلَافِ الْمُغَمَى وَالْمُبَرَّسَمِ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ ) راجع للصغير ( فَيَحْلِفُ الْكَبِيرُ حَصَّتُهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ ) ندباً وقد أنكره بعضهم فإذا بلغ حلف وثبت الدم ( وَوَجَبَ بِهَا الدِّيَةُ فِي الْخَطَا وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدٍ يُعَيَّنُ لَهَا ) فإن استوى فعلهم أقسموا على الكل واختاروا واحداً يقتلونه وأما في الخطأ فعلى عواقلهم ( وَمَنْ أَقَامَ شَاهِداً عَلَى جُرْحٍ وَقَتَلَ كَافِرٍ ) من مسلم ككافر خطأ ( أَوْ عَبْدٍ أَوْ جَنِينٍ حَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الدِّيَةَ ) ويقتص في الجرح بشاهد ودين كما سبق في المستحسنيات ( فَإِنْ نَكَلَ بَرِيءُ الْجَارِحِ <sup>(١)</sup> ) إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا حُسْ ) فان طال عوقب وهذا في جرح العمد وغرم أرش غيره ( فَلَوْ قَالَتْ دَيْ وَجَنِينِي عِنْدُ فُلَانٍ فَقِيهَا الْقِسَامَةُ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَهَلَ ) إذ لا يعتبر فيه لوها .

### ﴿ بَابٌ ﴾

( الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتِ الْإِمَامَ لِمَنْعِ حَقٍّ أَوْ لِيَحْلِفَ فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ وَإِنْ تَأَوَّلُوا كَالْكُفَّارِ ) فيندرون أولاً وتجب مساعدته على المسلمين ( وَلَا يُسْتَرْقُونَ وَلَا يُحْرَقُ شَجَرُهُمْ وَلَا تُرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بَارِمَاحٍ وَلَا يَدْعُوهُمْ بِمَالٍ وَاسْتَعِينَ بِمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ إِنْ احتجيجَ لَهُ ثُمَّ رُدَّ كَغَيْرِهِ وَإِنْ أُمِنُوا لَمْ يُتَبَّعْ مِنْهُمْ مُنْهَزِمُهُمْ وَلَا يُذَفُّ ) بالمعجمة والمهملة يجهز ( عَلَى جَرِيحِهِمْ وَكَرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ أَبِيهِ ) الباغى ( وَوَرثُهُ وَلَمْ يَضْمَنْ مُتَأَوِّلٌ أَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيهِ )

(١) لو عبر بالجاني لسكان أشمل .

أَيُّ الْمَتَاوَلِ ( وَحَدُّ أَقَامَهُ وَرَدَّ ذِي مَعَهُ لِذِمَّتِهِ وَصَحْنِ الْمَعَانِدِ النَّفْسَ وَالْمَالَ  
وَالذِّمِّيَّ مَعَهُ نَاقِضٌ ) إِلَّا أَنْ يَكْرَهُهُ (وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ) قَتَلَ الرَّجُلَ (كَارِجُلٍ)  
بَنَ مِنْ أَشَدَّتْ وَطْأَتُهُ وَجِبَتْ طَاعَتُهُ بِلاَ شَرْطٍ وَمَدَارِ الْبَابِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَفَاسِدِ  
وَارْتِكَابِ أَخْفِ الضَّرَرِينَ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

(الرَّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ) وَإِنْ صَبِيًّا وَلَا يَقْتُلُ قَبِيلَ بُلُوغِهِ (بَصْرِيحٌ أَوْ لَفْظٌ  
يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ كَالْقَاءِ مُصْحَفٍ <sup>(١)</sup> بِقَدْرِ وَشَدِّ زُنَّارٍ) مِيلًا <sup>(٢)</sup>  
لِلْكَفْرِ (وَسِخْرٍ) يَعْظَمُ بِهِ غَيْرُ الرَّبِّ وَتَنْسَبُ إِلَيْهِ الْمَقَادِيرُ وَفِي حِوَارِهِ بَنَ تَرْجِيحِ  
أَنَّهُ يَقْتُلُ مَطْلَقًا كَالزَّنْدِيقِ (وَقَوْلٌ يَقْدِمُ الْعَالَمَ أَوْ بَقَائِهِ) بِلاَ قِيَامَةٍ (أَوْ سَكَنٍ  
فِي ذَلِكَ أَوْ بِنَتَاوَلِ الْأَرْوَاحِ) مِنْ جِنْسٍ لَجِنْسٍ (أَوْ بِمَقُولِهِ فِي كُلِّ جِنْسٍ)  
مِنَ الْحَيَوَانَاتِ (نَذِيرٌ) نَبِيٌّ (أَوْ أَدْعَى شِرًّا كَمَا مَعَ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَوْ  
غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ (أَوْ) قَوْلُهُ (بِمُحَارَبَةِ نَبِيِّ أَوْ جَوْرٍ أَكْتَسَبَ النُّبُوَّةَ أَوْ  
أَدْعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ لِلسَّمَاءِ أَوْ يُعَايِقُ الْخُورَ أَوْ اسْتَحْلَلَ كَالشَّرْبِ <sup>(٣)</sup>) لَا بِأَمَانَةِ اللَّهِ  
كَافِرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ (أَيُّ الْكَفْرِ) وَاسْتَتَيْبَ ثَلَاثَةُ  
أَيَّامٍ بِلاَ جُوعٍ وَعَطَشٍ وَمُعَاقَبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ (يَعْنَى) وَإِنْ أَصْرَ عَلَى عَدَمِ  
التَّوْبَةِ (فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ) وَالثَّلَاثَةُ مِنْ يَوْمِ الثَّبُوتِ وَالنَّبِيُّ إِنْ سَبَقَ بِانْفِجَارِ  
(وَاسْتَبْرَأَتْ بِحَيْضَةٍ) إِنْ كَانَ لَهَا وَاطْمَأَنَّ وَإِنْ رَجَعِيَّةً (وَمَالُ الْعَبْدِ لِلسَّيِّدِ  
وَإِلَّا) بَأَنَّ كَانَ حُرًّا (فَقِيَ) مَالَهُ (وَبَقِيَ وَلَدُهُ) أَيْ الْمُرْتَدُّ (مُسْلِمًا) إِنْ أَطْلَعَ  
عَلَيْهِ (كَأَنَّ تَرِكَ) مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ فَلَا يَقْرَ عَلَى دِينِ أَبِيهِ (وَأُخِذَ مِنْهُ مَا جَنَى عَمْدًا

(١) أَوْ حَدِيثٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ ، وَمَنْ رَأَى وَرَقَةً مَطْرُوحَةً فِي الطَّرِيقِ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا كَتَبَ  
فِيهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ تَرْكُهَا فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا آيَةً أَوْ حَدِيثًا وَتَرَكَهَا مَطْرُوحَةً كَانَ رَدَّةً كَذَا فِي بَنَ .

(٢) أَمَّا لِيَا غَرَامَ وَالبَرِيَّةُ كَالزَّنَارِ إِنْ صَحَبَهَا دَخُولَ كَنِيسَةٍ . وَفَتَوَى مُحَمَّدٌ عَبْدَهُ بِبَابَةِ  
لِبَسِ الْبَرِيَّةِ مِنْ طَامَاتٍ شَوَاذَةٍ .

(٣) وَنَحْوُهُ مِمَّا عَلَّمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ

عَلَى عَبْدٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لِأَحَرٍّ مُسْلِمٍ) لَأَن حُدَّه الْقَتْلُ وَهُوَ يَقْتُلُ بَرْدَتَهُ (كَانَ هَرَبَ  
لِدَارِ الْحَرْبِ) نَعَمْ إِذَا رَجَعَ وَأَسْلَمَ اقْتَصَ (إِلَّا حَدَّ الْفِرْيَةِ) كَذَبَ الْقَذْفَ  
اسْتِثْنَاءً مَنْقُطَعٌ فَلَا يَسْقُطُ بِالْهَرَبِ حَيْثُ قَذَفَ بِيَلَادِ الْإِسْلَامِ (وَالْخَطَأُ) مِنَ الْمُرْتَدِّ  
(عَلَى بَيْتِ الْمَالِ كَأَخْذِهِ جِنَايَةً عَلَيْهِ وَإِنْ تَابَ فَمَا لَهُ لَهُ وَقُدِّرَ كَالْمُسْلِمِ فِيهِمَا)  
أَيُّ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ الصَّادِرَتَيْنِ مِنْهُ وَعَلَيْهِ مَجُوسِي إِنْ لَمْ يَتَّبَعَ (وَقُتِلَ الْمُسْتَسْرِ) <sup>(١)</sup>  
الزَّنْدِيقُ (بِلَا اسْتِثْنَاءٍ) يَعْنِي أَنَّ تَوْبَتَهُ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْقَتْلُ حَدًّا (إِلَّا أَنْ يَجِيءَ  
تَابًا وَمَالَهُ لَوَارِثُهُ) إِذَا تَابَ أَوْ أَنْكَرَ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ (وَقُبِلَ عُذْرُ مَنْ  
أَسْلَمَ وَقَالَ أَسْلَمْتُ عَنْ ضَيْقٍ إِنْ ظَهَرَ) عَذْرُهُ (كَأَنَّ تَوَضُّعًا وَصَلَّى وَأَعَادَ  
مَأْمُومُهُ) كَمَا سَبَقَ (وَأَدَّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَائِمِ) فَلَمَّا عَلِمَهَا  
كَرَهُ وَرَجَعَ (كَسَاحِرٍ ذِمِّيٍّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) فَيَنْقُضُ عَهْدَهُ  
(وَأَسْقَطَتْ صَلَاةً وَصِيَامًا وَزَكَاةً) إِلَّا أَنْ يَرْتَدَّ بِقَصْدِ ذَلِكَ وَنَحْوِهِ (وَحَجًّا  
تَقَدَّمَ) فَيُحْجِجُ آخَرَ (وَنَذْرًا وَيَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ بَعِثَتْنِي أَوْ ظَهَرَ إِحْصَانًا وَوَصِيَّةً  
قِيلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ <sup>(٢)</sup>) (لَا طَلَاقًا) وَلَا عَتَقًا وَوَقْفًا وَهَبَةً وَإِنْ ارْتَدَا بَعْدَ ثَلَاثِ  
ثُمَّ تَابَا حَلَّتْ لَهُ قَبْلَ زَوْجٍ <sup>(٣)</sup>) (وَلَا تَسْقُطُ رِدَّةُ مُحَلَّلٍ) إِحْلَالًا لِأَنَّهُ وَصَفَ  
فِي الْمَرَاةِ (بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرَاةِ) فَتَسْقُطُ إِحْلَالُهَا (وَأَقِرَّ كَافِرٌ انْتَقَلَ إِلَى الْكُفْرِ  
آخَرَ وَحُكِمَ بِإِسْلَامِ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ إِصْغَرَ أَوْ جُنُونََ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ فَقَطُّ)  
لَا أُمَّهُ وَجَدَهُ (كَأَنَّ مَيِّزَ إِلَّا الرَّاهِقَ وَالْمَتْرُوكَ) (بِأَنْ غَفَلَ عَنْهُ) (لَهَا) أَيُّ  
لِلْمَرَاهِقَةِ (فَلَا يُجْبَرُ بِقَتْلِ إِنْ امْتَنَعَ) نَعَمْ بَغْيُهُ (وَيُوقَفُ لِإِثْنِهِ) (لِلْبَلَاوِغِ  
وَلَا يَتَّبَعُ هُنَا إِسْلَامُهُ قَبْلَهُ) (وَلِإِسْلَامِ سَابِقِهِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ) فَيَتَّبَعُهُ  
حَسَّ الْعَوْلِ عَلَيْهِ جَبَرُ الْمَجُوسِيِّ وَنَوْ كَبِيرٌ دُونَ الْكَتَابِيِّ وَلَوْ صَغِيرًا (وَالْمُتَنَصِّرُ

(١) فَتَصَحَّ وَصِيَّتُهُ تَقْلَهُ الْمَوَاقِعُ عَنِ الْمَدُونَةِ وَأَقْرَبُ بَنٍ -

(٢) وَيُلْفَزُ بِهَا قِيلَ : طَلَّقَ إِسْرَافَتَهُ ثَلَاثًا وَحَلَّتْ قَبْلَ زَوْجٍ .

مِنْ كَاسِيرٍ) وتاجر ببلاد الحرب محمول (عَلَى الطَّوْعِ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ إِكْرَاهُهُ  
وَإِنْ سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكًا أَوْ عَرَضَ أَوْ لَعَنَهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ قَذَفَهُ أَوْ اسْتَحَفَّ  
بِحَقِّهِ أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ أَوْ أَلْحَقَ بِهِ تَقْصًا وَإِنْ فِي بَدَنِهِ أَوْ خَصَلَتِهِ أَوْ غَضَّ مِنْ  
مَرْتَبَتِهِ أَوْ وَفُورَ عَلَيْهِ أَوْ زَهْدِهِ أَوْ أَضَافَ لَهُ مَالًا يُجُوزُ عَلَيْهِ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ  
مَالًا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِّ) قيد لبيان الواقع (أَوْ قِيلَ لَهُ بِحَقِّ رَسُولِ  
اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ) لأنها مرسله لمن تلذغه (قِيلَ وَلَمْ يُسْتَمَبَّ  
حَدًّا) إِنْ تَاب (١) (إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ الْكَافِرُ) الأصلُ فلا يسقط بردة بعد توبته  
على أظهر ما في ح (وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُرْذَ ذَمُّهُ) مما يدل على أن القيد السابق  
لا مفهوم له (لِجَهْلٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ تَهَوُّرٍ) عدم ضبط في الكلام (وَفِيمَنْ قَالَ  
لَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لَصَلَّى أَوْ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ يُتِمُّونَ جَوَابًا  
لِتَتِمُّنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلَانِ (٢)  
بِالْقَتْلِ وَالنَّكَالِ) واستنَّيبَ فِي هُزْمِ) المعتمد يقتل مطلقاً (أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ  
أَوْ تَنْبَأَ إِلَّا أَنْ يُسِرَّ) النبوة فكل زنديق (على الأظهر) عند ابن رشد (وَأُدِّبَ  
اجْتِهَادًا فِي إِذْكَرُ) كَذَا ظَلَمًا (وَأَشْكُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَوْ سَمِنِي مَلَكٌ  
لَسَبَّيْتُهُ أَوْ يَا ابْنَ آلِفٍ كَلْبٍ أَوْ غَيْرَ بِالْفَقْرِ فَقَالَ تُعَيِّرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدْ رَعَى  
الْفَنَمَ أَوْ قَالَ لِعِضْبَانِ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٍ أَوْ مَالِكٍ أَوْ اسْتَشْهَدَ بِبَعْضِ  
جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةٌ لَهُ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ شَهَادَةُ إِتْقَانِهِ لَأَعْلَى التَّمَاثِيلِ) ولا  
شئ على المتأسي (كَانَ كُذِّبَتْ فَمَتَدَّ كُذُّبُوا أَوْ لَعَنَ الْعَرَبَ أَوْ بَنِي هَاشِمٍ  
وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ وَشُدُّدَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ فُنْدُقٍ

(١) فتوبته لا تدرأ عنه حد القتل وإن كانت تنفعه عند الله إن كانت صحيحة .

(٢) أظهرهما القتل .

قَرْنَانُ<sup>(١)</sup> وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا وَفِي قَبِيحٍ لِأَحَدٍ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ (أَنَّهُ مِنَ الْآلِ وَلَا يَشُدُّ فِي غَيْرِهِ مِثْلُهُ) (كَإِنْ أَنْتَسَبَ لَهُ أَوْ احْتَمَلَ قَوْلُهُ) النَّسَبُ كَقَوْلِهِ لَا أَحَدٌ أَشْرَفَ مِنْ أَوْلَادِ الْبَيْتِ جَوَابًا لِأَنْتَ شَرِيفٌ (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ) بِمُوجِبِ الْقَتْلِ (عَدْلٌ أَوْ لَفِيفٌ<sup>(٢)</sup> فَعَاقَ) بِسَبَبِ كَوْنِهِ تَقِيًّا لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ (عَنِ الْقَتْلِ أَوْ سَبٍّ مَنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَى نُبُوَّتِهِ) كَالْخَضِرِ (أَوْ صَحَابِيًّا وَسَبٍّ اللَّهُ كَذَلِكَ) فِي إِجْبَابِ الْقَتْلِ (وَفِي اسْتِنَابَةِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ) أَرْجَحُهُ قَبُولُ تَوْبَتِهِ (كَمَنْ قَالَ لَقِيتُ فِي مَرَضِي مَالُو فَقَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ أَمْ أَسْتَوْجِبُهُ) تَشْبِيهِ فِي الْخِلَافِ لَكِنَّهُ هُنَا بِالْقَتْلِ وَالنِّكَالِ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

(الزَّانَا وَطَى مُكَلَّفٌ مُسْلِمٌ فَرَجَ آدَمِيٌّ) وَيُؤَدَّبُ مِنْ فَعَلٍ بِنَفْسِهِ كَالْخَشْيِ فِي غَيْرِ دَبْرِهِ (لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ) رَاجِعٌ لِلنَّفْيِ (تَعَمُّدًا) وَلَوْ مَعَ نَوْمٍ كَانَ تَحَقُّقٌ مَعَ الْجَنِّ (وَإِنْ لَوْ طَاطَا) فَإِنَّهُ زَانَا بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى (أَوْ إِنْ تَكَانَ أَجَنْبِيَّةً بِدُبُرٍ) وَأَدَبٌ فِي الْحَالِيلَةِ (أَوْ مَيْتَةً غَيْرَ زَوْجٍ) وَلَا مَبْرَ كَالْتَفْوِيزِ كَالْجَنَابَةِ (أَوْ صَغِيرَةٍ يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ لَوْ طَى) إِلَّا مِنَ السَّيِّدِ فَحَلَلَةٌ (أَوْ غَيْرِهِ أَوْ مَمْلُوكَةٍ تَعْتِقُ) أَوْ تَبْعَلِيقٍ عَلَى الشَّرَاءِ (أَوْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهُمَا أَوْ مُحَرَّمَةٍ بِصَهْرِ مُؤَبَّدٍ) سَيَذْكَرُ مَفْهُومَهُ فِي قَوْلِهِ أَوْ بِنْتُ عَلَى أُمٍّ (أَوْ خَامِسَةٍ أَوْ مَرَهُونَةٍ) فَأَذِنَ السَّيِّدُ فِي وَطْئِهَا فَحَلَلَةٌ (أَوْ ذَاتِ غَنَمٍ أَوْ حَرِيَّةٍ) فَإِنْ خَرَجَ بِهَا مَلَكَهَا (أَوْ مُبْتَوْتَةٍ وَإِنْ بَعْدَ وَهْلٍ وَإِنْ أَبْتَتْ فِي مَرَّةٍ) وَهُوَ الْعَتَمُ الشَّدُودُ الْوَاحِدَةُ (تَأْوِيلَانِ أَوْ مُطْلَقَةٌ قَبْلَ الْبِنَاءِ) كَالْبَائِنِ بَعْدَهُ غَيْرُ الْبِتَّةِ بَعْدَ الْعِدَّةِ (أَوْ مُعْتَمَةٍ بِلاَ عَقْدٍ) فِيهِمَا (كَأَنَّ يَطَّأَهَا مَمْلُوكَهَا أَوْ مَجْنُونٌ

(١) ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الالف والنون أى يقرن بين الرجل والمرأة اه  
عقباوى والقياس قران بشديد الرأء كما ينطقه المغاربة .  
(٢) أى لفيف من الناس غير مقبولين فى الشهادة .

يَخْلَافِ الصَّبِيَّ إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ الْعَيْنَ أَوْ الْحُكْمَ إِنْ جَهَلَ مِنْهُ إِلَّا الْوَاضِحَ  
 فِيهَا (لَا مُسَاحَمَةَ وَأَدَبَ اجْتِهَاداً) وَيُثَبِّتُ مَا فِيهِ الْأَدَبُ بِشَاهِدَيْنِ (كَبَهِيمَةٍ  
 وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الذَّنْحِ وَالْأَكْلِ) وَعَنِ الشَّافِعِيِّ قَتْلَهَا إِخْفَاءٌ لِلْفَاحِشَةِ <sup>(١)</sup> وَمَنْ  
 حَرَّمَ إِمَارِضَ كَحَائِضٍ أَوْ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ (مَحْرَمٌ لَا تَعْتَقُ أَوْ مُعْتَدَّةٌ)  
 مِنْ غَيْرِ نِكَاحِهَا (أَوْ بِنْتٍ عَلَى أُمِّ أَمٍّ يَدْخُلُ بِهَا أَوْ عَلَى أُخْتِهَا وَهَلْ إِلَّا أُخْتُ  
 النَّسَبِ لِتَحْرِيمِهَا بِالْكِتَابِ تَأْوِيلَانِ وَكَأَمَةِ مُحَلَّةٍ وَقَوْمَتِ) عَلَى الْوَاطِي  
 (وَأَنْ أَيْبَا أَوْ) امْرَأَةً (مُكْرَهَةً أَوْ مَبِيعَةً بِالْفَلَاءِ وَالْأَطْهَرُ كَانَ ادَّعَى  
 شِرَاءَ أُمَةٍ وَنَكَحَ الْبَائِعَ وَحَلَفَ الْوَاطِيُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْمُكْرَهَةَ كَذَلِكَ  
 وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ) فَالْمَشْهُورُ حُدُّهُ (وُثِّبَتْ بِإِقْرَارِ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ  
 مُطْلَقًا) (لِشَبْهِه أَوْ لَا) (أَوْ يَهْرَبُ وَإِنْ فِي الْحُدِّ وَبِالْبَيِّنَةِ فَلَا يَسْطُ بِشَهَادَةٍ  
 أَرْبَعِ نِسْوَةٍ بِنِكَاحَاتِهَا) فِي بَنٍ مِثْلَهُ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ لِاحْتِمَالِ دُخُولِ الْبَكَارَةِ وَمَنْ  
 أَسْقَطَ بِالرِّجَالِ أَسْقَطَ بِنَفْسِهِ لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ شَبْهَةٌ وَإِنْ ضَعُفَتْ (أَوْ يَحْمَلُ فِي غَيْرِ  
 مُتَزَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّبٍ بِهِ وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهَا) أَيْ مِنْ ظَهَرِ حَمْلِهَا (الْعَصَبُ  
 بِلَا قَرِيْبَةٍ) كَاسْتِغْنَائِهَا عَنِ النَّازِلَةِ (يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْخُرُّ الْمُسْلِمُ إِنْ أَصَابَ  
 بَعْدَهُنَّ) أَيْ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ (بِنِكَاحٍ لَا زِمَ صَحَّ) الْوَاطِيُ أَيْ أَيْبَحُ (بِحِجَارَةٍ  
 مُعْتَدِلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ) مَالِكٌ (بِدَاءَةِ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ كَلَّا لَطِ <sup>(٢)</sup> مُطْلَقًا  
 وَإِنْ عَبْدَيْنِ وَكَافِرَيْنِ وَجُلْدَ الْبِكْرِ الْخُرُّ مِائَةً وَتَشَطَّرَ لِلرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ  
 وَتَحَصَّنَ كُلُّ دُونِ صَاحِبِهِ بِالْعَتَقِ) لَهُ (وَالْوَاطِيُ بَعْدَهُ وَغُرَبَ الْخُرُّ

(١) ولحديث ورد في قتلها لكنه ضعيف .

(٢) وملوط به بالنين ، ولا يرجم بالغ . مكن من نفسه صبياً . وحده الواط عند الشافعية  
 حد الزنا جلدًا ورجماً قياساً عليه ، ودليل المالكية حديث ابن عباس « من وجدته يعمل  
 عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه أصحاب السنن وفي نبوته خلاف وللسيوطي  
 فيه رسالة اسمها بلوغ المأمول من خدمة الرسول بين فيها صحتها .

الَّذِ كَرُّ فَطَطَ عَامًا) الأولى حذفه والمدار على ما يأتى من سجنه سنة (وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ  
وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ) والمسلمين (كَفَدَكَ وَخَيْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ)  
على يومين فأكثر (فَيُسَجَّنَ سَنَةً وَإِنْ عَادَ) ابلده (أَخْرَجَ ثَانِيَةً) وإب  
زنى بعد تأنسه غرب أخرى (وَتَوَخَّرُ الْمَتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ) كالسرية إذا لم  
يستبرأ أو مضى أربعون يوماً للزنا وأمكن الحمل والحمل والرضاع المتعين (وَبِالْجُلْدِ  
اعْتِدَالُ النَّهْوَاءِ) وبمحصرة أربعة فأكثر (وَأَقَامَهُ الْحَاكِمُ وَالسَّيِّدُ إِنْ كَمَ  
يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ مِلْكِهِ بِغَيْرِ عَلَيْهِ) متعلق بأقامه لأن الحاكم لا يكون بينة ولا يقيم  
حد السرقة إلا الإمام (وَأِنْ أَنْكَرَتِ الْوُطَى بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً وَخَالَفَهَا  
الزَّوْجُ فَالْحُدُّ) <sup>(١)</sup> (وَعَنْهُ) أى ابن القاسم كما فى بن (فِي الرَّجُلِ يَسْتَقُطُّ  
مَالَهُ يَتَرَبَّ بِهِ أَوْ يُؤَلِّدُ لَهُ وَأَوْلَا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ لِيَخْلَافَ الزَّوْجَ فِي الْأُولَى)  
ولم تخالفه فى الثانية (فَقَطُّ أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ) والمرأة لا تصبر على ترك الوطى  
(أَوْ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ تَبْلُغْ عِشْرِينَ تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ مَعَهُ فَادَّعَى  
الْوَطَى وَالزَّوْجِيَّةَ أَوْ وَجِدَا فِي بَيْتٍ وَأَقْرَابِهِ) الوطى (وَادَّعَى النِّكَاحَ)  
غير طارئى ولا بينة ولا فشو (أَوْ ادَّعَاهُ فَصَدَّقَتْهُ هِيَ وَوَلِيَّهَا وَقَالَا لَمْ نُشْهِدْ  
حُدًّا) فى الكل .

### ﴿ بَابٌ ﴾

(قَذْفُ الْمُكَلَّفِ) ولو سكران (حُرًّا مُسْلِمًا) أو أبوه (بِنَفْيِ  
نَسَبٍ عَنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ لَا أُمَّ وَلَا ابْنَ نَيْدَ أَوْ زَنَى) عطف على نفى (إِنْ  
كُلَّفَ) لا مجنون من البلوغ للقذف (وَعَفَّ) كما هو الأصل  
هنا الآية (عَنْ وَطَى يُوْجِبُ الْحُدَّ بِاللَّهِ) لا مجنوناً أو معترضاً (وَبَلَغَ

(١) فى المجموع وشرحه : وان أنكر أحد الزوجين الوطء بعد عشرين سنة فإظهار  
من الطرق تصديقه رجلاً أو امرأة اه ونمرة التصديق سقوط الرجم عنه .

كَأَنَّ بَلَغَتْ الْوَطْءَ) كالصبي يقذف بالمفعولية وهذا كالتفصيل لقوله كف (أَوْ  
تَحْمُولًا) مجهولا كما في نسخة عطف على المنفى أو المثبت إن رمى بزنى أو بفساد  
النسب مطلقاً (وَإِنْ مُلَاعِنَةً وَأَبْنَاهَا) إلا الزوج بما لاعنها به (أَوْ عَرَضَ غَيْرُ  
أَبٍ إِنْ أَفْهَمَ يَوْجِبُ تَمَانِينَ جَلْدَةً) خبر قذف (وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ  
إِلَّا بَعْدَهُ وَنِصْفَهُ عَلَى الْعَبْدِ كَلَسْتُ بِزَانٍ أَوْ زَنْتَ عَيْنُكَ) واستظهر ابن  
عبد السلام قول أمثله بعدم الحد الحديث<sup>(١)</sup> زنى الأعضاء والفرج يكذب ذلك  
ويصدق (أَوْ) زنت (مُكْرَهَةً أَوْ) أنا (عَفِيفُ الْفَرْجِ) تعريضاً (أَوْ  
لِعَرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِمَجْرُوءٍ أَوْ يَارُومِي كَانَ نَسَبُهُ لِعَمَةٍ بِخِلَافِ جَدِّهِ وَكَأَنَّ قَالَ  
أَنَا نَعْلٌ) بالغين للمعجمة أى فاسد النسب (أَوْ وَلَدَ زَنَى أَوْ كَيْمَا قَحْبَةً) أو صبية  
(أَوْ قَرْزَانُ أَوْ يَا ابْنَ مُنْزَلَةِ الرُّكْبَانِ أَوْ ذَاتِ الرَّأْيَةِ أَوْ فَعَلْتُ بِهَا فِي  
عُسْكِنِهَا لِأَنَّ نَسَبَ جِنْسًا لغيره وَلَوْ أَبْيَضَ لِأَسْوَدَ) فالأدب (إِنْ لَمْ  
يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ) لاحتمال أنه في الواقع كذلك وحد في العرب لأنها تبالغ  
في معرفة أنسابها (أَوْ قَالَ مَوْلَى لغيره أَنَا حَيْرٌ مِنْكَ) لأن الخيرية أعم من  
النسب (أَوْ مَالِكٌ أَصْلٌ وَلَا فَضْلٌ) لأن القصد منه عرفاً ذم الأخلاق (أَوْ  
قَالَ لِبِمَاعَةٍ أَحَدُكُمْ زَانٍ) للكثرة (وَحُدَّ فِي مَا بُونٍ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ  
وَفِي يَابْنِ النَّصْرَانِيِّ) العرف الآن الأدب (أَوْ الْأَزْرَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي  
آبَائِهِ كَذَلِكَ أَوْ فِي مُحَنَّتٍ إِنْ لَمْ يَحْتَفِ) أنه أراد التكسر وعرفنا خصه  
بالمفعول فلا بد من الحد (وَأَدَّبَ فِي يَابْنِ الْفَاسِمَةِ) العرف أيضاً لحد لانصراف

(١) لفظ الحديث «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا فهو مدرك ذلك لاحالة المينان  
زناها النظر والاذنان رهاهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها الباش والرجل زناها  
الحطى والقلب يهوى ويتدفق ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه، رواه مسلم بهذا اللفظ والبخارى  
مختصراً وفيه روايات.



اطلاق الفسق إلى النعل (أَوْ الْفَاجِرَةَ أَوْ يَا حِمَارِ يَا ابْنَ الْحِمَارِ أَوْ أَنَا عَفِيفٌ) بلا ذكر الفرج (أَوْ إِنَّكَ عَفِيفَةٌ) تهكما إلا لعرف (أَوْ يَا فَاسِيقُ) سبق مافيه (أَوْ فَاجِرُ وَإِنْ قَالَتْ) أجنبية (بِكَ جَوَابًا لِرَنَيْتِ) سقط حده (وَحُدَّتْ لِلزَّيْنَاءِ) ما لم ترجع (وَالْقَذْفِ) كالجواب بأزنى من (وَلَهُ حَدُّ أَبِيهِ وَفُسْقٍ) المعتمد لا يحد الأب (وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَوَارِثُهُ وَإِنْ قَذَفَ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ وَأَبٍ وَأَبِيهِ) فإن لم يوجد عصبته فالأخوات والجدات ولا كلام للزوجين (وَلِكُلِّ الْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ حَصَلَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ) أو قام به مانع الإرث (وَالْعَفْوُ) عطف على حد أبيه (قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سَتْرًا) لا رافعة ولا إن أوصى به الميت (وَإِنْ قَذَفَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَى لَهَا إِلَّا أَنْ يَبْقَى يَسِيرٌ) دون الصف (فَيُكَمَّلُ الْأَوَّلُ)

### ﴿ بَاب ﴾

(تُقَطَّعُ الْيَمْنَى وَتُخْتَمُ بِالنَّارِ إِلَّا لِشَلَلٍ أَوْ تَقْصٍ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى) على المعتمد (وَحَا<sup>(١)</sup> لِيَدِهِ الْيُسْرَى) ضعيف (ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رَجْلُهُ ثُمَّ) إن سرق بعد انقطع من خلاف (عُزِّرَ وَحُبِسَ وَإِنْ تَعَمَّدَ إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ يُسْرَاهُ أَوَّلًا فَاقْتَوَدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأٌ أَجْزَأُ) وفي شب وغيره أن العمد يزي أيضا (فَرَجْلُهُ الْيَمْنَى) إن سرق بعد مفرع على قوله وخطأ أجْزَأُ (بِسَرِقَةٍ طِفْلٍ) أو كبير لا يعقل متعلق بتقطع (مِنْ جِرْزٍ مِثْلِهِ) عادة (أَوْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَاصَّةٍ) ولو ناقصة راجت ككاملة (أَوْ مَا يَسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شَرْعًا) ولا عبرة بمنفعة غير شرعية (وَإِنْ كَمَاءٌ) مما أصله مباح (أَوْ جَارِحٍ) غير كلب (لِتَعْلِيمِهِ أَوْ جِلْدِهِ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَوْ جِلْدِ مَيْتٍ إِنْ زَادَ دَبْغُهُ نِصَابًا أَوْ ظَنًّا) الربع والثلاثة (فُلُوسًا أَوْ اثْنَوَيْتًا أَوْ فَارِغًا أَوْ شَرِكَةً

(١) أى الامام قطع الرجل اليسرى وعدل لقطع اليد اليسرى فها مضمن معنى غير

صَبِيٍّ لَا أَبٍ (عَاقِلٌ) وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ (فِي الْحَاكَاةِ) وَلَا إِنْ تَكَمَّلَ (غَيْرُ  
مَقْصُودٍ جَمِيعُهُ) (بِمَرَارٍ فِي لَيْلَةٍ) أَوْ مِنْ أَحْرَازٍ (أَوْ اشْتَرَكَ فِي حَمَلٍ إِنْ اسْتَقَلَّ  
كُلُّهُ) أَيْ أَمَكْنَ اسْتِقْلَالَهُ وَإِلَّا قَطَعَ الْجَمِيعَ (وَلَمْ يَنْبُهِ نِصَابٌ) وَإِلَّا قَطَعُوا  
كَمَنْ انْفَرَدَ بِالْحَلِّ (مَلِكٌ غَيْرُ وَلَدٍ وَلَوْ كَذَبَهُ رَبُّهُ) (لَحَقَ اللَّهُ تَعَالَى لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ  
رَحِمَهُ) (أَوْ أَخَذَ لَيْلًا وَادَّعَى الْإِرْسَالَ وَصَدَّقَ إِنْ أَشْبَهَ) بَأَنْ لَمْ يَسْلُكْ مَسَالِكَ  
السَّرَاقِ فِي وَقْتِ الْإِرْسَالِ عَادَةً (لَا مِلْدِكُهُ مِنْ مُرْتَمِنٍ وَمُسْتَأْجِرٍ كَمِلْدِكِهِ  
قَبْلَ خُرُوجِهِ) (بِكَارِثٍ) (مُخْتَرِمٍ لَا خَيْرَ وَطُنْبُورٍ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ بَعْدَ كَسْرِهِ  
نِصَابًا وَلَا كَلْبٍ مُطْلَقًا) وَلَوْ مُعَلِّمًا مَأْذُونًا لَوُرُودِ النَّهْيِ عَنْ ثَمْنِهِ <sup>(١)</sup> (وَأَخِيصَةِ  
بَعْدَ ذَنْبِهَا بِخِلَافٍ لِحَمِيهَا مِنْ تَقْدِيرٍ) بَلْ مُطْلَقٌ مُعْطَى فِي قِطْعِ الْهَدَايَا كَانْضِحَايَا  
(تَأَمَّ الْمَلِكُ لِأَشْبَهَةٍ فِيهِ) قَوِيَّةٌ (وَإِنْ تَبَيَّنَ الْمَالُ وَالْغَنِيمَةُ) فِي مَنْ تَقْيِيدُهُ  
هَنَا وَالزَّنَى بِكَثْرَةِ الْجَيْشِ <sup>(٢)</sup> (أَوْ مَالٍ شَرِيكَةٍ إِنْ حُجِبَ عَنْهُ وَمَرَقَ فَوْقَ  
حَقِّهِ) مِنْ الْجَمِيعِ فِي الثَّلَى وَمَنْ الْمَسْرُوقُ مِنَ الْقَوْمِ (نِصَابًا لَا الْجَدَّ وَلَوْ لِأُمٍّ) وَلَا  
الْعَبْدَ لِزِيَادَةِ الْمَصِيئَةِ عَلَى السَّيِّدِ (وَلَا مِنْ جَاوِدٍ أَوْ مُمَاطِلٍ لِحَتِّهِ) كَمَا سَبَقَ  
(مُخْرِجٍ مِنْ حِرْزٍ بَأَنْ لَا يُعَدَّ الْوَاضِعُ فِيهِ مُضَيِّعًا وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ هُوَ وَ  
ابْتِئَاعٌ دُرًّا) بِخِلَافِ مَا يَفْسُدُهُ الْأَكْلُ وَإِنْ ضَمِنَهُ (أَوْ أَذْهَنَ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ  
نِصَابٌ) بَعْدَ (أَوْ أَشَارَ إِلَى شَاكَةٍ بِالْعَلْفِ فَخَرَجَتْ أَوْ) سَدَادُ (الْأَحَدِ)  
الْمَشْرُوعِ (أَوْ الْخُبَاءِ أَوْ مَا فِيهِ أَوْ فِي حَانُوتٍ أَوْ فِنَاءٍ مِمَّا أَوْ تَحْمَلُ أَوْ ظَهَرَ  
دَابَّةٌ وَإِنْ غِيبَ عَنْهُمْ) أَيْ الْمَذْكُورَاتِ (أَوْ) حَبِّ (بِجَرِينِ) لِأَقْبَلِهِ (أَوْ

(١) رَوَى الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ « نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ  
الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُولِ الْكَاعَنِ » وَلَا أَحَدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرٍ « نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ  
إِلَّا الْكَلْبَ الْمَمْلُوكَ » وَهَذَا يَرِدُ إِطْلَاقَ الْمَصِّ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ أَشْهَبَ بِالْقَطْعِ فِي الْمَأْذُونِ بِاتِّخَاذِهِ .

(٢) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ .

سَاحَةِ دَارٍ لِأَجْنَبِيٍّ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ ( بخلاف الشريك والمأذون ) ( كَالْمَفِينَةِ )  
 لغير الركاب أو بحضرة ربه أو من كالحن ( أَوْ خَانٍ لِلْأَثْمَالِ أَوْ زَوْجٍ فَيُحْجَرُ  
 عَنْهُ أَوْ مَوْقِفٍ دَابَّةٍ لِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ) إذا اعتيد ( أَوْ قَبْرٍ أَوْ بَحْرٍ لِعَنْ رُبِّي بِهِ  
 لِكَفْنٍ ) شرعى ( أَوْ سَفِينَةٍ بِمِرْسَاةٍ أَوْ كُلِّ شَيْءٍ بِحُضْرَةِ صَاحِبِهِ ) ولا  
 يقطع من سرق دابة براكبها أو سفينة بأهلها ( أَوْ مَطْمَرٍ ) مخزن حب ( قَرُبٍ )  
 من البلد ( أَوْ قِطَارٍ وَنَحْوِهِ ) كجمع الدواب فيأبانتها إلا الغنم في غير المراح ( أَوْ  
 أزال بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ سَقْفَهُ أَوْ أَخْرَجَ قَنَادِيلَهُ ) بل بمجرد إزالتها ( أَوْ حُضْرَهُ  
 أَوْ بُسْطَهُ إِنْ مُتْرَكَتِ ) البسط ( أَوْ حَمَامٍ إِنْ دَخَلَ ) من الباب ( لِلسَّرِقَةِ أَوْ  
 نَقَبٍ أَوْ تَسَوَّرٍ أَوْ ) للغسل في حمام ( بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ فِي تَقْلِيلٍ ) وإلا فخيانة  
 ( وَصُدُقٍ مُدْعَى التَّحْطِطِ ) في ثيابه إِنْ أَشْبَهَ ( أَوْ حَمَلٍ عَبْدًا لَمْ يُمَيِّزْ أَوْ خَدْعَهُ  
 أَوْ أَخْرَجَهُ فِي ذِي الإِذْنِ الْعَامِّ ) كدَارِ الْعَالَمِ من محجور لِمَحَلِّهِ ) اللام بمعنى  
 عن والضمير الإذن العام ، لأنه لا يقطع إلا بإخراجه عن جميع الدار ( لَا إِذْنَ  
 خَاصٍّ كَضَيْفٍ مَاحِجِرٍ عَنْهُ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ جَمِيعِهِ وَلَا إِنْ نَقَلَهُ ) من محل  
 ( وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَلَا فِيمَا عَلَى صِيٍّ ) وحده ( أَوْ مَعَهُ وَلَا عَلَى دَاخِلٍ تَنَاوَلَ مِنْهُ الْخَارِجُ )  
 داخل الحرز ( وَلَا إِنْ اخْتَلَسَ ) خطف جهاراً ( أَوْ كَبَّرَ ) غصب ( أَوْ هَرَبَ بَعْدَ  
 أَخْذِهِ فِي الْحَرْزِ وَلَوْ ) ذهب ( لِيَأْتِي بَيْنَ يَشْهَدُ عَلَيْهِ أَوْ أَحَدَ دَابَّةٍ بِبَابِ مَسْجِدٍ  
 أَوْ سُوقٍ ) بغير بيع وموقف معتاد ( أَوْ ثَوْبًا بَعْضُهُ بِالطَّرِيقِ ) جذبه من خارج ( أَوْ  
 ثَمَرًا مُعَلَّقًا ) في شجرة ( إِلَّا يَفْلَقَ فَقَوْلَانِ <sup>(١)</sup> ) وَإِلَّا بَعْدَ حَصْدِهِ فَثَالِثُهَا )  
 القطع ( إِنْ كُدِّسَ ) كالجرين ( وَلَا إِنْ نَقَبَ فَقَطُّ ) ولا من أخذ بعد  
 المواطة ( وَإِنْ التَّقْيَا وَسَطَ النَّقَبِ أَوْ رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ الْخَارِجُ قُطْعًا وَشَرْطُهُ )

أى القطع (التكليف) ويتضمن الطوع (فَيَقْطَعُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْمَعَاهِدُ وَإِنْ لِمِثْلِهِمْ إِلَّا الرَّقِيقَ لِسَيِّدِهِ) كما سبق (وَتَبَّتْ يَاقِرَارِ إِنْ طَاعَ وَإِلَّا فَلَا) قيل إلا المتهمة بالعداء<sup>(١)</sup> (وَلَوْ عَيْنَ السَّرِقَةِ أَوْ أَخْرَجَ الْقَتِيلَ) لاحتمال أنه فعل غيره (وَقُبِلَ رُجُوعُهُ وَلَوْ بِلَا شُبْهَةٍ) كظن أخذ ما رهنه سرقة (وَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ) من المدعى عليه السرقة (فَحَلَفَ الطَّائِبُ أَوْ شَمِهَدَ وَجُلَّ وَامْرَأَتَانِ أَوْ وَاحِدٌ وَحَلَفَ أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ فَالْغَرْمُ بِلَا قَطْعٍ) فى الكل (وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ فَالْعَكْسُ وَوَجَبَ رَدُّ الْمَالِ إِنْ أَمَّ يَقْطَعُ مُطْلَقًا) كأن بقى بعينه (أَوْ قُطِعَ إِنْ أَيْسَرَ إِلَيْهِ) أى إلى القطع (مِنْ الْأَخْذِ وَسَقَطَ الْحَدُّ إِنْ سَقَطَ الْعُضْوُ بِسَمَاوِيٍّ) أو قصاص أو جنابة (لَا يَتَوَبَّهٌ وَعَدَالَةٍ وَإِنْ طَالَ زَمَنُهُمَا وَتَدَاخَلَتْ) أسباب الحدود (إِنْ اتَّحَدَ الْمُوجِبُ) بالفتح (كَكَذْفٍ وَشُرْبٍ وَإِلَّا تَكَرَّرَتْ) والقتل يغنى عن غير القذف .

### ﴿ بَابُ ﴾

الْمُحَارِبِ قَاطِعُ طَرِيقٍ لِمَنْعِ سُلُوكِهِ أَوْ أَخْذٍ بِصِغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ قَطْعِ طَرِيقٍ (مَالٍ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ) معصوماً (عَلَى وَجْهِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْغَوْثُ وَإِنْ انْزَهَرَ بِمَدِينَةٍ كَمُسْتَقَى السَّيْكَرَانِ) كالداتورة (لِذَلِكَ) لأخذ المال (وَالْمُحَادَعِ الصَّبِيِّ وَغَيْرِهِ لِيَأْخُذَ مَا مَعَهُ وَالِدَاخِلُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي زُقَاقٍ أَوْ دَارٍ قَاتِلٍ لِيَأْخُذَ الْمَالَ) لا لينجو بعد أخذه<sup>(٢)</sup> (فَيَقَاتِلُ بَعْدَ الْمُنَاشَدَةِ)

(١) عند سحنون وعليه الفضاء عند المتأخرين وند ابن القام لا يلزم المكروه شيء ولو متهماً وهو الموافق للقواعد ثم الاقدام على إكراه المتهمة بالضرب ونحوه ليقرب عيب على المالكية كثيراً وأنكر عليهم القول به كما يعلم من مراجعة مبحث الاستصلاح فى الأصول .

(٢) يعنى لو أخذ المال قبل العلم به ثم بعد العلم به قاتل لينجو بما أخذه فهو سارق ان اطلع عليه خارج المرزوان اطلع عليه داخله فخنس .

ندبا ( إِنْ أُمِّكَ نَمَّ ) إِنْ لَمْ يَتَّكَمْ هُوَ أَحَدُ حُدُودِهِ ( يُضَلَّبُ فَيَقْتُلُ أَوْ يُنْفَى  
 الْحَرْ ) بَعْدَ الضَّرْبِ ( كَالزَّنَى ) وَيُحْبَسُ لِلْأَقْصَى مِنْ سَنَةٍ وَظُهُورُ تَوْبَتِهِ ( أَوْ تُقَطَّعُ  
 يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَاءٌ ) أَى لَا يُؤَخَّرُ خَوْفُ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ أَحَدُ حُدُودِهِ  
 ( وَبِالْقَتْلِ يُجِبُّ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ ) لِأَنَّهُ حُدُّهُ حَيْثُ لَمْ يَتَّبِعْ ( أَوْ بِإِعَانَةٍ وَلَوْ  
 جَاءَ تَائِبًا ) لَكِنَّهُ كَالْقَصَاصِ <sup>(١)</sup> ( وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْقَتْلُ ) إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ ( وَنَدْبٌ <sup>(٢)</sup>  
 لِدَى التَّدْبِيرِ الْقَتْلُ وَالْبَطْشُ الْقَلْعُ وَغَيْرُهُمَا وَلَمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلَتَةُ النَّفْثِ  
 وَالضَّرْبُ وَالتَّغْيِينُ لِلْإِمَامِ لَا إِمْنٌ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغَرِمَ كُلُّ عَنِ الْجَمِيعِ  
 كَكُلِّ مُتَعَاوِنِينَ ( مُطْلَقًا ) تَابَاوَا أَوْ لَابَقَ الْمَأْخُوذَ أَوَّلًا ( وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ )  
 إِذَا لَمْ يَجِدْ أَوْ أَيْسَرَ مِنَ الْأَخْذِ لِلْحَدِّ ( وَدُفِعَ مَا بَأْيَدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْإِسْتِينَاءِ )  
 لَعَلَّهُ يَأْتِي اثْبَتَ ( وَالتَّيْمِينُ ) وَيُضْمَنُهُ إِنْ ظَهَرَ مُسْتَحَقٌّ ( أَوْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنْ  
 الرُّفْقَةِ لِأَلَّا نَفْسَهُمَا ) وَلَوْ تَبَعًا بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ كَذَا فِي عِبٍّ وَعِنْدَ بَنِ خِلَافِهِ ( وَلَوْ  
 شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ الْمَشْهُورُ بِهَا ثَبَّتَتْ وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَاهَا ) وَبِالْإِقْرَارِ مَا لَمْ يَرْجِعْ كَمَا  
 فِي ح ( وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِثْنَيْنِ الْإِمَامِ طَائِعًا وَتَرْكِ مَا هُوَ عَلَيْهِ ) أَى التَّوْبَةُ قَبْلَ  
 الْقُدْرَةِ وَيُضْمَنُ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

( بِشُرْبِ الْمُسْلِمِ الْمُسْكَلِّ مَا يُسْكِرُ جِنْسُهُ ) وَلَوْ لَمْ يَسْكُرْ مَا شَرِبَهُ لَقَلَّةٌ أَوْ  
 عَادَةٌ ( طَوْنًا بِلاَ عَذْرِ ) خَرَجَ الْغَالِطُ ( وَضَرُورَةً كَغَصَّةٍ أَوْ ظَنَّهُ غَيْرًا وَإِنْ قَلَّ  
 أَوْ جَهْلٌ وَجُوبَ الْحَدِّ أَوْ الْحُرْمَةُ لِقُرْبِ عَهْدِهِ وَلَوْ حَقًّا بِشُرْبِ النَّبِيدِ ) وَلَا  
 يَبْلُغُ الْقَدْرَ الْمُسْكِرَ ( وَصَحَّ نَفْيُهُ ) عَنْهُ ( نَمَّا نُونٌ بَعْدَ صَوْنِهِ وَتَشَطَّرَ

(١) فَيَقْتُلُ بِكَفَرٍ دُونَ غَيْرِهِ .

(٢) أَى نَدْبُ قَتْلِ ذُو النَّدْبِيرِ وَقَطْعُ ذِي الْبَطْشِ الْخِ وَالْتِمِيزُ لِلْإِمَامِ حَسَبِ الْمَصْلَحَةِ .

بِالرَّقِّ إِنَّ أَقْرَأَ أَشْهَدَ بِشَرْبِ أَوْ شَمِّ وَإِنْ خَوْلَفَا (لأنَّ المَثْبُتَ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّافِي) (وَجَازَ لِإِكْرَاهِهِ وَإِسَاقَةِ) لِلْفَصَةِ (لَا دَوَاءَ وَلَا طِبَاءَ) وَلَا لِعَطَشٍ (وَالْحُدُودُ بِسَوَاطِ وَضَرْبِ مُعْتَدِلَيْنِ قَاعِدًا) (كُلُّ مِنْهُمَا) (بِلَا رِبْطٍ) إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ فَلَا يَقَعُ مَوْقِعُهُ (وَشَدِيدٌ بِظَهْرِهِ وَكَتِفِهِ وَجُرْدَ الرَّجُلِ) مِنْ غَيْرِ سَاتِرِ الْعَوْرَةِ (وَالْمَرْأَةُ إِذَا بَقِيَ الضَّرْبُ) كَالْفَرَسِ (وَنَدَبٌ جَعَلَهَا فِي قُبَّةٍ) فِيهَا تَرَابٌ وَمَاءٌ سَتَرًا لئَلَّا يَخْرُجَ مِنْهَا شَيْءٌ (وَعَزَّزَ الْإِمَامُ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ لِحَقِّ آدَمِيٍّ حَبْسًا وَلَوْ مَا وَبَّالِإِقَامَةِ) مِنَ الْجَاسِ (وَنَزَعَ الْعِمَامَةَ وَضَرْبًا بِسَوَاطِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَدِّ<sup>(١)</sup>) بِالنَّظَرِ (وَأَتَى عَلَى النَّفْسِ وَضَمِنَ مَامَرِي) قِيلَ إِنْ لَمْ يَظُنَّ السَّلَامَةَ (كَطَبِيبٍ جَهْلٍ أَوْ قَصَرَ) تَشْبِيهِهُ فِي الضَّمَانِ (أَوْ) دَاوَى (بِلَا إِذْنٍ مُعْتَبَرٍ وَلَوْ إِذْنُ عَبْدٍ بِفَضْدٍ أَوْ حِجَامَةٍ) بِخَوْفٍ (أَوْ خِتَانٍ) وَكَتَأَجِيجِ نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ (أَوْ إِسْرَالِ مَاءٍ) (وَكَسْفُوطٍ جِدَارٍ مَالٍ وَأَنْذَرَ صَاحِبَهُ) أَوْ اتَّضَحَ لَهُ مِيلَانُهُ أَوْ كَانَ مِنْ أَصْلِ بَنَائِهِ (وَأَمَّا كَنْ تَدَارُكُهُ أَوْ عَصَهُ فَسَلَّ يَدُهُ فَقَطَعَ أَسْنَانَهُ) حَيْثُ أَمَكَّنَ الْخِلَاصَ بِلَا قَلْعٍ وَإِلَّا فَهَدَرَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ (أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كُوفَةٍ فَقَصَدَ عَيْنَهُ) فَيَقْتَصِرُ (وَالْأَفْلَاكُ سَمُوطٌ مِيزَابٍ) عَلَى مَا رُتَّبَ فِيهِ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ (أَوْ بَغَتْ رِيحٌ لِنَارٍ كَحَرِّهَا قَائِمًا لَطْفَتِيهَا) فَهَدَرَ (وَجَازَ دَفْعُ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْفَاهِمِ) نَدْبًا كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ عَنْ مَالٍ وَقَصْدُ قَتْلِهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ) لَوْ كَانَ مُحَارَبًا (لَا جُرْحُ) لِغَيْرِ الْمُحَارَبِ (إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْهَرَبِ بِلَا ضَرُورَةٍ وَمَا أَتْلَفَتْهُ الْبَهَائِمُ كَيْلًا قَتَلَى رَبَّهَا) إِلَّا أَنْ يَغْلُقَ عَلَيْهَا (وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا) وَلَيْسَ لَهُ إِسْلَامُهَا فِيهِ (بِقِيَمَتِهِ عَلَى

(١) لَكُنْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَلَا يَجْلِدُ فَرْقَ هَشْمَةٍ أَسْوَاطَ الْإِلَهِ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَحَمَلَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى التَّأْدِيبِ الْمَصَادِرِ مِنْ غَيْرِ الْوَلَاةِ كَالسَّيِّدِ وَالْوَالِدِ وَالزَّوْجِ .

الرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ لَا نَهَارًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْمَزَارِعِ وَإِلَّا  
فَقَعَى الرَّاعِي) متى ترك حفظها والصبي القوي كالبالغ وإن سرحها ربهها قرب  
المزارع بلا راع ضمن كأن عرفت بالعداء ولم يحفظها ولا شيء على رب الحمام  
والنحل ويتحفظ أرباب الأموال وما وطئته هدر إلا من فعل كالسائق والقائد  
ويقدمان على الراكب .

### ﴿ باب ﴾

(إِنَّمَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ مُكْتَلَفٍ بِلَا حَجَرٍ وَإِحَاطَةِ دَيْنٍ وَلِغَرَمِهِ رَدُّهُ أَوْ  
بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَوْ يَطُولَ) بحيث يشتهر بالحرية لأنه مظنة العلم أو إفادة مال  
(أَوْ يُفِيدَ مَالًا وَلَوْ قَبْلَ نَفْوذِ الْبَيْعِ) للعبد فإن السلطان يبيع مال للمدين  
بالخيار كما سبق فرد الغريم إيقاف والزوج إبطال وقيل واسطة والحاكم كمن تاب  
عنه وما أحسن هذين البيتين<sup>(١)</sup>.

أبطل صنيع العبد والسفيه برد مولاه ومن يليه  
وأوقفن فعل الغريم واختلف في الزوج والقاضي كبديل عرف  
(رَقِيقًا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ) كرهن وجناية وعقق بشائبة محرمة  
(به) أي بمادة الإعتاق (وَبِفَكِّ الرَّقَبَةِ وَالتَّخْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا التَّيْوَمِ)  
فيتأبد كالطلاق (بِلَا قَرِينَةٍ مَدْحٍ أَوْ خُلْفٍ) على معنى تفعل كالحر (أَوْ دَفْعِ  
مَكْسٍ) لأنه إكراه (وَبِلَا مِلْكٍ أَوْ لَاسَبِيلٍ لِي عَلَيْكَ إِلَّا لِجَوَابِ) توبيخ  
(وَبِكُوهَيْتُ لَكَ نَفْسَكَ) أو عمك أو خراجك ولا يعذر بجهل (وَبِكُلْشَفِي  
أَوْ اذْهَبْ أَوْ اعْزُبْ بِالنِّيَّةِ وَعَقَّقَ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ عُلِقَ هُوَ وَالْمُشْتَرَى عَلَى

الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ) لف ونشر مرتب ولو تأخر الإيجاب لتقدمه رتبة على القبول وإن  
علق الصدقة تصدق بالثمن (وَبِالْإِشْتِرَاءِ الْفَاسِدِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتُكَ) تشوف للحرية  
فيفوت (كَأَنَّ اشْتَرَى نَفْسَهُ فَاسِدًا وَالشَّقْصُ وَالْمُدَبَّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَوَلَدُ عَمِّهِ)  
أو غيره (مَنْ أُمَّتِهِ وَإِنْ بَعْدَ يَمِينِهِ) الحنث لا من تجدد ملكه على مافي بن  
(وَالْأَتَى فِيمَنْ يَمْلِكُهُ أَوْلى أَوْ رَقِيقٍ أَوْ عَبِيدٍ أَوْ مَمَالِكِي) إلا لعرف  
فيهما (لَا عَبِيدُ عَبِيدِهِ كَأَمْلِكُهُ أَبَدًا) تشبيه في الإلغاء كالطلاق للخرج  
(وَوَجَبَ بِالْغَدْرِ وَلَمْ يَقْضَ إِلَّا بَيْتٌ مُعَيَّنٌ) ومن البت لحصول المعلق عليه  
(وَهُوَ فِي خُصُوصِهِ) كن أملكه من صنف كذا فيلزم (وَعُمُومِهِ) ككل  
من أملك فيلغى (وَمَنْعٌ مِنْ وَطْءٍ وَبَيْعٍ فِي صِغَةِ الْحَنْثِ) حتى يفعل (وَعَتَقٌ  
عُضْوٍ وَمَتْلِكُهُ لِلْعَبْدِ وَجَوَابُهُ كَالطَّلَاقِ) في الجملة فانه لا بد من حكم هنا في  
العضو وإذا قال اخترت نفسي لا يكون عتقا عند ابن القاسم<sup>(١)</sup> إلا إن نواه لأنه  
قد يريد البيع (إِلَّا لِأَجَلٍ) فيصح هنا ولا يطاق (وَإِحْدَاكُمَا فَلَهُ الْخِيَارُ) حيث  
لا نية له فان نسيها عتقا كالطلاق (وَإِنْ حَمَلَتْ فَلَهُ وَطْئُهَا فِي كُلِّ صَهْرٍ مَرَّةً)  
وترجع بغلة زمن الحمل وسبق تنجيز الطلاق (وَإِنْ جَعَلَ عَتَقَهُ لِأَتْنَيْنِ لَمْ  
يَسْتَقِلَّ أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ) بأن يفهم الاستقلال (وَإِنْ  
قَالَ إِنْ دَخَلْتُمَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِمَا) كالطلاق  
حمله على كراهة الاجتماع، بخلاف إِنْ دَخَلْتُ الدارين ففيه الحنث ببعض  
(وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ) فلا يحتاج لحكم على المشهور (الْأَبْوَانِ وَإِنْ عَلُوا  
وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ كَيْفَتِ وَأَخٌ وَأُخْتٌ مُطْلَقًا) ولو غير شقيقين (وَإِنْ  
بِهَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ إِنْ عِلِمَ الْمُعْطَى) بالكسر أنه يعتق وإنما يحتاج  
لهذا في المدين بدليل ما يأتي في الإرث والشراء فلا يباع في الدين لأن

١ وقال أشهب يعتق ولو لم يبنوه لأنه لا معنى لاختياره نفسه إلا الحرية . وهذا أقيس وأقوى



الواهب قصد العتق (وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَوَلَاؤُهُ لَهُ) أى الموهوب كمن أعتق عنه  
(وَلَا يُكْمَلُ فِي) هبة (جُزْءٌ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَبْلَهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ) أو سفيهه  
(أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ) بالأولى (لَا يَارِثُ أَوْ شِرَاءٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) فيهما (فِيْبَاعُ  
وَبِالْحُكْمِ إِنْ عَمِدَ بِشَيْنٍ لِرَقِيقَةٍ أَوْ رَقِيقٍ رَقِيقَةٍ) ولو بشائبة (أَوْ لَوْلَا  
صَغِيرٌ) أو سفيهه وفاعل عمد قوله (غَيْرُ سَفِيهِه) وأولى صبي ومجنون (وَعَبْدٌ  
وَدُمِيٌّ بِمِثْلِهِ وَزَوْجَتُهُ وَمَرِيضٌ فِي زَانِدِ الثُّلُثِ وَمَدِينٌ كَقَتْلِ ظَفَرٍ وَقَطْعُ بَعْضِ  
أُذُنٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنٍّ أَوْ سَحْلِيًّا) بردها حتى أذهب نفعا (أَوْ خَرَمَ أَنْفٍ أَوْ  
حَلَقَ شَعْرَ أُمَةٍ رَفِيعَةً أَوْ لِحْيَةَ تَاجِرٍ) في عب ترجيح أن حلق الشعر مطلقا ليس  
مثلة ولم يتبعه بن<sup>(١)</sup> (أَوْ وَسَمٌ وَجْهٍ بِنَارٍ لِغَيْرِهِ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ) عب  
الراجح أن الوسم بالنار مثلة ولو في غير الو<sup>ه</sup> وفي الوجه مثلة ولو بغير النار لغير  
جمال ولم يرتضه بن (وَالْقَوْلُ لِلْسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ) لأن الناس لا يمثلون بأموالهم  
غالباً (لَا فِي عِتْقٍ بِمَالٍ) لأن الأصل عدم المالح لا يجوز بيع الخصى وقيل  
يجوز إن كان سيده كافراً (وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا وَالبَاقِي لَهُ  
كَأَنَّهُ بَقِيَ لغيرِهِ إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ يَوْمَهُ) أى الحكم (وَإِنْ كَانَ الْعَتَقُ مُسْلِمًا  
أَوْ الْعَبْدُ) لا موجب لتكرار إن في هذه الشروط (وَإِنْ أُيسِّرَ بِهَا) حقه  
التقديم على الدفع (أَوْ بِبَعْضِهَا فَقَبْلَهَا) أنث لأن البعض خصه (وَفَضَلَتْ عَنْ  
مَتْرُوكِ الْمُفْلِسِ) تفسير لليسار (وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا يَارِثُ) فيمن  
يعتق بالملك (وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعَتَقَ لَا إِنْ كَانَ حُرًّا الْبَعْضُ وَقَوْمٌ) نصيب  
الثالث (عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا) يعلم الأول أو أعتقا معا (فَعَلَى حِصَصِهَا إِنْ أُيسِّرَا  
وَالْأَفْعَلَى الْمُوَسَّرِ وَجُلَّ) التَّقْوِيمِ (فِي ثُلُثٍ مَرِيضٍ أَمِنْ) كالعقار (وَلَمْ

١ لقول ابن رشد روى ابن الماجشون : حاق لحية العبد النبل ورأس الأمة الرفيعة مثلة  
بخلاف غيرها هكذا نقله ابن هرة مقتصرأ عليه ووجه ما قاله عب سرعة عود الشعر .

يَقُومُ عَلَى مَيْتٍ لَمْ يُوصَ) لا تنقل التركة (وَقَوْمٌ كَامِلًا) على الأظهر حيث  
 اشترياه كذلك ولم يبيع بعض الثاني بالعتق (بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكِهِ مِنَ الْعَتَقِ  
 وَتُضَيِّعُ لَهُ بَيْعُ مِنْهُ) إلا أن يعتقه المشتري (وَتَأْجِيلُ الثَّانِي) يظهر في محل  
 الإضمار (أَوْ تَذْيِيرُهُ وَلَا يَنْتَقِلُ) الشريك (بَعْدَ اخْتِيَارِهِ أَحَدَهُمَا) عتقه أو  
 التقويم (وَإِذَا حُكِمَ بِمَنْعِهِ) أى التقويم (لِعُسْرِهِ مَضَى كَقَبْلِهِ) أى الحكم  
 (نُفْسًا أَيْسَرَ) فلا يعتق (إِنْ كَانَ بَيْنَ الْعُسْرِ) حين العتق (وَحَضَرَ الْعَبْدُ)  
 لأنه لو كان يسر لأظهره (وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ) أى الحكم (كَالْقَيْنِ وَلَا يَلْزَمُ  
 اسْتِسْمَاءُ الْعَبْدِ وَلَا قَبُولُ مَالِ الْغَيْرِ وَلَا تَخْلِيدُ الْقِيَمَةِ فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرِ بِرِضَى  
 الشَّرِيكِ) نص على التوهم (وَمَنْ أَعْتَقَ حِصَّتَهُ لِأَجَلٍ قَوْمَ عَلَيْهِ) الآن  
 (لِيَعْتِقَ جَمِيعَهُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَبْتَ الثَّانِي فَنَصِيبُ الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ دَبَّرَ  
 حِصَّتَهُ تَقَاوِيَاهُ لِيُرَقَّ كُلُّهُ) إن وقع لغير المدبر (أَوْ يُدَبَّرَ) إن وقع للمدبر  
 (وَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَقُ عَيْنَهُ) أى العبد عند التقويم (فَلَهُ اسْتِحْلَافُهُ) أنه  
 لا عيب به وترد اليمين (وَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ) ابتداء (أَوْ أَجَارَ عَتَقَ عَبْدُهُ جُزْءًا  
 قَوْمٌ فِي مَالِ السَّيِّدِ الْأَعْلَى) وَإِنْ اخْتِيجَ لِبَيْعِ الْعَبْدِ (الْمُعْتَقِ) فيقال سيد  
 يباع في عتق عبده وربما اشتراه نفس العبد (وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدِهِ لَمْ يَعْتِقِ الثَّانِي  
 وَلَوْ مَاتَ) الأول (وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ دَبَّرَهُ فَحُرٌّ) ومدبر (وَإِنْ لَا كَثُرَ  
 الْحُلُ) لا أزيد لأنه حادث (إِلَّا لِزَوْجٍ) أو سيد (مُرْسَلٍ عَلَيْهِمَا فَلَا قَلَّهِ)  
 بخروج الغاية لاحتمال طروده (وَبِيعَتْ) تلك الأمة للمعتوق جنينها في الدين مطلقاً  
 وجنينها قبل الوضع يتبع ويباع بعده (إِنْ سَبَقَ الْعَتَقَ دِينَ وَرُقَى) معلوم أنه  
 لم يوف بالفرع كما ترى (وَلَا يُسْتَتْنَى) الجنين (بِبَيْعِ أَوْ عَتَقِ) بخلاف التبرعات  
 (وَلَمْ يَجْزِ اشْتِرَاءُ وَلِيٍّ مَنْ يَعْتِقُ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ) أو سيفه (بِمَالِهِ وَلَا عَبْدُ  
 لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِيَنْ يَشْتَرِيَهُ بِهِ فَإِنْ قَالَ

اشْتَرَيْتَنِي لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَنْتَنِي) أَيْ اشْتَرَطَ (مَالَهُ وَإِلَّا غَرِمَهُ) فَبَقِيَ عَيْنُ فُلْهِ الرَّجُوعِ فِي الْعَبْدِ (كَلْتَعْتَقَنِي) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالْشَّرْطِ السَّابِقِ (وَبِيعَ فِيهِ) حَيْثُ أَعْسَرَ الْغَارِمَ (وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءَ لَهُ) وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْعَتَقِ إِذَا غَرِمَ (وَإِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَعَرْتُ وَوَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ) كَقَطَاعِ (إِنْ اسْتَنْتَنِي مَالَهُ وَإِلَّا رُقَّ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِهِمْ وَلَوْ سَمَّاهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ الثَّانِي) فِيهِمَا (أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ ثَلَاثِهِمْ أَوْ بَعْدَ سَمَائِهِ مِنْ أَكْثَرِ) كَعَشْرَةٍ مِنْ أَرْبَعِينَ (أَفْرَعُ كَالْقِسْمَةِ) لِلضِّيقِ فِي الْأَوَّلِينَ وَدَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ فِي الْآخِرِينَ (إِلَّا أَنْ يُرْتَّبَ) كَالْأَكْبَرِ فَالْأَكْبَرُ (فَيَتَّبَعُ أَوْ يَقُولُ ثُلُثُ كُلٍّ أَوْ أَنْصَافُهُمْ أَوْ أَثْلَاثُهُمْ) فَمِنْ كُلِّ مَحْمَلِ الثَّلَاثِ وَلَوْ أَقْلَ مِمَّا سَمِيَ (وَتَبَعَ) الْمَعْتُوقُ (سَيِّدَهُ بِدَيْنٍ إِنْ لَمْ يَسْتَمْنِ مَالَهُ وَرَقَّ إِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِرَقِّهِ) أَيْ الشَّخْصُ (أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنٌ) عَلَى عَتَقِهِ (وَحَلَفَ) مَعَهُ لِلدَّعَى (وَاسْتَوْثَى بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ بِالْوَلَاءِ شَاهِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ وَارِثُهُ وَحَلَفَ) لِلدَّعَى حَيْثُ لَمْ يَبْلُغِ السَّمْعُ الْقَطْعَ (وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُ الْوَرِثَةِ) عِنْدَ حَاكِمٍ (أَوْ أَقْرَأَ أَنَّ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَجْزُ وَلَمْ يَقُومَ عَلَيْهِ) تَهْمَتُهُ عَلَى ضَرَرِ الْوَرِثَةِ وَيَمْلِكُ حَصَّتَهُ تَبَعًا (وَإِنْ شَهِدَ عَلَى شَرِيكِهِ بِعِتْقِ نَفْسِيهِ فَنَصِيبُ الشَّاهِدِ حُرٌّ إِنْ أَيْسَرَ شَرِيكُهُ) وَقَدْ ظَلَمَهُ فِي قِيَمَتِهِ (وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ كَعُسْرِهِ) لَكِنْ الْمَعْتَمِدُ الْأَوَّلُ.

### ﴿ بَابُ ﴾

التَّدْبِيرُ تَعْلِيقُ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ وَإِنْ زَوْجَةً فِي زَائِدِ الثَّلَاثِ وَالزَّوْجُ كَعَبْرَةٍ مِنَ الْوَرِثَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ (الْعَتَقَ بِمَوْتِهِ لَا عَلَى) وَجْهِ (وَصِيَّةٍ كَبَانَ مُتُّ مِنْ سَرَّحِي أَوْ سَفَرِي هَذَا) فَأَنْتَ حُرٌّ كَدَبَرٍ عَلَى خِلَافِ بْنِ مَثَالِ الدُّنْفِ

لأنه علق بأمر محتمل فخرج عن لزوم التدبير إلى جواز الوصية (أَوْ بَعْدَ مَوْتِي) أنت حر أما مدبر فتدبير (إِنْ لَمْ يُرَدِّهِ) أى التدبير بأن نوى اللزوم (وَلَمْ يُعْلَقْهُ) لازومه بمحصول المعلق عليه (أَوْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ) فإن أرادته بخلاف (يَذِيرُكَ أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ حُرٌّ عَنْ دُبْرٍ مِنِّي) إلا أن يصرح بعدم التحتم فوصية (وَنَفَذَ تَذِيرُ نَصْرَانِي لِمُسْلِمٍ وَأَوْجِرَ لَهُ) والولاء للمسلمين وعصبة السيد المسلمون أولا ولا يرجع الولاء للسيد بإسلامه إلا أن يتأخر إسلام العبد عن التدبير (وَتَنَاوَلَ الْحَمْلَ مَعَهَا) فأولى حملها بعد (لَوْلَا) عبد (مُدَبِّرٌ مِنْ أَمْتِهِ بَعْدَهُ) أى تدبير العبد (وَصَارَتْ) سرية المدبر (أُمٌّ وَلَدٍ بِهِ إِنْ عَتَقَ وَقُدِّمَ الْأَبُ عَلَيْهِ فِي الضِّيْقِ) المول عليه استواؤها (وَلِلْسَيِّدِ نَزْعُ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَمْرَضْ) كالغلة ولو مرض (وَرَهْنُهُ) فيباع على ماسبق ويأتى (وَكِتَابَتُهُ لِأَخْرَاجِهِ لِفَيْحِرِ حُرِّيَّةٍ وَفِيَسَخَ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ) في حياة المدبر (وَالْوَلَايَةُ لَهُ) أى للأصلى إن عتق بعد الموت فيرجع المعتق بالثمن وقبله لمعتقه (كَالْمُكَاتَبِ) يفسخ بيعه إن لم يعتق (وَإِنْ جَنَّا فَإِنْ فَدَاهُ) سيده فمدبر على حاله (وَالْأَسْلَمُ خِدْمَتُهُ تَقَاضِيًا وَحَاصَهُ جَنْجِيٌّ عَلَيْهِ ثَانِيًا) بحسب ما لكل (وَرَجَعَ إِنْ وَفَى وَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ اتَّبَعَ بِالْبَاقِي) لأن التسليم تقاض (أَوْ بَعْضُهُ) عطف على ضمير عتق، (اتَّبَعَ بِمَحْصَنَتِهِ) أى حصة ماعتق من باقى الأرش (وَحُخِرَ الْوَارِثُ فِي إِسْلَامِ مَارَقٍ أَوْ فَكَّهِ) بمنابه من الباقي (وَقَوْمٌ بِمَالِهِ) إذا لم يستثن (فَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الثُّلُثُ إِلَّا بَعْضَهُ عَتَقَ وَأَقْرَّ مَالُهُ بِيَدِهِ) كله لأن القصد الرقبة (وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَى حَاضِرٍ مُوسِرٍ) مقر (بِيعَ) أى قوم (بِالنَّقْدِ) الحال (وَإِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ) كالأيام (اسْتَوْفَى) أى انتظر بالمدبر (قَبْضُهُ وَإِلَّا) بأن بعد أو أعسر (بِيعَ) للمدبر أى رق (فَإِنْ حَضَرَ) المدين (الغَائِبُ أَوْ أُنْسَرَ لِلْعَدِيمِ بَعْدَ بَيْعِهِ عَتَقَ مِنْهُ) بحسبه (حَيْثُ كَانَ) عند المشتري أو غيره (وَأَنْتَ

حُرِّ قَبْلَ مَوْتِي سِنَةً إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِيًّا لَمْ يُوقَفْ فَإِذَا مَاتَ نُظِرَ فَإِنْ  
 صَحَّ ( فِي السَّنَةِ ) اتَّبَعَ بِالْخِدْمَةِ وَعَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِلَّا ) بَأْنِ مَرَضِ  
 السَّيِّدِ جَمِيعَ السَّنَةِ ( فَمِنْ الثَّلَاثِ وَلَمْ يَتَّبِعْ ) لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَخَذَ عِلَّةَ الْمُعْتَقِ مِنْ  
 الثَّلَاثِ ( وَإِنْ كَانَ ) السَّيِّدُ ( غَيْرَ مَلِيٍّ وَقِفَ خَرَا جُ سَنَةً ثُمَّ يُعْطَى السَّيِّدُ مِمَّا  
 وَقِفَ مَا خَدَمَ نَظِيرُهُ ) زَمَنًا ( وَبَطَلَ التَّدْيِيرُ بِقَتْلِ سَيِّدِهِ عَمْدًا ) بِخِلَافِ أُمِّ  
 الْوَلَدِ وَبِخِلَافِ خَطَايَاهَا وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ دُونَهَا <sup>(١)</sup> عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ( وَبِاسْتِغْرَافِ الدِّينِ  
 لَهُ وَلِلتَّرَكَةِ ) قَالَ عَج :

ويبطل التدبير دين سبقا ان سيد حيا والا مطلقا

( وَبَعْضُهُ مُجَاوِزَةُ الثَّلَاثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يَعْتِقَ  
 فَيَا وَجِدَ حَيْثُئِذٍ ) أَيْ حِينَ التَّقْوِيمِ ( وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ  
 عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرِ فَمُعْتَقٌ  
 لِأَجَلٍ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ) إِنْ كَانَ فِي الصَّحَةِ .

### ﴿ بَابُ ﴾

( نُدِبَ مُكَاتِبَةُ أَهْلِ تَبَرُّعٍ وَحَطَّ جُزْءٌ آخِرًا وَلَمْ يُجَبِّرِ الْعَبْدُ عَلَيْهَا ،  
 وَلِأَخُودِ مِنْهَا الْجَبْرِ ) لَكِنِ الْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ ( بِمُكَاتِبَتِكَ وَنَحْوِهِ بِكَذَا وَظَاهِرُهَا  
 اشْتِرَاطُ التَّنَجِيمِ ) وَيَحْمِلَانِ عَلَيْهِ ( وَصَحَّحَ خِلَافُهُ ) وَيَأْتِي أَنَّ الْحَالِ مَقْطَاعَةٌ  
 ( وَجَازَ نِغَرٍ كَأَبِي ) فِي مَلِكِ الْعَبْدِ ( وَعَبْدُ فُلَانٍ ) غَيْرِ الْأَبْقِ ( وَجَنَيْنِ لَا لَوْلَاؤُ  
 لَمْ يُوصَفْ أَوْ كَخَمَرٍ وَرَجَعَ لِمُكَاتِبَةِ مِثْلِهِ وَفَسَخُ مَا عَلَيْهِ فِي مُؤَخَّرٍ )  
 عَظَفَ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ لِأَنَّ الْكُتَابَةَ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ ( أَوْ كَذَهَبٍ عَنْ

(١) يعني أن أم الولد إذا قتلت سيدها خطأ فلا دية عليها وفي العمدة تقتل به ويلغز بها  
 فيقال ! عمد فيه القصاص ولا شيء في خطئه .

(وَرِقٍ) ولا يراعى صرف مؤخر الطعام قبل قبضه وضع وتعجل (وَمُكَاتَبَةٌ  
وَلِيٌّ مَا لِمَحْجُورٍ بِالْمَصْلَحَةِ) لا على حال لأنه ينزع (وَمُكَاتَبَةٌ أُمَةٌ وَصَغِيرٌ  
وَإِنْ بِلَا مَالٍ وَكُسْبٍ وَبَيْعٍ كِتَابَةٌ) كالدين ابن عرفة لا بد من حضور المكاتب  
لأن ذاته مبيعة على تقدير عجزه (أَوْ جُزْءٌ لَا نَجْمَ) إلا أن يعلم قدره ونسبته لباقي  
النجوم فكالجزء (فَإِنْ وَفَّى فَالْوَلَاءُ لِلْأَوَّلِ وَالْأَزَقُّ لِلْمُشْتَرَى وَإِقْرَارُ مَرِيضٍ  
بِقَبْضِهَا إِنْ وُثِرَتْ غَيْرَ كِلَالَةٍ) يعنى ورثه ولد لبعد التهمة (وَمُكَاتَبَتُهُ) أى  
المريض (بِلَا مُحَابَاةٍ وَإِلَّا) بأن حابى أو أقر كلاله (فَنِ ثُلْمَتِهِ وَمُكَاتَبَةُ جَمَاعَةٍ  
لِمَالِكٍ فَتَوَزَّعَ عَلَى قُوَّاتِهِمْ عَلَى الْأَدَاءِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَهُمْ وَإِنْ زَمِنُ أَحَدُهُمْ  
مُحْلَاءً مُطْلَقًا) لا فرق بين قوى وغيره اشترط الجماعة أولا (فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَالِ  
الْجَمِيعُ وَيَرْجِعُ إِنْ لَمْ يَعْثُقْ) المدفوع عنه (عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ زَوْجًا  
وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ وَاحِدٍ) أو غصبه بخلاف استحقاقه (وَاللَّسَّيْدِ  
عِثْقُ قَوَى مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوَوْا فَإِنْ رُدَّ عِثْقُهُ ثُمَّ عَجَزُوا صَحَّ عِثْقُهُ  
وَيَرْجِعُ بِمَا أَدَى (وَالْخِيَارُ فِيهَا) ولو بعد عطب على الجائزات (وَمُكَاتَبَةٌ  
شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ) يقتضيان معا (لَا أَحَدَهُمَا أَوْ مَالَيْنِ أَوْ مُتَّحِدَيْنِ بِعَقْدَيْنِ  
فَيُفْسَخُ) فى الثلاث (وَرَضَى أَحَدُهُمَا بِتَقْدِيمِ الْآخَرِ) بعد العقد فى القبض  
(وَرَجَعَ لِعَجْزٍ بِحَصَّتِهِ) بما قبض (كَإِنْ قَاطَعَهُ بِإِذْنِهِ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى  
عَشْرَةٍ) تشبيه فى الجواز (فَإِنْ عَجَزَ خَيْرَ الْمُقَاطِعِ بَيْنَ رَدِّ مَا فَضَّلَ بِهِ  
شَرِيكُهُ وَيُشَارِكُ فِي الرَّقْبَةِ وَإِسْلَامِ حِصَّتِهِ رِقَا) ولا يرد شيئا (وَلَا رُجُوعَ  
لَهُ عَلَى الْآذِنِ وَإِنْ قَبِضَ الْأَكْثَرُ فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الْآذِنُ مَالَهُ) من الكتابة  
(بِلَا نَقْصٍ إِنْ تَرَكَهُ) المكاتب (وَالْأَفْلَاحُ شَيْءٌ لَهُ) على المقاطع (وَعِثْقُ  
أَحَدِيهَا) أى نطقه بصيغة العتق (وَضَعُ لِمَا لَهُ) وبملك حصته بالعجز (إِلَّا إِنْ

قَصَدَ الْعِتْقَ) أَى قَكَ الرَقَبَةَ (كَانَ فَعَلَتْ فَانْصُفَكَ حُرٌّ فَكَاتَبَهُ ثُمَّ فَعَلَ  
وُضِعَ النِّصْفُ) بَيَان لَوْجِه الشَّبَه (وَرُقُّ كُلُّهُ إِنْ عَجَزَ) فِى مَسَائِلِى الْوَضْعِ  
(وَاللَّكَّاتِبِ بِلَا إِذْنٍ بَيْعٌ أَوْ اشْتِرَاءٌ) بِلَا مُحَابَاةٍ (وَمُشَارَكَةٌ وَمُقَارَضَةٌ  
وَمُكَاتَبَةٌ) فَإِنْ عَجَزَ أَدَى الْأَسْفَلَ لِلْأَعْلَى (وَاسْتِخْلَافٌ عَاقِدٌ لِأَمْتِهِ وَإِسْلَامُهَا  
أَوْ فِدَاؤُهَا إِنْ جَنَّتْ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ وَإِقْرَارٌ فِى رَقَبَتِهِ  
حَقُّهُ فِى ذِمَّتِهِ لِأَنَّهُ الَّذِى يَنْفَرِدُ بِهِ عَنِ الْقَنْ (وَإِسْقَاطُ شَفْعَتِهِ لِأَعْتِقٍ وَإِنْ قَرِيبًا)  
يَعْتَقُ بِالْمَلِكِ لِأَنَّهُ شَرْطُهُ الْحَرِيَّةُ (وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَزْوِيجٌ وَإِقْرَارٌ بِجَنَائَةِ خَطَا  
وَسَفَرٌ بَعْدَ الْإِذْنِ) فِى الْجَمِيعِ (وَلَهُ تَعَجِيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا) أَوْ طَلَبُهُ هُوَ عَلَى  
مَا رَجَحَ (وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيُرْقُ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ) بَعْدَ (كَانَ عَجَزَ عَنْ  
شَيْءٍ) تَشْبِيهِهُ فِى الرِّقِّ (أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمَحَلِّ) الْحُلُولُ (وَلَا مَالٌ لَهُ وَفُسَخَ  
الْحَاكِمُ وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ كَالْقِطَاعَةِ) عَلَى حَالٍ أَوْ فُسَخَ كِتَابَةُ يَتَلَوَّمُ فِيهَا  
(وَإِنْ شَرَطَ خِلَافَهُ) فِيهِمَا (وَقَبِضَ) الْحَاكِمُ (إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ وَلَوْ قَبْلَ أَجْلِهَا)  
لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْعَبْدِ (وَفُسِخَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ إِلَّا لِلْوَلَدِ أَوْ غَيْرِهِ وَدَخَلَ  
مَعَهُ بِشَرْطٍ) يَحْتَاجُ لَهُ فِى الْوَلَدِ إِنْ سَبَقَ الْحَمْلُ عَلَى الْكِتَابَةِ (أَوْ غَيْرِهِ فَتَوَدَّى  
حَالَةً) وَيَرْجِعُ مُسْتَحَقُّ تَرَكَةِ الْمَكَاتِبِ عَلَى الْحُمُولِ عَنْهُ الَّذِى لَا يَعْتَقُ كَافِى بِنِ  
(وَوَرِثَتُهُ مَنْ مَعَهُ فَقَطْ يَمْنُ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) لَا كَزَوْجَةٍ (وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ  
وَفَاءً وَقَوِيَّ وَلَدُهُ) أَوْ غَيْرِهِمْ (عَلَى السَّعْيِ سَعَوْا وَتَرَكْ مَتْرُوكُهُ لِلْوَلَدِ  
إِنْ أَمِنَ كَأَمَّ وَلَدِهِ) وَتَبَاعُ فِى نَجْمِ الْوَلَدِ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ وَجِدَ الْعَوَظُ  
مَعِيًّا أَوْ اسْتَحَقَّ مَوْصُوفًا) رَجَعَ بِمِثْلِهِ (كَمُعَيْنٍ) تَشْبِيهِهُ فِى مُطْلَقِ  
الرَّجُوعِ ، فَإِنْ الْمَقُومُ الْمُعِينُ يَرْجِعُ بِقِيَمَتِهِ (وَإِنْ بِشَبْهَةٍ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ مَالٌ) مَقْلُوبٌ وَحَقُّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ إِنْ بِشَبْهَةٍ وَإِلَّا رُقُّ

(وَمَضَتْ كِتَابَةً كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ وَبِيعَتْ كَأَنَّ أَسْلَمَ) والولاء كالتيدير (وَبِيعَ مَعَهُ  
 مَنْ فِي عَقْدِهِ) تبعاً ولو كافراً (وَكَفَرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتَرَا طُ وَطَاءَ لِّلْكَاتِبَةِ  
 وَاسْتِئْذَنَاءَ حَمَلِهَا أَوْ مَا يُؤَلَّدُ لَهَا أَوْ يُؤَلَّدُ لِمُكَاتِبٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَلِيلٌ  
 كَخِدْمَةٍ إِنْ وَفَى لَعَوْ) خير اشتراط وما بعده والكثير من النجوم <sup>(١)</sup> (وَإِنْ  
 عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ) كما سبق (أَوْ عَنْ أَرْضٍ جِنَايَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رَقٌّ) وخير  
 فيه (كَالْقَيْنِ وَأَدَبَ إِنْ وَطِئَ يَلَا) لزوم (مَهْرٍ وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمَكْرَهَةِ) البكر  
 (وَإِنْ حَلَّتْ خَيْرَتْ فِي الْبَقَاءِ) مكاتبه (وَأُمُومَةٍ أَوْلَدَ إِلَّا لِمُضْعَفَاءَ مَعَهَا أَوْ أَقْرَبَاءَ  
 لَمْ يَرْضَوْا وَحُطَّ حَصَّتُهَا إِنْ اخْتَارَتْ الْأُمُومَةُ) ورضى الأقوياء (وَإِنْ قُتِلَ  
 فَالْقِيَمَةُ لِلْسَيِّدِ وَهَلْ فَنَاءٌ أَوْ مُكَاتِبًا تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى  
 سَيِّدِهِ صَحَّ وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءُ لَا الْقَدْرُ  
 وَالْأَجَلَ وَالْجَنَسِ) فللعبد إلا أن ينفرد السيد بالشبهة فإن لم يشبها حلها ورجع للمثل  
 كنكولها ويقضى للحالف وصدق مدعى العين إلا أن يخرج عن الشبه  
 (وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا الصَّدَقَةَ عَابَهُ رَجَعُوا بِالْفَضْلَةِ وَعَلَى  
 السَّيِّدِ بِمَا قَبَضَهُ إِنْ عَجَزَ وَإِلَّا) بأن قصد العين الصدقة (فَلَا وَإِنْ أَوْصَى  
 بِمُكَاتِبَتِهِ فَكِتَابَةُ الْمِثْلِ إِنْ حَمَلَهَا) أى الرقبة (الثُلُثُ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَجْمٍ  
 فَإِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ جَارَتْ وَإِلَّا) يحمل الثلث فيهما (فَعَلَى الْوَارِثِ  
 الْإِجَارَةُ أَوْ عَتَقَ مُحْمِلَ الثُّلُثِ) وحط من كل نجم بنسبة ما عتق (وَإِنْ  
 أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمُكَاتِبَتِهِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ أَوْ بِعَتَقِهِ جَارَتْ إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَةَ  
 كِتَابَتِهِ أَوْ قِيَمَةَ الرَّقْبَةِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتِبٌ) أى الأقل منهما (وَأَنْتَ  
 حُرٌّ عَلَى أَنَّ عِلْبَكَ أَلْفًا أَوْ وَعَلَيْكَ لَزِمَ الْعِتْقُ وَالْمَالُ وَخَيْرُ الْعَبْدِ

(١) أى والكثير من الخدمة يعتبر من النجوم ، هذا على ما نقله عبد الحق عن بعض  
 شيوخه ، وظاهر المدونة الغاء الكثير كالقليل وعليه الأكثر .



فِي الْإِلْزَامِ وَالرَّدِّ فِي حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّيَ أَوْ إِنْ أُعْطِيَ وَنُحْوِهِ  
 مما جعل للعبد .

﴿ بَابٌ (١) ﴾

( إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بَوَاطْنَهُ وَلَا يَمِينُ إِنْ أَنْكَرَ كَانَ اسْتِبْرَاءً بِخِيَصَةٍ وَنَفَاهُ  
 وَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ ) من الاستبراء ( وَإِلَّا لَحِقَ بِهِ وَلَوْ لَا كَثَرَهُ إِنْ ثَبَتَ  
 إِنْقَاءُ عُلُقَةٍ فَمَوْقُ وَإِنْ بَانَسَ أَتَيْنِ كَادَّعَاهَا سِقْطًا رَأَيْنِ أَثَرَهُ عَقَّتْ مِنْ رَأْسِ  
 الْمَالِ وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ ) ويكفي مع إقراره بالوطء وجود الولد وإن لم تثبت  
 الولادة ( وَلَا يَرُدُّهُ ) أى عتقها ( دَيْنٌ سَبَقَ ) على الاستيلاد ( كاشتراه زَوْجَتِهِ  
 حَامِلًا ) فتكون بالحمل أم ولد ( لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدَ ) حمل ( مِنْ وَطْءِ  
 شَبْهَةِ الْإِمَامَةِ مُكَاتِبِهِ أَوْ وَلَدِهِ ) ويغرم قيمتها كالحللة ( وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلٌ  
 أَوْ وَطْءٌ يَدُبُّرٌ أَوْ فَخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَجَازَ بِرِضَاهَا إِبْجَارَتَهَا وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ  
 وَلَهُ قَلِيلٌ خِدْمَةٍ ) فيها ( وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرَشُ جِنَايَةٍ  
 عَائِلِيهَا وَإِنْ مَاتَ فَلَوَارِثِهِ ) حش المعتمد لها إن مات ( وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا  
 وَانْتِزَاعُ مَالِهَا مَا لَمْ يَمْرُضْ وَكُرِّهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بِرِضَاهَا ) لأنه ليس من  
 المروءة كما سبق في النكاح ( وَمُصِيبَتُهَا إِنْ بَاعَتْ مِنْ بَائِعِيهَا وَرَدَّ عَتَقَهَا )  
 إلا معلقاً على الشراء فيمضى ( وَفَدَيْتَ إِنْ جَنَّتْ بِأَقْلُ الْقِيَمَةِ تَوْمَ الْحُكْمِ  
 وَالْأَرَشِ ) وليس للسيد إسلامها ( وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ وَلَدَتْ مِنِّي وَلَا وَلَدَ  
 لَهَا صُدِّقَ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ ) فإن كان لها ولد صدق مطلقاً ( وَإِنْ أَقَرَّ مَرِيضٌ  
 بِإِيلَادِهِ أَوْ عَتَقَ فِي سَجَّتِهِ ) وفي مرضه من الثلث ( لَمْ تَعْتَقْ مِنْ ثُلْثٍ ) لأنه  
 ليس وصية ( وَلَا رَأْسَ مَالٍ ) أى حيث لم يرنه ولد وألا صدق فهذا مفهوم  
 ما قبله ( وَإِنْ وَطِئَ شَرِيكَ تَحَمَّلَتْ غَرِمَ نَصِيبِ الْآخَرِ فَإِنْ أَعْسَرَ خَيْرٌ

فِي اتِّبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطءِ أَوْ بَيْعِهَا لِذَلِكَ ) أَى الْقِيَمَةِ ( وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ )  
 إِنْ لَمْ تَوْف ( وَبِنِصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ ) فَلَذَا فِي حَش تَرْجِيحِ أَنَّ الْقِيَمَةَ عِنْدَ الْإِعْسَارِ  
 يَوْمَ الْحُلِّ ( وَإِنْ وَطَّيَاهَا بِطُهْرٍ ) وَإِلَّا فَلِلْأَخِيرِ ( فَأَلْقَاهُ وَلَوْ كَانَ ) أَحَدُهَا  
 ( عَبْدًا أَوْ ذَمِيًّا فَإِنْ أَشْرَكَ كَتَمَهَا فَمُسْلِمٌ ) حَر تَغْلِيظًا لِلْإِشْرَافِ ( وَوَالِي ) مِنْ  
 أَشْرَكَتْهُ ( إِذَا بَلَغَ أَحَدُهُمَا ) فَيُلْحَقُ بِهِ ( كَأَنَّ لَمْ تَوْجَدَ قَافَةً وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ  
 أَوَّلًا ) قَبْلَ الْمَوَالَةِ لِأَنَّهُ مَالٌ تَنَازَعُهُ اثْنَانِ ( وَحَرُمَتْ عَلَى مُرْتَدٍّ أُمُّ وَلَدِهِ حَتَّى  
 يُسْلِمَ وَوُقِفَتْ كَمُدْبَرِهِ إِنْ فَرَّ لِذَا رِ الْحَرْبِ ) فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ أَوْ مَدَّةِ التَّعْمِيرِ  
 ( وَلَا يَحُوزُ كِتَابَتُهَا ) بِغَيْرِ رِضَاهَا ( وَعَتَقَتْ إِنْ أَدَّتْ )

﴿ فَصَلَ الْوَلَاءَ لِمُعْتَقٍ <sup>(١)</sup> ﴾ وَلَوْ نَفَاهُ عَلَى الْأُظْهَرِ ( وَإِنْ يَبْيَعُ مِنْ نَفْسِهِ )  
 أَى الْعَبْدِ ( أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَقْدِهِ ) أَى الْمُعْتَقِ حَكْمًا ( بِإِلَازِنٍ ) نَصَّ عَلَى الْمُتَوَهَّمِ  
 ( أَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بِعَقْدِهِ حَتَّى عَتَقَهُ ) أَوْ سَكَتَ أَمَّا إِنْ أَجَازَ فَالْوَلَاءُ لَهُ أَوْ رَدَّ  
 فَرَقَ ( إِلَّا كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا أَوْ رَقِيقًا ) وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ  
 وَالسَّيِّدِ بِالْإِسْلَامِ وَالْعَتَقِ ( إِنْ كَانَ يُنْتَزَعُ مَالُهُ ) وَإِلَّا فَلَهُ بَعْدَ تَحْرِيره ( وَعَنِ  
 الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَسَائِبَةٍ وَكُرْهِ ) لِأَنَّهُ مِنْ أَلْفَاظِ الْجَاهِلِيَّةِ ( وَإِنْ أَسْلَمَ  
 الْعَبْدُ ) بَعْدَ عَتَقِ الْكَافِرِ ( عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَرَ ) وَلَدَ الْمُعْتَقِ  
 كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ ( يَرْجِعُ لِلْمُقَابِلِ الْكَافِ أَيْضًا  
 كَأَوْلَادِ بِنْتِ الْمُعْتَقِ ) إِلَّا لِرِقٍّ أَوْ عَتَقَ لِأَخْرَجَ وَمُعْتَقِيهَا ) إِلَّا حَالُ حُرِّيَّةِ سَبَقَتْ  
 ثُمَّ نَقَضَ بَدَارَ الْحَرْبِ ( وَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ أَوْ اسْتَلْحَقَّ رَجَعَ الْوَلَاءُ

(١) فِي أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ : بَابُ الْوَلَاءِ لِحِمَّةِ كَلَامَةِ النَّسَبِ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوْهَبُ إِهْ وَفِي  
 الْجَمْعِ : بَابُ . إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ إِهْ وَهَاتَانِ الْجَمْلَتَانِ لَفْظًا حَدِيثِيَّانِ فَالْأَوَّلُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ  
 وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَمَلٍ وَالثَّانِي رَوَاهُ الشَّيْخَانُ مِنْ عَائِشَةَ . وَذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْكُتُبَيْنِ  
 الْمُتَكَوِّرَيْنِ يَقْتَضِي الْمَجِبَ الشَّدِيدَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِكِيَّةِ الَّذِينَ أَضْرَبُوا عَنْ ذِكْرِ الدَّلِيلِ فِي كِتَابِهِمْ  
 مَعَ الْأَسْفَ الشَّدِيدِ .

لِعَتَقِهِ مِنْ مُعْتَقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ) ويرجع من معتق الأم لمعتق الجد (وَالْمَوْلُ  
لِمُعْتَقِ الْأَبِ) أن الحمل بعد عتقها فولأؤه له (لَا لِمُعْتَقِهَا إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِدُونِ  
سِتَّةٍ مِنْ عِتْقِهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّ  
مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ لَمْ يَنْبُتْ) حيث لم يفس كما سبق في العتق والشهادات  
(لَكِنَّهُ يَحْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِئْذَانِ وَقَدْ عَصَبُ النَّسَبِ ثُمَّ الْمُعْتَقُ  
ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ) والنكاح فيقدم الأخ وابنه على الجد (ثُمَّ مُعْتَقُ مُعْتَقِهِ)  
ثُمَّ عَصَبَتُهُ وهكذا (وَلَا تَرْتَبُهُ أَنْشَى إِنْ لَمْ يُبَاشِرْهُ) فترته (بِعْتَقِ أَوْ جَرَّهُ وَلَا  
بِوَلَادَةٍ أَوْ عِتْقٍ وَإِنْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبَيْتُ أَبَاهُمَا ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا قَامَتِ  
الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرَثَةُ الْإِبْنِ) بتقديم لعصبة النسب (فَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوْ لَا)  
قبل العبد وإن كان الأب مات قبله (فَلْيَبِذْتَ النِّصْفَ) من تركه العبد (لِعِتْقِهَا  
نِصْفَ الْمُعْتَقِ وَالرُّبْعَ) بانحراز نصف ولاء الابن لها (لِأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ نِصْفَ  
أَبِيهِ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ) والعبد مات قبلهما (فَلْيَبِذْتَ) من أبيها  
(النِّصْفَ بِالرَّحِمِ وَالرُّبْعَ بِالْوَلَاءِ) بالمباشرة (وَالنَّمْنُ بِجَرِّهِ) من الابن .

### ﴿ بَابُ (١) ﴾

(صَحَّ إِصْلَاحُ حُرٍّ مُمَيِّزٍ مَالِكٍ وَإِنْ سَفِيهَا وَصَغِيرًا وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْفَاقِضْ  
قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِقُرْبَةٍ تَأْوِيلَانِ وَكَافِرٍ إِلَّا نَكَحَهُ لِمَنْ لَمْ يَصْحُ تَمَّا كُهُ  
كَدْنٌ سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهْلَ وَوَرَعَ لِعَدَدِهِ) بالسوية إلا لشرط على قاعدة العطاء  
(بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ وَقَبُولِ الْمُعَيَّنِ شَرْطٌ بَعْدَ الْمَوْتِ فَالْمَلَكُ لَهُ بِالْمَوْتِ

(١) باب في الوصية وهي مندوبة لحديث « ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله شيء يريد  
أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه » رواه السنة وقال جماعة بوجوبها وهو قول  
الشافعي في القديم . والحيف فيها يوجب النار كما ورد في الحديث .

وَقَوْمٌ بَعْلَةٌ حَصَلَتْ بَعْدَهُ) وتسمى الوصية ثلث الغلة إذا لم يحملها الثلث (وَعَلْمٌ  
يَحْتَاجُ رِقًّا لِإِذْنٍ فِي قَبُولِ كِبَائِصَائِهِ بَعْتُهُ) فلا يحتاج لقبول من أصله  
(وُخِّرَتْ جَارِيَةُ الْوُطْءِ) إن أوصى بيعها للعتق (وَلَهَا الْإِنْتِقَالُ) لغير ما اختارت  
(وَصَحَّ لِعَبْدٍ وَارِثِهِ إِنْ اتَّحَدَ) أو اشتركا فيه كإرثهم (أَوْ بَتَانِهِ أُرِيدَ بِهِ  
الْعَبْدُ أَوْ لِمَسْجِدٍ وَصُرِفَ فِي مَصَالِحِهِ وَلِمَيِّتٍ عَلِمَ بِمَوْتِهِ فِي دِينِهِ أَوْ وَارِثِهِ  
وَلِدْنِي وَقَاتِلٍ عَلِمَ الْمَوْصِي بِالسَّبَبِ) أي بأنه قتله (وَالَّا فَتَأْوِيلَانِ<sup>(١)</sup>،  
وَبَطَلَتْ بَرْدَةٌ وَإِصَاءٌ بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثٍ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثُّلُثِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ  
وَأِنْ أُجِيزَ قَعَطِيَّةً) من الوارث تحتاج لموز (وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِيزُوا)  
لوارث (فَلِلْمَسَاكِينِ) فبطل لهم (بِخِلَافِ الْعَكْسِ) يعني للمساكين إن لم  
يجيزوه<sup>(٢)</sup> لو ارثي فتصح إن أجازوا له (وَبِرْجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ بَرَضَ بِقَوْلٍ  
أَوْ بَيْعٍ وَعَنْقٍ وَكِتَابَةٌ وَإِبْلَادٌ وَحَصْدٌ زَرْعٍ<sup>(٣)</sup> وَنَسَجٌ غَزَلٍ وَصَوْغٌ فَضَّةٍ  
وَحَشْوٌ قُطْنٍ<sup>(٤)</sup> وَذَنْجٌ شَاةٍ وَتَفْصِيلٌ شُقَّةٍ وَإِصَاءٌ بِمَرْضٍ أَوْ سَقَرٍ أَنْتَقِيَا قَالَ  
إِنْ مِتُّ فِيهِمَا وَإِنْ بَكْتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ أَخْرَجْهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهُمَا وَلَوْ  
أُطْلِقَهَا) أو قيدها بما وجد مباغة في الاسترداد بقطع النظر عن الموضوع من  
التقييد (لَا إِنْ لَمْ يَسْتَرِدَّهُ) فتصح ولو قيدت بمعدوم (أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ  
الْمَوْتُ) هذا في المعنى إطلاق (أَوْ بَنَى الْعَرَصَةَ وَاشْتَرَا كِبَائِصَائِهِ بِشَيْءٍ لَزِيدٍ  
ثُمَّ بِهِ لِعَمْرٍو) إلا للقرينة الرجوع عن الأول (وَلَا يَرْهَنُ وَتَزْوِيجٌ رَقِيقَةٍ وَتَعْلِيمُهُ

(١) أظهرهما عدم الصحة .

(٢) كذا بالأصل . والصواب : إلا أن يجيزوه ، كما عبر به في شرح المجموع .

(٣) المعتمد لا تبطل بمحصد الزرع بل بتذريته وتخليص حبه .

(٤) في المجموع وشرحه : وحشو قطن تنضرة بخلاف ، كالخدة والطراوة مما يسهل

وَوُطْءٌ وَلَا إِنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ كَثِيرًا بِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ بِثَوْبٍ  
فَبَاعَهُ وَاشْتَرَاهُ بِخِلَافٍ مِثْلِهِ وَلَا إِنْ جَصَّصَ الدَّارَ أَوْ صَبَّغَ الثَّوبَ أَوْ لَتَّ  
السَّوِيقَ فَلِلْمُوصَى لَهُ بِزِيَادَتِهِ ، وَفِي تَقْضِ الْعَرَصَةِ ( بضم النون لمن يكون  
(قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>) ) عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَنْ هَدَمَهَا لَيْسَ رَجُوعًا (وَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ  
بَعْدَ أُخْرَى فَلِلْوَصِيَّتَيْنِ) مِنْ نَوْعٍ وَتَسَاوَا (كَتَوَّعَيْنِ وَدَرَاهِمَ وَسَبَاكٍ )  
عَطَرٍ خَاصٍ ( وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَإِلَّا ) بَأَن اتَّحَدَ النُّوعُ وَتَفَاوَتَا ( فَأَكْثَرُهَا وَإِنْ  
تَقَدَّمَ وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثُلْثِهِ عَتَقَ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ وَأَخَذَ بَاقِيَهُ وَإِلَّا ) يَحْمِلُهُ  
( قَوْمٌ فِي مَالِهِ ) أَيْضًا وَأَمَّا إِنْ حَمَلَهُ فَمَالُهُ لَهُ ( وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْمُسْكِينِ  
كَعْكَسِهِ وَ ) دَخَلَ ( فِي الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأُمِّهِ إِنْ لَمْ  
يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ لِأَبٍ ) وَقِيلَ وَلَوْ وَعَلَيْهِ مَشَى فِي الْوَقْفِ ( وَالْوَارِثُ كَغَيْرِهِ  
بِخِلَافٍ أَقَارِبُهُ هُوَ ) فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ<sup>(٢)</sup> ( وَأَوْثَرُ ) زَيْدُ ( الْمُحْتَاجُ الْأَبَدُ إِلَّا  
لِإِمَّاَنٍ فَيُقَدَّمُ ) إِنْ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْأَقْرَبِ ( الْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى التَّجَدُّدِ وَلَا يُخْصَصُ )  
لِلْوَارِثِ بِالْجَمْعِ ( وَالزَّوْجَةُ ) مَعَ زَوْجِهَا ( فِي جِيرَانِهِ ) وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ التَّسْلِيمِ ( لَاعْبَدَ  
مَعَ سَيِّدِهِ وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَبِكْرٍ قَوْلَانِ وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ ) لِفُلَانٍ ( إِنْ لَمْ  
يَسْتَمْتِنِهِ وَالْأَسْفَلُونَ ) مُخْتَصُونَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ( فِي الْمَوَالِي وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ )  
لِلْمُوصَى بِهِ وَلَوْ وَضَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ ( وَالْمُسْلِمُ ) مُعْتَبَرُ ( يَوْمِ الْوَصِيَّةِ فِي عَمِيدِهِ  
الْمُسْلِمِينَ ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فَمَنْ تَجَدَّدَ عَلَى الرَّاجِحِ ( لَا الْمَوَالِي فِي  
تَمِيمٍ أَوْ بَنِيهِمْ وَلَا الْكَافِرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ ) حَيْثُ كَانَ الْمُوصَى مُسْلِمًا ( وَلَمْ  
يَلْزَمْ تَعْمِيمُ كَغُزَاةٍ وَاجْتِهَادُ كَزَيْدٍ مَعَهُمْ وَلَا شَيْءٌ لَوَارِثِهِ ) إِنْ مَاتَ مِنْ

(١) أظهرهما للموصى له .

(٢) لفظ حديث رواه الأربعة إلا أبا داود وأوله : إن الله قد أمطى كل ذي حق حقه  
فلا وصية لوارث ، صححه الترمذی .

ذَكَرَ ( قَبْلَ الْقَسَمِ ) بخلاف المعينين بأسمائهم وأولاد فلان يلزم التعميم ولا شيء للوارث ( وَضُرِبَ الْمَجْهُولُ بِالثُّلُثِ ) وضم له المعلوم كالمول ككتسبيل ماء كل يوم بدرهم أبداً وأعمرو مائة ، فإن كان الثلث ثلاثمائة فلعمرو رבעه وباقيه المجهول ( وَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى الْخَصَصِ ) كأن يقول في المال وخبز بدرهمين . فالثلاث وهو الأظهر أو مناصفة ( قَوْلَانِ وَالْمَوْصَى بِشِرَائِهِ لِلْعَتَقِ يُزَادُ لُثْلُ قِيمَتِهِ ثُمَّ اسْتَوْفِيَ ثُمَّ وُورِثَ وَيَبْدَعُ مِمَّنْ أَحَبَّ ) يورث ( بَعْدَ النِّقْصِ ) الثلث ( وَالْإِبَانَةُ ) ولا استيناء على الراجح في هذه كما في حش وغيره ( وَاشْتِرَاءُ لِفُلَانٍ وَأَبَى ) سيده ( مُنْجَلًا بَطَلَتْ وَلَزِيَادَةً فَلِلْمَوْصَى لَهُ ) بزيادة الثلث ( وَبِبَيْعِهِ لِلْعَتَقِ نَقَصَ ثُلُثُهُ وَإِلَّا ) يشتره أحد ( خَيْرُ الْوَارِثِ فِي بَيْعِهِ ) بما يدفع فيه ( أَوْ عَتَقَ ثُلُثَهُ أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ ) أى بالثلث ( لِفُلَانٍ فِي ) الإيضاء للبيع ( لَهُ وَبِعْتَقَ عَبْدًا لَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِ الْحَاضِرِ وَقِفَ ) للحاضر ( إِنْ كَانَ لِأَشْهَرِ بَسِيرَةٍ وَإِلَّا عَتَقَ ثُلْثُ الْحَاضِرِ وَتَمَّمَ مِنْهُ ) أى الغائب بحسب ما يأتى ( وَلَزِمَ إِجَازَةُ الْوَارِثِ ) ماله رده ( بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ ) الموصى ( بَعْدَهُ إِلَّا لِمَتَيْنِ تُذِيرُ بَكُونِهِ فِي نَفَقَتِهِ أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ مَنْ يَحْمِلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَاهِلٌ أَنْ لَهُ الرَّدُّ لَا بَصْحَةٌ وَلَا بَكْسْفَرُ وَالْوَارِثُ يُصِيرُ غَيْرَ وَارِثٍ وَعَكْسُهُ الْمَعْتَبَرُ ) في الإيضاء له ( مَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ ) الموصى حين الموت بالمال ( وَاجْتِهَادُ فِي مِمَّنْ مُشْتَرَى لِظَهَارٍ أَوْ تَطَوُّعٍ بِقَدْرِ الْمَالِ ) حيث لم يسم ( فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ بَسِيرًا ) عن الرقبة ( أَوْ قَلَّ الثُّلُثُ شَوْرَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ وَإِلَّا ) يمكن ( فَأَخْرُجْ نَجْمَ مُكَاتِبٍ ) يعان به ولا يشارك في الظهار ويطعم وإن عَتَقَ ( التَطَوُّعِ ) وظهر دَيْنَ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضَهُ رُقَى الْمُقَابِلِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ يَعْتَقِ اشْتَرَى غَيْرُهُ لِمَبْلَغِ الثُّلْثِ وَبِشَاءٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ )

فأربعة وله أربعون بالعشر (وإن لم يبق إلا مائة فهو له إن سمى الثلث  
لأكثر غنم فتموت) بحسب الباقي (وإن لم يسكن له) أى الموصى بشاة  
(غنم) فله شاة وسط وإن قال من غنمى ولا غنم له بطلت كعتق عبد من  
عبيده وماتوا وقدم لصيق الثلث فك أسير ثم مدبر صحة ثم صدق  
مريض ثم زكاة أو وصى بها إلا أن يعترف بحولها ويوصى فمن رأس  
المال كالخز والماشية وإن لم يوصى ثم الفطرة ثم عتق طهار وقتل وأفرج  
بينهم ما ثم كفارة يمينه ثم لفطر رمضان ثم للتفريط ثم النذر ثم المبتل  
ومدبر مريض ثم الموصى بعقده معينا عنده أو يشتري أو لكشهر أو بمال  
فعبه ثم الموصى بكتابتة والمعتق بمال لم يعمله (والمعتق لأجل بعد ثم  
المعتق لسنة على أكثر) المول عليه أن مازاد على شهر مرتبة واحدة وبعدها  
الموصى بكتابتة إلى آخره (ثم عتق لم يعين ثم حج إلا لضرورة فيتحصان  
كعتق لم يعين ومعين غيره وجزئه) الضمير للغير والتشبيه في التخاص  
(والهريس اشتراه من يعتق عليه بثلثه ويرث لا إن أو وصى بشراء ابنه  
وعتق) فهو حال الموت ليس أهلا للإرث (وقدم) لصيق الثلث (الابن) وكل  
من يعتق بالملك (على غيره وإن أو وصى بمنفعة معين أو بما ليس فيها أو يعتق  
عبد بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته) رجح أنه لا يشترط في الثانية  
(خير الوارث بين أن يحيز أو يخلع ثلث الجميع) للوصية (وبنصيب ابنه  
أو بمثلها قبا للجميع) أى جميع نصيب الابن ويحتاج ما فوق الثلث لاجازة  
(لأجمع لوه ووارثا معه أو لأحفوه به قزائدا) معه (وبنصيب أحد ورثته  
فبجزء من عدد رؤسهم وبجزء أو سهمهم فيسهم من) أصل (قرضته  
وفى كون ضعفه مثله أو مثليه تردد<sup>(١)</sup>) وبمنافع عبد ورثت عن

(١) أظهره قول ابن القصار: مثله وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة.

الموصى له) مادام العبد (وإن حدد هابز من فكالمستأجر فإن قتل فلو وارث)  
 للموصى (الفصاص أو القيمة) وبطلت الوصية (كأن جنى إلا أن يفديه الخدم)  
 بالكسر أو الفتح (أو الوارث) لأحدها (فدستمر وهي ومُدبر إن كان برضى  
 في المعلوم) وفي الصحة يدخل في الجهول (ودخلت) الوصية (فيه) أى فى المدبر  
 على ما سبق فى الترتيب فلو حذف هذا ما ضر كفى ح (وفى العُمري) إذا رجعت  
 بعد موته (وفى سفينته أو عبد شهر تلفهما ثم ظهرت السلامة فو لأن لا فيما  
 أقر به فى مرضه أو أوصى به لو ارث) فيبطل لأنه قصد إخراجاه (وإن ثبت  
 أن عقدًا خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل) وإن فى الكتاب (أنفذوها لم  
 تنفذ) لاحتمال أنه متردد (ونُدب فيه) أى عقد الوصية (تقديم الشهود وأهم  
 الشهادة وإن لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت عنده وإن شهدا بما فيها  
 وما بقى فلفلان ثم مات ففتحت فإذا فيها وما بقى فلامسا كين قسم بينهما  
 وكتبتهما عند فلان فصدقود أو أوصيته بثلثي فصدقوه يصدق إن لم يقل  
 لابنى) بغير خط الموصى (ووصي فقط يعم وعلى كذا يخص به كوصي حتى  
 يقدم فلان أو إلى أن تزوج زوجتي وإن زوج موصى على بيع تركته  
 وقبض ديونه صح) حيث لم يجعل أغيره (وإنما يوصى على المحجور عليه  
 أب أو وصيته) ولونسلل حيث لم يمنعه الأب منه لا مقدم والأب السفیه الكلام  
 لولیه ومن سفه بعد البلوغ للحاكم (كأتم) توصى (إن قل) المال (ولا ولي  
 وورث عنها لمسلم مكلف عدل) فيما وليه (كأف وإن أعنى وامرأة وعبدًا  
 ونصرف بإذن سيده) وإن فى القبول (وإن أراد الأكبر بيع موصى  
 اشتري للأصغر) بالمصلحة (وطرؤ الفسق يعزله) بحكم (ولا يبيع الوصى  
 عبدًا يحسن القيام بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب



بِإِلَّا حَاكِمٍ وَلَا ثَنَيْنِ حِمْلَ عَلَى التَّعَاوُنِ) إِلَّا لِبَيَانِ (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَا  
فَالْحَاكِمُ وَلَا لِأَحَدِهِمَا إِيصَاءٌ وَلَا لَهُمَا قَسَمُ الْمَالِ) بينهما (وَالْأَصِيمَا وَالْوَصِيَّ  
اِقْتِضَاءُ الدِّينِ وَتَأْخِيرُهُ إِنْظَارٌ وَالنَّفَقَةُ عَلَى الطِّفْلِ بِالْمَعْرُوفِ وَفِي خَتْنِهِ وَعُرْسِهِ  
وَعِيْدِهِ وَدَفْعُ نَفَقَةٍ لَهُ قُلَّتْ وَإِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ وَرَكَاتِهِ وَرَفْعُ لِحَاكِمْ إِنْ  
كَانَ حَاكِمٌ حَنْفِيٌّ وَدَفْعُ مَالِهِ قِرَاضًا أَوْ بَضَاعَةً وَلَا يَعْمَلُ هُوَ بِهِ) النهي  
للسَّكَرَاةِ لثَلَاثِيحَابِي (وَلَا اشْتِرَاءٌ مِنَ التَّرِكَةِ) عطف على المعنى (وَتُعَقَّبُ  
بِالنَّظَرِ إِلَّا كِحِمَارَيْنِ قَلَّ ثَمَنُهُمَا وَنَسَوَقَ بِهِمَا الْخَضِرَ وَالسَّفَرَّ) واحدهما كاف  
والفرض تنهى الرغبات (وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِي حِمَاةِ الْمُوصَى وَلَوْ قَبِيلَ لَا بَعْدُهَا)  
أى الحياة والقبول (وَأَبَى الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا قَبُولَ لَهُ بَعْدُ) نعم إن  
قدمه قاض (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدَرِ النَّفَقَةِ لَا فِي تَارِيخِ الْمَوْتِ) لأن الأمانة لم  
تتناوله (وَلَا فِي دَفْعِ مَالِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ) لأن الله تعالى قال (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ  
أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ) أى لثلاثيغرموا على المشهور .

### ﴿بَابُ (١)﴾

يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ حَقُّ تَعَلَّقِ بَعِيْنٍ كَالْمَرْهُونِ (٢) وَعَبْدٍ جَنَى ثُمَّ  
مُؤْنُ تَجْهِيزِهِ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تَقْضَى دِيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي ثُمَّ  
الْبَاقِي لِوَارِثِهِ مِنْ ذِي النِّصْفِ الزَّوْجِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَ وَلَدٌ (وَبِذَتْ وَبِذْتُ

(١) باب في الموارث والفرائض وهو علم جليل تولى الله بيانه في القرآن وحض على تعلمه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كثرت فيه المؤلفات ما بين مطول ومختصر ، طبع  
منها قدر غير يسير ولا شارح حوائجى على شرح الشنشورى للرحبية أفاد فيها للغاية .

(٢) نقل ح عن البرزلى : يجوز للانسان إذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال منتظم  
أن يتجهل على إخراج ماله بعد موته في طاعة الله وذلك بأن يشهد في صحته بشئ من حقوق  
الله تعالى في ذمته كركاة وكفارات وجب إخراجها من رأس المال ولو أتى على جميعها بعد  
الحقوق المتعلقة بالميت .

ابنٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ أَوْ لَابٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ شَقِيقَةً وَعَصَبٌ  
كُلًّا) مِنَ الْأُنَاثِ (أَخٌ يُسَاوِيهَا) لَا ابْنَ أَخٍ وَلَا الذِي اللَّابُ الشَّقِيقَةُ ، لَا ابْنَ  
الابنِ مِنْ تَحْتِهِ وَيَعَصِبُ مِنْ فَوْقِهِ إِنْ لَمْ يَفْضَلْ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثِ (وَ) عَصَبُ  
(الْجَدِّ وَالْأَوْلِيَانِ) أَيْ الْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ (الْأُخْرَيَيْنِ) الشَّقِيقَةُ وَالتِّي لِلَّابِ  
(وَبِتَعَدُّدِھِنَّ الثَّلَاثَانِ وَلِلثَّانِيَةِ) بِنْتُ الْإِبْنِ (مَعَ الْأُولَى) الْبِنْتُ (السُّدُسُ  
وَإِنْ كَثُرْنَ وَحَجَبَهَا) أَيْ بِنْتُ الْإِبْنِ (إِنْ فَوْقَهَا) يَشْمَلُ ابْنَ الْإِبْنِ الْأَقْرَبُ  
(وَبِنْتَانِ فَوْقَهَا) كَذَلِكَ (إِلَّا لِابْنٍ فِي دَرَجَتِهَا مُطْلَقًا) أَخَاهَا أَوْ ابْنَ عَمِّهَا  
(أَوْ أَسْفَلَ فَمُعَصَّبٌ) كَمَا سَبَقَ (وَأُخْتُ لَابٍ فَأَكْثَرُ مَعَ الشَّقِيقَةِ فَأَكْثَرُ  
كَذَلِكَ) لِتِي لِلَّابِ وَإِنْ كَثُرَتِ السُّدُسُ مَعَ الشَّقِيقَةِ فَإِنْ تَعَدَّدَتِ الشَّقِيقَةُ سَقَطَتْ  
التِّي لِلَّابِ وَلَوْ كَثُرَتْ إِلَّا لِمُعَصَّبٍ (إِلَّا أَنَّهُ إِنْمَا يُعَصَّبُ) هُنَا (الْأَخُ) لَا ابْنَهُ  
كَمَا سَبَقَ (وَ) مِنْ ذِي (الرُّبْعِ الزَّوْجِ بِفِرْعٍ) وَارِثٌ وَلَوْ بِتِهَا (وَزَوْجَةٌ  
فَأَكْثَرُ) مَعَ عَدَمِهِ (وَالثَّمْنِ لَهَا أَوْ لَهَا) أَيْ الزَّوْجَاتِ (بِفِرْعٍ لَاحِقٍ)  
وَارِثٌ لِلزَّوْجِ (وَالثَّلَاثَيْنِ لِذِي النِّصْفِ إِنْ تَعَدَّدَ) تَكَرَّرَ (وَالثَّلَاثُ لِأُمِّ  
وَوَلَدَيْهَا) اثْنَانِ مُطْلَقًا (فَأَكْثَرُ وَحَجَبَهَا لِلْسُّدُسِ وَلَدٌ) وَارِثٌ (وَإِنْ سَقَلَ  
وَأَخَوَانِ أَوْ أُخْتَانِ) أَوْ أَخٌ وَأُخْتُ وَلَوْ خَنِي (مُطْلَقًا) وَلَوْ مِنْهَا وَلَا تَحْجِبُهُمْ  
عَكْسُ قَاعِدَةٍ مِنْ أَدْلَى بِوَاسِطَةِ حُجْبَتِهِ تِلْكَ الْوَاسِطَةُ (وَالِهَا ثَمْنُ الْبَاقِي) بَعْدَ  
فِرْعِ الزَّوْجِيَةِ (فِي زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ) وَهِيَ الْغَرَاوَانُ لَشَهْرَتِهَا أَوْ  
غُرُورِهَا (وَالسُّدُسُ لِلْوَاحِدِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ مُطْلَقًا) ذَكَرًا أَوْ غَيْرَهُ (وَسَقَطَ)  
وَلَدُ الْأُمِّ مُطْلَقًا (بِابْنٍ وَابْنِهِ وَبِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَإِنْ سَقَلَتْ وَأَبٌ وَجَدَتْ)  
وغير الجد والأشوين يسقط أيضاً من كان شقيقاً أو لأب (والأب والأم  
لكل منهما السدس) مع ولده وإن سفل والجدة فأكثر وأسقطها

الأم مُطلقاً) ولو جدة لأب (والأب الجدة من جهة والقرى من جهة الأم  
 البعدى من جهة الأب وإلا) بأن كان بالعكس (اشتركتا) وإنما يرث عند مالك  
 من لم تدل بذكر غير الأب (و) السدس (أحد فروض الجد غير المذلى  
 بأننى وله مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب) وليس ثم صاحب فرض  
 (الخير من الثلث أو المقاسمة وعاد الشقيق) الجد (بغيره) وهم بنو الأب فى  
 المقاسمة لأن المحجوب بالشخص معتبر أما بالوصف فكالعدم لا يجب أحداً شيئاً  
 (ثم رجع) الشقيق بعد مقاسمة الجد على بنى الأب (كالشقيقة بما لها لو لم  
 يكن جد) فبالجملة الأخوة بعد أخذ الجد نصيبه مع كلهم يحرون فيما بينهم  
 على قواعدهم فإن فضل عن فرض الشقيقة شيء فلاذى للأب (وله) أى الجد  
 (مع ذى فرض معهما) أى نوعى الأخوة (السدس) ولا ينقص عنه بحال  
 (أو ثلث الباقي أو المقاسمة ولا يفرض لأخت معه) لأنه بمنزلة الأخ (إلا  
 فى الأكدرية والغراء) لقبان<sup>(١)</sup> لمألة (زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو  
 لأب فيفرض لها) النصف (وله) السدس فتعول لتسعة (ثم يقاسمها) فى  
 مجموع حظهما كأنه فتصح من سبعة وعشرين (وإن كان محلاً) مع من ذكر  
 (أخ لأب وله إخوة لأم ساط) ابن الأب لأن الجد هو الذى حجب  
 بنى الأم فيختص بنصيبهم إذ لولا هو أخذوه وهى المالكية<sup>(٢)</sup> فإن كان شقيقاً  
 فشيها لأن الكلام لأصحاب الإمام (وإعاصب ورث المال) إن انفرد (أو  
 الباقي بعد الفرض وهو الابن ثم ابنه وعصب كل أخته) كما سبق (ثم  
 الأب ثم الجد والإخوة كما تقدم ثم الشقيق) حقه حذف ثم (ثم للأب

(١) لفت بالأكدرية لأن الجد كدر على الاحت فرضها، وبالغراء لشهرتها كغرة الفرس

(٢) سميت بذلك لأن مالكا لم يخالف زيدا إلا فيها كما قيل. وسميت الثانية بشبه المالكية  
 لأنه لم يكن للمالك فيها نص ولو ألحقها أصحابه بالاولى.

وَهُوَ كَالشَّقِيقِ عِنْدَ عَدَمِهِ إِلَّا فِي الْحِمَارِيَّةِ وَالْمُشْتَرِكَةِ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ  
وَأَخْوَانٌ فَصَاعِدًا لِأُمٍّ وَشَقِيقٌ وَحَدُهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ( كَشَقِيقَةٍ ( فَيُشَارِكُونَ )  
أَيُّ الْأَشْقَاءِ ( الْإِخْوَةَ لِذَلِكَ كَالْأَنْثَى ) وَكَأَنَّ أَبَاهُمْ حِمَارٌ <sup>(١)</sup> لِأَنَّ الْأُمَّ  
تَجْمَعُ بِمَخْلَافِ الْأَخِ لِلْأَبِ فَيَسْقُطُ ( وَأَسْقَطُهُ أَيْضًا الشَّقِيقَةُ الَّتِي كَالْعَامِصِ لِبَذْتِ  
أَوْ بَذْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرَ ) مَعَهَا ( ثُمَّ بَنُوهَا ) أَيُّ نَوْعِ الْأَخْوَةِ ( ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ  
ثُمَّ لِلْأَبِ ثُمَّ الْجَدُّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ ) فِي الْجَمِيعِ ( وَإِنْ غَيْرَ شَقِيقٍ ( فَيَقْدَمُ  
ابْنُ الْأَخِ لِأَبِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ ( وَقَدْ مَعَ الدَّاءِ أَوْ الشَّقِيقِ مُطْلَقًا )  
بَنَى إِخْوَةً أَوْ بَنَى أَعْمَامَ . قَالَ الْجَعْفَرِيُّ :

فَبِالْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقَرْبِهِ وَبَعْدَهَا التَّقْدِيمَ بِالْقُوَّةِ أَجْعَلَا

( ثُمَّ الْمَعْتَقُ كَمَا تَقَدَّمَ ) فِي الْوَلَاءِ ( ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ وَلَا يَرُدُّ <sup>(٢)</sup> ) وَلَا يُدْفَعُ  
لِذَوِي الْأَرْحَامِ ( حَقُّ الْمَتَّاعُونَ أَنْ يَبْتَائِ الْمَالُ إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ يَرُدُّ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ  
بِنِسْبَةِ فُرُوضِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَرْدٍ عَلَيْهِ فَالْأَرْحَامُ وَقَدْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْعِبَالَةِ  
( وَبَرِثُ بَرَضٍ وَعَصُوبَةُ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بَذْتٍ وَإِنْ سَفَلَتْ كَابْنِ عَمٍّ أَخٌ  
لِأُمٍّ وَوَرِثَ ذُو فَرْضَيْنِ بِالْأَقْوَى ) هَذَا إِنْ تَعَمَّدَهُ الْكُفَّارُ وَأَسْلَمُوا فَتَقَرَّرَ الْإِسْلَامُ  
نَسَبُهُمْ بَلْ ( وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ <sup>(٣)</sup> كَأُمٍّ أَوْ بَذْتٍ أُخْتٌ ) فَبَنَتْهُ وَلَدَتْ  
مِنْهُ فَلَا أُخْتِيَّةَ أَوْ أَعْمَامَ مِنْهُمَا ، فَتَرِثُ الْكُبْرَى بِالْأُمُومَةِ وَالصَّغْرَى بِالْبَنَاتِيَّةِ ( وَمَالُ  
الْكِتَابِيِّ الْحُرِّ الْمُؤَدَّى لِلْجَزِيَّةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كُورَتِهِ ) حَيْثُ لَا وَارِثَ  
وَالرَّاجِعُ لِبَيْتِ مَالِنَا حَيْثُ أَفْرَدَتْ الرِّقَابَ بِجَزِيَّةٍ ( وَالْأَصُولُ اثْنَانِ وَأَرْبَعَةٌ  
وِثْمَانِيَّةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسِتَّةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَالْنِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ

(١) أَوْ حِمَارٌ أَوْ أَنْثَى فِي الْإِخْوَةِ لَعَمْرٍ حِينَ أَسْقَطَهُمْ فَسَمِيَتْ حِمَارِيَّةً وَحِمَارِيَّةً  
وَعِيَّةً وَمَشْرَكَةً بِشَقِيقِهِ الرَّاءِ لَتَشْرِيكَ الْإِخْوَةَ الْأُمَّ .

(٢) لِذَوِي السَّهَامِ . وَالرَّدُّ زِيَادَةٌ فِي الْأَنْصِبَاءِ نَقْصَانٌ فِي السَّهَامِ . هَكَذَا الْعَوْلُ .

(٣) عَلَى سَبِيلِ الْفُلُطِ .

وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةِ وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ وَالرُّبْعُ وَالْثُلُثُ أَوِ السُّدُسُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَالثُّمْنُ وَالسُّدُسُ أَوِ الثُّلُثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَمَالًا فَرَضَ فِيهَا فَاضْلًا عَدَدُ عَصَبَتِهَا وَضَعَفَ لِذَلِكَ عَلَى الْأُنْثَى وَإِنْ زَادَتْ الْفُرُوضُ أُعِيلَتْ<sup>(١)</sup> فَالْعَائِلُ السِّتَّةُ لِسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ (بِحَسَبِ الْفُرُوضِ) وَالْإِثْنَا عَشَرَ لِثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَسَبْعَةَ عَشَرَ وَالْأَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، وَهِيَ الْمُنْبَرِيَّةُ زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ لِقَوْلِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( وَقَدْ سَثَلَ عَنْهَا وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ ) ( صَارَ مُنْمَحًا تَعْمًا وَرَدَّ<sup>(٢)</sup> كُلِّ صِنْفٍ انْكَسَرَ عَلَيْهِ سِهَامُهُ إِلَى وَقْفِهِ وَإِلَّا ) بَانَ بَيْنَهُ سِهَامُهُ ( تَرَكَ ) وَلَا يَنْظَرُ بَيْنَهُمَا بَعْضُهُمَا ( وَقَابَلَ ) الْفَرْضُ ( بَيْنَ اثْنَيْنِ ) مِنْ الْفَرْقِ الْمُنْكَسَرِ عَلَيْهِمَا سِهَامُهُمَا ( فَأَخَذَ أَحَدَ الْمُثْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ الْمُتَدَاخِلِينَ وَحَاصِلَ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا فِي وَفْقِ الْآخَرِ إِنْ تَوَافَقَا وَإِلَّا فِي كُلِّهِ إِنْ تَبَايَنَّا ثُمَّ بَيْنَ الْخَاصِلِ وَالثَّلَاثِ ثُمَّ كَذَلِكَ ) لِلْمُنَاسِبِ حَذْفِ ثُمَّ إِذْ لَا يَبْقَى انْكَسَارٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ فَوْقَ ( وَضُرِبَ ) جُزْءُ السَّهْمِ ( فِي الْعَوْلِ أَيْضًا ) أَى الْمَسْأَلَةِ بَعُولَهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ( وَفِي الصَّنْفَيْنِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً لِأَنَّ كُلَّ صِنْفٍ إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ سِهَامَهُ أَوْ يُبَايِنَهَا أَوْ يُوَافِقَ أَحَدَهُمَا وَيُبَايِنَ الْآخَرَ ثُمَّ كُلٌّ ) عَلَى كُلِّ ( إِمَّا أَنْ يَتَدَاخَلَا أَوْ يَتَوَافَقَا أَوْ يَتَبَايَنَا أَوْ يَتَمَثَّلَا فَالْمُتَدَاخِلُ ) ضَابِطُهُ ( أَنْ يُفْنِيَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ) إِفْنَاءً ( أَوَّلًا ) مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ تَسْلِيْطِ عِدَدِ آخَرٍ وَإِلَّا فَمُوَافَقَةٌ كَمَا يَأْتِي لَهُ ( وَإِلَّا ) يَفْنَى الْأَصْغَرُ الْأَكْبَرَ إِذَا سَلَطَ عَلَيْهِ ( فَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنٌ وَإِلَّا فَالْمُوَافَقَةُ بِنِسْبَةِ الْمُفْرَدِ ) الْوَاحِدِ الْمَوَاتَى ( لِلْعَدَدِ الْمُفْنِي آخِرًا ) فَبَيْنَ ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ وَاثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ

(١) العول بفتح العين زيادة في السهام ونقص في الانصباء ولم يقل به ابن عباس .

(٢) الحاسب أو القاسم .

توافق بجزء من أحد عشر جزءاً فيضرب اثنين في ثلاثة وثلاثين أو ثلاثة في اثنين وعشرين ( وَلِكُلِّ مِنَ التَّرَكَةِ بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ تُقَسَّمِ التَّرَكَةُ عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ ) فالخارج تضرب فيه كل حظ ( كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخْتٍ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَالتَّرَكَةُ عِشْرُونَ ) وغير المعداد يقرط ( قَالِثَلَاثَةٌ مِنَ الثَّمَانِيَةِ رُبْعٌ وَثُمْنٌ فَيَأْخُذُ ) من العشرين ( سَبْعَةً وَنِصْفًا ) أو تقسم عشرين على ثمانية وتضرب له ثلاثة في اثنين ونصف ( وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرَضًا ) هذا مجمل ( فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ ) مفصل أى من غير زيادة ولا نقص وإلا فيأتى ( وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ ) أى ما جعل به فى التركة ليرجع أخذه بذلك إذا استحق منه مثلاً كما فى بن ( فَأَجْعَلَ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ أَجْعَلْ لِسِهَامِهِ ) أى الآخذ ( مِنْ تِلْكَ النَّسْبَةِ ) أى النسبة إلى جملة سهام غير الآخذ فإن أخذه الزوج فى القرض السابق فاجعل المسألة سهام الأم والأخت وهى خمسة واضرب نصيب الزوج فى الخارج فحظ الزوج الذى أخذ به العرض اثنا عشر ومجموع التركة من الدنانير وما اصطلاحاً عليه فى قيمة العرض اثنان وثلاثون ( فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لِيَأْخُذَ ) العرض ( فزِدْهَا ) أى الخمسة ( عَلَى الْعِشْرِينَ ثُمَّ اقْسِمْ ) المجموع على سهام غير الآخذ يخرج خمسة اضرب له فيها ثلاثة يحصل حظه ، وزد على الحاصل ما دفعه فالمجموع ثمن العرض وهو عشرون ، فالتركة أربعون له منها خمسة عشر فإن أخذ مع العرض خمسة مثلاً أسقط ما أخذ من التركة وقسمت الباقي على سهام غير الآخذ يخرج ثلاثة للزوج تسعة منها خمسة فالباقي للعرض ومجموع التركة أربعة وعشرون وقس ( وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ وَرَثَتُهُ الْبَاقُونَ ) وحدهم على النوجة الذى يرثون به الأول ( كَثَلَاثَةِ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضٌ ) ولم يرثه بعض ( كَزَوْجٍ مَعَهُمْ لَيْسَ أَبَاهُمْ فَكَالْعَدَمِ )

من مات (وَأِلَّا) يرثه الباقرن على الوجه السابق (صَحَّحَ الْأُولَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ  
فَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ كَابْنٍ وَبِنْتٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا) لغير أم  
(وَعَاصِبًا صَحَّحًا) من الأولى (وَأِلَّا) ينقسم (وَفَوْقَ بَيْنَ نَصِيبِهِ وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ  
مَسْأَلَتُهُ وَاضْرِبْ وَفَوْقَ الثَّانِيَةِ فِي الْأُولَى كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا  
وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبِنْتًا وَثَلَاثَةَ بَنِي ابْنٍ فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى ضُرِبَ لَهُ  
فِي وَفَوْقَ الثَّانِيَةِ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ فَفِي وَفَوْقَ سِهَامِ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ  
يَتَوَافَقَا ضَرَبَتْ مَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ فَيَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى كَمَوْتِ أَحَدِيهَا  
عَنِ ابْنٍ وَبِنْتٍ وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَقَطْ) ويأتي ما إذا تعدد الوارث  
(بِوَارِثٍ فَلَهُ) أي المقر به (مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ) من المقر (تَعْمَلُ  
فَرِيضَةَ الْإِنْكَارِ ثُمَّ الْإِقْرَارِ ثُمَّ انْظُرْ) لتحصيل الجامعة التي تقسم على الإقرار  
والإنكار ليظهر ما نقصه الإقرار (مَا بَيْنَهُمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقٍ  
الْأُولَى وَالثَّانِي كَشَقِيْقَيْنِ وَعَاصِبٍ أَقَرَّتْ وَاحِدَةً بِشَقِيْقَةٍ) راجع للتداخل  
إذ الإنكار من ثلاثة والإقرار يصح من تسعة لانكسار السهمين على الأخوات  
فهي الجامعة المقررة سهمان والمقر سهم والمنكرة ثلاثة وللعاصب ثلاثة (أَوْ  
شَقِيْقٍ) راجع للتباين إذ الإقرار من أربعة فالجامعة اثنا عشر للمقررة ثلاثة وللأخ  
سهم والمنكرة أربعة وللعاصب أربعة (وَالثَّالِثُ كَابْنَتَيْنِ وَابْنٍ أَقَرَّ بِابْنٍ)  
الإنكار من أربع والإقرار من ستة توافقها فالجامعة اثنا عشر لكل  
بنت ثلاثة والمقر أربعة والمقر به اثنان (وَإِنْ أَقَرَّ ابْنٌ بِنْتٍ وَبِنْتُ بِابْنٍ  
فَالْإِنْكَارُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِقْرَارُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَ) إقرارها (هِيَ مِنْ خَمْسَةٍ  
فَتَضْرِبُ أَرْبَعَةً فِي خَمْسَةٍ تَمَّ) العشرين جامعة الإقرارين (فِي ثَلَاثَةٍ) الإنكار  
فالتين جامعة الكل على الإنكار يخص الابن أربعون والبنت عشرون  
(يَرُدُّ الْإِبْنَ عَشْرَةً) للبنت التي أقر بها إذ على إقراره له ثلاثون وظلمتها أختها

في خمسة (وَهِيَ) ترد (ثَمَانِيَّةً) للابن المقر به إذ على إقرارها لها اثنا عشر وظلمه أخوه في ستة عشر (وَإِنْ أَقَرَّتْ زَوْجَةً حَامِلَةً وَأَحَدُ أَخَوَيْهِ أَنَّهَا وَلَدَتْ حَيًّا) ومات (فَالْإِنْكَارُ) يصح (مِنْ ثَمَانِيَّةٍ كَالْإِقْرَارِ) أصالة (وَفَرِيضَةُ الْإِبْنِ) ثانية المناسخة (مِنْ ثَلَاثَةٍ) لأمه وعميه (تُضْرَبُ فِي ثَمَانِيَّةٍ) الأولى لأن سهامه سبعة يباين مسألته فالأربعة والعشرون على الإنكار للمرأة ستة ولكل أخ تسعة وفي الإقرار لها ثلاثة وللابن أحد وعشرون توفي عنهم لأمه سبعة ولكل أخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للأم مع ستة الإنكار فلها ثمانية والمقر سبعة والمنكر تسعة وظلمها المنكر في اثنين فتدبر (وَإِنْ أَوْصَى بِشَائِعٍ كَرُبْعٍ أَوْ جُزْءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ أَخَذَ مَخْرَجَ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ إِنْ انْقَسَمَ الْبَاقِي عَلَى الْفَرِيضَةِ كَابْنَيْنِ وَأَوْصَى بِالثُلُثِ قَوَاضٍ وَإِلَّا وَفَّقَ بَيْنَ الْبَاقِي وَالْمَسْأَلَةِ وَاضْرَبَ الْوَفْقَ فِي مَخْرَجِ الْوَصِيَّةِ كَأَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ وَإِلَّا فَكَامِلُهَا كَثَلَاثَةٍ) بالجملة مخرج الوصية كأولى المناسخة والفريضة كالثانية والباقي بعد جزء الوصية من مخرجها كسهام الميت (وَإِنْ أَوْصَى بِسُدُسٍ وَسُبْعٍ ضَرَبَتْ سِتَّةً فِي سَبْعَةٍ ثُمَّ) الباقي بعدها (فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ وَفَّقَهَا) على ماسبق (وَلَا يَرِثُ مُلَاعِنٌ وَمُلَاعِنَةٌ) من الآخر إذا تم اللعان ولا الولد والأب إذا لم يستلحقه (وَتَوَآمَاهَا شَقِيْقَانِ) كالمسبية والمستأمنة حاملًا ومع بقية أولادها أخوة لأم كتوأمي الزانية والمغصوبة (وَلَا رَقِيقٌ وَلِسَيِّدٌ الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ جَمِيعُ إِرْثِهِ) فإن تعدد فعلي الحصص والأولى تأخير هذا عن قوله (وَلَا يُورَثُ إِلَّا الْمُسْكَنْتُ) يرثه من معه ممن يعتق عليه كما سبق (وَلَا قَاتِلٌ عَمْدًا عُدُوْنَا وَإِنْ أَتَى شِبْهَةً) فلا يشترط العدوان وفي نسخة وإن أبًا من الأبوة (كَمُعْنِيٍّ وَمِنْ الدِّيَّةِ) فلا يحجب أحدًا



فيها<sup>(١)</sup> (ولا تخالف في دين كـمـسـلـم مع مـرـتـد أو غـيـره) من كافر أصلي<sup>(٢)</sup>  
 (وكيهودي مع نصراني وسواهما ملة) رجع أنه ملل أيضاً (وحكم بين  
 الكفار بحكم المسلم) إذا ترفعوا (إن لم يأت بعرض) فإن أبي بعض  
 لم تتعرض لهم (إلا أن يسلم بعضهم فكذلك) بحكم المسلم (إن لم يكونوا  
 كتابيين وإلا فيحكمهم) ولا من جهل زأخر موته ووقف القسم  
 للحمل<sup>(٣)</sup> ومال المفتود للحكم بموته) على ما سبق في بابه (وإن مات  
 مورثه قدر حياً وميتاً ووقف المشكوك فيه فإن مضت مدة التعمير  
 فكالمجهول) يجعل كالعدم (فذا زوج وأُم وأخت وأب مفقود فعلى  
 حياته من ستة وموته كذلك وتقول لثمانية فتضرب الوفق في كل  
 بأربعة وعشرين للزوج تسعة) إذ الأضر عليه موت الأب فمن له شيء من  
 ثمانية أخذه مضروراً في ثلاثة (وللأم أربعة) إذ الأضر عليها حياته فيضرب  
 لها من ستة في أربعة ولا شيء للأخت على حياته (ووقف الباقي) أحد عشر  
 (فإن ظهر أنه حتى فللزوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضى  
 التعمير فللأخت تسعة وللأم اثنان وللخنتي المشكل نصف نصيبي ذكر  
 وأنثى تصح المسألة على التقديرات) من ذكورة وأنوثة (ثم تضرب  
 الوفق أو الكل ثم) الحاصل (في حالتي الخنتي) وأحوال الخنثى فلاخنثين

(١) لأنه لا يرث منها . ويرث من مال المفتول . ومن الخطأ قتله على أنه حرى ، أو  
 متأولاً كما في قتال طائفتين بتأويل مثل قصة الجمل . ثم القاتل العامد يرث الولاء كما في  
 المجموع وغيره .

(٢) وأخذ المسلم مال عبده الكافر بالملكية لا بالارث .

(٣) هذا شروع في مسائل الاشكال وهي ثلاثة إما احتمال الذكورة والأنوثة وهي  
 مسألة الخنثى الآتية وإما احتمال الحياة والموت وهي مسألة المفتود وإما احتمالها وهي مسألة  
 الجمل هذه .

أربعة تذكرها تأنيثهما تذكر هذا وتأنيث ذلك وعكسه ( وَتَأْخُذُ مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ ) للخنثى ومن معه ( مِنَ الْاِثْنَيْنِ النِّصْفَ وَأَرْبَعَةَ الرُّبْعَ ) وهكذا فإن الخنثى ثلاثة فلكل ثمن مجموع انصبائه ( فَمَا اجْتَمَعَ ) أى حصل بالأخذ ( فَنَصِيبُ كُلِّ كَذِّ كَرٍ وَخُنْثَى فَالْتَذَكُّرُ مِنَ اِثْنَيْنِ وَالتَّأْنِيثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَتَضْرِبُ الْاِثْنَيْنِ فِيهَا ثَمَّ فِي حَالَتِي الْخُنْثَى لَهُ فِي الذُّكُورَةِ سِتَّةٌ وَالْأُنُوثَةِ أَرْبَعَةٌ فَنِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَكَخُنْثَيْنِ وَعَاصِبٍ فَأَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ تَلْتَهِي لِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ وَلِلْعَاصِبِ اِثْنَانِ فَإِنْ بَالَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ كَانَ أَكْثَرَ ) مرات أو مقداراً ( أَوْ أَسْبَقَ أَوْ نَبَتَتْ لَهُ لِحْيَةٌ أَوْ ثَدْيٌ أَوْ حَصَلَ مَنِيٌّ ) من أحد الفرجين ( أَوْ حَيْضٌ فَلَا إِشْكَالَ ) والحمد لله والصلاه والسلام على محمد وآله .

تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى عفوه ورضاه ، راجى عفوه ربّه الودود . على البسيونى داود ، غفر الله له ولوالديه ولمشايعه ولأحبابه وللمسلمين أجمعين ، وكان الفراغ من كتابته ضحوة الثلاثاء المبارك سلخ شعبان المبارك سنة أربع وعشرين بمد مائتين وألف من هجرة ذى الجمد والشرف سيدنا ونبينا وحيينا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ؟

هَذَا آخِرَ مَا يَسْرَهُ اللَّهُ مِنْ هَذِهِ التَّعْلِيلَاتِ الْوَجِيزَةِ عَلَى هَذَا الشَّرْحِ الَّذِي  
يُشَبِّهُ فِي وَجَازَتِهِ وَدَقَّةِ تَعْبِيرِهِ شَرْحَ الْجَلَالِ الْحَلِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ، إِذْ يَحْذِفُ  
الْحَرْفَ أَوْ يَزِيدُهُ بِحِسَابٍ . وَيَدْمِجُ عِدَّةً مِنَ الْمَعَانِي الْمُحْتَمِلَةِ فِي كَلِمَاتٍ مُخْتَصَرَاتٍ ،  
وَيُشِيرُ إِلَى الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُصَنَّفِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الشَّرَاحِ بِأَسْلُوبٍ خَفِيِّ ، يَنْفُطِنُ لَهُ  
أَوَّلُو الْأَبْلَابِ . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ دَقَائِقِهِ الَّتِي يَتَذَوَّقُهَا مَنْ مَارَسَهُ ، وَعَرَفَ لَطَائِقَهُ ،  
وَلَمْ نَأَلْ جُهْدًا فِي تَصْحِيحِهِ وَتَحْرِيرِهِ إِلَّا مَا نَبَا عَنْهُ الْبَصَرُ أَوْ زَلَّ بِهِ الْقَلَمُ ، مِمَّا لَعَلَّهُ  
لَا يَخْفَى عَلَى فِطْنَةِ الْقُرَّاءِ ، هَذَا وَقَدْ أَخَذْتُ فَقَهُ الْمَالَكِيَّةِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ  
أَوَّلَهُمْ وَأَوَّلَاهُمْ بِالْتَّقْدِيمِ وَالَّذِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ الْهَمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ  
وَالْمُسْلِمِينَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّدِيقِ الْغَمَارِيِّ قُدْسَ سِرِّهِ . وَثَانِيهِمْ  
الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّنْهَاجِيُّ . وَثَالِثُهُمُ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ الشَّرِيفُ  
السَّيِّدُ الْحَبِيبُ الْمَهَاجِيُّ . وَرَابِعُهُمُ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ الشَّرِيفُ ، مَوْلَايَ عَبْدِ السَّلَامِ  
الْعَلَوِيُّ . وَخَامِسُهُمُ الْعَلَامَةُ الْحَقِيقُ الْمَرْحُومُ مَوْلَايَ أَحْمَدُ الْقَادِرِيُّ ، كَمَا أَخَذْتُ  
هَذَا الشَّرْحَ عَنْ جَمَاعَةٍ بِالْإِجَازَةِ مِنْهُمْ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيدِيُّ  
الْمَالَكِيُّ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَلَيشَ شَيْخِ الْمَالَكِيَّةِ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْأَمِيرِ الصَّغِيرِ عَنِ  
وَالِدِهِ الشَّيْخِ الْأَمِيرِ الْكَبِيرِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا  
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

## فهرس كتاب الاكليل

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
فصل في الاستخلاف	٦٥	خطبة الكتاب	٢
فصل في صلاة المسافر	٦٧	باب المياه	٦
فصل في صلاة الجمعة	٧٠	فصل في بيان الطاهر والنجس	٩
فصل في صلاة الخريف	٧٤	فصل في حكم إزاله البجاسة	١٤
فصل في صلاة العيدين	٧٥	فصل في فرائض الوضوء	١٧
فصل في صلاة السكسوف	٧٧	فصل في آداب قضاء الحاجة	٢١
فصل في صلاة الاستسقاء	٧٨	فصل في نوافض الوضوء	٢٢
فصل في غسل الميت والصلاة عليه	٧٨	فصل في موجبات الغسل	٢٤
باب الزكاة	٨٥	فصل في مسح الخفين	٢٦
فصل في مصرف الزكاة	٩٩	فصل في التيمم	٢٨
فصل في زكاة الفطر	١٠٢	فصل في مسح الجبيرة	٣١
باب الصيام	١٠٣	فصل في الحيض	٣٢
باب الاعتكاف	١١٠	باب في اوقات الصلاة	٣٣
باب الحج	١١٢	فصل في الادان	٣٦
فصل في محرمات الاحرام	١٢٥	فصل في شروط الصلاة	٣٧
فصل في الاحصار	١٢٦	فصل في ستر العورة	٣٩
باب الزكاة	١٣٨	فصل في استقبال القبلة	٤١
باب الاطعمة	١٤٢	فصل في فرائض الصلاة	٤٢
باب الضحية	١٤٤	فصل في صلاة المرض ونحوه	٤٧
باب الايمان وكفارتها	١٤٧	فصل في قضاء الفرائض	٤٨
باب النذر	١٥٦	فصل في سجود السهو	٤٩
باب الجهاد	١٥٩	فصل في سجود التلاوة	٥٦
باب المسابقة	١٧٠	فصل في صلاة النوافل	٥٨
باب الخصائص	١٧١	فصل في صلاة الجماعة	٦٠

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
فصل في الخيار وأمده	٢٦٨	باب النكاح	١٧٢
فصل في بيع المراجعة	٢٨١	فصل في الخيار بالعيب	١٨٧
فصل فيما يتناوله عقد البيع	٢٨٢	د في الخيار بالعق	١٨٩
فصل في اختلاف المتبايعين	٢٨٦	د في الصداق	١٩٠
باب السلم	٢٨٧	د في التنازع في الوجبة	٢٠٠
فصل في جواز قرض ما يمسلم فيه	٢٩٢	د في الوليمة	٢٠٢
فصل في المقاصة	٢٩٤	د في القسم بين الزوجات	٢٠٣
باب الرهن	٢٩٥	د في الخلع	٢٠٥
د الفاس	٣٠٢	د في طلاق السنة والبدعة	٢٠٨
د الحجر	٣٠٨	د في أركان الطلاق	٢٠٩
د الصلح	٣١١	د في التفويض في الطلاق	٢٢٠
د الحوالة	٣١٤	د في الرجعة	٢٢٢
د الضمان	٣١٦	باب الإيلاء	٢٢٤
د الشركة	٣٢٠	باب الظهار	٢٢٧
فصل في جواز فسخ المزارعة	٣٢٦	باب اللعان	٢٣١
باب الوكالة	٣٢٧	باب العدة	٢٣٤
د الإقرار	٣٣٢	فصل في حكم زوجة المفقود	٢٣٧
د الاستلحاق	٣٣٦	فصل في الاستبراء للأمة	٢٤٠
د الوديعة	٣٣٩	فصل في تداخل العدد	٢٤٢
د الإعارة	٣٤٢	باب الرضاع	٢٤٣
د الغصب	٣٤٤	باب نفقة الزوجة	٢٤٥
فصل في الاستحقاق	٣٤٨	فصل في نفقة الأقارب والرقيق والداية	٢٤٨
باب الشفعة	٣٥١	باب البيع	٢٥٠
د القسمة	٣٥٧	فصل في الربوات وبيان علة الربا	٢٦٠
د القراض	٣٦١	فصل في العقود الممنوعة	٢٦٥
د المساقاة	٣٦٧	فصل في بيع العينة	٢٦٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب الزنا	٤٤١	باب الاجارة	٣٧٠
باب القذف	٤٤٣	فصل في كراء الدواب	٣٧٦
باب السرقة	٤٤٥	فصل في كراء الحمام والدار	٣٧٨
باب الخراطة	٤٤٨	باب الجعالة	٣٨١
باب حد الخمر والمسكر	٤٤٩	باب احياء الموات	٣٨٣
باب أحكام العتق	٤٥١	باب الوقف	٣٨٥
باب التدبير	٤٥٥	باب الهبة	٣٨٩
باب مكاتب العبد	٤٥٧	باب اللقطة	٣٩٣
باب أحكام أم الولد	٤٦١	باب القضاء	٣٩٦
فصل في الولاء	٤٦٢	باب الشهادات	٤٠٣
باب الوصايا	٤٦٣	باب الدماء والقصاص	٤٢١
باب الفرائض وهي الموارث	٤٦٩	باب البغاة	٤٣٧
		باب الردة	٤٣٨

تم الفهرس والحمد لله